

الجزء الرابع من أو شياو السار  
لشيخ جميع البخاري  
العلامة القسطلاني  
تقينا الله  
آمين





## بسم الله الرحمن الرحيم

\* (بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب البيوع) \* جمع بيع وجمع لا اختلاف أنواعه كبيع العين وبيع الدين وبيع المنفعة والعصم والفساد وغير ذلك وهو في اللغة المبادلة ويطلق أيضا على الشراء قال الفرزدق

إن الشباب لأبيع بباعه \* والشيب ليس لبيعه تجار

يعنى من اشتراه ويطلق الشراء أيضا على البيع نحو وشروه بثمن بخس قيل وسعى البيع ببيع لأن البائع يربح ببيعته إلى المشتري حالة العقد غالباً كما يسمى صفقة لأن أحد المتبايعين يصفق يده على يد صاحبه لكن رد كونه البيع مأخوذاً من البائع لأن البيع يأتي العين والبائع وأوى تقول منه بعث الشيء بالضم أبوعه بوعا إذا قسمته بالبائع ولم يسم الفاعل من باع بائع بالهمز وتركه لحن واسم المفعول مبيع وأصله مبيوع قيل الذي حذف من مبيع وادفعه من زيادتها وهي أولى بالحذف وقال الاخفش المحذوف عين الفعل لأنهم لما سكنوا الياء ألغوا حركتها على الحرف الذي قبلها فأنضمت ثم أبوا من الضمة كسرة للياء التي بعدها ثم حذفت الياء وانقلبت الواو ياء كما انقلبت واو ميزان للكسرة قال المازني كلا القولين حسن وقول الاخفش أقبس \* والبيع في الشرع مقابلة مال قابل للتصرف بمال قابل للتصرف مع الإيجاب والقبول على الوجه المأذون فيه وحكمته نظام المعاش وبقاء العالم لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً وقد لا يذللها له بغير المعاملة وتفضي إلى التقاتل والتنازع وفناء العامل واختلال نظام المعاش وغير ذلك ففي تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج ومن ثم عقب المؤلف كغيره المعاملات بالعبادات لأنها ضرورية وأخر النكاح لأن شهوته متأخرة عن شهوة الأكل والشرب ونحوهما وقد ثبتت البسطة مقدمة قبل كتاب في الفرع ومؤخرة عنه لا في ذر (وقول الله عز وجل) بالجزء عطف على الجور والسابق (وأحل الله البيع وحرم الربا) لما ذم الله أكل الربا بقوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس وأخبر أنهم اعترضوا على أحكام الله وقالوا البيوع مثل الربا فإذا كان الربا حراماً فلا بد أن يكون البيع كذلك رد الله عليهم بقوله وأحل الله البيع وحرم الربا واللفظ لفظ العموم فيتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع لا يمكن قدم منع الشارع بوعاً أخرى وحرمها فهو عام في الإباحة مخصوص بما يدل الدليل على منعه وقال إمامنا الشافعي فمما رأيت في كتاب المعرفة للبيهقي وأصل البيوع كلها مباح إذا كانت برضى المتبايعين الحائزين الأمر فمما تابعا إيمانهم عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم منه أو ما كان في معنى ما نهى عنه رسول

الله صلى الله عليه وسلم انتهى (وقوله) بالجر عطف على سابقه ويجوز الرفع على الاستئناف (الأن تكون) التجارة  
 (تجارة ماضية تدبرونها بينكم) استثناء من الأمر بالكاتب والتجارة الحاضرة تم المبايعتين أو عين وإادتهما  
 بينهما عطف بهما أي أياها أي الآن تتبايعوا أي لا تكتبوا بعده عن التنازع والنسيان طاله  
 الميضاري وقال الثعلبي الاستثناء منقطع أي لكن إذا كانت تجارة قائم اليست باطل فأول هذه الآية يدل  
 على إباحة البيوع المؤجلة وآخرها على إباحة التجارة في البيوع الحالية وسقط الايتان في رواية أبوي ذر  
 والوقت وابن عساكر (باب ما جاء في قول الله تعالى) أسقط ابن عساكر لفظ الباب وزادوا والعطف قبل قوله ما  
 (فأذا قضيت الصلاة) فرغتم منها (فانتشروا في الأرض) لقضاء حوائجكم (وابتغوا من فضل الله) رزقه وهذا  
 أمر بإباحة بعد الخطر وكان عمر ابن مالك إذا صلى الجمعة أنصرف فوقف على باب المسجد فقال اللهم أجبت  
 دعوتك وصليت فريضتك وانتشرت كما أمرتني فأرزقني من فضلك وأنت خير الرازقين رواه ابن أبي حاتم وعن  
 بعض السلف من باع واشترى بعد صلاة الجمعة بركة الله له سبعين مرة (واذكروا الله كثيرا) اذكروه في مجامع  
 أحوالكم ولا تحضوا ذكره بالصلاة (لعلكم تفلحون) بخير الدارين (واذكروا وأتجاروا أولهوا انفضوا إليها)  
 قيل تقديره البها واليه مخذفت إليه للقرينة وقيل أفرد التجارة لأنها المقصودة والمراد من الله وطيل دوم العير  
 والآية ترات حين قدمت غير المدينة أيام الغلاء والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فسمع الناس الطبل لقدمها  
 فأنصرفوا إليها الاثني عشر رجلا (وتركوا قائلها) في الخطبة وكان ذلك في أوائل وجوب الجمعة حين كانت  
 الصلاة قبل الخطبة مثل العيد كما رواه أبو داود في مراسيله (قل ما عند الله) من الثواب (خير من الله ومن  
 التجارة والله خير الرازقين) لمن توكل عليه فلا تتركوا ذكر الله في وقت \* وفي هذه الآية مشروعية البيع  
 من طريق عموم ابتغاء الفضل لشموله التجارة وأنواع التكسب ولفظ رواية أبوي ذر والوقت وابن عساكر فإذا  
 قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة وفي أخرى لهم ذكر الآية إلى قوله  
 واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ثم قال إلى آخر السورة (وقوله) تعالى بالجر عطف على السابق (لأننا كانوا  
 أموالكم بينكم بالباطل) بما لم يحل بالشرع كالغصب والربا والقمار (الأن تكون تجارة عن تراض منكم)  
 استثناء منقطع أي لكن كون تجارة عن تراض غير منهي عنه أو قصد كون تجارة وعن تراض صفة لتجارة  
 أي تجارة صادرة عن تراضي المتعاقدين وتخصيص التجارة من الوجوه التي بها يحل تناول مال الغير لأنه أغلب  
 وأوفق لذوي المروءات وقرأ الكوفيون تجارة بالنصب على أن مكان ناقصة وأضمار الاسم أي أن تكون تجارة  
 التجارة أو الجهة تجارة \* وبالسند قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع (قال حدثنا شعيب) هو أي حمزة  
 (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال أخبرني) بالافراد (سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن) أن أبا  
 هريرة رضي الله عنه قال انكم تقولون ان أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (بضم أول  
 يكثر من الاكثار) وتقولون ما بال المهاجرين والانصار لا يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث  
 أبي هريرة وان اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم صفق بالاسواق) بفتح ياء المضارعة من يشغلهم مضارع شغله  
 النبي ثلاثيا قال الجوهرى ولا تقل أشغلتني يعني بالالف لأنه لغة رديئة والصفق بالصاد وسكون الفاء وبالضاد  
 وقال الحافظ ابن حجر ووقع في رواية القاسبي بالسين أي بدل الصاد وقد قال الخليل كل صاد تجي قبل الصاد  
 فلا عرب فيها الفتان سين وصاد قال في المصايح وقوله يشغلهم خبر كان مقدما وصفقا معها فان قلت قد منعوا في باب  
 المبتدأ تقديم الخبر في مثل زيد قام ثلاثيا تنبس بالقاعل ومقتضاه منع ما ذكرته من الاعراب اجيب بأنه بعد  
 دخول الناسخ يجوز نحو كان يقوم زيد خلا فالقوم صرح به في التسهيل والمراد بالصفق هنا التبايع لانهم  
 كانوا اذا تبايعوا تصافقوا بالا كفا مارة لا تنزع المبيع لان الاملا لا تنضاف إلى الايدي والمقبوض تبع  
 لها فاذا تصافقت الا كف انتقلت الاملا واستقرت كل يد منها على ما صار لكل واحد منهما من ملك صاحبه \*  
 وهذا موضع الترجة لانه وقع في زمنه صلى الله عليه وسلم واطلع عليه وأقرم (وكنتم أزم رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على مل بطني) بكسر الميم وسكون اللام ثم همزة مقتضعا بالقوت فلم يكن لي غيبة عنه (فأشهد) رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم (اذا غابوا) أي اخوتي من المهاجرين (وأحفظ) حديثه (اذا نسوا) بفتح النون وضم المهمل

الخففة (وكان يشغل أخوتي من الانصار عمل أموالهم) في الزراعة وعمل فاعل يشغل وأخوتي مفعول وهو  
 بالمنة القوقية في الموضعين (وكنتم امرأ مسكيناً من مساكين الصفة) التي كانت منزل غرباء فقراء العصابة  
 بالمسجد الشريف النبوي (أخي) استئناف أو حال من الضمير في كنت وان كان مضارعاً وكان ماضياً لأنه  
 لحكاية الحال الماضية أي احفظ (حين يفسون) لم يقل أشهد إذا غابوا لأن غيبة الانصار كانت أقل لأن  
 المدينة بلدهم ووقت الزراعة قصير فلم يعتد به (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث يحدّثه أنه لن  
 يبسط أحد ثوبه حتى أقضى مقالتي هذه ثم يجمع اليه ثوبه الا وحي ما أقول) أي حفظه (فبسطت غرة) كانت  
 (عليّ) بفتح النون وكسر الميم كساء ملقونا كانه من الثمر لما فيه من سواد وبياض وقال ثعلب ثوب مخطط (حق)  
 اذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته جعلتها الى صدرى فأنسيت من مقالة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم تلك من شيء) ووقع في الترمذي التصريح بهذه المقالة المهمة في حديث أبي هريرة ولفظه قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين مما فرض الله تعالى عليه فيتعلمهن ويعلمهن الادخل الجنة  
 ومقتضى قوله فأنسيت من مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك من شيء تخصيص عدم النسيان بهذه المقالة  
 فقط لكن وقع في باب حفظ العلم من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة قال ايسر رداء لا قبسطته فغرف يديه ثم  
 قال خمه فضمته فأنسيت شيئاً بعده أي بعد الضم وظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء في الحديث  
 وغيره لأن التكرار في سياق النفي تدل عليه لكن وقع في رواية يونس عند مسلم فأنسيت بعد ذلك اليوم شيئاً  
 حدثني به وهو يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث وحديث الباب أخرجه مسلم في الفضائل والتسائي  
 في العلم به وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) الاويسي قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) بسكون العين (عن  
 أبيه) سعد (عن جده) ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قال قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لما قدمنا  
 المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيني وبين سعد بن الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة وسكون المثناة  
 التحتية الانصاري الخزرجي النقيب البدوي وآخى بالمدح جعلنا أخوين وكان ذلك بعد قدومه عليه الصلاة  
 والسلام المدينة بخمسة أشهر وكانوا يتوارثون بذلك دون القرابة حتى نزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض  
 (فقال سعد بن الربيع) لعبد الرحمن بن عوف (أني أكره الانصار ما لا أقسم لك نصف مالي وانظر) بالواو  
 في نسخة بالفرع كأمه فأنظر (أي زوجتي هويت) زوجتي بلفظ المثني المضاف الى ياء المتكلم واسم احدي  
 زوجتي امرأة بنت حزم أخت عمرو بن حزم كما سماها اسماعيل القاضي في أحكامه والآخرى لم تسم وهويت  
 بفتح الهاء كسر الواو أي أحببت (نزلت لك عنها) أي طلقها (فاذا حلت) أي انقضت عدتها (تزوجتها قال  
 فقال ابن الرحمن) أي له ولا يولي ذرو الوقت وابن عساكر فقال له عبد الرحمن (لا حاجة لي في ذلك هل من سوق  
 فيه تجارة) وهذا موضع الترجمة والسوق يذكر ويؤث (قال) سعد (سوق قينقاع) بفتح القاف وسكون  
 المثناة التحتية وضم النون وبالقاف آخره عين مهمله غير مصروف في الفرع على ارادة القبيلة وفي غيره  
 بالصرف على ارادة الحى وحكى في التنقيح ثلث فونه وهم بطن من اليهود أضيف اليهم السوق (قال فقد  
 اليه) أي الى السوق (عبد الرحمن فاني بأقط) لبن جامده معروف (وسمن) اشتراهما منه (قال ثم تابع الغدق) الى  
 السوق للتجارة (فما لبث أن جاء عبد الرحمن عليه أثر صفرة) أي الطيب الذي استعمله عند الزفاف (فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) له (تزوجت قال نعم قال) عليه الصلاة والسلام (ومن) أي من التي تزوجتها  
 (قال) تزوجت (امرأة من الانصار) هي ابنة أبي الحيسر أنس بن رافع الانصاري الاويسي ولم تسم  
 (قال كم سقت) أي كم أعطيت لها مهراً (قال) سقت (زنة نواة) أي خمسة دراهم (من ذهب) وعن بعض  
 المالكية هي ربع دينار وعن أحمد ثلاثة دراهم وثلاث (أو نواة من ذهب) شك الراوي ولا يولي الوقت وابن عساكر  
 أو نواة ذهب باسقاط حرف الجر والاضافة (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اولم) أي اتخذ وليمة وهي الطعام  
 للعرس ندباً قياساً على الاضحية وسائر الولائم وفي قول وجوب الظاهر الامر (ولو بشاة) أي مع القدرة والافتقار  
 أولم صلى الله عليه وسلم على بعض نساؤه بمدين من شعير كما في البخاري وعلى صفيية بن عمرو وأقط \* ورواه هذا  
 الحديث كلهم مديون وظاهره الارسال لأنه ان كان الضمير في جده يعود الى ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن  
 عبد الرحمن فيكون الجدة فيه ابراهيم بن عبد الرحمن وابراهيم لم يشهد المواخاة لأنه توفي بعد التسعين يقين

وعمره خمس وسبعون سنة وان عاد الضمير الى جد سعد فيكون على هذا سدرى عن جد عبد الرحمن وهذا  
 لا يصح لان عبد الرحمن توفي سنة اثنين وثلاثين وتوفي سعد سنة ست وعشرين ومائة عن ثلاث وسبعين سنة  
 ولكن الحديث المذكور متصل لان ابراهيم قال فيه قال عبد الرحمن بن عوف يوضح ذلك ما رواه ابو نعيم الحافظ  
 عن ابي بكر الطليحي حدثنا ابو حصين الوادعي حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا ابراهيم بن سعد عن ابيه عن  
 جدّه عن عبد الرحمن بن عوف قال لما قدمنا المدينة الحديث وبه قال (حدثنا أحمد بن يوسف) هو أحمد بن عبد  
 الله بن يوسف التميمي البربوعي قال (حدثنا زهير) بضم الزاي وفتح الهاء ابن معاوية الجعفي قال (حدثنا حميد)  
 الطويل (عن أنس رضي الله عنه) انه (قال قدم) وللكشمي قال (عبد الرحمن بن عوف) رضي الله عنه  
 (المدينة قال) النبي صلى الله عليه وسلم بين سعد بن الربيع الانصاري بفتح الراء وكسر الموحدة وأخي  
 بالمدينة من المواخاة (وكان سعد ذا غنى فقال لعبد الرحمن أقامك مالي نصفين وأزوجه) وفي الحديث السابق  
 وانظر أي زوجتي هويت نزلت لك عنها فاذا حلت تزوجتها (قال) عبد الرحمن (بارك الله لك في أهلها ومالك  
 دلو على السوق) أي قد لوه على السوق (خارج) منه (حتى اسفصل) بالضاد المعجمة أي ربح (اقطوا سمنا  
 فأتى به) أي بالذي استفضله (أهل منزله فكننا سيرا أو ماشاء الله جاء وعليه وضر) بفتح الواو والضاد المعجمة  
 أي الطبخ (من صفرة) أي صفرة طيب أو خلوق واستشكل مع محبي النهي عن التزعمرو واجب بأنه كان يسيرا  
 فلم يكره أو علق به من ثوب امرأته من غير قصد وعند المالكية جواز لما روى مالك في الموطأ ان ابن عمر كان  
 يلبس الثوب المصبوغ بالزعفران قال ابن العري وما كان ابن عمر ليكره النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ويستعمله  
 قال والاصغر لم يرد فيه حديث لكنه ورد عند وحافي القرآن قال تعالى صفراء فاقع لونها تسر الناظرين وأسند  
 الى ابن عباس انه من طلب حاجة على نعل أصفر قضيت حاجته لان حاجة بني اسرائيل قضيت بجواد أصفر  
 (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مهيم) بفتح الميم الاولى وسكون الاخيرة وبعد الهاء الساكنة مشناة فتحة  
 مفتوحة كلمة يستفهم بها أي ماشأنتك (قال يارسول الله تزوجت امرأة من الانصار) هي ابنة ابي الحيسر  
 أنس بن رافع الانصاري (قال ما سقت اليها) من الدراهم صداقا (قال) سقت اليها (نواة من ذهب) بنصب نواة  
 بتقدير سقت اليها فمكون الجواب مطابقا للسؤال من حيث ان كلامهم باجالة فعلية ويجوز الرفع على أن  
 المشاكلة غير لازمة أو أن المشاكلة حاصلة بأن يقدر ما سقت اليها جالة اسمية وذلك بأن يكون ما سقت  
 اليها الخبر والعائد محذوف أي سقته لكنني لم أقف على كونه مرفوعا في أصل من البضاري واتباع الرأى جولي  
 (أو) قال سقت اليها (وزن نواة من ذهب) اسم الخمسة دراهم كما مر قريبا (قال) عليه الصلاة والسلام من علم  
 ولو بشاة \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يوجب ذرو الوقت حدثني (عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا)  
 سفيان بن عيينة (عن عرو) بفتح العين ابن دينار المكي (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال كانت بيضا)  
 بضم العين وتخفيف الكاف آخره ظاء معجمة منونة ولا يذرعكاظ بغير تنوين (ومحنة) بكسر الميم وفتح الجيم  
 وتشديد النون ولا يذرو محنة بفتح الميم (ودوا المجاز) بفتح الميم والجيم وبعد الالف زاي (اسواقا في الجاهلية)  
 فسورة محنة هوسوف هجر قال البكري على أميال يسيرة من مكة بناحية مزالظهران وكان سوقه عشرة أيام  
 آخر ذى القعدة والعشرون قبلها سوق عكاظ وذو المجاز يقوم بعد هلال ذى الحجة (فلما كان الاسلام) أي جاء  
 وكان تامة (فكانهم تأغوا فيه) أي اجتنبوا الاثم والمعنى تركوا التجارة في الحج حذرا من الاثم وللكشمي في  
 منه بدل فيه (فزلت ليس عليكم جناح أن تبغوا) في أن تطلبوا (فضلا من ربكم) أي عطا مورز فامنه يريد الربح  
 والتجارة (في مواسم الحج قرأها ابن عباس) كذلك بزيادة في مواسم الحج وهي شاذة لكن صح اسنادها فهي  
 مما يخرج به وليس بقرآن \* وهذا الحديث قد مضى في الحج في باب التجارة في أيام الموسم والبيع في أسواق  
 الجاهلية ومطابقته للترجمة من حيث انهم كانوا يتجرون في الاسواق المذكورة \* هذا (باب) بالتنوين (الحلال  
 بين والحرام بين وبينهما مشبهات) بفتح الشين المعجمة وفتح الموحدة المشددة \* وبالسند قال (حدثني) بالافراد  
 (محمد بن المنقذ) قال (حدثني ابن أبي عدي) بفتح العين وكسر الدال المهملتين ابراهيم مولى بني سليم  
 (عن ابن عون) بفتح المهملة وسكون الواو وعبد الله بن اربطان (عن الشعبي) عامر بن سراحيل  
 (قال سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنه يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم) وسقط لابن عباس

قوله سمعت النبي الخ ولم يذكر لفظ هذه الرواية وهي عند أبي داود والنسائي وغيرهما بلفظ ابن الحلال بين  
وان الحرام بين وبينهما أمور مشتهرات واحيانا يقول مشبهة وسأضرب لكم في ذلك مثلاً ان الله حي حي  
وان حي الله ما حرمه وان من يرع حول الحي يوشك أن يخالفه وان من يخالف الرية يوشك أن يحسره وبه قال  
(ح حدثنا) ولابي ذروا بن عساكر وحدثنا (علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان  
(عن أبي فروة) بفتح الفاء وسكون الراء عروة بن الحبارث الاكبر ولابوي ذروا الوقت حدثنا أبو فروة (عن  
الشعبي) عامر (قال سمعت النعمان) زاد في رواية أبوي ذروا الوقت وابن عساكر ابن بشير (عن النبي صلى الله  
عليه وسلم) ولابي ذروا قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وسقط ذلك لابن عساكر كالأول وبه قال (ح حدثنا)  
ولابوي ذروا الوقت وحدثني بالواو والافراد ولابن عساكر وحدثنا بالواو والجمع (عبد الله بن محمد) المسندي  
قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان (عن أبي فروة) عروة الاكبر (قال سمعت الشعبي) عامر يقول (سمعت  
النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) ولم يذكر لفظ ابن عيينة عن أبي فروة  
في الطريقين ولفظه كما عند ابن خزيمة في صحيحه والاسماعيلي من طريقه حلال بين وحرام بين ومشتهرات بين  
ذلك فذكره وفي آخره ولكل ملاك حي وحى الله في الارض معاصيه وبه قال (ح حدثنا محمد بن كثير)  
بالمثنى العبدى البحرى قال ابن معين لم يكن بالثقة وقال أبو حاتم صدوق وثقه أحمد بن حنبل وروى عنه  
البخارى ثلاثة أحاديث في العلم وهذا الحديث والتفسير وقد توبع عليها قال (أخبرنا فضيلان) الثوري  
(عن أبي فروة عن الشعبي عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الحلال بين  
واضح لا يخفى - له وهو ما علم ملكه يقينا (والحرام بين) واضح لا يخفى حرمة وهو ما علم ملكه لغيره (وبينهما)  
أى الحلال والحرام الواضحين (أمور مشتهرة) بسكون الشين المجمة وفتح المثناة الفوقية وكسر الموحدة بلفظ  
التوحيد أى مشتهرة على بعض الناس لا يدري أى من الحلال أم من الحرام لأنها في نفسها مشتهرة لأن الله  
تعالى بعث رسوله صلى الله عليه وسلم مبينا للامة جميع ما يحتاجونه في دينهم كذا قرره البرماوى كالكرمانى  
وقال ابن المنبر فيه دليل على بقاء الحملات بعد النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لمن منع ذلك وتقول ذلك من  
قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وانما المراد أن أصول البيان في كتاب الله تعالى فلا مانع من الاجمال  
والاشتباه متى بسبب تبطله البيان ومع ذلك قد يدور البيان ويبقى التعارض فلا يطلع على ترجيح فيكون البين  
احتياط والاستبراء للأرض والدين والاخذ بالاشد على قول أو يتخير المجهد على قول أو يرجع  
الأصلية وكل ذلك بيان يرجع اليه عند الاشتباه من غير أن يجهد الاجمال أو الاشكال قال ابن حجر  
الحارثي الاستدلال بذلك نظر الا ان أراد به مجمل في حق بعض دون بعض أو أراد الرد على منكرى القياس  
فيما قلنا ما قاله والله أعلم (فن ترك ما شبه عليه من الاثم) بضم الشين وكسر الموحدة المشددة (كان لما استبان)  
أى ظهر حرمة (أترك) نصب خبر كان (ومن اجتراء) بالراء من الجراءة (على ما يشك) بفتح أوله وضم ثانيه  
ولا بي ذربك بضم أوله وفتح ثانيه مبني للمنعول (فيه من الاثم) بهمزة قطع (أو شئ) بفتح الههزة والمجمة أى  
قرب (أن يواقع ما استبان) أى ظهر حرمة فينبغي اجتناب ما شبه لانه ان كان في نفس الامر حراما فقد برئ  
من تبعته وان كان حلالا فيشأب على تركه بهذا القصد الجليل وزاد في حديث باب فضل من استبرأ لدينه ألوان  
لكل ملك حي (والمعاصي) التي حرمها كالقتل والسرقة (حي الله من يرتع حول الحي يوشك) بكسر المجمة  
أى يقرب (ان يواقع) أى يقع فيه شبه المكاف بالراعى والنفس البهيمية بالانعام والمشبهات بما حول الحي  
والمعاصي بالحي وتناول المشبهات بالرتع حول الحي فهو تشبيه بالمحسوس الذى لا يخفى حله ووجه التشبيه  
حصول العقاب بعدم الاحتراز في ذلك كما أن الراعى اذا جر رعيه حول الحي الى وقوعه استحق العقاب لذلك  
فكذا من أكثر من المشبهات وتعرض لانتهاها وقع في الحرام فاستحق العقاب قال في فتح الباري واختلف  
في حكم المشبهات فقييل التحريم وهو مردود وقيل الوقف وهو كالتحلف فيما قبل الشرع وحاصل ما فسر به  
العلماء أن المشبهات أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة ثانيها اختلاف العلماء وهي منتزعة من الاولى ثالثها  
أن المراد بها قسم المكروه لانه يجتنبه جانب الفعل والترك رابعها المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا أن يجعله  
على متساوي الطرفين من كل وجه بل يمكن حله على ما يكون من قسم خلاف الاولى بأن يكون متساوي الطرفين

باعتبار ذلك أنه راجع الفصحى أو التركى باختيار أمر خارج وقد كان بعضهم يقول المكروه عقبة بين العبد والحرام  
 فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه \*  
 ورواه هذا الحديث ما بين بصرى ومكى وكوفى وبخارى وانما كثر طرقه رداعلى ابن معين حيث حكى عن  
 أهل المدينة أن النعمان لم يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرج حديثه هذا الحميدى فى مسنده  
 عن ابن عينة فصح فيه بتحديث أبي فروة وسماع أبي فروة من الشعبي وسماع الشعبي من النعمان على  
 المنبر وسماع النعمان من رسول الله صلى الله عليه وسلم \* (باب تفسير المشبهات) يفتح الشين المجهمة وتشديد  
 الموحدة المفتوحة ولا بن عساكر المشبهات بسكون المجهمة ثم مشناة فوقية مفتوحة وكسر الموحدة وفى بعض  
 النسخ الشبهات بضم الشين والموحدة (وقال حسان بن أبي سنان) بكسر السين المصرية أحد العباد فى زمن  
 التابعين وليس له فى هذا الكتاب غير هذا الموضع (ما رأيت شيئاً أهون من الورع دع ما يرى إلى ما لا يرى) <sup>(ب)</sup>  
 يفتح الياء فيها من رايه ويريه ويجوز أنضم من أرايه ويريه وهو الشك والتردد والمعنى هذا إذا شككت فى شيء فدعه  
 وقد روى الترمذى من حديث عطية السعدى مرفوعاً لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ملا بأمر به  
 حذراً عما به بأس وهذا التعليق قد وصله أحمد وأبو نعيم فى الحلية ونسبوا إلى عبيد وحسان بن أبى  
 سنان فقال يونس ما عالجت شيئاً أشد على من الورع فقال حسان ما عالجت شيئاً أهون على منه قال كيف قال  
 حسان تركت ما يربى إلى ما لا يربى فاسترحمت وقد ورد قوله دع ما يرى إلى ما لا يرى مرفوعاً أخرجه أحمد  
 والترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن على \* وبه قال (حدثنا محمد بن كثير) العبدى  
 قال (أخبرنا سليمان) الثورى قال (أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى حسين) بضم الحاء وفتح السين القرشى  
 المكي قال (حدثنا عبد الله بن أبى مليكة) زهير التميمى الاحول ونسبه لجدته واسم أبيه عبيد الله مصغراً (عن  
 عقبة بن الحارث) أبى سروعة (رضى الله عنه) أن امرأة سوداء لم تسم (جاء) فى حديث باب الرحلة فى المسئلة  
 النازلة أن عقبة بن الحارث تزوج ابنة لابي اهاب بن عزيز فأتت امرأة (فزعمت انها أرضعتهم) أى عقبة والنسب  
 تزوج بها واسمها غنية (فذكر) عقبة ذلك (لنبي صلى الله عليه وسلم) فأعرض عنه وتبسم) وفى نسخة بالقرع  
 فتبسم (الابى صلى الله عليه وسلم قال كيف) تباشرها (وقد قيل) انك أخوها من الرضاع وعند الترمذى قال  
 تزوجت امرأة فجاءتنا امرأة سوداء فقالت انى أرضعتكما أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فذنت  
 بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء فقالت انى أرضعتكما وهي كاذبة قال فأعرض عني قال فأتته من قبل جهنم  
 فقلت انها كاذبة قال وكيفها وقد زعمت انها أرضعتكما دعها عنك أى احتياطاً لأنه لما أخبره أنها أرضعتهم  
 فلو كان حراً مالا جابه بالتحريم (وقد كانت) وللمستقلى وكانت (بجدة) أى تحت عتبة (ابنة) ولا بن عبيد  
 (أى اهاب التميمى) بكسر الهمزة واسمها غنية كما مر \* وهذا الحديث قد سبق فى العلم \* وبه قال (حدثنا يحيى  
 الرقزى) بالثقاف والزراى والعبى الممهلة المفتوحات قال (حدثنا مالك) الإمام (عن ابن شهاب) الزهري (عن  
 عروة بن الزبير) بن العوام (عن عائشة رضى الله عنها) انها (قالت) كان عتبة بن أدد وقاص) هو الذى كسر ثنية  
 النبي صلى الله عليه وسلم فى وقعة أحد فذبحه كرا بن الاثير فى أسد خابية ما يقتضى انه أسلم فأن الله أعلم  
 حاله الحافظ زين الدين العراقى وقال فى الامسية لم أر من ذكره فى الصحابة الا ابن منده وقد اشتد انكار أبى نعيم  
 عليه فى ذلك وقال هو الذى كسر رباعية النبي صلى الله عليه وسلم وما علمت له اسماً لا ما يروى عبد الرزاق عن  
 معمر عن الزهري وعن عثمان الجزرى عن مقسم أن عتبة لما كسر رباعية النبي صلى الله عليه وسلم دعا عليه أن  
 لا يحول عليه الحول حتى يموت كفر أخا حال عليه الحول حتى مات كافرأ الى النار وحينئذ فلا معنى لآياده  
 فى الصحابة واستدل ابن منده فى قوله بما لا يدل على اسلامه وهو قوله فى هذا الحديث كان عتبة بن أبى وقاص  
 (عهد) أى أوصى (الى أخيه سعد بن أبى وقاص) أحد المشركين وهو أول من ربح بسهم فى سبيل الله وأحد من  
 قتلاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بآبيه وأمه (أن ابن وليلة ربيعة) بن قيس العامرى أى جاريته ولم تسم واسم  
 ولدها صاحب القصة عبد الرحمن وزمعة بفتح الزاى وسكون الميم ولا بن ذر زمعة بفتحها قال الوقفى وهو  
 القصبوب (منى فاقبصه) بهمزة وصل وكسر الموحدة وأصل هذه القصة انه كانت لهم فى الجاهلية امام بنين  
 وكانت السادة تأيبنهم فى خلال ذلك فاذا أتوا سدا حق بولده فرعا بآية عيه السيد ورجل يدعيه الزانى فاذا مات

السيد ولم يكن ادعاء ولا أنكره فادعاء ورثته الحق به إلا أنه لا يشاركه مستلقه في ميراثه إلا أن يستلقه قبل  
 التسمية وإن كان السيد أنكره لم يلحق به وكان لزعة بن قيس والد سودة أم المؤمنين أمة على ما وصف وعلمها  
 ضريبة وهو يعلم بها فظهر بها جمل كان سيدا يظن أنه من عتبة أخى سعد فعهد عتبة إلى أخيه سعد قبل موته أن  
 يستلق الحمل الذي بأمه زمعة (قالت عائشة) فلما كان عام الفتح أخذ (أى الولد) سعد بن أبي وقاص) وسقط  
 قوله أن ابن وليدة إلى هنا من رواية ابن عسار وقال في نسخة أنه لم يكن في الأصل وهو من رواية الحموي  
 والنعمي كذا نقل عن البيهقي (وقال) أى سعد هو (ابن أخى) عتبة (قد عهد إلى فيه) أن أسستلقه وسقط  
 لابن عسار كلفظة قد (فقام عبد بن زمعة) بغير إضافة ابن قيس بن عبد شمس القرشي العامري أسلم يوم الفتح  
 وهو أخو سودة أم المؤمنين (فقال) هو (أخى وابن وليدة أبى) أى جاريته (ولد على فراشه وتساقط) أى  
 فتدافع بعد تخاصمهما وتنازعهما في الولد (إلى النبي) ولأبي ذر إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال سعد  
 يا رسول الله هو (ابن أخى) عتبة (كان قد عهد) ولابن عسار كان عهد (إلى فيه) أن أسستلقه به (فقال  
 عبد بن زمعة) هو (أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه فقال رسول الله) ولأبى ذر الوقت وابن عسار فقال  
 النبي (صلى الله عليه وسلم) هو (أى الولد) (لأبي عبد بن زمعة) بصم الدال على الأصل ونصب نون ابن ولأبى ذر  
 يا عبد فخصها وسقط في رواية النساء أى أداة النداء واختلف في قوله لك على قولين أحدهما معناه هو أخوك  
 أما بالاستحقاق وأما من القضاء بعلمه لأن زمعة كان صهره عليه الصلاة والسلام والد زوجته ويؤيده  
 ما في المغازي عند المؤلف هو لك فهو أخوك يا عبد وأما ما عند أحد في مسنده والنساء أى في سننه من زيادة ليس  
 لك بأخ فأعلمها البيهقي وقال المنذرى أنها زيادة غير ثابتة والثاني أن معناه هو لك ملكا لأنه ابن وليدة أيلك من  
 غيره لأن زمعة لم يقرب به ولا شهد عليه فلم يبق إلا أنه عبد قبالته وهذا قاله ابن جرير (ثم قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم الولد) تابع (للفراش) وهو على حذف مضاف أى لصاحب الفراش زوجا وأسيده وفى كتاب القرائض عند  
 المؤلف من حديث أبي هريرة الولد لصاحب الفراش وترجم عليه وعلى حديث عائشة الولد للفراش حرة كانت  
 أو أمة وهو لفظ عام ورد على سبب خاص وهو معتبر العموم عند الأكثر نظر الظاهر اللفظ وقيل هو مقصور  
 على السبب لوروده فيه ومثاله حديث الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري قيل يا رسول الله أتوضأ من بئر  
 بضاعة وهي يترلقى فيها الخيض ولحوم الكلاب والنتن فقال إن الماء طهور ولا ينجسه شيء أى عما ذكر وغيره وقيل  
 بما ذكر وهو ما كنت عن غيره ثم إن صورة السبب التي ورد عليها العام قطعية الدخول فيه عند الأكثر من  
 العلماء ولو دونه فيها فلا يخص منه بالاجتهاد وقال الشيخ تقي الدين السبكي وهذا عندى ينبغى أن يكون إذا دلت  
 تركيبة أو مقالية على ذلك أو على أن اللفظ العام يشمله بطريق لا محالة والافتقار ينزع الخصم في دخوله  
 وظن من اللفظ العام ويدعى أنه قد يقصد المتكلم بالعام أحرار السبب ويبان أنه ليس داخل في الحكم فإن  
 للعنفة النقاتل أن ولد الأمة المستترشة لا يلحق بسدها ما لم يقرب به نظر إلى أن الأصل في إلحاق الأقرار أن يقولوا  
 في قوله عليه الصلاة والسلام الولد للفراش وإن كان وأرداف أمة فهو وارد لبيان حكم ذلك الولد ويبان حكمه  
 أما بالثبوت أو بالاتساف فإذا ثبت أن الفراش هي الزوجة لأنها هي التي يتخذها الفراش غالباً وقال الولد للفراش  
 كان فيه حصر أن الولد للحرة ويعتفى ذلك لا يكون للأمة فكان فيه بيان الحكمين جميعاً نفي السبب عن السبب  
 وإثباته لغيره ولا يليق دعوى القاطع هنا وذلك من جهة اللفظ وهذا في الحقيقة نزاع في أن اسم الفراش هل هو  
 موضوع للحرة والأمة الموطوءة أو للحرة فقط فالخضبة يدعون الثاني فلا عموم عندهم في الأمة فخرج المسئلة  
 حينئذ من باب أن العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب نعم قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث هو لك  
 يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر بهذا التركيب يقتضى أنه ألحقه به على حكم السبب فيلزم أن يكون  
 مراداً من قوله للفراش فليقتب له هذا البحث فإنه تقيس جداً وبالجملة فهذا الحديث أصل في إلحاق الولد بصاحب  
 الفراش وإن طهرت عليه وطء محرم (وللعاهر) أى الزاني (الحجر) أى التلبية ولا حقه في الولد والعرب تقول  
 في حرمان الشخص له الحجر وله التراب وقيل هو على ظاهره أى الرجم بالحجارة وضعف بانه ليس كل زان يرمى بل  
 المحصن وأيضاً فلا يلزم من رجمه نفي الولد والحديث إنما هو في نفسه عنه (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (سودة  
 بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم احتجبى منه) أى من ابن زمعة المتنازع فيه (باسودة) والامر للتدريج  
 والاحتياط والافتقار ثبت نسبه وأخوته لهذا في ظاهر الشرع (لمن رأى) عليه الصلاة والسلام (من شبهة)



أبى الولد المتخصص فيه (بعتية) بن أبي وقاص (فأزأها) عبد الرحمن المستطيق (حتى لقي الله) عز وجل أي مات  
والاحتياط لا يتأني ظاهر الحكم وفيه جواز استلحاق الوارث نسباً للمورث وأن الشبه وحكم القافة انما  
يعقد إذا لم يكن هذا أقوى منه كالفراش فلذلك لم يعتبر الشبه الواضح وهذا موضع الترجمة لأن القافة بزمعة  
يقتضي أن لا يقتضب منه سودة والشبه بعتية يقتضي أن تحتجب والمشيآت ما شئت الحلال من وجه والحرام  
من آخره وبقتية مباح هذا الحديث تأتي أن شاء الله تعالى في محالها وقد أخرجه المؤلف في الفرائض  
والاحكام والوصايا والمغازي وشراء المملوك من الحربي ومسلم وأخرجه النسائي في الطلاق • وبه قال  
(حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال أخبرني) بالافراد  
(عبد الله بن أبي السفر) بفتح السين المهملة والفاء آخره راء الكوفي (عن الشعبي) عامر (عن عدي بن حاتم)  
الطائي (رضي الله عنه) أنه (قال سألت النبي) ولابي ذر رسول الله (صلى الله عليه وسلم عن المعراض) بكسر  
الميم وسكون العين المهملة وبعد الراء ألف ثم ضاد مججمة السهم الذي لا ريش عليه أو عصار أسها محمد أي سأله  
عن رمي الصيد بالمعراض (فقال) عليه الصلاة والسلام (إذا أصاب) المعراض الصيد (بجذء فكل وإذا أصاب  
بعرضه) بفتح العين المهملة (فقتل) الصيد (فلاناً كل) منه (فانه وقيد) بفتح الواو وكسر القاف آخره مججمة  
بمعنى موقود وهو المقتول بغير محمد من عصا أو حجر ونحوهما وسقط في رواية ابن عساکر قوله فقتل (قلت  
يا رسول الله ارسل كلبى) المعلم (وأسمى) الله (فأجدهم على الصيد كما آخروا) اسم عليه ولا أدري أيهما أخذ  
الصيد (قال) عليه الصلاة والسلام (لاتأكل) منه ثم علل بقوله (انما سميت) أي ذكرت الله (على كلبك) عند  
إرساله (ولم تسم عني) الكلب (الأسمر) وظاهره وجوب التسمية حتى لو تركها سموا أو عمد الا يحل وهو قول  
أهل الظاهر ومذهب الشافعية سنيتها وتقدم البحث في ذلك في باب إذا شرب الكلب من اناء أحدكم فليغسله  
سبعاً من كتاب الوضوء ويأتي في الصيد والذباح إن شاء الله تعالى مزيد لذلك بعون الله وقوته • (باب ما يترده) بضم  
أوله أي يجتنب وللشميمي ما يكره • (من الشبهات) • وبه قال (حدثنا قبيصة) بفتح القاف وكسر الموحدة ابن  
عقبة السوائي قال (حدثنا سميان) الثوري (عن منصور) هو ابن المعقر (عن طلحة) بن مصرف البائي  
الكوفي (عن أنس رضي الله عنه) أنه (قال سألت النبي) صلى الله عليه وسلم بمرة مسقطه) بضم الميم وسكون السين  
المهملة وفتح القاف على صيغة المفعول ولابي ذر مسقوطة بفتح الميم وبعد القاف واو أي ساقطة ويأتي مفعولاً  
بمعنى فاعل كقوله تعالى أنه كان وعده مأثماً أي آثماً ونسب الحافظ ابن حجر الرواية الاولى للكرية • (الآخرى  
للاكثر) (فقال) عليه الصلاة والسلام (لولا ان تكون صدقة) وفي نسخة من صدقة (لا كنتها) فتركها • (باب ما لا  
الشبه وهو احتمال كونها من الصدقة • والحديث رواه كوفيون وأخرجه أيضاً في المظالم ومسلم في الصلاة  
والنساء) في اللقطة (وقال همام) بفتح الهاء وتشديد الميم ابن منبه مما وصله المؤلف في اللقطة (عن أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي) صلى الله عليه وسلم (أنه) قال (أجد قرة ساقطة على فراشي) تمامه فأرفعها إلا كلها ثم  
أخشي أن تكون صدقة فألقها وقال أجد بافظ المضارع استحضار الصورة الماضية وذكره هنا لما فيه من تعيين  
المحل الذي رأى فيه القرة وهو الفراش • (باب من لم ير الوسواس ونحوها) وفي نسخة الوسواس ونحوه (من  
الشيآت) بيم مضعومة وفتح الشين المهملة وتشديد الميم ابن منبه مما وصله المؤلف في اللقطة (عن أبي هريرة  
الشين والموحدة من غيرهم ولا بن عساکر المشتبهات بيم مضعومة وسكون الشين ومثناة فوقية مفتوحة وكسر  
الموحدة • وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان (عن الزهري) محمد بن  
مسلم (عن عباد بن نعيم) بتشديد الموحدة بعد العين المفتوحة (عن عمه) عبد الله بن زيد بن عاصم المازني قال  
شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم بضم الشين وكسر الكاف (الرجل يجدي الصلاة شيئاً) أي وسوسة في بطلان  
الوضوء (ايقطع الصلاة قال) عليه الصلاة والسلام (لا يقطعها) (حتى يسمع صوتاً أو يجرد رجليه) فلا يزول يقين  
الطهارة بالشك بل يزول يقين الحدث (وقال ابن أبي حفصة) هو أبو سلمة محمد بن أبي حفصة ميسرة البصري  
مما وصله أحمد والسراج في مسنده (عن الزهري) بن شهاب (لا وضوء الا فيما وجدت الريح أو سمعت  
الصوت) • وبه قال (حدثني) بالافراد ولا يوزي ذرو الوقت حدثنا (أحمد بن المقدم) بكسر الميم وسكون  
القاف (البحلي) بكسر السين المهملة ومكون الميم البصري الحافظ قال (حدثنا محمد بن عبد الرحمن



(الطفاوى) بضم الطاء المهملة وتخفيف الفاء وكسر الواو قال (حدثنا هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير  
 (عن عائشة رضى الله عنها ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما يأتوننا بالبحر لاندري اذ كروا اسم الله عليه) عند  
 الذبح (ام لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا الله عليه وكلوه) ولابي الوقت وابن عساكر وهو عليه  
 واستدل به على أن التسمية ليست شرطاً لصحة الذبح قال في فتح الباري وعرش المصنف هنيان ورد  
 الموسوسين كن يمتنع من أكل الصيد خشيه أن يكون الصيد كان لانسان ثم انفلت منه وكن يترك شراء ما يحتاج  
 اليه من مجهول لا يدري اماله حرام أم حلال وليست هناك علامة تدل على الحرمة وكن يترك تناول الشيء  
 نظير ورديه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل الاباحة قويا وتأويله يمتنع أو مستبعد (باب  
 قول الله تعالى واذا رآوا) وابن عساكر باب بالنسبة واذا رآوا (تجارة أو اهلها وانقضوا اليها) وبه قال  
 (حدثنا طلق بن غنم) بفتح الطاء وسكون اللام وغنم بفتح المعجمة والنون المشددة ابن معاوية الضبي الكوفي  
 قال (حدثنا زائدة) بن قدامة أبو الصلت الكوفي (عن حصين) بضم الحاء وفتح الصاد المهملين ابن عبد الرحمن  
 السلي الكوفي (عن سالم) هو ابن أبي الجعد واسمه رافع الاشجبي الكوفي (قال حدثني) بالتحريك جابر  
 رضى الله عنه قال بينما بالميم (نحن نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم) أى منتظرين صلاة الجمعة لان المقارنة  
 كانت في اثناء الخطبة لكن المنتظر للصلاة كما صلى (اذ أقبلت من الشام غير) بكسر العين وسكون التنية أى  
 ابل لخدمة أو لعبد الرحمن بن عوف (تحمّل طعاما فالتفتوا اليها) أى الى العير وفي رواية ابن فضيل فانقض  
 الناس أى فتفرقوا وهو موافق لنص القرآن فالمراد من الالتفات الانصراف (حتى ما بقى مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم الا اثناعشر رجلا) برفع اثنى بالالف ويجوز النصب لانه استثناء من الضمير في بقى العائد على المصلى  
 فانه اذا كان كذلك يجوز الرفع والنصب على ما لا يخفى وفي رواية خالد الطحان عند مسلم ان جابرا قال انا فهم  
 وله في رواية هشيم فهم أبو بكر وعمر ورؤى السهيلي بسند منقطع ان الاثنى عشر هم العشرة المبشرة وبلال  
 وابن مسعود (فترأت واذا رآوا تجارة أو اهلها وانقضوا اليها) تقديره واذا رآوا تجارة انقضوا اليها أو اهلها وانقضوا  
 اليه فحذف أحدهما دلالة الاخر عليه أو أعيد الضمير الى التجارة لانها كانت اهم اليهم أو ان الضمير اعيد الى  
 المعنى دون اللفظ أى انقضوا الى الرؤية التى رأوها أى مالوا الى طلب ما رأوه وقد أشار الموافق بهذه الترجمة  
 الى أن التجارة وان كانت مدوحة باعتبار كونها من مكاسب الحلال فانها قد تدم اذا قدمت على ما يجب تقديمه  
 عليها قال ابن الفتح (باب من لم يبال من حيث كسب المال) \* وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي آياس قال (حدثنا  
 ابن أبي) محمد بن عبد الرحمن قال (حدثنا سعيد المقبرى عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم) انه (قال يأتى على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه أمن الحلال ام من الحرام) الضمير منه  
 عائد الى ما وفيه دُم ترك الضمير في المكاسب وقال السفاقي اخبرهم هذا عليه الصلاة والسلام تحذيرا من قسمة  
 المال وهو من بعض دلائل نبوته لاخباره بالامور التى لم تكن في زمنه ووجه الدم من جهة التسوية بين  
 الامر بن والا فخذ المال من الحلال ليس مذموما من حيث هو والله أعلم (باب التجارة في البر) بفتح الموحدة  
 وازاء المهملة المشددة ولا يوى ذرو الوقت في البر بالزاي بدل الراء قال الحافظ ابن حجر وعليه الاكثر وليس  
 في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب وصوب ابن عساكر الاول وهو أليق وخاتمة الترجمة  
 اللائقة وهي التجارة في البحر وكذا ضبطها الحافظ الدمياطى وأما قول البرماوى تبع البعضهم انه تعصيف  
 فقال في الفتح انه خطأ اذ ليس في الآية ولا الحديث ولا الاثر اللاتى أوردها في الباب ما يرجح أحد اللفظين ولان  
 عساكر البر بضم الموحدة وبالراء ونسبها ابن حجر لضبط ابن بطل وغيره فيما قرأ بخط التطب الحلبي وليس  
 في الباب ما يقتضى تعيينه من بين أنواع التجارات وزاد في رواية أبي الوقت وغيره بالجر عطف على السابق قال  
 الحافظ ابن حجر ولم يقع في رواية الاكثر وثبتت عند الاسماعيلي وكريمة (وقوله) تعالى بالخفض عطف على  
 السابق أو بالرفع على الاستئناف (رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) قال ابن عباس يقول عن الصلاة  
 المكتوبة وقال السدي عن الصلاة في جماعة وعن مقاتل بن حيان لا يلهيهم ذلك عن حضور الصلاة وأن  
 يقبضوا ثيابهم الله وأن يحافظوا على مواقيتها وما استعصمهم الله فيها \* والتجارة صناعة الساجرو هو الذى  
 يبيع ويشترى للربح وعطف البيع على التجارة مع كونها اعم لان البيع كافى للكساف ادخل في الالهام من  
 قبل ان التاجر اذا اتجهت له بيعه رابحة وهي طلبته الكلية من صناعة الهمة ما لا يلهيه شراءه شئ يتوقع

فيه الرجح في الوقت اولان هذا يقين وذالك مظنون وان المنسرا يسمى تجارة اطلاقا لاسم الجففس على النوع  
او التجارة لاهل الجلب يقال تجر فلان في كذا اذا جلبه واختلف في المعنى فقبيل لا تجارة لهم فلا يشتغلون  
عن الذكرو قبيل لهم تجارة ولكن لا تشغلهم وعلى هذا تنزل ترجمة البخاري فانما اراد اباحة التجارة وانباتها  
لا تشغلا واراد بقوله في البر وغيره انه لا يتقيد في تخصيص نوع من البضائع دون غيره وانما التقيد في أن لا يشتغل  
بالتجارة عن الذكرو لم يسق في الباب حديثا يقتضي التجارة في البر بينهما من بين سائر أنواع التجارات قال ابن  
بطال غير أن قوله تعالى رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله يدخل فيه جميع أنواع التجارة من البر وغيره  
قال في المصابيح لانسلم تحول الآية لكل تجارة بطريق العموم الاستغراق فان التجارة والبيع فيها من المطلق  
لامن العام فان قلت كيف يتجه هذا وكل من التجارة والبيع في الآية وقع نكرة في سياق النفي وأجاب بأن  
ترجمة البخاري مقتضية لاثبات التجارة لان فيها ران المعنى لهم تجارة وبيع لا يلهيهم عن ذكر الله فاذن كل  
منها نكرة في سياق الاثبات فلانتم (وقال قتادة كان القوم) أي الصحابة (يتبايعون ويتصرفون ولكنهم اذا انابهم)  
أي عرض لهم (حق من حقوق الله لم تلههم تجارة ولا بيع) أي لم تشغلهم الدنيا وزخرفها وملاذها ورجحها  
(عن ذكر الله حتى يؤذوه الى الله) عز وجل الذي هو خالقهم ورازقهم فيقدمون طاعته ومراده ومحبه على  
مرادهم ومحبتهم وقال ابن بطال ورأيت في تفسير الآية قال كانوا احدا دين وخزازين فكان احدهم اذا رفع  
المطرقة أو غرزالاشني لم يرفعه من الغرزة ولم يوقع المطرقة ورجحها وقام الى الصلاة وهذا التعليق قال في الفخ  
لم اره موصولا عن قتادة نعم روى ابن أبي ساتم وابن جرير فيهما ذكره ابن كثير في تفسيره عن ابن عمر أنه كان  
في السوق فاقبعت الصلاة فأغفروا حوائثهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر فيهم نزلت الآية وعزام في فتح الباري  
لتصريح عبد الرزاق \* وبه قال (حدثنا أبو عاصم) لنبييل الضحاك بن محمد البصري (عن ابن جريج) عبد الملك  
ابن عبد العزيز المكي (قال اخبرني) بالافراد (عمرو بن دينار) بفتح العين المكي (عن أبي المنهال) بكسر الميم  
وسكون النون آخره لام اسمه عبد الرحمن بن مطعم الكوفي (قال كنت أتعجرف في الصرف) وهو بيع الذهب  
بالذهب والفضة بالفضة أو احدهما بالاخر (مسأت زيد بن ارقم) الانصاري الكوفي (رضي الله عنه  
فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم) قال البخاري (ح وحدثني) بالتوحيد (الفضل بن يعقوب) الرخامي بضم  
الراء بعد هاخاء معجمة أبو العباس البغدادي الحافظ قال (حدثنا الحجاج بن محمد) الاور الترمذي (الاصم  
سكن المصيبة) قال ابن جريج (عبد الملك) اخبرني بالافراد (عمرو بن دينار وعاصم بن مصعب) بضم الميم وفتح  
العين (انها سمعنا أبا المنهال) عبد الرحمن بن مطعم (يقول سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف) سقط  
لفظ ابن عازب (فقالا كنا ناجر ين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألا الرسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الصرف فقال ان كان يدايد) أي متقاضي في المجلس (فلا بأس) به (وان كان نساء) بفتح النون والسين  
المهملة معدودا ولا يذر عن الجوى والمسقطي نسبيا بكسر السين ثم مثناة فحقبة ما كنة مهموزا أي متأخرا  
(فلا يصلح) واشترط القبض في الصرف متفق عليه وانما الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد \* ومباحث  
ذلك تأتي ان شاء الله تعالى في محالها وموضع الترجمة قوله وكنا ناجر ين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
وأخرج المؤلف الطريق الثانية بنزول رجل لاجل زيادة عامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جريج  
عنهما عن أبي المنهال المذكور وليس لعاصم بن مصعب في البخاري سوى هذا الموضع الواحد وروى المؤلف  
هذا الحديث في البيوع وهجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومسلم في البيوع وكذا النساء \* (باب) اباحة  
(الخروج في التجارة) وفي التعليق أي لاجل التجارة كقوله تعالى لمسكم فيما افضتم (وقول الله تعالى) بالجزع عطا  
على سابقه (فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله) اطلاقا لما خطر عليهم واحتج به من جعل الامر بعد  
الخطر للاباحة كما في قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا والابتغاء من فضل الله هو طلب الرزق وسقط لابن عساكر  
وأبي ذر وابتغوا من فضل الله \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذر حديثي (محمد بن سلام) بتخفيف اللام ابن  
الفرج البيهقي بكسر الموحدة وسقط في رواية ابن عساكر وأبي ذر لفظ ابن سلام قال (اخبرنا محمد بن يزيد)  
من الزيادة نحو محمد بفتح الميم وسكون المجهة وفتح اللام الخزان قال (اخبرنا ابن جريج) عبد الملك (قال اخبرني)  
بالافراد (عطاء) هو ابن أبي رباح (عن عبيد بن عمير) بضم العين فيهما معسرين ابن قتادة أبو عاصم قاصم

أهل مكة قال مسلم ولد في زمنه صلى الله عليه وسلم وقال البخاري رأى النبي صلى الله عليه وسلم (ان ابا موسى)  
عبد الله بن قيس (الاشعري) رضى الله عنه (استأذن على عمر بن الخطاب رضى الله عنه) زاد بسري في سعيد  
عن أبي سعيد الاستئذان انه استأذن ثلاثا فلم يؤذن له) بضم الياء مبنيا للمفعول (وكانه) اي عمر (كان  
مشغولا) بأمر من أمور المسلمين (فرجع أبو موسى ففرغ عمر) من شغله (فقال لم اسمع صوت عبد الله بن قيس)  
أبي موسى الأشعري (انذروه) بالدخول (فبذل قدر مع) اي أبو موسى فبعث عمر وراه فحضر (فدعاء)  
فقال لم رجعت (فقال) اي أبو موسى (كناؤم بذلك) اي بالرجوع حين لم يؤذن للمستأذن قال في رواية  
الاستئذان المذكورة فأخبرت عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك (فقال) اي عمر (قائني) بدون لام  
التأكيدي في أوله وهو خبر أريد به الأمر في نسخة تأتي بجذف التهمة التي بعد الفوقية (على ذلك) اي على  
الأمر بالرجوع (بالينة) زاد ما لك في موطنه فقال عمر لابي موسى أما اني لم أتمك ولكن خشيت أن يقول  
الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم وحينئذ فلا دلالة في طلبه البينة على انه لا يهتج بخبر الواحد بل أراد  
سد الباب خوفا من غير أبي موسى أن يختلق كذبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الرغبة والرغبة  
(فانطلق) اي أبو موسى (الى مجلس الانصار) - توحيد مجلس ولا يذر عن الكشميين - الى مجالس الانصار  
(مسالمهم) عن ذلك (فقالوا لا يشهد لك على هذا) الذي أنكره عمر رضى الله عنه (الا صغرا ابو سعيد) - سعد  
ابن مالك (الخدري) أشاروا الى انه حديث مشهور بينهم حتى ان اصغرهم - معه من النبي صلى الله عليه وسلم  
(فذهب) اي أبو موسى (بأبي سعيد الخدري) الى عمر فأكبره أبو سعيد بذلك (فقال عمر أخني على) ولا يوي  
ذرو الوقت عن الحموى - أخني هذا على - (من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم) والهمزة في أخني للاستفهام  
وياه على - مشددة (ألهاني) اي شغلني (الصفق بالاسواق يعني عمر) رضى الله عنه بذلك (الخروج الى تجارة)  
ولابن عساكر عن الكشميين - الى التجارة بالتعريف اي شغله ذلك عن ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في بعض الاوقات حتى حضر من هو أصغر مني مالم احضره من العلم وفيه أن طلب الدنيا يمنع من استفادة العلم  
وقد كان احتياج عمر رضى الله عنه الى السوق لاجل الكسب لعياله والتعفف عن الناس وهذا موضع الترجعة  
وفي ذلك رد على من ينطع في التجارة فلا يحصر الاسواق ويخرج منها لكن يحتمل أن يخرج من يخرج لطلبه  
الى تكرات في الاسواق في هذه الازمنة بخلاف الصدر الاول وفي الحديث أن قول الصحابي كناؤم بذلك  
لكم الخ - وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاعتصام ومسلم في الاستئذان وأبو داود في الأدب - (باب  
التجارة البحر) اي باب اباحة ركوب البحر للتجارة قال الحافظ ابن حجر وفي بعض النسخ وغيره (وقال مطر)  
هو ابن زبانه من أبورجاء الوترقي البصري - مما وصله ابن أبي حاتم (لا بأس به) اي بركوب البحر (و) يقول  
(ملا كره الله) اي ركوب البحر (في القرآن الابح) ولا بن عساكر وما ذكره الله باسقاط الضمير المنصوب  
وفي نسخة بالرفع الابالحق ووقع في رواية الحموى وقال مطر فبدل مطر قال الحافظ ابن حجر وغيره أنه تعصيف  
(ثم تلا) مطر (وترى الفلك مواخر فيه) وهذه آية النحل ولا يذو ترى النحل فيه مواخر بتقديم فيه على مواخر  
وهذه آية سورة قاطر (ولتبغوا من فضله) من سعة رزقه تركبونها للتجارة ووجه حل مطر ذلك على الاباحة  
انه اسقت في مقام الامتنان لان الله تعالى جعل البحر لعباده لا يتبعه فضله من نعمه التي عددها لهم وأراهم  
في ذلك عظيم قدرته وسخر الرياح باختلافها لجلهم وترددهم وهذا من عظيم آياته وهذا رد على من منع ركوب  
البحر في ابان ركوبه وهو قول يروي عن عمر رضى الله عنه ولما كتب الى عمرو بن العاص يسأله عن البحر  
فقال خلق عظيم يركبه خلق ضعيف ودود على عود فكتب اليه عمر رضى الله عنه أن لا يركبه أحد طول حياته  
فلما كان بعد عمر رضى الله عنه لم يزل يركب حتى كان عمر بن عبد العزيز فأنبع فيه رأى عمر رضى الله عنه وكان  
منع عمر لشدة شفقته على المسلمين وأما اذا كان ابان هيمانه وارتماجه فلا يجوز ركوبه لانه تعرض للهلاك وقد  
نهى الله عباده عن ذلك بقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة قال البخاري (والفلك) في الآية هي (السفن)  
بضم السين والفاء جمع سفينة وسحيت سفينة لانها تنسف وجه الماء اي تقشره فعملية بمعنى فاعله والجمع سفاثن  
وسفن وسفن وقوله (الواحد والجمع) وسقط الواو من قوله والفلك لابي ذر ولا يذو ابن عساكر والجميع  
(سوا) يعني في الفلك دليل قوله تعالى في الفلك المشهون وقوله حتى اذا سكنتكم في الفلك وسرين بهم فذكر  
في الافراد والجمع بلقن واحد (وقال مجاهد) فيما وصله القرطبي في تفسيره وعبد بن جبر من وجه آخر (عمر)



منصور) هو ابن المعتمر (من أبي وائل) شقيق بالهمز (من مسروق) هو ابن الاعدد (من عائشة رضي الله عنها  
 قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أنصفت المرأة) على عيال زوجها وأضيافه ونحوهم (من طعام) زوجها  
 الذي في بيتها المتصرفه فيه اذا أذن لها في ذلك بالصرح أو بالمفهوم أو علمت رضاه بذلك حال كونها (غير  
 مفسدة) له بأن لم تصبوا العادة (كان لها) أي للمرأة وأفاد الزركشي أن قوله وكان ثبت بالواو ويحتمل زيادتها  
 ولهذا روى بإسقاطها انتهى والذي في النسخ وغيره كان يحذف الواو وقال في المصباح لم تثبت زيادة الواو  
 في جواب اذا فالذي ينبغي أن يجعل الجواب محذوفاً والواو عاطفة على المعهود فيها محافظة على إبقاء القواعد  
 وعدم الخروج عنها أي لم تأثم وكان لها (أجرها بما تنفق) غير مفسدة (ولزوجها) زاد في باب من أمر خادمه  
 بالصدقة أجره (بما كسب) أي بسبب كسبه وهذا مع الترجمة (وللغازن) الذي يحفظ الطعام المتصدق منه  
 (مثل ذلك) من الأجر (لا ينقص) بفتح أوله وضم ثالثه (بعضهم أجر بعض) أي من أجر بعض (شيئاً) بالنصب  
 ففعول بنقص وهذا الحديث سبقت مباحته في الزكاة وبه قال (حدثني) بالافراد (يحيى بن جعفر) أبو  
 زكريا البكندى قال (حدثنا) ولابن عساكر أخبرنا (عبد الرزاق) بن همام الصنعائي (عن معمر) بفتح الميم  
 ابن راشد (عن همام) هو ابن منبه انه (قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال  
 اذا أنصفت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره) الصريح في ذلك القدر المعين فلا يشترط في ذلك الاذن  
 الصريح بل لو فهمت الاذن لها بقرائن حاله دالة على ذلك جازها الاعتماد على ذلك فيتنزل منزلة صريح الاذن  
 أو المراد اتفاقها من الذي اختصها الزوج به فانه يصدق بأنه من كسبه فيؤجر عليه وكونه بغير أمره ولا بد  
 من الحمل على هذين المعنيين والا فلزم تكلمنا ما ذكرنا من حاله فيه أصلاً فهي منه ذرية فلا أجر لها بل عليها الوزر (له) أي  
 للزوج وللشمس بن فلها أي للمرأة (نصف أجره) محمول على ما إذا لم يكن هنالك من يعينها على تنفيذ الصدقة  
 بخلاف حديث عائشة رضي الله عنها ففيه أن للخادم مثل ذلك أو أن معنى النصف أن أجره وأجرها إذا جمعا كان  
 لها النصف من ذلك فلكل منهما أجر كامل وهما اثنان فكانت بينهما نصفان وقيل انه بمعنى الجزء والمراد المشاركة  
 في أصل الثواب وان كان أحدهما أكثر بحسب الحقيقة وموضع الترجمة قوله من كسب زوجها فان كسبه  
 الصابرة وغيرها وهو مأثور بأن ينفق من طيبات ما كسب وأخرجه المواثيق أيضاً في النفقات ومسلم  
 في نكاحه في كذا أبو داود (باب من أحب البسط) التوسع (في الرزق) وبه قال (حدثنا محمد بن أبي يعقوب)  
 بكرم الله (لكرمان) بكسر الكاف قال (حدثنا حسان) بتشديد المهمله من غير صرف ابن ابراهيم  
 بن عمار عن العنزي بالزاي قاضي كرم قال (حدثنا يونس) بن يزيد قال (حدثنا محمد) هو ابن  
 محمد بن شهاب ولا يدرى عن أبي عساكر قال محمد هو الزهري (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول من سره) أي من أفرجه (أن يبسط له رزقه) بضم المثناة التحتية وسكون الموحدة  
 وفتح المهمله مبنياً للمفعول ولا يدرى عن أبي عساكر له في رزقه (أو ينسأ) بضم أوله وسكون النون آخره همزة  
 منصوب عطفاً على أن يبسط أي يؤخر (له في أثره) بفتح الهيمزة المقصورة والمثلثة أي في بقية عمره وجواب من  
 قوله (فليصل رحمه) كل ذي رحم محرم أو الوارث أو القريب وقد يكون بالمال وبالخدمة وبالزيارة واستشكل  
 هذا مع قوله في الحديث الآخر كتب رزقه وأجله في بطن أمه وأجيب بأن معنى البسط في الرزق البركة فيه  
 اذا صلة صدقة وهي تربي المال وتزيد فيه فيخبر بها وفي العمر حصول القوة في الجسد أو يبقى ثناؤه الجليل على  
 الألسنة فكانت له ميت وبأنه يجوز أن يكتب في بطن أمه ان وصل رحمه فرزقه وأجله كذا وان لم يصل فكذا وفي  
 كتاب الترغيب والترهيب للحافظ أبي موسى المديني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال ان الانسان ليصل رحمه وما بقي من عمره الا ثلاثة أيام فيزيد الله تعالى في عمره ثلاثين سنة وان  
 الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فينقص الله تعالى من عمره حتى لا يبقى منه الا ثلاثة أيام ثم قال  
 هذا حديث حسن ومن حديث اسماعيل بن عمار عن داود بن عيسى قال مكتوب في التوراة صلة الرحم  
 وحسن الخلق ويزد القراية بعمر الديار ويكثر الاموال ويزيد في الآجال وان كان القوم كفاراً قال أبو موسى  
 يروي هذا من طريق أبي سعيد الخدري مرفوعاً عن التوراة (باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة)  
 بفتح النون وكسر السين المهمله وفتح الهيمزة أي بالاجل وبه قال (حدثنا معلى بن أسد) بضم الميم وفتح العين  
 المهمله وفتح اللام المشددة أبو الهيثم قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا الاعشى) سليمان بن مهران

(قال ذكرنا عند ابراهيم) الصبي (الرحمن في السلم) أي في السلف ولم يرد به السلم العرفي الذي هو يسوع المسيح. وقد كان نبينا  
(فقال) أي ابراهيم (حدثني) بالافراد (الاسود) بن يزيد وهو خال ابراهيم (عن عائشة رضي الله عنها) على الاطلاق  
صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما في البصري من حديث عائشة انه ثلاثون صاعا من شعير وفي آخره (عن أبي هريرة) بن عبد الوهيد  
وللإزار من طريق ابن عباس أربعون وفي مصنف عبد الرزاق وسق من شعير (من يهودي) هو أبو شعير عفي في آخر  
مسند الشافعي ومبهمات الخطيب ورواه البيهقي (إلى أجل ورهنة درع من حديد) بكسر الدال المال ابن معين كان  
في الحرب قال أبو عبد الله محمد بن أبي بكر التلمساني في كتاب الجوهرية ان هذه الدرع هي ذات الفتيان بن منبه (بكسر  
لم يرهنة عند أحد من مبسائر العصابة حتى لا يبقى لاحد عليه منه لو أبرأ عنه وفي الحديث جواز  
ومعاملة اليهود وان كانوا يابا كلون أموال الربا كما أخبر الله تعالى عنهم ولكن مبايعتهم وأكل طعامهم  
فيه بياحة الله تعالى وفيه معاملة من يظن أن أكثر ماله حرام ما لم يتيقن أن المأخوذ منه حر من عمل يده) صريح  
في الخضروان كان في التزبل مقيدا بالسفر وفي هذا الحديث ثلاثة من التابعين على نسلي أحاديث الانبياء  
وابراهيم والاسود وأخرجه المؤلف في البيوع والاستقراض والسلم والشركة والرهن والجباة وكان ادريس  
ومسلم في البيوع وكذا التساوي وأخرجه ابن ماجه في الاحكام وبه قال (حدثنا مسلم) هو بضم الموحدة  
الفرابي يدى القصاب قال (حدثنا هشام) الدستواي قال (حدثنا قتادة) بن دعامة (عن أنس بن مالك) قال (حدثنا  
السند) (وحدثني) بواو العطف والافراد وسقطت الواو واغترأب ذروا بن عساكر (محمد بن عبد الله بن يحيى الله عنه  
يفتح الحاء والشين المجهمة بينهما ووسا كنه آخره موحدة على وزن كوكب قال (حدثنا السباط) قد قال البدر  
وساكون السين الموحدة وبالموحدة وبعد الاف طاء موهلة (أبو اليسع) بفتح المثناة التحتية والذ الزاي المجهمة  
(البصري) وليس له في البصري سوى هذا الموضع قال (حدثنا هشام الدستواي عن قتادة) بن من (ان يسأل  
أنس رضي الله عنه انه مشى الى النبي صلى الله عليه وسلم بغير شعير واهالة) بكسر الهيمزة وتخفيف  
أو ما أذيب من الشحم أو كل ما يؤتد به من الادهان أو الدسم الجاسد على المرقعة (منخفة) بفتح السين الخافا وبه  
وكسر النون وفتح الحاء المجهمة أي متغيرة الرائحة من طول المكث وروى رخصة بالزاي (واقدره الله) وهيمزة ثم  
عليه وسلم دوغاله) من حديث تسمى ذات الفصول (بالمدينة عن يهودي) هو أبو الشحم (وأخذ منه شعير) رضي الله  
صاعا أو عشرين أو أربعين أو وسقا أو احدا كما مر (لا الهه) لازواجه وكن تسعا قال أنس (واقدره الله) الموحدة  
الصلاة والسلام (يقول ما أمسى عند آل محمد صلى الله عليه وسلم صاع يز ولا صاع حب) تعميم بعد فقير له من (السلام  
قال البرماوي وآل مقحمة (واقدره الله تسعة نوسة) ينصب تسع اسم ان واللام فيه للتأكيد وفيه ما روي في الشريعة  
عليه الصلاة والسلام من التقال من الدنيا اختيارا منه وهذا من كلام أنس كما مر فالضمير في سمعته للنبي صلى الله عليه  
عليه وسلم كما مر أي قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودي مظهرا للسبب في شرانه الى أجل كذا قاله الحنفية  
حجر قال وذهل من زعم انه من كلام قتادة وجهل الضمير في سمعته لأنس لانه اخرج للسباق عن ظاهره بغير دليل  
اتمى وهذا طالة البرماوي كالكرمانى واتمى له العين متقبلا لابن حجر فقال الوجه في حق النبي صلى الله عليه  
وسلم ما قاله الكرمانى لان في نسبة ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم نوع اظهار بهض الشكوى واظهار الفاقة على  
سبيل المبالغة وليس ذلك يذكروا في حقه صلى الله عليه وسلم ورجال هذا الحديث كلهم بصريون وساقه المؤلف  
هنا على لفظ اسباط وفي الرهن على لفظ مسلم بن ابراهيم مع أن طريق مسلم أعلى وذلك لان اسباط فيه مقال  
فاحتاج الى ذكره عقب من بعده ويتقوى به ولان من عادته غالبا أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين  
باسناد واحد (باب) بيان فضل (كسب الرجل وعمله يده) هو من عطف الخاص على العام لان الكسب أعم  
من أن يكون بعمل اليد أو بغيرها وبه قال (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) الاويسى (قال حدثني) بالافراد  
(ابن وهب) عبد الله (عن يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (قال حدثني) ولا يورد  
والوقت أخبرني بالافراد فيهما (عروة بن الزبير) بن العوام (ان عائشة رضي الله عنها قالت لما استخلف أبو بكر  
الصديق رضي الله عنه (قال لقد علم قومي) فريش أو المسلوب (ان حرقني) بكسر الميم وفتح السين وسكون الراء بعدها  
فاء أي جهة كسي (لم تكن تهجر) بكسر الجيم (عن مؤنة أهلي وشغلت) بضم الميم مبنيا للمفعول (بأمر المسلمين)  
عن الاحتراف (فسيا كل آل أبي بكر من هذا المال) لانه لما اشتغل بالنظر في أمور المسلمين لكونه خليفة احتاج



النبي صلى الله عليه وسلم قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد وقد كان نبينا  
 صلى الله عليه وسلم يأكل من سعيه الذي يكسبه من أموال الكفار بالجهاد وهو أشرف المكاسب على الإطلاق  
 لما فيه من إعلاء كلمة الله وخذلان أعدائه والتفجع الآخرين \* وبه قال (حدثنا يحيى بن موسى) بن عبدربه  
 البجلي المشهور بجهت قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام بن نافع الحيري الصنعاني ثقة حافظ شهر عفي في آخر  
 عمره متغير وكان يتشيع وقد احتج به الشيخان في جملة حديث من سمع منه قبل الاختلاط وقال ابن معين كان  
 عبد الرزاق أثبت في حديث معمر بن زوي له الجماعة قال (أخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن همام بن منبه) بكسر  
 الموحدة المشددة قال (حدثنا أبو هريرة) رضى الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن داود عليه  
 السلام) ولا بوى ذرو الوقت وابن عساكر أن داود النبي عليه السلام (كان لا يأكل إلا من عمل يده) صريح  
 في الحصر بخلاف الذي قبله وهو طرف من حديث يأتي أن شاء الله تعالى في ترجمة داود من أحاديث الأنبياء  
 ووقع في المستدرک عن ابن عباس بسند واه كان داود زيدا وكان آدم حرثا وكان نوح نجارا وكان إدريس  
 خياطا وكان موسى راعيا وفيه أن التكسب لا يقدح في التوكل \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة  
 مصفرا قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد الأيلي (عن ابن شهاب)  
 الزهري (عن أبي عبيد) بالضم مصفرا من غير إضافة (مولى عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه  
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ن) بفتح اللام قال الزركشي على جواب قسم مقدّر قال البدر  
 الدمايني يحتمل كونها لام الابتداء ولا تقدير (يخطب أحدكم حزمة) بضم الحاء المهملة وسكون الزاي المجهة  
 فيصليها (على ظهره) فيبيعها فبها كل ويتصدق (خير من) بفتح شين في وابن عساكر خيره من (أن يسأل  
 أحدا فيعطيه أو يعنه) ينصب القطعين جوابا للطلب ولا يخفى من ذلك السؤال مع ما يضاف إلى ذلك  
 من ألم الحرمان \* وهذا الحديث قدمه في الزكاة في باب قول الله تعالى لا يسألون الناس الحاقا \* وبه  
 قال (حدثنا يحيى بن موسى) المشهور بجهت قال (حدثنا وكيع) هو ابن الجراح الرقاسي بضم الراء وهمزة ثم  
 مهملة الكوفي قال (حدثنا هشام بن عروة) بن الزبير بن العوام (عن أبيه) عروة (عن الزبير بن العوام رضى الله  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ن) بفتح اللام (بأخذ أحدكم أحبله) بفتح الهمزة وضم الموحدة  
 جمع حبل كفس وأفلس أى أخذ الحبل للاحتطاب ولا بن عساكر وأبي ذر عن الجوى والمثقال خبره من أن  
 يسأل الناس \* وبه قال (باب) استصباب (السهولة) ضد الصعوبة (والسماحة) أى الجود والسخاء (في الشراء  
 والبيع) وقول الحفاظ ابن حجر السهولة والسماحة متقاربان في المعنى فعطف أحدهما على الآخر  
 التأكيد اللفظي نعقبه المعنى بأنهم ما متغايان في أصل الوضع فلا يصح أن يقال من التأكيد اللفظي  
 التأكيد اللفظي أن يكون المؤكد والمؤكد اقظا واحدا من مادة واحدة كما عرفت في موضعه (ومن طلب  
 له من عليه) فليطلبه منه حال كونه (في) ولا بن عساكر في نسخة عن (عفاف) بفتح العين الكف محال لا يحسن  
 القدر أخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعا بلفظ من طلب  
 فليطلبه في عفاف واف أو غير واف \* وبه قال (حدثنا علي بن عياش) بفتح العين المهملة وتشديد العينية وبعد  
 الألف شين مجة الإلهاء في المحصى قال (حدثنا أبو غسان) بفتح الغين المجهدة وتشديد السين المهملة وبعد الألف  
 فون محمد بن مطارف بكسر الراء على صيغة اسم الفاعل من التطريق (قال حدثني) بالافراد (محمد بن المنكدر)  
 علي وثزن اسم الفاعل من الانكدار (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 رحم الله رجلا سمحا) باسمكان الميم من السماحة وهي الجود (إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى) أى طلب  
 قضاء حقه بسهولة وهذا يحتمل الدعاء والخبر ويؤيد الثاني قوله في حديث الترمذى عن زيد بن عطاء بن السائب  
 عن ابن المنكدر في هذا الحديث غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلا إذا باع ولكن قرينة الاستقبال المستفاد من  
 إذا سمع له دعاء وتقديره رجلا سمحا وقد يستفاد العموم من تقييده بالشرط قاله البرماوى وغيره  
 كالكرماني وفي رواية حكاهما ابن التين وإذا قضى أى أعطى الذى عليه بسهولة من غير عطل \* وهذا الحديث  
 أخرجه الترمذى كما تركه أيضا أخرجه ابن ماجه في التيارات \* (باب) فضل (من أنظر موسرا) \* وبه قال  
 (حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي البربعي قال (حدثنا زهير) بضم الزاي وفتح المهملة



قوله بكسر الهمزة والواو  
الواو ابانه بدون تاء اما بها  
فبالفتح لا عبرة

مصغرا ابن معاوية أبو خزيمة البغلي قال (حدثنا منصور) هو ابن المعمر السلمي (عن ربي بن حراش) بكسر الراء  
وسكون الموحدة وبعد العين المهملة المكسورة فتحية مشددة وحراش بكسر الهمزة والمهملة ومضيق الراء وبسند  
الالف شين مبهمة (حدثنا أن حذيفة) بن اليمان (رضي الله عنه) حدثه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم تلقى  
الملائكة (استقبلت) روح رجل من كان قبلكم (عند الموت) قالوا أي الملائكة ولا يذرفقوا (أجلت) بهمزة  
الاستفهام (من الخير شيئا) زاد في رواية عبد الملك بن عمير عن ربي في ذكر بني اسرائيل فقال ما أعلم قبل انظر (قال  
كنت امر قياتي) بكسر الفاء جمع قتي وهو الخادم حرا كان أو عملوا (ان ينظروا) بصم أوله وكسر ثالثة أي  
يملوا (ويتجاوزوا) أي يتساحوا في الاستيفاء (عن الموسر) كذا في اليونينية ليس فيها ذكر المعسر وكذا فيما  
وقفت عليه من الاصول المعقدة لكن قال الحافظ ابن حجر انها كذلك ساقطة في رواية أبي ذر والنسفي وللباقين  
اثباتها والجار والمجرور يتعلق بقوله ويتجاوزوا لكنه يخالف الترجمة بمن أنظر موسرا فيقتضي أن الموسر يتعلق  
بقوله ينظروا أيضا واختلف في الموسر فقيل من عنده مؤنة ومؤنة من تلزمه نفقته والمرجح أن الابسار والاعار  
يرجعان الى العرف فمن كانت حاله بالنسبة الى مثله يعتسرا فهو موسر وعكسه قال (قال قباوز وعنه) بفتح  
الواو في الضرع وغيره وفي رواية قباوز وبكسر الواو على الامر فيكون من قول الله تعالى للملائكة وفي لفظ  
المسلم كما سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى فقال الله عز وجل أنا أحتق بذامنك تجاوزا عن عبدى وللمؤلف في بني  
اسرائيل ومسلم ان رجلا كان فحين كان قبلكم أنام الملك ليقبض روحه فقيل له هل علمت من خير قال ما أعلم قبل  
له أنظر قال ما أعلم شيئا غير أني كنت أبايع الناس في الدنيا فأجازهم فأنظر الموسر وتجاوز عن المعسر فأدخله  
الله الجنة قال المظهرى هذا السؤال منه كان في القبر وقال الطيبي يحتمل أن يكون فقيل مسندا الى الله تعالى  
والفاء عاطفة على مقدر أي أنام الملك ليقبض روحه فقبض فبعثه الله تعالى فقال له فأجاب فدخله الله الجنة  
وعلى قول المظهرى قبض وأدخل القبر فتنازع ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فيه فقيل له ذلك وينصر هذا  
قوله في الرواية الاخرى تجاوزا عن عبدى \* وحديث الباب أخرجه المؤلف في الاستقراض وفي ذكر بني  
اسرائيل ومسلم في البيوع وابن ماجه في الاحكام (وقال أبو مالك) سعد بن طارق الاشجعي الكوفي ولا يوزي  
والوقت قال أبو عبد الله أي البخاري وقال أبو مالك (عن ربي) هو ابن حراش (كنت ايسر على الموسر) بضم  
الهمزة وتشديد السين من التيسير (وأنظر المعسر) وهذا وصلة مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الاشجعي قال حدثنا  
أبو خالد الأحمر عن أبي مالك عن ربي عن حذيفة بلفظ أي الله بعد من عباده أنام الله ما لا فقال له ماذا علمت  
في الدنيا قال ولا يكتفون الله حديثا قال يا رب آتيتني ما لا فكنت أبايع الناس وكان من خلقي الجواز فكننت  
أيسر من الموسر وأنظر المعسر فقال الله تعالى أنا أحتق بذامنك تجاوزا عن عبدى قال عقبه بن عامر الجهني  
وأبو عبد الله الانصاري هكذا معناه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم (وتابعه) أي تابع أبا مالك (شعبة) بن  
الجلحاج (عن عبد الملك) بن عمير (عن ربي) أي عن حذيفة في قوله وأنظر المعسر وهذه المتابعة وصلها ابن ماجه  
من طريق أبي عامر عن شعبة بهذا اللفظ ورواها البخاري في الاستقراض عن مسلم بن ابراهيم عن شعبة بلفظ  
فأتجوز عن الموسر وأخفف عن المعسر (وقال أبو عوانة) الواضح ابن عبد الله الشكري بمواصله المؤلف في ذكر بني  
اسرائيل (عبد الله الملك) عن ربي أنظر الموسر وتجاوز عن المعسر (وهذا موافق للترجمة) (وقال نعم بن أبي هند)  
بضم النون وفتح العين مصغرا الاشجعي بمواصله مسلم (عن ربي) فأقبل من الموسر وتجاوز عن المعسر (قال ابن  
التيغ بماتقه في الفتح رواية من روى وأنظر الموسر أولى من رواية من روى وأنظر المعسر لان انظار المعسر واجب  
قال في الفتح ولا يلزم من كونه واجبا أن لا يؤخر صاحبه عليه أو يكفر عنه بذلك من سيئاته (باب فضل) (من انظر  
معسرا) وهو الذي لم يجد وقاء \* وفيه قال (حدثنا هشام بن عمار) السلي قال (حدثنا يحيى بن حمزة) بالهاء  
المهملة والزاي الحضرمي قاضي دمشق قال (حدثنا الزبيدي) بضم الزاي وفتح الموحدة محمد بن الوليد بن عامر  
(عن الزهري) محمد بن مسلم (عن عبيد الله بن عبد الله) بضم عبيد الله بن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء السبعة  
(الله مع ابا هريرة رضي الله عنه) يحدث (عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال كان تاجر يدين الناس)  
وفي رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند النساء ان رجلا لم يعمل خيرا قط وكان يدين الناس (فاداراه معسرا  
قال لبيانه) تلذذ به (تجاوزا عنه) وعند النساء فيقول لرسوله خذ ما تيسر واترك ما عسر وتجاوزا عن الله

أن يتجاوز عنا قضا وزا لله عنه) وعند النساء  
 غلام وكنت أدين الناس فإذا بعته يتقاضى  
 الله تعالى قد تجاوزت منك وفي حديث أبي  
 تعالى بالصبر على المعسر فقال وإن كان ذو عسر  
 إذا حل الدين يطالب أتما بالقضاء وأتما بالبراء  
 عسره عند الحاكم وقد حكى القرافي وغيره أن  
 القرض أفضل من النافلة وذلك أن انظاره  
 الإبراء يشتمل على الانتظار اشتمال الاختصاص  
 واجب وهو الانتظار الذي تضمنه الإبراء  
 ولده التاج في الأشباه والنظائر في ذلك فقال  
 العلاقة فهما قسمان لا يشتمل أحدهما على الآخر  
 وهذا كله بتقدير تسليم أن الإبراء أفضل  
 أن يكون اقتراح كلام فلا يكون دليلا على أن  
 ما يقاس به المنظر من ألم الصبر مع تشوف الطلب  
 راحة من هذه الحبيثة ليست في الانتظار ومن ثم  
 رواء أحد فانظر كيف وزع أجره على الأيام  
 عوضا جديدا ولا يخفى أن هذا لا يقع بالإبراء  
 بالتسليم (إذا بين البيعان) بفتح الموحدة  
 ما في المبيع من العيب (ولم يكتم) ما فيه من العيب  
 للعلم به وتقديره بوزنهما ما في بيعهما (ويذكر)  
 المهمتين عمودا (ابن خالد) واسم جدّه هو ذبّ  
 (قال كنب لي النبي صلى الله عليه وسلم هذا ما اشتري  
 القاضي عياض هذا مقلوب والصواب كما في الترمذي  
 العداء من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يكون بمعنى باع وحله في المصايح على تعدد الواقعة  
 محذو أي هو بيع المسلم وبالنصب على أنه مصدر  
 ينزع الخلاف أي كبيع المسلم والمسلم الثاني منصوب  
 هذا ببيعة المسلمين مطلقا لا يفش مسلما ولا غيره  
 والمراد به العيب الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا  
 البائع والافلو كان بالعبادة وبينه البائع لكان من  
 لاداءني الداء مطلقا بل نفي داء مخصوص وهو ما لم  
 الموحدة ثم مثله مفتوحة أي لا سيما من قوم لهم عهد  
 الحلال بالطيب والكشميري ولا خيبة (ولا غائله) بالغين  
 (وقال قتادة) فيما وصله ابن مندة من طريق الأصمعي  
 والاباق) قال ابن قرقول في المطالع الظاهر أن تفسير  
 الضي (أن بعض الخصاين) بفتح النون والخاء المججمة  
 الميم المشددة وقاعله ضمير يعود على البعض المتقدم  
 الرأى وتشديد التحية على المشهور وفي النونية رفع الياء  
 تشديد الداء قال القاضي عياض وأظن أنه سقط من الأصل

بوجهه في المصاييح بأنه من حذف المضاف اليه وإبقاء المضاف على  
 الاري أي الاصطبل كأنه كان فيه يسمى آريه وفي رواية أبي زيد المزي  
 مد مع قصر آخره كدما قال الحافظ ابن حجر وهو تصفيف ولا يذروا  
 أنقن والصواب الاول وهو الذي في الفرع وأصله لا غرو قد بين الصم  
 عن مغيرة عن ابراهيم قال قيل له ان ناسا من النخاسين وأصحاب الدوا  
 الاقليم المعروف وهو ثاني مفعولي يسمى (وسجستان) بكسر السين  
 ثم يأتي السوق (فيقول جاء أمس) بكسر السين اليوم الذي قبل يومه  
 عا كرو جاء اليوم وللموى والمستقلى أمس (من سجستان فكرهه ك  
 والتدليس على المشتري لانه يظن بذلك انها قرية الجلب من الحلب  
 المتوفى بمصر والياسنة ثمان وخسين فيما وصله ابن ماجه بمعناه (لا ي  
 باطنا كوجع كبذ (الاخبره) وللشمه في الاخباريه \* وبه قال (حدثنا  
 (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن قتادة) بن دعامه (عن صالح أبي الخليل  
 الضبي (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب  
 في عهده صلى الله عليه وسلم وحسنه وهو معدود من حديث الرواية  
 (حكيم بن حرام) بكسر الحاء المهملة وبالزاي المخففة وله في البخاري  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان) بفتح الموحدة وتشديد المنة  
 تقديم الفوقية على القاء وتشديد الراء (او قال حتى يتفرقا) بابدا  
 الراوى (فان صدقا) كل واحد منهما عما يتعلق به من الثمن ووصف  
 من عيب وضوء في السلعة والتمن (بورك لهما في بيعهما) أي كذا  
 عيب السلعة والمشتري عيب الثمن (وكذبا) في وصف السلعة والتمن  
 وتماؤه فان فعله أحدهما دون الآخر محقق بركته \* وهذا الحديث أخرجه في البيع وكذا مسلم وأبو داود  
 (الترمذي) والبيهقي وفيه وفيه \* (باب بيع الخلط من التمر) بكسر الميم  
 أو هو (عن أبيه) \* (حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا شيبان) بن يحيى التميمي (عن يحيى  
 ابن أبي كثير) (عن أبيه) بن عبد الرحمن (عن أبي سعيد) سعد بن مالك الخدرى (رضي الله عنه قال كان  
 من أنواع متفرقة منه وانما خلط لرداءه ففبه دفع توهم من توهم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لا خلطاً بجيده برديته لأن  
 هذا الخلط لا يقدح في البيع لانه متغير ظاهر فلا يده غشاً بخلاف خلط اللبن بالماء فانه لا يظهر (وكانت يبيع صاعين)  
 من التمر (بصاع) واحد منه (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيعوا) (صاعين) من التمر (بصاع) منه (ولا)  
 يبيعوا (درهمين بدرهم) ويدخل في معنى التمر جميع الطعام فلا يجوز في الجنس الواحد منه التفاضل ولا النساء  
 وبقية المباحات تأتي ان شاء الله تعالى قريبا \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذي وأخرجه ابن  
 مناجه في التجارات \* (باب ما قيل في اللحم) يباع اللحم (والجزائر) الذي ينهر الابل \* وبه قال (حدثنا عمر بن  
 حفص) قال (حدثنا أبي) حفص بن غياث الضبي الكوفي قال (حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران (قال حدثني)  
 بالتوحيد (ثقيق) هو ابن سلة أبو وائل (عن أبي مسعود) عقبة بن عمرو الانصاري انه قال (جاء رجل من  
 الانصار) لم يعرف اسمه (يكثي) بضم الكاف وسكون الكاف (بالجزيرة) بالجر على الاضافة ووقع في البيوتية  
 ضبطه بالرفع أيضا (فقال لغلام له قصاب) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة والجر صفة لغلام أي جزا وفي  
 القام من وجه آخر عن الأعمش كان له غلام لحام ولم يسم الغلام (اجعل لي طعاما يكفي خمسة من الناس) وفي  
 رواية جرير عن الأعمش عنده مسلم صنع لي طعاما خمسة نفر (فاني أريد أن أدعو النبي صلى الله عليه وسلم) حال  
 كونه (خامس خمسة) ويجوز الرفع بتقدير هو خامس خمسة أي أحدهم يقال خامس خمسة وخامس أربعة

يعني قال الله تعالى ثانی اثنين وثلاث وثلاثة وفي حديث ابن مسعود رابع أربعة ومعنى خامس أربعة أي زائد عليهم قال المهلب اغماصنع طعام خمسة لعلمه انه عليه الصلاة والسلام سيتبعه من أصحابه غير موثق أن أبا شعيب حين رأى النبي صلى الله عليه وسلم وعرف في وجهه الجوع رأى معه بالسین انتهى (ثاني قد عرفت في وجهه) صلى الله عليه وسلم (الجوع مدعاهم) بعد أن صنع الطعام وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش عند مسلم والترمذي قدعاه وجلساء الذين معه وكانهم كانوا أربعة وهو عليه الصلاة والسلام خامسهم (جاء معهم رجل) سادس لم يسم أيضا (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لا بشعيب الانصاري (ان هذا) الرجل (قد تبعنا) بفتح الفوقية وكسر الموحدة وفي رواية أبي عوانة وجريز تبعنا بالتشديد وفي رواية أبي معاوية لم يكن معنا حين دعوتنا (فان شئت أن تأذن له) في الدخول (فأذن له) وسقط قوله فأذن له في رواية أبي ذر وابن عساكر (وان شئت أن يرجع رجع فقال) ولا في الوقت قال لا يرجع (بل قد أذن له) زاد في رواية جريز يارسول الله ولقد روى أبي معاوية فقد أذنا له فدخل وانما توقف عليه الصلاة والسلام عن اذنه لهذا الرجل السادس بخلاف طعام أبي طلحة لان الداعي في هذه القصة حصر العدد بقصده أولا حيث قال طعام خمسة مع أن له عليه الصلاة والسلام التصرف في مال كل من الامة بغير حضوره بغير رضاه لكنه لم يفعل ذلك الا بالأذن تطييبا لقلوبهم وتشريعا لآلئته وفيه أن من تطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه فان دخل بغير اذنه كان له اخراجه وان من قصد التطفل لم يمنع ابتداء لان الرجل تبع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرده لاحتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالأذن له وأن التطفل يأتى كل حراما وقد روى أبو داود الطيالسي من حديث أبي هريرة مرفوعا من مشى الى طعام لم يدع اليه مشى فاسقا وكل حراما ودخل سارقا وخرج مغفرا وللطبيب البغدادى في أخبار الطفيليين جزء فيه فوائد يأتى منها في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى طائفة مع بقية المباحث وفي حديث الباب علم من أعلام النبوة فان الانصاري لم يقل لغلامه طعام خمسة بحضوره الرسول صلى الله عليه وسلم فأطلع الله تعالى نبيه على انه سحر الدعوة ولم يطلقها وقد أخرج الحديث أيضا في النظام والاطعمة ومسلم في الاطعمة والترمذي في السكاح والنسائي في الويلة \* (باب) بيان ما يمتنع الكذب من البائع في مدح سلعته ومن المشتري في التقصير في وفا الثمن (والكتمان) من المانع عن عيب سلعته ومن المشتري عن وصف الثمن من البركة (في البيع) \* وفيه قال (حدثنا بدل بن المحبر) بفتح الموحدة والمهمله آخره لام ابن المحبر بضم الميم وفتح المهملة وتشديد الموحدة آخره رايا بضم الراء يروي البصري الواسطي قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن قتادة) بن دعامة قال سمعت ابا الخليل (صاحب) أبي صريم الضبي (يحديث عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي (عن حكيم بن حزام) بالزاي (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه (قال البيهقي) بالخيار ما لم يتفرقا بأبدانهم ما عن مكانهم الذي يباع فيه (أو قال حتى يتفرقا) بالثمن من الراوى (فان صدقا) البائع في السوم والمشتري في الوفاء (وبينا) ما في الثمن والمثمن من عيب (يورد له ما في بيعهما) مبيعهما (وان كتما) عيب السلعة والثمن (وكذبا) في وصفهما (محقة بركة بيعهما) مبيعهما وهذا الحديث قد سبق قريبا \* (باب قول الله تعالى) وفي نسخة عز وجل (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة) نهى سبحانه وتعالى عباده المؤمنين عن تعاطي الربا أو كراهة اضعافا مضاعفة كما كانوا يفعلون في الجاهلية اذا حل أجل الدين اتعاضوا عن قرضي واتعاضوا عن قرضه والازادة في المدة وزاده الا آخر في القدر وهكذا كل عام فربما يضاعف القليل حتى يصير كثيرا مضاعفا ثم أمر تعالى عباده بالتقوى فقال (وتقوا الله) فيما نهى عنه في الربا (عليكم تظفرون) راجعين الفلاح في الاولى والاخرة \* وفيه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن قال (حدثنا سعيد المقبري) بضم الموحدة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال) ايما تين على الناس زمان لا ياتي المرمجة (أخذ المال) بآيات ألق ما الاستفهامية الداخل عليها حرف الجر والقياس حذفها لكنه وجد في كلام العرب على غلة وقد سبق في باب من لم يال من حيث كسب المال بهذا السند لا يالى المرء ما اخذ منه (امن حلال أم حرام) وفي الباب السابق بالتعريف فيه ما ولا في ذرأ من الحلال بالتعريف فيه فقط \* وهذا الحديث ساقط في رواية الغنى وليس عنده سوى الآية وقول الخاقط ابن حجر وأهل المصنف أشار بالترجمة الى ما أخرجه القسامي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا يأتى على الناس زمان يأكلون الربا فمن لم يأكله أصحابه من غياره

فعبه العبي - بأن الآية هي الترجمة فكيف يشير بها إلى حديث أبي هريرة والآية في النهي عن أكل الربا  
 والامر بالتقوى وحديث أبي هريرة يخبر عن فساد الزمان الذي يؤكل فيه الربا (باب حكم (أكل الربا) بهذا  
 الهمزة وكسر الكاف والربا بالقصر ومدته لغة شاذة وألفه بدل من واو ويكتب بها واو والواو يقال الرماء بالميم  
 والمد (و) حكم (شاهد) بالافراد وللإسماعيلي - وشاهده بالتثنية (و) حكم (كاتبه) الذين يواطئون صاحب  
 الربا على كتمان الربا واطهار الجائر وفيه ما يدل على أن الكاتب غير الشاهد وانهما وظيفتان وعلى ذلك العمل  
 بتونس وبعض بلاد المغرب (وقوله تعالى) بالجر عطف على سابقه وسقطت الواو لا يذروا القول عنده مرفوع \*  
 ولا بن عساكر قول الله تعالى (الذين يأكلون الربا) أي لا تأخذون له وانما عبر عنه بالاكل لأن الاكل أعظم  
 المنافع ولأن الربا شائع في المطعومات وهو في اللغة الزيادة قال الله تعالى فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت  
 أي زادت وعلت وفي الشرع عقد على عوض مخصوص غير معلوم المتأثر في معيار الشرع حالة العقد أو مع  
 تأخير في البديلين أو أحدهما وهو ثلاثة أنواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر وربا  
 اليد وهو البيع مع تأخير قبضهما أو قبض أحدهما وربا النساء وهو البيع لأجل وكل منها حرام (لا يقومون)  
 من قبورهم (الأكما يقوم الذي يتخطه الشيطان) أي الإقيا ما كقيام المصروع (من المس) أي الجنون وقال  
 في البحر من المس متعلق بقوله يتخطه وهو على سبيل التأكيد ورفع ما يحتمل يتخطه من الجارزاده وظاهره في أنه  
 لا يكون الأمن المس ويحتمل أن يكون المراد بالتخطي الاغواء وتزيين المعاصي فأزال قوله من المس هذا الاحتمال  
 وقول الزمخشري - أن قوله من المس متعلق بلاقومون أي لا يقومون من المس الذي بهم الا كما يقوم المصروع  
 ضمه لان ما بعد الا لا يتعلق بما قبلها الا ان كان في حيز الاستثناء ولذلك منعوا أن يتعلق بالبينات والزبر بقوله  
 وما أرسلنا من قبلك الا رجالا وان التقدير وما أرسلنا بالبينات والزبر الا رجالا يوحى اليهم انتهى وقيل ان الناس  
 يخرجون من الا - جدات سرا عا لكن أكل الربا يربو الربا في بطنه فيريد الاسراع فيسقط فيصير بمنزلة المضطرب من  
 الجنون لا اختلال عقله (ذلك) أي العقاب (بأنهم) بسبب أنهم (قالوا انما البيع مثل الربا) نطموا البيع والربا  
 في سلك واحد لا فضائهم الى الربح فاستحلوه استحلاله قال الزمخشري - فان قلت هلا قيل انما الربا مثل البيع  
 لأن الكلام في الربا لا في البيع فوجب أن يقال انهم شبهوا الربا بالبيع فاستحلوه وكانت شبهتهم انهم قالوا  
 لو اشترى الرجل ما لا يساوي الادره ما بدرهمين جاز فكذا اذا باع درهما بدرهمين وأجاب بأنه جى به على طريق  
 المبالغة وهو أنه قد بلغ من اعتقادهم في حل الربا انهم جعلوه أصلا وقانونا في الحل حتى شبهوا به البيع انتهى  
 وتمة مع بن المنير بأنه لا يجب حمله على المبالغة ادعى - أن يقال الربا كالبيع والبيع حلال فالربا مثله ويمكن  
 أن يحل فيقال البيع كالربا لو كان الربا حراما كان البيع حراما فالقول قياس الطرد والثاني قياس العكس انتهى  
 والفرق بين الربا والبيع بين فان من أعطى درهمين بدرهم ضيع درهما ومن اشترى سلعة تساوي درهما بدرهمين  
 فعمل مسيس الحاجة اليها أو توقع رواجها يجبر هذا الغبن (وأحل الله البيع وحرم الربا) انكار لتسويتهم  
 وابطال للقياس لمعارضته النص (فن جاءه موعظة من ربه) بلغه وعط من الله (فاتهى) فاعتظ وتبع النهي حال  
 وصول الشرع اليه (فله ما سأل) من المعاملة أي له ما كان يأكل من الربا بمن الجاهلية (وامره الى الله) يحكم  
 يوم القيامة بينهم وليس من أمره اليكم شيء (ومن عاد) الى تحليل الربا واكله (فاولئك أصحاب النار هم فيها  
 خالدون) لانهم كفروا به ولفظ رواية أبوي ذروا الوقت الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخطه  
 الشيطان من المس الى قوله هم فيها خالدون \* وبالسند قال (حدثنا محمد بن بشر) بالموحدة وتشديد المجهة قال  
 (حدثنا غندر) هو لقب محمد بن جعفر البصري الكوفي (عن شعبة عن منصور) أي ابن المقهر (عن أبي الضمى)  
 مسلم بن صبيح الكوفي (عن مسروق) هو ابن الأجدع (عن عائشة رضى الله عنها) انها (فانت لما زلت) أي  
 الآيات (آخر) سورة (القرة) الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم يتخطه الشيطان من المس الى قوله  
 لا تظلمون ولا تظلمون (قرأه النبي صلى الله عليه وسلم عليهم في المسجد ثم حرم التجارة في الحرم) أي بيعه وشراءه  
 وهذا الحديث قدم في أبواب المساجد من كتاب الصلاة \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكي  
 قال (حدثنا جابر بن حارم) بالحاء المهملة والزاي قال (حدثنا أبو رجاء) عمران العطاردي (عن سمرة بن جندب)  
 بنهم الجيم وفتح الدال ابن هلال الفزاري حليف الانصار (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم

رأيت من الروايات ما كثر أريت بهزمة مضومة قبل الرامبيلاه فعول (الليلة رجلين) جبريل ومكاييل  
 (أياني فأخرجاني إلى أرض مقدسة) بالتشكيل للتعظيم (فأطلقنا حتى أتينا على نهر من دم) ففتح الهاء وسكونها  
 (فيه) أي في النهر (رجل قائم) هو (على وسط النهر) الجلة حالية وحذف المبتدأ المقدر به ولا يجوز أن  
 يكون خبرا مقدا على المبتدأ وهو قوله (رجل بين يديه حجارة) لخالفه ذلك سائر الروايات لأن الرجل الذي بين  
 يديه حجارة هو على شط النهر لا على وسطه كما ترى آخر الجنازة بلفظه وعلى شط النهر رجل بين يديه حجارة لا سيما  
 وفي بعض الأصول ورجل بين يديه حجارة بالواو ولا يفصل بين المبتدأ والخبر وفي رواية وسط النهر بغير واو  
 وحينئذ فتكون متعلقة بقائم وقوله رجل مبتدأ حذف خبره تقديره على الشط أو هناك والجملة حالية سواء  
 كانت بالواو أو بدونها وعند ابن السكيت على شط النهر بدل قوله وسط النهر وصوبه القاضى عباس (فأقبل  
 الرجل الذي في النهر فإذا أراد أن يخرج) من النهر وفي رواية غير ابن عباس كروا في الوقت فإذا أراد الرجل  
 أن يخرج (رمي الرجل) الذي في شط النهر (بجبر من الحجارة) التي بين يديه (في فيه) أي في فم الذي في النهر (فردّه  
 حيث كان) من النهر (فجعل كل جأء ليخرج) من النهر (رمي) الرجل الذي على الشط (في فيه بجبر) من تلك  
 الأحجار قال ابن مالك تضمن وقوع خبر جعل الانشائية جملة فعلية مصدرية بكلاما وحقه أن يكون فـهـ لا مضارعا  
 وقد جاء هنا ماضيا (فيرجع كما كان) ولا يمكنه من الخروج منه قال عليه الصلاة والسلام (فقلت) لجبريل  
 وميكائيل (ما هذا) الذي رأيت (فقال) أحدهما (الذي رأيته في النهر آكل الربا) وهذا موضع الترجمة لكن  
 ليس فيه ولا في سابقه ذكر لكاتب الرابوا شاهد فقبل لأنهما كانا معا ونين لا سكة ثم لا منزلة إلا كل فترجم  
 المؤلف بالثلاثة أو أنهم ما رضى به والراضى بالشيء كفاعله وأنهما بفعله ما كانهما فائلا ناعما البيوع مثل الربا  
 أو عقد الترجمة لهما ولم يجد فيهما حديثا على شرطه قال في الفتح ولعله أشار إلى ما ورد في الكتاب والشاهد  
 صريحاً فعند مسلم وغيره من حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده  
 وقال هم في الأثم سواء ولا صاحب السنن وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وفي رواية الترمذي بالثنية وهذا  
 انما يقع على من واطأ صاحب الربا عليه أثمان كتبه أو شاهد القصة ليشهد به على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق  
 فهو جميل القصد لا يدخل في الوعيد المذكور \* (باب بيان أثم (موكل الربا) بضم الميم وتوسيع النون  
 اسم فاعل أي مطعمه (لنقله) ولا في الوقت لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما كان  
 ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين) بقلوبكم فان دليله امتثال ما أمرتم به وروى أنه كان لثقيف مال بعض  
 قريش فطالبوه عند المحل بالمال والربا فترأت (فان لم تقبلوا فادبوا بحرب من الله ورسوله) أي فادبوا بها  
 (وان تبتم) من الارتباء واعتقاد حله (فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون) بالزيادة (ولا تظلمون) بالمطل  
 والنقصان (وان كان ذو عسرة) وان وقع غريم ذو عسرة (فنطرة) فالحكم نظرة أو فعلكم نظرة أو فلتكن نظرة  
 وهي الانتظار (إلى ميسرة) يسار (وان صدقوا) بالابراء (خير لكم) أكثر نواب من الانتظار أو خير مما تأخذون  
 لما عقت قوابه (ان كنتم تعلمون) ما فيه من الذكرا الجليل والأجر الجزيل (واتقوا يوم ترجعون فيه إلى الله)  
 يوم القيامة أو يوم الموت فتأهبوا المصيركم إليه (ثم توفى كل نفس ما كسبت) أي جزاء ما عملت من خير  
 أو شر (وهم لا يظلمون) بنقص ثواب وتضعيف عقاب ولفظ رواية ابن عباس كربع قوله وذروا ما بقى من الربا  
 إلى قوله وهم لا يظلمون ولا يوفى ذروا الوقت إلى ما كسبت وهم لا يظلمون (قال ابن عباس) بما وصله المؤلف  
 في التفسير من طريق الشعبي عنه (هذه) الآية من واتقوا يوم ترجعون فيه إلى الله (أخراية نزلت على النبي  
 صلى الله عليه وسلم) \* وبه قال (حدثنا أبو الوائيد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج  
 (عن عوب بن أي بحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء مصغرا وفي آخر أبواب الطلاق من رواية آدم عن شعبة حدثنا  
 عون (قال رأيت أبي) أبا حيفة وهب بن عبد الله (أشترى عبد الحما) لم يسم زاد المؤلف في آخر البيوع من وجه  
 آخر عن شعبة فأمر بمعاجه فكسرت زادي في نسخة الصغاني فأمر بمعاجه فكسرت كما في البيوع (فأسأله) عن ذلك  
 أي عن صغر المعاجم وهي الآلة التي يحجم بها (فقال نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الكلب)  
 ولو معالجته فلا يصح بيعه كفتيز وميته ونحوهما وجوز أبو حنيفة بيع الكلاب وأكل غنما وانما تضمن

بأنقعة عند الاتلاف وعن مالك روايتان وقال الحنابلة لا يجوز بيعه مطلقا (وفن الدم) أي أجرة الطامة وأطلق  
عليه التين فجوزا وقد احتجهم صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام أجره ولو كان حراما لم يعطه كما ثبت في الصحيحين  
فالتين عنه للتزينة نلبسه من جهة كونه عوضا في مقابلة مخاضة التجارة ويطرد ذلك في كل ما يشبهه من كائن  
وغيره (ونهى) عليه الصلاة والسلام نهى تحريم (عن الواشمة) الفاعله للوشم (والموشومة) أي عن فعلهما  
والوشم أن يغرز الجلد بآلة ثم يحشى بكحل أو نيلة فيزرق اثره أو يحضره ولفظ نهى ساقط لأن عساكروا غاشمي  
عن الوشم لما فيه من تغيير خلق الله تعالى قال في الروضة لوشن موضع في بدنه وجعل فيه دما أو وشم يده أو غيرها  
فانه ينجم عند الغرز وفي تعليق الفراء انه يزال الوشم بالعلاج فان كان لا يمكن الا بالجرح لاجرح ولا اثم عليه بعد  
(و) نهى عليه الصلاة والسلام أيضا عن فعل (أصل الربا) عن فعل (موكلة) لانها ما شري كان في الفعل  
(واعتن المصور) للحيوان لا الشجر فان الفسنة فيه أعظم وهو حرام بالاجماع \* وهذا الحديث أخرجه أيضا  
في البيوع والطلاق واللباس وهو من أفراد \* هذا (باب) بالتزينة كقوله تعالى (يحق الله الربا)  
يذهب بركته ويهلك المال الذي يدخل فيه (ورب الصدقات) يضاعف ثوابها ويبارك فيما أخرجت منه  
(والله لا يحب كل كفار) مصر على تحليل المحرمات (أقيم) منهم مك في ارتكابه وفي رواية يحق الله الربا وربى  
الصدقات الآية \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير المصري قال (حدثنا الليث)  
ابن سعد الامام (عن يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) الزهري أنه قال (قال ابن المسيب) هو سعيد  
وكان ختن أبي هريرة على ابنته واعلم الناس بحديثه (ان أبا هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول الخلف) بفتح الخاء المهملة وكسر اللام اليمين الكاذبة (منققة) بفتح الهمزة والنون وسكون  
الساكن من فتح الباء اذ راج ضة كسداى مزيدة (للسعة) بكسر السين المتاع وما يتجر به (محمقة) بفتح الميم  
والمهملة بينهما ميم ساكنة كذا لا يذرفيهما من المحق أي مذهبة (للبركة) وفي رواية لغير أبي ذر منققة بضم الميم  
وفتح النون وتشديد الفاء مكسورة محمقة بضم وسكون وكسر الخاء كافى الفرع وأصله وفي رواية منققة محمقة بضم  
الميم فيها بصيغة اسم الفاعل واستند الفعل الى الخلف اسنادا مجازيا لانه سبب في رواج السعة ونفاقها وقوله  
الخلف مبتدأ والخبر منققة ومحمقة خبره مدخبر ووضح الاخبار به ما مع انه مذكروه ما مؤننان بالهاء اما على  
نيل الخلف باليمين أو على انها ليست للتأنيث بل هي للمبالغة وهما في الاصل مصدران مزيدان مميان بمعنى  
التناقض فتحق \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي \* (باب ما يكره من الخلف  
في البيع) سواء كان صادقا أو كاذبا لكن الكراهة في الصدق للتزينة وفي الاخرى للتحريم \* وبه قال (حدثنا  
عرو بن محمد) بفتح العين الناقد البغدادي قال (حدثنا هشيم) بضم الهاء وفتح المعجمة ابن بشير بضم الموحدة  
الواسطي قال (اخبرنا العوام) بفتح المهملة وتشديد الواو ابن حوشب الشيباني الواسطي (عن ابراهيم بن عبد  
الرحمن) السككي الكوفي (عن عبد الله بن أبي اوفى) الاسلمي (رضي الله عنه ان رجلا) لم يسم (أقام سلعة)  
أي روجها من قولهم قامت السوق أي راجت ونفقت (وهو في السوق) الواو للعال (خلف بالله) يحتمل أن  
يكون بالله هو اليمين وقوله (لقد) جوابه وأن يكون صلة للخلف ولقد جواب القسم المحذوف أي فقال والله  
(اعطى) بفتح الهمزة والطاء (بها) أي بدل السلعة (مال يعط) بضم العين وكسر الطاء مبنيا للفاعل كالسابق  
والمعنى انه يحلف لقد دفع فيها من ماله ما لم يكن دفعه ولا يذرا أعطى بها ما لم يعط بضم الهمزة وكسر الطاء في الاول  
وفتح الطاء في الثاني مبنيا للمفعول فيها ما دفع له فيها من قبل المستامين ما لم يكن أحد دفعه فهو كاذب في  
الوجهين (ليوقع فيها) أي في سلعته (رجلا من المسلمين) ممن يريد الشراء (فزلت) هذه الآية (ان الذين يشتركون)  
أي يستبدلون (بهذه الله) بها عاهدوا عليه من الايمان بالرسول والوفاء بالامانات (وأيما منهم غنا قليلا) متاع  
الدنيا زاد أبو ذر الآية الى آخرها اولئك لا خلاق لهم في الاخرة ولا يكلمهم الله أي كلام لطف بهم ولا ينظر اليهم  
بعين الرحمة ولا يزيكهم من الذنوب والادناس وفي حديث أبي ذر عند الامام أحمد رحمه ثلاثة لا يكلمهم الله ولا  
ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم قلت يا رسول الله من هم خسروا وخابوا حال واعاد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات قال المسبل ازاره والمتفق سلعته بالخلف الكاذب والمان ورواه مسلم واصحاب السنن  
من طريقه وقيل نزلت في ترفع كان بين أشعث بن قيس ويهودى في يثرب وأرض وتوجه الخلف على اليهودى ورواه

أحمد وروى الإمام أحمد أيضا وقال الترمذي حسن صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه من فروع ثلاثة لا يكادهم الله ولا ينظر اليه يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل منع ابن السبيل فضل ما عنده ورجل حلف على سلته بعد العصر يعني كاذبا ورجل بايع أبا مافان أعطاه وفي له وان لم يعطه لم يف وقيل زلت في أحبار حرثوا التوراة وبدلوا نعت محمد صلى الله عليه وسلم وحكم الامانات وغيرهما وأخذوا على ذلك رشوة وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في التفسير والشهادات وهو من أفراد \* (باب ما يدل في الصواع) بفتح المهملة وتشديد الواو وبعد الالف غين مجمة (وقال طاووس) فيما وصله المؤلف في باب لا ينقر صيد الحرم من كتاب الحج (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه قال (قال النبي صلى الله عليه وسلم) عن مكة (لا يحتلى) بضم أوله وسكون المجمة أى لا يقطع (خلاها) بفتح الخاء المجمة مقصورا حشيشها الرطب (وقال العباس الا لادحر) بهمزة مكسورة فجمة ساكنة فجمة مكسورة حشيشة معروفة طيبة المريح تثبت بالحجاز (قانه لقيتهم) بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالتون وهو يطاق على الحداد والصائغ كما قاله ابن الاثير وغيره (ويؤثمهم فتال) عليه الصلاة والسلام (الا لادحر) \* وبه قال (حدثنا عديان) هو لقب عبد الله بن عثمان الأزدي قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك قال) (أخبرنا يونس بن يزيد الايلي) (عن ابن شهاب) الزهري (قال أخبرني) بالافراد (علي بن حسين) بغير ألف ولا م ولا بن عساكر الحسين (ان) أباه (حسين بن علي رضي الله عنهما أخبره ان) أباه (علي بن الحسين) هو ابن أبي طالب (قال كانت لي شارف) بشين مجمة وبعد الالف راء ثم فاء أى مسنة من الايل (من نصيبي من المقنم) من بدر (وكان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاني) قبل يوم بدر (شارقا من الخيل) بضم الخاء المجمة والسين المهملة من غنمة عبد الله بن جحش لما بعثه عليه الصلاة والسلام الى نخلة في رجب وقتل عمرو بن الحضرمي واستاق العير وكانت أول غنمة في الاسلام فقتلها ابن جحش وعزل الخيل قبل أن يفرض وقبل بل قدم بالغنمة كلها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما أمرتكم بالقتال في الشهر الحرام فأخر الغنمة حتى رجع من بدر فقتلها مع غنائها قال علي (فلما أردت أن أبتني بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أدخل بها وهو يرد علي الجوهري حيث قال بن فلان يتأوبني على أهله أى زفها والعامة تقول بني بأهله وهو خطأ وكان الأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلته دخوله بها فقيس لكل داخل بأهله بان (واعدت رجلا) لم يسم (صواعا من بني قينقاع) بتثنية التون آخره عين مهملة غير منصرف على ارادة القبيلة أو منصرف على ارادة الحلي وهم رهط من اليهود والصواع صائغ الحلي (ان يرتحل معي فتأق) بتون بعد الفاء وفي رواية تأق (بأذخر) بالذال المجمة (أردت أن أبيع من الصواعين واستعين به) منصوب عطا على أبيعته (بأرض الاصول) فاستعين بالفاء بدل الواو أى استعين بثمنه (في وليمة عرس) بضم العين والراء في البيوتية أى في طعامه فقيه أن طعام العرس على التاكج وجواز معاملة الصائغ ولو كان غير مسلم وموضع الترجمة منه قوله واعدت رجلا صواعا وفاندها كما قال ابن المنير التنبيه على أن ذلك كان في زمنه عليه الصلاة والسلام وأقرمه مع العلم به فيكون كالتص على جوارزه وما عداه يؤخذ بالقياس ويؤخذ منه أيضا انه لا يلزم من دخول الفساد في صنعة أن تترك معاملة صاحبها ولو تعاطاها أراذل الناس مثلا ولعل المصنف أشار الى حديث كذب الناس الصباغون والصواعون وهو حديث مضطرب الاسناد أخرجه أحمد وغيره قاله في الفتح \* وفي حديث الباب الحديث والاخبار والعنينة وأخرجه أيضا في المغازي واللباس ومسلم في الاشربة وأبو داود في الخراج \* وبه قال (حدثنا) بالجمع وفي بعض الاصول حدثني بالافراد (اسحاق) هو ابن شاهين الواسطي كانص عليه ابن ما كولا وغيره قال (حدثنا خالد بن عبد الله) الطحان (عن خالد) الحذاء (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرّم مكة) ابتداء من غير سبب فيسب لا حد ولم يحترمها الناس (ولم تحل لاحد قبلي ولا) تحل لاحد بعدى (بفتح التاء من تحل وكسر الحاء) وانما حلت (بفتح الحاء ولا بن ذر) حلت بهمزة مضمومة وكسر الحاء (لى ساعة) أى مقدارا من الزمان في يوم الفتح وهي من الغداة الى العصر كما في كتاب الاموال لابي عبيد (لا يحتلى) بضم التحتية وسكون المجمة لا يقطع (خلاها) بفتح المجمة مقصورا حشيشها الرطب (ولا يعضد) بضم أوله وفتح الصاد المجمة بينهما عين مهملة ساكنة أى لا يقطع (شجرها) الرطب غير المؤذى (ولا ينقر صيدها) أى لا يجوز لغيره ولا حلال (ولا يقطع)



بضم المثناة التحتية وسكون اللام وقع التاء والقاف ولا يروى ذرو الوقت وابن سكر ولا تلتقط بالمثناة الفوقية  
(تقطتها) بفتح القاف قال النوى وهو اللغة المشهورة أى لا يجوز التقاطها (اللامتروف) يعزفها ثم يحفظها  
لما لكها ولا يملكها كسائر لقطات غيرها من سائر البلاد (وقال عباس بن عبد المطلب الا الاذخر) خلفا منكم  
فانه (اصاغتنا) جمع صائغ (ولسقف يوتنا فقال) عليه الصلاة والسلام (الا الاذخر) بالنصب على الاستثناء  
وسبق ما في الاستثناء الاول من البحث في الحج (فقال عكرمة) لخالد (هل تدري ما ينقر صيدها) بالرفع نائب عن  
الفاعل (هو أن يصيه من الغل) بالمثناة الفوقية (وتزل مكانه) تاء الخطاب كالاول (قال عبد الوهاب) بن  
عبد الجيد الثقفى مما وصله المؤلف في الحج (عن خالد اصاغتنا وقبورنا) بدل قوله ولسقف يوتنا \* (باب ذكر  
القين) بفتح القاف وسكون التحتية (والحداد) لما كان القين يطلق على العبد والحداد والجارية قينة مغنية  
ام لا والمأشطة عطف المؤلف الحداد على القين عطف تفسير ليعلم أن مراده من القين الحداد لا غيره وفي النهاية  
لابن الاثير فانه لقينوتنا جمع قين وهو الحداد والصائغ انتهى ~~مكن~~ لم أرى الصحاح كالقاموس مطلقا على  
الصائغ فانه أعلم نعم قال ابن دريد فيما نقلوه عنه أصل القين الحداد ثم صار لكل صائغ قينا عند العرب وسقط  
في بعض الاصول ذكر الحداد وكذا سقط لفظ ذكر لابن عساكر \* وبه قال (حدثنا) ولا يروى ذرحه ثنى بالافراد  
(محمد بن بشار) بموحدة فحجة مشددة الملقب ببندار البصري قال (حدثنا ابن أبي عدي) بفتح العين وكسر  
الدال المهملين آخره تحتية مشددة هو محمد بن أبي عدي واسمه ابراهيم (عن شعبة) بن الحجاج (عن سليمان) بن  
مهران الاعشى (عن ابي الضحى) بضم الضاد المجهمة وفتح الحاء المهملة مسلم بن صبيح (عن مسروق) هو ابن عبد  
الرحمن الاجدع (عن خباب) بفتح المجهمة وتشديد الموحدة وبعد الالف موحدة أخرى ابن الارت انه (قال  
كنت قينا) حدادا (في الجاهلية وكان لي على العاصي بن وائل) بالهمزة السهمى هو والد عمرو بن العاصي  
العاصي المشهور (دين فأتيته أتقاضاء) أى فأتيت العاصي أطلب منه ديني وبين في رواية بسورة مريم من  
التفكير أنه أجرة سيف عمله (قال لا اعطين) حقن (حتى تكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم) قال خباب (مقلت)  
له (لا اكفر) بمحمد صلى الله عليه وسلم (حتى يمينك الله ثم تبع) زاد في رواية الترمذى قال وانى لميت ثم مبعوث  
فقلت نعم واستشكل كون خباب علق الكفر ومن علق الكفر كفر وأجيب بأن الكفر لا يتصور حينئذ بعد  
الموت لمعاينة الآيات الباهرة المبيحة الى الايمان اذ الذنوك كانت لا كفر أبدا أو انه خاطب العاصي بما  
يعتقد من كونه لا يقرب بالبعث فكانه علق على محال (قال) العاصي (دعنى حتى أموت وأبعث) بضم الهمزة  
مبني على قول منسوب عطف على أموت (فساوتى) بضم الهمزة وفتح المثناة الفوقية (مالا وولدا فأقضيك)  
بالصوت عند أبي ذر على الجواب واغیره فأقضيك بالسكون (فنزلت) هذه الآية (أقرأيت الذى كفر يا ياتنا  
وقال لا وقين مالا وولدا) استعمل أرايت بمعنى الاخبار والفاء على اصلها (أطلع الغيب) أقدر بلغ من شأنه الى  
أن ارتقى الى علم الغيب الذى توحيده الواحد القهار حتى ادعى أن يؤتى فى الآخرة مالا وولدا (ام اتخذ عند  
الرحمن عهدا) أم اتخذ من عالم الغيوب عهدا بذلك فانه لا يتوصل الى العلم به الا بأحد هذين الطريقين وقيل  
العهد كلمة الشهادة والعمل الصالح فان وعد الله بالثواب عليهما كالعهد عليه وسقط لابي ذر من قوله أطلع الغيب  
الى آخر الآية \* وهذا الحديث أخرجه الموات أيضا في المظالم والتفسير والاجارة وأخرجه مسلم في ذكر المنافقين  
والترمذى في التفسير وكذا النسائى \* (باب ذكر الخطايا) بفتح الحاء المجهمة وتشديد المثناة التحتية وسقط لفظ  
ذكر لابي ذر \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام الاعظم (عن اسحاق بن  
عبد الله بن ابي طلحة) زيد الانصارى وسقط لفظ ابن ابي طلحة لابي ذر (انه سمع) (انس بن مالك) رضى الله  
عنه يقول ان خطايا) لم يسم (دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم طعام صنعته قال انس بن مالك رضى الله عنه  
فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام وقرب) الخطايا (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خبزا) قال الاسعاعى كان من شعير (ومر قافيه دباء) بضم الدال وتشديد الموحدة محدودا منقولا الواحد  
دبابة فخرته منقلبة عن حرف عله وخطأ صاحب القاموس الجوهري حيث ذكره في التصور أى فيه قرع  
(وقد يد فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حوالى القصعة) بفتح القاف (قال) انس (فلم ازل  
احب الدباء من يومئذ) قال الخطابي فيه جواز الاجارة على الخطاطة ردا على من أبطلها بعله انها ليست بأعيان

مرئية ولا صفات معلومة وفي صنعة الخياطة معنى ليس في سائر ما ذكره البخاري من ذكر القين والصانغ والتبار  
 لان هؤلاء الصناع انما تكون منهم الصنعة المحضة فيبايستنعه صاحب الحديد والخشب والفضة والذهب  
 وهي أمور من صنعة يوقف على حذها ولا يخلط بها غيرها والخياط انما يخط الثوب في الاغلب بمضبوط من  
 عنده فيجتمع الى الصنعة الاكبر واحداهما معناها التجارة والاخرى الاجارة وحصة أحدهما لا تميز من  
 الاخرى وكذلك هذا في الخرز والصباغ اذا كان بخيوطه ويصنع هذا يصبغه على المادة المعتادة فيباين  
 الصناع وجميع ذلك فاسد في القياس الا أن النبي صلى الله عليه وسلم وجدهم على هذه العادة أول زمن  
 الشريعة فلم يغيرها اذ لو طوبوا بغيره لشق عليهم فصار بمنزل من موضع القياس والعمل به ماض صحيح لما فيه  
 من الارفاق انتهى • وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الاطعمة وكذلك مسلم وأبو داود والترمذي وقال  
 حسن صحيح • (باب ذكر التساج) بفتح النون وتشديد المهملة وبعد الالف جيم وسقط لابن عساكر فظ ذكر • وبه  
 قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه لحدته واسم أبيه عبد الله المخزومي مولاهم المصري قال (حدثنا يعقوب بن  
 عبد الرحمن) بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري بتشديد الياء المدني زيل الاسكندرية (عن أبي حازم) بالحاء  
 المهملة والزاي سلمة بن دينار الاعمري القاص (قال سمعت سهل بن سعد) يسكون العين الانصاري الساعدي  
 العاصي ابن الصافي (رضي الله عنه) وعن أبيه (قال جاءت امرأة) لم تسم (ببردة) بضم الموحدة كساء مريع  
 يلبسها الاعراب (قال) ولابن عساكر فقال (أندرون ما البردة فقيل له نعم هي الشعلة) هو (مسوج) ولا يذر  
 عن الجوى والمستقلى منسوجة بالأنثى والرفع فيها خبر مبتدأ محذوف (في حاشيتها) أي منسوجة فيها حاشيتها  
 فهو من باب القلب كما قاله في الكواكب (قالت يا رسول الله اني نسجت هذه) البردة (بيدي) كسوكها فاخذها  
 النبي صلى الله عليه وسلم حال كونه (محتاجا اليها) وللعموي والمستقلى محتاج بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي  
 وهو محتاج اليها والجملة الاسمية في موضع نصب على الحال (فخرج البناواتها) أي البردة (أزاره فقال رجل من  
 التوم) هو عبد الرحمن بن عوف (يا رسول الله اكسنيها) بضم السين أي البردة (فقال) عليه الصلاة والسلام  
 (نم) اكسوكها (جلس النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس ثم رجع) الى منزله (فطواها ثم ارسل بها اليه فقال له  
 القوم ما أحسنت) أي لم تحسن فحاشا لنافية (سألتها اياه اقد علمت) ولا يذروا ابن عساكر عرفت (انه) عليه الصلاة  
 والسلام (لا يرد سائلا فقال الرجل) عبد الرحمن (والله ما سألته) اياها (الا لتكون كفتي يوم اموت قال سمع  
 رضي الله عنه (فكانت) أي البردة (كفنه) • وهذا الحديث سبق في باب من استعذ للكفن في الكتاب ابان  
 • (باب الجار) بالنون المشددة والجيم ولا يذرعن الكشميين التجارة بكسر النون وتخفيف الجيم وبها آخرها •  
 قال الحافظ ابن حجر والاول أشبه بسباق بقية التراجم • وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) بكسر العين • (باب الجبل  
 بفتح الجيم ابن طريف الثقفي البعلاني بفتح الموحدة وسكون المجمة قال (حدثنا عبد العزيز) بن أبي حازم (عن  
 أبي حازم) سلمة بن دينار أنه (قال اني رجال الى سهل بن سعد) يسكون العين الساعدي رضي الله عنه وسقط لفظ  
 الى عند ابن عساكر وأبي ذر (يسألونه عن المنبر) النبوي (فقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى فلانة  
 امرأة) من الانصار (قد سمعها سهل) رضي الله عنه ولم نعرف من هي (أن مرى) بضم الميم وكسر الراء من غير  
 همز (علامك التجار) هو باقوم بوحدة وبعد الالف قاف آخره ميم وقيل آخره لام وهي رواية عبد الرزاق وقيل  
 قبصة وقيل ميمون وقيل مينا وقيل ابراهيم وقيل كلاب وقيل ان الذي عملته قديم الداري لكن روى الواقدي من  
 حديث أبي هريرة ان عميأشأ به فعمله كلاب مولى العباس وجرم البلاذري بأن الذي عمله أبو رافع مولى  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأن تفسيرية (يعمل على اعواد اجلس عليهن اذا كلمت الناس) برفع يعمل واجلس  
 ولا يذري عمل واجلس بالجزم فيهما جوابا للامر (فأمرته) الانصارية ولا بن عساكر فأمره (يعملها) بفتح المثناة  
 التحتية والميم بينهما عين ساكنة أي الاعواد والكشميين فأمره بعملها بوحدة مكسورة بدل التحتية وفتح العين  
 وأمره بالتذكير رواية ابن عساكر أي فأرسلته اليه صلى الله عليه وسلم فأمره بعملها (من طرفاء الغاية) موضع  
 من عوالي المدينة من جهة الشام (ثم) لما فرغ منها (جاءها) للانصارية (فأرسلت الى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بها فأمر بها فوضعت) مكانه من المسجد (جلس عليه) أي على المنبر المعمول من الاعواد المذكورة وهذا  
 الحديث قد مر في الجمعة • وبه قال (حدثنا خلاد بن يحيى) بن صفوان السلي الكوفي قال (حدثنا عبد الواحد

ابن ابي عمير (عن ابيه) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال امرأة من الانصار قالت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ألا اجعل لك شيئا تقعد عليه (فان لي خلاصا فاجابها فقال)  
عليه الصلاة والسلام (ان شئت) وفي السابعة انه عليه السلام بعث اليها ان مرى فيصنع له ان يلقها انه عليه  
السلام يريد عمل المنبر فلم يبعث اليها به بل قال لا اجعل لك شيئا تقعد عليه فقال لها مرى غلامك (فعملت له  
المنبر) أى فاصرت غلامها بعمله (فلما كان يوم الجمعة) بالرفع اسم كان ولا يذري يوم الجمعة بالنصب على الظرفية  
(فعد النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر الذي صنع) له (فصاحت الغلة التي كان) ولا بن عساكر كانت (يخطب  
عندها) والمراد بالخلع الجذع (حتى كادت أن تنشق) واغبر أبي ذر حتى كادت تنشق بالرفع واسقاط أن (فتزل  
النبي صلى الله عليه وسلم حتى أخذها) أى الشجرة (فضمها اليه فجعلت تنزأ بين الصبي الذي يسكت) بضم أوله  
لام فعول من التسكيت (حتى استقرت قال) عليه السلام (بكت على ما كانت تسمع من الذكر) وهذا الحديث  
تقدم في باب الخطبة على المنبر من كتاب الجمعة \* (باب شراء الامام الخوارج بنفسه) بنصب الخوارج على  
الفعولية وسقط لغير أبي ذر اعطى الامام فهو أعم والخوارج جز بالاضافة وقال الحافظ ابن حجر لا يذري عن غير  
الكتنهم في باب شراء الامام الخوارج بنفسه وسقطت الترجمة للباقيين ولما ضمهم شراء الخوارج بنفسه أى  
الرجل وفائدة الترجمة رفع وهم من يتوهم أن تعاطى ذلك يقدر في المروءة (وقال ابن عمر رضى الله عنهما) بما  
وصله المؤلف في الهبة (اشترى النبي صلى الله عليه وسلم جلامن عمر) رضى الله عنه وزاد الشبهني واشترى ابن  
عمر بنفسه وهذا وصله المؤلف في باب شراء الابل الهيم (وقال عبد الرحمن بن ابي بكر) الصديق (رضى الله عنهما)  
وصله في آخر البيوع (جاء مشرك) لم يسم (بغنى فاشترى النبي صلى الله عليه وسلم منه شاة واشترى) عليه السلام  
(من جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (بعيرا) كما سيأتى ان شاء الله تعالى في الباب الذي يلي هذا وفي ذلك جواز  
مباشرة الكبير لشراء الخوارج بنفسه وان كان له من يكفيه لظاهر التواضع والمسكنة واقتداء بالشارع صلى الله  
عليه وسلم \* (وه قال) (حدثنا يوسف بن عيسى) المروزي قال (حدثنا ابو معاوية) محمد بن خازم بالخاء والزاى  
المجتبى الضري قال (حدثنا الاحمش) سليمان بن مهران (عن ابراهيم) الضحى (عن الاسود) بن يزيد (عن  
عائشة رضى الله عنها) انها (قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودى) هو أبو الشصم (طعاما) كان  
ثلاثين وفي رواية عشرين وجمع بينهما في مقدمة الفتح بانه كان فوق العشرين ودون الثلاثين فخيرت عائشة الكسر  
فانزلت في أخرى (بنسبة) وفي باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة الى أجل (ورحمه درعه) ذات  
الفضول \* (باب شراء الدواب والخير) من عطف الخاص على العام لان الدواب في الاصل  
موضوعة لكل ما يذب على الارض ثم استعمل عرفا لكل ما يمشى على أربع وهو يتناول الخير وغيرها قال في الفتح  
ووقع في زوايه أبي ذر والجر بضعة وكلاهما جمع لان الحمار يجمع على حمر وحمر وحمران وأحرة (واذا اشترى  
دابة أو جلا وهو) أى والحال أن البائع (عليه) أى راكب على الجمل (هل يكون ذلك) أى الشراء المذكور  
(قبضا) للمشتري (قبل ان ينزل) البائع عن العين المبيعة فيه خلاف (وقال ابن عمر رضى الله عنهما) فيما وصله في  
كتاب الهبة (قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر) بن الخطاب رضى الله عنه (بعنيه يعنى بجلاصعبا) \* (وه قال  
(حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والمجعة المشددة قال (حدثنا عبد الوهاب) بن عبد المجيد الثقفي قال  
(حدثنا عبيد الله) بضم العين مصغرا ابن عمرو (عن وهب بن كيسان) بفتح الكاف الاسدى (عن  
جابر بن عبد الله) الانصاري (رضى الله عنهما قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة) قيل هي  
ذات الرقاع كما في طبقات ابن سعد وسبعة ابن هشام وابن سيد الناس وفي انصارى كانت في غزوة  
تبوك \* وفي مسلم من حديث جابر قال أقبلنا من مكة الى المدينة فكون في الحديبية أو عمرة القضية  
أوفى الفتح أو حجة الوداع لكان حجة الوداع لأنسى غزوة بل ولا عمرة القضية ولا الحديبية على الراجح  
فتعين الفتح وبه قال الباقين (فأبطأ أبى جلى وأعيان) أى تعب وكل يقال أعيان الرجل أو البعير في المشى ويستعمل  
لازما ومتعذبا تقول أعيان الرجل وأعيان الله (فأبى على النبي صلى الله عليه وسلم فقال جابر) بالنون على  
تقدير أنت جابر وبلا تونين منادى سقط منه حرف النداء أى يا جابر (فقلت ثم قال ما شأنك) أى ما حالت  
وما جرى لك حتى تأخرت عن الناس (قلت أبطأ على جلى وأعيان فقلت) عنهم (فتزل) صلى الله عليه وسلم حال  
كونه (بجبهته) مضارع جبن بالخاء المهملة والجيم والتون أى يجذبه (بجبهته) بكسر الميم بمصاه

المعوجة من رأها كالصولجان معدلان يلتقطيه الا كى ما يسط منه (ثم قال اركب فركبت فلقد رأيت) أى  
الجل ولابن عساكر فلقد رأيت (أما كقه) أممه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) حتى لا يتجاوز (قال  
تزوجت) بهذا همزة الاستفهام وهى مقدرة (قلت نعم) تزوجت (قال) تزوجت (بكر أم) تزوجت (نبيا)  
بالهمزة وقد تطلق على الباقية وان كانت بكرا مجازا وانساء والمراد هنا العذراء ولابى ذرا بكرا همزة  
الاستفهام المقدرة فى السابق وفى بعض الاصول أبكر أم ثيب بالرفع فهما خبر مبتدأ محذوف أى أزوجتك بكر  
أم ثيب (قلت بل) تزوجت (نبيا) هى مهيلة بنت مسعود الاوسية (قال) عليه السلام (أهلا) تزوجت  
(جارية) بكرا (تلاعبها وتلاعبك) وفى رواية قال أين أنت من العذراء ولعابها وفى أخرى فهلا تزوجت بكرا  
نضا حكت ونضا حكتها وتلاعبك وتلاعبها وقوله ولعابها بكسر اللام وضبطه بعض رواة البخارى نضها وقد  
فسر الجهم وقوله تلاعبها وتلاعبك باللعب المعروف ويؤيده رواية نضا حكتها ونضا حكت وجهه بعضهم من  
اللعب وهو الرين وفيه حض على تزويج البكر وفضيلة تزويج الابكار وملاعبة الرجل أهله (قلت ان لى  
اخوات) واسلم ان عبد الله هلك وترك تسع بنات وانى كرهت أن آتيهن أو أجيبهن عنهن (فأحييت أن أزوح  
امرأة تجمعهن وتغشطن) يضم الشين المجهة أى تسرح شعرهن (وتقوم) وللشيمى فتقوم بالقضاء (عليهن)  
زادنى رواية مسلم وتصلهن (قال) عليه السلام (أما) بفتح الهمزة وتحقيق الميم حرف تنبيه (الذي) بكسر  
الهمزة (قادم) على أهلك (فاذا قدمت) عليهم (فالكيس الكيس) بفتح الكاف والنصب على الاغراء والكيس  
الجماع قال ابن الاعراب فيكون قد حضه عليه لمافيه وفى الاغتسال سه من الاجر لكن أحسره المؤلف فى موضع  
آخر من جامع هذا به الولد واستشكل وأجيب بأنه إما أن يكون قد حضه على طلب الولد واستعمال الكيس  
والرفق فيه اذ كان جارا لولده اذ ذلك أو يكون قد أحسره بالحفظ والتوقى عند اصابه الاهل مخافة أن تكون  
حاضا فيقدم عليها الطول الغيبة وامتداد العربية والكيس شدة المحافظة على الشئ قاله الخطابي وقيل الولد  
العقل لمافيه من كثرة جماعة المسلمين ومن القوائد كثيرة التى يحافظ على طلبها ذوو والعقل (ثم قال) عليه  
السلام (أنيس) جلا قلت نعم فاشهرامنى بأوقية) يضم الهمزة وتشديد التثنية وكانت فى القديم أربعين درهما  
ووزنها أفعولة والالف زائدة والجمع الاواق مشددة اوقية تحضف ويجوز فيها أوقية بغير ألف وهى لغة عامرية  
وفى رواية بخمس أواقى وزادنى أوقية وفى أخرى بأوقيتين ودرهم أو درهمين وفى أخرى بأوقية ذهب  
وفى أخرى بأربعة دنانير وفى أخرى بعشرين دينارا قال المؤلف وقول الشعبي بوقية أكثر قال القائل عياش  
سبب اختلاف الروايات انهم روه بالمعنى فالمراد أوقية ذهب كما فسرهم سالم بن أبى الجعد عن جابر ويحتمل طلبها  
رواية من روى أوقية وأطلق ومن روى خمسة أواقى فالمراد من المضة فى قيمة وقيمة ذهب ذلك تحضف  
فالاخبار عن وقية الذهب هو اخبار عما وقع به العقد وأواقى الفضة اخبار عما حصل به الوفاء ويحتمل أن يكون  
هذا كله زيادة على الاوقية كما جاء فى رواية خازال يزيدنى وأما أربعة دنانير فيحتمل انها كانت يومئذ أوقية  
ودرواه أوقيتين يحتمل أن احدهما منى والاخرى زيادة كما قال وزادنى أوقية وقوله ودرهما أو درهمين موافق  
لقوله فى بعض الروايات وزادنى قيراطا ورواية عشرين دينارا محمولة على دنانير صغار كانت لهم على أن الجمع بهذا  
الطريق فيه بعد فى بعض الروايات ما لا يقل شيئا من هذا التأويل قال السهيلي وروى من وجه صحيح انه كان  
يزيد درهما درهما أو كذا زاد درهما يقول قد أخذته بكذا والله يغفر لك فكان جابر اصاب بذلك كثرة استغفار  
النبي صلى الله عليه وسلم وفى رواية قال بعينه أوقية فبعته واستديت جلانه الى أهلى وفى أخرى أقرنى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ظهره الى المدينة وفى أخرى لك ظهره الى المدينة قال البخارى الاشتراط أكثر وأصح  
عندى واحتج به الامام أحمد على جواز بيع دابة بشرط البائع لنفسه ركوبها الى موضع معلوم قال المرداوى  
وعليه الاحتجاب وهو المعمول به فى المذهب وهو من المفردات وعنه لا يصح وقال مالك يجوز اذا كانت المسافة  
قرينة وقال الشافعية والخنفية لا يصح سواء بعدت المسافة أو قربت لحديث النهى عن بيع وشرط وأجابوا  
عن حديث جابر بأنه واقعة عين تطرق اليها الاحتمالات لانه عليه السلام أراد أن يعطيه الثمن هبة ولم يرد  
حقيقة البيع بدليل آخر القصة أو أن الشرط لم يكن فى نفس العقد بل سابقا لم يؤثر وفى رواية النسائي  
أخذته بكذا أو أعركك ظهره الى المدينة فزال الاشكال (ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم) المدينة

قوله الولد المستقل له الولد  
العقل اذ والعقل اخذ  
بعدمه فليجزر قاله نصر اله وري

(عَبْلِي وَقَدِمْتُ بِالْفِدَاةِ فَخَنَّا) أَيُّ هُوَ وَخَيْرُهُ مِنَ الْعَصَايَةِ (إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدَنِي) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عَلَى بَابِ  
الْمَسْجِدِ قَالَ) وَلَا يَنْ عَسَاكَرُ فَقَالَ (إِنِّي قَدِمْتُ قُلْتُ نَمَّ قَالَ فَدَعِ) أَيُّ أَتَرَكُ (بِحَالِكَ قَادِخِلْ) أَيُّ الْمَسْجِدِ وَلَا يَنْ  
ذُرُوا دَخِلْ بِالْوَأْوِدِ الْقَاءِ (فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ) فِيهِ (قَدْ دَخَلْتُ) الْمَسْجِدَ (فَصَلَّيْتُ) فِيهِ رَكْعَتَيْنِ وَفِيهِ اسْتَحْبَابُهُمَا  
عِنْدَ الْقُدُومِ مِنْ مَغْرَبِ (قَامَرِ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (بَلَا لَأَنْ يَزْنَ لَهُ أَوْقِيَّةٌ) بِهَمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ وَتَشْدِيدِ الْمَثْنَاءِ الْتَحْنَةِ  
وَلَا يَنْ عَسَاكَرُ وَوَقِيَّةٌ وَعَبْرُ بَعْضِ الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ لَهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِلْتِفَاتِ (فَوَزَنِي بِبَلَالٍ فَأَرْجَحُ) زَادَ أَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ  
عَنِ الْكُشَيْمِيِّ نِي (فِي الْمِيرَانِ) وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَذْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ فِي الْأَرْجَاحِ لَهُ لَانٌ الْوَكِيلُ لَا يَرْجَحُ إِلَّا بِالْأَذْنِ  
(فَانْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَيْتَ) أَيُّ أَدْبَرْتُ (فَقَالَ ادْعُ لِي جَارًا) بِصِغَةِ الْمَقْرُودِ وَلَا يَنْ دُرُوبًا عَسَاكَرًا دَعَا بِصِغَةِ الْجَمْعِ  
(مَلَّتْ إِلَّا أَنْ يَرُدَّ عَلَى الْجَلِّ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ) أَيُّ مَنْ رَدَّ الْجَلِّ (قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يَنْ عَسَاكَرُ فَقَالَ  
(خَذْ جِلَّتَكَ وَلَتُغْنِيَنَّ) وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي شُحُوحِ عَشْرِينَ مَوْضِعَاتٍ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَوْنِ اللَّهِ  
وَقُوَّةِ بَرَكَةِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ مَبَاحِثِهِمْ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ بِالْقَافِ  
مُخْتَلَفَةً وَأَسَانِيدُ مُتَقَابِرَةٌ \* (بَابُ) جَوَازِ التَّبَايُعِ فِي (الْأَسْوَاقِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) قَبْلَ الْإِسْلَامِ (فَتَبَايَعَ بِهَا  
النَّاسُ فِي الْإِسْلَامِ) لِأَنَّ أَعْمَالَ الْجَاهِلِيَّةِ وَمَوَاضِعَ الْمَعَاصِي لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهَا الطَّاعَاتُ قَالَهُ ابْنُ بَطَّالٍ \* وَبِهِ  
قَالَ (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْمَدِينِيُّ وَسَقَطَ لَابِنْ عَسَاكَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ (حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ) بْنُ عَمِيْنَةَ (عَنْ عَمْرِو)  
وَلَا يَنْ ذُرِّيَّةَ ابْنِ دِينَارٍ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَتْ عَكَاطُ) بَضْمِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْكَافِ وَبَعْدَ  
الْأَلْفِ ظَاءٌ مَجْمُوعَةٌ (وَمَجْمُوعَةٌ) بِكُسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ غَيْرُ مَنْصَرَفَةٍ وَغَيْرُ أَبِي ذَرٍّ بِالْصَّرَفِ فِيهِمَا  
(وَذُو الْجَبَّازِ) بَضْمِ الْمِيمِ وَالْجِيمِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ زَايٌ (أَسْوَاقُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ تَأَمَّرُوا مِنَ التَّجَارَةِ فِيهَا)  
أَيُّ تَحَرَّجُوا مِنَ الْأَثَمِ وَكُفُّوا وَالْجَارُ وَالْجَرُّ وَرَمَتْهُمُ بِالْأَثَمِ وَهُوَ سَالٌ أَيُّ حَاصِلًا مِنَ التَّجَارَةِ أَوْ بَيَانٌ أَيُّ الْأَثَمِ  
الَّذِي هُوَ التَّجَارَةُ أَوِ الْمَعْنَى احْتَرَزُوا عَنِ الْأَثَمِ مِنْ جِهَةِ التَّجَارَةِ (فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ  
فِي - وَاسْمِ الْحَجِّ) زَادَ ابْنُ عَسَاكَرٍ أَنْ تَبْتَغُوا خُضْرًا مِنْ رَبِّكُمْ (قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَذَا) أَيُّ بَزِيَّةً فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ قَالَ  
الْحَافِظُ الْعَمَادُ بْنُ كَثِيرٍ وَهَكَذَا فَسَّرَهُ مَجَاهِدٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَعُكْرَةُ وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ وَقَتَادَةُ وَابْرَاهِيمُ الْغَضَنِي  
وَالرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُمْ \* وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ سَبَقَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ \* (بَابُ شِرَاءِ الْأَبْلِ الْمَهْمِ) بِكُسْرِ الْمَاءِ وَسُكُونِ  
الْهَيْمِ جَمْعُ هَيْمٍ وَهَيْمَاءُ قَالُوهَا الرِّمَّةُ

فَأَصْبَحَتْ كَالْهَيْمَاءِ لَا الْمَاءَ مَعْدُ - حَذَاهَا وَلَا يَقْضَى عَلَيْهَا هَيْمَاءُ

وَهِيَ الْأَبْلُ الَّتِي فِيهَا الْهَيْمَاءُ وَهُوَ دَاءٌ يَشْبِيهِ السَّقَاءَ تَشْرَبُ مِنْهُ فَلَا تَرَوِي \* وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ وَالْهَيْمُ بِالْكَسْرِ  
الْأَبْلُ الْخَطَّاشُ وَالْهَيْمَاءُ الْعِشَاقُ الْمَوْسُوسُونَ وَكَسَابٌ مَا لَا يَمْلِكُ مِنَ الرَّمْلِ فَهُوَ يَنْهَالُ أَبَدًا أَوْ هُوَ مِنَ الرَّمْلِ  
مَا كَانَ تَرَايَادًا قَائِمًا بِسَائِرِ بَضْمِ وَرَجُلٌ هَائِمٌ وَهَيْوَمٌ مُتَصِيرٌ وَهَيْمَانٌ عَطْشَانٌ وَالْهَيْمَاءُ بِالضَّمِّ كَالْجَنُونَ مِنَ الْمَعْتَقِ  
وَالْهَيْمَاءُ الْمَفَازَةُ بِالْمَاءِ وَدَاءٌ يَصِيبُ الْأَبْلَ مِنْ مَا تَشْرِبُهُ مُسْتَقْنَةً فَهِيَ هَيْمَاءُ الْجَمْعِ كِتَابُ (أَوِ الْأَجْرِبِ) بِالْجَزْرِ  
عَطْفًا عَلَى سَابِقِهِ أَيُّ وَشِرَاءِ الْأَجْرِبِ مِنَ الْأَبْلِ وَادَّشَكَلَ التَّعْبِيرُ بِالْأَجْرِبِ لِأَنَّ الْمَعْتَرَا تَامَهُنَّ الْجَمْعُ فَلَا يُوَصَفُ  
بِالْأَجْرِبِ وَأَمَّا الْمَقْرُودُ فَلَا يُوَصَفُ بِالْهَيْمِ وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ اسْمُ جَنْسٍ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ وَاسْتَشْكَلَ أَيْضًا بِأَنَّهُ تَأْنِيْهُ لَزِمَ  
وَالصَّحِيحُ أَنْ يَقَالَ الْجُرْبَاءُ أَوِ الْجَرْبُ بِلِقَظِ الْجَمْعِ وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمٍ لَزِمَ التَّأْنِيْهُ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى نَفْسِهَا  
لَا عَلَى صِفَتِهَا وَهُوَ الْهَيْمُ قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ وَالْبَرْمَاوِيُّ وَلْتَنْسَقِ وَالْأَجْرِبُ مِنْ غَيْرِ هَمْزَةٍ قَالِ الْمُؤَلَّفُ مَفْسَرًا فَقَوْلُهُ  
الْهَيْمُ (الْهَائِمُ الْمُخَالَفُ لِلْقَصْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ) كَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَهَادِيَ الْجَنُونََ وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ كَابِنِ التَّيْنِ بِأَنَّ الْهَيْمَ  
لَيْسَ بِجَمْعِهَا تَامٌ وَأَجَابَ فِي الْمَصَابِيحِ بِأَنَّهُ لَمْ يَجُوزْ أَنْ يَكُونَ كَازِلًا وَبَزَلًا ثُمَّ قَلَبَتْ ضَمَّةَ هَيْمٍ لَصَحَّحَ الْيَاكُفَّاءُ فَمَلَّ بِجَمْعِ  
أَيْضًا \* وَبِهِ قَالَ (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْمَدِينِيُّ وَسَقَطَ لَغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ وَالْوَقْتُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ (حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ)  
ابْنُ عَمِيْنَةَ (قَالَ قَالَ عَمْرُو) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ (كَانَ هَهُنَا رَجُلًا اسْمُهُ نَوَاسٌ) بَفَتْحِ النُّونِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ  
سَيْنٌ مَهْمَلَةٌ وَلِلْقَابِ سِي كَأَنَّهُ الْفَتْحُ نَوَاسٌ بِكُسْرِ النُّونِ وَالتَّخْفِيفِ وَلِلْكَشَمِيِّ نَوَاسِي - كَأَنَّ رَوَايَةَ الْأَوَّلَى لَكُنْهَ بَزِيَّةً  
يَاءُ النَّسَبِ الْمَشْدُودَةُ وَكَانَتْ عِنْدَهُ أَبْلُ هَيْمٍ فَدَهَبَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَاشْتَرَى تِلْكَ الْأَبْلَ (الْهَيْمُ) (مِنْ شَرِيكَ  
لَهُ) لَمْ يَسْمَعْ (لِجَاهِ الْمَاءِ) أَيُّ إِلَى نَوَاسٍ (شَرِيكَه فَقَالَ بَعْنَا تِلْكَ الْأَبْلُ) (الْهَيْمُ) (فَقَالَ) نَوَاسٌ (مَنْ بَعَثَهَا قَالَ) وَلَا يَنْ  
ذُرُّ فَقَالَ (مَنْ شَيْخٌ) صَفْتُهُ (كَذَا وَكَذَا فَقَالَ) نَوَاسٌ (وَيَصْحُكُ) كَلِمَةً تَوْجِيحًا فَقَالَ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَذِهِ لَا يَسْتَحْقُّهَا

(دالك والله ابن عمر بن الخطاب) أي لجاهل نواس ابن عمر (فقال ان شريكى باعك ابلا هيما ولم يعسر عليك) بفتح التثنية وسكون المهملة والهمزة والميم والميم والميم ولم يعسر عليك بضم التثنية وفتح المهملة وتشديد الراء من التعريف أي لم يعرك انما هم (قال) أي ابن عمر لنواس (فاستقها) فعل أمر من الاستيق وفي رواية ابن أبي عمر قال فاستقها اذا أي ان كان الامر كما تقول فارتجعهما (قال فلما ذهب) نواس (بستاقها) ليرتجعهما استدرج ابن عمر (فقال) ولا ي الوقت قال (دعها) أي اتركها (رضينا بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بمحكمه (لاعدوى) قال الخطابي المعنى رضيت بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرضى بالبيع مع ما اشتمل عليه من التدليس والعيب فلا أعدى عليك كما ولا أرفعك اليه وقال غيره هو اسم من الاعداء يقال أعداء الداء بعديه أعداء وهو أن يصيبه مثل ما يصاحب الداء وذلك بأن يكون بيعه جرب مثلاً فتتق مخالطته بابل أخرى حذراً أن يتعدى ما به من الجرب اليها فيصيبها ما أصابه وقال أبو علي الهجري في النوادر الهيام داء يعرض للابل ومن علامة حدوته اقبال المبعير على الشمس حيث دارت واستمراره على أكله وشربه وبدنه ينقص كالدائب فاذا أراد صاحبه استبانته أمره استبانته فان وجد ريحه مثل ريح الخمر فهو أهيم فن شمه بوله أو بعره أصابه الهيام انتهى وبهذا يتضح عطف المؤلف الجرب على الهيم لاشتراكهما في دعوى العدوى ومما يقويه أن الحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع ويكون قول ابن عمر لاعدوى ولا طيرة وعلى التأويل الاول يصير موقوفاً من كلام ابن عمر رضي الله عنهما قال على المديني شيخ المؤلف (سمع سفيان) بن عيينة (عمر) أي ابن دينار وسقط قوله سمع سفيان عمر ابن عسار \* (باب بيع السلاح في) أيام (الفتن) وهي ما يقع بين المسلمين من الحروب هل هو مكروه أم لا نعم يكره عند اشتباه الحال لانه من باب التعاون على الاثم والعدوان وذلك مكروه منهى عنه أما اذا تحقق الباعى فالبيع ان كان على الحق لا بأس به (وغيرها) أي وغير أيام الفتنة لا يمنع منه (وكره عمران بن حصين) فيما رصده ابن عدى في كامله من طريق أبي الاشهب عن أبي رجاء عن عمران ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران مرفوعاً وسنده ضعيف (يبعه) أي السلاح (في الفتن) لمن يقتل به ظلماً كببيع العنب لمن يتخذ خراً والشبكة لمن يصطاد بها في الحرم والحشب ممن يتخذ منه الملاهي ويبيع الممالك المرذل من يعرف بالجور فمعه وهذا كله حرام عند التحقيق أو الوطن أما عند التوهم فكروه والعقد في كلها صحيح لان النهي عنه لا مخرج عنه \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) القعني (عن مالك) الامام دار الهجرة (عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن ابن ابي عمير) هو مولى أي أيوب الانصاري ونسبه لجدته به بولته به وصرح أبو ذرياً عنه فقال عن عمر بن كثير بالثلثة (عن أبي محمد) نافع بن عياش بالثلثة التثنية والمجته لا قورع (مولى أبي قتادة عن أبي قتادة) الحارث بن ربي الانصاري (رضي الله عنه) انه (قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين) واد بين مكة والطائف ورا عرفت وكان ذلك في السنة الثامنة من الهجرة (فأعطاه) عليه السلام (بعضي درعا) كان السياق يقتضى أن يقول فأعطاني لكنه من باب الالتفات وأسقط المصنف بين قوله حنين وقوله فأعطاه ما ثبت عنده في غزوة حنين من المغازي لما قصده من بيان جواز بيع الدرع فذكر ما يحتاج اليه من الحديث وحذف ما ينفك ما على عادته ولفظه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كان للمسلمين جولة فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين فضرته من ورائه على حبل عاتقه بالسيف فقطعت الدرع وأقبل على - فضمني ضمة وجدت منها رجح الموت ثم أدرك الموت فارسلني فلهقت عمر رضي الله عنه فقلت ما بال الناس قال أمر الله عز وجل ثم رجعوا وجلس النبي صلى الله عليه وسلم فقال من قبل قتيل لاله عليه بينة فله سلبه فقلت من يشهد لي فجلس قال ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم مثله فقلت فقال مالك يا أبا قتادة فأخبرته فقال رجل صدق وسلبه عندي فأرضه مني فقال أبو بكر رضي الله عنه لاها الله اذا لايعمد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال النبي صلى الله عليه وسلم فأعطه فأعطانيه (فبعت الدرع) المذكور (فابتعت) فاشتريت (به) أي بتمته حال الواقدي باعه من حاطب بن أبي بلتعة بسمع أواقي (مخرقاً) بفتح الميم والراء فينهط شاهجه ما كنه وبهذا الرافاه يستأنا (في جى سلمة) بكسر اللام بطن من الانصار وهم قوم أبي قتادة (فانه) أي

الحرف (الأول) بلام مفتوحة قبل الهمزة للتأنيد والكثمة في أول (مال تأنته) بالثنية قبل اللام وبعد الهمزة المفتوحة من باب التفعّل الذي فيه معنى التكلف أي اتخذته أصلاً للملك (في الإسلام) وسقط لابي ذر وابن عساکرة قوله فأعطاها يعني درعاً \* ومطابقة الحديث لما ترجمه في الجزء الثاني فان بيع أبي قتادة دونه كان في غير أيام الفتن وأخرجه المؤلف أيضاً في النكاح والمغازي والأحكام ومسلم في المغازي وأبو داود في الجهاد والترمذي في السير وابن ماجه في الجهاد \* هذا (باب) بالنون (في العطار) الذي يبيع العطر (ويبيع المسك) أراد الرق على من كره بيع المسك وهو منقول عن الحسن البصري وعطاء وغيرهما وقد استقر الإجماع بعد الخلاف على طهارة المسك وجواز بيعه \* وبه قال (حدثني) بالافراد ولا يذرح حدثنا (موسى بن اسماعيل) التبوذكي قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد العبدى قال (حدثنا أبو بردة) بضم الموحدة هو يزيد (بن عبد الله) قال سمعت أبا بردة بن أبي موسى بضم الموحدة أيضاً واسمه عامر وهو جد أبي بردة بن عبد الله (عن أبيه) أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الجليس الصالح على وزن فعيل يقال جالسته فهو جليسي (و) مثل (الجليس السوء) الأول (كئيل صاحب المسك) في رواية أبي أسامة عن يزيد كما سيأتي إن شاء الله تعالى بعونه وقوته في الذبائح كحامل المسك وهو أعم من أن يكون صاحبه أم لا (و) الثاني كئيل (كثير الحداد) بسكون المثناة التحتية بعد الكاف المكسورة البناء الذي يركب عليه الرق الذي يتفخ فيه وأطلق على الرق اسم الكبر مجازاً لمجاورته له وقيل الكبر هو الرق نفسه وأما البناء فأمه الكور وظاهر الكلام أن المشبه به الكبر والمناسب للتشبيه أن يكون صاحبه وفي رواية أي أسامة كحامل المسك ونافع الكبر (لا يعدمك) بفتح أوله وثالثه من العدم أي لا يعدمك (من صاحب المسك) أما تشريه أو تجدرجه (فاعل) يعدم مستتر يدل عليه أما أي لا يعدم أحد الأمرين أو كلمة أما زائدة وتشريه فاعله بتأويله بصدور وان لم يكن فيه حرف مصدرى كما في قوله \* وقالوا ما تشاء فقلت ألهو \* قاله الكرماني ونهقه البرماوى فقال في الجوابين نظر والظاهر أن الفاعل موصوف تشري أي أما تشري تشريه كقوله

لوقت ما في قومها لم تبش \* يفضلها في حسب وميسم

ولا يذرح لا يعدمك بضم أوله وكسر ثالثه من الاعداد (وكثير الحداد يحرق بذك) بضم الياء من أحرق ولا يذرح في الوقت وابن عساکرة يذك (أو توبك) وفي رواية أبي أسامة ونافع الكبر أما أن يحرق ثيابك ولم يذرح يذك وهو أو توبك (أو تجدر منه ربحاً خبيثاً) وفيه النهي عن مجالسة من يتأذى بجالسته في الدين والدنيا ولم يترجم المؤلف لهذا دلالة سبق ذكره \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً ومسلم في الأدب \* (باب ذكر الحجام) \* وبه قال (حدثنا) عبد الله بن يوسف (التنيسي) قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن حميد) الطويل (عن أنس بن مالك) رضي الله عنه قال (حجم أبو طيبة) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية وفتح الموحدة واسمه نافع على الصحيح فعند أحد وابن السكن والطبراني من حديث محبة بن مسعود أنه كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة فأنطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن خراجه الحديث وحكى ابن عبد البر أن اسم أبي طيبة دينار ورواه في ذلك لأن ديناراً الحجام تابعي فعند ابن مندة من طريق بسام الحجام عن دينار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال حجمت النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في الكنى أن ديناراً الحجام يروي عن أبي طيبة لأنه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في العصابة بأسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة وقال العسكري الصحيح أنه لا يعرف اسمه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) قام له بصاع من تمر وأمر أهله (وفي باب ضريبة العبد من الإجارة وكلم مواليه وهم بنو حارثة على الصحيح ومولاه منهم محبة بن مسعود وانما جمع على طريق المجاز كما يقال بنو فلان قتلوا رجلاً ويكون القاتل واحداً وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني يياضة فهو وهم فان مولى بني يياضة آخر يقال له أبو هند (ان يحفظوا من خراجه) بفتح الخاء المعجمة ما يقرره السيد على عبده أن يؤديه إليه كل يوم أو شهر أو نحو ذلك وكان خراجه ثلاثة أصع فوضع عنه صاعاً كما في حديث رواه الطحاوي وغيره وفيه جواز الحجامه وأخذ الإبرة عليهم أو حديث النهي عن كسب الحجام محمول على التنزيه والكراهة انما هي على الحجام لا على المستعمل له لضرورته إلى الحجامه وعدم ضرورة الحجام له ككثرة غير الحجامه من الصنائع ولا يلزم من كونهما من المكاسب الدنية أن لا تشرع فالكساح أسوأ حالاً من الحجام ولو تواطأ الناس على تركه لاصرتهم \* وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع \* وبه قال (حدثنا) مسدد (هو ابن مسرهد قال

(حدثنا خالد بن عبد الله) الطيالسي قال (حدثنا خالد) هو ابن مهران الجذاء البصري (عن  
عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه قال احببتم النبي صلى الله عليه وسلم واعطى  
الذي يحبه) أي صاعاً من تمر كما في السابق وحذفه (ولو كان) أي الذي أعطاه من الاجرة (حراماً لم يعطه) وهو  
نص في اياحة أجرة الحجام وفيه استعمال الاجير من غير تسمية أجره واعطاؤه قدرها أو أكثر أو كان قدرها معلوماً  
فوقع العمل على العادة \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الاجارة وأبو داود في البيوع \* (باب التجارة  
فيما يكره لبسه للرجال والنساء) اذا كان مما يتفجع به غير من كرهه لبسه أما ما لا منفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه  
أصلاً على الراجح \* وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الجراح قال (حدثنا أبو بكر بن  
حفص) هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري (عن سالم بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب  
(عن أبيه) عبد الله انه قال ارسل النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر رضي الله عنه بحلة حرير (بضم الحاء المهملة  
واحدة الحلل وهي برود المين ولا تـ) تكون الحلة الامن تؤدين من جنس واحد ويجوز اضافة حلة الحرير فيسقط  
التنوين وهو أحد الوجهين في الفرع (أو سيرا) بكسر السين وفتح المثناة التحتية مدودا برد فيه خطوط صفراء  
أو حرير محض وهو حصة للحلة أو محطف بيان لكن قال بعضهم انما هو حلة سيرا بالاضافة لا تنوينه قال لم يأت  
فعلاً صفة لكن اسماء قال عباس انه ضبطه بالاضافة عن متقن شيوخه وقال النووي انه قول المحققين  
ومتقن العربية وانه من اضافة الكشي لصفته كما قالوا بخراتهي والاكترون على تنوين حلة وجرم القرطبي  
بأنه الرواية (فراها) عليه الصلاة والسلام (عليه) أي على عمر (وقال اي لم ارسل بها) باللام (اليك لتلبسها) اما  
يلبسها من لا خلاق له) أي من الرجال في الآخرة أو هو عام فيدخل فيه الرجال والنساء فيطابق الترجمة لكن  
لنهي عن الحرير خاص بالرجال فيدل للجزء الاول من الترجمة (انما بعثت اليك) بها (لتستمتع) ولابن عساكر  
تستمتع (بها يعني تبعيها) وفي اللباس من وجه اعاب بعثت بها اليك لتبعتها أو لتكسوها قال في الفتح وهو واضح  
فيما ترجم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال والتجارة وان كانت أخص من البيع لكنها جزؤه المستلزم له  
وأما ما يكره لبسه للنساء فياقياس عليه \* وهذا الحديث قد سبق بأطول من هذا من وجه آخر في كتاب الجمعة  
ويأتي في اللباس ان شاء الله تعالى وأخرجه مسلم أيضاً \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال  
(أخبرنا مالك) الامام (عن نافع) مولى ابن عمر (عن القاسم بن محمد) أي ابن أبي بكر الصديق (عن عائشة) رضي الله  
عنهما رضي الله عنهما انها اخبرته انها اشترت عرقه) بضم النون والراء ويكسرهما فيهما ميم ساكنة (بالقلف  
المفتوحة) وحكي ثلثت النون وسادة صغيرة (فيها تصاوير) حيوان (فأرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم) الامام  
على الباب فلم يدخله) ولكنهم ينفق فلم يدخل بجذف الضمير (وعرفت في وجهه) عليه السلام (الكرامة) فقلت  
يا رسول الله أتوب الى الله والى رسوله صلى الله عليه وسلم ماذا أذنت) فيه جواز التوبة من الذنوب كلها اجمالاً  
وان لم يستحضر التائب خصوص الذنب الذي حصلت به مؤاخذته (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال  
هذه الفرقة قلت اشتريتهم لك لتعدهم عليهم أو تدرها) بالنصب عطف على سابقه وحذف التاء للتخفيف وأصله  
وتوسدها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اصحاب هذه الصور) المصورين ماله روح وفي نسخة بالفرع  
وأصله الصورة بالافراد (يوم القيامة يعدون فيقال لهم) على سبيل التكميل والتجيز (احيوا) بفتح الهمزة  
(ما خلقتهم) صورهم كصورة الحيوان (وقال) عليه السلام (ان البيت الذي فيه) زاد المسألة في هذه (الصور  
لا تدخله الملائكة) عام مخصوص فالمراد غير الحفظة أما الحفظة فلا يفرقون الانسان الا عند الجوع والخلاء  
كما عند ابن عدي وضعفه والمراد بالصورة صورة الحيوان فلا بأس بصورة الاشجار والحيال ونحو ذلك مما  
لا روح له ويدل له قول ابن عباس المروي في مسلم رجل ان كنت ولا تدفع افعالا فاصنع الشجر وما لا نفس له وأما  
الصورة التي تمثّل في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة بسببها لكن قال الخطابي انه عام في كل  
صورة انتهى واذا حصل الموعد لصانعها فهو حاصل لمسته عملها لانها لا تصنع الا لتستعمل فالصانع سبب  
والمستعمل مباشر فيكون أولى بالوعيد وبسته فادمنه انه لا فرق في تحريم التصوير بين أن تكون صورة لها ظل  
أو لا ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة خلافاً لما استثنى التسبيح وادعى انه ليس بتصوير  
ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة من جهة أن التوب الذي فيه الصورة يشترط في المنع منه الرجال والنساء



حديث ابن عمر يدل على بعض الترخيم وحديث عائشة على جميعها وقال الكرماني الاستبراء أهم من التطهر فكيف  
 يدل على الخاص الذي هو التجارة التي عند طهارة الباب وأجاب بأن حرمة الجزء مستلزمة لحرمة الكل فهو من  
 باب إطلاق الكل وإرادة الجزء. وقال ابن المنبر الظاهر أن العبارة أراد الاستشهاد على صحة التجارة في الفارق  
 المصورة وإن كان استعمالها مكروها لأنه عليه الصلاة والسلام إنما أنكر على عائشة استعمالها ولم يأمرها  
 بفسخ البيع. وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في النكاح واللباس وبدء الخلق ومسلم في اللباس. (باب)  
 بالتزوين (صاحب السلعة أحق بالسوم) بفتح السين وسكون الواو وبذكرة ومعين للثمن. (باب) قال (حدثنا  
 موسى بن اسماعيل) المذقري بكسر الميم وفتح القاف ينه ما نون ساكنة قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد (عن  
 أبي السباح) بفتح المثناة الفوقية وتشديد التحتية وبعد الألف حاء مهله يزيد بن حديد (عن أنس رضي الله عنه)  
 أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد بناء مسجده (يا بني النصار) وهم قبيلة من الانصار (أما زوني  
 بما تطعمكم) بالمثلثة أمر لهم بذكر الثمن. وهذا باختیارهم على سبيل السوم ليدكر لهم عليه الصلاة والسلام غنا  
 معينا يختاره ثم يقع التراضي بعد ذلك وهذا يحصل المطابقة بين الحديث والترجمة وقال المازري انما فيه دليل  
 على أن المشتري يبدأ بذكر الثمن وتعلقه القاضي بماض بأنه عليه السلام لم ينص لهم على ثمن مقدّر بذله لهم  
 في الحائط وانما ذكر الثمن مجلا فان أراد أن فيه التبدئة بذكر الثمن مقدرا فليس كذلك وأجاب في المصايح بأن  
 ابن بطال وغيره نقل الإجماع على أن صاحب السلعة أحق الناس بالسوم في سلعته وأولى بطلب الثمن فهو الكن  
 الكلام في أخذ هذا الحكم من الحديث المذكور فالظاهر أن لا دليل فيه على ذلك كما أشار إليه المازري  
 والحافظ البستان (وفيه خرب) بكسر الخاء المجهة وفتح الراء جمع خربة كنعمة ونعم وقبل الرواية المعروفة بفتح  
 الخاء وكسر الراء جمع خربة ككلمة وكلم (وتخل) وهذا الحديث سبق في الصلاة في باب هل تنبش قبر ومشارك  
 الجاهلية وتخذ مكانها المساجد ويأتي ان شاء الله تعالى في الهجرة. هذا (باب) بالتزوين (كم يجوز الخيار)  
 بكسر الخاء المجهة اسم من الاختيار وهو طلب خيرا لأميرين من امضاء البيع أو فسخه وهو أنواع منها خيار  
 المجلس وخيار النسرط وهو خيار الثلاث فأقل فان زاد عليه بطل العقد بلا تفریق لانه صار شرطا فاسدا وخيار  
 لزومية وهو شراء ما لم يره على أنه بالخيار إذا رآه وفيه قولان قاله في القديم والصواب من الجديد يصح وافق به  
 التفرغى ولذا وبأن قال في الام والبويطي لا يصح واختاره المزني وهو الاظهر للجهل بالمبيع وخيار العيب  
 للمشتري بعد اطلاعه على عيب كان عند البائع ولو قبل القبض وخيار تلقي الركبان اذا وجدوا السعرا غلى عما  
 ذكره البجلي وخيار تفریق الصفقة وتفریقها بعد ثبوتها في الابتداء كببيع حل وحرام أو الدوام كتلف أحد  
 العيين قبل القبض وخيار العجز عن الثمن بأن عجز عنه المشتري والمبيع باق عنده لحديث الشيخين مرفوعا اذا  
 أقلس الرجل ووجد البائع سلعته بعينه ما فهو أحق به من الغرماء وخيار فقد الوصف المشروط في المبيع كان  
 اتباع عبد بشرط كونه كاتبان غير كاتب فيثبت له الخيار لقوات الشرط والخيار فيما رآه قبل العقد اذا تغير  
 عن صفته وليس المراد بالتغير التعيب والخيار للجهل الغصب مع القدرة على انتزاع المبيع من الغاصب ولطريان  
 العجز عن الانتزاع مع العلم به والجهل كونه المبيع مستأجرا أو مزرعا والمراد هنا بيع الشرط والترجعة هنا  
 معقودة لبيان مقداره. وبه قال (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي قال (أخبرنا عبد الوهاب) بن عبد  
 الحميد الثقفي (قال سمعت يحيى) هو الانصاري زاد أبو ذر ابن سعيد (قال سمعت نافعا) مولى بن عمر (عن ابن عمر  
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال ان المتبايعين بالخيار في بيعهما) ينصب المتبايعين بالياء  
 اسم ان ولا بن عساكر ان المتبايعان بالالف وعزاها ابن التين للقابسي وهي على لغة من أجرى الثمن بالالف مطلقا  
 ونسقط لفظ قال لابي ذر (ما لم يفرقا) بالابدان عن مكانهما الذي تبايعا فيه فيثبت لهما خيار المجلس وما مصدرية  
 يعني أن الخيار محتمل من عدم تفرقهما وقيل المراد التفرق بالاقوال وهو الفراغ من العقد فاذا انعقد أصح  
 البيع ولا خيار لهما إلا أن يشترطا وتسميتهما بالمتبايعين يصح أن يكون بمعنى التساو من باب تسمية الشيء  
 بما يؤول اليه أو يقرب منه وفيه بحث يأتي ان شاء الله تعالى في باب البيعان بالخيار وفي رواية التساوي عالم  
 يفرقا بتقديم البناء ونقل ذلك من الفضل بن سلمة اقترقا بالكلام وتفرقا بالابدان ورد في ابن العربي بقوله تعالى  
 وما تفرق الذين أو فوا الكتاب فانه ظاهر في التفرق بالكلام لانه بالاعتقاد واجب بأنه من لازم في الغالب  
 لأن من خلفه آخر في عقده كان مستدحا لما فيه من الغلبة في الفتح ولا يمتنع حذف هذا الجواب والحق

جعل كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمال أحدهما في موضع الاتصاف (أو يكون البيع  
 خياراً) برفع يكون كافي للرفع وفي غيره بالنصب فتكون كلمة أو بمعنى الأي لأن يكون البيع خياراً بغير  
 البائع المشتري بعد تمام العقد فليس له خيار في الفسخ وإن لم يتفرقا (وقال بافع) مولى ابن عمر بالسناد  
 السابق (وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً بعجبه فارق صاحبه) الذي اشتراه منه ليلزم العقد \* وهذا الحديث  
 أخرجه مسلم والترمذي والتمام في البيوع \* وبه قال (حدثنا حماد بن عمر) بن الحارث الأزدي قال (حدثنا  
 همام) هو ابن يحيى الأزدي البصري العوزي بفتح المهملة وسكون الواو وبالجملة (عن قتادة) بن دعامه (عن  
 أبي الخليل) صالح بن أبي مريم (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي (عن حكيم بن حزام) بالزاي (رضي  
 الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال السبعان) بفتح الموحدة وتشديد المثناة التحتية (بالخيار) في المجلس  
 (مالم يتفرقا) بتقديم القاء على المثناة الفوقية وفي نسخة يتفرقا بفتح الموحدة وبأدائه ما كما مر (وزاد أحمد) بن  
 سعيد الدارمي مما وصله أبو عوانة في صحيحه فقال (حدثنا حماد بن عمر) بفتح الموحدة وبعد الهاء الساكنة زاي مبهمة ابن  
 راشد (قال قال همام) هو ابن يحيى المذكور (قد كرت ذلك لأبي التياح) بالفوقية والحقبة المشددة وبعد  
 الألف مهملة واسمه يزيد كما مر قريبا (فقال كنت مع أبي الخليل) صالح (لما حدثني عبد الله بن الحارث به هذا  
 الحديث) ولا يورى ذرو الوقت هذا الحديث باسقاط حرف الجر فالحديث نصب على المفعولية وزعم بعضهم أن  
 أحد هذا هو أحمد بن حنبل قال الزركشي وهذا أحد الموضعين اللذين ذكره البخاري فيهما وقال ابن حجر لم أر  
 هذه الطريق في مسند أحمد بن حنبل قال وفائدة صنيع همام طلب علو الاسناد لأن يورى بين أبي الخليل  
 في اسناده الأول رجلين وفي الثاني رجلا واحدا وليس في هذين الحديثين ذكر ما ترجم له وهو بيان مقدار مدة  
 الخيار قال في الفتح يحتمل أن يكون مراده بقوله كم يجوز الخيار أي كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرة وأشار إلى  
 ما في الطريق الثانية بعد ثلاثة أبواب من زيادة همام ويختار ثلاث مرات لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أبقي الترجمة  
 على الاستفهام كما دلت عليه في عمدة القاري فقال هذا الاحتمال الذي ذكره لا يسا عد البخاري في ذكره لفظة  
 كم لأن موضوعها للعدد والعدد في مدة الخيار لا في تخيير أحد المتبايعين الآخر وليس في حديث الباب ما يدل  
 على هذا وقوله أشار إلى زيادة همام لا يفيد لأنه بعد ترجمة ثم يشير إلى ما تضمنه الترجمة باب آخر هذا مما  
 لا يفيد \* وفي حديث ابن عمر مر فوعا عند البيهقي الخيار ثلاثة أيام وبه احتج الحنفية والشافعية كما ذكر مالك في  
 التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة فلو كانت المدة مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد وتحل المدة  
 المشترطة من الثلاثة فمادونها من المقدار الواقع فيه الشرط وهذا الحديث الأخير سبق في باب إذا بين المتبايعين  
 \* هذا (باب) بالتخوين (إذا لم يوقت) أي البائع أو المشتري زمنا (في الخيار) وأطلقا ولا يذرا إذا لم يوقت الخيار  
 باسقاط حرف الجر (هل يجوز البيع) أي هل يكون لازماً أو جازاً ففسخه \* وبه قال (حدثنا أبو لعمان) محمد  
 ابن الفضل السدوسي قال (حدثنا حماد بن زيد) قال (حدثنا أيوب) السختياني (عن بافع عن ابن عمر رضي الله  
 عنهم) أنه (قال قال النبي) وفي نسخة رسول الله (صلى الله عليه وسلم البيهقي بالخيار) في مجلس العقد  
 (مالم يتفرقا) بالابدان أي فمتد من عدم تفرقهما (أو يقول) برفع اللام وبإثبات الواو بعد القاف في جميع  
 الطرق قال في الفتح وفي إثباتها نظر لأنه مجزوم عطفا على قوله مالم يتفرقا فله الضمة أشبع كما أشبع الكسرة  
 في قراءة من قرأ أنه من يتقى ويصبر انتهى وهذا كما قال في العمدة ظن منه أن أوله عطف وليس كذلك بل هي بمعنى  
 إلا كما ذكره هو احتمالاً وبه جزم النووي وعبارته في شرح المذهب ويقول منصوب بأوبتقدير الآن أو إلى أن  
 ولو كان معطوفاً لكان مجزوماً ولقال أو يقل (أحد هما صاحبه آخر) امضاء البيع أو فسخه فان اختار  
 امضاء انقطع خيارهما وإن لم يتفرقا وبه قال الشافعي وآخرون وإن سكنت انقطع خيار الأول دون الثاني  
 لأن قوله اختار رضي بالزوم ولو اختار أحدهما لزوم العقد والآخر فسخه قدم الفسخ وظاهر قوله مالم يتفرقا  
 أو يقول أحدهما لصاحبه اختار لزوم البيع بهذين الأمرين وفيه نظر (وربما قال أو يكون) البيع (بيع  
 خيار) بأن شرط فيه فلا يطل بالتفرق \* (باب) بالتخوين (البيمان بالخيار) في المجلس (مالم يتفرقا وبه) أي  
 خيار المجلس (قال ابن عمر) بن الخطاب وورد من فعله كما مر أنه كان إذا اشترى شيئاً بعجبه فارق صاحبه وعند  
 الترمذي أنه كان إذا اشترى ما هو قاعد قام ليحب له وعند ابن أبي شيبة إذا باع انصرف لبيع البيع (وهو)

قال (شرح) أيضا بضم الشين المجهدة وقع الراموسكون التمنية آخره جاء منه سلمة ابن الحارث الكندي الكوفي  
أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه وأقام قاضيا على الكوفة ستين سنة فيما وصله سعيد بن منصور (و) به قال  
(التعبي) عاتر بن شراحيل مما وصله ابن أبي شيبه (و) كذا (طاوس) هو ابن كيسان مما وصله الشافعي في الام  
(و) كذا (عطاء) هو ابن أبي رباح المكي (و) ابن أبي مليكة) عبد الله مما وصله عنهما ابن أبي شيبه بلفظ البيعان  
بالخيار حتى يتفرقا عن رضى به قال (حدثني) بالافراد ولا يذروا ابن عساكر حدثنا (اسحاق) غير منسوب  
قال أبو علي الجاني لم أجده منسوباً عن أحد من رواة الكتاب ولعله ابن منصور فان مسلما قد روى في صحيحه عن  
اسحاق بن منصور عن حبان بن هلال قال الحافظ ابن حجر وقد رأيت في رواية أبي علي الشجوى في هذا الباب  
ولفظه حدثنا اسحاق بن منصور حدثنا حبان بن هلال فلهذه قرينة تقوى ما ظنه الجاني قال (اخبرنا حبان) يقع الماء  
المهمل وتشد الموحدة زاد أبو ذر هو ابن هلال (قال حدثنا شعبة) بن الطحاج (قال قتادة) بن دعامة (اخبرني)  
بالافراد (عن صالح ابي الخليل) بن أبي مريم (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي انه (قال سمعت حكيم  
ابن حرام رضى الله عنه) يقول (عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال البيعان بالخيار) في المجلس (ما لم يتفرقا)  
يدينهما من مكان التعاقد ولو أقام فيه مدة أو غشاشا مراحلا فهو معاً على خيارهما وان زادت المدة على ثلاثة  
أيام ظلوا مختلفين في التفرق قال قول منكره يمينه وان طال الزمن لموافقة الاصل (فان صدقا) البايع في صفة  
البيع والمسترى فيما يعطى في عوض المبيع (وينا) ما بالمبيع والتمن من عيب ونقص (بورك) لهما في بيعهما  
وان كذبا في وصف المبيع والتمن (وكما) ما فهم ما من عيب ونقص (محقت بركة بيعهما) التي كانت تحصل  
على تقدير خلوه من الكذب والكتمان لوجودهما فيه وليس المراد أن البركة كانت فيه ثم محقت أو المراد أن  
هذا البيع وان حصل فيه ربح فانه يمحى بركة ربحه ويؤيده الحديث الاتي ان شاء الله تعالى بلفظ وان كذبا  
وكما قسمي أن يربحوا ويحسبوا بركة بيعهما به قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك)  
الامام الاعظم (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل  
واحد منهما ما بالخيار على صاحبه) بالخيار خبر لكل واحد أي كل واحد محسوم له بالخيار والجملة خبر لقوله  
المتبايعان (ما لم يتفرقا) يدينهما فيثبت لهما خيار المجلس والمعنى أن الخيار يعتد زمن عدم تفرقهما وذلك لان  
يقوى بوجه ظرفية وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاصي عند البيهقي  
مشتراطين ما لم يتفرقا عن مكانهما وذلك صريح في المقصود وسماهما المتبايعين وهما المتعاقدان لان البيع  
منها اسماء المشتقة من أفعال الناعلين وهي لا تقع في الحقيقة الا بعد حصول الفعل وليس بعد العقد  
تفرق الا بالابدان وقيل المراد التفرق بالاقوال وهو الفراغ من العقد فاذا انعقد اصح البيع ولا خيار لهما  
الا أن يشترطا وتسميتهما بالمتبايعين يصح أن يكون بمعنى التساومين من باب تسمية الشيء بما يؤول اليه أو يقرب  
منه وتعبه ابن حزم بأن خيار المجلس ثابت بهذا الحديث سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالابدان أما حيث قلنا  
بالابدان فواضح وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضا لان قول أحد المتبايعين مثلاً بعثك بعشرة وقول المشتري  
لبعشرتين مثلاً افتراق في الكلام بلا شك بخلاف ما لو قال اشتريته بعشرة فانما حينئذ متوافقان فيتعين  
تثبت الخيار لهما حين يتفقان لا حين يفترقان وهو المدعى وأما قوله المراد بالمتبايعين التساومين فردود لانه  
يجازو الحل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى قال البضاوي ومن نقي خيار المجلس ارتكب مجازين بجملة التفرق  
على الاقوال وجملة المتبايعين على التساومين (الايبيع الخيار) استثناء من أصل الحكم أي الا في بيع اسقاط  
الخيار فان العقد يلزم وان لم يتفرقا بعد حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وقد ذكر النووي اتفاق  
الاصحاب على ترجيح هذا التأويل وأن كثيرا منهم أبطل ما سواه وغلطوا قائله انتهى وهو قول الجمهور وبه جزم  
الشافعي ومن روجه من المحدثين البيهقي والترمذي وعبارته معناه أن يخبر البائع المشتري بعد ايجاب البيع فاذا  
خبره فاختر البائع فليس له بعد ذلك خيار في قسح البيع وان لم يتفرقا انتهى وقيل الاستثناء من مفهوم الظاهر أي  
الا يعاشر فيه خيار مدة فان الخيار بعد التفرق يبق الى مضى المدة المشروطة ورجح الاول بأنه أقل في الانضمام  
وقيل هو استثناء من اثبات خيار المجلس أي الا البيع الذي فيه أن لا خيار لهما في المجلس فيلزم البيع بنفس  
العقد ولا يكون فيه خيار أصلا وهذا أضعف هذه الاحتمالات وهذا (باب) بالتسوين (اذا خيرا جدهما)

في البيع المباحين (مما يبيح الله البيع) والبيع المحظور (مما يحرم الله البيع) أي لازم وبأن لا يتفرق بينهما  
جاء في صحيحه من حديث قال (حدثنا البيهقي) بن عبد السلام (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنما إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما محكوم له بالخيار) في المجلس (عالم يتفرقا)  
فإنما يتفرقا قطع الخيار (وكأنا جميعا) تأكيده لسابقه والجلة حالة من الضمير في يتفرقا أي وقد كأنا جميعا وهذا  
كما قال الخطابي أوضح شئ في ثبوت خيار المجلس وهو مبطل لكل تأويل مخالف لظاهر الحديث وكذا قوله  
في آخره وإن تفرقا بعد أن يتبايعا فيه البيان الواضح أن التفرق بالبدن هو القاطع للخيار ولو كان معناه التفرق  
بالقول خلا الحديث عن قاعدة انتهى وقد جله ابن عمر راوى الحديث على التفرق بالأبدان كما مر وكذا أبو برزة  
الاسلمي ولا يعرف لهما مخالف بين الصحابة ثم خالف في ذلك إبراهيم النخعي فروى سعيد بن منصور عنه إذا وجبت  
العقبة فلا خيار وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والخنفية كلهم (أو يخبر أحدهما الآخر) فيقطع الخيار  
أيضا وقوله أو يخبر بكسر ما قبل آخره مرفوع كما في القمع وغيره وقال في الفتح وجمع العدة بالجزم عطفا على الجزوم  
السابق وهو ما لم يتفرقا ونعقب بأن أوفيه ليست للأطراف بل بمعنى الأي الآن أو بمعنى إلى أي أن يخبر فهو  
نصب بأن مضمر وفي بعض الأصول وخيرا بسقاط الالف والفعل بلفظ الماضي (يتبايعا على ذلك) قيل أنه من  
عطفت الجمل على الفصل فلانغاير بينهما وبين ما قبله إلا بالاجمال والتفصيل (فقد وجب البيع) الصاء للسببية  
والترتيب على سابقه أي فإذا كان التباعد على ذلك فقد لزمت البيع وانبرم وبطل الخيار (وان تفرقا بعد أن  
يتبايعا) بلفظ المضارع (ولم يترك واحدا منهما البيع) أي لم يصححه (فقد وجب البيع) بهذا التفرق وهو ظاهر  
جد في انفساخ البيع بضمح أحدهما وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع والنسائي فيه وفي الشروط  
وأخرجه ابن ماجه في التجارات وهذا (باب) بالتسوين (إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) أي هل يكون  
العقد جائزا أم لازما وكان قصد الرد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع فإن في الحديث التسوية بينهما  
في ذلك • وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) القزويني قال (حدثنا سليمان) الثوري (عن عبد الله بن دينار عن ابن  
عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال كل بيعين) بتثنية التثنية بعد الموحدة (لا بيع  
بينهما) لازم (حتى يتفرقا) من مجلس العقد بينهما فيلزم البيع حينئذ بالتفرق (الا يبيع الخيار) فيلزم باشتراطه  
• وهذا الحديث أخرجه النسائي في البيوع والشروط • وبه قال (حدثني) بالافراد ولابن عساكر حدثنا  
(اصحق) هو ابن منصور قال (حدثنا) ولابي ذرأ خبرنا (حبان) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال  
قال (حدثنا حماد) هو ابن يحيى الأزدي قال (حدثنا قتادة) بن دعامة السدوسي (عن غني الخليل) في الحاء  
المجعة المفتوحة صالح بن أبي مريم (عن عبد الله بن الحارث) بن نوفل الهاشمي (عن حكيم بن حزام) في الحاء  
المهملة والراي (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان (يتشددان التصية بالخيار) في المجلس  
(عالم يتفرقا) بدنهما فإذا تفرقا سقط الخيار ولزم العقد والسدوي والمسقل حتى يتفرقا (قال حماد) المذكور  
المحفوظ هو الذي رويته لكن (وجدت في كتابي يختار ثلاث مرات) بالجزء على الاضافة ويختار بلفظ الفعل ووقع  
هذا أحد من صفات عن حماد قال وجدت في كتاب الخيار ثلاث مرات (قال صدقا ومينا بوركاها في بيعهما وان  
كذبا وكفاهن لن ير بحاربهما ويعقابرتهما) يحتفل أن يكون داخل تحت الموجود في الكتاب أو بروي  
من حفظه والظاهر الثاني قاله الكرمان فيكون من جهة الحديث (قال) حبان بن هلال (وحدثنا حماد)  
الحف كورد (قال حدثنا ابو الصباح) يزيد (انه سمع عبد الله بن الحارث) بن نوفل (يحديث بهذا الحديث عن حكيم  
ابن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم) وقد سبق حديث حكيم بن حزام هذا في باب اذا بين البيعان • وهذا  
(باب) بالتسوين (إذا اشترى) شخص (شيئا بوجه) ذلك الشيء (من ساعته) أي على الفور (قبل ان يتفرقا  
ولم ينكر البائع) أي والحال أن للبائع لم ينكر (على المشتري) حتى ينقطع خياره بذلك (واشترى) شخص (عبدا  
فأعتقه) من ساعته قبل أن يتفرقا (وقال طاوس) هو ابن كيسان اليماني الجبيري فيما وصله سعيد بن منصور  
وهذا الرافق من طريق ابن طاوس عن أبيه نحوه (فمن يشترى السلفة على الرضاء) أي على شرط أنه لو رضى  
بغيره لم يقبل (فما جاء به جسد) السلفة أو السلفة طلبة البرماوى كالصكرمانى قال العيني وجميع الفقهاء المتأخرين  
لم يجزوا إلى العلقة ظاهر وأما إلى المباشرة فالقرينة الدالة على عدم صحة البيع في غير هذه الحالة

(هـ) أيضا وسقط والريح له اغير ابن عساكر (وقال الحميدى) بضم الحاء المهملة وفتح الميم جده الله بن الزبير ولا بن  
 عساكر وقال لنا الحميدى فأسنده الى المؤلف وقد جزم الاسماعيلى وأبو نعيم بأنه علقه ووصله للمؤلف من وجه  
 آخر في الهبة عن سفيان وكذا هو موصول أيضا في مسند الحميدى قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا  
 عمرو) بفتح العين ابن دينار (عن ابن عمر رضى الله عنهما) انه (قال كاسع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر) قال  
 الحافظ ابن حجر لم أقف على تعيينه (فكنت على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف ولد الساقية أول ما يركب  
 (صعب) صفة لبكر أى تفور لكونه لم يذال وكان (نعمر) بن الخطاب رضى الله عنه (فكان يغلبني في تقدم امام  
 اقوم بيزجره عمرو ربه ثم يتقدم فيزجره عمرو ربه) ذكر ذلك يانا لصعوبة هذا البكر فلذا ذكره بالفاء (فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب قال) عمر رضى الله عنه (هولك يا رسول الله قال بعينه) ولا يذوق  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه (فماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في الهبة فاشترى النبي صلى  
 الله عليه وسلم (رسول النبي صلى الله عليه وسلم هو) أى الجمل (لئلا يعبد الله بن عمر تصنع به ما شئت) من أنواع  
 التبرعات وهذا موضع الترجمة فانه صلى الله عليه وسلم وهب ما ابتاعه من ساعته ولم ينكر البائع فكان قاطعا  
 لغيره لان سكوتهم منزلة قوله أمضيت البيع وقول ابن التين هذا تعسف من البخارى ولا يظن انه صلى الله  
 عليه وسلم وهب ما فيه لاحذيار ولا انكار لانه انما يثبت مينا أجيب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم قد بين ذلك  
 بالاحاديث السابقة المصرية حجة بخيار المجلس والجمع بين الحديثين ممكن بأن يكون بعد العقد فارق عمر بأن تقدمه  
 أو تأخر عنه مثلا ثم وهب وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا يفيده فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية  
 في ابطال ما دلت عليه الاحاديث المصرية من اثبات خيار المجلس فانها ان كانت متقدمة على حديث البيهقي  
 بالخيار حديث البيهقي فاض عليها وان كانت متأخرة عنه حل على انه صلى الله عليه وسلم لم امكننى بالبيان  
 السابق قالة في الفتح وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الهبة (قال ابو عبد الله) البخارى رحمه الله تعالى  
 (وقال الليث) بن سعد الامام هيبا وصله الاسماعيلى وسقط قوله قال ابو عبد الله لابن عساكر (حدثني) بالافراد  
 (عبد الرحمن بن خالد) هو ابن مسافر الهيمى المصرى (عن ابن شهاب) الزهري (عن سالم بن عبد الله عن) أبيه  
 (عبد الله بن عمر رضى الله عنهما) انه (قال بعث من امير المؤمنين عثمان) ولا يذوق زيادة ابن عثمان رضى الله  
 عنهما (الا) أرضا أو عقارا (بالوادي) وادعهمود عندهم أو وادى القرى وهو من أعمال المدينة (بمال)  
 بأرض أو عقار (له بخير) حصن بلغة اليهود على نحو من مراحل من المدينة من جهة الشمال والشرق (فما  
 بآية) اجعل على عقبي) بكسر الموحدة بلفظ الافراد (حتى خرجت من فيه حسيبة ان يرادى) بضم الباء  
 وتشديد الال المفتوحة يضاعف وأصله يرادنى (البيع) أى بطلب استرداده منى وخشيعة منصوب على أنه  
 مفعول له (وكانت السنة) أى طريقة الشرع (ان المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا) أى أن هذا هو السبب  
 في خروجه من بيت عثمان وانه فعل ذلك ايضاً البيع ولا يبق لعثمان رضى الله عنه خيار في فسخه (قال عبد  
 الله) بن عمر رضى الله عنهما (فلما وجب بي ويومه) أى لزم من الجانبين بالتفرق بالبدن (رأيت انى قد غنيت  
 خدعته) (بأنى سفته الى ارض عمود) يصرف ولا يصرف وهم قوم صالح وأرضهم قرب تيوك (ثلاث ليال) أى  
 زدت المسافة التى بينه وبين أرضه التى سارت اليه على المسافة التى كانت بينه وبين أرضه التى باعها ثلاث ليال  
 (وسألتنى الى المدينة ثلاث ليال) يعنى أنه نقص المسافة التى بينى وبين أرضى التى أخذتها عن المسافة التى  
 بعثتها ثلاث ليال وانما قال الى المدينة لانها جميعا كأنها فراقى ابن عمر القبطة فى القرب من المدينة فلذا قال  
 رأيت انى قد غنيت • وفيه أن الغن لا يرد به البيع وجواز بيع الارض بالارض وبيع العين بالعاقبة على  
 الصفة ومطابقته للترجمة من جهة أن المتبايعين بالتفرق على حسب ارادتهما المجازة ومقتضاها الكرماني •  
 (باب ما يكره من الخداع فى البيع) • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمى قال (اخبرنا مالك) امام دار  
 الهجرة ابن أنس (عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما من وجلا) هو حبان بن منقذ كما رواه  
 ابن الجارود والحاكم وغيرهما وجزم به النووي فى شرح مسلم وهو بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة وسقط  
 بالجمع وكسر الصاد قبلها الصابى ابن الصابى الانصارى وقيل هو منقذ بن عمر وكادق فى ابن ماجة وتاريخ  
 البخارى وصحة النووي فى ميسماته ولكن حبان قد شهد أحد أو ما بعدهما وفى فى من عثمان رضى الله عنه

(ذ كر النبي صلى الله عليه وسلم انه يتخذ من البيوع) بضم التحتية وسكون الخاء المجهمة وفتح الدال المهملة وعند الشافعي وأحمد وابن خزيمة والدارقطني ان حبان بن متقذ كان ضعيفا وكان قد شبع في رأسه مأمومة وقد ثقل لسانه وزاد الدارقطني من طريق ابن اسحاق فقال حدثني محمد بن يحيى بن حبان قال هو جدي متقذ بن عمرو وكانت في رأسه أمة (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم (اذ يا بيعت فقل لا خلاية) بكسر الخاء المجهمة وتخفيف اللام أي لا خديعة في الدين لأن الدين النصيحة فلا تلحق الجنس وخبرها محذوف وقال التوربشتي لقنه النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول ليتلفظ به عند البيع ليطالع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر من معرفة السلع ومقادير القيمة فيها يرى له كما يرى لنفسه وكان الناس في ذلك أحقاء لا يغبضون أخاهم المسلم وكانوا يتظرون له كما ينظرون لأنفسهم انتهى واستعماله في الشرع عبارة عن اشتراط خيار الثلاث وقد زاد البيهقي في هذا الحديث بإسناد حسن ثم أتت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث أيام وفي رواية الدارقطني عن عمر بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة ثلاثة أيام زاد ابن اسحاق في رواية يونس بن بكير فان رضى فأمسك وان سخطت فاردد فبقى حتى أدرك زمن عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمن عثمان فكان اذا اشترى شيئا فقبل له انك غبت فيه رجع به فيشهد له الرجل من العصابة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله بالخيار ثلاثا فردد له دراهمه واستبدل به أحدها لانه يرى بالغبن الفاحش ان لم يعرف قيمة السلعة وحده بعض الخبايا بثلث القيمة وقيل بسدسها وأجاب الشافعية والحنفية والجمهور بانها واقعة عين وحكاية حال فلا يصح دعوى العموم فيها عند أحد وقال البيضاوي حديث ابن عمر هذا يدل على أن الغبن لا يفسد البيع ولا يثبت الخيار لانه لو أفسد البيع أو أثبت الخيار لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالشرط انتهى وفيه اشتراط الخيار من المشتري فقط وقيس به البائع ويصدق ذلك بأشترطهما معا وخرج بالثلاثة ما فوقها وشرط الخيار مطلقا لا بثبوت الخيار على خلاف القياس لانه غير مختص فيه على مورد التص وجارأقل منها بالاولى \*

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في ترك الحيل وأبو داود والبيهقي في البوع \* (باب ما ذكر في الاسواق وقال عبد الرحمن بن عوف) فيما سبق موصول في أول كتاب البيوع (لما قال المديته قلت هل من سوق فيه تجارة) وسقط قوله قلت لابي ذر (قال) سعد بن الربيع ولا بوى ذرو الوقت فقال (سوق فينتاع) بضم النون منصرف وغيره منصرف (وقال اس) مما وصله في الباب المذكور أيضا (قال عبد الرحمن) بن عوف (دلو في على السوق وقال عمر) بن الخطاب فيما وصله في اثناء حديث أبي موسى في باب الخروج في التجارة في كتاب البيوع (ألهاني الصق بالاسواق) \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا بوى ذرو الوقت حدثني (محمد بن الصباح) فتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة ابن سفيان الدولابي قال (حدثنا) مع ميل بن زكريا أبو زياد الأندلسي (بن محمد بن سوفة) بضم السين المهملة وسكون الواو وبالضاد أي بكر الفتوى الكوفي من صفار التابعين (عن نافع بن جبير بن مطعم) انه (قال) حدثني عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالغن والزاي المجتئين أي يهصد (جيش الكعبة) لتخريبها (قأذا كانوا يبداء من الارض) ولمسلم عن أبي جعفر الباقري يبداء المدينة (يخسف بأولهم وآخرهم) وزاد الترمذي في حديث صفية ولم يخسف بأولهم وآخرهم في حديث حفصة فلا يبقى الا الشريد الذي يخبر عنهم (قالت) عائشة (قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم اسواقهم ومن ليس منهم) جمع سوق وعليه ترجم المؤلف والتقدير أهل أسواقهم الذين يبيعون ويشتررون كما في المدن وفي مستخرج أبي نعيم وفيهم أشهرافهم بالمجعة والراء والفاء وفي رواية محمد بن بكير عند الامام عيسى وفيهم سواهم بدل أسواقهم وقال رواية البخاري أسواقهم أي بالثقاف وأظنه تعصيفا فان الكلام في الخسف بالناس لا بالاسواق وتعقبه في فتح الباري بأن لفظ سواهم تعصيف فانه يعني قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري ويحتمل أن يكون المراد بالاسواق هنا الرعايا قال ابن الاثير السوقة من الناس الرعية ومن دون المالك وكثير من الناس يظنون السوقة أهل الاسواق انتهى قال في المذموم كانه قبيح لكن هذا يتوقف على أن السوقة يجمع على أسواق وذكر صاحب الجامع انها تجمع على سوق فكأنهم قال في الجامع لكن البخاري انما فهم منه انه جمع سوق الذي هو محل البيع والشرا فحينئذ ينبغي أن يحترز النظر فيه انتهى وفيه جعل أن حديث أبيه في بلاد الاله أسواقها المروى في مسلم ليس من شرطه وفي رواية مسلم فقلنا ان

الطريق بجميع الناس قال نعم يسمي المسبصر أي المستبين لذلك اتفاد للفقهاء والمجربون بالجميع والموحدة أي  
المتكررة وابن السبيل أي سالك الطريق معهم وليس منهم والغرض منها استنبطت وقوع العذاب على من  
لا ارادة في القتال الذي هو سبب العقوبة (قال) عليه الصلاة والسلام مجيبا لها (يحيى بن بأوله - م وأحرهم)  
لشؤم الاشرار (ثمة منون على ياتهم) فيعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده وفيه التصدير من  
مصاحبة أهل الظلم ومجاالسهم وأخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها \* وبه قال (حدثنا عيسى بن  
ابن سعيد قال) (حدثنا جرير) بفتح الجيم وكسر الراء الاولى ابن عبد الحميد (عن الاعمش) سليمان بن مهران (عن  
ابن صالح) ذكر كوان الزيات (عن أبي هريرة رضي الله عنه) انه (قال) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة  
أحدم في جماعة (زيد) في باب فصل الجماعة من كتاب الصلاة صلاة الرجل في الجماعة تضعف (على صلاته  
في سوقه وبه يصح) بكسر الموحدة ما بين الثلاث إلى التسع على المشهور وقيل إلى عشر وقيل غير ذلك  
(وعشرين درجة) وفي الصلاة بلا نظ خمسة وعشرين (وذلك) إشارة إلى الزيادة (بأيه) أي بسبب انه (إذا تواضعا  
وأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا يريد إلا الصلاة لا يهزم) بفتح التحتية والهاء بينهما واو ساكنة وبعد اراى ها  
لا يدفعه ولا يذلي ولا يتهزه بضم أوله وكسر ثمانية أي لا ينهض (إلا الصلاة) أي قصدها في جماعة (لم يحط خطوة)  
بفتح الخاء (الارفع بها درجة) بالنصب (أوحطت عنه بها خطيئة) بالرفع نائب عن الماعل أي بحيث من  
صحيته والجله كاليان لسابقتها (والملائكة تصلي على أحدكم مادام) أي مدة دواحه (في صلاة) بضم الميم  
المكان (الذي يصلي فيه) والمراد كونه في المسجد مستمرا على انتظار الصلاة تقول (اللهم صل عليه اللهم ارحمه)  
بيان لقوله تصلي عليه (ما لم يحدث فيه) يخرج رجا من دبره (ما لم يؤد فيه) الملك حتى الحدث أو المسلم بالفعل  
أو القول بيان لما لم يحدث فيه (وهال) عليه الصلاة والسلام (لا يزال أحدكم في) ثواب (صلاة ما كانت الصلاة  
تحبسه) وهذا الحديث قدم في باب فضل صلاة الجماعة \* وبه قال (حدثنا آدم بن أبي اياس) بكسر الهمزة  
وتحقيق التحتية قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضي الله عنه) انه (قال)  
كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق فقال رجل لم يسم (يا أبا القاسم) قالت إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال (الرجل) (اتماد عوت هذا) أي شخصا آخر غيرك (فقال النبي صلى الله عليه وسلم سموا) بفتح السين وضم  
الهم في نسخة سموا (باسمي) محمدا وأحمد (ولا تسموا) بفتح التاء والنون المشددة على حذف إحدى  
التاءين (بكنيتي) أبي القاسم وقوله سموا اجله من الفاعل والفاعل وباسمي صله له وكذا قوله ولا تسموا  
بكنيتي بضم من باب عطف المنى على المثنى والامر والنهي هنا ليسا للوجوب والتعريم فقد جوزه مالك مطلقا  
لانه أعم كان في زمنه للاتباس ثم نسخ فلم يبق التباس وقال جمع من السلف النهي يختص بمن اسمه  
محمدا وأحمد الحديث النهي أن يجمع بين اسمه وكنيته والغرض من الحديث هنا قوله كان النبي صلى الله  
عليه وسلم في السوق وقد أخرجه أيضا في كتاب الاستئذان \* وبه قال (حدثنا مالك بن اسماعيل) بن زياد  
أبو غسان النهدي الكوفي قال (حدثنا زهير) بضم الزاي وفتح الهاء ابن معاوية (عن حميد) الطويل  
(عن انس رضي الله عنه) انه (قال دعارجل) لم يسم (بالبيع) بالسوق الذي كان به (يا أبا القاسم) قالت إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال (له الرجل) (لم أعك) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة وكسر النون أي لم أقصدك  
(قال) عليه الصلاة والسلام (سموا) بضم الميم (باسمي ولا تسموا) بفتح التاء وسكون الكاف بينهما وضم  
النون (بكنيتي) ولا يذروا بن عساكر ولا تسموا بفتح التاء والكاف والنون المشددة على حذف إحدى  
التاءين وقد عورض المصنف في إيراد هذه الطريق الثانية بأنه ليس فيها ذكر السوق وما تقدم من كون السوق  
كلن بالبيع قال المصنف يحتاج إلى دليل \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المدني قال (حدثنا سفيان) بن  
عيينة (عن عبيد الله) بضم العين مصغرا (ابن أبي يزيد) من الزيادة وسقط قوله ابن أبي يزيد لابن عساكر  
(عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبي هريرة الدوسي) بفتح الدال المهملة وسكون الواو وبالسين المهملة نسبة إلى  
دوس قبيلة من الأزد (رضي الله عنه) انه (قال) خرج النبي صلى الله عليه وسلم في طائفة الهار في قطعة منه  
وقال البرماوى كالكرمانى وفي بعضها صائفة النهار أى حر النهار يقال يوم صائف أى حار قال العوفي هو الوجه  
كذا قاله والمدان على المروي لكن الحافظ ابن حجر سكاك عن الكرماني ولم يكره فاقه أعلم (لا يكلمني) له كان  
يشغول ابوسى أو غيره (ولا أكلمه) توقيره وهيبته منه (حتى أتى سوق بني قينقاع) بثلث النون أي ثم انصرف



منه (جلس بفناء بيت فاطمة) ابنته رضي الله عنهما بكسر الفاء محدودا اسم للموضع المتسع الذي أمام البيت  
 (فقال) عليه الصلاة والسلام (ثم ألكع ثم ألكع) بهمزة الاستفهام وفتح المثلثة وتشديد الميم اسم يشار به للمكان  
 البعيد وهو ظرف لا يتصرف فلذا غلط من أعربه مفعولا لقوله رأيت ثم رأيت ولكع بضم اللام وفتح الكاف  
 وبالعين المهملة غير منقون لشبهه بالمعدول أو أنه منادى مفرد معرفة وتقديره أنت يا لكع ومعناه الصغير بلغة  
 نعيم قال الهروي وإلى هذا ذهب الحسن إذا قال الإنسان يا لكع يريد يا صغير ومراده عليه الصلاة والسلام  
 الحسن بفتح الحاء ابن ابنته رضي الله عنهما (خبيثة) أي منعت فاطمة الحسن من المبادرة إلى الخروج إليه  
 عليه الصلاة والسلام (شيأ) قال أبو هريرة (فظننت أنها تلبسه) أي أن فاطمة تلبس الحسن (مخابا) بكسر  
 السين المهملة وخاء موحدة خفيفة وبعد الالف موحدة قلادة من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة أو هي من قرنفل  
 أو خرز (أو تغسله) بالتشديد ولا يذرتغسله بالتخفيف (خفاء) الحسن (يشئت) يسرع (حتى عانقه) النبي صلى  
 الله عليه وسلم (وقبله وقال اللهم أحبيه) بكون الحاء المهملة والموحدة بينهما أخرى مكسورة وللعموي  
 والمستقلى أحبه بكسر الحاء وادغام الموحدة في الأخرى وزاد مسلم فقال اللهم إني أحبه فأحبه (وأحب من  
 يحبه) بفتح الهمزة وكسر الحاء وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في اللباس ومسلم في الفضائل والنسائي  
 في المناقب وابن ماجه في السنة (قال سفيان بن عيينة) بالاسناد السابق (قال عبيد الله) بن أبي يزيد (أخبرني)  
 بالافراد وفيه تقديم الراوي على الاخبار وهو جائز (انه رأى نافع بن جبير أو تبركة) قال في فتح الباري وأراد  
 البخاري بهذه الزيادة بيان لقي عبد الله لنافع بن جبير فلا تضر العذبة في الطريق الموصولة لأن من ليس  
 بهداس إذا ثبت إقامته أن حدث عنه جلت عنقه على السماع اتفاقا وانما الخلاف في الهداس أو فحين لم يثبت  
 لقيه لم يروى عنه وأبعد الكرماني فقال انما ذكر الوتر هنا لأنه لما روى الحديث الموصول عن نافع بن جبير انتهى  
 الفرصة لبيان ما ثبت في الوتر مما اختلف في جوازه انتهى \* وبه قال (حدثنا ابراهيم بن المنذر) الخزاعي المدني  
 قال (حدثنا ابو شمرة) بفتح الصاد الموحدة وسكون الميم وبالراء أنس بن عياض قال (حدثنا موسى) ولا يروى ذكر  
 والوقت موسى بن عقبة بضم العين وسكون القاف ابن أبي عياش المدني مولى الزبير بن العوام (عن نافع) مولى  
 ابن عمر انه قال (حدثنا ابن عمر) بن الخطاب (انهم كانوا يشترون الطعام) وفي رواية طعاما (من الركان) جمع  
 راكب والمراد به جماعة أصحاب الابل في السفر (على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فبيعت) النبي صلى الله عليه  
 وسلم (عليهم من عهدهم) في محل نصب مفعول يبعث (ان يبعوه حيث) أي من البيع في مكان (اشترى) حتى  
 يبتاعوه حيث يباع الطعام) في الاسواق لأن القبض شرط وبالنقل الذكور يحصل القبض ووجه نهيهم عن البيع  
 ما يشتري من الركان لبعده التحويل وفي موضع يريد أن يبيع فيه الرق بالناس ولذلك ورد النهي على تلقى  
 الركان لأن فيه ضررا لغيرهم من حيث السعر فلذلك أمرهم بالنقل عند تلقى الركان ليوسعوا على أهل الاسواق  
 (قال) نافع بالسند السابق (وحدثنا ابن عمر رضي الله عنهما قال نهي النبي صلى الله عليه وسلم ان يباع الطعام  
 إذا اشتراه حتى يستوفيه) أي يقبضه وفيه انه لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه وحديث يبيع الطعام قبل قبضه  
 هذا أخرجه المؤلفان وأبو داود والنسائي بأسانيد مختلفة وألفاظ متباينة \* (باب كراهية السخب) بفتح  
 السين المهملة والخاء الموحدة آخره موحدة ويجوز ابدال السين بأصاها المهملة لتقاربهما مخرجا وهو رفع الصوت  
 بالخصام ونحوه (في السوق) \* وبه قال (حدثنا محمد بن سنان) بكسر السين المهملة وبشونين بينهما ألف العوق  
 بفتح الواو وبالقف كان ينزل العوق بطن من عبد القيس قنسب اليهم وهو باهلي بصري قال (حدثنا علي) هو  
 ابن سليمان أبو يحيى الخزازي واسمه عبد الملك وفتح لقبه قال (حدثنا هلال) هو ابن علي على الأصح القرشي  
 المدني (عن عطاء بن يسار) بفتح التحتية والمهملة المخففة وبعد الالف راء انه (قال لقيت عبد الله بن عمرو بن  
 العاصي رضي الله عنهما قلت) له (أخبرني عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التوراة) لأنه كان قد قرأها  
 (قال) عبد الله (أجل) بفتح الهمزة والجيم وباللام حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للتخبر وعلما للمستخبر  
 ووعدا لاطالب فيقع بعد نحو قاطم ونحو قاطم زيد ونحو اضرب زيدا أي فيكون بعد الخبر وبعد الاستفهام  
 والمطلب وقيل يختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وقيد المألوف بالخبر بالثبوت والمطلب بغير النهي وقال  
 في القاموس هي جواب كنم الا انه أحسن منه في التصديق ونعم أحسن منه في الاستفهام انتهى وهذا قاله



الاخض كافي المغنى لابن هشام قال الطيبي وفي الحديث جاء جوابا للامر على تأويل قرأت التوراة هل  
 وجدت صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فأخبرني قال أجل (واقفه انه لموصوف في التوراة ببعض صفته  
 في القرآن) اكد كلامه بمؤكدات الحلف بالله والجله الاسمية ودخول ان عليها ودخول لام التأكيدي على  
 الخبر (يا أيها النبي انما ارسلناك شاهدا) لا تمتك المؤمنين بتصديقهم وعلى الكافرين بتكذيبهم واتصاب شاهدا  
 على الحال المتقدرة من الكاف أو من الفاعل أي مقدرا أو مقدرين نهادتك على من بعث اليهم وعلى تكذيبهم  
 وتصديقهم أي متبولا عند الله لهم وعليهم كما يقبل قول الشاهد العدل في الحكم (ومبشرا) للمؤمنين (ونذيرا)  
 للكافرين أو مبشرا للمطيعين بالجنة والعصاة بالنار أو شاهدا للرسل قبله بالبلاغ وهذا كله في القرآن في سورة  
 الاحزاب (وحزرا) بكسر الحاء المهملة وبعد الراء الساكنة زاي أي حصنا (للاقيين) للعرب يخصصون به من  
 غوائل الشيطان أو من سطوة العجم وتغلبهم وسعوا أمتين لان أغلبهم لا يقرؤن ولا يكتبون (أنت عبدي  
 ورسولي سميتك المتوكل) أي على الله اقناعته باليسير من الرزق واعتماده على الله في النصر والصبر على انتظار  
 الفرج والاخذ بحاسن الاخلاق واليقين تمام وعدا الله فتوكل عليه فسماء المتوكل (ليس يفظ) سبي الخلق جافيا  
 (ولا غليظ) قاسي القلب وهذا موافق لقوله تعالى في مبارحة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا  
 من حولك ولا يهارض قوله تعالى واغليظ عليهم لان النبي محمول على طبعه الذي جبل عليه والامر محمول على  
 المعالجة أو النبي بالنسبة للمؤمنين والامر بالنسبة للكفار والمنافقين كما هو مصرح به في نفس الآية ويحتمل أن  
 تكون هذه آية أخرى في التوراة لبيان صفته وأن تكون حالا من المتوكل أو من الكاف في سميتك وعلى هذا  
 يكون فيه التفات من الخطاب الى الغيبة ولو جرى على النسق الاول لقال انت بفظ (ولا مضاب) بتشديد الخاء  
 المحجمة بعد السين المهملة وهي لغة أثبتها القزواء وغيره والصحاب بالصاد أشهر أي لا يرفع صوته على الناس لسوء  
 خلقه ولا يكثر الصياح عليهم (في الاسواق) بل يلين جانبه لهم ويرفق بهم وفيه ذم أهل السوق الذين يكذبون  
 بالصفة المذمومة من الضخب واللفظ والزيادة في المدحة والذم لما يتباعدونه والايان الحاشية ولهذا قال  
 عليه الصلاة والسلام شر البقاع الاسواق لما يغلب على أهلها من هذه الاحوال المذمومة (ولا يدفع بالسيئة  
 السيئة) هو كقوله تعالى ادفع بالتي هي أحسن السيئة (ولكن يعضو ويغفر) ما لم تنتهك حرمان الله تعالى (ولن  
 يفاضلها) يقيمه (حتى يقيم به الله العوجاء) مله ابراهيم فانهم اقداء عوجت في أيام الفترة فزيت ونقصت وغبرت  
 عن استقامتها وأميلت بعد قوامها وما زالت كذلك حتى قام الرسول صلى الله عليه وسلم فأقامها بنبي ما كان  
 عليه من الشرائع وأثبت التوحيد (بأن يقولوا لا اله الا الله ويفتح بها) أي بكلمة التوحيد (اعينا عينا)  
 بضم العين وسكون الميم صفة لا عين ولا تنافي بين هذا وبين قوله تعالى وما أنت به ادى العمى عن ضلالتهم لانه  
 دل اياه الفاعل المعنوي حرف النبي على أن الكلام في الفاعل وذلك أنه تعالى نزل له لخصه على ايمان التوم  
 منزلة من يدعى استقلاله بالهداية فقال له أنت است بمستقل فيه بل انت لتهدى الى صراط مستقيم باذن الله تعالى  
 وتيسيره وعلى هذا فيفتح معطوف على قوله يقيم أي يقيم الله تعالى بواسطة الملة العوجاء بأن يقولوا لا اله  
 الا الله ويفتح بواسطة هذه الكلمة أعينا عينا (وأذا ناسما وقلوبا غلفا) بضم الغين وسكون اللام صفة اقلوبا  
 وصما لا آذان ولا يذرون ويفتح بضم أوله مبنيا للمفعول بها أعين عني وآذان صم وقلوب غلف بارفع على ما لا يخفى  
 (تابعه) أي تابع فليحيا (عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال) هو ابن علي وهذه المتابعة وصلها في سورة الفتح (وقال  
 سعيد) هو ابن أبي هلال مما وصله الدارمي في مسنده ويعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني جميعا باسناد  
 واحد (عن هلال) المذكور في سند الحديث (عن عطاء) هو ابن يسار (عن ابن سلام) يخفف اللام عبد الله  
 العصابي وقد خالف سعيد هذا عبد العزيز وقلحيا في تعيين العصابي قال الحافظ ابن حجر ولا مانع أن يكون عطاء بن  
 يسار حله عن كل منهما فقد أخرجه ابن سعيد من طريق زيد بن أسلم قال بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول  
 قد كره وسأذكر رواية عبد الله بن سلام متابعات في تفسير سورة الفتح انتهى قلت ولم أجد ما وعد به رحمه الله من  
 المتابعات في سورة الفتح وله سها عن ذلك كغيره في كثير من الحوالات ثم وجد بخطه في تفسير سورة الفتح  
 تنظر الفرجة ولم توجد غير فرجة ليس فيها كناية فلهذا أراد أن يكتب فيها ما وعد به أو غيره (غلف) بضم الغين  
 وسكون اللام (كل شيء في غلاف) يقال (سيف) أغلف اذا كان في غلاف (و) كذا يقال (فوس غلفاء) اذا

كانت في غلاف كالجعبة ونحوها (و) كذا (رجل اغتاب اذا لم يكن محتونا قاله ابو عبد الله) أي البضاري وهو  
كلام أبي عبيدة في الجواز وهذا كلام وقع في رواية النسفي والمستمل كما قاله في الفتح لكن قال انه قبل قوله تابعه  
والذي في الفرع تأخير كما ترى وسقطه في رواية ابن عساكر وزيادة قال أبو عبد الله لا يذر عن المستمل بدون  
ها (الضمير في قال) (باب مؤنة الكيل) فيما يكال ومؤنة الوزن فيما يوزن (على البائع و) كذا (بكون على  
الماعطى) بكسر الطاء ما كان أو موفيا للذين أو غير ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي (لقول الله  
تعالى) بلام التعليل للترجمة ولا يذر وقول الله تعالى عطف على الكيل أي باب في بيان الكيل وفي بيان معنى  
قوله تعالى (واذا كالوهم أو وزنهم يخسرون) وفي حديث ابن عباس عند النساء وابن ماجه لما قدم نبي الله  
صلى الله عليه وسلم المدينة كانوا من أخذت الناس كيلا فأنزل الله تعالى ويل للمطففين فمن وافى ذلك (يعني  
كالوا لهم أو وزنوا لهم كقوله يسمعونكم يسمعون لكم) حذف الجار وأوصل الفعل أو كالوا مكيلههم حذف  
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قال في الكشف ولا يصح أن يكون ضميرا مرفوعا للمطففين لأن الكلام  
يخرج به إلى تطم فاسد وذلك أن المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا وان جعلت  
الضمير للمطففين انقلب إلى قولك اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أتوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص  
أخسروا وهو كلام تناقض لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشرة انتهى وتعقبه أبو حيان فقال لا تناقض فيه  
بوجه ولا فرق بين أن يؤخذ الضمير أو لا يؤخذ كذا الحديث واقع في الفعل غاية ما في هذا أن متعلق الاستيفاء  
وهو على الناس مذكور وهو في كالوهم أو وزنهم محذوف لا علم به لانه معلوم انهم لا يخسرون الكيل والميزان  
اذا كان لا نفسهم انما يخسرون ذلك لغيرهم وسقط قوله يعني كالوا لهم الخ في رواية ابن عساكر (وقال النبي  
صلى الله عليه وسلم) فيما وصله النساء وابن حبان في حديث لما اشترى من طارق بن عبد الله المحاربي وأصحابه  
جلا بصيلان من تمر وأرسل اليهم رجلا يترى أمرهم بالاكل من التمر وقال (اكلوا حتى تستوفوا) نحن بكم  
ومطابقة للترجمة من جهة أن الاكتيال يستعمل لما يأخذ المرء لنفسه كقوله اذا كسب اذا حصل الكسب  
(ويذكر) بضم أوله وفتح ثالثة منبئا للمفعول (عن عثمان رضى الله عنه) فيما وصله الدارقطني وأحمد وابن ماجه  
والبخاري (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا) وللكشمي قال له اذا (بعت واكل) بكسر الهمزة وبالواو  
والهموز والمستمل فاذا (ابتعت) اشتريت (فاكتل) أي اذا بعت فكن كائلا واذا اشتريت فكن مكيلاعلين  
أي الكيل على البائع لا المشتري قال ابن بطال فيه أنه يكيل لغيره اذا اشترى ويكيل لغيره اذا باع \* (في قوله قال  
حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما) أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه (ولا يذر فلا يبيعه بالجزم بلا الناهية) حتى يبيعه  
أي يقبضه وقد سبق هذا الحديث قريبا \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن عثمان قال) أخبرنا  
(جابر) هو ابن عبد الحميد (عن مقبرة) بضم الميم وكسر الغين المجبة ابن مقسم بكسر الميم أبي هشام الكوفي (عن  
الشعبي) عامر بن شراحيل (عن جابر رضى الله عنه) أنه (قال نوفي عبد الله بن عمرو بن حرام) بفتح العين وسكون  
الميم وحرام بالراء المهملة وهو أبو جابر هذا (وعليه دين) الواو للعالم (فاستعمت النبي صلى الله عليه وسلم) من  
الاستعانة وفي باب الشفاعة في الدين فاستشفعت (على غرمانه ان يضعوا) أي يتركوا (من دينه) شيئا (فطلب  
النبي صلى الله عليه وسلم اليهم فلم يضعوا) أي لم يتركوا شيئا (فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فصنف تمر  
اصنافا) أي اعزل كل صنف على حدة اجعل (الحجوة) وهي ضرب من أجود القربا لمدينة (على حدة وعذق  
زيد على حدة) بفتح العين المهملة وسكون الدال المجبة منصوب عطف على الحجوة المنصوب بالمقتدر مضافا إلى  
شخص يسمى زيد او هو نوع من التمر ردي ولا يذر عذق زيد بكسر العين قال الجوهري بالفتح التخلل وبالكسر  
الكساسة فأصناف تمر المدينة كثيرة جدا فذكر أبو محمد الجويني في الفروق أنه كان بالمدينة فبلغه انهم عذوا عند  
أميرها صنوف الاسود خاصة فزادت على الستين قال والتمر الاحمر أكثر عندهم من الاسود (ثم ارسل إلى)  
بلفظ الامر قال جابر (ففعلت) ما أمرني به صلى الله عليه وسلم (ثم ارسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجلس)  
ولا بن عساكر وأبي ذر عن الكشمي بن جهم (عني اعلام) أي جلس عليه الصلاة والسلام على أعلى  
التمر (أوفى وسطه ثم قال) عليه الصلاة والسلام (كل لاقوم) أمر من كال يكيل (فكلتم حتى أوفيتهم الذي لهم

وبقي كأنه لم ينقص منه شيء فيه مجهزة ظاهرة له صلى الله عليه وسلم ومطابقته لترجمة من جهة أن الكليل على  
 المعطى وأخرجه في الاستقراض والوصايا والمغازي وعلامات النبوة والنسابة في الوصايا (وطال قراس)  
 بكسر القاء وتخفيف الراء وبعد الالف سين مهملة ابن يحيى المصنف في حديث جابر الموصول عند المؤلف  
 في أواخر أبواب الوصايا (عن الشعبي) عامر بن شراحيل (حدثني) بالافراد (جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في أواخر أبواب الوصايا) أي لغرماء أيه (حتى أدى) دين أبيه وأخيه أبي ذر وابن عساكر حتى أداء بعضهم النصب  
 (وقال هشام) هو ابن عروة فيما وصله المؤلف في الاستقراض (عن وهب) هو ابن كيسان مولى عبد الله بن  
 الزبير (عن جابر) أنه قال (قال النبي صلى الله عليه وسلم جلد) بضم الجيم وتشديد الذال المجبة أي أقطع للغريم  
 العراجلين (فأوفله) حقه \* (باب ما يستحب من الكليل) \* وبه قال (حدثنا إبراهيم بن موسى) بن يزيد الرازي  
 الصغير قال (حدثنا الوليد) بن مسلم القرشي (عن ثور) هو ابن يزيد الحمصي (عن خالد بن معدان) الكلاعي بفتح  
 الكاف وتخفيف اللام والعين مهملة الحمصي (عن المقدم) بكسر الميم (ابن مهدي كرب) غير مصروف (رضي  
 الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال كيلوا طعامكم) أي عند البيع (يبارك لكم) أي فيه قال ابن  
 الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل وقال غيره لما وضع الله تعالى من البركة في مد أهل  
 المدينة بدعوتهم صلى الله عليه وسلم ولا معارضة بين هذا الحديث وحديث عائشة إلا أن شاء الله تعالى  
 في الرقاق المتضمن لأنها كانت تخرج قوتها وهونئ يسير بغير كيل قبورك لها فيه فلما كالتة في وعند ابن ماجه  
 بإزائنا ما كل منه حتى كالتة الجارية فلم يلبث أن فنى ولولم تسكه لجوت أن يبقى أكثر لأن حديث الباب أن  
 يكال عند شرائه أو دخوله إلى المنزل وحديثها عند الاتفاق منه فالكيل الأول ضروري يدفع الغرر في البيع  
 ونحوه والثاني ليجرد القنوط والاستكثار لما خرج منه وقوله يبارك بالجزم جوابا للام \* وهذا الحديث من أفراد  
 البخاري وأكثر رجاله شاميون ورواه الوليد عن ثور عن خالد عن المقدم كما زى فتابعه يحيى بن حمزة عن ثور  
 وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحمد عنه وتابعه جبير بن سعد عن خالد بن  
 معدان وخالفهم أبو الربيع الرهاني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدم جبير بن نفير وهكذا أخرجه  
 الاسماعيلي أيضا وروايته من المريد في متصل الاسانيد ورواه ابن ماجه في روايته عن خالد عن المقدم عن أبي  
 أيوب الأنصاري فذكره في مسند أبي أيوب ورجح الدارقطني هذه الزيادة قاله الحافظ ابن حجر \* (باب بركة صاع  
 النبي صلى الله عليه وسلم ومدته) عليه الصلاة والسلام والسموي والمستقلى والتسفي ومدتهم بصيغة الجمع قال  
 الحافظ ابن حجر الضمير يعود للمعذوف في صاع النبي صلى الله عليه وسلم أي صاع أهل مدينة النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهم وتعبه العيني بأنه تعسف لاجل عود الضمير والتقدير بصاع أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم  
 غير موافق ولا مقبول لأن الترجمة في بيان بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص لا في بيان صاع أهل  
 المدينة ولا أهل المدينة صيغتان مختلفتان انتهى وقال في انتقاض الاعتراض المراد بصاعهم ما قدره على صاعه  
 صلى الله عليه وسلم خاصة وقد قال العيني بعد قليل وأما وجه الضمير في مدته فهو أن يعود إلى أهل المدينة وأن  
 لم يعض ذكرهم لأن القرينة اللفظية تدل على ذلك وهو لفظ الصاع والمذاق أهل المدينة اصطلاحا على لفظ الصاع  
 والمذاق كما اصطلاح أهل الشام على المكول انتهى فوقع في التعسف الذي عابه (فيه) أي في صاعه الذي دعاه عليه  
 الصلاة والسلام بالبركة (عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم) فيما وصله المؤلف في آخر  
 كتاب الحج في حديث طويل \* وبه قال (حدثنا موسى) بن اسماعيل المنقري البصري  
 قال (حدثنا وهيب) مصفر ابن خالد البصري قال (حدثنا عمرو بن يحيى) بن عمارة الأنصاري  
 المدني (عن عباد بن تميم الأنصاري عن عبد الله بن زيد) الأنصاري البصري (رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال (أن إبراهيم) الخليل عليه الصلاة والسلام (حرم مكة) بتصريح  
 الله (ودعائها وحرم المدينة) أن يصادفها (كما حرم إبراهيم مكة ودعوت لها في مدتها وصاعها)  
 أن يبارك فيها كيلا فيها (مثل ما دعا إبراهيم) عليه الصلاة والسلام (لمكة) وهذا الحديث قد سبق  
 في كتاب الحج \* وبه قال (حدثني) بالافراد (عبد الله بن مسلمة) بن قعنب القعنبي المدني سكن البصرة (عن  
 مالك) (إمام دار الهجرة) (عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي طلحة) الأنصاري المدني (عن انس بن مالك) رضي الله  
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم يبارك لهم أي أهل المدينة (في ميكلهم) بكسر الميم آلة الكليل

أى فيما يكال في مكالهم (وباركة لهم في) ما يكال في (صاعهم) ما يكال في (مدهم) وحذف المقدّر لفهم السامع وهو من باب ذكر المحل وإرادة الحلال وقد استجاب الله دعاء رسوله وكثر ما يكال بهذا يكال حتى يكفي منه مالا يكفي من غيره في غير المدينة وقد شأدت من ذلك ما يعجز عنه الوصف علم من أعلام نبوته عليه الصلاة والسلام فينبغي أن يتخذ ذلك المكال رجاء بركة دعوته عليه الصلاة والسلام والاستئنان بأهل البلاد الذين دعا لهم عليه الصلاة والسلام (يعنى أهل المدينة) وهل يختص بالمدة المخصوص أو بكل مدة تعارفه أهل المدينة في سائر الأعصار زاد أو نقص وهو الظاهر لأنه أضافه إلى المدينة تارة وإلى أهلها أخرى ولم يصفه عليه الصلاة والسلام إلى نفسه الرخصة فدل على عموم الدعوة لا على خصوصها بآئته عليه الصلاة والسلام \* وهذا الحديث قد أخرجه المؤلف أيضاً في الاعتصام وكفارات الإيمان ومسلم والنسائي في المناسك \* (باب ما يذكر في بيع الطعام) قبل قبضه (و) ما يذكر في (الحكرة) بضم الحاء وسكون الكاف وهي أمساك ما اشتراه في وقت الغلاء لافي وقت الرخص ليبيعه بأكثر مما اشتراه به عند اشتداد الحاجة بخلاف أمساك ما اشتراه في وقت الرخص لا يحرم مطلقاً ولا أمساك غلة ضيعته ولا أمساك ما اشتراه في وقت الغلاء لنفسه وبيعائه أو ليبيعه بمثل ما اشتراه به أو أقل لكن في كراهة أمساك ما فضل عما يكفيه وبيعائه سنة وجهان الظاهر منهما المنع لكن الأولى منه كما صرح به في الروضة ويختص بتحريم الاحتكار بالأقوات ومنها التمر والزبيب والذرة والارز فلا يتم جميع الأطعمة \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولابي ذر حدثني (اسحاق بن ابراهيم) هو ابن راهوية قال (أخبرنا الوليد بن مسلم) أبو العباس الدمشقي (عن الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو بن صفح العين (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قال رأيت الدين بن عمرو (الطعام) شراً (مجازفة) أو انصب على الحال أى حال كونهم مجازفين أى من غير كيل ولا وزن ولا تدبير (يضربون) بضم (مجازفة) أو انصب على الحال أى حال كونهم مجازفين أى من غير كيل ولا وزن ولا تدبير (يضربون) بضم أوله وفتح ثالثة (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) كراهة (ابن يبعوه) أو كلفة لا مقدرة فتخويف الله لكم أن تضلوا (حتى يؤووه إلى رسالهم) أى يقبضوه وفي المجموع عن الشافعي بيع الصبرة من الحنطة والتمر مجازفة صحيح وليس بجرام وهل هو مكروه فيه قولان أصحهما مكروه كراهة تنزيه لأنه قد يقع في الندم وعن مالك لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جازافاً يعلم قدرها وسقط في رواية ابن عساکر في نسخة قوله أن يبعوه \* وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في المحاربين ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي \* وبه قال (حدثنا) موسى بن اسماعيل) التبوذكي المقرئ قال (حدثنا وهيب) هو ابن خالد (عن ابن طاووس) عبد الله (عنه) طائوس بن كيسان البجلي (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع الرجل طعاماً حتى يستوفيه) قبضه قال طاووس (قلت لابن عباس) رضي الله عنهما (كيف ذلك) أى ما يلزم هذا النهي (قال) ابن عباس (دالذراهم يدرهم) أى إذا باع المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكأنه باع دراهم يدرهم (والطعام مرجأ) بجمع مضعومة فراءسة كنه فيم مفتوحة مخففة فهو مزة وقد ترك المهرزة أى مؤخر ولا يدرهم جبالاً لتو من غيرهم مرفوف كتاب الخطابي مرجحاً بالتشديد للمبالغة ومعنى الحديث أن يشتري من إنسان طعاماً يدره إلى أجل ثم يبعه منه أو من غيره قبل أن يقبضه يدره من ماله فلا يجوز لأنه في التقدير يبيع ذهباً بذهب والطعام غائب فكأنه قد باعه ديناره الذي اشتري به الطعام يدره من ماله فهو ربا ولا يبيع غائب بآخر قال الزركشي فيكون والطعام مرجأ مبتدأ وخبر في موضع نصب على الحال \* وزاد هنا في رواية أبي ذر عن المستنقلى قال أبو عبد الله أى البخاري معنى قوله تعالى مرجئون مرجئون وهو موافق لتفسير أبي عبيدة \* وبه قال (حدثني) بالافراد (أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج قال (حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاماً فلا يبيعه) ولا يذره فلا يبعه بالخزيم بلا الناهية (حتى يقبضه) وفي الرواية السابقة حتى يستوفيه وهما بمعنى \* وهذا الحديث قد سبق في باب الكيل على المأثم \* وبه قال (حدثنا علي) هو ابن المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن مالك ابن أنس) بجمع مفتوحة وبعد الواو الساكنة مسين مهله التسابي وقبل له صفة ولا يبيع (أه قال من عند) وفي رواية من كان عنده (صرف) أى دراهم يصرف بها دنائير (فقال طلحة) هو ابن عبيد الله أحد العشرة

قوله الظاهر منها المنع لكن  
الخ هكذا في التسخين وهي  
عبارة غير مستقيمة تأمل اه

المبشرة (أنا) عندي الدراهم والمكن أصبر (حتى يجي مخازنتا) لم يسم هذا الخازن (من الغابة) بالغين المجبة  
 والموحدة موضع قريب من المدينة من عواليها أموال أهل المدينة ومنها عمل المتبر الشريف النبوي (قال  
 سفيان) بن عيينة بالسند السابق (هو) أي كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري (الذي حفظناه من الزهري  
 ليس فيه زيادة) وقد حفظ الزيادة مالك وغيره عن الزهري (فقال) بالقضاء قبل القضاء أي قال الزهري ولا ي  
 الوقت قال (أخبرني) بالافراد (مالك بن أوس) ولا بن عساكر زيادة ابن الخديان بفتح المهملة وبالمثلثة (أهـ سمع  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه) حال كونه (يحبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) أنه (قال الذهب بالذهب  
 ولا بوزن ذرو الوقت بالوزن بفتح الواو وكسر الراء وهو رواية أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر  
 أصحاب الزهري أي يبيع الذهب بالذهب أو بالوزن (ربا) بالتسوية من غير همز (الاهاء وهاء) بالمذوق فتح الهمزة  
 فهما على الالفصح الا شهر وهي اسم فعل بمعنى خذ تقول هاء درهما أي خذ درهما فدرهما منصوب باسم الفعل  
 كما ينصب بالفعل ويجوز كسر الهمزة فحوها وسكونها فحوها وخف وانصروا تكره الخطابي وأصلها هاء  
 بالكاف فقلبت الكاف همزة حكاه الماوردي والمزوري وليس المراد يكون الكاف هي الاصل أنهم من نفس  
 الكلمة وإنما المراد أصلها في الاستعمال وهي حرف خطاب قال ابن مالك وحققها أن لا تنفع بعد الالف لا يقع  
 بعدها خذ فاذا وقع يشترط قول قبله يكون به محكي أي الامتثال لا عنده من المتعاقدين هاء وهاء قال الطبري فاذا  
 محله النصب على الحال والمستثنى منه مستثنى يبيع الذهب بالذهب ربا في جميع الحالات الاحال الحضور  
 والتعاقب فكنى عن التعاقب بقوله هاء وهاء لا نه لازمه هاء وهاء وعبر بذلك لأن المعطى قائل خذ بلسان الحال  
 سواء وجد معه بلسان المقال أولا فالاستثناء مفرغ من الخبر وفيه حذف مضاف من المبتدأ وحذف مضاف  
 مما بعد الا (واو بالبر) بسم الموحدة القمع وهو الخطبة أي يبيع أحدهما بالآخر (ربا الا) مقولا عنده من  
 المتعاقدين (هاء وهاء) أي خذ (والتر يا قمر) أي يبيع أحدهما بالآخر (ربا الا) مقولا عنده من المتعاقدين (هاء  
 وهاء) والتعريف بالشعر (بفتح الشين المجبة على المشهور وقد تكسر قال ابن مكي الصقلي كل فعل وسطه حرف حلق  
 مكسور ويجوز كسر ما قبله في لغة فصح قال وزعم اللبث أن قوم من العرب يقولون ذلك وان لم تكن عينه حرف  
 حلق فهو كبير وجليل وكرم أي يبيع الشعر بالشعر (ربا الا) مقولا عنده من المتعاقدين (هاء وهاء) أي يقول  
 كل واحد منهما مالك الآخر خذ وبوخذ منه أن البر والشعر صنفان وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وفقها المحدثين  
 وغيرهم وقال مالك والليث ومعظم علماء المدينة والشام وغيرهم من المتقدمين أنهم ما صنفوا واحدا واتفقوا  
 على أن الذرة صنف والارز صنف والليث بن سعد وابن وهب المالكي فتسا لان هذه الثلاثة صنف واحد وبقية  
 سبائك الحديد تأتي ان شاء الله تعالى بعد تسعة عشر بابا حيث ذكره المؤلف ولم يذكر في شيء من هذه الاحاديث  
 الحكرية المترجم بها قال ابن حجر وكان المصنف استعبط من الامر ينقل الطعام الى الرجال ومنع بيع الطعام  
 قبل استينائه فلو كان الاحتكار حراما لم يصر بما يؤول اليه وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله مرفوعا  
 لا يحتكر الا خاطي أخرجه مسلم لكن مجتزعا وادواء الطعام الى الرجال لا يستلزم الاحتكار لان الاحتكار الشرعي  
 امساك الطعام عن البيع وانتظار الغلام مع الاستغناء عنه وحاجة الناس اليه ويحتمل أن يكون البخاري أراد  
 بالترجمة بيان تعريف الحكرية التي نهى عنها في غير هذا الحديث المراد به اقدر زائد على ما يفسره أهل اللغة  
 وسياق الاحاديث التي فيها تحكيك الناس من شراء الطعام ونقله ولو كان الاحتكار عنوعا لمنعوا من نقله وقد  
 ورد في ذم الاحتكار احاديث تحديث عمر مرفوعا من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام  
 والافلاس أخرجه ابن ماجه باسناد حسن وعنده والحاكم باسناد ضعيف عنه مرفوعا الجالب مرزوق والمحتكر  
 ملعون \* (باب) حكم (بيع الطعام قبل ان يقبض) أي قبل قبضه فان مصدرية (و) حكم (بيع ما ليس عندك)  
 \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال الذي) ولا بن عساكر قال أما  
 الذي (حفظناه من عمرو بن دينار) نه (سمع طاوسا) البجلي ويشير الى أن في غير رواية عمرو بن دينار عن طاوس  
 زيادة على ما حدثهم به عمرو عنه كسؤال طاوس من ابن عباس عن سبب النهي وجوابه وغير ذلك وقال البرماوي  
 كذا كرماني لما كان سفيان منسوب الى التدليس أراد رفعه بالتصريح بالسماع والحفظ من طاوس حال كونه  
 (يقول سمعت ابن عباس رضي الله عنهما) حال كونه (يقول أما الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فهو

قوله استنبط من الاصل  
 كذا في كثير من النسخ  
 فيكون ذكر مفعول لقوله  
 استنبط ولعله سقط من قلم  
 النسخ والاصل استنبط  
 حكمها وجوزها ونحو ذلك  
 تأمل اهـ

الطعام ان يباع) من بائعه أو غيره (حتى يقبض) موضع أن يباع رفعه بلامن الطعام وانما أبدلت النكرة من المعرفة بلافت لان المضارع مع أن متوغل في التعريف قاله البرماوى كالكرماني (قال ابن عباس ولا احسب كل شئ الامثلة) أى مثل الطعام وفي رواية مسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه واحسب كل شئ بمنزلة الطعام وهذا من تفقه ابن عباس رضي الله عنهما وقد قال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام لا تبمعن شيأ حتى تقبضه رواه البيهقي وقال اسناده حسن متصل وهو مذهب الشافعية سواء كان طعاما أو عقارا أو منقولا وقال أبو حنيفة لا يصح الا في العقار وقال مالك لا يصح في الطعام وقال أحمد لا يصح في المكبل والموزون قال المنازري وتمسك الشافعي بنهي صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن فعم وتمسك أبو حنيفة بقوله حتى يستوفيه فاستثنى ما لا ينتقل اتعذرا لاستيفاء فيه وتمسك من منع في كل المكبلات والموزونات بقوله حتى يكتبه فعمل العلة الكيل وأجرى سائر المكبلات والموزونات مجرى واحدا وتمسك مالك رحمه الله بنهي عن بيع الطعام فدل على أن غير الطعام مما فيه حق توفية بخلاف الطعام اذ لو منع من الجميع لم يكن لذكر الطعام فائدة ودليل الخطاب كالتص عند الاصوليين وفي صفة القبض عند الشافعي تفصيل فإيتناول باليد كالتوب فقبضه بالتناول وما لا ينتقل كالعقار فالتحلية وما ينتقل في العادة كالحبوب فبالنقل الى مكان لا اختصاص للبايع به والعلة في النهي ضعف الملك فانه معرض للسقوط بالتلف \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) القعنبي قال (حدثنا مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه) ولا يذرفلا يبيعه بالجزم (حتى يستوفيه زاد اسماعيل) بن أبي أويس في روايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من ابتاع طعاما فلا يبيعه) ولا يذرفلا يبيعه بالجزم (حتى يقبضه) وجه ابن حجر الزيادة بأن في قوله حتى يقبضه زيادة في المعنى على قوله حتى يستوفيه لانه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيله البائع ولا يقبضه للمشتري بل يحبس عند لينقده الثمن مثلا وتعبه العيني بأن الامر بالعكس لان لفظ الاستيفاء يشعر بأن له زيادة في المعنى على لفظ الاقباض من حيث انه اذا أقبض بعضه وحبس بعضه لاجل الثمن يطلق عليه معنى الاقباض في الجملة ولا يقال له استوفاه حتى يقبض الكل وقال البرماوى كالكرماني معناه زاد رواية أخرى وهي يقبضه اذ الرواية الاخرى يستوفيه والا فهو عين السابق اذ معنى الاستيفاء القبض والرجال أربعة وهذه الطريق قد وصلها البيهقي ولم يذكر في حديثي الباب بيع ماليس عندك وكأنه لم يثبت على شرطه فاستبطل من النهي عن البيع قبل القبض ووجه الاستدلال منه بطريق الاولى وحديث النهي عن بيع ماليس عندك اخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن حزام بلفظ قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيدفع اليّ ماليس عندي ابتاعه من السوق ثم أبيع منه فقال لا تبع ماليس عندك \* (باب من رأى اذا اشترى طعاما جرافا) بثلاث الجيم وهو البيع بلا كيل ونحوه (ان لا يبيعه حتى يؤويه) أى ينقله (الى رحله) منزله (ويستلحه) رحاله بلفظ الجمع (و) بيان (الادب في ذلك) \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) المصري قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) الزهري انه (قال اخبرني) بالافراد (سالم بن عبد الله) ان (اباه) ابن عمر (وفي نسخة أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما قال اقدرايت الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتابعون) بموعدة ساكنة قبل المناة الفوقية ولا بن عساكر يتابعون متأخير الموعدة وبعد الاف تحسية (جرافا) بكسر الجيم وتفتح وتضم (يعنى الطعام يضربون) بنهم أوله وفتح ثالثة (ان يبيعهوه) أى كراهية أن يبيعهوه أو فيه لامقدرة كما في قوله تعالى يبين الله لكم أن تضلوا (في مكانهم حتى يؤووه الى رحالهم) منازلهم وهذا قد خرج مخرج الغالب والمراد القبض وفي بعض طرق مسلم عن ابن عمر كأن يتابع الطعام فيبعث علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأمر بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه الى مكان سواء قبل أن يبيعه وفرق مالك في المشهور عنه بين الجراف والمكبل فأجاز بيع الجراف قبل قبضه لانه مر في فيكتفي فيه التحلية والاستيفاء انما يكون في مكبل أو موزون وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مر فوعا من اشترى بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه وفي الحديث مشروعية تأديب من يتعاطى العقود الفاسدة \* هذا (باب) بالتسوين (اذا اشترى) شخص (متاعا او دابة فوضعه) أى ترك المبيع (عند البائع) قلق أو تعيب (او مات) الحيوان (قبل ان يقبض) بضم أوله مبنيا لامفعول باقة سماوية انفسخ البيع في التساقط والميت وسقط الثمن عن المشتري

تعذر القبض المستحق سواء عرضه البائع عليه فلم يقبله أو لا قاله الشيخ أبو حامد وغيره قال السبكي وينبغي  
 أن يكون مرادهم إذا كان مستمرا يدا البائع فإن أحضره ووضع بين يدي المشتري فلم يقبله فالأصح عند  
 الرافعي وغيره أنه يحصل القبض ويخرج من ضمان البائع وإذا أبرأ المشتري عن ضمان المبيع لوثان  
 أو ثلثة لم يبرأ لأنه أبرأ عمالا يجب وانفساخه بلف المبيع مقدريه انتقال الملك إلى البائع قبيل التلف لا من  
 العقد كالفسخ بالعيب فتجهيز على البائع لا انتقال الملك فيه إليه وزوائد المنفصلة الحادثة عنده كغرة ولبن  
 ويض ووصوف وكسب للمشتري لأنها حدثت في ملكه وهي أمانة في يد البائع وانلاف المشتري للمبيع قبل  
 قبضه ولو جاعلا به قبض له ولا يفسخ البيع بالتلاف الاجنبي لقيام بدله مقاسه بل يتخير المشتري بين الفسخ  
 والرجوع عليه بالقيمة أو المثل وإذا اختار النسخ رجع البائع على الاجنبي بالبدل ولو تعيب المبيع قبل القبض  
 بأفة كحصى وشلل ثبت للمشتري الخيار من غير ارش له لتدبرته على الفسخ ومذهب الحنفية كالثاقبة في أن  
 المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وهو مذهب الحنابلة أيضا وعبرة المرداوي في الانصاف إذا تلف المبيع  
 كدباقة سماوية انفسخ العقد وكان من ضمان بائعه وكذا ان تلف بعضه لكن هل يتخير المشتري في باقيه أو يفسخ  
 فيه روايتان فريق الصفة إلا أن يتلفه آدمي فيخير المشتري بين فسخ العقد وبين امضائه ومطالبة متلفه بالقيمة  
 هذا المذهب مطلقا نص عليه وعليه جماهير الاصحاب وقطع به كثير منهم (وقال ابن عمر رضي الله عنهما) بما  
 وصله الطحاوي والدارقطني من طريق الاوزاعي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه (ما دركت  
 الصنفه حيا) أي ما كان عندا لقد غير ميت أي موجودا (بجموعا) صفة لحيا وغير منفصل عن المبيع فهلك بعد  
 ذلك عند البائع (فهو من الميتة) أي من ضمان المشتري وليس عنده ما لفظ بجموعا واستناد الادراك إلى  
 العقد مجاز وما شريطة فلذا دخلت الفاء في جوابها واستدل به الطحاوي على أن ابن عمر كان يتم بالاقرار قبل  
 التفرق بالابدان وليس ذلك بل لازم وكيف يحجج بامر محتمل في معارضة امر مصرح به فقد تقدم عن ابن عمر  
 التسريح بأنه كان يرى المرقاة بالابدان ونقل عنه هنا ما يحتمل التفرق بالابدان قبل وبعد فحمله على ما بعده  
 أولى جمعا بين حديثيه وبه قال (حدثنا فروة بن ابى المقر) فروة بفتح الفاء وسكون الراء المغراء بفتح الميم  
 وسكون الغين المجهة وبالراء والمدواجمة معدى كرت قال (اخبرنا علي بن مسهر) بضم الميم وسكون السين المهملة  
 وكسر الهاء قاضي الموصل (عن هشام عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) انها (قلبت لقل يوم  
 وغين بتي) أي والله لقل ما يأتي يوم (على النبي صلى الله عليه وسلم الا يأتي فيه بيت ابى بكر) الصديق رضي الله  
 عنه (لذا طرقت النهار) فاللام جواب قسم محذوف والاستقنا مفرغ واقع بعد نفي مؤول لان قل في معنى  
 التفت ادلة الواقعة بعد اداة الاستقنا في محل نصب على انها خبر كان بيت نصب على المفعولية وأحد ظرف  
 بتقدير في (فلما اذن له) عليه السلام بضم الهـ حمزة وكسر الميم (في الخروج الى المدينة لم يرعنا) بفتح  
 التنوين وضم الراء وسكون العين المهملة من الروع وهو المزع (الاوقدانا ناطهرا) يعني فاجأنا ببقعة في غير  
 الوقت الذي اعتدنا مجيئته فيه فأفزعنا ذلك وقت الظهور (فجر) بضم الخاء المجهة وكسر الواو المشددة (به)  
 عليه الصلاة والسلام (ابو بكر) الصديق (فقال ما جاءنا النبي) ولا بى ذرعنا (كشمهني ما جاءنا بالنبي  
 صلى الله عليه وسلم في هذه الساعة الا امر حدث) بفتح الحاء ولا بوى ذرو الوقت وابن عساكر الامن حدث  
 أي من حادثة حدثت له (فلما دخل) عليه الصلاة والسلام (عليه قال لا بى بـ كـ أخرج من عندك) بفتح  
 الهـ حمزة وكسر الراء امر من الاخراج ومن بفتح الميم مفعول أخرج ولا بى ذرعنا عن الحموى والمسملى ما عندك  
 وقوله في التفتيح والوجه من اى بالنون تعقبه في المصاييح بأن ما قد تقع ويراد به امن يعقل فحو لما خلقت بيدي  
 وسبحان ما صخر كـ لنا قال أبو حيان هذا قول أبي عبيدة وابن درستويه وابن خروف ومكي بن  
 أبي طالب ونسبه ابن خروف السبيويه ومن ادلتهم أيضا سحجان ما سيج الرعد محمده ولا أنتم عابدون  
 ما عباد والسما وما يشاها الآيات (قال يارسول الله انما ما ابتلى يعني عائشة وامناء) رضي الله عنهما  
 (قال اشعرت امة وداذن) بضم الهـ حمزة وكسر الميم (الى في الخروج) الى المدينة (قال) أبو  
 بكر أريد (الصحة) معك عند الخروج (يارسول الله قال) صلى الله عليه وسلم أنا أريد أو القس (الصحة)  
 أيضا أو ناتها ويجوز الرفع فيها ما خبر مبتدا محذوف يقدر في كل ما يليق به في الاوّل مرادى الصحة

أو مشاقق العصبية وفي الثاني مبدولة أو حاصلة لك أو نحوه (قال) أبو بكر (يارسول الله أنت عندى ناقتين أعددتهم للفروج) معك إلى المدينة قال في الالامع والمصايح وغيرهما ويروى عددهم ما بغير همزة قال ابن التين وصوابه بالهمزة لأنه رباعى وتعقبه العيني بأن قوله رباعى إنما هو بالنسبة إلى عدد حروفه ولا يقال في مسطبح الصرفين الاثلاثى مزيد فيه (نخذ) يارسول الله (أحدهما قال) عليه الصلاة والسلام (قد أخذتها) أى إحدى الناقتين قال ابن اسحاق في غير رواية ابن هشام هي الجذعاء (بالتن) قال المهلب لم يكن اخذا باليد ولا بالحيازة بل بالابتياح بالتمن واخراجها عن ملك أبي بكر لان قوله قد أخذتها يوجب اخذا صحيحا وقبضا من الصديق بالتتمن الذى هو عوض وتعقبه في فتح البارى بأن ما قاله ليس بواضح لان النصة ما سبقت ابيان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر التتمن وصفة العقد فيحمل كل ذلك على أن الراوى اختصره لانه ليس من غرضه وكذلك اختصر وصفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض • ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة من حيث ان لها جزأين فدلالته على الاول ظاهرة لانه لم يقبض الناقصة بعد الاخذ بالتتمن الذى هو كناية عن البيع وتركها عند أبي بكر وأما الثانى وهو قوله او مات قبل أن يقبض اتملا لشعار بأنه لم يجد حديثا على شرطه فيما يتعلق به واما للاعلام بأن حكم الموت قبل القبض حكم الوضع عنده قياسا عليه قاله الكرماني وغيره وأخذ ابن المنير منه جواز بيع الغائب لان قول أبي بكر ان عندى ناقتين بالتتمن كيريدل على غيرهما وعلى عدم سبق العهد بينهما وهذا معارض بقوله في هذا الحديث في رواية ابن شهاب عن عروة قال أبو بكر نخذ بأبي أنت يارسول الله إحدى را حلتى هاتين • وهذا الحديث من أفراد وأخرجه أيضا في أول الهجرة مطولا • هذا (باب) بالنوين (لا يبيع) بآثبات الياء على أن لاناقة وللشكهيى لا يبيع بالجزم على النهى (على بيع أخيه) بأن يقول لمن اشترى سلعة في زمن خيار المجلس أو خيار الشرط افسح لا يبعك خيرا منه بمثل ثمنه أو مثله بأنقص فانه حرام وكذا الشراء على شرائه بأن يقول للبائع افسح لا تشترى منك بأريد (ولا يسوم) الرجل بالرفع على النفي وللشكهيى ولا يسوم بالجزم على النهى (على سوم أخيه) بأن يقول لمن اتفق مع غيره في بيع ولم يعتداه أنا اشتريه بأزيد أو أنا ابيعك خيرا منه بأرخص منه فيجزم بعد استقرار التتمن باترائى بمرىحا وقبل العقد ولو لم يصرح له المالك بالاجابة بأن عرض به أو سك أو كانت الزيادة قبل استقرار التتمن بأن كان المبيع اذ ذلك يتبادى عليه لطلب الزيادة لم يحرم (حتى يأذن له) أخوه البائع (أو يترك) اتفاهه مع المشتري فلا تحريم لان الحق لهما وقد أسقطا هذا ان كان الاذن مالكا فان كان وليا أو وصيا أو وكلا أو جزوا فلا عبرة بأذنه ان كان فيه ضرر على المالك ذكره الاذرى وذكر الاخ ليس للتقييد بل للرقعة وهي نسيئة المالك والافا لكافر كالمسلم في ذلك • وبه قال (حدثنا اسماعيل بن أبي اويس) قال (حدثني) بالافراد (مالة) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع) بآثبات الياء على أن لاناقة وللشكهيى لا يبيع بصيغة النهى (بعضكم على بيع أخيه) زاد في الشروط من حديث أبي هريرة وأن يستام الرجل على سوم أخيه وبذلك تحصل المطابقة بين الحديث والترجمة ولعله أشار إلى ذلك كما هو عادته وظاهر التقييد بأخيه تخصيص الحكم بالمسلم وبه قال الاوزاعى وغيره ولمسلم عن أبي هريرة لا يسوم المسلم على المسلم وقال الجمهور ولا فرق بين المسلم وغيره وذكر المسلم ليس للتقييد بل لانه أسرع استئلا فلا بد كرا لاخ أو المسلم لا مفهوم له • وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في البيوع وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وأخرجه ابن ماجه في التجارات • وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المدينى قال (حدثنا سمان بن عيينة قال) (حدثنا الزهرى) محمد بن مسلم (عن سعيد بن المسيب) بفتح الياء المشددة (عن أبي هريرة رضى الله عنه) انه (قال) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (نهى تحريم) ان يبيع حاضر لباد) متاعا يقدم به من البادية ليبيعه بسعر يومه بأن يقول له أى الحاضر اتركه عندى لا يبعه لك على التسريح باغلى (و) قال (لاتناجشوا) مضارع حذف أحدى تاءيه والاصل تنناجشوا من النجش نون مفتوحة وجيم ساكنة وشين معجمة وهو أن يزيد في التتمن بلا رغبة بل ليغتر غيره والجله معمول اقال مقدرة أى نهى وقال لاتناجشوا (ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يحط على خطبه أخيه) بكسر الخاء وصورته أن يحط الرجل المرأة فتركن اليه ويتفقا على صداق معلوم ويتراضيا ولم يبق الا العقد فيبقى آخر ويخطب ويزيد في الصداق والمعنى في ذلك الايذاء وهو خير منه • على النهى (ولا تسال المرأة طلاقا اختها) تسال رفع خبر عنه على النهى وبالكسر على النهى حقيقة أى لا تسال امرأة زوج



امرأة أن يطلق زوجته ويتزوج بها ويكون لها من النفقة والمعاشرة ما كان لها وهو معنى قوله (لنكفا) بفتح  
 الفوقية والقاف ويتهما كاف ساكنة آخره همزة أي تقلب (ما في أناتها) ولا يذر لك في بكسر القاف ثم المثناة  
 الصنية قال وصوابه بالفتح والهمزة وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الأحكام ومسلم في النكاح والبيع  
 وأخرجه أبو داود في البيوع بيعه لا تناجشوا وفي النكاح بيعه لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه  
 والترمذي في البيوع بيعه لا يبيع حاضر لباد وفي موضع آخر منه بيعه لا تناجشوا وفي النكاح بيعه  
 لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع الرجل على بيع أخيه والنساء في النكاح بتمامه ولم يذكر السوم  
 وابن ماجه في النكاح بيعه لا يخطب الرجل على خطبة أخيه وفي التجارات بيعه ولا تناجشوا ورواه فيه  
 أيضا بيعه لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه ورواه فيه أيضا بيعه لا يبيع حاضر لباد  
 (باب بيع المزايدة وقال عطاء) هو ابن أبي رباح مما وصله أبو بكر بن أبي شيبة (أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع  
 المغانم فمن يريد) ويلحق بها غيرها للاشتراك في الحكم وكان نه خرج مخرج الغالب فيما يعتادون فيه البيع من زيادة  
 وهي الغنائم والموارث وقد أخذ بظاهره الأوزاعي وإسحاق نخسا الجواز ببيع المغانم والموارث \* وبه قال  
 (حدثنا بشر بن محمد) بكسر الموحدة وسكون الشين المجهة أبو محمد قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك قال) أخبرنا  
 الحسين بن ذكوان المعلم (المكتب) سكون الكاف من الألف واللام ولا يذر المصنوع بفتح الكاف وتشديد  
 الفوقية من التكبيل وهو المعروف (عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما  
 أن رجلا) هو أبو مذكور الانصاري كافي مسلم (اعتق غلاما له) اسمه يعقوب كافي مسلم والنساء (عن دبر)  
 بضم الدال المهملة والموحدة أي قال له أنت حر بعد موت (فاحتاج) الرجل الى غنمه (فأخذ النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال من يشتره مني) فعرضه للزيادة ليقصص فيه للمفلس الذي باعه عليه وهذا يرد على الإجماع على  
 حيث قال ليس في قصة المدبر بيع المزايدة فان بيع المزايدة أن يعطى به واحد ثم يعطى به غيره زيادة (فاشترى  
 نعيم بن عبد الله) بضم النون وفتح العين النعمان بفتح النون والماء المهملة المشددة العدوى القرشي ووصف  
 بالنعمان لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخل الجنة فسمعت نعمة نعيم فيها والنعمة السعة السلم قديما وأقام  
 بفتح النون قبيل الفتح وكان قومه ينعونه من الهجرة لشرفه فسميهم لأنه كان ينفق عليهم فقالوا أقم عندنا على أي  
 نعيمين \* ولما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم اعتقه وقبله واستشهد يوم اليرموك سنة خمس عشرة (بكذا  
 وألف ثمانمائة درهم) قد دفعه إليه أي دفع عليه الصلاة والسلام الثمن الذي أبيع به المدبر المذكور والمدبر  
 أودع المدبر المذموم بفتح الميم وقول العيني أي دفع الثمن الى الرجل وهو نعيم بن عبد الله سهو ولا يخفى وقد وقع  
 في رواية مسلم وأبي داود والنساء من طريق أيوب عن أبي الزبير ما يعني أن النعيم الثمن ولفظه فاشترى نعيم بن  
 عبد الله بثمانمائة درهم قد دفعها اليه وفي رواية مسلم والنساء من طريق الليث عن أبي الزبير قد دفعها اليه ثم  
 قال أبا بقتل قتلتها عليها وفي رواية النساء من وجه آخر عن اسماعيل بن أبي خالد ودفع غنمه الى مولاه  
 وأتما ما وقع في رواية الترمذي فحاشا ولم يترك ما لا غيره فهو مما نسب فيه ابن عيينة الى الخطأ ولم يكن سيده مات  
 كما وقع مصرح به في الأحاديث الصحيحة وفيه جواز بيع المدبر وهو قول الشافعي واحد وذهب أبو حنيفة  
 ومالك الى المنع وتأتى ان شاء الله تعالى مباحث ذلك في موضعه بحول الله وقوته \* وهذا الحديث أخرجه  
 المؤلف في الاستقراض وكذا أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنساء وابن ماجه \* (باب النجش) بفتح  
 النون وسكون الجيم وقصها وهو في اللغة تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليمسك يقال نجشت الصيد  
 انجشته باضم نجش وفي الشرع أن يزيد في ثمن السلعة من غير رغبة ليوقع غيره فيها وقيد الامام وغيره ذلك  
 بالزيادة على ما يساويه المبيع وقضيته أنه لو زاد عند نقص القيمة ولا رغبة له جاز وكلام الاصحاب يخالفه ولا خيار  
 للمشتري لتقريبه حيث لم يتامل ولم يراجع أهل الخبرة ويقع النجش أيضا بمواطأة الناجش البائع فيشتريه  
 في الاثم ويقع بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وقد يختص به البائع كما أن يقول اعطيت في المبيع كذا  
 والحال بخلافه أو أنه اشتراكم أكثر مما اشتراكم ليوقع غيره ولا خيار للمشتري (و) (باب) من قال لا يجوز ذلك  
 البيع الذي وقع بالنجش وهو مشهور ومذهب الحنابلة إذا كان بمواطأة البائع أو صنعه والمشهور وعند  
 المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار والاصح عند الشافعية وهو قول الحنفية صحة البيع مع الاثم والقرح

في جميع المناهي شرطه العلم بها الا في الجش لانه خديعة وتحريم الخديعة واضح لكل احد وان لم يعلم هذا الحديث بخصوصه بخلاف البيع على بيع أخيه انما يعرف من الخبر الوارد فيه فلا يعرفه من لا يعرف الخبر قال الرافعي "ولك أن تقول هو اضرار وتحريم الاضرار معلوم من العمومات والوجه تخصيص المعصية بمن عرف التحريم بعموم أو خصوص وأقره عليه النووي وهو ظاهر بل نقل البيهقي عن الشافعي "أن الجش كغيره من المناهي (وقال ابن أبي اوفى) عبدالله في حديث أورده المؤلف في الشهادات في باب قوله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله ويمانهم ثمنا قليلا (الناجش آكل ربا) أى كاسه ولا يذر عن الجوى والمسئلى آكل الربا بالعرف (خائن) لكونه غاشا وهو خبر بعد خبر قال المؤلف (وهو خداع) ~~بكسر الخاء~~ المعجمة أى مخادعة (باطل) غير حق (لا يحل) فعلة وهذا قاله المؤلف تفقها وليس من كلام عبدالله بن أبي اوفى (قال النبي صلى الله عليه وسلم الخديعة) أى صاحبها (في النار) رواه ابن عدى في كماله وقال صلى الله عليه وسلم فيما وصله المؤلف في كتاب الصلح من حديث عائشة رضی الله عنها (ومن عمل عملا) بكسر الميم في الاول وفتحها في الثاني (ليس عليه امر فافه ورد) أى مردود عليه فلا يقبل منه \* وبه قال (حدثنا عبدالله بن مسلمة) القعنبي قال (حدثنا مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر رضی الله عنهما) أنه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجش) يسكون الجيم وفتحها وهذا الحديث أخرجه أيضا في ترك الحيل ومسلم والنسائي في البيوع وابن ماجه في التجارات \* (باب بيع الغرر) يفتح الغين المعجمة وبراءين ~~ك~~ المسك في الفأرة والصوف على ظهر الغنم وهو شامل لبيع الاقن والمعدوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وكلها باطلة الا اذا دعت حاجة كاس الدار وحشو الجبة فيجوز لدخول الحشو في معنى الجبة والاس في معنى الجدار فلا يضر ذكرهما لانه تأكيدي بخلاف فهو بيع الحامل وحملها أو ولبن ضرعها فانه لا يصح لجعله الحل واللبن المجهول مبيعا مع المعلوم بخلاف بيعها بشرط كونها حاملا أو ولبنها لانه جعل ذلك وصفا تابعا (و) بيع (حبل الحبله) يفتح المهملة والموحدة فيهما وقيل هو بكون الموحدة في الاول وهو من عطف اخص على العام وكشهرته في الجاهلية اقر بالتخصيص عليه \* وبه قال (حدثنا عبدالله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام (عن نافع عن عبدالله بن عمر رضی الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن بيع حبل الحبله) قال نافع أو ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر (وكان) بيع حبل الحبله (بيعا يتبايعه أهل الجاهلية كان الرجل) منهم (يتباع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكرا كان أو أنثى وحكم الجزور كغيره (الى ان تنفج الناقة) بضم اوله وفتح الناقه مبنيا لعله من الافعال التي لم تسمع الا كذلك نحو جتن وزهى علينا أى تكبر والناقة مرفوع باسناد صحيح اليها أى تضع ولدها فولدها نتاج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر يقال نتجت الناقة بالبناء للمفعول لا بالياء ولدت (ثم تنفج التي في بطنها) ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد وصفته كما قاله الشافعي ومالك وغيرهما أن يقول البائع بعثك هذه السلعة بمن مؤجل الى أن تنفج هذه الناقة ثم تنفج التي في بطنها لان الاجل فيه مجهول وقيل هو بيع ولد الناقة في الحال بأن يقول اذا نتجت هذه الناقة ثم نتجت التي في بطنها فقد بعثك ولدها لانه بيع ما ليس بمولود ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه فيدخل في بيع الغرر وهذا الثاني تفسير أهل اللغة وهو أقرب لفظا وبه قال أحمد والاول اقوى لانه تفسير الراوى وهو ابن عمر وهو اعرف وليس يخالف للظاهر فان ذلك هو الذي كان في الجاهلية والنهي وارد عليه قال النووي ومذهب الشافعي ومحققى الاصوليين أن تفسير الراوى مقدم اذ لم يخالف الظاهر وقال الطيبي فان قلت تفسيره يخالف لظاهر الحديث فكيف يقال اذ لم يخالف الظاهر وأجاب باحتمال أن يكون المراد بالظاهر الواقع فان هذا البيع كان في الجاهلية بهذا الاجل فليس التفسير حلالا لفظ بل بيان للواقع ومحصل الخلاف السابق كما قاله ابن التين هل المراد بالبيع الى اجل أو بيع الجشين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد ببيع الجشين الاول أو بيع جشين الجشين فصارت أربعة اقوال انتهى ولم يذكر في الباب بيع الغرر صرحا لكنه لما كان حديث الباب في النهي عن بيع حبل الحبله وهو نوع من أنواع بيع الغرر ذكر الغرر الذي هو عام ثم عطف عليه حبل الحبله من عطف الخاص على العام كما مر اينده على أن أنواع الغرر كثيرة وان لم يذكر منها الا حبل الحبله من باب التنبية بنوع مخصوص معلول بعلة على كل نوع توجد فيه تلك العلة وقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن بيع الغرر

من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عباس عن عبد بن ماجه وسهل بن سعد عن أحد \* وحديث الباب آخر  
أبو داود والنسائي في البيوع \* (باب حكم بيع الملامسة) مفاعلة من اللبس ويأتي تفسيرها في حديث  
الباب إن شاء الله تعالى (قال انس) مما وصله المؤلف في بيع الخاضرة (نهي عنه) أي عن بيع الملامسة (النبي  
صلى الله عليه وسلم) ولا يذنبه النبي صلى الله عليه وسلم عنه \* وبه قال (حدثنا سعيد بن عفير) بضم العف  
وفتح الفاء وبعد المنة المنة السكة را ونسبه لحدته لشهرته به واسم أبيه كثير المصري (قال  
حدثني) بالافراد (الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد أيضا (عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خا  
الايلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري انه (قال اخبرني) بالافراد (عامر بن سعد) بسكون العين  
أبي وقاص (ان اباسعيد) سعد ابن مالك الخدري (رضي الله عنه) اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى  
نهي تحريم (عن المناذبة) بضم الميم وبالألف المحممة قال أبو سعيد الخدري (و) المناذبة (هي طرح الرجل ثوبه  
لمن يريد شراءه) (بالبيع) أي بسببه (الى رجل) آخر (قل ان يظله) ظهر البطن (او) قبل أن (ينظر اليه  
ويتأمله) (ونهي) النبي عليه الصلاة والسلام (عن الملامسة واللامسة) هي (لمس الثوب لا ينظر) المستا  
(اليه) وعند المؤلف في اللباس من طريق يؤنس عن الزهري واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر يده باللب  
أو بالثار ولا يقبله الا سلت والمناذبة أن يذ الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ اليه الاخر ثوبه ويكون ذا  
بيعهما من غير نظر ولا تراص وللنسائي من حديث أبي هريرة واللامسة أن يقول الرجل للرجل أبيع  
ثوبي بثوبك ولا ينظر واحد منهما الى ثوب الآخر أو لا يمس الملامسة أن يقول أن يبيع ما معي وتنب  
ماه من لا يشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدرى كل واحد منهما كم مع الآخر وضو ذلك ولمسلم من طريق  
عطاء بن ميناء عن أبي هريرة أن الملامسة أن يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذبة أن يذ  
كل واحد منهما ثوبه الى الآخر لم ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه وهذا التفسير الذي في حديث  
أبي هريرة أقعد بلفظ الملامسة والمناذبة لانهما كما مر مفاعلة فتدعى وجود الفعل من الجانبين وظاهر الطر  
كله أن التفسير من الحديث المرفوع لكن وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي ص  
الله عليه وسلم وانقطعه وزعم أن الملامسة أن يقول الخ قالوا قرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لأنه يبعد  
بغير الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ واختلف في تفسير الملامسة على ثلاث صور احدا  
أن يمس ثوبه باللبس عن النظر ولا خيار له بعده بأن يمس ثوبه بالبر ثم يشتريه على أن لا خيار له اذا رآه الثاني  
أن يمس ثوبه باللبس بغير أن يقول اذ المسة فقد بعته كما يمس ثوبه عن الصيغة الثالثة أن يبيع شيئا  
أنه يمس ثوبه باللبس وانقطع خيار المجلس وغيره كنفاء بلسه عن الازام بتفرق أو تخار وطلان اليه  
المستفاد من النهي لعدم رؤية المبيع واشترائط في الخيار في الاولى ونفي الصيغة في عقد البيع في الثانية  
وشروط في الخيار في الثالثة \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس ومسلم وأبو داود والنسائي في البيوع  
\* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا عبد الوهاب) الثقفي قال (حدثنا أيوب) السختياني (عن  
محمد) هو ابن سيرين (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى) بضم أوله مبني للمفعول أي نهى النبي صلى الله  
عليه وسلم (عن ابستين) بكسر اللام على الهيئة لا بالقبح على المرأة احداهما (ان يحتبي الرجل في الثوب  
الواحد ثم يرفع على منكبه) كلمة أن مصدرية والتقدير نهى عن احتباء الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجة  
منه شيء ولم يذكروا في حديث أبي هريرة ثاني التبتين المنهي عنهما وهو اشكال الصماء قال البرماوي  
كالكرمان اختصارا من الراوي كأنه لشهرته وقال ابن حجر وقد وقع بيان الثانية عند أحد من طريق  
هشام عن ابن سيرين ولفظه أن يحتبي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجة منه شيء وأن يرتدى في ثوب فرجة  
طرفيه على عاتقيه (و) نهى صلى الله عليه وسلم (عن بيعتين) تنبيه بعة بفتح الموحدة وكسر هاو القم  
ينهما أن الفعل بالقبح للزهر وبالكسر للمساة والهيئة قال البرماوي والوجه الكسر لأن المراد الهيئة  
انتهى والذي في القبح احداهما (الاماس) الثانية (التباز) بكسر الاول منهما مصدر لابس ونابذ وهذا  
الحديث مضى في الصلاة في باب ما يستمر من العورة \* (باب حكم بيع المناذبة وقال انس) فيما وص  
في باب بيع الخاضرة كما مر في الباب السابق (نهي عنه) أي عن بيع المناذبة (النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا يذنبه النبي صلى الله عليه وسلم) \* وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي اويس (قال حدثني) بالافرا

(ماثل) الامام (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة وتشديد الموحدة (عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان كلاهما (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة و) عن (المنابذة) ولم يذكر في شيء من طرق حديث أبي هريرة تفسيرهما والمنابذة أن يجعلوا النبي كما كتفاه به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ اليك ثوبي بعشرة فيأخذها الآخر أو يقول بعثك بكدا على اني اذا نبذته اليك لزم البيع وانقطع الخيار به قال (حدثنا) ولا يذرح حديثي بالافراد (عياش بن الوليد) بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التحتية وبعد الالف شين معجمة الرقام البصرى قال (حدثنا عبد الاعلى بن عبد الاعلى البصرى السامى قال (حدثنا معمر) بفتح الميم بينهما عين ساكنة ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم (عن عطاء بن ريد) من الزيادة اللين (عن أبي سعيد) الخدرى (رضى الله عنه) أنه (قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن البستين) بكسر اللام (وعن يعقوب) بفتح الموحدة (الملاسة والمنابذة) وسبق تفسيرهما وقيل المنابذة تبدل الحصة والصحيح انها غير تفسير البستين معلوم مما سبق واختصره الراوى وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الاستئذان وأبو داود في البيوع وأخرجه ابن ماجه في التجارات بالنهى عن البستين وفى اللباس بالنهى عن اللبستين - (باب النهى للبائع ان لا يحفل الابل والبقر والغنم) بنضم المثناة التحتية وفتح المهملة وتشديد العاء المكسورة من الحفل وهو الجمع ومنه المحفل للجمع الناس ولا يحفل أن تكون زائدة وأن تكون تفسيرية ولا يحفل بيا نال النهى والتقيد بالبائع يخرج ما لو حفل المالك للجمع اللين لولده أو عياله أو ضيفه (وكل محفلة) بفتح الفاء المشددة ونصب كل عطف على المفعول من عطف العام على الخاص أى وكل مصرارة من شأنها أن تحفل بالنصوص وان وردت في النظم لكن ألحق بها غيرها من مأكول اللحم للجامع بينهما وهو تقرير المشترى ثم غير المأكول كالجارية والأتان وان شارك في النهى وثبت الخيار لكن الأصح أنه لا يرد في اللين ما عا من غير ادم ثبوته ولان الأدميات لا يعتاض عنه غالباً ولين الأتان نجس لا عوض له وبه قال الحنابلة في الأتان دون الجارية (والمصرارة) بنضم الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الراء مبتدأ خبره قوله (التي صرى) بنضم المهملة وتشديد الراء أى ربط (لبستها) أى ضرعها (وحقن فيه) أى في الثدي من باب العطف التفسيرى لان التصرية والحقن بمعنى واحد (وجمع) اللين (فلم يحلب أياها) وهذا تفسير الشافعى (و) قال أبو عبيد وأكثر أهل اللغة (اصل المصرية حبس الماء يقال نه صرّيت الماء) بتشديد الراء وزاد أبو ذر اذا حبسته وبه قال (حدثنا ابن بكير) بنضم الموحدة وفتح الكاف يحيى قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن حماد بن زيد) بن شرحبيل بن حسنة المصرى (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم أنه قال (قال أبو هريرة رضى الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصرّوا الابل والغنم) بنضم التاء وفتح الصاد وتشديد الراء بوزن تركوا من صرى بصرى تصرية تركى تركية وأصله تصرّوا فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فالتقى سا كان فحذف أولهما وضم ما قبل الواو للمناسبة والابل على هذا نصب على المفعولية وما بعده عطف عليه وهذه الرواية الصحيحة وقال عياض رويتم في غير مسلم عن بعضهم بفتح التاء وضم الصاد من صرى بصرى اذا ربط قال وعن بعضهم بنضم التاء وفتح الصاد بغير واو بصيغة الافراد على البناء للجهول وهو من السرّ أيضاً والابل مرفوع به والغنم عطف عليه والمشهور الأول قال أبو عبيد لو كانت من الصرّ لكانت مصرورة أو مصرّرة لا مصرارة وأجيب بأنه يحتمل أنهم مصرّرة فأبدلت إحدى الراءين ألما نحو دساها وأصله دسها فكرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس وعلى هذا فلا مباينة بين تفسير الشافعى وبين رواية لا تصرّوا وعلى ما صححه على أنه قد سمع الأحرار في كلام العرب وذكر المؤلف البقر في الترجمة ولم يقع له ذكر في الحديث إشارة الى أنها في معنى الابل والغنم في الحكم خلافاً لادود وانما اقتصر عليهما لغلبتهما عندهم (فن ابتاعها) أى فن اشترى المصرارة (بعد) بنضم الدال أى بعد التصرية وقيل بعد العلم بهذا النهى قال الحافظ الشرف الدمي طي فيما نقله الزركشى أى بعد أن يحلبها كذا روى ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج وبه يصح المعنى قال الزركشى والبخارى روى من جهة الليث عن جعفر باسقاطها يعنى باسقاط زيادة بعد أن يحلبها فاستشكل المعنى لكن روى آخر الباب عن أبي الزناد عن الاعرج بلفظ فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ملامعنى لاستدراك الحافظ له من جهة ابن لهيعة وهو ليس من شرط الصحيح مع الاستقناء عنه بوجوده في الصحيح وثقوب بأن قوله ان اسقاط هذه الزيادة

أوجب اشكال هذا المعنى فيه نظر وذلك أن نص حديث اللبث كحديث أبي الزناد ولفظه (فانه بخير النظرين)  
أي الرأيين (بين ان يحتلبها) كذا في الفرع بفتح همزة أن وأثبت القوية بعد الحاء وبين مر قوم عليها علامة  
الجوى مصحح عليها وتحت العلامة علامة السقوط وفي الهامش مكتوب صوابه بعد أن يحتلبها أي وقت أن  
يحتلبها أي فالمشترى متلبس بخير النظرين في وقت حلبها وقال العيني كما لحاظ ابن حجر ان يحتلبها كذا  
في الاصل بكسر ان على انها شرطية وجزم يحتلبها لانه فعل الشرط ولا بن خزيمة والاسماعيلي من طريق أسد  
ابن موسى عن اللبث بعد أن يحتلبها بفتح أن ونصب يحتلبها اه والذى رأيت في فرعين لليونينية وسائر ما وقفت  
عليه من الاصول بفتح الهمزة والنصب وزاد عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد فهو بالخيار ثلاثة أيام أخرجه  
الطحاوي وظاهر قوله بعد أن يحتلبها أن الخيار لا يثبت الا بعد الحلب والوجه ورعى انه اذا علم بالتصيرية ثبت له  
الخيار على الفور من الاطلاع عليها لكن لما كانت التصيرية لا تعلم غالباً الا بعد الحلب ذكره قيدا في ثبوت الخيار  
فلو ظهرت التصيرية بعد الحلب فالخيار ثابت (ان شاء الله) المصرة على ملكه (وان شاء ردها وصاع عمر)  
بالنصب على أن الواو بمعنى مع أو لطلق الجمع ولا يكون مفعولا معه لان جهه وراعاة على أن شرط المفعول معه  
ان يكون فاعلا نحو جئت أنا وزيدا وقوله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله  
ولا محل له من الاعراب اذ هما تفسيران أتى بهما البيان المراد بالنظرين ما هو وهذا الحديث أخرجه بقية  
الاثمة الستة (ويذكر) بضم أوله مبني للمفعول (عن أبي صالح) ذكر ان الزيات مما وصله مسلم (وعنه) مما  
وصله البزار والطبراني في الاوسط (والوايد بن رباح) بفتح الواو وتخفيف الموحدة وبعد الالف مهملة مما وصله  
أحمد بن منيع في مسنده (وموسى بن يسار) بالتحية وتخفيف السين المهملة مما وصله مسلم والاربعة (عن أبي  
هريرة) رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) لم يصح عنه وقيل يكفى صاع قوت لحديث أبي داود صاع من  
طعام وهل يخبر بين الاقوات أو يتعين غالب قوت البلاد وجهان أحسنهما الثاني وعلى تعيين القوت وهو الصحيح  
عند الشافعية لو ترا ضياء على غيره من قوت أو غيره جاز ولو فقد القوت ردت قيمته بالمدينة ذكره الماوردي وأقره  
الراقي والنووي ويتبين الصاع ولو قل اللبث فلا يختلف قدر القوت بل باللبث كثرت كما لا يختلف غيرة الجنين  
باختلاف ذكوره ونوثة ولا أرض الموضحة باختلافها أصغرا وكبرا (وقال بعضهم) وصله مسلم عن قرة (عن  
ابن سيرين) عن أبي هريرة مرفوعا (صاع من طعام وهو بالخيار ثلاثا) وهو وجه ضعيف عند الشافعية وأجيب  
عنه بأنه محمول على العال وهو أن التصيرية لا تظهر الا بثلاثة أيام لاحالة نقص اللبث قبل تمامها على اختلاف  
العلل أو الماوى أو تبدل الايدي أو غير ذلك واستدأ الثلاثة على القول بها من العقد وقبل من التفرق (وقال  
بعضهم) مما وصله مسلم أيضا عن أيوب (عن ابن سيرين) عن أبي هريرة مرفوعا أيضا (صاع من طعام) ولم يذكر ثلاثا  
والمرأى كذا يعني أن الروايات الناصة على الثمرا كثرت بعد اداس الروايات التي لم تنص عليه أو ابتدته بذكر  
الطعام • وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا معمر) بضم الميم الاولى وكسر الثانية (قال  
سمعت ابي) سليمان بن طرخان حال كونه (يقول حدثنا ابو عثمان) عبد الرحمن بن مل يشهد اللام النهدي  
بالتون أسلم في عهد صلى الله عليه وسلم وأدى اليه الصدقات (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه) انه قال  
من اشترى شاة محفلة بفتح الشاء المشددة معصرة (فردها) أي فأراد ردها (فرد معها) ان كانت مأكولة  
وتلق لبثها (صاعا) زاد أبو ذر من عمر أي بدل اللبث الذي حلبه وان زادت قيمته على قيمته ولو علم بها قبل الحلب رده  
ولاشئ عليه • وهذا الحديث رواه الاكثرون عن معمر بن سليمان موقوفا وأخرجه الاسماعيلي من طريق  
عبيد الله بن معاذ عن معمر بن سليمان مرفوعا وذكر ان رفعه غلط قال ابن مسعود بالسند السابق (ونهى النبي  
صلى الله عليه وسلم ان تلقى البيوع) بضم التاء وفتح اللام والقاف المشددة مبني للمفعول والبيوع رفع نائب  
عن الفاعل وأصله تلقى فحذفت إحدى التاءين والمعنى قبل تقبل أصحاب البيوع ولا يذران تلقى البيوع بفتح  
التاء والعين كافي فرع اليونينية وقال العيني ويرى بالتخفيف • ورجال الحديث كلهم بصريون الا ابن مسعود  
وفيه رواية الابن عن الاب والتابعي عن التابعي وأخرجه الثقات موقوفا وأخرجه مسلم والترمذي  
وابن ماجه • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) ان تيسى قال (اخبرنا مالك) امام دار الهجرة (عن ابي  
الزناد) عبد الله بن ذكران (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لا تلقوا الركبان) بفتح التاء واللام والقاف وأصله لا تلقوا فحذفت إحدى التاءين أي

لاستقبلوا الذين يحملون المتاع الى البلد للاشتراء منهم قبل أن يقدموا الاسواق ويعرفوا الاسعار (ولا يبيع)  
بالرفع على أن لافقية ولا يذو ولا يبيع بالجزم على النهي (بعضكم على بيع بعض) في زمن الخياط (ولا تناجشوا)  
أصله تناجشوا حذف إحدى التاءين وقدمت الزيادة في التثنية بلا رغبة ليغتر غيره (ولا يبيع) بالرفع ولا يذو  
ولا يبيع بالجزم (حاضر اساد) هو أن يقول الحاضر إن يقدم من البادية بمتاع ليبيعه بسعر يومه اتركه عندي  
لا يبيعه لك بأعلى (ولا يصير) والعنم يضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكوا والغنم نصب به وضبطه بعضهم بفتح أوله  
وضم ثانيه من صر يصير اذ اربط وضبط آخر يضم أوله وفتح ثانيه لكن بغير واو بصيغة الافراد على البناء للجهول  
وهو من الصر أيضا وعلى هذا فالغنم رفع والمشهور الأول كما مر • وزاد في الرواية السابقة الابل (ومن  
ابتاعها) أي المصرة (فهو) وفي السابقة فانه (بغير النظرين بعد ان يحتلبها) بوقية بعد الحاء المهملة وكسر  
اللام ولا يذو يحلبها باسقاط الوقية وضم اللام (ان رضيا) أي المصرة (امسكها وان خطتها ردها وصاعا  
من تمر) ولو اشترى مصرة اصاع من تمر ردها وصاع تمر ان شاء واسترد صاعه قال القاضي وغيره لان الرابا لا يؤثر  
في الفسوح قال الاذري واسترد اصاع من البائع ان كان باقيا بيده فلو تلف وكان من نوع ما لم يشتري  
رده فيخرج من كلام الائمة انه ما يبعان في التقاص ان جوزناه في المثليات كما هو الاصح المتصوص خلافا  
لرافعي وغيره ولورد غير المصرة بعد الحلب بعيب فهل يرد بدل اللبن وجهان أحدهما وبه جزم البغوي وصححه  
ابن أبي هريرة والقاضي وابن الرفعة نعم كالمصرة اذ في رد صاع تمر وقال الماوردي بل فيه اللبن لان الصاع عوض  
لبن المصرة اذ وهذا لبن غيرها وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع أيضا وكذا أبو داود والنسائي • هذا  
(باب) بالتثنية (ان شاء) مشتري المصرة اترك البيع (رد المصرة) بالنصب مفعول رد وبالجملة جواب الشرط  
(و) عليه (في حلتها صاع من تمر) يسكون اللام في اليونانية وغيرها على انه اسم الفعل ويجوز الفتح على انه  
معنى المحلوب قاله العيني كفتح الباري وقال في القاموس الحلب ويحسر كاستخراج ما في الضرع من اللبن  
كالخلاب والاحتلاب والحلب محركة والحليب اللبن المحلوب ما لم يغير طعمه وقال الجوهري الحلب بالتحريك  
اللبن المحلوب والحلب أيضا مصدر حلب الناقة يحلبها حلبا واحدا فاهو حالب وحاصله ان أريد بالحلب اللبن  
فلامه مفتوحة فقط وان أريد به المصدر فيجوز السكون والفتح وعلى هذا فقهوم قول البخاري وفي حلتها يسكون  
اللام صاع من تمر ان الصاع في مقابلة الفعل وهو موافق لقول ابن حزم يجب رد التمر واللبن معا لان التمر  
في مقابلة الحلب لا في مقابلة اللبن وهذا يخالف لما عليه الجمهور من أن التمر في مقابلة اللبن وقد كان القليل يرد  
عين اللبن أو مثله لكن لما تم ذلك باخلاء ما حدث بعد البيع في ملك المشتري بالموجود حال العقد وتبين انه  
الى الجهل بقدره عين الشارع له لا يناسبه قطعاً للخصومة ودفعاً للتنازع في القدر الموجود عند العقد وبه  
قال (حدثنا محمد بن عمرو) بنحو العين والمستهقلى في رواية عبد الرحمن الهمداني زيادة ابن جبلة • وكذا قال  
أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الفربري وفي رواية أبي علي بن شوية عن الفربري حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن  
جبلة وأحمد الساقون وجزم الدارقطني بانه محمد بن عمرو وأبو غسان الرازي المعروف بزنجي زاي ونون وجيم  
مصغرا وجزم الحاكم والكلاياذي بانه محمد بن عمرو والسواق البلطي قال الحافظ ابن حجر في المقدمة ويؤيده أن  
المكي شاذي بنحوه بلخي وقال في التشرح والاول أولى قال (حدثنا المكي) بن ابراهيم وهو من مشايخ المؤلف قال  
(اخبرنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال اخبرني) بالافراد (زياد) زاي مكسورة ومثناة تحتية مخففة  
ابن سعد بن عبد الرحمن الخراساني (ان ثابتا) هو ابن عياض بن الاحنف (مولى عبد الرحمن بن زيد اخبرناه سمع  
ابا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى غنما مصرة فاحتلبها فان رخصها  
امسكها وان خطتها ففي حلتها) يسكون اللام (صاع من تمر) طاهره ان الصاع في مقابلة المصرة اذ سواء كانت  
واحدة أو أكثر لقوله من اشترى غنما لانه اسم مؤنث موضوع للجنس ثم قال ففي حلتها صاع من تمر ونقل ابن  
عبد البر عن استعمال الحديث وابن بطال عن أكثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والحالبه وعن أكثر  
المالكية يرد عن كل واحدة صاعا وقال المازني ومن المستبشع أن يغرم متلف ابن ألف شاة كما يغرم متلف لبن  
شاة واحدة وأجيب بأن ذلك مغفر بالنسبة الى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع فجعل حدا  
يرجع اليه عند التضام فاستوى القليل والكثير ومن العلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف  
اختلافا شديدا ومع ذلك فالمعتبر الصاع سواء قل اللبن أم كثر فكذلك هو معتبر سواء قلت المصرة أم كثرت انتهى

وقال الحنفية لا يجوز للمشتري أن يرد ما اشتراه إذا وجد هامصراة مع لبنها ولا مع صاع غير لثقه لأن الزيادة  
المفصلة المتولدة عن المصراة وهو اللبن مانعة من ردها وحديث أبي هريرة يخالف لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم  
فاعتدوا عليه مجل ما اعتدى عليكم وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع \* (باب حكم) (بيع العبد  
الزاني وقال شريح) بجمعة مضعومة وراة مفتوحة ابن الحارث الكندي القاضي فيما وصله سعيد بن منصور  
بإسناد صحيح من طريق ابن سيرين (أن شاة) المشتري (رد) الرقيق المبتاع ذكرنا كان أو أتى ولو صغيرا (من الزنا)  
المصدر منه ما قبل العقد وان لم يكثر ولتقص القيمة به ولو تاب لأن تهمة الزنا لا تزول ومذهب الحنفية الزنا عيب  
في الامة دون العبد فترد الامة لأن الغالب أن الافتراض مقصود فيها وطلب الولد والزنا يخل بذلك وفي الامالي  
الزنا في الجارية عيب وان لم يمتد عند المشتري للعوق العاريا ولادها وسقط قوله وقال شريح الخ في رواية  
الكشميني والجوى \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال  
حدثني) بالافراد (سعيد المقبري عن يسه) كيسان المدني مولى بني لبت (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه سمعه  
يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا زنت الامة فتيين زناها) بالبيضة أو بالحل أو بالقرار (فليجلدها) سبدها  
ففيه أن السيد يقيم الحد على رقيقه خلافا لابي حنيفة وزاد أبو بوب بن موسى الحد لكن قال أبو عمر لا نعلم أحدا  
ذكر فيه الحد غيره (ولا يثرب) بضم التحتية وفتح المثناة وتشديد الراء المصنوعة آخره موحدة أي يوجها  
ولا يقرعها بالزنا بعد الجلد لارتفاع اللوم بالحد قال في المصايب وفيه نظر وقال الخطابي معناه أنه لا يقتصر على  
التريب بل يقام عليها الحد (ثم ان زنت) ثانيا (فليجلدها ولا يثرب) ثم ان زنت النساء فليجلدها احتجابا أي بعد  
جلدها - هذا الزنا ولم يذكر ما كتفاهما قبله (ولو) كان البيع (بجل من شعر) وهذا مباقة في التحريض على  
بيعها وقيد به بالكثرة لأنه الاكثر في حبالهم \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع ومسلم في الحدود  
والنساء \* وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام (عن ابن شهاب)  
محمد الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله) بن عمر بن الخطاب (عن عبيد بن مسعود) (عن أبي هريرة وريد بن خالد)  
اليماني الصحابي المدني (رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل) بضم السين مبنيا للمفعول  
ولم أقف على اسم السائل (عن الامة) أي عن حاكمها (اذا زنت ولم تحصن) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر  
ثالثه ما سناد الاحسان اليها لانها تحصن نفسها بها فها ولا يذو ولم تحصن بفتح الصاد باء سناد الاحسان الى  
غيرها أو يكون بمعنى الفاعل والمنعول وهو أحد الثلاثة التي جئت نوادر يقال أحصن فهو محصن  
والثانية فهو مصعب وألفج فهو ملفج وقال العيني ويروى ولم تحصن بضم التاء وفتح الحاء وتشديد الصاد من  
باب (الحصن) (قال) عليه الصلاة والسلام (ان زنت فاجلدوها) ظاهره وجوب الرجم عليها اذا أحصنت  
والاجماع بخلافه وأجيب بأنه لا اعتبار للمفهوم حيث نطق القرآن صريحا بخلافه في قوله تعالى فاذا أحصن  
فان أتيت بضاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فالحد يثبت دل على جلد غير المحصن والآية على  
جلد المحصن والرجم لا يتصف فيجلدان علما بالدليلين أو يجاب بأن المراد بالاحصان هنا الحرية كافي قوله  
تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات أو أتى لم يتزوج أولم نسلم كافي قوله تعالى فاذا  
أحصن الآية قيل معنى اسلمن وقيل تزوجن وقول الطحاوي ان قوله ولم تحصن لم يذكرها أحد غير مالك انكره  
عليه الحفاظ فقالوا لم ينفرد به ابل رواها ابن عينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما رواه مالك وانما أعاد  
الزنا في الجواب غير مقيد بالاحصان لأنني على انه لا أثر له وأن الموجب في الامة مطلق الزنا (ثم ان زنت  
فاجلدوها ثم ان زنت فبدها) بعد جلدتها (ولو صغير) فعيل بمعنى مفعول أي جيل مفعول أو منسوج من  
الشعر وهذا على جهة التهديد فيها وليس من اضاعة المال بل هو حث لها على مجاهدة الزنا واستشكاه ابن المنير  
بأنه عليه الصلاة والسلام نصح هؤلاء في ابعادها والنصيحة عامة للمسلمين فيدخل فيها المشتري فيمنصح في ابعادها  
وأن لا يشتريها فكيف يصور نصيحة الجانبين وكيف يقع البيع اذا انتصاهما وأجاب بأن الماعدة انما توجهت  
على البائع لأنه الذي لدغ فيها مرة بعد أخرى ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ولا كذلك المشتري فانه بعد لم يجز  
منها سوء فليست وتليقته في الماعدة كالبايع انتهى ولعلها أن تستعف عند المشتري بأن يزوجه أو يدهنها بنفسه  
أو يصونها بيته أو بالاحسان اليها (قال ابن شهاب) الزهري (لا ادري بعد الثالثة) ولا يذرعن الكشميني  
بعد الثالثة به مزة الاستنهام أي هل أراد أن يبعها ليكون بعد الزينة الثالثة (والرابعة) وقد جزم أبو سعيد بانه

في الثالثة كما مر \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في المحار بين والعتق وفي البيوع أيضا وأخرجه مسلم في الحدود وكذا أبو داود وأخرجه النسائي في الرجم وابن ماجه في الحدود والله أعلم \* (باب حكم البيع والشراء مع النساء) ولا يذو الشراء والبيع بتقديم الشراء \* وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حنيفة الحمصي (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه قال (قال عمرو بن الزبير) بن العوام (قالت عائشة رضي الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له) أي قصة بريرة المروية في غير ما موضع من البخاري - ولفظ رواية عمرة عنها في باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد من الصلاة انتهى بريرة تسألها في كتابتها فقالت ان شئت اعطيت اهلك ويكون الولاء لي وقال أهلها ان شئت اعطيتها ما بقي وقال سفيان ان شئت اعطتها ويكون الولاء لنا فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك له ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لعائشة (اشترى وأعتق) به مزة قطع وفي رواية عمرة ان شئت اعطيتها أي بريرة (فان الولاء) ولا يذو الوقت فانما الولاء أي على العتيق (لمن أعتق) والولاء بفتح الواو والمراد به هنا وصف حكمي - ينشأ عنه ثبوت حق الارث من العتيق الذي لا وارث له من جهة نسب أو زوجية أو الفاضل عن ذلك وحق العقل عنه اذا جنى والتزويج للاتى بشروطه وقد كانت العرب تبيع هذا الحق وتنبه فنهى الشرع عنه لان الولاء كلمة النسب فلا يقبل الزوال بالازالة ويقال للمعتق بهذا الاعتبار المولى من أعلى وللعتيق أيضا لكن من أسفل وهل هو حقيقة فيها أو في الأعلى أو في الأسفل اقوال مشهورة (ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم من العتيق) وفي رواية عمرة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وقال سفيان مرة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر (فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ما بال) ما شان ولله كنهين - ثم قال أما بعد ما بال (أناس) وحذف القاء من فاعلى هذه الرواية على اللغة القليلة ولا يذو ما بال الناس ولعمرة ما بال اقوام (يشترطون شروطا) ولله كنهين - شرطها بالافراد (ليس في كتاب الله) بالتذكير باعتبار الجنس أو باعتبار الماد كوروا المراد من كتاب الله حكم الله (من اشترط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) وللنساء - لم يجزله (وان اشترط مائة شرط) ذكر المائة للمبالغة في الكثرة (شرط الله) الذي شرعه (أحق وأوثق) أحكم وأقوى وما سواه واه فأفعل التفضيل ليس على بابه وموضع الترجمة في اشترى يخاطب عائشة والبيع والشراء كان في بريرة حيث اشترتها من أهلها وصدق البيع والشراء هنا من النساء مع الرجال قاله العيني - وهذا الحديث قد سبق في الصلاة كما مر وفي باب الصدقة على مولى ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتى ان شاء الله تعالى بعون الله تعالى في البيوع والعتق والمكاتبه والهبة والطلاق والفرائض والشروط والاطعمة وكفارة الايمان \* وبه قال (حدثنا حسان بن أبي عباد) بتشديد السين من حسان والمدة من عباد مع فتح أولهما واسم أبي عباد حسان أيضا قال ابن حجر كذا للمسئلى ولا يذو كما في الفرع ونسبها ابن حجر لغير المسئلى حسان بن حسان وهو بصري - سكن المدينة ومزذكره في العمرة قال (حدثنا همام بفتح الهاء وتشديد الميم ابن يحيى) (قال سمعت مافعا) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان عائشة رضي الله عنها سأمت بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء الاولى قال في المصابيح ووقع في تهذيب الاسماء واللغات للنووي انها بنت صفوان قال الجلال البلخي لم يقله غيره وفيه نظر ظاهر وقيل كانت مولاة لقوم من الانصار وقيل لآل عنية بن أبي لهب وكانت قبطية وعاشت الى خلافة يزيد بن معاوية والمراد سأمت أهل بريرة فأبوا عليها الا أن يكون لهم الولاء فأرادت أن تخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم (تخرج) أي النبي صلى الله عليه وسلم (الى الصلاة فلما جاء) من الصلاة (قالت) له عائشة (اسم) أي أهل بريرة (أبوا) أي امتنعوا (ان يبيعوها الا ان يشترطوا الولاء) لهم (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) انما الولاء لمن أعتق (قال همام بن يحيى المذكور) قلت لسمع مولى ابن عمر (حزنا) كان زوجها أو عبد افعال ما يدريني) أي ما يعلى وصنيع البخاري حيث ترجم في الطلاق بقوله باب خبار الامة تحت العبد مع سوقه لحديثها يقتضى ترجيح كونه عبدا أو صريح به ابن عباس في حديثه في الباب المذكور حيث قال رأيت عبد ابني زوج بريرة لكن الحديث عند المؤلف في الفرائض عن حمص بن عمرو عن شعبة وفي آخره قال الحكم وكان زوجها حزنا ثم ذكره بعده من طريق منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة وفيه قال الاسود وكان زوجها حزنا قال البخاري قول الاسود منقطع وقول ابن عباس وأيته عبدا أصح وقال الدارقطني في العلل لم يختلف على عمرة عن عائشة انه كان عبدا وكان اسمه مغيثا مولى



أبي أحمد بن يحيى الهمداني وجاءت تسمية من حديث عائشة كما في الترمذي وهذا الحديث أخرجه أيضا  
 في الفرائض وهذا (باب) بالتزوين (هل يجوز أنه) (بيع حاضر لباد) سألته التي أتى بها يريد بيعها (بغير أجر)  
 ويتنع مع أخذه لأنه لا يكون غرضه في الغالب الا تصحيل الاجرة لانصح البائع والحاضر ساكن الحاضرة  
 وهي المدن والقرى والريف وهو أرض فيها زرع ونصب والبادي ساكن البادية وهي خلاف الحاضرة (وهل  
 يعينه او ينصحه وقال النبي صلى الله عليه وسلم) مما وصله الامام أحمد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم  
 ابن أبي يزيد عن أبيه مرفوعا والبيهقي من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا أيضا (إذا  
 استنصح أحدكم أخاه فليصح له) وهو يؤيد جواز بيع الحاضر للبادي إذا كان بغير أجر لأنه من باب النصيحة  
 التي أمر بها الشارع عليه الصلاة والسلام (ورخص فيه) في بيع الحاضر للبادي بغير أجر (عطاء) هو ابن أبي  
 رباح فيما وصله عبد الرزاق وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن  
 إسماعيل بن أبي خالد) عن قيس هو ابن أبي حازم انه قال سمعت جريرا هو ابن عبد الله (رضي الله عنه  
 يقول) كذا لله موى والمقتلى والله كشميتي قال (بابعت) أي عاهدت (رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
 شهادة أن لا إله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة) المفروضة اصله إقامة الصلاة وانما جاز حذف التاء  
 لان المضاف اليه عوض عنها (وايتاء الزكاة) المكتوبة أي اعطاها (والسمع والطاعة والنصح لكل مسلم)  
 وهذا الحديث قد سبق في آخر كتاب الايمان ومن اطابق اسناده هنا أن الثلاثة الاخيرة من رواه مجيدون  
 كوفيون يكونون بأبي عبد الله وهو من النوادر وبه قال (حدثنا الصلب بن محمد) يفتح المهملة وسكون اللام  
 الخاركي قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد العبدي قال (حدثنا معمر) يكون العين وفتح الميم ابن راشد  
 عن عبد الله بن طاوس عن أبيه (طاوس بن كيسان) عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان) أصله لا تلقوا اخذت احداهما والركبان بضم الراء جمع راكب وزاد  
 الكشميتي لا يبيع (ولا يبيع) بالرفع على النبي ولا يبي ذرو ولا يبيع بالجزم على النبي (حاضر لباد قال) طاوس  
 (قلت لابن عباس) رضي الله عنهما (ما قوله) أي ما معنى قوله عليه الصلاة والسلام (لا يبيع) بالرفع (حاضر لباد  
 قال لا يكون له سمارة) بكسر المهملة الاولى وبينهما ميم ساكنة أي دلالا واستنبط المواقف منه تخصيص النبي  
 عن بيع الحاضر للبادي اذا كان بالاجرة وقوى ذلك بعموم حديث النصح لكل مسلم وخصه الحنفية بزمان القطع  
 بغيره اضرارا بأهل البلدة لا يكره زمن الرخص وتمسكوا بعموم قوله عليه الصلاة والسلام الدين النصيحة  
 ورأوا انه ناسخ لحديث النبي وحمل الجمهور حديث الدين النصيحة على عمومها الا في بيع الحاضر للبادي فهو  
 خاص مقتضى على العام وصورة بيع الحاضر للبادي عند الشافعية والمناظرة أن يمنع الحاضر البادي من بيع  
 متاعه بأن يأمره بتركه عنده ليبيعه له على التدرج بمن غل والمبيع مما تم حاجة أهل البلد اليه فلواتنى عموم  
 الحاجة اليه كان لم يمتح إليه الا نادرا أو عمت وقصد البدوى يبيع بالتدرج فيسأله الحاضر أن يفوضه اليه  
 أو قصد يبيعه بسعر يومه فقال له اتركه عندي لا يبيعه كذلك لم يحرم لانه لم يضر بالناس ولا يسيل الى منع المالك  
 منه لما فيه من الاضرار به ولو قال البدوى للحاضر ابتداء اتركه عندك لتبيعه بالتدرج لم يحرم أيضا وجعل  
 المالكية البدوية قيدا لعموم الحكم منوطا بالبادي ومن شاركه في معناه لكونه الغالب فألحق به من يشاركه  
 في عدم معرفة السعر الحاضر فاضرار أهل البلدة بالاشارة عليه بأن لا يادر بالبيع وعن مالك لا يلتحق بالبدوى  
 في ذلك الا من كان يشبهه قال فأما أهل القرى الذين يعرفون اثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك  
 ولا يطل البيع عند الشافعية وان كان محترما لرجوع النبي فيه الى معنى يقترب به الى ذاته وقال المالكية  
 ان باع حاضر لعمودي فسخ البيع وأدب الحاضر البائع للعمودي وهو المشهور وهو قول مالك وابن القاسم  
 وأصنع وقال المناظرة لا يصح بيع حاضر لباد بشرطه وهي خمسة أن يحضر البادي لبيع سلعة بسعر يومها  
 جاهلا بسعرها ويقصد به الحاضر ويكون بالمسايز حاجة اليها فاجتماع هذه الشروط يحرم البيع ويطل على  
 المذهب فان اختلف منها شرط صح البيع على الصحيح من المذهب وعليه اكثر اصحاب انتهى ولو استشار البدوى  
 الحاضر فيما فيه حفظه في وجوب ارشاده الى الاضرار والبيع بالتدرج وجهان أحدهما نعم بذلك للنصيحة  
 والثاني لا توسيعا على الناس قال للاذري والاول أشبه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الاجارة  
 ومسلم وأبو داود في البيوع والنساء وابن ماجه في التجارات (باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر) وبه قال

(حدثني) بالافراد (عبد الله بن صباح) بفتح الصاد المهملة والموحدة المشددة وبعد الالف حاء مهملة وفي نسخة ابن الصباح بزيادة الالف واللام الطار البصري قال (حدثنا أبو علي) عبد الله بالتصغير ابن عبد الجيد (الحنفي) نسبة الى بن حنيفة (عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار) صدوق في حديثه ضعف لكن حدث عنه يحيى القطان وتكفيه رواية يحيى عنه واحتج به البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي انه (قال حدثني) بالافراد (ابي) عبد الله بن دينار العدوي مولا هم المدني مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) انه (قال) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد وبه (أي بقول من كره يبيع الحاضر للبادي (قال ابن عباس) حيث فسر ذلك بالسماح كما في حديثه السابق فهو مقيد لا إطلاق حديث ابن عمر \* هذا (باب) بالتنوين (لا يبيع حاضر لباد بالسمرة) بمهملتين وجعه سماسة وهو القيم بالامر الحافظ له ثم غلب استعماله ومن يدخل بين البائع والمشتري في ذلك ولكن المراد به هنا أخص من ذلك وهو أن يدخل بين البائع والبادي والمشتري الحاضر أو عكسه والسمرة البيع والشراء ولا يوزن الوقت والاصلي وابن عساكر لا يشتري بدل قوله لا يبيع فيكون قياسا على البيع أو استعمالا للفظ البيع في البيع والشراء (وكرهه) أي كره البيع والشراء المذكورين (ابن سيرين) محمد فمما وصله أبو عوانة (وابراهيم) الحنفي (للبائع والمشتري) ولا يذر كما في الفرع وللمشتري ورواه أبو داود من طريق أبي هلال عن ابن سيرين عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئا قال الحافظ ابن حجر ولم أقف لأبراهيم الحنفي على ذلك صريحا لكن (قال ابراهيم) مستدلا لما ذهب اليه من التسوية في الكراهة بين بيع الحاضر للبادي وبين شرائه له (أن) العرب تقول يبيع لي ثوبا وهي تعني أي تقصد وتريد (الشراء) وللعموي والمسئلي وهو يعني قال الكرماني وهو صحيح على مذهب من جاز استعمال اللفظ المشترك في معنييه اللهم إلا أن يقال إن البيع والشراء ضدان فلا تصح إرادتهما فان قلت فجاوبه قلت وجهه أن يحمل على عموم المجازاته هي قال البرماوي لا تضاد في استعمالهما كالقرء للطهر والحيض انتهى قال ابن حبيب من المالكية الشراء للبادي مثل البيع لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض فان معناه الشراء وعن مالك في ذلك روايتان وقال أصحابنا الشافعية ولو قدم البادي يريد الشراء فتعرض له حاضر يريد أن يشتري له رخيصة وهو المسمى بالسهمار فهل يحرم عليه كما في البيع تردده في المطالب واختار البخاري المنع وقال الأذري ينبغي الجزم به \* وبه قال (حدثنا المكي ابن ابراهيم) البلخي (قال اخبرني) بالافراد (ابن جريج) بصم الجيم الاولى عبد الملك (عن ابن شهاب) لمحمد بن مسلم الزهري (عن سعيد بن المسيب) انه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبتاع المرء بالرفع على النبي ولا يبيع المرء بالجزم على النبي (على بيع اخيه ولا تناجشوا) قوله تناجشوا اخذت إحدى النساء تخفيفا وقد سبق انه الزيادة في الثمن ليغتر غيره (ولا يبيع) بالرفع ولا يذر ولا يبيع بالجزم (حاضر لباد) قال العيني ولفظ السمرة وان لم يكن مذكورا في الحديث فقياد إلى الذهن من اللام في قوله لباد وقال الكرماني من لفظ باع لقدره قليلا قل \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذر حدثني (محمد ابن المنني) العنزي الزماني قال (حدثنا معاذ) بضم الميم آخره ذال معجمة هو ابن معاذ قاضي البصرة قال (حدثنا ابن عون) بفتح العين المهملة وبعد الواو الساكنة نون عبد الله (عن محمد) هو ابن سيرين أنه قال (قال أنس بن مالك رضي الله عنه نهينا) بضم النون أي نهانا النبي صلى الله عليه وسلم (أن يبيع حاضر لباد) ووقع التصريح بالرفع في رواية مسلم والنسائي من وجه آخر وهذه ثلاثة أبواب ساق فيها حديث لا يبيع حاضر لباد لكن في الأول استقحامهم وفي الثاني نص على الكراهة بالأجرو في الثالث نهى في صورة النبي مقيد بالسمرة مستنبطاتها وهو ترتيب حسن وخص كل باب باسناد تكثير الطرق وتقوية وثبات كيدوا اسناد كل حكم إلى رواية الشيخ الذي استدله عليه قاله الكرماني وغيره \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي \* (باب النهي عن تلقى الركان) لا يتباع ما يحملونه إلى البلاد قبل أن يقدموا الاسواق ويعرفوا السعر (وان يبيعه) أي تلقى الركان (مردود) باطل (لان صاحبه) أي صاحب التلق (عاس آثم اذا كان به) أي بالنهي (علما) كما هو شرط لكل مانهي عنه (وهو) أي التلق (خداع) بكسر أوله (في البيع والخداع) حرام (لا يجوز) لكن لا يلزم من ذلك بطلان البيع لان النهي لا يرجع إلى نفس العقد ولا يخل بشئ من أركانه وشرائطه وانما هو لدفع الاضرار بالركان وجرم المواقف بأنه مردود بناء على أن النهي يقتضي الفساد وتعقبه الاسماعيلي والزمه

التناقص يبيع المصرات فان فيه خداعا ومع ذلك لا يطل البيع وبكونه فصل في بيع الحاضر للبادي بين  
 أن يبيع باجرا أو بغير أجر ومذهب الشافعية يحرم التلقى للشراء قطعا والبيع في أحد الوجهين والمعنى فيه  
 الغبن والوجه الشافعي لا يحرم وصححه الأذري تبعا لابن أبي عصرون ويصح كل من الشراء والبيع وإن  
 ارتكب محرما لماسق في بيع حاضر لبادولهم اختيارا إذا عرفوا الغبن لحدث مسلم فإذا أتى سيده السوق فهو  
 بالبادي وحيث ثبت الخيار فهو على الفور قياسا على خيار العيب وخرج بالتقييد بقيل دخول البلد التلقى  
 بعد دخوله فلا يحرم لقوله في رواية البخاري لا تلقوا السلع حتى يسهط بها إلى الأسواق ولأنه إن وقع لهم غبن  
 فالتقصير منهم لأن التلقى ولو لم تقسو البيع منه ولو مع جهلهم بالسعر أو لم يغبنوا بأن اشتراء منهم بسعر البلد  
 أو أكثر أو بدونه وهم عالمون به فلا خيار لهم لانتفاء المعنى السابق ويؤخذ من كلامهم أنه لا يأنم وهو ظاهر  
 إذا تعبر وقال أبو حنيفة وأصحابه إذا كان التلقى في أرض لا يضر بأهلها فلا بأس به وإن كان يضرهم  
 فكروه لحديث ابن عمر كالتلقى الركان فنشترى منهم الطعام فنها نار سوا الله صلى الله عليه وسلم أن يبعه حتى يبلغ  
 به سوق الطعام قال الجماوي في هذا الحديث أباحه التلقى وفي غيره النهي وأولى بنا أن نحمل ذلك على غير  
 التضار فيكون مانع من التلقى لما فيه من الضرر على غير المتلقين المقيمين في السوق وما أبيع من التلقى  
 هو ما لا يضر عليهم فيه \* وبه قال (حدثنا محمد بن بشر) بالموحدة والمجعة المشددة ابن عثمان العبدى البصرى  
 الملقب ببندار قال (حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي قال (حدثنا عبد الله) بالتصغير بن عمر بن حفص  
 ابن عاصم (العمري) وسقط العمري غير أبي ذر (عن - عبد بن أبي - عبد) المقبرى (عن أبي هريرة رضي الله  
 عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (عن التلقى) أى للقافلة (وإن يبيع حاضر لباد) وظاهره منع  
 التلقى مطلقا سواء كان قريبا أو بعيدا لاجل الشراء منهم أم لا ويسأتى البحث فيه قريبا إن شاء الله تعالى \* وبه  
 قال (حدثنا) بالجمع ولغير أبي ذر حدثني (عياش بن الوليد) بالمشاة التحية والثين المجعة الرقام البصرى قال  
 (حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن ابن طاووس) عبد الله (عن أبيه)  
 أنه (قال) سألت ابن عباس رضي الله عنهما ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم (لا يبيع حاضر لباد) فقال لا يكن  
 له (سارا) بالتحية والجزم على النهي ولا يذروا الجوى والمسعى لا يكون بالرفع على التنى ولا ي الوقت  
 لا تكون بالمشاة الفوقية وليس للتلقى فيه ذلك كروله أشار على عادته إلى أصل الحديث وقد سبق قبل بابين  
 في حديث آخر عن معمر بن وهب أنه قال ولا تلقوا الركان والتقييد بالركان خرج مخرج الغالب في أن من جلب  
 الباطل يكون عدد الركانا ولا مفهوم له بل لو كان الحلب عدد أمشاة أو أودا كما يختلف الحكم \* وبه  
 قال (حدثنا - سعد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا يزيد بن زريع) بضم الزاى وفتح الراء (قال حدثني) بالافراد  
 (التميم) هو سليمان بن طرخان (عن أبي عثمان) عبد الرحمن بن مل التهدي بالنون (عن عبد الله) هو ابن مسعود  
 رضي الله عنه قال من اشترى محملة بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الفاء المفتوحة مصراة (طبرذة  
 معها صاعا) أى من غير بدل ما فسد من لبنها (قال) ابن مسعود بالسند (ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقى  
 البيوع) فيه تقييد لا إطلاق حديث أبي هريرة السابق هنا \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي  
 قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن مافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 لا يبيع بالرفع (بعضكم على بيع بعض) عدى يعلى لأنه ضمن معنى الاستعلاء (ولا تلقوا السلع) أصله  
 ولا تلقوا الخدفت إحدى التاءين والبيع بكسر السين جمع سلعة وهى المتاع (حتى يسهط) بضم أوله وفتح  
 ثالثة أى ينزل (بها إلى السوق) ويأتى البحث في هذا إن شاء الله تعالى في الباب التالى \* وهذا الحديث  
 أخرجه أيضا في البيوع وحدثنا مسلم وأبو داود والنسائى وأخرجه ابن ماجه في التجارات \* (باب) بيان  
 (منه) جواز (التلقى) للركان وابتنائه \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكى (قال حدثنا  
 جويرية) تصغير جارية بن اسماء بن عبد الصمى بضم الميم وفتح الواو الموحدة البصرى (عن نافع عن عبد الله)  
 أى ابن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال) كالتلقى الركان (داخل البلد على السوق) فنشترى منهم  
 الطعام فنها ما النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعه (في مكان التلقى) حتى يبلغ به سوق الطعام فإذا بلغناه  
 نبيع وقوله يبيع بضم التحتية وفتح اللام مبني للمفعول وسوق بالرفع نائب عن الفاعل كذا في القمع  
 وفي نسخة تبلغ بنون مفتوحة وضم اللام والسوق نصب على المفعولية (قال أبو عبد الله) أى الجماوي

رحمه الله تعالى (هذا) أى التلقى المذكور فى هذا الحديث كان (فى أهل السوق) بالبلد لا خارجها وهو يدل على أن التلقى إلى أعلى السوق جائز لأن التلقى على التبايع لا على التلقى فلو خرج عن السوق ولم يخرج عن البلد فذهب الشافعية الجواز لا مكان معرفتهم الأسعار من غير المتلقين وحداً ابتداء التلقى عندهم من البلد وقال المالكية واختلف فى الحد المنهى عنه فقيل الميل وقيل الفرسقان وقيل اليومان وقال الباجي يمنع قريباً وبعداً وإذا وقع بيع التلقى على الوجه المنهى عنه لم يفسخ على المشهور وتعرض على أهل السوق فإن لم يكن سوق فأهل البلد يشتركون فيها من شاء منهم ومن مرت به سلعة ومنزله على نحو ستة أميال من المصر التى تجلب إليها تلك السلعة فإنه يجوز له شراؤها إذا كان محتاجاً إليها للتجارة انتهى (وبينه) أى كونه التلقى المذكور فى أعلى السوق (حديث عبيد الله) بن عمر التالى لهذا الحديث حيث قال فيه كانوا يتبايعون الطعام فى أعلى السوق ولا يذرتاً خيرة قوله قال أبو عبد الله الخ عن الحديث الآخر وكونه عقب حديث جويرية هو الصواب وسقط الواو لغيره فى الوقت من وبينه \* وبه قال (حديث مسدد) بالسين المهمله وتشديد الدال الأولى ابن مسرهد قال (حديث يحيى) القطان (عن عبيد الله) بالتصغير العسمرى (قال حديثي) بالافراد (نافع عن عبد الله) أى ابن عمر (رضي الله عنه) أنه (قال كانوا يتبايعون) بموحدة ساكنة بين المثنيتين التحسية والفوقية ولا يذرتاً يتبايعون بتأخيرها عنهم ما وازيادة تحسية قبل العين (الطعام فى أعلى السوق فيبيعونه فى مكانهم) ولا يذرتاً فى مكانه الذى اشتره فيه (فهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه فى مكانه حتى يخلوه) أى يقبضوه ومفهومه أن التلقى خارج البلد هو المنهى عنه لا غير وقد صرح مالك فى روايته فى الباب السابق عن نافع بقوله ولا تلتقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق فدل على أن التلقى الجائز إنما يبلغ به السوق والحديث يفسر بعضه بعضاً \* هذا (باب) بالتسوين (إذا اشترط) الشخص (شروطاً فى البيع لا لتحل) هل يفسد البيع أم لا ولا لتحل صفة لقوله شروطاً ولا يذرتاً فى البيع شروطاً بالتقديم والتأخير وبه قال (حديثنا عبد الله بن يوسف) النسبى قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها) أنها (قالت جاءتني بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى مولاة قوم من الانصار كما عند أبي نعيم وقيل لآل أبي أحمد بن جحش وفيه نظر فإن زوجها مغيناهو الذى كان مولى أبي أحمد بن جحش وقيل لآل عتبة وفيه نظر أيضاً لأن مولى عتبة سأل عائشة عن حكم هذه المسألة فذكرت له قصة بريرة أخرجه ابن سعد (فقالت كاتبت أهلى) نعى موالها (على تسع أواق) بفتح الهمزة بوزن جوار والاصل أواق بتشديد الياء فخذت أحدى ال (الذين) تخفيفاً والثانية على طريق قاض (فى كل عام وقية) بفتح الواو ومن غير همزة وتشديد الياء ولا بوزن ذروا (أوق) والاصلى وابن عساکر أوقية بهمزة منعمومة وهى على الاسبغ أربعون درهماً أى إذا ادتها فهى حرة ويؤخذ منه أن معنى الكتابة عتق رقيق بعوض مؤجل بوقتین فأكثر (فاعينى) بصيغة الامر للمؤث من الاعانة وفى رواية الكشميهنى فى باب استعانة المكاتب فى الكتابة فأعيتنى بصيغة الخبر الماشى من الاعباء والضمير للأواق وهو متجه المعنى أى أعجزتني عن تحصيلها قالت عائشة (فقلت) لها (إن أحب أهلك) بكسر الكاف أى مواليك (إن أعدها لهم) أى تسع الاواق تمنعك واعتقك (ويكون ولاؤك) الذى هو سبب الارث (لئى فعلت) ذلك (فذهبت بريرة) أى من عند عائشة (إلى أهلها وقالت لهم) مقالة عائشة رضى الله عنها لها (فأبوا عليها) أى امتنعوا ولا يذرتاً نسخة فأبوا ذلك عليها (بجاءت من عندهم) وللعموى والمستقلى من عندها إلى عائشة (ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس) عندها (فقالت) لعائشة (أتى عرضت) واغترابى ذرائى قد عرضت (ذلك) الذى قلته وكاف ذلك بالفتح كما فى القمع وقال فى المصابيح يكسرهما لأن الخطاب لعائشة (عليهم) وللکشميهنى من ذلك عليهم (فأبوا) فامتنعوا منه (الآن يكون الولا لهم) استثناء مفترغ لأن فى أبى معنى التنى قال الزمخشري فى قوله تعالى فى سورة التوبة ويأبى الله إلا أن يتم نوره فان قلت كيف جازأبى الله الاكذا ولا يقال كرهت أو ابغضت الا زيد اقلت قد أجرى أبى مجرى لم يرد ألا ترى كيف قول يردون أن يطفثوا نور الله بأفواههم بقوله ويأبى الله وكيف وقع موقع ولا يريد الله إلا أن يتم نوره (فسمع النبي صلى الله عليه وسلم) ذلك من بريرة على سبيل الاجال (فأخبرت عائشة رضى الله عنها النبي صلى الله عليه وسلم) به على سبيل التفصيل زادنى الشروط فقال ما شان بريرة ولمسلم من رواية أبي اسامة ولا بن خزيمة من رواية حماد بن سلمة وأحمد كلاهما

عن هشام بن غنم بن بريدة والنبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لي فيما بيني وبينها ما رآها فقلت لاها الله  
 اداورفعت صوتي واتهرتها فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسألتني فأخبرته (فقال) عليه الصلاة والسلام  
 لعائشة (خذيها) أي اشتريها منهم (واشترط ليهم الولاء فانما الولاء لمن اعنت ففعلت عائشة) رضى الله عنها  
 ما أمرها به عليه الصلاة والسلام من شرائها وهذا صريح في أن كتابتها كانت موجودة قبل البيع فيكون  
 دليلا لقول الشافعي القديم ببيعة بيع رقبة المكاتب وعلمك المشتري مكاتباً ويعتق بأداء النجوم اليه والولاء له  
 وأما على قوله الجديد انه لا يصح بيع رقبة فاستشكل الحديث وأجيب بأنها عجزت نفسها ففسخ موالها كتابتها  
 واستشكل الحديث أيضاً من حيث ان اشتراط البائع الولاء مفسد للعقد لخالفته ما تقر في الشرع من أن الولاء  
 لمن أعنت ولا أنه شرط زائد على مقتضى العقد لا مصلحة فيه للمشتري فهو كاستثناء منفعته ومن حيث انها  
 خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح وكيف اذن لها النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وأجيب بأن روايه  
 هشام ما تترد بقوله واشترط ليهم الولاء فيحمل على وهم وقع له لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأذن فيما لا يجوز وهذا  
 منقول عن الشافعي في الامم ورأيت عنه في المعرفة للبيهقي واثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ  
 والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه وأجاب آخرون بأن لهم بمعنى عليهم كافي قوله تعالى وان أسأتم فلها وهذا  
 مشهور عن الزنى وجزم به عنه الخطابي واسنده البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم الرازي عن حرملة عن  
 الشافعي لكن قال النووي تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط  
 ولو كانت بمعنى على لم ينكره وأجاب آخرون بأنه خاص بقصة عائشة لمصلحة قطع عاداتهم كما خص فسح الحج الى  
 العمرة بالصحابة لمصلحة بيان جوازها في شهره قال النووي وهذا أقوى الاجوية وتعقبه ابن دقيق العيد بأن  
 التخصيص لا يثبت الا بدليل وأجاب آخرون بأن الامر فيه للاباحة وهو على وجه التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم  
 فوجوده كعدمه فكانه قال اشترطى أو لا تشترطى فذلك لا يفيدهم ويؤيد هذا قوله في رواية ابن الاثير ان  
 شاء الله تعالى في آخر أبواب المكاتب اشترىها وادعهم يشترطون ما شاءوا وقيل غير ذلك مما سألتني ان شاء الله  
 تعالى في محاله واختلاف هل يجوز بيع المكاتب فقال المالكية يجوز بيع جميعها أو جزء منها فان وفي المكاتب  
 ما عليه من نجوم الكتابة للمشتري عتق والولاء للاول لأنه قد انعتقه له اولا والا بأن عجز أو هلك قبل ذلك فهو  
 رقيق للمشتري وقال الشافعية لا يصح (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله تعالى واثنى  
 عليهم قال أما بعد) أي بعد الحمد والثناء (ما بال رجال) ما حالهم وحذف الفاء في جواب أمادليل على جوازه  
 ومثل ما سبق في الحج في باب طواف القارن حيث قال وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا بغير فاء لكنه  
 نادراً (يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ابيس في كتاب الله فهو باطل) جواب ما الموصولة  
 المتضمنة لمعنى الشرط (وان كان) المشروط (مائة شرط) مبالغة وتأكيده (قضاء الله احق) بالاتباع من  
 الشروط المخالفة له (وشرط الله اوثق) باتباع حدوده التي حدتها وليس افعّل التفضيل هنا على بابه اذ لا مشاركة  
 بين الحق والباطل (وانما الولاء لمن اعنت) وكلمة انما للخصم فيستفاد منه اثبات الحكم المذكور ونفيه عما  
 عداه ولولا ذلك لما لم من اثبات الولاء لمن اعنت نفيه عن غيره \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التنبه  
 قال (اخبرنا مالك) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان عائشة) رضى الله عنها (أم المؤمنين)  
 وفي رواية مسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة فصار من مسند عائشة  
 لكن يمكن أن تكون هاهنا لا يراد بها اداة الرواية بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة عائشة في كونها  
 (ارادت ان تشتري جارية) هي بريدة (فتعتقها) بالنصب عطف على المنصوب السابق (فقال اهلها) موالها  
 (نبيعكها على ان ولأهلنا فذكرت) عائشة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك) بكسر  
 التكاف ولا يذري في باب ما يجوز من شروط المكاتب لا يمنعك بنون التأكيده وهو كقوله ابتاعى فأعنتى وليس  
 في ذلك شيء من الاشتكال الذي وقع في رواية هشام السابقة (فانما الولاء لمن اعنت) باب بيع القمر بالتمر) بالمشاة  
 وسكون الميم فيها \* وبه قال (حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا الليث) بن سعد  
 الامام ولا يذري في باب ما ساقط اداة التعريف (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن مالك بن اوس) أنه  
 (مع ابن عمر) بضم العين (رضى الله عنهما) يقول (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال البر بالبر) بضم

الموحدة يبيع القمح بالقمح (ربا الاهاه وهاء) بالمد وفتح الهمة وقيل بالكسر وقيل بالسكون والمعنى خذوها  
 أى يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاه فيتقاضيان في المجلس (والشعير بالشعير) بفتح الشين على المشهور  
 وحكى كسرها اتباعا (ربا الاهاه وهاء) واستدل به على أن البر والشعير صنفان عند الجمهور بخلاف مالك رحمه الله  
 فعنده انهما صنف واحد (والتمر بالتمر ربا الاهاه وهاء) زاد مسلم من رواية أبي سعيد الخدري والمخ بالمخ ويقاس على  
 ذلك سائر الطعام وهو ما قصد للطم اقتياتا وتفكها أو تدأويا فإنه نص على البر والشعير والمقصود منهما التقوت  
 فالحق بهما ما يشاركهما في ذلك كالارز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التأدم والتفكه فالحق به ما يشاكله في  
 ذلك كالزبيب والتين وعلى المخ المروى في مسلم والمقصود منه الاصلاح فالحق به ما يشاركه في ذلك كالمصطكي وغيرها  
 من الادوية فيشترط في بيع ذلك اذا كان جنسا واحدا لثلاثة امور الحلول والمماثلة والتقاضى في المجلس قبل  
 التفرق ويدل له حديث الباب مع حديث مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر  
 بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمنى سواء يدأوي أو تفكه فإذا اختلفت هذه الاجناس فبيعه وكيف شئت اذا كان يدأوي  
 مقابضة قال الرافي ومن لازمه الحلول ولا بد من القبض الحقيقي فلا تنكفي الحوالة وان حصل القبض بهما في  
 المجلس ويكفي قبض الوكيل في القبض عن العاقلين أو أحدهما وهما في المجلس وكذا قبض الوارث بعد موت  
 مورثه \* (باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) من عطف العام على الخاص وبه قال (حدثنا اسماعيل)  
 ابن أبي اويس واسم أبي اويس عبد الله بن عبد الله بن أبي اويس الاصمعي ابن أخت الامام مالك وصهره على  
 ابنته قال (حدثنا) بالجمع ولا بد من حديثي (مالك) امام دار الهجرة ابن انس الاصمعي (عن نافع عن عبد الله بن  
 عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن المزانية) بضم الميم وفتح الزاي والموحدة  
 والنون مفاعلة من الزين وهو الدفع الشديد وسمى به هذا البيع الخصوص لان كل واحد من المتعاقدين يدفع  
 صاحبه عن حقه وفي الجامع للقرائين المزانية كل بيع فيه غرر وهو كل جراف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده وأصله  
 أن المغبون يريد أن يفسخ البيع ويريد الغابن أن لا يفسخه فيتزانا عليه أى يتدافعا قال ابن عمر (والمزانية  
 بيع الثمر) بالمثلثة وفتح الميم الرطب على النخل (بالتمر) بالمثلثة القوقية وسكون الميم اليابس (كيلا) نصب على  
 التمييز أى من حيث السكيل وذ كرا الكيل ليس قدافى هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلا مفهوم له  
 اوله مفهوم ولكنه مفهوم موافقة لان المسكوت عنه أولى بالمنع من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كيلا) بفتح  
 الكاف وسكون الراء شجر العنب والمراد العنب نفسه ما ادخل حرف الجر على الكرم قال الكرماني مر اليب  
 القلب وكان الاصل ادخالها على الزبيب وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع وكذا مسلم والنسائي \* (حدثنا  
 حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا جادس ريد) هو ابن درهم الجهضمي (عن ايوب)  
 لسختياني (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية \* قال) ابن عمر  
 (والمزانية ان يبيع الثمر) بالمثلثة وفتح الميم وقوله ان يبيع بيان لقوله المزانية وقال العيني كلمة أن مصدرية في محل  
 رفع على الخبرية وتقديره المزانية يبيع الثمر (بكيل) من التمر أو الزبيب فائلا (ان زاد) التمر الخروص على ما يساوى  
 الكيل (فلى ونهض فعلى) والمطابقة بين الحديث والتمسك بمفهومه من النهى عن بيع الزبيب بالعنب  
 أى يجوز بيع الزبيب بالزبيب كالبر بالبر ويقاس بيع الطعام بالطعام عليه قاله الكرماني وسياحت الحديث تأني  
 ان شاء الله تعالى في بابه وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في البيوع (قال) عبد الله بن عمر عما وصله أيضا  
 في البيوع (وحدثني) بالافراد (زيد بن ثابت) الانصاري رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص  
 في العرايا) وهى بيع الرطب أو العنب على الشجر (بخرصها) بقدره من اليابس في الارض كيلا وهو مستثنى  
 من بيع المزانية المنهى عنه والباء في بخرصها للسببية أى بسبب خرصها وهو بفتح الخاء المعجمة المصدر وبالكسر  
 الخروص قال النووي والفتح اشهر وقال القرطبي الرواية الكسر كذا قاله البرماوى كالزكريشى وكلاهما انما هو  
 على رواية مسلم والذي في القرع وغيره من الاصول التي وقفت عليها من البخاري الفتح ولا ينبغي أن ينقل كلام  
 متعلق برواية مسلم الى لفظ البخاري الا بعد التثبت وبأق الكلام على العرايا ان شاء الله تعالى بعون الله وقوته  
 \* (باب بيع الشعير بالشعير) \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي (قال أخبرنا مالك) هو ابن انس  
 امام الائمة (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن مالك بن اوس) بفتح الهمزة وسكون الواو آخره مهملة



رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (الذهب بالذهب) بالرفع في اليونانية أي يبيع الذهب فحذف المضاف للعلم به  
أو مبتدأ خبره محذوف أي الذهب يباع بالذهب أو باستناد الفعل المبني للمفعول إليه أي يباع الذهب ويحوز  
النصب أي يبيعوا الذهب بالذهب (مثلاً بمثل) أي حال كونهما متماثلين أي متساويين وجوز أبو البقاء فيما  
حكاه الزركشي عنه وفي وزنا بوزن وجهين أن يكون مصدراً في موضع الحال أي الذهب يباع بالذهب  
موزوناً بموزون وأن يكون مصدراً مؤكداً أي بوزن وزناً قال وكذلك الحكم في مثلاً بمثل وتبعه في فتح الباري  
وقهقهه العيني فقال قوله مصدراً ليس بصحيح على ما لا يخفى ولا بوزن ذرو الوقت مثل بالرفع على استناد الفعل  
المبني للمفعول إليه أي يباع مثلاً بمثل (و) يباع (الورق بالورق) أي الورق يباع بالورق حال كونهما (مثلاً بمثل)  
فان قلت كيف يكون هذا صرفاً والصرف يبيع الذهب بالفضة وبالعكس أوجب بأن مفهومه إذا لم يكن يجنبه  
لا تشترط فيه المماثلة وأمثلة هذه المقاهيم انما يباع عليها السباق ولا بوزن وحده مثل وتوجيهها كالسابق  
• وبه قال (حم) ثناء عبد الله بن يوسف (التنبيسي الكلاعي قال (أخبرنا مالك) الامام (عن رافع عن أبي سعيد  
الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل) أي الا حال  
كونهما متماثلين أي متساويين أي ومع الحلول والتقابض في المجلس (ولا تشقوا) بضم الشين المتناهة الفوقية وكسر  
الشين المعجمة وضم الفاء المشددة من الاشفاف أي لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق) بكسر  
الراء فيهما النضة بالفضة (الا) حال كونهما (مثلاً بمثل ولا تشقوا) أي لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تتبعوا  
منها غائباً) أي مؤجلاً (بتاجر) بالنون والجيم والزاي أي يجاضر أي فلا بد من التقابض في المجلس • وهذا  
الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذي والنسائي • (باب يبيع الدينار بالدينار) حال كونه (نساء)  
فتح النون والمهملة حموداً وبكون السين أي مؤجلاً • وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا  
الفضل بن مخلد) بفتح الميم وسكون المعجمة أبو عاصم وهو شيخ المؤلف قال (حدثنا ابن حريج) عبد الملك قال  
(أخبرني) بالافراد (عمر بن دينار) بفتح العين (ان اباصالح) ذكوان (الزيات) أخبره انه سمع اباسعيد الخدري  
رضي الله عنه يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم) زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار مثلاً بمثل  
من زادوا زاداً فقد أربى قال أبو صالح (فقلت له) أي لابي سعيد الخدري (قأن ابن عباس) رضي الله عنه • ما  
(لا يقوله) أي لا يقول بان الرباعية وفيما اذا كان أحد العوضين بالنسيئة وأما اذا كانا متفاضلين فلا رباعية  
أي لا يشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين (فقال ابو سعيد سألته) ولمسلم قد أربى  
ابن عباس (فقلت له) سمعته (يحذف همزة الاستفهام أي اسمعته) (من النبي صلى الله عليه وسلم) أو (من النبي  
في كتاب الله تعالى قال) ولا بوزن ذرو فقال (كل ذلك لا أقول) برفع كل كما في الفرع أي لم يكن السماع  
ولا الوجدان وفي بعض الاصول بالنصب قال في الفتح كاستتبع على انه مفعول مقدم وهو في المعنى نظير قوله  
عليه الصلاة والسلام في حديث ذي اليدسين كل ذلك لم يكن فالمنفي هو المجموع انتهى وحينئذ فيكون سلب  
الكل بخلاف وجه الرفع فانه لعموم السلب وهو أبلغ واعتم من سلب الكل على ما لا يخفى وهو مراد ابن عباس  
لانه ليس مراده نفي المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض ثابتاً واذا نصبت كل كانت داخله في حيز  
النفي ضرورة أن نصيباً بأقول الواقع بعد حرف النفي فيكون التركيب هكذا لا أقول كل ذلك فيكون المعنى بل  
أقول بعضه وليس هو المراد فتعين أن مراده نفي كل واحد من الامرين أي لم اسمعه من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله ثم كيف يكون التركيب مع نصب كل نظير كل ذلك لم يكن والمنفي هنا في حيز كل  
وفي النصب هي في حيز النفي نعم ان رفع كل من قوله كل ذلك لا أقول على انه مبتدأ ولا أقول خبره والعائد محذوف  
أي أقوله على حذوقه قد أصبحت ام الخيارات تدعى • على ذنبا كله لم أصنع  
برفع كل وحذف العائد أي لم أصنعه فينبذ يكون نظير كل ذلك لم يكن ويكون المنفي كل فرد لا المجموع من  
حيث هو مجموع قاله في المصابيح والنصب هو الذي في الفرع وفي رواية • لم فقال لم اسمعه من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله تعالى (وانتم اعلم برسول الله مني) أي لانكم كنتم بالغين كاملين عند  
ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا كنت صغيراً (والكنني) بنونين ولا بوزن الوقت وذرو لكنني (أخبرني  
اسامة) بن زيد رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ربا الا في النسيئة) أي لا في التفاضل وقد أجمع



على ترك العمل بظاهره وقيل انه محمول على الاجناس المختلفة فان التفاضل فيها الاربابية وليس كنهه بمحل فيه  
حديث أبي سعيد أو أنه منسوخ وتعب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقال الخطابي يحتمل انه مع كلمة من آخر  
الحديث ولم يذكر قوله كان سئل عن الثمر بالشعر أو الذهب بالفضة متفاضلا فقال انما الربا في التسيئة وهو صحيح  
لاختلاف الجنس وقد رجح ابن عباس عن ذلك فروى الحاكم من طريق حبان العدوي وهو بالحاء المهملة  
والضمة قال سألت أبا مجلز عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا يعبر  
بدايد وكان يقول انما الربا في التسيئة فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه الثمر بالتمر والخنطة بالخنطة  
والشعر بالشعر والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدايد مثل لا يغل في زاد فهو ربا فقال ابن عباس رضي الله عنهما  
أسئع الله وأتوب اليه فكان ينهى عنه أشد النهي • وفي حديث الباب ثلاثة من العصاة وأخرجه مسلم  
والقاسمي وابن ماجه في البيوع • (باب بيع الورق) بفتح الواو وكسر الراء وقد تسكن الراء وقد تكسر الواو  
مع اسكان الراء فهي ثلاث لغات ي الدراهم المضروبة بالذهب) حال كونه (تسيئة) على وزن كريمة ويجوز  
الادغام فتكون على وزن برية حذف الهمزة وكسر التون بكسرة • وبه قال (حدثنا حمص بن عمر) الحوضي  
قال (حدثنا شعبه) بن الجراح (قال اخبرني) بالافراد (حبيب بن ابي ثابت) قيس ويقال هذين دينار الاسدي  
مولي تيم الكوفي (قال سمعت ابا المنهال) يسار بن سلامة الرياحي بالتحية والمهملة المصرية (قال سألت البراء بن  
عازب ورید بن ارمه رضي الله عنهم عن الصرف) وهو بيع أحد النقيدين بالآخر (وكل واحد منهما) أي من  
البراء وزيد (يقول هذا خير مني فكلاهما يقول نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق دينار)  
أي غير حال حاضر في المجلس ولا يقال لامطابقة بين الحديث والترجمة لان بيع الورق بالذهب والحديث بمكسها  
لان العوضين اذا كانا نقيدين على أيهما دخلت الباء فالمعنى سواء بجملا ما اذا كان العوضان غير النقيدين  
الذين هما للثمنية فانها لا تدخل على الثمن • (باب بيع الذهب بالورق) حال كونه (يدايد) وهذه الترجمة عكس  
السابقة • وبه قال (حدثنا عمران بن ميسرة) البصري يقال له صاحب الاديح قال (حدثنا عباد بن العوام) بفتح  
العين المهملة وتشديد الموحدة والعوام بفتح العين وتشديد الواو ابن عمر الكلابي الواسطي قال (اخبرنا يحيى  
ابن ابي اسحق) الحضرمي مولا هم البصري التميمي وثقه ابن معين واحتج به البخاري وغيره قال (حدثنا عبد  
الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن العضة بالفضة والذهب بالذهب  
الآن) أي (سواء) أي • مساوين وتسمى المراطلة (واحرنا) أمر ابا حنيفة (أن يبايع) بفتح النون أي تشتري (الذهب  
بالفضة) وللعموي والسكيتي في الفضة (كيف شئنا والفضة بالذهب) ولا يذرى الذهب (كيف شئنا)  
ولم يقل فيه يدايد اي طابق ما رحمه له وأجيب باحتمال انه أشار به الى ما وقع في بعض طرقه فقد أخرجه مسلم عن  
أبي الربيع عن عباد بن العوام الذي أخرجه المؤلف من طريقه وفيه فساه رجل فقال يدايد فقال هـ كذا  
سمعت واشترط القبض في الصرف متفق عليه وانما وقع الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد وقد عذ  
عليه الصلاة والسلام أصولا وصرح بأحكامها وشروطها المعتمدة في بيع بعضها ببعض جنسا واحدا  
أو أجناسا وبين ما هو العلة في كل واحد منهما ليتوصل اليه بمثلها شاهد الى الغائب فانه عليه الصلاة والسلام ذكر  
النقيدين والمطعومات ايذانا بأن علة الربا هي القدية أو الظلم واشعارا بأن الربا انما يكون في النوعين  
الذكورين وهما النقدان والمطعوم واختلف في العلة التي هي سبب التحريم في الربا في الستة التي هي الذهب  
والفضة والبر والشعر والتمر والمخ فقال الشافعية العلة في الذهب والفضة كونهما جنسا لاثمان فلا يعتدى  
الربا بينهما الى غيرهما من الموزونات كالحديد والنحاس وغيرهما لعدم المشاركة في المعنى والعلة في الاربعة  
الباقية كونها مطعومة فيعتدى الربا منها الى كل مطعوم سواء كان اقربا أو تافها أو تداويا كما مر وقال  
أبو حنيفة العلة في الذهب والفضة الوزن فيعتدى الى كل موزون من نحاس وحديد وغيره • (باب بيع  
المزبنة) مفاعلة من الزن وهو المدفع فان كل واحد من المتبايعين يزبن صاحبه عن حقه اولان أحدهما اذا  
وقف على ما فيه من القين أراد دفع البيع عن نفسه وأراد الآخر دفعه عن هذه الارادة بامضاء البيع (وهي)  
في الشرع (بيع الثمر) بالمثلثة القوية وسكون الميم اليابس على الارض (بالتمر) بالمثلثة وفتح الميم الرطب في رؤس  
الفصل وليس المراد كل الثمر فان سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر والذي في الفرع الثمر بالمثلثة وفتح الميم بالتمر بالمثلثة

وسكون الميم (وبيع الزبيب بالكرم) بفتح الكاف وسكون الراء أى العنب على الكرم (وبيع العرايا) جمع عرية  
ويأتى تفسيرها ان شاء الله تعالى (قال أنس) بما وصله في بيع الحاضرة (عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الزبانية  
والحاقلة) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبعد الالف قاف فلام فهاء تأنيث مفاعلة من الحقل وهو الزرع وموضعه  
وهو بيع الحنطة بسنبلها حنطة صافية من التبن ووجه القاء فيها انه يؤدى الى ربا الفضل لان الجهل بالماثلة  
كحقيقة المفاعلة من حيث انه لم يتحقق فيها المساواة المشروطة في الربوي يجنبه وتزيد الحاقلة ان المقصود من  
البيع فيها استور بما ليس من صلاحه \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسيه الى حذو لشهرته به واهم أبيه عبد  
الله الخزومي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد بن عقيل بفتح العين  
الا يلى بفتح الهمزة وسكون التحتية (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري انه (قال اخبرني) بالافراد (سالم بن  
عبد الله عن) أبيه (عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا التمر بالمثناة  
وفتح الميم (حتى ييد وصلاحه) بغير ألف بعد واو ويد وللناصب أى يظهر ويد وصلاحه في كل شئ هو صبرونه الى  
الصفة التي يطلب فيها غالبا وبأى يسانه ان شاء الله تعالى في باب بيع التمر قبل أن ييد وصلاحها (ولا تبعوا  
التمر بالتمر) الاول بالمثناة والثاني بالثناة \* (قال سالم) بالاسناد السابق (واخبرني) بالافراد (عبد الله) بن عمر  
ابن الخطاب (عن زيد بن ثابت) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك (أى بعد النهي عن بيع التمر  
بالتمر) في بيع العرية بكسر الراء وتشديد التحتية واحدة العرايا وهى أن تخرص فخلات فيكون رطبها اذا جفت  
ثلاثة اوسق مثلا (بالرطب) على الارض (او بالتمر) بالثناة (ولم يرخص في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على  
النخل بالرطب على الارض وهو وجه عند الشافعية فتكون أو للتخيير والجمهور على المنع فيأولون هذه الرواية  
بأنهم ان شك الراوى أيهما قال النبي صلى الله عليه وسلم وما في أكثر الروايات يدل على انه انما قال التمر فلا يعول  
على غيره وقد وقع عند الفسائى والطبرانى من طريق صالح بن كيسان والبيهقى من طريق الاوزاعى عن  
الزهري ما يؤيد أن أو للتخيير لا لشك ولفظه بالرطب وبالتمر وقس العنب بالرطب بجامع أن كلا منهما زكوى  
يمكن خرصه ويتخربا به وكالرطب البسر بعد بدو صلاحه لان الحاجة اليه كهي الى الرطب ذكره الماوردى  
والرويانى وأما غير الرطب والعنب من الثمار التي تحفف كالمشمش وغيره فلا يجوز لانها متفرقة مستورة  
بالاوراق فلا يأتى الخرص فيها بخلاف ثمرة النخل والكرم فانها امتدلية ظاهرة \* وهذا الحديث أخرجه مسلم \*  
وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) الشيبى قال (اخبرنا مالك) الامام الاعظم (عن نافع) مولى ابن عمر (يعني  
عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية (قال ابن عمر) والمزانية اشتراء  
التمر بالمثناة وفتح الميم وفي رواية مسلم غير النخل وهو المراد هنا بالتمر بالمثناة وسكون الميم (كيلا) بالنصب على  
التقييد وليس قيلا (وبيع الكرم) العنب (بالزبيب كيلا) وفي رواية مسلم وبيع العنب بالزبيب كيلا \* وفي الحديث  
جواز تسمية العنب كراما وحديث النهي عن تسميته به محمول على التنزيه وذكره هذا لسان الجواز وهذا على تقدير  
أن تفسير المزانية صادر عن الشارع صلوات الله وسلامه عليه أما على القول بأنه من الصناعات فلا حجة على  
الجواز ويحمل النهي على الحقيقة \* وهذا الحديث سبق في باب بيع الزبيب \* وبه قال (حدثنا عبد الله  
ابن يوسف) المذكور فبما مر قال (اخبرنا مالك) هو ابن أنس الامام (عن داود بن الحصين) بضم الحاء وفتح  
الصاد المهملة المدنى مولى عمرو بن عثمان المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة (عن ابي سفيان) قيل اسمه قزمان  
بضم القاف وسكون الزاى (مولى ابي ابي احمد) هو عبد الله بن أبي أحمد بن جحش الاسدى ابن أخى زبيب بنت  
جحش أم المؤمنين (عن ابي سعيد الخدري) رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية  
والحاقلة والمزانية اشتراء التمر بالتمر الاول بالمثناة (في روهوس النخل) زاد ابن مهدي عن مالك عند الاسماعيلي  
كيلا وهو موافق لحديث ابن عمر السابق وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد والحاقلة كراء الارض \* وهذا  
الحديث أخرجه مسلم في البيوع وابن ماجه في الاحكام \* وبه قال (حدثنا مسدد) بالمهملة وتشديد الدال قال  
(حدثنا ابو معاوية) محمد بن حازم الضرير (عن الشيباني) بفتح الشين المجهة سليمان (عن عكرمة) مولى ابن  
عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحاقلة والمزانية) والمزانية  
في النخل والحاقلة في الزرع \* وهذا الحديث من افراد \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) بضم الميم واللام

قوله لناصب الصواب حذفه  
فان الالف انما تارة م بعد واو  
الجماعة التامة بالفعل كما هي  
ظاهرة

ابن قعنب القعني قال (حدثنا مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لصاحب العربية) بفتح العين المهملة وتشديد الحنة الرطب أو العنب على الشجر (ان يبيعهما بخرصها) بفتح الخاء المعجمة وبعد الراء الساكنة صادمه ملة بأن يقدر ما فيها اذا صار قرا بخرزاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ المواقف فيه كيدلا ولمسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلفظ رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخرصها غرايا كونه رطبا ولا يجوز بيع ذلك بقدره من الرطب لانها حاجة الرخصة اليه ولا يبيعه على الارض بقدره من اليابس لأن من جله معاني بيع الغرايا أكله طريا على التدريج وهو منتف في ذلك وأفهم قوله كيدلا أنه يمنع بيعه بقدره يابس خرسا وهو كذلك فلا يعظم الغرر في البيع وانما يصح بيع الغرايا فيما دون خمسة أوسق بتقدير الجفاف بمثله كما سيأتى ان شاء الله تعالى ويشترط فيه التقاض قبل التفرق \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع وكذا الترمذي والتسائي وابن ماجه في التجارات \* (باب بيع الثمر) بفتح الميم الرطب حال كونه (على رءوس النخل بالذهب والفضة) ولا يذرأ والفضة \* وبه قال (حدثنا يحيى بن سليمان) أبو سعيد الكوفي سكن مصر قال (حدثنا ابن وهب) عبد الله قال (أخبرنا) ولا بوي ذرو الوقت أخبرني بالافراد (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (وابي الزبير) بضم الزى وفتح الموحدة محمد بن مسلم بن تدرس بفتح التاء وسكون الدال وضم الراء آخره سين مهملة كلاهما (عن جابر رضي الله عنه) أنه (قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر) بفتح الميم والميم وهو الرطب (حق طيب) ولا بن عينة عند مسلم حتى يبدو صلاحه (ولا يباع ثمنه) أي من الثمر (الا بالدينار والدرهم) وكذا يجوز بالعروض بشرطه واقتصر على الذهب والفضة لانهم ما جل ما يتعامل به قاله ابن بطال (الغرايا) زاد يحيى بن أيوب عند المواقف فان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف قدره بقدر ذلك من الثمر \* وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع وابن ماجه في التجارات \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) أبو محمد الحلي (قال سمعت مالكا) هو امام دار الهجرة ابن أنس الاصمعي (وسأله عبيد الله) بضم العين مصغرا (ابن الربيع) بفتح الراء وكان الربيع حاجب المنصور وهو والد الفضل وزير هارون الرشيد وفيه اطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ وأقربه وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظا (حدثنا داود) بن الحصين (عن ابي سفيان) بن ابي أمية (عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص) بتشديد الخاء المعجمة من الثمر (بخرص) ولا أصلي وأي ذرع السكك في رخص به مزة مفتوحة قبل الراء من الارخاص (في بيع) ثمر (الغرايا) والغرايا النخل (في خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو على الافصح وهي ستون صاعا والصاع خمسة رطال وثلاث بتقدير الجفاف بمثله (أودون خمسة أوسق قال) مالك (نعم) حدثني داود ووقع في مسلم أن الشك من داود بن الحصين وللمؤلف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله وقد أخذ الشافعي رحمه الله بالاقول لأن الأصل التحريم وبيع الغرايا رخصة فيؤخذ بما يتحقق منه الجواز ويبنى ما وقع فيه الشك وهو قول الحنابلة فلا يجوز في الخمسة في صفقة ولا يخرج على تفريق الصفقة لأنه صار بالزيادة من ابنة فبطل في الجميع والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فسادا ونم اوسب الخلاف أن النهي عن المزانة وقع مقرونا بالرخصة في بيع الغرايا فهي الأولى لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال قال يحيى بن سعيد) الانصاري (سمعت بشيرا) بضم الموحدة وفتح المعجمة ابن يسار ضد الميم الانصاري المديني (قال سمعت سهل بن أبي حنيفة) بفتح الخاء المهملة وسكون الميم (كون الثلاثة) وهو سهل بن عبد الله بن أبي حنيفة واسمه عامر بن ساعدة الانصاري رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر) الرطب (بالتمر) اليابس (ورخص في العربية) بتشديد الحنة (ان تباع بخرصها أي كلها اهلها) المشترون الذين صاروا ملاك الثمرة (رطبيا) بضم الراء وفتح الطاء وليس التقييد بالآكل قيد ابل لبيان الواقع قال علي بن المديني (وقال سفيان) بن عيينة (مرة) أخرى الا انه رخص في العربية يبيعهها اهلها) البائعون (بخرصها أي كونه رطبيا) بضم الراء وفتح الطاء (قال هو سواء) أي مساو للقول الأول وان اختلفا لفظا لانهما في المعنى واحد (قال سفيان) بن عيينة بالاسناد المذكور

(فقلت ليحيى) بن سعيد الانصارى لما حدث به (وانا غلام) جلة حالية والمراد الاشارة الى قدم طلبه وانه كان في زمن الصبا يناظر شيوخه ويأخذ عنهم (ان اهل مكة يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم وخص لهم في بيع العرايا) أى من غير قيد (فقال) يحيى (وما يدري) بضم أوله (أهل مكة) نصب يندري قال سفيان (قلت انهم) أى أهل مكة (يروونه) أى هذا الحديث (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصارى (فسكت) يحيى (قال سفيان) بالاسناد المذكور (انما اردت) أى انما كان الحامل لى على قول ليحيى بن سعيد انهم يروونه عن جابر (ان جابر من أهل المدينة) فرجع الحديث الى أهل المدينة ومحل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالحرص وأن يأكلها أهلها رطباً وأما ابن عيينة في روايته عن أهل مكة فأنطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيدهابشئ مما ذكر أنهم يروونه عن جابر وكان ليحيى أن يقول لسفيان وأهل المدينة رووا فيه التقيد فيحمل المطلق على المقيد والتقيد بالحرص زيادة لحافظته من المصير اليها وأما التقيد بالاكل فالذى يظهر أنه ابيان الواقع لانه قيد \* قال ابن المديني (قال لسفيان) بن عيينة قال الحافظ ابن حجر لم أقف على تسمية القائل (وليس فيه) أى في هذا الحديث (نهي عن بيع الثمر) بالثلاثة (حتى يبدو صلاحه قال) سفيان (لا) أى وان كان هو صحيحاً من رواية غيره \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الشرب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذى والنسائى \* (باب تفسير العرايا) جمع عربية وهي لغة اخذت وزنها فاعيلة قال الجمهور بمعنى فاعله لانها عريت بأعراء مالكتها أى أقرادها من باقى الثفل فهي عارية وقال آخرون بمعنى مفعولة من عرأ يعرؤها إذا نام لأن مالكتها يعرؤها أى يأتمنها فهي معروفة وأصلها عروية فقلت الواو ياء وادغمت فتسمية العقد بذلك على التواين مجاز من أصل ما عقد عليه (وقال مالك) الامام الاعظم ابن أنس الاصمى مما وصله ابن عبد البر (العربية) بتشديد التحتية (ان يعرى) بضم الياء من الاعراء أى يهب (الرجل الرجل نخله) من نخلات بستانه فيملكها لأن عند الامام مالك أن الهبة تلزم بنفس العقد أى يهبه غيرها (ثم تأدى) الواهب (يد حوله) أى بدخول الموهوب له (عليه) البستان لاجل الثمرة الموهوبة والتقاطها (فرخص) بضم الراء مبنياً للمفعول (له) أى للواهب (ان يشتريه امنه) أى يشتري رطبها من الموهوب له (بقر) يابس ولا يجوز تغيير ذلك ومثله قول أبي حنيفة رحمه الله العربية أن يهبه نخله ويشق عليه تردد الموهوب له الى بستانه ويكره أن يرجع في هبته وهذا بناء على مذهبه في أن الواهب الاجنبى يرجع في هبته متى شاء لكن يكره في دفع اليه بدلها غيرا ويكون هذا في معنى البيع لانه يبيع حقيقة وكلا القوانين يعيد عن لفظ الحديث لان لفظ ارخاص العربية فيها عام وهو ما يقيدانها بصورة وأيضاً قد صرح بلفظ البيع فنحن كونه يباعاً مخالف لظاهر اللفظ وأيضاً الرخصة قيدت بخسة أوسق أو مادونها والهبة لا تقيد (ابن ادريس) الامام أبو عبد الله محمد الشافعى وحزم به المزنى في التهذيب أو هو عبد الله بن ادريس الاودى ورجحه السفاقي وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المذهب (العربية) بالتشديد (لا تكون الا بالكيل) أى فيما دون خسة أوسق (من الثمر) لتعلم المساواة (يدأيد) قبل التفرق لكن قبض الرطب على النخل بالتخلية وقبض الثمر بالنقل كغيره (لا يكون بالجفاف) بكسر الجيم في الفرع وأصله فيسلم المشتري الثمر اليابس بالكيل ويحلى يده وبين النخل وعبرة الشافعى في الام وتقلها عنه البيهقي في المعروفة من طريق الربيع عنه العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخل وأكثر يخرصه من الثمر بأن يخرص الرطب ثم يتذكر كم ينقص اذا ييس ثم يشتري بخرصه ثم اقلان تفرقاً قبل أن يقبضاً فسد البيع انتهى قال في الفتح وهذا وان غاير ما علقه الحضارى لفظاً فهو يوافقه في المعنى لأن محصلهما أن لا يكون جزافاً ولا نسيئة (وعما يشقويه) أى القول السابق بأن لا يكون جزافاً (قول سهل بن أبي حنيفة) عند الطبري من طريق الليث عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج عن سهل موقوفاً (بالاوسق الموشقة) وفائدة قوله الموشقة التأكيدي كما في قوله والقناطير المقنطرة وهو يعطى انما المكيله عند البيع (وقال ابن اسحاق) هو محمد بن اسحاق بن يسار صاحب المغازي مما وصله الترمذى (في حديثه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) انه قال (كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله النخله والنخلتين) وصله الترمذى بدون تفسير وأما التفسير فوصله أبو داود عنه بلفظ النخلات وزاد فيه فيشق عليه فيبيعها بمثل خرصها (وقال يزيد) هو ابن هارون الواسطي (عن سفيان بن حسين) الواسطي من اتباع التابعين مما وصله من حديثه الامام أحمد عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعاً في العرايا قال سفيان بن حسين (العرايا نخل

من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عباس عنهما بن ماجه وسهل بن سعد عند أحمد \* وحديث الباب أخرجه  
أبو داود والنسائي في البيوع \* (باب) حكم (بيع الملامسة) مناعلة من اللبس وأما تفسيرها في حديث  
الباب ان شاء الله تعالى (قال انس) مما وصله المؤلف في بيع الخاضرة (نهي عنه) أي عن بيع الملامسة (النبي  
صلى الله عليه وسلم) ولا يذنبه النبي صلى الله عليه وسلم عنه \* وبه قال (حدثنا سعيد بن عفير) بضم العين  
وفتح الفاء وبعد المنة التسمية بالسكنة رآه ونسبه لجده اشهرته به واسم أبيه كثير المصري (قال  
حدثني) بالافراد (الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد أيضا (عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد  
الايلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري انه (قال اخبرني) بالافراد (عامر بن سعد) بسكون العين ابن  
أبي وقاص (ان اباسعيد) سعد ابن مالك الخدري (رضي الله عنه اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى  
نهي تحريم (عن المنابذة) بضم الميم وبالدال المحممة قال أبو سعيد الخدري (و) المنابذة (هي طرح الرجل ثوبه)  
ان يريد شراءه (بالبيع) أي بسببه (الرجل) آخر (قل ان يلقه) ظهر البطن (او) قبل ان (ينظر اليه)  
ويتأمله (ونبي) النبي عليه الصلاة والسلام (عن الملامسة والملاسة) هي (لمس الثوب لا ينظر) المستام  
(اليه) وعند المؤلف في اللباس من طريق يونس عن الزهري والملاسة لمس الرجل ثوب الاخر يده بالليل  
أو بالتمارد لا يلقه الا بذالك والمنابذة أن يذلل الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ اليه الاخر ثوبه ويكون ذلك  
بينهما من غير نظر ولا تراص وللنسائي من حديث أبي هريرة والملاسة أن يقول الرجل للرجل أبيعك  
ثوبي بثوبك ولا ينظر واحد منهما الى ثوب الاخر ولا يذلل احد منهما الى ثوب صاحبه ولا ينظر احد منهما الى ثوب  
صاحبه لا يشتري كل واحد منهما من الاخر ولا يذري كل واحد منهما اكم مع الاخر وغو ذلك ولمسلم من طريق  
عطاء بن مينا عن أبي هريرة أما الملامسة فأن يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمنابذة أن يذلل  
كل واحد منهما ثوبه الى الاخر لم ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه وهذا التفسير الذي في حديث  
أبي هريرة اقله بلفظ الملامسة والمنابذة لانهما كما مر فعلة قد تدعى وجود الفعل من الجانبين وظاهر الطرق  
كلها أن التفسير من الحديث المرفوع لكن وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي صلى  
الله عليه وسلم ولفظه وزعم أن الملامسة أن يقول الخ قال اقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لأنه يبعد أن  
يقول الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ واحتلف في تفسير الملامسة على ثلاث صور احداها  
أن يكتفى باللمس عن النظر ولا خيار له بعده بأن يمس ثوبه بالمره ثم يشتريه على أن لا خيار له اذا رآه الثانية  
أن يذلل اللبس يباعا بأن يقول اذ المسنة فقد بعته كذا بلسه عن الصيغة الثالثة أن يبيعه شيئا على  
أنه يمس به لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره كنفاء بلسه عن الالزام بتفريق أو تخيار وبطلان البيع  
المستفاد من النهي لعدم رؤية المبيع واشترائط الخيار في الاولى ونفي الصيغة في عقد البيع في الثانية  
وشرط نفي الخيار في الثالثة \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس ومسلم وأبو داود والنسائي في البيوع  
\* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا عبد الوهاب) الثقفي قال (حدثنا أيوب) السختياني (عن  
محمد) هو ابن سيرين (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى) بضم أوله مبني للمفعول أي نهى النبي صلى الله  
عليه وسلم (عن ابستين) بكسر اللام على الهيئة لا بالفتح على المرة احداهما (ان يحتج الرجل في الثوب  
الواحد ثم يرفعه على منكبه) كلة أن مصدرية والتقدير نهى عن احتباء الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجه  
منه شيء ولم يذكر في حديث أبي هريرة ثاني البستين المنهى عنهما وهو اشتغال السماء قال البرماوي  
كالبرماوي اختصارا من الراوي كأنه لشهرته وقال ابن حجر وقد وقع بيان الثانية عند أحد من طريق  
هشام عن ابن سيرين ولفظه أن يحتج الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وأن يرتدى في ثوب يرفع  
طرفه على عاتقه (و) نهى صلى الله عليه وسلم (عن بيعتين) تشبيه بفتح الموحدة وكسرهما والفرق  
بينهما أن الفعل بالفتح للمزوء وبالكسر للمائة والهيئة قال البرماوي والوجه الكسر لأن المراد الهيئة  
انتهى والذي في الفتح احداهما (الانماس و) الثانية (التباز) بكسر الاول منهما مصدر لاس وناذ وهذا  
الحديث مضى في الصلاة في باب ما يستمر من العورة \* (باب) حكم (بيع المنابذة وقال انس) فيما وصله  
في باب بيع الخاضرة كما مر في الباب السابق (نهي عنه) أي عن بيع المنابذة (النبي صلى الله عليه وسلم)  
ولا يذنبه النبي صلى الله عليه وسلم \* وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي اويس (قال حدثني) بالافراد

(ماثل) الامام (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة وتشديد الموحدة (عن ابى الزناد) عبد الله بن ذكوان  
كلاهما (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثمى عن الملامسة و) عن (المنابذة) ولم يذكر فى شئ من طرق حديث ابى هريرة تفسيرهما والمنابذة ان يجعلا  
النبيعا اكتفاه عن الصيغة فيقول أحدهما أئبذ اليك نوبى بعشرة فيأخذها الآخر أو يقول بعنك بكدا على  
انى أئبذته اليك لزم البيع وانقطع الخيار و به قال (حدثنا) ولا يذرح حتى بالافراد (عباس بن الوليد)  
بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التحتية وبعد الافشين معجزة الرقام البصرى قال (حدثنا عبد الاعلى) بن  
عبد الاعلى البصرى السامى قال (حدثنا معمر) بفتح الميم بينهما عين ساكنة ابن راشد (عن الزهرى) محمد بن  
مسلم (عن عطاء بن ريد) من الزيادة اللبى (عن ابي سعيد) الخدرى (رضى الله عنه) أنه (قال سمى النبي صلى  
الله عليه وسلم عن البستين) بكسر اللام (وعن يعقوب) بفتح الموحدة (اللامسة والمنابذة) وسبق تفسيرهما وقيل  
المنابذة تبد الحصة والصحيح انها غير تفسير البستين معلوم مما سبق واختصره الراوى وهذا الحديث  
أخرجه المؤلف أيضا فى الاستئذان وأبو داود فى البيوع وأخرجه ابن ماجه فى التجارات بالنهاى عن البيعتين  
وفى اللباس بالنهاى عن اللبستين . (باب النهى للبايع ان لا يحفل بالابل والبقر والغنم) يضمن المثناة التحتية وفتح  
المهملة وتشديد العاء المكسورة من الحفل وهو الجمع ومنه الحفل لجمع الناس ولا يحتمل أن تكون زائدة وأن  
تكون تفسيرية ولا يحفل بيا بالنهاى والتقيد بالبايع يخرج ما لو حفل المالك لجمع الابن لولده أو عياله أو ضيفه  
(وكل محفلة) بفتح الفاء المشددة ونصب كل عطفا على المفعول من عطف العام على الخاص أى وكل مصرة  
من شأنها أن تحفل فالنصوص وان وردت فى النعم لكن ألحق بها غيرهما من مأ كول اللعم للجامع بينهما وهو تقرير  
المشتري ثم غير المأ كول كالجارية والأتان وان شارك فى النهى وثبوت الخيار لكن الأصح أنه لا يرد فى اللبن صاعا  
من تمر لادم ثبوته ولان لبن الأدميات لا يعتاض عنه غالبا ولبن الأتان نجس لا عوض له وبه قال الحنابلة  
فى الأتان دون الجارية (والمصرة) يضمن الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الراء مبتدأ خبره قوله (التي صرى)  
بضم المهملة وتشديد الراء أى ربط (لبنها) أى ضرعها (وحقن فيه) أى فى الثدي من باب العطى التفسيرى  
لان التصرية والحقن معنى واحد (وجمع) اللبن (فلم يحلب اياها) وهذا تفسير الشافعى (و) قال أبو عبيد وأكر  
أهل اللغة (اصل المصرية حبس الماء يقال منه صريت الماء) بتشديد الراء وزاد أبو ذر إذا حبسته . (حدثنا ابن بكير) بضم  
الموحدة وفتح الكاف يعنى قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن حماد بن زيد) بن  
شرحبيل بن حسنة المصرى (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم أنه قال (قال أبو هريرة رضى الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم لا تصروا الابل والغنم) يضمن التاء وفتح الصاد وتشديد الراء بوزن تركوا من صرى  
بصرى تصرية كزكى كزكية وأصله نصرى أو فاستنقلت الضمة على الياء فسكنت فالتقى سا كان حذف  
أولهما وضم ما قبل الواو للمناسبة والابل على هذا نصب على المفعولية وما بعده عطف عليه وهذه الرواية  
الصحيحة وقال عباس رويته فى غير مسلم عن بعضهم بفتح التاء وضم الصاد من صرى بصرى إذا ربط قال وعن  
بعضهم بضم التاء وفتح الصاد بغير واو بصيغة الافراد على البناء للعجول وهو من السرى أيضا والابل مرفوع به  
والغنم عطف عليه والمشهور الأول قال أبو عبيد لو كانت من مصر لكانت مصرورة أو مصرة لا مصرة  
وأجيب بأنه يحتمل أنها مصرة فأبدلت إحدى الراءين ألما نحو دساها وأصله دسها فكرر هو اجتماع ثلاثة  
أحرف من جنس وعلى هذا فلا مبادنة بين تفسير الشافعى وبين رواية لا تصروا وعلى ما صححوه على أنه قد جمع  
الاحمران فى كلام العرب وذكر المؤلف البقر فى الترجمة ولم يقع له ذكر فى الحديث إشارة الى أنها فى معنى الابل  
والغنم فى الحكم خلافا لادود وانما اقتصر عليها لما غلبت ما عندهم (من ابتاعها) أى من اشترى المصرة (بعد)  
بضم الدال أى بعد التصرية وقيل بعد العلم بهذا النهى قال الحافظ الشرف الدمشقى فى نقله الزركشى أى  
بعد أن يحلبها كذا رواه ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج وبه يصح المعنى قال الزركشى والخازنى رواه  
من جهة الليث عن جعفر بإسقاطها يعنى بإسقاط زيادة بعد أن يحلبها فاستشكل المعنى لكن رواه آخر الباب  
عن أبى الزناد عن الاعرج بلفظ فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ملامعنى لاستدراك الحافظ له من جهة ابن  
لهيعة وهو ليس من شرط الصحيح مع الاستغناء عنه بوجوده فى الصحيح ونعقب بأن قوله ان اسقاط هذه الزيادة

أوجب اشكال هذا المعنى فيه نظر وذلك أن نص حديث الليث كحديث أبي الزناد ولفظه (فانه بخير النظرين) أي الرأيين (بين ان يحتلها) كذا في الفرع بفتح همزة أن رأيت القوقية بعد الحاء وبين مرقوم عليها علامة الجوى مصحح عليها وتحت العلامة علامة السقوط وفي الهامش مكتوب صوابه بعد أن يحتلها أي وقت أن يحتلها أي فالمشترى متلبس بخير النظرين في وقت حلبها وقال العيني ~~ص~~ كالحفاظ ابن حجر ان يحتلها كذا في الاصل بكسر ان على انها شرطية وحزم يحتلها لانه فعل الشرط ولا بن خزيمة والاسماعيلي من طريق أسد ابن موسى عن الليث بعد أن يحتلها بفتح أن ونصب يحتلها اهـ والذي رأيته في فرعين لليوينية وسائر ما وقعت عليه من الاصول بفتح الهمزة والنصب وزاد عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد فهو بالخيار ثلاثة أيام أخرجه الطحاوي وظاهر قوله بعد أن يحتلها أن الخيار لا يثبت الا بعد الحلب والجوهور على انه اذا علم بالتصيرية ثبت له الخيار على الفور من الاطلاع عليها لكن لما كانت التصيرية لا تعلم غالبيا الا بعد الحلب ذكره قيدا في ثبوت الخيار فلوظهرت التصيرية بعد الحلب فان الخيار ثابت (ان شاء الله) المصترقة على ملكه (وان شاء ردها وصاع عمر) بالنصب على أن الواو معني مع أو لمطلق الجمع ولا يكون مفعولا معه لان جهه وراثة على أن شرط المفعول معه ان يكون فاعلا هو جئت أما وزياد وقوله ان شاء الله ~~.....~~ طستان عطفت الثانية على الاولى ولا محل له من الاعراب اذ هما تفصيلتان أي بهما البيان المراد به وينبذ الله وهذا الحديث أخرجه بقية الائمة الستة (ويذكر) بضم أوله مبنيا للمفعول (عن أبي صالح) ~~.....~~ والملازمة أن يقول الرجس ربك (عن) مما وصله البزار والطبراني في الاوسط (والوايدس رباح) بفتح الراء ~~.....~~ ما لا بأس والمنايدة أن يقول أبدي ما معي واهـ أحد من متابع في مسنده (وموسى بن يسار) بالتحية وتخفيف منها كم مع الآخر ونحو ذلك ولمسلم من طريقه هريرة (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم (لم صاع عمر) ما توب صاحبها بغير تأمل والمنايدة أن غاص طعام وهل يتخير بين الاقوات أو يتعين غالب قوت البلد وجه في ثوب صاحبها وهذا التفسير الثمر وهو الصحيح عند الشافعية لوتراضيا على غيره من قوت أو غير جاز ولو فقد استدعى وجود القيد ~~.....~~ كره الماوردي وأقره الزاقي والنووي ويصح الصاع ولو قل اللبن فلا يختلف قدره ~~.....~~ ما لا بأس وكثرت كمالا تختلف غيرة الخمين باختلاف ذكوره وانوته ولا أرض الموصحة باختلافه أصغرا وأكبرا (وقال بعضهم) وصله مسلم عن قرة (عن إبراهيم بن) عن أبي هريرة مرفوعا (صاعا من طعام وهو بالخيار ثلاثا) وهو وجه ضعيف عند الشافعية وأجيب عن المحمول على العالب وهو أن التصيرية لا تظهر الا ثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلماء أو الماوى أو تبدل الايدى أو غير ذلك واستدلوا الثلاثة على القول بهما من العقد وقيل من التفرق (وقال بعضهم) لما وصله مسلم أيضا عن أيوب (عن ابن سيرين) عن أبي هريرة مرفوعا أيضا (صاعا من تمر ولم يذكر ثلاثا والعرا كذا) يعني أن الروايات الناصة على التفرق كثر عددا من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلته بذكر الطعام • وبه قال (حدثنا سعد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا معمر) بضم الميم الاولى وكسر الثانية (قال سمعت ابي) سليمان بن طرخان حال كونه (يقول حدثنا ابو عثمان) عبد الرحمن بن مل • بتشديد اللام التهدي بالتون أسلم في عهد رسول الله عليه وسلم وأدى اليه الصدقات (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) انه (قال من اشترى شاة بحفله) بفتح الفاء المشددة مضرة (فردها) أي فأراد ردها (فأردمها) ان كانت ما كولة وتلف لبنها (صاعا) زاد أبو ذر من تمر أي بدل اللبن الذي حلبه وان زادت قيمته على قيمته ولو علم بها قبل الحلب رده ولا شيء عليه • وهذا الحديث رواه الاكثر عن معمر بن سليمان موقوفا وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ عن معمر بن سليمان مرفوعا وذكر ان رفعه غلط قال ابن مسعود بالسند السابق (ونهي النبي صلى الله عليه وسلم ان تلقى البيوع) بضم التاء وفتح اللام والقاف المشددة مبنيا للمفعول والبيوع رفع نائب عن الناعل وأصله تلقى فحذفت احدى التاءين والمعنى تستقبل أصحاب البيوع ولا يذر أن تلقى البيوع بفتح التاء والعين كما في فرع اليونينية وقال العيني وروى بالتخفيف • رجال الحديث كلهم بصريون الا ابن مسعود وفيه رواية لابن عن الاب والتابعي عن التابعي عن الصحابي وأخرجه الواقفي وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) اتينسي قال (أخبرنا مالك) امام دار الهجرة (عن ابي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا الركبان) بفتح التاء واللام والقاف وأصله لا تلتقوا فحذفت احدى التاءين أي

لا تستقبلوا الذين يحملون المتاع الى البلد للاشتراء منهم قبل أن يقدموا الاسواق ويعرفوا الاسعار (ولا يبيع)  
 بالرفع على أن لا نافية ولا يذروا لا يبيع بالجزم على النهي (بعضكم على بيع بعض) في زمن الخياط (ولا تاجشوا)  
 أصله تجاجشوا حذف أحدى التاءين وقد مر أنه الزيادة في النعم بلا رغبة ليفتر غيره (ولا يبيع) بالرفع ولا يذروا  
 ولا يبيع بالجزم (حاضر اساء) هو أن يقول الحاضر إن يقدم من البادية فتتاع ايبيعه بسعر يومه انزكه عندي  
 لا يبيعه لك بأغلى (ولا نصر والغنم) بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكوا والغنم نصب به وضبطه بعضهم بفتح أوله  
 وضم ثانيه من صر يصر اذا ربط وضبط آخر بضم أوله وفتح ثانيه لكن بغير واو بصيغة الافراد على البناء المعجول  
 وهو من الصر أيضا وعلى هذا فالغنم رفع والمشهور الاول كما مر • وزاد في الرواية السابقة الايل (ومن  
 اتباعها) أي المصرية (فهو) وفي السابقة فانه (يجز النظرين بعد ان يحتلبها) بوقية بعد الحاء المهملة وكسر  
 اللام ولا يذروا بفتح اللام (ان رضيا) أي المصرية (امسكها وان خطها ردها وصاعا  
 من غمر) ولو اشترى مصرية بصاع من غمر ردها وصاع غمر ان شاء واسترد صاعه قال القاضي وغيره لان الرابا يؤثر  
 في الفصح قال الاذري واسترد ادا الصاع من البائع ان كان باقيا بيده فلو تلف وكان من نوع ما لم يشتري  
 رده فيخرج من كلام الائمة انهما يقعان في التقاض ان جوزناه في المثليات كما هو الاصح المصوص خلافا  
 للرافعي وغيره ولورده غير المصرية بعد الحلب بعيب فهل يرد بدل اللبن وجهان أحدهما وبه جزم البغوي وصححه  
 ابن أبي هريرة والقاضي وابن الرفعة نعم كالمصرية أفيرد صاع غمر وقال الملوذي بل فيه اللبن لان الصاع عوض  
 لبن المصرية ثم هذا لبن غيرهما وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع أيضا وكذا أبو داود والنسائي • هذا  
 (رباب) بالتسوين (ان شاء) يشتري المصرية أترك البيع (رد المصرية) بالنصب مفعول رد والجملة جواب الشرط  
 (و) عليه (في حلبتها صاع من غمر) يسكون اللام في اليونانية وغيرها على انه اسم الفعل ويجوز الفتح على انه  
 بمعنى المحلوب قاله العيني كفتح الباري وقال في القاموس الحلب ويحسرك استخرج ما في الضرع من اللبن  
 كالخلاب والاحتلاب والحلب محركة والخلب اللبن المحلوب ما لم يغير طعمه وقال الجوهري الحلب بالتحريك  
 اللبن المحلوب والحلب أيضا مصدر حلب الناقة يحلبها حلبا واحدا حلبا وحالب وحاصله ان أريد بالحلب اللبن  
 فلا ممة مفتوحة فقط وان أريد به المصدر فيجوز السكون والفتح وعلى هذا فلهوم قول البخاري وفي حلبتها يسكون  
 اللام صاع من غمر أن الصاع في مقابلة الفعل وهو موافق لقول ابن حزم يجب رد القمر واللبن معا لان القمر  
 في مقابلة الحلب لافي مقابلة اللبن وهذا يخالف لما عليه الجمهور من أن القمر في مقابلة اللبن وقد كان القيس في هذا  
 عين اللبن أو مثله لكن لما تعد ذلك باختلاط ما حدث بعد البيع في ملك المشتري بالموجود حال العقد • وفي الخبر  
 الى الجهل بقدره عين الشارع له بد لا يتاسبه قطعاً للغصومة ودفعاً للنزاع في القدر الموجود عند العقد • وفي  
 قال (حدثنا محمد بن عمرو) بنق العين والمصنف في رواية عبد الرحمن الهمداني زيادة ابن جبلة • وكذا قال  
 أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الفربري وفي رواية أبي علي بن شوية عن الفربري حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن  
 جبلة وأحمد بن الباقون وجزم الدارقطني بأنه محمد بن عمرو وأبو غسان الرازي المعروف بزنجبزي ونون وجيم  
 مصفرا وجزم الحاكم والكلا بآذي أنه محمد بن عمرو والسواق البلطي قال الحافظ ابن حجر في المقدمة وبؤيده أن  
 المكي شيعه بلخي وقال في الشرح والاول أولى قال (حدثنا المكي) بن ابراهيم وهو من مشايخ المؤلف قال  
 (اخبرنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال اخبرني) بالافراد (زياد) بن ابي مكسورة ومنه نسخة بخطه  
 ابن سعد بن عبد الرحمن الخراساني (ان ثابته) هو ابن عياض بن الاحنف (مولى عبد الرحمن بن زيد اخبرناه سمع  
 ابا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى غنما مصرية فاحتلبها فان رخصها  
 امسكها وان خطها ففي حلبتها) يسكون اللام (صاع من غمر) نطاهره أن الصاع في مقابلة المصرية سواء كانت  
 واحدة أو أكثر لقوله من اشترى غنما لانه اسم مؤنث موضوع للنفس ثم قال ففي حلبتها صاع من غمر ونقل ابن  
 عبد البر عن استعمل الحديث وابن بطال عن أكثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والحالبه وعن أكثر  
 المالكية يرد عن كل واحدة صاعا وقال المازني ومن المستبعد أن يفرم متلف ابن ألف شاة كما يفرم متلف لبن  
 شاة واحدة وأجيب بأن ذلك مغتفر بالنسبة الى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع فجعل حدا  
 يرجع اليه عند التضام فاستوى القليل والكثير ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الشاة الواحدة يختلف  
 باختلاف تباينها ومع ذلك فالمعتبر الصاع سواء قل اللبن أم كثر فكذا ذلك هو معتبر سواء قلت المصرية أم كثر التهي



وقال الحنفية لا يجوز للمشتري أن يرد ما اشتراه إذا وجد هامصراً مع لبنها ولا مع صاع ثم رفضه لأن الزيادة  
 المنفصلة المتولدة عن المصرة وهو اللبن مانعة من ردها وحديث أبي هريرة يخالف لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم  
 فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع • (باب حكم) (بيع العبد  
 الزاني وقال شريح) بجملة مضنومة ورامنة متوحدة ابن الحارث السكندري القاضي فيما وصله سعيد بن منصور  
 بإسناد صحيح من طريق ابن سيرين (أن شاء) المشتري (رد) الرقيق المبتاع ذكرنا كان أو أثنى ولو صغيراً (من الزنا)  
 الصادر منها قبل العقد وان لم يكثر ولتقص القيمة به ولو تاب لأن تهمة الزنا لا تزول ومذهب الحنفية الزنا عيب  
 في الأمة دون العبد فترد الأمة لأن الغالب أن الاقتراض مقصود فيها وطلب الولد والزنا يخل بذلك وفي الامتلى  
 الزنا في الجارية عيب وان لم يمتد عند المشتري للقوق العار بابا ولادها وسقط قوله وقال شريح الخ في رواية  
 الكشميني والحموي • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) (التبسي قال) (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال)  
 (حدثني) بالافراد (سعيد المقبري عن يسه) كيسان المدني مولى بني ليث (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه سمعه  
 يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا زنت الأمة فبين زناها) (بالينة أو بالجل أو بالقرار) (فليجلها) سيدها  
 فضبه أن السيد يقيم الحد على رقيقه خلافاً لابي حنيفة وزاد أيوب بن موسى الحد لكن قال أبو عمر لا نعلم أحداً  
 ذكر فيه الحد غيره (ولا يترتب) بضم التحتية وفتح المثناة وتشديد الراء المكمورة آخره موحدة أي يوجبها  
 ولا يقرعها بالزنا بعد الجلد لارتفاع اللوم بالحد قال في المصايب وفيه نظر وقال الخطابي معناه أنه لا يقتصر على  
 الترميب بل يقام عليها الحد (ثم ان زنت) ثانياً (فليجلها) ولا يترتب ثم ان زنت الثالثة فليجلها) استحباباً أي بعد  
 جلدها - هذا الزنا ولم يذكره اقتصاراً بما قبله (ولو) كان البيع (بجمل من شعر) وهذا مبالغة في التعريض على  
 بيعها وقيد مالك لانه لا يكثر في حبائهم • وهذا الحديث أخرجه أيضاً في البيوع ومسلم في الحدود  
 والنسائي • وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام (عن ابن شهاب)  
 محمد الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله) بصغير الاول ابن عتبة بن مسعود (عن أبي هريرة وريد بن خالد)  
 الجهني الصحابي المدني (رضي الله عنهما) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم (سئل) بضم السين مبنيًا للمفعول  
 ولم أقف على اسم السائل (عن الأمة) أي عن حكمها (إذا زنت ولم تحصن) بضم أوله وسكون ثانياً وكسر  
 ما قبله نادى الاحسان اليها لانها تحصن نفسها بعبقها ولا يذر ولم تحصن بفتح الصاد نادى الاحسان الى  
 غيرها • ويكون معنى الفاعل والمفعول وهو أحد الثلاثة التي جئن نوادر يقال أحصن فهو محصن  
 وأحصن فهو مذهب وألجج فهو ملجج وقال العيني ويروى ولم تحصن بضم التاء وفتح الحاء وتشديد الصاد من  
 باب (فليجل) قال عليه الصلاة والسلام (ان زنت فأجلدها) (ظاهرة وجوب الرجم عليها اذا أحصنت  
 والاجماع بخلافه وأجيب بأنه لا اعتبار للمفهوم حيث نطق القرآن صريحاً بخلافه في قوله تعالى فإذا أحصن  
 فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فالحد يثبت دل على جلد غير المحصن والآية على  
 جلد المحصن والرجم لا يتصف فيجدان عملاً بالدليلين أو يجاب بأن المراد بالاحصان هنا الحصرية كما في قوله  
 تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات أو اتى لم يتزوج أولم تسلم كما في قوله تعالى فإذا  
 أحصن الآية قيل بمعنى اسلمن وقيل تزوجن وقول الطحاوي ان قوله ولم تحصن لم يذكرها أحد غير مالك انكره  
 عليه الحفاظ فقالوا لم يفردهم ابل رواها ابن عينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كبارواه مالك وانما أعاد  
 الزنا في الجواب غير مقيد بالاخصان لانتفيه على انه لا أثر له وأن الموجب في الأمة مطلق الزنا (ثم ان زنت  
 فأجلدها) ثم ان زنت فبيدها (ولو بصغير) فعيل بمعنى مفعول أي حبس مقتول أو منسوج من  
 الشعر وهذا على جهة التهديد فيها وليس من اضاءة المال بل هو حث لها على مجابة الزنا واستشككه ابن المنير  
 بأنه عليه الصلاة والسلام نصح هؤلاء في ابعادها والنصيحة عامة للمسلمين قيد دخل فيها المشتري فينصح في ابعادها  
 وأن لا يشتريها فكيف يصور نصيحة الجائنين وكيف يقع البيع اذا انتصاهما وأجاب بأن الماعدة انما توجهت  
 على البائع لانه الذي لدغ فيها مرة بعد أخرى ولا يلدغ المؤمن من جمر مرتين ولا كذلك المشتري فانه بعد لم يجزب  
 منها سوء اقلست وظلفته في الماعدة كالبائع انتهى ولعلها أن تستعف عند المشتري بأن يزوجه أو يبعها بنفسه  
 أو يصونها ببيته أو بالاخصان اليها (قال ابن شهاب) الزهري (لا ادري بعد الثالثة) ولا يذرع الكشميني  
 بعد الثالثة به مرة الاستنهام أي هل أراد أن يبعها يكون بعد الزينة الثالثة (أو الرابعة) وقد جزم أبو سعيد بانه

في الثالثة كما مره وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في المحار بين والعتق وفي البيوع أيضا وأخرجه مسلم في الحدود وكذا أبو داود وأخرجه النسائي في الرجم وابن ماجه في الحدود والله أعلم (باب) حكم (البيع والشراء مع النساء) ولا يذو الشراء والبيع بتقديم الشراء وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شبيب) هو ابن أبي حنيفة المحصي (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه قال (قال عمرو بن الزبير) بن العوام (قالت عائشة رضي الله عنها دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له) أي قصة بريرة المروية في غير ما موضع من البخاري ولفظ رواية عمرة عنها في باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد من الصلاة انتهى بريرة تسألها في كتابها فقالت ان شئت اعطيت اهلك ويكون الولاء لي وقال أهلها ان شئت اعطيتها ما بقى وقال سفيان ان شئت اعتنتها ويكون الولاء لنا فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لعائشة (اشترى وأعتق) به مزة قطع وفي رواية عمرة ابتاعها فأعتقها أي بريرة (فان الولاء) ولا يوجب ذرو الوقت فانما الولاء أي على العتيق (لمن أعتق) والولاء بفتح الواو والمراد به هنا وصف حكيم ينشأ عنه ثبوت حق الارث من العتيق الذي لا وارث له من جهة نسب أو زوجية أو فاضل عن ذلك وحق العقل عنه اذا جنى والتزويج للأنثى بشروطه وقد كانت العرب تباع هذا الحق وتتم به فنهى الشرع عنه لان الولاء كلمة النسب فلا يقبل الزوال بالازالة ويقال للمعتق بهذا الاعتبار المولى من أعلى وللعتيق أيضا لكن من أسفل وهل هو حقيقة فيها أو في الأعلى أو في الأسفل اقوال مشهورة (ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم من العشي) وفي رواية عمرة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وقال سفيان مرة فسمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر (فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ما بال) ما شان ولله كشيء ثم قال أما بعد ما بال (أناس) وحذف الفاء من فاعلى هذه الرواية على اللغة القليلة ولا يذو ما بال الناس والعمرة ما بال اقوام (يشترطون شروطا) ولله كشيء بشرط بالافراد (ليس في كتاب الله) بالتذكير باعتبار الجنس أو باعتبار المذكور والمراد من كتاب الله حكم الله (من اشترط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) وللنساء لم يجزله (وان اشترط ما نهى الله عن الكفر) (شرط الله) الذي شرعه (أحق وأوثق) أحكم وأقوى وما سواه وام فأفعل التفضيل ليس على يابه وموضع الترجمة في اشترى يخاطب عائشة والبيع والشراء كان في بريرة حيث اشترتها من أهلها وصدق البيع والشراء هنا بين النساء مع الرجال قاله العيني وهذا الحديث قد سبق في الصلاة كما مر وفي باب الصدقة على موالى ازواجه قول الله صلى الله عليه وسلم ويأتى ان شاء الله تعالى بعون الله تعالى في البيوع والعتق والمكاتب والهبة والطلاق والفرائض والنكاح والاطعمة وكفارة الايمان وبه قال (حدثنا حسان بن أبي عباد) بتشديد السين من حسان ونسبها من عباد مع فتح أولهما واسم أبي عباد حسان أيضا قال ابن حجر كذا للمصنف ولا يذو كذا في الفرع ونسبها ابن حجر لغير المصنف حسان بن حسان وهو بصري سكن المدينة ومزكره في العمرة قال (حدثنا همام بن بخت) بتشديد الميم ابن يحيى (قال سمعت مافعا) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان عائشة رضي الله عنها سأومت بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء الاولى قال في المصابيح ووقع في تهذيب الاسماء واللغات للنووي انها بنت صفوان قال الجلال البلخي لم يقله غيره وفيه نظر ظاهر وقيل كانت مولاة لقوم من الانصار وقيل لآل عنية بن أبي لهب وكانت قبطية وعاشت الى خلافة يزيد بن معاوية والمراد ساومت أهل بريرة فأبوا عليها الا أن يكون لهم الولاء فأرادت أن تخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم (فخرج) أي النبي صلى الله عليه وسلم (الى الصلاة فلما جاء) من الصلاة (قالت) له عائشة (اهم) أي أهل بريرة (ابوا) أي امتنعوا (أن يبيعوها الا ان يشترطوا الولاء) (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) نعم الولاء لمن أعتق (قال همام بن يحيى المذكور) قلت (لما سمع) مولى ابن عمر (حزنا) كان زوجها أو عبا فقال ما يدريني) أي ما يعني وصنيع البخاري حيث ترجم في الطلاق بقوله باب خدار الامة تحت العديم سؤقه لحديثه يقتضي ترجيح كونه عبدا وصرح به ابن عباس في حديثه في الباب المذكور حيث قال رأيت عبدا يعني زوج بريرة لكن الحديث عند المؤلف في الفرائض عن حفص بن عمر عن شعبة وفي آخره قال الحكم وكان زوجها حزان ذكره بعده من طريق منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة وفيه قال الاسود وكان زوجها حزان قال البخاري قول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأيت عبدا أصح وقال المدائني في العلل لم يختلف على عمروة عن عائشة انه كان عبدا وكان اسمه مغيثا مولى

أبي أحمد بن جعفر الامدي وجماعة تسمية من حديث عائشة كافي الترمذي وهذا الحديث أخرجه أيضا في الفرائض وهذا (باب) بالنوين (هل) يجوزاته (بيع حاضر لباد) سألته التي أتى بها يريد بيعها (بغير أجر) ويتنع مع أخذه لأنه لا يكون غرضه في الغالب الاتصاف بالاجرة لأنصح البائع والحاضر ما كن الحاضرة وهي المدن والقرى والريف وهو أرض فيها زرع ونصب والبادي ما كن البادية وهي خلاف الحاضرة (وهل) يعينه أو ينصحه وقال النبي صلى الله عليه وسلم بمأوصله الامام أحمد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم ابن أبي يزيد عن أبيه مرفوعا والبيهقي من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا أيضا (إذا) استقصى أحدكم أخاه فليمنحه له (وهو يؤيد جواز بيع الحاضر للبادي إذا كان بغير أجر لأنه من باب النصيحة التي أمر بها الشارع عليه الصلاة والسلام) (ورخص فيه) في بيع الحاضر للبادي بغير أجر (عطاء) هو ابن أبي رباح فيما وصله عبد الرزاق وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا صفوان بن عيسى) عن (أبي عبيد الله) بن أبي شالد (عن قيس) هو ابن أبي حازم أنه (قال سمعت جبريرا) هو ابن عبد الله (رضي الله عنه يقول) كذا الله مولى والمسئلي وللشميمي قال (بابعت) أي عاهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم على شهادة أن لا إله الا الله وان محمد رسول الله وأقام الصلاة وأقاموا حذفت التاء لان المضاف اليه عوض عنها (وايتا الزكاة) المكتوبة أي اعطائها (والسمع والطاعة والنصح لكل مسلم) وهذا الحديث قد سبق في آخر كتاب الايمان ومن لطائف اسناده هنا أن الثلاثة الأخيرة من رواته يجليون كوفيون يكتنون بأبي عبد الله وهو من النوادر وبه قال (حدثنا الصلت بن محمد) بفتح المهملة وسكون اللام التارك قال (حدثنا عبد الواحد بن زياد العبدي) قال (حدثنا معمر) بسكون العين وفتح الميم ابن راشد عن عبد الله بن طاوس عن أبيه) طاوس بن كيسان (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان) أمه لا تلقوا أخذت احداها ما والركبان بضم الراء جمع راجع راجع وزاد الشميمي (لا يبيع) (ولا يبيع) بالرفع على النبي ولا يذروا لبيع بالجزم على النهي (حاضر لباد قال) طاوس (قلت لابن عباس) رضي الله عنهما (ما قوله) أي ما معنى قوله عليه الصلاة والسلام (لا يبيع) بالرفع (حاضر لباد قال لا يكون له سمارة) بكسر المهملة الاولى وبينهما ميم ساكنة أي دلالا واستنبط المؤلف منه تخصيص النهي عن بيع الحاضر للبادي إذا كان بالاجر وقوى ذلك بعموم حديث النصح لكل مسلم وخصه الحنفية بمن القحط لأنه اضرا بأهل البلد فلا يكره زمن الرخص ونسكوا بعموم قوله عليه الصلاة والسلام الدين النصيحة وروى عنه أنه ناسخ لحديث النهي وحل الجمهور حديث الدين النصيحة على عمومها الا في بيع الحاضر للبادي فهو خاطئ يقتضي على العام وصورة بيع الحاضر للبادي عند الشافعية والحنابلة أن يمنع الحاضر البادي من بيع متاعه بأن يأمره بتركه عنده ليبيعه له على التدريج بمن غل والمبيع مما تم حاجة أهل البلد اليه فلواتني عموم الحاجة اليه كان لم يمتحج اليه الا نادرا أو عمت وقصد البدوي يبيعه بالتدريج فساءله الحاضر أن يفوضه اليه أو قصد يبيعه بسعر يومه فقال له اتركه عندي لا يبيعه كذلك لم يحرم لأنه لم يضر بالناس ولا سبيل الى منع المالك منه لما فيه من الاضرار به ولو قال البدوي للحاضر ابداء اتركه عندك لتبيعه بالتدريج لم يحرم أيضا وجعل المالكية البدوية قيد اجعلوا الحكم منوطا بالبادي ومن شاركه في معناه لكونه الغالب فالحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر فاضرا أهل البلد بالاشارة عليه بأن لا يادر بالبيع وعن مالك لا يلحق بالبدوي في ذلك الا من كان يشبهه قال فأما أهل القرى الذين يعرفون اثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك ولا يطل البيع عند الشافعية وان كان محترما رجوع النهي فيه الى معنى يقترب به الى ذاته وقال المالكية ان باع حاضر لعمودي فسخ البيع وأدب الحاضر البائع للعمودي وهو المشهور وروى قول مالك وابن القاسم وأصنغ وقال الحنابلة لا يصح بيع حاضر لباد بشرطه وهي خسة أن يحضر البادي لبيع سلعة بسعر يومها جاهلا بسعورها ويقتضيه الحاضر ويكون بالمساكين حاجة اليها في اجتماع هذه الشروط يحرم البيع ويطل على المذهب فان اختلف منها شرط صح البيع على الصحيح من المذهب وعليه أكثر اصحاب انتهى ولو استشار البدوي الحاضر فيما فيه حظه في وجوب ارشاده الى الاضرار والبيع بالتدريج وجهان أحدهما منع بذل النصيحة والثاني لا توسيعا على الناس قال للاذري والاول أشبه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الاجارة ومسلم وأبو داود في البيوع والنساء وابن ماجه في التجارات (باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر) وبه قال

(حدثني) بالافراد (عبد الله بن صباح) بفتح الصاد المهملة والموحدة المشددة وبعد الالف حاء مهملة وفي نسخة ابن الصباح بزيادة الالف واللام المطا والبصري قال (حدثنا أبو علي) (عبد الله بن الصباح) غير ابن عبد المجيد (الختي) نسبة الى بني حنيفة (عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار) صدوق في حديثه ضعف لكن حدث عنه يحيى القطان وتكفيه رواية يحيى عنه واحتج به البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي انه (قال حدثني) بالافراد (ابن) عبد الله بن دينار العدوي مولا هم المديني مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمرو بن عبد الله عنهما) انه (قال) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لبادويه أي بقول من كره يبيع الحاضر للبادي (قال ابن عباس) حيث فسر ذلك بالسماك كما في حديثه السابق فهو مقيد لا إطلاق حديث ابن عمر هذا (باب) بالنوين (لا يبيع حاضر لباد بالسمنة) بمهملتين ووجهه سمنة وهو القيم بالامر الحافظ له ثم غلب استعماله ومن يدخل بين البائع والمشتري في ذلك ولكن المراد به هنا أخص من ذلك وهو أن يدخل بين البائع البادي والمشتري الحاضر أو عكسه والسمنة البيع والشراء ولا يوزن ذرو الوقت والاصلي وابن عساكر لا يشتري بدل قوله لا يبيع فيكون قياسا على البيع أو استعمالا لفظ البيع في البيع والشراء (وكرهه) أي كرهه البيع والشراء المذكورين (ابن سيرين) محمد بن أبي عوانة (وابراهيم) التختي (للبيع والمشتري) ولا يذر كما في الفرع وللمشتري ورواه أبو داود من طريق أبي هلال عن ابن سيرين عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئا قال الحافظ ابن حجر ولم أقف لابراهيم التختي على ذلك صريحا لكن (قال ابراهيم) مستدلا لما ذهب اليه من التسوية في الكراهة بين بيع الحاضر للبادي وبين شرائه له (أن) العرب تقول يبيع لي ثوبا وهي تعني أي تقصد وتريد (الشراء) وللعموي والمسئلي وهو يعني قال الكرماني وهو صحيح على مذهب من جوز استعمال اللفظ المشترك في معنييه اللهم إلا أن يقال إن البيع والشراء ضدان فلا تصح إرادتهما فان قلت فما وجه قلت وجهه أن يحمل على عموم المجازات هي قال البرماوي لا تضاد في استعمالهما كالقمر للطهور والحوض انتهى قال ابن حبيب من المالكية الشراء للبادي مثل البيع لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض فان معناه الشراء وعن مالك في ذلك روايتان وقال أصحابنا النافعية ولو قدم البادي يريد الشراء فتمرض له حاضر يريد أن يشتري له رخيصا وهو المسمى بالسماك فهل يحرم عليه كما في البيع ترد فيه في المطالب واختار البخاري المنع وقال الأذري ينبغي الجزم به وبه قال (حدثنا المكي ابن ابراهيم) البخاري (قال اخبرني) بالافراد (ابن جريج) بصم الجيم الاولى عبد الملك (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن سعيد بن المسيب) انه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبتاع المرء بالرفع على التني وللكتفين لا يبتع المرء بالجزم على التني (على بيع أخيه ولا تتاجشوا) لا تتاجشوا واخذت إحدى النساءين تخفيفا وقد سبق انه الزيادة في الثمن لغير غيره (ولا يبيع) بالرفع ولا يذر ولا يبيع بالجزم (حاضر لباد) قال العيني ولفظ السمنة وإن لم يكن مذكورا في الحديث فتبادر الى الذهن من اللام في قوله لباد وقال الكرماني من لفظ باع لغيره فليست له وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذر حدثني (محمد ابن المنني) الغزي الزماني قال (حدثنا معاذ) بضم الميم آخره ذال معجمة هو ابن معاذ قاضي البصرة قال (حدثنا ابن عون) بفتح العين المهملة وبعد الواو الساكنة نون عبد الله (عن محمد) هو ابن سيرين أنه قال (قال أنس بن مالك رضي الله عنه نهينا) بضم النون أي نهانا النبي صلى الله عليه وسلم (أن يبيع حاضر لباد) ووقع التصريح بالرفع في رواية مسلم والنسائي من وجه آخر وهذه ثلاثة أبواب ساق فيها حديث لا يبيع حاضر لباد لكن في الأول استعمالهم بل وفي الثاني نص على الكراهة بالآخر وفي الثالث نص في صورة النبي مقيد بالسمنة مستنبطاتها وهو ترتيب حسن وخص كل باب بأسناد تكثير الطرق وتقوية وثبات كيدوا أسناد كل حكم الى رواية الشيخ الذي استدله عليه قاله الكرماني وغيره وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي (باب النهي عن تلقي الركان) لا يبتاع ما يجهلونه الى الباد قبل أن يقدموا الاسواق ويعرفوا السعر (وان ييهه) أي متاقي الركان (مردود) باطل (لان صاحبه) أي صاحب التلقي (عاس آثم اذا كان به) أي بالنهي (عائنا) كما هو شرط لكل مانع عنه (وهو) أي التلقي (خداع) بكسر أوله (في البيع والخداع) حرام (لا يجوز) لكن لا يلزم من ذلك بطلان البيع لان النهي لا يرجع الى نفس العقد ولا يخل بشئ من أركانه وشرائطه وانما هو لدفع الأضرار بالركان وجزم المواقف بأنه مردود بناء على أن النهي يقتضي الفساد ونعقبه الإجماع على وألزمه

التناقص يبيع المصرات فان فيه خداعا ومع ذلك لا يطل البيع وبكونه فصل في بيع الحاضر للبائى بين  
 أن يبيع باجراً أو بغيره أو بذهب الشافعية يحرم التلقى للشراء قطعاً وللبيع في أحد الوجهين والمعنى فيه  
 الغبن والوجه الشافعي لا يحرم ومعه الأذرى تبعاً لابن أبي عصرون ويصح كل من الشراء والبيع وإن  
 ارتكب محترماً لما سبق في بيع حاضر لبائى ولهم الخيار إذا عرفوا الغبن لحديث مسلم فإذا أتى سيده السوق فهو  
 بالخيار وحيث ثبت الخيار فهو على الفور قياساً على خيار العيب وخرج بالتقييد قبل دخول البلد التلقى  
 بعد دخوله فلا يحرم لقوله في رواية البخارى لا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق ولأنه إن وقع لهم غبن  
 فالتقصير منهم لأن التلقى ولو لم يلقوا البيع منه ولو مع جهلهم بالبيع أو لم يغبثوا بأن اشتراء منهم بغير البلد  
 أو أكثر أو بدونه وهم عالمون به فلا خيار لهم لاتقاء المعنى السابق ويؤخذ من كلامهم أنه لا يأنم وهو ظاهر  
 إذا تعريروا قال أبو حنيفة وأصحابه إذا كان التلقى في أرض لا يضر بأهلها فلا بأس به وإن كان يضرهم  
 فمكره لحديث ابن عمر كان تلقى الركان فشتري منهم الطعام فنهاها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبعه حتى يبلغ  
 به سوق الطعام قال الطحاوى في هذا الحديث أباحه التلقى وفي غيره النهى وأولى بنا أن نحمل ذلك على غير  
 التضار فيكون مانع من التلقى لما فيه من الضرر على غير المتلقين المقيمين في السوق وما أبيع من التلقى  
 هو ما لا ضرر عليهم فيه \* وبه قال (حدثنا محمد بن بشر) بالموحدة والمجعة المشددة ابن عثمان العبدى البصرى  
 الملقب ببندار قال (حدثنا عبد الوهاب) بن عبد الحميد الثقفى قال (حدثنا عبيد الله) بالتصغير بن عمر بن حفص  
 ابن عاصم (العمرى) وسقط العمرى لغير أبي ذر (عن سعيد بن أبي سعيد) المقبرى (عن أبي هريرة رضى الله  
 عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (عن التلقى) أى للقافلة (وإن يبيع حاضر لبائى) وظاهره منع  
 التلقى مطلقاً سواء كان قرياً أو بعيداً لاجل الشراء منهم أم لا وسيأتى البحث فيه قريباً إن شاء الله تعالى \* وبه  
 قال (حدثنا) بالجمع ولغير أبي ذر (حدثنى) (عياش بن الوليد) بالثناة التحتية والشين المجعة الرغام البصرى قال  
 (حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن ابن طاووس) عبيد الله (عن أبيه)  
 أنه (قال) سألت ابن عباس رضى الله عنهما ما معنى قوله (صلى الله عليه وسلم) (لا يبيع حاضر لبائى) فقال لا يكن  
 له (ساراً) بالتحية والجزم على النهى ولا يذروا الجوى والمسعى لا يكون بالرفع على التنى ولا ي الوقت  
 لا تكون بالثناة القوية وليس للتلقى فيه ذكر وله أشار على عادته إلى أصل الحديث وقد سبق قبل بابين  
 في حديث آخر عن معمر بن أوفى قوله ولا تلقوا الركان والتقييد بالركان خرج مخرج الغالب في أن من جلب  
 الطعام يكون عدد الركان ولا مفهوم له بل لو كان جلب عدد أمثاته أو واحد أركام يختلف الحكم \* وبه  
 قال (حدثنا سعد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا يزيد بن زريع) بضم الزاى وفتح الراء (قال حدثنى) بالافراد  
 (التمنى) هو سليمان بن طرخان (عن أبي عثمان) عبد الرحمن بن مل التهذى بالنون (عن عبد الله) هو ابن مسعود  
 رضى الله عنه قال من اشترى محفلة بضم الميم وفتح الحاء المهملة ونشدت الفاء المفتوحة مصراتة (فطيرة  
 معها صاعاً) أى من تمر يدل ما فسد من لبنها (قال) ابن مسعود بالسند ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقى  
 البيوع) فيه تقييد لا لطلاق حديث أبي هريرة السابق هنا \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمى  
 قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 لا يبيع بالرفع (بعضكم على بيع بعض) عدى يعلى لأنه ضمن معنى الاستعلاء (ولا تلقوا السلع) أصله  
 ولا تلقوا الخدفت إحدى النساء والبيع بكسر السين جمع سلعة وهى المتاع (حتى يهبط) بضم أوله وفتح  
 ثالثة أى ينزل (بها إلى السوق) ويأتى البحث في هذا إن شاء الله تعالى في الباب التالى \* وهذا الحديث  
 أخرجه أيضاً البيوع وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وأخرجه ابن ماجه في التجارات \* (باب) بيان  
 (متى) جواز (التلقى) للركان وابتدائه \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكى (قال حدثنا  
 جويريه) تصغير جارية بن اسماء بن عبيد الضمى بضم الميم وفتح الواو الموحدة البصرى (عن نافع عن عبد الله)  
 أى ابن عمر (رضى الله عنه) وعن أبيه أنه (قال كان تلقى الركان) داخل البلد على السوق (فشتري منهم  
 الطعام فنهاها النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعه) في مكان التلقى (حتى يبلغ به سوق الطعام) فإذا بلغه  
 يبيع وقوله يبلغ بضم التحتية وفتح اللام مبني للمفعول وسوق بالرفع نائب عن الفاعل كذا في القروع  
 وفي نسخة يبلغ بنون مفتوحة وضم اللام والسوق نصب على المفعولية (قال أبو عبد الله) أى الجناوى

رحمه الله تعالى (هذا) أي التلقي المذكور في هذا الحديث كان (في أعلى السوق) بالبلد لا خارجها وهو يدل  
 على أن التلقي إلى أعلى السوق جائز لأن النهي انما وقع على التبابع لا على التلقي فلو خرج عن السوق ولم يخرج  
 عن البلد فذهب الشافعية الجواز لا مكان معرفتهم الاسعار من غير المتلقين وحدثنا ابتداء التلقي عندهم من البلد  
 وقال المانكية واختلاف في الحد المنهي عنه فقيل المبل وقيل الفرسحان وقيل اليومان وقال الباجي يمنع قربا  
 وبعدا واذا وقع بيع التلقي على الوجه المنهي عنه لم يفسخ على المشهور وتعرض على أهل السوق فان لم يكن سوق  
 فأهل البلد يشتركون معه فيها من شاء منهم ومن مرت به سلعة ومنزلة على نحو ستة أميال من المصر التي تجلب اليها  
 تلك السلعة فانه يجوز له شراؤها اذا كان محتاجا اليها لا للتجارة انتهى (ويبينه) أي كون التلقي المذكور  
 في أعلى السوق (حديث عبيد الله) بن عمر التالى لهذا الحديث حيث قال فيه كانوا يتبايعون الطعام في أعلى  
 السوق ولا يذرتا خير قوله قال أبو عبد الله الخ عن الحديث اللاحق وكونه عقب حديث جويرية هو الصواب  
 وسقط الواو لغير أبي الوقت من ويينه \* وبه قال (حدثنا مسدد) بالسين المهمل وتشديد الدال الاولى ابن  
 مسرهد قال (حدثنا يحيى) القطان (عن عبيد الله) بالتصغير العمري (قال حدثني) بالافراد (نافع عن عبد  
 الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) أنه (قال كانوا يتبايعون) بوحدة ساكنة بين المثنيتين التحسية والفوقية  
 ولا يذرتا في الوقت يتبايعون بتأخيرها عنهما ما وزيادة تحسية قبل العين (الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانهم)  
 ولا يذرتا في مكانه الذي اشترؤوه فيه (فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى يقولوا) أي  
 يقبضوه ومفهومه أن التلقي خارج البلد والمنهي عنه لا غير وقد صرح مالك في روايته في الباب السابق عن  
 نافع بقوله ولا تاتوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق فدل على أن التلقي الجائز انما يقع به السوق والحديث  
 يفسر بعضه بعضا \* هذا (باب) بالتسوين (إذا اشترط) النخص (شروطا في البيع لا لتحل) هل يفسد البيع  
 أم لا ولا تحل صفة لقوله شرطا ولا يذرتا في البيع شرطا بالتقديم والتأخير وبه قال (حدثنا عبيد الله بن يوسف)  
 النيسبي قال (أخبرنا مالك) الامام (عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها) انها  
 (قالت جاءني بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء الاولى مولاة قوم من الانصار كما عند أبي نعيم وقيل لا ك أبي  
 أحمد بن جحش وفيه نظر فان زوجها مغينا هو الذي كان مولى أبي أحمد بن جحش وقيل لا ك عتبة وفيه نظر أيضا  
 لأن مولى عتبة سأل عائشة عن حكم هذه المسألة فذكرت له قصة بريرة أخرجه ابن سعد (فقاتل كاتبت أهلي)  
 تعني موالها (على تسع أواق) بفتح الهمزة بوزن جوار والاصل أواق بتشديد الياء فحذفت إحدى الراءين  
 تخفيفا والثانية على طريق قاض (في كل عام وقية) بفتح الواو من غير همزة وتشديد الياء ولا يذرتا في  
 والاصلي وابن عباس كراوية بهمزة مشدودة وهي على الاسم أربعون درهما أي اذا ذهبا فهي حرة ويؤخذ  
 منه أن معنى الكتابة عتق رقيق بعوض مؤجل بوقتين فأكثر (فاعينني) بصيغة الامر للمؤث من العانة  
 وفي رواية الكشميهني في باب استعانة المكاتب في الكتابة فأعيتني بصيغة الخبر الماشي من الاعيان والنعيم  
 للأواق وهو متجه المعنى أي أعجزتني عن تحصيلها فأتت عائشة (فقلت) لها (إن أحب أهلك) بكسر الكاف  
 أي مواليك (إن أعدها لهم) أي تسع الاواق تسعة أعنتك واعتقك (ويكون ولاؤك) الذي هو سبب الارث  
 (لي فقلت) ذلك (فذهبت بريرة) أي من عند عائشة (إلى أهلها فقاتلهم) مقاتلة عائشة رضي الله عنها لها  
 (فأبوا عليها) أي امتنعوا ولا يذرتا في نسخة فأبوا ذلك عليها (فجاءت من عندهم) وللعموي والمستقلى من  
 عندها إلى عائشة (ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس) عندها (فقاتل) لعائشة (إني عرضت) وأخبرني  
 ذراني قد عرضت (ذلك) الذي قلته وكاف ذلك بالفتح كافي الفرع وقال في المصابع بكسرها لأن الخطاب لعائشة  
 (عليهم) وللکشميهني من ذلك عليهم (فأبوا) فامتنعوا منه (الآن يكون الولاء لهم) استثناء مفرغ لأن في أبي  
 معنى النفي قال الزنجشيري في قوله تعالى في سورة التوبة ويأبى الله الآن بتم نوره فان قلت كيف جازأبى الله  
 الأكذاول يقال كرهت أو أبغضت الازيد اقلت قد أجرى أبي مجرى لم يرد لأتري كيف قبول يريدون أن يطفئوا  
 نور الله بأفواههم بقوله ويأبى الله وكيف أوقع موقع ولا يريد الله الآن بتم نوره (فسمع النبي صلى الله عليه وسلم)  
 ذلك من بريرة على سبيل الاجال (فأخبرت عائشة رضي الله عنها النبي صلى الله عليه وسلم) به على سبيل التفصيل  
 زاد في الشروط فقال ما شان بريرة ولمسلم من رواية أبي اسامة ولا بن خزيمة من رواية حماد بن سلمة وأحمد كلاهما

عن هشام بن غانم بن بريدة والنبي صلى الله عليه وسلم جالس فقال لي فيما بيني وبينها ما رآها فقلت لاها الله  
 اذا ورفعت صوتي وانتهرتا فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فساأني فأخبرته (فقال) عليه الصلاة والسلام  
 لعائشة (خذيها) أي اشتريها منهم (واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن اعتق ففعلت عائشة) رضى الله عنها  
 ما أمرها به عليه الصلاة والسلام من شرائها وهذا صريح في أن كتابتها كانت موجودة قبل البيع فيكون  
 دليلا لقول الشافعي القديم ببيعة رقبه المكاتب ويملكه المشتري مكاتبا ويعتق بأداء النجوم اليه والولاء له  
 وأما على قوله الجديد انه لا يصح بيع رقبته فاستشكل الحديث وأجيب بانها عجزت نفسها ففسخ موالها كتابتها  
 واستشكل الحديث أيضا من حيث ان اشتراط البائع الولاء مفسد للعقد لخالفته ما تقر في الشرع من أن الولاء  
 لمن أعتق ولائته شرط زائد على مقتضى العقد لا مصلحة فيه للمشتري فهو كاستثناء منفعته ومن حيث انها  
 خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح وكيف اذن لها النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وأجيب بأن راويه  
 هشام ما تترد بقوله واشترطي لهم الولاء فيحمل على وهم وقع له لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأذن فيما لا يجوز وهذا  
 منقول عن الشافعي في الامم ورأيت عنه في المعرفة للبيهقي واثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ  
 والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه وأجاب آخرون بأن لهم بمعنى عليهم كافي قوله تعالى وان أسأتم فلها وهذا  
 مشهور عن المزني وجرم به عنه الخطابي واستند البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم الرازي عن حرملة عن  
 الشافعي لكن قال النووي تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لأنه عليه الصلاة والسلام ~~أنه~~ الاشتراط  
 ولو كانت بمعنى على لم يتكره وأجاب آخرون بأنه خاص بقصة عائشة لمصلحة قطع عادتهم كما خص فسخ الحج إلى  
 العمرة بالصحابة لمصلحة بيان جوازها في أشهره قال النووي وهذا أقوى الاجوبة ونعقبه ابن دقيق العيد بأن  
 التخصيص لا يثبت الا بدليل وأجاب آخرون بأن الامر فيه للاباحة وهو على وجه التنبيه على أن ذلك لا يتنعهم  
 فوجوده كعدمه فكانت قال اشترطي أو لا تشترطي فذلك لا يفيدهم ويؤيد هذا قوله في رواية ابن الاثير ان  
 شاء الله تعالى في آخر أبواب المكاتب اشترطها وادعهم يشترطون ما شاؤوا وقيل غير ذلك مما سياتي ان شاء الله  
 تعالى في محاله واختلاف هل يجوز بيع المكاتب فقال المالكية يجوز بيع جميعها أو جزء منها فان وفي المكاتب  
 ما عليه من نجوم الكتابة للمشتري عتق والولاء للأول لأنه قد انعقد له أولا والابن عجزا وهلاك قبل ذلك فهو  
 راقب للمشتري وقال الشافعية لا يصح (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله تعالى وأثنى  
 عليه ثم قال أما بعد) أي بعد الحمد والثناء (ما بال رجال) ما حالهم وحذف الفاء في جواب أماديل على جواز  
 ومثل ما سبق في الحج في باب طواف القارن حيث قال وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا بغير فاء لكنه  
 نادر (يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) جواب ما الموصولة  
 المتضمنة لمعنى الشرط (وان كان) المشروط (مائة شرط) مبالغة وتأكيده (قضاء الله الحق) بالاتباع من  
 الشروط المخالفة له (وشرط الله أوثق) باتباع حدوده التي حدّها وليس افعّل التفضيل هنا على بابه اذا مشاركة  
 بين الحق والباطل (وانما الولاء لمن اعتق) وكلمة انما للعصر فيسفة فادمنه اثبات الحكم المذكور ونفيه عما  
 عداه ولولا ذلك لما لزم من اثبات الولاء لمن اعتق نفيه عن غيره \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التيسري  
 قال (اخبرنا مالك) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان عائشة رضى الله عنها (أم المؤمنين)  
 وفي رواية مسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة فصارت من مسند عائشة  
 لكن يمكن أن تكون هاهنا عن لا يراد بها اداة الرواية بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة عائشة في كونها  
 (ارادت ان تشتري جارية) هي بريدة (فعتقها) بالنصب عطفا على المنصوب السابق (فقال اهله) موالها  
 (ببيعكها على أن ولأهالنا فذكرت) عائشة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك) بكسر  
 الكاف ولا يذري في باب ما يجوز من شروط المكاتب لا يمنعك ثبوت التأكيده وهو كقوله ابتاعى فأعتق وليس  
 في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام السابقة (فانما الولاء لمن اعتق \* باب بيع القربا بقر) بالمشاة  
 وسكون الميم فيها \* وبه قال (حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا الليث) بن سعد  
 الامام ولا يذري بلسا قاط اداة التعريف (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن مالك بن اوس) أنه  
 (سمع ابن عمر) بضم العين (رضي الله عنهما) يقول (عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال البر بالبر) بضم

الموعدة ببيع القمح بالقمح (ربا الاهاه وهاء) بالمد وفتح الهمزة وقيل بالكسر وقيل بالسكون والمعنى خذوها  
 أى يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاهنا فينقبضان في المجلس (والشعير بالشعير) بفتح الشين على المشهور  
 وحكى كسرهما اتباعا (ربا الاهاه وهاء) واستدل به على أن البر والشعير صنفان عند الجمهور وخلافا لما لا رحمه الله  
 فعنده انهما صنف واحد (والتمر بالتمر ربا الاهاه وهاء) زاد مسلم من رواية أبي سعيد الخدري والمخ بالمخ ويقاس على  
 ذلك سائر الطعام وهو ما قصد للطعم اقتياتا أو تفكها أو تدابا فانه نص على البر والشعير والمقصود منهما التقوت  
 فالحق بهما ما يشاركهما في ذلك كالارز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التأدم والتفكه فالحق به ما يشتركه في  
 ذلك كالزبيب والتين وعلى المخ المروى في مسلم والمقصود منه الاصلاح فالحق به ما يشاركه في ذلك كالمصطكي وغيرها  
 من الادوية فيشترط في بيع ذلك اذا كان جنسا واحدا ثلاثة امور الحلول والمائلة والتعاقبض في الجنس قبل  
 التفرق ويدل له حديث الباب مع حديث مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر  
 بالتمر والمخ بالمخ مثلا يمثل سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه الاجناس فيه وكيف شئت اذا كان يدايد رأى  
 مقابضة قال الرافي ومن لازمه الحلول ولا بد من القبض الحقيقي فلا تكفي الحوالة وان حصل القبض بها في  
 المجلس ويكفي قبض الوكيل في القبض عن المتعاقدين أو أحدهما وهما في المجلس وكذا قبض الوارث بعد موت  
 مورثه \* (باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) من عطف العام على الخاص وبه قال (حدثنا اسماعيل)  
 ابن أبي اويس واسم أبي اويس عبد الله بن عبد الله بن أبي اويس الاصمعي ابن أخت الامام مالك وصهره على  
 ابنته قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرحثنى (مالك) امام دار الهجرة ابن انس الاصمعي (عن نافع عن عبد الله بن  
 عمر رضى الله عنهم ما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن المزابنة) بضم الميم وفتح الزاي والموعدة  
 والنون مفاعلة من الزين وهو الدفع الشديد وسمى به هذا البيع الخصوص لان كل واحد من المتعاقدين يدفع  
 صاحبه عن حقه وفي الجامع للقرائين المزابنة كل بيع فيه غرر وهو كل جراف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده وأصله  
 أن المغبون يريد أن يفسخ البيع ويريد الغابن أن لا يفسخه فيترابان عليه أى يتدافعا قال ابن عمر (والمزابنة  
 بيع التمر) بالمثلثة وفتح الميم الرطب على النخل (بالتمر) بالمثلثة الفوقية وسكون الميم اليابس (كيلا) نصب على  
 التمييز أى من حيث الكيل وذكرا الكيل ليس قيد فى هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلا منهوم له  
 اوله مفهوم ولكنه منهوم موافقة لان المسكوت عنه أولى بالمنع من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كيلا) بفتح  
 الكاف وسكون الراء شجر العنب والمراد العنب نفسه وادخل حرف الجر على الكرم قال الكرماني من ان  
 القلب وكان الاصل ادخالها على الزبيب وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع وكذا مسلم والنسائي \* (حدثنا  
 أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا جاد بن زيد) هو ابن درهم الجهمي (عن ايوب)  
 السخستاني (عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة \* قال) ابن عمر  
 (والمزابنة ان يبيع التمر بالمثلثة وفتح الميم وقوله ان يبيع يان لقوله المزابنة وقال العيني كلمة أن مصدرية في محل  
 رفع على الخبرية وتقديره المزابنة بيع التمر (بكيل) من التمر أو الزبيب فائلا (ان زاد) التمر المخروس على ما يساوى  
 الكيل (ففى ونهض فعلى) والمطابقة بين الحديث والقرينة مفهومه من النهى عن بيع الزبيب بالعنب  
 أى يجوز بيع الزبيب بالزبيب كالبر بالبر ويقاس بيع الطعام بالطعام عليه قاله الكرماني ومباحث الحديث تأتى  
 ان شاء الله تعالى فى بابيه وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي فى البيوع (قال) عبد الله بن عمر بمأوله أيضا  
 فى البيوع (وحدثني) بالافراد (زيد بن ثابت) الانصارى رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص  
 فى العراق) وهى بيع الرطب أو العنب على الشجر (بخرصها) بقدره من اليابس فى الارض كيلا وهو مستثنى  
 من بيع المزابنة المنهى عنه والباء فى بخرصها للسمية أى بسبب خرصها وهو بفتح الخاء المعجمة المصدر وبالکسر  
 المخروص قال النووي والفتح اشتهر وقال القرطبي الرواية الكسرة كذا قاله البرماوى كالزكشى وكلاهما اغناهو  
 على رواية مسلم والذي فى الفرع وغيره من الاصول التى وقفت عليها من البخارى الفتح ولا ينبغي أن ينقل كلام  
 متعلق برواية مسلم الى لفظ البخارى الا بعد التثبت وبأنى الكلام على العرايا ان شاء الله تعالى بعون الله وقوته  
 \* (باب بيع الشعير بالشعير) \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النسبى (قال أخبرنا مالك) هو ابن انس  
 امام الامعة (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن مالك بن اوس) بفتح الهمزة وسكون الواو آخره مهمله



ابن الحدادان بفتح المهملة والمثلثة المدنى له رواية انه (اخبره انه التمس صرفا) بفتح الصاد المهملة من الدراهم  
 (بما يدينار) ذهباً كانت معه (فدعا بن طلحة بن عبيد الله) بالتصغير أحد العشرة (فقرأوا ضنا) بضاد مجمة ساكنة  
 أى تجار يشاهد البيع والشراء وهو ما بين المتبايعين من الزيادة والنقصان لأن كل واحد منهما يروض  
 صاحبه وقيل هى المواضعة بالسلعة بأن يصف كل منهما سلعته للآخر (حتى اضطرب منى) ما كان معي (فأخذ  
 الذهب يقلبها في يده) ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأشبه لذلك (ثم قال حتى يأتى خازنى) أى  
 اصبر حتى يأتى خازنى (من الغاية) بالغين المجهمة وبعد الألف موحدة وكان لطلحة بها مال من نخل وغيره وانما قال  
 ذلك لظنه جواز كسائر البيوع وما كان بلغه حكم المسألة (وعمر بن الخطاب رضى الله عنه) (يسمع ذلك فقال)  
 عمر الملك بن اوس (والله لا تفارق حتى تأخذ منه) عوض الذهب وفي رواية الليث والله تعطينه ورقه (قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب) ولا يذرى نسخة وصحح عليها فى الفرع بالورق بفتح الواو وكسر  
 الراء بالفضة (ربا) فى جميع الاحوال (الاها وهاء) بالفتح والمد أو بالكسرة وبالسكون أى الاحال الحضور  
 والتقايض فكفى عن التقايض بقوله هاهنا وهاهنا لانه لازمه وقد ضبب فى الفرع على قوله بالذهب ورواية الورق  
 مناسبة لسياق الفضة (والبر بالبر بالاهاء وهاء) والشعير بالشعير بالاهاء وهاء) والتمر بالتمر بالاهاء وهاء  
 \* (باب بيع الذهب بالذهب) \* وبه قال (حدثنا صدقة بن الفضل) هو أبو الفضل المروزي قال (أخبرنا اسماعيل  
 ابن علية) بضم العين وفتح اللام وتشديد التحتية اسم أمة واسم أبيه ابراهيم (قال حدثني) بالافراد ولا يلى الوقت  
 حدثنا (يحيى بن أبي اسحاق) مولى الحضارمة (قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكره) بفتح الموحدة وسكون  
 الكاف آخره هاء تأنيث قال (قال أبو بكره) نصيب مصغر نفع ابن الحارث النخعي (رضى الله عنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيعوا الذهب بالذهب) مضمربا كان أو غير مضمرب (الاسواء بسواء) أى  
 المتساويين كطعام بطعام مع باقى الشروط وهما الحلول والتقايض قبل التفرق وهذا قول أبي حنيفة  
 والشافعي وعن مالك لا يجوز الا صرف الا عند الايجاب بالكلام ولو اتفقا من ذلك الموضع الى آخره يصح  
 تقايضهما فلا يجوز عنده تراخي القبض فى الصرف سواء كانا فى المجلس أو تفرقا ولا يصح بيع مائتى دينار جيدة  
 أو رديئة أو وسط بمائتى دينار جيدة ومائتى رديئة أو وسط أو بمائة رديئة ومائتى وسط وهذا من قاعدة مد بحجرة  
 ودرهم بمائتى حجرة ودرهم وهو أن تشتمل الصفقة على ربوى من الجانبين يعترف به الثائل ومعه غيره ولو من غير نوعه  
 (باب بيع الفضة بالفضة) سواء كانت مضمروبة أو غير مضمروبة (الاسواء بسواء) متساويين مع الحلول  
 والاضطرار فى المجلس (ويبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب) وغير ذلك مما يختلف فيه المجلس كمنطقة بشعير  
 (كمن شتم) أى متساويا ومتفاضلا بعد التقايض فى المجلس والحاصل حل التفاضل فتطردون الحلول والتقايض  
 فلو اختلفت العلة فى الربويين كالذهب والحنطة أو كان أحدهما عوضا أو كلاهما غير ربوي كذهب ونوب وبعد  
 ونوب حل التفاضل والنسأ والتفرق قبل القبض وهذا الحديث أخرجه أيضا فى البيوع وكذا ما سلم والنسأ  
 \* (باب بيع الفضة بالفضة) \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرى (عبيد الله بن سعد) بضم العين فى الاقول  
 مصغرا وسكونها فى الثاني ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري البغدادي  
 قاضي صبهان قال (حدثنا) يعقوب بن ابراهيم المدنى زيل بغداد قال (حدثنا ابن أخى الزهري) محمد  
 ابن عبد الله بن مسلم (عن عمه) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري أنه (قال حدثني) بالافراد (سالم بن عبد الله عن)  
 أبيه (عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان أبا سعيد) زاد أبو الوقت الخدرى رضى الله عنه (حدثه) حدث عبد  
 الله بن عمر (مثل ذلك حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال البرماوى كالكرماني أى مثل حديث أبي  
 بكره السابق فى الباب قبل هذا فى وجوب المساواة وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله أى مثل حديث عمر الماضى  
 فى باب بيع الشعير بالشعير فى قصة طلحة بن عبيد الله فى الصرف مستدلالا لذلك بما أخرجه الاسماعيلي من وجهين  
 عن يعقوب بن ابراهيم شيخ المصنف فيه بلفظ أن أبا سعيد حدثه حديثا مثل حديث عمر عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فى الصرف فقال أبو سعيد فذكره (فلقبه عبد الله بن عمر) مرة أخرى غير مرة فحدثه له (فقال يا أبا  
 سعيد ما هذا الذى تحدث به) (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) انما قال له ذلك لانه كان يعتقد قبل ذلك  
 جواز المفاضلة (فقال أبو سعيد فى الصرف) أى فى شأن الصرف وهو بيع النقدين أحدهما بالآخر (سجعت  
 رسول

قوله دون الحلول الخ هكذا  
 فى نسخة ولعل جوابه مع  
 الحلول ناسل اه

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (الذهب بالذهب) بالرفع في اليونانية أى يبيع الذهب فحذف المضاف للعلم به  
أو مبتدأ خبره محذوف أى الذهب يباع بالذهب أو باسناد الفعل المبني للمفعول إليه أى يباع الذهب ويحوز  
النصب أى يبيعوا الذهب بالذهب (مثلاً يئمل) أى حال كونهم ما تمثالين أى متساويين وحوز أبو البقاء فيما  
حكاه الزركشي عنه فيه وفي وزنا بوزن وجهين أن يكون مصدر في موضع الحال أى الذهب يباع بالذهب  
موزوناً بموزون وأن يكون مصدر مؤكداً أى بوزن وزنا قال وكذلك الحكم في مثلاً يئمل ويجمع في فتح الباري  
ونعقبه العيني فقال قوله مصدر أيس بصريح على ما لا يخفى ولا بوي ذرو الوقت مثل بالرفع على اسناد الفعل  
المبني للمفعول إليه أى يباع مثلاً يئمل (ويباع) (الورق بالورق) أى الورق يباع بالورق حال كونهما (مثلاً يئمل)  
فان قلت كيف يكون هذا صرفاً والصرف يبيع الذهب بالفضة وبالعكس أجيب بأن مفهومه إذا لم يكن يجنبه  
لا تشترط فيه المماثلة والمثال هذه المفاهيم انما يساءل عليها السياق ولا بوي ذرو حده مثل وتوجيهها كالتسابق  
\* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي الكلاعي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن يافع عن أبي سعيد  
الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مطلاً يئمل) أى الاحال  
كونهم ما تمثالين أى متساويين أى ومع الحلول والتقايض في المجلس (ولا تشفوا) بضم الشين المتناهة الفوقية وكرر  
الشفن المجبة وضم الفاء المشددة من الاشفاف أى لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تبعوا الورق بالورق) بكرر  
(الرافع) ما بالفضة بالفضة (الا) حال كونهما (مثلاً يئمل ولا تشفوا) أى لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تبعوا  
منها غائباً) أى مؤجلاً (بناجر) بالنون والجيم والزاي أى بجاضر أى فلا بد من التقايض في المجلس \* وهذا  
الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذي والنسائي \* (باب يبيع الدينار بالدينار) حال كونه (نساء)  
بفتح النون والمهملة محدوداً وبكون السين أى مؤجلاً \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا  
الغضالي بن مخلد) بفتح الميم وسكون المعجمة أبو عاصم وهو شيخ المؤلف قال (حدثنا ابن حريج) عبد الملك قال  
(أخبرني) بالافراد (عمر بن دينار) بفتح العين (ان اباصالح) ذكوان (الزيات) أخبره انه سمع اباسعيد الخدري  
رضي الله عنه يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم) زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار مثلاً يئمل  
من زادوا زاد فقد أرى قال أبو صالح (فقلت له) أى لابي سعيد الخدري (فان ابن عباس) رضي الله عنهما  
(لا يقوله) أى لا يقول بان الربا انما هو فيما اذا كان أحد العوضين بالنسيئة وأما اذا كانا متفاضلين فلا ربا فيه  
أى لا يشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين (فقال ابو سعيد سألته) ولم يرد له  
ابن عباس (فقلت له) (سمعت) بحذف همزة الاستفهام أى سمعته (من النبي صلى الله عليه وسلم) أو ولى الله  
في كتاب الله تعالى قال) ولا بوي ذرو قال (كل ذلك لا قول) برفع كل كافى الفرع أى لم يكن السماع  
ولا الوجدان وفي بعض الاصول بالنصب قال في الفتح كاستنتاج على انه مفعول مقدم وهو في المعنى نظير قوله  
عليه الصلاة والسلام في حديث ذي الديدن كل ذلك لم يكن فالمتنى هو المجموع انتهى وحينئذ فيكون سلب  
الكل بخلاف وجه الرفع فانه لعدم السلب وهو أبلغ واعم من سلب الكل على ما لا يخفى وهو مراد ابن عباس  
لانه ليس مراده نفي المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض ثباتاً واذا نصبت كل كانت داخله في حيز  
النفي ضرورة أن نصبها بأقول الواقع بعد حرف النفي فيكون التركيب هكذا لا أقول كل ذلك فيكون المعنى بل  
أقول بعضه وليس هو المراد فتعين أن مراده نفي كل واحد من الامرين أى لم اسمعه من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله ثم كيف يكون التركيب مع نصب كل نظير كل ذلك لم يكن والمتنى هنا في حيز كل  
وفي النصب هي في حيز النفي ثم ان رفع كل من قوله كل ذلك لا أقول على انه مبتدأ ولا أقول خبره والعائد محذوف  
أى أقوله على حذوه  
قد أصبحت ام الحيارتي \* على ذنبا كله لم أصنع  
برفع كل وحذف العائد أى لم اصنعه فينشد يكون نظير كل ذلك لم يكن ويكون المتنى كل فرد لا المجموع من  
حيث هو مجموع قاله في المصابيح والنصب هو الذي في الفرع وفي رواية - لم فقال لم اسمعه من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله تعالى (وانتم اعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى لانكم كنتم بالغيث كاملين عند  
ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا كنت صغيراً (واكتفى) بنون ولا بوي الوقت وذروكني (أخبرني  
اسامة) بن زيد رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ربا الا في النسيئة) أى لاني التفاضل وقد أجمع

على ترك العمل بظاهره وقيل انه محمول على الاجناس المختلفة فان التفاضل فيها لا ينافيه ولا يكتنه بمحل فيه  
حديث أبي سعيد أو أنه منسوخ وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقال الخطابي يحتمل انه جمع كلمة من آخر  
الحديث ولم يذكر قوله كان مثل عن التمر بالشعر أو الذهب بالفضة متفاضلا فقال انما الربا في التسيئة وهو صحيح  
لاختلاف الجنس وقدر جمع ابن عباس عن ذلك فروى الحاكم من طريق حيان العدوي وهو بالحاء المهملة  
والتيبة قال سألت أبا مجلز عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا بهين  
يدايد وكان يقول انما الربا في التسيئة فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه القرب بالتمر والحنطة بالحنطة  
والشعر بالشعر والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدايد مثلا بمثل حتى زاد فهو ربا فقال ابن عباس رضي الله عنهما  
استغفر الله وأتوب اليه فكان ينهي عنه أشد النهي • وفي حديث الباب ثلاثة من الصحابة وأخرجه مسلم  
والنسائي وابن ماجه في البيوع • (باب بيع الورق) بفتح الواو وكسر الراء وقد تسكن الراء وقد تكسر الواو  
مع اسكان الراء فهي ثلاث لغات هي الدراهم المضروبة بالذهب حال كونه (تسيئة) على وزن كريمة ويجوز  
الادغام فتكون على وزن بركة حذف الهمزة وكسر التون بكسرة • وبه قال (حدثنا حفص بن عمر) الحوضي  
قال (حدثنا شعبه) بن الجراح (قال اخبرني) بالافراد (حبيب بن ابي ثابت) قيس ويقال هذين دينار والاسدي  
مولي تيم الكوفي (قال سمعت ابا المنهال) يدان من سلامة الرياحي بالتيبة والمهملة البصري (قال سألت البراء بن  
عازب ورید بن ارمه رضي الله عنهم عن الصرف) وهو بيع أحد النقيدين بالآخر (فكل واحد منهما) أي من  
البراء وزيد (يقول هذا خير مني فكلاهما يقول نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق دينار)  
أي غير حال حاضر في المجلس ولا يقال لا مطابقة بين الحديث والترجمة لانها بيع الورق بالذهب والحديث عكسها  
لان العروض اذا كانا نقيدين فعلى أيهما دخلت الباء فالمتى سواء بخلاف ما اذا كان العرضان غير النقيدين  
الذين هما للثمنية فانها لا تدخل على المثلين • (باب بيع الذهب بالورق) قال كونه (يدايد) وهذه الترجمة عكس  
السابقة • وبه قال (حدثنا عمران بن ميسرة) البصري يقال له صاحب الاديوم قال (حدثنا عباد بن العوام) بفتح  
العين المهملة وتشديد الموحدة والعوام بفتح العين وتشديد الواو ابن عمر الكلبي الواسطي قال (اخبرنا يحيى  
ابن ابي اسحق) الحضرمي مولا هم البصري التميمي وثقه ابن معين واحتج به البخاري وغيره قال (حدثنا عبد  
الرحمن بن ابي بكرة عن أبيه رضي الله عنه قال نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب  
(الأيام بسوا) أي متساويين وتسمى المراطلة (وامرنا) أمرا باحثة (ان يتباع) بفتح التون أي تشتري (الذهب  
بالفضة) وللعموي والكنهيني في الفضة (كيف شئنا والفضة بالذهب) ولا يذرى الذهب (كيف شئنا)  
ولم يقل فيه يدايد يطابق ما ترجم له وأجيب باحتمال انه أشار به الى ما وقع في بعض طرقه فقد أخرجه مسلم عن  
أبي الربيع عن عباد بن العوام الذي أخرجه المؤلف من طريقه وفيه فسأله رجل فقال يدايد فقال هـ • كذا  
سمعت واشترط القبض في الصرف متفق عليه وانما وقع الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد وقد عذ  
عليه الصلاة والسلام أصولا وصرح بأحكامها وشرطها المتغيرة في بيع بعضها ببعض جنسا واحدا  
أو أجناسا وبين ما هو العلة في كل واحد منها ليتوصل اليه بتدبيرا بالشاهد الى الغائب فانه عليه الصلاة والسلام ذكر  
النقيدين والمطعومات ايذانا بأن علة الربا هي التقديمية أو الظلم واشعارا بأن الربا انما يتكون في النوعين  
المذكورين وهما التقدان والمطعوم واختلف في العلة التي هي سبب التحريم في الربا في الستة التي هي الذهب  
والفضة والبر والشعر والتمر والمخ فقال الشافعية العلة في الذهب والفضة كونهما جنبا لا غمان فلا يعتدى  
الربا بينهما الى غيرهما من الموزونات كالحديد والنحاس وغيرهما لعدم المشاركة في المعنى والعلة في الاربعة  
الباقية كونها طعومة فيعتدى الربا منها الى كل مطعوم سواء كان اقتياتا أو تنفكا كما أوتدوا بيا كما مر وقال  
أبو حنيفة العلة في الذهب والفضة الوزن فيعتدى الى كل موزون من نحاس وحديد وغيره • (باب بيع  
الزبانية) مفاعلة من الزن وهو الدفع فان كل واحد من المتبايعين يزني صاحبه عن حقه اولان أحدهما اذا  
وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع عن نفسه وأراد الآخر دفعه عن هذه الارادة بامضاء البيع (وهي)  
في الشرع (بيع التمر) بالمثلثة الضوقية وسكون الميم اليابس على الارض (بالتمر) بالمثلثة وفتح الميم الرطب في رؤس  
الفصل وليس المراد كل التمر فان سائر التمر يجوز بيعها بالتمر والذي في الفرع التمر بالمثلثة وفتح الميم بالتمر بالمثلثة

وسكون الميم (وبيع الزيب بالكرم) بفتح الكاف وسكون الراء أى العنب على الكرم (وبيع العرايا) جمع عربية وبأى تصديرها إن شاء الله تعالى (قال أنس) مما وصله في بيع الهاضرة (نحو النبي صلى الله عليه وسلم عن المزانية والمخالفة) بضم الميم وقع الحاء المهملة وبعد الألف فلام فيها تأنيث مفاعلة من الحقل وهو الزرع وموضع وهو بيع الحنطة بسبيلها حنطة صافية من التبن ووجه الصادق فيها أنه يؤذى إلى ربا الفضل لأن الجهل بالأمثلة كحقيقة المخالفة من حيث أنه لم يتحقق فيها المساواة المنروطة في الروي بخبره وتزيد المخالفة أن المقصود من البيع فيها مستور بما ليس من صلاحه • وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبة إلى جده لشهرته به واسم أبيه عبد الله الخزومي قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد بن عقيل بفتح العين الأولى بفتح المهملة وسكون التحتية (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه (قال أخيرى) بالافراد (سالم بن عبد الله عن) أبيه (عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الثمر بالمثناة وفتح الميم (حتى يرد صلاحه) بغير ألف بعد واو يبدو وللناصب أى يظهر ويدو والصلاح في كل شئ هو صبر ورثته إلى الصفة التي يطلب فيها غالباً وبأى يسانه إن شاء الله تعالى في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (ولا تبعوا الثمر بالتمر) الأول بالمثناة والثاني بالثناة • (قال سالم) بالاسناد السابق (وأخيرى) بالافراد (عبد الله) بن عمر ابن الخطاب (عن زيد بن ثابت) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك أى بعد انتهى عن بيع الثمر بالتمر (في بيع العربية) بكسر الراء وتشديد التحتية واحدة العرايا وهى أن تخرص ثمرات فيكون رطبها إذا جفت ثلاثة أوسق مثلاً (بالرطب) على الأرض (وبالتمر) بالثناة (وم يرخص في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض وهو وجه عند الشافعية فتكون أول التخيير والجهر وعلى المنع فينا أولون هذه الرواية بأنهم من شك الراوى أيهما قال النبي صلى الله عليه وسلم وما أى أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال التمرة فلا يعول على غيره وقد وقع عندنا سماعى والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الاوزاعي عن الزهري ما يؤيد أن أول التخيير لا يشك ولهذه بالرطب وبالتمر وقبس العنب بالرطب يجامع أن كلا منهما زكوى يمكن خرصه ويدخر بأيه وكلا رطب البسر بعد بدو صلاحه لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب ذكره الماوردي والرويانى وأما غير الرطب والعنب من الثمار التي تخفف كالمشمش وغيره فلا يجوز لانها متفرقة مستورة بالاوراق فلا يأتى الخرص فيها بخلاف ثمرة النخل والكرم فانها امتدلية ظاهرة • وهذا الحديث أخرجه مسلم • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) الشيباني قال (أخبرنا مالك) الإمام الأعظم (عن نافع) مولى ابن عمر (أن) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية (قال ابن عمر) والمزانية اشتراء الثمر بالمثناة وفتح الميم وفي رواية مسلم غير النخل وهو المراد هنا (بالتمر) بالثناة وسكون الميم (ليلاً) بالناصب على التمييز وليس قيداً (وبيع الكرم) العنب (بالزيب كيلاً) وفي رواية مسلم وبيع العنب بالزيب كيلاً • وفي الحديث جواز تسمية العنب كراماً وحديث النهى عن تسميته به محمول على التنزيه وذكره هنا لبيان الجواز وهذا على تقدير أن تفسير المزانية صادر عن الشارع صلوات الله وسلامه عليه أما على القول بأنه من العصى فلا حجة على الجواز ويجعل النهى على الحقيقة • وهذا الحديث سبق في باب بيع الزيب • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) المذكور فيما مر قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس الإمام (عن داود بن الحصين) بضم الحاء وفتح الصاد المهملة المدنى مولى عمرو بن عثمان المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة (عن أبي سفيان) قيل اسمه قزمان بضم القاف وسكون الزاى (مولى ابن أبي حمزة) هو عبد الله بن أبي حمزة بن جحش الأسدي ابن أخي زيب بنت جحش أم المؤمنين (عن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية والمخالفة والمزانية اشتراء الثمر بالتمر الأول بالمثناة (في روم النخل) زاد ابن مهدي عن مالك عند الإسماعيلي كيلاً وهو موافق لحديث ابن عمر السابق وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد والمخالفة كراء الأرض • وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وابن ماجه في الأحكام • وبه قال (حدثنا مسدد) بالهمزة وتشديد الدال قال (حدثنا أبو معاوية) محمد بن حازم الضرير (عن الشيباني) بفتح الشين المحجمة سليمان (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المخالفة والمزانية) والمزانية في النخل والمخالفة في الزرع • وهذا الحديث من أفراد • وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسعود) بضم الميم والقلام

قوله لناصب الصور حذفة  
فان الالف انما ترسم بعد واو  
الجماعة المتصلة بالهمل كما هو  
ظاهرا

ابن قعنب القعني قال (حدثنا مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص رخصا لم يره في العرب) بفتح العين المهملة وتشديد الحنة الرطب أو الغنبل على الشجر (ان يبيعها بخمر صها) بفتح الخاء المعجمة وبعد الراء الساكنة صادمه ملة بأن يقدّر ما فيها اذا صار عمرا بقرزاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ المواقف فيه كبريا ولمسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بن جابر رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخمر صها عمرا يا كونه رطبا ولا يجوز بيع ذلك بقدرة من الرطب لانتماء حاجة الرخصة اليه ولا يبيعه على الارض بقدرة من اليابس لان من جملة معاني بيع العرايا أكله طريا على التدرج وهو منتق في ذلك وأفهم قوله كبريا أنه يمنع بقدرة يابس خمر صها وهو كذلك مثلا يعظم القدر في البيع وانما يبيع العرايا فيما دون خمسة أوسق بتقدير الجفاف بمثله كما سيأتي ان شاء الله تعالى ويشترط فيه التقاض قبل التفريق \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في البيوع وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه في التجارات \* (باب بيع الثمر) بفتح الميم الرطب حال كونه (على رءوس النخل بالذهب والفضة) ولا يذرأ والفضة \* وبه قال (حدثنا يحيى بن سليمان) أبو سعيد الكوفي سكن مصر قال (حدثنا ابن وهب) عبد الله قال (أخبرنا) ولا يورى ذرو الوقت أخبرني بالافراد (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (أبي الزبير) بضم الزاي وفتح الواو وحدة محمد بن مسلم بن تدرس بفتح التاء وسكون الدال وضم الراء آخره سين ملة كلاهما (عن جابر رضي الله عنه) أنه (قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر) بفتح الميم والميم وهو الرطب (حتى يطيب) ولا ين عينة عند مسلم حتى يبدو صلاحه (ولاياع شي منه) أي من الثمر (الابالديناو والدرهم) وكذا يجوز بالعروض بشرطه واقتصر على الذهب والفضة لانهم ما يعمل به قاله ابن بطال (الاعرايا) زاد يحيى بن أيوب عند المؤلف فان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخمر ويعرف قدره بقدرة ذلك من الثمر \* وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع وابن ماجه في التجارات \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) أبو محمد الجني (قال سمعت مالكا) هو امام دار الهجرة ابن أنس الاصمعي (وسأله عبيد الله) بضم العين مصغرا (ابن الربيع) بفتح الراء وكان الربيع حاجب المنصور وهو والفضل وزير هارون الرشيد وفيه اطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ وأقر به وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ (أحدثك داود) بن الحصين (عن أبي سفيان) عن ابن أبي أحد (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص) بتشديد الخاء المعجمة من الثمر يابس ولا يصلي وأى ذرع عن الكهنة يعني رخص بهمزة مفتوحة قبل الراء من الارخاص (في بيع) ثمر (الاعرايا) والعرايا النخل (في خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو على الافصح وهي ستون صاعا والصاع خمسة رطال وثلاث بتقدير الجفاف بمثله (أودون خمسة أوسق قال) مالك (ثم) حدثني داود ووقع في مسلم أن الشك من داود بن الحصين وللمؤلف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله وقد أخذ الشافعي رحمه الله بالأقل لأن الاصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما يتحقق منه الجواز ويُلغى ما وقع فيه الشك وهو قول الحنابلة فلا يجوز في الخمسة في صفقة ولا يخرج على تفريق الصفقة لأنه صار بالزيادة من أمانة فبطل في الجميع والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فادونها وسبب الخلاف أن النهي عن المزاينة وقع مقرونا بالرخصة في بيع العرايا فعلى الأول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال قال يحيى بن سعيد) الانصاري (سمعت بشيرا) بضم الموحدة وفتح المعجمة ابن يسار رضي الله عنهما الانصاري المديني (قال سمعت سهل بن أبي حنيفة) بفتح الخاء المهملة وسكون الميم ثلاثة وهو سهل بن عبد الله بن أبي حنيفة واسمه عامر بن ساعدة الانصاري رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر) الرطب (بالتمر) اليابس (ورخص في العربية) بتشديد الحنة (ان تباع بخمر صهايا كلها اهلها) المشترون الذين صاروا ملاك الثمرة (رطبا) بضم الراء وفتح الطاء وليس التقييد بالاكل قيد ابل ليسان الواقع قال علي بن المديني (وقال سفيان) بن عيينة (مرة) اخرى الا انه رخص في العربية يبيعها اهلها) البائعون (بخمر صهايا كلونها رطبا) بضم الراء وفتح الطاء (قال هو سواء) أي ساء والقول الاول وان اختلفا لفظا لانهما في المعنى واحد (قال سفيان) بن عيينة بالاسناد المذكور

(فقلت ليحيى) بن سعيد الأنصاري لما حدث به (وأنواعه) جله حالية والمراد الإشارة إلى قدم طلبه وأنه كان في زمن الصبيان نظريته ويأثمهم (أن أهل مكة يقولون أن النبي صلى الله عليه وسلم وخصاهم في بيع العرايا) أي من غير قيد (فقال) يحيى (وما يدري) بضم أوله (أهل مكة) نصب يندري قال سفيان (قلت انهم) أي أهل مكة (يروونه) أي هذا الحديث (عن جابر) هو ابن عبد الله الأنصاري (فسكت) يحيى (قال سفيان) بالاسناد المذكور (انما اردت) أي انما كان الحامل لي على قول ليحيى بن سعيد انهم يروونه عن جابر (ان جابر من أهل المدينة) فرجع الحديث إلى أهل المدينة ومحل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالحرص وأن يأكلها أهلها رطباً وأما ابن عيينة في روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيدهابشيء مما ذكر أنهم يروونه عن جابر وكان يحيى أن يقول لسفيان وأهل المدينة يروونه واقبه التقيد فيحمل المطلق على المقيد والتقييد بالحرص زيادة تحافظ معنى الصبر اليها وأما التقيد بالأكل فالذي يظهر أنه لبيان الواقع لا أنه قيد قال ابن المديني (قال لسفيان) بن عيينة قال الحافظ ابن حجر لم أقف على تسمية القائل (وليس فيه) أي في هذا الحديث (نهي عن بيع القم) بالمثلثة (حتى يبدو صلاحه قال) سفيان (لا) أي وان كان هو صحيحاً من رواية غيره وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الشرب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذي والنسائي \* (باب تفسير العرايا) جمع عرية وهي لغة الخلعة ووزنها فاعلة لا نفعاً لغيرها عريت بأعراء مالكتها أي أفرادها من باقي الخلع فهي عارية وقال آخرون معنى مفعولة من عرأ يعروها إذا أنما لأن مالكتها يعروها أي بآتيها فهي معروفة وأصلها عروية فقلبت الواو ياءً وادغمت فتسمية العقد بذلك على التولين مجاز من أصل ما عقد عليه (وهال مالك) الامام الأعظم ابن أنس الأصمعي مما وصله ابن عبد البر (العربية) بتشديد الحنة (ان يعري) بضم الياء من الاعراء أي يهب (الرجل الرجل تخله) من تخلات بستانه فيملكها لأن عند الامام مالك أن الهبة تلزم بنفس العقد أي يهبه غيرها (ثم يأدي) الواهب (يدخوله) أي بدخول الموهوب له (عليه) البستان لاجل الثمرة الموهوبة والتقاطها (فرخص) بضم الراء مبنياً للمفعول (له) أي لنواهب (ان يشترعها منه) أي يشترى رطبها من الموهوب له (بقر) يابس ولا يجوز لغيره ذلك ومثله قول أبي حنيفة رحمه الله العربية أن يهبه تخله ويشترى عليه ترد الموهوب له إلى بستانه ويكره أن يرجع في حبه وهذا بناء على مذهبه في أن الواهب الاجنبي يرجع في حبه متى شاء لكن يكره فيه دفع اليه بدلها عراً ويكون هذا في معنى البيع لأنه بيع حقيقة وكلما القوا (يد) عن لفظ الحديث لأن لفظ الرخص العربية فيها عام وهما يقيدانها بصورة وأيضاً قد صرح بلفظ البيع لئلا يفتي كونه بيعاً بخلاف لظاهر اللفظ وأيضاً الرخصة قيدت بخمسة أوسق أو مادونها والهبة لا تقيد (بأنه) ابن ادريس) الامام أبو عبد الله محمد الشافعي وجرم به المزني في التهذيب أو هو عبد الله بن ادريس الاودي ورجحه السفاقي وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المذهب (العربية) بالتشديد (لا تكون الا بالكيل) أي فيما دون خمسة أوسق (من القم) لتعلم المساواة (يدأيد) قبل التفريق لكن قبض الرطب على التخل بالتولية وقبض القم بالنقل كغيره (لا يكون بالجواز) بكسر الجيم في القم وأصله في السلم المشترى القم اليابس بالكيل ويحلى يده وبين التخل وعبرة الشافعي في الام ونقلها عنه البيهقي في المعرفة من طريق الربيع عنه العرايا أن يشترى الرجل ثمر التخل وأكثر بخوصه من الثمر بأن يحرص الرطب ثم يتدرك ثم يتقص اذا يابس ثم يشترى بخوصه ثم ارفان تفرق قبل أن يتقابض فسد البيع انتهى قال في الفتح وهذا وان غار ما علقه الضرري لفظاً فهو يوافقه في المعنى لأن محصلهما أن لا يكون جزافاً ولا نسيئة (ومما يشويه) أي القول السابق بأن لا يكون جزافاً (قول سهل بن أبي حنيفة) عند الطبري من طريق الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن سهل موقوفاً (بالاوسق الموسقة) وقائدة قوله الموسقة التأكيدي كافي قوله والقناطير المقطرة وهو يعلى انها المكيكة عند البيهقي (وقال ابن اسحاق) هو محمد بن اسحاق بن يسار صاحب المغازي مما وصله الترمذي (في حديثه) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) انه قال (كانت العرايا أن يمرى الرجل الرجل في ماله الخلعة والتخلين) وصله الترمذي بدون تفسير وأما التفسير فوصله أبو داود عنه بلفظ التخلات وزاد فيه فيشترى عليه فيبيعها بمثل خرصها (وقال يزيد) هو ابن هارون الواسطي (عن سفيان بن عيينة) من اتباع التابعين مما وصله من حديثه الامام أحمد عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعاً في العرايا قال سفيان بن عيينة (العرايا تخل

كانت قوب للمساكين فلا يستطيعون ان ينظروا بها) أى الى أن يصير رطبها قرا ولا يحبون اكلها رطبا  
لاحتياجهم الى القرم (رخص لهم) بضم الراء مبنيا للمفعول (ان يبيعوها) بعد رخصها (بمساوا من القرم)  
من الواهب أو من غيره بأخذونه مجبلا وهذه إحدى صور العربية وهي صحيحة عند الشافعية كغيرها وقد حكى  
عن الشافعي تقييدها بالمساكين على ما في هذا الحديث وهو اختيار المزي - والصحيح أنه لا يختص بالقراء  
بل يجري في الأغنياء لاطلاق الأحاديث فيه وما رواه الشافعي عن زيد بن ثابت ان رجلا محتاجين من  
الانصار شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرطب باقى ولا تشد بأيديهم يتناعون به رطبا يأكلونه مع  
الناس وعندهم فضل قوتهم من القرم فخص لهم أن يتناعوا العرايا بخرصها من القرم أجيب عنه بأنه ضعيف  
وبتقدير صحته فهو حكمة المشروعية ثم قديم الحكم كما في الرمل والاضطباع على أنه ليس فيه أكثر من أن قوما  
بصفة سألوا فخص لهم واحتمل أن يكون سبب الرخصة فقرهم أو سؤالهم والرخصة عامة فلما أطلقت  
في أحاديث أخرى سبب السؤال كما لو سأل غيرهم وأن ما بهم من الفقر غير معتبر إذ ليس في لفظ الشارع  
صلى الله عليه وسلم ما يدل لاعتباره وعند الحنابلة لا يجوز العربية إلا لحاجة صاحب الحائط الى البيع أو المشتري  
الى الرطب \* وبه قال (حدثنا محمد) زاد أبو ذر هو ابن مقاتل المروزي - المهاجري عكة قال (اخبرنا عبد الله بن  
المبارك) قال (اخبرنا موسى بن عتبة) بضم العين وسكون الشافى الأسدي - (عن نافع) مولى ابن عمر  
(عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا ان يتباع) ثم رتبها  
الرطب أو العنب (بخرصها) بقدره من اليابس (ككيلا) نصب على التخييل أى من حيث التكيل (قال  
موسى بن عتبة) بالسند السابق (والعرايا تختلج معلومات تأتيا فتشترىها) بناء الخطاب فيها كما في الفرع  
وأصله وفي بعض الأصول بياء الغيبة وفي آخرها بالنون أى تشتري ثم تبيعها بقر معلوم قال في الفتح وكأنه اختصره  
للعلم به ولم أجد في شيء من الطرق عنه إلا هكذا وأعله أراد أن يبين انها مشتقة من عروت اذا أتيت وترددت  
اليه لامن العري الذي هو بمعنى التجرد \* (باب حكم بيع القمار) بالثلاثة المكية - سورة الشاملة للرطب  
وغيره (قبل ان يبدو) بغير همز أى يظهر (صلاحيها) وبدوا الصلاح في الأشياء - صيرورتها الى الصفة التي تطلب  
فيها غالبا في القمار ظهور أول الحلاوة في غير المتلون بأن يتقوى ويلين وفي المتلون بانقلاب اللون كأن احمر  
أو اصفر أو اسود وفي نحو النشاء بأن يبيح مثله غالباً لا لكل وفي الحبوب باشتدادها وفي ورق التوت بنهايه  
(اللبث) بن سعد الامام (عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (سكتان عروة بن الزبير) بن العوام ولا في  
ذو عروة بن الزبير (يحدث عن سهل بن أبي حنيفة) بسكونها سهلا والمثلثة من حنيفة (النصارى من  
بي حارثة) بالحاء المهملة والمثلثة (انه حدثه عن زيد بن ثابت) الانصارى (رضي الله عنه) انه قال كان  
الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمنه وأيامه (يتناعون) بتقديم الموحدة الساكنة على  
الفوقية والذى في اليونانية يتنايعون (القمار) بالثلاثة (فاذا جد الناس) بفتح الجيم والذال المهملة في اليونانية  
وفي غيرها من الأصول التي وقعت عليها وقال الحافظ ابن حجر والعيني - بالمججمة أى قطعوا ثم التخل وهذا قاله  
في الصحاح في باب الذال المججمة وقال في باب الدال المهملة وجد التخل يجده أى صرمه وأجد التخل حان له  
أن يجده وهذا زمن الجد والجداد مثل الصرم والصرام وقال في باب الميم صرمت الشيء صرما اذا قطعت  
وصرم التخل أى جده وأصرم التخل حان أن يصرم وللمعنى والمستقلى أجد زيادة ألت قال الشافعي - أى  
دخل في الجداد كعظم اذا دخل في الظلام قال وهو أكثر الروايات (وحضر تقاضيه) بالاضاد المججمة أى  
طلبهم (قال المبتاع) أى المشتري (انه أصاب القرم) بالثلاثة والافراد (الدمان) بضم الدال وتخفيف الميم وبعد  
الالف نون كذا في الفرع وغيره وهو رواية التابسي - فيما قاله عياض وهو موافق لضبط الخطابي وفي رواية  
المرحسي - فيما قاله عياض الدمان بفتح الدال وهو موافق لضبط أبي عبيد والصقاني - والجوهري - وابن  
فارس في الجمل وقال ابن الأثير وكان الضم أشبه لان ما كان من الادواء والماءات فهو بالضم كالسعال  
والزكام وقسره أبو عبيد بأنه فساد الطلع وتعفنه وسواده وقال القزاز فساد التخل قبل ادراكه وانما يقع  
ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة اسود معفونا (أصابه مراض) بضم الميم وبعد الراء الخفيفة آف ثم ضاد مججمة  
بوزن الصداع اسم لجميع الامراض وهو داء يقع في القرم فيلك وللشفاقي - والمستقلى كما في الفتح مراض

بكسر الميم والهموى والمستقى كافي الفرع مرض (أصابه قشام) يضم القاف وتخفيف الشين المججمة أى  
 انتقض قبل أن يصر ما عليه بسرا أو شئ يصيبه حتى لا يربط كما زاده الطلوى فى روايته وقوله أصابه بدل من  
 الثانى وهو بدل من الأول وهذه الامور الثلاثة (عاهات) عيوب وآفات تصيب الثمر (يحبسون بها) قال  
 البرماوى كالكرماتى جمع الضمير باعتبار جنس المتاع الذى هو مفسره وقال العيني فيه نظر لا يخفى وانما  
 جمعه باعتبار المتاع ومن معه من أهل الخصومات بقريته يتاعون (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما  
 كثرت عنده النعمومة فى ذلك فامألا) بكسر الهمزة وأصله فان لا تتركوا هذه المبايعة فزيت مالتو كبد  
 وادغمت النون فى الميم وحذف القمل أى افعل هذا ان كنت لاتفعل غيره وقد نطقت العرب بامالة لا امالة  
 صغرى لتضمنها الجلة والافالقياض أن لا تمال الحروف وقد كتب الصغاني فامألى بلام ويا لاجل أمالها ومنهم  
 من يكتبها بالالف على الاصل وهو الاكثر ويجعل عليها فتحة مخرفة علامة للامالة والعامة تشيع امالها وهو  
 خطأ (فلا تتابعوا حتى يبدو صلاح الثمر) بأن يصير على الصفة التى تطلب (كالمشورة) بفتح الميم وضم الشين  
 واسكان الواو كذا فى الفرع وغيره مما وقفت عليه ويجوز سكون المججمة وفتح الواو بل قال ابن سيدة هى على وزن  
 مفعلة لا على وزن فعولة لانهم مصدر والمصدر لا تجى على مثال فعول وزعم صاحب النقيض والعلامة الحريرى  
 أن الاسكان من لحن العامة وفى ذلك نظر فقد ذكرها الجوهري وصاحب المحكم وغيرهما والمراد بهذه  
 المشورة ان لا يشرى شيئا حتى يتكامل صلاح جميع هذه الثمرة لثلاثة اشهر المتازعة قال فى التلخيص وهذا التعليق  
 لم اره موصولا من طريق الليث وقد رواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ولكن  
 بالاسناد الثانى دون الاول واخرجه أبو داود والطحاوى من طريق يونس بن يونس عن أبي الزناد بالاسناد  
 الاول دون الثانى واخرجه البيهقى من طريق يونس بالاسنادين معا (بتسريحا) عليهم (لكثرة خصومتهم)  
 قال أبو الزناد (واخبرني) بالافراد (خارجه ابن زيد بن ثابت) أحد الفقهاء السبعة والواو اللطيف على سابقه  
 (ان) أباه (زيد بن ثابت) لم يكن يبيع ثمار رضىه حتى تطلع الثريا النجم المعروف وهى تطلع مع القمر اول فصل  
 الصيف عند اشتداد الحر فى بلاد الحجاز ابتداء نضج الثمار والمعتبر فى الحقيقة النضج وطلوع النجم علامة له وقد  
 بينه بقوله (فتبين الاصفر من الاسمر) وفى حديث أبي هريرة عند أبي داود مرفوعا اذا طلع النجم صباحا رفعت  
 العاهة عن ككل بلد وقوله كالمشورة يشربها قال الداودى الشارح تأويل بعض نقله الحديث وعلى تقدير  
 أن يكون من قول زيد بن ثابت فعمل ذلك كان فى أول الامر ثم ورد بالجزم بالنهاى كما بينه حديث ابن عمر وغيره  
 وقال ابن المنر أورد حديث زيد معلقا وفيه ايماء الى أن النهى لم يكن عزيمة وانما كان مشورة وذلك يقتضى  
 الجواز الا انه أعقبه بأن زيدا راوى الحديث كان لا يبيعها حتى يبدو صلاحها واحاديث النهى بعد هذا  
 مبتوتة فكلها قطع على الكوفيين احتجاجهم بحديث زيد بأن فعله يعارض روايته ولا يرد عليهم وذلك أن فعل  
 أحد الجائزين لا يدل على منع الآخر وحاصله أن زيدا امتنع من بيع ثماره قبل بدو صلاحها ولم يفسر امتناعه  
 هل كان لانه حرام أو كان لانه غير مصلحة فى حقه انتهى (قال أبو عبد الله) البخارى (رواه) أى الحديث  
 المذكور (على بن بحر) بفتح الموحدة وسكون الحاء المهملة آخره را القطن الرازى أحد شيوخ المصنف  
 قال (حدثنا حكام) بفتح الحاء المهملة والكاف المشددة وبعد الالف ميم ابن سلم بسكون اللام أبو عبد الرحمن  
 الرازى الكوفي بنوفين قال (حدثنا عنبدة) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة والسين المهملة  
 ابن سعيد بن الضريس يضم الصاد المججمة مصغرا الكوفى الرازى (عن زكريا) بن خالد الرازى (عن أبي  
 الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن عروة) بن الزبير (عن سهل) هو ابن أبي حنيفة الانصارى (عن زيد) هو ابن  
 ثابت الانصارى وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النيسابى قال (اخبرنا مالك) الامام (عن نافع) مولى  
 ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار) مفردة عن  
 التحل نهى تحريم (حتى يبدو صلاحها) ومقتضاها جوازها وصحته بعد بدو صلاحها ولو بقي شرط القسطم بأن يطلق  
 أو يشترط ايقاؤه أو قطعه والمعنى الفارق بينهما من العاهة بعده غالبا وقبله تسرع اليه اضعفه (نهى البائع) لئلا  
 يأكل مال أخيه بالباطل (و) نهى (المبتاع) أى المشتري لئلا يضيع ماله والى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح  
 وبعده ذهب الجمهور وروى أبو حنيفة رحمه الله البيع حالة الاطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وابطله بشرط  
 الابقاء قبله وبعده كذا صرح به أهل مذهبه خلافا لما نقله عنه النووى فى شرح مسلم وبدو الصلاح فى شجرة



ولوى حبة واحدة يستوعب الكل اذا اتحد البستان والعقد والجنس فينبع ما لم يبد صلحه مما بد اصلحه اذا  
 اتحد فيهما الثلاثة واكتفى بيد وصلح بعضه لأن الله تعالى امتن علينا قبل الثمار لا تطيب دفعة واحدة اطالة  
 لزمان التفكه فلواعت تبرنا في البيع طيب الجميع لا ذى الى أن لا يباع حتى قبل كمال صلاحه أو تناع الحبة بعد الحبة  
 وفي كل منهما مرجح لا يحنى ويجوز البيع قبل الصلاح بشرط القطع اذا كان المقطوع منتهى ما به كالمصبرم اجماعا  
 وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود وبيه قال (حدثنا ابن مقائل) محمد المروزي قال (أخبرنا عبد الله)  
 ابن المبارك المروزي قال (أخبرنا حميد الطويل) أبو عبيدة البصري - الثقة المدلس (عن أنس رضي الله عنه)  
 وفي الباب الاصح من وجه آخر عن محمد قال حدثنا أنس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم  
 (أن يباع ثمرة النخل) بالمثلثة (حتى ترهق) بالواو وفي رواية ترهق بالياء وصوتها الخطابي قال ابن الأثير ومنهم  
 من أنكر ترهق ومنهم من أنكر ترهق وهو الواب الرويان على اللغتين زها النخل يزها اذا ظهرت ثمرة وزهق  
 يزها اذا احترأ واصدروا ذكر النخل في هذه الطريق لتكون الغالب عندهم واطلق في غيرهما فلا فرق بين النخل  
 وغيره في الحكم (قال أبو عبد الله) البخاري في قوله حتى ترهق (يعنى حتى تحمر) وهذا الحديث من أفراد  
 \* وبيه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال (حدثنا يحيى بن سعيد) القنطاري (عن سليمان بن حيان) بفتح السين  
 المهملة وكسر اللام وبعد التحتية ميم وحيان بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتية الهلالي البصري قال  
 (حدثنا سعيد بن ميناء) بكسر العين وميناء بكسر الميم وسكون التحتية وبعد النون همزة مدودة (قال سمعت  
 جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يباع الثمرة حتى تشقق  
 بضم المثناة الفوقية وفتح الشين المحجمة وتشديد القاف المكسورة آخره حاء مهملة كذا في الضرع وغيره وضبطه  
 العيني كالبرماوى - بسكون الشين المحجمة وتخفيف القاف قال في الفتح من الرابعى يقال اشقق ثمر النخل يشقق  
 اشقا اذا احترأ واصفر والاسم الشقعة بضم المحجمة وسكون القاف وقال الكرماني - التشقيق بالمحجمة  
 والقاف وبالمهملة تغير اللون الى الصفرة أو الحرة فجعله في الفتح من باب الافعال والكرماني - من باب التفعيل  
 وقال في التوضيح واللامع وضبطه أبو ذر بفتح القاف قال القاضي عياض فان كان هذا فيجب أن تكون القاف  
 مشددة والتاء مفتوحة تفعل منه (ف قيل وما تشقق) بضم اوله وفتح ثانيه وبالثناة الفوقية وسقطت الواو وغير  
 أبو ذر (قال) سعيد أبو جابر (تحمار وتصفار) من باب الافعال من الثلاثي الذي زيدت فيه الالف  
 التضعيف لأن أصلها حاروصفر قال الجوهرى احترأ الشيء واحترأ بمعنى وقال في القاموس احترأ احترأ صار  
 احمر كاحترأ وافرقت المحققون بين اللون الثابت واللون العارض كما نقله في المصابيح كالتشقق فقالوا احترأ فيما ثبتت  
 حرته واستقرت واحترأ فيما تحول حرته ولا تثبت انتهى وقال الخطابي أراد بالاحترأ الاحمر او الاصفر او ظهور  
 أوائل الحرة والصفرة قبل أن يشبع وانما يقال تفعال من اللون الغير المتكهن قال العيني وفيه نظر لانهم اذا  
 أرادوا في لفظ حمر مبالغة يقولون احترأ فيزيدون على أصل الكلمة الالف والتضعيف ثم اذا أرادوا المبالغة فيه  
 يقولون احمر فيزيدون فيه ألفين والتضعيف واللون الغير المتكهن هو الثلاثي المجرد اعني حمر فاذا تمكنت يقال  
 احترأ اذا ازداد في التحكيم يقال احمر لأن الزيادة تدل على التكثر والمبالغة (ويؤكل منها) وهذا التفسير  
 من قول سعيد بن ميناء كما بين ذلك أحمد في روايته لهذا الحديث عن يزيد بن أسد عن سليمان بن حيان أنه هو الذي  
 سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فأجابه بذلك ولفظ مسلم قال قلت لسعيد ما تشقق قال تحمار وتصفار ويؤكل منها  
 وعند الاسماعيلي أن السائل سعيد والمفسر جابر ولفظه قلت لجابر ما تشقق الحديث وهذا الحديث أخرجه  
 مسلم في البيوع وكذا أبو داود وقد أقاد حديث زيد بن ثابت سبب النهى وحديث ابن عمر تصريح بالنهى  
 وحديث أنس وجابر بيان الغاية التي ينتهى اليها النهى \* (باب بيع النخل قبل أن يبد وصلحها) قال الحافظ  
 ابن حجر هذه الترجمة معقودة لحكم بيع الاصول والتي قبلها الحكم بيع الثمار وتعبه العيني فقال هذا كلام  
 فاسد غير صحيح بل كل من الترجعتين معقودا لبيع الثمار أما الاولى فهي قوله باب بيع الثمار قبل أن يبد وصلحها  
 ولم يذكر فيه النخل ليشمل ثمار جميع الاشجار المثمرة وهما ذكر النخل والمراد ثمرة وليس المراد عين النخل لأن  
 بيع النخل لا يحتاج أن يبد وصلح ولا بعدهم ألا تراهم قال في الحديث وعن النخل حتى ترهق وهو الواب وصفة  
 الثمرة لا وصفة عين النخل والتقدير وعن ثمر النخل وأجاب الحافظ ابن حجر في انتقاض الاعتراض بأنه قد فات

المعنى أنه ينقسم إلى بيع النخل دون التمرة أو التمرة دون النخل أوهما معا في الأول لا يتصل بالتمرة دون  
 الأخيرين \* وبه قال (حدثني) بالافراد ولا يذرحنا (على بن الهيثم) بفتح الهاء وبعد التمنية الساكنة مثلثة  
 قيم البغدادى قال (حدثنا معلى) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللام المفتوحة ولا يذرح معلى بن منصور  
 الرازى الحافظ وهو من شيوخ البخارى وأما يروى عنه في هذا الجامع بواسطة قال (حدثنا هشيم) بضم الهاء  
 وفتح المعجمة مصغرا ابن بشير الواسطى قال (أخبرنا حميد) الطويل قال (حدثنا أنس بن مالك رضى الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع التمرة) بالمثلثة (حتى يبدوا صلاحها وعن النخل) أى عن ثمره (حتى  
 يزهر) وليس تكرار مع ما قبله لأن المراد بالأول غير الثمرة النخل بقرينة عطفه عليه ولأن الزهر مخصوص بالرطب  
 (فيل وما) معنى (يزهر) بالمثلثة التمنية فيه ما في فرع اليونانية وفي بعض الأصول بالنون (قال يحمارة  
 أبو صفارة) بألف قبل الواو ولم يسم السائل ولا المستأول في هذه الرواية وسيأتى أن شاء الله تعالى بعد خمسة  
 أبواب عن حميد فقلنا لأنس ما زهوها قال يحمارة وفي رواية مسلم من هذا الوجه فقلت لأنس \* هذا (باب)  
 بالتثوين (أذاباع) الشخص (الثمار قبل أن يبدوا صلاحها ثم أصابته) أى المبيع (عاهة فهو من البائع) أى من  
 ضمانه ومفهومه القول بصحة البيع وإن لم يبدوا صلاحه لأنه إذا لم يفسد فالببيع صحيح وهو موافق لقول  
 الزهرى المذكور آخر الباب \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النيسابى قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن  
 حميد) الطويل (عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى  
 تزهر) بالياء من زهى يزهرى وصوبها الخطا بن وثق زهوا بالواو وأثبت بعضهم ما تنفاه فقال زها إذا طال واكمل  
 وزهى إذا اجزأ وصغر (فقل له وما تزهرى) زاد النساء والطحاوى يارسول الله وهذا صريح في الرفع لكن  
 رواه إسماعيل بن جعفر وغيره عن حميد موقوفا على أنس كما سبق في الباب قبله (قال) عليه الصلاة والسلام  
 أو أنس (حتى يحمز) بتشديد الراء بغير ألف (فقال رأيت) أى أخبرنى وهو من باب الكناية حيث استنفهم  
 وأراد الأمر ولا يوى ذرو الوقت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت (أذا منع الله التمرة) بالمثلثة بأن تلفت  
 بهم يأخذ أحدهم مال أخيه) بحذف ألف ما الاستفهامية عند دخول حرف الجر مثل قولهم قيم وعلام وحتام  
 ولما كانت ما الاستفهامية متضمنة للهزمة ولها صدر الكلام ناسب أن يقتدراً ثم والهمزة للانكار فالمعنى  
 لا ينبغي أن يأخذ أحدهم مال أخيه باطلا لأنه إذا تلفت التمرة لا يبقى للمشتري في مقابلة ما دفعه شيء وفيه اجراء  
 الحكم على الغالب لأن تطرق التلف إلى ما بدوا صلاحه ممكن وعدم تطرقه إلى ما لم يبدوا صلاحه ممكن فنبط الحكم  
 الغالب في الحالين واختلاف في هذه الجملة هل هي مرفوعة أو موقوفة فصرح مالك بالرفع وتابعه محمد بن إسماعيل  
 عن الدراوردي عن حميد وقال الدارقطني خالف مالك جماعة منهم ابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية  
 ويزيد بن هارون فقالوا فيه قال أنس رأيت أن منع الله التمرة قال الحافظ ابن حجر وليس في جميع ما تقدم ما يمنع  
 أن يكون التفسير مرفوعا لأن مع الذى رفعه زيادة علم على ما عند الذى وقفه وليس في رواية الذى وقفه ما ينفي  
 قول من رفعه وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوى رواية الرفع من حديث أنس ولنظنه قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بيعت من أخيك ثم أفاصابت عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ ما  
 أخيك بغير حق (قال) ولا يلى الوقت وقال (الليث) بن سعد الإمام بما وصله الذهلى في الزهريات (حدثني)  
 بالافراد (يونس) بن يزيد الأيلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى أنه (قال لو أن رجلا ابتاع) أى اشترى  
 (ثمرا) بالمثلثة (قبل أن يبدوا صلاحه ثم أصابته عاهة) آفة (كان ما أصابه على ربه) أى واقعا على صاحبه الذى  
 يباعه محسوبا عليه قال الزهرى (أخبرني) بالافراد (سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال لا تباعوا) بآثبات التثمين (التمرة) بالمثلثة وفتح الميم (حتى يبدوا صلاحها) فاستنبط  
 الزهرى مقالته من عموم هذا النهى (ولا تباعوا الثمر) الرطب (بالفتح) البابس وقد خص من عمومه العرايا كما  
 مر \* (باب) حكم (شراء الطعام إلى أجل) \* وبه قال (حدثنا عمر بن حفص بن غياث) الكوفي قال (حدثنا أبي)  
 حفص بن غياث بن طلق بفتح الطاء وسكون اللام القاضى قال (حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران (قال ذكروا  
 عند إبراهيم) النخعي (الزهرى في السلف) قال الكرماني أى في السلم قال في اللامع وفيه نظر فالمراد أعم من ذلك  
 بدليل الحديث فإنه ليس سلم (فقال) إبراهيم (لا بأس به) أى بالزهرى في السلف (ثم حدثنا) أى إبراهيم

(عن الاسود) بن يزيث بن قيس النخعي المخضرم (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله) وفي نسخة أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما) عشرين صاعا أو ثلاثين أو أربعين من شعير (من يهودي) اسمه أبو النشم (إلى أجل فرهنه) على ذلك (درعه) بكسر الهمزة وسكون الراء وهي ذات الفضول كما في الجوهره للتأني. وهذا الحديث قد سبق في باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة ويأخذ ان شاء الله تعالى في البيوع أيضا وفي الاستقراض والجهاد والشركة والمغازي وفيه ثلاثة من التابعين الأعمش وإبراهيم والاسود ورواية الرجل عن خاله وهو إبراهيم عن الاسود \* هذا (باب) بالتزوين (إذا أراد) الشخص (بيع) عمر بن الخطاب بالمتناة الفوقية فيها أي يابسين (خيرمه) ماذا يصنع حتى يسلم من الربا \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد ابن جميل بفتح الجيم الثقفي البغلافي بفتح الموحدة وسكون المجهمة (عن مالك) الإمام (عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن) بفتح الموحدة بعدها جيم وصحتها بعضهم فقال عبد المجيد بالخاء المهملة وسهيل بضم السين المهملة مصغرا ولا في الوقت في نسخة زيادة ابن عون (عن سعيد بن المسيب) بفتح الحاء (عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل) أشر (رجلا) هو سواد بن غزية بمجتمين بوزن عطية وتخفيف واوسود كما سماه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد (على خير نجاء) بفتح الجيم وكسر النون وبعد التثنية الساكنة موحدة بوزن عظيم نوع جيد من أنواع القمر وقيل الصاب وقيل غير ذلك (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وسلم) كل تمر خير هكذا قال (الرجل) لا والله يا رسول الله انالنا أخذ الصاع من هذا) أي من الجنيب (بالصاعين) زاد سليمان بن بلال عن عبد المجيد عند المؤلف في الاعتصام من الجمع بفتح الجيم وسكون الميم القمري الردي (والصاعين) من الجنيب (بالثلاثة) من الجمع والثلاثة بناء التأنيث للقاسي وللاكثر بالثلاث وهما جازان لان الصاع يذكر ويؤنث (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل بيع الجمع) أي القمري الردي (بالدراهم ثم ابتع) أشر (بالدراهم) تمرا (جنيبا) ليكونا صفتين فلا يدخله الربا وبه استدلال الشافعية على جواز الحيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا كبيع ذهب بذهب متفاضلا بأن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشترى منه بالدراهم أو بالعرض الذهب بعد التقابض أو أن يقرض كل منهما صاحبه ويبرئه أو أن يتواهب أو يهب أو يهب الفاضل مالكة لصاحبه بعد شرائه منه ما عداه بما سواه وكل هذا جائز إذا لم يشترط في بيعه وأقرضه وهبته ما يفعله الآخر نعم هي مكروهة إذا نوى ذلك لان كل شرط أفسد التصريح به العقد إذا نواه كره كالوزن وجها بشرط أن يطلقها لم يعتد أو يقصد ذلك كره ثم إن هذه الطرق ليست حيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا لانه حرام بل حيلة في تحصيل ذلك في التعبير بذلك تسامح وقد زاد سليمان بن روايته لهذا الحديث بعد قوله لا تفعل ولكن مثلا بمثل أي بيع المثل بالمثل وزاد في آخره \* وكذلك الميزان أي في بيع ما يوزن من المقنات بمثله قال ابن عبد البر كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك وهو أمر يجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه وقد أجمع على أن القمرا بالتمر لا يجوز بيع بعضه ببعض الا مثلا بمثل وسواء فيه الطيب والدون وأنه كله على اختلاف أنواعه واحد وأما سكوت من سكنت من الرواة عن فسح البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع وقد ورد الفسخ من طريق أخرى عند مسلم بلفظ فقال هذا الربا فردوه ويحتمل تعدد القصة وأن التي لم يقع فيها الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل انتهى وقد احتج بحديث الباب من أجاز بيع الطعام من رجل نقدا ويبتاع منه طعاما قبل الافتراق وبعده لانه صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه بائع الطعام ولا متباعه من غيره وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة ومنعه المالكية وأجابوا عن الحديث بأن المطلق لا يشمل ولكن ينعى فإذا عمل به في صورة فقط سقط الاحتجاج به فيما عداها باجماع من الأصوليين وبأنه عليه الصلاة والسلام لم يقل وابتع عن اشتري الجمع بل خرج الكلام غير متعرض لعين البائع من هو فلا يدل والله اعلم \* وهذا الحديث أخرجه في الوكالة أيضا والمغازي والاعتصام ومسلم في البيوع وكذا النساء \* (باب من) ولا في ذرقبض من (باع بخلا) اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نخيل (قد أبرت) بضم الهمزة وتشديد الموحدة في الضرع يقال أبرت الشيء أو بره تأييرا كعلمته أعلمه تعلما وفي غيره أبرت بالتخفيف يقال أبرت النخل بالتخفيف أبره أبر بوزن اكلمت الشيء آكله اكلا وكلا والجملة صفة لقوله بخلا والتأخير التلقيم وهو أن يثقل طلع الاناث ويؤخذ من طلع الفصول فيذر منه ليكون ذلك

باذن الله اجود مما لم يؤبر وألحق بالنخل سائر النمار وبأبى كلاً تأبير بعضها بتبعية غير المؤبر للمؤبر ما في تتبع ذلك  
 من العسر والعادة الاكتفاء بتأبير البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبت ربيع الذكور اليه وقد لا يؤبر شيئ  
 ويتشقق الكل والحكم فيه كالمؤبر اعتباراً بظهور المقصود وطلع الذكور يتشقق بنفسه ولا يتشقق غالباً (أو) باع  
 (أرضاً مزروعة) زرعاً يؤخذ مرة واحدة كالبر والشعير (أو) أخذ (بأجرة) فثمرتها للبائع وان قال بحقها  
 لأنه ليس للدوام فأشبهه منقولات الدار (قال أبو عبد الله) البخاري (وقال لي إبراهيم) على سبيل المذاكرة  
 (أخبرنا هشام) قال المزى إبراهيم هو ابن المنذر وهشام هو ابن سليمان المخزومي قال لان ابن المنذر لم يسمع من  
 هشام بن يوسف وقال الحفاظ ابن حجر في المقدمة ويحتمل أن يكون إبراهيم هو ابن موسى الرازي وهشام هو ابن  
 يوسف الصغاني وحزم به في الشرح وقال البرماوي كالكرمان وغيره هو إبراهيم بن موسى الفراء الرازي الصغير  
 وهشام هو ابن يوسف الصغاني قال (أخبرنا ابن جريح) عبد الملك بن عبد العزيز (قال سمعت ابن أبي مليكة) يضم  
 الميم وفتح اللام هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جده عان ويقال اسم أبي مليكة زهير التيمي المدني  
 (يخبر عن نافع مولى ابن عمر أن) شخ الهمة وسقط لفظ أن لابي ذر وزاد الاصيل بعد قوله مولى ابن عمر أنه قال  
 (أما نخل بيعت) بكسر الموحدة من غير ألف مبنياً للمفعول حال كونها (قد ابرت) بتشديد الموحدة وتخفيف كالمز  
 مبنياً للمفعول والجملة التي قبلها صفة (لم يذكر الثمر) يضم التثنية مبنياً للمفعول أيضاً والتمر رفع نائب عن الفاعل  
 والجملة حالية أيضاً أي والحال أنهم لم يتعزوا للتمر بأن اطلقوا اذ لو اشترطوه للمشتري كان له لالبائع وقوله  
 ايعال للشرط نحو ايتا ما تدعو افله الاسماء الحسنى أي أي نخل من النخل بيعت فذلك دخلت الفاء في جوابها  
 في قوله (فالتمر لذى ابرها) لا للمشتري وذكر النخل ليس بقيد وانما ذكر لان سبب ورود الحديث كان في النخل  
 وفي معناه كل ثمر يارز كالعناب والتفاح اذا بيع أصله لم تدخل الثمرة الا ان اشترطت وهذا الحديث رواه ابن  
 جريح عن نافع موقوفاً لكن قال البيهقي ونافع يروى حديث النخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 (وكذلك العبد) اذا بيع وله مال على مذهب من يقول انه يملك فخاله للبائع الا أن يشترطه المبتاع أو اذا بيعت  
 الامه الحامل ولها ولد رقيق منفصل فهو للبائع وان كان جنيناً لم يظهر بعد فهو للمشتري وهذا هو المناسب لما  
 في الحديث من الثمرة وهذا أيضاً موقوف على نافع وقال البيهقي وحديث العبد يرويه نافع عن ابن عمر عن عمر  
 موقوفاً (و) كذلك (الحرة) بسكون الراء آخره مثلثة أي الزرع فانه للبائع اذا باع الارض المزروعة (سعى له)  
 أي لابن جريح (نافع هؤلاء الثلاثة) الثمر والعبد والحرة وذلك موقوف على نافع كما ترى وبه قال (حدثنا)  
 الله بن يوسف (السيد بن) قال (أخبرنا مائث) الامام (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه) ما ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلاً فدا برت) يضم الهمة وتشديد الموحدة (فثمرتها للبائع) لا للمشتري وتترك  
 في النخل الى الجذاذ وعلى البائع السقي لحاجة الثمرة لانها ملكه ويجبر عليه ويمكن من الدخول للستان لسقي  
 ثمارها وتعهدها ان كان أميناً والانصب الحاكم أميناً للسقي ومؤتمته على البائع وتسقي بالماء المعدل لسقي تلك  
 الاشجار وان كان للمشتري فيه حق كما تله في المطلب عن ظاهر كلام الاصحاب وقد جعل صلى الله عليه وسلم الثمر  
 مادام مستكثف الطلع كالولد في بطن الحامل اذا بيعت كان الحمل تابعاً لها فاذا ظهر تميز حكمه ومعنى ذلك أن  
 كل ثمر يارز يري في شجره اذا بيعت أصول الشجر لم تدخل هذه الثمار في البيع (الا ان يشترط المبتاع) أي  
 المشتري أن الثمرة تكون له يوافق البائع على ذلك فتكون للمشتري فان قلت اللفظ مطلق فمن أين يفرقهم أن  
 المشتري اشترط الثمرة لنفسه أجيب بأن تحقيق الاستثناء بين المراد وبأن لفظ الاقتعال يدل أيضاً عليه يقال  
 كسب لعياله واكتسب لنفسه واستدل بهذا الاطلاق على انه يصح اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط كلها  
 وكأنه قال الا أن يشترط المبتاع شيئاً من ذلك وهذه هي التكنة في حذف المفعول وقال ابن القاسم لا يجوز له  
 شرط بعضها ومفهوم الحديث انها اذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشتري الا أن يشترطها البائع وكونها في الاول للبائع  
 صادق بأن يشترط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري صادق بذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله سواء  
 ابرت أم لم تؤبر هي للبائع والمشتري أن يطالبه بقلعهما عن النخل في الحال ولا يلزمه أن يصبر الى الجذاذ فان اشترط  
 البائع في البيع ترك الثمرة الى الجذاذ فالبيع فاسد لانه شرط لا يقتضيه العقد قال أبو حنيفة وتعليق الحكم  
 بالابار اما لتبنيه به على ما لم يؤبر أو لغير ذلك ولم يقصد به في الحكم عما سوى المذكور ولو اشترط المشتري الثمرة

فهي له وقال مالك لا يجوز شرطها للبائع والحاصل أن مالكاً والشافعي استعمال الحديث لفظاً ودليلاً وأبو حنيفة استعماله لفظاً ومعقولاً لكن الشافعي يستعمل دلالته من غير تخصيص ويستعملها مالك مخصوصة وبيان ذلك أن أبا حنيفة جعل الثمرة للبائع في الحالين ~~وكأنه رأى أن ذكر الأبار تنبيه على ما قبل الأبار~~ وهذا المعنى يسمى في الأصول معقول الخطاب واستعمله مالك والشافعي على أن المسكوت عنه حكمه حكم المنطوق وهذا يسمى أهل الأصول دليل الخطاب قاله صاحب عمدة القاري ودلالة الحديث على القبض المذكور في الترجمة عن أبي ذر من حيث أن قبض المشتري للخل صحيح وإن كان ثمر البائع عليه وهناك أن للبائع أن يقبض ثمر الخل إذا كان مؤبراً وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الشروط وكذا مسلم وأبو داود وأخرجه النسائي في الشروط وابن ماجه في التجارات \* (باب) حكم (بيع الزرع بالطعام كيلاً) نصب على التمييز أي من حيث الكيل \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا الليث) بن سعد (الامام) (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانية أن يبيع ثمر حنظل (بالمثلثة) وفتح الميم رطب بستانه (إن كان الحنظل (مختلاً) بتمر) بالمثناة يابس (كيلاً) وقوله أن يبيع بدل من المزانية والشروط تفصيل له (وإن كان البستان (كرماً) أي عنبا نهي) أن يبيعه بزيب كيلاً أو كان (ولابي ذر وإن كان (زرعاً) كحنظلة نهي) أن يبيعه بكيل طعام) بالخفض على الإضافة لأنه يبيع مجهول معلوم وفي نسخة بكيل طعاماً بالنصب وهذا يسمى بالمخافة وأطلق عليه المزانية تغليباً وتشبيهاً (ونهي عن ذلك) المذكور (كله) وموضع الترجمة من الحديث قوله أو كان زرع الخ وأما يبيع رطب ذلك يابس به بعد القطع وإمكان المماثلة فالجهور لا يجيزون يبيع شيء من ذلك مجنسه لا متفاضلاً ولا متماثلاً خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله \* وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في البيوع وابن ماجه في التجارات \* (باب) حكم (بيع ثمر (الخل بأصله) أي بأصل الخل \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) الثقفي أبو رجاء البغلي بفتح الموحدة وسكون المعجمة قال (حدثنا الليث) بن سعد (الامام) (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إيماناً (بكسر الراء) (أبرضلاً) بتشديد الموحدة في الفرع وفي غيره أبر بفتحها أي شقق طاعه وكذا لو شقق بنفسه (ثم باع أصلها) أي أصل الخل وليس المراد أرضها فالإضافة بيانية والخل قديوث قال تعالى والخل بأسقام فذلك أنت الثمر (فلأذي أبر) وهو البائع (ثمر الخل) فلا يدخل في البيع بل هو مستقر على ملك البائع (الآن بشرطه) أي الثمر (المبتاع) المشتري لنفسه ولا يذرا لأن بشرط باع الثمر وموضع الترجمة قوله ثم باع أصلها \* وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه \* (باب) حكم (بيع أصبرة) بالخاء والنضاد المجتنب بينهما ألف مفاعلة من الخضرة لأنهما متبايعا شيئاً أخضر وهو يبيع الثمار والحبوب خضراً لم يدس صلاحها \* وبه قال (حدثنا إسحاق بن وهب) بفتح الواو الملاف الواسطي قال (حدثنا عمر بن يونس) بن القاسم الحنفي اليماني (قال حدثني) بالأفراد (أبي) يونس (قال حدثني) بالأفراد أيضاً ولابي ذر حدثنا (إسحاق بن أبي طلحة) هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة واسمه زيد بن سهل (الانصاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه) أنه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخافة (بضم الميم) وفتح الخاء المهملة وبعد الألف قاف من الحقل جمع حقله وهي الساحة الطيبة التي لبناء فيها ولا شجر وهي بيع الحنظلة في سنبليها بكيل معلوم من الحنظلة الخاصة والمعنى فيه عدم العلم بالمماثلة وإن المقصود من المبيع مستور عما ليس من صلاحه (و) نهي عليه الصلاة والسلام أيضاً عن (الخضرة) بالخاء والضاد المجتنب ولا يجوز بيع زرع لم يشترط حبه ولا يبيع بقول وإن كانت تجدد مراراً لا بشرط القطع أو القلع أو مع الأرض كالتمر مع الشجر فإن اشتد حب الزرع لم يشترط القطع ولا القلع كالتمر بعد بدو صلاحه قال الزركشي أو قياس ما مر من الاستثناء في التأخير بطلع واحد وفي بدو صلاح بحبة واحدة الاستثناء هنا باشتداد سنبلة واحدة وكل ذلك مشكل انتهى وكذا لا يصح بيع الجزر والفجل والثوم والبصل في الأرض لاستقرار مقصودها ويجوز بيع ورقها الطاهر بشرط القطع كالقفل (و) نهي عن (الملاسة) بأن يلبس ثوباً مطوياً في ظلمة ثم يشتره على أن لا خيار له إذا رآه أو يقول إذا لمسته فقد بيعته (والمزادة) بالمجبة بأن يجعل التذبيهاً (والمزانية) يبيع الثمر اليابس بالرطب كيلاً ويبيع الزبيب بالعنب كيلاً وهذا الحديث من أفراد \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) أي ابن أبي كثير أبو إبراهيم الانصاري المدني (عن حميد)

الطويل (عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع تمر التمر) بالثلثة وفتح الميم في الأولى  
والثلثة والسكون في الثانية مع الإضافة كذا في القرع لكنه ضيق على الأولى قال البرماوى كالمكرمان  
والإضافة مجازية انتهى والظاهر أنه يريد بها الخراج غير تمر النخل لأن التمر هو حمل الشجر والشجر من النبات ما قام  
على ساق أو ما عاين نفسه دق أو جل خام الشتاء أو هجر عنه فاه في القاموس فيدخل فيه شجر البلح وغيره فيبين  
أن المراد غير النخل الرطب الذي يصير تمر أو في بعض الأصول عن بيع التمر بالثلثة من غير إضافة (حتى يزهر)  
بالواو من زها النخل يزهر إذا ظهرت ثمرة قال جيد (فقلنا) وفي رواية قيل (لأنس ما زهوها قال نعم مروة صغر)  
يتشديد الرا فيه ما من غير ألف قال أنس (أرأيت) أي أخبرني (إن) بكسر الهمزة (منع الله التمرة) بالثلثة وفتح  
الميم والثابت يعني لم يخرج ولا بوى ذروا الوقت التمر بالتذكير (ثم تسجل) إذا تلف التمر (مال أخيك) هو بمعنى  
الانكار وانما اختص ذلك بما قبل الزهوع امكان تلفه بعده لأن ذلك أكثر وأغلب وأسرع كما مر والظاهر أن  
التفسير موقوف على أنس ورواه معمر بن سليمان وبشر بن المفضل عن جيد فقال فيه أقرأيت الخ قال فلا أدري  
أنس قال ثم تسجل أو حدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الخطيب في المدرج وقد سبق من يدل ذلك  
في باب إذا باع التمر قبل أن ييد وصلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع \* (باب) حكم (بيع الجار) بضم الجيم  
وتشديد الميم قلب النخلة (و) حكم (أكلمه) \* وبه قال (حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك) الطيالسي قال  
(حدثنا أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله البشكري (عن أبي بشر) بوحدة مكسورة فمجة ساكنة آخره راء جعفر  
ابن أبي وحشية واسمه أياس البصري (عن مجاهد) هو ابن جبريل الامام المشهور (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه  
(قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأكل جارا) بجله حاله (فقال) عليه الصلاة والسلام (من  
الشجر) من جنسه (شجرة كالرجل المؤمن) في الصفة الحسنة زاد في كتاب العلم من طريق عبد الله بن دينار عن  
ابن عمر فحدثوني ما هي فوق الناس في شجر البوادي \* قال عبد الله (فأردت أن أقول هي النخلة) وسقط لا بوى  
ذروا الوقت لفظ هي فالتخلة نصب على المفعولية أو رفع بتقدير الساقط (فاذا ما أحدهم) زاد في باب الفهم  
في العلم فسكت أي تعظيما للأكبر وفي الاطعمة فاذا ما عاشر عشرة أنا أحدهم أي أصغرهم سنا وإذا للمفاجأة  
(قال) عليه الصلاة والسلام (هي النخلة) وليس في الحديث ذكر بيع الجار المترجم به لكن الاكل منه يقتضي  
جواز بيعه قاله ابن المنير \* والحديث قد سبق في كتاب العلم \* (باب من أجرى امرأته) أهل (الامصار) على  
ما يتعارفون بينهم في البيوع والابارة والمكيل والوزن وسنهم) بضم الهمزة وفتح النون الأولى مخففة (عن)  
حسب (يناهم) مقاصدهم (ومذاهم) طرائقهم (المنهورة) فيما لم يأت فيه نص من الشارع فلو وكل رجل (آخر)  
في بيع شيء فباعه بغير التمس الذي هو عرف الناس أو باع موزونا أو سكيلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد لم يجز وقد  
قال القاضي حسين أن الرجوع إلى العرف أحد المقواعد الخمس التي ينبغي عليها الفقه (وقال شريح) بضم  
السين المجمة آخره ساكنة ابن الحارث الكندي القاضي مما وصله سعيد بن منصور (للعزالين) بالغين المججمة  
والزاي المشددة البياعين للمغزولات لما اختصموا اليه في شيء كان بينهم فقالوا ان استخافنا كذا وكذا فقال  
(سنتكم) عادتكم (ينكم) أي جائزة في معاملتكم مبتدأ وخبر ويجوز نصب بتقدير الزموا ووقع في بعض النسخ  
هنا زيادة في غير رواية أبي ذر ربحا بكسر الراء وسكون الموحدة وبجاء مهملة قال الحافظ ابن حجر وغيره وهي زيادة  
لامعنى إياها هنا وإنما محلها آخر الاثر الذي بعده (وقال عبد الوهاب) بن عبد المجيد الثاني مما وصله ابن أبي شيبة  
عنه (عن أيوب) السختياني (عن محمد) هو ابن سيرين (لأبأس) أن تباع (العشرة بأحد عشر) ويجوز نصب  
عشرة بتقدير ربح وظاهر أن ربح العشرة أحد عشر فتكون الجهة أحد عشر بن لكن العرف فيه أن للعشرة  
دنانير مثلا دينار أو أحد اقيقضى بالعرف على ظاهر اللفظ وإذا ثبت الاعتماد على العرف مع مخالفة الظاهر فلا  
اعتماد عليه مطلقا قال ابن بطال أصل هذا الباب بيع الصبرة على أن كل قفيز درهم من غير أن يعلم مقدار  
الصبرة أي بأن يقول بعثك هذه الصبرة كل قفيز درهم فيصح البيع عند الشافعية والمالكية والحنابلة وأبي  
يوسف ومحمد في السكك لأن المبيع معلوم بالاشارة إلى المشار اليه فلا يضر الجهل وقال أبو حنيفة يبيع في واحد  
فقط ولو قال اشترت بمائة وقد بعثت بمائتين وربع درهم السكك عشرة جاز وكانه قال بعثت بمائتين وعشرين  
ويسمى بيع المرابحة (وبأخذ) البائع (للفقة) أي لاجل النفقة على المبيع (ربحا) فان قال بعث بمائة على

دخل فيه مع الثمن آجرة الكيال والجمال والدلال والقصار وسائر مؤن الاسترباح كآجرة الحمار والصباغ  
وقية الصبغ حتى المكس وقال مالك لا يأخذ إلا فيما له تأثير في السلعة كالصباغ والخيطة وأما آجرة الدلال  
والشد والطي فلا تكن أن أربحه المشتري على ما لا تأثير له جازاً إذا رضى بذلك ومناسبة هذا إلا للترجمة الإشارة  
إلى أنه إذا كان في عرف البلد أن المشتري بعشرة دراهم يباع بأحد عشر فباعه المشتري على ذلك العرف لم يكن  
به بأس (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما وصله في الباب (لهند) هي بنت عتبة زوج أبي سفيان والد معاوية  
(خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف) وهو عادة الناس (وقال) الله (تعالى) ومن كان فقيراً قليلاً كل بالمعروف  
أباح تعالى للفقير أن يأكل من مال اليتيم بالمعروف ما يستدبه جوعته ويكفي ما يستدبه عورته  
(واكثر الحسن) البصري فيما وصله سعيد بن منصور (عن عبد الله بن مرداس) بكسر الميم (حمار فقال) له  
(بكم قال) ابن مرداس (بداقتين) بفتح النون والقاف ثنية دانت بكسر النون وفتحها وفتح في الفرع على  
الفتح وهو سدس الدرهم فرضى الحسن بالدانتين وأخذ الحمار (فرصكه) ثم جاء مرة أخرى إلى ابن مرداس  
(فقال) له (الحمار الحمار) كثره مرتين منصوب بتقدير أحضر الحماراً وأطلبه ويجوز الرفع أي الحمار مطلوب  
(فركبه ولم يشارطه) على الآجرة اعتماداً على العادة السابقة فاستغنى بالعرف المعهود بينهما (فبعث إليه بنصف  
درهم) فزاد على الدانتين دانتاً آخر فضلاً وكرماً \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا  
مالك) إمام دار الهجرة (عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضى الله عنهما) أنه (قال) سمع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم (أبو طيبة) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية ثم موحدة واسمه قيل دينار وقيل نافع وقيل ميسرة مولى  
محيصة بضم الميم وفتح الحاء المهملة وسكون الياء وبالصاد المهملة ابن مسعود الانصاري وكانت هذه الخجامة  
لسبع عشرة خلت من رمضان كما في حديث عند ابن الأثير وفي الطبراني أن ذلك كان بعد العصر في رمضان  
(فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر أهله) بنى بياضة (أن يحقوا عنه من خراجهم) بفتح  
الخاء المعجمة وهو ما يقرره السيد على عبده أن يؤديه إليه كل يوم وكان ثلاثة أصع فوضع عنه بهذه الشفاعة  
صاع \* ومطابقته للترجمة من حيث أنه صلى الله عليه وسلم لم يشارط الخجامة المذكوكة رعى أجرته اعتماداً على  
العرف في مثله \* وهذا الحديث سبق في أوائل كتاب البيوع في باب ذكر الخجامة وأخرجه أبو داود في البيوع \*  
وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفيان) هو الثوري كان نص عليه المزى (عن هشام عن)  
أبيه (عروة) بن الزبير (عن عائشة رضى الله عنها) أنها قالت (قالت هند) بالصرف ودونه (أم معاوية) بن أبي  
سفيان رضى الله عنهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم) أن ابنتين رجل شحيم (بفتح الشين المعجمة وبالضاد) من  
الأنبياء بينهما تحتية ساكنة بجذل حريص (فهل على جناح) بضم الجيم ثم (أن أخذ من ماله سراً) نصب على  
التمييز أي من حيث السر أو صفة مصدر محذوف تقديره أخذ أخذاً سراً أي غير جهر وأما مصدرية (قال)  
عليه الصلاة والسلام (خذى أنت وبنتك) بالرفع عطف على الضمير المرفوع في خذى وأما أنت بلفظ أنت ليصح  
العطف عليه وفيه خلاف بين نخاعة البصرة والكوفة ولا بوى ذرو الوقت والاصلي وابن عساكر وبنك بالنصب  
على المفعول معه (ما يكفيك) لنفسك ولبنك (بالمعروف) واقتصر عليها لأنها الكافلة لأمورهم وأحاطها عليه  
الصلاة والسلام على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعي وكان قوله عليه الصلاة والسلام هذا اقتيالا حكماً لأن أبا  
سفيان كان بمكة فلا يستدل به على الحكم على الغائب بل قال السهيلي أنه كان حاضرًا وقال الهاف قال أنت في حل  
مما أخذت \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً في النفقات والأحكام \* وبه قال (حدثني) بالافراد (اسحاق) هو ابن  
منصور كما جزم به خلف وغيره في الأطراف قال (حدثنا ابن غير) بضم النون وفتح الميم عبد الله قال (أخبرنا  
هشام) هو ابن عروة \* قال المؤلف بالسند (وحدثني) بالافراد (محمد) زاد أبو ذر في روايته ابن سلام بتشديد  
اللام البيكندي وهو يرد على من قال أنه محمد بن المنثي الزماني (قال سمعت عثمان بن فرق) بفتح الفاء والقاف  
بينهما واء ساكنة آخره دال مهملة هو العطار وقد تكلم فيه لكن لم يخرج له المؤلف موصلاً سوى هذا الحديث  
وقرئ به ابن غير وقد ذكره تعليقا آخر في المغازي (قال سمعت هشام بن عروة) بن الزبير (يحدث عن أبيه أنه سمع  
عائشة رضى الله عنها تقول) في قوله تعالى في سورة النساء (ومن كان غنياً) من الأوصياء (فليستعفف) عن مال  
اليتيم ولا يأكل منه شيئاً قال في الكشف واستعفف أبلغ من عفا كأنه طلب زيادة العفة قال ابن المنير  
في الاتصاف يشير إلى أن استعفف بمعنى الطلب وهو بعيد فإن تلك متعذبة وهذه قاصرة والظاهر أن هذا مما جاء

فيه فعل واستفعل بمعنى ورثة التفتازاني بأن كلامه من بابي فعل واستفعل يكون لازما ومتعديا وكل من عطف  
واستعطف لازم (ومن كان فقيرا قليلا كل بالمعروف انزات في والى اليتيم الذي يقيم) نفسه (عليه) أي بعثتكف عليه  
ويلازمه (ويصلح في ماله ان كان فقيرا اكل منه بالمعروف) بقدر قيامه \* وهذا موضع الترجمة منه وهذا  
الحديث قد ذكره المؤلف في تفسير سورة النساء عن اصحاق عن ابن غير عن هشام عن أبيه عن عائشة بلفظ انها  
نزات في مال اليتيم اذا كان فقيرا انه يأكل بالمعروف منه مكان قيامه عليه بمعروف فظهر ان المسوق هنا لفظ  
رواية عثمان بن فرقة في النساء لفظ عبد الله بن غير بلفظ في مال اليتيم بدل قوله هنا وفي الوصايا من طريق  
أبي امامة عن هشام والى اليتيم لكنه سقط في الموضوعين قوله في هذا الباب الذي يقيم عليه وهي بالمشاة الصفة  
بعد القاف كما في الفرع وغيره وأما قول البرماوى ويقوم بالواو وفي بعضها يقيم فبدأ بالواو فلعله رآها  
في بعض الاصول من البخارى ثم أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام بالواو ووصوبها الساقية قال لانها  
من القيام لامن الإقامة وقد تقدم توجيهها ولا يقتضى برواية على أخرى فيما هذا سبيله \* وهذا الحديث أخرجه  
المؤلف أيضا في التفسير وأخرجه مسلم \* (باب) حكم (بيع الشريك من شريكه) \* وبه قال (حدثني) بالافراد  
ولابي ذر حدثنا (محمود) هو ابن غيلان بالغين المجبة قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام قال (اخبرنا معمر) هو  
ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن جابر) الانصاري (رضي الله  
عنه) انه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة بضم الشين المجبة من شذعت الشيء اذا ضمته  
وسميت شفعة لضم نصيب الى نصيب (في كل مال لم يقسم) عام مخصوص لان المراد العقار اختل للشفعة وهذا  
كالاجماع وشذعطاء فأجرى الشفعة في كل شيء حتى في الثوب وأما ما لا يحتل الشفعة كاللحم ونحوه فلا شفعة  
فيه لانه يشتمه تطل المنفعة ولا شفعة الا لشريك لم يقاسم فلا شفعة بخلاف اللعينة واجتاهم بما رواه  
الطحاوى باسناد صحيح من حديث أنس مرفوعا جارا لدارأحق بالدار \* ومباحث ذلك تأتي ان شاء الله تعالى  
في بابيه وفي رواية المسئلة والكشميني في كل مال لم يقسم (فادأ وقعت الحدود) أي صارت مقسومة (وصرفت  
الطرق) بضم الصاد المهمل وتشد يد الراء المكسورة مبذلة للجهول وفي بعض الاصول وصرفت بتخفيف الراء  
أي لنت مصارف الطرق وشوارعها (فلا شفعة) حينئذ لانها بالشفعة تكون غير مشاعة قال ابن المنير أدخل  
في هذا الباب حديث الشفعة لان الشريك يأخذ الشقص من المشتري قهرا بالثمن فأخذه من شريكه مبايع  
جائز قطعاً \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الباب الآتي وفي الشركة والشفعة وترك الحبل وأبو داود في البيع  
والترمذي في الاحكام وكذا ابن ماجه \* (باب) حكم (بيع الارس والدور) بالواو اجمع دار قال الجوهري  
مؤنة وأدنى العدد أدور بالهمزة فيه مبدلة من واو منقومة ولك أن لاتمزا والكنز ديار مثل جبل وابجيل  
وجبال (و) بيع (العروض) جمع عرض أي المتاع حال كونه (مشاعة غير مقسوم) \* وبه قال (حدثنا محمد بن  
محبوب) بضم مفتوحة فاء مهملة ساكنة فوحدة منقومة وبعد الواو وحدة أخرى قال (حدثنا عبد الواحد)  
ابن زياد قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن عن  
جابر بن عبد الله (الانصاري) (رضي الله عنه) انه قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال  
لم يقسم عام يدخل فيه العقار وغيره لكنه مخصوص باعتار ولله سئل والكشميني في مال لم يقسم (فادأ وقعت  
الحدود وصرفت الطرق) بتشد يد الراء وتختلف كما مر (فلا شفعة) لانها تكون غير مشاعة \* وبه قال (حدثنا  
مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد (بهذا) الحديث السابق (وقال) مسدد في روايته  
(في كل مال لم يقسم) ولله موى مال لم يقسم بلفظ العام (تابعه) أي تابع عبد الواحد فيما وصله المؤلف في ترك الحبل  
(هشام) هو ابن يوسف اليماني (عن معمر) هو ابن راشد في روايته في كل مال لم يقسم (قال عبد الرزاق) بن  
همام في روايته فيما وصله المؤلف في الباب السابق (في كل مال) وكذا (رواه عبد الرحمن بن اسحاق) فيما  
وصله مسدد في مسنده عن بشر بن المفضل عنه (عن الزهري) قال الكرمانى الفرق بين الاساليب الثلاثة أن  
المتابعة أن يروي الراوى الآخر الحديث بعينه والرواية أعظم منها والقول اغايبه عمل عند السماع على سبيل  
الذاكرة \* هذا (باب) بالتسوين (اذا اشترى) أحد (شيئا غيره بعير اذنه) يعني بطريق التناول (مريض) ذلك  
الغير بذلك الشراء بهد وقوعه \* وبه قال (حدثنا يعقوب بن اراهيم) بن كثير الدورقي قال (حدثنا ابو عاصم)



النخيل بن مخلد قال (أخبرنا بن جرير) عبد الملك بن عبد العزيز (قال أخبرني) بالافراد (موسى بن عقبة) بن أبي  
 حياش الاسدي المدني (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه  
 (قال خرج ثلاثة عيشون) ولابي ذر عن العكشمي ثلاثة نفر عيشون أى حال كونهم عيشون (فأصابهم  
 المطر) عطفه بالغاء على خرج ثلاثة وفي باب المزارعة أصابهم باسقاط الغاء لانه خبرينهما (فدخلوا في غار) كهف  
 وهويت منقور كائن (في جبل فاعطط عليهم صخرة) على باب غارهم وفي باب المزارعة فاعططت على قم الغار صخرة  
 من الجبل (قال) عليه الصلاة والسلام (فقال بعضهم لبعض ادعوا الله) عز وجل (بأفضل عمل عملتموه)  
 في المزارعة فقال بعضهم لبعض انظروا أعمالا عملتموها صالحة لله تعالى فادعوا الله به العله يفرجها عنكم  
 (فقال أحدهم اللهم) هو قوله لمن قال ازيد هذا اللهم نعم أو اللهم لا كأنه ينادى الله تعالى مستهدا على ما قال  
 من الجواب (أى كان لى ابوان) أب وأم فغلب في التثنية وفي المزارعة اللهم انه كان لى والدان (شيخان كبيران)  
 زاد في المزارعة ولى صبية صغار (فكنت أخرج) إلى المرى (فارعى) غنى (ثم أجيء) من المرى (فأطلب)  
 ما يحلب من الغنم (فأجىء بالحلاب) بكسر الحاء وتخفيف اللام الاناء الذى يحلب فيه ومراده هنا اللبن المحلوب  
 فيه (فأتى به) أى بالحلاب (أبوى) أصله أبوان لى فلما أضافه الى ياء المتكلم سقطت النون واتصب على  
 المعنوية قلبت ألف التثنية ياء وادغمت الياء فى الباء فأنا ولهما اياه (فينسريان ثم أسقى الصبية) بكسر الصاد  
 المهملة واسكان الموحدة جمع صبي وفي المزارعة فبدأت بوادى أسقيهما قبل بنى (وأهلى وامرأتى) والمراد  
 بالاهل هنا الاقارب كالاخ والاخت فلا يكون عطف امرأتى على أهلى من عطف الشيء على نفسه (فاحتبست)  
 أى تأخرت (ليلة) من الليالى بسبب عارض عرض لى (لجئت) لهما (فأذاهما ما غمان) مبتدأ وخبر فاذا  
 لامناجاة (قال فذكرت أن أوقطهما) وفي المزارعة فقامت عندهما وسهما أكره أن أوقطهما وأكره أن أسقى  
 الصبية (والصبية يتضاغون) بالضاو والغبن المجهضتين بوزن يتفاعلون أى ينجبون بالبكاء من الجوع (عند  
 رجلى) بالتثنية وفي المزارعة عند قدحى (فلم يزل ذلك دأبى ودأبهما) أى شأنى وشأنهما مرفوع اسم يزل وذلك  
 خبر أو منصوب وهو الذى فى اليونينية على انه الخبر وذلك الاسم كافى قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم (حتى  
 طلع الفجر) واستشكل تقديم الابوين على الاولاد مع أن نفقة الاولاد مقدمة وأجيب باحتمال أن يكون  
 فى شرعهم تقديم نفقة الاولاد على غيرهم (اللهم ان كنت تعلم انى فعلت ذلك ابتغاء وجهك) أى طلبا لمرضاة  
 الله تصاب ابتغاء على انه مقبول له أى لاجل ابتغاء وجهك أى ذاك (فأفرج) بضم الراء فعمل طلب ومعناه  
 الفرج من فرج يفرج من باب يفسر ينصر (عنا فرجة) بضم الغاء وسكون الراء (نرى منها السماء) قال ففرج  
 عنها (بقدر ما دعا فرجة ترى منها السماء) وقوله ففرج بضم الغاء الثانية وكسر الراء (وقال) بالواو ولابى الوقت  
 فقال (الآخر اللهم ان كنت تعلم انى كنت أحب امرأة من بنات عمى كاشد ما يحب الرجل النساء) الكاف زائدة  
 أو أراد تشبيه محبته بأشد المحبات فراودتها عن نفسها (فقال لا تنال ذلك) باللام قبل الكاف ولابى ذر ذلك  
 بالالف بدل اللام (منها حتى تعطيها مائة دينار) كان مقتضى السياق أن يقال لا تنال ذلك منى حتى تعطينى لكنه  
 من باب الالتفات (فبعيت فيها) أى فى المائة دينار (حتى جمعتهما) وفى الفرع حتى جمعتهما من الجبى وعزى الاول  
 لابي الوقت (فلما) أعطيتها الدنانير واهم ككتنى من نفسها (فعدت بين رجلها) لاطأها (قالت اتق الله) يا عبد  
 الله (ولا تنقض الخاتم) بفتح المثناة الفوقية وفتح الضاد المجهمة ويجوز كسرها وهو كناية عن ازالة بكاريتها  
 (الابحثة) أى لا تزل البكارة الابا انسكاح الصحيح الحلال (فقامت) من بين رجلها (وتركتها) من غير فعل (فان  
 كنت تعلم انى فعلت ذلك) الترك (ابتغاء وجهك) أى لاجل ذاك (فأفرج عنا) بضم الراء (فرجة قال) ولابى  
 الوقت فقال (ففرج) بفتحات أى ففرج الله (عنهم الثلثين) من الموضع الذى عليه الصخرة (وقال الآخر) وهو  
 الثالث (اللهم ان كنت تعلم انى استأجرت أجيرا) بالظ افراد أى على عمل (بفرق) بفتح الغاء والراء ميكال يسع  
 ثلاثة أصع (من ذرة) بضم الذال المجهمة وفتح الراء المخففة حب معروف (فأعطيته) الفرق الذرة (وأبى) أى  
 امتنع (ذلك) الاجير (ان يأخذ) الفرق وفي المزارعة فلما قضى عمله قال أعطنى حتى فعرضت عليه فرغ عنه  
 وفى باب الاجارة واستأجرت اجرا فأعطيتهم أجرهم غير رجل واحد ترك الذى له وذهب (فعمدت) بفتح الميم  
 أى قصدت (الى ذلك الفرق فزرعته) وفى المزارعة فلم أرل أزرقه (حتى اشترى ثمنه بقررا وراعيها) بالنصب  
 عطفا على المفعول السابق واغبر أبى ذر وراعيها بالسكون (ثم جاء) الاجير المذكور (فقال) لى (يا عبد الله

أعطى حتى) بمزة قطع (فقلت) له (انطلق الى تلك البقر وراعها فنهالك) وسقط لابي ذرقانها لك (فقال) لي  
(استهزئ بي قال فقلت) له وفي بعض الاصول قلت (ما استهزئ بك ولكنك الهالك) وفي احاديث الانبياء فساقها  
وفي المزارعة نخذه فأخذه وفي الاجارة فأخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئا (اللهم ان كنت تعلم اني فعلت ذلك)  
الاعطاء (انقضاء وجهك) ذاتك المقدسة (خارج عنا) بضم الراء (فكشف عنهم) بضم الكاف وكسر المجهمة أي  
كشف الله عنهم باب القار زاد في الاجارة فخرجوا ويمشون \* وموضع الترجمة من هذا الحديث قوله اني استأجرت  
الخ قان فيه تصرف الرجل في مال الاجير بغير اذنه فاستدل به المؤلف رحمه الله تعالى على جواز بيع الفضولي  
وشرائه وطريق الاستدلال به ينبغي على أن شرع من قبلنا شرع لنا والجمهور وعلى خلافه لكن تفتر بأن النبي  
صلى الله عليه وسلم ساقه سياق المدح والثناء على قاعله وأقره على ذلك ولو كان لا يجوز لبيته فهذا التقرير يوضح  
الاستدلال به لا مجرد كونه شرع من قبلنا والقول بصحة بيع الفضولي هو مذهب المالكية وهو القول القديم  
لشافعي رضي الله عنه فينه مقدم وقواعلي اجازة المالك ان اجازة ونقلوا الالف والقول الجديد بطلانه لانه ليس  
بمالك ولا وكيل ولا ولي ويمرر القولان فيما لو اشترى لغيره بلا اذن بعين ماله أو في ذمته وفيما لو زوج أمة غيره  
أو ابنته أو طلاق منكوحته أو أعتق عبده أو أجرد ابنه بغير اذنه وقد أجيب عما وقع هنا بأن الظاهر أن الرجل  
الاجير لم يملك الفرق لان المستأجر لم يستأجره بفرق معين وانما استأجره بفرق في الذمة فلما عرض عليه قبضه  
امتنع لردائه فلم يدخل في ملكه بل بقي حقه متعلقا بذمة المستأجر لان ما في الذمة لا يتعين الا قبض صحيح فانتاج  
الذي حصل على ملك المستأجر تبرع به للاجير بتراضيهما ونحو ذلك أنه أحسن القضاء فاعطاء حقه وزادات  
كثيرة ولو كان الفرق معين للاجير لكان تصرف المستأجر فيه تعديا ولا يتوسل الى الله بالتعدي وان كان مصلحة  
في حق صاحب الحق وليس أحد في حجر غيره حتى يبيع املاكه ويطلق زوجاته ويرزعهن أن ذلك أحطى لصاحب  
الحق وان كان أحطى فكل أحد أحق بنفسه وماله من الناس أجمعين \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاجارة  
والمزارعة واحاديث الانبياء ومسلم في التوبة والنساء في الرافقي \* (باب حكم) (الشراء والبيع مع المشركين  
واهل الحرب) من عطف الخاص على العام \* وبه قال (حدثنا ابو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال  
(حدثنا معمر بن سليمان) بن طرخان (عن ابيه عن ابي عثمان) عبد الرحمن بن مل النهدى بالثون (عن عبد الرحمن  
ابن أبي بكر) الصديق (رضي الله عنهما) أنه (قال) (كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في باب قبول الهدية من  
المشركين من كتاب الهدية ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحدكم طعام فاذا مع رجل  
صاع من طعام أو نحوه فحين (ثم جاء رجل مشرك) قال الحافظ ابن حجر لم أعرف اسمه (مشركان) بضم الميم  
وسكون الشين المجهمة وبعد العين المهملة ألف ثم ثون مشددة أي طويل شعر الرأس جذا أو البعيد العهد  
بالدهن للشعر وقال القاسمي النصار الراس متفرقة (طويل بعظم يسو وهما فقال) زاد في نسخة له (النبي صلى الله  
عليه وسلم يبع) نصب على المصدرية أي أتبيع يباع أو الحال أي أتدفعها يباع أو يجوز الرفع خبر مبتدأ محذوف أي  
أهذه يبيع (أم عطية أو قال أم هبة) بالنصب عطية على السابق ويجوز الرفع كما مر والشك من الراوي (قال)  
المشرك (لا) ليس عطية أو ليس هبة (بل) هو (يبيع) أي يبيع وأطلق البيع عليه باعتبار ما يؤول (فاشترى)  
عليه الصلاة والسلام (منه شاة) فيه جواز بيع الكافر وثبات ملكه على ما في يده وجواز قبول الهدية منه  
واختلف في مبايعة من غالب ماله حرام واحتج من رخص فيه بقوله صلى الله عليه وسلم للمشركتين يباعا أم هبة  
وصكان الحسن بن أبي الحسن لا يرى بأسا أن يأكل الرجل من طعام العشار والصراف والعامل ويقول  
قد أحل الله تعالى طعام اليهودي والنصراني وقد أخبر أن اليهود كانوا للسحت قال الحسن مالم يعرفوا  
شأبعتهم وقال الشافعي لأحب مبايعة من أكثر ماله ربأ وكسبه من حرام فان يبيع لا يفسخ \* وهذا الحديث  
أخرجه أيضا في الهبة والاطعمة وأخرجه مسلم في الاطعمة أيضا (باب حكم) (شراء المملوك من الحربى  
و) حكم (هبة وعنته) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (المان) الناصبي (كتاب) أي اشترى نفسك من مولالك  
ينجمين أو أكثر (و) الحال أنه (كان حرا) قبل أن يخرج من داره (فطواه وباعوه) ولم يكن اذ ذاك مؤمنا وانما  
كان ايمانه ايمان مصدق بالنبي صلى الله عليه وسلم اذ ابعث مع اقامته على شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام  
فأقره النبي عليه السلام مملوكا كان في يده اذ كان في حكمه عليه الصلاة والسلام أن من أسلم من رقيق

المشركين في دار الحرب ولم يخرج من ايمان السيد فهو لسيد أو كان سيده من أهل صلح المسلمين فهو لما لكة  
قال الطبري وقصته انه هرب من أبيه لطلب الحق وكان مجوسيا فطلق براهب ثم براهب ثم بياخرو وكان  
يذهبهم الى وفاتهم حتى دله الاخير على الخازن واخبروه بظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصده مع بعض  
الاعراب ففقدوا به فباعوه في وادي القرى ليهودي ثم اشتراه منه يهودي اخر من بني قريظة فقدم به المدينة فلما  
قدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأى علامات النبوة أسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتب  
عن نفسك وقد رويت قصته من طرق كثيرة من أصحابها ما أخرجه أحد وعلق البخاري منها ما تراء وفي سياق  
قصته في اسلامه اختلاف يتعسر الجمع فيه وروى البخاري في صحيحه عن سلمان أنه تداوله بضعة عشر سيديا  
(وسبي عمار) هو ابن ياسر العنسي بالعين والسين المهملتين بينهما نون ساكنة ولم يكن عمار سبي لأنه كان عربيا  
وانما سكن أبوه مكة وحالف بني مخزوم فزوجه سمية وكانت من موالهم فولدت له عمارا فيحتمل أن يكون  
المشركون عاملا وعمارا عاملا السبي لكون أمه من موالهم (وسبي) (صهيب) هو ابن سنان بن مالك وهو  
الرومي قيل له ذلك لان الروم سبوه صغيرا ثم اشتراه رجل من كلب فباعه بمكة فاشتراه عبد الله بن جدعان التيمي  
فأعتقه ويقال بل هرب من الروم فقدم مكة فخالف ابن جدعان وروى ابن سعد أنه أسلم هو وعمار ورسول الله  
صلى الله عليه وسلم في دار الارقم (وبلال) هو ابن رياح الحبشي المؤذن وأمته جمانة اشتراه أبو بكر الصديق من  
المشركين لما كانوا يعذبونه على التوحيد فأعتقه (وقال تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق) فنكم غنى  
ومتمكم فقير ومنكم موالى يتولون رزقهم ورزق غيرهم ومنكم ممالك حالهم على خلاف ذلك (فما الذين فضلوا  
برأى رزقهم) يعطى رزقهم (على مملكت ايمانهم) على ممالكهم فانما يرزقون عليهم رزقهم الذي جعله الله  
في أيديهم (فهم فيه سواء) فالملوك والمماليك سواء في أن الله رزقهم فالجالة لازمة للجملة المنفصلة أو مقررة لها  
ويجوز أن تكون واقعة موقع الجواب كأنه قيل فما الذين فضلوا برأى رزقهم على مملكت ايمانهم فيستووا  
في الرزق على أنه رد وانكار على المشركين فانهم بشر كون بالله بعض مخلوقاته في الالوهية ولا يرضون أن  
نشاركهم عبادة هم فيها أنعم الله عليهم متساو بهم فيه (أفبعض الله يمجدون) حيث يتخذون له شركاء فانه يقتضى  
أن يضاف اليهم بعض ما أنعم الله عليهم ويحمدوا أنه من عند الله أو حيث أنكروا أمثال هذه الحجج بعد ما أنعم  
الله عليهم بوضاحتها قاله البيضاوي وموضع الترجمة قوله على مملكت ايمانهم فأنبت لهم ملك العين مع كون  
ملكهم غالبا على غير الأوضاع الشرعية وفي رواية أبي ذر الوقت على مملكت ايمانهم الى قوله أفبعض  
أفبعضون \* وبه قال (حدثنا أبو اليان) الحكم بن نافع قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حنيفة الحنفي قال  
(حدثنا أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضي الله عنه) انه  
(قال قال النبي صلى الله عليه وسلم هاجر ابراهيم الخليل (عليه السلام بسارة) بتخفيف الراء وقيل بتدويرها أى  
سافرها (فدخل بها قرية) هي مصر وقال ابن قتيبة الاردن (فيها ملك من الملوك) هو صاروق وقيل سنان بن  
علوان وقيل عمرو بن امرئ القيس بن سبأ وكان على مصر (أوجبار من الجبارة) شك من الراوى (فتبيل) له  
(دخل ابراهيم يا امرأة هي من احسن النساء) وقال ابن هشام وشي به حناط كان ابراهيم يترامنه (فارسل)  
الملك (اليه ان يا ابراهيم من هذه) المرأة (التي معك قال اخنى) يعنى في الدين (ثم رجع) ابراهيم عليه الصلاة  
والسلام (اليها فقال لا تتكلمى حديثى فاني اخبرتهم انك اخنى) اختلف في السبب الذي حل ابراهيم على هذه  
التوصية مع أن ذلك الجبار كان يريد اغتصابها على نفسها احتكا كانت أوزوجة فقيل كان من دين ذلك الجبار  
أن لا تعرض الازواج أى يختلصهم فأراد ابراهيم عليه الصلاة والسلام دفع أعظم الضرر من  
بارتكاب أخفهما وذلك أن اغتصابه اياها واقع بالحالة لكن ان علم أن لها زوجا في الحياة حلته الغيرة على قلبه  
واعدامه أو حبسه واضرار بخلاف ما اذا علم أن لها أسنانا الغيرة حينئذ تكون من قبل الاخ خاصة لامن قبل  
الجبار فلا يأتى به وقيل المراد ان علم انك امرأتى أرمى بالطلاق (والله ان) بكسر الهمزة وسكون النون نافية  
أى ما (على الارض) هذه التي نحن عليها (مؤمن) ولا يذرى من مؤمن (غيري وغيرك) بالرفع بلا عطاء على محل  
غيري ويجوز الجزع عطف عليه والذي في اليونانية الرفع والنصب والجزع واستشكلى يكون لوط كان معه كما قال  
تعالى فامن لوط وأجيب بأن المراد بالارض التي وقع فيها ما وقع كما قدرته به هذه التي نحن فيها ولم يكن معه



الامام (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عروة) بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) قالت اختصم  
 سعد بن ابى وقاص (أحد العشرة المبشرة بالجنة) وعبد بن زمعة (خوسودة أم المؤمنين (في غلام) هو عبد  
 الرحمن بن وليدة زمعة المذكور (فقال سعد هذا) الغلام (يا رسول الله ابن اخى عتبة بن ابى وقاص) مات  
 مشركا وكان قد كسر ثنية النبي صلى الله عليه وسلم (عهد) أى أوصى (الى انه) أى الغلام (ابنه انظر الى شبهه)  
 بعتبة (وقال عبد بن زمعة) أخو أم المؤمنين سودة رضي الله عنها (هذا) الغلام (اخى يا رسول الله ولد على  
 فراش ابى) زمعة (من وابدته) أى جاريته ولم تسم (فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه قرأى شيها هذا  
 بعتبة) لكنه لم يعقد له لوجود ما هو أقوى منه وهو القراش (فقال) عليه الصلاة والسلام (هو) أى الغلام (لك  
 يا عبد) ولا بى ذرىا عبد بن زمعة بضم عبد ونصب ابن (الولد) تابع (للقراش) أى لصاحبه زوجا كان أو سيدا  
 خلافا للنفية حيث قالوا ان ولد الامة المستقرشة لا يلحق سيدها ما لم يقرب به فلا عموم عندهم له في الامة وفيه  
 بحث تقدم في باب تفسير الشبهات أوائل البيع (وللعاشر) أى الزانى (الجزر) أى الخيبة ولا حق له في الولد  
 (واختبى منه) أى من الغلام (ياسودة بنت زمعة) هى أم المؤمنين أى نديا واحتياطاً والافقد ثبت نسبها  
 واخوته لها في ظاهر الشرع لما رأى من الشبه بين بعتبة (فلم تره سودة قط) وفي باب الشبهات فما رآها أى  
 الغلام حتى لحق بالله وموضع الترجمة منه تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ملك زمعة الوليدة واجراء أحكام الرق  
 عليها فدل على تنفيذ عهد المشرك والحكم به وان تصرفه في ملكه يجوز كيف شاء وهذا الحديث قد سبق  
 في أوائل البيع \* وفيه قال (حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والمجعة المشددة العبدى البصرى أبو بكر  
 بن دار قال (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر البصرى قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (من سعد) هو ابن ابراهيم  
 ابن عبد الرحمن بن عوف (عن ابيه) انه قال (قال عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه لصهيب اتق الله ولا تدع  
 بغيراء وفي بعض النسخ ولا تدع بشبايع كسرة العين باء أى لا تتسبب (الى غير أهلك) لانه كان يدعى انه عرى  
 عرى ولسانه أعجمى وكان يسوق نسبته الى الثور بن قاسط ويقول ان امة من بني غيم (فقال صهيب ما يسرني  
 انى كذا وكذا وانى قلت ذلك) الادعاء الى غير الاب (ولكنى سرت) بضم السين المهملة مبنيا للمفعول  
 (وأنا صبي) وذلك أن اباها كان عاملا لكسرى على الابله وكانت منازلهم بأرض الموصل فأغارته عليهم  
 الروم فبنت صهيبا صبيقتا عند الروم فصارا لكن فاشاعه رجل من كلب منهم وقدمه مكة فاشتراه ابن  
 جدعان واعتقه كأمرا فلذا قال له عبد الرحمن ذلك \* وموضع الترجمة منه كون ابن جدعان اشتراه واعتقه  
 له وفيه قال (حدثنا ابو اليمان) الحكم بن نافع قال (اخبرنا شعبه) هو ابن أبى حزة (عن الزهري) محمد بن  
 مسلم بن شهاب انه (قال اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان حكيم بن حزام) بالحاء المهملة  
 المشددة والزاي (اخبره انه قال يا رسول الله) أى أخبرني (امورا كنت أتحنت) بالحاء المهملة  
 وتشديد النون والمثناة آخر الكلمة (أوتحنت) بالثناة بدل المثناة بالثاء وكأق المصنف رواه عن أبي اليمان  
 بالوجهين ولذا قال في الادب ويقال أيضا عن أبي اليمان اتحنت أى بالثناة اشارة الى ما أورده هنا والذي  
 رواه الكافة بالثناة وغلط القول بالثناة وقال السفاقي لا اعلم له وجهاً ولم يذكره أحد من اللغويين بالثناة  
 والوجه فيه من شيوخ البخاري دليل قوله في الادب ويقال كما مر وانما هو بالثناة وهو مأخوذ من الحنت  
 فكأنه قال أتوقى ما يؤثم ولكن ليس المراد بوقى الاثم فقط بل أعلى منه وهو تحصيل البر فكأنه قال رأيت  
 أمورا كنت اتبرر (بها في الجاهلية من صفة) احسان للأقارب (وعتاقة) للارقاء (وصدقة) للفقراء (هل لي  
 فيها اجر قال حكيم رضي الله عنه قال) لي (رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلمت على ما) أى مع ما أومستعليما  
 على ما (سلف لك من خير) وسقط لابي ذر لفظ لك \* ومطابقة الحديث للترجمة مما تضمنه من الصدقة والعتاقة من  
 المشرك فانه يتضمن صحة ملك المشتري لان صحة العتق متوقفة على صحة الملك فيطابق قوله في الترجمة وهبته  
 وعتقه \* وهذا الحديث قد سبق في الزكاة في باب من تصدق في الشرك ثم أسلم وأخرجه أيضا في الادب وغيره \*  
 (باب) حكم (جلود الميتة قبل ان تدبغ) هل يصح بيعها أم لا \* وفيه قال (حدثنا زهير بن حرب) أبو خزيمة التمامي  
 والد أبي بكر بن أبي خزيمة قال (حدثنا يعقوب بن ابراهيم) بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري  
 المدني نزيل بغداد قال (حدثنا ابى عن صالح) هو ابن كيسان (قال حدثني) بالافراد (ابن شهاب) الزهري  
 (ان عبيدا لله بن عبد الله) تصغير الاول ابن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء السبعة (اخبره ان عبد

الله بعباس رضى الله عنهم ما اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا استقمتم باهاجها  
بكسر الهمزة وتخفيف الهاء الجلا قبل أن يدبغ أو سودا يدبغ أولم يدبغ وزاد مسلم من طريق ابن عينة هلا أخذتم  
أهاجها فذبغوه فاستقمتم به (قالوا انها ميتة) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على تعيين القائل والمعنى كيف تأمرنا  
بالاستقام بها وقد حرمت علينا فبين لهم وجه التحريم حيث (قال إنما حرم أكلها) بفتح الهمزة وجرم الكاف  
وحرم بفتح الحاء وضم الراء مخففة ويجوز الضم وتشديد الراء مكسورة وفيه جواز تخصيص الكتاب بالسنة لأن  
لفظ القرآن حرمت عليكم الميتة وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال فخصت السنة ذلك بالكل واستدل به  
الزهري على جواز الانتفاع بجلا الميتة مطلقا سواء دبغ أو لم يدبغ لكن صح التقييد بالدباغ من طريق أخرى وهي  
حجة الجمهور واستثنى الشافعي من الميتات الكلب والخنزير وما ولد منهما نجاسة عينه أعده وقد تمسك بعضهم  
بخصوص هذا السبب فقصر الجواز على المأكول لورود الخبر في الشاة ويتقوى ذلك من حيث النظر لأن  
الدباغ لا يزيد في التطهير على الذكاة وغيره المأكول لو ذكي لم يطهر بالذكاة عند الأكره كذلك بالدباغ وأجاب  
من عم بالتكريم عموم اللفظ وهو أولى من خصوص السبب وعموم اللفظ بالندعة \* وموضع الترجمة قوله هلا  
استقمتم باهاجها والانتفاع يدل على جواز البيع \* وقد سبق الحديث في الزكاة وأخرجه أيضا في الذبايح \* (باب  
قتل الخنزير) هل هو مشروع فان قلت ما المناسبة في سوق هذا الباب هنا أجيب بأنه أشار به إلى أن ما أمر بقتله  
لا يجوز بيعه (وقال جابر) هو ابن عبد الله الأنصاري رضى الله عنهم ما وصله المواقف في باب بيع الميتة والاصنام  
(حرّم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير) \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) الثقي البغلاني البجلي قال  
(حدثنا الليث بن سعد الامام (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن ابن المسيب) بفتح الياء المشددة سعيد (انه  
سمع ابا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله (الذي نفسي بيده) قال العارف  
شمس الدين بن اللبان نسبة الايدي اليه تعالى استعارة لطفاً في أنوار علوية يظهر عنها نصرتة وبطشه بدء او إعادة  
وتلك الأنوار متفاوتة في روح القرب وعلى حسب تفاوتها وسعة دوائرها تكون رتب التخصيص لما ظهر عنها  
(ليوشكن) بالام التوكيد المفتوحة وكسر الشين المجهدة وتشديد التون (ان ينزل فيكم) أى في هذه الآلة (ابن  
مريم) بفتح أول ينزل وكسر ثالثة وأن صدرية في محل رفع على الفاعلية أى ليسر عن أوليقر بن نزول ابن مريم  
من السماء ينزل عند المنارة البيضاء مشرق دمشق واجعا كفيه على أجنحة ملكين (حكا) بفتحين أى حاكما  
(مقبضا) عاد لا يقال اقسط اذا عدل وقسط اذا جارأى حاكما من أحكام هذه الآلة بهذه الشريعة المحمدية  
لأنها برسالة مستقلة وشريعة ناجحة (في كسر الصليب) الذي تعظمه النصارى والاصل فيه ما روى ان ربه  
من اليهود سيرا عيسى وأمه عليهما الصلاة والسلام قد عاباهم فسخطهم الله فردة وتنازير فأجعت اليهود  
على قتله فأخبره الله بأنه رفعه الى السماء فقال لا يصحابه ايكم يرضى أن يلقى عليه شبهة فيقتل ويصلب ويدخل  
الجنة فقام رجل منهم فألقى الله عليه شبهة فقتل وصلب وقيل كان رجلا منافقا فخرج ليدل عليه فدخل بيت  
عيسى ورفع عيسى وألقى شبهة على المنافق فدخلوا عليه فقتلوه وهم يظنون انه عيسى ثم اختلفوا فقتل بعضهم  
انه لا يسبح قتله وقال بعضهم انه قتل وصلب وقال بعضهم ان كان هذا عيسى فأين صاحبنا وان كان صاحبنا  
فأين عيسى وقال بعضهم رفع الى السماء وقال بعضهم الوجه وجه عيسى والبدن بدن صاحبنا ثم تسلطوا على  
أصحاب عيسى عليه السلام بالقتل والصلب والحبس حتى بلغ أمرهم الى صاحب الروم فقتل له ان اليهود قد  
تسلطوا على أصحاب رجل كان يذكراهم انه رسول الله وكان يحبى الموتى ويبرئ الأكله والإبرص ويفعل  
الجهاب فعدوا عليه فقتلوه وصلبوه فأرسل الى المصوب فوضع عن جذعه وحي بالجلدع الذي صلب عليه  
تعظمه صاحب الروم وجعلوا منه صليبا فمن ثم عظم النصارى الصليبان في كسر عيسى عليه الصلاة والسلام  
الصليب اذ انزل فيه تكذيبهم وابطال ما يقرعون من تعظيمه وابطال دين النصارى والقضاء في في كسر تفصيلية  
لقوله حكما مقبضا والراء نصب عطفا على الفعل المنيبوب قبله وكذا قوله (ويقتل الخنزير) أى يأمر بأعدامه  
مباغتة في تحريم أكله وفيه بيان انه نجس لان عيسى عليه السلام انما يقتله بحكم هذه الشريعة المحمدية والشئ  
المظاهر المنتفع به لا يباح اطلاقه وهذا موضع الترجمة على ما لا يخفى (ويضع الجزية) عن ذمتهم أى يرفعها وذلك  
بأن يحمل الناس على دين الاسلام فيسلمون وتسقط عنهم الجزية وقيل يضعها يضرب بها عليهم ويلزمهم اياها من

غير محابة وهذا قاله عباس اجتمعا لا وتعبه النووي بأن الصواب أن عيسى عليه السلام لا يقبل الا الاسلام  
والجزية وان كانت مشروعة في هذه الشريعة الا أن مشروعيةها تنقطع زمن عيسى عليه السلام وليس عيسى  
بناخ حكمها بل نبيها هو المبین للنسخ بقوله هذا والفعل بالنصب عطف على المنصوب السابق وكذلك قوله  
(ويبيض) بفتح التحتية وكسر الفاء وبالضاد المجهة أى يكثر (المال حتى لا يقبله أحد) لكثرة واستغناء كل أحد  
بما في يده بسبب نزول البركات ونوال الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم وتخرج الارض كنوزها وتقل الرغبات  
في اقتناء المال لعلهم يقرب الساعة وقوله ويبيض ضبطه الدمياطى بالنصب كما مر وضبطه ابن التين السفاقي  
بالرفع على الاستئناف قال لانه ليس من فعل عيسى عليه السلام \* وهذا الحديث أخرجه في أحاديث الانبياء  
ومسلم في الايمان والترمذي في الفتن وقال حسن صحيح \* هذا (باب) بالتونين (لا يذاب شحم الميتة ولا يباع  
ودكه) بفتح الواو والمهمله دسم اللحم ودنه الذي يخرج منه (رواه) بمعناه (جابر) فيما رواه المؤلف في باب بيع  
الميتة والاصنام (عن النبي صلى الله عليه وسلم) \* وبه قال (حدثنا الجيديد) عبد الله بن الزبير المكي قال (حدثنا  
سفيان) بن عيينة قال (حدثنا عمرو بن دينار قال اخبرني) بالافراد (طاوس) اليماني (انه سمع ابن عباس رضي  
الله عنهما يقول بلغ عمر) زاد أبو ذر ابن الخطاب رضي الله عنه (ان فلانا) في مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي  
شعبة عن ابن عيينة بهذا الاسناد أنه سمعه وزاد البيهقي من طريق الزعفراني عن سفيان بن جندب (باع خرا)  
أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية فباعها منهم معتقدا جوار ذلك أو باع العصير عن يتخذ خرا والعصير  
يسمى خرا باعتبار ما يؤول اليه أو يكون خلال الخمر ثم يباعها ولا يظن بسمرة انه باع الخمر بعد أن شاع تحريمها قاله  
الترمذي وقال الاسماعيلي يحتمل أن سمرة لم يحرمها ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر رضي الله عنه على  
ذمة دون عقوبته (فقال قاتل الله فلانا) يحتمل انه لم يرد به الدعاء وانما هي كلمة تقولها العرب عند ارادة الزجر  
فقالها عمر تغليظا وظاهرا أن الراوي لم يصرح بسمرة تأديبا من أن ينسب لاحد من الصحابة ما في ظاهره بشاعة  
ومن ثم لم يفسره صاحب المصابيح الشيخ بدر الدين الدماميني وقال رأيت الكف عن ذلك وآثرت السكوت عنه  
جزاه الله خيرا لكن لما كان ذلك مصراحيه في كتب الحديث التي بأيدي الناس كان الاولى التنبيه على المعنى  
والله تعالى عدينا سواء السبيل عنه وكرمه (ألم يعلم) أى فلان (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله  
اليهود) الاصل في قاتل أن يكون من اثنين فلهذا عبر عنه بما هو مسبب عنه فانهم بما اخترعوا من الحيل اتصبوا  
في المحاربة لله ومقاتلته ومن قاتله قتله وفسره البخاري من رواية أبي ذر باللعنة وهو قول ابن عباس وقال  
ابن عسكرويه عنه قاتلهم الله وقال البيضاوي في سورة التوبة قاتلهم الله دعاء عليهم بالهلاك فان من قاتله الله هلك  
سواء بمعنى ما سبق (حرمت عليهم الشحوم) وجمع الشحم لاختلاف أنواعه والافوا هم جنس حقه الافراد أى  
حرم عليهم أكلها طائفة من الميتة وغيرها والافوا حرم عليهم بيعها لم يكن لهم حيلة فيما صنعوه من اذابتها  
المذكور بقوله (بخلوها) بفتح الجيم والميم أى أذا بوها (فباعوها) يعنى فبيع فلان الخمر مثل بيع اليهود  
الشحم المذاب وكل ما حرم تناوله حرم بيعه نعم المذاب للاستصباح ليس بحرام لان الدعاء عليهم انما هو مرتب  
على المجموع وفيه استعمال القياس في الاشياء والنظائر وتحريم بيع الخمر \* وهذا الحديث أخرجه أيضا  
في ذكر بني اسرائيل ومسلم في البيوع والنساء في الذبائح والتفسير وابن ماجه في الاشربة \* وبه قال (حدثنا  
عبدان) هو عبد الله بن عثمان المروزي قال (اخبرنا عبد الله) بن المبارك المروزي قال ((اخبرنا يونس) بن يزيد  
الابلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري انه قال سمعت سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله يهود) بغير تنوين لانه لا ينصرف للعلية والتأنيث لانه علم للقبيلة  
ويروى يهود بالتونين على ارادة الحى فيصير بهلة واحدة فينصرف وفي بعض الاصول قاتل الله اليهود  
بالالف واللام (حرمت عليهم الشحوم فباعوها واكفوا انفسها) جمع ممن ولم يقل في هذه الطريق بخلوها وزاد  
هنا في بعض الاصول في رواية المسعودي (قال ابو عبد الله) البخاري (قاتلهم الله لعنهم) الله وهو تفسير لقاتل  
في اليهود لاقاتل الواقع من عمر رضي الله عنه في حق فلان واسم هذا المؤلف على ذلك بقوله تعالى (قتل) أى  
(لن الخراصون) أى الكذابين وهو تفسير ابن عباس رواه الطبري عنه في تفسيره \* (باب بيع التصاوير) أى  
المصورات (التي ليس فيها روح) كالاشجار ونحوها (و) بيان (ما يكره من ذلك) اقتبازا وبيعها وعلا ونحوها \*

وبه قال (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) الحنفي قال (حدثنا يزيد بن زريع) مصغرا قال (اخبرنا عوف) بنخ  
 العين آخره فاء ابن أبي حميد المعروف بالاعرابي (عن سعيد بن أبي الحسن) هو أخو الحسن البصري وأسن منه  
 ومات قبله وليس له في البخاري موصول سوى هذا الحديث أنه (قال كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما إذ  
 أتاه رجل) لم يسم (فقال يا أبا عباس) هي كنية عبد الله بن عباس وفي بعض الأصول يا ابن عباس (أي انسان  
 انما يعيش من صنعة يدي وانما صنع هذه التماوير فقال) له (ابن عباس لا أحدثك الا ما سمعت من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم سمعته يقول من صور صورة فان الله معذبه) بها (حتى ينفخ فيها) أي في الصورة (الروح وليس  
 ينفخ فيها) الروح (أبدا) فهو يعذب أبدا (قربا الرجل) أصابه الربو وهو مرض يعلم منه النفس وينفخ الصدر  
 أو ذعر واستلاخوقا أو تنفخ (ربوة شديدة) بتثنية الراء (وأصفر وجهه) بسبب ما عرض له (فقال) له ابن  
 عباس (ويحك) كلمة ترحم كما أن ويحك كلمة عذاب (أن آيت الان تصنع) ما ذكرت من التماوير (فعليك بهذا  
 الشجر) ونحوه (كل شئ ليس فيه روح) لا بأس بتصويره وكل بالجز بدل كل من بعض كقوله  
 رحم الله أعظمادقنوها \* بجستان طلحة الطلحات

أوبة قدر مضاف محذوف أي عليك بمنزلة الشجر أو أو العطف مقتدة أي وكل شئ كما في التحيات الصلوات  
 اذ معناه والصلوات وكذا في صحيح مسلم فاصنع الشجر وما لانفس له ولا في نعيم فعليك بهذا الشجر وكل شئ ليس  
 فيه روح باثبات أو العطف بل وجدتها كذلك في أصل من البخاري مسوع على الشرف المبدوي عن الدكي  
 المذري وهذا مذهب الجمهور واستنبطه ابن عباس من قوله صلى الله عليه وسلم فان الله معذبه حتى ينفخ قدل  
 على أن الصورة انما يتحقق هذا العذاب لكونه قد باشر تصوير حيوان يحتض بالله عز وجل وتصوير جماد ليس  
 في معنى ذلك لا بأس به وقوله فعليك بهذا الشجر كل كذا في الفرع من غيره وأوفي غيره باثباتها (قال أبو عبد الله)  
 البخاري (سمع سعيد بن أبي عروبة عن النضر بن انس) بالاضافة المحجة (هذا) الحديث (الواحد) أشار بهذا الى  
 ما رواه في اللباس بن طريق عبد الأعلى عن سعيد عن النضر عن ابن عباس معناه ويأتى ما بين الطريقين من  
 التعاير هنالك ان شاء الله تعالى \* (باب تحريم التجارة في الحر) سبقت هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن بقيد  
 المسجد (وقال جابر) الانصاري مما هو موصول في باب بيع الميتة والاصنام (حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع  
 الحر) \* وبه قال (حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم الأزدي القصاب البصري قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن  
 الاحمش) سليمان بن مهران (عن أبي النضر) مسلم بن صبيح الكوفي (عن مسروق) هو ابن الاجدع الهمداني  
 الكوفي (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت (ما رأت اباب سورة المقرنة حرها) ولا يورى ذرو الوقت (وبه  
 آخرها بالميم أي من أول آية الرأيا الى آخر السورة (خرج النبي صلى الله عليه وسلم) من حجرته الى المسجد (فقال  
 حرمت التجارة في الحر) وهذا الحديث سبق في باب تحريم تجارة الحر في المسجد \* (باب انهم من باع حرًا) عالما  
 متعمدا \* وبه قال (حدثني) بالافراد وفي بعض الأصول حدثنا (بشر بن مرحوم) بكسر الموحدة وسكون  
 الشين المحجة ومرحوم بفتح الميم وسكون الراء وضم الحاء المهلهلة وهو بشر بن عيسى بضم العين وفتح الموحدة  
 وآخره سين مهلهلة ابن مرحوم بن عبد العزيز بن مهران العطار البصري مولى آل معاوية بن أبي سفيان قال  
 (حدثنا يحيى بن سليم) بضم السين وفتح اللام القرشي الطائفي تكلم فيه والتحقى أن الكلام فيه اعما هو في روايته  
 عن عبد الله بن عمر خاصة وليس له في البخاري موصول الا هذا الحديث وقد ذكره في الاجارة من وجه آخر (عن  
 اسماعيل بن امية) بن عمرو بن سعيد بن العاصي الاموي (عن سعيد بن أبي سعيد) المقبري (عن أبي هريرة رضي  
 الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال قال الله) عز وجل (ثلاثة) أي من الناس (انا خصهم بريم  
 القيامة رجل اعطى بي) أي اعطى العهد باسمي واليمين بي وذكر الثلاثة ليس للتخصيص لانه سبحانه وتعالى خصم  
 الجميع الظالمين ولكنه أراد التشديد على هؤلاء الثلاثة والخصم يقع على الواحد فافوقه والمد كروا الموت بلانظ  
 واحد (ثم غدر) نقض العهد الذي عليه ولم يف به (ورجل باع حرًا) عالما متعمدا (فأكل ثمنه) وخص الاكل  
 بالذكر لانه أعظم مقصود وفي حديث عبد الله بن عمر عند أبي داود مر فو عا ورجل اعتبد محررا وهو أعم من  
 الاول في الفعل وأخص منه في المفعول به واعتباد الحر كما قاله الخطابي يقع بأمرين اما بأن يعتقه ثم يكتم ذلك  
 أو يجده واتما بأن يستخذه كرها بعد العتق والا قول أشده ما قال ابن الجوزي الحر عبد الله فن جنى عليه



لخصه سيده (ورجل استأجر اجيرا فاستوى منه) العمل (ولم يعطه اجره) بفتح الهمزة وهذا كاستخدام الحر  
 لانه استخدمه بغير عوض فهو عين الظلم \* وهذا الحديث من افراد المؤلف رحمه الله تعالى \* (باب امر النبي  
 صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع ارضهم) قال الحافظ ابن حجر كذا في رواية أبي ذر بفتح الراء وكسر الصاد الموحدة  
 جمع ارض وهو جمع شاذ لانه جمع سلامة ولم يبق مفردة سالما لان الراء في المفرد ساكنة وفي الجمع محركة وفي نسخة  
 ارضهم يسكون الراء على الافراد (و) يبيع (دمهم) وهذه اللفظة ساقطة في بعض الاصول (حين اجلهم) بالجمع  
 الساكنة بعد الهمزة المفتوحة أي أخرجهم من المدينة (فيه المقبري) أي حديثه (عن أبي هريرة) المروي في باب  
 اخراج اليهود من جزيرة العرب من كتاب الجهاد ولفظه بينما نحن في المسجد خرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 انطلقوا الى يهود فخرجنا حتى جئنا بيت المدراس فقال أسلوا أسلوا واعلموا أن الارض لله ورسوله وإني أريد  
 أن اجليكم من هذه الارض فمن يجد منكم عماله شيئا فليبعه والافاعلوا أن الارض لله ورسوله قال الزركشي  
 وغيره ان اليهود هم بنو النضير والظاهر أنهم بقايا من اليهود تخلفوا بالمدينة بعد اجلاء بني قينقاع وقرينة  
 والنضير والفرار من امرهم لان هذا كان قبل اسلام أبي هريرة لانه انما جاء بعد فتح خيبر كما هو مقرر معروف  
 وقد أقر صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على أن يعملوا في الارض واستقروا الى أن اجلاهم عمر رضي الله عنه قال  
 ابن المنبر والمحجب أن ترجمة البخاري هنا على بيع اليهود ارضهم ولم يذكر فيه الحديث أبي هريرة وليس فيه  
 للارض ذكر الا أن يكون أخذ ذلك بطريق العموم من قوله فمن يجد منكم عماله شيئا فليبعه والمال أعم من  
 الارض قد دخل فيه الارضون وهذا الباب ساقط من بعض النسخ وهو ثابت في فرع من الفروع المقابلة  
 باليونانية لكنه رقم عليه علامة السقوط (باب حكم) (بيع العبد) أي بالعبد نسيئة وفي نسخة يبيع العبد  
 بالافراد (و) يبيع (الحيوان بايديوان نسيئة) من عطف العام على الخاص (واشترى ابن عمر) بن الخطاب رضي  
 الله عنه فيماروا مالاً في الموطأ والشافعي عنه عن نافع وابن أبي شيبة من طريق أبي بشر عن نافع عن ابن عمر  
 (راحلة) هي ما أمكن ركوبه من الابل ذكرا أو أنثى (بأربعة ابعرة منعمونة) تلك الرحلة (عليه) أي على البائع  
 (يوفيها صاحبها) أي يسلمها البائع الى صاحبها الذي اشتراها منه (بالردة) بفتح الراء والموحدة والذال الموحدة  
 موضع بين مكة والمدينة (وقال ابن عباس) رضي الله عنهما فيما وصله امامنا الشافعي رحمه الله من طريق  
 طاووس عنه (قد يكون البعير خيرا من البعيرين \* واشترى رافع بن خديج) بفتح الخاء الموحدة وكسر الدال المهملة  
 (بجيم الانصاري الحارثي مما وصله عبد الرزاق) (بعيرين فاعطاه) أي فأعطى رافع الذي ياعه  
 (بجدهما) أحد البعيرين (وقال) أنا (أبيك) (البعير) (الاسود غدا) اتيانا (رهوا ان شاء الله) بفتح الميم  
 وهما ساكنة فواو سهلة بلا شدة ولا ماطلة أو المراد أن المأني به يكون سهل السير غير خشن وحينئذ فيكون نصب  
 رهوا على الحال (وقال ابن المسيب) سعيد السابعي الجليل (لأرباقي الحيوان) هذا وصله مالك عن ابن شهاب  
 عنه في الموطأ وزاد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما غني في بيع الحيوان عن ثلاثة المضامين والملاقح  
 وحبل الحبله ووصل ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الزهري عنه قوله (البعير بالبعيرين) وسقط بالبعيرين غير  
 أبي ذر (واشاة بالشاتين الى اجل) ولفظ ابن أبي شيبة نسيئة والمعنى واحد (وقال ابن سيرين) محمد السابعي  
 الكبير فيما وصله عبد الرزاق (لأبأس بعير) ولأبي ذر لأبأس بعير (بعيرين نسيئة) زاد في غير الفرع وأصله بعد قوله  
 بعيرين ودرهم بدرهم والأول رفع على رواية غير أبي ذر وعليها جاز في بعض الروايات ودرهم بدرهمين بالثنية  
 وهو خطأ والصواب الافراد كما هو في رواية أبي ذر وكذا هو بالافراد عند عبد الرزاق وزاد فان كل أحد البعيرين  
 نسيئة فهو مكروه وروى سعيد بن منصور من طريق يونس عنه انه كلن لا يرى بأبسا بالحيوان يدايد والدرهم  
 نسيئة ويكره أن تكون الدراهم تقدا والحيوان نسيئة ومذهب الشافعية انه لا رباقي الحيوان مطلقا كما قال  
 ابن المسيب لانه لا يعتد لا كل على هيئته فيوزع العبد بالبعير نسيئة ويبيع العبد بعدين أو أكثر نسيئة وقال  
 أبو حنيفة لا يجوز وقال مالك انما يجوز اذا اختلف الجنس \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائلي  
 البصري قاضي مكة قال (حدثنا حماد بن زيد) أي ابن درهم الجهضمي (عن ثابت) البناني (عن انس) هو ابن  
 مالك رضي الله عنه انه (قال) (كان في السبي) أي سبي خيبر (صفية) بنت حيي بن أخطب (فصارت الى  
 دحية الكلبي) في رواية عبد العزيز بن صهيب عن انس فجاءه دحية فقال أعطني يا رسول الله جارية من السبي

فقال اذهب فخذ جارية فأخذ صفية فجاء رجل فقال يا بني الله أعطيت دحية صفية سيدة قرظفة والنضير لا تصلح  
 الا لك قال ادعوه اطفالا نظروا اليها النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ جارية من السبي غيرها (ثم صارت الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم) ولم انه صلى الله عليه وسلم اشترى صفية منه بسبعة أرؤس وليس في قوله بسبعة أرؤس  
 ما ينافي قوله في رواية عبد العزيز خذ جارية من السبي غيرها اذ ليس فيه دلالة على نفي الزيادة وقد ورد الموافق  
 هذا الحديث مختصرا وليس فيه ما ترجم له ولعله أشار الى تخوروايتي مسلم وعبد العزيز السابقتين وقال ابن  
 بطل ينزل تبدلها بجارية غير معينة يختارها منزلة بيع جارية بجارية نسيئة \* وهذا الحديث أخرجه أيضا  
 في البيع قريبا والنكاح وغزوة خيبر ومسلم والنسائي في النكاح \* (باب بيع الرقيق) \* وبه قال (حدثنا أبو  
 اليمان) الحكم بن نافع الحمصي قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة الحمصي أيضا (عن الزهري) محمد بن  
 مسلم بن شهاب (قال اخبرني) بالافراد (ابن محرز) بضم الميم وقع الخاء المهملة وبعد الياء الساكنة راء آخره  
 رأى مصغرا عبد الله الجمحي (ان أبا سعيد الخدري رضي الله عنه اخبره انه بينما) بالميم (هو جالس عند النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله) وفي بعض الاصول قال رجل يا رسول الله وفسره الحافظ ابن حجر في  
 المقدمة بأنه مجدي بن عمرو النخعي كما سيأتي في القدر ان شاء الله تعالى (انا نصيب سيبا) أي تجماع الاماء  
 المسيبات (فحبب الاثمان) فنهزل المذكور عن القرح وقت الانزال حتى لا تنزل فيه دفعا لحصول الولد المانع من  
 البيع (فكيف ترى في العزل) أهو جائز أم لا (فقال) عليه الصلاة والسلام (او انكم تفعلون ذلك) بفتح الواو  
 وكسر همزة أن والهمزة الداخلة على الواو لا تستنهم وهذا الاستفهام فيه اشعار بأنه صلى الله عليه وسلم  
 ما كان اطلع على فعلهم ذلك وقد كانت دواعيهم متوفرة على سؤاله عن امور الدين فاذا فعلوا شيئا وعلموا انه  
 لم يطلع عليه يادروا الى سؤاله عن الحكم فيه (لا) حرج (عليكم أن لا تفعلوا ذلكم) بضم الجيم أي ليس عدم  
 الفعل واجبا عليكم وقال القزالي لا زائدة أي لا بأس عليكم في فعله وقد صرح بجواز العزل في حديث جابر  
 المروي في مسلم حيث قال اعزل عنها ان شئت وعند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير  
 اذنها قال القزالي وغيره يجوز وهو الصحيح عند المتأخرين والوجه الاخراج لجزم بالمنع اذا امتنع وفيما اذا  
 رضيت وجهان أحدهما الجواز وهذا كله في الحرة وأما الأمة فان كانت زوجة فهي مترتبة على الحرة ان جاز  
 فيها في الأمة أولى وأن امتنع فوجهان أحدهما الجواز فتحرز من ارتفاق الولد وان كانت سرية جاز بلا خلاف  
 عندهم الا في وجه حكم الروايات في المنع مطلقا وانفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها الا باذنها  
 وأن الأمة يعزل عنها بغير اذنها واختلفوا في المزوجة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول  
 حنيفة والراجح عند أحمد وقال أبو يوسف ومحمد الاذن لها وقال المانعون قوله في هذا الحديث لا علم  
 أن لا تفعلوا في الحرج عند عدم الفعل فأفهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد في الحرج عن الفعل  
 لقال لا عليكم أن تفعلوا وما دعي من أن لا زائدة الاصل عدمه ووقع في رواية مجاهد في التوحيد تعليقا  
 ووصلها مسلم وغيره ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل لا يفعل ذلك  
 فلم يصرح بالنهي وانما أشار الى أن الاولى ترك ذلك لان العزل ان كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك  
 (فانما البت نسمة) بفتح النون والسين المهملة تنفس أو انسان (كتب الله أن يخرج) من العدم الى الوجود  
 (الاهي خارجة) وفي بعض الاصول الاوهي خارجة بثبوت الواو وبقيّة مباحث الحديث تأتي ان شاء الله  
 تعالى في محالها وقد أخرجه في النكاح والقدر والمغازي والعنق والتوحيد ومسلم وأبو داود في النكاح  
 والنسائي في العنق وعشرة النساء \* (باب بيع المدبر) وهو المعلق عتقه بموت سيده كأن يقول ابعده اذامت  
 فانت حر \* وبه قال (حدثنا ابن عثير) محمد بن عبد الله قال (حدثنا وكيع) هو ابن الجراح الرؤاسي قال (حدثنا  
 اسماعيل) بن أبي خالد (عن سلمة بن كهيل) بضم الكاف مصغرا الحضرمي (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن  
 جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه) انه (قال باع النبي صلى الله عليه وسلم) بهتوب (المدبر) الذي  
 أعتقه سيده أبو مذكور عن دبر وكان عليه دين ولم يكن له مال غيره من نعيم النعام بقائمة درهم وعند أبي  
 داود من طريق هشيم عن اسماعيل بسبع مائة أو تسعمائة على الشك فدفعها اليه وقال له طامى مسلم ابد أنفك  
 فتصدق عليها وعند النسائي من طريق الاعمش عن سلمة بن كهيل فأعطاء وقال اقض دينك وقد اتفقت  
 الروايات كلها على أن يبعه كأن في حياة الذي دبره الامار واما شريك عن سلمة بن كهيل ان رجلا مات وترك مدبرا

وديناً فأمروهم النبي صلى الله عليه وسلم فباعوه في دينه بثمانمائة درهم أخرجه الدارقطني ونقل عن شيخه  
 أبي بكر النيسابوري أن شريكاً أخطأ فيه والصحيح ما رواه الأعمش وغيره عن سلمة وفيه ودفع عنه إليه  
 والنسائي من وجه آخر عن اسماعيل بن أبي خالد ودفع عنه إلى مولاة وقد كان شريكاً تغير حفظه لمأول القضاء  
 والتدبير لمليق عتق بصفة وفي قول وصية للعبد بعثته فلو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير ولو رجع عنه بقول  
 كابطلته أو فسخته أو رجعت فيه صح أن قلنا أنه وصية والافلا يصح وهل التدبير عقد جائز أو لازم فن قال لازم  
 منع التصرف فيه الا بالعتق فلا يصح بيعه ومن قال جائزاً جازيياً به وبالأول قال مالك والكوفيون وبالثاني  
 قال الشافعي وأهل الحديث لحديث الباب ولأن من أوصى بعتق شخص جازيياً به بالاتفاق فيلحق به بيع  
 المدبر لانه في معنى الوصية وأجاب الأول بأنها واقعة عين لا عموم لها فتحمل على بعض الصور وهو اختصاص  
 الجواز بما إذا كان عليه دين وهو مشهور قول أحد وهذا الحديث قد سبق في باب بيع الزائدة وفي إسناد  
 ثلاثة من التابعين اسماعيل وسلمة وعطاء وأخرجه أبو داود في العتق والنسائي فيه وفي البيوع والقضاء وابن  
 ماجه في الاحكام وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن عمرو) هو ابن دينار  
 وفي مسند الجدي (حدثنا عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) يقول باعه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد ابن أبي شيبة في مصنفه يعني المدبر وبه قال (حدثني) بالاقراء (زهري بن  
 حرب) بضم الزاي مصغراً وحرب بفتح الحاء المهملة وبعد الراء الساكنة موحدة قال (حدثنا يعقوب) قال  
 (حدثنا) ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري (عن صالح) هو ابن كيسان  
 انه (قال حدث ابن شهاب) محمد بن مسلم وحدث فعل ماض بدون ضمير المفعول وابن فاعل وفي النسخة  
 المقروءة على المبدوء حدث ابن شهاب بناء الفاعل وصحح عليها وضرب وابن نصبه على المفعولية ولم يظهر لي  
 ترجيحها وفي الهامش حدثنا بنون الجمع (ان عبيد الله) مصغراً ان عبد الله بن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء  
 السبعة (اخبره أن زيد بن خالد) الجهني (وابا هريرة رضي الله عنهما اخبراه انهما سمعا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يسأل) بفتح السين متعمدة فسين ساكنة ثم همزة مفتوحة وللهموز والمستقل سئل بسين متعمدة فهمزة  
 مكسورة مبنيًا للمفعول فيهما (عن الأئمة تزي ولم تحسن) بالتزويج وتحسن بضم أوله وفتح ثالثة بإسناد  
 الاحسان إلى غيرها ويجوز كسر الصاد على اسناد الاحسان إليها (قال) عليه الصلاة والسلام (اجلدوها)  
 أن نصف ما على الحر ان من الحد قال تعالى فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من  
 الزنا وبالرجم لا يتنصف فدل على عدم رجم الأئمة (ثم ان زنت) أي في الثانية (فاجلدوها ثم بيعوها) بعد  
 الجلد اذا زنت (بعد الثالثة او) قال بعد (الرابعة) شك من الراوي وهذا الحديث قد سبق في باب بيع العبد  
 الزاني واستشكل ادخاله في بيع المدبر وأجاب الحافظ ابن حجر بأن وجه دخوله هنا عموم الامر ببيع الأئمة  
 اذا زنت فيشمل ما اذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجلة وتعقبه العيني بأنه أخذ  
 بعض كلامه هذا من كرماني وزاد عليه من عنده وهو كله ليس بوجه لان الأئمة المذكورة في الحديث  
 انما أمرهم عليه الصلاة والسلام ببيعها لاجل تكرر زناها والا لكانت المدبرة يجوز بيعها عندهم سواء تكررت الزنا  
 منها أم لم تتكرر وأولم تزن قال وقوله ويؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجلة كلام واما لان الأخذ الذي ذكره  
 لا يكون الا بدلالة من اللفظ من أقسام الدلالات الثلاثة ولا يصح أيضاً على رأي أهل الأصول فان الذي يدل  
 لا يخلو اما أن يكون بعبارة النص أو بإشارته أو بدلالته فأى ذلك أراد هذا القائل انتهى وبه قال (حدثنا  
 عبد العزيز بن عبد الله) الاويسى (قال اخبرني) بالافراد (الليث) بن سعد الامام (عن سعيد عن أبيه) أبي  
 سعيد كيسان المقبري (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا زنت امرأة  
 احدكم قتيبن) أي ظهر (زناها) بالبينة أو الحمل أو الاقرار (فليجلدها) سيدها (الحد) نصف حد الحرة وقوله  
 فليجلدها يسكون اللام الاولى وكسر الثانية (ولا يثرب عليها) بالثلثة المفتوحة وبعد الراء المشددة المكسورة  
 موحدة أي لا يوبخها ولا يقزعها بالزنا بعد الجلد والمعنى لا يقتصر على التثريب بل يقام عليها الحد (ثم ان زنت)  
 أي الثانية (فليجلدها الحد ولا يثرب) زاد أبو ذر هنا عليها وهي ثابتة في الاولى اتفاقاً (ثم ان زنت الثالثة قتيبن  
 زناها فليجلدها) بعد الجلد (ولو يجبل من شهر) وفي باب بيع العبد الزاني ولو بضيق وهذا ما بالغه في التعريض

على بيعها وليس من باب اضاعه المال • هذا (باب) بالتسوين (هل يسافر) الشخص (بالحجارة) التي اشتراها  
 قبل أن يستبرئها ولم ير الحسن البصري فيما وصله ابن أبي شيبة (بأسا أن يقبلها) أي الجارية (أو ياشترها)  
 يعني فيما دون الفرج وفي بعض الاصول ويأشترها بحذف الالف (وقال ابن عمر رضي الله عنهما إذا وهبت  
 الوليدة) بضم الواو وكسر الهاء والوليدة بفتح الواو وبعد اللام المكسورة متناة تحية ساكنة ثم دال مهملة  
 الجارية (التي توطأ) مبني للمفعول (أو يبعث) بكسر الموحدة مبني للمفعول أيضا (أو عتقت) بفتح العين  
 (فليستبرأ) بضم التحتية مبني للمفعول أيضا مجزوم بلام الامر (ورجها) بالرفع نائب عن الفاعل (بمحضة) وهذا  
 وصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وأما قوله (ولا تستبرأ العذراء) بضم الفوقية وفتح  
 الراء مبني للمفعول أيضا ولا نافية والعذراء بفتح العين المهملة وتسكون المعجمة مدودا البكر وصله عبد  
 الرزاق من طريق ايوب عن نافع عنه وكذلك كان يرى أن البكرة مانعة من الحمل أو تدل على عدمه أو عدم  
 الوطء وفيه نظروا على تقديره في الاستبراء شائبة تعبد ولهذا استبرأ التي أيسر من الحيض وفي بعض الاصول  
 فليستبرأ مبني للفاعل وكذا قوله ولا تستبرأ العذراء بكسر همزة تستبرأ على أن لانهية فهو مجزوم كسر  
 لا لتقا الساكنين (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح (لا بأس أن يصيب) الرجل (من جاريته الحامل) من غيره  
 (مادون الفرج وقال الله تعالى) في كتابه العزيز (الاعلى ازواجهم أو ما ملكت ايمانهم) من السراري ووجه  
 الاستدلال بهذه الآية دلالتها على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه فخرج الوطء بدليل فبقي الباقي على الاصل  
 • وبه قال (حدثنا عبد الغفار بن داود) بن مهران أبو صالح الحراني نزيل مصر قال (حدثنا يعقوب بن عبد  
 الرحمن) القاري بتشديد الياء ندية الى القارة (عن عمرو بن أبي عمرو) بفتح العين وسكون الميم فهما مولى  
 المطلب المدني أبي عثمان وأمه أمية ميسرة (عن انس بن مالك رضى الله عنه) انه قال قدم النبي صلى الله  
 عليه وسلم خيبر) مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على ثمانية برد من المدينة قال ابن اسحاق خرج النبي  
 صلى الله عليه وسلم في بقية اغرم سنة سبع فأقام يحاصرها بضع عشرة ليلة (فلما فتح الله عليه الحصن) وهو  
 القموص بأقاف المفتوحة والصاد المهملة (أذكره) بضم الدال وكسر الكاف مبني للمفعول (بحال صافية  
 بنت حيي بن اخطب) بالخاء المعجمة وسكان سباها من هذا الحصن (وقد قتل زوجها) كانه بن الربيع بن  
 أبي الحقيق (وكانت عروسا) يستوى فيه المذكور المؤنث (فأصطفاهما) اختارها (رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لنفسه) صفيان من مغن خير والصفي ما يختار من سلاح أو دابة أو جارية أو غير ذلك قبل القسمة (فخرج به)  
 عليه الصلاة والسلام (حتى بلغنا سد الروحاء) بفتح الراء وسكون الواو ومدودا موضع قريب من المدينة وقال  
 في المصابيح كانه فتح جبلها (حلت) أي طهرت من حيضها وقدروى السهق بما ساد لين انه صلى الله عليه وسلم  
 استبرأ صافية بحيضة (فبقي) أي دخل (بها) عليه الصلاة والسلام (ثم صنع) عليه الصلاة والسلام (حيضا) بفتح  
 الحاء وبعد التحتية الساكنة سين مهملتين من غرومين وأقط (في نطع صغير) بكسر النون وفتح الطاء المهملة  
 على المشهور (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لا أثر (أذن) همزة مدودة وكسر المعجمة أي أعلم (من  
 حولك) من الناس لاشهار النكاح قال أنس (هكذا كانت تلك) الاخلاط التي من التروا واليمن والاقط (وليلة)  
 عرس (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صافية) بنصب وليلة ورفعها (ثم خرجنا الى المدينة قال فرأيت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يحوى لها) بضم التحتية وفتح المهملة وتشديد الواو المكسورة (وراءه بعبادة) بعين  
 مهملة مفتوحة وهمزة بعد الالف كسا صغير أي يدير العبادة على سنام البعير يحجبها بذلك لكونها صارت من  
 أهات المؤمنين أو يهيئ لها من ورائه بالعبادة من كوا وطيبا ويسمى ذلك المركب حوية (ثم يجلس) عليه الصلاة  
 والسلام (عند بعيره فيصعد ركبته) الشريفة (فتضع صفيه رجلها على ركبته حتى تتركب) وقد ولد صافية مائة  
 نبي ومائة ملك ثم صيرها الله تعالى أمة لسيد الرسل صلوات الله وسلامه عليه وسكانت من سبط هارون قاله  
 الحافظ في كتاب الموالي • وهذا الحديث أخرجه أبو داود في المخرج • (باب) تحريم (بيع الميتة) بفتح الميم ما زالت عنه  
 الحياة لا بد كذا شرعية (و) تحريم (بيع) (الاصنام) جمع صنم قال الجوهري هو الوزن وقرق بينهما في النهاية فقال  
 الوزن كل ما له جنة معمولة من جواهر الارض أو من الخشب أو من الحجارة كصورة الأدمى تعمل وتنسب  
 قعبد والصنم الصورة بلا جنة قال وقد بطلق الوزن على غير الصورة • وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال

(حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن يزيد بن أبي حبيب) البصري (أبي رباح) واسم أبيه سويد (عن عطاء بن أبي رباح) بفتح الراء والموحدة واسم القريشي وعطاء هذا كثير الارسال وقدين المؤلف في الرواية المعلقة الا حقة لهذه الرواية المتصلة أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وإنما كتب به اليه (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة (سنة ثمان من الهجرة والواو في وهو الحال ومقول قوله) ان الله ورسوله حرم بيع الخمر) بافراد الفعل وكذا هو في مسلم وكان الاصل حرموا ولكنه أفرد للتحذف في أحدهما أو لانهما في التحريم واحد ولا يداودان الله حرم ليس فيها ذكر الرسول عليه الصلاة والسلام (و) حرم بيع (الميتة والخنزير) ليجاستهما فيتعدي الى كل نجاسة (و) حرم بيع (الاصنام) لعدم المنفعة المباحة فيها فيتعدي الى معدوم الانتفاع شرعا فبيعهما حرام مادامت على صورتها فلو كسرت وامكن الانتفاع بفضائها جازيها عند الشافعية وبعض الحنفية نعم في بيع الاصنام والصور المتخذة من جوهر نفيس وجه عند الشافعية بالصحة والمذهب المنع مطلقا وبه أجاب عامة الاصحاب (فقبل) لم يسم القائل وفي رواية عبد الحميد الازدي ان شاء الله تعالى فقال رجل (يا رسول الله ارأيت) اخبرني (شعوم الميتة فانها) ولا يوزن ذرو الوقت وابن عساكر فانه بالتدكير (يطلق بها السفن ويدهن بها الجلود) يضم أول يطل ويفتح ثالثة كيد من مبنيان للمفعول (ويستصح بها الناس) أي يجعلونها في سرجههم ومصابيحهم يستضيئون بها فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع فانها مقتضية لصحة البيع كالحل لاهلية فانها وان حرم اكها يجوز بيعها لما فيها من المنافع (وقال) عليه الصلاة والسلام (لا تبيعهوها) (هو) أي بيعها (حرام) لا الانتفاع بها انهم يجوز نقل الدهن النجس الى الغير بالوصية كالكلب وأما هبته والصدقة به فمن القاضي أبي الطيب منعهما لكن قال في الروضة ينبغي أن يقطع بصحة الصدقة به للاستصحاب ونحوه وقد جزم المتولي بأنه يجوز نقل اليد فيه بالوصية وغيرها انتهى ومنهم من حل قوله هو حرام على الانتفاع فلا يفتق من الميتة بشئ عندهم الا ما خص بالذليل وهو الجلد المدبوغ وأما المتنجس الذي يمكن تطهيره كالثوب والخشب فيجوز بيعه لان جوهره طاهر (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك) أي عند قوله حرام (فان الله اليهود) أي لعنهم (ان الله لما حرم عليهم) (شعومها) أي كل شعوم الميتة (جلوه) أي المذكور وعند الصنعاني اجلوه بالالف والاولى أنصح أي أذابوه واستخرجوا دهنه (ثم باعوه فأكلوا منه) \* وهذا الحديث قد سبق قريبا وأخرجه أيضا في المغازي وأبو داود والترمذي وابن ماجه (قال ابو عاصم) الضحاك بن مخلد أحديث شيخ البخاري فيما وصله امام احمد (حدثنا عبد الحميد) بن جعفر بن عبد الله بن أبي الحكم الانصاري قال (حدثنا يزيد) من الزيادة ابن أبي حبيب قال (كتب الى عطاء) هو ابن أبي رباح قال (سمعت جابر ارضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) واختلف في الاحتجاج بالكتابة فاحتج بها الشيخان وقال ابن الصلاح انه الصحيح المشهور وقال أبو بكر ابن السمعاني انها أقوى من الاجازة ومن قال بالمتنع علل بأن الخطوط تشبهه \* (باب عن الكلب) \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام ابن أنس الاصمعي (عن ابن شهاب) (عن محمد بن مسلم الزهري) (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام (عن أبي مسعود) عتبة بن عمرو (الانصاري) رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى (عن بيع الكلب) (عن ثمن الكلب) المعلم وغيره مما يجوز اقتناؤه ولا وهذا مذهب الشافعي وأحد وغيرهما وعله المنع عند الشافعي نجاسته مطلقا وعند غيره من لا يرى نجاسته النهي عن اقتناؤه والامر بقتله وما لا تمن له لا قيمة له اذا قتل فلو قتل كلب صيد أو ماشية لا يلزمه قيمته وقال أبو حنيفة وصاحبا ومعتنون من المالكية الكلاب التي ينتفع بها يجوز بيعها وأما ما لان حيوان منتفع به حراسة واصطياد الحديث جابر عند التميمي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد لكن الحديث ضعيف باتفاق أغمة الحديث كما بينه النووي في شرح المذهب كغيره نحو حديث الاكلباضا ربا وحديث ان عثمان غزم انسانا ثمن كلب قتله عشرين بغيرا وقال المالكية لا يجوز بيع الكلب المنهي عن اقتناؤه باتفاق لورود النهي عن بيعه وعن اقتناؤه وأما المأذون في اقتناؤه ككلب الصيد ونحوه فلا يجوز بيعه على المشهور ولورود النهي عن بيعه ونهبر بعضهم جوازيه ولم يقوه هذا التشهير عند الشيخ خليل فلم يذكره وقال القرطبي مشهور مذهب مالك جواز اقتناؤه الكلب وكراهية بيعه ولا يفسح ان وقع وكأنه لما لم يكن

عنده نجسا واذن في اقتضائه لمنافعه الجائزة كان حكمه حكم جميع المبيعات لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيها لانه ليس من مكارم الاخلاق (و) نهى عليه الصلاة والسلام عن (مهر البغي) بفتح الموحدة وكسر المجهمة وتشديد التثنية فعيل بمعنى فاعله يستوى فيه المذكور والمؤنت ما تأخذ الزانية على الزنا وسماه مهر الكونه على صورته وهو حرام بالاجماع (و) عن (حلوان الكاهن) بضم الحاء المهملة وسكون اللام مصدر حلوته حلوانا اذا اعطيته وأصله من الخلاوة وشبهه بالنسب الحلوم من حيث أخذه حلوا سهلا بلا كلفة ولا مشقة يقال حلوته اذا أطعمته الحلو والمراد هنا ما يأخذه الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكواثر وكان في العرب كهنة يتدعون انهم يعرفون كثيرا من الامور فمنهم من كان يزعم أن له رتبا من الجن وتابعة تلقى اليه الاخبار ومنهم من كان يدعى أنه يستدرك الامور بفهم أعطيهم ومنهم من كان يسمى عزافا وهو الذي يزعم أنه يعرف الامور بمقامات يستدل بها على مواقعها كالشيء يسرق فيعرف المظنون به السرقة وتتهم المرأة فيعرف من صاحبها ومنهم من يسمى المتجهم كاهنا فالحديث شامل لهؤلاء ولاكلهم قال الخطابي وأخذ العوض على مثل هذا وان لم يكن منها عنه فهو من اكل المال بالباطل ولان الكاهن يقول ما لا ينتفع به ويبيعان بما يعطاه على ما لا يحل قال القرطبي وأما التسوية في النهي بين الكلب وبين مهر البغي وحلوان الكاهن فعمول على الكلب الذي لم يؤذن في اقتضائه وعلى تقدير العموم في كل كلب فانه في هذه الثلاثة للتدبير المشترك من الكراهة وهو أعم من التحريم والتنزيه اذ كل واحد منها منهي عنه ثم يؤخذ خصوص كل واحد منهما من دليل آخر فاننا عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الاجماع لان مجرد النهي ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه اذ قد يعطف الامر على النهي والايجاب على النهي وهذا بناء على ما قاله من أن المشهور وجواز اقتضائه مطلقا ما على ما شرره الشيخ خليل فلا \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاجارة والطلاق والطب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود وأخرجه الترمذي فيه وفي النكاح والنسائي فيه وفي الصيد وابن ماجه في التجارات \* وبه قال (حدثنا حاج ابن منهل) بكسر الميم السلي - الانساطي - البصري قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (قال أخبرني) بالافراد (عن ابن أبي جيفة) بجيم مضبوطة وبهذه الحاء المهملة المفتوحة تحتية ساكنة فناء وعون بفتح العين وسكون الواو السوائ - (قال رأيت أبي) أي أبا جيفة وهب بن عبد الله (اشترى حجاما) زاد هنا في رواية أبوي ذرو الوقت عن الكشيبي فأمر بعاجه فكسرت بفتح الميم جمع يحجم بكسر هاء الالة التي يحجم بها الحجام (فسألتهم عن ذلك) أي سألت أبي عن سبب كسر الحجام (فقال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن غن الدم) أي عن أجرة الخيانة وأطلق عليه الثمن تجوزا (و) عن (غن الكلب) بطلقة الجاء ستها أو عن غير كلب الصيد والماشية (و) عن كسب الأئمة اذا كان من وجه لا يحل كالزنا لا كخو الخياطة من الكسب المباح \* وفي حديث رفاعه بن رافع عند أبي داود مرفوعا نهى عن كسب الأئمة الاماعل يدها وقال هكذا باصبعه نحو الغزل والنفس وهو بالقاء أي نفس الصوف وقيل المراد جميع كسبها قال في الفتح وهو من باب سد الزايع لانها لا تؤمن اذا التزمت بالكسب أن تكتسب بغير جهالها معني انه لا يجعل عليها خراج معلوم تؤديه كل يوم (واعن) عليه الصلاة والسلام (الواشعة) التي تغرز الجلد بالابر ثم تحشوه بالكحل (والمستوشعة) وفي باب موكل الربا والموشومة أي المنعول به ذلك لان ذلك من عمل الجاهلية وفيه تغيير لخلق الله تعالى (و) لعن عليه الصلاة والسلام أيضا (اكل الربا وموكله) لانه يعين على اكل الحرام فهو شريك في الاثم كما أنه شريك في الفعل (ولعن المصور) للحيوان \* وهذا الحديث قد سبق في باب موكل الربا

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب السلم) بفتح السين واللام السلف قال النووي وذروا في حديث السلم عبارات أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلا بعلم البيع سمي سلمة تسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديم رأس المال وأورد عليه أن اعتبار التجهيل شرط لصفة السلم لاركن فيه وأجيب بأن ذلك رسم لا يقدح فيه ما ذكره أجمع السلمون على جواز السلم انتهى وفي التلويح وكهت طائفة السلم وروى عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود انه كان يكرهه والا صل في جوازه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عباس أنه قد أنشد أن السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه ثم تلا الآية وفيه ما يدل على ذلك وهو قوله تعالى الا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح أن لاتكتبوها

وهذا في البيع الناجز فدل على أن ما قبله في الموصوف غير الناجز واختلف في بعض شروطه مع الاتفاق على أنه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس قاله في فتح الباري وهذا فيه نظر فان مذهب المالكية يجوز تأخير كماله أو بعضه إلى ثلاثة أيام على المشهور لخلفه الآخر في ذلك وقيل لا يجوز للدين بالدين وعلى القول باشتراط تسليم رأس المال في المجلس لو تفرقا بعد قبض البعض صح فيه بقسطه ويشترط أيضا في السلم كون المسلم فيه ديناً لا أنه الذي وضع له لفظ السلم فان قال أسلمت اليك ألفاً في هذا العبد مثلاً أو أسلمت اليك هذا العبد في هذا الثوب فليس بسلم لا تنافاً شرطه ولا يعلو لا اختلال لفظه لان لفظ السلم يقتضي الدينية ويشترط أيضاً القدرة على التسليم للمسلم اليه وقت الوجوب فان أسلم فيما يعدم وقت الحلول كالرطب في الشتاء أو فيما يعز وجوده لقلته كاللؤلؤ الكار فلا يصح وكذا يشترط بيان محل تسليم المسلم فيه المزوجل وانما يشترط بيانه فيما له مؤنة وأن يتقدر بالكيل أو الوزن أو الذرع أو العدة كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وأن يصفه بما ينضبط به على وجه لا يعز وجوده فلا يصح في المختلطات المتصورة الأركان التي لا تنضبط قدراً وصفة كالهريسة والحلوى والمجونات فهذه ستة شروط للسلم زائدة على البيع \* (باب السلم في كيل معلوم) أي فيما يكال \* وقد وقعت البسملة متوسطة بين كتاب ويا بوقتها على الكتاب في رواية المسنن وأخرها النسفي عن الباب وحذف كتاب السلم كذا قاله الحافظ ابن حجر \* وبه قال (حدثنا) وبإفراد لابي ذر (عمرو زرار) بفتح العين ووزارة بضم الزاي وتخفيف الراي من يمينهم ما ألف أبو محمد بن واقد قال (أخبرنا إسماعيل بن علي) بضم العين وفتح اللام وتشديد التحتية اسم أمه واسم أبيه إبراهيم بن سهم الاسدي قال (أخبرنا ابن أبي نجيح) بفتح النون وكسر الجيم وبعد التحتية الساكنة حاء مهملة اسم عبد الله واسم أبيه يسار (عن عبد الله بن كثير) بالثلثة أحد القراء السبعة المشهور فيما جزم به المزني والقباسي وعبد الغني أو هو ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي فيما جزم به ابن طاهر والكلاباذي والديمياطي وكلاهما ثقة (عن أبي المنهال) عبد الرحمن بن مطعم الكوفي وليس هو بأبي المنهال سيار البصري (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة والناس أي والحال أن الناس (يسلقون) بضم أوله من أسلف (في الثمر) بالثلثة وفتح الميم (العام والعاسين) بالنصب على الطريقة (أو قال عامين أو ثلاثة شك إسماعيل) أي ابن علي ولم يشك سفيان فقال هوهم يسلقون في الثمر السنتين والثلاثة (فقال) صلى الله عليه وسلم (من سلف) بتشديد اللام (في ثمر) بالثلثة يسكون الميم وفي رواية ابن عيينة من أسلف في ثمر وهو أشمل وقال البرماوي والعيني كالكرمان في بعضها أي نسج البخاري أو روايته ثمر بالثلثة والظاهر أنهم تبعوا في ذلك قول النووي في شرح مسلم وفي بعضها بالثلثة وهو أعم لكن الكلام في رواية البخاري هل فيها بالثلثة قاله أعلم وأغبر أبي ذر زيادة كيل (فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم) قال في المصابيح انظر قوله عليه الصلاة والسلام في جواب هذا فيلسف في كيل معلوم ووزن معلوم مع أن المعيار الشرعي في الثمر بالثلثة الكيل لا الوزن انتهى وهذا قد أجابوا عنه بأن الواو بمعنى أو والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن وقال النووي في شرح مسلم معناه أن أسلم كيلاً أو وزناً فليكن معلوماً وفيه دليل لجواز السلم في الكيل وزناً وهو جائز لا خلاف وفي جواز السلم في الموزن كيلاً وجهان لا صحابياً أصحهما جوازه كعكسه انتهى وهذا بخلاف الرويات لان المقصود هنا معرفة القدر وهنالك المماثلة بعبادة عهده صلى الله عليه وسلم وحمل الامام إطلاق الأصحاب جواز كيل الموزن على ما بعد الكيل في مثله ضابطاً حتى لو أسلم في قتات المسك والعنبر ونحوهما كيلاً لم يصح لان القدر اليسير منه مالية كثيرة والكيل لا يعد ضابطاً فيه \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً في السلم ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي فيه وفي الشروط وابن ماجه في التجارات \* وبه قال (حدثنا) وبالأفراد لابي ذر (محمد) غير منسوب قال الجاني هو ابن سلام وبه جزم الكلاباذي قال (أخبرنا إسماعيل بن علي) (عن ابن أبي نجيح) عبد الله بن يسار (بهذا) الحديث المذكور (في كيل معلوم ووزن معلوم) الواو بمعنى أو لانا لو أخذناها على ظاهرها من معنى الجمع لزم أن يجمع في الشيء الواحد بين السلم فيه كيلاً أو وزناً وذلك يفضي إلى عزة الوجود وهو مانع من صحة السلم فتعين الحل على التفصيل \* (باب السلم) حال كونه (في وزن معلوم) فيما يوزن \* وبه قال (حدثنا صدقة) بن الفضل المروزي قال (أخبرنا ابن عيينة) سفيان قال (أخبرنا ابن أبي نجيح) عبد الله (عن عبد الله بن كثير) المقرئ أو ابن المطلب بن أبي وداعة وصح

هذا الاخير الجاني (عن أبي المنهال) عبد الرحمن (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلطون بالقر) بالثلاثة وفتح الميم والذي في اليونانية بالافوقية وسكون الميم وفي أوله موحدة بدل في الرواية السابقة (الستين والنسلا) من غير شك كما مر (فقال) عليه الصلاة والسلام (من أسلف في شيء) شامل للعيوان فيصح السلم فيه خلافا للحنفية اثنائه ثبت في الذمة قرضافي حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر او قبس عليه السلم وعلى البكر غيره من سائر الحيوانات وحديث النهي عن السلف في الحيوان قال ابن السمعاني غير ثابت وان خرج الحاكم (في كيل معلوم) فيما يكال كالقمح والشعير (ووزن معلوم) فيما يوزن وكذا اعتد فيما يمد كالحيوان وذرع فيما يذرع كالثوب ويصح المكيل وزنا وعكسه كما مر ولو أسلف في مائة صاع حنطة على أن وزنها كذلك يصح لان ذلك يعز وجوده ويشترب الوزن في البطيخ والبادنجان والقثاء والسفرجل والرمان فلا يكتفى فيها السكيل لانه تجافي في المكيل ولا العدة لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين العدة والوزن مفسد لما تقدم ويصح السلم في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلافه بغلط قشوره ورقته بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح ويجمع في اللبن بكسر الموحدة بين العدة والوزن بأن يقول مائة لبننة وزن كل لبننة واحدة رطل (الى اجل معلوم) قال النووي وايس ذكر الاجل في الحديث لاشتراط الاجل بل معناه ان كان أجل فليكن معلوما \* وبشيء مباحث ذلك تأتي ان شاء الله تعالى في باب السلم الى أجل معلوم والله الموفق \* وبه قال (حدثنا علي) هو ابن عبد الله المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثني) بالافراد (ابن أبي نجيح) عبد الله (وقال) بعد أن روى الحديث عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس كما مر (فليسلف في كيل معلوم) فيما يكال (الى اجل معلوم) ان كان مؤجلا كما مر \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن ابن أبي نجيح) عبد الله بن يسار (عن عبد الله بن كثير) ابن المطلب أو المتري كما مر قريبا (عن أبي المنهال) عبد الرحمن بن مطعم انه (قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول قدم النبي صلى الله عليه وسلم) أي المدينة كما في السابقة الحديث (وقال في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم) أثبت الوزن في هذه وأستطه من سابقاتها وقال في الثلاث الى أجل معلوم وصرح في الطريق الأولى بالاخبارين ابن عيينة وابن أبي نجيح \* وبه قال (حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) بن الخجاج (عن ابن أبي الجحادة) بضم الميم وفتح الجيم وبه الاثاف لام مكسورة فدا لمهمه بالابهام قال المؤلف بالسند اليه (ح وحدثنا يحيى) هو ابن موسى السخني البجلي المعروف بجند أبلد مشايخ المؤلف قال (حدثنا وكيع) هو ابن الجراح (عن شعبة) بن الخجاج (عن محمد بن أبي الجحادة) فسماه هنا محمدا وأبهجه في الأولى كما مر \* وبه قال (حدثنا حفص بن عمر) الحوضي القري قال (حدثنا شعبة) بن الخجاج (قال اخبرني) بالافراد (محمد أو عبد الله بن أبي الجحادة) بالشك وجزم أبو داود بأن اسمه عبد الله وأورده المؤلف في الباب التالي من رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي اسحاق الشيباني فقالوا عن محمد بن أبي الجحادة ولم يشك في اسمه وكذا ذكره المؤلف في تاريخه في المحدثين (قال) أي ابن أبي الجحادة (اختلط عبد الله بن شداد بن الهاد) أصله الهادي بالباء (وابو بردة) بضم الموحدة عامر بن موسى الأشعري قاضي الكوفة (في السلف) أي في السلم أي هل يجوز السلم الى من ليس عنده السلم فيه في تلك الحالة أم لا (فبعثواي ابن أبي اوفى) عبد الله وجع الضمير اما باعتبار أن اقل الجمع اثنان أو باعتبار عمار من معهما (رضي الله عنه فسالته) عن ذلك (فقال انا كانسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في زمنه وايام حياته (و) على عهد (أبي بكر وعمر) الخلفيتين من بعده صلى الله عليه وسلم ورضي عنهما (في الحنطة والشعير والزبيب والتمر) بالمتنة وسكون الميم وذكر أربعة أشياء من المكيلات ويقاس عليها سائرهما مما يدخل تحت الكيل (وسأت ابن ابري) بفتح الهمزة والزاي بينهما موحدة ساكنة عبد الرحمن أحد صفار الصاية (فقال مثل ذلك) الذي قاله عبد الله بن أبي أوفى \* وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البيوع وكذا النسائي وابن ماجه في التجارات \* (باب حكم) السلم الى من ليس عنده (مما أسلف فيه) أصل (وبه قال) (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذي قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا الشيباني) بفتح الشين المججمة أبو اسحاق سليمان قال (حدثنا محمد بن أبي الجحادة) ولاي ذكر الجحادة (قال بعثني عبد الله بن شداد) هو ابن الهاد (وابو بردة) عامر بن



أبي موسى الأشعري (إلى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قفا لاسله) بسين مهملة مفتوحة فلام ساكنة  
(هل كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم) في زمنه وأيام حياته (يسلمون)  
بضم الياء وسكون السين من الأسلاف (في الخنطة) فسألته عن ذلك (قال) ولا بوز ذرو الوقت فقال  
(عبد الله) بن أبي أوفى (كانت قبيلة أهل الشام) بفتح النون وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وآخره  
طاء مهملة أهل الزراعة وقيل قوم ينزلون البطائح وسماويها لا همدانهم إلى استخراج المياه من البنايع لكثرة  
معالجتها - م الفلاحة وقيل نصارى الشام الذين عمروها (في الخنطة والتسمير) مما يكال (والزيت) مما يوزن  
وهذا يدل قوله في السابقة الزبيب ويقاس عليه الشيرج والسمن ونحوهما (في كين معلوم) أي ووزن معلوم  
فيما يكال أو يوزن ويلحق به ما الذرع والعدد الجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالقدار وأجمعوا على أنه لا بد من  
معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره وانما لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعملون به وانما تعرض  
لذكر ما كانوا يعملونه (إلى أجل معلوم) قال ابن أبي الجهم (قلت) لابن أبي أوفى هل كان السلم (إلى من كان أصله  
عنده) أي المسلم فيه (قال ما كانا نأكلهم عن ذلك ثم بعثنا إلى عبد الرحمن بن أبيزى فسألته) عن ذلك (فقال)  
كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسلمون على) ولا بوز ذر عن الجوى والمستمل في (عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم ولم نألهم ألهم حرت) أي زرع (أم لا) حرت ألهم \* وبه قال (حدثنا اسحاق) بن شاهب الواسطي  
قال (حدثنا خالد بن عبد الله) بن عبد الرحمن الطحان الواسطي (عن الشيباني) سليمان (عن محمد بن أبي مجالد  
بهذا) الحديث (وقال) فيه (ففسأهم في الخنطة والتسمير \* وقال عبد الله بن الوليد) العدني (نزيل مكة) (عن  
سفيان) الثوري عما هو موصول في جامع سفيان قال (حدثنا الشيباني) سليمان (وقال والزيت) آخره مثناة  
فوقية \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن الشيباني) سليمان (وقال  
في الخنطة والتسمير والزبيب) بالموحدين بينهما تحتية ساكنة يدل الزيت في السابقة \* وبه قال (حدثنا  
آدم) بن أبي إياس قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج قال (أخبرنا عمرو) بفتح العين ابن مرة بضم الميم ابن عبد الله  
المراذلي الأعمى البصري (قال سمعت أبا الجحدي) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية  
وبالراء وتشديد التحتية سعيد بن فيروز الكوفي (الطائي) قال سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في  
تمر (الخل قال) ولا بوز ذر فقال (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع) تمر (الخل حتى يؤكل منه)  
من يظهر صلاحه (وحتى يوزن فقال الرجل) أي أبو الجحدي قاله الكرماني وقال الحافظ ابن حجر لم أقف  
على اسمه (وأي شيء يوزن) إذ لا يمكن وزن التمر على الخل (قال رجل) لم يسم (إلى جانبه) أي جانب ابن عباس  
المراد (حتى يحوز) بتقديم الراء على الزاي أي يحفظ ولا بوز ذر عن للكشميتي حتى تحوز بتقديم الزاي على الراء  
أي تحوز وكلاهما أي الكيل والوزن والاكل والحرس ككنايات عن ظهور صلاحها ومفهومه جواز  
السلم إذا بد صلاح الثمرة وليس كذلك لأن العقد لم يقع على موصوف في الذمة بل على ثمرة تلك الثمرة خاصة  
فليس مسترسلا في الذمة مطلقا فذكر الغاية بيان للواقع لأنهم كانوا يسلمون قبل صيرورته مما يؤكل والقيود  
التي خرجت مخرج الأغلب لا مفهوم لها قاله الكرماني وقول ابن بطال فيما نقله الزركشي والعيني والكرماني  
هذا الحديث ليس من هذا الباب وانما هو من الباب الذي بعده وغلط فيه الناسخ تعقبه ابن المنير بأن التحقيق  
أنه من هذا الباب قال وقل من يفهم ذلك ووجه مطابقة أن ابن عباس لما سئل عن السلم إلى من له نخل في ذلك  
النخل عد ذلك من قبيل بيع التمار قبل بد صلاحها وإذا كان السلم في النخل المعين لا يجوز لم يبق لوجودها  
في ملك المسلم إليه فائدة متعلقة بالسلم فتعين جواز السلم إلى من ليس عنده أصل ولا يلزم سد باب السلم بل له  
أجوز لانه يؤمن فيه غائلة اعتقادهما على هذا النخل بعينه فيلحق ببيع التمار قبل بد صلاحها \* وهذا  
الحديث أخرجه المؤلف أيضا ومسلم في البيوع (وقال معاذ) هو ابن معاذ التميمي قاضي البصرة (حدثنا  
شعبة) بن الحجاج (عن عمرو) هو ابن مرة السابق (قال أبو الجحدي) سعيد بن فيروز (سمعت ابن عباس رضي  
الله عنهما) يقول (نهى النبي صلى الله عليه وسلم مثله) أي مثل الحديث السابق \* وهذا أصله الامعاء على عن  
يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به \* (باب) حكم (السلم في) تمر (الخل) \* وبه قال (حدثنا  
أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن عمرو) هو ابن مرة السابق في الباب  
قبلة (عن أبي الجحدي) بفتح الموحدة والفوقية بينهما ما خاء معجمة ساكنة سعيد أنه (قال سألت ابن عمر

رضى الله عنه - ما عن السلم في (غر) (التخل فقال نهى) بضم النون مبني للمفعول باتفاق الروايات كافي الشيخ  
 (عن بيع) (غر) (التخل حتى يصلح) أى يظهر فيه الصلاح فاذا ظهر صح السلم فيه وهو قول المالكية (و) نهى  
 (عن بيع الورق) بكسر الراء ويجوز سكونها الدراهم المضروبة من الفضة أى بالذهب كافي الرواية الاخرى  
 (نساء) بفتح المون والمهملة والمدى تأخيرا (بناجر) أى حاضر ونساء نصب على الحال اما يجعل المصدر نفسه  
 حالا على المبالغة أو تأويله باسم المفعول أى مؤخر أو على الحذف أى ذاتا تأخيرا وأن يجعل نساء مصدر فعل  
 محذوف ناصبه أى يئس نساء قال أبو الجعفى (وسألت ابن عباس) رضى الله عنهما (عن السلم في) (غر) (التخل  
 فقال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع) (غر) (التخل حتى يؤكل منه) بضم أول يؤكل وفتح ثالثة مبني  
 للمفعول (أو) قال (ياكل) بفتح فضم أى يأكل صاحبه (منه حتى يوزن) مبني للمفعول أى يخرس \* وبه قال  
 (حدثنا محمد بن بشر) بالموحدة والمججمة المشددة قال (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبه) بن  
 الحجاج (عن عمرو) هو ابن مرة (عن أبي الجعفى) بفتح الموحدة والفوقية بينهما مججمة ساكنة سعيد أنه قال (سألت  
 ابن عمر رضى الله عنهما عن السلم في) (غر) (التخل فقال نهى النبي صلى الله عليه وسلم) وفي بعض النسخ وعلى  
 اليونانية لا يؤمن نهى عمر رضى الله عنه ونهيه اما باجتهاد أو بسمع من الرسول صلى الله عليه وسلم (عن بيع  
 التمر حتى يصلح ونهى عن الورق) أى عن بيع الفضة (بالذهب نساء) تأخيرا (بناجر) أى حاضر قال أبو الجعفى  
 (وسألت ابن عباس) رضى الله عنهما عن السلم في التخل (فقال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع) (غر) (التخل  
 حتى يأكل) منه صاحبه (أو يؤكل) بضم أوله مبني للمفعول (وحتى يوزن) مبني للمفعول أيضا قال أبو الجعفى  
 (قلت وما يوزن قال رجل) لم يسم (عنده) أى عند ابن عباس (حتى يخرز) بسكون الحاء المهملة وتقديم الزاى  
 على الراء لا بى ذر عن الكشميهنى أى يخرص وفى رواية يخرز بتقديم الراء أى يحفظ ويصان وفى أخرى يخرز  
 براءين مهملتين الاولى مشددة أى بالخرص ليعلم كمية حق النقر أو قبل أن يبسط المال ليدفع فى الترخيز يندفع  
 السلم فيه وهو قول المالكية خلافا للجمهور وقد نقل ابن المنذر اتفاق الاكثر على منع السلم فى تخل معين من  
 بستان معين بعد يدق السلاح لانه غرر ورجلوا الحديث على السلم الحال ويشهد المذهب الجمهور حديث عبد الله  
 ابن سلام فى قصة اسلام زيد بن سعدة بفتح السين وسكون العين المهملتين بعد هاتون المروى عند ابن حبان  
 والحاكم والبيهقى انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم هل لك أن يبيعنى تمر معلوما الى أجل معلوم من حائط بنى فلان  
 قال لا أبيعك من حائط مسمى بل أبيعك أو سقا سماسة الى أجل مسمى وقول ابن عمر فى الرواية الاولى نهى النبي  
 للمفعول فى معنى المرفوع بدليل تصريحه فى الثانية بقوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم وقال فى الثانية على  
 بيع التمر بدل قوله فى الاولى عن بيع التخل وسقط فى رواية ابن عباس الثانية قوله فى الاولى عن السلم فى التخل  
 وقدم يأكل المبني للفاعل على يؤكل المبني للمفعول فى الثانية وأخره فى الاولى \* (باب الكفيل فى السلم) \* وبه  
 قال (حدثنا) وبالأفراد لا بى ذر (محمد بن سلام) وسقط ابن سلام غير أبى ذر قال (حدثنا يعلى) بفتح التحتية  
 واللام وبينهما عين مهملة ساكنة ابن عبيد الله بالتصغير الطنافسى الحنفى الكوفى قال (حدثنا الاعشى) سليمان  
 ابن مهران (عن ابراهيم) النخعي (عن الأسود) بن يزيد النخعي (عن عائشة رضى الله عنها) أنها قالت اشترى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما ثلاثين صاعا من شعير أو أربعين أو عشرين (من يهودى) هو أبو الشعم  
 بالمججمة ثم المهملة (بنسبته ورهنة درعاه من حديد) هى ذات الفضول \* ودلالة الحديث على الترجمة من حيث  
 انه يراد بالكفالة الثمن ولا ريب أن المرهون ضامن للدين لانه يباع فيه يقال اكفله اذا ضمنه اياه أو يقاس  
 على الرهن بجامع كونهما وثيقة ولهذا كل ما صح الرهن فيه صح ضمانه وبالعكس أو أشار الى ما ورد فى بعض  
 طرق الحديث على عاقبته فى الرهن عن مسدد عن عبد الواحد عن الاعشى قال تذاكرنا عند ابراهيم الرهن  
 والقبيل فى السلف الحديث فنهى التصريح بالرهن والكفيل لان القبيل هو الكفيل والمراد بالسلف سواء  
 كان فى الذمة نقدا أو جنسا \* (باب الرهن فى السلم) \* وبه قال (حدثنى) بالأفراد (محمد بن محبوب) بالحاء  
 المهملة والموحدتين بينهما واو ساكنة أبو عبد الله البصرى قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا  
 الاعشى) سليمان (قال تذاكرنا عند ابراهيم) النخعي (الرهن فى السلف) وقد أخرج الامام على من طريق ابن  
 عمر عن الاعشى ان رجلا قال لابراهيم النخعي ان سعيد بن جبير يقول ان الرهن فى السلم هو الريا المضمون

فرقة عليه ابراهيم بهذا الحديث (فقال حدثني) بالافراد (الاسود) بن يزيد (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما الى اجل معلوم) سقط لابي ذر قوله معلوم (وارثن) اليهودي  
 (منه) عليه الصلاة والسلام (درعا من حديد) وقد قال الله تعالى اذا تدانيتهم يدان الى اجل مسمى فاكتبوه الى  
 ان قال فرهن مقبوضة وهو عام فيدخل فيه السلم ولانه احد نوعي البيع وقال المرداوي من الحساب  
 في تنقيحه ولا يصح اخذ رهن وكفيل بعلم فيه وعنه أي عن الامام احمد يصح وهو اظهر انتهى واستدل للقول  
 بالمنع بحديث أبي داود عن أبي سعيد من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره وجه الدلالة منه انه لا يأمن هلاك  
 الرهن في يده بعد وان فيصير مستوفيا لحقه من غير المسلم فيه وعن ابن عمر رفعه من أسلم في شيء فلا يثرت على  
 صاحبه غير قضائه أخرجه الدارقطني واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط ينافي مقتضى العقد وقال  
 ابن بطال وجه احتياج الخفي بحديث عائشة أن الرهن لما جازى الثمن جاز في الثمن وهو المسلم فيه اذا لفرق بينهما  
 \* (باب السلم الى اجل معلوم وبه) أي باختصاص السلم بالاجل (قال ابن عباس) رضي الله عنهما فيما وصله  
 الشافعي من طريق أبي حسان عن الاعرج عن ابن عباس (وابو سعيد) الخدرى فيما وصله عبد الرزاق  
 (والاسود) بن يزيد مما وصله ابن أبي شبة (والحسن) البصري مما وصله سعيد بن منصور (وقال ابن عمر) بن  
 الخطاب مما وصله في الموطأ (لابأس) بالسلف (في الطعام الموصوف بسعر معلوم الى اجل معلوم ما لم يك) أصله  
 يمكن فاسقط النون للتخفيف (ذلك) السلم (في زرع لم يد صلاحه) فان بدا صح وهذا مذهب المالكية كما مر  
 تقريره في الباب السابق \* وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن ابن ابي  
 نجيم) عبد الله (عن عبد الله بن كثير) بالثلثة المقرئ أو ابن المطالب بن ابي وداعة (عن ابي المنهال) بكسر الميم  
 عبد الرحمن (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم) أي أهلها  
 (بلسنون) بضم التثنية وبالفاء (في الثمار) بالثلاثة والجمع (السنين والثلاث فتسال) عليه الصلاة والسلام  
 (أسلفوا في الثمار في كيل معلوم) فيما يكال (الى اجل معلوم) وقد أشار المؤلف بالترجمة الى الرذ على من أجاز  
 السلم الحال وهو مذهب الشافعية واستدل بهذا الحديث المذكور في أوائل السلم وقد أجاب الشافعية عنه  
 كما سبق تقريره بحمل قوله الى اجل معلوم على العلم بالاجل فقط فالتقدير عندهم من أسلم الى اجل فليس سلم الى  
 اجل معلوم لا يجهول وأما السلم لا الى اجل بخوازه بطريق الاولى لانه اذا جاز مع الاجل وفيه الغرر رفع الحال  
 الى لكونه أبعد من الغرر فيصح السلم عند الشافعية حالا وموجلا فلو أطلق بأن لم يذكرا الحول ولا التأجيل  
 اتفقوا حالا ولو أقت بالحصاد وقدوم الحاج ونحوه ما مطلقا لا يصح اذ ليس له ما وقت معين وقال الحنفية  
 والمالكية لا بد من اشتراط الاجل لحديث الباب وغيره واختلفوا في حد الاجل فقال المالكية أقله خمسة عشر  
 يوما على المشهور وهو قول ابن القاسم نظرا الى أن ذلك مظنة اختلاف الاسواق غالباً وقال الطحاوي من  
 الحنفية أقله ثلاثة أيام اعتبارا بجدّة الخيار وعن بعض الحنفية لو شرط نصف يوم جاز وعن محمد شهر قال صاحب  
 الاختيار وهو الأصح (وقال عبد الله بن الوليد) العدني (حدثنا سفيان) بن عيينة مما هو موصول في جامع  
 سفيان قال (حدثنا ابن ابي نجيم) وقال في كيل معلوم وزاد (و) في (وزن معلوم) وصرح فيه بالتحديث وهو  
 في السابق بالنعنة \* وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل) المروزي قال (اخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (اخبرنا  
 سفيان) الثوري (عن سليمان الشيباني) بفتح الشين المجهة (عن محمد بن ابي مجاهد) بدون الالف واللام ولا يذر  
 بإثباتها انه (قال ارسلي أبو بردة) عامر بن أبي موسى الأشعري (وعبد الله بن شاذان) بالمجهة وتشديد المهلة  
 الاولى لما اختلفوا في السلف (الى عبد الرحمن بن ابري) بفتح الهمزة والزاي بينهما موحدة ساكنة (وعبد الله بن  
 ابي اوفى فسألتهما عن السلف فقالا) أي ابن أبري وابن أبي أوفى (كانت يبايعانهم) هي ما أخذ من الكفار قهرا  
 (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يأتينا أنباط) جمع نبط كفرس ونبط بكميل وهم نصارى الشام الذين  
 عمروها أو الزراعون (من أنباط الشام فسلطهم في الخنطة والشعير والزيب) ولا يذر والزيت بالثلاثة الفوقية  
 آخره بدل الزيب بالوحدة (الى اجل مسمى) لم يذكرا الى اجل مسمى في الرواية السابقة في باب السلم الى من ليس  
 عنده أصل (قال) أي ابن أبي المجاهد (قلت) اهما (اكان اهما) أي للأنباط (زرع اولم يكن اهما زرع قال  
 ما كانا اهما عن ذلك) ومطابقته لترجمة في قوله الى اجل مسمى كما لا يخفى وقد ذكر الحديث قريبا

من ثلاث طرق باختلاف الشيوخ والزيادة في المتن وغيره \* (باب السلم الى ان تنج الناقة) يضم المنشأة القوقية الاولى وفتح الثانية وسكون النون بينهما آخره جيم أى الى أن تلد \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذر بالافراد (موسى بن سماعة) التبوذكى قال (اخبرنا جويرية) بن أسماء الضبي البصري (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله) بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه انه (قال كانوا) في الجاهلية (يتبايعون الجزور) بفتح الجيم واحدا لابل يقع على الذكر والاتي (الى جبل الحبله) فهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فسر نافع (الراوى عن ابن عمر) الى ان تنج الناقة) يضم أوله وفتح ثالثة والناقة بالرفع أى تلد (ما فى بطنها) زاد فى باب بيع القرر وجبل الحبله ثم تنج التى بطنها لكنه لم ينسبه لتفسير نافع ثم قال الاسماعيل انه مدرج من كلام نافع أى الى أن تلد هذه الدابة ويلد ولدها والمراد أنه يبيع بمن الى تاج الساج وبطلان البيع المستفاد من انتهى لانه الى اجل مجهول فنبه عدم جواز السلم الى أجل غير معلوم ولو اسند الى شئ يعرف بالعادة خلافا لما لاك ورواية عن أحمد وهذا الحديث قدم فى باب بيع القرر وجبل الحبله

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الشفعة) كذا لابي ذر عن المسقى ولابي ذر أيضا بعد البسملة السلم فى الشفعة كذا فى اليونينية وقال الحافظ ابن حجر كتاب الشفعة بسم الله الرحمن الرحيم السلم فى الشفعة كذا للمسقى وسقط ما سوى البسملة للباقيين وثبت للجميع \* (باب الشفعة فيما لم يقسم) أى فى المكان الذى لم يقسم والشفعة يضم المجبة وسكون القاء وحكى ضمها وقال بعضهم لا يجوز غير السكون وهى فى اللغة الضم على الاشهر من شفعت الشئ ضمته فهى ضم نصيب الى نصيب ومنه شفع الاذان وفى الشرع حق غلظ قهرى يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض واتفق على مشروعتها خلافا لما نقل عن أبي بكر الاصم من انكارها (فاذا وقعت الحدود) أى عينت (فلا شفعة) والمعنى فى الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق فى الحصص الصائرة اليه كصعد ومنور وبالوعة \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا معمر) يمين مفتوحين بينهما مهمل ساكنة ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله) الانصارى (رضى الله عنهما) وقد اختلف على الزهري فى هذا الاسناد فقال مالك عنه عن أبي سلمة وابن المسيب مرسلان كذا رواه الشافعى وغيره والمخوف رواية عن أبي سلمة عن جابر أنه (قال قضى رسول الله) ولابي ذر الوقت قضى النى (صلى الله عليه وسلم بالشفعة فى كل ما) أى فى كل مشترك مشاع قابل للقسمة (لم يقسم فاذا وقعت الحدود) جمع حد وهو هنا ما يتميز به الاملاك بعد القسمة وأصل كل الحد المنع فى تحديد الشئ منع خروج شئ منه ومنع دخول غيره فيه (وسرق الطريق) يضم الصاد المهمة وكسر الراء الخفيفة وتشدد أى بينت مصارفها وشوارعها (فلا شفعة) لانه لا مجال لها بعد أن عجزت الحقوق بالقسمة \* وهذا الحديث أصل فى ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فى كل مشترك لم يقسم ربعة أو سائط ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به والربعة بفتح الراء تأنيث الربع وهو المنزل والحائط البستان وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة فى المشاع وصدره يشعر بثبوتها فى المنقولات وسياقه يشعر باختصاصها بالعقار وما فيه العقار ومشهور مذهب المالكية والشافعية والحنابلة تخصيصها بالعقار لانه أكثر الأنواع ضررا والمراد بالعقار الارض ونوابعها المنبثة فيها للدوام كالبناء ونوابعها الداخلة فى مطلق البيع من الابواب والرفوف والاساميرو حصى الطاحون والاشجار فلا تنبت فى منقول غير تابع وبشرط أن يكون العقار قابلا للقسمة واحترازه عما اذا كان لا يقبلها أو يقبلها بضرر كالحمام ونحوها مما سبق أن عليه ثبوت الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق فى الحصص الصائرة الى الشفيع وفى الفتح وقد أخذ بعمومها فى كل شئ مالك فى رواية وهو قول عطاء وعن أحمد تنبت فى الحيوانات دون غيرها من المنقولات وروى البيهقى من حديث ابن عباس مرفوعا الشفعة فى كل شئ ورجاله ثقات الا أنه قد أعل بالارسال وقد أرحح الظهراوى له شاهدا من حديث جابر بالاسناد لا بأس به انتهى ومذهب مالك كما سبق تخصيصها بالعقار وقال المرداوى الحنبلى فى تنقيحه ولا شفعة فى طريق مشترك لا ينفذ ولا فيما يجب قسمته وماليس بعقار كشجر وحيوان وجوهر وسيف ونحوها انتهى وخرج بقوله فى الحديث فى كل مشترك الاخبار ولو ملاصقا خلافا للحنفية حيث أثبتوها للجار الملاصق

أيضا في الجامع والجار المقابل في السكة غير النافذة أما المقابل في السكة النافذة فلا شفعة له انصافا واستدل  
 لهم بقوله عليه الصلاة والسلام الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بهما وان كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا  
 أخرجه أبو داود والترمذي وقد زعم بعضهم أن قوله فإذا وقعت الحدود وإلى آخره مدرج من كلام جابر قال  
 لأن قوله الأول كلام تام والثاني كلام مستقل ولو كان الثاني مرفوعا لقال إذا وقعت الحدود انتهى ولا يخفى  
 ما فيه لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل والله الموفق \* وحديث الباب  
 قد سبق في باب بيع الشريك من شريكه \* (باب عرض الشفعة) أي عرض الشريك الشفعة (على صاحبها)  
 الذي هي له (قبل صدور البيع وقال الحكم) بن عتبة بضم العين المهملة وفتح الفوقية والموحدة بينهما  
 تحية ساكنة مصغرا الكوفي التامبي (إذا أذن) مستحق الشفعة (له) أي للشريك الذي يريد البيع (قبل  
 البيع فلا شفعة له) وهذا وصله ابن أبي شيبة (وقال الشعبي) عامر بن شراحيل الكوفي التامبي الكبير فيما وصله  
 ابن أبي شيبة (من بيعت شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له) ومذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة  
 وأصحابهم لو أعلم الشريك بالبيع فاذن فيه فباع ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة فله ذلك ومفهوم قوله  
 في حديث مسلم السابق ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه الخ وجوب الإعلام لئلا يكتسب له الشافعية على  
 الندب وكرهه يبعه قبل إعلامه كراهة تنزيهه ويصدق على المكروه أنه ليس بمحلال ويكون الحلال بمعنى المباح  
 وهو مستوى الطرفين بل هو راجح الترك فانه النووي وقال في المطلب والخبر يقتضي استئذان الشريك قبل  
 البيع ولم أظفر به في كلام أحد من أصحابنا وهذا الخبر لا محيد عنه وقد صح وقد قال الشافعي إذا صح الحديث  
 فاضربوا بذهب عرض الحائط انتهى \* وبه قال (حدثنا المكي بن إبراهيم) بن بشير بن فرقد الحنظلي قال (أخبرنا  
 ابن جريح) عبد الملك بن عبد العزيز قال (أخبرني) بالأفراد (إبراهيم بن ميسرة) ضد المينة (عن عمرو بن  
 الشريد) بفتح العين وسكون الميم والشريد بفتح الشين المجمة وكسر الراء المخففة آخره دال مهمله ابن سويد  
 التامبي الثقة وأبوه صحابي أنه (قال وقتت على سعد بن أبي وقاص حيا المسور بن مخرمة) بكسر ميم مسور  
 وسكون السين وفتح ميم مخرمة وسكون الخاء المجمة بينهما (فوضع يده على إحدى منكبي) بتأنيث إحدى  
 وأنكره بعضهم لأن المنكب مذكور في نسخة الميديمي أحد بالتذكير وهو بخط الحافظ الدمشقي كذلك (أذ  
 جاء أبو رافع) سلم القبطي (مولى النبي صلى الله عليه وسلم) وكان للعباس فوجهه له عليه الصلاة والسلام فلما بشر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالسلام العباس أعتقه وأذله ما جاءه منافقة للجملة وجوابها قوله (فقال) أبو رافع  
 (سعد ابتع) أي اشتد (مضى يتي) الكائنين في دارك فقال سعد والله ما أبتاعهما) أي ما أشتريهما (فقال  
 المسور والله لتبتاعنهما) بفتح اللام المؤكدة ونون التوكيد المنقلة ووقع في رواية سفيان أن أبا رافع سأل المسور  
 أن يساعده على ذلك (فقال سعد) لابي رافع (والله لا يزيدك على أربعة آلاف منجمة أو) قال (مقطعة) وهما  
 بمعنى أي مؤجلة والشك من الراوى \* وفي رواية سفيان الآتية أن شاء الله تعالى في ترك الحيل أربعة مائة  
 منقال (قال أبو رافع لقد أعطيت بها خمسة دينار) بضم همزة أعطيت على صيغة الجهول (ولولا أني  
 سمعت النبي) ولا يدر رسول الله (صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بشفعة) بفتح السين المهملة والقاف  
 وبعدهما موحدة ويجوز أبدال السين صاد القرب والملاصقة أو الشريك (ما أعطيتكها) أي البقعة الجامعة  
 للبيتين (بأربعة آلاف وأنا أعطى) بضم الهزة وفتح الطاء مبنيا للمفعول ولا يذرع عن الحوى والمستمل وانما  
 أعطى (بها خمسة دينار فاعطاهاياه) قال في معالم السنن وقد احتج بهذا من يرى الشفعة بالحوار وأوله غيره  
 على أن المراد أن الجار أحق بشفعة إذا كان شريكا فيكون معنى الحديثين على الوفاق دون الاختلاف واسم  
 الجار قد يقع على الشريك لانه قد يجاور شريكه وبساكنه في الدار المشتركة بينهما كالمراة تسمى جارة لهذا المعنى  
 قال ويحتمل أنه أراد أحق بالبر والمعونة وما في معناهما وكذا قال ابن بطل وزاد أن قوالهم المراد به الشريك  
 بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين ونعقبه ابن المنير بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من  
 به دار سعد لا شقصا شاعرا من منزل سعد انتهى وانما عدل عن الحقيقة في تفسير السقب الى الجواز لأن لفظ أحق  
 في الحديث يقتضي شركة في نفس الشفعة والذي له حق الشفعة الشريك والجار على مذهب القائل به ولا ريب  
 أن الشريك أحق من غيره فكيف يرجح الجار عليه مع ورود تلك النصوص الصحيحة فيحمل الجار على الشريك  
 جمع بين حديث جابر المصرح باختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع أنه موصوف الظاهر انصافا

لأن الذين قالوا بشفعة الجوار قد صواب الشريك مطلقا ثم المشار في الطريق ثم على من ليس بجوار ومن ثم نعين التأويل وقال أبو سليمان أي الخطابي بعد أن ساق حديث أبي داود حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي قال حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة مع عمرو بن الشريد مع أبا رافع مع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجوار أحق بسبقه تكلم بعضهم في اسناد هذا الحديث واضطراب الرواية فيه فقال بعضهم عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم عن أبيه عن أبي رافع وأرسله بعضهم وقال فيه قتادة عن عمرو بن شبيب عن الشريد قال والأحاديث التي جاءت في أن لاشفعة إلا للشريك أساسا نيدا حيا وليس في شيء منها اضطراب انتهى • وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في ترك الحيل عن علي بن عبد الله عن سفيان النوري وعن ابن عيينة وعن محمد بن يوسف وأبي نعيم كلاهما من سفيان النوري وعن مسدد عن يحيى عن الثوري وأخرجه أبو داود في البيوع عن الصقلي عن سفيان بن عيينة وعن محمود بن غيلان عن أبي نعيم به وخرجه ابن ماجه في الأحكام من طريق ابن عيينة • هذا (باب) بالتسوين (أي الجوار أقرب) بكسر الجيم وتضم فيه اشعار إلى أن المؤلف يختار مذهب الكوفيين في استحقاق الشفعة بالجوار لكنه لم يترجم له وإنما ذكر الحديث في الترجمة الأولى وهو دليل شفعة الجوار وأما قوله في الباب يدل بذلك على أن الأقرب جوارا أحق من الأبعد لكنه لم يصرح في الترجمة بأن غرضه الشفعة واستدل الثوري حتى يراود البخاري حديث الجوار أحق بسبقه على تقوية شفعة الجوار وإبطال ما تأوله أبو سليمان الخطابي من منعنا عليه وأجاب شارح المشكاة بأن أراد البخاري لذلك ليس بحجة على الإمام الشافعي ولا على الخطابي وقد وافق محي السنة البغوي الخطابي في ذلك وإذا كان كذلك فلا وجه للتشريع على الإمام أبي سليمان الذي لأن له الحديث كما لأن لأبي سليمان الحديث انتهى • وبه قال (حدثنا حجاج) هو ابن المنال السلمي الانطاقي وليس هو حجاج بن محمد الأعور قال (حدثنا شعبة) ابن الحجاج (ح) لتحويل السند قال المؤلف (وحدثني) بالافراد (على) غير منسوب ولا ابن السكن وكريمة كما قال في فتح الباري على بن عبد الله ولا بن شبيب على بن المديني ورجح أبو علي الجبائي أنه على بن سلمة اللبقي بفتح اللام والموحدة وبعدها قاف وبه جزم الكللابي وابن طاهر وهو الذي في رواية المسنن قال الحافظ ابن حجر وهذا يشعر بأن البخاري لم يسمه وإنما سمى من نسبته من الرواية بحسب ما ظهر له فان كان ذلك فالأرجح أنه ابن المديني لأن العادة أن الإطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المديني أشهر من اللبقي ومن عانة البخاري إذا أطلق الرواية عن علي أنما يصدقه على ابن المديني انتهى وفي اليونينية على بن عبد الله ورقم قوله ابن عبد الله علامة السقوط لابن ذر قال (حدثنا شيبان) بفتح الشين المجهمة وتخفيف الموحدين ابن سفيان المديني أصله من خراسان روى بالاربعاء قبل وكان داعية لكن وثقه ابن معين وابن المديني وأبو زرعة وغيرهم وحكي سعيد بن عمرو البرذعي عن أبي زرعة أنه رجع عن الاربعاء وقد احتج به الجماعة قال (حدثنا شعبة) ابن الحجاج قال (حدثنا أبو عمران) عبد الملك بن حبيب الجوفي بفتح الجيم وسكون الواو وبالنون قال سمعت طلحة ابن عبد الله بن عثمان بن عبيد الله بن معمر التميمي فيما جزم به المزني وقيل هو طلحة بن عبد الله الخزاعي (عن عائشة رضي الله عنها) أنها قالت (قلت يا رسول الله ان لي جارين فإني ما أهدى) بضم الهمزة (قال) عليه الصلاة والسلام وزاد أبو ذر (إني أقربهم ما كنت بابا) قال الزركشي ويروى قال أقربهم ما أباس قاطا إلى وبالجزم على حذف الجار وأبقاء عمله ويجوز الرفع وهو لا يكتفى وليس في الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الجوار لأن عائشة رضي الله عنها إنما سألت عن تدايه من جيرانه بالهدية فأخبرها بأن من قرب أولى من غيره لأنه ينظر إلى ما يدخل داره وما يخرج منها فإذا رأى ذلك أحب أن يشاركه فيه وأنه أسرع إجابة لجاره عند التوايب العارضة له في أوقات الغفلة فلذلك بدئ به على من بعده • وهذا الحديث من أفراد المؤلف لم يخرج به مسلم وأخرجه أبو داود في الأدب والمؤلف أيضا فيه وفي الهبة

### • (كتاب الإجارة) •

بكسر الهمزة على المشهور وحكى الرافعي ضمها وصاحب المستعذب قصها وهي لغة اسم للإجرة وشرعاً عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم يخرج بمنفعة العين وعقد ودية التافهة كتفاحة للشم وبعلومة القراض والمعاملة على عمل مجهول وبقابلة للبذل والإباحة البضع وبعوض هبة المنافع والوصية بها

والشركة والاعارة ومعلوم المسافة والجسالة على عمل معلوم يعوض مجهول كالخبر بالرزق نعم يرد عليه بيع حق الممتز ونحوه والجسالة على عمل معلوم يعوض معلوم

(بسم الله الرحمن الرحيم \* في الاجارات) بالجمع كذا في رواية المسقل قال في القح وسقط للتسني في الاجارات وسقط للباقين كتاب الاجارة \* هذا (باب) بالتسوين (في الاجارة استخبار الرجل الصالح) فيه اشارة الى قطع وهم من لعله يتوهم انه لا ينبغي استخبار الصالحين في الاعمال والخدم لانه امتهان لهم قاله ابن المنير ولا يذري باب استخبار الرجل الصالح وفي بعض النسخ كتاب الاجارة استخبار الرجل الصالح (وقول الله تعالى)

بالمتر عطفًا على السابق وبالرفع على الاستئناف ولا يذري وقال الله تعالى (ان خير من استأجرت القوي الامين) لتلبيح شائع يجري مجرى الدليل على انه حقيق بالاستخبار والمبالغة فيه جعل خيرا سماوذا كذا الفعل بلفظ الماضي للدلالة على انه امر مجرب معروف وأشار بذلك الى قصة موسى عليه الصلاة والسلام مع ابنه شعيب في سقته المواشي قال شريح القاضي وأبو مالك وقناة ومحمد بن اسحاق وغير واحد فيما قاله ابن كثير في تفسيره لما قالت استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين قال لها أبوها وما علمك بذلك قالت انه رفع العشرة التي لا يطبق حلها الا عشرة رجال ولما جئت معه تقدمت أمامه فقال كوني من ورائي فاذا اختلف الطريق فاحذني في بحصة أعلم بها كيف الطريق لا هتدي اليه (والخازن الامين ومن لم يستعمل) من الائمة (من اراده) أي لا يفوض الامر الى المريض على العمل لانه لحرصه لا يؤمن \* وهذا الخزان من جملة الترجمة وقد ساق لكل منهما حديثا \* وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) القريابي قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن ابي بردة) بضم الواحدة وسكون الراء يريد بن عبد الله انه (قال اخبرني) بالافراد (جدي ابوردة) عامر

على الاثمه (عن ابيه ابي موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري رضي الله عنه) انه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الخازن الامين الذي يؤدى) يعطى (ما أمر به) بضم الهمزة على صيغة المجهول من الصدقة حال كونه (طيبه) بما يؤديه (نفسه) رفع بطيبة ولا يذري طيب نفسه برفعها على أن طيبة خبر مبتدأ محذوف ونفسه فاعله أو تو كيد وقال الكرماني وفي بعضها طيب نفسه مضافا الى النفس وانما اتصبا حالا والحال لا يكون معرفة لان الاضافة لفظية فلا تقبل التعريف وقوله الخازن مبتدأ خبره (احد المتصدقين) يقع الجواب على التثنية ويجوز كسرهما على الجمع وهما في الفرع وأصله \* واستشكل سياق هذا الحديث هنا من حيث انه لا تعلق له بالاجارة المترجم بها وأجاب السفاقي بأن الخازن لا شيء له في المال وانما هو أجبر وقال الكرماني أشار الى أن خازن مال الغير كالأجير صاحب المال وقول ابن بطال انما أدخله لان من استأجر على شيء فهو أمين فيه ولا ضمان عليه فيه ان لم يضطر وتبعه الزركشي في التنقيح ذهبه صاحب المصايب بأن سقوط الضمان ليس منوطا بالامانة وانما هو منوط بالائتمان حتى لو ائتمته فوجدناه ما لم يكن عليه ضمان والمسوق في الحديث هو من انصف في الواقع بالامانة فأني يؤخذ منه ما قاله فتأملته انتهى \* وهذا الحديث سبق في باب أجرة الخادم اذا تصدق من كتاب زكاة \* وبه قال (حدثنا مسدد) حو ابن مسرهد قال (حدثنا يحيى) بن سعيد القطان (عن قرة بن خالد) بضم القاف وتشديد الراء الدوسي البصري (قال حدثني)

بالافراد (جيد بن هلال) بضم الحاء مصغرا العدوي البصري قال (حدثنا أبو بردة) عامر (عن ابيه) ابي موسى (عبد الله بن قيس الاشعري رضي الله عنه) قال اقبلت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهما رجلان من الاشعريين لم يسميا وقد سمى من الاشعريين الذين قدموا مع ابي موسى في السفينة كعب بن عاصم وأبو مالك وأبو عامر وغيرهم (قلت ما علمت انهما يطلبان العمل) كذا ساقه هنا مختصرا واقتطعت في استنباط المرتدين في باب حكم المرتد والمرتدة ومعي رجلان من الاشعريين أحدهما عن عيني والاخر عن يساري ورسول الله صلى الله عليه وسلم يستألف كلاهما سأل أي العمل فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس قال قلت والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما وما شعرت انهما يطلبان العمل فكأنني أنظر الى سواك فحت شفتي قلت أي تزوت (مقال) ولا يذري قال (ان) بالنون (او) قال (لا) بالا فشكل من الراوي (فستعمل على عملنا من اراده) لما فيه من التهمة بسبب حرصه ولان من سأل الولاية وكل اليها ولا يعان عليها وفي نسخة المبدوي انما لا نستعمل وذلك كذا السفاقي أن في بعض النسخ أن أولي فستعمل بضم الهمزة وفتح الواو وتشديد اللام

مع كسرها فعل مستقبل من الولاية قال القطب الحلبي فعل هذه الرواية يكون لفظ نستعمل زائد او يكون تقدير الكلام لن اولى على علمنا وقد وقع هذا الحديث في الاحكام من طريق يزيد بن عبد الله عن أبي بردة بلفظ انما لا نولى على علمنا وهو بعض هذا التقدير قال ابن حجر ولما كان في الغالب أن الذي يطلب العمل انما يطلبه لاجرة طابق ذلك ما ترجم له \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاجارة والاحكام وفي استنباط المرتدين ومسلم في المغازي وأبو داود في الحدود والنسائي في القضاء \* (باب رعى الغنم على قراريط) جمع قراريط وهو نصف الدائق أو نصف عشر الدينار أو جزء من اربعة وعشرين جزءا \* وبه قال (حدثنا احمد بن محمد) (الازرق) القواس (المكي) صاحب اخبار مكة قال (حدثنا عمرو بن يحيى) (بفتح العين) وسكون الميم (عن جده) سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الاموي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه قال ما بعث الله نبيا الا رعى الغنم \* ولكنهم ينون الاراعى الغنم بألف بعد الراء وكسر العين (فقال اصحابه وانت) يجذف همزة الاستفهام اى وانت ايضا رعيتهما (فقال) عليه الصلاة والسلام (ثم كنت ارعاها على قراريط لاهل مكة) وفي رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى كنت ارعاها لاهل مكة بالقراريط وقال سويد شيخ ابن ماجه يعنى كل شاة بقيراط يعنى القيراط الذي هو جزء من الدينار أو الدرهم وقال أبو اسحاق الحارثي قراريط اسم موضع بمكة وصحبه ابن الجوزي كابن ناصر وأيده مغطاي بأن العرب لم تكن تعرف القيراط قال ابن حجر لكن الاربع الاول لان اهل مكة لا تعرف بها مكانا يقال له قراريط انتهى وقال بعضهم لم تكن العرب تعرف القيراط الذي هو من النقود ولذا قال عليه الصلاة والسلام كافي الصحيح تفقون ارضا يذكرونها القيراط لكن لا يلزم من عدم معرفتهم لهما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف ذلك والحكمة في الهامهم صلوات الله وسلامه عليهم رعى الغنم قبل النبوة ليحصل لهم الترتين برعيها على ما يكفونونه من القيام بأمراتهم ولان في مخالطتها زيادة الحلم والشفقة لانهم اذا صبروا على مشقة الرعى ودفعوا عنها السباع الضارية والايدي الخاطفة وعلما باختلاف طباعها وتفاوت عقولها وعرفوا ضعفها واحتياجها الى النقل من مرعى الى مرعى ومن مسرح الى مسرح رفقوا بضعفها واحسنوا تعاملها فلهذا تعرفهم سياسة اعمهم وخص الغنم لانها اضعف من غيرها وفي ذكره صلى الله عليه وسلم لذلك بعد أن علم انه اشرف خلق الله ما فيه من التواضع والتعظيم بحسبته عليه \* وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في التجارات \* (باب استئجار المسكين) (المشركين عند الضرورة) أى عند عدم وجود مسلم (او اذا لم يوجد اهل الاسلام) وفي نسخة عند الضرورة اذا لم يجد أهل الاسلام (وعامل النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر) على العمل في ارضها اذ لم يجد أحدا من المسلمين يشوب مناهم في ذلك قال ابن بطال عاتقه الفقهاء يجوزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها لما في ذلك من المذلة لهم انما الممنوع أن يؤاجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من الازلال \* وبه قال (حدثنا) ولا يوزر والوقت حدثني بالافراد (ابراهيم بن موسى) بن يزيد بن زاذان ابو اسحاق التميمي الفراء الرازي الصغير قال (اخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني (عن معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت (واستأجر) بواو العطف على قصة في هذا الحديث وهي ثابتة في أصله الطويل الموقوف عند المواقف في باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الى المدينة عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت لم اعقل ابوي الا وهما يدنيان الدين الحديث وفيه خروج أبي بكر مهاجرا نحو أرض الحبشة حتى بلغ رلة الغمام لقيه ابن الدغنة وخروجه مع النبي صلى الله عليه وسلم الى غار ثور فكننا فيه ثلاث ليال بيت عندهما عبد الرحمن بن أبي بكر وهو غلام شاب نفق لقف فبلغ من عندهما بهصر فبصيح مع قريش بمكة فكانت معهم فلا يصح امر ايكاد ان به الاوعاء حتى يأتيا بها حتى يذهب ساعة من العشاء فيبيتان في رسول وهو ابن مخصمهما ورضيهما حتى ينق بها عامر فيهرق عليه ما حتى يذهب ساعة من العشاء فيبيتان في رسول وهو ابن مخصمهما ورضيهما حتى ينق بها عامر ابن فهيرة بقلس يفعل ذلك كل ليلة من الليالي وسقط واد العطف المذكور لابي ذر واستأجر (انجي) ولا ي الوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلا مشركا (من بني الديلي) بكسر الدال المهملة وسكون التنية هو عبد الله بن اريقط وقال ابن هشام رجلا من بني عمرو وكان مشركا \* وهذا موضع الترجمة (ثم من بني عبد بن عدى) بفتح العين وكسر الدال المهملة وتشديد التنية بطن من بني بكر (عاديا) بطريق

قوله لهما اى للقراريط  
بالمضارع اللذين هما  
الموضع وسكونهم ان  
النقود



(خزيتا) بكسر الخاء الموحدة وتشديد الراء وسكون التحتية بعد هاء مثناة فوقية صفة ثان لرجل ونسب الحافظ ابن حجر الأخيرة زيادة ~~الكنهية~~ قال الزهري (الخزيت الماهر بالهداية قد غس) أي عبد الله بن أريقط (بين حلف) بكسر الخاء الموحدة وبعد اللام الساكنة فاء وغس يفتح القين الموحدة والميم والسين المهملة أي دخل (في) جلة (آل العاصي بن وائل) بالهمز من بني سهم رط من قريش وغس نفسه فيهم وكانوا إذا تحالفوا غسوا أيديهم في دم أو خلق أو شيء يكون فيه تلويث فيكون ذلك تأكيذا للمعاقبة (وهو) أي عبد الله بن أريقط (على دين كفار قريش فامناه) بكسر الميم المخففة بعد الهمة المفتوحة المقصورة من أمنت فلانافه وآمن وذلك مأمون والضمير للنبى صلى الله عليه وسلم والصديق (قدفعنا اليه راحلتيهما) تثنية راحلة من الابل البعير القوي على الاسفار والاحمال يستوى فيه المذكر والمؤنث والناؤه للمبالغة (ووعدها) ولا في ذرو واعداء بألف قبل العين فالاولى من الوعد والثانية من المواعدة (غارثور) بالثلثة كقوله بجبل أسفل مكة (بعد ثلاث ليل فأتاهما براحتيهما صبيحة ليل ثلاث فارتحلا وانطلقا معهما عامر بن فهيرة) بضم الفاء وفتح الهاء وبعد الياء الساكنة واء مفتوحة (والدليل الديني) بكسر الدال المهملة وسكون الياء من غير همزة هو عبد الله بن أريقط (فأخذهم) أي أخذ بالنبى صلى الله عليه وسلم وأي بكر وعامر عبد الله بن أريقط الدليل وفي نسخة أسفل مكة (وهو طريق الساحل) وفي الهجرة فأخذهم طريق الساحل فأسقط لفظ وهو وهذا الحديث أخرجه في باب الاجارة والهجرة \* هذا (باب) بالتشوين (إذا استأجر) الرجل (اجير العمل له) عملا (بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة) وجواب إذا قوله (جاز) التواجر (وهما) أي المؤجر والمستأجر (على شرطهما) الذي اشترطاه (إذا جاء الاجل) قال العيني وهو جائز عند مالك وأصحابه بعد اليوم أو اليومين أو ما قرب إذا أنقذه الاجرة واختلقوا فيها إذا لم يتقدم فأجاز مالك وابن القاسم وقال أشهب لا يجوز لانه لا يدري أي يعيش أم لا وقياسه أن يستأجر منه منزلا مدة معلومة قبل مجيئ السنة بأيام فكان يقول آجرتك الدار سنة بعد عشرة أيام فذهب الشافعية عدم الصحة لان منفعتها إذا ذهبت فمقدورة التسليم في الحال فأشبهه بيع العين على أن يسلمها غدا وهو بخلاف اجارة الذمة فانه يجوز فيها تأجيل العمل كافي السلم فلواجر السنة الثانية استأجر الاول قبل انقضائها جاز لا اتصال المتين مع اتحاد المستأجر فهو كالواجر هـ ما دفعه واحدة بخلاف ما لو أجزاها من غيره لعدم اتحاد المستأجر وقال الخنزية إذا قال في شعبان مثلا آجرتك داري في أول يوم من رمضان جاز مطلقا لان العقد يتجدد بحدوث المنافع وهو مذهب المالكية \* وبه قال (حدثنا يحيى بن عيسى) بضم الموحدة وفتح الكاف قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد (ابن عقيل) بفتح العين (قال ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (فأخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان عاتقه رضى الله عنه تزوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت واستأجر) بواو العطف على قصة مذكورة في الحديث كناية عليه في الباب السابق (رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر رجلا) اسمه عبد الله بن أريقط (من بني الدئل) بكسر الدال (هاديا) يرشد الى الطريق (خزيتا) بكسر الموحدة وتشديد الراء ما هرا يهتدى لآخرات المغازاة وهي طرقها الخفية ومضايقتها وقال الزهري فيما أدرجه في السابقة الماهر بالهداية (وهو على دين كفار قريش) على أن يدلها على طريق المدينة بعد ثلاث ليل (قدفعنا) أي النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه (اليه) أي الى عبد الله بن أريقط (راحتيهما) بضم العين وبألف قبل العين وبعد الدال (غارثور) بأسفل مكة (بعد ثلاث ليل) زاد في نسخة المبدوء فأتاهما (براحتيهما) صبح ثلاث) نصب على الظرفية والعامل فيه واعداء وكذا العامل في غارثور واعترض الاسماعيلي على المصنف بأنه لا مطابقة بين الترجمة والحديث فانه ليس فيه انها استأجراه على أن لا يعمل الا بعد ثلاث بل الذي فيه انها استأجراه واشتد في العمل من وقته بتسله راحتيهما منها رعاها ويحفظهما الى أن يتها لهما الخروج وأجيب بأن الاجارة انما كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة وأن يحضر لهما راحتيهما بعد ثلاث ليل عند الفارث ثم يخدمهما بما اراداه من الدلالة على الطريق بعد الليالي لثلاث وقاس المؤلف على ذلك اذا كان ابتداء العمل بعد شهر أو بعد سنة فقامس الاجل البعيد على الاجل القريب ولم تكن اجارهما له لتدمة الراحتين ويؤيده أن الذي كان يرعاها عامر بن فهيرة لا الدليل كما في الحديث وأما من قال بطلان الاجارة اذا لم يشرع في العمل من وقت الاجارة فيحتاج الى دليل \* (باب الاجير في الغزو) \* وبه قال

(حدثنا) بالجمع ولا يذرحديثي (يعقوب بن ابراهيم) بن كثير الدورقي قال (حدثنا اسماعيل ابن علي) بضم  
 العين المهملة وفتح اللام وتشديد الحية اسم ابيه ابراهيم بن سهم الاسدي قال (اخبرنا ابن جريج)  
 عبد الملك بن عبد العزيز (قال اخبرني) بالافراء (عطاء) هو ابن أبي رباح (عن صفوان بن يحيى) بفتح الـ  
 وسكون العين وفتح اللام مقصورا (عن) أبيه (يعلى بن امية) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد الحية واسم أمه  
 منية بضم الميم وسكون النون وفتح الحية (رضي الله عنه) أنه (قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم جيش  
 العسرة) بضم العين وسكون السين المهملين هو غزوة تبوك وسمي بالعسرة لان النبي صلى الله عليه وسلم نذب  
 الناس الى الغزو في شدة القبط وكان وقت طيب الثمرة فعمس ذلك وشق عليهم وكانت في سنة تسع من الهجرة  
 (فكان) الغزو (من اوثق اعمال في نفسى فكان لي اجير) أي يخدمني باجرة (فقاتل) الاجير (انسانا فعض  
 احدهما اصبع صاحبه) وفي مسلم العاص هو يعلى بن امية (فانتزع اصبعه فأندس) به حزة مفتوحة فتون  
 ساكنة فдал مهملة مفتوحة فراء أي أسقط (ثنيته) يحدبه والثنية مقدم الاسنان والتنايا أربع ثنان عليا  
 وتنان سفلى (مسقط) من فيه (فانطلق) الذي ندرت ثنيته (الى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر) عليه الصلاة  
 والسلام (ثنيته) فلم يوجب له دية ولا قصاصا (وقال) عليه الصلاة والسلام له (أفدع) يترك (اصبعه في فيك  
 تقضمها) بفتح الصاد المجهمة على اللغة الفصيحة وما ضيه على ما قال نعلب بكسر ها أي تأكلها بأطراف أسنانك  
 والهمزة في أفدع للاستفهام الانكارى (قال) يعلى (احسبه) عليه الصلاة والسلام (قال كما يعض الفحل)  
 الذر من الابل ويقضم بفتح الصاد كما مر (قال ابن جريج) عبد الملك بالاسناد السابق (وحدثني) بالافراء  
 (عبد الله) هو مؤذن ابن الزبير وقاضيه (ابن ابي مليكة) بضم الميم وفتح اللام مصغرا زهير بن عبد الله بن جده  
 القرشي التيمي ونسبه بلده لشهرته به واسم أبيه عبيد الله بالتصغير فهو عبد الله بن عبيد الله بن زهير المكنى بابي  
 مليكة وهذا هو الذي اعتمد المزي في التهذيب وقيل هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بن زهير  
 فالكنى هو عبد الله وأبوه زهير فيكون نسبه الى جد أبيه وهذا كما قال في الاصابة المعتمد وعزاه لابن سعد وابن  
 الكابي وغيرهما (عن جده) الضمير على القول الاول يعود الى أبي مليكة زهير وعلى الثاني يعود الى عبد الله بن  
 زهير وقد أخرج الحديث الحاكم أبو أحمد في الكنى عن أبي عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبيه عن  
 جده عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه (عثل هذه الصفة) بكسر الصاد المهملة وتخفيف القاء وللاربعة  
 القصة بالقاف المكسورة وتشديد الصاد المهملة (ان رجلا عض يدرجل فأندر ثنيته) أي أسقطها (فأهدر)  
 ابو بكر (الصديق) رضي الله عنه (وفي هذا دليل للشافعية والحنفية حيث قالوا اذا عض رجل يد غيره فترج  
 العضوض يده فسد قط اسنان العاض أو فكل لحية لا ضمان عليه وقال المالكية ينمن ديتها •  
 وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في الجهاد والمغازي والديات ومسلم في الحدود وأبو داود  
 في الديات والنسائي في القصاص • (باب من استأجر) ولا يذري باب بالتشوين اذا استأجر (اجيرا  
 فبين له الاجل) أي المدة (ولم يبين العمل) الذي يعمل له هل يصح ذلك أم لا والذي مال اليه المصنف  
 الجواز (لقوله) تعالى (اني اريد أن انكحك) أزوجهك (احدى ابنتي) هاتين الى قوله على) ولا يذروا  
 على (ما نقول وكييل) شاهد على ما عقدنا واعررضه المهلب بأنه ليس في الآية دليل على جهالة العمل  
 في الاجارة لان ذلك كان معلوما بينهم وانما حذف ذكره لاعلم به وأجاب ابن المنير بأن البخاري لم يقصد  
 جواز أن يكون العمل مجهولا وانما أراد أن النصيب على العمل باللفظ ليس مشروطا وأن المتبع  
 المقاصد لا اللفاظ وقد ذهب أكثر العلماء الى أن ما وقع من النكاح على هذا الصداق خصوصية  
 لموسى عليه السلام لا يجوز لغيره لظهور الفرق في طول المدة ولانه قال احدى ابنتي هاتين ولم يعينها وهذا  
 لا يجوز بالاتعيين وأجاب في الكشاف بأن ذلك لم يكن عقدا للنكاح ولكن مواعدة ولو كان عقدا لقال  
 قد أنكحتك ولم يقل اني اريد أن أنكحك وقد اختلف فيما اذا تزوجها على أن يزوجها نفسه سنة فقال  
 الشافعي النكاح جائز على خدمته اذا كان وقتا معلوما ويجب عليه عن الخدمة سنة وقال مالك يفسخ النكاح  
 ان لم يكن دخل بها فان دخل ثبت النكاح بمهر المثل وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ان كان حر افلها مهر مثلها وان  
 كان عبدا فلها خدمته سنة وقال محمد يجب عليه قيمة الخدمة سنة لانها متقومة ثم أخذ البخاري بفسر قوله

في بقية الآية على أن تأجرت فقال (يأجر فلانا) بضم الجيم (يعطيه اجرا ومنه) أي ومن هذا المعنى قولهم  
 (في التعزية) بالميت (أجر لك الله) بحد الله - مزة أي يعطيك أجرك وهكذا فسر أبو عبيدة في المجاز وزاد يأجر لك  
 يثيبك ولم يذكر حديثا لانه اغايقصد بتراجعه بيان المسائل الفقهية واكتفى بالآية على ما أوراده هذا فاته تعالى  
 نبيه وثبت قوله يأجر فلانا الخ لا في ذر عن الكشميني \* هذا (باب) بالتنوين (إذا استأجر) أحد (أجرا على أن  
 يقيم حائطا يريد أن ينقض) أي يسقط (جاء) \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا في ذر حدثني (أبراهيم بن موسى) بن  
 يزيد القزواء الصغير قال (أخبرنا هشام بن يوسف) أبو عبد الرحمن قاضي العين (أن ابن جريج) عبد الملك بن عبد  
 العزيز (أخبرهم قال أخبرني) بالافراد (وعلى بن مسلم) أي ابن هرمز (وعمر بن دينار) المدني أبو محمد الأثرم  
 الجمحي كلاهما (عن سعيد بن جبيرة) الأسدي الكوفي (يريد أحدهما) أي يعلى أو عمرو (على صاحبه) واستشكل  
 قوله يريد أحدهما على صاحبه فانه يلزم من زيادة أحدهما على صاحبه نوع محال وهو أن يكون الشيء منيدا  
 ومنيدا عليه وأجاب الكرمانى بأنه أراد بأحدهما واحدا معينا منهما او حينئذ فلا اشكال وان أراد كل واحد  
 منهما فعنه أنه يزيد شيئا لم يزد الاخر فهو مزيد باعتبار شي ومزيد عليه باعتبار شي آخر (وغيرهما) أي قال  
 ابن جريج وأخبرني أيضا غير يعلى وعمرو (قال) ابن جريج (قد سمعته) أي الغير (يحدثه) أي الحديث (عن  
 سعيد) هو ابن جبيرة (قال قال لي ابن عباس رضي الله عنهما حدثني) بالافراد (أبي بن كعب) الانصاري  
 الخزرجي سيد القراء رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حديث قصة موسى مع الخضر  
 الموق بتأمله في التفسير وسبق في كتاب العلم في ذهاب موسى في البحار الى الخضر (فانطلقا) موسى والخضر  
 (فوجد اجدار يريدان ينقض) تداني أن يسقط فاستعيرت الارادة للمشاركة (قال سعيد) هو ابن جبيرة أشار  
 الخضر (بيده) الى الجدار (هكذا ورفع) أي الخضر (يديه) بالالتنية الى الجدار فحبه (فاستقام) ولا يوي ذر  
 والوقت يده بالافراد (قال يعلى) بن مسلم (حسبت ان سعيدا قال قصحه) أي مسح الخضر الجدار (بيده  
 فاستقام) وهذا ما زاده يعلى على عمرو في ذلك قال موسى للخضر (لوشئت لا اتخذت عليه) بتشديد الفوقية وفتح  
 الخاء المعجمة (أجرا) تحريرا على أخذ الجعل ليعشياه أو تعريضا بأنه فضول لما في لو من التني كأنه لما رأى  
 الحرمان ومساس الحاجة واشتغاله بما لا يعينه لم يتمالك نفسه (قال سعيد) أي ابن حمزة (أجرا ناكه) ولا في  
 ذر أجرا برفع بتقدير هو وانما يتم الاستدلال بهذه القصة لما ترجم له اذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا القول  
 موسى لوشئت لا اتخذت عليه أجرا لو شارطت على عمله بأجرة معينة لنفعنا ذلك \* (باب) حكم (الاجارة) من  
 ينزل النهار (الى نصف النهار) \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الأزدي الواسطي بمججمة فعمله البصري  
 قال (حدثنا حماد) هو ابن زيد بن درهم (عن أيوب) السخيتاني (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال مثلكم) مع نبيكم (ومثل اهل الكتابين) التوراة والانجيل مع  
 انبيائهم (كمثل رجل استأجر أجرا) بضم الهمزة وفتح الراء على الجمع فامثل مضروب للامنة مع نبيهم والممثل  
 به مع من استأجرهم (فقال من يعمل لي من غدوة) بضم الغين المعجمة (الى نصف النهار على قيراط) زاد في رواية  
 عبيد الله بن دينار قيراط قيراط وهو المراد (فعملت اليهود) زاد ابن دينار على قيراط قيراط (ثم قال من يعمل لي  
 من نصف النهار الى صلاة العصر) أول وقت دخولها أو أول الشروع فيها (على قيراط) قيراط (فعملت  
 النصراني) على قيراط قيراط (ثم قال من يعمل لي من العصر الى ان تغيب الشمس على قيراطين) قيراطين (فأنتم  
 هم فغضبت اليهود والنصارى) أي الكفار منهم (فقالوا) وفي التوحيد فقال أهل التوراة (مالنا أكثر  
 عملا) ممن عمل من العصر الى الغروب (واقل عطاء) منهم لان الوقت من الصبح الى الظهر أكبر \* وأكثروا قل  
 بالنصب على الحال كقوله تعالى فخالهم عن التذكرة معرضين أو خبر كان أي مالنا كنا أكثر وما لنا كنا أقل وفي  
 الفرع بالرفع فيه ما خبر مبتدأ محذوف أي مالنا نحن أكثر وما لنا نحن أقل وعللنا نصب على التمييز (قال) الله  
 تعالى (هل نقصتكم من حقكم) زاد في الرواية الآية شيئا (قالوا لا) لم تنقصنا (قال فذلك فضلي اوتيه من اشاء)  
 من عبادي وأراد المصنف رحمه الله بهذا اثبات صحة الاجارة بأجر معلوم الى أجل معلوم من جهة ضرب  
 الشارع المثل بذلك \* (باب الاجارة الى صلاة العصر) \* وبه قال (حدثنا اسماعيل بن ابي اويس) واسمه عبيد الله  
 ابن عبد الله بن اويس بن أبي عامر الاصمعي أبو عبد الله ابن أخت الامام مالك (قال حدثني) بالافراد (مالك)

الامام (عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر عن) مولا (عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه) ما ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثلكم (مع نبيكم) واليهود والنصارى (مع انبيائهم) بالخفض عطف على  
 الضمير الخفض في مثلكم بدون اعادة الجار وهو ممنوع عند البصريين الايونس وقطربا والاخفش وجوزوه  
 الكوفيون قاطبة والحديث مما يشهد لهم ويجوز الرفع وكلاهما في اليونينية والتقدير ومثل اليهود على حذف  
 المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه ونقل الحافظ ابن حجر وجدانه مضبوطا بالنصب في أصل أي ذر ووجهه  
 على ارادة المعبة (كرجل استعمل عمالا فقال من يعمل لي) أي من أول النهار (الى نصف النهار على قيراط قيراط)  
 مرتين (فعملت اليهود) أي الى نصف النهار (على قيراط قيراط) مرتين أيضا قال الطيبي هذه حالة من حالات  
 المشبه ادخلها في حالات المشبه به وجعلت من حالاته اختصارا اذا اصل قال الرجل من يعمل لي الى نصف  
 النهار على قيراط فعلم قوم الى نصف النهار الخ كذلك قال الله تعالى للامم من يعمل لي الى نصف النهار على قيراط  
 فعلمت اليهود الى آخره وتظيره قوله تعالى كمثل الذي استوقد ناراً الى قوله ذهب الله بنورهم فقوله ذهب الله  
 بنورهم وصف للمنافقين وضع موضع وصف المستوقد اختصارا (ثم علمت النصارى) أي ثم قال من يعمل لي الى  
 صلاة العصر على قيراط قيراط فعلمت النصارى (على قيراط قيراط) ثم انتم الذين تعلمون من صلاة العصر الى  
 مغارب الشمس) بافظ الجمع كما في رواية مالك ولعله باعتبار الازمنة المتعددة باعتبار الطوائف المختلفة الازمنة  
 (على قيراطين قيراطين ففصبت اليهود والنصارى وقالوا نحن اكثر عملا) أي باعتبار مجموع عمل الطائفتين  
 (واقل عطاء قال) الله تعالى (هل ظلمتكم) أي نقصتكم كما في رواية تافع في الباب السابق وانما لم يكن ظلما لانه  
 تعالى شرط معهم شرطا وقبلوا أن يعملوا به (من حكم شيئا قالوا لا فقال) تعالى ولا يذرع قال (فذلك فضل اوتيه  
 من انشاء) قال الطيبي وما ذكر من المقابلة والمساواة لعله تخييل وتصوير ولم يكن حقيقة لانه لم يكن ثمة اللههم  
 الا أن يحمل ذلك على حصوله عند اخراج الذرفيكون حقيقة (باب انهم من منع اجر الاجير) \* وبه قال (حدثنا  
 يوسف بن محمد) العصفري الخراساني زيل البصرة قال (حدثني) بالافراد (يحيى بن سليم) بضم السين وفتح اللام  
 الطائفي زيل مكة صدوق سي الحفظ ولم يخرج له الموافق سوى هذا الحديث وله أصل عنده من غير هذا الوجه  
 واحتج به الباقر (عن اسماعيل بن امية) بن عمرو بن سعيد بن العاصي الاموي (عن سعيد بن ابي سعيد)  
 المقبري (عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال قال الله تعالى ثلاثة) من الناس  
 (انا خصهم يوم القيامة رجل اعطى بي) أي اعطى العهد باسمي (ثم غدر) أي نقض العهد (ورجل باع حرا  
 عالمتهما) (فاكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه) العمل (ولم يعطه اجره) وهذا الحديث سبق  
 في كتاب البيع في باب انهم من باع حرا (باب الاجارة من العصر) من أول وقته (الى) أول دخول (الليل) \*  
 وبه قال (حدثنا محمد بن العلاء) بفتح العين والمذأبو كريب الهمداني الكوفي قال (حدثنا ابو اسامة) حماد بن  
 أسامة (عن بريد) بضم الموحدة وفتح الراء وسكون التنية (عن ابي بردة) بضم الموحدة وسكون الراء عامر  
 (عن ابي موسى) عبد الله بن قيس الاشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مثل المسلمين  
 واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما) هم اليهود وهو من باب القلب أي كمثل قوم استأجرهم رجل  
 أو كمن باب تشبيه المركب بالمركب لان تشبيه المفرد بالمفرد فلا اعتبار بالاجرة وعين اذا التقدير مثل الشارع  
 معكم كمثل رجل مع آخر (يعملون له عملا يوما الى الليل على اجر معلوم) أي على قيراطين (فعملوا له الى نصف  
 النهار فقالوا لا حاجة لنا الى اجر الذي شرطت لنا) إشارة الى انهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم وهذا من  
 اطلاق القول وارادة لازمه لان لازمه ترك العمل المعبر به عن ترك الايمان (وما عملنا باطل) إشارة الى احباط  
 عملهم بكفرهم بعيسى اذ لا ينفعهم الايمان بموسى وحده بعد بعثة عيسى (فقال لهم لا تفعلوا) ابطال العمل وترك  
 الاجر المشروط (كلوا) ولا يوبن فقالوا (كلوا) بقية عملكم وخذوا اجركم كاملا فابوا وتركوا واستأجروا حريين  
 بقاء مجمعة فراء مكسورة وهم النصارى (بعدهم قتال) لهم (اكلوا بقية يومكم هذا ولكم الذي شرطت لهم)  
 أي لليهود (من الاجر) وهو القيراطان (فعملوا حتى اذا كان حين صلاة العصر) نصب حين على انه خبر كان  
 الناقصة واسمها ضمير مستتر فيها يعود على انتهاء عملهم المقهوم من السياق وبالرفع على انه فاعل كان التامة  
 (قالوا لا يا عملنا باطل ولا اجر الذي جعلت لنا فيه) فكفروا وتولوا وحبط عملهم كاليهود (فقال لهم اكلوا بقية

عملكم فان ما بقى من النهار شئ يسير بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقى من الدنيا (فابوا) أن يعملوا وتركوا  
 أجرهم وفي رواية غير أبي ذر الوقت واستأجر أجيرين يهيم مكسورة فثناة تحتية ساكنة فرامضوحة على  
 التثنية فقال لهما كلا بنية يومكما هذا ولكما الذي شرطت لهما من الأجر فعملوا حتى إذا كان حين صلاة العصر  
 قال لك ما عملنا باطل ولك الأجر الذي جعلت لنفسيه فقال لهما كلا بنية عملكما فان ما بقى من النهار شئ يسير  
 فأبوا وفي حديث ابن عمر السابق انه استأجر اليهود من أول النهار إلى نصفه والنصارى منه إلى العصر  
 الحديثين مغايرة وأوجب بأن ذلك بالنسبة إلى من عجز عن الإيمان بالموت قبل ظهور دين آخر وهذا بالنسبة إلى  
 من أدرك دين الإسلام ولم يؤمن به والظاهر أنهم أقضيتان وقد قال ابن رشد ما حاصله ان حديث ابن عمر سبق  
 مثالا لاهل الاعذار لقوله فحجزوا فأشار إلى أن من عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع في ذلك  
 يحصل له الأجر تام بفضل الله قال وذكر حديث أبي موسى مثالا لمن أخر غير عذر وإلى ذلك الإشارة بقوله عنهم  
 لا حاجة لنا إلى أجرنا فأشار بذلك إلى أن من أخره علمه لا يحصل له ما حصل لاهل الاعذار انتهى ووقع في رواية  
 سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في باب من أدرك ركعة من العصر الآتية ان شاء الله تعالى في التوحيد  
 ما يوافق رواية أبي موسى ولفظها فعملوا حتى إذا انصف النهار عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا وقال في أهل  
 الانجيل فعملوا إلى صلاة العصر ثم عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا فهو يدل على أن مبلغ الأجرة لليهود لعمل النهار  
 كله قيراطان وأجر النصارى للنصف الباقي قيراطان فلما عجزوا عن العمل قبل تمامه لم يصيبوا الا قدر عملهم  
 وهو قيراط (واستأجر) بالواو ولا يذرف استأجر بالفاء (قوما) هم المسلمون (ان يعملوا بنية يومهم فعملوا بنية  
 يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا اجرا فريقتين) اليهود والنصارى (كأيهما) أي أيانهم بالانبياء الثلاثة  
 محمد وموسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهم وحكي الساق في أن في روايته كلاهما بالالف وهو على لغة من  
 يجعل المثني في الاحوال الثلاثة بالالف (فذلك مثلهم) أي المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا النور) المهدى  
 ولا سماعيل فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم  
 الله به واستدل به على أن بقا هذه الأمة يزيد على الالف لأنه يقتضى أن مدة اليهود نظير مدة النصارى والمسلمين  
 وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود إلى البعثة المحمدية كانت أكثر من ألقى سنة ومدة النصارى من  
 ذلك ستائة سنة وقيل أقل فتكون مدة المسلمين أكثر من ألف سنة قطعا قاله في الفتح • (باب من  
 استأجر أجيرا فترك أجره) والله كشمهني فترك الأجر أجره (فعمل فيه المستأجر) بالتجارة والزراعة  
 (فزاد) فيه أي ربح (أو من) وفي بعض النسخ ومن (عمل في مال غيره فاستفضل) بالاضاد المججمة أي فضل  
 لم يلبس السنين للطلب وهو من باب عطف العام على الخاص • وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحنفى بن نافع  
 قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب انه قال (حدثني) بالافراد (سالم  
 ابن عبد الله ان) أباه (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انطلق  
 ثلاثة رهط) قال الجوهري والرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة قال تعالى وكان  
 في المدينة ثمة رهط فجمع وليس له واحد من لفظه مثل ذود (عن) كان قبلكم حتى أدوا المبيت) بقصر  
 الهمة كرموا والمبيت موضع البيوت (الغار) كهف في جبل (فدخلوه فالتجسروا) هبطت (مخبرة من  
 الجبل فسدت عليهم الغار فقالوا انه لا ينجيكم) بضم الياء من الانجاء أي لا يخلصكم (من هذه الصخرة  
 الا ان تدعوا الله بصالح أعمالكم) يسكون واوتدعوا أو أصله تدعون فسقط التون لدخول أن (فقال)  
 بالفاء ولا ي الوقت قال (رجل منهم اللهم كان لي ابوان شيخان كبيران) هو من باب التغليب اذ المراد الاب  
 والام (وكنتم لا غنى قبلهما) بفتح الهمزة واسكان القين المججمة وكسر الموحدة آخره قاف من الثلاث كذا  
 في الفرع وفي نسخة أغنى بضم الموحدة وللأصيلي كافي الفتح أغنى بضم الهمزة من الرباعي وخطاؤه والقبوق  
 شرب العشي أي ما كنت أقدم عليهما في شرب نصيبهما من اللبن (أهلا) أقارب (ولا مالا) رقيقا (فناى) كسى  
 أي بعد (بى) وأكرمة والأصيلي كافي الفتح ففنا بعد التون بوزن جاء وهو بمعنى الاول (في طلب  
 شئ) بعد (يوما فلم ارج) بضم الهمزة وكسر الراء من اراح بابعا أي لم أرجع (عليهما) أي على أبوي  
 (حتى) فاما غلبت) وللصوى والمستحلى فحلت بالميم (لهما) غنيتهما فوجدتهما فاقمن وكرهت) بالواو  
 ولا يوى ذرو الوقت ففكرهت (ان اضيق قبلهما ما أهلا أو مالا فلبت والقدرح) أي والجهل ان القدرح

(على يدى) بتشديد آخره على التثنية (انظر استيعاظهما حتى برق الغبر) بفتح الراء أى ظهر ضياؤه (فاستعظا  
فسر بأعقوبه ما اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذه العثرة) بقاء من  
مفتوحين فراء مكسورة مشددة (فانفرجت شيئا لا يستطيعون الخروج) منه (قال النبي صلى الله عليه وسلم  
وقال الا بحر اللهم كانت لي بنت عم كانت احب الناس الى فاردتها عن نفسها) أى بسبب نفسها أو من  
جهتها وللصوى والمسقى على نفسها أى مستغلبة عليها وهو كناية عن طلب الجماع (فامتنعت منى حق المات)  
بتشديد الميم وللشبهى ألمت أى نزلت (بها سنة من السنين) المقطعة فأوجبتها (لجاءتني فأعطيتها  
عشرين ومائة دينار) وفي البيوع مائة دينار والتخصيص بالعدد لا ينافي الزيادة أو المائة فكانت بالقاسها  
والعشرون تبرعاً منه كرامة لها (على ان تخلى بيني وبين نفسي ففعلت) ذلك (حق اذا قدرت عليها) وفي الرواية  
السابقة فلما قدرت بين رجلها (قالت لأحل لك) بفتح الهمزة في اليونانية وفي غيرها أحل بضمها من الاحلال  
(أن تفرض الخاتم الابحقة) أى لا يحل لك إزالة البكارة الا بالاحلال وهو النكاح الشرعى المسوغ للوطء  
(ففرجت) أى تجنبت واحترزت من الاثم الناشئ (من الوقوع عليها) بغير حق (فانصرفت عنها وهى احب  
الناس الى وترك الذهب الذى اعطيتها) قال العيصي وفي رواية أبى ذر التى أعطيتها والذهب يذكرون  
(اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فارجع) بهمزة وصل وضم الراء (عنا ما نحن فيه) أى من هذه العثرة  
وقول الزركشى انه في البخارى يقطع الهمزة وكسر الراء أى اكشف وفي رواية غير البخارى بهمزة وصل وضم  
الراء لم أره فيما وقفت عليه من نسخ البخارى المعتمدة كما قال بل في كلها بهمزة الوصل فانه أعلم (فانفرجت  
العثرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها) قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الثالث اللهم انى استأجرت أجراً  
بضم الهمزة وفتح الجيم والراء جمع اجير وسط لفظ انى لابي الوقت (وأعطيتهم أجراً) بفتح الهمزة وسكون الجيم  
(غير رجل واحد) منهم (ترك) أجراً (الذى له ذهب فموت) أى كثرت (أجره حتى كثرت منه الاموال  
لجاءتني بعد حين فقال يا عبد الله ادى الى اجري) بياء ثابتة بعد الدال والصواب حذفها (فقلت له كل ما ترى)  
برفع كل وانظر قوله (من اجرك) وللشبهى من أجلك باللام يدل الراء (من الابل والبقرة والغنم الرقيق)  
بيان لقوله ما ترى ولا منافاة بين قوله في السابقة بقرا وراعيها (فقال يا عبد الله لا تستهزئ بي) بسكون الهمزة  
يجز وما على الامر (فقلت) له (انى لا استهزئ بك فأخذته كله فاستاقه فلم يترك منه شيئا اللهم فان) بالقاء قبل الهمزة  
(كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فارجع عنا) بالوصل وضم الراء (ما نحن فيه) أى من هذه العثرة (فانفرجت  
العثرة فخرجوا) من الغار (عشرون) وقد تعقب المهلب المصنف بأنه ليس في الحديث دليل لما ترجم له فان  
الرجل انما يتجرى في أجر أجيره ثم أعطا له على سبيل التبرع فانه انما كان يلزمه قدر العمل خاصة وهذا  
الحديث قد سبق في كتاب البيوع وتأتى بقية مباحثه في آخر احاديث الانبياء ان شاء الله تعالى بعون الله  
ومنته (باب من أجر نفسه) غيره (يحمل) له متاعه (على ظهره ثم تصدق به) أى بأجره وللشبهى ثم تصدق  
منه (و) (باب اجرة الحال) بالحاء المهملة ولا يذروا أجر بغيره (وبه قال) (حدثنا) ولا يذرحني بالافراد  
(سعيد بن يحيى بن سعيد) أى ابن أبان بن سعيد بن العاصي الأموي (القرشي) البغدادي وسقط لقري أي ذر  
القرشي قال (حدثنا يحيى بن سعيد قال) (حدثنا الامش) سليمان بن مهران (عن شقيق) أبي وائل (عن  
أبي مسعود) عتبة بن عامر (الأنصاري) البدرى (رضي الله عنه) انه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا امر بالصدقة) ولا يذرح إذا أمر نأ بالصدقة (أطلق احداً) لما يسمعه من الاجر الجزيل فيها (الى السوق  
فيحامل) بضم التحتية وكسر الميم من باب المفاعلة الكائنة من اثنين أى يعمل صنعة الجمالين فيحمل ويأخذ  
الاجرة من الاثر ليكتسب ما يصدق به (فيصيب المذ) من الطعام أجرة عما حله وعند النساءى من طريق  
منصور عن أبي وائل يطلق أحداً الى السوق فيحمل على ظهره (وان لبعضهم) أى اليوم (لمائة ألب) من  
الذنانير أو الدراهم واللام للتأكيدها ابتدائية لخواها على اسم ان وتقدم الخبر زاد النساءى وماله  
يومئذ درهم أى في اليوم الذى كان يحمل فيه بالاجرة لانهم كانوا فقراء حينئذ واليوم هم أغنياء (قال) أبو وائل  
(ما نراه) يفتح النون وضمها أى ما أظن أباً مسعود عتبة بن عامر أراد بذلك البعض (الانفسه) وفي نسخة بالرفع  
وأصله ما نراه يعنى الانفسه وهذا الحديث سبق في باب اتقوا النار ولو بشق ثمرة من كتاب الزكاة (باب)  
حكم (اجر السمسة) بفتح السينين المهملتين بينهما ميم ساكنة أى الدلالة (ولم يرا بن سيرين) محمد (وعطاء)

هو ابن أبي رباح (وابراهيم) الضبي - فيما وصله ابن أبي شيبة عنهم (والحسن) البصري (بأجر السمار بأناو قال  
 ابن عباس) رضى الله عنهما عما وصله ابن أبي شيبة (لأباس أن يقول) للسمار (بع هذا الثوب فإزاد على كذا  
 وكذا فهو لك) وهذه أجرة سمرة أيضا لكنها مجهولة ولذلك لم يميزها الجمهور بل قالوا إن باع على ذلك فله أجر  
 منه (وقال ابن سيرين) محمد عما وصله ابن أبي شيبة أيضا (إذا قال بعه بكذا فما كان من ربح فهو لك) ولا يرى  
 ذرو الوقت فلك (أويني وينك فلا بأس به) وهذا أشبه بصورة المقارض من السمار (وقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم المسلمون عند شروطهم) أي الجائزة شرعاً وهذا روى من حديث عمرو بن عوف المزني - عند اصحاب  
 في مسنده ومن حديث أبي هريرة عند احمد وأبي داود والحاكم \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسدد  
 قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن ابن طاوس) عبد الله (عن أبيه)  
 طاوس (عن ابن عباس رضى الله عنهما) أنه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تلقى) بضم التثنية وفي  
 بعض النسخ فوقية مبنياً للمفعول (الركبان) بالرفع نائب عن الفاعل (ولا يبيع) بالنصب على أن لازمة  
 (حاضر لباد) قال طاوس (قلت يا ابن عباس ما قوله) أي ما معنى قوله (لا يبيع حاضر لباد) قال لا يكون له  
 سمارة \* وهذا موضع الترجمة فإن مفهومه جواز أن يكون سمارة في بيع الحاضر للحاضر لكن شرط  
 الجمهور أن تكون الأجرة معلومة \* وهذا الحديث سبق في باب النهي عن تلقى الركبان في كتاب البيوع \* هذا  
 (باب) بالتسوين (هل يؤجر الرجل) المسلم (نفسه من مشرك في أرض الحرب) وهي دار الكفر \* وبه قال  
 (حدثنا عمر بن حفص) قال (حدثنا أبي) حفص بن غياث بن طلق الضبي قال (حدثنا الأحفش) سليمان بن  
 مهران (عن مسلم) هو ابن صبيح بضم الصاد مصغراً أبي الضبي (عن مسروق) هو ابن الأجدع قال (حدثنا  
 خباب) بفتح الخاء المجهدة وتشديد الموحدة الأولى ابن الارت التميمي من السابقين إلى الاسلام (رضي الله عنه  
 قال كنت رجلاً فبينا) بفتح القاف وسكون التحتية حداداً (فعملت) أي سيقاً (للعاصي بن وائل) السهمي  
 والدعرون العاصي العصامي المشهور وكان له قدر في الجاهلية ولكنه لم يوفق للاسلام وكان عمله ذلك له بمكة  
 وهي اذئذ دار حرب وخباب مسلم (فاجتمع لي عنده) زاد الامام احمد دراهم (فأتيته أتقاضاه) أي أطلب  
 الدراهم أجرة عمل السيف (فقال) أي العاصي (لا والله لا أقضيك حتى تكفر بمحمد فقلت أما) بتخفيف الميم  
 يعرف تنبيه (والله) لا أكثر (حتى تموت ثم تبعته) مفهومه غير مراد لان الكفر لا يتصور بعد البعث  
 فكأنه قال لا أكفر أبداً (فلا) أي فلا أكفر وألفاء لا تدخل في جواب القسم فهو مفسر للمقدر الذي حذفه  
 بال الكرماني ويروى أنما بالتشديد وتقديره أنما أنافلا أكفروا لله وأما غيري فلا أعلم حله (قال) العاصي  
 (واني) بحذف همزة الاستفهام والتقدير أو اني (لميت ثم تبعته) قال خباب (قلت) له (فتم قال فانه سيكون  
 لي ثم) بفتح المثناة أي هناك (مال وولد فأقضيتك) حدث (فأنزل الله تعالى أفرأيت الذي كفر يا أيها  
 لا تيقن - مالا وولداً) \* وموضع الترجمة منه قوله فعملت الخ ووجه الدلالة أن العاصي كان مشركاً وكان خباب  
 اذئذ مسلماً ومكة حينئذ دار حرب واطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأقره لكن يحتمل أن يكون  
 الجواز مقيد بالضرورة وقيل الاذن يقتل المشركين والأمر بعدم اذلال المؤمن نفسه قال ابن المنبر والذي  
 استقرت عليه المذاهب أن الصانع في حوائثهم كالتقنين والحياط ونحوهما يجوز أن تعمل لأهل الذمة ولا يعتد  
 ذلك بخلاف خدمته في منزله وبطريق التبعية له كالمكاري والبسلان في الحمام ونحو ذلك \* وهذا الحديث  
 سبق في باب ذكر القين والحداد من كتاب البيوع ويأتي إن شاء الله تعالى في تفسير سورة مريم \* (باب)  
 حكم (ما يعطى) بضم أوله وفتح ثالثة (في الرقية) بضم الراء وسكون القاف أي العوذة (على أحياء العرب)  
 بفتح الهمزة طائفة مخصوصة (بفاتحة الكتاب) وعورض المؤلف في قوله على أحياء العرب لأن الحكم  
 لا يختلف باختلاف الامكنة والاجناس وأجاب في فتح الباري بأنه ترجم بالواقع ولم يتعرض لثني غيره واعترضه  
 في عدة القامري بأن هذا الجواب غير مقنع لان القيد شرط اذا اتفق في الشرط انتهى وقد شطب عليه  
 في الفرع وأصله (وقال ابن عباس) رضى الله عنهما عما وصله في الطب (عن النبي صلى الله عليه وسلم) الحق  
 ما أخذتم عليه أجراً (كتاب الله) وبهذا تمسك الجمهور في جواز الأجرة على تعليم القرآن ومنع ذلك الحنفية في  
 التعليم لانه عبادة قالوا لا جرمها على الله تعالى وأجازوه في الرقية لهذا الخبر وقية مجتهد ذلك تاتي ان شاء الله تعالى  
 بعون الله في باب التزويج على تعليم القرآن (وقال الشعبي) طاهر بن شراحيل فيما وصله ابن أبي شيبة (لا يشرط

المعلم) على من يعله أجرة (الا أن يعطى شيئا فليقبله) بالجزم على الأمر وفتح همزة أن والاستثناء منقطع أي لكن  
 الاعطاء بدون الاشتراط جائز فقبله قال الكرماني وفي بعضها أن يكسر الهمزة أي لكن أن يعطى شيئا بدون الشرط  
 فليقبله (وقال الحكم) بفتحتين ابن عتية بفتح المثناة والموحدة مصغرا الكندي الكوفي - ما وصله البغوي في  
 الجمعيات (لم أجمع أحدا) من الفقهاء (كره أجرة المعلم وأعطى الحسن) البصري (دراهم عشرة) أجرة المعلم وصله  
 ابن سعد في الطبقات (ولم ير ابن سيرين) محمد (بأجر القسام) بفتح القاف وتشديد المهملة من القسم وهو القاسم  
 (باسا) أي إذا كان بغير اشتراط أمام مع الاشتراط فكان يكرهه كما أخرجه عنه موصولا ابن سعد بديل روى عنه  
 الكراهة من غير تقييد عبد بن حميد من طريق يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين ولنظله أنه كان يكره أجرة القسام  
 ويقول كان يقال السحت الرشوة على الحكم وأرى هذا حكما يؤخذ عليه لأجر (وقال) ابن سيرين (كان يقال  
 السحت الرشوة في الحكم) بكسر الراء أخرجه ابن جرير بأسانيد عن عمرو بن علي وابن سعد وزيد بن ثابت من  
 قولهم وأخرجه من وجه آخر مرفوعا برجال ثقات لكنه مرسل ولنظله كل لحم انتبه السحت قالنا راو لي به قبل  
 بإرسول الله وما السحت قال الرشوة في الحكم (وكأوا يعطون) الأجرة بفتح الطاء (على الخمر) لخارص  
 الثمرة ومناسبة ذكر القسام والخارص الاشتراك في أن كلا منهما يفصل التنازع بين المتخاصمين وبه قال  
 (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري  
 (عن أبي بشر) بكسر الموحدة وسكون الشين المججمة بضم السين وأبي وحشية واسمه أياس (عن أبي المتوكل) علي بن  
 داود ويقال ابن دؤاد بضم الدال بعدها واو بهمزة الناجي بالنون والجيم البصري (عن أبي سعيد) سعد بن  
 مالك الخدرى (رضي الله عنه) أنه (قال انطلق نصر) هو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال لكن عند ابن ماجه  
 أنهم كانوا ثلاثين وكذا عند الترمذي ولم يسم أحدهم منهم وفي رواية سليمان بن قبة بفتح القاف وتشديد التحتية  
 عند الامام أحمد بفتحنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين رجلا (من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفره  
 سافروها) أي في سرية عليها أبو سعيد الخدرى كما عند الدارقطني ولم يعينها أحد من أهل المغازي فمما وقع  
 عليه الحفاظ ابن حجر (حق نزولوا) أي لا يكافي الترمذي (على حى من أحياء العرب) قال في الفتح ولم أقف على  
 تعيين الحى الذى نزولوا به من أى القبائل هم (فاستضافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة (فأبوا أن يضيفوهم)  
 بفتح الضاد المججمة وتشديد التحتية ويرى بضم السين الضاد والتخفيف (فلدع) بضم اللام وكسر الدال  
 المهملة لا المججمة وسها الزركشى وبالفين المججمة مبنيا للمفعول أى لسع (سدد ذلك الحى) أى بعقرب  
 كما في الترمذي ولم يسم سيد الحى (فسموا له بكل شئ) مما جرت العادة أن ينادواوا به من لدغة العقرب  
 وللكشميهنى فسموا بفتح الشين المججمة والقاء وسكون الواو أى طلبوا له الشفاء أى عاجلوه بما يشفيه وقد زعم  
 السفاقي أنها تصحيف (لا ينفعه شئ فقال بعضهم) لبعض (لوا تيمم هؤلاء الرهط الذين نزولوا) عندكم (لعله)  
 ولكشميهنى لعل بإسقاط الهاء (أن يكون عند بعضهم شئ) يداويه (فأفوههم فقالوا يا أيها الرهط ان سيد بالذغ  
 وسعينا) ولكشميهنى وشفينا (له بكل شئ لا ينفعه) في رواية عبد بن سيرين أن الذى جاءهم جارية منهم فيحمل  
 على أنه كان معها غيرها (فهل عند أحدكم من شئ) زاد أبو داود من هذا الوجه ينفع صاحبنا وزاد البراء فقالوا  
 لهم فدلغنا أن صاحبكم جاء بالنور والشفاء قالوا نعم (فقال بعضهم) هو أبو سعيد الراوى كما في بعض روايات  
 مسلم (نعم والله انى لا رقى) بفتح الهمزة وكسر القاف (ولكن) بالتخفيف (والله لقد استشفناكم فلم تصيفوا  
 فما اناب ابرق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا) بضم الجيم وسكون العين ما يعطى على العمل (فصاحوهم) أى  
 وافقوهم (على قطع من القم) وفي رواية النساء ثلاثون شاة وهو مناسب لعدد السرية كما زعمنا منهم  
 اعتبروا عدددهم فجعلوا لكل واحد شاة (فانطلق) الراقى إلى المدوغ وجعل (يقبل عليه) بفتح المثناة التحتية  
 وسكون الفوقية وكسر القاء ونضم ينفخ فغشاه معه أدنى براقى قال العاروف بالله عبد الله بن أبي جرة في هجته  
 النصوص محل التغل في الرقية بعد القراءة تحصل بركة الرقى في الجوارح التى يجز عليها تفصل البركة في الرقى  
 الذى يتغله (ويقرأ الحمد لله رب العالمين) الفاتحة إلى آخرها وفي رواية الاعشى عند سبع مرات وفي  
 حديث جابر ثلاث مرات والحكم للزائد (فكان غنائط) بضم النون وكسر الشين المججمة من الثلاث المجزأى  
 حل (من عقاب) بكسر العين المهملة وبعدها طلف حبل يشده ذراع البهيمة لكن قال الخطابي أن المشهور  
 أن يقال في الحل أنشط بالهمزة وفي العقد نشط وقال ابن الأثير وكثيرا ما يجيى في الرواية كأنه نشط من عضال



هو ابن أبي رباح (وابراهيم) النخعي - فيما وصله ابن أبي شيبة عنهم (والحسن) البصري (باجر السمار بأسا وقال  
 ابن عباس) رضى الله عنهما مما وصله ابن أبي شيبة (لأبأس ان يقول) للسمار (بع هذا الثوب فازاد على كذا  
 وكذا فهو لك) وهذه أجرة مسرة أيضا لكنها مجهولة ولذلك لم يجزها الجمهور بل قالوا ان باع على ذلك فله أجر  
 منله (وقال ابن سيرين) محمد مما وصله ابن أبي شيبة أيضا (إذا قال بعه بكذا فما كان من ربح فهو لك) ولا يوى  
 ذرو الوقت فلك (أويى وينك فلا بأس به) وهذا أشبه بصورة المقارض من السمار (وقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم المسلمون عند شروطهم) أي الجائزة شرعا وهذا روى من حديث عمرو بن عوف المزني - عند أصحاب  
 في مسنده ومن حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود والحاكم - وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد  
 قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن ابن طاوس) عبد الله (عن أبيه)  
 طاوس (عن ابن عباس رضى الله عنهما) أنه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يلقى) بضم التحتية وفي  
 بعض النسخ فوقية مبنيا للمفعول (الركبان) بالرفع نائب عن الفاعل (ولا يبيع) بالنصب على أن لازمة  
 (حاضر لباد) قال طاوس (قلت يا ابن عباس ما قوله) أي ما معنى قوله (لا يبيع حاضر لباد) قال لا يكون له  
 سمارة \* وهذا موضع الترجمة فإن مفهومه جواز أن يكون سمارة في بيع الحاضر للحاضر لكن شرط  
 الجمهور أن تكون الأجرة معلومة \* وهذا الحديث سبق في باب النهي عن تلقي الركبان في كتاب البيوع \* هذا  
 (باب) بالتسوين (هل يوزجر الرجل) المسلم (نفسه من شرك في أرض الحرب) وهي دار الكفر \* وبه قال  
 (حدثنا عمر بن حفص) قال (حدثنا أبي) حفص بن غياث بن طلق النخعي قال (حدثنا الأعمش) سليمان بن  
 مهران (عن مسلم) هو ابن صبيح بضم الصاد مصغرا أبي النخعي (عن مسروق) هو ابن الأجدع قال (حدثنا  
 خباب) بفتح الخاء المجهدة وتشديد الموحدة الأولى ابن الارت التميمي من السابقين إلى الاسلام (رضي الله عنه  
 قال كنت رجلا فينا) بفتح القاف وسكون التحتية حدادا (فعملت) أي سيفا (للعاصي بن وائل) السهمي  
 والدمعرون العاصي المشهور وكان له قدر في الجاهلية ولكنه لم يوفق للإسلام وكان عمله ذلك له بمكة  
 وهي اذ ذاك دار حرب وخباب مسلم (فاجتمع لي عنده) زاد الامام احمد دراهم (قائمته أنقاض) أي أطلب  
 الدراهم أجرة عمل السيف (فقال) أي العاصي (لا والله لا أقضيك حتى تكفر بمحمد فقلت اما) بتخفيف الميم  
 يعرف تنبيه (والله) لا أكثر (حتى تموت ثم تبعث) مفهومه غير مراد لان الكفر لا يتصور بعد البعث  
 فكانه قال لا كفر أبدا (فلا) أي فلا كفر وانما لا تدخل في جواب القسم فهو مفسر للمقدر الذي حذفه  
 بال الكرماني ويروى أما بالتشديد وتقديره أما أنا فلا كفر والله وأما غيري فلا أعلم حاله (قال) العاصي  
 (واني) بمحذف همزة الاستفهام والتقدير أو اني (لميت ثم تبعث) قال خباب (قلت) له (فم قال فانه سيكون  
 لي ثم) بفتح المثناة أي هناك (مال وولد فأقضيك) حقه (فأنزل الله تعالى أغرايت الذي كفر يا أيها) وقال  
 لا تعين مالا ولدا \* وموضع الترجمة منه قوله فعملت الخ ووجه الدلالة أن العاصي كان مشركا وكان خباب  
 اذ ذاك مسلما ومكة حينئذ دار حرب واطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأقره لكن يحتمل أن يكون  
 الجواز مقيدا بالضرورة وقبل الاذن بقتال المشركين والأمر بعدم اذلال المؤمن نفسه قال ابن المنير والذي  
 استقرت عليه المذاهب أن الصناع في حوائثهم كالقن والخياط ونحوهما يجوز أن تعمل لاهل الذمة ولا بعد  
 ذلك بخلاف خدمته في منزله وبطريق التبعية كالمكاري والبلان في الحمام ونحو ذلك \* وهذا الحديث  
 سبق في باب ذكر القين والحداد من كتاب البيع وبأنى ان شاء الله تعالى في تفسير سورة مريم \* (باب)  
 حكم (ما يعطى) بضم أوله وفتح ثالثة (في الرقبة) بضم الراء وسكون القاف أي العوذة (على أحياء العرب)  
 بفتح الهمزة طائفة مخصوصة (بفاتحة الكتاب) وعورض المواقف في قوله على أحياء العرب لأن الحكم  
 لا يختلف باختلاف الامكنة والاجناس وأجاب في فتح الباري بأنه ترجم بالواقع ولم يعرض لني غيره واعترضه  
 في عدة القاري بأن هذا الجواب غير مقنع لان القيد شرط اذا اتفق بين المشروط انتهى وقد شطب عليه  
 في الفرع وأصله (وقال ابن عباس) رضى الله عنهما مما وصله في الطب (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أحق  
 ما أخذتم عليه اجرا (كتاب الله) وبهذا تمسك الجمهور في جواز الأجرة على تعليم القرآن ومنع ذلك الحنفية في  
 التعليم لانه عبادة لا جرها على الله تعالى وأجازوه في الرقي لهذا الخبر وفيه مجت ذلك فاقى ان شاء الله تعالى  
 بعون الله في باب التزويج على تعليم القرآن (وقال الشعبي) عامر بن شعرا حيل فيما وصله ابن أبي شيبة (لا يشترط

المعلم) على من يعلم أجرة (الا أن يعطى شأنا فليقبله) بالجزم على الأمر وفتح همزة أن والاستثناء منقطع أي لكن  
 الاعطاء بدون الاشتراط جائز فقبله قال الكرماني وفي بعضها أن يكسر الهمزة أي لكن أن يعطى شأنا بدون الشرط  
 فليقبله (وقال الحكم) يقتضيان عتية بفتح المثناة والموحدة مصغرا الكندي الكوفي هما وصله البغوي في  
 الجعديات (لم أسمع أحدا) من الفقهاء (كره أجرة المعلم وأعطى الحسن) البصري (دراهم عشرة) أجرة المعلم وصله  
 ابن سعد في الطبقات (ولم ير ابن سيرين) محمد (بأجر القسام) بفتح القاف وتشديد المهمل من القسم وهو القلم  
 (بأسا) أي إذا كان بغير اشتراط أمام مع الاشتراط فكان يكرهه كما أخرجه عنه موصول ابن سعد بل روى عنه  
 الكراهة من غير قيد عبد بن حميد من طريق يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين ولنظفه أنه كان يكره أجورا القسام  
 ويقول كان يقال السحت الرشوة على الحكم وأرى هذا كما يؤخذ عليه لأجر (وقال) ابن سيرين (كان يقال  
 السحت الرشوة في الحكم) بكسر الراء أخرجه ابن جرير بأسانيد عن عمرو بن علي وابن سعد وزيد بن ثابت من  
 قولهم وأخرجه من وجه آخر مرفوعا برجال ثقات لكنه مرسل ولنظفه كل لحم انتبه السحت قالنا روى به قبل  
 يارسل الله وما السحت قال الرشوة في الحكم (وكاوا يعطون) الأجرة بفتح الطاء (على الخمر) لخارص  
 القمرة ومناسبة ذكر القسام والخارص الاشتراك في أن كلا منهما يفصل التنازع بين الخصامين وبه قال  
 (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله البشكري  
 (عن أبي بشر) بكسر الموحدة وسكون الشين المججمة جعفر بن أبي وحشية واسمه أياس (عن أبي المتوكل) علي بن  
 داود ويقال ابن داود بضم الدال بعدها واو بهمزة الناجي بالنون والجيم البصري (عن أبي سعيد) سعد بن  
 مالك الخدري (رضي الله عنه) أنه (قال انطلق نصر) هو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال لكن عند ابن ماجه  
 أنهم كانوا ثلاثين وكذا عند الترمذي ولم يسم أحدا منهم وفي رواية سليمان بن قبة بفتح القاف وتشديد التثنية  
 عند الإمام أحمد بفتحنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين رجلا (من أصحاب النبي) صلى الله عليه وسلم في سفرة  
 سافروها) أي في سرية عليها أبو سعيد الخدري كما عند الدارقطني ولم يعينها أحد من أهل المقارن فما وقف  
 عليه الحفاظ ابن حجر (حتى نزلوا) أي ليل كما في الترمذي (على حى من أحياء العرب) قال في الفتح ولم أقف على  
 تعيين الحى الذى نزلوا به من أى القبائل هم (فاستضافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة (فأبوا أن يضيفوهم)  
 بفتح الصاد المججمة وتشديد التثنية وروى يضيفوهم بكسر الصاد والتخفيف (فلدغ) بضم اللام وكسر الدال  
 المهملة لا المججمة وسها الزركشى وبالفين المججمة مبنيا للمفعول أى لسع (سيدا ذلك الحى) أى بعقرب  
 كما في الترمذي ولم يسم سيد الحى (فسموا له بكل شئ) مما جرت العادة أن يسموا وابه من لدغة العترب  
 وللكشميهنى فسموا بفتح الشين المججمة والقاء وسكون الواو أى طلبوا له الشفاء أى عاجلوا بما يشفيه وقد زعم  
 السفاقسى أنها تصحيف (لا يتفعه شئ فقال بعضهم) لبعض (لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا) عندكم لعلهم  
 ولكشميهنى لعل باسقاط الهاء (أن يكون عند بعضهم شئ) يداويه (فأتوهم فقالوا يا أيها الرهط ان سيدنا لدغ  
 وسعينا) ولكشميهنى وشفيانا (له بكل شئ لا يتفعه) في رواية معبد بن سيرين أن الذى جاءهم جارية منهم فيحمل  
 على أنه كان معها غيرها (فهل عند أحدكم من شئ) زاد أبو داود من هذا الوجه ينفع صاحبنا وزاد البراء فقالوا  
 لهم قد بلغنا أن صاحبكم جاء بالنور والشفاء قالوا نعم (فقال بعضهم) هو أبو سعيد الراوى كما في بعض روايات  
 مسلم (نم واقعته لارتقى) بفتح الهمزة وكسر القاف (ولكن) بالتخفيف (والله لقد استفدناكم فلم تصيفوا  
 لنا تبارق لكم حتى تجهلوا لنا جعلا) بضم الجيم وسكون العين ما يعطى على العمل (فصالحوهم) أى  
 وافقوهم (على قطع من القم) وفي رواية القسام (ثلاثون شاة وهو مناسب لعدد السرية كما مر فكلاهم  
 اعتبروا عددهم فجعلوا لكل واحد شاة (فانطلق) الراقى إلى المدوغ وجعل (يقبل عليه) بفتح المثناة التثنية  
 وسكون القوقية وكسر القاء ونضم ينفع فنضاهه أدنى براق قال العارف بالله عبد الله بن أبي جرة في هجته  
 النجوم محل التفل في الرقية بعد القراءة لتحصل بركة الريق في الجوارح التى يزر عليها فحصل البركة في الريق  
 الذى يتفله (ويقرأ الحمد لله رب العالمين) الفاتحة إلى آخرها وفي رواية الأعمش عند سبيع مزار وفي  
 حديث جابر ثلاث مزارات والحكم للزائد (فكان غائضا) بضم النون وكسر الشين المججمة من الثلاث الجزد أى  
 حل (من عقال) بكسر العين المهملة وبعدها طاف حل يشد به ذراع البهيمة لكن قال الخطايب أن المشهور  
 أن يقال في الحل أنشط بالهمزة وفي العقد نشط وقال ابن الأثير وكثيرا ما يجيى في الرواية كأنما نشط من عقال

وليس يصح يقال نشطت العقدة اذا عقدتم وانشطتها اذا حللتها وفي القاموس ~~صكا~~ الصراح والحبل كعصر  
عقده كقسطه وانشطه حله ونقل في المصايح عن الهروي أنه رواه كأنما أنشط من عقال وعن الشافعي أنه  
كذلك في بعض الروايات ههنا (فانطلق) المندوخ حال كونه (يعني وما به قلبه) يجر كأت أي علة وسمى بذلك  
لأن الذي تصيبه بتقلب من جنب إلى جنب ليعلم موضع الدامنه ونقل عن خط الدمياطي أنه دام مأخوذ من  
القلاب يأخذ البعير فيشتكي منه قلبه فيموت من يومه (قال فافروهم جعلهم الذي صالحوهم عليه) وهو  
الثلثون شاة (فقال بعضهم اقموا فقال الذي رقي) بفتح الراء والقاف (لا تفعلوا) ما ذكرتم من القسمة (حتى تأتي  
النبى صلى الله عليه وسلم فذكره) ينصب نذكر عطف على تأتي المنصوب بأن المضرة بعد حتى (الذي كان) من  
أمرنا هذا (فتنظر) نصب عطف على المنصوب (ما يأمركنا) به فتنبه وفي رواية الاعمش فلما قبضنا الغنم عرض  
في انفسنا منها شيء (فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم) المدينة (فذكروا له) القصة (فقال) عليه الصلاة  
والسلام للراقي (وما يدريك أنها) أي الفاتحة (رقية) بضم الراء واسكان القاف قال الداودي معناه وما أدراك  
قال ولعله المحفوظ لأن ابن عينة قال اذا قيل وما يدريك فلم يدركه وما قيل فيه وما أدراك فقد علمه وأجاب ابن  
الدين بأن ابن عينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن والافلا فرق بينهما في اللغة وعند الداودي قطعي وما علمك أنها  
رقية قال حتى أتى في روى (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (قد أصبتم) في الرقية أو في توفعكم عن التصرف  
في الجعل حتى استأذنتوني أو أعم من ذلك (اقسموا) الجعل ينكم (واضربوا) اجعلوا (لي معكم) منه (سهما)  
أي نصيبا والامر بالقسمة من باب مكارم الاخلاق والافلا جميع للراقي وإنما قال اضربوا انطيبوا لتلويم ومبالغة  
في أنه حلال لاشبهة فيه (فتحك رسول الله) ولا يوي ذروا الوقت النبي (صلى الله عليه وسلم قال أبو عبد الله)  
البضاري (وقال شعبة) بن الحجاج فيما وصله الترمذي والمواقف في الطب لمكن بالنعنة (حدثنا أبو بشر)  
جعفر بن أبي وحشية السابق قال (سمعت أبا المتوكل) الناجي (بهذا) الحديث السابق وفائدة ذكر هذا تصريح  
أبي بشر بالسماع ومتابعة شعبة لأبي عوانة على الاسناد وقد تابع أبا عوانة أيضا هشيم كافي مسلم والنسائي  
وخالفهم الاعمش فرواه عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي سعيد جمل بدل أبي المتوكل أبا نضرة  
أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وليس الحديث مضطربا بل الطريقان محفظان قاله في الفتح وقد سقط  
قوله قال أبو عبد الله الخ في رواية الجوى وثبت للمثقال والكشيبي ومباحث هذا الحديث وما يستنبط منه  
تأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الطب ومطابقته للترجمة واضحة وفيه أن رجاله كلهم مذكورون بالكفى وهو  
غريب جدا وكلهم بصريون غير أبي عوانة فواسطي وأخرجه المؤلف في الطب أيضا وكذا مسلم وأخرجه  
أبو داود وفيه وفي البيوع والترمذي وفيه وكذا النسائي وابن ماجه في التجارات (باب) حكم (ضريبة العبد)  
بفتح الضاد المجمة فعليه بمعنى مفعولة تأييده السيد على عبده في كل يوم (و) بيان (نعاه ضرائب الاماء)  
• وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) البكندى (بمسك الموحدة البضاري) قال (حدثنا سفيان) بن عيينة  
(عن حميد الطويل) أبي عبيدة البصري (عن انس بن مالك رضي الله عنه) أنه (قال) حجم أبو طيبة (اسمه نافع  
على الصحيح) النبي صلى الله عليه وسلم فأمر له بصاع أو صاعين من طعام) شك الراوي وفي باب ذكر الجحام  
من كتاب البيوع فأمر له بصاع من تمر (وكلهم مواليه) هم بنو حارثة على الصحيح ومولاه منهم محبصة بن مسعود  
وأنما جمع الموالى مجازا كما مر (تخفف) بفتح الخاء المجمة وفي نسخة تخفف بضمها مبنيا للمفعول (عن غلته)  
بفتح الغين المجمة وتشديد اللام (أو) قال (ضربته) وهما بمعنى والشك من الراوي • ومناسبة للترجمة واضحة  
وأما ضرائب الاماء فبالقياس واختصاصها بالتعاهد لكونها مظنة لتطرق الفساد في الاغلب والاف كالمختنى  
من اكساب الامة بقرجها يختنى من اكساب العبد بالسرقة مثلا والحديث سبق في البيع (باب) خراج  
الجحام • وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري البصري قال (حدثنا وهيب) بضم الواو ومصغرا  
ابن خالد الباهلي البصري قال (حدثنا ابن طاووس) عبد الله (عن أبيه) طاووس (عن ابن عباس رضي الله  
عنهما) أنه (قال) احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الجحام) أبا طيبة نافع (أجره) بفتح الهمزة أي  
صاعا من تمر وزاد في البيع ولو كان حراما لم يعطه ونحوه في الحديث اللاحق وهو نص في اباحته واليه ذهب  
الجمهور وحملوا ما ورد في الزجر عنه على التنزيه وذهب الامام أحمد وغيره الى الفرق بين الحر والعبد  
فكرهوا الحر الاحتراف بالجحامة ومنعوه الانفاق منها على نفسه وأباحوا انفاقها على عبده ودابته

وأباحوا للعبد مطلقاً الحديث بحصة عند مالك واحد وأصحاب السنن ورجالهم ثقات أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الجحام فنهاه فذكر له الحاجة فقال له اعلقه فواضح \* وبه قال (حدثنا مسدد) بفتح السين وتشديد الدال الأولى المهملات الاسدي البصري قال (حدثنا يزيد بن زريع) بتقديم الزاي على الراء مصغراً البصري (عن خالد) الحداد (عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال احتجيم النبي صلى الله عليه وسلم واعطى الجحام) أباطيبة (اجره) صاعاً من تمر (ولو علم) عليه الصلاة والسلام (كراهية) في اجر الجحام (لم يعطه) اجره \* وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا مسعر) بكسر الميم وسكون السين وفتح العين المهملتين آخره راء ابن كدام (عن عمرو بن عامر) بفتح العين وسكون الميم الانصاري وليس له رواية في البخاري الا عن انس ولاة في البخاري الاحديثان هداو آحره سبق في الطهارة انه (قال سمعت انساً) هو ابن مالك رضي الله عنه يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتجيم (التعبير بكان يشعر بالمواظبة على القول بان كان تقتضي التكرار) ولم يكن يظلم احداً اجره) أي لم يكن ينقص من أجر أحد ولا يردّه بغير أجر وهو اعم من أجر الجحام وغيره ممن يستعمله في عمل \* (باب من كمل موالى العبد أن يحفظوا عنه من خراجه) \* وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضي الله عنه) انه (قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم غلاماً حجاماً فحجمه) وسقط قوله حجاماً في رواية ابوي ذر الوقت والنظائر انه أبو طيبة وان كان حجمه أبو هند مولى بني بياضة كما عند ابن منده وأبي داود لانه ليس في حديثه عندهما ما في حديث أبي طيبة قوله (وامر له بصاع او صاعين او مد او مدين) أي من تمر والشك من شعبة (وكلم) عليه الصلاة والسلام بالواو والعموي والمسغلي فكلم (فيه) مولاة محبسة بن مسعود وانما جاع في الترجمة كالحديث السابق على طريق الجواز وكان مشتركين جماعة من بني حارثة منهم محبسة (تخفف من ضربه) بضم الخاء المحجمة منفيًا للمفعول \* وفي حديث عمر بن عبد الله بن أبي شبة ان خراجه كان ثلاثة أصع والله اعلم \* (باب) حكم (كسب البني) بفتح الموحدة وكسر الغين المحجمة وتشديد التحتية أي الزانية (و) حكم كسب (الاماء) البغايا والممنوع كسب الامة بالقبور ولا بالصانع الجائزة (وكسره ابراهيم) التميمي فيما وصله ابن أبي شبة (اجر الناحية والمغنية) من حيث ان كلا منهما معصية واجارته باطلة كهر البني (وقول الله تعالى) بالمرء عطفًا على كسب أو بارفع على الاستئناف (ولا تكرر هو اقتياتكم) أي اما كم (على البقاء) أي الزنا وكان أهل الجاهلية اذا كان لاحدهم امة ارسلها تربي وجعل عليها ضريبة يأخذها منها كل وقت فلما جاء الاسلام نهى الله المؤمنين عن ذلك وكان سبب نزول هذه الآية ما رواه الطبري ان عبد الله بن أبي أمرأة مملوكة بالزنا فجاءت يبرد فقال ارجعي فازني على آخر فقات ما انار ارجعة فزنت \* وهذا أخرجه مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر مرفوعاً وروى أبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير مع جابر قال جاءت مسيكة امة لبعض الانصار فقات ان سيدي يكرهني على البغاء فزنت والظاهر أنها زنت فيه ما وسماها الزهري معاذة (ان اردن تحصننا) قال في الكشف فان قلت لم ألحقهم قوله ان اردن تحصننا قلت لان الاكرام لا يتأتى الا مع ارادة الحصن وأمر الموازية للبغاء لا يسمى مكرها ولا امرها كراهها وكلمة ان واشارها على اذا ايدنا بأن الباغيات كن يفعلن ذلك برغبة وطواعية ممن وأن ما وجد من معاذة ومسيكة من حيز الشاذ النادر (لتبتغوا عرض الحياة الدنيا) من خراجهن واولادهن (ومن يكرهن فان الله من بعدا كراههن) لهن (غفور رحيم) وقال الزنجشري لهم أولهن أولهم ولهن ان تابوا واصلحوا وقال ابو حيان في البحر فان الله من بعدا كراههن غفور رحيم جواب الشرط والصحيح أن التقدير غفور لهم ليكون جواب الشرط فيه ضمير يعود على من الذي هو اسم الشرط ويحكون ذلك مشروطاً بالتوبة ولما غفل الزنجشري وابن عطية وأبو البقاء عن هذا الحكم قدروا فان الله غفور رحيم لهن أي للمكرهات فعريت بوجه جواب الشرط من ضمير يعود على اسم الشرط وقد ضعف ما قلناه أبو عبد الله الرازي فقال فيه وجهان احدهما فان الله غفور رحيم لهن لان الاكرام يزيل الائم والعقوبة عن المكره فيما فعل والثاني فان الله غفور رحيم للمكره بشرط التوبة وهذا ضعيف لانه على التفسير الاول لا حاجة لهذا الاضمار وعلى الثاني يحتاج اليه انتهى وكلامهم كلام من لم يعم في لسان العرب فان قلت قوله من بعدا كراههن مصدر اضيف الى المفعول وقاعل المصدر محذوف واخذوف كالمفوض به والتقدير من بعدا كراههم اياهن والربط يحصل بهذا المحذوف المقدر فلتكر هذه المسألة قلت لم يمدوا في الرابط الفاعل

المحذوف تقول هند عجبت من ضربها زيدا فتجاوز المسألة ولو قلت هند عجبت ضرب زيد الم تجزولما قدر  
 الزمخشري في أحد تقديراته لهن أو ردسوا لافعال فان قلت لا حاجة الى تعليق المغفرة بهن لان المكره على الزنا  
 بخلاف المكره عليه في أمه غير آثمة قلت لعل الاكراه كان دون ما اعتبرته الشريعة من اكرام يقتل أو بما يخاف  
 منه التلف أو ذهاب العضو من ضرب عنيف وغيره حتى تسلم من الاثم ورر بما فصرت عن الحد الذي تعذر فيه  
 فتكون آثمة انتهى وهذا السؤال والجواب مبنيان على تقدير لهن انتهى وقد حكى ابن كثير في تفسيره عن ابن  
 عباس انه قال فان فعلتم فان الله لهن غفور رحيم واثمن على من اكرههن قال وكذا قال عطاء الخراساني  
 ومجاهد والاعمش وقادة وعن الزهري قال غنر لهن ما كرهن عليه وعن زيد بن أسلم قال غفور رحيم  
 للمكرهات حكاه ابن المنذر في تفسيره قال وعند ابن أبي حاتم قال في قراءة عبد الله بن مسعود فان الله من بعد  
 اكرههن لهن غفور رحيم واثمن على من اكرههن انتهى وهذا يرجح قول القائل ان الضمير يعود على المكرهات  
 (وقال مجاهد) في تفسير (فتياتكم) أي (اماءكم) أخرجه عبد بن حميد والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن  
 مجاهد بلفظ ولا تكرر هو افتياتكم على البغاء قال اماءكم على الزنا وهذا ساقط في رواية غير المستطلى ثابت في روايته  
 ولفظ رواية أبي ذر ولا تكرر هو افتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى قوله غفور رحيم \* وبه قال (حدثنا قتيبة  
 ابن سعيد) بكسر العين (عن مالك) الامام (عن ابن شهاب) الزهري (عن ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث  
 ابن هشام عن ابى مسعود الانصاري) هو عتبة بن عامر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن) الكل (عن الكلب) مطلقا (و) عن (مهر البغي) بكسر الغين المجبة وتشديد الباء وفي القصر  
 يسكون الغين والذي في اليونانية كسر ها واطلاق المهر فيه مجاز والمراد ما تأخذ على الزنا لانه حرام بالاجماع  
 فالماوضة عليه لا تحل لانه ثمن عن محرم (و) عن (حلو ان الكاهن) بضم الحاء وهو ما يعطاه على كهاته  
 وهذا الحديث قد سبق في أواخر البيوع \* وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) قال (حدثنا شعبة) بن الخفاف (عن  
 محمد بن جحادة) بجيم مضعومة فاء مهملة مفتوحة وبعد الالف دال مهملة الايحي بفتح الهمزة وتخفيف  
 القصبة الكوفي (عن ابى حازم) بالحاء المهملة والزاي المجبة المكسورة سلمان الاشجعي (عن ابى هريرة رضى  
 الله عنه) انه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الاماء) بالنجور لا ما تكتسبه بالصناعة والعمل \*  
 (اب) النهى عن (عسب الفعل) بفتح العين المهملة وسكون السين آخره موحدة والفعل والذكر من كل  
 شيوان \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد (واسماعيل بن ابراهيم)  
 قه عليه (عن علي بن الحكم) بفتح عين البنائي بضم الموحدة وتخفيف النونين (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن  
 عمر رضى الله عنهما) انه (قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن) كراه (عسب الفعل) حذف المضاف وأقام  
 المضاف اليه مقامه والمشهور في كتب الفقه أن عسب الفعل ضربه وقيل اجرة ضربه وقيل ماؤه فعلى القول  
 والثالث تقديره بدل عسب الفعل وفي رواية الشافعي رحمه الله نهى عن ثمن عسب الفعل والحاصل أن بدل المال  
 عوضا عن الضراب ان كان بينهما قاطل قطعا لان ما الفعل غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وكذا ان  
 كان اجارة على الاصح ويجوز أن يعطى صاحب الانثى صاحب الفعل شيأ على سبيل الهدية لما روى الترمذى  
 وقال حسن غريب من حديث انس ان رجلا من كلاب سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفعل فقال  
 يا رسول الله انا نطرق الفحل فنكرم فرخص في الكرامة وهذا مذهب الشافعي قال المالكية حله أهل المذهب  
 على الاجارة المجهولة وهو أن يستأجر منه فحله ليضرب الانثى حتى تحمل ولا شك في جهالة ذلك لانها قد تحمل  
 من أول مرة فيغيب صاحب الانثى وقد لا تحمل من عشرين مرة فيغيب صاحب الفعل فان استأجره على نزوات  
 معلومة ومدة معلومة جاز \* وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه في البيوع \*  
 هذا (باب) بالتزويج (إذا استأجر) أحد (أرضاً) من آخر (فما أحدهما) أى أحد المتواجرين هل تنفسخ  
 الاجارة ام لا (وقال) بالواو ولا بى الوقت قال (ابن سيرين) محمد (ليس لاهله) أى أهل الميت (ان يخرجوه) أى  
 المستأجر (الى تمام الاجل) الذى وقع العقد عليه وقول البرماوى كالكرمانى لاهله أى لو رثته أن يخرجوه من  
 عقد الاجارة ويتصرفوا في منافع المستأجر قال العيني هو بيان لعود الضمير المنصوب في أن يخرجوه الى عقد  
 الاستئجار قال وهذا لا معنى له بل الضمير يعود الى المستأجر ولكن لم يتقدم ذكر المستأجر فكيف يعود اليه وكذلك

الضمير في أهله ليس مرجعه مدكوراً فیهما ضمير قبل المذكور ولا يجوز أن يقال مرجع الضميرين يفهم من لفظ  
الترجمة لأن الترجمة وضعت بلا ريب قبل قول ابن سيرين فالوجه أن يقال إن مرجع الضميرين محذوف والقرينة  
تدل عليه فهو في حكم المفلوظ وأصل الكلام في أصل الموضوع هكذا مثل محمد بن سيرين في رجل استأجر من رجل  
أرضاً فأتى أحدهما لورثة الميت أن يخرجوا المستأجر من تلك الأرض أم لا فاجاب بقوله ليس لأهله أي  
لاهل الميت أن يخرجوا المستأجر إلى تمام الاجل أي أجل الاجارة (وقال الحكم) بن عتيبة أحذفته الكوفة  
(والحسن) البصري (واباس بن معاوية) بن قرة المزني (غنى الاجارة) بضم القوقية وفتح الصاد ولا يذرفقها  
وكسر الصاد (إلى أجلها) وصله ابن أبي شيبة من طريق جيد عن الحسن واباس بن معاوية ومن طريق أيوب  
عن ابن سيرين نحوه والاصل أن الاجارة لا تنفسخ عندهم بموت أحد المتأجرين وهو مذهب الجمهور وذهب  
الكوفيون والليث إلى النسخ واحتجوا بأن الوارث ملك الرقبة والمنفعة تبع لها فارتفعت يد المستأجر عنها  
بموت الذي أجره (وقال ابن عمر) رضي الله عنهما بما أخرجه مسلم (أعطى النبي صلى الله عليه وسلم خير بائشطر)  
أي بأن يكون النصف للزارع والنصف له صلى الله عليه وسلم (فكان ذلك) مستقراً (على عهد النبي)  
ولابي ذر على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عهد (أبي بكر وصدر من خلافة عمر) رضي الله عنهما  
(ولم يذكر أن أبا بكر وعمر جتدا الاجارة) ولا يذروا لم يذكر أن أبا بكر جتدا الاجارة (بعد ما قبض النبي صلى الله  
عليه وسلم) فدل على أن عقد الاجارة لم ينفسخ بعير أحد المتأجرين \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل)  
قال (حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال أعطى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خير) زاد أبو أذر والوقت اليهود (أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج  
منها وان ابن عمر) عطف على سابقه أي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (حدثه) أيضاً (ان المزارع) بهج  
الميم (كانت تكرى على ثمن) من حاصلها قال جويرية (سماء) أي سمى (نافع) فقد اذ ذلك الشيء (لا احفظه  
وان رافع بن خديج) فتح الحاء المجهمة (حدث) بإثبات الضمير في الاول وحذفه في هذا لأن ابن عمر رضي الله  
عنهما حدث نافعاً بخلاف رافع فإنه لم يحدث له خصوصاً (ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع)  
بفتح الميم (وقال عبيد الله) بن عمر بن حفص بن غاصم بن عمر بن الخطاب (عن نافع عن ابن عمر) رضي الله عنهما  
(حتى أجد لأهم عمر) رضي الله عنه وهذا أصله مسلم ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر  
بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع ورواه أيضاً من وجوه أخرى وفي آخره قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نقتركم به على ما شئنا فقرروا به حتى أجد لأهم عمر رضي الله عنه إلى ثمان وأربعين (بسم الله الرحمن الرحيم  
\* الحوالات) بالجمع وفتح الحاء وقد تكسر وهي نقل دين من ذمة إلى ذمة أخرى وفي رواية أبي ذر عن المسقى  
كما في الفرع وأصله كتاب الحوالات بسم الله الرحمن الرحيم وقال الخاقط ابن حجر بسم الله الرحمن الرحيم كتاب  
الحوالات كذا للآ كثر وزاد النسفي والمسقى بعد البسملة كتاب الحوالات \* هذا (باب) بالتونين (في الحوالة وهل  
يرجع) المحيل (في الحوالة) أم لا فان قلنا انها عقد لازم لا يرجع \* ولها ستة أركان محيل ومحتال ومحال عليه  
ودين للمحتال على المحيل ودین للمحيل على المحال عليه وصيغة \* وهي بيع دين بدين جواز للمعاينة وهذا لم يشترط  
التقابض في المجلس وان كان الدينان ربو بين فهمي بيع لانها ابدال مال بمال فان كلام من المحيل والمحتال يملكها  
ما لم يملكه قبلها لا استيفاء لحق بأن يقتدر أن المختال استوى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال عليه \* وشروطها  
رضي المحيل والمحتال لأن للمحيل أيضاً الحق من حيث شاء فلا يلزم بجهة وحق المختال في ذمة المحيل فلا ينقل  
الابراء ومعرفة رضاها بالاصيغة ولا يشترط رضي المختال عليه لانه محل الحق والتصرف كالعبد المبيع ولأن  
الحق للمحيل فله أن يستوفيه بغيره كماله وكل غيره بالاستيفاء والایجاب والقبول كما في البيع وأن تكون الحوالة  
يدين لازم فلو حال على من لا دين عليه لم تصح الحوالة ولو رضى به العدم الاعتياض اذا بس عليه ثمن يجهله عوضاً  
عن حق المختال فان نطوع بأداء دين المحيل كان قاضياً دين غيره وهو جائز ويشترط أيضاً اتفاق الدينين  
جنساً وقد رواه حلالاً ولا وجهاً وتكسيرا وجودة ورداءة وقال المالكية ولا يشترط رضى المختال  
عليه على المشهور خلافه لان شعبان وعلى المشهور فيشترط في ذلك السلامة من العداوة وهو قول مالك  
وحقيقتهما أن تكون على أصل دين فان لم تكن على أصل دين انتقلت جملة ولو كانت بلفظ الحوالة

واشترط الحنفية رضي المحال عليه لتفاوت الناس في الاقتضاء فقلل المحال عليه اعسر وافلس فيشترط رضاه  
 دفعا للضرر عنه وقال الحنابلة ولا يعتبر رضي محتمل ان كان المحال عليه مليا ولوميا قاله في الرعاية (وقال  
 الحسن) البصري (وقتادة) مما وصله ابن أبي شيبة والاثرم واللفظ له وقد سئل عن رجل أحال على رجل  
 فأفلس فقالا (إذا كان) المحال عليه (يوم أحال عليه مليا) أصله مليا بالهمزة بعد الياء الساكنة  
 فأبدلت الهمزة ياء وادغمت الياء في الياء أي غنيا وجواب إذا قوله (جان) أي الفعل وهو الحوالة وليس له أي  
 للمحتمل أن يرجع على المحيل ومفهومه أنه إذا كان مفلسا يوم الحوالة له الرجوع ومذهب الشافعي أن المحتمل  
 لا يرجع بمحال حتى لو أفلس المحال عليه ومات أو لم يمت أو وجد وحلف لم يكن للرجوع على المحيل  
 كما لو تعوض عن الدين ثم تلف الدين في يده وكذا لو بان المحال عليه عبد الغير المحيل بل يطالبه بعد العتق وقال  
 الحنابلة يرجع على المحيل إذا شرط ملاقة المحال عليه فقبيل مفلسا وقال المالكية يرجع عليه فيما إذا حصل منه  
 غرور بأن يكون أفلس المحال عليه مقترنا بالحوالة وهو جاهل به مع علم المحيل به وقال الحنفية يرجع عليه  
 إذا توى حقه والتوى عند أبي حنيفة أما أن يجحد الحوالة ويحلف ولا يئنه عليه أو يموت مفلسا وقال محمد وأبو  
 يوسف يحصل التوى بأمر ثالث وهو أن يحكم الحاكم بأفلاسه في حال حياته (وقال ابن عباس) رضي الله عنهما  
 مما وصله ابن أبي شيبة بمعناه (يتخارج الشريك) إذا كان له مادي على إنسان فأفلس أو مات أو جحد وحلف  
 حيث لا يئنه يخرج هذا الشريك مما وقع في نصيب صاحبه وذلك الآخر كذلك في القسمة بالتراضي بغير قرعة  
 مع استواء الدين (و) كذا يتخارج (أهل الميراث) فيما أخذوا من ميراثهم وهذا دينان (توى) بفتح المثناة الفوقية  
 وكسر الواو على وزن قوى من توى المال توى من باب علم يعلم إذا هلك أي فان هلك (لا حدهما) شيء مما  
 أخذه (لم يرجع على صاحبه) لأنه رضي بالدين عوضا فتوى في ضمانته كما لو اشترى عينا فتلقت في يده وقد ألحق  
 المواقف الحوالة بذلك وكذلك الحكم بين الورثة كما أشار إليه بقوله وأهل الميراث \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن  
 يوسف) (التنيسي قال) (أخبرنا مالك) (الامام) (عن أبي الزناد) (عبد الله بن ذكوان) (عن الأعرج) (عبد الرحمن  
 ابن هرم) (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (مطل) المديان (الغني) (القادر  
 على وقاء الدين ربه بعد استحقاقه) (ظلم) محرم عليه وخرج بالغني العاجز عن الوفاء والمطل أصله المدة تقول مطلت  
 فطليدة أمطلها إذا مدت بالتطول والمراد هنا تأخير ما استحق إذاؤه بغير عذر ولفظ المطل يشعر بيقدم  
 طلب فيؤخذ منه أن الغني لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحب الحق له لم يكن ظالما وقد حكى أصحابنا وجهين  
 في وجوب الاداء مع القدرة من غير طلب من رب الدين فقال امام الحرمين في الوكالة من النهاية وأبو المنظر  
 السمعاني في القواطع في اصول الفقه والشيخ عز الدين بن عبد السلام في القواعد الكبرى لا يجب الاداء الا بعد  
 الطلب وهو مفهوم تقييد التوى في التفليس بالطلب والجمهور على أن قوله مطل الغني ظلم من باب اضافة  
 المصدر للفاعل كما سبق تقريره وقيل هو من اضافة المصدر للمفعول والمعنى أنه يجب وقاء الدين وان كان مستحقه  
 غنيا ولا يكون سببا لتأخير عنه وإذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى قال الحافظ زين الدين  
 العراقي وهذا فيه تعسف وتكلف ولولم يكن له مال لكنه قادر على التكسب فهل يجب عليه ذلك لو قاء الدين اطلق  
 أكثر أصحابنا ومنهم الرافعي والنووي أنه ليس عليه ذلك وفصل القراوى فيما حكاه ابن الصلاح في فوائد الرحلة  
 بين أن يلزمه الدين بسبب هوبه عاص فيجب عليه الاكتساب لو قاه أو غير عاص فلا قال الاسنوى وهو واضح  
 لأن التوبة بما فعله واجبة وهي متوقفة في حقوق الأدميين على الرذات هي قال ابن العراقي ولو قيل بوجوب  
 التكسب مطلقا لم يبعد كالتكسب لفقة الزوجة وكما أن القدرة على الكسب كالمال في منع أخذ الزكاة يبقى النظر  
 في أن لفظ هذا الحديث هل يتناول ان يفسر بالغني بالمال فلا وان فسرناه بالقدرة على وقاء الدين فنم وكلامهم  
 فيمن ماله غائب يوافق الثاني وفي رواية ابن عينة عن أبي الزناد عند النساء \* وابن ماجه المطل ظلم والمعنى أنه من  
 الظلم واطلق ذلك للمبالغة في التفسير عن المطل (فاذا أتبع احكم) بضم الهمزة وسكون المثناة الفوقية وكسر  
 الموحدة مبنيا للمفعول (على) (على) بتشديد المثناة التحتية وضبطها الزركشي بالهمزة وقال الغني من الملاة قال  
 في المصايح وظاهره أن الرواية كذلك فينبغي تحريرها ولم أعطربشئ انتهى والذي في الفرع وجميع ما وقفت عليه  
 من الاصول المعقدة بدون الهمزة وهو الذي روينا وذكر هذه الجملة عقب ما قبلها يشعر بأن الامر بقبول الحوالة

معلل يكون مطل الغنى ظلما قال ابن دقيق العيد واعل السبب فيه انه اذا تقرر كونه ظلما والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سببا للامر بقبول الحوالة عليه لأن به يحصل المقصود من غير ضرر المطل ويحتمل أن يكون ذلك لأن الملى لا يتعدراستيفاء الحق منه عند الامتناع بل يأخذ الحاكم قهرا ويوفيه حتى قبول الحوالة عليه يحصل الغرض من غير مفسدة في الحق قال والمعنى الاول أرجح لما فيه من بقاء معنى التعليل بتكون المطل ظلما وعلى هذا المعنى الثاني تكون العلة عدم وفاء الحق لا الظلم انتهى والمعنى الاول هو الذى اقتصر عليه الرافي وقال ابن الرفعة في المطل وهذا اذا كان الوصف بالغنى يعود الى من عليه الدين وقد قيل انه يعود الى من له الدين وعلى هذا الاحتياج أن يذكر في التقديرين الغنى انتهى قال البرماوى وقد يدعى أن في ~~مطل~~ من مابقا التعليل بتكون المطل ظلما لانه لا بد في كل منهما من حذف ذكره يحصل الارتباط فيقدر في الاول مطل الغنى ظلما والمسلم في الظاهر يحتج به في اتبع على ملى فينبغي أن يتبعه وفي الثاني مطل الغنى ظلما والظلم تزيده الحكام ولا تفرقه في اتبع على ملى فليست ولا يحش من المطل ويشبه كما قال الأذرى انه يعتبر في استحباب قبولها على ملى كونه وفيها ~~مطل~~ كون ماله طيبا لغير المعامل ومن في ماله شبهة (فلينبع) بفتح التخمينة وسكون الفوقية اى اذا حيل بالدين الذى له على مولى فليحتل ندبا وقوله ظلما يشعر بكونه كبيرة والجهور على أن فاعله يفسق لكن هل يثبت فسمه بجزء واحدة أم لا قال النووى مقتضى مذهبننا التكرار ورده السبكي في شرح المنهاج بأن مقتضى مذهبننا عدمه واستدل بأن منع الحق بعد طلبه وانتفاء العذر عن ادائه ~~مطل~~ كالعصب والعصب كبيرة والكبيرة لا يشترط فيها التكرار لكن لا يحكم عليه بذلك الا بعد أن يظهر عدم عذره انتهى ويدخل في المطل كل من لزمه حق كل زوج وزوجته والسيد لعبد والمالك لرعيته والعكس واستدل به على اعتبار رضى المحيل والمحتمل دون المحال عليه لكونه لم يذكر في الحديث وبه قال الجمهور كما مر \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الحوالة ومسلم في البيوع وكذا النسائى والترمذى وابن ماجه \* هذا (باب) بالتزوين (إذا أحال) من عليه دين رب الدين بدينه (على ملى فليس له رد) \* وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) البكندى قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن ابن ذكوان) عبدالله (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال مطل الغنى ظلم ومن أتبع على ملى فلينبع) بتشديد التاء كما في الفرع وقال النووى المشهور في الرواية واللغة التخفيف وقال الخطابي ~~مطل~~ أكثر المحدثين يقولونه بالتشديد والصواب التخفيف والمعنى جعل تابع له بدينه وهو معنى أحيل في الرواية الاخرى في مسند الإمام أحمد بلفظ واذا أحيل أحدكم على ملى فليحتل ولهذا اعتدى اتبع بهلى لانه ضم من معنى أحيل وعند ابن ماجه من حديث ابن عمر فاذا أحلت على ملى فاتبه بتشديد التاء بخلاف وجهه وروى العلماء على أن هذا الامر للندب وقال أهل الظاهر وجماعة من الحنابلة بالوجوب فأوجبوا قبولها على الملى كما حكيناه في الباب السابق عن الرعاية من كتبهم واليه مال البخارى حيث قال فليس له رد وهو ظاهر الحديث وعلى الاول فالصارف للامر عن حقيقته وهى الوجوب الى الندب انه راجع لمصلحة دينوية فيكون أمر ارشاد أشار اليه ابن دقيق العيد بقوله لما فيه من الاحسان الى المحيل بتحصيل مقصوده من تحويل الحق عنه وترك تكليفه التحصيل بالطلبه انتهى وقد يقال الاحسان قد يكون واجبا كاتظار المعسر والدنيوى انما هو في جانب التحيل أما قبول المحتال الحوالة فلا أمر آخرى وقيل الصارف ~~مطل~~ كونه أمر بعد حظر وهو بيع الكالى بالكالى فيكون للاباحة أو الندب على المرجح في الاصول ومن اتبع بالواو وحيد فلا تعلق للبيعة الثانية بالاولى بخلاف الحديث السابق حيث عبر بالقاء فاذا اتبع وقدم ما في ذلك \* وهذا الباب ثابت في نسخة القربرى ساقط من نسخ الباقيين \* هذا (باب) بالتزوين (إذا أحال) رجل (دين الميت على رجل جاز) هذا الفعل \* وبه قال (حدثنا المكي بن ابراهيم) بن بشير بن خرقدا البجلي قال (حدثنا يزيد بن أبي عبيد) بالتصغير مولى سلة ابن الاكوع (عن سلة بن الاكوع) واسمه سنان المدنى شهد بيعة الرضوان (رضى الله عنه) انه (قال كتابوا ما عند النبي صلى الله عليه وسلم اذا فنى) بضم الهمزة مبنيا للمفعول (بجنازة فقالوا حصل عليها) يا رسول الله ولم يسم صاحب الجنازة ولا الذى قال صل عليها وفى حديث جابر عند الحاكم مات رجل فقلناه ~~مطل~~ فناء وحنطناه ووضعناه حيث نوضع الجنازة عند مقام جبريل ثم أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم به (فقال هل عليه) أمى الميت (دين لانه عليه السلام كان قبل أن تفتح عليه الفسوح اذا فنى بمدين



لا وفاة دينه قال لا صحابه صلوا عليه ولا يصلي هو عليه تحذيرا عن الدين وزجرا عن المداولة (قالوا لا) دين عليه (قال فهل ترك شيئا قالوا لا) لم يترك شيئا (فصلى عليه) زاد الله شرقالديه (ثم أتى بجنازة أخرى فقالوا يا رسول الله صل عليها قال) عليه الصلاة والسلام (هل عليه دين قبل نم) عليه دين (قال فهل ترك شيئا) لدينه (قالوا) ترك (ثلاثة دنائير) وللمعاكم من حديث جابر ديناران وعند الطبراني من حديث اسماء بنت زيد كانا دينارين وشطراو جمع الحافظ ابن حجر بين هذين من قال ثلاثة جبر الكسرو من قال دينارين ألقاه أو كان أصلهما ثلاثة فوق قبل موته دينار أو بقي عليه ديناران فن قال ثلاثة فباعته بالاصل ومن قال ديناران فباعته ما بقي (فصلى عليها) ولعله عليه الصلاة والسلام علم أن هذه الدنانير الثلاثة تقي دينه بقرائن الحال أو غيرها (ثم أتى) الجنازة (الثالثة فقالوا صل عليها) يا رسول الله (قال هل ترك) الميت (شيئا قالوا لا قال فهل عليه دين قالوا) نعم عليه (ثلاثة دنائير قال صلوا على صاحبكم قال أبو قتادة) الحارث بن ربيع الانصاري (صل عليه يا رسول الله وعلى دينه صلى عليه) صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه فقال أبو قتادة أنا التكفل به زاد الحاكم في حديث جابر فقال هما عليك وفي مالك والميت منهما برى قال نعم فصلى عليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أبا قتادة يقول ما صنعت الدينارين حتى كان آخر ذلك أن قال قد قضيتهما يا رسول الله قال الآن حين بردت عليه جلده وقد ذكر في هذا الحديث ثلاثة أحوال وترك الرابع وهو من لا دين عليه وله مال وحكم هذا أنه كان يصلي عليه ولعله انما لم يذكر كونه كان كثيرا لا لكونه لم يقع ولم يسم أحدا من الموتى الثلاثة ومطابقته للترجمة ظاهرة من قول أبي قتادة على دينه وفي الرواية الأخرى أنا التكفل به وقوله عليه الصلاة والسلام هما عليك وفي مالك والميت منهما برى وإلى هذا ذهب الجمهور فصحوا هذه الكفالة من غير رجوع في مال الميت وعن مالك أنه أن يرجع ان قال ضمنت لارجع فان لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له وعن أبي حنيفة ان ترك الميت وفاء جاز النعمان بقدر ما ترك وان لم يترك وفاء لم يصح وصلاته عليه الصلاة والسلام عليه وان كان الدين باقيا في ذمة الميت لكن صاحب الحق عادى الرجاء بعد اليأس واطمان بأن دينه صار في مأمن تخف محظته وقرب من الرضاء وهذا الحديث أخرجه أيضا في الكفالة وهو سابع ثلاثياته وأخرجه النسائي أيضا في الجناز

بسم الله الرحمن الرحيم \* باب الكفالة في القرض والديون من عطف العام على الخاص والكفالة في العرف قاله الماوردي تكون في النفوس والنعمان في الاموال والحالة في الديات والزعامة في الاموال العظام قال ابن حبان في صحيحه والزعيم لغة اهل المدينة والحميل لغة اهل مصر والكفيل لغة اهل العراق وهي التزام حق ثابت في ذمة الغير أو احضار من هو عليه أو عين مضمونة (بالابدان وغيرها) أي الكفالة بالاموال والجار والمجرورية علق بالكفالة وسقطت البسلة لابي ذر (وقال ابو الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن محمد بن حمزة) بالخاء المهملة والزاي (ابن عمرو) بفتح العين (الاسلمى عن ابيه) حمزة (ان عمر رضى الله عنه بعنه مصدقا) بتشديد الدال المكسورة أي أخذ للصدقة عاملا عليها (فوقع رجل على جارية امرأته) لم يسم أحد منهم وهذا مختصر من قصة أخرجه الطحاوي ولفظه كما رأيته في شرح معاني الآثار له ان عمر بن الخطاب بعنه مصدقا على سعد هذيم فأتى حمزة بمال لصدقه فاذا رجل يقول لامرأته أذى صدقة مال مولانا واذا المرأة تقول له بل أنت فأد صدقة مال ابنك فسأل حمزة عن امره ما وقولهما فاخبر أن ذلك الرجل زوج تلك المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولدا فأعتقه المرأة ثم ورث من أمه ما لافقوا هذا المال لابنه من جاريته قال حمزة للرجل لا رجلك باجارك فقبل له ان امره رفع الى عمر فخلده مائة ولم ير عليه رجاء قال (فأخذ حمزة) رضى الله عنه (من الرجل كفيلة) ولا يذرك نكلا بالجمع (حتى قدم على عمرو وكان عمر) رضى الله عنه (قد جلده مائة جلدة) كما سبق وقوله جلدة لا يذرو الوقت (فصدقههم) بتشديد في الفرع وغيره من الاصول المعتمدة أي صدق القائلين بما قالوا (و) انما درأ عمر عنه الرجم لأنه (عذره بالجهالة) وفي بعض الاصول فصدقههم بالتحقيق أي صدق الرجل القوم واعترف بما وقع منه لم يكن يعتذر بأنه لم يكن عالما بحرمته وط جارية امرأته أو بانها اجاريتها لانها التبت واشتهت بجارية نفسه أو بزوجه ولعل اجتهد عمر اقتضى أن يجلد الجاهل بالحرمه والا فالواجب الرجم فاذا سقط بالعذر لم يجلد واستتب من هذه القصة مشروعية الكفالة بالابدان فان حمزة صحابي وقد فعله ولم ينكره عليه عمر مع كثرة

العصاية حيثئذ (وقال جرير) بفتح الجيم وكسر الراء ابن عبد الله الجبلي (والاشعث) بن قيس الكندي العصامي  
 (لعبد الله بن مسعود في المرتدين) وهذا أيضا مختصر من قصة أخرجهما البيهقي بطولها من طريق أبي اسحاق  
 عن حارثة بن مضرب قال صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود فلما سلم قام رجل فأخبره انه انتهى الى مسجد بني  
 حنيفة فسمع مؤذن عبد الله بن النواحة يشهد أن مسيلة رسول الله فقال عبد الله على تايان النواحة وأصحابه  
 نجي بهم فأمر قرظة بن كعب فضرب عنق ابن النواحة ثم استشار الناس في أولئك النفر فأشار عليه عدي بن  
 حاتم يقتلهم فقام جرير والاشعث فقالا لا بل (استبهم وكفلهم) أي ضئهم وكانوا مائة وسبعين رجلا كما رواه  
 ابن أبي شيبة (فتابوا وكفلهم) ضئهم (عشانهم) قال البيهقي في المعرفة والذي روى عن ابن مسعود وجرير  
 والاشعث في قصة ابن النواحة في استئابهم وتكفيلهم عشانهم كفالة بالبدن في غير مال وقال ابن المير أخذ  
 البخاري الكفالة بالأيديان في الديون من الكفالة بالأيديان في الحدود بطريق الأولى والكفالة بالنفس قال بها  
 الجمهور ولم يختلف من قال بها أن المكفول بحد أو قصاص إذا غاب أو مات أن لا حد على الكفيل بخلاف الدين  
 والفرق بينهما أن الكفيل إذا أدى المال وجبه له على صاحب المال مثله وفرق الشافعية والحنفية بين كفالة  
 من عليه عقوبة لا دمي كقصاص وحد قذف ومن عليه عقوبة لله فحجوها في الأولى لأنها حق لازم كالمال ولأن  
 الحضور مستحق عليه دون الثانية لأن حقه تعالى مبني على الإدراء قال الأذري وبشبهه أن يكون محل المنع حيث  
 لا ينضم استيفاء العقوبة فإن نضم وقلنا لا يسقط بالتوبة فيشبهه أن يحكم بالعصاة (وقال حاد) هو ابن أبي سليمان  
 واسمه مسلم الأشعري الكوفي الفقيه أحد مشايخ الإمام أبي حنيفة (إذا تكفل بنفس فلاتشئ عليه) سواء  
 كان المتعلق بتلك النفس حدا أو قصاصا أو مالا من دين وغيره قال في عبث المذهب وتبطل أي الكفالة بموته  
 الا عند مال أو بهض الشافعية يلزمه ما عليه ويموت الكفيل لا الطالب بالأجماع انتهى والذي رأيته في شرح  
 مختصر الشيخ خليل للشيخ بهرام عند قوله ولا يسقط بإحضاره أن حكمه لأن أثبت موته أو عدمه في غيبته ولو تغير  
 بلده ورجع به مراده أن يشير الى ما وقع من الخلاف والتفصيل في هذه المسألة ونصها عند ابن زرقون ولو مات  
 الغريم سقطت الحالة بالوجه وقاله في المدونة قال وهذا إذا مات ببلده قبل أن يلتزم الغريم قبل الأجل أو بعده  
 وأما إن مات بغير البلد فقال أنه لا يابى مات غائبا وفي البلد أي يبرأ الجبل وهو مذهب المدونة وقال ابن  
 القاسم يفرم الجبل إن كان الدين حالا قربت غيبته أو بعدت وإن كان مؤجلا فبات قبله بحد طويلا لو خرج اليها  
 بلما قبل الأجل فلاشئ عليه وإن كان على مسافة لا يمكنه أن يجي إلا بعد الأجل ضمن (وقال الحكم) بن عتيبة  
 (بضمن) أي ما قبل ترثه في الذمة وهو المال وهذا أصله لا يترحم من طريق شعبة عن حاد والحكم (قال أبو عبد  
 الله) البخاري (وقال الليث) بن سعد وسبق في باب التجارة في البحر أن أبا ذر عن المسقل وصله فقال حدثني عبد  
 الله بن صالح قال حدثني الليث وعبد الله هذا هو كاتب الليث وكذا وصله أبو الوقت فيما قاله في الشيخ كذلك  
 وسقط في رواية أبي ذر قوله قال أبو عبد الله وكذا في رواية أبي الوقت واقتصر على قوله وقال الليث (حدثني)  
 بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شرحبيل بن حسنة القرشي المصدي (عن عبد الرحمن بن هرم) الأعرج (عن أبي  
 هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بهض بنى إسرائيل  
 أن يسلفه ألف دينار فقال انتهى بالشهادة أشهدهم) على ذلك (فقال) كفى بالله شهيدا قال فأتى بالكفيل قال  
 كفى بالله كفلا قال صدقت وفي رواية أبي سلمة فقال سبحان الله نعم (فدفعها) أي الألف دينار (اليه) وفي  
 رواية أبي سلمة فعذله ستائة دينار قال ابن حجر رحمه الله والأول أرجح لموافقه حديث عبد الله بن عمرو (الى أجل  
 مسمى نخرج) الذي استلف (في البحر فقتل حاجته) وفي رواية أبي سلمة فركب البحر بالمال يتجرف فيه (ثم التمس  
 مركبا) بفتح الكاف أي سفينة (يركبها) حال كونه (يقدم عليه) أي على الذي أسلفه ودال يقدم مفتوحة  
 (للاجل الذي أجله فلم يجد مركبا) زاد في رواية أبي سلمة وغدارب المال الى الساحل يسأل عنه ويقول اللهم  
 اخلفني وانما أعطيت لك (فأخذ) الذي استلف (خشعة فنقرها) أي حنرها (فأدخل فيها) في الخشبة  
 وللكشمي في فيه أي في المكان المنقور من الخشبة (ألف دينار وخشبة منه الى صاحبه) الذي استلف منه ولا ي  
 الوقت وصحيفة فيه وفي رواية أبي سلمة وكتب اليه صحيفة من فلان الى فلان اني دفعت مالا الى وكيل توكل بي  
 (ثم رجع موضعا) بنى وجعين قال القاضي عياض - مرها - أمير كازجاج أو حشاش فوق لصاها بشئ ورفعها

بالزج وقال الخطابي سوى موضع النقر وأصله وهو من تزجج الحواجب وهو حذف زوائد الشعر ويحتمل أن يكون مأخوذاً من الزج وهو النصل كأن يكون النقر في طرف الخشبة فشد عليه زجاءه ويحفظ ما فيه وقال السفاقي أصل موضع النقر (ثم أتى بها) أي بالخشبة (إلى البحر فقال اللهم الملك تعلم اني كنت تسلف فلانا ألف دينار) قال ابن حجر كلزركشي كذا وقع فيه هذا تسلفت فلانا والمعروف تعدية بحرف الجر وزاد ابن حجر كما وقع في رواية الاسماعيلي استسلفت من فلان وتعقبه العيني بأن تنظيره باستسلفت غير موجه لان تسلفت من باب التفعّل واستسلفت من باب الاستفعال وتفعّل يأتي للمتعدي بالأحرف الجر كتوسدت التراب واستسلفت معناه طلبت منه السلف ولا بد من حرف الجر انتهى وسقط قوله كنت في رواية أبي ذر (فسأني كفيلاً فقلت كفي بالله كفيلاً فرضي بك وسأني شهيداً فقلت كفي بالله شهيداً فرضي بك) ولا يذرعن الكشميين فرضي بذلك وقال العيني كالحفاظ ابن حجر قوله فرضي بذلك للكشميين ولغيره فرضي به أي بالهاء وفي رواية الاسماعيلي فرضي بك أي بالكاف انتهى والذي في القرع وغيره من الأصول المعتمدة التي وقفت عليها بك غير الكشميين وبذلك له على أن في المتن الذي ساقه العيني بك بالكاف في الموضعين فالله أعلم (وأي جهدت) بفتح الجيم والهاء (ان أجد مركباً بعثت إليه الذي له) في ذمتي (فلم أقدر) على تحصيلها (وإني أستردعكها) بكسر الدال وضم العين ولا بوي ذر والوقت استودعكها بفتح الدال وسكون العين وبعدها مثناة فوقية (فرضي بها في البحر حتى وليت فيه) بتخفيف اللام أي دخات في البحر (ثم انصرف وهو) أي والحال انه (في ذلك يلتمس) أي يطلب (مركباً يخرج إلى بلده) أي إلى بلد الذي أسلفه (فخرج الرجل الذي كان أسلفه) حال كونه (ينظر اهل مركباً قد جاء به الله) الذي أسلفه للرجل (فاذا بالخشبة التي فيها المال فأخذها لاهله) يجعلها (حطباً) للابقاد (فلما نسرهما) أي قطعها بالشار (وجد المال) الذي له (والصحيفة) التي كتبها الرجل إليه بذلك (ثم قدم) الرجل (الذي كان أسلفه فأتى بالالف دينار) ذكر ابن مالك فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون أراد بالالف ألف دينار على البدل وحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله من الجر قال ابن الدماميني المضاف هنا مجرور ولم يقل ان المضاف إليه أقيم مقام المضاف \* الثاني أن يكون أصله بالالف الدينار ثم حذف من الخط لصيرورتها بالادغام والاف كتبت على اللفظ قال في مصابيح الجامع لكن الرواية بتقوين دينار ولو ثبت عدم تنوينه برواية معتبرة تعين هذا الوجه وكثيراً ما يعقد هو وغيره التوجيه باعتبار الخط ويلغون تحقيق الرواية الذاتية أن يكون بالالف مضافاً إلى دينار والالف واللام زائدتان فلم يمنعاً الاضافة ذكره أبو علي الفارسي (فقال) بالفاء ولا يذرعن الوقت وقال للذي أسلفه (والله ما زلت جاهد في طلب مركب لا تيك بالالف فوجدت مركباً قبل الذي آتيت فيه قال) الذي أسلفه (هل كنت بعثت إلى بني) وللعموي والمستقلى إلى شياً (قال أخبرك اني لم أجد مركباً قبل الذي جئت فيه) وللعموي والمستقلى جئت به (قال فان الله قد أدى عنك) المال (الذي) وللعموي والمستقلى التي أي الف التي (بعثت) بها أوبه (في الخشبة) ولا بوي الوقت وذرعن الكشميين بعثت والخشبة نصب على المدحولية فانصرف بكسر الراء والجرم على الأمر (بالالف الدينار) التي آتيت بها صحبتك حال كونك (راشداً) قال الحفاظ ابن حجر لم أقف على اسم هذا الرجل لكن رأيت في مسند العصابة الذين نزلوا مع محمد بن الربيع الجيزي باستادله فيه مجهول عن عبد الله بن عمرو بن العاص يرفعه ان رجلاً جاء إلى النجاشي فقال أسلفني ألف دينار إلى أجل فقال من الخيل بك قال الله فأعطاه الف دينار فضرب به الرجل أي سافر بها في تجارة فلما بلغ الأجل أراد الخروج إليه فبسه الريح فعمل تابوتاً فذكروا الحديث فهو حديث أبي هريرة فاستفدنا منه ان الذي أقرض هو النجاشي فيجوز أن تكون نسبته إلى بني اسرائيل بطريق الاتباع لهم لا انه من نسلهم انتهى وتعقبه العيني فقال هذا الكلام في البعد إلى حد السقوط لان السائل والمسؤل منه كلاهما من بني اسرائيل على ما صرح به ظاهر الكلام وبين الخبشة وبين بني اسرائيل بعد عظيم في النسبة وفي الأرض وفيه عددان يكون ذلك الانتساب إلى بني اسرائيل بطريق الاتباع وهذا باباه من له نظر تام في تصرفه في وجوه معاني الكلام على أن الحديث المذكور ضعيف لا يعمل به انتهى وأجاب في انتقاض الاعتراض بأن المراد بالاتباع الاتباع في الدين فيستوي بعيد الأرض وقريبها وبعيد النسب وقريبه وكان جمع من أهل اليمن دخلوا في دين بني اسرائيل وهي اليهودية ثم دخل من يقابل

أهل اليمن من الحبشة في دين بني اسرائيل أيضا وهي التصريحية وكان التجاشي ممن تحقق ذلك الدين ودان به  
 قبل التبديل والملك لما بلغه دعوة الاسلام بأدراي الاجابة لما عنده من العلم حتى قال لما سمع قوله تعالى  
 انما المسبح عيسى بن مريم الآية لا يزيد عيسى على هذا وهذا الحديث أخرجه أيضا مختصرا في الاستقراض  
 واللقطة والاستئذان والشروط وسبق في البيع والزكاة (باب قول الله تعالى والذين عاقدت ايمانكم)  
 مبتدأ ضمن معنى الشرط فوق خبره مع الفاء وهو قوله (فأتوهم نصيهم) ويجوز أن يكون منصوبا على قولك  
 زيدافاضربه ويجوز أن يعطف على الوالدان ويكون الضمير في فأتوهم للموالى والمراد بالذين عاقدت ايمانكم  
 موالى الموالاة كان الرجل يعاقد الرجل فيقول دمي دمك وثاري ثارك وحر بي حربك وسلي سلك وترثني وأرثك  
 وتطلب بي وأطلب بك وتعقل عني واعقل عنك فيكون للضيف السادس من ميراث الخليف فتنسخ بقوله تعالى  
 وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض ووجه دخول هذا الباب هنا كما قاله ابن المنبر أن الخلف كان في أول  
 الاسلام يقتضى استحقاق الميراث فهو مال أوجبه عقد التزام على وجه التبرع فلزم وكذلك الكفالة انما هي  
 التزام مال بغير عوض تطوعا فلزم وبه قال (حدثنا الصلت بن محمد) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام آخره  
 مشنة فوقية ابن عبد الرحمن البخاري بفتح الباء (حدثنا ابو اسامة) جاد بن اسامة (عن ادريس)  
 ابن يزيد من الزيادة ابن عبد الرحمن الاودى بفتح الهمزة وسكون الواو وبالذال المهملة (عن طلحة بن مصرف)  
 بكسر الراء المشددة ابن عمرو بن كعب اليامي بالتحية الكوفي (عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما) أنه قال في قوله تعالى (ولكل جعلنا موالى قال) تفسير موالى (ورثة) وبه قال مجاهد وقتادة وزيد بن  
 أسلم والسدي والفضال ومقاتل بن حيان (والذين عاهدت ايمانكم) أى عاقدت ذوا ايمانكم ذوى ايمانهم  
 وقرأعاصم وحزرة والنكسائى عقدت بغير ألف اسند الفعل الى الايمان وحذف المفعول أى عقدت ايمانكم  
 عهودهم حذف العهود وواقم الضمير المضاف اليه مقامه كما حذف في الاولى (قال) أى ابن عباس (كان  
 المهاجرون لما قدموا) زاد أبو ذر على النبي صلى الله عليه وسلم (المدينة يث) فعل مضارع ولا يذرعن  
 الكسبي يث ورث (المهاجر الانصارى دون ذوى رحمه) اقربائه (للاخوة التى آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم)  
 بين المهاجرين والانصار (فلما نزلت وانكى جعلنا موالى نسخت) أى آية الموالى آية المعاهدة (ثم قال) ابن عباس  
 في قوله تعالى (والذين عاقدت ايمانكم الا التصروا الرقادة) بكسر الراء أى المعاونة (والنصيحة) مستثنى من  
 الاحكام المقدرة فى الآية المنسوخة أى نسخت تلك الآية حكم نصيب الارث لا التصبر وما بعده والاستئذان  
 منقطع أى لكن التصرياق ثابت (وقد ذهب الميراث) بين المتعاقدين (ويوصى له) بفتح الصاد مشددة للمفعول  
 والضمير للذى كان يرث بالاخوة وهذا الحديث أخرجه البخاري في التفسير والفرائض وأبو داود والنسائي  
 جميعا في الفرائض وبه قال (حدثنا قبيصة) بن سعيد قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) الانصارى الزرقى  
 أبو اسحاق القارى (عن حميد الطويل) (عن انس رضي الله عنه) أنه (قال قدم علينا عبد الرحمن بن عوف)  
 الزهري أحد العشرة رضي الله عنه (فآخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع) الانصارى  
 انما زرجى أحد نقباء الانصار وهذا حديث مختصر من حديث طويل سبق في البيوع والغرض منه اثبات  
 الخلف في الاسلام وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرحثنى (محمد بن الصباح) بالمهمل والموحدة المشددة  
 وبعد الالف حاء مهملة الدولا في البغدادى قال (حدثنا اسماعيل بن زكريا) الخلقاني بالخاء المعجمة المضعومة  
 واللام الساكنة بعد ها قاف وبعد الالف نون الكوفي قال (حدثنا عاصم) هو ابن سليمان المعروف بالاحول  
 (قال قلت لانس) ولا يذرح زيادة ابن مالك (رضي الله عنه ابلغن) بمزة الاستفهام الاستخبارى (ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال لا خلف) بكسر الخاء المهملة وسكون اللام آخره فاء أى لا عهد (في الاسلام) على  
 الاشياء التى كانوا يعاهدون عليها في الجاهلية (فقال) انس له (قد خالف) آخى (النبي صلى الله عليه وسلم بين  
 قريش والانصار في دارى) أى بالمدينة على الحق والنصرة والاخذ على يد الظالم كما قاله ابن عباس رضي الله  
 عنهما الا النصر والنصيحة والرفادة ويوصى له وقد ذهب الميراث وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا  
 في الاعتصام ومسلم في الفضائل وأبو داود في الفرائض (باب من تكفل عن ميت دينه اذ ليس له ان يرجع) عن  
 الكفالة لانها لازمة له واستقر الحق في ذمته (وبه) أى بعدم الرجوع (قال الحسن) البصرى وهو قول

الجمهور به قال (حدثنا أبو عاصم) الفضالة الثبيل الشيباني البصري (عن يزيد بن أبي عبيد) بضم العين  
 مصغرا من غير إضافة الاسمي - مولى سلمة ابن الأكوع (عن سلمة بن الأكوع) هو ابن عمرو بن الأكوع (رضي الله  
 عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة (بضم الهمزة) ليصلي عليها فقال هل عليه (أي الميت) من دين  
 فقالوا (فصلى عليه) زاد في باب أن أحال دين الميت على رجل جاز قال فهل ترك شيئا قالوا لا (ثم أتى بجنازة  
 أخرى فقال هل عليه من دين قالوا نعم) عليه دين زاد في الرواية السابقة ثلاثة دنانير (قال صلوا) ولا يذ  
 فصلوا (على صاحبكم قال أبو قتادة) الحارث بن ربعي الأنصاري (على دينه) ولا بن ماجه أنا أنس كفل به  
 (بارسول الله صلى الله عليه) صلوات الله وسلامه عليه واقتصر في هذه الطريق على اثنين من الاموات الثلاثة  
 المذكورة في الرواية السابقة \* ووجه المطابقة هنا انه لو كان لابي قتادة أن يرجع لما صلى عليه النبي صلى الله  
 عليه وسلم حتى يوفى أبو قتادة الدين لاحتمال أن يرجع فيكون قد صلى على مديان دينه باق عليه فدل على أنه  
 ليس له أن يرجع \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا عمرو)  
 هو ابن دينار أنه (سمع محمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري  
 (رضي الله عنهم) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين) موضع بين البصرة وعمان أي  
 لو تحقق المجيء (قد أعطيتك هكذا وهكذا) زاد في غير رواية أبي الوقت وهكذا زاد في الشهادات فيسط يديه  
 ثلاث مرات فيه اقتران الماضي الواقع جوابا للو بقدر قال ابن هشام وهو قريب كقول جرير  
 لو شئت قد نفع الفؤاد بشربة \* تدع الصوادي لا يجدن غليلا  
 يقال تنفع الماء العطش سكنه والذي وقع هنا يؤيد الحديث ابن عباس عند البخاري في باب رجم الحبلى من الزنا  
 الذي فيه ذكر البيعة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم قال عبد الرحمن بن عوف لورأيت رجلا أتى أمير المؤمنين  
 فقال يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا فنهى كك الذي قبله ورود جواب  
 لو وشرطها جيب عام فترين بشد وفلان المشار اليه بالبيعة هو طلحة بن عبيد كافي فوائد البغوي (فلم يجي مال  
 البحرين حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء مال البحرين امر أبو بكر) الصديق رضي الله عنه رجلا  
 فنادى من كان له عند النبي صلى الله عليه وسلم عدة (أي وعد) (أودين فليأتنا) قال جابر (فأتيته فقلت) له  
 يا النبي صلى الله عليه وسلم قال لي كذا وكذا الخثالي) أبو بكر رضي الله عنه (حنية) بفتح الحاء المهملة وبالشاء  
 ثلثة فيهما قال ابن قتيبة هي الحفنة وقال ابن فارس ملء الكنين (فعددتها فاذا هي خمسمائة وقال خذ  
 مثلي) أي مثلي خمسمائة فالجملة ألف وخمسمائة وذلك لان جابر لما قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لي كذا  
 وكذا وكذا اثلاث مرات حناله أبو بكر حنية فجاءت خمسمائة فقال خذ مثلي المتصير ثلاث مرات كما وعدني صلى الله  
 عليه وسلم وكان من خلقه الوفاء بالوعد فتنقه أبو بكر بعد وقائه عليه الصلاة والسلام \* ومطابقته للترجمة من  
 جهة أن أبا بكر رضي الله عنه لما قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع  
 فلما التزم ذلك لزمه أن يوفى جميع ما عليه من دين أو عدة \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الحسن والمغازي  
 والشهادات ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم \* (باب جوار أبي بكر) الصديق رضي الله عنه أي أمانه  
 قال تعالى وان أحد من المشركين استجار لك فأجره أي أتمه وجيم جواريا لكسرو ويجوز انضم (في عهد النبي صلى  
 الله عليه وسلم) أي في زحمته (وعقده) أي عقد أبي بكر \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) (نسبه بلطه لشهرته  
 به وأبو عبد الله الخزرجي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عتيق) بضم العين ابن خالد انه قال (قال ابن  
 شهاب) محمد بن مسلم (فاخبرني) الفاء عاطفة على محذوف تقديره أخبرني فلان بكذا فأخبرني (عروة بن الزبير)  
 ابن العوام (ان عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لم اعقل) بكسر القاف أي لم أعرف  
 (أبوي) أبا بكر وأم رومان وزاد أبو ذر عن النكعيني - هنا قط يتشديد الطاء المضعومة للنسي في الماضي  
 (الاوهما يدين الدين) بكسر الدال المهملة والتصب على نزع الخافض أي يدينان بدين الاسلام (وقال أبو  
 صالح) سليمان بن صالح المروزي وفي نسخة بالفرع وأصله سلموية بفتح المهملة واللام وضم الميم وسكون الواو  
 وفتح التحتية آخره تاء تأنيث قال الحافظ ابن حجر وهذا التعليق قد سقط من رواية أبي ذر وساق الحديث عن  
 عتيق وحده (حدثني) بالافراد (عبد الله) بن المبارك (عن يونس) بن يزيد (عن الزهري قال أخبرني) بالافراد

(عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت لم اعقل ابوى قط الا وهما يدينان الدين ولم يتر علينا يوم الا ياتينا  
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار بكرة وعشية) تفسير قوله طرفي النهار وهو منصوب على الظرف  
 (فلما ابتلى المسلمون) بأذى المشركين وأذن صلى الله عليه وسلم لأصحابه في الهجرة الى الحبشة (خرج أبو بكر)  
 رضي الله عنه حال كونه (مهاجرا قبل الحبشة) بكسر القاف وفتح الموحدة أى الى جهة الحبشة ليخلف بين سبقة  
 من المسلمين فسار (حتى اذا بلغ برك الغماد) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها كاف والغمد بكسر الغين المعجمة  
 وتخفيف الميم ولا يذرك بكسر الموحدة قال في المطالع وبكسر الموحدة وقع للاصيلي - والمستقى والحوى  
 قال وهو موضع بأقاصى هجر وقيل اسم موضع باليمن وقيل وراء مكة بنحو من ليال (أنبه ابن الدغنة) بفتح  
 الدال المهملة وكسر الغين المعجمة وفتح النون المخففة ولا يذو الدغنة بضم الدال والغين وتشديد النون كذا  
 في الفرع وأصله لا يذو عند المروزي - الدغنة بفتح الدال والغين والنون المخففة قال الاصيلي - وكذا رواه  
 لنا المروزي - وقيل ان ذلك كان لاسترخاء في لسانه والصواب فيه الكسر وهو اسم أمه واسمها الحارث بن يزيد  
 كما عند البلاذري - وحكى السهيلي مالك وعند الكرماني أن ابن اسحاق سمى ربيعة بن ربيع وهو وهم  
 من الكرماني - لان ربيعة المذكور آخر يقال له ابن الدغنة أيضا لكنه سلمى - والذي هنا من القارة فافترا  
 (وهو سيد القارة) بالقاف وتخفيف الراء قبيلة مشهورة من بني الهون بضم الهاء وسكون الواو يوصفون  
 بجودة الرمي واسم ابن الدغنة قال مغلطاي اسمه مالك وعند البلاذري في حديث الهجرة انه الحارث بن يزيد  
 قال الحافظ ابن حجر وهو أولى وهوهم من زعم أنه ربيعة بن ربيع (فقال ابن تزيديا بأب بكر فقال أبو بكر) رضي  
 الله عنه (أخرجني قومي) أى نسيبوا في إخراجي (أنا أريد أن أسج) بفتح الهمزة وسين مهملة مكسورة وبعد  
 التحتية ساء مهملة أى أسير (في الارس) فان قلت حقيقة السياحة أن لا يتصد موضعها بعينه ومعلوم انه قصد  
 التوجه الى أرض الحبشة أوجب بانه عني عن ابن الدغنة جهة مقصده لكونه كافرا ومن المعلوم انه لا يصل  
 اليها من الطريق التي قصدتها حتى يسير في الارض وحده زمانا فيكون سائحا (فأعبد) بالقاف ولا يذو أعبد  
 (ربى قال ابن الدغنة ان من ذلك لا يخرج ولا يخرج) بفتح أول الأول وضم أول الثاني مبنيا للفاعل والثاني  
 للمفعول (فأنت تكسب المعدوم) بفتح المثناة الفوقية أى تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك قيل والصواب  
 المعدم يدون الواو أى الفقير لان المعدوم لا يكسب وأوجب بأنه لا يمنع أن يطلق على المعدوم المعدوم لانه  
 كالمعدم الميت الذي لا تصرف له وقال الزركشي - وتكسب العديم أى التفسير فعيل عني فاعل وهذا أحسن من  
 الرواية السابقة أول الكتاب في حديث خديجة تكسب المعدوم انتهى ولم أقف على شئ من النسخ كما إذا ما واد  
 وقف عليها في نسخة كذلك (وتصل الرحم) أى القرابة (وتحمل الكل) بفتح الكاف وتشديد اللام الذي  
 لا يستقل بأمره أو الثقل بكسر المثناة وسكون القاف (وتقرى الضيف) بفتح المثناة الفوقية من الثلاث - أى  
 تهيب له طعامه ونزله (وبعير على نوائب الحق) أى حوادثه وانما قال نوائب الحق لانها تكون في الحق والباطل  
 وهذا كقول خديجة رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم لما أخبرها بأول محبي الملك له (وانا لك جار) أى  
 مجير لك مؤتمنك من أخافك منهم (فأرجع فأعبد ربك يلا ذلك) فارتحل ابن الدغنة فرجع مع ابى بكر (استشكل  
 أن القياس أن يقال رجع أبو بكر معه عكس المذكور كما لا يخفى وأوجب بأنه من باب اطلاق الرجوع وإرادة  
 لازمه الذي هو الجى - وهو من قيل المشاكلة لان أبا بكر كان راجعا أو أطلق الرجوع باعتبار ما كان قبله  
 بمكة وفي باب الهجرة فرجع أى أبو بكر وارتحل معه ابن الدغنة وهو الأصل والمراد في الروايتين كما قال ابن حجر  
 مطلقا (فظاف) أى ابن الدغنة (في اشراف كسار قرين) أى ساداتهم (فقال لهم ان أبا بكر لا يخرج  
 مثله) بفتح أوله وضم ثالثة مبنيا للفاعل ولا يذو لا يخرج بضم أوله وفتح ثالثة مبنيا للمفعول (ولا يخرج) بضم  
 أوله وفتح ثالثة ولا يذو بفتح أوله وضم ثالثة (أخرجون رجلا) بضم التاء وكسر الراء والهمزة للاستفهام  
 الانكارى - (يكسب المعدوم) بفتح الياء وضمها كما في الفرع وأصله والجملة في محل نصب صفة لرجل  
 وما بعده عطف عليه (ويصل الرحم ويحمل الكل ويقرى الضيف ويهين على نوائب الحق فاضدت قرين) بالذال  
 المعجمة بعد الفاء أى امضوا (جوار ابن الدغنة) ورضوا به (وأمنوا) بفتح الهمزة وفتح الميم المخففة أى جاءوا  
 (أبا بكر) في أمن ضد الخوف (وقالوا لابن الدغنة من أبا بكر فليعبد ربه في داره) دخلت الفاء على شئ محذوف  
 قال الكرماني - تقديره ليعبد ربه فليعبد ربه قال العيني - لا معنى لما ذكره لانه لا يقد زيادة شئ بل تصلح

الفاء أن تكون جزءا شرط تقديره من أبا بكر إذا قبل ما يشترط عليه فليعبد ربه في داره (فليصل) بالفاء  
 وفي نسخة بالفتح واصله وليصل (وليقرأ ما شاء ولا يؤذينا بذلك) إشارة إلى ما ذكر من الصلاة والقراءة  
 (ولا يستعلن) لا يجهر (به فانا قد خشيتمنا أن يفتن) بفتح التحتية وكسر الفوقية أي يخرج (ابناءنا ونساءنا) من  
 دينهم إلى دينه (قال ذلك) الذي شرطه كفار قريش (ابن الدغنة لابي بكر فطمق) بكسر الفاء أي جعل وفي الهجرة  
 فلبث (أبو بكر) رضي الله عنه (يعبد ربه في داره ولا يستعلن بالصلاة ولا القراءة في غير داره ثم بدا) أي ظهر  
 (لأبي بكر) رضي الله عنه رأى في أمره بخلاف ما كان يفعله (فايتى مسجدا بفناء داره) بكسر الفاء محدودا  
 ما امتد من جوانبها وهو أول مسجد بني في الاسلام (وبرز) ظهر أبو بكر (فكان يصلي فيه ويقرأ القرآن  
 فيتصفف) بالثناء الفوقية بعد التحتية وللكتشمي فيتنصّف بالنون الساكنة بدل الفوقية وتخفيف الصاد  
 (عليه نساء المشركين وبنائوهم) أي يزدهون عليه حتى يسقط بعضهم على بعض فيكاد ينكسروا وطلق يتصفف  
 مباقة (يحبون) زاد الكشمي منه (وينظرون إليه وكان أبو بكر رجلا بكا) بتشديد الكاف أي كثير  
 البكاء (لا يملك دمه) وفي الهجرة لا يملك عينيه أي لا يملك أسكانهم عن البكاء من رقة قلبه (حين يقرأ القرآن  
 فأفرغ) بالفاء الساكنة وبعد هازي أي أخاف (ذلك اشراف مريش من المشركين) لما يعلمون من رقة قلوب  
 النساء والشباب أن يميلوا إلى دين الاسلام (فارسوا إلى ابن الدغنة فقدم عليهم فقالوا له انا كنا اجرائنا) بالراء  
 الساكنة وللكتشمي أجربا لازاي بدل الراء (أبا بكر) على أن يعبد ربه في داره وأنه جاز ذلك فابتنى مسجدا  
 بفناء داره وأعلن الصلاة والقراءة وقد خشيتمنا أن يفتن) بفتح أوله وكسر ثاءه (ابناءنا ونساءنا) ولأبي ذر أن  
 يفتن بضم أوله وفتح ثاءه مبنيا للمفعول ابتأوا ونساءنا بالرفع نائبا عن الفاعل (فأنه فأن أحب أن يقتصر  
 على أن يعبد ربه في داره فعل وان أبي) امتنع (الان يعان ذلك) المذكور من الصلاة والقراءة أي يجهر (فسله)  
 بسكون اللام من غير حمز فعل أمر (ان يرذالك ذمتك) عهد له (فانا كرهنا أن نخفرك) بضم النون وسكون  
 الهمزة وكسر الفاء وفتح الراء أي تنقض عهدك (ولسنا مقربين لأبي بكر الاستعلان) أي لانسكت على  
 الانكار عليه خوف نساء وبنائنا (قالت عائشة) رضي الله عنها (فأتى ابن الدغنة أبا بكر فقال) له (قد علمت  
 الذي عقدت لك عليه) مع اشراف قريش (فأما ان تقرر على ذلك) الذي شرطوه (وأما ان ترد إلى دمتي)  
 عهدي (فأني لا أحب ان تسمع العرب أي اخبرت) مبنيا للمفعول أي غدوت (في رجل عقدت له قال أبو بكر)  
 الصديق رضي الله عنه (أبي) ولأبي ذر فاني (أرداك جوارك وارضى بجوار الله) أي بأمانته والله وحايته وفيه  
 إشارة يقين الصديق رضي الله عنه (ورسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ جكة فتال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قد اريت) بضم الهمزة مبنيا للمفعول (دار هجر تكلم رأيت سجة) بفتح السين المهملة والحاء المهملة بينهما  
 موحدة ساكنة ولأبي ذر سجة بفتح الموحدة ارضاء لعلها الموحدة ولا تكاد تنبت إلا بعض الشجر قال  
 في المصابيح كالتنقيح وإذا وصفت به الأرض كسرت الباء (ذات نخل بين لابتي) بوحدة مخففة تنبيه لآية (وهما  
 الحزبان) بتشديد الراء بعد الحاء المفتوحة المهملة والحرزة أرض بها حجارة سود وهذا مدرج من تفسير الزهري  
 (فهاجر) بالفاء ولأبي الوقت وهاجر (من هاجر) من المسلمين (قبل المدينة) بكسر القاف وفتح الموحدة (حين  
 ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجع إلى المدينة بعض من كان هاجرا إلى أرض الحبشة وتجهز  
 أبو بكر) رضي الله عنه حال كونه (مهاجرا) أي طالبا للهجرة من مكة (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على رسلك) بكسر الراء وسكون السين المهملة أي على مهلك من غير عجلة (فأني أرجو أن يؤذن لي) بضم الراء  
 مبنيا للمفعول في الهجرة (قال أبو بكر هل ترجو ذلك بأبي أنت) مبتدأ خبره بأبي أي مفدى بأبي أو أنت تأكيد  
 فاعل ترجو بأبي قسم (قال) عليه الصلاة والسلام (نعم) أرجو ذلك (فحبس أبو بكر نفسه) أي منعها من  
 الهجرة (على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحببه وعلف راحلتي) كاتاعنده ورق السم (فتح السين  
 المهملة وضم الميم زاد في الهجرة وهو الخبط وهو مدرج فيه من تفسير الزهري (اربعة اشهر) ومطابقة الحديث  
 للترجمة من جهة أن انجبر ما تزم للمعيار أن لا يؤذى من جهة من أجار منه وكانه ضمن أن لا يؤذى وأن تكون  
 العهدة عليه في ذلك وقد ساق المؤلف الحديث هنا على لفظ يونس عن الزهري وساقه في الهجرة على لفظ عقيل  
 كما سيأتي ان شاء الله تعالى \* وقد سبق صدر هذا الحديث في ابواب المساجد في باب المسجد يكون  
 في الطريق والله اعلم \* (باب) بيان حكم (الدين) سقط الباب وترجمته لأبوي ذر الوقت والحديث

الآتي ان شاء الله تعالى من رواية المستقلى وعند النسفى وابن شيبة باب بغير ترجمة \* وبه قال (حدثنا يحيى ابن بكير) المخزومى قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد (عن ابن شهاب) الزهري (عن ابي سلمة) بن عبد الرحمن (عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالرجل المتوفى) بفتح الفاء المشددة أى الميت حال كونه (عليه الدين فيسأل) عليه الصلاة والسلام (هل ترك لدينه فضلا) أى قدر اذ اذاعلى مؤنة تجهيزه وللكسبة من قضاء بدل فضلا وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن وهو أولى بدليل قوله (فان حدث) بضم الحاء مبنيا للمفعول (انه ترك لدينه وفاق) أى ما يوفى به دينه (صلى) عليه (والا) بان لم يترك وفاق (قال للمسلمين صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتوح) من الغنائم وغيرها (قال اماولى بالمؤمنين من انفسهم فمن توفى من المؤمنين فترك ديننا) وزاد مسلم أوضيعة (فعلى قضاؤه) مما أفاء الله على (ومن ترك ما لا فلو رثته) واستنبط منه التحريض على قضاء دين الانسان فى حياته والتوصل الى البراءة منه ولو لم يكن امر الدين شديدا لما ترك عليه الصلاة والسلام الصلاة على المديون وهل كانت صلته على المديون حراما أو جائزة وجهان قال النووي الصواب الجزم بجوازها مع وجود الضامن كفى حديث مسلم وفى حديث ابن عباس عند الحازمى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل فقال انما الظالم فى الديون التى حلت فى البعق والامراف فاما المتعفف ذوالعمال فانا ضامن له اؤدى عنه فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعد ذلك من ترك ضياعا الحديث قال الحافظ ابن حجر وهو حديث ضعيف وقال الحازمى لا بأس به فى المتابعات ففيه انه السبب فى قوله عليه الصلاة والسلام من ترك لدينا فعلى فهو ناسخ اتركه الصلاة على من مات وعليه دين \* وحديث الباب أخرجه أيضا فى النفقات ومسلم فى القرائن والترمذى فى الجنائز

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الوكالة) بفتح الواو ويجوز كسرها وهى فى اللغة التفويض وفى الشرع تفويض شخص امره الى آخر فيما يقبل النيابة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فابعدوا أحكمكم يومكم هذه وقوله تعالى اذ هو باقميصى هذا وهو شرع من قبلنا وورد فى شرعنا ما يترره كقوله تعالى فابعدوا حكمنا أهله الآية وفى رواية أبى ذر تقدم كتاب على البسلة \* هذا (باب) بالتزوين (فى وكالة الشريك) ولا يذر سقوط الباب وحرف الجز وانظمه كتاب الوكالة وكالة الشريك قال الحافظ ابن حجر وللنسفى كتاب الوكالة وكالة الشريك بواو العطف وتغير باب بدل الواو (الشريك فى القسمة) بدل من الشريك الاول وفى نسخة الشريك بالرفع على الاستئناف وفى أخرى الشريك بالنصب (وغیرها) أى والشريك فى غير القسمة (وقد اشرك النبي صلى الله عليه وسلم عليا) هو ابن أبى طالب (فى هدية) وهذا أصله المضاف فى الشركة من حديث جابر بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عليا أن يقيم على احرامه وأشركه فى الهدى (ثم امره بقتلها) أى الهدايا \* وهذا أصله أيضا فى الحج من حديث على بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بدنه وأن يقيم بدنه كلها \* وبه قال (حدثنا قبيصة) بن عقبة العامرى الكوفي السواوى قال (حدثنا سفيان) الثورى (عن ابن ابي شحيم) عبدا لله (عن مجاهد) هو ابن جبر الا امام فى التفسير (عن عبد الرحمن بن ابي ليلى) الانصارى المدنى (عن على رضى الله عنه) انه (قال امر فى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصدق بجلال البدن) بـكون الدال المهملة بعد الموحدة المنهومة جمع بدنة والجلال بكسر الجيم جمع جل ماتلبسه الدابة (التي تخرب ويجلوها) بضم النون وكسر الحاء وفتح الراء وسكون التاء على البناء للمفعول والتأنيث ويجوز فتح النون والحاء وسكون الراء وضم التاء مبنيا للفاعل والضمير للفاعل والمراد به على رضى الله عنه \* ومطابقته للترجمة من كونه عليه الصلاة والسلام أشركه \* وهذا الحديث قد سبق فى الحج وذكرهنا طر فامنه \* وبه قال (حدثنا عمرو بن خالد) بفتح العين ابن فروخ الحرانى الجزرى نزيل مصر قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن يزيد) بن أبى حبيب (عن ابي الحسير) مرثد بن عبد الله بفتح الميم والمثلثة بينهم مارا ساكنة وآخره دال مهملة (عن عقبة بن عامر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه غنما) للضحايا (يقسمها على صحابته) بعد أن وهب جلتها لهم (فبقى عتود) بفتح العين المهملة وضم المثناة الفوقية وبهذ الواو الساكنة دال مهملة الصغرى من المعز اذا قوى أو اذا أفى عليه حول (فذكره لاني



صلى الله عليه وسلم فقال ضحك انت) ولا يذرع به أنت وعلم منه انه كان من جملة من كان له نصيب من هذه  
 القصة فكانت له كأن شريكاً لهم وهو الذي تولى القصة بينهم لكن استشكله ابن المنذر باحتمال أن يكون صلى الله  
 عليه وسلم وهب لكل واحد من المقسوم فيهم ما صار إليه فلا تجبه الشركة وأجاب بأنه سيأتي الحديث في الاضاحي  
 من طريق أخرى بالنظر انه قسم بينهم ضحياً قال قتل على أنه عين تلك الغنم للضحايا فوهب لهم جملتها ثم أمر عقبة  
 بقسمتها فيصح الاستدلال به لما ترجم له قال في المصابيح ينبغي أن يضاف الى ذلك أن عقبة كان وكيلاً على القسم  
 بتوكيل شركائه في تلك الضحايا التي قسمها حتى توجه ادخال حديثه في ترجمة وكالة الشريك لشريكه في القسم  
 وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الضحايا والشركة ومسلم في الضحايا والترمذي والنسائي وابن ماجه  
 فيها أيضاً هذا (باب) بالتسوين (اذ وكل المسلم حربياً في دار الحرب او) وكل المسلم حربياً كأننا (في دار الاسلام)  
 بأمان (جز) وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى القرشي العامري الاويسى المدني الاعرج  
 قال حدثني) بالافراد (يوسف بن الماجشون) بكسر الجيم وتفتح وبضم الشين المجهمة وبعد الواو الساكنة نون  
 مكسورة ومعناه المورد واصله يعقوب بن عبد الله بن أبي سلة المدني (عن صالح بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن  
 عوف) القرشي (عن ابيه) ابراهيم (عن جده عبد الرحمن بن عوف) أحد العشرة المبشرة بالخلافة (رضي الله  
 عنه) أنه قال كانت أمية بن خلف) بضم الهمزة وتخفيف الميم المفتوحة وتشديد التحتية أي كتبت اليه (كتاباً  
 بان يحفظني في صاغيتي بمكة) بصاد مهيمة وعين بحجة مالى أو حاشيتي أو أهلى ومن يصفى اليه أي يعل (واحفظه  
 في صاغيته بالمدينة فلما ذكر ابن حجر أن لا يعرفه (الرحمن) قال ابن حجر لا يعرفه بترجيد وتعبه العيني  
 فقال هذا لا يتنصيه قوله لا أعرف الرحمن وانما معناه أنه لما كتب له ذكر اسمه بعبد الرحمن فقال ما أعرف  
 الرحمن الذي جعلت نفسك عبد الله ألا ترى أنه قال (كانتني باسمك الذي كان في الجاهلية فساكنته عبد عمرو) بفتح  
 العين ورفع عبد كذا في الفرع وفي غيره عبد بالنصب على المقعولة (فلما كان في يوم) غزوة (بدر) في رمضان  
 في السنة الثانية من الهجرة وسقط الجارلابي ذر) خرجت الى جبل لا حوزة) بضم الهمزة أي لا حفظه والضمير  
 المنصوب لأمية وفي نسخة لا حذره (حين نام الناس) أي حين غفلتهم بالنوم لا حوزة دمه (فابصره) أي أمية  
 ابن خلف (بلال) المؤذن وكان أمية يعذب بلالاً بمكة لاجل اسلامه عذاباً شديداً (الخروج) بلال (حتى رقب على  
 مجلس من الانصار) ولا يذرع على مجلس الانصار فأستقط حرف الجز (فقال) دوتكم أو الزموا (أمية بن خلف)  
 وفي الفرع وأصله تضبيب على أمية ولا يذرع أمية بن خلف بالرفع أي هذا أمية بن خلف (لا تجوت ان تجا  
 الكية نخرج معه فريق من الانصار في آثارنا فلما خشيت ان يلحقونا خلمت لهم ابنه) علياً (لا تغلهم) بفتح  
 الهمزة وقيل بينهم من الاشغال ولا يذرع لثغلم بنون الجمع وفي نسخة المي دوى يشغلهم باسقاط اللام وبالياء  
 بدل النون أو الهمزة عن أمية بابنه (فقتلوه) أي الابن والذي قتله قبل هو عمار بن ياسر (ثم ابوا) بالموحدة أي  
 امتنعوا وفي نسخة أنوا بالمدالة الفوقية من الاتيان (حتى يتبعوا ما كان) أمية (رجلاً قتيلاً) بضم الجيم (فلما  
 أدركوا قاتله) لأمية (ابنك فبركاً فاقبت عليه نفسي لامنعه) منهم وانما فعل عبد الرحمن ذلك لأنه كان بينه  
 وبين أمية بمكة صداقة وعهد فقصد أن يني بالعهد (فقتلوه) بالحاء المجهمة (بالسيوف) أي أدخلوا أسياقهم  
 خلله حتى وصلوا اليه وطعنوا به (من تحت) من قوله هم خللته بالرمح وأخللته اذا طعنته به ولا يذرع  
 لثغلم بنون المستقلى فقتلوه بالحاء المهيمة كما في الفرع وأصله وفي رواية فقتلوه بالجيم أي غشوه بالسيوف  
 ونسب هذه في فتح الباري للأصيلي وأبي ذر قال ولغيرهما بالحاء المجهمة قال ووقع في رواية المستقلى فقتلوه بلام  
 واحدة مثبته انتهى والاولى أظهر من جهة المعنى أقول عبد الرحمن بن عوف فأقيمت عليه نفسي فكانت هم  
 أدخلوا سيوفهم من تحته كما ترى (حتى قتلوه) والذي قتله رجل من الانصار من بني مازن وقال ابن هشام  
 ويقال قتله عاذ بن عفران وخارجة بن زيد وخبيب بن اساف اشترى كوافي قتله وفي مستخرج الحاكم ما يدل على  
 أن رفاعه بن رافع الزرقى من جملة المشاركين في قتله وفي مختصر الاستيعاب ان قاتله بلال (واصاب احدهم)  
 أي الذين باشر واقتل أمية (رجلي بسيفه) وسكان الذي أصاب رجله الحباب بن المنذر كما عند البلاذري  
 (وكان عبد الرحمن بن عوف يربنا ذلك الاثر في ظهر قدمه قال ابو عبد الله) البخاري (سمع يوسف بن الماجشون  
 (صالحاً) هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (و) سمع (ابراهيم اباه) وقائدة ذلك تحقيق السماع وسقط قوله

قال أبو عبد الله إلى آخره في رواية غير المستقلة • ورجال هذا الحديث مدنيون وأخرجه أيضا المغازي  
 مختصرا • (باب حكم) (الوكلة في الصرف) يعني في بيع البع بالقدرة (و) (الوكلة في) (الميزان) أي في الموزون  
 (وقد وصل عمر) بن الخطاب (وابن عمر) فيما وصله سعيد بن منصور عنهما (في الصرف) • وبه قال (حدثنا  
 عبد الله بن يوسف) (التنيسي) قال (أخبرنا مالك) (الامام) (عن عبد المجيد) بميم مفتوحة قبل الجيم (ابن مهدي بن  
 عبد الرحمن بن عوف) (الزهري المدني وسهيل مصغر) (عن سعيد بن المسيب) عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة  
 رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا (قبل هو سواد بن غزيرة بفتح السين المهملة  
 والواو المخففة وفتح غزيرة بغير مفتوحة وزي مكسورة ومجتمين ونخبة مشددة وقيل مالك بن صعصعة) (على خير  
 جاءهم) (مخرجين) (بفتح الجيم) وكسر النون وبعد النخبة الساكنة موحدة الكيس أو الطيب أو الصلب  
 أو الذي أخرج منه حشفه ورديشه (فقال) له عليه الصلاة والسلام ولا في الوقت قال (أكل تمر خبير هكذا  
 فقال) (الرجل) (أنا أخذ الصاع من هذا الصاعين) سقط في رواية أبي ذر من هذا وفي نسخة بصاعين منكرا  
 (والصاعين بالثلاثة فقال) (عليه الصلاة والسلام) (لا تفعل مع الجمع) أي القر الذي يقال له الجمع وهو تمر غير  
 مرغوب فيه (داومة) (بالدراهم ثم اتبع) أي اشترى (بالدراهم) تمر (جيبا وقال) (عليه الصلاة والسلام  
 في الميزان) أي الموزون (مثل ذلك) أي لا يباع رطل برطلين بل بجمع الدراهم ثم اتبع بالدراهم • ومطابقته  
 للترجمة من قوله عليه الصلاة والسلام اعامل خبير بجمع الجمع بالدراهم إلى آخره لأنه فوس أمر ما يكال ويوزن  
 إلى غيره فهو في معنى الوكيل عنه ويلحق به الصرف • وهذا الحديث قد سبق في باب إذا أراد بيع تمر فخير  
 منه من كتاب البيوع ويأتي أن شاء الله تعالى في المغازي والاعتصام • هذا (باب) (بالتنوين) (إذا أبصر الراعي)  
 (للغنم) (أو لو كيل) أي أبصر الوكيل (شاة) (من الغنم) (عوت) أي أشرفت على الموت (أو) أبصر الوكيل  
 (شيأ ينسد) أي أشرف على الفساد (ذبح) الراعي الشاة لثلاثة مجانا (أو أصلح) الوكيل (ما يخاف عليه  
 الفساد) بإبقائه كما إذا كان تحت يده فأكهة مثلاً أو غيرها مما يخاف عليه الفساد ولا يوي ذرو الوقت أو أصلح  
 ما يخاف الفساد وعزاهما العيني كابن حجر لا يذروا النسفي قال في الفتح وعليه جرى الاسماعيلي وابن شيبويه  
 فأصلح بدل أو أصلح والفاء عاطفة على أبصر وجواب الشرط محذوف تقديره جاز وضو ذلك قال وفي شرح ابن  
 التين محذوف أو فصار الجواب أصلح ما يخاف الفساد وأما الأصل في فعنده أو شيأ ينسد ذبح أو أصلح انتهى •  
 وبه قال (حدثنا) (ولايي ذرحدثنى) (بالافراد) (اصحاق بن ابراهيم) (بن راهوية) (سمع المعمر) (بن سليمان) يقول  
 (أبانا عبيد الله) (بالتصغير) (ابن عمر العمري) واستعمل الأنبياء بصيغة الجمع ولا فرق عنده كما تخرين بين انظر أبا  
 وأخبرنا وحدثنا وخص المتأخرون الأول بالاجازة كما مر تفصيلا في أوائل الكتاب (عن نافع) (مولى ابن عمر  
 (أنه سمع ابن كعب بن مالك) (عبد الله) (كأجرم به المزي) (أوهو أخوه عبد الرحمن) (قال ابن حجر) (كأنكر ما نى أنه  
 الظاهر لأنه روى طرفا من هذا الحديث كما عند ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن  
 كعب بن مالك (يحدث عن أبيه) (كعب بن مالك الانصاري) (أحد الثلاثة الذين تيب عليهم) (أنه) (أي أن) (الانسان  
 (كانت لهم) (بغفيرة الجمع ولا يذرعن الجوى والمستقل له بغير الأفراد) (غنم) (شاة) (للثان والعز) (ترى بسلع)  
 بفتح السين المهملة وبعد اللام الساكنة عين مهملة جبل بطيبة (بأبصرت جارية لنا) لم يعرف اسمها (بشاة  
 من غنمنا موتا) بنون الجمع وللشميمي من غنمها أي غنم الجارية التي ترعاها فلا ضافة لبيت للعلاك (فكسرت  
 حجرا) (يجرح كالسكين) (فدبحتها به) فيه جواز ذبيحة الحزاة والامة والذبح بكل جارح الا السنن والطرف ورد  
 استثنأ وهما كما سيأتي ان شاء الله تعالى في بابهما (مقال لهم) (كعب) (لأننا كلوا) منها شيأ (حتى أسأل النبي)  
 ولا يذرعن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (أو) قال حتى (أرسل) إلى النبي صلى الله عليه وسلم من يسأله) عن ذلك  
 شك الراوي (وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك) أي عن ذبح الشاة وفي نسخة عن ذلك باللام  
 (أو أرسل) إلى النبي صلى الله عليه وسلم من يسأله (فأمره) (عليه الصلاة والسلام) (بأكلها) (قال عبيد الله)  
 ابن عمر العمري راوى الحديث بالاسناد المذكور إليه (فيجبني) (أنها أمة) (وأنها ذبحت تابعة) أي  
 تابع المعمر بن سليمان (عبدة) (بفتح العين المهملة) (مكون الموحدة ابن سليمان الكوفي في روايته) (عن  
 عبيد الله) (الذي كوروهذه المتابعة وصلها المواق رحمه الله في كتاب الذبايح وفي هذا الحديث تصديق الراعي  
 والوكيل فيما أوتى عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة والكذب قال في عمدة التتاري وهو قول مالك وجماعة

وقال ابن القاسم اذا خاف الموت على شاة فذبحها لم يضمن ويصدق بان جاء بها مذبوحة وقال غيره يضمن حتى يبين ما قال وقال ابن القاسم اذا انزى على اثاث الماشية بغير اذن مالكها فهلك فلا ضمان عليه لانه من صلاح المال وغنائه وقال أشهب عليه الضمان \* ومطابقة الترجمة للعديد في مسألة الراعي لان الجارية كانت راعية للغنم فلما رأت شاة منها قوت ذبحتها ولم ترفع امرها الى النبي صلى الله عليه وسلم أمر بأكلها ولم ينكر على من ذبحها وأما مسألة الوكيل فملققة بها لان يد كل من الراعي والوكيل يد أمانة فلا يعملان الا بما فيه مصلحة ظاهرة ولا ينفع من ذلك كون الجارية كانت ملكا لصاحب الغنم لان الكلام في جواز الذبح الذي تضمنته الترجمة لافي الضمان \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الذبائح وكذا ابن ماجه \* هذا (باب) بالتسوين (وكالة الشاهد) أي الحاضر (والغائب جائز) وكتب عبد الله بن عمرو (هو ابن العاصي) (الى قهرمانه) بفتح القاف والراء بينهما ها \* ساكنة خازنه القائم بقضاء حوائجهم ولم يعرف اسمه (وهو) أي والحال أنه (غائب عنه) أي عن عبد الله (ان يركب) بالزاي (عن ابيه الصغير والكبير) زكاة الفطر \* وبه قال (حدثنا ابو ذؤيب) (الفضل بن دكين قال) (حدثنا سفيان) (الثوري) (عن سلمة) ولا يورى ذرو الوقت زيادة ابن كهيل بضم الكاف وفتح الهاء (عن ابى سلمة) ابن عبد الرحمن (عن ابى هريرة رضى الله عنه) انه (قال) كان رجل على النبي صلى الله عليه وسلم جل (له) (سنة) معين (من الابل نجاة) أي جاء الرجل النبي صلى الله عليه وسلم (يتقاضاه) أي يطلب أن يتضاه به الجمل المذكور (فقال) عليه الصلاة والسلام (أعطوه) بفتح الهاء زادا في الباب الملا حتى سنا مثل سنة وقبه جواز توكيل الحاضر بالبلد بغير عذره ومذهب الجمهور ومنعه أبو حنيفة الا يعذر مرض أو سفر أو مرض الخصم واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة \* وهذا موضع الترجمة لان هذا توكيل منه عليه الصلاة والسلام لمن أمره بالتضاه عنه ولم يكن عليه الصلاة والسلام مريضا ولا غائبا وأما قول الحافظ ابن حجر وموضع الترجمة منه لو كالة الحاضر واضح وأما الغائب فيستفاد منه بطريق الاولى فتعقبه العيني بأنه ليس فيه شيء يدل على حكم الغائب فضلا عن الاولوية وأجاب في انتقاض الاعتراض بأن وجه الاولوية أن وكالة الحاضر اذا اجازت مع امكان مباشرة الموكل بنفسه فجواز الغائب مع الاحتياج اليه أولى فن لا يدرك هذا القدر كيف يتعدى للاعتراض (فطلبوا سنة فلم يجدوا له الا سنا فوقها) والمخاطب بذلك أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في حديثه (فقال) عليه الصلاة والسلام (اعطوه فسان) الرجل له عليه الصلاة والسلام (أوفيتني) أي أعطيتني وأفيا (أوفى الله بك) وحرف الجر في المفعول زائد للتوكيد لان الاصل أن يقول أو فاك الله بحال النبي صلى الله عليه وسلم ان خياركم احسنكم قضاء) نصب على التمييز وأحسنكم خبر لقوله خياركم لكن امتشك كون المبتدأ بلفظ الجمع والخبر بالافراد والاصل التطابق بين المبتدأ والخبر في الافراد وغيره وأجيب باحتمال أن يكون مقردا بمعنى المختار وحينئذ فالمطابقة حاصلة أو أن افعل التفضيل المضاف المقصود به الزيادة بجوز فيه الافراد والمطابقة لمن هوله والمراد الخبرية في المعاملات أو أن من مقدرة كافي الرواية الاخرى \* وفي هذا الحديث رواية تابعي عن تابعي عن صحابي وأخرجه أيضا في الاستقراض والوكالة والهبة ومسلم في البيوع وكذا الترمذي والنسائي وأخرجه ابن ماجه في الاحكام \* (باب) حكم (الوكالة) والهبة ومسلم (الديون) \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) (الواشي البصري قال) (حدثنا شعبه) (بن الحجاج) (عن سلمة بن كهيل) (الحضرمي الكوفي أنه) (قال سمعت) (باسلة) (عبد الله أو اسماعيل) (بن عبيد الرحمن) (بن عوف الزهري المدني) (عن ابى هريرة رضى الله عنه ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يتقاضاه) أي يطلب منه قضاء دين وهو بغير له سنة معين كما مر قريبا (فأغظ) للنبي صلى الله عليه وسلم لكونه كان يهوديا أو كان مسلما وشدد في المطالبة من غير قدوزائد يقتضي كقرايل جرى على عادة الاعراب من الجفاة في المخاطبة وهذا أولى ويدل له ما رواه الامام أحمد عن عبد الرزاق عن سفيان جاء اعرابي يتقاضى النبي صلى الله عليه وسلم بغير او وقع في ترجمة بكرين سهل من المعجم الاوسط للطبراني عن العرابي بن سارية ما يذهبهم انه هوله كن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي انه غيره وكان القصة وقعت للاعرابي ووقع للعرابي ضحوا (فهم به) (اصحابه) عليه الصلاة والسلام ورضى الله عنهم أي أرادوا أن يؤذوا الرجل المذكور بالقول أو بالفعل لكنهم لم يفعلوا ذلك أدبامعه عليه السلام (فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم دعوة) أى اتركوه ولا تتعرضوا له وهذا من حسن خلقه عليه الصلاة والسلام وكرمه وقوة  
 صبره على الجفاء مع قدرته على الانتقام منهم (فان لصاحب الحق مبالاة) أى صولة الطلب وقوة الحجلة لكنه على  
 من يحمله أو يسى المبالاة لكن مع رعاية الأدب المشروع (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (اعطوه سنا مثل  
 سنا قالوا يا رسول الله لا نجد سنا (الا مثل) أى أفضل (من سنا) وسقط في الفرع وأصله لا نجد قصار لفظه  
 قالوا يا رسول الله الا مثل من سنا (فقال) عليه الصلاة والسلام ولا ي الوقت قال (اعطوه فان خيركم)  
 ولا ي ذرعن الكنمينى فان من خيركم (احسنكم قضاء) ومطابقته للترجمة ظاهرة \* هذا (باب) بالتشوين  
 (اذا وحب) احد (شبانو كيل) بالتشوين أى لو كيل قوم (او) وهب شيأ (شفيح قوم) وجوابه الشرط قوله  
 (جاز لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو قد هوازن) قبيلة من قيس والوفد قوم يجتمعون ويردون البلاد (حين  
 سألوه) أن يرذأ اليهم (المغانم) التى اصابها منهم (فقال النبي صلى الله عليه وسلم نصيبى) منها (لكم) وهذا طرف  
 من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصى أخرجه ابن اسحاق في المغازى وظاهره كما قال ابن المنير يوم  
 أن الموهبة وقعت للوسائط الذين جاؤا شفعا في قومهم وليس كذلك بل المقصود هبة لكل من غاب منهم ومن  
 حضر فيدل على أن الانفاط تنزل على المتأصل لا على الصور وأن من شفع لغيره في هبة فقال المشفوع عنده  
 الشفيح قد وهبته ذلك فليس للشفيح أن يتعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه بل الهبة للمشفوع له \* وبه  
 قال (حدثنا سعيد بن عيسى) بضم العين المهملة وفتح الفاء اسم جدته واسم ابيه كثير ونسبه بلدته اشهرته به (قال  
 حدثنى) بالافراد (الليث) بن سعد الامام (قال حدثنى) بالافراد أيضا (عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد  
 (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى انه (قال وزعم عروة) بن الزبير بن العوام والواو عطف على محذوف  
 وقول الحافظ ابن حجر انه معطوف على قصة الحديبية لم أعرف له وجهاً فليظروا الزعم هنا بمعنى القول المحقق  
 كما قاله الكرماني وفي كتاب الاحكام عن موسى بن عقبة قال ابن شهاب حدثنى عروة بن الزبير (ان مروان بن  
 الحكم) بن أبي العاصى الاموى ابن عم عثمان بن عفان رضى الله عنه ولد بعد الهجرة بستين او بأربع قال  
 ابن أبي داود لا ندرى اسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيأ أم لا قال في الاصابة ولم أر من جزم بصحته فكأنه  
 لم يكن حينئذ مميزاً ولم يثبت له أزيد من الرؤية وارسل عن النبي صلى الله عليه وسلم (والمسور بن مخرمة) بكسر  
 الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو ومخرمة بفتح الميم والراء بينهما خاء معجمة ساكنة ابن نوفل الزهرى وكان  
 مولده بعد الهجرة بستين فيما قاله يحيى بن بكير ووقدم المدينة في ذى الحجة بعد الفتح سنة ثمان وهو ابن ست سنين  
 وقال البغوى حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث وحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة على  
 لابنة أبي جهل في الصحين وغيرهما (احبراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) ظاهره أن مروان بن الحكم  
 والمسور بن مخرمة حضر ذلك لكن مروان لا يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحبة وأما المسور  
 فقد صح سماعه منه لكنه انما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة بعده لكنه كان في غزوة حنين  
 مميزاً قد ضبط في ذلك الا وان قصة خطبة على لابنة أبي جهل (قام حين جاء وفد هوازن) حال كونهم  
 (مسلين) وكان فيهم تسعة نفر من أشرفهم (فسألوا ان يرذأ اليهم اموالهم وسيهم) وعند الواقدي كان فيهم  
 أبو برقان السعدى فقال يا رسول الله ان في هذه الخطائر الاتمهاتك وخالاتك وحواضنك ومرضعاتك  
 قامن علينا من الله عليك (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب احديث الى اصدقته) رفع  
 خبر قوله أحب (فاختاروا) أن أرذأ اليكم (احدى الطائفتين اما السبي واما المال وقد) بالواو ولا يوى ذر  
 والوقت فقد (كنت استأيت) بهمة ساكنة لكن موضع الهمة في الفرع سكون فقط من غير همز  
 أى انتظرت (بكم) ولا ي ذر بهم (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتظرهم) ليحضروا (بضع عشرة ليلة)  
 لم يقسم السبي وتركه بالجرانة (حين فصل) بفتح القاف والفاء أى رجع (من الطائف) الى الجعرانة فقسم  
 القنائم بها وكان توجه الى الطائف فحاصرهم ثم رجع عنها فجاء وفد هوازن بعد ذلك فبين لهم أنه  
 آخر القسم ليحضروا فإبطأوا (فلما تير لهم) ظهر لو وفد هوازن (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم  
 الا احدى الطائفتين) المال او السبي (قالوا فاجتار سينا) وفي مغازى ابن عقبة قالوا اخيرتنا يا رسول الله  
 بين المال والحسب فالحسب أحب الينا ولا تنكلم في شاة ولا بعير (مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم

في المسلمين فأتى على الله بما هو أحله ثم قال أما بعد فإن اخوانكم هؤلاء وقد هوانن (قد جاؤنا) حال كونهم  
 (تائبين) وإن قدر أيت ان ارد الله بهم سيهم) هذا موضع الترجمة لأن الوفد كانوا وكلاء شفعاء في رد سيهم (فمن  
 احب منكم ان يطيب بذلك) بضم اوله وفتح الطاء وتشديد المثناة التحتية المكسورة مضارع طيب يطيب تطيبا  
 من باب التفعيل ولا بي ذر يطيب بفتح اوله وكسر ثانيه وسكون ثالثه من الثلاثي من طاب يطيب والمعنى من  
 احب أن يطيب يدفع السي الى هوانن نفسه مجازا من غير عوض (فليفعل) جواب من المتضمنة معنى الشرط  
 فلذا دخلت الفاء فيه (ومن احب منكم ان يكون على حظه) اي نصيبه من السي (حق تعطيه اياه) اي عوضه  
 (من اول ما يفي الله علينا فليفعل) بضم حرف المضارعة من افا يفي والقي ما يحصل للمسلمين من اموال  
 الكفار من غير حرب ولا جهاد واصل النبي الجوع كأنه كان في الاصل لهم فرجع اليهم ومنه قيل للظل الذي  
 بعد الزوال في لانه يرجع من جانب الغرب الى جانب الشرق (فقال الناس قد طيبنا ذلك) بتشديد التحتية  
 أي جعلناه طيبا من حيث كونهم رضوا بذلك وطابت نفوسهم به (لرسول الله) أي لاجله (صلى الله عليه وسلم  
 لهم) ولا بي الوقت قد طيبنا ذلك يارسول الله لهم وسقط لابي ذر لفظه لهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما ندري من اذن منهم في ذلك من لم يأذن فارجعوا حتى يرفعوا) بالواو على لغة الكوفي البراغيت  
 ولكنكم بهني حتى يرفع (الينا عرفاؤكم امركم) جمع عريف وهو الذي يعرف امور القوم وهو النقيب ودون  
 الرئيس وأراد عليه الصلاة والسلام بذلك التقصى عن أمرهم استطلاعية لنفوسهم (فرجع الناس فكلهم  
 عرفاؤهم) في ذلك قطابت نفوسهم به (ثم رجعوا) اي العرفاء (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه أنهم)  
 أي القوم (قد طيبوا) ذلك (واذنوا) لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرقد السي اليهم وفيه أن اقرار الوكيل  
 عن موكله مقبول لأن العرفاء ينزله الوكلاء فيما اقيموا له من أمرهم وبهم اذا حال أبو يوسف وقيد أبو حنيفة  
 ومحمد بالحاكم وقال الشافعية لا يصح اقرار الوكيل عن موكله بأن يقول وكلتك لتقر عني فلان بكذا فيقول  
 الوكيل اقررت عنه بكذا أو جعلته مقرا بكذا الا أنه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالتشهادة لكن التوكيل  
 فيه اقرار من الموكل لاشعاره بنبوت الحق عليه وقيل ليس باقرار كما أن التوكيل بالابراء ليس بإبراء ومحصل  
 الخلاف اذا قال وكلتك لتقر عني فلان بكذا فلو قال اقر عني فلان بألف له على كان اقرارا مطلقا ولو قال اقر له  
 على بألف لم يكن اقرارا قطعيا صرح به صاحب التيجيز وليس في الحديث حجة لجواز الاقرار من الوكيل لأن  
 العرفاء ليسوا وكلاء وانما هم كالامراء عليهم فقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم  
 عليهم وهذا الحديث أخرجه ايضا في الحسن والمغازي والعق والهمة والاحكام وأخرجه أبو داود في الجهاد  
 والنساء في السير بقصة العرفاء مختصرا \* هذا (باب) بالتسوين يذكرفيه (اذا وكل رجل) زاد أبو ذر رجلا  
 (ان يعطى) شخص (شيا ولم يبين) الموكل (كم يعطى فأعطى) أي الوكيل ذلك الشخص (على ما يتعارفه الناس)  
 أي في هذه الصورة فهو جائز \* وبه قال (حدثنا المسكين بن ابراهيم) بن بشير التميمي البجلي أبو السكن قال  
 (حدثنا ابن جريح) عبد الملك بن عبد العزيز (عن عطاء بن أبي رباح) بفتح الراء والموحدة وبعد الالف حاء مهملة  
 (وعيره) بالجر عطف على ما سبقه حال كون الغير (يزيد بعضهم على بعض) أي ليس جميع الحديث عند واحد  
 منهم بعينه بل عند بعضهم ما ليس عند الآخر (والحال أنه) (لم يبلغه) بضم اوله وفتح ثانيه وكسر ثالثه مشددا  
 أي لم يبلغ الحديث (كلهم) بل بلغه (رجل واحد منهم عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) قال  
 في الفتح وقد وقفت من تسمية من روى ابن جريح عنه هذا الحديث عن جابر على أبي الزبير وقد تقدم في الحج  
 شي من ذلك وتعبه العيني بأنه ليس في الحج شي من ذلك وانما الذي تقدم في كتاب البيوع في باب شراء الدواب  
 والخير وأجاب في انتقاض الاعتراض بأن العيني ظن أن المراد قصة جيل جابر وليس كذلك وانما المراد الانتظ  
 الواقع في السند الذي وقع الاختلاف فيه فانه قد تقدم في الحج بمن آخر يتعلق بالحج قال ولكن هذا المعترض  
 يهجم بالانكار قبل أن يتأمل انتهى وكذا قال في المقدمة في كتاب الوكلاء انه أبو الزبير وانه تقدم في الحج وقد  
 استوعبت ما ذكره في المقدمة في الحج فلم اجد لذلك ذكرا فافقه اعلم (قال) اي جابر (كنت مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم في سفر) في غزوة الفتح كما مر في البيع (فكنت) رابكا (على جمل ثفال) بثلاثة مفتوحة وكسر هاءنا  
 ضمأ ففاء خفيفة فألف فلام صفة لجمل أي بطي السير (انما هو في آخر القوم فترى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال من هذا المتأخر عن الناس (قلت جابر بن عبد الله قال) عليه الصلاة والسلام (مالك) تأخرت (قلت اتي على جبل فقال قال) عليه الصلاة والسلام (امعك قضيب قلت نعم قال اعطنيه فأعطيه فضر به) به (فزجره فكان) الجبل (من ذلك المكان) الذي ضرب به عليه الصلاة والسلام فيه (من أول القوم) ببركته عليه الصلاة والسلام حيث تبدل ضعفه بالقوة (قال) صلى الله عليه وسلم (بعنيه) أي الجبل (فقلت) ولاي ذر قال بدل فقلت (بل هولك يا رسول الله) عطية من غير عن (قال بعنيه) بالثمن ولاي ذر قال بل بعنيه (قد أخذته) وللكشميين قال قد أخذته (بأربعة دنانير) وفي البيع فاشترأه مني بأوقية فحمل أربعة الدنانير على أنها كانت يومئذ أوقية وقد اختلفت الروايات في قدر الثمن الذي وقع به البيع واضطربت في ذلك اضطرابا لا يقبل التلخيص وتكلف الجمع بينها بعيد عن التحقيق وقد تقدم شيء من مباحث ذلك في البيع قال العيني وبلى للاشتراب عن قول جابر خذ بلائع (ولتظهره) أي ركوبه (إلى المدينة) إعاره (فلما دنونا) قربنا (من المدينة) أخذت ارجل (قال) عليه الصلاة والسلام (أين تريد قلت تزوجت امرأة) اسمها سهيله (قد خلا منها) أي ذهب منها بعض شبابها ومضى من عمرها ما جرت به الامور قال القاضي عياض ورواه بعضهم بالمدفوع فحذف قاله في المصابع كالتنقيح وفي نسخة قد خلا منها زوجها أي مات وعليها شرح العيني كالكرمانى (قال) عليه الصلاة والسلام (فهلا تزوجت (جارية) بكرا (تلاعها وتلاعك) وفي رواية فهلا تزوجت بكرا تضاحكك وتضاحكها وتلاعك وتلاعها (قلت ان ابني) عبد الله (توفي وترك ثبات) كن ثعنا كما في مسلم ولم يسمين (فأردت ان انكح امرأة) بفتح الهمزة (قد جرت) حوادث الدهر وصارت ذات تجربة تقدر على تعهد أخواني وتفقد احوالهن قد (خلا منها) بعض شبابها او مات زوجها كما مر (قال) عليه الصلاة والسلام (فذلك) مبتدأ حذف خبره تقديره مبارك ونحوه (فلما قدمنا المدينة قال) صلى الله عليه وسلم (يا بلال اقضه) ثمن جله (وزده) على غنمه (فأعطاه) أي أعطى بلال جابرا (أربعة دنانير) ثمن الجبل (وزاده قبراطا) وهذا موضع الترجمة فانه لم يذ كر قدر ما يعطيه عند امره باعطاء الزيادة فاعطى بلال على العرف في ذلك فزاده قبراطا (قال جابر لا تنفارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال عطاه (فلم يكن القبراطا يفارق جراب جابر بن عبد الله) بكسر الجيم من جراب ولاي ذر عن الكشميين وعزاها في فتح الباري لابي ذر والنسفي قراب بكسر القاف أي قراب سيفه وقد زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر فأخذهم أهل الشام يوم الحرة وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشروط ومسلم في البيوع \* (باب وكالة المرأة) بهزمة مكسورة بعد اللام الساكنة خيم ساكنة فراء مفتوحة ولاي ذر المرأة أي حكم نوكيل المرأة (الامام) بالنصب على المنعولية (في) عقد (النكاح) \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) (الامام) (عن أبي حازم) بالخاء المعجمة والزاي سلمة بن دينار الأعرابي (عن سهل بن سعد) بسكون الهاء في الأول والعين في الثاني ابن مالك الانصاري الساعدي انه (قال جاءت امرأة) لم تسم قال الحافظ ابن حجر وهم من زعم انها أم شريك (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو في المسجد (فتأتى يا رسول الله اتي قد وهبت لك من نفسي) بزيادة من نفسي (بزيادة من التوكيد واستشكل بانهم اشترطوا لزيادتها ثلاثة شروط \* احدها تقدم نبي او نهي او استفهام بهل نحو وما تسقط من ورقة الايعلمها ونحو لا يتم من احد ونحو فارجع البصر هل ترى من فطوره الثاني تنكير مجرورها الثالث كونه فاعلا أو مفعولا به او مبتدأ أو الشرطان الاولان مفقودان هنا وأوجب بان الاختفاء لم يشترطها ما استدلا بنحو واقد جالك من نبي المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم يحلون فيها من أساور وكدالم يشترط الكوفيون الاول \* وقال العيني كالكرمانى ويروى وهبت لك نفسي بدون كلمة من انتهى \* وفي الفرع علامة السقوط لا يوي ذر والوقت على قولها لا فاقه أعلم وفي قولها قد وهبت لك نفسي حذف مضاف تقديره امر نفسي او نحوه والا فالحقيقة غير مرادة لان رغبة الحرة لا تملك فكانها قالت أتزوجك من غير عوض (فقال رجل) لم يسم نعم في رواية معمر والثوري عند الطبراني فقام رجل احسبه من الانصار وفي رواية زائدة عنده فقال رجل من الانصار (زوجنيها) زاد في باب السلطان ولي من كتاب النكاح ان لم يكن لك بها حاجة قال هل عندك من شيء تصدقها قال ما عندي الا ازارى فقال ان أعطيتها اياه جلست لا ازارك قال فالتمس شيئا قال ما أجد شيئا فقال القم ولو خاتم من حديد فلم يجد قال أمعك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور معهما (قال) عليه الصلاة والسلام (قد زوجناكمها بما معكم من القرآن) الباء للتعويض كهي في نحو بعثك العبد بالظن فظاهره جواز

كون الصداق تعليم القرآن وليست هي للسبب أي لاجل ما معك من القرآن وفي رواية مسلم اذهب فاعلمها من القرآن وفي أخرى له علمها عشرين آية ويحجج به من يجيز في الصداق أن يكون منافع ومنعه أبو حنيفة في الحز واجازته في العبد وذهب الطحاوي وغيره إلى أن الباء للسبب وأن ذلك جائز له دون غيره لأنه لما جازت له الموهوبية جاز له أن يهبها ولذلك ملكها له ولم يشاورها وهذا يحتاج إلى دليل ولئن سلمنا أنها للسبب فقد يكون الصداق مسكوتاً عنه لأنه أصدق عنه كما كفر عن الذي وطئ في رمضان أذ لم يكن عنده شيء أو أنكبه أي أياها نكاح تفويض وأبقى الصداق في ذمته حتى يكتبه ويكون قوله بأمعك من القرآن حضاله على تعلمه وتكرمه لاهله وقد تعقب الداودي المصنف بأنه ليس في الحديث ما ترجم له فإنه لم يذكر فيه أنه صلى الله عليه وسلم استأذنها ولا أنها وكلته وانما تزوجها للرجل بقول الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم انتهى قال في فتح الباري وكان المصنف أخذ ذلك من قواها قد وهبت نفسها لك فقوضت أمرها إليه وقال الذي خطبها تزوجها أن لم يكن لك بها حاجة فلم تنكر هي ذلك بل استقرت على الرضا فكانت فوقت أمرها إليه يتزوجها أو يزوجه لمن رأى وفي حديث أبي هريرة عند النسائي وأبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اني أريد أن ازوجك هذا إن رضيت فقالت ما رضيت لي فقد رضيت ولم يرد أن الرجل قال بعد قوله عليه الصلاة والسلام زوجهتكها قبلت نكاحها وأجاب المهلب بأن بساط الكلام في هذه القصة أغنى عن القول لما تقدم من الطلب والمعاودة في ذلك فن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يحجج إلى تصريح منه بالقبول لسبق العلم برغبته بخلاف غيره من لم تقم القرائن على رضائه انتهى فليأمل \* ومباحث هذا الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في محالها يعون الله وقونه وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في التوحيد والنكاح وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي في النكاح وابن ماجه فيه وفي فضائل القرآن \* هذا (باب) بالتزوين (إذا وكل) رجل (رجلاً) يحدف الفاعل وفي نسخة إذا وكل رجل يحدف المفعول (فرك الوكيل شيئاً) مما وكل فيه (فأجازته) وفي نسخة فأجابه (الموكل فهو جاز وأن أقرضه) أي وإن أقرض الوكيل شيئاً مما وكل فيه (أي أجزل مسمى جاز) أي إذا أجازته الموكل (وقال عثمان بن الهيثم) بفتح الهاء والمثلثة بينهما تحية ساكنة آخره مهم (أبو عمرو) المؤذن وقد ساقه المؤلف من غير أن يصرح بالتحديث وكذا ذكره في قصة ابليس وفضائل القرآن لكن مختصراً ووصله النسائي والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان هذا قال (حدثنا عوف) بالقائه ابن أبي جيلة بالجيم المفتوحة الأعرابي العبدى البصرى روى بالقدر والتشيع لكن احتج به الجماعة وهو من صغار التابعين (عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال وكفى رسول الله صلى الله عليه وسلم بخنظر كاة) الفطر من (رمضان فأنا في أت) كفاض (لجعل يحنو) بجاء مهملة ومثلثة أي يأخذ بكفيه (من الطعام) وفي رواية أبي المتوكل عن أبي هريرة عند النسائي أنه كان على تمر الصدقة فوجد أثر كف فكانه قد أخذ منه ولابن الضريس من هذا الوجه فإذا التمر قد أخذ منه مل كف (فأخذته) أي الذي حثا من الطعام وزاد في رواية أبي المتوكل أن أبا هريرة شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً فقال له إن أردت أن تأخذ فقل سبحان من سحرك لمجد قال فقلتها فإذا أنا به قائم بين يدي فأخذته (وقلت والله لا رفعتك) من رفع الحصى إلى الحاكم أي لا ذهبن بك (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليحكم عليكم عليكم بقطع اليد لأنك سارق وسقط قوله والله في رواية أبي ذر (قال اني محتاج) لما أخذه (وعلى عمال) أي نفقة عمال أو على بمعنى لي وفي رواية أبي المتوكل فقال انما أخذته لاهل بيت فقراء من الجن (ولي) وللتكشيمية وبي بالموحدة بدل اللام (حاجه شديدة قال) أبو هريرة (نخلت عنه فاصبحت فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لما أتته (يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة) سعى أسير لأنه كان ربطه بسير لأن عادة العرب يربطون الأسير بالقد قال الداودي وفيه اطلاع صلى الله عليه وسلم على المغيبات وفي حديث معاذ بن جبل عند الطبراني أن جبريل جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم بذلك (قال) أبو هريرة (قلت يا رسول الله شكاً حاجه شديدة وعيلاً فرحمته نخلت سبيله قال) صلى الله عليه وسلم (أما) بالتخفيف حرف استفتاح (أنه) بكسر الهمزة وفتحها في البونينية والفتح على جعل ما يعنى حقاً (قد كذبك) بتخفيف الذال في قوله أنه محتاج (وسيعود) إلى الأخذ (فعرفت أنه سيعود) قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سيعود فرصدته (أي ترقبته) (جاء) ولا يذر عن الجوى فجعل بدل فجاء (يجتوم من الطعام فأخذته فقلت لا رفعتك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قال دعني فاني محتاج) الاخذ (وعلى عيال لا اعود فرجته تخليت سبيله فأصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم) بأبواب لي هنا واسقاطها في السابق والتعبير بالنبي بدل الرسول (يا باهريرة ما فعل اسيرك) سقط هنا قوله في السابق البارحة (قلت يا رسول الله شككنا حجة شديدة وعيال لا فرجته تخليت سبيله قال) عليه الصلاة والسلام (أمانه) بالتخفيف وكسر الهمزة وفتحها (قد كذبتك وسيعود) لم يقل هنا فعرفت انه سيعود الخ (فرصدته) المرة (الثالثة فجاء) ولاي ذر عن الجوى فجعل (يختمون الطعام فأخذه فقلت لا رفعتك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا آخر ثلاث مرات لك) بفتح الهمزة (تزعم لا تعود) صفة ثلاث مرات على أن كل مرة موصوفة بهذا القول الباطل ولاي ذر انك بكسر الهمزة وفي نسخة مقروءة على الميدوي انك تزعم انك لا تعود (ثم تعود قال دعني) وفي رواية أبي المتوكل خل عني (اعلم) بالجزم (كلمات) نصب بالكسرة (يتفعل الله بها) يجزم يتفعل قال الطيبي وهو مطلق لم يعلم منه أي النفع فيجمل على المقيد في حديث علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأها يعني آية الكرسي حين يأخذ منجمه آمنه الله تعالى على داره ودارجاره وأهل دويرات حوله رواء البيهقي في شعب الايمان انتهى وفي رواية أبي المتوكل اذا قلته لم يقر بك ذكر ولا أني من الانس ولا من الجن (قلت ماهر) أي الكلام للعموي والمسألة في ماهي الكلمات (قال اذا اويت) أتيت (الى فراشك) للنوم وأخذت منجبعك (فاقرأ آية الكرسي الله لا اله الا هو الحي القيوم حتى تحتم الآية) زاد معاذ بن جبل في روايته عند الطبراني وخاتمة سورة البقرة آمن الرسول الى آخرها (قال ان يزال عليك من الله) أي من عند الله أو من جهة أمر الله أو من قدرته أو من بأس الله ونقمته (حافظ) يحفظك (ولا يقر بك) بفتح الراء والموحدة ونون التوكيد الثقيلة كذا في اليونينية وفي غيرها ولا يقر بك باستقاط النون ونصب الموحدة عطف على السابق المنسوب بلن (شيطان) وفي نسخة الشيطان (حتى تصبح تخليت سبيله فأصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعل اسيرك البارحة قلت) ولاي الوقت فقلت (يا رسول الله زعم انه يعلمني كلمات يتفعل الله بها تخليت سبيله قال) عليه الصلاة والسلام (ماهي) الكلمات (قلت) ولاي الوقت قال بدل قلت (قال لي اذا اويت الى فراشك فاقرأ آية الكرسي من اولها حتى تحتم) زاد أبو ذر الآية (الله لا اله الا هو الحي القيوم وقال لي ان يزال) وللكشميهي لم يزال (عليك من الله حافظ) وسقط قوله لي من رواية أبي ذر (ولا يقر بك شيطان) بفتح الراء والموحدة ولاي ذر ولا يقر بك بضم الموحدة من غير نون فيها كذا في الفرع وأصله قال البرماوي كالكرمانى بعد أن ذكر افتح الراء والموحدة وأصله يقر بك بالنون المؤكدة قال في المصابيح لا أدري مادعاه الى ارتكاب مثل هذا الامر الضعيف مع ظهور الصواب في خلافه وذلك انه قال فانك ان يزال عليك من الله حافظ ولا يقر بك شيطان حتى تصبح فعند ما فعل منصوب بلن وهو قوله يزال والآخر من قوله يقر بك منصوب بالعطف على المنصوب المتقدم ولا زائدة لتأكيده التي مثلها في قولك ان يشوم زيد ولا ينحك وأجربها على طريقته في اطلاق الزيادة على لاهذه وان كان التحقيق انها ليست زائدة دائماً لا ترى انه اذا قيل ما جاءني زيد وعمرو احتلني مجي كل منهما على كل حال ونقي اجتماعهما في انجي فاذا جى بلا كان الكلام نصاً في المعنى الاول نعم هي زائدة في مثل قولك لا يستوي زيد ولا عمرو انتهى ولاي ذر ولا يقر بك الشيطان (حتى تصبح وكانوا) أي الصحابة (احرص شئ على) تعلم (الخير) وفعله وكان الاصل أن يشول وكذا لسنه على طريق الالتفات وقيل هو مدرج من كلام بعض رواة وبالجمله فهو مسوق للاعتذار عن تخليه سبيله بعد المرة الثالثة حرصاً على تعلم ما ينفع (فقال النبي صلى الله عليه وسلم أمانه) بالتخفيف وفتح الهمزة وكسرها كما مر (قد صدقك) بتخفيف الدال في نفع آية الكرسي ولما أثبت له الصدق أوهم المدح فاستدرك بصيغة تفيد المبالغة في الذم بشوله (وهو كذوب) وفي حديث معاذ بن جبل صدق الخبيث وهو كذوب (تعلم من مخاطب منذر) بالنون والعموي والمستمل منذر ثلاث ليل بالباهريرة قال لا اعلم (قال) عليه الصلاة والسلام (ذا الشيطان) من الشياطين قال في شرح المشكاة وتكرلفظ الشيطان بعد سبق ذكره منكراً في قوله لا يقر بك شيطان ليؤذن بأن الثاني غير الاول وأن الاول مطلق شائع في جنسه والثاني فرد من افراد ذلك الجنس فلو عرفت لاوهم خلاف المقصود لانه انما أن يشار الى السابق أو الى المعروف المشهور بين الناس وكلاهما غير مراد وكان من الظاهر أن يقال شيطاناً بالنصب لان السؤال في قوله من مخاطب عن المفعول فعدل الى الجمله الاسمية وشخصه باسم الاشارة لمزيد التعيين ودوام



الاحترار عن كيد ومكره فان قلت قد سبق في الصلاة انه صلى الله عليه وسلم قال ان شيطانا نزلت على البارحة الحديث وفيه ولولا دعوة أخي سليمان لاصبح مربوطا بسارية وفي حديث الباب أن أبا هريرة أمسك الشيطان الذي رآه أجيب باحتمال أن الذي هم به النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤتمروا من الشياطين الذي يلزم من اتقن منه القسطن من الشياطين فضا هي حينئذ سليمان في تسخيرهم والمراد بالشيطان في حديث أبي هريرة هذا شيطانه بخصوصه أو غيره في الجملة فلا يلزم من تمكنه منه استتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن أو الشيطان الذي هم به النبي صلى الله عليه وسلم تبدي له في صفته التي خلق عليها وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هيئتهم والذي تبدي لابي هريرة في حديث الباب كان على صفة الادميين فلم يكن في امساكه مضاهاة الملك سليمان وقد وقع لابي بن كعب عند النسائي وأبي أيوب الانصاري عند الترمذي وأبي اسيد الانصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا قصص في ذلك الا انه ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة الا قصة معاذ وهو محمول على التعدد \* وموضع الترجمة قوله نفلت سيده لان أبا هريرة ترك الرجل الذي حنا الطعام لما شك الحاجة فآخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه قال الزركشي كعبه وفيه نظر لان أبا هريرة لم يكن وكيلًا بالعطاء بل بالحفظ خاصة قال في المصابيح النظر ساقط لان المقصود انطباق الترجمة على الحديث وهي كذلك لان أبا هريرة وان لم يكن وكيلًا في الاعطاء فهو وكيل في الجملة ضرورة انه وكيل بحفظ الزكاة وقد ترك مما وكل بحفظه شيئا وأجاز عليه السلام قوله فقد طابقت الترجمة قطعانم في أخذ اقراض الوكيل الى أجل محسبي من هذا الحديث نظر وقد قرر بعضهم وجه الاختيار أن أبا هريرة لما ترك السارق الذي حنا من الطعام كان ذلك الاجل ولا يتحقق ما في ذلك من التكلف والضعف \* هذا (باب) بالتونين (اذا باع الوكيل شيئا) مما وكل فيه يباع (فاسد افيعه مردود) يعني يرد \* وبه قال (حدثنا اسحاق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم وأبو منصور كما جزم به أبو علي الجبائي لان مسلما أخرج هذا الحديث بعينه عن اسحاق بن منصور لكن قال في الفتح وليس ذلك بل لازم قال (حدثنا يحيى بن صالح) الوحاظي قال (حدثنا معاوية هو ابن سلام) بتشديد اللام (عن يحيى) بن أبي كثير انه (قال سمعت عتبة بن عبد الغفار) المؤدّي بفتح العين المهملة وسكون الواو وبالذال المحجمة (انه سمع ابا سعيد الخدري رضى الله عنه قال جاء بلال) المؤذن (الى النبي صلى الله عليه وسلم فقررني) بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر النون وتشديد التسيمة قال في الصحاح ضرب من القرق قال الرازي الطعمان اللحم بالعشج \* وبانغداد خلق البرنج

بأبدل من الياء جما وزاد في المحكم أنه امضى مدور وهو أجود القروى مسند أحد مر فوعا خير ثم ترك البرني يذهب الداء (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من اين هذا) القرق البرني (قال بلال كان عندنا) وللعوى والمسقى عندي (ترددى) بتشديد المنة التسيمة في الفرع وأصله وفي غيره مردى مباله مزعل وزن فاعيل على الاصل من ردو الشيء بردداء فهو ردى أى فاسد ولرداء أنه افسدته قاله الجوهري تخفف بقلب الهمزة ياء لا تكسار ما قبلها

وادعت الياء في الياء مقصود ردى بتشديد الياء كما مر (فبعت منه صاعين بصاع ليطم) بلال (النبي صلى الله عليه وسلم) كذا في الفرع وأصله ليطم بضم المنة التسيمة وكسر العين وفي بعض الاصول لنظم بالنون بدل التسيمة والنبي نصب على الروايتين على المفعولية قال العيني \* كان يجر وهذه رواية أبي ذر وغيره ليطم بفتح التسيمة والعين من طم يطم والنبي رقع به وقول البرماوى \* كالكرمانى وفي بعضها ططم بالميم أى مفتوحة كالعين والنبي خفض بالاضافة لم أقف عليه في شيء من نسخ البضارى نعم هو في صحيح مسلم كذلك (فقال النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك) القول الصادر من بلال (أوه أوه) هذا (عين الربا) هذا (عين الربا لا تفعل) بتكرير كل من عين الربا أو مرتين وأوه بفتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء بمعنى التصون قال السفاقي وانما تأوله ليكون أبلغ في الزجر وقاله اما للتألم من هذا الفعل واتما من سوء الفهم زاد مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فردوه وسعولم أن يبيع الربا بما يجب رده (ولكن اذا اردت ان تشتري) القرق الجيد (فبع القرق) الردى (بيع آخر ثم اشتري) الجيد (به) أى بمن الردى \* حق لا تقع في الربا وغيره أى ذرثم اشتري القرق الجيد \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي \* (باب الوكالة في الوقت ونفقتة) أى الوكيل (وأن يطم صديقه رأيا كل بالمعروف) أى

قوله كان ذلك الاجل كذا  
يخطه وعبارة المصابيح كان  
ذلك كأنه تسلف منه ذلك  
الطعام الى اجل وهو قسمة  
وتفرقة على الساكن لانهم  
كانوا يجتمعونه قبل الفطر  
بشلاثة ايام للتفرقة فكانه  
اسلمه الى ذلك الاجل قلت  
ولا يتحقق الخ اه

واطعام الوكيل صديقه وأكسبها عارقه الوكلاء فيه لانه حبس نفسه لتصرف موكله والقيام بأمره قياسا  
 على ولي النبي **•** وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) بكسر العين قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن عمرو) هو ابن  
 دينار أنه (قال في صدقة عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) لم يدرك ابن دينار عمر فمروا به فمروا به فمروا به فمروا به  
 الحافظ ابن حجر قوله في صدقة عمر أي في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزي في الاطراف ويوضحه رواية  
 الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمير عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر وعقبه العيني بأن المزي لم يذكر هذا  
 في الاطراف أصلا وانما قال بعد العلامة بحرف الخاء المجهة حديث عمرو بن دينار إلى آخر ما ذكره البخاري  
 ثم قال موقوف ثم قال العيني والتقدير الذي قدره هذا القائل يعني ابن حجر خلاف الأصل ولا علة داع يدعوه  
 إلى ذلك قال وأما قوله ويوضحه رواية الاسماعيلي الخ فلا يستلزم ما ذكره من التقدير المذكور بالتعسف انتهى  
 قال في الانتقاص وما انفاه عن المزي هو المتدعي وهو انه جزم أن المروي في هذا الاثر بهذا السند كلام ابن عمر  
 فهو الذي عبر المزي عنه بقوله موقوف ومن لا يدري بأن معنى قول المحدث موقوف أن العاصي لا يصرح  
 بنسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما في هذا الطريق فإياه والاعتراض على أهل الفن بكلام غير أهل  
 الفن **•** وصدقة مضاف لعمر في الفرع وغيره مما وقفت عليه من الأصول لكن قال الكرمانى في صدقة بالتشوين  
 عمر بالرفع فاعل وفي بعضها بالاضافة وفي بعضها عمرو بالواو والقائل هو ابن دينار رأى قال ابن دينار في الوقف  
 العمرى ذلك (ليس على الولي) الذي يتولى أمر الوقف (جناح) انم (ان يا كل) منه (ويؤكل) منه (صديقا)  
 زاد أبو ذر له أي للولي وهو في محل نصب صفة لصديق حال **•** كونه (غير متأمل) بهم مضعومة فخنة فوقية  
 مفتوحة وبعد الهزنة مثلثة مشددة مكسورة أي غير جامع (ملا فكان ابن عمر) رضي الله عنهما قال ابن حجر  
 هو موصول بالاسناد المذكور كما هو في رواية الاسماعيلي قال العيني قد صرح الكرمانى بأنه مرسل فكيف  
 يكون المعطوف على المرسل موصولا انتهى قال في الانتقاص مجيبا عن هذا الاعتراض ليس بينهما مانعية جمع  
 (هو ولي صدقة عمر يهدي للناس) بضم أوله من الرابعى من صدقة عمرو ولا يذرناس (من أهل مكة) هم آل  
 عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العاصي (كان) ابن عمر (ينزل عليهم) أي على الناس وانما كان ابن عمر يهدي  
 منه أخذ بالشروط المذكور وهو أن يؤكل صدقته أو من نصيبه الذي جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان  
 يوفره ليهدي لأصحابه منه **•** (باب) جواز (الوصية في الحدود) كسائر الحقوق بل يتعين التوكيل  
 في قصاص الطرف وحد القذف كما سيأتى في موضعهما إن شاء الله تعالى **•** وبه قال (حدثنا أبو الوليد)  
 هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (أخبرنا) ولابي الوقت حدثنا (الليث) بن سعد الامام (عن ابن شهاب) محمد  
 ابن مسلم الزهري (عن عبيد الله) بالصغير ولابي ذر زيادة ابن عبد الله أي ابن عتبة (عن زيد بن خالد) الجهني  
 العاصي (وأبي هريرة) رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه) قال (واغديا أنيس) بصيغة التصغير  
 ابن الفضال الأسلي واغديا أمر من غدا بالغين المجهة أي أذهب وهو عطف على ثنى سبق وساقه هنا مقتضرا  
 على القدر المحتاج إليه ولنظمه كما أخرج في باب الاعتراف بالزنا في كتاب المحاربين كما عند النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقام رجل فقال أنشدك الله الا قضيت بيننا بكتاب الله فقام خصمه وكان أفضقه منه فقال افض بيننا بكتاب  
 الله وإنك لن تجدني قال قل قال ان اجنى كان عسيفا على هذا فزنى بامرأة فاقذبت منه بمائة شاة ونادم ثم سألت  
 أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام وعلى امرأته الرجم فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي  
 نفسي بيده لا قضيت بينكما بكتاب الله المائة شاة والخدامم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغديا  
 يا أنيس (على) ولله كنهمي إلى (امرأة هذا فان اعترفت) بالزنا (فارجعها) وانما خصه من بين العصابة قصدا  
 إلى انه لا يؤتمرقى القبيلة الا رجل منهم لنفورهم عن حكم غيرهم وكانت المرأة أسلية **•** وهذا الحديث أخرجه  
 أيضا في التدوير والمحاربين والصلح والاحكام والشروط والاعتصام وخبر الواحد والشهادات وأخرجه مسلم  
 وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الحدود والنساء في القضاء والرجم والشروط **•** وبه قال (حدثنا)  
 ابن سلام) بالتخفيف ولابي ذر سلام بالتشديد البيهقي قال (أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن ايوب) السخري  
 (عن ابن أبي مليكة) عبد الله بن عبيد الله (عن عتبة بن الحارث) بن عامر القرشي التوفلي المكي له صحبة أسلم يوم  
 الفتح وله في البخاري ثلاثة أحاديث أنه (قال جى) بالنعيمان) بضم النون مصغرا وغير أبي ذر النعمان بالتكبير

(أبو النعمان) بالتصغير أيضا والشك من الراوى ووقع عند الامام على الشك في تصغيره وتكبيره وللإسماعيلي  
 أيضا في رواية جئت بالنعمان بغير شك فيستفاد منه تسمية الذي حضره وهو عقبة والنعمان بن عمرو بن رفاعه  
 ابن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري عن شبيب بن رباح وكان من أحوال كونه (شاربا)  
 مسكرا أى متصفا بالشرب لانه حين جرى به لم يكن شاربا حقيقة بل كان سكران ويدل له ما في الحدود بلفظ وهو  
 سكران (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت أن يضربوا) بحذف الضمة المنصوب وفي نسخة  
 يضربوه بأبائه (قال) عقبة بن الحارث (فكنت أنا فمين ضربه فضر بنا بالنعال والجريد) وموضع الترجمة منه  
 قوله فيه فأمر من كان في البيت أن يضربوه فأما الإمام لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة  
 توكيله لهم في إقامته ولا يصح عند الشافعية التوكيل في إثبات الحد ولبنائها على الدرهم قديقع اثباتها  
 بالوكالة تعابان يقذف شخص آخر فيطالبه بحديث القذف فله أن يدراه عن نفسه بأبائه زناه بالوكالة فثبت  
 أقوم عليه الحد ويستفاد من الحديث كما قال الخطابي أن حد النحر لا يستأنى به إلا فاقعة كحد الحامل لتضع حملها \*  
 (باب حكم (الوكالة في) أمر (البدن) التي تهدي (و) حكم (تعاهدها) \* وبه قال (حدثنا إسماعيل بن عبد الله)  
 الأويسى المدنى ابن أخت الإمام مالك (قال حدثني) بالافراد (مالك) هو ابن أنس امام دار الهجرة (عن عبد  
 الله بن أبي بكر بن حزم) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي (عن) خالته (عمرة بنت عبد الرحمن) الأنصارية (أنها  
 أخبرته قالت عاتشة رضى الله عنها أنا قلت فلأندى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي) بتشديد الياء على  
 التثنية وهذا الحديث ساقه هنا مختصرا وفي باب من قلد القلائد يده من كتاب الحج أطول من هذا ولفظه عن  
 عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عاتشة رضى الله عنها أن عبد الله بن عباس رضى  
 الله عنهما قال من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يخرجه فقلت عاتشة رضى الله  
 عنها ليس كما قال ابن عباس أنا قلت فلأندى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي (ثم قلد هار رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يديه) بالتثنية (ثم بعث) صلى الله عليه وسلم (بها) أى بالهدى وأنت التمهيد باعتبار البدنة لأن  
 هديه صلى الله عليه وسلم الذى بعث به كان بدنة (مع أى) أبى بكر الصديق رضى الله عنه سنة تسع  
 عام حج أبو بكر رضى الله عنه بالناس (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ أحله الله له حتى يحرم  
 لهدى) بضم النون مفعلا للمجهول والهدى رفع نائب عن الفاعل أى حتى يحرم أبو بكر رضى الله  
 عنه والحد يث ظاهر فيما ترجم له من الوصلية في البدن وأما تعاهدها فيحتمل أن يكون من مباشرة  
 النبي صلى الله عليه وسلم إياها بنفسه حتى قلد هار يده \* هذا (باب) بالتثنية يذكرفيه (إذا قال الرجل  
 لو كسبه) الذى وكله (ضمة) أى الشئ الموكل فيه (حيث اراد الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت) أى  
 فوضعه حيث أراد جاز \* وبه قال (حدثني) بالافراد (يحيى بن يحيى) بن بكر بن زياد التميمي الخنظلي  
 (قال قرأت على مالك) الإمام (عن اسحاق بن عبد الله) بن أبي طلحة (أنه سمع) عمه (أنس بن مالك رضى الله  
 عنه يقول كان أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصاري (أكثر الأنصار) ولا يذرا أكثر الأنصارى قال البرماوى  
 كأكثر ما نى وهو من التفضيل على التفضيل أى أكثر من كل واحد واحد من الأنصار ولذا لم يقل أكثر  
 الأنصار (بالبدنة مالا) نصب على التمييز أى من حيث المال (وكان أحب أمواله إليه براحا) بكسر الموحدة  
 وسكون التحتية وضم الراء وبعد الحاء المهملة همزة مفتوحة محدودا ولا يذير حرام غير همز وفيها وجوه  
 أخرى ذكرتها في الزكاة وكانت مستقبلة المجدد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يده يخلها ويشرب منه  
 ما فيها طيب (بالترصة لما) (فلما نزلت) هذه الآية (أن تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون) من الصدقة  
 (قام أبو طلحة) منتهيا (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن الله تعالى يقول في كتابه  
 أن تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وإن أحب أموالى إلى براحا) بكسر الموحدة وضم الراء مهموزا  
 مع الفتح والمدة في الفرع لآبى ذر (وإنها صدقة لله أرجو برها وخيرها) بالذال المضومة والطاء  
 الساكنة المجهتين أى أقدمها فأذخرها لأجدها (عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت فقال) عليه  
 الصلاة والسلام (بفتح) الموحدة وسكون الحاء المعجمة وبتنوينها وبالتخفيف والتشديد فيها ما فهمى  
 أربعة كلمة يقال عند مدح الشئ والرضى به (ذلك مال رانح) بالهمزة والحاء المهملة في الفرع وأصله (ذلك

(ومال رائج) بانكرار مرتين أى ذاهب فاذا ذهب في الخير فهو أول (قد) بغير وار قبل القاف (سمعت ما قلت فيها  
 ارى أن يجعلها في الاقربين قال) أبو طلبة (أفعل يا رسول الله) بمزة قطع على أنه فعل مستقبل مرفوع  
 (فقسمها أبو طلبة في أقاربه وبني عمه) من باب عطف الخاص على العام (تابعه) أى تابع يحيى بن يحيى (إسماعيل)  
 ابن أبي أويس (عن مالك) فيما وصله المؤلف في تفسير سورة آل عمران (وقال روح) بفتح الراء وسكون الواو  
 وبالحاء المهملة ابن عبادة في روايته (عن مالك) أيضا (رايح) بالموحدة فيما وصله الامام أحمد عنه وفي غير القرع  
 وأصله من الاصول في رواية يحيى رايح بالموحدة أى يريح فيه صاحبه وقال العيني رائج بالميم من الرواج  
 فليتأمل وموضع الترجمة من الحديث قول أبي طلبة للنبي صلى الله عليه وسلم أنها صدقة الخ فإنه صلى الله عليه  
 وسلم لم ينكر عليه ذلك وإن كان ما رضعها بنفسه بل امره أن يضعها في الاقربين لكن الحجة فيه تقريره عليه الصلاة  
 والسلام على ذلك وهذا الحديث قد سبق في باب الزكاة على الاقارب من كتاب الزكاة \* (باب وكالة الامين في  
 الخزائنة) بـ كسر الخاء المعجمة اسم للموضع الذي يخزن فيه (وتخوها) وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني  
 بالافراد (محمد بن العلاء) أبو كريب الهمداني قال (حدثنا أبو اسامة) جاد بن اسامة الليثي (عن يزيد بن  
 عبد الله بن مكرم الموحدة وفتح الراء مصغرا) (عن أبي بردة) بن مكرم الموحدة وسكون الراء اسمه عامر والحارث (عن  
 أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رسى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال الخازن الامين  
 الذي يفتح ويربما قال الذي يعطى ما امر به) بضم الهمزة وكسر الميم مبنيا للمفعول أى ما امر به سيده  
 من الصدقة حال كونه (كاملا موفرا) بفتح الفاء المشددة (طيب نفسه) مبتدأ وخبره مقدم وفي الزكاة طيب  
 به نفسه ولابي ذر والاصيلي طيبا بالنصب على الحال (الى الذي امر به) لاغيره (أحد المتصدقين) خبر قوله  
 الخازن والمتصدقين بفتح القاف بلفظ التثنية \* ومطابقته للترجمة من جهة أن الخازن الامين موقوف الى  
 الاتفاق والاعطاء بحسب امر الامر \* وهذا الحديث سبق في باب اجر الخادم من كتاب الزكاة  
 \* (بسم الله الرحمن الرحيم) \* (ما جاء في الحث) أى الزرع (والمزراعة) وهي المعاملة على الارض ببعض  
 ما يخرج منها ويكون البذر من مال كها فان كان من العامل فهي مخبرة وهما ان افردتا عن المساقاة باطلتان  
 للنهي عن المزارعة في مسلم وعن المخبرة في الصحيحين ولائق تحصيل منفعة الارض بمكنة بالاجارة فلم يجز العمل  
 عليها ببعض ما يخرج منها كالمواشي بخلاف الشجر فإنه لا يمكن عقد الاجارة عليها فحوزت المساقاة واختار  
 في الروضة تبعا لابن المنذر وابن خزيمة والخطابي صحة ما وحل اخبار النهي على ما اذا شرط لاحدهما زرع  
 قطعة معينة وللآخر اخرى وعلى الاول في شرط تقديم المساقاة على المزارعة بان يقول ساقيتك وزاعتك  
 فلو قال زارعتك وساقيتك أو فصل بينهما لم يصح لا تنقضاء التبعية فان خبره تبعا لم يصح كالأفراد وقارفت  
 المزارعة بأن المزارعة اشبه بالمساقاة وورد الخبر بصحتها بخلاف المخبرة \* (باب فضل الزرع والغرس) قال  
 في القاموس زرع كنع طرح البذر كازرع وأصله ازرع ابدلوا هاد الا لتوافق الزاي والله البت وغرس  
 الشجر أثبت في الارض كأغرسه والغرس المغموس (إذا اكل منه) قيد في فضيلة كل منهما ولابي ذر كتاب  
 الحث بفتح الحاء وسكون الراء المهملة آخره مثله وله عن الحوى في الحث واسقاط كتاب وله أيضا عن  
 الكشميني كتاب المزارعة مع تأخير البسلة فيها وسقط له قوله ما جاء في الحث والمزارعة وقوله باب وما بعده  
 ثابت عنده وحديثه فيكون قوله فضل الزرع مرفوعا على ما لا يخفى وهذا ما في القرع وأصله وفي فتح الباري عن  
 الترمذي كذا كشميني باب فضل الزرع والغرس إذا اكل منه بسم الله الرحمن الرحيم وزاد الترمذي فقال باب  
 ما جاء في الحث والمزارعة وفضل الزرع ومثله للاصيلي وكرهية الا انها حذفوا لفظ كتاب المزارعة وللمستقلى  
 كتاب الحث وقدم الحوى البسلة وقال في الحث بدل كتاب الحث (وقوله تعالى) بالجر عطفا على السابق  
 ولابي ذر وقول الله تعالى بالرفع على الاستئناف (أفرأيت ما تحرقون) يذرون حبه (أنتم تزرعونه) تنبتونه  
 (أم نحن الزارعون) التبتون (لونساء لعلنا حطاما) هشما وانما نسب سبحانه وتعالى الحث البناء والزرع اليه  
 جل جلاله وان كانت الافعال كلها سبحانه حرثا وبذرا وغير ذلك لأن المراد بالزرع هنا الايات لا البذر  
 وذلك من خصائص ان القدرة القديمة ووجه الاستدلال بهذه الآية على اباحة الحث أن الله تعالى امتن علينا  
 بآيات ما نحترمه فدل على أن الحث جائز لا يمتنع بممنوع \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) قال (حدثنا أبو

(عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري (ح) مهمله وينطق بها كذلك علامة تحويل السند قال المزي في السند  
 (وحدثني عبد الرحمن بن المبارك) بن عبد الله العيني "بعين مهمله مفتوحة فتحية ساكنة فشين مججمة  
 منسوب الى بن عائش قال (حدثنا أبو عوانة عن قتادة) بن دعامة (عن انس) ولا يذرا نسي بن مالك (رضي الله  
 عنه) أنه (قال قال رسول الله) ولا يذرا النبي (صلى الله عليه وسلم) ما من مسلم يغرس غرساً (يعني المغروس  
 أي شجرة) (أو يزرع زرعاً) من روعاً أو ولتويجاً لأن الزرع غير الغرس (فيا كل منه طيراً أو إنساناً أو بهيمة  
 إلا كان له به صدقة) بالرفع اسم كان والتعبير بالمسلم يخرج الكافر فيختص الثواب في الآخرة بالمسلم دون الكافر  
 لأن القرب انما تصح من المسلم فان تصدق الكافر أو فعل شيئاً من وجوه البر لم يكن له اجر في الآخرة نعم  
 ما اكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا كما ثبت له وأما من قال يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة  
 فيحتاج الى دليل وفي حديث عائشة عند مسلم قالت يا رسول الله ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطم  
 المسكين فهل ذلك نافعه قال لا ينفعه انه لم يقل يومئذ يغفر لي خطيئتي يوم الدين يعني لم يكن مصداقاً بالبعث  
 ومن لم يصدق به كافر ولا ينفعه على ونقل عياض الاجماع على أن الكفار لا تنفعهم اعمالهم ولا يثابون عليها  
 بنعيم ولا تخفف عذاب لكن بعضهم أشد عذاباً من بعضهم بحسب جرائمهم وأما حديث أبي ايوب الانصاري  
 عند احمد مر فوعاً ما من رجل يغرس غرساً وحديث ما من عبد فظا هرماً يتناول المسلم والكافر ~~لا~~ يمكن يحمل  
 المطلق على المقيد والمراد بالمسلم الجنس فتدخل المرأة المسلمة (وقال لنا مسلم) هو ابن ابراهيم الفراهيدي  
 البصري قال العيني "كأن جركذا باثبات لئلا يصلي" وكرية وابي ذر وفي رواية النسائي "وآخرين وقال مسلم  
 بدون لفظة لنا (حدثنا آبان) بن يزيد العطار قال (حدثنا قتادة) بن دعامة قال (حدثنا انس) رضي الله عنه  
 (عن النبي صلى الله عليه وسلم) لم يسبق متن هذا السند لأن غرضه منه التصريح بالحديث عن قتادة عن انس  
 وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حديد عن مسلم بن ابراهيم المذكور بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى نخلاً  
 لا ثم مبشراً امرأة من الانصار فقال من غرس هذا النخل اسمك ام كافر قالوا مسلم بنحو حديثهم كذا عند  
 مسلم فأحال به على ما قبله وقد بينه ابو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن مسلم بن ابراهيم وباقيه لا يغرس مسلم  
 غرساً فأكل منه انسان أو طيراً أو دابة الا كان له صدقة وقد اخرج مسلم هذا الحديث من طريق عن جابر قال  
 في بعضها فأي أكل منه جميع أو طيراً أو شيئاً الا كان له فيه اجر وفي أخرى فأي أكل منه انسان ولا دابة ولا طيراً الا كان  
 له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاه أن ثواب ذلك مستقر مادام الغرس أو الزرع مأكولاً منه ولو مات غارسه  
 أو زارعه ولو انتقل ملكه الى غيره قال ابن العربي في سعة كرم الله أن يشيب على ما بعد الحياة كما كان يشيب ذلك  
 في الحياة وذلك في ستة صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له أو غرس أو زرع أو رباط فللمرابط ثواب  
 عمله الى يوم القيامة انتهى ونقل الطبري عن يحيى السندي انه روى أن رجلاً مر بأبي الدرداء وهو يغرس جورة  
 فقال اتغرس هذه وانت شيخ كبير وهذه لا تطعم الا في كذا اكد اعمام فقال ما على أن يكون لي اجرها وياكل منها  
 غيري قال وذكر أبو الوفاء البغدادي انه مر افشروا ن على رجل يغرس شجرة الزيتون فقال له ليس هذا أو ان  
 غرس الزيتون وهو شجر بطي الاثمار فأجاب غرس من قبلنا فأكلنا ونغرس لياً كل من بعدنا فقال افشروا ن  
 زه أي احسنه وكان اذا قال زه يعطى من قبله اربعة آلاف درهم فقال ايها الملك كيف تعجب من شجرة  
 وابطاء غرسه فما اسرع ما أغرق فقال زه فزيد اربعة آلاف درهم اخرى فقال كل شجرة يثمر في العام مرة وقد اثمرت  
 شجرة في ساعة مرتين فقال زه فزيد مثلهما خشي افشروا ن فقال ان وقضنا عليه لم يكفه ما في خراتنا ثم ان حصول  
 هذه الصدقة المذكورة يتناول حتى من غرسه لغيره او لفقته لأن الانسان يثاب على ما سرق له وان لم ينثر ثوابه  
 ولا يختص حصول ذلك بمن يباشر الغرس او الزراعة بل يتناول من استاجر لعمل ذلك والصدقة حاصلة حتى فيما  
 يحجز عن جمعه ~~كما~~ السبل المجوز عنه بالحسنة فأي أكل منه حيوان فانه مندرج تحت مدلول الحديث  
 واستدل به على أن الزراعة افضل المكاسب وقال به كثيرون وقيل الكسب باليد وقيل التجارة وقد يقال كسب  
 اليد افضل من حيث الخل والزرع من حيث عوم الانتفاع وحينئذ فينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الحال  
 فحيث احتج الى الاقوات اكثر تكون الزراعة افضل للتوسعة على الناس وحيث احتج الى المعبر لاقطاع  
 الطرق تكون التجارة افضل وحيث احتج الى الصنائع تكون افضل والله اعلم وهذا الحديث اخرجه المصنف

أيضا في الادب والترمذي في الاحكام \* (باب) بيان (ما يجذر من عواقب الاشتغال بالآلة الزرع) يحذر بضم  
 اؤه وسكون ثانيه وفتح ثالثه مخففا ولا يذري جذرا تشديدا (او يجاوز الحد) قال الحافظ ابن حجر كذا للاصلي  
 وكريه ولا ينشوبه أو يجاوز بالمتناة الصنية بدل الميم ولا يذري ذروا للتسني جاوز الحد وفي رواية بالقرع أو جاوز  
 الحد (الذي أمر به) سواء كان واجبا أو مندوبا \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا  
 عبد الله بن سالم الحمصي) ابو يوسف قال (حدثنا محمد بن زياد الالهاني) بفتح الهمزة وسكون اللام بعد هاء  
 فأنف فنون قيامه نسب ابوسفين الحمصي (عن ابي امامة الباهلي) انه (قال) (و) الحال انه (رأى سكة)  
 بكسر السين المهملة وتشديد الكاف المفتوحة الحديدة التي تحرث بها الارض (وشيا من آلة الحرث فقال  
 سمعت النبي) ولا يذري سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل هذا بيت قوم) يعملون بها بأنفسهم  
 (الا ادخله الدل) بضم الهمزة وكسر الخاء المعجمة مبنيا للمفعول والذل رفع نائب عن الفاعل فلو كان لهم  
 من يعمل لهم وادخلت الآلة دارهم للمنفذ فليس مرادا أو هو على عمومه فان الذي شامل لكل من ادخل على  
 نفسه ما يستلزم مطاوعة آخره ولا سيما اذا كان المطالب من ظلمة الولاية ولا يذري عن الجوى والمستغنى الا ادخله  
 الله بفتح الهمزة والخاء مبنيا للفاعل الذل مفعول للاسم الكريم وله عن التميمي الا ادخله الذل باسقاط  
 الهمزة وحذف الجلالة والذل رفع وفي مستخرج ابي نعيم الا ادخلوا على أنفسهم ذلا لا يخرج عنهم الى يوم  
 القيامة أي لما يلزمهم من حقوق الارض التي يزعمونها وبطالهم بها الولاية بل يأخذون منهم الا فوق  
 ما عليهم بالضرب والخمس بل ويجعلونهم كالعبيد واسوأ من العبيد فان مات احد منهم أخذوا ولده عوضه  
 بالغصب والظلم وربما أخذوا الكثير من ميراثه ويحرمون ورثته بل ربما أخذوا من بلد الزراع فجعلوه زراعا  
 وربما أخذوا ماله كما شاهدنا فلاحا حول ولا قوة الا بالله وكان العمل في الاراضي اول ما افتتحت على اهل  
 المدة فكان الصحابة يكرهون تعاطي ذلك قال في فتح الباري وقد اشار البخاري بالترجمة الى الجمع بين حديث  
 ابي امامة والحديث السابق في فضل الزرع والغرس وذلك بأحد امرين اما ان يحمل ما ورد من الذم على عاقبة  
 ذلك ومحله اذا اشتغل به فضيع بسببه ما امر بحفظه واما ان يحمل على ما اذا لم يضيع الا أنه جاوز الحد فيه  
 (قال محمد) هو ابن زياد الراوي (واسم ابي امامة) الباهلي المذكور (صدي بن عجلان) بفتح العين المهملة  
 وسكون الجيم وبعد اللام الف ونون وصدي بضم الصاد وفتح الدال المهملة آخره تحية مشددة آخر من مات  
 بالشام من الصحابة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخرين في الاطعمة والجهاد وهو ثابت هنا في بعض  
 النسخ وعليه شرح العيني وهو في هامش البوينية بازاء قوله في السند عن ابي امامة من غير اشارة لمحله من قوم  
 عليه علامة ابي ذر عن المستقلى والتميمي وفي بعض النسخ وعزاه في الفتح وتبعه العيني للمستقلى قال ابو  
 عبد الله أي البخاري بدل قوله قال محمد \* وهذا الحديث من افراد البخاري \* (باب اقتناء الكلاب) بالقاف أي  
 اقتنائه (للمرث) \* وبه قال (حدثنا معاوية بن فضالة) بفتح الفاء أبو يزيد البصري قال (حدثنا هشام) الدستواقي  
 (عن يحيى بن ابي كثير) بالثالثة (عن ابي سلمة) بن عبد الرحمن (عن ابي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال) قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من امسك كلبا فانه ينقص كل يوم من اجره (عنه قيراط) وعند مسلم فانه ينقص من اجره  
 كل يوم قيراطان والحكم للزائد لانه حفظ ما لم يحفظه الا آخره وأنه صلى الله عليه وسلم أخبر أولا ينقص قيراط  
 واحد فسمعه الراوي الاول ثم أخبر ثانيا بنقص قيراطين زيادة في التأكيذ للتنبيه عن ذلك فسمعه الثاني أو ينزل  
 على حالي فنقص القيراطين باعتبار كثره الاضرار باقتناؤها ونقص الواحد باعتبار قتله وقد حكى الرويان  
 في الاجرا خلافا في الاجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل وفي محل نقصان القيراطين فتيل من عمل  
 النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من الثمر من قيراط ومن النفل آخر والقيراط هنا مقدار معلوم عند الله  
 تعالى والمراد نقص جزء أو جزأين من اجزاء عمله وهل اذا تعددت الكلاب تعددت القيراط وسبب النقص  
 امتناع الملازمة من دخول يته أو لما يلحق المارين من الاذى أو ذلك عقوبة لهم لا لتخاذلهم مانع عن  
 اقتناؤه أو لان بعضها شياطين اولولوغها في الاواني عند غفلة صاحبها (الكلاب حرث او ماشية) فيجوز  
 واو لتنويح لا لترديد والاصح عند الشافعية اباحة اقتناء الكلاب لحفظ الدور والدروب قياسا على المنصوص  
 بما في معناه واستدل المالكية بجواز اقتناؤها على طهارتها فان ملابستها مع الاحتراز عن مس شي منها

أمر شاق والأذن في الشيء أذن في مكملات مقصوده كما أن في المنع من لوازمه مناسبة للمنع منه وأجيب  
بعموم الخبر الوارد في الأمر من غسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستنكر إذا  
سوّغه الدليل (قال) ولا يذروا قال (ابن سيرين) محمد مما تتبعه الحافظ ابن حجر فلم يجد موصولا (وابوصالح)  
ذكو ان الزيات مما وصله أبو الشيخ الأصمعي في كتابه الترغيب (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم الأكل غنم أو) كلب (حرث أو) كلب (صيد) فزاد أوصيد (وقال أبو حازم) بالحاء المهملة والزاي  
سلمان بسكون اللام الأشجعي مما وصله أبو الشيخ (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم  
كلب صيد أو) كلب (ماشية) فاسقط كلب الحرث ولا يذروا بتقديم والتأخير \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن  
يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن يزيد بن خصيفة) بضم الخاء المجهمة وفتح الصاد المهملة مصغرا  
نسبه لجدته واسم أبيه عبد الله (أن السائب بن يزيد) من الزيادة كك السابق الكندي صحابي صغير حج به في حجة  
الوداع وهو ابن سبع سنين وولاه عمر سوق المدينة وهو آخر من مات بها من الصحابة (حدثنا أنه سمع سفيان بن  
أبي رهم) بضم الراء مصغرا (رجلا) بالنصب قال العيني بقدير أعني أو أخص ولا يذروا رجل بالرفع خبر مبتدأ  
محذوف أي هو رجل (من ارد شذوثة) بفتح الهمزة وسكون الزاي وشذوثة بفتح الشين المجهمة وبعد الذون  
المضمومة همزة مفتوحة (وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
من اقضى كتابا) وهذا مطابق للترجمة مفسر اقوله في الحديث السابق من امسك كتابا (لا يغني عنه زيدا ولا ضرعا)  
كناية عن الماشية (نقص كل يوم من) ثواب (عله قيراط) قال السائب بن يزيد (قلت) لسفيان بن أبي رهم  
للتثبت في الحديث (انت سمعت هذا) الذي قلته (من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اي) سمعته منه صلى الله  
عليه وسلم (ورب هذا المسجد) أقسم للتأكد \* وفي هذا الحديث صحابي عن صحابي واخرجه مسلم في البيوع  
والنساء - وابن ماجه في الصيد \* (باب استعمال البقر للعرانة) \* وبه قال (حدثنا) ولا يذروا (حدثني) (محمد بن  
بشار) بالموحدة والشين المجهمة المشددة المفتوحة العبدى البصرى أبو بكر يندار قال (حدثنا غدير) هو  
محمد بن جعفر البصرى قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن سعد) بسكون العين ولا يذروا زيادة ابن ابراهيم  
ابن عبد الرحمن بن عوف الزهرى قاضى المدينة انه (قال سمعت ابا سلمة) بن عبد الرحمن الزهرى المدني احد  
الاعلام يقال اسمه عبد الله ويقال اسماعيل وهو عم سعد بن ابراهيم السابق (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال يما) بالميم (رجل) لم يسم (راكب على بقرة) وجواب بينما قوله (التفت اليه)  
أي البقرة وزاد في المناقب في فضل أبي بكر من طريق ابي اليمان فتكلمت (فصارت لم اخلق لهذا) أي للركوب  
بقرة قوله راكب (خلف للعرانة) وفي ذكر بنى اسرائيل من طريق علي عن سفيان ينادى رجل يسوق بقرة اذ  
ركبها فصرها فقالت انما خلقت لهذا انما خلقتنا للعرث فقال الناس سبحان الله بقرة تكلم (قال) النبي صلى الله  
عليه وسلم (وأمنت به) أي بنطق البقرة وفي ذكر بنى اسرائيل فاني أو من به ذا والماء فيه جزاء شرط محذوف  
أي فإذا كان الناس يستغفرونه ويحبون منه فاني لا استغفريه وأمن به (انا وأبو بكر وعمر) فان قلت ما غائصة  
ذكر انا وعطف ما بعده عليه وهلا عطف على المستغفري أو من مستغفيا عنه بالخار والمجرور أجيب بأنه لو لم يذكر  
أنا لاحتمل أن يكون وأبو بكر عطفًا على محل ان واسمها والخبر محذوف فلا يدخل في معنى التأكيده وتكون  
هذه الجملة وارادة على التبعية ولا كذلك في هذه الصورة فانه في شرح المشكاة واستدل بقوله انما خلقتنا للعرث  
على أن الدواب لا تستعمل الا فيما جرت العادة باستعمالها فيه ويحتمل أن يكون قولها انما خلقتنا للعرث اشارة الى  
تظيم ما خلقت له ولم يرد الحصر في ذلك لأنه غير مراد انما قال ان من جملة ما خلقت له أنم اتدبج وتوكل بالاتفاق  
قال ابن بطال في هذا الحديث حجة على من منع اكل الخيل مستدلا بقوله تعالى لتركبوا فانه لو كان ذلك دالا  
على منع اكلها لدل هذا الخبر على منع اكل البقر لقوله في الحديث انما خلقتنا للعرث وقد اتفقوا على جواز اكلها  
فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من صيغة انما في قوله انما خلقتنا للعرث عموم مخصوص (واخذ الذئب  
شاة) هو معطوف على الخبر الذي قبله بالاسناد المذكور (قتيةها) أي الشاة (الراعى) لم يسم وايراد المصنف  
للعديت في ذكر بنى اسرائيل فيه اشعار بأنه عنده عن كان قبل الاسلام نعم وقع كلام الذئب لاهبان بن اوس كما  
عند ابي نعيم في الدلائل (فقال الذئب) ولا يذروا فقال له الذئب وفي ذكر بنى اسرائيل وينفار رجل في غنمه اذ عدا  
الذئب فذهب منها بشاة فطلبه حتى كأنه استنقذها منه فقال له الذئب هذا استنقذتها مني واستنقذها مني هذا

التركيب وخزجه ابن مالك في التوضيح على ثلاثة أوجه • أحدها أن يكون منادى محذوقا منه حرف التداء  
 واعترضه البدر الدمايني بأنه ممنوع أو قليل • الثاني أن يكون في موضع نصب على الظرفية مشارا به إلى  
 اليوم أي هذا اليوم استنقذتها • الثالث في موضع نصب على المصدرية أي هذا الاستنقاذ استنقذتها في  
 وقدهم الزرع كشي في التنقيح وتبعه البدر الدمايني في المصاييح والبرماوى في اللامع الصبيح فذكروا هذه  
 الكلمة المستشكلة في رواية هذا الباب ناقلين ما ذكرته عن ابن مالك في توجيهها وليس لها ذكر في هذا الباب  
 أصلا والله أعلم وانظر رواية الحديث المذكور في المناقب بين فراع في غنمه عدا عليه الذئب فأخذ منها شاة  
 فطلبه الراعى فالتفت إليه الذئب فقال (من أها) أي للشاة (يوم السبع) يضم الموحدة ويجوز فتحها وسكونها  
 المفترس من الحيوان وجهه أسبع وسباع كافى القاموس (يوم لا راعى لها غيرة) أي إذا أخذها السبع  
 لم تقدر على خلاصها منه فلا يرعاها حينئذ غيرة أي أنك تهرب منه وأكون أنا قريبا منه أراعى ما يفضل لي منها  
 أو أراد من لها عند الفتن حين تترك بلاراع غيبة للسبع باع فجعل السبع لها راعيا أذ هو منفرد بها أو أراد يوم  
 أكل لها يقال سبع الذئب الغنم أي أكلها وقال ابن العربي هو بالاسكان والضم تصحيف وقال ابن الجوزي هو  
 بالسكون والمحدثون يروونه بالضم وقال في القاموس والسبع أي يسكون الموحدة الموضع الذي يكون فيه  
 الحشر أي من لها يوم القيامة ويعكر على هذا قول الذئب لا راعى لها غيرة والذئب لا يكون راعيا يوم القيامة  
 أو يوم السبع عيدهم في الجاهلية كانوا يشتغلون فيه بلهوهم عن كل شئ قال وروى بضم الباء انتهى أي بغفل  
 الراعى عن غنمه فيمكن الذئب منها وانما قال ليس لها راع غيرة بالغنة في غنمته منها (قال) صلى الله عليه وسلم  
 لما نهج الناس حيث قالوا سبحان الله ذئب يتكلم كما في ذكر بنى إسرائيل (أمنت به) أي يتكلم الذئب (أنا  
 وأبو بكر وعمر قال أبو سلمة) بن عبد الرحمن الراوى بالسند المذكور (وما هما) أي العمران (يومئذ في القوم)  
 أي لم يكونا حاضرين فيحصل أن يكون أهان على تقدير أن يكون هو صاحب القصة لما أخبر النبي صلى الله  
 عليه وسلم بذلك كان العمران حاضرين فصداه ثم أخبر النبي صلى الله عليه وسلم الناس بذلك وهما غائبان  
 فلذا قال عليه الصلاة والسلام فاني أومن بذلك وأبو بكر وعمر وأطلق ذلك لما طلع عليه من أنه ما يصعدان  
 بذلك إذا سمعاه ولا يترددان فيه كغيره من قواعد العقائد وقال التوربشتي انما أراد عليه الصلاة والسلام  
 تخصيصهما بالتصديق الذي بلغ عن اليقين وكوشف صاحبه بالحقيقة التي ليس وراءها التعجب بحال انتهى  
 ونطق البقر والذئب جائز عقلا أعنى النطق اللفظي والنفسي معا غير أن النفسى يشترط فيه العقل وخلقه  
 في البقر والذئب جائز وكل جائز أخبر به صاحب المجيزة أنه واقع علمنا عقلا أنه واقع ولا يحتمل توقف المتوقفين  
 على أنهم شكوا في الصدق ولكن استبعدوه استبعادا عاديا ولم يعلموا علمنا مكينا أن خرق العادة في زمن النبوات  
 يكاد أن يكون عادة فلا عجب إذا • وهذا الحديث أخرجه أيضا في المناقب وبنى إسرائيل ومسلم في الفضائل  
 والترمذي في المناقب مقطعا • هذا (باب) بالنون (إذا طال) صاحب النخل لغيره (أ كفى مؤنة النخل) أي  
 العمل فيه من السقي والقيام عليه بما يتعلق به (أو) مؤنة (غيره) كالغنم ولا يذرو غيره بأصا ط الالف  
 (وتشركنى) بضم أوله وكسر ثالثة مضارع أشركنى ويجوز فتحها مضارع شركنا وكلاهما في الفرع وأصله ويجوز  
 الرفع خبر مبتدأ محذوف أي وأنت تشركنى والواو لتعال والنصب بتقدير أن بعد الواو (في النخل) الذي يحصل  
 من النخل أو الكرم جاز هذا القول • وبه قال (حدثنا الحسن بن نافع) هو أبو الهيثم الحصى قال (أخبرنا  
 شعيب) هو ابن أبي حمزة الحصى اسم أبيه دينار قال (حدثنا أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج)  
 عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال) قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم حين قدم  
 المدينة يا رسول الله (أقسم فينا وبين أخواننا) المهاجرين (النخل) بكسر الخاء ثم تحية ساكنة وللشعبي  
 النخل يسكون الخاء والنخل جمع نخل كالعبيد جمع عبد وهو جمع فادر (قال) صلى الله عليه وسلم (لا) أقسم  
 وانما أبي ذلك لانه علم أن الفتوح ستفتح عليهم فذكره أن يخرج عنهم شيئا من رقبة فقبلهم التي بها قوام  
 أمرهم شفقة عليهم فلما فهم الأنصار ذلك جمعوا بين المصلتين امتثال ما أمرهم به عليه الصلاة والسلام وتجميل  
 مواساة أخوانهم المهاجرين (فقالوا) أي الأنصار لله مهاجرين أي المهاجرون (تكنوننا المؤنة) في النخل  
 بتعهدهم بالسقي والتربية (ونشرككم) بفتح أوله وثالثة قال ابن حجر حسب والذي في الفرع وأصله بالوجهين



كالسابق (في القصة) أي ويكون المحصل من القصة مشتركا بيننا وبينكم وهذه عين المسألة لكن لم يبينوا مقدار الانصباة التي وقعت والمقرر أن الشركة إذا أهمت ولم يكن فيها جزء معلوم كانت نصفين أو كان نصيب العامل في المسألة معلوما بالعرف المنضبط فترسوا النص عليه اعتمادا على ذلك العرف وقد أخرج المؤلف هذا الحديث بهذا السند بلفظ اقسام بيننا وبين اخواننا النخل فقال لا فنان تكفوتنا المؤنة ونشر ~~ككم~~ في القصة حال البضاوي وهو خبر في معنى الأمر أي اكفونا نصيب القيام بتأجير النخل وسقيها وما يتوقف عليه اصلاحها (قالوا) أي الانصار والمهاجرون كلهم (سمعنا واطعنا) أي امتثلنا أمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما أشار إليه قاله العيني وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الشروط ~~وكذا~~ القسام (باب) حكم (قطع النخل والنخل) ~~بكون~~ الخاء المعجمة والمصلحة كادكا العدوة (وقال انس) مما وصله في باب نبش قبور الجاهلية في المساجد من كتاب الصلاة (أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل فقطع) وفيه الجواز للعاجلة ~~وبه~~ قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبوذكي قال (حدثنا جويرية) بن أسماء (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله) بن عمر (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حرق نخل بني النضير) بفتح النون وكسر الضاد المججمة قوم من اليهود (وقطع) شجرهم (وهي البويرة) بضم الموحدة وفتح الواو وسكون التحتية وبالراء موضع معروف من بلد بني النضير (ولها) للبويرة (يقول حسان) بدون الصرف على أنه من الحس بغير النون وبالصرف على أنه من الحسن بالنون وهو ابن ثابت الخزرجي الانصاري (وهان) بالواو ولا يذرع عن الجوى والمستقلى لهان باللام وللقابسي فيما ذكره العيني هان فيكون فيه العصب بالمججمة وهو خرم مفاعلتن (على سراق بن لوى) بضم اللام وبعد ها همزة مقنونة فتحية مشددة اكبر قریش وسراق بفتح السين المهملة قال الجوهري جمع السرى وهو جمع عزيز أي يجب مع فعل على فعله ولا يعرف غيره وجمع السراق سرقات وقد شدد السهيلي في الروض الانف التكرير هذه المسألة على الصحة وقال لا ينبغي أن يقال في سراق القوم انه جمع سري لا على القياس ولا على غير القياس وانما هو مثل كهل القوم وسنامهم والعجب كيف خفي هذا على التحويين حتى قلدا الخالف منهم السالف وساق فيه كلاما طويلا حاصله أن السراق مفرد لا جمع واستدل عليه بما توقف عليه من كلامه (حريق بالبويرة مستطير) أي منتشر ولما أشد حسان هذا أجابه سفيان بن الحارث بقوله

أدام الله ذلك من صنيع \* وحرق في نواحيها السعير

وفي ذلك نزلت ما قطعتم من لينة أو تركوها قائمة الآية وانما قال حسان ذلك لأن قريشاهم الذين حملوا كعب ابن أسد صاحب عقد بني قريظة على نقض العهد بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى خرج معهم إلى الخندق وقيل انما قطع النخل لانها كانت تقابل القوم فقطعت لئير زمكانها فتكون مجالا للحرب \* هذا (باب) بالتدوين بغير ترجمة \* وبه قال (حدثنا محمد) ولا يوزي ذرو الوقت ابن مقاتل قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا يحيى بن سعيد) الانصاري (عن حنظلة بن عيسى الانصاري) الزرقي أنه (سمع رافع بن خديج) بفتح الخاء المعجمة آخره جيم الانصاري (قال كذا كثر اهل المدينة مزدرعا) هو مكان الزرع أو مصدر رأى كذا كثر اهل المدينة زرعوا ونصبه على التمييز وأصل مزدرعا فأياد اتساءد الا لان مخرج التاء لا يوافق الزاى لشدها (كذا نكرى الارس) بضم النون من الاكراء (بالساحية منها مسمى) القياس مسماة لانه حال من الساحية ولكنه ذكره باعتبار أن ناحية الشيء بعضه أو باعتبار الزرع (لسيد الارض) أي مالكها تنزيلا لهما منزلة العبد وأطلق السيد عليه (قال) رافع بن خديج (فما) أي كثر اهل المدينة ولا يذرع عن الكشميهني قهما (يصاب ذلك) البعض أي تقع عليه مصيبة ويتلف ذلك (وتسلم الارض) أي باقيا (ومما يصاب الارض ويسلم ذلك) البعض قال في المصابيح الظاهر يخرج فمما على انها بمعنى ربما على ما ذهب اليه السيرافي وابسطا هروخروف والاعلم وخزجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يخذفون ~~كذا~~ انتهى ولا يذرعونهما كالا قول والاولى أولى لان مهمات تستعمل لاحد معان ثلاثة أحدها تضمن معنى الشرط فيما لا يعقل غير الزمان والثاني الزمان والشرط وأنكر الزمخشري ذلك والثالث الاستفهام ولا يناسب مهمما بالالتعسف (فهيئنا) عن هذا الاكراء على هذا الوجه لانه موجب لحرمان أحد الطرفين فيؤدي الى الاكل بالباطل (واما الذهب والورق) ~~ب~~ كسر الراء وللأصلي والفضة (فلم يكن يومئذ) يكرى به ما ولم يردني وجودهما وهذا الباب بمنزلة الفصل

من السابق لكن استشكل ادخال الحديث فيه حتى قيل انه وضع في غير موضعه من النسخ وأجيب بأن وجه دخوله من حيث ان من اكثري أرض المدة فله أن يزرع ويغرس فيها ماشاء فاذا تمت المدة فلصاحب الأرض طلبه بقلعهما فهو من اباحة قطع الشجر وهذا كاف في المطابقة وفيه أن كراء الأرض يجوز مما يخرج منها منهي عنه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي . وفي هذا الحديث رواية تالفي عن تابعي عن العاصبي وأخرجه المؤلف أيضا في المزارعة والشروط ومسلم في البيوع وكذا أبو داود وأخرجه الفسائي في المزارعة وابن ماجه في الاحكام . (باب المزارعة بالشرط) وهو النصف (وصحوه وقال قيس بن مسلم) هو ابن الجدلي الكوفي مما وصله عبد الرزاق (عن أبي جعفر) محمد بن علي بن الحسين الباقر أنه (قال ما بالمدينة أهل بيت هجرة) أي مهاجري (الاي زرعون على الثلث والرابع) الواو يعني أو قوله في الفتح عاطفة على الفعل لا على المجرور أي يزرعون على الثلث ويزرعون على الربع تعقبه في عدة لقارى بأنه لا يقال الحرف يعطف على الفعل وإنما الواو بمعنى أو فاذا أبقيناها على أصلها يكون فيه حذف تقديره والاي يزرعون على الربع ولا يضر تفرد قيس الكوفي بروايته هذا عن أبي جعفر المديني عن المدينيين الراويين عنه فان انفراد الثقة الحافظ غير موثر على أنه لم ينفرده فقد وافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي ان شاء الله تعالى قريبا (وزار علي) هو ابن أبي طالب فيما وصله ابن أبي شيبه من طريق عمرو بن صليح عنه (وسعد بن مالك) وهو سعد بن أبي وقاص (وعبد الله بن مسعود) فيما وصله عنهما ابن أبي شيبه أيضا من طريق موسى بن طلحة (وعمر بن عبد العزيز) فيما وصله أيضا ابن أبي شيبه من طريق خالد الحذاء (والقاسم) بن محمد فيما وصله عبد الرزاق (وعروة بن الزبير) فيما وصله ابن أبي شيبه أيضا (وآل أبي بكر) الصديق (وآل عمر) بن الخطاب (وآل علي) بن أبي طالب فيما وصله ابن أبي شيبه أيضا وآل الرجل أهل بيته (وابن سيرين) محمد فيما وصله سعيد بن منصور (وقال عبد الرحمن بن الأسود) بن يزيد التميمي أبو بكر الكوفي فيما وصله ابن أبي شيبه (كنت اشارك عبد الرحمن بن يزيد) بن قيس التميمي الكوفي وهو أخو الأسود بن يزيد وابن أخي علقمة بن قيس (في الزرع) زاد ابن أبي شيبه فيه واحله الى علقمة والاسود لورأياه بأسا لثباته عنه (وعامل عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (الناس على ان جاء) بكسر الهمزة (عمر بالبذر) بالذال المجهمة (من عنده فله الشطروان جاؤا بالبذر) من عندهم (فلهم كذا) وهذا وصله ابن أبي شيبه عن أبي خالد الاحمر عن يحيى بن سعيد أن عمر قد كثر نحوه وهذا مرسل وأخرجه البيهقي من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال لما استخلف عمر أجلي أهل نجران وأهل فدك وتيماء أهل خيبر واشترى عقيرهم وأموالهم واستعمل يعني بن أمية فأعطى البياض يعني بياض الأرض على ان كان البذر والبشر والحديد من عمر فلهم الثلث ولعمر الثلثان وان كان منهم فلهم الشطروان أعطى الفضل والغنم على أن له الثلثين ولهم الثلث وهذا مرسل أيضا فيستقوى أحدهما بالآخر وكان المصنف أبهم المقدار بقوله فلهم كذا لما وقع فيه من الاختلاف لأن غرضه منه أن عمر أجاز المعاملة بالجزء . وفي إيراد البضاري هذا الاثر وغيره في هذه الترجمة ما يقتضي أنه يرى أن المزارعة والخسارة بمعنى واحد وهو وجه عند الشافعية والآخر انهما مختلفا المعنى فالأزارعة العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والخسارة مثلها لكن البذر من العامل (وقال الحسن) البصري (لا بأس أن تكون الأرض لأحد هما فينفتان جميعا) عليها (فأخرج) منها (فهو بينهما) وهذا وصله سعيد بن منصور فيما قاله الحافظ ابن حجر قال العيني لم أجده بعد الكشف (ورأى ذلك) الذي قاله الحسن (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب قال ابن حجر وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبه نحوه قال العيني لم أجده عندهما (وقال الحسن لا بأس ان يجتنى القطن على النصف) يضم النصف وسكون الجيم وفتح الفوقية مبنيا للمفعول والقطن رفع نائب عن الفاعل وهذا موصول فيما قاله الحافظ ابن حجر عند عبد الرزاق ومثل القطن العصور ولقسط الزيتون والحصاد وغير ذلك مما هو مجهول فأجازه جماعة من التابعين وهو قول أحد قياسي على القراض لأنه يعمل بالمال على جزء منه معلوم لا يدري مبلغه (وقال إبراهيم) التميمي مما وصله الأثر (وابن سيرين) محمد مما وصله ابن أبي شيبه (وعطاء) هو ابن أبي رباح (والحكم) بن عتبة فيما وصله عنهما ابن أبي شيبه كما قاله في الفتح وقال في عدة القاري لم أجده عند (والزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (وقادة) فيما وصله عنه ابن أبي شيبه (لا بأس ان يعطى الثوب) أي الغزل للتساج يشبهه واطلاق الثوب عليه من باب الجواز ولا يذرع عن الكسبي

والمسقى الذرور (بالتثنية أو الرفع ونحوه) أى يكون الثلث أو الربع ونحوه للتساج والباقى للمالك الغزل (وقال  
 معمر) بفتح الميم وسكون العين المهملة بينهما ابن راشد عما وصله عبد الرزاق عنه وفي نسخة باليونينية وقرعها  
 معمر بالفوقية فليظن (لأبأس أن تكون الماشية) ولا بوى ذرور الوقت والاصيل وابن عساكر تكرر  
 الماشية (على الثلث أو الربع الى أجل مسمى) أى ثلث الكراء الحاصل منها أى بأن يكره الحبل طعام مثلاً الى  
 مدة معلومة على أن يكون ذلك بينهم ما أثلاثاً وأرباعاً ورأيت بهامش اليونينية ما لفظه وعند الحافظ أبى ذر  
 على قوله الى أجل مسمى علامة المسقى والكنهية وهوى يدل على أنه عندهما دون الحوى وهو ثابت على  
 ما تراه في روايته في هذا الأصل وكذلك كل ما أشار إليه في المواضع المعلم عليها فاعلم ذلك وأمعن النظر فيه \*  
 وبه قال (حدثنا إبراهيم بن المنذر) الحزامي قال (حدثنا انس بن عياس) (عن عبيد الله) بالتصغير بن عمر  
 العمرى (عن نافع) مولى ابن عمر (أن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهم ما أخبره عن النبي) ولا بى ذرأى النبي (صلى  
 الله عليه وسلم عاملى) أهل (خير بشرط) نصف (ما يخرج منها من غر) بالثلاثة إشارة الى المساقاة (أوزع)  
 إشارة الى المزارعة (فكان يعطى أزواجه) رضى الله عنهم (ما نه وسق) بفتح الواو و كسرهما كما في التالين  
 في الفرع وأصله والوسق ستون صاعاً يصاع النبي صلى الله عليه وسلم منها (ثمانون وسق غرو) منها (عشرون وسق  
 شعير) وسق نصب على التمييز في الموضعين مضاف فيه ما للآحقه ولا كنهية ثمانين وعشرين بالنصب فيه ما  
 (فقسم) بالقاء ولا بى ذرور قسم (عمر خير) كذا باثبات خير في الفرع وغيره مما وقفت عليه من الأصول  
 وقول الحافظ ابن حجر قوله وقسم عمر أى خير وصرح بذلك أحد في روايته عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر  
 مقتضاه أن رواية البخارى بحذفه ليس إلا فينظر (فخير أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ان يقطع لهن) بضم  
 الياء وسكون القاف من الاقطاع (من الماء والارض ايمضى لهن) أى يجزى لهن قسمتهن على ما كان  
 في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان من القرو والشعير (فمن من اختار الارض ومنهن من  
 اختار الوسق وكانت عائشة) رضى الله عنها (اختارت الارض) \* وفي هذا الحديث جواز المزارعة  
 والخبرة لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لذلك واستمراره في عهد أبى بكر الى أن اجلاهم عمر رضى الله عنهم  
 وبه قال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وصنف فيهما ابن خزيمة جزءين فيه علل الاحاديث الواردة بالنهي  
 عنهم ما وجع بين احاديث الباب ثم تابعه الخطابي وقال ضعف أحمد بن حنبل حديث النهي وقال هو مضطرب  
 وقال الخطابي وأبطلها مالك وأبو حنيفة والشافعي لأنهم لم ينفوا على علته قال فالمزارعة جائزة وهي عمل  
 المسلمين في جميع الامصار لا يطل العمل بها أحد هذا كلام الخطابي والمختار جواز المزارعة والخبرة وتأويل  
 الاحاديث على ما اذا اشترط لو احدى زرع قطعة معينة ولا آخر أخرى والمعروف في المذهب ابطالها ما فتي أقررت  
 الارض بمخبرة أو مزارعة بطل العقد واذ اطلت فته ككون الغلة لصاحب البذر لا نهائماً ماله فان كان البذر  
 للعامل فلصاحب الارض عليه أجرها أو المالك فللعامل عليه أجره مثل عمله وعمل ما يعلق به من آلاته كالبقران  
 حصل من الزرع شئ أو لهما فاعلى كل منهما أجره مثل عمل الآخر بنفسه وآلاته في حصته لذلك فان أراد أن  
 يكون الزرع بينهما على وجه مشروع بحيث لا يرجع أحدهما على الآخر بشئ فليستأجر العامل من المالك نصف  
 الارض بنصف منافعه ومنافع آلاته ونصف البذر ان كان منه وان كان البذر من المالك استأجر المالك العامل  
 بنصف البذر ايزرع له نصف الارض ويعبره نصف الارض الآخر وان شاء استأجره بنصف البذر ونصف منفعة  
 تلك الارض ايزرع له باقيه في باقيا وان كان البذر لهما أجره نصف الارض بنصف منفعته ومنفعة آله أو أعاره  
 نصف الارض وتبرع العامل بمنفعة بدنه وآله فيما يخص المالك أو كراء نصفها بدنياً مثلاً واكثرى  
 العامل ليعمل على نصيبه بنفسه وآله بدنياً وتقاصاً \* وفي الحديث أيضاً جواز المساقاة في النخل والكرم  
 وجميع الشجر الذي من شأنه أن يثمر كالنوخ والشمس مجزء معلوم يجعل للعامل من الثمرة وبه قال الجمهور وخصه  
 الشافعي في الجديد بالنخل وكذا شجر العنب لأنه في معنى النخل بجامع وجوب الزكاة وتأني الخرص في ثمرتيهما  
 بخوزن المساقاة فيهما مع ما في ثمرتهما رفقاً بالمالك والعامل والمساكين واختار النووي في تصحيحه صحتها على  
 سائر الاشجار المثمرة وهو القول القديم واختاره السبكي فيها ان احتاجت الى عمل ومحل المنع ان تفرد بالمساقاة  
 فان ساقاه عليها بغير النخل أو عنب صحت كالمزارعة والحق المقل بالنخل وقال أبو حنيفة وزفر لا تجوز المساقاة بهما  
 لأنها اجارة ثمرة معدومة أو مجهولة وجوزها أبو يوسف ومحمد وبه يفتى لأنها عقد على عمل في المال ببعض غنائه

فهو كالمضاربة لأن المضارب يعمل في المال يجزئه من ثمنه وهو معدوم ومجهول وقد صح عقد الاجارة مع أن  
 المنافع معدومة وكذلك هنا وأيضا فالقياس في ابطال نص أو اجماع مردود \* (باب) بالتسوين (إذا لم يشترط)  
 المالك للارض (السنين) المعلومة (في) عقد (المزارعة) \* وبه قال (حدثنا مسدد) عوا بن مسرهد قال  
 (حدثنا يحيى بن سعيد) لظنان (عن عبيد الله) بن عمر العمري قال (حدثني) بالافراد (نافع) مولى ابن عمر  
 (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال عامل النبي صلى الله عليه وسلم) اهل (خير بشرط ما يخرج منها من ثمر)  
 بالثلثة (أوزرع) للتسويج ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التقييد بسنين معلومة وفيه جواز ذلك فلعله لا  
 أن يخرج العامل متى أراد وقد أجاز ذلك من أجاز المخاربة والمزارعة \* هذا (باب) بالتسوين من غير ترجمة  
 فهو بمنزلة الفصل من السابق \* وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (قال  
 عمرو) هو ابن دينار (قلت اما وس لو تركت المخاربة) وهي ككسرها العدل في الارض ببعض ما يخرج منها  
 والبذر من العامل وجواب لو محذوف تقديره لكان خيرا أو لوللتسويج فلا يحتاج الى جواب (فانهم) أي رافع  
 ابن خديج وعمومه والثابت بن الضحاك وجابر بن عبد الله ومن روى منهم والفاء للتعديل (يزعمون ان النبي)  
 أي يقولون انه (صلى الله عليه وسلم نهى عنه) أي عن الزرع على طريق المخاربة (قال) طاوس (أي عمرو) يعني  
 يا عمر (اني) ولا يذرفاني (اعطيتهم) بضم الهمزة من الاعطاء (واغنيهم) بضم الهمزة وسكون الغين المجعة  
 من الاغناء وفي رواية وأغنيهم بضم الهمزة وكسر العين المهملة وبعدها شحنية ساكنة من الاعانة كذا للمستقل  
 والحوي كما في فتح الباري وتبعه في عدة النساري وكذا هي في الاصل المقر وعلی المدوي وصوب الحافظ  
 ابن حجر الثانية ولا يذرع عن الكسرية كما في الفرع واصله واغنيهم بضم الهمزة وسكون العين المهملة  
 وكسر الون بعدها شحنية ساكنة فليست بظن (وان اعلمهم) أي الذين يزعمون انه صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك  
 (اخبرني) يعني ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه (أي عن الزرع على طريق المخاربة  
 ولا يقال هذا يعارض النهي عنه لان النهي كان فيما يشترطون فيه شرطا فاسدا واعدمه فيما لم يكن كذلك  
 أو المراد بالاثبات نهى التزويه وبالنفي نهى التحريم (ولكن قال) عليه الصلاة والسلام (أن) بفتح الهمزة  
 وسكون النون (ينح أحدكم اخاه خيره) بفتح أول ينح وآخره ولا يذرعان بكسر الهمزة وسكون النون ينح بفتح  
 أوله وسكون آخره وقول الحافظ ابن حجر ان الأولى تعليلية والآخرى شرطية تعقبه العيني فقال ليس كذلك  
 بل أن بفتح الهمزة مصدرية ولا م ابتداء مقدرة قبلها والمصدر المضاف الى أحدكم مبتدا خبره قوله خيره  
 وقد جاء أن بالفتح يعني ان بالكسر الشرطية فحينئذ ينح مجزوم به وجواب الشرط خبر لكن فيه حذف تقديره  
 فهو خبره وقول الزركشي وفي ينح فتح النون وكسرها مع ضم أوله فانه يقال منحه وأمنه اذا أعطيته لم أقف  
 عليه في شيء من نسخ البخاري كذا والله اعلم وقد وقع في رواية الطحاوي لأن ينح أحدكم خاه أرضه خيره  
 (من أن يأخذ) أي من أخذه (عليه خراج معلوم) أي أجرة معلومة \* ومناسبة هذا الحديث للباب السابق من  
 جهة أن فيه للمعامل جزاء معلوما وهما لو تركا مالك الارض هذا الجزاء للعامل كان خيرا له من أن يأخذ منه  
 وفيه جواز أخذ الاجرة لان الاولوية لا تنافي الجواز \* وهذا الحديث أخرجه ايضا في المزارعة والهيئة  
 ومسلم وأبو داود في البيوع والترمذي وابن ماجه في الاحكام والنسائي في المزارعة \* (باب) حكم  
 (المزارعة مع اليهود) أي وغيرهم من أهل الذمة \* وبه قال (حدثنا ابن قاتل) المروزي ولا يذرع محمد بن مقاتل  
 المروزي المجاور بمكة قال (اخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (اخبرنا عبد الله) بالتصغير ابن عمر العمري (عن  
 نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى خيبر اليهود على ان  
 يعملوها) أي يعمدها ويصلحها بالماء وتغلب الارض بالساحي وقلع اللعثر وتلقح  
 الشجر وقطع المضرب بالشجر من الحشيش ونحوه وغير ذلك (ويزرعوها ولهم ثلث) أي نصف (ما يخرج منها) زاد  
 في الرواية السابقة في باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة من ثمر أو زرع واعلم أن اليهود استمروا على هذه  
 المعاملة الى صدر من خلافة عمر رضي الله عنه فبلغه قول النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه لا يجتمع في جزيرة  
 العرب دينان فأجلاهم عنها والذي ذهب اليه الاكثرون المنع من كراء الارض بجزء مما يخرج منها وحل بعضهم  
 هذا الحديث على أن المعاملة كانت مساقاة على النخل والبيض المتخلل بين النخل كان يسيرا فتمنع المزارعة  
 تبعا للمساقاة وذهب غيره الى أن صورة هذه صورة المعاملة وليست لها حقيقتها فان الارض كانت قد ملكت

بالاعتناء والقوم صاروا عبيدا فالأموال كلها للتي صلى الله عليه وسلم والذي جعل لهم منها بعض ماله لينتفعوا به لا على أنه حقيقة المعاملة وهذا يتوقف على اثبات أن أهل خير استرقوا فإنه ليس مجرد الاستيلاء يحصل الاسترقاق للبائعين فالله ابن دقيق العيد وقد سبق ما في الحديث قريبا ومرااد البخاري بهذه الترجمة الاعلام بأنه لا فرق في جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة \* (باب بيان ما يكره من الشروط في المزارعة) \* وبه قال (حدثنا صدقة بن الفضل) أبو الفضل المروزي قال (أخبرنا بن عيينة) سفيان (عن يحيى) بن سعيد الأنصاري أنه (سمع حنظلة) يفتح الحاء المهملة والطاء المعجمة بينهما نون ساكنة ابن قيس (الزرقى عن رافع) هو ابن خديج يفتح الخاء المعجمة وكسر الدال وبعد التحيية جيم (رضي الله عنه) أنه قال كلما كثروا أهل المدينة (حقلا) يفتح الحاء المهملة وسكون القاف والنصب على التمييز أى زرعاً والمحاقلة بيع الطعام في سله بالبر وقيل اشتراء الزرع بالحنطة وقيل المزارعة بالثلث وبالربع وغيرهما وقيل كراء الأرض بالحنطة (وكان أحدنا يكرى أرضه فيقول) بالفاء ولا يلى الوقت ويقول (هذه القطعة) من الأرض (لى وهذه) القطعة منها (لك فربما) أخرجت ذه) بكسر الهمزة وسكون الهاء وبكسرهما كما في اليونانية ويكون بالاختلاس والأشباع والأصل ذى فجى بالهاء للوقف أو لبيان اللفظ إشارة إلى القطعة من الأرض وهي من الأسماء المبهمة التي يشار بها إلى المؤنث (ولم يخرج ذه) يعنى ربما يخرج هذه القطعة المستفتاة ولم يخرج سواها أو بالعكس فيفوز صاحب هذه بكل ما حصل ويضيع حق الآخر بالكلية (فنهام النبي صلى الله عليه وسلم) عن ذلك لما فيه من حصول المخاطرة المنهى عنها \* وموضع الترجمة قوله هذه القطعة الخ ولا ريب أن هذا يؤدى إلى النزاع على ما لا يخفى وقد سبق هذا الحديث قريبا \* هذا (باب) بالتسوين (أذا زرع) أحد (بمال قوم غير ذنهم) وكان في ذلك (الزرع) (صلاح لهم) لمن يكون الزرع \* وبه قال (حدثنا) ولا يلى الوقت حدثني (إبراهيم بن المنذر) الخزامي قال (حدثنا أبو نضرة) يفتح الضاد المعجمة وسكون الميم أنس بن عياض قال (حدثنا موسى بن عقبة) بضم العين المهملة وسكون القاف (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال (بينما) بالميم (ثلاثة نفر) لم يعرف اسمهم زاد الطبراني من حديث عقبة بن عامر من نى إسرائيل حال كونهم (يمشون) وعند ابن حبان والبخاري من حديث أبي هريرة والطبراني من حديث عقبة بن عامر أنهم خرجوا يرتادون لأهلهم (أخذهم المطر فأووا) بقصر الهمة (إلى غار) كائن (في جبل) فأنخطت على قم غارهم فخره من الجبل فانطبقت عليهم) وعند الطبراني من حديث النعمان بن بشير أوقع حجر من الجبل مما يبط من خشية الله حتى سد قم الغار (وقال بعضهم لبعض انظروا أعمالا علفوها صالحة لله) بالنصب صفة لأعمال ولا يلى ذرعن الكشميهني خالصة لله (فادعوا الله سبحانه العله يفرجها عنكم) بضم المشاء التحيية وفتح الفاء وتشديد الراء المكسورة ولا يلى ذريفرجها يفتح التحيية وسكون الفاء وضم الراء ولا يلى الوقت يفرجها كذلك لكن بكسر الراء (قال أحدهم اللهم أنه كان لى والدان شيخان كبيران ولى صبية) بكسر الصاد جمع صبي (صغار كنت أرى عليهم) فإذا رحت عليهم حلبت) غنى (فبدأت بوالدى أسقيهما) بفتح الهمزة (قبل بى) الصبية (وانى استأخرت) بالخاء المعجمة وعند مسلم من طريق أبي نعيم وأبى داود يوم الشجرى أنه استطرد مع غنمه فى الرعى إلى أن بعد عن مكانه زيادة على العادة فلذلك استأخر (ذات يوم فلم) بالفاء ولا يلى ذرو الوقت ولم (أت) بهمزة مفتوحة معدودة أى لم أجيئ (حتى أمسيت) دخلت فى المساء (فوجدتهما نائما) ولله كشميهني نائما (فخلفت) الغنم (كما كنت احلب فقامت عندهم وسههما أكره أن أوقظهما) من نومهما فبدت ذلك عليهما (واكره أن أسقى الصبية) قبلهما (والصبية يصاغون) بالصاد والغين المعجمتين يصايحون بالباء بسبب الجوع (عند قدحى) يفتح الميم وتشديد التحيية بلفظ التثنية (حتى طلع الشجر) زاد من طريق سالم عن أبيه فاستيقظا فترباغبوقهما (فان كنت تعلم أنى فعلته ابتغاه وجهك) استشكل هذا من حيث أن المؤمن يعلم قطعا أن الله تعالى يعلم ذلك واجب بأنه ترددى عمله ذلك هل له اعتبار عند الله أم لا فكان أنه قال ان كان عملى ذلك مقبولا عندك (فأفرج) بهمزة وصل مع ضم الراء ولا يلى الوقت فأفرج بقطع الهمزة وكسر الراء (لنا فرجة) يفتح الفاء فى الضرع وأصله وقال فى القماموس والفرجة مثلثة (ترى منها السماء ففرج الله) بتخفيف الراء وتشديد أى كشف الله (فأروا السماء وقال الا خير اللهم انها) أى القصة (كانت لى بنت عم أختها كاشدة ما يحب الرجال النساء)

الكاف زائد أو أرد تشبيه محبته بأشد المحاب (فطلبت منها) ما يطلب الرجل من المرأة وهو الوطء (فأبت حتى) ولا يذعن الكشميري فأبت على حتى (أيتها) همزة مقصورة فوقية مفتوحة وبعد التثنية الساكنة فوقية أخرى ولا يذرا أنها بعد الهمزة وكسر الفوقية واسقط الأخرى (بعانة دينار فبغت) بالموحدة وفتح الغين المعجمة وسكون التثنية أي فطرت وطلبت ولا يذ الوقت فتعبت بفوقية وعن مهمله مكسورة فوحدة ساكنة من التعب (حتى جعلتها) وأعطيتها أياها وأخت بيني وبين نفسها (فلما وقعت بين رجلها) لا طأها (قالت يا عبد الله اتق الله ولا تفزع الخاتم) أي الفرج (اه بحممه) أي لا يحل لك أن تطأني إلا بتزويج صحيح وبين في رواية سالم سبب اجابته بعد امتناعها فقال فامتدت مني حتى ألت بها سنة أي سنة قط فجاءتني وفي حديث النعمان بن بشير عند الطبراني أنها ترددت إليه ثلاث مرّات نطلب إليه شيئا من معروفه ويأبى عليها الآن ~~تت~~ كنه من نفسها فاجابت في الثالثة بمد أن استأذنت زوجها فاذن لها وقال لها أغني عيالك قال فرجعت فنشدتني بالله فأبيت عليها فأسلت إلى نفسها فلما كسفتها ارتعدت من تحتي فقلت مالك ففعلت أخاف الله رب العالمين فقلت خشيته على الشدة ولم أخفه في الرخاء (فقممت) أي وتركها والذهب الذي أعطيتها (فان كنت تعلم أني فعلته ابتغاء وجهك) وفي ذكر بني إسرائيل فان كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك وفي الطبراني عن علي من مخافتك وابتغاء مرضاتك (فأفرج) همزة وصل وضم الراء (عنا فرجة) بفتح الناء وتضم وتكسر لم يقل في هذه نرى منها السماء (فسرج) حذف الناعل للعلم به أي ففرج الله (وقال الثالث اللهم إني استأجرت أجيرا) واحد وفي رواية مسلم أجرا (بسرقة أرز) بفتح الفاء والراء بعدها خاف وقد تسكن الراء قال في القاموس مكال بالمدنية يسع ثلاثة أصع أو يسع ستة عشر طلا والاررفيه ست لغات فتح الاء وضمها مع ضم الراء وتضم الالف مع سكون الراء وتختيف الزاي وتشديد ها والرواية هما بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي (فلما قنني سلمه) الذي استأجرته عليه (قال) ولا يذرف قال (أعطني) همزة قطع مفتوحة (حتى تعرضت عليه) أي حقه (فرغب عنه) ولم يأخذه (فلم أرل أرعه) بالجزم (حتى جعلت منه بقرا ورعا بها) بالافراد ولا يذ عن الحوى والمستمل ورعا بها (فجاءني فقال اتق الله فقلت) ولا يذ الوقت قلت (أذهب إلى ذلك) بالتذكير باعتبار اللفظ وللمستمل إلى تلك (البقر ورعا بها) بالجمع (فخذ) باسقاط ضمير المنعول (وقال اتق الله ولا تستهزئ بي) بالجزم على الأمر (فقلت) ولا يذ ذرف قال وهو من باب الالتفات (إني لا استهزئ بك فخذ) باسقاط الضمير أيضا (فأخذه فان كنت تعلم أني جعلت ذلك ابتغاء وجهك فأفرج) عنا (ما بقي) من الخفرة (ففرج الله) أي عنهم وخرجوا يعيشون (قال أبو عبد الله) البخاري (وقال ابن عقبة) ولا يذ وقال اسماعيل بن عقبة وفي نسخة وقال اسماعيل بن إبراهيم بن عقبة أي في روايته وفي الفرع وأصله كنسخة البغاني وقال اسماعيل أي ابن أبي أويس وقال ابن عقبة (عن نافع فبغت) بالسين والعين المهملتين بدل قوله في رواية عمه موسى بن عقبة فبغت وهذا التعليق عن اسماعيل بن عقبة وصله المؤلف في باب اجابة دعاء من بر والديه من كتاب الادب وهذه الرواية عن اسماعيل بن إبراهيم بن عقبة هي الصواب وأما ما وقع في نسخة أبي ذر وقال اسماعيل عن ابن عقبة عن نافع فهو وهم لأن اسماعيل هو ابن إبراهيم بن عقبة ابن أخي موسى بن عقبة تبه عليه الجاني وأما وضع الترجمة من الحديث في قوله تعرضت عليه حقه فرغب عنه الخ قال ابن المنبر لانه قد عين له حقه ومعه كنه منه فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستأجر يده عليه وضعا مستأففا ثم تصرف فيه بطريق الإصلاح لا بطريق التضييع فأعترف بذلك ولم يعد له ثيابا يوجب المعصية ولذلك يوسل به إلى الله عز وجل وجعله من أفضل أعماله وأقر على ذلك ووقع الاجابة له به ومع ذلك فلهذه الطريق لكان ضامنا له ثم يردن له في التصرف فيه فقدم ود الترجمة انما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا التصدد ولا يلزم من ذلك رفع الضمان ~~ك~~ كنهه عنه في فتح الباري وتبعه في عمدة القاري وهو معقب لما قاله ابن المنبر أي سألني باب اذا اشترى شيئا غيره بغير اذنه فرشني من كتاب البيوع حيث قال هناك فانظر في الطرق من الذرة هل ملأه الاجرام لا والله ان لم يملأه لانه لم يستأجره بغيري معين وانما استأجره بغيري على الذمة فلما عرض عليه أن يقبضه امتنع فلم يدخل في ملكه ولم يعين له وانما حقه في ذمة المستأجر وجميع ما نتج انما نتج على ملك المستأجر ونجابه ذلك انه احسن التساوق فأعطاه حقه وزبادات كثيرة هذا كلامه وهو مخالف لما قرره هنا قطعاً ويحذف أن يقال ان يوسله بذلك انما كان لكونه اعطى الحق الذي عليه مضاعفا لا بتصرفه كما أن الجلوس بين رجل والمرأة كان معصية لكن التوصل لم يكن الا بترك

الزنا والمساخطة بالمال ونحوه. وهذا الحديث يأتي أن شاء الله تعالى في ذكر بني إسرائيل وقد أخرجه البزار والطبراني بإسناد حسن عن النعمان بن بشير أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الرقيم قال اطلق ثلاثة فكافوا في كهف فوق جبل على باب الكهف فأرصد عليهم الحديث فقيه أن الرقيم المذكور في قوله تعالى أم حسب أن أصحاب الكهف والرقيم هو أغار الذي أصاب فيه الثلاثة ما أصابهم والله أعلم. (باب بيان حكم أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) بيان (أرض الخراج) بيان (مزارعتهم ومعاملتهم) رضى الله عنهم (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) في حديث واصله المؤلف في الوصايا (لأمر) بن الخطاب رضى الله عنه لما تصدق بماله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان بخلاف فقال عمر يا رسول الله انى استفتت ما لا هو عندى فبسر فأردت أن اتصدق به فقال النبي صلى الله عليه وسلم (تصدق بأصله لا بإيجار) بسكون القاف أحسنه أن يتصدق به صدقة مؤبدة (ولكن يتفق عمر) بضم المشنة التحتية وفتح الفاء مبنيا لله فعول وعمره رفع نائب عن الفاعل (متصدق به) عمر رضى الله عنه والضمير يرجع الى المال وحكى الماوردى أنها أول صدقة تصدق بها في الاسلام. وبه قال (حدثنا صدقة) بن الفضل المروزي قال (أخبرنا عبد الرحمن) بن مهدي البصري (عن مالك) الإمام (عن زيد بن أسلم) العدوي - مولى عمر المدنى الثقة العالم وكان يرسل (عن أبيه) أسلم العدوي - مولى عمر مخضرم أنه (قال قال عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه لولا أحر المسلمين ما فحت قرية) بفتح الفاء وسكون الحاء مبنيا للفاعل وقرية نصب على الفعولية كذا في الفرع وأصله وفي بعض الأصول فحت بضم الفاء مبنيا للمفعول قرية رفع نائب عن الفاعل (الاقسمتاهن أهلها) الغائبين (كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خير) لكن النظر لا آخر المسلمين يقتضى أن لا أقسمها بل أجعلها وقفا على المسلمين ومذهب الشافعية في الأرض المفتوحة عنوة أنه يلزم قسمتها إلا أن يرضى بوقفيتها عن غنمها وعن مالك نصير وقفا بنفس الفتح وعن أبي حنيفة ينظر الإمام بين قسمتها ووقفيتها. وهذا الحديث أخرجه أيضا في الغزى والجهاد وأبو داود في الخراج. (باب من أحيأ أرضا مواتا) غير معمورة في الاسلام أو عمرت جاهلية ولا هي حريم لعمور بالزرع أو لغرس أو لشي أو البناء فهي له وميت مواتا تشبهها لها بالميتة الغير المنتفع بها ولا يشترط في نفي العمارة التحقق بل يكفي عدم تحققها بأن لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجروهن وجدر أو أوتاد ونحوها (ورأى ذلك) أى أحياء الموات (على) هو ابن أبي طالب (رضى الله عنه في أرض الخراب بالكوفة) قال في الفتح كذا وقع الاكثر وفي رواية التستبي في أرض بالكوفة مواتا والذي في اليونينية في أرض الخراب بالكوفة موات لكن رقم على قوله في أرض علامة السقوط من غير عز ولا حد وعلى موات علامة السقوط أيضا لا يذرو في نسخة مقررة على المدعى بالخراب موات بالكوفة له كنه رقم على موات علامة السقوط من غير عز ولا حد (وقال عمر) بن الخطاب رضى الله عنه فيما وصله مالك في الموطأ (من أحيأ أرضا ميتة) يشديد الياء (فهى له) عبرة الأحياء سوا اذن له الإمام ام لا اكفاه باذن الشارع عليه الصلاة والسلام وهذا مذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد بن يحيى يستحب استئذنه خروج من خلاف أبي حنيفة حيث قال ليس له أن يحيى مواتا مطلقا إلا باذنه (ويروى عن عمر) بضم العين أى ابن الخطاب (وابن عوف) عمرو بن يزيد المزني الصحابي وهو غير عمرو بن عوف الأنصاري البصري والواو في قوله وابن عوف عاطفة وفي بعض النسخ المعقدة وهي التي في الفرع وأصله عن عمرو بن عوف بفتح العين وسكون الميم وبالواو واسقاط ألف ابن وصحح هذه الكرماني وقال الحافظ ابن حجر أن الأولى تصحيف ويؤيده قول الترمذي في باب ذكر من أحيأ أرض الموات وفي الباب عن جابر وعمر بن عوف المزني جده كثير وسهرة وقول الكرماني وابن عوف أى عبد الرحمن ليس بصحيح كما قاله العيني وغيره (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أى مثل حديث عمر هذا وهذا وصله ابن أبي شيبة في مسنده (وقال) أى عمرو ابن عوف أى زاد على قوله من أحيأ أرضا ميتة قوله (في غير حق مسلم) فإن كانت فيه حرم التعرض لها بالأحياء وغيره إلا باذن شرعى لحديث الصحابين من أخذ شبرا من أرض ظلمها فانه بطوقه من سبع أرضين ولو كان بالأرض أثر عمارة جاهلية لم يعرف مال الكهف للمسلم فملكها بالأحياء وان لم تكن مواتا كالأركان والحديث عادى الأرض لله ورسوله ثم هي لكم في أى أحياء المسلمون رواه الشافعي رضى الله عنه ولو كان بها أثر عمارة اسلامية فأمرها انى الإمام في حفظها أو بيعها وحفظتها الى ظهور ماله كهما من مسلم أو ذمى كساتر الاموال الضائعة وان أحيأ ذمى أرضا ميتة بدار فاولوا باذن الامام نزعت منه فلا يملكها لما فيه من

الاستحلال ولحديث الشافعي السابق ولا أجرة عليه لان الارض ليست ملكاً أحد وقال الحنفية والحنابلة إذا  
 أحيا مسلم أرضاً لا يقطع بها وهي بعيدة إذا صاح من أقصى العامر لا يسمع بها صوته ملكها (وليس  
 لعرق) بكسر العين وسكون الراء والتسوين (ظالم) نعمت له أي من غرس غرساً في أرض غيره بغير إذنه فليس له  
 (فيه حق) أي في الابقاء فيها قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات واختار الامامان الشافعي ومالك تسوين  
 عرق وبعبارة الشافعي العرق الظالم كل ما احتقر أو بنى أو غرس ظلماً في حق امرئ تعين خروجه منه وقال مالك  
 كل ما احتقر أو غرس أو أخذ بغير حق وقال الازهرى قال أبو عبيد العرق الظالم أن يجيء الرجل إلى أرض قد  
 أحياها رجل قبله فيغرس فيها غرساً وقال القاضي عياض أصله في الغرس يفرسه في الارض غير بها ليستوجبها  
 به وكذلك ما شبهه من بناء أو استنباط أو استخراج معدن سميت عروقا لشبهها في الاحياء بعرق الغرس انتهى  
 وقال في النهاية وهو على حذف مضاف أي ليس لذي عرق ظالم بعمل العرق نفسه ظالماً والحق لصاحبه  
 أو يكون الظالم من صفة صاحب العرق وقال ابن شعبان في الزاوي العروق أربعة عرفان ظاهران وعرفان  
 باطنان فالظاهران البناء والقراس والباطنان الآبار والعيون وفي بعض الاصول وليس لعرق ظالم يترك  
 التسوين فقط على الاضافة وحينئذ فيكون الظالم صاحب العرق وهو الغارس وسعى ظالم لانه تصرف في ملك  
 الغير بلا استحقاق وهذا التعليق وصله اسحاق بن راهويه قال حدثنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله بن  
 عمرو بن عوف حدثني أبي أن أباه حدثه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من أحيا أرضاً مواتاً من غير أن  
 تكون حق مسلم فهي له وليس لعرق ظالم حق وكثير هذا ضعيف وليس لحدّ عمرو بن عوف في البخاري سوى هذا  
 الحديث وله شاهد قوي أخرجه أبو داود ومن حديث سعيد بن زيد (ويروى فيه) أي في هذا الباب (عن جابر)  
 هو ابن عبد الله الانصاري رضى الله عنه مما أخرجه الترمذي من وجه آخر عن هشام وصححه (عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم) ولفظه من أحيا أرضاً ميتة فهي له وانما هيريلفظ يروى المفيد للتمريض لانه اختلف فيه على  
 هشام هـ وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة مصغراً وهو يحيى بن عبد الله بن بكير الخنزوي المصري  
 ونسبه الى جده لشهره به قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عبيد الله) بضم العين مصغراً (ابن ابي جعفر)  
 يسار الاموي القرشي المصري (عن محمد بن عبد الرحمن) أبي الاسود ديم عروة بن الزبير (عن عروة) بن الزبير بن  
 العوام (عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من أعمر أرضاً) بفتح الهمزة والميم من  
 الثلاثي المزيد قال عياض كذا رواه أصحاب البخاري والصواب من عروم الثلاثي قال الله تعالى وعمرها  
 أكثر مما عمرها الآن يريد أنه جعل فيها عمارة وقال ابن بطال ويمكن أن يكون أصله من أعمر أرضاً لا يملكها  
 وسقطت التاء من الاصل قال في المصابيح وهذا رد لاتفاق الرواة بمجرد احتمال يجوز أن يكون وأن لا يكون  
 وأكثر ما يعقد هو وغيره على مثل هذا وأما الارض لا حد أن يقع فيه انتهى وأجيب بأن صاحب العين ذكر أنه  
 يقال أعمرت الارض أي وجدتها عامرة ويقال أعمر الله بك منزلك وعمرك الله بك منزلك وهو رضى بأن الجوهرى  
 بعد أن ذكر عمر الله بك منزلك وعمرك الله بك ذكر أنه لا يقال أعمر الرجل منزله بالالف وقال الزركشي ضم الهمزة  
 أجود من الفتح قال في المصابيح يقتصر ذلك الى ثبوت روايته فيه وظاهر كلام القاضي أن جميع رواة البخاري  
 على الفتح انتهى وقد ثبت في الفرع وأصله عن أبي ذر أعمر بضم الهمزة وسكون العين وكسر الميم أي أعمره غيره  
 وكان المراد بالغير الامام والمحق من أعمر أرضاً (ليست لاحد) بالاحياء (فهو أحق) وحذف متعلق أحق للعالم  
 به وعند الاسماعيلي فهو أحق بها أي من غيره (قال عروة) بن الزبير بن العوام بالاسناد المذكور اليه (قضى  
 به) أي بالحكم المذكور (عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه في خلافته) وهذا امرسل لان عروة ولد في خلافة عمر  
 قاله خليفة وما سبق أول الباب عن عمر هو من قوله وهذا من فعله قال البيضاوي مفهوم هذا الحديث أن مجرد  
 التصبر والاعلام لا يملك به بل لابد من العمارة وهي تختلف باختلاف المقاصد انتهى فمن شرع في الاحياء لموات  
 من سفر اساس وجع تراب ونحوهما ولم يشه أو نصب عليه علامة للاحياء كفر زخنة فهو متعبر لا مالك لان  
 سبب الملك الاحياء ولم يوجد ولو تعبر فوق كفايته أو ما يميز عن احيائه فلفظه احياء الزائد فان تعبر ولم يعمر  
 بلا عذر أمره الامام بالاحياء أو يرفع يده عنه لانه ضيق على الناس في حق مشترك فيمنع من ذلك وامهله مدة  
 قمرية يستعد فيها للعمارة بحسب ما يراه فان مضت مدة المهلة ولم يعمر بطل حقه ولو بادراً جني فاحيا متعبر



الآخر ملكه وان لم يأذن له الامام وقال الحنفية من حجر أرضا ولم يعمرها ثلاث سنين دفعت الى غيره لقول عمر  
 رضي الله عنه ليس يتحجر بعد ثلاث سنين حق ولو أحيها غيره قبل انقضاء هذه المدة ملكها لأن الاقل كان  
 مستحقا لها من جهة التعلق لا من جهة الملك كما في السوم على سوم غيره \* وهذا الحديث من افراد المصنف  
 ونصف اسناده الاقل مصريون بالميم والثاني مديون \* هذا (باب) بالتسوين من غير ترجمة فهو كالقصل من  
 سابقه \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا اسمعيل بن جعفر) الانصاري المؤدب المديني (عن  
 موسى بن عقبة) الاسدي المديني (عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 ارى) بضم الهمزة مبنيًا للمفعول أي في المنام (وهو في معرسة) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الراء  
 المفتوحة وبالسین المهملة موضع التعريس وهو نزول المسافر آخر الليل للاستراحة وكان نزوله عليه الصلاة  
 والسلام (بذي الحليفة) وللشميمي من ذي الحليفة (في بطن الوادي) أي وادي العقيق (فقبل له انك  
 بيطعا مباركة فقال موسى) بن عقبة (وقد اناخ بنا سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (بالمناخ) بضم الميم آخره خاء  
 معجمة أي المبارك (الذي كان عبد الله) ابوه (ينبئ) أي يبرك (به) راحلته حال كونه (يتحزى) بالخاء المهملة  
 وتشديد الراء يقصد (معرس) بفتح الراء المشددة مكان تعريس (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) أي المكان  
 (اسفل) بالرفع (من المسجد الذي) كان اذ ذاك (بطن الوادي منه) أي بين المعرّس (وبين الطريق وسط من  
 ذلك) بفتح السين أي متوسط بين بطن الوادي وبين الطريق وقد استشكل دخول هذا الحديث هنا وأجيب  
 بأنه أشار به الى أن ذا الحليفة لا يعلك بالاحياء لما في ذلك من منع الناس النزول به وأن الموات يجوز الارتفاع  
 به وانه غير مملوك لاحد وهذا كاف في وجه دخوله \* وبه قال (حدثنا اسحاق بن ابراهيم) بن راهويه قال (اخبرنا  
 شعيب بن اسحاق) الدمشقي (عن الاوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو أنه (قال حدثني) بالافراد (يحيى) بن أبي كثير  
 (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس) رضي الله عنهما (عن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم) انه (قال الليلة) بالنصب (اتاني آت من ربي) هو جبريل عليه السلام (وهو بالعقيق أن  
 صل) بفتح الهمزة (في هذا الوادي المبارك) أي وادي العقيق (وقل) هذه (عمرة في حجة) وللعموي والمستلي  
 وقال بلفظ الماضي عمرة بالنصب \* وهذان الحديثان قد سبقا في الحج \* هذا (باب) بالتسوين (اذا قال رب  
 الارض) ما لكهما للمزارع (اقرن) بضم الهمزة (ما اقرن الله) أي مدة اقرار الله اياك (و) الحال أن رب  
 الارض (لم يذكر أجلا معلوما) أي مدة معلومة (فهما) أي رب الارض والمزارع (على تراضيهما) أي الذي  
 تراضيا عليه \* وبه قال (حدثنا احمد بن المقدم) بكسر الميم ابن سليمان أبو الاشعث الجعفي البصري قال (حدثنا  
 فضيل بن سليمان) بضم أولهما الثميري قال (حدثنا موسى) بن عقبة قال (اخبرنا نافع) مولى ابن عمر (عن ابن  
 عمر رضي الله عنهما) انه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عبد الرزاق) بن همام الجبزي فيما وصله  
 الامام احمد وسلم (اخبرنا ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال حدثني) بالافراد (موسى بن عقبة عن نافع  
 عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اجلى) بالجم أي أخرج (اليهود والنصارى من ارض الحجاز) لانه  
 لم يكن لهم عهد من النبي صلى الله عليه وسلم على بقائهم في الحجاز اذا غاب كان موقوفا على مشيئته والحجاز  
 كما قاله الواقدي من المدينة إلى تبوك ومن المدينة إلى طريق الكوفة وقال غيره مكة والمدينة واليمامة  
 ومخاليقها وقال ابن عمر هما هو موصول له (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر) أي غلب (على خيبر  
 اراد اخراج اليهود منها وكانت الارض حين ظهر) أي غلب عليه الصلاة والسلام (عليها الله ورسوله صلى الله  
 عليه وسلم وللمسلمين) كانت خيبر فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة فالذي فتح عنوة كان جميعه لله ورسوله وللمسلمين  
 والذي فتح صلحا كان لليهود ثم صار للمسلمين بعقد الصلح (واراد) عليه الصلاة والسلام (اخراج اليهود منها) أي  
 من خيبر (فسألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقترهم بها) بضم الياء وكسر القاف ونصب الراء  
 ليسكنهم بخيبر (ان) أي بأن (يكفوا عملها) أي بكفاية عمل نخلها ومرارها والقيام بتعهداتها وعماراتها فان  
 مصدرية (ولهم نصف الثمر) الحاصل من الاشجار (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم تقرم بها على ذلك)  
 الذي ذكرتموه من كفاية العمل ونصف الثمرة لكم (ما شئنا) استدل به الظاهرية على جواز المساقاة مدة مجهولة  
 وأجاب عنه الجمهور بأن المراد أن المساقاة ليست عقدا مستقرا كالبيع بل بعقد انقضاء مدتها ان شئنا عقدا

فقد آخروا ن شئنا أن نخرجناكم (فقر وأجها) بفتح القاف وتشديد الراء أى ~~سكنوا~~ بضمير (حق أجلاهم)  
 أخرجهم (عمر) رضى الله عنه منها (الى تيماء) بفتح القوفية وسكون الياء التنية مدود اقرية من أقطاب القري  
 على البحر من بلاد طي (وأريحاء) بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون الياء التنية وبالحاء المهملة مدودا قرية من  
 الشام سميت بأريحاء بن ملك بن أرغش بن سام بن نوح وانما أجلاهم عمر لانه عليه الصلاة والسلام عهد عند  
 موته أن يخرجوا من جزيرة العرب \* ومطابقة هذا الحديث للترجمة في قوله نقر كم بها على ذلك ما شئنا \* وهذا  
 الحديث أخرجه موصولا من طريق فضيل ومعلقا من طريق ابن جريج وساقه على لفظ الرواية المعلقة وسيأتي  
 ان شاء الله تعالى لفظ رواية فضيل في كتاب الخمس \* (باب ما كان أصحاب النبي) ولا يذرون أصحاب النبي  
 (صلى الله عليه وسلم) يواشى بعضهم بعضا في الزراعة والتمرة) ولا يذروا الثمر \* وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل)  
 أبو الحسن الروزى الجعفي قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك قال) (أخبرنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو  
 (عن أبي النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم وكسر الشين المجمة عطاء بن صهيب التابى (مولى رافع بن خديج)  
 أنه قال (سمعت رافع بن خديج بن رافع) الانصارى (عن عمه ظهير بن رافع) بضم الظاء المجمة مصفرا قال  
 ظهير لقد نذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امر كان بنا رافعا أى ذارفا واتصاه على أنه خير كان واسمها  
 الضعير الذى فى كان قال رافع (قلت) اظهر (ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق) لانه ما ينطق عن  
 الهوى (قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فلما أتيت (قال ما تصنعون بما قلتم) بفتح الميم والحاء  
 المهملة يزاركم قال ظهير (قلت نواجرها على الربيع) بضم الراء والموحدة وتسنن ولا يذرون الجوى  
 والمسقى على الربيع بضم الراء وفتح الموحدة وسكون التنية تصغير الربيع وفي رواية على الربيع بفتح الراء وكسر  
 الموحدة وهو النهر الصغير أى على الزرع الذى هو عليه والمعنى انهم كانوا يكررون الارض ويشترطون لانفسهم  
 ما ينبت على النهر (وعلى الاوسق من القمح والشعير) والواو بمعنى او (قال) عليه الصلاة والسلام (لا تفعلاوا)  
 وهذه صيغة النهى المذكور اقول الحديث حيث قال لقد نذرنا (أزرعوها) أنتم بهمزة وصل تكسر وفتح الراء  
 (أو أزرعوها) بهمزة قطع مفتوحة وكسر الراء أى أعطوها لغيركم يزرعها بغير أجرة (أو أسكوها) بهمزة قطع  
 مفتوحة وكسر السين أى اتركوها معطلة وأول التخصير لا لاشك (قال رافع قلت سمعنا وطاعة) نصب بتقدير أسمع  
 كلامك سمعنا وأطيعنا طاعة ويجوز الرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره أى كلامك وأمر لك سمع أى سمعوا وفيه  
 مبالغة وكذلك طاعة بمعنى مطاع أو أنت مطاع فيما تأمر به \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع والنسأى  
 في المزارعة وابن ماجه في الاحكام \* وبه قال (حدثنا عبيد الله) بالتصغير (ابن موسى) أبو محمد العيسى الكوفى  
 قال (أخبرنا الأوزاعي) عبد الرحمن (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (هو ابن عبد الله الانصارى) رضى  
 الله عنه (وأظاها أن الأوزاعي كان يرويه عن أبي النجاشي عطاء وعن عطاء بن أبي رباح كل واحد منهما بسنده  
 انه (قال كانوا) أى الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم (يزرعونها) أى الارض وسقط لغير أبي ذر النون  
 قبل الهاء من يزرعونها (بأثنت والربيع والنصب) مما يخرج منها والواو في الموضعين بمعنى أو (فقال النبي صلى  
 الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو ليضعها) بفتح النون أى يجعلها مضيعة أى عطية وهذه مقسرة لقوله  
 في الحديث السابق أو أزرعوها وسلم من كانت له أرض فليزرعها فان عجز عنها فليضعها أخاه المسلم ولا يواجرها  
 (فان لم يفعل فليملك أرضه وقال الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة (ابن نافع أبو ثوبة) بفتح القوفية والموحدة  
 بينهما وأوصا كنة الحافظ الثقة وكان بعد من الابدال وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق  
 وتوفى سنة احدى وأربعين ومائتين فيما وصله مسلم (حدثنا معاوية) بن سلام بتشديد اللام (عن يحيى) بن أبي  
 كثير (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضى الله عنه) انه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من كانت له أرض فليزرعها أو ليضعها أخاه) المسلم (فان أبى) قبولها (فليملك أرضه) وزاد في هذه أخاه كرواية  
 جابر في باب فضل التنية \* وبه قال (حدثنا قبيصة) بفتح القاف وكسر الموحدة وفتح الصاد المهملة ابن عقبة  
 الكوفى قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن عمرو) هو ابن دينار انه (قال ذكرته) أى حديث رافع بن خديج  
 المذكور أيضا (لطائوس فقال) لطائوس (يزرع) بضم أوله وكسر ثالثة من الانداع أى يزرع غيره بالكراه (قال  
 ابن عباس رضى الله عنهما) تعليل من جهة طاوس لقوله يزرع (ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه) أى

لم يحرمه وصريح بذلك الترمذي ولقظه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة (ولكن قال  
 أن يفتح) بفتح الهيمزة ونصب يفتح ولا يذران يفتح بكسر الهمزة على أن ان شرطية ويصح مجزوم بها أي يعطى  
 (أحدكم إياه) المسلم أرضه ليزرعها (خير له من أن يأخذ) أي من أخذه (شيئاً معلوماً) لأنهم كانوا يتنازعون  
 في كراء الأرض حتى أفضى بهم إلى القتال بسبب كون الخراج واجباً لآحادهم على صاحبه فرأى أن المنفعة  
 خير لهم من المزارعة التي توقع بينهم مثل ذلك وفي الطحاوي التصريح بعله انتهى ولقظه عن زيد بن ثابت أنه قال  
 يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله كنت أعلم منه بالحديث انما جاء رجلاً من الانصار إلى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قد اقتتلا فقال ان كان هذا شأنكم فلا تتركوا المزارع فسمع قوله لا تتركوا المزارع قال الطحاوي فهذا  
 زيد بن ثابت يخبر أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تتركوا المزارع كالتنهي الذي سمعه رافع لم يكن من النبي  
 صلى الله عليه وسلم على وجه التحريم وانما كان لكرهه وقوع الشر بينهم • وهذا الحديث قد سبق  
 في باب اذا لم يشترط السنين في المزارعة • وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الواسطي بمجملته فمحملة قال (حدثنا  
 حماد) هو ابن زيد (عن ايوب) السخيتاني (عن نافع) ان ابن عمر رضي الله عنهما كان يكرى (بضم أوله من  
 أكرى أرضه يكرىها) (مزارعة) بفتح الميم (على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابن بكر وعمر وعثمان) أيام  
 خلافتهم (وصدرا من امارة معاوية) بكسر الهمزة ولم يقل خلافته لأنه أي ابن عمر كان لا يبيع لمن لم يجتمع  
 عليه الناس ومعاوية لم يجتمع عليه الناس ولذا لم يبيع لابن الزبير ولا لعبد الملك في حال اختلافهما ولم يذكر  
 علي بن أبي طالب فيجتمه أن يكون لأنه لم يزرع في أيامه (ثم حدث) بضم الحاء المهملة وتشديد الهمزة  
 المكسورة ابن عمر (عن رافع بن خديج) والله كشيء ثم حدث رافع بن خديج بفتح أول حدث وحذف  
 عن (ان النبي صلى الله عليه وسلم) عن كراء المزارع فذهب ابن عمر رضي الله عنهما (إلى رافع) قال نافع  
 (فذهبت معه) أي مع ابن عمر (فأله) فسأل ابن عمر رافعا (قال) رافع (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن  
 كراء المزارع فقال ابن عمر قد علمت) يا رافع (انما كان يكرى مزارعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما)  
 تنبت (على الاربعاء) بفتح الهيمزة وسكون الراء وكسر الواو مدودا جمع ربيع وهو النهر الصغير (وبني من  
 التبن) بالموحدة الساكنة وحاصل حديث ابن عمر هذا أنه يكرى على رافع اطلاقه في التنهي عن كراء الاراضي  
 ويقول الذي نهى عنه صلى الله عليه وسلم هو الذي كانوا يدخلون فيه الشرط الفاسد وهو أنهم يشترطون ما على  
 الاربعاء وطائفة من التبن وهو مجهول وقد يسلم هذا وتصيب غيره آفة أو بالعكس فتقع المزارعة ويبقى المزارع  
 أو رب الأرض بلا شيء • ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ان رافع بن خديج لما روى التنهي عن كراء المزارع  
 يلزم منه عادة أن أصحاب الأرض انما يزرعون بأنفسهم أو يعضون بها لمن يزرع من غير بدل فحصل فيه المواصلة •  
 وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الواو ونسبه لجدته شهرته واسم أبيه عبد الله المخزومي قال (حدثنا  
 الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد الابلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه (قال  
 أخبرني) بالافراد (سالم ان) أباه (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) قال كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان الأرض تكرى (بضم أوله) وفتح الراء (ثم خشي عبد الله) بن عمر (ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد  
 أحدث في ذلك شيئاً لم يكن يعلمه) ولا يذرع له أي حكمها هو ما خشي لما كان يعلمه من جواز الكراء (فترك كراء  
 الأرض) • وهذا الحديث سافه هنا مختصراً وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث  
 عن أبيه مطولاً وأوله ان عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج ينهى عن كراء الأرض فلقبه  
 فقال يا ابن خديج ما هذا قال سمعت عني وكانا قد شهدا بدرا يحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 كراء الأرض فقال عبد الله قد كنت أعلم فذكره وقد احتج به من كره اجارة الأرض بجزء مما يخرج منها وقدمت  
 قريبا • (باب) جواز (كراء الأرض بالذهب والفضة وقال ابن عباس) رضي الله عنهما فيما وصله الثوري  
 في جامعه باسناد صحيح (ان أمثل) أفضل (ما أنتم صافعون أن تستأجروا الأرض البيضاء) زاد الثوري ليس  
 فيها شجر (من السنة إلى السنة) • وبه قال (حدثنا عمرو بن خالد) بفتح العين ابن فروخ قال (حدثنا الليث) بن  
 سعد الامام (عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) واسمه فروخ مولى المنكدر بن عبد الله (عن حنظلة بن قيس) بالحاء  
 المهملة والطاء المجهة الزرقي الانصاري (عن رافع بن خديج) أنه (قال حدثني) بالافراد (حماد) أحدهما  
 ظهير بن رافع المذكور قريبا وسعى الآخر بعض من صنّف في الميهما من مظهر إجماع مضمومة وظاء

بحجة مقترحة وهامت قد تمسورة وراءها ضبطه عبد القى وابن ما كولا وقال الكلابى لم أقص على  
 اسمه وقبل اسمه مهيرون أخيه ظهر منصرفا عند أبي علي بن السكن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن علي  
 ابن حكيم عن سليمان بن يسار عن واقع بن خديج أن بعض عومته قال سعيد زعم قتادة أن اسمه مهيرون  
 الحديث قال في الفتح فهذا أولى أن يعقد (انهم) أى العصابة (كانوا يكرون الأرض على عهد النبي صلى الله  
 عليه وسلم بما يتت) فيها (على الاربعاء) جمع ربيع وهو النهر الصغير (اوشى) ولا يذرا وشى بموحدة كاللث  
 أو الربع (يستنيه صاحب الارض) من المزروع لاجله (قضى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك) لما فيه من  
 الجهل قال حنظلة بن قيس (فقلت رافع فكيف هي) أى كيف حكمها (بالدينار والدرهم فقال رافع) بطريق  
 الاجتماع (ليس بها بأس بالدينار والدرهم) أو علم ذلك بطريق التخصيص على جوازها أو علم أن جواز الكراء  
 بالدينار والدرهم غير داخل في النهى عن كراء الأرض بجزء مما يخرج منها وقد أخرج أبو داود والنسائي  
 بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة  
 والمزينة وقال انما يزوع ثلاثة رجل له أرض ورجل من أرض ورجل اكرى أرضا ذهب أو فضة وهو يربح  
 أن ما قاله رافع مرفوع لكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهى عن المحاقلة والمزينة وأن بقيته  
 مدرجة من كلام سعيد بن المسيب (وقال الليث) بن سعد الامام مما هو موصول بالسند المذكور ولا يذر  
 قال أبو عبد الله أى البخارى من هنا قال الليث أراه بضم الهمزة أى أطن شيئا ربيعة المذكور (وكان الذى  
 نسي) بضم النون وكسر الهاء (عن) ولا يذر الوقت من ذلك ما لو نظرت فيه ذوو الفهم بالحلال والحرام  
 لم يجزوا (وفي رواية النسائي وابن شوية ذوالفهم بالحلال والحرام لم يجزها بالافراد فيها) (لما فيه من الخطورة)  
 وهي الاشراف على الهلاك وهذا موافق لما عليه الجمهور من حل النهى عن كراء الأرض على الوجه المفضى الى  
 الغرور والجهالة لا عن كرائها مطلقا بالذهب والفضة وقد سقطت هذه المقالة المذكورة عن الليث جميعها عند  
 النسائي وابن شوية فيما قاله الحافظ ابن حجر فتكون مدرجة عندهما في نفس الحديث ولم يذكر النسائي  
 ولا الاسماعيلي في روايتهم ما لهذا الحديث من طريق الليث هذه الزيادة قال التوريشي لم يظهر لي هل هذه  
 الزيادة من الرواة أم من قول البخارى وقال البيضاوى الظاهر من السياق انها من كلام رافع انتهى قال الحافظ  
 ابن حجر وقد تبين برواية أكثر الطرق في البخارى انها من كلام رافع انتهى قال الحافظ  
 وهما ربيعة وحنظلة ورواية صحابي عن صحابين \* هذا (باب) بالنسب بغير ترجمة \* وبه قال (حدثنا محمد بن  
 سنان) بكسر السين المهملة وتخفيف النون وبعد الالف نون أخرى قال (حدثنا مكي) بضم الميم وفتح اللام  
 وبعد التثنية الساكنة حاء مهملة ابن سليمان قال (حدثنا هلال) هو ابن علي المعروف بابن أسامة \* قال  
 المؤلف بالسند (ح وحدثنا) بالجمع ولا يذر حدثني (عبد الله بن محمد) السدي قال (حدثنا أبو عامر) عبد الملك  
 ابن عمرو بن قيس القدي قال (حدثنا مكي) هو ابن سليمان (عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار) بالتحية  
 والمهملة المنخفضة (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوما يحدث أصحابه) وعنده  
 رجل من اهل البادية لم يسم والوالد لعمال (ان رجلا من اهل الجنة) يخرج همزة لأنه في موضع المفعول  
 (استأذن ربه) عز وجل أى يستأذن ربه فاخبر عن الامر المحقق الاقرب لفظ الماضي (في) أن ياشتر (الزرع)  
 بمعنى سأل تعالى أن يزرع (فقال) ربه تعالى (له أنت) وفي رواية محمد بن سنان أولست بزيادة واو استفهام  
 تقريرى معنى أولست كأننا (هيماتت) من المشيآت (قال بلى) الامر كذلك (واكتفى) بالياء بعد النون  
 ولا يذر ولكن (احب ان أزرع) فأذن له (قال قبدر) بالذال المججمة أى ألقى البذر على أرض الجنة (فبادر)  
 بالذال المهملة وفي رواية محمد بن سنان فأسرع فبادر (الطرف) بفتح الطاء وسكون الراء نصب على المفعولية  
 لقوله (نباته واستواؤه واستصاده) من الحصد وهو قلع الزرع (فكان امثال الجبال) بمعنى انه لما بذل لم يكن بين  
 ذلك وبين استواء الزرع ونجازه أمره كله من الحصد والتذرية والجمع الاكلج البصر وكان كل حبة منه مثل الجبل  
 وفيه أن الله تعالى أغنى أهل الجنة فيما عن تعب الدنيا ونسبها (فيقول الله تعالى دونك) بالنصب على الاعراء  
 أى خذ (يا ابن آدم فانه) أى فان الشان لا يشعب عنى فقال الاعرابي (أى ذلك الرجل الذى من اهل  
 البادية) (واقه لا يجده الا قرشيا وانصاريا فانهم) أى قرشوا لانصار (اصحاب زرع واملأهم) أى اهل

البادية (فلست يا صاحب ذرع فضلك النبي صلى الله عليه وسلم) فان قلت ما وجه ادخال هذا الحديث هنا اجاب ابن  
المنبر بانه للتنبيه على أن احاديث المنع من الكراهات اجابات على الندب لا على الايجاب لان العادة فيما يجر من  
عليه ابن آدم أشد الحرص أن لا يمنع من الاستمتاع به وببقاء حرص هذا الحرص من أهل الجنة على الزرع  
وطلب الاتعاج به حتى في الجنة دليل على انه مات على ذلك لان المرء يموت على ما عاش عليه ويبحث على ثمارات  
عليه فدل ذلك على أن آخر عهدهم من الدنيا جواز الاتعاج بالارض واستثمارها ولو كان كراؤها محرم ما عليه  
لفطم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت انتهى \* وهذا الحديث هو لفظ  
الاسناد الثاني وسن السند الاول يأتي في التوحيد ان شاء الله تعالى \* (باب ما جاء في القرم) \* وبه قال (حدثنا  
قسيبة بن سعيد) قال (حدثنا يعقوب) القاري بغيره من نسبة الى قارة حتى من العرب ولا يذري يعقوب بن عبد  
الرحمن وأصله مدني سكن الاسكندرية (عن اب حارم) سلمة بن دينار الاعمري المدني (عن سهل بن سعد)  
الانصاري الساعدي (رضي الله عنه) قال اما كنا نخرج ولا يوزر والوقت عن الكشمهني ان يسكون  
التون كالنفرح (يوم الجمعة كانت لنا عجوز) لم تسم (ناخذ من اصول سلق لنا) بكسر السين المهملة (كا  
نفرسه في اربماثنا) نهرنا الصغير أو ساقيتنا الصغيرة (فجعل في قدرها فجعل فيه حبات من شعير) قال يعقوب  
(لا اعلم الا انه قال يس فيه شعير ولا وذلك) بفتح الواو والدال المهملة دسم اللحم (فاذا صليت الجمعة زرناها) أي  
العجوز (فقررت البنا) زادت في الجمعة فذاهقة (فكنا نخرج يوم الجمعة من اجل ذلك) الذي تصنعه العجوز (وما  
كانت تغدي ولا تقيل) من القيلولة (الابعد) صلاة (الجمعة) وموضع الترجمة من الحديث قوله صكنا نفرسه  
في اربماثنا وقد سبق في باب قول الله عز وجل فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض في آخر كتاب الجمعة \* وبه  
قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري البصري قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) يسكون العين ابن ابراهيم بن  
عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن اذ عرج) عبد الرحمن بن هرثم  
(عن ابي هريرة رضي الله عنه) قال يقولون ان ابا هريرة يكثر الحديث أي روايته وفي كتاب العلم قال ان الناس  
يقولون أكثر أبو هريرة وسقط قوله هنا الحديث عند أبي ذر (والله الموعود) بفتح الميم وكسر العين المهملة بينهما  
واوساكنة وهو مصدر ميمي أو ظرف زمان أو مكان وعلى كل تقدير لا يصح أن ينسب إليه عن الله تعالى فلا بد من  
اضمار وتقديره في كونه مصدر أو الله الواعد وإطلاق المصدر على الفاعل للمبالغة يعني الواعد في فعله الخير  
والشر والوعد يستعمل في الخير والشر يقال وعدته خيرا ووعدته شرا فاذا استقط الخير والشر يقال في الخير  
الوعد والعدة وفي الشر الابعاد والوعد بتقديره في كونه ظرف زمان وعند الله الموعود يوم القيامة وتقديره  
في كونه ظرف مكان وعند الله الموعود في الحشر والمعنى على كل تقدير قاله تعالى بحسبى ان نعمدت كذبا  
ويحاسب من ظن بي السوء (ويقولون) أي الناس (مالهم ما حاربوا ولا انصار لا يحذون مني احاديثه) أي أبي  
هريرة (ون اخوف من المهاجرين) كلمة من يمانية (كأنه يعلم) بفتح الغين الموحدة (الصديق بالاسواق) كناية  
عن التبايع (ون اخوف من الانصار) كان يشغلهم عن امواهم في الزراعة والفراسة وهذا موضع الترجمة  
(وكت امر أمسكينا) أي من مساكين الصفة (ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على مله بطي) بكسر الميم  
(فأحضر) مجلس النبي صلى الله عليه وسلم (حين يغيثون) أي الانصار والمهاجرون (وأخي) أي أحفظ (حين  
يسون وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوما) من الايام (ان يسط احد منكم قومه حتى اقضى مقالتي هذه ثم يجيئهم)  
بالنصب عطفا على قوله ان يسط أي يجمع الثوب (الى صدره فينسى من مقالتي شيئا ابدا) والمعنى أن البسط  
المذكور والنسيان لا يجتهدان لان البسط الذي بعده الجمع المتعقب بالنسيان منفي فعند وجود البسط ينعدم  
النسيان وبالعكس (فبسط مرة) بفتح التون وكسر ايم ردة من صوف يلبيها الاعراب والمراد بسط بعضها ثلاثا  
يلزم كشف عورته (ليس على ثوب غيرها) أي غير القرة (حتى قصي النبي صلى الله عليه وسلم مقالته ثم جئنا الى  
صدرى فو) الله (الذي بهتته) صلى الله عليه وسلم الى الثقلين (بالحق ما نسيت من مقالته تلك ابي يوحى هذا) ولمسلم  
من رواية يونس فانبت بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به وهويذل على العموم لان تنكير شيئا بعد التثنية يدل على  
العموم لان التكرار في سياق النبي يدل على العموم في عدم النسيان لكل شيء من الحديث وغيره ولا أنه  
خاص بتلك المقالة كما يظن ظاهرا قوله من مقالته تلك ويضد العموم ما في حديث أبي هريرة انه شكك الى النبي

صلى الله عليه وسلم انه ينسئ ففعل ما فعل ليزول عنه التسيان ويحتمل أن يكون وقعت له قضيتان بالقضية التي رواها الزهري مختصة بتلك المقالة والاخرى عامة (وامه لولا آيات) موجودتان (في) وفي نسخة من (كتاب الله ما حدثتكم) فيه حذف اللام من جواب لولا وهو جائز والاصل لما حدثتكم (شيأ ابدا ان الذين يكتفون ما انزلنا من البينات الى قوله الرحيم) ولا يذعن البينات والهدى الى الرحيم وفي هذا وعيد شديد لمن كتم ما جاءت به الرسل من الدلالات البينة الصحيحة والهدى السافح للقلوب من بعد ما بينه الله تعالى لعباده في كتابه التي انزلها على رسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين • وقدمت في باب حفظ العلم في كتاب العلم أنصر من هذا واقع الموفق والمعين

(بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب المساقاة) هي مأخوذة من السقي المحتاج اليه فيها غالباً لأنه أنفع أعمالها وأكثرها مؤنة وحقيقتها أن يماثل غيره على نخل أو شجر غنبي ليتعهد به السقي والتربية على أن القرة لهم ما والمعين فيها أن مالك الاشجار قد لا يحسن تعهدها ولا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ فلا يملك الاشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل ولولا كثرة المالك لزمت الاجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويهاون العامل فيه فادعت الحاجة الى تجويزها • هذا (باب) بالتزوين (في الشرب) بكسر الشين المعجمة أي باب الحكم في قسمة الماء والشرب بالكسر في الاصل النصيب والحظ من الماء وفي الفرع يضمها وعزاء عباس للاصبي قال والكسر أولى وقال السفاقي من ضبطه بالضم أراد المصدر وقال غيره المصدر مثلت وسقط لابي ذر كتاب المساقاة ولفظ باب قال ابن حجر ولا وجه لقوله كتاب المساقاة فان الترجمة التي فيه فالحال تتعلق باحيلة الموات (وقول الله تعالى) بالجزء عطفاً على سابقه (وجعلنا من الماء كل شيء حي) بالجزء لغة شيء أي كل حيوان كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء أو كلمة خلقنا من ماء لشرط احتياجه اليه وحبه له وقلة صبره عنه كقوله تعالى خلق الانسان من عجل والمعنى صبرنا كل شيء حي بسبب من الماء لا يحيى دونه وفي حديث أبي هريرة عند الامام احمد قال قلت يا رسول الله اني اذا رأيتك طابت نفسي وقرت عيني فأبئني من كل شيء قال كل شيء خلق من الماء الحديث واسناده على شرط الشيخين لا آباء يهوتون في رجال السنن واهمه لم يروى عنه يهتكم له وروى ابن أبي حاتم عن أبي العباس ان المراد بالماء النطفة (أفلا يؤمنون) مع نداء والآيات (وقوله جل ذكره) أو رأيتم الماء الذي تشربون أي العذب الصالح للشرب (أنتم انزلتموه من المزن ام نحن المنزلون) بقدرته (لونساء جعلناه أجاباً لولا تشكروا) قال البضاوي تبعاً لابي عبيد (الاجاج المزن) وقيل هو الشديد الملوحة أو المارة أو الحارة حكاه ابن فارس وقال المؤلف تبعاً لقتادة ومجاهد فيها أخرج الطبري عنها (المزن لسحاب) وقيل هو الابيض وماؤه أعذب وفي رواية المسقلى أجاباً من صبا وهو موافق لتفسير ابن عباس وقادة ومجاهد فيها أخرج الطبري المزن لسحاب الاجاج المزن فترانا عذبا وعن السدي فيما رواه ابن أبي حاتم العذب القرات الخلو وقوله نجاها وفرا تاذكرهما هنا استطراد على عادته في زيادته فرائد الفوائد ولفظ رواية أبي ذر رأيت الماء الذي تشربون الى قوله لولا تشكروا • وقد ورد الزمخشري هنا سؤالا فقال فان قلت لم أدخلت اللام على جواب لوفي قوله تعالى لونساء جعلناه خطأ ما نزلت منه هنا وأجاب بأن لو لما كانت داخله على جهتين • هلانة ثابتهما بالاولى فعلق الجزاء بالشرط ولم تكن مخصصة للشرط كان ولا عاملة مثلها وانما مرى فيها مع في الشرط اتفاقا من حيث افتادها في مضمون جملتها أن الثاني امتنع لا امتناع الاول افتقرت في جوابها الى ما يشب عليها على هذا التعليق فزيدت هذه اللام لتكون علما على ذلك فاذا حذف بعد ما صارت علما مشعورا مكانه فلان الشيء اذا علم وشهر موقعه وصار معلوما أو سابه لم يبال بإسقاطه عن اللفظ استثناء بمعرفة السامع أو أن هذه اللام مفيدة معنى التوكيد لا محالة فدخلت في آية الطعموم دون آية المشروب للدلالة على أن أمر الطعموم مقدم على أمر المشروب وأن الوعيد بقده أشد وأصعب من قبل أن المشروب انما يحتاج اليه تبعاً للطعموم ولهذا قدمت آية الطعموم على آية المشروب انتهى • هذا (باب) بالتزوين (في الشرب) يضم المعجمة (ومن رأى) ولا يذوب من رأي (صدقة الماء وجهه) ووصيته جائزة مقسوما كان أو غيره • قسوم وقال عثمان بن عفان رضى الله عنه فيما وصله الترمذي والنسائي وابن جرير (قال النبي صلى الله عليه وسلم من يشترى بئر رومة) بإضافة بئر الى رومة بضم الراء وسكون الواو فيهما بئر معروفة بالمدينة (فيكون دلوها فيها) أي في البئر المذكورة (كدلاء المسلمين) يعني يوقتها ويكون سطلها كط غير منها من غير منية (فاشترها عنه ان رضى الله عنه) ووقتها على الضمير والمفعول

وابن السبيل وقد تمسك به من جوز الوقت على النفس وأجيب بأنه تعالى وقت على القفراء ثم صار قفرا فأنه يجوز  
 له الأخذ منه وروضة قيل أنه علم على صاحب البر وهو روضة القفاري كما ذكره ابن شاذان فقال يقال أنه أسلم بروي  
 حديثه عبد الله بن هريز بن أبيان عن الحارثي عن أبي مسعود عن أبي سلمة بشير بن بشير الأسدي عن أبيه قال لما قدم  
 المهاجرون المدينة استنكروا الماء وكانت لرجل من بني قفاريين يقال له روضة كان يبيع منها القرية بالمقفل قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثني بعين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعالي غير ما بلغ ذلك عثمان  
 فاستقراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتجعل لي مثل الذي جعلت  
 لروضة حينما في الجنة قال نعم قال قد استترتها وجعلتها للمسلمين قال في الإصاية تعلق ابن منده على قوله أتجعل لي  
 مثل الذي جعلت لروضة فلما سمع أن المراد به صاحب البر وليس كذلك لأن في صدر الحديث أن روضة اسم البئر  
 وليس كذلك وإنما المراد بقوله جعلت لروضة أي لصاحب روضة أو نحو ذلك وقد أخرجه البخاري عن عبد الله  
 ابن هريز بن أبيان فقال فيه مثل الذي جعلت له فأعاد الخبر على القفاري وكذا أخرجه ابن شاذان والطبراني من  
 طريق ابن أبيان وقال البلاذري في تاريخه هي بقرعة كانت ارتطمت فأتى قوم من خزينة خلفاء للانصار  
 فقاموا عليها وأصلحوها وكانت روضة امرأة منهم أو امرأة لهم نسق منها النماص فسبها إليها انتهى وبأقوى في الوقف  
 ابن شاذان أنه تعالى أن عثمان رضي الله عنه قال أليس تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حال من حضر روضة  
 فحضرتها وهذا يقتضي أن روضة اسم العين لا اسم صاحبها ويحتمل أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف  
 اليه مقامه بجما بين الحديثين كما مر والله أعلم به قال (حدثنا سعيد بن أبي حريم) موسى بن محمد بن الحكم  
 ابن أبي حريم الجمعي مولا لهم المصري قال (حدثنا أبو غسان) بفتح القين المقجمة وقشد يد المسين المهملة وبعد  
 الألف نون محمد بن مطرف الليثي المدني نزل عسقلان (قال حديثي) بالافراد (أبو حازم) بالحاء المهملة والراء  
 سلة بن دينار الأحمري المدني (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه) أنه (قال أتى النبي صلى الله عليه  
 وسلم) بضم الهمزة وكسر المثناة الفوقية والنبي رفع نائب عن القاعل (يقدح) فيه ماء أولين شيب به (فشرب  
 منه وعن يمينه غلام أصغر القوم) هو ابن عباس رضي الله عنهما كما في مسند ابن أبي شيبة (والأشباح) وفيهم  
 خالد بن الوليد (عن يساره فقال) عليه الصلاة والسلام (يا غلام أتأذن لي أن أعطيه الأشباح قال) الغلام  
 (ما كنت لأؤثر بفضل) حال الكرماني وبعه العين والبرماوى وغيرهما وفي بعضها بفضل (مثل أحد) يا رسول  
 الله فأعطاه إياه) ووجه دخول هذا الحديث هنا من جهة مشروعية قسمة الماء وأنه عاك إذ لو لم يلك لما جازت  
 فيه القسمة به قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع الحنظلي قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حزة الحنظلي  
 (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه (قال حديثي) بالافراد (أنس بن مالك رضي الله عنه) أي القصة  
 ولابي ذر عن الكشميري أنه أي الشأن (حلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاة داجن) هي التي تألف البيوت  
 وتقيم بها ولم يقل داجنة اعتبارا بقاء الموصوف لان الشاة تذكر وتؤن وفي النهاية هي التي تعلق في المنزل  
 (وهي) أي الداجن والواو للحال ولابي ذر هو أي النبي صلى الله عليه وسلم (في دار أنس بن مالك) رضي الله  
 عنه (وشيب لبنها) بكسر الشين مبيضا للمعول ولينها رفع نائب عن القاعل أي خلط (بما من النخراقي في دار أنس  
 فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم القدح فشرب منه) عليه الصلاة والسلام (حتى إذا نزع القدح) أي قلعه  
 (عن فيه) وللمسقل والحوي من فيه (وعلى يساره أبو بكر) الصديق رضي الله عنه (وعن يمينه أعرابي) قيل أنه  
 خالد بن الوليد ورد بأنه لا يقال له أعرابي وعبر بقوله وعلى في الأولى وبعن في الثانية فقال الكرماني لعل يساره  
 كان موضعاً مرتفعاً فاعتبر استعلاؤه أو كان الأعرابي بعيداً عن الرسول صلى الله عليه وسلم (فقال عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه) وخاف (أي والحال أن عمر خاف) أن يعطيه (أي يعطى النبي صلى الله عليه وسلم القدح  
 (الأعرابي أعط) بمزة مفتوحة القدح (أبا بكر يا رسول الله عندك) فانه تذكيرا للرسول عليه الصلاة والسلام  
 وأعلاماً للأعرابي بجلالة الصديق (فأعطاه) عليه الصلاة والسلام (الأعرابي الذي عن يمينه) ولابي ذر  
 في نسخة وصح عليها في الفرع وأصله عن بالنون بدل على باللام (ثم قال) عليه الصلاة والسلام قد موا (الأمين  
 فالأمين) قال الكرماني وبعه البرماوى وغيره الأمين ضبط بالنصب على تقدير أعط الأمين وبالرقع على تقدير الأمين  
 أخو واستدل المصنف بترجيح الرفع بقوله في بعض طرق الحديث الامنون الامنون الامنون قال أنس قبي مست



فهي سنة النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز منكرها  
غير الاين الاين والاعين وان كان مفسدولا لا خلاف في ذلك ثم خالف ابن حزم فقال لا يجوز منكرها  
عليه وسلم اذا سقى قال اجدوا بالكبراء أو قال بالا كابر فمحمول على ما اذا لم يكن على جهة يمينه أحد بل كان  
الحاضرون تلقاه ووجهه متلا واما استأذن عليه الصلاة والسلام الغلام في الحديث السابق ولم يستأذن  
الاعرابي هنا اتلا قال قلب الاعرابي وتطيبا لنفسه وثيقة أن يسبق الى قلبه شيء لك به لقرب عهدك بالجاهلية  
ولم يجعل للغلام ذلك لانه قرابته وسنه دون المشيخة فاستأذنه عليهم نأذبا ولولا جرحهم بتقدمه عليهم وتطليبا بانه  
لا يدفع الى غير الاين الاين والاعين وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الاثرية وكذلك أبو داود  
والترمذي وابن ماجه (باب من قال ان صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى) بفتح أوله وثالثه من الرى لقول  
النبي صلى الله عليه وسلم) الا ان شاء الله تعالى موصولا (لا يمنع) بضم أوله مبنيا للمفعول مرفوعا نفي بمعنى  
النهى ولا يذلل لا يمنع بالجزم على النهى (فضل الماء) بالرفع نائب عن الفاعل لان مفعوليه انه أحق بمائه عند  
عدم الفضل وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الامام (عن أبي الزناد) عبد الله  
ابن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا يمنع) بضم أوله مبنيا للمفعول (فضل الماء لا يمنع) مبنى للمفعول أيضا (به الكلا) بفتح الكاف والرفع  
العشب يابس ورطبه واللام في لمنع لام العاقبة كهي في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا  
ومعنى الحديث أن من شق ماء بقلادة وكان حول ذلك الماء كلاً ليس حوله ماء غيره ولا يوصل الى رعيه الا اذا  
كانت المواشي ترد ذلك فنهى صاحب الماء أن يمنع فضل مائه لانه اذا منعه منع رعي ذلك الكلا والكلا  
لا يمنع لما في منعه من الاضرار بالناس ويلحق به الرعاء اذا احتاجوا الى الشرب لانهم اذا منعه ومن الشرب  
امتنعوا من الرعي هناك والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية وقرق الشافعي فيما  
حكاه المزي عن ابن المواشي والزروع بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع وهذا  
محمول عند أكثر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم على ماء البئر المحفورة في الملك أو في الموات بقصد التملك  
أو الارتفاق خاصة فالأولى وهي التي في ملكه أو في موات بقصد التملك تلك ماؤها على الصحيح عند أصحابنا ونص  
عليه الشافعي في القديم والناية وهي المحفورة في موات بقصد الارتفاق لا يملك الحافر ماؤها ثم هو أولى به الى  
أن يرتحل فاذا ارتحل صار كغيره ولو عاد بعد ذلك وفي كلا الحالتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته والمراد  
بحاجته نفسه وعياله وماشيته وزرعه لكن قال امام الحرمين وفي الزرع احتمال على بعد ما البئر المحفورة للمارة  
فأروها مشترك بينهم والحافر كاحدهم ويجوز الاستقاء منها للشرب وسقى الزرع فان ضاق عنهما فالشرب أولى  
وكذا المحفورة بلا قصد على أصح الوجهين عند أصحابنا وأما المحرز في الماء فلا يجب بذل فضله على الصحيح اغير  
المضطر ويملك بالاحراز هذا كلام الشافعية وكلام الحنفية والحنابلة في ذلك متقارب في الاصل والمدرك وان  
اختلفت تفاصيلهم وجعل المالكية هذا الحكم في البئر المحفورة في الموات وقالوا في المحفورة في الملك لا يجب  
عليه بذل فضلها وقالوا في المحفورة في الموات لا تباع وصاحبها وورثته أحق بكفايتهم وهذا النهى للحریم عند  
مالك والشافعي والاوزاعي والليث وقال غيرهم هو من باب المعروف ومطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث  
ان فضل الماء يدل على أن صاحب الماء أحق به عند عدم الفضل وأخرجه المؤلف أيضا في ترك الحيل ومنسماً  
في البيوع والتساعي في احياء الموات وأبو داود والترمذي وابن ماجه وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) وهو يحيى  
ابن عبد الله بن بكير قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد الايلي (عن ابن شهاب)  
محمد بن مسلم الزهري (عن ابن المسيب) سعيد (وابي سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني اسمه عبد الله  
أو اسماعيل كلاهما (عن أبي هريرة) رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا فضل الميرة  
لتمنعوا به فضل الكلا) والمنهى عنه منع الفضل لا منع الاصل وهل يجب عليه بذل الفاضل من حاجته لزرع غيره  
الصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية لا يجب وقال المالكية يجب عليه اذا خشى عليه الهلاك ولم يضر ذلك  
صاحب الماء قال الابي أبو عبد الله والحديث حجة لتساق القول بسد الذرائع لانه انما نهى عن منع فضل الماء  
لما يوقى اليه من منع الكلا انتهى وقد ورد التصريح في بعض طرق الحديث بالنهي عن منع الكلا وصح



ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني ضمار عن أبي هريرة ولا تقبلوا فضل الماء ولا تقبلوا الكلا فيزله  
 المال ويجوز العيال وهو محمول على غير المملوك وهو الكلا الثابت في الموات فتعنه مجزء ظلم اذا الناس فيه  
 سواء اما الكلا الثابت في أرضه المملوك كونه بالاحياء فذهب الشافعية جواز بيعه وفيه خلاف عند المالكية  
 صحح ابن العربي الجواز هذا (باب) بالتقنين (من حفر بئرا في ملكه) أو موات للثقل أو الارتفاق (لم يضمن)  
 لأنه غير عدوان فلو كان عدوانا ضمنته العاقلة ولو حفر يد هليزه بئرا ودعا رجلا فدخله فقط فيها فهلك قالوا ظهر  
 الضمان لأنه غزوه \* وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا يذرح حتى بالافراد (محمود) هو ابن غيلان أبو أحمد العدوي  
 مولا هم المروزي قال (اخبرنا) ولا يذرح حتى بالافراد (عبيد الله) بضم العين مصغرا ابن موسى وهو شيخ  
 المصنف روى عنه بغير واسطة في أول الايمان (عن اسرائيل) بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي الهمداني  
 الكوفي ثقة تكلم فيه بلا حجة (عن أبي حصين) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملين عثمان بن عاصم (عن أبي صالح)  
 ذكر ان الزيات (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المعدن) بكسر الدال كجلس  
 منبت الجواهر من ذهب ونحوه اذا حفره الرجل في ملكه أو في موات فوقع فيه شخص فمات أو انهار على حافره  
 فهو (جبار) بضم الجيم وتخفيف الموحدة وبعد الالف راء أي هد ولا ضمان عليه (والبئر) اذا حفرها في ملكه  
 أو في موات أو انهارت على من استأجره لحفرها (جبار) لا ضمان عليه فلو حفرها في طريق المسلمين أو في ملك  
 غيره بغير اذنه فقتل بها انسان وجب عليه ضمانه على عاقلة حافرها والكفارة في مال الحافر وان تلف بها غير  
 الآدمي وجب ضمانه في مال الحافر (والجماء) بفتح العين المهملة وسكون الجيم وبعد الميم همزة معدودة أي  
 البهيمة لانها لا تتكلم اذا انفلتت فصدمت انسانا فأتلفتها أو أتلفت مالا فهي (جبار) لا ضمان على مالكها أما  
 اذا كان معها فعليه الضمان (وفي الركان) دفن الجاهلية سواء كان في دار الاسلام أو دار الحرب (الحس)  
 بشرط أن يكون نصا يامن التقدين لا الحول ومذهب الامام أحمد أنه لا فرق بين التقدين فيه وغيرهما  
 كالتعاس وهو مذهب الحنفية أيضا لكنهم أوجبوا الحس وجعلوه فيثا والحنابلة أوجبوا ربع العشر وجعلوه  
 زكاة كما ترى الزكاة قال ابن المنبر الحديث مطلق والترجمة مقيدة بالملك واذا كان الحديث تحت صور أحدها  
 الملك وهو أقدم الصور يسقط الضمان كان دخولها في الحديث محققا فاستقام الاستدلال لأنه اذا لم يضمن  
 وقد حفر في غير ملكه كالأذى يحفر في العصراء فإن لا يضمن من حفر في ملكه الخاص أجدر \* (باب الخصومة  
 في البئر والقضاء فيها) \* وبه قال (حدثنا عبدان) هو عبد الله المروزي (عن أبي حمزة) بالحاء المهملة والزاى محمد  
 ابن ميمون السكري المروزي (عن الأعمش) سليمان بن مهران (عن شقيق) هو ابن سلمة أبو وائل الأزدي الكوفي  
 (عن عبد الله) هو ابن مسعود (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من حلف على يمين) أي على  
 مخلوف يمين حال كونه (يقطع بها) أي بسبب اليمين (مال امرئ هو) ولا يذرح عن الشبهة في مال امرئ مسلم  
 هو (عليها) أي هو في الاقدام عليها (قاجر) أي كاذب ويحتمل أن تكون جملة يقطع صفة ليمين والتقييد بالمسلم  
 جرى على الغالب والافلا فرق بين المسلم والذمي والمعاهد وغيرهم كما جرى على الغالب في تقييده بمال ولا فرق  
 بين المال وغيره في ذلك وفي مسلم من حديث اياس بن ثعلبة الحارثي من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه (اقى الله)  
 يوم القيامة (وهو عليه غضبان) فيعامله معاملة المفضوب عليه من كونه لا ينتظر اليه ولا يكلمه ولمسلم من  
 حديث وائل بن حجر وهو معروض وعند أبي داود من حديث عمران فليتبوا مقعده من النار (فأرسل الله  
 تعالى ان الذين يشتركون) يستبدلون (بعهد الله) بما عاهدوا الله عليه من الايمان بالرسول والوفاء بالامانات  
 (وايمانهم) وبما حلفوا عليه (عنا فليلا الآية بخاء الاشعث) هو ابن قيس الكندي من الممكن الذي كان فيه الى  
 المجلس الذي كان عبد الله يحدثهم فيه (فقال ما حدثتكم) بلفظ الماضي ولا يذرح الوقت والاصلي  
 ما يحدثكم (ابو عبد الرحمن) يعني ابن مسعود زاد في رواية جرير في الزهن قال فحدثناه قال فقال صدق (في)  
 أنزلت هذه الآية كانت لي بئر في ارض ابن عمي) اسمه معدان بن الايوذ بن معدى كرب الكندي ولقبه  
 الجف شيش بالجيم المفتوحة والثنين المهمتين بينهما تحتية ساكنة على الاظهر وزعم الاسماعيلي أن ايا حمزة  
 تفرد بذلك بالبئر عن الأعمش وليس كما قال فقد وافقه أبو عوانة كما في كتاب الايمان والاحكام من رواية الثوري  
 ومنصور عن الأعمش جميعا وفي رواية جرير عن منصور في ثنى (فقال لي) رسول الله صلى الله عليه وسلم (شهودا)

نصب بتقدير أضرأ أو أقم شهودك على حقتك وفي نسخة شهودك بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي ثابت لحقتك  
شهودك قال الأشعث (قلت مالي شهودك قال) عليه الصلاة والسلام (فبينه) أي خاطب بينه وفي نسخة فبينه  
بالرفع أي فاجبة القاطعة بينكما بينه (قلت يا رسول الله أذا يحلف) نصب يحلف لا غير كما طاله السهلي وكذا هو  
في القرع وأصله لاستيفائها شروط أعمالها التي هي التصديق والاستقبال وعدم الفصل ولا يجوز القاطعها  
حيث قال الزركشي في أحكام عدة الأحكام وذكر ابن خروف في شرح سيبويه أن من العرب من لا ينصب بها  
مع استيفاء الشروط حكاه سيبويه قال ومنه الحديث أذا يحلف بالله وهو صريح في أن الرواية بالرفع انتهى قال  
في المسامح استناده بالحديث أنما يدل على أن الرفع مروي لأنه هو المروي كما يظهر من عبارة الزركشي  
(قد كرر النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث) وهو قوله من حلف على يمين إلى آخره (فأنزل الله ذلك) أي قوله  
تعالى إن الذين يشتركون بهدا الله الآية (نصديقاه) صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا  
في الاختصاص والشهادات والایمان والتذوق والتفسير والشركة ومسلم في الإيمان وكذا أبو داود والنسائي  
في القضاء وابن ماجه في الأحكام (باب انهم من منع ابن السبيل) وهو المسافر (من الماء) الفاضل عن حاجته  
• وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المتقري بكسر الميم وفتح القاف قال (حدثنا عبد الواحد بن زياد)  
البصري (عن الاعمش) سليمان بن مهران (قال سمعت أبا صالح) ذكره كوان الزيات (يقول سمعت أبا هريرة رضي  
الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة) من الناس (لا ينظر الله إليهم يوم القيامة) فإن من سقط  
على غيره واستهان به أعرض عنه (ولا ينزك بهم) ولا ينزك عليهم ولا يطهرهم (ولهم عذاب أليم) مؤلم على ما فعلوه  
(رجل كان له فضل ماء) زائد عن حاجته (بالتريق فذمه) أي الفاضل من الماء (من ابن السبيل) وهو المسافر  
وقوله رجل مرفوع خبر مبتدأ محذوف وقوله كان له فضل ماء جلة في موضع رفع صفة لرجل (و) الثاني من  
الثلاثة (رجل بايع أمانا) أي عاهد الامام الاعظم وللعمرى والمستقل امامه (لا يبايعه الا الدنيا) بغير تنوين (فان  
أعطاه منها رضى) الفاء تفسيرية (وان لم يعطه منها سقط) (و) الثالث (رجل أقام سلعة) من قامت السوق اذا  
تفتت (بعد العصر) ليس بقيد بل خرج مخرج الغالب لان الغالب أن مثله كان يقع في آخر النهار حيث يريدون  
الفرار عن معاملتهم نعم يحتمل أن يكون تخصيص العصر لكونه وقت ارتفاع الاعمال (فقال والله الذى لا اله  
غيره لقد أعطيت بها) بفتح الهجمة في القرع وأصله أي دفعت لبايعها بسبيلها وفي نسخة أعطيت بضم الهجمة  
مبنيًا للمفعول أي أعطاني من يريد شراءها (كذا وكذا) ثمانية (فصدقه رجل) واشترها بذلك الثمن الذى  
حلف أنه أعطاه أو أعطيه اعتمادا على حلفه الذى أكد به بالتوحيد واللام وكلمة قد التى هي هنا لتحقيق (ثم قرأ)  
عليه الصلاة والسلام (ان الذين يشتركون بهدا الله وایمانهم غنا قديلا) الآية والتخصيص على العدد في قوله  
ثلاثة لا يثنى الزائد (باب سكر الانهار) بفتح السين المهملة وسكون الكاف أي سدها وفي اليونانية يثنون  
باب • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النيسبي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد  
(ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (عن عروة) بن الزبير (عن) أخيه (عبد الله بن الزبير) بن العوام القرشي  
الاسدي أول مولود ولد في الاسلام بالمدينة من المهاجرين وولى الخلافة تسع سنين الى أن قتل في ذى الحجة سنة  
ثلاث وسبعين (رضي الله عنهم) أنه حدثه ان رجلا من الانصار زاد في رواية شعيب عند المصنف في الصلح قد  
شهد بدر أو معه قبل حيد فمما أخرجه أبو موسى المديني في الذيل من طريق الليث عن الزهرى قال ولم أر  
تسميته الا في هذه الطريق انتهى وهذا مردود على بعض طرقه انه شهد بدر أو ليس في البدرين أحد اسمه حيد  
وقيل هو ثابت بن قيس بن شماس حكاه ابن بشكوال في المهمات واستبعد وقيل هو حاطب بن أبي بلتعة وقيل  
شعبة بن حاطب قاله ابن بطيئ قال النورى في تهذيب الاسماء واللغات وقوله في حاطب لا يصح فانه ليس  
انصاريا انتهى وأجيب بجملة الانصار على المعنى اللغوي يعنى من كان ينصر النبي صلى الله عليه وسلم لابعه في انه  
سكن من الانصار المشهورين وهذا يرد ما في رواية عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهرى عند الطبري في هذا  
الحديث انه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الاوس وأجيب باحتمال أن يسكنه كان في بني أمية لانه منهم  
وقد روى ابن أبي ساتم بسنده عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون الآية انها زلات في الزبير  
من العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصما في ما ففضى النبي صلى الله عليه وسلم أن يسقى الا على ثم الاسفل قال

ابن كثير وهو مرسل ولكن فيه فائدة تسمية الانصاري (خاصم الزبير) بن العوام أحد العشرة المبشرة بالجنة ورضي  
الله عنهم (عند النبي صلى الله عليه وسلم في شراح الحزرة) بكسر الشين المججمة آخره جيم جمع شرح بفتح أوله  
وسكون الراء يؤزن بحرو مجارو ويجمع على شروج وانما أضيفت الى الحزرة لكونها فيها والحزرة بفتح الحاء والراء  
المشددة المهملتين موضع معروف بالمدينة والمراد هنا مسايل الماء (التي يسقون بها النخل) وفي رواية شعيب  
كانا يسقيان به كلاهما وذلك لان الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الانصاري فيجسبه لا كمال سقى أرضه  
ثم يرسله الى أرض جاره (فقال الانصاري) للزبير رضي الله عنه ملتصقة منه تعجيل ذلك (شرح الماء) بفتح السين  
وكسر الراء المشددة وبالحاء المهملة أي أطلق الماء حال كونه (عز فأي عليه) أي امتنع الزبير على الذي خاصمه  
من ارسال الماء (فاختصما عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال) ولاي الوقت قال (رسول الله صلى الله عليه وسلم  
للزبير اسق يا زبير) بهمزة قطع مفتوحة كذا في الفرع وغيره وذكره الحافظ ابن حجر عن حكاية ابن التين له وقال انه  
من الرباعي وتعقبه العيني فقال هذا ليس بمصطلح فلا يقال رباعي الا لكلمة أصول حروفها أربعة أحرف وسقى  
ثلاثي مجزء فلما زيدت فيه الالف صار ثلاثيا مزيدا فيه وفي بعض النسخ اسقى بهمزة وصل من الثلاثي وهي  
في الفرع أيضا وقدمه في فتح الباري على حكاية الاول وقال العيني اسقى بكسر الهمزة من سقى يسقى من ياب  
ضرب يشرب ولم يذكر الوصل والمعنى اسقى شيئا يسيرا دون حثك (ثم ارسل الماء الى جارك) الانصاري وهمزة  
أرسل همزة قطع مفتوحة (فغضب الانصاري فقال) أي الانصاري (أن كان) الزبير (ابن عمتك) صفية بنت عبد  
المطلب حكمت له بالتقديم على وهمزة أن كان مفتوحة مدودة في الفرع وأصله صحيح عليها استفهام انكارى  
وحكام في الفتح عن القرطبي وقال انه لم يقع لسانى الرواية انتهى وكذا رأيت بالمدنى الاصل المقروء على المدوى  
وغيره وفي بعض الاصول وعليه شرح في الفتح والعمدة والمصابيح والمشكاة أن كان بفتح الهمزة وهي للتعليل مستدرة  
باللام أي حكمت له بالتقديم والترجيح لاجل انه ابن عمتك قال الكرمانى وفي بعضها ان كان بكسر الهمزة قال في  
الفتح على انها شرطية والجواب محذوف قال ولا أعرف هذه الرواية تقع في رواية عبد الرحمن بن اسحاق عند  
الطبري فقال اعدل يا رسول الله وان كان ابن عمتك والظاهر أن هذه بالكسر وابن بالنصب على الخبرية ولهذا  
التول نسب بعضهم الرجل الى النفاق وآخرون الى اليهودية لكن قال التوربشتى في شرح المصابيح وكلا القولين  
زائغ عن الحق اذ قد صح انه كان انصاريا ولم تكن الانصار من جله اليهود ولو كان مغموصا عليه في دينه لم يصغوه  
به هذا الوصف فانه وصف مدح والانصار وان وجدتهم من يرى بالنفاق فان القرن الاول والسلف بعدهم  
احترزوا أن يطلتوا على من ذكر النفاق واشتهر به الانصاري والاولى أن يقال اذله الشيطان فيه تمكنه عند  
الغضب وغيره مستنكر من الصفات البشرية الابتلاء بمثل ذلك الامن المعصوم انتهى قال التوربشتى ولو صدر  
مثل هذا الكلام من انسان كان كافرا تجرى على قائله أحكام المرتدين من القتل وانما تركه النبي صلى الله عليه وسلم  
لانه كان في أول الاسلام يأنف الناس ويدفع بالتي هي أحسن ويصبر على أذى المنافقين ويقول لا يتحدث الناس  
ان محمدا يقتل أصحابه (فقلون) أي تغير (وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) من الغضب لانهك حرمان النبوة  
وقبح كلام هذا الرجل (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (اسق يا زبير) بهمزة وصل (ثم احبس الماء) بهمزة وصل  
أيضا أي أمسك نفسك عن السقى (حتى يرجع) أي يصل الماء (الى الجدر) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة  
ما وضع بين شريبات النخل كالجدار والحواجر التي تحبس الماء وقال القرطبي هو أن يصل الماء الى أصول النخل  
قال ويروى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جدران الشريبات وهي الحفر التي تحفر في أصول النخل قال في  
شرح السنة قوله عليه الصلاة والسلام في الاول اسق يا زبير ثم أرسل الماء الى جارك كان أمرا للزبير بالمعروف  
وأخذ بالمساحة وحسن الجوار وترك بعض حقه دون أن يكون حكما منه فلما رأى عليه الصلاة والسلام  
الانصاري يجهل موضع حقه أمر صلى الله عليه وسلم الزبير باستيفاء تمام حقه (فقال الزبير والله انى لا حسب  
هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك) أي فوردك ولا مزيدة لتأكيده القسم لا لتظاهره لا في قوله (لا يؤمنون)  
لانهم اتزاد أيضا في الاثبات كقوله تعالى لا أقسم بهذا البلد (حتى يحكموك فيما شجر بينهم) فيما اختلف بينهم  
واختلط ومنه الشجر لتداخل أغصانه زاد في رواية شعيب ثم لا يجردوا في أنفسهم حرجا عما قضيت ضيقا أي  
لا تضيق صدورهم من حكمك رقيق شكامن أجله فان الناسك في ضيق من أمره حتى يلوح له اليقين ويسلموا  
بتقادوا ويذعنوا لما تأتي به من قضائك لا يعارضونه بشئ وتسليما تأكيده للفعل بمنزلة تكرر به كانه

قيل وينقادوا لحكمه اقتياداً لا شبهة فيه بظواهرهم وباطنهم وزاد في بعض النسخ هنا وهو في حاشية الفرع  
 مقابل السند وعليه علامة السقوط لابي ذر عن الحموي قال محمد بن العباس السلي الاصبهاني من اقران  
 البخاري وتاخر بعده توفي سنة ست وستين ومائتين قال ابو عبد الله البخاري ليس أحد يذكرو عروة بن الزبير عن  
 عبد الله بن الزبير في اسناده الا اللبث بن سعد فقط والقائل قال محمد بن العباس هو انفريري فان أراد مطلقاً ورد  
 عليه ما أخرجه النسائي وابن الجارود والاعماسي من طريق ابن وهب عن الليث ويونس جميعاً عن ابن شهاب  
 أن عروة حدثه عن اخيه عبد الله بن الزبير بن العوام وان أراد بقيد أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جعله من مسند  
 عبد الله بن الزبير فسلم فان رواية ابن وهب فيها عن عبد الله عن أبيه قال في المقدمة قال الدارقطني أخرج  
 البخاري عن النسائي عن الليث عن الزهري عن عروة عن عبد الله بن الزبير أن رجلاً خاصم الزبير الحديث وهو  
 اسناده متصل لم يصله هكذا غير الليث عن الزهري ورواه غير الليث فلم يذكر وافي عبد الله بن الزبير وأخرجه  
 البخاري من طريق معمر أي كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الباب اللاحق ومن حديث ابن جريج بعد باب ومن  
 حديث شعيب أي في الصلح كلهم عن الزهري عن عروة من سلا ولم يذكر وافي حديثهم عبد الله بن الزبير كما ذكره  
 الليث انتهى قال ابن جريج وانما أخرجه البخاري بالوجهين على الاحتمال لان عروة صح سمعاً عن أبيه فيجوز  
 أن يكون سمعه من أبيه وثبته فيه أخوه فالحديث كيفما دار فهو على ثقة وقد اشتمل على أمر يتعلق بالزبير  
 فدواعي أولاده متوفرة على ضبطه فاعتمد تصحيحه لهذه القرينة القوية وقد وافق البخاري على تصحيح حديث  
 الليث هذا مسلم وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وغيرهم مع أن في سياق ابن الجارود له التسريح بأن  
 عبد الله بن الزبير رواه عن أبيه وهي رواية يونس عن الزهري وزعم الحمدي في جمعه أن الشيخين أخرجاه من  
 طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه وليس كما قال فانه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها  
 من أصحاب الكتب الستة الا النسائي وأشار اليها الترمذي خاصة انتهى \* (باب شرب الاعلى قبل الاسفل)  
 ولا يذرع الحموي والمستقى قبل السفل وبه قال (حدثنا عبدان) هو عبد الله المروزي قال (اخبرنا عبد الله)  
 ابن المبارك قال (اخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عروة) بن الزبير انه  
 (قال خاصم الزبير) بن العوام (رجل) بالرفع على الفاعلية ولا يذرعنا في الزبير رجلاً بالنصب على المفعولية  
 (من الانصار) قد سبق في الباب قبله ما قيل في اسمه زاد في الرواية السابقة في شراح الحرة التي يسقون بها النخل  
 (فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا زبير اسق) بمزة وصل أي شيئاً يسير ادون حقل (ثم أرسل) زاد الكشعري  
 الماء أي الى جارك كما في الحديث السابق وهذا موضع الترجمة لان ارسال الماء لا يـ يكون الا من الاعلى الى  
 الاسفل (فقال الانصاري) له عليه الصلاة والسلام (الله) أي الزبير (ابن عمك) صفية وهمة انه بالفتح والكسر  
 والكسر في فرع اليونانية قال ابن مالك لانها واقعة بعد كلام تام معلل يعضون ماصدقها فاذا كسرت قدر  
 قبلها الفاء واذا فتحت قدر قبلها اللام والكسر أجود قال في التلخيص ويمكن ترجيح الفاء بكونه كلاماً مستقلاً  
 من متكلم آخر يبتدى به كلامه وجاء الفتح لكونه علماً لما قبله قال وقوله أي ابن مالك اذا كسرت قدر ما قبلها  
 الفاء كلام مشكل لان تقدير الفاء انما يكون للتعليل والتعليل يقتضي الفتح لا الكسر قال في المصابيح هذا كلام  
 من لم يلم بفهم كلام القوم وذلك أن الكسر منوط بكون الخلل محل الجملة لا المفرد والفتح بكون المحل للمفرد  
 لا للجملة وأما التعليل فلا مدخل له من حيث خصوص التعليل لاني فتح ولا في غيره ولكنه رأيهم يقولون في مثل  
 أكرم زيداً انه فاضل بالفتح فتحت أن لارادة التعليل مثلاً فظن انه الموجب للفتح وليس كذلك وانما أراد واقعة  
 أن لاجل أن لام الجزم مرادة وهي في الواقع للتعليل فالفتح انما هو لاجل أن حرف الجزم مطلقاً لا يدخل الاعلى  
 مفرد فتحت أن من حيث دخول اللام باعتبار كونها للتعليل ولا بد أن ترى أن حرف الجزم المقتدر لو لم يكن  
 للتعليل أصلاً لكانت أن مفتوحة ثم ليس كل حرف دل على التعليل فتحت أن معه وانما قد راى ابن مالك الفاء مع  
 الكسر لئلا يأتى بحرف دال على السببية ولا يدخل الاعلى الجمل فيلزم كسر ان بعده ولا شك أن الفاء موضوعة  
 للسببية كذلك أي تختص بالجمل انتهى وقوله في فتح الباري ولم يقرأ هنا الا بالكسر وان جاء الفتح في العربية فيه  
 شيء فقد وجدت الفتح في الفرع وغيره من الأصول المعتمدة وابن الجوزي وجه فليتنامل (فقال عليه السلام)  
 وفي نسخة فقال صلى الله عليه وسلم (اسق يا زبير) بمزة وصل (ثم يلمغ) ولا يوي ذرو الوقت حتى يلمغ (الماء الجدر)

وسقط لا يوى ذرو الوقت لفظ الماء (ثم أمسك) بهزمة قطع أى نفسك عن السقى (فقال) ولا يوى الوقت وتذو  
قال (الزبير فأحسب هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) وثاني صفة  
ارسال الماء من الاعلى الى الاسفل في الباب اللاحق ان شاء الله تعالى (باب شرب الاعلى الى الكعبين) بكسر  
السين المجمة لابي ذرأى نصيب الاعلى وبه قال (حدثنا) ولا ي ذرحدثني (محمد) ولا يى الوقت هو ابن سلام  
قال (اخبرنا محمد) بفتح الميم وسكون الخاء المجمة وفتح اللام ولا يى ذر محمد بن يزيد الحراني (قال اخبرني)  
بالافراد (ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المكي (قال حدثني) بالافراد (ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن عروة  
ابن الزبير) بن العوام (انه حدثه ان رجلا من الانصار) هو حاطب أوجيد أو ثابت بن قيس كما مر (خاصم الزبير  
في شراج من الحرة) بكسر الشين المجمة آخره جيم والحرة بفتح الخاء المهملة وتشديد الراء أى مجرى الماء الذى  
يسيل منها (يسقى بها) بفتح أوله أى يسقى بالشراج ولا يى ذر ليسقى به أى بالماء (الخل فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اسق يا زبير) بهزمة وصل (فأمره بالمعروف) من العادة الجارية بينهم في مقدار الشربة أو أمره بالقصد  
وهو الامر الوسط وأن يترك بعض حقه وهذه الجملة المعترضة من كلام الراوى وضبط في جميع الروايات فأمره  
فعل ماض وضبطه الكرماني بكسر الميم وتشديد الراء على انه فعل أمر من الامر ار قال في الفتح وهو محتمل (ثم  
ارسل) أى الماء ولا يى ذر عن الجوى والكشمي ثم ارسله (الى جارك) والهمزة مقطوعة (فقال الانصار) أن  
كان (الزبير) (ابن عثك) صفة حكمت له بالتقديم وهمزة أن مدودة في الفرع وقدمت ما فيها في باب سكر الانهار  
فليراجع (فتلون) أى تغير (وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) من كلامه وجراؤه على منصب النبوة  
ولم يعاقبه لصبره على الاذى ومصلحة تألف الناس صلوات الله وسلامه عليه (ثم قال) عليه الصلاة والسلام  
للزبير (اسق) فخلك (ثم احبس) نفسك عن السقى (حتى يرجع الماء الى الجدر واستوى) بالعين وفي نسخة  
واستوى عليه الصلاة والسلام (له) أى للزبير (حقه) كاملا أى استوفاه واستوعبه حتى كأنه جمعه كله  
في وعاء بحيث لم يترك منه شيئا وكان أول أمره أن يسامح بعض حقه فلما لم يرض الانصارى استقصى الحكم  
وحكم به وأما قول ابن الصباغ وغيره انه لم يقبل الخصم ما حكم به أولا ووقع منه ما وقع أمره أن يستوى أكثر  
من حقه عقوبة للانصارى لما كانت العقوبة بالاموال ففيه نظر لان سياق الحديث يأبى ذلك لاسيما قوله واستوى  
للزبير حقه في صريح الحكم كما في رواية شعيب في الصلح ومعسر في التفسير فجمع الطرق قد دل على انه أمر  
الزبير أولا أن يترك بعض حقه وثانيا أن يستوفيه وقول الكرماني تعال للخطابي ولعل قوله واستوى له حقه من  
كلام الزهرى اذ عادته الادراج فيه شئ لان الاصل في الحديث أن يكون حكمه كله واحدا حتى يرد ما بين ذلك  
ولا يثبت الادراج بالا حتمال (فقال الزبير والله ان هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك  
فيما شجر بينهم) وسقط قوله فيما شجر بينهم لا ي ذر وقد جزم هنا بأن الآية نزلت في ذلك وشك فيما سبق حيث قال  
احسب وجع بينهم بأن الشخص قد يشك ثم يتحقق الامر عنده وبالعكس قال ابن جريج (قال) ولا يى ذر فقال  
(لى ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (فتدبرت الانصار والناس) من عطف العام على الخاص (قول النبي صلى  
الله عليه وسلم) أى للزبير (اسق ثم احبس) بهزمة وصل فيها (حتى يرجع الى الجدر وكان ذلك) أى قوله اسق الخ  
(الى الكعبين) يعنى قدر الماء الذى يرجع الى الجدر فوجدوه يبلغ الكعبين وهذا هو الذى عليه الجمهور في سقى  
الارض بالماء غير المختص اذا تراخوا عليه وضاق عنهم فيسقى الاول فالاول فيحبس كل واحد الماء الى أن يبلغ  
الكعبين لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في مسيل مهزور بفتح الميم وسكون الخاء وضم الزاى وبعد الواو  
الساكنة واو ومذنب بزال مجمة وفون مصغرا واديان بالمدينة أن يمسك حتى الصكعين ثم يرسل الاعلى قبل  
الاسفل رواء مالك في الموطأ من مرسل عبد الله بن أبي بكر له اسناد موصول في غرائب مالك لادارقطى من  
حديث عائشة وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
واسناده حسن وعن الماوردى الاولى التقدير بالحاجة في العادة لان الحاجة تختلف باختلاف الارض  
وباختلاف ما فيها من زرع وشجر ووقت الزراعة ووقت السقى ثم يرسله الاول الى الثاني وهكذا فان انخفض  
بعض من أرض الاهلى بحيث يأخذ فوق الحاجة قبل سقى المرتفع منها أفرد كلامهم ما بسقى بأن يسقى أحدهما  
ثم يرسله ثم يسقى الآخر فان احتاج الاول الى السقى مرة أخرى قدم أما اذا اتسع الماء فيسقى كلاهما متى شاء

وهل الماء الذي يرسله هو ما يفضل عن الماء الذي حبسه أو الجميع المحبوس وغيره بعد أن يصل في أرضه إلى  
الكعبين الذي ذكره أصحاب الشافعي الأول وهو قول مطرف وابن الماجشون من المالكية وقال ابن القاسم  
يرسله كله ولا يحبس منه شيء. وأورج ابن حبيب الأول بأن مطرف وابن الماجشون من أهل المدينة وبها كانت  
القصة فهما أقعد بذلك. مكن ظاهر الحديث مع ابن القاسم لأنه قال احبس الماء حتى يبلغ الجدر والذي يبلغ  
الجدر هو الماء الذي يدخل الحائط فقط حتى اللفظ أنه هو الذي يرسله بعده هذه الغاية وزاد في رواية أبي ذر عن  
المسئلي بعد قوله إلى الجدر الجدر هو الأصل وقد مر ما فيه قريبا فراجع والله الموفق والمعين. (باب فضل سقي  
الماء) للعتاج إليه. وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس الإمام  
الاعظم (عن يحيى) بضم السين المهملة وفتح الميم وتشديد التحتية زادي المظالم مولى أبي بكر أبي عبد الرحمن  
ابن الحارث بن هشام (عن أبي صالح) ذكر أن السمان (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال يئنا) بغير ميم (رجل) لم يسم (يئس) وللدارق في الموطأ من طريق روح عن مالك يئس  
بقلاة وله من طريق ابن وهب عن مالك يئس بطريق مكة (فاشتم عليه العطش) أي إذا اشتد فالله هنا موضع  
إذا كما وقعت إذا موضعها في قوله إذا هم يظنون (فنزول بئر فاشرب منها ثم خرج) من البئر (فإذا هو بقلب)  
حال كونه (يلهث) بفتح الهاء وبالضمة المثلثة أي يرتفع نفسه بين أضلاعه أو يخرج لسانه من العطش حال كونه  
(يا كل الثرى) بفتح المثلثة أي يكدم بقية الأرض الندية (من العطش) وفي رواية الجوى والمسئلي من العطش  
بضم العين كقرب قال في القاموس هو داء لا يروى صاحبه وقال السفاقسي داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى  
وهذا موضع ذكر هذه الرواية وسها الحافظ ابن حجر فذكرها في فتح الباري وتبعه العيني عند اشتداد العطش على  
الرجل وعبارته في قوله فاشتم عليه العطش كذا لا كثير وكذا هو في الموطأ ووقع في رواية المسئلي العطاش قال  
ابن النجاشي هو داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصحح على تقدير أن العطش يحدث  
عنه هذا الداء كما كان قات وساق الحديث بأباه فظاهرا أن رجلا سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزى بالغفوة  
اتهم قتائله (فقال) الرجل (لقد بلغ هذا) أي الكلب (مثل الذي بلغ) أي من شدة العطش وزاد ابن حبان  
من وجه آخر عن أبي صالح فرجه وقوله مثل بالرفع في فرع اليونانية والنسخة المتروكة على المبدوى وغيرها  
كما وقفت عليه من الأصول المعقدة وحكام ابن الملقن عن ضبط الحافظ الشرف الدماطي على أنه فاعل بلغ  
وقوله هذا مفعول به مقدم وقال الحافظ ابن حجر وتبعه العيني كالزركشي مثل بالنصب نمت لمصدر محذوف  
أي بلغ مفعول به مثل الذي بلغ في المصابيح وهذا لا يتعين لجواز أن يكون المحذوف مفعولا به أي عطش زاد  
أبو ذر هنا في روايته فنزل بئرا (فلا تخفه) ولابن حبان فترع إحدى خفيه (ثم أمسكه بشيه) ليصعد من البئر لعسر  
المرقى منها (ثم رقى) منها بفتح الراء وكسر القاف كصعد وزنا ومعنى ومقتضى كلام ابن التين أن الرواية رقى بفتح  
القاف وذلك أنه قال ثم رقى كذا وقع وصوابه رقى على وزن علم ومعناه صعد قال تعالى أوترقى في السماء وأمارق  
بفتح القاف من الرقة وليس هذا موضع وخزجه على لغة طي في مثل بقي يقي ورشى يرش يأقون بالفحة مكان  
الكسرة فتقلب الياء ألفا وهذا أدبهم في كل ما هو من هذا الباب انتهى قال العلامة البدر الدمايني ولعل  
المقتضى لا يثار الفتح هنا انصح قصد المزوجة بين رقى وسقى وهو من مقاصدهم التي يعتقدون فيها تغيير الكلمة  
عن وضعها الأصلي انتهى (في الكلب) زاد عبد الله بن دينار عن أبي صالح فيما سبق في كتاب الوضوء حتى  
أرواه أي جعله ريان (فشكر الله له) أنى عليه أو قبل عمله ذلك أو أظهر ما جازاه به عند ملائكته (فغفر له) وفي  
رواية عبد الله بن دينار فادخله الجنة بدل قوله فغفر له (فأثروا) أي العناية وهي منهم سراقته بن مالك بن جهم  
فيما رواه أحمد وابنا ماجه وحبان (يا رسول الله) الأمر كما ذكرت (أذان لناسي) في (البهايم) أو الأحيان إليها  
(أجرا) أو بالأستفهام المؤكد للتعجب (قال) عليه الصلاة والسلام (في) أرواه (كل) ذي (كبر) بفتح الكاف  
وكسر الموحدة ويجوز سكونها وكسر الكاف وسكون الموحدة (رطبة) برطوبة الحياة من جميع الحيوانات  
أو هو من باب وصف النبي باعتبار ما يؤول إليه فيكون معناه في كل كبد حري لمن سقاها حتى تصير رطبة (أجر)  
بالرفع مبتدأ أقدم خبره والتقدير أجر حاصل أو كائن في أرواه كل ذي كبد حتى في جميع الحيوانات مكن قال  
النووي إن عمره مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسببه ويلحق به الطعامة

وفي هذا الحديث الحث على الاحسان وأن الماء من أعظم القربان وعن بعض الصالحين من كثرت ذنوبه  
 فغلبه بقي الماء وأخرجه أيضا في المظالم والأدب ومسلم في الحيوان وأبو داود في الجهاد (تابعه جادين سلمة)  
 بفتح السين المهملة واللام (والريبع) بفتح الراء وكسر الموحدة (ابن مسلم) بكسر اللام الخفيفة البصري  
 (عن محمد بن زياد) وسقطت هذه المتابعة من بعض النسخ \* وبه قال (حدثنا ابن أبي مريم) هو سعيد بن  
 محمد بن الحسن بن أبي مريم الجمعي قال (حدثنا نافع بن عمر) بن عبد الله الجمعي المكي (عن ابن أبي مليكة)  
 بضم الميم وفتح اللام هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مليكة وأمه زهير بن عبد الله الاحول المكي (عن أسماء  
 بنت أبي بكر) الصديق (رضي الله عنهم) ما إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف فقال (أي  
 بعد أن انصرف منها) دنت (أي قربت) مني النار حتى قلت أي رب) بفتح الهمزة حرف نداء (وانا معهم)  
 يحذف همزة الاستفهام تقديره أو أأمامهم وفيه تعجب وتعجب واستبعاد من قربه من أهل النار كأنه استبعد  
 قربه منهم وبينه وبينهم كبعد المشرقين (فإذا امرأة) لم تدم لكن في مسلم أنها امرأة من بني إسرائيل وفي  
 أخرى أنها حميرية وحير قبيلة من العرب وأيسو من بني إسرائيل قال نافع مولى ابن عمر (حبت أنه) أي ابن أبي  
 مليكة أو قالت أسماء حبت أنه أي النبي صلى الله عليه وسلم (قال نخدشها) بشين مبهمة بعد الدال المهملة  
 المكسورة أي تقشر جلدها (هزة) بالرفع على الفاعلية (قال) عليه الصلاة والسلام وفي باب ما يقرأ بعد  
 التكبيرة قلت (ما شأن هذه) أي المرأة (قالوا حبستها حتى ماتت جوعا) وتقدم هذا الحديث يأتي من هذا  
 في أوائل صفة الصلاة \* وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام (عن  
 نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عذبت امرأة)  
 بضم العين وكسر المجهمة مبنيا للمفعول (في) شأن (هزة) أو بسبب هزة واحتج به ابن مالك على ورود في السببية  
 (حبستها حتى ماتت جوعا قد حلت فيها) أي بسببها (النار قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (فقال) الله أو مالك  
 شازن النار (واقطع العلم) جملة معترضة بين قوله فقال وقوله (لا استطيعتها) بأشباع كسرة التاء ياء كذا  
 في رواية المسقطي والشمس في رواية الجوى أطعمتها بدون أشباع (ولا سقيتها حين حبستها) بأشباع  
 كسرة التاء فمما ياء وفي اليونانية حذف الياء من سقيتها (ولا أنت أرسلتها) بأشباع كسرة التاء ياء ولابي  
 ذر أرسلتها بغیر أشباع وسقط في نسخة فقط أنت (فأكلت) وللكشميه في فتا كل (من خشاش الارض)  
 حشراتا وحكى الزركشي تنليت الخاء المجهمة وقال في المصابيح ليس فيه تصريح بأن الرواية بالثلاث ولم أتحقق  
 ذلك فيبحث عنه انتهى قلت كذا هو بالثلاث في فرع اليونانية وقد سبق الزركشي الى حكاية الثلاث صاحب  
 المشارق لكن قال النووي ان الفتح أشهر \* ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ان هذه المرأة لما  
 حبست الهزة الى أن ماتت الهزة جوعا وعطشا فاستحققت هذا العذاب فلو كانت سقتها لم تعذب ومن هنا يعلم  
 فضل سقي الماء وهل كانت هذه المرأة كافرة أو مؤمنة قال القرطبي كلاهما محتمل وقال النووي الصواب انها  
 كانت مسلمة وانها دخلت النار بسبب الهزة كما هو ظاهر الحديث وهذه المعصية ليست صغيرة بل صارت  
 باصرارها كبيرة وليس في هذا الحديث انها تخلد في النار وقد أخرجه مسلم في الأدب وفي الحيوان \* (باب من  
 رأى ان صاحب الخوض أو اقربة أحق بمائه) من غيره \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا  
 عبد العزيز عن) أبيه (ابي حازم) سلمة بن دينار المدني (عن سهل بن سعد) الساعدي الانصاري الخزرجي المتوفى  
 سنة ثمان وعثمانين أو بعد ها وقد جاوز المائة (رضي الله عنه) انه (قال أي رسول الله صلى الله عليه وسلم) بضم  
 الهمزة مبنيا للمفعول (بتدح) فيه ماء (فشرب) زاد في باب الشرب منه (وعن عيمه غلام هو) ولابي ذر وهو  
 (أحدث القوم) سنا وكان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين رضي الله عنه (والاشياخ عن يساره) صلى الله عليه  
 وسلم وكان فيهم خالد بن الوليد (قال) عليه الصلاة والسلام ولاي الوقت فقال أي لابن عباس (يا غلام أنا نذرتني  
 أن اعطى الاشياخ) القدح لبشروا (فقال) ابن عباس (ما كنت لا وثر نصبي منك احدا يارسول الله  
 فأعطاه) عليه الصلاة والسلام (اياء) قال المهلب لا مناسبة بين الحديث والترجمة اذ لا دلالة فيه على أن صاحب  
 الماء أحق به وانما فيه أن الايمن أحق وأجاب ابن المنير بأن استدلال البخاري ألطف من ذلك لانه اذا استحققه  
 الايمن بالجلوس واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد المتسبب في تمصيله وتعقبه العيسني  
 فقال فيه نظر لان الفرق ظاهر بين الاستحقاقين فاستحقاق الايمن غير لازم حتى اذا منع لير له الطلب الشرعي

بخلاف صاحب اليد وأجاب في فتح الباري بأن مناسبتة من حيث الحاق الحوض والقربة بالقدر فكان صاحب  
 القدر أحق بالتصرف فيه شربا وسقيا ونعقبه في هذه التاري فقال ان كان مراده القياس عليه فقير صحيح لما  
 تقدم وان كان مراده من الاطلاق أن صاحب القدر مثل صاحب القربة في الحكم فليس كذلك على ما لا يخفى  
 قال وقوله فكان صاحب القدر أحق بالتصرف فيه شربا وسقيا لا يخلو أن يقرأ قوله فكان بكاف التشبيه  
 دخلت على ان يفتح الهمزة أو كان بلفظ الماضي من الافعال الناقصة وايضا كان فساد ظاهر يعرف بالتأمل  
 لكن قد يقال ان صاحب الحوض مثل صاحب القدر في مجرد الاستحقاق مع قطع النظر عن اللزوم وعدمه  
 انتهى وهذا الحديث قد مر في باب الشرب • وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بفتح الموحدة وحدثنا زيد الشبل  
 المجنة أبو بكر بن دار قال (حدثنا عنده) هو محمد بن جعفر البصري ريب شعبة قال (حدثنا شعبة) بن الجراح  
 (عن محمد بن زياد) القرشي الجمعي المدني أنه قال (سمعت ابا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم)  
 أنه (قال) والله الذي نفسي بيده (بقدرته) (لا ذوق) به مزة مفتوحة فذال محجمة منعوقة ثم واوسا كنة  
 ثم ذال مهملة أي لا طردت (رجالا عن حوضي) المـ قد من نهر الكوثر (كثاذا) تطرد الناقة (القربة من  
 الابل عن الحوض) اذا ارادت الشرب والحكمة في الدود المذكور أنه صلى الله عليه وسلم يريد أن يرشد كل  
 أحد الى حوض نبيه على ما سيجي ان شاء الله تعالى في ذكر الحوض من كتاب الرقاق ان لكل حي حوضا أو أن  
 المذودين هم المنافقون أو المبتدعون أو المرتدون الذين يتلوا • ومناسبتة للترجمة في قوله حوضي فانه يدل على  
 انه أحق بحوضه وبما فيه • وهذا الحديث ذكره المؤلف معلقا وأخرجه مسلم موصولا في فضائل النبي صلى الله  
 عليه وسلم • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (عبد الله بن محمد) السندي بفتح النون قال (اخبرنا عبد الرزاق)  
 ابن همام قال (اخبرنا معمر) بن شعيب الميمى وسكون العين ابن راشد (عن ايوب) السخني (وكثير بن كثير)  
 بالثنية فيهم ما ابن المطلب بن أبي وداعة السهمي الكوفي (يزيد أحدهما على الآخر) قال صاحب الكواكب  
 كل • ثم ما يزيد ومن زيد عليه باعتبار بن (عن سعيد بن جبير) أنه (قال قال ابن عباس رضي الله عنهما ما قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم رحم الله أم احماعيل) هاجر (لوتركت زمزم) لما ضرب جبريل موضعها بعقبه حتى ظهر  
 ماؤها ولم تحو حوضه (او قال) عليه الصلاة والسلام (لوم تعرف من الماء) الى القربة والشك من الراوي (الكتاب  
 عينا معينا) بفتح الميم أي ظاهر اجاريا على وجه الارض لان ظهورها نعمة من الله محضة بغير عمل عامل فلما  
 خالطها تحو بوض هاجر داخلها كسب البشر فتصورت على ذلك (واقبل جرحهم) بضم الجيم وسكون الراء حتى من  
 العين وهو ابن قحطان بن عابر بن شالح بن ارنثـ ذبن سام بن نوح (فقالوا) لام احماعيل (تأذنين) لنا (أن  
 نزل عندك) قالت نعم ولا حتى لكم في الماء قالوا نعم) بفتح العين وفي لغة كلانة وهذيل كسرهما وهي حرف تصديق  
 ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد أو ما قام زيد والثاني بعد الفعل ولا تفعل وما في معناهما تحو هل  
 لا تفعل وهلا ثم تفعل وبعد الاستفهام في تحو هل تفعلني والنسب المتعين بعد الاستفهام في تحو هل جاء لزيد  
 وتحو هل وجدتم ما وعد ربكم • وقالوا لم يذكر سبويه معنى الاعلام البتة بل قال وأما من فعدة وتصديق وأما بلى  
 فيوجب بها بعد النبي وكأنه رأى انه اذا قبل هل قام زيد فتقبل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه  
 من انها للاعلام اذا لايصح أن يقال امثال ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر وليعلم انه اذا قبل هل قام زيد فتصديقه نعم  
 وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي واذا قبل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زعم الذين كفروا  
 أن ان يبعثوا قبل بلى ويمتنع دخول لانها النفي الانبات لان النفي واذا قبل اقام زيد فهو مثل قام زيد أعني انك  
 اذا أثبت القيام نعم واذا نفيته لا ويمتنع دخول بلى واذا قبل ألم يقيم زيد فهو مثل لم يقيم زيد فتقول ان أثبت  
 القيام بلى ويمتنع دخول لا وان نفيته قلت نعم قال تعالى ألست بربكم قالوا بلى وعن ابن عباس انه لو قيل نعم  
 في جواب ألست بربكم كان كفرا والحاصل أن بلى لا تأتي الا بعد نفي وأن لا تأتي الا بعد الجواب وأن نعم تأتي  
 بعدهما وانما جاز بلى قد جاء تلك آيات مع أنه لم تتقدم اداة نفي لان لو أن الله هداني يدل على نفي هدايته ومعنى  
 الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمعنى الآيات أي قد ارشدتك بذلك • وهذا الحديث أخرجه البزار أيضا  
 في أسانيد الانبياء والتساوي في المناقب • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (عبد الله بن محمد) البزار  
 السندي قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن عمرو) هو ابن دينار (عن ابي صالح) ذكوان (السمان عن ابي



هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (قال ثلاثة) من الناس (لا يكلمهم الله يوم القيامة) عبادة  
 عن غضبه عليهم وتمر يضبحر ما منهم حال مقابلتهم في الكرامة والراقي من الله وقيل لا يكلمهم بما يحبون ولكن  
 بنحو قوله اخسوا فيه اولادكم وولادكم (ولا ينظر اليهم) نظر راحة اولاهم (رجل حلف على سلعة) ولا يذري ذر على سلعته  
 (لقد أعطى) بفتح الهـ حمزة وواو الطاء لمن اشتراها منه (بها) أى بسببها ولا يذري ذر أعطى بضم الهـ حمزة وكسر الطاء  
 مبنيا للمفعول أى اعطاه من يريد شراءها (اكثر مما اعطى) بفتح الهـ حمزة والطاء أى دفع له أكثر مما أعطى زيد  
 الذى استامه (وهو كاذب) جملة حالية (و) الشافى (رجل حلف على عين كاذبة) أى محلوف عين فسمى عيننا مجازا  
 للملابسة بينهما والمراد ما شأنه أن يكون محلوف فاعليه والا فهو قبل الأمين ليس محلوف فاعليه فيه كون من مجاز  
 الاستعارة (بعد العصر) قال الخطابي خص وقت العصر بتعظيم الاثم فيه وان كانت العين الفاسدة محترمة كل  
 وقت لان الله عظم هذا الوقت وقد روى ان الملائكة تجتمع فيه وهو ختام الاعمال والامور بنحو اتبعها فغلظت  
 العقوبة فيه لثلاثي مقدم عليها (ليقة تطع بها مال رجل مسلم) أى لا تأخذ قطعة من ماله (و) الثالث (رجل منع فضل  
 ماء) زائد عما يحتاج اليه ولا يذري ذر فضل ماله (فيقول الله اليوم امتنعك فضلى) بضم العين (كأمنت فضل  
 مالم تعمل يد النقال على) هو ابن المدينى (حدثنا سفيان) بن عيينة (غير مرة عن عمرو) هو ابن دينارانه (سمع ابا  
 صالح) ذكر ان السمان (يلغ به النبي) أى يرفع أبو صالح الحديث الى النبي (صلى الله عليه وسلم) فيه اشارة الى  
 أن سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيرا ولكنه صحح الموصول لكونه سمعه من الحفاظ موصولا وقد أخرجه  
 أيضا عمرو والناسد فيما أخرجه مسلم عنه عن سفيان \* ومناسبة الحديث للترجمة من حيث ان المعاقبة وقعت على  
 منع الفضل فدل على أنه أحق بالاصل وقد مضى هذا الحديث في باب انهم من منع ابن السبيل من الماء \* هذا  
 (باب) بالتسوين (لاحى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم) الحى بكسر الحاء وفتح الميم من غير تنوين مقصورا  
 وهولعة المحظور واسطلاحا ما يحصى الامام من الموات لمواشيعها ويمنع سائر الناس الرعى فيه \* وبه قال  
 (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف قال (حدثنا الليث) بن سعد (عن يونس) بن يزيد الا بلى  
 (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (عن عبيد الله) بالتصغير (ابن عبد الله بن عتبة) بضم العين وسكون  
 التاء (عن ابن عباس رضى الله عنهما ان الصعب بن جثامة) بفتح الصاد المهملة وسكون العين وجثامة بفتح  
 الجيم وتشديد المثناة اللبى (قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاحى) لاحى بضم الحاء وتشديد الحاء  
 ما شئته دون سائر الناس (الآله) عز وجل (ورسوله) ومن قام مقامه عليه الصلاة والسلام وهو الخليفة  
 خاصة اذا احتج الى ذلك لمصلحة المسلمين كما فعل العمران وعثمان رضى الله تعالى عنهم وانما يحصى الامام  
 ما ليس بملوك كطون الاودية والجبال والموات وفي النهاية قيل كان الشريف في الجاهلية اذا نزل أرضا  
 في حيه استعوى كلبا فحصى مدى عواء الكلب لا يشركه فيه غيره وهو يشارك القوم في سائر ما يرعون فيه  
 فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأضاف الحى الى الله ورسوله أى ما يحصى الخيل التى ترصد للجهاد  
 والابل التى يحمل عليها في سبيل الله تعالى وابل الزكاة وغيرها (وقال) أى ابن شهاب بالسند السابق  
 مرسلا (بلغنا) ولا يذري ذر وقال أبو عبد الله أى البخارى بلغنا (ان النبي صلى الله عليه وسلم حى النقيع) بفتح  
 النون وكسر القاف وبعد التحية الساكنة عين مهملة وهو موضع على عشرين فرسخا من المدينة وقدره  
 ميل فى ثمانية أميال كاذكره ابن وهب فى موطنه وهو فى الاصل كل موضع يستنقع فيه الماء أى يجتمع فاذا  
 نصب الماء ثبت فيه الكلاء وهو غير نضيع الخضعات وقد توهم رواية أبي ذر حيث قال وقال أبو عبد الله بلغنا انه  
 من كلام المؤلف وانما الضمير المرفوع فى بلغنا يرجع الى الزهرى كما صرح به أبو داود (وان عمر) بن الخطاب  
 رضى الله عنه (حى السرف) بفتح السين المهملة والراء كذا فى فرعين لليونانية كهى وفى النسخة المقررة  
 على المدوى وغيرها السرف بكسر الراء ككتف موضع قرب التنعيم وذكر القاضى عياض انه الذى  
 عند البخارى وقال الدمشاقى انه خطأ وفى نسخة بالفرع وأصله الشرف بفتح الشين المهملة والراء وهو كذلك  
 فى بعض الاصول المعقدة وهو الذى فى موطن ابن وهب ورواه بعض رواة البخارى أو أصله وهو الصواب  
 وأما سرف فلا يذخره الا فى اللام كما قاله القاضى عياض (والربذة) بفتح الراء والموحدة والمهجة  
 موضع معروف بين الحمرين وقوله وان عمر الخ عطف على الاقل وهو من بلاغ الزهرى أيضا وعنده ابن

أبي شيبه بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال (باب شرب الناس وسقي الدواب من الأنهار)   
 • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا مالك بن أنس) الإمام (عن زيد بن أسلم) العدوي   
 مولد عمر المدني (عن أبي صالح) ذكر أن (السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم   
 قال الخيل لرجل أجرة) أي ثواب (ولرجل سائر) أي سائر لفقره ولحالته (وعلى رجل وزر) أي أتم ووجه   
 الحصر في هذه أن الذي يقتني الخيل إما أن يقتني للركوب أو للتجارة وكل منهما إما أن يقتني به فعل طاعة الله   
 وهو الأول أو معصيته وهو الأخير أو يتجرد عن ذلك وهو الثاني (فأما الأول) الذي (هي) له أجر فرجل   
 ربطها في سبيل الله) أي أعدها للجهاد (فأما الثاني) ولا يذرها باللام بدل الموحدة (في مرج) بفتح الميم وبعد   
 الراء الساكنة جيم أرض واسعة فيها كلاً كثير (أوروضة) شكل من الراوي (عاصيات في طيلها ذلك)   
 بكسر الطاء المهملة وبعد التحتية المفتوحة لام الجبل الذي يربط به ويطول لها الترع ويقال طول بالواو   
 المفتوحة بدل الباء (من المريج أو الروضة كانت له) أي لصاحبها ولا يذركان لها (حسنات) بالنصب (ولو أنه   
 انقطع طيلها فاستنت) بفتح الفوقية وتشديد النون أي عدت برح ونشاط أي رفعت يدعها وطرحته ماعا   
 (شرفاً وشرفين) بالكسرة المججمة المفتوحة والفاء فيهما أي شوطاً وشوطين وسمي به لأن الغازي يشرف على   
 ما يتوجه إليه وقال في المصاييح كانت تفتح الشرف العالي من الأرض (كانت آثارها) في الأرض بجوارها   
 عند خطواتها (وأرواتها حسنات) أي لصاحبها (ولو أنها مزت بنهر) بفتح الهاء وسكونها الغتان فصيحبتان   
 (فشربت منه) من غير قصد من صاحبها (ولم يرد أن يسقى) بجذف ضمير المفعول (كان ذلك) أي شربها وعدم   
 إرادته أن يسقيها (حسنات له فهي لذلك أجرة) لربطها وهذا موضع الترجمة (و) الثاني الذي هي له سائر (رجل   
 ربطها تغنياً) بفتح الفوقية والغين المججمة وكسر النون المشددة أي استغناء عن الناس بطلب حاجتها (وتعقفاً)   
 عن سؤالهم فينجرفها أو يتردد عليها متاجرة أو مزارعة (ثم ليس حق الله) المقروض (في رقاها) فيؤدى   
 زكاة تجارتها (ولا) في (ظهورها) فركب عليها في سبيل الله أو لا يحملها مالا تطيقه (فهي لذلك) المذكور (سائر)   
 لصاحبها أي سائر لفقره ولحالته (و) الثالث الذي هي له وزر (رجل ربطها فخراً) نصب للتعليل أي لاجل الفخر   
 أي تعاظماً (وراء) أي اظهاراً للطاعة والباطن بخلاف ذلك (وبوا) بكسر النون وفتح الواو معدوداً أي   
 عداوة (لاهل الاسلام فهي على ذلك) للرجل (وزر) أتم (وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجمر) أي عن   
 صدقتها كما قال الخطابي والسائل هو صعصعة بن ناجية جد الفرزدق (فقال) عليه الصلاة والسلام (ما نزل   
 علي فيها شيء) منصوص (الاهذمالاية الجامعة) أي العامة الشاملة (الفائدة) بالذال المججمة المشددة أي   
 القليلة المثل المنفردة في معناها فانهما تقتضي أن من أحسن إلى الجمر رأى إحسانه في الآخرة ومن أساء إليها   
 وكلفها فوق طاقتها رأى إساءته لها في الآخرة (فن يعمل منتقال ذرة خيرaire ومن يعمل منتقال ذرة شرارة)   
 واللمزة الغلة الصغيرة وقيل الذرماري في شعاع الشمس من الهباء وقال الزركشي وهو أي قوله الجامعة حجة لمن   
 قال بالعموم في من وهو مذهب الجمهور قال في المصاييح وهو حجة أيضاً في عموم النكرة الواقعة في سياق الشرط   
 نحو من عمل صالحاً قلنفسه • وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الجهاد وفي علامات النبوة والتفسير   
 والاعتصام ومسلم في الزكاة والنساء في الخيل • وبه قال (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس قال (حدثنا)   
 ولا يذري الوقت حدثني بالافراد (مالك) هو ابن أنس الإمام (عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) هو المشهور بريبعة   
 الرأي (عن يزيد مولى المنبت) بنتم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر العين المهملة بعدها مثلثة المدني   
 (عن زيد بن خالد) ولا يذري زيادة الجهني (رضي الله عنه) أنه (قال جاء رجل) قال في المقدمة هو غير أبو مالك   
 كملرواه الاسماعيلي وأبو موسى المدني في الذيل من طريقه وفي الاوسط للطبراني من طريق ابن لهيعة عن عمارة   
 ابن غزوية عن ربيعة عن يزيد مولى المنبت عن زيد بن خالد أنه قال سألت وفي رواية سفيان الثوري عن ربيعة   
 عند المصنف جاء اعرابي وذكر ابن بشكوال أنه بلال وتعتب بأنه لا يقال له اعرابي ولكن الحديث في أبي داود   
 وفي رواية صحيحة جئت أنا ورجل معي فيفسر اعرابي بعمر أي مالك ويحمل على أنه وزيد بن خالد جميعاً سأل   
 عن ذلك وكذلك بلال نعم وجدت في مجمع البغوي وغيره من طريق عتبة بن سويد الجهني عن أبيه قال سألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عزفها سنة الحديث وسنده جيد وهو أولى ما فسر به المبهم الذي في الصحيح انتهى (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة) بضم اللام وفتح القاف لا يعرف المحدثون غيره ويجوز أن كانت أو هي لغة التميمي المنقوط وشراً ما وجد من حق ضائع محترم غير محرز ولا يمنع بقوته (فقال) عليه الصلاة والسلام له (اعرف عفاصها) بكسر العين المهملة وبالفاء والصاد المهملة الوعاء الذي تكون فيه (ووكاه) بكسر الواو والمد الحيط الذي يشذبه الوعاء ومعنى الامر به معرفة ذلك حتى يعرف بذلك صدق واصفها وكذبه وأن لا يختلط به (ثم عزفها سنة فان جاء صاحبها) قبل فراغ التعريف أو بعده وهي باقية وجواب الشرط محذوف العلم به أي فردها اليه (والا) بان لم يجئ صاحبها (فشأنك بها) أي فملكها وشأنك نصب على انه مفعول بفعل محذوف وفي كتاب العلم ثم عزفها سنة ثم استمع بها فان جاء ربه فأتها اليه (قال) أي الرجل (فضالة الغنم قال) عليه الصلاة والسلام (هي لك) ان أخذتها وعزفتها ولم تجد صاحبها (اولا خيك) صاحبها ان جاء (اولا لثوب) يأكله ان تركته ولم يجئ صاحبها (قال) الرجل (فضالة الابل) مبتدأ حذف خبره أي ما حكمها (قال) عليه الصلاة والسلام (مالك ولها) استفهام انكار أي مالك وأخذها والحال انها (معها سقاؤها) بكسر السين والمد جوفها فاذا وردت الماء شربت ما يكتفيها حتى ترد ماء آخر أو المراد بالسقاها العنق لانها ترد الماء وتشرب من غير ساق بسقيتها أو أراد انها أجلد اليها ثم على العطش (وحذاؤها) بكسر الحاء المهملة وبالدال المعجمة والمد أي خفيها (ترد الماء وتأكل الشجر) فهي تقوى باخفافها على السير وقطع البلاد الشاسعة وورود المياه النامية فتشبهها النبي صلى الله عليه وسلم من كان معه سقاء وحذا في سفره وهذا موضع الترجمة (حتى يلقاها ربه) أي مالكها والمراد بهذا النهي عن التعرض لها لان الاخذ انما هو للعطف على صاحبها ما يحفظ العين أو يحفظ القيمة وهذه لا تحتاج الى حفظ بما خلق الله تعالى فيها من القوة والمنعة وما يسر لها من الاكل والشرب \* وهذا الحديث قد سبق في باب الغضب في الموعظة من كتاب العلم \* (باب بيع الخطب) المحطوب من الارض المباحة (والكلا) بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة وهو العشب رطبه وبأبسه \* وبه قال (حدثنا معلى بن اسد) العمري أبو الهيثم البصري قال (حدثنا وهيب) بضم الواو ومصغرا ابن خالد البصري (عن هشام عن ابيه) عروة ابن الزبير (عن الزبير بن العوام رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال لان يأخذ أحدكم أحبالاً) بهمزة مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وموحدة مضمومة جمع حبل ويجمع أيضا على حبال قال أبو طالب

أمن أجل حبل لأبال الضربته \* بنسأة قد جرت حبلك أحبالا

واللام في قوله لان ابتداءية أو جواب لتسم محذوف أي والله لان ولا يذرعن الكشيمية لان يأخذ أحدكم حبالا (فيأخذ) بالنصب عطفا على المنصوب السابق (حرمة) بضم الحاء المهملة وسكون الزاي والنصب على المفعولية (من حطب) ولا ي الوقت حرمة حطب بالاضافة وصوت حطب حرف الجر (فيبيع) فيكف الله به أي فيمنع الله بغير ما يبيع (وجهه) من أن يريق ماء بالسؤال من الناس وقوله فيبيع فيكف بالنصب فيه ما عطفا على السابق ولا يذرعن فيكف الله بها عن وجهه فان الشئ باعتبار الحرمة (خير) خبر مبتدأ محذوف أي هو خيره (من أن يسأل الناس) أي ان لم يجد أحدكم الا الاحتطاب من الحرف فهو مع ما فيه من امتنان المرء نفسه ومن المشقة خيره من سؤال الناس (اعطى ام منع) بضم الهمزة وكسر الطاء في الاول وضم الميم وكسر النون في الثاني مبنيين للمفعول \* وهذا الحديث سبق في باب الاستعفاف في المسألة من كتاب الزكاة ومطابقته للترجمة هنا في قوله فيأخذ حرمة من حطب فيبيع \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه لخدمته واسم أبيه عبد الله قال (حدثنا الليث بن سعد الامام) (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف ابن خالد الابل (عن ابن شهاب) (عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري) (عن ابي عبيد) مصغرا (مولى عبد الرحمن بن عوف) انه سمع ابا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (واقله) لان يحطوب أحدكم حرمة) أي من حطب بأرض مباحة ثم يحطوبها (على ظهره) خبره (من أن يسأل أحدا) أن مصدرية أي من سؤال أحد (فيعطيه او يمنعه) ينصب الضمير على ما قبله (سما) وسقط قوله في رواية أبوي الوقت وذو \* وبه قال (حدثنا) ولا يذرعن بالافراد (ابراهيم بن موسى) ابن يزيد القزويني المعروف بالصغير قال (اخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني البجلي قاضيا (ان ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المكي (اخبرهم قال اخبرني) بالافراد (ابن شهاب) الزهري (عن علي

قوله خبر مبتدأ محذوف  
لا حاجة الى ذلك بل هو خبر  
عن المبتدأ المنسبك في قوله  
لان يأخذ الخ كما هو ظاهر  
تأمل اه

ابن حسين بن علي) سقط لابي ذر ابن علي (عن ابيه حسين بن علي عن ابيه علي بن ابي طالب رضى الله عنهم انه قال اصبت شارفا) بشين مبنية وبعد الالف را مكسورة ثم فاء المسنة من التوق قاله الجوهري وغيره وعن الاصحى يقال للذكر شارف والاشئ شارفة (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغنم يوم بدر) في السنة الثانية من الهجرة وفي نسخة في مغنم يوم بدر باضافة مغنم ليوم (قال واعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفا) مسنة (اخرى) من التوق قبل يوم بدر من الخس من غنمة عبد الله بن جحش (فأنتحمتها يوما عند باب رجل من الانصار وانما يريد ان احل عليهم الاذخر) بكسر الهمزة وسكون الذال وكسر الخاء المجهمة ثبت معروف طيب الرائحة يستعمله الصواغون واحدته اذخرة (لا يبيعه ومعنى صاغ) بصاد مهملة وبعد الالف همزة وقد تسهل وآخرة غين مبنية من الصياغة ولا يذر عن المستعمل طابع بطاء مهملة وموحدة مكسورة بعد الالف فعين مهملة وله أيضا عن الجوى طالع باللام بدل الموحدة أى ومعه من يذله على الطريق قال الكرماني وقد يقال انه اسم الرجل (من بنى قبة قاع) بشخ القافين وضم النون وفتحها في الفرع ويجوز الكسر غير منصرف على ارادة القبيلة أو منصرف على ارادة الحى وهم رهط من اليهود (فأستعين به) أى بئس الاذخر (على وائمة فاطمة) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله فأستعين بالنصب عطفا على قوله لا يبيعه (وحزرة بن عبد المطلب يشرب) شرا (في ذلك البيت معه قينة) بشخ القاف وسكون التحتية وفتح النون ثم هاء تأنيث أى مغنية (وقالت ألا للتنبيه يا حزر) منادى مرخم مفتوح الزاى على لغة من نوى وفي نسخة يا حزر بضم الزاى على لغة من لم ينو (للتشرف) بضم الشين المجهمة والراء جمع شارف وهى المسنة من التوق (النوا) بكسر النون وتخفيف الواو معدودا جمع ناوية وهى السبعة صفة للتشرف وفي جمعها وهما شارقان دليل على اطلاق الجمع على الاثنين والجار والمجرور يتعلق بمحذوف تقديره انهم تستدعيه أن ينكر شارفى على المذكورين ليطمأضيا فافه من لجهما وهذا مطلق قصيدة وبقيته \* وهن معقلات بالفناء \* وبعده

ضع السكين في اللبات منها \* وضرب جهن حزة بالداء  
وعجل من أطايبها الشرب \* قديدا من طيبج او شوا

وقوله بالفناء بكسر الفاء المكان المتسع أمام الدار واللبات جمع لبة وهى المنحروضة جهن امر من التضريح بالاضاد المجهمة والجيم التدمية وأطاييب الجزور السنام والكبد والشرب بشخ الشين المجهمة الجماعة يشربون الخمر وقديدا منصوب على أنه مفعول لتدوله وعجل والتقدير المطبوخ في القدر (فتار) بالمثلثة أى قام بهضة (اليهما) أى الى الشارفين (حزة بالسيف) لما سمع مقالة القينة (بخب) بالجيم والموحدة المشددة قطع (أستخما) جمع سنام فهو على حد فقه صغت قلوبكما اذ المراد قلبا كذا والسنام ما على ظهر البعير (وبشر) بالموحدة والقاف أى شق (خواصرهما) أى خصرهما ثم أخذ من اكبادهما لان السنام وانكبد أطايب الجزور وعند العرب قال ابن جرير (قات لابن شهاب) محمد بن مسلم الزهرى (ومن السنام) بشخ السين أى أخذ منه (قال قد جب) قطع (أستخما فذهب بها) جمع الضمير على لفظ الاسفة وهذه الجملة مدرجة من قول ابن جرير (قال ابن شهاب قال على) هو ابن ابي طالب (رضى الله عنه فنظرت الى منظر) بفتح الميم والمججمة (أفطعنى) بفتح الهمزة وسكون القاء وفتح الخاء المجهمة والعين المهملة أى خوفنى لتضررهم بتأخر الابقاء فاطمة رضى الله عنها بسبب قوات ما يستعين به قال (فأتيت نبي الله صلى الله عليه وسلم وعنده زيد بن حارثة) حبه عليه الصلاة والسلام (فأخبرته اخبرني خرج) عليه الصلاة والسلام (ومعه زيد) حبه (فانطلقت معه فدخل على حزم) البيت الذى هو فيه (فتقبض) أى أظهر عليه الصلاة والسلام الغبط (عليه فرفع حزة بعصره وقال هل أنتم الاعبيد لا باقى) أراد به التفاتر عليهم بأنه أقرب الى عبد المطلب ومن فوقه لأن عبد الله أبا النبي صلى الله عليه وسلم وأبا طالب عمه كانا كالعبدين لعبد المطلب فى الخضوع لحرمة وجواز نصرته فى مالهما وقد قاله قبل تحريم الخمر فلم يؤاخذ به (فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يقهتر) أى الى ورائه زاد فى آخر الجهاد ووجهه لحزة خشية أن يزداد عيبه فى حال سكره فينتقل من التبول الى الفعل فأراد أن يكون ما يقع منه بما رأى منه ليدفعه ان وقع منه شئ وعند ابن أبي شيبه انه اغرم حزة غنما ومحل النهى عن القهترى ان لم يكن عذر (حتى خرج عنهم) أى عن حزة ومن معه (وذلك) أى المذكور من هذه القصة (قبل تحريم الخمر) فلذلك عذره صلى الله عليه وسلم فيما قال وفعل ولم يؤاخذ به رضى الله عنه \* وموضع الترجمة منه قوله وانما أريد أن أحل عليهم

اذخر لا يبيعه فانه دال على ما ترجم به من جوار الاحتطاب والاحتشاش والحديث قد سبق بعضه في باب ما قبل في السواغ من كتاب البيوع ويأتي ان شاء الله تعالى في المغازي واللباس والخمس وقد أخرجه مسلم وأبو داود واستنبط منه فوائد كثيرة تأتي ان شاء الله تعالى في محالها والله الموفق والمعين \* (باب القطائع) جمع قطعة وهي ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض فان اقطعه لالتكليف بل لتكون غلته له فهو كالمتجر فلا يقطعه ما يجهز عنه ويكون المقطع احق بما اقطعه يتصرف في غلته بالاجارة ونحوها قال السبكي - وهو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعا قال ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره وتخرجه على طريق فقهي - مشكل والذي يظهر انه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كما خصص المتجر ولا يمكنه لاعتكاف الرعية بذلك لتظهر فائدة الاقطاع قال الزركشي - وينبغي أن يستثنى هنا ما اقطعه النبي صلى الله عليه وسلم فلا يملكه الغير باجباره قياسا على انه لا يتقضى ما جاءه أما اذا اقطعه لملك رقبته فيملكه ويتصرف فيه تصرف المالك ذكره النووي في شرح المذهب في باب الركاز وفي حديث اسماء بنت أبي بكر عند المؤلف في اواخر الخمس انه صلى الله عليه وسلم اقطع الزبير أرضا من اموال بني النضير وفي الترمذي - ونسجه انه صلى الله عليه وسلم اقطع واثل بن حجر أرضا بحضرموت \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الراشبي - الأزدي - البصري قاضي مكة قال (حدثنا حماد) ولابي ذر جاد بن زيد واسم جدته درهم الجهنمي (عن يحيى بن سعيد) الانصاري أنه (قال سمعت انصارى الله عنه قال اراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع) الانصار (من البحرين) بلفظ التثنية ناحية معروفة (فقال الانصار) لا يقطع لنا (حتى يقطع) لاخواننا من المهاجرين مثل الذي يقطع لنا (زاد البيهقي في روايته فلم يكن ذلك عنده أي ليس عنده ما يقطع منه) قال (عليه الصلاة والسلام) (سترون بعدى اثره) بفتح الهمزة والمثلثة وبضم الاولى وسكون الاخرى في الفرع وبهم ما قيد الجاني - فيما حكاه ابن قرقول قال الزركشي - ويقال بكسر الهمزة وسكون المثلثة وهو الاستئثار أي يستأثر عليكم بامور الدنيا ويفضل غيركم نفسه عليكم ولا يجعل لكم في الامر نصيبا (فاصبروا حتى تلقوني) زاد في غزوة الطائف فاني على الخوض \* وفي الحديث أن للامام أن يقطع من الاراضي التي تحت يده لمن يراه اهلا لذلك \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الجزية وفضل الانصار \* (باب كتابة القطائع) لمن اقطعه الامام لتكون وثيقة بيده دفعا للنزاع (وقال الليث) بن سعد الامام (عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن انس رضي الله عنه) انه قال (دعا النبي صلى الله عليه وسلم الانصار ليقطع لهم بالبحرين) قال الخطابي - يحتمل انه اراد الموات منها ليقطعها بالاختيار أو اراد أن يخصهم بقتل جزيتها وبه جزم اسماعيل القاضي (فقالوا يا رسول الله ان فعلت) أي الاقطاع (فاكتب لاخواننا من قريش بمنزلها فلم يكن ذلك) المثل (عند النبي صلى الله عليه وسلم) يعني بسبب قلة الفتوح يومئذ (فقال) عليه الصلاة والسلام (سترون بعدى اثره) بضم الهمزة وسكون المثلثة وفتحهما وهذا من اعلام نبوة فان فيه اشارة الى ما وقع من استئثار الملوك من قريش عن الانصار بالاموال وغيرها (فاصبروا حتى تلقوني) أي يوم القيامة قيل فيه ان الانصار لا تكون فيهم الخلافة لانه جعلهم تحت الصبر الى يوم القيامة والصبر لا يكون الا من مغلوب محكوم عليه وفيه فضيلة ظاهرة للانصار حيث لم يستأثروا بشيء من الدنيا دون المهاجرين ويأتي ان شاء الله تعالى مزيد لذلك في باب فضل الانصار \* وهذا الحديث أورده المؤلف غير موصول قال أبو نعيم وكانه أخذ عن عبد الله بن صالح كتاب الليث عنه وقال ابن حجر لم اره موصولا من طريقه \* (باب حلب الابل) بفتح اللام ويجوز تسكينها أي استخراج ما في ضرعها من اللبن (على الماء) أي عند الماء كذا قاله ابن حجر ونازعه العيني - بأن على لم يجز يعني عند بل هي هنا بمعنى الاستعلاء وأجاب في انتقاض الاعتراض بأن كثيرا من أهل العربية قالوا ان حروف الجر تتناوب رجل على على الاستعلاء ينتهي أن يقع المحلوب في الماء وليس ذلك مرادا انتهى \* وبه قال (حدثنا) ولابي الوقت حدثني بالافراد (ابراهيم بن المنذر) الحزامي - المدني قال (حدثنا محمد بن فليح) بضم الفاء وفتح اللام وبعد التحية الساكنة حاء مهملة الاسلي أو الحزامي صدوق بهم وله عند المؤلف احاديث توبع عليها (قال حدثني) بالافراد (ابي) فليح بن سليمان الاسلي صدوق لكنه كثير الخطأ وهو من طبقة مالك واحتج به البخاري وأصحاب السنن لكن لم يقد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة واضرابهم ما وإنما أخرج له احاديث أكثرها في المتابعات وبعضها في الرقائق (عن هلال بن علي) هو ابن أبي ميمونة القرشي العامري مولا ههم المدني (عن عبد الرحمن بن أبي عمرة) بفتح العين المهملة وسكون الميم الانصاري البخاري قيل ولد في عهدته صلى الله

عليه وسلم لكن قال ابن أبي حاتم ليست له حصة (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه  
(قال من حق الأبل) المعهود عند العرب (أن تحلب على الماء) أى عنده لما فيه من نفع المساكين الذين هناك  
وزاد أبو نعيم في مستخرجه يوم ورودها (باب الرجل يكون له حصة) أى حق حصة (أو) يكون له (شرب) بكسر الشين  
نصيب (في حائط) بستان (أو) في (تخل) من باب اللق والنشر المرتب فالحائط يتعلق بالمعز والتخل يتعلق بالشرب  
(قال) ولا بوى ذرو الوقت وقال (النبي صلى الله عليه وسلم) فيما سبق موصولاً في باب من باع نخلاً قد أبرت  
(من باع نخلاً بعد أن توبر) بتشديد الواو (فتمرتها للبائع) قال البخاري (فالبائع) بالناء ولا بوى ذرو للبائع  
(المعز والسقي) لتخل لأجل الثمرة التي هي ملكه (حق) أى إلى أن (يرفع) أى يقطعها وفي النسخة المقروءة  
على المبدوحى ترفع بضم الفوقية مبنياً للمفعول (وكذلك رب العرب) أى صاحبها لا يمنع أن يدخل في الحائط  
ليتعهده عريته بالأصلاح والسقي \* وبه قال (أخبرنا) ولا بوى ذرو الوقت حدثنا (عبد الله بن يوسف) التميمي  
قال (حدثنا) ولا بوى ذرو حده (أخبرنا) (الليث) بن سعد الإمام قال (حدثني) بالافراد (ابن شهاب) محمد بن مسلم  
الزهري (عن سالم بن عبد الله) بن عمر بن الخطاب (عن أبيه) (عبد الله) رضى الله عنه) أنه (قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول من ابتاع نخلاً بعد أن توبر فتمرتها للبائع) فله حق الاستطراق لا قطعاً فها وليس  
للمشتري أن يمنع من الدخول إليها لأن له حقاً لا يصل إليه إلا به (إلا أن يشترط المبتاع) أن تكون الثمرة له  
ويوافقه البائع فتكون للمشتري (ومن ابتاع) اشتري (عبد الله) أى للعبد (ما غناله للذي باعه) لأن العبد  
لا يملك شيئاً أصلاً لأنه مملوك فلا يجوز أن يكون مالكاً له قال أبو حنيفة وهو رواية عن أحمد وقال مالك وأحمد  
وهو القول القديم للشافعي لو ملكه سيده ما لا ملكة له وله مال فأضافه إليه لكنه إذا باعه بعد ذلك كان  
ماله للبائع وتأول المانعون قوله وله مال بأن الإضافة للاختصاص والانتفاع لا للملك كما يقال جل الدابة وسرج  
الفرس ويدل له قوله غناله للبائع فأضاف المال إليه وإلى البائع في حالة واحدة ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد  
كله ملكاً لثنين في حالة واحدة فثبت أن الإضافة للمال إلى العبد مجاز أى للاختصاص وإلى المولى حقيقة أى  
للملك (إلا أن يشترط المبتاع) كونه المال جميعه أو جزء معين منه فبصح لأنه يكون قد باع شيئاً من العبد  
والمال الذي في يده ثمن واحد وذلك جائز ولو باع عبداً وعليه ثياب لم تدخل في البيع بل تستمر على ملك البائع  
إلا أن يشترطها المشتري لأندراج الثياب تحت قوله صلى الله عليه وسلم وله مال ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب  
وهذا أصح الأوجه عند الشافعية والثاني أن تدخل والثالث يدخل سائر العورة فقط وقال المالكية  
تدخل ثياب المونة التي عليه وقال الحنابلة يدخل ما عليه من الثياب المعتادة ولو كان مال العبد وراهم  
والثمن دراهم أو ديناراً واشترط المشتري أن ماله له ووافقه البائع فقال أبو حنيفة والشافعي لا يصح هذا  
البيع لما فيه من الربا وهو من قاعدة مدحوة ولا يقال هذا الحديث يدل للصحة لأننا نقول قد علم البطلان  
من دليل آخر وقال مالك يجوز لطلاق الحديث وكأنه لم يجعل لهذا المال حصه من الثمن ثم إن ظاهر قوله  
في مال العبد إلا أن يشترط المبتاع أنه لا فرق بين أن يكون معلوماً أو مجهولاً لكن التماس يقتضى أنه لا يصح  
الشرط إذا لم يكن معلوماً وقد قال المالكية أنه يصح اشتراطه ولو كان مجهولاً وكذا قال الحنابلة إن فرغنا  
على أن العبد يملك بتقليد السيد صح الشرط وإن كان المال مجهولاً وإن فرغنا على أنه لا يملك اعتبر عمله وسائر  
شروط البيع إلا إذا كان قصده العبد لا المال فلا يشترط ومقتضى مذهب الشافعي وأبي حنيفة أنه لا بد  
أن يكون معلوماً (وعن مالك) الإمام أبو العطف على قوله حدثنا الليث فهو موصول غير معلق (عن  
نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر عن) أبيه (عمر) رضى الله عنه (في العبد) أن ماله لبايعه كذا رواه مالك  
في الموطأ عن عمر من قوله ومن طريقه أبو داود في سننه قال ابن عبد البر وهذا أحد المواضع الأربعة التي  
اختلف فيها سالم ونافع عن ابن عمر وقال البيهقي كذا رواه سالم وخالفه نافع فروى قصة التخل عن ابن  
عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقصة العبد عن ابن عمر عن عمر ثم رواه من طريق مالك كذلك قال وكذلك رواه  
أيوب السخيتاني وغيره عن نافع انتهى وقد اختلف في الأرجح من روايتي نافع وسالم على أقوال أحدها ترجيح  
رواية نافع فروى البيهقي في سننه عن مسلم والنسائي أنهم سئلوا عن اختلاف سالم ونافع في قصة العبد فقالوا  
القول ما قال نافع وإن كان سالم أحفظ منه \* الثاني ترجيح رواية سالم فنقل الترمذي في جامعه عن  
البخاري أنها أصح وفي التهذيب لابن عبد البر أنها الصواب فإنه كذلك رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر برفع

القصتين معا وهذا مخرج لرواية سالم \* الثالث تصحيحهما معا قال الترمذي في العلل انه سأل البخاري عنه  
 فقال له حديث الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وقال نافع عن ابن عمر عن عمر  
 أبيهما أصح قال ان نافعا خالف سالم في أحايث وهذا منها روى سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال  
 نافع عن ابن عمر عن عمر كأنه رأى الحديثين صحيحين وأيسر بين ما نقله عنه في الجامع وما نقله عنه في العلل  
 اختلاف حكمه على الحديثين بالصحة لا ينافي حكمه في الجامع بأن حديث سالم أصح بل صيغة أفعل تقتضي  
 اشتراكهما في الصحة قاله الحافظ زين الدين العراقي قال ولده أبو زرعة المذهور من كلام المحدثين في مثل هذا  
 والمعروف من اصطلاحهم فيه أن المراد ترجيح الرواية التي قالوا انها أصح والحكم للراجح فتكون تلك الرواية  
 شاذة ضعيفة والمرجحة هي الصحيحة وحديثه بين النقلين تناف لکن المعتمد ما في الجامع لانه مقول بالجزم  
 واليقين بخلاف ما في العلل فانه على سبيل الظن والاحتمال وما ذكر عن سالم ونافع هو المشهور وعنهما وروى  
 عن نافع رفع القصتين رواه النسائي من رواية شعبة عن عبد ربه عن سعيد عن نافع عن ابن عمر فذكر القصتين  
 مرفوعتين ورواه النسائي أيضا من رواية محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر عن عمر مرفوعا بالقصتين  
 وقال هذا خطأ والصواب حديث لث بن سعد وعبيد الله وأيوب أي عن نافع عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد  
 خاصة موقوفة ورواه النسائي أيضا من رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر  
 بالقصتين مرفوعا قال المزني والمحموط انه من حديث ابن عمر \* وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) البكندى  
 قال (حدثنا سفيان) ابن عيينة (عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن نافع عن ابن عمر) بن الخطاب (عن زيد  
 ابن ثابت رضي الله عنهم) انه (قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم ان تباع العربا بخرصها تمرا) بفتح الخاء المعجمة  
 في الفرع وغيره قال النووي وهو أشهر من الكسر فن فتح قال هو مصدر رأى اسم للفعل ومن كسر قال  
 هو اسم للشيء المخروص أي بقدر ما فيها اذا صار تمرا بأن يقول الخارص هذا الرطب الذي عليها اذا جف يحيى  
 منه ثلاثة أوسق من التمر مثلا فيدعه صاحبه لانيثان بثلاثة أوسق من التمر ويتقايضان في المجلس فيسلم المشتري  
 التمر ويسلم بائع الرطب الرطب بالتحلية كذا عند الشافعي وأحمد والجمهور وروى في تفسيرها اقوال اخر سبق بعضها \*  
 ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ان المعري ليس له أن يمنع المعري من دخوله في الحائط لتعهد العربية \*  
 وهذا الحديث قدم في باب تفسير العربا من كتاب البيوع \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) المسندي  
 قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن عطاء) هو ابن أبي رباح انه  
 (سمع جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) يقول (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الخبارة) بضم الميم  
 وبعد الخاء المعجمة الف فو حدة فراء وهي عقد المزارعة بأن يكون البذر من العامل (و) عن (المحاقله)  
 بالخاء المهملة والقاف يبيع الزرع بالبر الصافي (وعن المزانية) بالزاي والموحدة والنون يبيع الكرم بالزبيب  
 ونحوه في الرطب والتمر (وعن يبيع التمر) بالثاء والميم المفتوحتين (حتى يرد صلاحها) بأن تذهب العاهة  
 وذلك عند طلوع الثريا ولا يذرع صلاحه بتذكير الضمير (وان لا تباع) الثمرة بالمثلثة بالتمر بالمشنة واسكان  
 الميم فالاول اسم له وهو رطب على رأس الفحل والثاني اسم له بهد الجداد واليبس واجمعوا على أن ذلك من ابنة  
 وحقيقتها الجامعة لافرادها يبيع الرطب من الربوي بالياء بس منه (الابالدينار والدرهم) الذهب والفضة  
 فيجوز (الا العربا) فلا تباع به ما بل بخرصها تمرا \* وبه قال (حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والزاي والعين  
 المهملة القرشي المكي المؤذن ولا يذرع بكون زاي قزعة قال (اخبرنا) ولا يذرع والوقت حدثنا  
 (مالك) الامام (عن داود بن حصين) بضم الحاء وفتح الصاد المهملة الاموي مولا هم أبي سليمان المدني ثقة  
 الا في عكرمة وروى رأي الخوارج لكن قال ابن حبان لم يكن داعية وقد وثقه ابن معين والجللي والنسائي  
 وروى له البخاري هذا الحديث فقط وله شواهد (عن أبي سفيان) قيل اسمه وهب وقيل قزمان (مولى أبي  
 احمد) بن جش ولا يذرع والوقت والاصيلي مولى ابن أبي احمد (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه قال  
 رخص النبي صلى الله عليه وسلم في بيع العربا بخرصها من التمر متعلق يبيع العربا والباء في قوله بخرصها  
 للسببية أي رخص في بيع رطبها من التمر بسبب خرصها يأكلونها رطبا (فيما دون خمسة اوسق) جمع  
 وسق بفتح الواو وهو ستون صاعا والصاع خمسة ارطال وثلاث بالبعدي (اوى خمسة اوسق شئنا داود)  
 ابن حصين (في ذلك) فوجب الاخذ بأقل من خمسة اوسق وتبقى الخمسة على التحريم احتياطاً لان الاصل

تحرير بيع التمر بالرطب وجاءت العرايا رخصة وشك الراوى في خسة أو سق أو دونم أو فوجب الاخذ باليقين وهو  
دون خسة أو سق وبقيت الخسة على التحريم. وهذا الحديث مخصص لعموم الاحاديث السابقة. وبه قال  
(حدثنا زكريا بن يحيى) الطائي الكوفي قال (اخبرنا) ولا بوى ذرو الوقت حدثنا (ابو اسامة) حماد بن أسامة  
(قال اخبرني) بالافراد (الوليد بن كثير) المخزومي المدني ثم الكوفي صدوق روى رأى الخوارج وقال لا تجزى  
عن أبي داود ثقة الا انه اباضي والاباضية فرقة من الخوارج لكن مقاتلهم ليست شديدة القمع ولم يكن الوليد  
داعية وقد وثقه ابن معين وغيره (قال اخبرني) بالافراد (بشير بن يسار) بضم الموحدة وفتح الشين المججمة في الاول  
مصغرا ويسار خذ اليه الخارقي (مولي بن حارثة ان رافع بن خديج) بفتح الحاء المججمة وكسر الدال المهملة  
الانصاري الاوسى وأول مشاهده أحد ثم الخندق (وسهل بن اب حنم) بفتح الحاء المهملة وسكون المثلثة ابن  
ساعة بن عامر الانصاري الخزرجي المدني صحابي صغير ولد سنة ثلاث من الهجرة (حدثنا ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى عن المزاينة بيع التمر) بالمثلثة وفتح الميم على الشجر (بالتمر) بالمثلثة الفوقية وسكون الميم  
موضوعا على الارض لان المساواة بينهما شرط وما على الشجر لا يحصر بكيل ولا وزن وانما يكون مقذرا  
بالحرص وهو حدس فظن لا يؤمن فيه التفاوت وبيع مجرور عطفا على المزاينة عطفا تفسيرا (الاصحاب العرايا  
قانه) عليه السلام (اذن اهام) في بيعها بشد رما فيها اذا صار تمر او فيه اشعار بأن العرايا مستثناة من المزاينة (قال  
ابو عبد الله) أي البخاري (وقال ابن اسحاق) هو محمد بن اسحاق بن يسار صاحب المغازي (حدثني) بالافراد  
(بشير) هو ابن يسار السابق (منله) ولا بوى ذرو الوقت قال وقال ابن اسحاق فأسقط أبو عبد الله فعلى الرواية  
الاولى يكون معلقا قال الحافظ ابن حجر ولم أره موصولا من طريقه

(كتاب) بالتدوين ولغير أبي ذر باب بالتدوين بدل كتاب (في الاستقراض) وهو طلب القرض وهو بفتح  
القاف أشهر من كسرها وبطلق اسماء معنى الشيء المقرض ومصدره بمعنى الاقتراض وهو غلبك الشيء على أن يرد  
بدله وسمى بذلك لاق المقرض يتطوع للمقرض قطعة من ماله ويسميه أهل الجاز سلانا (وادا الديون) في (الحجر)  
بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم وهو في الشرع منع التصرف في المال (و) في (التفليس) وهو في اللغة النداء  
على المفلس وشهره بصفة الافلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أخس الاموال وشرعا يجزى الحاكم على المفلس  
والمفلس لغة المعسر ويقال من صار ماله فلو ساو شرعا من حجر عليه لينة ماله عن دين لا دمي وجمع المؤلف  
بين هذه الامور الثلاثة لقلة الاحاديث الواردة فيها ولزمه لعل بعض وقال الحافظ ابن حجر وزاد في غير رواية  
أبي ذر البسلة قبل كتاب ولله في باب بدل كتاب وعطف الترجمة التي تليه عليه بغير باب انتهى والذي رأيته  
في الفرع البسلة بعد كتاب كتاب في الاستقراض بسم الله الرحمن الرحيم باب في الاستقراض مرقوم عليها  
علامتا أبي ذر والتقديم فليعلم (باب من اشترى) شيئا بالدين (و) الحال انه (ليس عنده غنم) أي عن الذي  
اشتراه (اوليس) غنمه (بجضرته) وبه قال (حدثنا محمد) غير منسوب وحزم أبو علي الجبائي بانه ابن سلام  
وحكام عن رواية ابن السكن وهو كذلك في رواية أبي علي بن شبيب عن الفريري كما قاله الحافظ ابن حجر ولا بى ذر  
محمد بن يوسف وهو البكندى قال (اخبرنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن المقيرة) بن مقسم بكسر الميم الضبي  
الكوفي الاعشى (عن اشعبي) عامر بن شراحيل (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) ما انه (قال  
غزوت مع النبي) وفي نسخة مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) غزوة الفتح فأبطأ جلي وأعي (قال) عليه الصلاة  
والسلام ولا بوى ذرو الوقت فقال (كيف ترى بعيرك) قلت يا رسول الله قد أعي قتل بجعته فجعته ثم قال  
اركب فركبت فلقدر رأيته اكفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال عليه الصلاة والسلام (اتبيعنيه)  
بنون الوفاية ولا بى ذر عن الحوى والمسئلى أتبعه باسقاطها (قال) بسم (أتبعه) (فبعته اياه) بأوقية (فلما قدم  
المدينة غدوت اليه بالبعير فأعطاني غنم) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث شراؤه صلى الله عليه وسلم الجلي  
في السفر وقضائه بالمدينة وبه قال (حدثنا علي بن اسد) بضم الميم وفتح العين وتشديد اللام المفتوحة  
العمي قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد البصري قال (حدثنا الاعشى) سليمان بن مهران (قال) بهذا كرا عتد  
ابراهيم) الضبي (الرهني في السلم) أي في السلم ولم يرد به السلم الذي هو بيع الدين بالعين بأن يعطى أحد  
التقدين في سلعة معلومة الى أجل معلوم (فقال) الاعشى (حدثني) بالافراد (الاسود) بن يزيد (عن عائشة)



رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من يهودي اسمه أبو النشم (أجل) معلوم  
 (ورجعه) عليه (درع من حديد) قيد يخرج به القميص لاطلاق الدرع عليه وهذا الدرع يسمى ذات الفضول  
 وهل البيع إلى أجل رخصة أو عزية قال ابن العربي جعلوا الشراء إلى أجل رخصة وهو في الظاهر عزية  
 لأن الله تعالى يقول في محكم كتابه يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه فأنزلته أصلا  
 في الدين ورتب عليه كثيرا من الأحكام \* والحديث الأول سبق في باب شراء الدواب والثاني في باب شراء الطعام  
 إلى أجل من كتاب البيوع \* (باب من أخذ أموال الناس) أي شيئا منها بطريق القرض أو غيره حال كونه  
 (يريد أداها) أي الله عنه (أو) سأل كونه يريد (اتلافها) أتلفه الله \* وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله  
 الألباني) بضم الهمزة قال (حدثنا سليمان بن بلال) القرشي التيمي (عن ثور بن زيد) بالثلثة أخى هروالدلي  
 يكسر الدال وهو غير ثور بن زيد باقظ الفعل (عن أبي الغيث) يفتح الغين المجهدة وسكون التحتية آخره مثلثة سالم  
 المدني مولى عبد الله بن المطيع (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من أخذ  
 أموال الناس) بطريق القرض أو غيره بوجه من وجوه المعاملات (يريد أداها) أي الله (ولكنه يبيها إذاها  
 الله عنه) أي يسر له ما يؤديه من فضله لحسن نيته وروى ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث معوية  
 مرفوعا من مسلم يدان ديننا يعلم الله أنه يريد أداها إلا أذاه الله عنه في الدنيا (ومن أخذ) أي أموال الناس  
 (يريد اتلافها) على صاحبها (أتلفه الله) في معاشه أي يذهب من يده فلا يتقنع به لسوء نيته ويبقى عليه الدين  
 فيعاقبه به يوم القيامة وعن أبي امامة مرفوعا لمن تدان بدين وفي نفسه وفاؤه ثم مات تقيما وزاته عنه وأرضى  
 غريمه بمشاه ومن تدان بدين وليس في نفسه وفاؤه ثم مات اقتصر الله تعالى لغريمه يوم القيامة رواء الحاكم  
 عن بشر بن عمر وهو متروك عن القاسم عنه ورواه الطبراني في الكبير أطول منه ولفظه قال من أدان ديننا وهو  
 يتو أن يؤديه إذا ما الله عنه يوم القيامة ومن استدان ديننا وهو لا يتو أن يؤديه مات قال الله عز وجل يوم  
 القيامة ظننت أني لا آخذ لعبدى بحقه فيؤخذ من حسناته فتجعل في حسنات الآخرفان لم يكن له حسنات  
 أخذ من سيئات الآخرة فتجعل عليه وعن عائشة مرفوعا من حل من أمتي ديننا ثم جهد في قضائه ثم مات قبل أن  
 يقضيه فأنا وليه رواء أحمد بإسناد جيد \* وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الأحكام \* (باب وجوب أداها  
 الديون) ولا يذرا الدين بالأفراد (وقال الله) ولا يذرو قول الله (تعالى أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى  
 أهلها) عام في جميع ما يعلق بالذمة ومالا يعلق بها (وإذا حكمتم بين الناس أن) أي بأن (تحكموا بالعدل أن  
 الله تبارك وتعالى) أي نعم شيئا (يعظكم به) أو نعم الشيء الذي يعظكم به والتخصيص بالمدح محذوف أي نعم ما يعظكم به ذلك  
 وهو المأمور به من أدا الأمانات والعدل في الحكم (أن الله كان سمعا بصيرا) يدرك السموعات حال حدوثها  
 والمبصرات حال وجودها ولا يذرا أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها الآية واسعة ما عدا ذلك \*  
 وبه قال (حدثنا) ولا يذرا وحديثي بالأفراد (أحمد بن يونس) بن عبد الله التيمي البرقي قال (حدثنا أبو شهاب)  
 عبد ربه الحنظلي بالعلماء المهمة والنون المشددة المعروف بالاصغر (عن الأعشى) سليمان بن مهران (عن زيد  
 ابن وهب) الهذلي الجهني (عن أبي ذر) جندب بن جنادة (رضي الله عنه) أنه (قال كنت مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم لما ابصر يعق أحدا) الجبل المشهور (قال ما أحببته) أي أن أحدا (تحوّل لي ذهابا) بفتح المنة  
 الفوقية كتفعل ولغير أبي ذر يحوّل بضم المنة التحتية مبنيا للمفعول من باب التفعيل وفيه حوّل بمعنى صير  
 قال في التوضيح وهو استعمال صحيح وقد خفي على أكثر النحويين حتى أنكروا بعضهم على الحريري قوله في الخبر  
 وما شئ إذا فدا \* تحوّل فيه رشدا \* زكى العرق والده \* ولكن يفسر ما ولدا  
 وحينئذ فتستدعي مفعولين قال والرواية لما لم يسم فاعله فرفعت أول المفعولين وهو الضمير في تحوّل الرجوع إلى  
 أحد ونصب الثاني خبرا لها وهو ذهابا (يكثر عندي منه) أي من الذهب (دينار) رفع فاعله \* وكثرت والجلة  
 في محل نصب صفة لذهبا (فوق ثلاث) من اللباني (الدينار) نصب على الاستثناء من سابقه ولا يذرا الدينار  
 بالرفع على البدل من دينار السابق (أرصده) بضم الهمزة وكسر الصاد من الارصاد أي أعقده (لدين) والجلة  
 في محل نصب صفة لدينارا وفي نسخة بالرفع وحكاها السفاقي وابن فرقول أرصده بفتح الهمزة من رصده  
 أي رقبته (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (أن الأكثرين) مالا (هم الاقلون) ثوابا (الامن قال بالمال) أي الامن

صرف المال على الناس في وجوه البر والصدقة (هكذا وهكذا وأشار أبو شهاب) عبد ربه المذكور (يعني يديه  
وعن يمينه وعن شماله) وفيه التعبير عن الفعل بالقول فهو قولهم قال بيده أي أخذ أو رفع وقال برجله أي مشى  
(وقيل ما هم) بجهة اسمية فهم مبتدأ مؤخر وقيل خبر وما زائدة أو صفة (وقال) عليه الصلاة والسلام  
(مكانك) بالنصب أي الزم مكانك حتى آتيك (وتقدم غير بعيد فسمعت صوتا فأردت أن آتيه) عليه الصلاة  
والسلام (ثم ذكرت قوله) الزم (مكانك حتى آتيك فلما جاء) قلت يا رسول الله (ما هو) (الذي سمعت أو قال) ما هو  
(الصوت الذي سمعت) ثم من راوى (قال) صلى الله عليه وسلم (وهل سمعت) استفهام على سبيل الاستخبار  
(قلت نعم) سمعت (قال) عليه الصلاة والسلام (أناني جبريل عليه الصلاة والسلام فقال من مات من امتك  
لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة قلت وان) ولا يذرع عن المستقلى ومن (فعل كذا وكذا) أي وان زنا وان سرق كما جاء  
في الرقاق مضرا (قال نعم) ومطابقة الحديث للترجمة في قوله لا دينارا أو صدهدين من حيث أن فيه ما يدل  
على الإهتمام بأداء الدين وفيه رواية الساجي عن الساجي عن الصحابي وأخرجه أيضا في الاستئذان والرقاق  
وبده الخلق ومسلم في الزكاة والترمذي في الأيمان والنسائي في اليوم والليلة \* وبه قال (حدثنا) ولا يذرع  
حدثني بالافراد (أحمد بن شبيب بن سعيد) بفتح الميم وكسر الموحدة الأولى وسعيد بكسر العين المحبطة يفتح  
الحاء والطاء المهملتين وبالموحدة الساكنة بينهما البصري قال (حدثنا أبي) سعيد (عن يونس) بن يزيد الأيلي  
(قال ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (حدثني) بالافراد (عبد الله) بالتصغير (ابن عبد الله بن عتبة) قال قال  
أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان لي مثل جبل (أحد ذهب) نصب على التمييز  
قال في التوضيح ووقوع التمييز بعد مثل قليل وجواب لوقوله (ما يسرني) فعل مضارع منفي بـ (ما) كان الأصل أن  
يكون ماضيا ولعله أوقع المضارع موقع الماضي أو الأصل ما كان يسرني فحذف كان وهو الجواب وفيه شهر  
وهو اسمه وقوله يسرني خبره وسقط لا يذرع قوله ما من قوله ما يسرني (ان لا يمر على) بتشديد الباء (ثلاث) من  
النبأ (وعندي منه) أي من الذهب (شيء) مبتدأ أخبره عندي مقدما والواو في قوله وعندي للعال ولا في ان  
لا يمر على رواية أثبت ما يسرني زائدة (الأنثى) بالرفع بدل من شيء الأول (أرصد لدين) بضم الهمزة وفتحها  
وكسر الصاد كما سبق وهما في اليونانية (رواه) أي الحديث (صالح) هو ابن كيسان (وعقيل) بضم العين وفتح  
القاف ابن خالد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب مما هو في الزهريات للذهلي \* وحديث السبب أخرجه  
أيضا في الرقاق \* (باب جواز) استقراض الأبل كغيرها من الحيوان ثم يحرم اقراض جارية لمن فعل له  
ولو غير مشتهة لانه عند جاز ثبت فيه الرد والاسترداد وربما يطأها المقرض ثم ردّها في شبهه اعارة الجوارى  
للوطء وقول النووي في شرح مسلم ويجوز اقراض الأمة للفتى تعقبه السبكي بأنه قد يصير وانها في طوها  
ويردّها وقال الأذري الأشبه المنع \* وبه قال (حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا  
شعبة) بن الجراح قال (أخبرنا سفيان بن كهيل) بفتح لام سلمة وضم كاف كهيل مصغرا (قال سمعت أبا سلمة) بن عبد  
الرحمن بن عوف (بيننا) أي منزل سكننا كذا في الفرع وغيره ولا يوزى ذرو الوقت والاصلي بجنى أي لما ج  
(يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا) ولا جد عن عبد الرزاق عن سفيان بن عماري وفي المعجم الاوسط  
للطبراني ما يفهم انه العرياض بن سارية لكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي انه غيره  
ولفظه عن عرياض بنت من النبي صلى الله عليه وسلم بكرافأنته أنتناضاه فقال أجل لا أقضيه ~~سكنها~~ الا النخبة  
فتضاني فاحسن قضائي وجاء امرابي يتقاضاه سننا الحديث وأخرجه ابن ماجه أيضا عن العرياض فذكر قصة  
الاعرابي واسقط قصة العرياض فتبين بهذا انه سقط من رواية الطبراني قصة الاعرابي فلا يقصر المهم بذلك  
(تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي طلب منه قضاء دين له عليه ولا جد استقرض النبي صلى الله عليه  
وسلم من رجل بصيرا (فاغاطه) بالتشديد في المطالبة لاسيما وقد كان اعرابيا كما مر ففد جرى على عادته في الجنة  
والنقطة في الطلب وقيل ان الكلام الذي أغلط فيه هو أنه قال يا بني عبد المطلب أنكم مطل وكذب قائنه لم يكن  
في أجداده صلى الله عليه وسلم ولا في أعمامه من هو كذلك بل هم أهل الكرم والوفاء ويعد أن يصدر هذا من مسلم  
(فهم اصحابي) صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم ولا يذرعهم به اصحابه أي عزموا أن يؤذوه بالقول أو الفعل لكنهم  
تركوا ذلك أدبهم صلى الله عليه وسلم (فقال) عليه الصلاة والسلام (دعوه فان صاحب الحق مظلوما) أي

قوله سمع دكذا في التسخ  
واعل صوابه شبيب بن سعيد  
كما يعلم مما قبله تأمل اه

صولة الطلب وقوة الحاجة لكن مع مراعاة الادب المشروع (واشتروا له بعيرا) وعند أحمد عن عبد الرزاق التسوية  
 مثل سنن بعيره (فأعطوه اياه وقالوا) ولا يذرعوا ولا يسقطوا (لا يجدوا الا فضل من سنه) أي فوق سنن بعيره  
 (قال اشتروه) أي الا فضل (فأعطوه اياه) والمخاطب بذلك أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في مسلم  
 (فان خيركم احسنكم قضاء) أي من خياركم كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الهبة فان من خيركم أو خيركم على الشك  
 كما في بعض الاصول وسيأتي ان شاء الله تعالى ما فيه \* وفي هذا الحديث ما ترجم له وهو استقراض الابل  
 ويلحق به جميع الحيوان كما مر وهو قول مالك والشافعي والجمهور ومنع ذلك الحنفية لحديث النهي عن بيع  
 الحيوان بالحيوان نسبة رواء ابن حبان والدارقطني عن ابن عباس مرفوعا يا سنا درجالة ثقات الا أن الحفاظ  
 رجحوا رساله وأخرجه الترمذي من حديث الحسن عن سمرة وفي سماع الحسن من سمرة اختلاف وقول الطحاوي  
 انه ناسخ لحديث الباب متعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحوال وقد جمع الشافعي رحمه الله بين الحديثين بجعل النهي  
 على ما اذا كان نسبة من الجاهلين \* وحديث الباب قدم في الوكالة وهو من غرائب الصحيح قال البزار لا يروى  
 عن أبي هريرة الا بهذا الاسناد ومداره على سلمة بن كهيل وقد صرح في هذا الباب بأنه سمعه من أبي سلمة كما سبق  
 \* (باب استحباب) (حسن التفاضل) أي المطالبة \* وفيه قال (حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم القراهيدي  
 البصري قال (حدثنا شعبه) بن الطحاج (عن عبد الملك) بن عبد القريش الكوفي (عن ربي) بكسر الراء وسكون  
 الموحدة وكسر المهملة وتشديد التحتية ابن خراش (عن حذيفة) بن اليمان (رضي الله عنه) أنه (قال سمعت  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول مات رجل) لم يسم (ف قيل له) وفي باب من أنظر معسرا من طريق منصور عن ربي  
 قالوا أعلمت من الخير شيئا ولا يذرع عن المسقى هنا فقيل له ما كنت تقول (قال كنت ابايع الناس فأبجوز)  
 بتشديد الواو (عن الموسر وأخف عن المعسر فغفر له) يضم العين المجهمة مبتدأ للمفعول (قال أبو مسعود)  
 عتبة بن عمرو الانصاري البدرى بالاسناد السابق (سمعه) أي هذا الحديث (من النبي صلى الله عليه وسلم)  
 ولا يذرع عن الكشميهني عن النبي صلى الله عليه وسلم بالعين يدل الميم واللفظ مسلم اجتمع حذيفة وأبو مسعود قال  
 حذيفة لقي رجلا فقلت ما علمت قال ما علمت من الخير الا أني كنت رجلا ذاملا فكنت أطالب به الناس  
 فكنت أقبل اليسور وأبجوز عن المعسور قال فجاءوا عن عبد بن مسعود وهكذا سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول وفي رواية له من طريق شقيق عن أبي مسعود حوسب رجل من كان قبلكم فلم يوجد له  
 من الخير شيئا وهو عام مخصوص لان عنده الايمان ولذلك يجوز العفو عنه ان الله لا يغفر أن يشركه ولا ليق به  
 انه كان ممن قام بالفرائض لانه كان ممن وفي شئ نفسه فالمعنى انه لم يوجد له من النوافل الا هذا ويحتمل أن له نوافل  
 آخر لكن هذا غلب عليه فلم يذكرها كتنافه بهذا ويحتمل أن يكون المراد بالخير المال فيكون المعنى انه لم يوجد له  
 فعمل يترقى المال الا انظارا للمعسر والله أعلم \* هذا (باب بالتوبن) هل يعطى) بفتح الطاء أي هل يعطى المستقرض  
 للمقرض (أكبر من سنه) الذي اقترضه \* وفيه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر بن مسرير بن مغير أبو الحسن  
 الاسدي البصري الثقة (عن يحيى) بن سعيد القطان (عن سفيان) الثوري أنه قال (حدثني) بالافراد (سلمة  
 ابن كهيل) الحضرمي أبو يحيى الكوفي (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا)  
 اعرايا (أي النبي صلى الله عليه وسلم) قاضاه بعيرا) كان عليه السلام اقترضه منه (فقال) ولا يذرعوا ولا يسقطوا  
 (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه) بهزمة قطع مفتوحة ولمسلم فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره  
 (فقالوا ما) ولا يذرع عن الكشميهني (لا يجدوا الا فضلا من سنه) زاد في باب استقراض الابل اشتروه فأعطوه  
 اياه (فقال الرجل) له عليه الصلاة والسلام (أوفيتي) أي أعطيتني حتى وافيا كاملا (أوقاله الله) بالهمزة قبل  
 الواو الساكنة فيهما (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه) أي الا فضل (فان من خيار الناس احسنهم  
 قضاء) وهذا من مكارم أخلاقه وليس هو من قرض جرم منفعة الى المقرض المنهي عنه لان النهي عنه ما كان  
 مشروطا في القرض كشرط رد صحيح عن مكسر أو رده بزيادة في القدر أو الصفة والمعنى فيه أن موضوع القرض  
 الارفاق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فخرج محته فلو فعل ذلك بلا شرط كما هنا استحب ولم يكره  
 ويجوز للمقرض أخذها لكن مذهب المالكية أن الزيادة في العدد منهي عنها واحتج الشافعية بعدموم قوله فان  
 من خيار الناس احسنهم قضاء ولو شرط اجلا لا يجزئ منفعة للمقرض بأن لم يكن له فيه غرض أو أن يرد الاردا

أو المكسر أو أن يقرضه قرضا آخر لغا الشرط وحده دون العقد لأن ما جزمه من المنفعة ليس المقرض بل المقرض  
والعقد عقد ارفاق فكأنه زاد في الارفاق وفؤده وعدا حسنا لكن استشكل ذلك بأن مثله يفسد الرهن وأجيب  
بقوة داعي القرض لأنه مستحب بخلاف الرهن ويندب الوفاء باشتراط الاجل كما في تأجيل الدين الحال قاله ابن  
الرفعة \* وهذا الحديث قد سبق قريبا \* (باب استحباب حسن النضام) أي أداء الدين \* وبه قال (حدثنا أبو  
نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن سلمة) أي ابن كهيل (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن  
أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال كان لرجل) اعرابي (قال النبي صلى الله عليه وسلم سن من الابل) استلقه  
منه وكان كما في مسلم بكذا بفتح الموحدة وسكون الكاف وهو القتي من الابل كالغلام من الادميين فجاءه  
يقاضاه) أي يطلبه منه (وقال صلى الله عليه وسلم اعطوه) سنه (فطلبوا سنه) أي مثله (فلم يجدوا له الا سنا  
فوقها) أي أعلى منها ثمننا أي من حيث الحسن والسق وفي مسلم أنه كان رباعيا وهو بفتح الراء وتخفيف الموحدة  
مادخل في السنة السابعة (فقال) عليه الصلاة والسلام ولاي الوقت قال (اعطوه) أي الاعلى (فقال) الرجل  
(ارقتني) حتى وافيا كاملا (وفي الله بك) بالهمزة قبل الواو الساكنة في الاولى وباسناتها في الثانية ولاي ذر  
أوفي الله بك باثباتها ولاي الوقت لك باللام بدل الموحدة (قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خياركم) وفي الهبة  
فان من خيركم (احسنكم قضاء) فيه استحباب الزيادة في الاداء كما مر لكن هذا ان اقترض لنفسه فان اقترض  
لمجبره أو لجهة وقف فليس له رد زائد \* وبه قال (حدثنا خلاد) غير منسوب ولاي ذر خلاد بن يحيى السلي  
الكوفي قال (حدثنا مسعر) بكسر الميم وسكون السين وفتح العين المهملة ابن كدام قال (حدثنا محارب بن  
دثار) بدل مهملة مكسورة فثلاثة خفيفة ومحارب بضم الميم وكسر الراء السدوسي الكوفي (عن جابر بن عبد الله)  
الانصاري (رضي الله عنهما) أنه (قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد) بالمدينة (قال مسعر)  
الراوي (اراه) بضم الهمزة أي أظن أنه (قال ضحي فقال) عليه الصلاة والسلام (صل ركعتين) تحية المسجد  
(وكان لي عليه دين) وهو غن الجمل الذي اشتراه عليه الصلاة والسلام منه لما رجع من غزوة تبوك وأذات  
الرهاق واستثنى جلالة الى المدينة وكان أوقية (فقضاني) أي أداني ذلك (وزادني) عليه قيراطا وروى ابن جابر  
قال قلت هذا القيراط الذي زادني رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفارقني أبدا فجعلته في كيس فلم يزل عندي  
حتى جاء أهل الشام يوم الحرة فأخذوه فيما أخذوا \* ويأتي الحديث ان شاء الله تعالى في الشروط ومطابقته لما  
ترجم به هنا وانحة وقد سبق في غير ما وضع \* (باب بالنوين) (إذا قضى) المديون (دون حقه) أي صاحب  
الدين برضاه (أو حله) صاحب الدين من جميعه (فهو جائز) كذا وجهه ابن المنبر وبه يجاب عن قول ابن بطال  
أنه بالالف في التسخ كالماء اذا صواب وحله باسقاط الالف لكان في رواية أبي علي بن شبيب عن القري  
والنسفي عن البصري ومسنخرج الامعاء على وحله بالواو كما صوبه ابن بطال \* وبه قال (حدثنا عبدان) هو لقب  
عبد الله بن عثمان بن أبي جيلة الأزدي العتكي المروزي قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا يونس)  
ابن يزيد الايلي (عن الزهري) محمد بن مسلم أنه (قال حدثني) بالافراد (ان كعب بن مالك) هو عبد الله كما عند  
المزي وأبو عبد الرحمن كما عند أبي مسعود الدمشقي وخلف في الاطراف (ان جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي  
الله عنهما) أخبرنا ان اباه) عبد الله بن عمرو بن حرام مهملتين (قتل يوم احد) حال كونه (شهيدا) عليه دين  
وفي رواية وهب بن كيسان في الباب الالاحق عن جابر ان أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقا الرجل من اليهود  
(فاشئت الغرما) يعني في الطلب (في حقوقهم) فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم زاد في علامات النبوّة من غير  
هذا الوجه فقلت ان أبي ترك عليه ديننا وليس عندي الا ما يخرج فخله ولا يبلغ ما يخرج سنين ما عليه فانطلق معي  
لكيلا يفسد على الغرما (فسأهم) عليه الصلاة والسلام (أن يقبلوا غرما طي) بالثناة واسكان الميم (ويحلوا  
ابي) أي يجبه له في حل مما تأخر عليه من الدين (فأبوا) أي امتنعوا أن يأخذوا غرما طي (فلم يعطهم النبي  
صلى الله عليه وسلم) غر (حاطن وقال) عليه السلام (سندو عليكم فعدا علينا حين أصبح فطاف في النخل ودعا  
في غرها) بالثناة وفتح الميم (بالبركة فجدتها) بجمع مفتوحة فدالين مهملتين اولاهما مفتوحة والاخرى ساكنة من  
الجداد أي قطعت غرها (فقضيتهم) حقه كله (وبقي لنا من غرها) بالثناة الفوقية وسكون الميم وفي نسخة من غرها  
بالثناة وفتح الميم وفي رواية مغيرة في البيوع وبقي غري كانه لم ينقص منه شيء \* (باب بالنوين) (إذا قاض)

يشهد الصادق المهمل (أو جازقه) بالجيم والزاي من المجازفة وهي الحدس (في الدين) متعلق بكل من المقاصدة  
 والمجازفة أي عند الاداء زاد في رواية أبو ذر والوقت والاصلي هنا فهو جائز أي سواء كانت المقاصدة  
 أو المجازفة (تجراعه وغيره) كبرير أو شعير بشعير والضمير في قاص يرجع إلى المديون وكذا الضمير المرفوع  
 في جازقه وأما المنصوب فالإي صاحب الدين وقد اعترض المهمل على المؤلف بأنه لا يجوز أن يأخذ من له دين ثم  
 من غيره ثم المجازفة بدنيته لما فيه من الجهل والغرر وإنما يجوز أن يأخذ بمجازفة إذا علم ألاخذ ذلك ورضي  
 انتهى وأجيب بأن مراد البخاري ما أثبتته المعترض لا ما نضاه وعرضه بيان أنه يفتقر في القضاء من المعاوضة  
 ما لا يفتقر ابتداء لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العرايا ويجوز في المعاوضة عند الوفاء \* وبه قال (حدثنا)  
 ولابي ذر حدثني (ابراهيم بن المنذر) بن عبد الله بن المنذر الحزامي بالزاي تسكلم فيه أحمد من أجل القرآن ووثقه  
 ابن معين وابن وضاح والتمسائي وأبو حاتم والدارقطني واعقده البخاري واتفق من حديثه وروى له الترمذي  
 والتمسائي وغيرهما قال (حدثنا أنس) هو ابن عباس أبو حمزة (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير (عن  
 وهب بن كيسان) بفتح الكاف القرشي مولا هم أبي نعيم المدني (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله  
 عنهم) أنه أخبره أن أباه عبد الله (توفي وترك عليه ثلاثين وسقا) من تمر دينا (لرجل من اليهود) هو أبو النعمان رواه  
 الواقدي في المغازي في قصة دين جابر عن اسماعيل بن عطية بن عبد الله السلي عن أبيه عن جابر وكذا ذكره  
 في المنتقى من تاريخ دمشق لابن عساکر وفي رواية فراس عن الشعبي في الوصايا أن أباه استشهد يوم أحد وترك  
 ست بنات وترك عليه دينا (فاستنظره جابر) طلب أن ينظره في الدين المذكور (فأبى) امتنع (أن ينظره) من  
 انتظاره (فكلم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع له إليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلم) بالواو  
 ولابي ذر فكلم (اليهودي ليأخذ تمره) بالمثناة وفتح الميم (بالذي له) من الدين ولا يوي ذر عن الجوى والكشميني  
 بالتي أي بالواسق التي له (فأبى) اليهودي (فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم النخل فحشي فيها) وفي الباب  
 السابق قطاف في النخل ودعا في عمرتها بالبركة (ثم قال لجابر جدد) أي أقطع (له فأوف له الذي له) بفتح همزة طاووف  
 (لجده) أي قطعه جابر (بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوفاه ثلاثين وسقا) التي كانت له في ذمة  
 أبيه (وفضلت له سبعة عشر وسقا) بالواو حدث بعد السنين المهمل وضاد فضل مفتوحة في الفرع وبالـ كسر  
 ضبطها البرماوى وفي علامات النبوة فأوفاهم الذي لهم وبقي مثل ما أعطاهم وجمع بينهما بالحل على تعدد الغرماء  
 فكان أصل الدين كان منه يهودي ثلاثون وسقا من صنف واحد فأوفاهم وفضل من ذلك البيدر سبعة عشر  
 وسقا وكان منه غير ذلك اليهودي أشياء أخرى فأوفاهم وفضل من المجموع قدر الذي أوفاه  
 ويؤيده قوله في رواية تبيح العتري عن جابر عند الامام أحمد فكلت لهم من الحجوة فأوفاهم الله وفضل لثمان  
 التمر كذا وكذا أو يأتى أن شاء الله تعالى مزيد لذلك في باب علامات النبوة بعبود الله وقوته (فجاء جابر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ليخبره بالذي كان) من البركة وفضل من التمر بعد قضاء الدين (فوجده يصلي العصر فلما  
 انصرف أخبره بالفضل فقال) عليه السلام له (أخبر ذلك) الذي ذكرته من الفضل (ابن الخطاب) عورضي  
 الله عنه ولابي ذر ذلك بالسقاط اللام (فذهب جابر إلى عمر فأخبره) بذلك (فقال له) أي لجابر (عمر لقد علمت حين  
 مشى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليباركن فيها) بضم التحتية وفتح الراء مبنيا للمفعول مؤكدا بالنون  
 النقلة قبل وخص عمر بذلك لانه كان مهتما بقصة جابر وهذا الحديث أخرجه أيضا في الصلح وأبو داود  
 في الوصايا وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه في الاحكام \* (باب من استعاذ بالله) من الدين) أي من  
 ارتكابه \* وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد  
 ابن مسلم (ح) مهمل التحويل السند قال المؤلف (وحدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس وسقط لغير أبي ذر قوله  
 حدثنا أبو اليمان إلى آخره وحدثنا اسماعيل (قال حدثني) بالافراد (أخي) عبد الحميد أبو بكر وهو يكنيته  
 أشهر (عن سليمان) بن بلال (عن محمد بن أبي عتيق) هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي  
 بكر الصديق التيمي المدني (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن عروة) بن الزبير (أن عائشة رضي الله عنها أخبرته  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة ويقول اللهم أعوذ بك) ولابي ذر اللهم في أعوذ بك  
 (من المأثم) الذي يأثم به الانسان أو هو الاثم نفسه وضاع للمصدر موضع الاسم (والغرم) هو أيضا مصدر وضع

موضع الاسم يريد به مغرم الذنوب والمعاصي وقيل كان قمر وهو الدين ويريد به ما استدين فيما يكرهه الله أو فيما يجوز ثم عجز فأدين احتاج اليه وهو قادر على أدائه فلا يستعاض عنه أو المراد الاستعاضة من الاحتياج اليه ولا تعارض بين الاستعاضة من الدين وجواز الاستدانة لأن الذي استعاض منه ليس هو نفس الدين بل غوائله الدين المشار إليها بقوله (فقال قائل) هي عائشة رضي الله عنها كما في الرواية الأخرى (ما أكثر ما تستعبد) بالله (يا رسول الله من المغرم قال) عليه الصلاة والسلام (إن الرجل إذا غرم حدث) قال البيضاوي أي أخبر عن ماضى الأحوال لتهدى معذرتة في التقصير (فكذب) والله ~~شبهني~~ كذب (ووعده) فيما يستقبل (فأخلف) لا يفي بوعده وتعهده في شرح المشكاة بأنه لم يرد بأدخال إذا في حديث ووعده أنهم ما شرطوا وكذب وأخلف جزاء أن بل أراد بيان ترتيبهما عليه ما يحرف التوقيف فكيف يتصور ذلك وإن الشرط في الحديث غرم وحدث جزاء ووعده عطف عليه وكذب وأخلف مرتبان على الجزاء وما عطف عليه \* (باب) حكم (الصلاة على من ترك) عليه (دبنا) \* وبه قال (حدثنا أبو الوائيد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن عدي بن ثابت) الأنصاري الكوفي التابعي المشهور وروثته أحد والعجل والدارقطني إلا أنه كان يغلو في التشيع لكن أخرج له الجماعة ولم يخرج له في الصحيح شي مما يؤول به عتبه (عن أبي حازم) بالرازي بعد الحاء المهملة سلمان الأشجعي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من ترك) بعد وفاته (مألا فلورثته ومن ترك) كلاً (بفتح الكاف وتشديد اللام النقل من كل ما يكلف والكل العيال قاله في النهاية ولا ريب أن الدين من كل ما يكلف والمعنى من مات وترك عبداً أو ديناً) (قائلاً) يرجع أمره فتوفي دينه وتقوم مصالح عياله \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذكر حديثي بالافراد (عبد الله بن محمد) المسندي بفتح النون قال (حدثنا أبو عامر) عبد الملك ابن عمرو العقدي قال (حدثنا فليح) هو ابن سليمان الخزاعي أو الأسدي أبو يحيى المدني ويقال فليح لقب وأمه عبد الملك من طبقة مالك واحتج به البخاري وأصحاب السنن وروى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك وهو وثقة لكنه كثير الخطأ وضعفه ابن معين وأبو داود وقال ابن عدي له أحاديث صالحة مستقيمة وغرائب وهو عندي لا بأس به انتهى قال الحافظ ابن حجر لم يعتمد عليه البخاري اعتماداً على مالك وابن عيينة وأضرابهم ما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المتابعات وبعضها في الرقاق (عن هلال بن عني) العامري المدني وقديسب إلى جده أسامة (عن عبد الرحمن بن أبي عمرة) بفتح العين وسكون الميم آخره ها تأنيث الأنصاري البخاري يقال ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن أبي حاتم ليست له صحبة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مؤمن إلا وأنا) بالواو وولابي الوقت إلا أنا (أولى) أحق الناس (به في) كل شيء من أمور الدنيا والآخرة أقرؤا إن شئتم قوله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) قال بعض الكبراء إنما كان عليه الصلاة والسلام أولى بهم من أنفسهم لأن أنفسهم تدعوهم إلى الهلاك وهو يدعوهم إلى النجاة قال ابن عطية ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام أنا آخذ بمنجزكم عن النار وأنتم تقتحمون فيها ويترتب على كونه أولى بهم من أنفسهم أنه يجب عليهم إيثار طاعته على شهوات أنفسهم وإن شق ذلك عليهم وأن يحبوه أكثر من محبتهم لأنفسهم ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه وولده والحديث واستنبط بعضهم من الآية أن له عليه الصلاة والسلام أن يأخذ الطعام والشراب من مالكهما المحتاج إليهما إذا احتاج إليه الصلاة والسلام إليهما وعلى صاحبهما البذل وينبغي بهجته مهجة نبيه صلوات الله وسلامه عليه وأنه لو قصد له عليه الصلاة والسلام ظالم وجب على من حضره أن يبذل نفسه دونه ولم يذكر عليه الصلاة والسلام عند نزول هذه الآية ماله في ذلك من الخط وإنما ذكر ما هو عليه فقال (فأعيان مؤمن مات وترك مالا) أي أو حقاً وذكراً المال خرج مخرج الغالب فإن الحقوق تورث كالمال (فليثمه عصبته من كانوا) عبر عن الموصولة ليم أنواع العصبه والذي عليه أكثر الفرضيين أنهم ثلاثة أقسام عصبية بنفسه وهو من له ولا وكل ذكر نسب يبدل إلى الميت بلا واسطة أو توسط محض الذكور وعصبية بغيره وهو كل ذات نصف معها ذكر به صبا وعصبية مع غيره وهو أخت فأكثر لغير أتم معها بنت أو بنت ابن فأكثر (ومن ترك ديناً أو ضياعاً) بفتح الصاد المجهمة مصدر أطلق على اسم الفاعل للمبالغة كالعدل والصوم وجوز ابن الأثير الكسر على أنه جمع ضائع كبيع في جمع جائع وأنكره الخطابي أي من ترك عيالا محتاجين (فليأتني فأما مولاه)

أى وليه أوتى أموره فان ترلاد بنا وفيته عنه أو عبالا فأننا كالفهم والى ملجأهم ومأواهم وقد كان عليه الصلاة والسلام في صدر الاسلام لا يصلى على من عليه دين فلما فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصلى عليه ويوفى دينه فصار ذلك ناعنا لنعلة الاول وهل كان ذلك محزما عليه أم لا فيه خلاف للشافعية حكاه الرواني في الجرجانيات وحكى خلافا أيضا في أنه هل كان يجوز له أن يصلى مع وجود الضامن قال النووي الصواب الجزم بجوازهم مع وجود الضامن انتهى قال في شرح تقريب الاسانيد والظاهر أن ذلك لم يكن محزما عليه وانما كان يفعله ليجز من الناس على قضاء الدين في حياتهم والتوصل الى البراءة منه لئلا تقفوتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم فلما فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصلى عليهم ويقضى دين من لم يخلف وفاء كما مر وهل كان ذلك واجبا عليه أو يفعله تكملا وتفضلا فيه خلاف عند الشافعية أيضا والاشهر عندهم وجوبه وعدوه من الخصائص وعند ابن حبان وصححه أنا وأرت من لا وارث له أعتل عنه وأرثه فهو عليه الصلاة والسلام لا يرث نفسه بل يسرفه للمسلمين \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في التفسير \* هذا (باب) بالتسوين (مطل الغنى - ظلم) \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسدد قال (حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى البصري (عن معمر) هو ابن راشد (عن همام بن منبه أخى وهب بن منبه) بكسر الواو حدة فيهما (انه سمع ابا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم) قال الازهرى المطل المدافعة وإضافة المطل الى الغنى - إضافة المصدر للفاعل هنا وان كان المصدر قد يضاف الى المفعول لأن المعنى انه يحرم على الغنى - القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وقيل انه مضاف الى المنعول والمعنى انه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنيا ولا يكون غناه سببا لتأخير حقه عنه وإذا كان كذلك في حق الغنى - فهو في حق الفقير أولى وفيه تكاف وتعسف على ما لا يخفى وعن معمر بن زهيد شهادة المولى اذا مطلق لكونه سببا في ظالمه وعند الشافعية اذا تم كبره \* وهذا الحديث قد سبق في باب اذا أحال على ملى من الحوالة \* هذا (باب) بالتسوين (لصاحب الحق مقال) فلا يلام اذا تكرر طلبه لطقه (ويذكر) بضم أوله وفتح ثالثه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) مما وصله أحدوا وسحق في مسندهم ما وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي عن أبيه واسناده حسن (الى الواجد) بفتح اللام وتشديد التثنية والواجد بالجيم أى مطل القادر على قضاء دينه (بجمل) بضم أوله وكسر ثانيه (عرضه وعقبه قال سفيان) هو الثوري مما وصله البيهقي من طريق القرابي عنه (عرضه يقول مطلقا) بناء الخطاب وللا بون مطلقا أى حتى (وعقبه الحبيب) تأديا له لانه ظالم والظلم حرام وان قل \* وبه قال (حدثنا مسدد) بهملات قال (حدثنا يحيى) بن سعيد القطان (عن شعبة) بن الجراح (عن سلمة) بن كهيل بضم الكاف وفتح الهاء - (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال ابي النبي صلى الله عليه وسلم رجل) اعرابي (يتقاضاه) أى يطلب أن يقضيه بكرا اقترضه منه (فاغظ له) في الطلب بكلام غير مؤدأ اذا يؤد عليه الصلاة والسلام كفر (فهم به) أى بالاعراب (اصحابه) رضوان الله عليهم أى عزموا أن يوقعوا به فعلا (فقال) عليه الصلاة والسلام (دعوه) اتركوه (فان لصاحب الحق مقالا) \* هذا (باب) بالتسوين (اذا وجد) شخص (ماله عند) شخص (مفلس) حكم القاضي بافلاسه (في البيع) بأن يبيع رجل متاعا لرجل ثم يفسد المشتري ويجد البائع متاعه الذى باعه عنده (و) في (القرض) بأن يقرض لرجل ثم يفسد المقرض فيجد المقرض ما اقرضه عنده (و) في (الوديعة) بأن يودع شخص عند آخر وديعة ثم يفسد المودع بفتح الدال وجواب اذا قوله (فهو) أى فكل من البائع والمقرض والمودع بكسر الدال (احق به) أى بمتاعه من غيره من غرماء المفلس (وقال الحسن) البصري (اذا افلس) شخص (وتبين) افلاسه عند الحاكم (لم يجز عققه) أى اذا أحاط الدين بماله (ولا يبعه ولا يشرأه) وكذا هبته ورهنه ونحوها ككسراته بالعين بغير إذن الغرماء لتعلق حقهم بالاعيان كالرهن ولانه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على مراغمة مقصودا لغير كالمسبه قال الا ذرعى ويجب أن يستثنى من منع الشراء بالعين ما لو دفع له الحاكم كل يوم نفقة له ولعائلة فاشترى بها فانه يصح جزا فيما يظهر ويصح تدبيره ووصيته لعدم الضرر لتعلق التفويت بما بعد الموت ويصح اقراره بالدين من معاملة أو غيرها كما لو ثبت بالبين والفرق بين الانشاء والاقرار أن مقصودا لغير منع التصرف فأنى انشاؤه والاقرار اخبارا لغير لا يسلب العبارة عنه (وقال سعيد بن المسيب) مما وصله أبو عبيد في كتاب الاموال والبيهقي

بإسناد صحيح إلى سعيد (قضى عثمان) بن عثمان (من اقتضى) أى أخذ (من حقه) الذى له عند شخص شيئا (قبل أن يفلس) الشخص المأخوذ منه ولقط أى يبيد قبل أن يتبين أفلاسه (فهو) أى الذى أخذه (له) لا يتعرض إليه أحد من الغرماء (ومن عرف متاعه بعينه) عند أحد (فهو أحق به) من سائر الغرماء • وبه قال (حدثنا أحمد بن يونس) التميمي البرقي ونسبه لجدته لشهرته به واسم أبيه عبد الله قال (حدثنا زهير) بالتصغير ابن معاوية الجعفي قال (حدثنا يحيى بن سعيد) الانصارى (قال اخبرني) بالافراد (ابو بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين المهملة وسكون الميم (ابن حزم) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي (ان عمر بن عبد العزيز) بن مروان القرشي الاموي الخليفة العادل رحمه الله تعالى (اخبرنا) ابابكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (المعروف براهب قریش) الكثرة صلاته (اخبرنا) سمع اباهريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اوقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من ادرك ماله) أى وجده (بعينه) لم يتغير ولم يتبدل (عند رجل أو) قال عند (انسان) بالشك كأن ابتاعه الرجل أو اقترضه منه (قد أفلس) أو مات بعد ذلك وقبل أن يؤدى ثمنه ولا وفاء عنده (فهو أحق به من غيره) من غرماء المشتري المفلس أو الميت فله فسخ العقد واسترداد العين ولو بلا حاكم كخيار المسلم بانتطاع المسلم فيه والمكثري بانضمام الدار يجتمع تعذر استيفاء الحق وبشرط كون الرد على الفور كالرد بالعيب يجتمع دفع الضرر وفرق المالكية بين الفلوس والموت فهو أحق به في الفلوس دون الموت فانه فيه اسوة الغرماء لحديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال أيعارجل باع متاعا فافلس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من الثمن شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به فان مات المشتري فصاحب المتاع اسوة الغرماء واحتجوا بأن الميت خرب ذمته فليس للغرماء محل يرجعون اليه فلو اختص البائع بسلعته عاد الضرر على بقية الغرماء لحراب ذمة الميت وذهابها بخلاف ذمة المفلس فانها باقية ولنا ما رواه ما عانا الشافعي من طريق عمرو بن خلدة قاضى المدينة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيعارجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا وجده بعينه وهو حديث حسن ينجح بمثله أخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم والدارقطنى وزاد بعضهم فى آخره الا أن يترك صاحبه وفاء فقد صرح ابن خلدون بالتسوية بين الافلاس والموت فتعين المصير اليه لانها زيادة من ثقة وخالف الخنفيه الجلهور فسألوا اذا وجد سلعة بعينها عند مفلس فهو كالغرماء لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فاستحق النظرة الى الميسرة بالآية وليس له اطلب قلبها ولان العقد يوجب ملك الثمن للبائع فى ذمة المشتري وهو الدين وذلك وصف فى الدقة فلا يتصور قبضه وحلوله حديث الباب على المغصوب والعوارى والاجارة والرهن وما أشبهها فان ذلك ماله بعينه فهو أحق به وليس المبيع مال اليافع ولا متاعه وانما هو مال المشتري اذ هو قد خرج عن ملكه وعن ضمانه بالبائع والقبض واستدل الطحاوى لذلك بحديث حمزة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سرق له متاع أو ضاع له متاع فوجده فى يد رجل بعينه فهو أحق به ويرجع المشتري على البائع بالثمن ورواه الطبرانى وابن ماجه واثابته وقع التخصيص فى حديث الباب انه فى صورة البيع فروى سفيان الثوري فى جامعه وأخرجه من طريقه ابن خزيمة وحبان عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد اذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهى عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء ولمسلم من رواية ابن أبي حسين عن أبي بكر بن محمد بسند حديث الباب أيضا فى الرجل الذى يعدم اذا وجد عند المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذى باعه فقد تبين أن حديث الباب وارد فى صورة البيع وحديثه فلا وجه للتخصيص بما ذكره الخنفة ولا خلاف أن صاحب الوديعة وما أشبهها أحق بها سواء وجدها عند مفلس أو غيره وقد شرط الافلاس فى الحديث قال البيهقي وهذه الرواية العصبية الصريحة فى البيع أو السلعة تمنع من حل الحكم فيها على الودائع والعوارى والمغصوب مع تعليقه آياه فى جميع الروايات بالافلاس انتهى وأيضا فان الشارع عليه الصلاة والسلام جعل لصاحب المتاع الرجوع اذا وجده بعينه والمودع أحق بعينه سواء كان على صفته أو تغير عنها فلم يجوز حل الخبر عليه ووجب حله على البائع لانه انما يرجع بعينه اذا كان على صفته لم يتغير فاذا تغير فلا رجوع له وأيضا لا مدخل للقياس الا اذا عدت السنة فان وجدت فهى حجة على من خالفها وأما حديث حمزة ففيه الجحاج بن اوطاة وهو كثير الخطأ والتدليس قال ابن معين ليس بالقوى وان روى له مسلم فثرون بغيره والله أعلم • وحديث الباب أخرجه أيضا مسلم



في البيوع وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وأخرجه ابن ماجه في الاحكام \* (باب من أخر) من الحكم  
 (القرين) أي مطالبته بالدين ربه (إلى القدا ونحوه) كميومين أو ثلاثة (ولم يرد ذلك) التأخير (مطلقاً) أي  
 تسويهاً عن الحق (وقال جابر) هو ابن عبد الله الانصاري رضى الله عنهما فيما سبق قرياً موصولاً من طريق  
 كعب بن مالك عن جابر (اشتد الغرماء) في الطلب (في حقوقهم في دين أبي فساءهم النبي صلى الله عليه وسلم)  
 بعد أن أتيته فقلت له إن أبي ترك ديناً وليس عندي إلا ما يخرج نخله ولا يخ ما يخرج سنين ما عليه فأنطلق معي  
 لكيلا يفتش علي الغرماء (أن يقبلوا ثم حاطي) بالنساء المثلثة وفتح الميم وفي بابيه إذا قضى دينه حقه أو حله  
 بالمثناة القولية وسكون الميم كذا في الفرع (فأبوا) أي امتنعوا أن يقبلوه (فلم يعطهم) النبي صلى الله عليه وسلم  
 (الحائط) أي غره (ولم يكسره) أي لم يكسر الثمر من الثفل (لهم) أي لم يعين ولم يقسمه عليهم (قال) ولا يذروا  
 (سأغدو عليك غدا) ولا يذروا عليه كهم بجمع الجمع وسقط عنده لفظ غدا (فقد اعلىنا حين أصبح فدعا في ثمرها)  
 بالمثناة أي في ثمر الثفل (بالبركة) أي بعد أن طاف بها (فقضيتهم) حقه \* وموضع الترجمة من هذا الحديث قوله  
 سأغدو عليك وقد سقطت الترجمة وحديثها هذا في رواية النسائي وتبعه أكثر الشراح وقد سبق الحديث في باب  
 إذا قضى دينه حقه أو حله ويأتي بعد ما بين أن شاء الله تعالى \* (باب من باع) من الحكم (مال المفلس أو المعدم)  
 يكسر الدال مال المفتر (فتسبه) أي عن مال المفلس (بين الغرماء) بنسبة ديونهم الحالة لا المؤجلة فلا يذخر منه  
 شيء للمؤجل ولا يستدام له الخرج كما لا يجبر به فلو لم يقسم حتى حل المؤجل اتفق بالحال (أو اعطاء) أي اعطى  
 الحاكم المعدم عن ما يباعه يوماً بيوم (حتى ينفق على نفسه) أي وقريبه وزوجته اقتديعة ومملوكه كأم ولده نفقة  
 المعسرين ويكسوه بالمعروف لا طلاق حديث أبى نفسك ثم ين قول ان لم يكن له كسب لائق به والأفلايل  
 ينفق ويكسوم من كسبه فان فضل منه شيء رد إلى المال أو نقص كل من المال فان امتنع من الكسب ففضية  
 كلام المنهاج والمطلب انه ينفق عليه من ماله واختاره الاسنوي وقضية كلام المتولي خلافه واختاره السبكي  
 والاول أشبه بقاعدة الباب من انه لا يؤمر بتحويل ماله من يباع \* وبه قال (حدثنا مسدد) بالسين المهملة  
 هو ابن مسرهد قال (حدثنا يزيد بن زريع) بضم الزاي مصغراً قال (حدثنا حسين المعلم) بكسر اللام قال  
 (حدثنا عطاء بن أبي رباح) بفتح الراء والموحدة (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) أنه قال  
 اعتق رجل (وزاد ألكشمي) منا ولم وأبي داود والنسائي من رواية أبي الزبير اعتق رجل من بني عذرة ولهم  
 أضاف لفظ ان رجلاً من الانصار قال له أبو مذكو راعتق (غلاماً له عن ذر) يقال له يعقوب وكان قطياً  
 كما عند البيهقي وغيره وذكره ابن فحون في ذيله على الاستيعاب في الصحابة وأنه ساء في البخاري ومسلم لكن  
 ذكره البخاري وهم وعند النسائي وكان أي الرجل محتاجاً وكان عليه دين وفي رواية له فاحتاج الرجل وفي لفظ  
 فقال عليه الصلاة والسلام ألك مال غيره فقال لا (فقال النبي) وفي نسخة رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 يشتره (أي العبد حتى) مقتضاه أنه عليه الصلاة والسلام باشر البيعة بنفسه الكريمة وهو أولى بالمؤمنين من  
 أنفسهم وتصرفه عليهم ما ضل على انه يجوز للمدبر بكسر الموحدة بيع المدبر بفتحها وأن الحاكم يبيع على  
 المديون ماله عند الفس ليقسمه بين الغرماء (فاشتره نعيم بن عبد الله) بضم النون وفتح العين المهملة التمام بفتح  
 النون ونشد يد الحساء المهملة القرشي وفي رواية للبخاري فباعه بثمانمائة درهم وعند أبي داود بسبع مائة  
 أو بتسعمائة والصحيح الاول وأما رواية أبي داود فلم يضبطها راويها ولهذا شك فيها (فاخذ) عليه الصلاة  
 والسلام (ثم دفعه اليه) زاد في لفظ للنسائي قال اقض دينك ولمسلم والنسائي قد دفعها اليه ثم قال ابدأ  
 بنفسك قصدق عليها فان فضل شيء فلا هلك فان فضل عن أهلك شيء فإذى قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء  
 فهكذا وهكذا يقول فيبين يدك وعن يمينك وعن شمالك ولم يذكر في هذا الحديث الرقيق ولعله داخل في الأهل  
 أولان أكثر الناس لارقيق لهم فاجرى الكلام على الغالب أو أن ذلك الشخص مخاطب لارقيق له وليس  
 المراد بقوله فهكذا وهكذا حقيقة هذه الجهات المحسوسة \* ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أنه عليه السلام  
 باع على الرجل ماله لكونه مديناً أو مال المديان أما أن يقسمه الامام بنفسه أو يسلمه اليه ليقسمه بين غرمائه قاله  
 ابن المنير \* وهذا الحديث قد سبق في باب بيع المدبر من كتاب البيوع \* (باب بالتزوين) إذا قرضه أي إذا  
 أقرض رجل رجلاً درهم أو ديناراً أو شيئاً مما يصح فيه القرض (إلى أجل مسمى) معلوم (أو أجله) أي التهن

(في البيع) فهو جائز فمما عند الجمهور خلافا للشافعية في القرض فلو شرط أجلا لا يجوز منفعة المقرض لغيره  
الشرط دون العقد نعم يستحب الوفاء باشتراط الاجل قاله ابن الرفعة (قال) ولا يذروا قال (ابن عمر) بن  
الخطاب (في القرض الى اجل) معلوم (لا بأس به و) كذا (ان اعطى) بضم الهمزة أى وان اعطى المقرض  
للمقرض (افضل من دراهمه) كالصحيح عن المكسر (مام بشرط) ذلك فان اشترطه حرم أخذه بل يبطل العقد  
وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن العاصي أن يأخذ بعيرايه عيرين الى اجل فمما روى  
على البيع أو السلم اذ لا اجل في القرض كالصرف بجماع أنه يمنع فيه ما التفاضل وقد رواه أبو داود وغيره  
بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اشتري بعيرايه عيرين الى اجل وتعليق ابن عمر هذا واصله ابن أبي  
شيبه من طريق المغيرة قال قلت لابن عمر اني أسلف جبراني الى العطاء فيضوني أجود من دواهمي قال لا بأس  
به ما لم تشترط (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح (وعمر بن دينار) مما واصله عبد الرزاق عن ابن جريح عنهما (هو)  
أى المقرض (الى اجله) المقررينه وبين المقرض (في القرض) فلو طلب أخذه قبل الاجل لم يكن له ذلك وهذا  
مذهب المالكية خلافا للائمة الثلاثة فيثبت عندهم في ذمة المقرض حالاً وان أجل فبأخذه المقرض متى أحب  
(وقال الليث) بن سعد الامام مما واصله المؤلف في باب الكفالة (حدثني) بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شرجيل  
ابن جهم الكندي المصري (عن عبد الرحمن بن هرم) (عن الأعرج) (عن أبي هريرة) رضى الله عنه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه ذكر رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل لم يسم وقيل هو النجاشي وحينئذ  
تكون نسبه الى بني اسرائيل بطريق الاتباع اهم لأنه من نسلهم (ان يسلمه) سقط هنا قوله في الكفالة ألف  
دينار (فدفعها) المسلف (اليه) انى المستلف (الى اجل مسمى) معلوم (الحديث) بطوله في الكفالة وغيرها  
ولا يذوق كرا الحديث واحتج به على جواز التأجيل في القرض وهو مسمى على أن شرع من قبلنا شرع لنا  
وفي ذلك خلاف يأتي البحث فيه ان شاء الله تعالى في محله (باب الشفاعة في وضع) بعض (الدين) لاسقاطه  
كله \* وبه قال (حدثنا موتى) بن اسماعيل التبوذكي البصري قال (حدثنا ابو عوانة) (الوضاح بن عبد الله  
البشكري) (عن مغيرة) بن مقسم بكسر الميم الضبي (عن عامر) الشعبي (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصاري  
(رضي الله عنه) وعن أبيه انه (قال اصيب) أبي (عبد الله) هو ابن عمرو بن حرام يوم أحد أي قتل (وترك عيالاً)  
بكسر العين سمع ثبات أو سمعاً (ودينا) ثلاثين وسقاً كما ترجم غيره (فطلبت الى أصحاب الدين) أى اتهم طلبة  
اليهم (ان يسره) وابعضاً من دينه (وسقط لابي ذر قوله من دينه وفي روايته عن الجوى والمسقطى بعضها بدل قوله  
بعضاً) (فأبوا) أن يضعوا (فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فاستشفعت به عليهم فأبوا) أن يضعوا بعد أن سألهم  
عليه الصلاة والسلام في ذلك (فقال) عليه الصلاة والسلام لم (صنف ترك) يجعله اسماً فامتنع (كل نبي منه  
على حديثه) بكسر الحاء وتخفيف الدال على انفراد غير مختلط بغيره والهاء عوض من الواو مثل عدة (عن  
ابن زيد) بكسر العين المهملة وفي نسخة بفتحها وسكون الدال المججمة والنصب بدلان السابق وهو علم على  
شخص نسب اليه هذا النوع الجديد من القم وقال الدمياطي المشهور وعذقي زيد والعذقي بالفتح الخنة وبالكسر  
الكجاسة (على حدة) ولا يذوق على حديثه (والذين) بكسر اللام وسكون التحتية اسم جنس جنى واحدة لينة وهو  
من اللون فيأوه منقلبة عن واولسكونها وانكسار ما قبلها نوع من القم أيضاً وهو رديته وقيل ان أهل المدينة  
يسمون النخل كلها ما عدا البرقي والنجوة اللون (على حدة) ولا يذوق على حديثه (والنجوة) وهي من أجود  
القم (على حدة) ثم أحضرهم بكسر الصاد المعجمة والجزم فعلم أمر أي أحضر الغرما (حتى آتيتك) قال جابر  
(فعلت) ما أمرني به عليه الصلاة والسلام من التصنيف واحضار الغرما (ثم جاء عليه السلام) وفي نسخة  
صلى الله عليه وسلم (فقد عليه) أي على القم (وكان) من القم (لكل رجل) من أصحاب الديون حقه (حتى  
استوفى) حقه (وبقي القم كما هو) قال الكرماني كلمة ما موصولة مبتدأ وخبر محذوف أو زائدة أى كئله (ثانيه)  
لم يمس) بضم التحتية وفتح الميم مبنياً له مفعول وقال جابر بالسند المذكور (وعزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم)  
عزوة ذات الرقاع كما قاله ابن اسحاق وتبول كما يأتي ان شاء الله تعالى في تعليقي داود بن قيس في الشروط (على  
ناضح لنا) بالصاد المعجمة والحاء المهملة جل يسقى عليه النخل (فأرحب) بهمزة مفتوحة فزاي فحاء مهملة فحاء  
أي كل وأعياء (الجلل) بالميم وأصله أن البعير اذا تعب يجوز رسته فكانهم كانوا يتولاهم ازحف رسته أي جزمه من

الأعياء ثم حذفوا المفعول لكثرة الاستعمال (فخلف على) أي عن القوم (فوكزه) بالواو بعد القاء أي ضربه  
 (النبي صلى الله عليه وسلم) بالعصا (من خلفه) ولا يذر عن الجوى والمستقلى فركزه بالراء بدل الواو أي ركز فيه  
 العصا والمراد المبالغة في ضربه بها فسبق القوم (قال) عليه الصلاة والسلام (بعينه) في رواية سبقت بوقية  
 (ولك ظهره إلى المدينة) أي ركبوه وللنساء وأمرتك ظهره إلى المدينة (فلما دونوا) قربنا من المدينة  
 (استأذنت فقلت يا رسول الله) في حديث عهد بعمرس قال صلى الله عليه وسلم فاستزوجت بكر أمم) بالميم ولا بوى  
 ذرو الوقت أو (ثيبا) بالثلثة أوله (قلت) تزوجت (ثيبا أصيب عبد الله) أبي (وترك جوارى صغارا فتزوجت  
 ثيبا تعلمن ونودين ثم قال) عليه الصلاة والسلام (أنت أهلك فقدمت) عليهم (فاخبرت خالي) ثعلبة بن عفة  
 بفتح العين المهملة والنون ابن عدي بن سنان الانصاري الخزرجي (بيح الجمل فلامني) يحتمل أن يكون لومه  
 لكونه محتاجا إليه أو لكونه باعه للنبي صلى الله عليه وسلم ولم يهبه منه وله خال آخر اسمه عمرو بن عفة واختها  
 أنيسة بنت عفة بفتح العين أم جابر بن عبد الله وعند ابن عساكر باسناده إلى جابر بن اسم خاله الذي شهد به العقبة  
 الجدي بن قيس بالجيم والبدال المهملة ورواه الطبراني وابن منده من طريق معاوية بن عمار عن أبيه عن أبي الزبير  
 عن جابر يلقظ خلفي خالي جد بن قيس وما أقدر أن أرى بحجر في السبعين راكبا من الأنصار الذين وفدوا على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث في بيعة العقبة واسناده قوي ويقال أنه كان منافقا فروى أبو نعيم وابن  
 مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس أنه نزل فيهم ومنهم من يقول أن ذلك في ولا تفتني فيحتمل أن الجدل خال  
 جابر من جهة مجازية وأن يكون هو الذي لأمه على بيع الجمل لما اتهم به من النفاق بخلاف ثعلبة وعمرو وقد ذكر  
 أبو عمرو في آخر ترجمة جد بن قيس أنه تاب وحسنت بوبته (فاخبرته) أي خالي (بأعياء الجمل وبالأذى كان من النبي  
 صلى الله عليه وسلم وركزه) ولا يذر عن الجوى والمستقلى وركزه (أياه فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم غدوت  
 إليه بالجمل فاعطاني عن الجمل) وزادني (و) اعطاني (الجمل وسهمي) من الغنيمة باسكان الهاء اسم مضاف إلى  
 الياء مع نصبه عطفا على المنصوب السابق وفي البرماوى كالكرماني ويروى وسهمي (مع القوم) بفتح الهاء  
 والميم فعل اتصل به فون الوقاية وضبطه في المصاييح كأنه تنقيح بتشديد الهاء وهذا كما قال ابن الجزري من أحسن  
 التكميم لان من باع شيئا فهو في الغالب محتاج لثمنه فإذا تعوض الثمن بقي في قلبه من البيع أسف على فراقه  
 فاذا رد عليه المبيع مع غنائه ذهب أسفه وثبت فرحه وقضيت حاجته فكيف مع ما انضم إليه من الزيادة  
 في الثمن • (باب ما ينهى) أي النهى (عن إضاعة المال) صرفه في غير وجهه أو في غير طاعة الله  
 (وقول الله تعالى) في سورة البقرة (والله لا يحب الفساد) وعند النسفي مما ذكره في فتح الباري أن الله  
 لا يحب الفساد ولعله سهو من الناسخ والافعال هو افظ التنزيل (و) قوله تعالى في سورة يونس (إن الله  
 لا يصلح عمل المفسدين) لا يجعله ينفعهم وقال ابن حجر ولا ينشبهو والتسفي وإن الله لا يحب بدل لا يصلح وهذا  
 سهو والاول هو التلاوة (وقال في حوله تعالى) في سورة هود (اصواتك تأمر لك أن تترك) أي بترك (ما يعبد  
 أبائونا) من الأصنام (أو أن تفعل في أموالنا من النساء) من البخس والظلم ونقص المكال والميزان وقد يتبادر إلى  
 بعض الأذهان عطف أن تفعل على أن تترك لانه يرى أن والفعل مرتين وبينهما حرف العطف وذلك باطل لانه  
 لم يامرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون وانما هو عطف على ما فهم معمول للترك أي بترك أن تفعل كذا  
 في المغنى لابن هشام وتفسير البيضاوى وغيرهما وقال زيد بن أسلم كان مما ينهاهم شعيب عليه السلام عنه وعذبوا  
 لانه قطع الدنانير والدراهم وكانوا يقرضون من اطراف الصحاح لتفضل لهم القراض (وقال تعالى) في سورة  
 النساء (ولا تؤنوا السفهاء) النساء والصبيان (أموالكم) يقول لا تعتمدوا إلى أموالكم التي خولكم الله وجعلها  
 لكم معيشة فتعطونها إلى أزواجكم وبنيتكم فيكونوا هم الذين يقومون عليكم ثم تظفروا إلى ما في أيديهم ولكن  
 أمسكوا أموالكم وأنفقوا أنتم عليهم في كسوتهم ورزقهم وعن أبي امامة عمار واه ابن أبي حاتم بسنده قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النساء السفهاء إلا التي أطاعت قيمها وعند أبي هريرة ولا تؤنوا  
 السفهاء أموالكم قال الخدم وهم شياطين الانس وعند ابن جرير عن أبي موسى ثلاثة يدعون الله فلا يستجيب لهم  
 رجل كانت له امرأة سيئة الخلق فلم يطلقها ورجل أعطى ماله سفها وقد قال ولا تؤنوا السفهاء أموالكم ورجل  
 كان له دين على رجل فلم يشهد عليه وقال الطبري الصواب عندنا أنها عاتة في حق كل سفية (والجحر في ذلك)  
 بالجحر عطف على إضاعة المال أي والجحر في السفه • والجحر في اللغة المنع وفي الشرع المنع من التصرفات المالية

والاصل فيه وابتلوا الياسمى حتى اذا بلغوا التكاح الآية وقوله تعالى فان كان الذى عليه الحق سقيا وضعيفا  
الآية وقال ابن كثير في تفسيره ويؤخذ الجرح على السفهاء من هذه الآية يعنى قوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء  
أموالكم \* وأخبرونهم \* نوع شرع لمصلحة الغير كالجرح على المفلس للغرماء والراهن للمرتهن في المرهون  
والمرضى للورثة في ثلثي ماله والعبد لسيده وقوله تعالى والمرتهن للمسلمين \* ونوع شرع لمصلحة  
المحبور عليه وهو ثلاثة بجر الجنون والصبي والسفيه وكل منها أعم بمبايعته (وما ينهى عن الخداع) في البيع  
وهو عطف على سابقه أيضا \* وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا صفوان بن عيينة) عن  
عبد الله بن دينار) انه قال (سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رجل) هو حبان بن منقذ أو والده منقذ بن  
عمرو (النبي صلى الله عليه وسلم الى اخذع) بضم الهمزة وسكون الخاء المحجمة وفتح الدال آخره عين مهملة في أى  
أعين (في البيوع فقال) عليه الصلاة والسلام له (إذا بايعت فقل لا خلاية) بكسر الخاء المحجمة وتحقيق اللام  
وبعد الالف موحدة أى لا خديعة (فكان الرجل يقول) وهذه واقعة عين وحكاية حال فذهب الخنفية  
والشافعية أن الغبن غير لازم سواء قل الغبن أو كثروه والاصح من روايتي مالك وقال البغداديون من أصحابه  
للمغبون الخيار بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة وان كان دونه فلا وكذا قاله بعض الحنابلة \* وهذا الحديث  
قد سبق في باب ما يكره من الخداع في البيع من كتاب البيوع ومطابقته لما ترجم له هنا من حيث ان الرجل  
كان يغبن في البيوع وهو من اضاعة المال \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (عثمان) بن أبي شيبة قال  
(حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن الشعبي) عامر بن شراحيل (عن وراذ)  
بن شبيب الرااء الكوفي (مولى المغيرة بن شعبه) وكاتبه (عن المغيرة بن شعبه) بن مسعود الثقفي الصابي المشهور  
أما قبل الحديث وولى امرأة البصرة ثم الكوفة المتوفى سنة خمسين على الصحيح أنه (قال قال النبي صلى الله عليه  
وسلم ان الله عز وجل حرّم عليكم عقوق الاثمات) وكذا حرّم عقوق الاباء وخص الاتهام بالذكور لان  
بزه من مقدم على بزاز الاب في التلطف والحنو اضعفهن فهو من تخصيص الشيء بالذكر اظهارا لتعظيم موقعه  
(وواد) بفتح الواو وسكون الهمزة دفن (البنات) احباء حين يولدن وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كراهية  
بهن وقيل ان أول من فعل ذلك قيس بن عاصم التميمي وكان بعض أعدائه أغار عليه فأمر ابنته فأتته فأتته فأتته  
ثم حصل بينهم صلح فخير ابنته فاختارت زوجها فأتى قيس على نفسه أن لا تولد له بنت الا دفنها حية فبهره العرب  
على ذلك (ومنع) بفتح التاء بغير صرف ولا بى ذرو منعا بسكون النون مع تنوين العين أى وحرّم عليكم منع  
الواجبات من الحقوق (وهات) بالبناء على الكسر فعل أمر من الايتاء أى وحرّم أخذ ما لا يحل من أموال  
الناس أو يمنع الناس رفقده ويأخذ رفقدهم (وكره لكم قيل) كذا (وقال) فلان كذا بما يتحدث به من فضول  
الكلام (وكثرة السؤال) في العلم للامتحان واظهار المراءاة ومساءلة الناس أموالهم أو عمالا يعنى ويرعايكره  
المستول الجواب فيفضى الى سكونه فيحقد عليهم أو يلجئ الى أن يكذب وعذمه قول الرجل لصاحبه أين  
كنت وأما المسائل المنهى عنها في زمنه عليه الصلاة والسلام فكان ذلك خوف أن يفرض عليهم ما لم يكن  
فرضا وقد أمّنت الغائلة (و) كره أيضا (اضاعة المال) السرف في انفاقه كما توسع في الاطعمة اللذيذة  
والملايس الحسنة وعمويه الاواني والسقوف بالذهب والفضة لما نشأ عن ذلك من التسويف وغلظ الطبع وقال  
سعيد بن جبيرة انفاقه في الحرام والاقوى انه ما أنفق في غير وجهه المأذون فيه شرعا سواء كانت دينة أو دنيوية  
فمنع منه لأن الله تعالى جعل المال قيا لمصالح العباد وفي تذييراته نفوت تلك المصالح اما في حق مضيهما واما  
في حق غيره ويستثنى من ذلك كثرة انفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ما لم يفوت حقا أو روبا هو أهم  
منه والحاصل أن في كثرة الانفاق ثلاثة أوجه الاول انفاقه في الوجوه المذمومة شرعا فلا شك في منعه  
والثاني انفاقه في الوجوه المحمودة شرعا فلا ريب في كونه مطلوبيا بالشرط المذكور والثالث انفاقه في المباحات  
بالا ضالة كالأد النفس فهذا ينقسم الى قسمين أحدهما أن يكون على وجه يائق بحال المنفق ويتدر ماله فهذا  
ليس بأسراف والثاني ما لا يقيق به عرفا وهو ينقسم أيضا الى قسمين ما يـ يكون لدفع مفسدة ناجزة أو متوقعة  
فليس هذا بأسراف والثاني ما لا يكون في شئ من ذلك والجمهور على أنه اسراف وذهب بعض الشافعية الى انه  
ليس بأسراف قال لانه تقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح واذا كان في غير معصية فهو مباح قال ابن دقيق

قوله بالبناء على الكسر صواب  
بالبناء على حذف حرف  
العله وقوله من الايتاء فيه  
فليتأمل اه

العبد وظاهر القرآن يمنع ما قاله انتهى وقد صرح بالمنع القاضي حسين ونبه العزالي ويزم به الرافعي وصحح  
 في باب الجرم من الشرح وفي المخرجه انه ليس بتبذير وتبعه النووي والذي يترجح انه ليس مذموم والذاته لكنه يفضي  
 غالباً الى ارتكاب المحذور **كـ** قال الناس وما أدى الى المحذور فهو محذور • ورواه هذا الحديث كلهم  
 كوفيون ومنصور وشيخه وشيخه تابعيون وسبق في باب قول الله تعالى لا يسألون الناس الخافاً من كتاب  
 الزكاة • هذا (باب) بالتزوين (العبد راع في مال سيده ولا يحمل الا باذنه) • وبه قال (حدثنا ابو اليمان)  
 المحكم من نافع قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حنيفة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه (قال اخبرني)  
 بالافراد (سالم بن عبد الله عن) أبيه (عبد الله بن عمر رضى الله عنهما) انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال)  
 كونه (يقول كلكم راع و) كل راع (مسئول عن رعيته) أصل راع راعى بالياء فاعل اعلال فاض من رعي  
 يرعى وهو حفظ الشيء وحسن التعهده والراعى هو الحافظ المؤمن الملتزم صلاح ما قام عليه فكل من كان تحت  
 نظره شيء فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه في دينه ودنياه ومتعلقاته فان وفي ما عليه من الرعاية حصل له  
 الحظ الا وفروا الجزاء الا كبروان كان غير ذلك طال به كل أحد من رعيته بحقه ثم فصل ما أجله فقال (قالا امام)  
 الاعظم أو نائبه (راع) فيما استرعاه الله فعليه حفظ رعيته فيما تعين عليه من حفظ شرائعهم والذب عنها وعدم  
 اهمال حدودهم وتضييع حقوقهم وترك حياتهم عن جوارعهم وبجاءة عدوهم فلا يتصرف فيهم الا باذن  
 الله ورسوله ولا يطلب أجراً الا من الله (وهو مسئول عن رعيته والرجل في اهله) زوجته وغيرها (راع) بالقيام  
 عليهم بالحق في النفقة وحسن المعاشرة (وهو مسئول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية) بحسن التدبير  
 في أمر بيته والتعهد لخدمته وأضيافه (وهي مسئولة عن رعيته وأولادها) أي العبد (في مال سيده راع)  
 بالقيام بحفظ ما في يده منه وخدمته وسقط من رواية أبي ذر قوله راع (وهو مسئول عن رعيته قال) ابن عمر  
 (سمعت هؤلاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال والرجل في مال أبيه  
 راع وهو مسئول عن رعيته فكلكم راع و كلكم مسئول عن رعيته) قال الطيبي الفاعل في فكلكم جواب شرط  
 محذوف الفذلكة وهي التي يأتي بها الحاسب بعد التفصيل ويقول فذلك كذا وكذا ضبط الحاسب وتوقيفها عن  
 الزيادة والنقصان فيما فعله وقوله كلكم راع تشبيه مضمرة الاداء أي كلكم مثل الراعى وكلكم مسئول عن رعيته  
 حال عمل فيه معنى التشبيه وهذا مقرر في التفصيل ووجه التشبيه حفظ الشيء وحسن التعهده لما استحققه  
 وهو القدر المشترك في التفصيل وفيه أن الراعى ليس مطلوباً بالذاته وانما أقيم بحفظ ما استرعاه انتهى فن لم يكن  
 اماماً ولا اهلاً ولا سيده ولا أب فرعاية على أصداقائه وأصحاب معاشرته واذا كان كل منا راعياً فن الرعية  
 أوجب الكرم في أعضائه وجوارحه وقواه وحواسه أوالراعى يكون مراعياً باعتبار آخر ككونه مراعياً  
 للإمام راعياً لاهله أو الخطاب خاص بأصحاب التصرفات • وهذا الحديث قد سبق في باب الجمعة في القرى  
 والمدن من كتاب الجمعة

(في الخصومات) جمع خصومة (بسم الله الرحمن الرحيم) وسقط لغير أبي ذر قوله في الخصومات • (باب ما يذكر)  
 بضم أوله وفتح ثالثة مبنياً للمفعول (في الأشخاص) بكسر الهمزة وسكون الشين وبانحاء المجتهدين أي احضار  
 القرين من موضع الى موضع ولا يدر زيادة والملازمة وهي مناعة من اللزوم والمراد أن يمنع القسرم غريمه  
 من التصرف حتى يعطيه حقه (و) ما يذكر في (الخصومة بين المسلم واليهود) ولا يذروا الاصيل واليهودي  
 بالافراد • وبه قال (حدثنا ابو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعيب) بن الحجاج (قال عبد  
 الملك بن ميسرة) الهلالي الكوفي التابعي الزرادي رأى فراء مشددة (اخبرني) هو من تقديم الراوى على الصيغة  
 وهو جائز عندهم (قال سمعت النزال) بتشديد النون والزاي زاد أبو ذر عن الكشيبي ابن سبرة بفتح السين  
 المهملة وسكون الواو الموحدة الهلالي التابعي الكبير وذكره بعضهم في الصحابة لا دراهم وليس له في البخاري  
 سوى هذا الحديث عن ابن مسعود وآخر في الاثرية عن علي قال (سمعت عبد الله) يعني ابن مسعود رضى الله  
 عنه (يقول سمعت رجلاً) قال الحافظ ابن حجر في المقدمة لم أعرف اسمه وقال في الفتح يحتمل أن يفسر بعمر  
 رضى الله عنه (قرأ آية) في صحيح ابن حبان انه من سورة الرحمن (سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم خلافها  
 فاخذت بيده فأثبت به رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في روايته عن آدم بن أبي اياس في بني اسرائيل في  
 فأخبرته فعرفت في وجهه الكراهية (فقال) عليه الصلاة والسلام (كلاً كما يحسن) فان قلت

كيف يستقيم هذا القول مع اظهار الكراهية اجيب بأن معنى الاحسان راجع الى ذلك الرجل لقراءته والى ابن مسعود لسماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تحزبه في الاحتياط والكراهة راجعة الى جداله مع ذلك الرجل كما فعل عمر بن الخطاب كما سيأتي قريباً ان شاء الله تعالى لأن ذلك مسيق بالاختلاف وكان الواجب عليه أن يقره على قراءته ثم يسأل عن وجهها وقال المظهرى الاختلاف في القرآن غير جائز لأن كل لفظ منه اذا جاز قراءته على وجهين أو أكثر فلا وإنكر أحد واحد من ذلك الوجهين أو الوجوه فقد أنكر القرآن ولا يجوز في القرآن القول بالرأى لأن القرآن سنة متبعة بل عليها أن يسأل عن ذلك عن هو أعلم منها (قال شعبه) بن الجراح بالسند السابق (الخطه قال) صلى الله عليه وسلم (لا تختلفوا) أى في القرآن وفي فهم البغوى عن أبي جهيم بن الحارث بن الصمة انه صلى الله عليه وسلم قال ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فلا تغاروا في القرآن فان المراء فيه كفر (فان من كان قبلكم اختلفوا فهاكموا) وسقط لابي الوقت عن السبعة فمبني لفظ كان ومطابقة الحديث للترجمة قال العيني في قوله لا تختلفوا لان الاختلاف الذي يورث الهلاك هو أشد الخصومة وقال الحافظ ابن حجر في قوله فأخذت بيده فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فانه المناسب للترجمة انتهى فهو شامل للخصومة وللأشخاص الذي هو احضار الغريم من موضع الى آخر والله أعلم به (وبه قال) (حدثنا يحيى ابن قزعة) بالثقاف والزاي والعين المهمله المفتوحة قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني نزيل بغداد ثقة حجة تكلم فيه بلا قاذح وأحاديثه عن الزهري مستقيمة وروى له الجماعة (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (وعبد الرحمن) بن هرم (الاعرج) كلاهما (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال استب رجلان رجل من المسلمين) هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه كما أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه وابن أبي الدنيا في كتاب البعث لكن في تفسير سورة الاعراف من حديث أبي سعيد الخدري التصريح بانه من الانصار فيجمل على تعدد القصة (ورجل من اليهود) زعم ابن بشكوال أنه فخصاص بكسر الناء وسكون النون وبفتح الميم وعزم لابن اسحاق قال في الفتح والذي ذكره ابن اسحاق لخصاص مع أبي بكر قصة أخرى في نزول قوله تعالى لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقبر ونحن أغنيا (قال المسلم) أبو بكر رضي الله عنه أو غيره ولا يذوق قال المسلم (والذي اصطفى محمد على العالمين فقال اليهودي والذي اصطفى موسى على العالمين) وفي رواية عبد الله بن الفضل بيننا يهودي يعرض سلطته اعطى بها شيئاً كرهه فقال لا والذي اصطفى موسى على البشر (فرقع المسلم يده عند ذلك) أى عند سماع قول اليهودي والذي اصطفى موسى على العالمين لما فهمه من عبور افظ العالمين فيدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقرر عند المسلم أن محمداً أفضل (فلطم وجهه اليهودي) عقوبة له على كذبه عنده (مد يده اليهودي الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم فدعا النبي صلى الله عليه وسلم المسلم فسأله عن ذلك فأخبره) وفي رواية عبد الله بن الفضل فقال اليهودي يا أبا القاسم ان لي ذمة وعهداً غابال فلان لطم وجهي فقال لم لطمت وجهه فذكره فغضب النبي صلى الله عليه وسلم حتى رى في وجهه (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تخبروني علي موسى) تخبر ابؤدى الى تنقيصه أو تخبروا يفضي بكم الى الخصومة أو قاله تواضعاً وقيل أن يعلم أنه سيد ولد آدم (فان الناس يسهقون) يفتح العين لمن صعد بكسرهما اذا أغنى عليه من الفزع (يوم القيامة فاصعق معهم فأصبحون أول من يفتح) لم يبين في رواية الزهري محل الاقافة من أى السعقتين ووقع في رواية عبد الله بن الفضل فانه يفتح في الصور فيصعق من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله ثم يفتح فيه أخرى فأكون أول من يبعث (فأذا موسى باطش بجانب العرش) أخذ بناحية منه بقوة (فلا ادري اكان) بهمة الاستفهام ولا ي الوقت كان (فمن صعد فأفاق قبلي) فيكون ذلك له فضيلة ظاهرة (او كان ممن استغنى الله) في قوله تعالى فاصعق من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله فلم يصعق فهي فضيلة أيضاً وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التوحيد وفي الرقاق ومسلم في الفضائل وأبو داود في السنة والنسائي في الدعوات به (وبه قال) (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري التيموذكي قال (حدثنا وهيب) بالتصغير ابن خالد قال (حدثنا هرون بن يحيى) بفتح العين وسكون الميم (عن أبيه) يحيى بن عمار الانصاري (عن أبي سعيد) سعد بن مالك (الخدري رضي الله عنه) أنه (قال بيننا) بالميم ولا يورى ذرو الوقت بيننا (رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس جاء يهودي)

قيل اسمه قحاص كما مر (فقال يا أبا القاسم ضرب وجهي رجل من أصحابك فقال) النبي صلى الله عليه وسلم  
 (من قال) اليهودي ضربني (رجل من الانصار) سبق أنه أبو بكر الصديق رضي الله عنه وهو معارض  
 بقوله هنا من الانصار فيجعل الانصار على المعنى الاعم وعلى التعدد (قال) عليه الصلاة والسلام (ادعوه)  
 فدعوه فحضر (فقال) عليه الصلاة والسلام له (اضربته قال) نعم (سمعته بالسوق يحلف والذي اصطفى موسى  
 على البشر) ولا يذعن الكشميني على النبيين (قلت اي) حرف نداء أي يا (خيت) أأصطفى موسى (على محمد  
 صلى الله عليه وسلم) استفهام انكارى (فاخذتني غصبة شربت وجهه فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا تخيروا بين الانبياء) تخيير تنقيص والا فالفضل بينهم ثابت قال تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض  
 وتلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض (فان الناس يصعدون يوم القيامة فاكون اول من تنشق عنه الارض)  
 أي أول من يخرج من قبره قبل الناس أجمعين من الانبياء وغيرهم (فاذا انما موسى) هو (أخذ بقائمة من  
 قوائم العرش) أي بعمود من عمدته (فلا أدري أكان فين صعد) أي فيمن غشي عليه من نقشة البعث فأفاق قبل  
 (ام حوسب بصعقة) الدار (الاولى) وهي صعقة الطور المذكورة في قوله تعالى وخز موسى صعقا ولا منافاة  
 بين قوله في الحديث السابق أو كان ممن استنتى الله وبين قوله هنا أم حوسب بصعقة الاولى لان المعنى لا أدري  
 أي هذه الثلاثة كانت من الافاقة والاستثناء أو المحاسبة \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله عليه الصلاة  
 والسلام ادعوه فان المراد به اختصاصه بين يديه صلى الله عليه وسلم \* والحديث أخرجه المؤلف أيضا في التفسير  
 والديات وأحاديث الانبياء عليهم الصلاة والسلام والتوحيد ومسلم في أحاديث الانبياء وأبو داود في السنة  
 مختصر الاختير وابين الانبياء \* وبه قال (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل التبوذكي قال (حدثنا همام) هو  
 ابن يحيى بن دينار البصري (عن قتادة) بن دعامة (عن انس رضي الله عنه ان يهوديا رضى) بتشديد الضاد  
 المجهمة أي دق (رأس جارية) لم تسم هي ولا اليهودي نعم في رواية أبي داود انها كانت من الانصار (بين  
 حجرين) وعند الطحاوي عدا يهودي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على جارية فأخذ أوضاحا كانت  
 عليها ورشح رأسها والاضاح نوع من الحلي يعمل من الفضة وسلم فوضع رأسها بين حجرين ولترمذي خرجت  
 جارية عليها أوضاح فأخذها يهودي فوضع رأسها وأخذ ما عليها من الحلي قال فادركت وبها رمق فألقى بها النبي  
 صلى الله عليه وسلم (قبل من فعل هذا) الرض (بك افلان) فعلة استفهام استخباري (افلان) فعلة قالة مرتين  
 وقائده أن يعرف المتهم ليطالب (حتى سمى) القاتل (يهودي) ولغير أبي ذر حتى سمى بضم السين وكسر الميم  
 مبنيًا للمفعول اليهودي بالرفع نائب عن الناعل (فاومت) ولا يذرفا ومأت بهمزة بعد الميم أي أشارت  
 (برأسها) أي نعم (فاخذ اليهودي) بضم الهمزة وكسر الخاء المجهمة واليهودي رفع (فاعترف) أنه فعل بها ذلك  
 (فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فرس رأسه بين حجرين) أحج به المالكية والشافعية والخنابلة  
 والجمهور على أن من قتل بشيء يقتل بمثله وعلى أن القصاص لا يختص بالحدود بل يثبت بالمثل خلافا لابي  
 حنيفة حيث قال لا قصاص الا في القتل بعدد وتعمسك المالكية بهذا الحديث لانهم في ثبوت القتل  
 على المتهم بمجرد قول المجروح وهو عمسك باطل لان اليهودي اعترف كما ترى وانما قتل باعترافة قاتله النووي \*  
 وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الوصايا والديات ومسلم في الحدود وابن ماجه في الديات \* (باب من  
 رد أمر السفية) السفيه ضد الرشيد الذي هو صلاح الدين والمال (و) أمر (الضعيف العقل) وهو أعم من  
 السفية (وان لم يكن حجر عليه الامام) وهذا مذهب ابن القاسم وقصره أصح على من ظهر سفهه وقال  
 الشافعية لا يرد مطلقا الا ما تصرف بعد الحجر (ويذكر) بضم أوله وفتح ثالثة (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصاري  
 (رضي الله عنه عن النبي) ولا يذعن أن النبي (صلى الله عليه وسلم رذع على المتصدق) المحتاج لما تصدق به (قبل  
 النهي ثم نهاه) أي عن مثل هذه الصدقة بعد ذلك ومراده ما رواه عبد بن جهم وموصوف لا يمسئنه من طريق  
 محمود بن لبيد عن جابر في قصة الذي أتى بمثل البيضة من ذهب أصابها في معدن فقال يا رسول الله خذها مني  
 صدقة فوالله مالي مال غير هاتأ عرض عنه فأعاد خذفه بها ثم قال يا أي أحدكم عمله لا يملك غيره فيتصدق به  
 ثم بعد ذلك يتكفف الناس انما الصدقة عن ظهر غنى ورواه أبو داود وصححه ابن خزيمة كذا قاله ابن حجر  
 في المقدمة وزاد في الشرح ثم ظهر لي أن البصري انما أراد قصة الذي در عبده فباعه النبي صلى الله عليه وسلم  
 كما قاله عبد الحق وانما لم يجرم بل عبر بصيغة التريض لان القدر الذي يحتاج اليه في الترجمة ليس على شرطه

قوله وهو عمسك باطل لا يخفى  
 ما في هذا التعبير من التبع  
 واساءة الأدب مع الجهل  
 بالحكم في المذهب فان المالكية  
 لا يثبتون القتل بمجرد قول  
 المجروح بل انما اعتبروه لو انما  
 لا يذمعه من قسامة فصح  
 الاستدلال على اعتباره اذ لو  
 كان لغوا لما كان لسؤالها  
 معنى ولا طلب الخصم بسببه  
 وأما اعترافه فقد أغنى عن  
 القسامة وحينئذ قد عوى  
 البطلان هي الباطلة اه

وهو من طريق أبي الزبير عن جابر أنه قال اعتق رجل من بني عذرة عبد الله عن دبر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا الحديث وفيه ثم قال ابد أنت نفسك فتصدق عليها فان فضل قتي ففلا هلك الحديث وهذه الزيادة تفرد بها أبو الزبير وروايس هو من شرط البصري والبصري لا يجوز غالباً إلا بما كان على شرطه (وقال مالك) الإمام الأعظم عما أخرجه ابن وهب في الموطأ عنه (إذا كان لرجل على رجل مال وله عبد لاشئ له غيره فاعتقه لم يجز عتقه) وهذا استنبطه من قصة المدير السابقة (ومن باع) بواو العطف على سابقه ولا يوي ذرو الوقت باب من باع (على الضعيف) العقل (وعوه) وهو السفيه (قدفع) وللا بويين ودفع (غنه اليه) وأمره بالاصلاح والقيام بشانه) وهذا حاصل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في بيع المدير (فان أفسد بعدد) بالضم أي فان أفسد الضعيف العقل بعد ذلك (منه) من التصرف (لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاعه المال) كما مر قريبا (وقال) عليه السلام (لأذي يخذع في البيع) أي يغبن فيه (إذا بايعت قتل لا خلاية) كما مر أيضا (ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ماله) أي مال الرجل الذي باع غلامه لانه لم يظهر عنده سفهه حقيقة اذ لو ظهر لثمة من أخذه • وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري قال (حدثنا) ولا يي ذرحقني بالافراد (عبد العزيز بن مسلم) القسلي المروزي ثم البصري قال (حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رجل) اسمه حبان بن منقذ الانصاري العصابي ابن العصابي المازني (يخذع في البيع) وكان قد شح في بعض مغازيه مع النبي صلى الله عليه وسلم فحجج من بعض الحصون فأصابته في رأسه مأمومة فتغير بها لسانه وعقله لكنه لم يخرج عن التميز (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم) بعد أن شكاه اليه ما يلقي من الغبن (إذا بايعت قتل لا خلاية) بكسر الخاء المجهمة وتخفيف اللام أي لا خديعة (فكان يقوله) وعند الدارقطني فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم له الخيار فيما يشتره ثلاثا فلو كان الغبن مثبتا للخيار لما احتاج الى اشتراط الخيار ثلاثا ولا احتاج أيضا الى قوله لا خلاية فهي واقعة عين وحكاية حال مخصوصة بصاحبها لا تتعداه الى غيره وفي الترمذي من حديث أنس ان رجلا كان في عقدته ضعف وكان يبيع وان أهله أنوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اجر عليه فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه فقال يا رسول الله اني لا اصبر عن البيع فقال اني ابايعت قتل ها ولا خلاية واستدل به الشافعي واحدا على حجر السفيه الذي لا يحسن التصرف ووجه ذلك أنه لما طلب أهله الى النبي صلى الله عليه وسلم اطرع عليه دعاه فنهاه عن البيع وهذا هو الحجر وقال الترمذي وفي الباب عن ابن عمر حديث أنس حسن صحيح غريب والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وقالوا يحجر على الرجل الحر في البيع والشراء اذا كان ضعيف العقل وهو قول أحمد وإسحاق ولم يرددهم أن يحجر على الحر البالغ انتهى وهو قول الحنفية • وسبق هذا الحديث في باب ما يكره من الخداع في البيع في كتاب البيوع • وبه قال (حدثنا عاصم بن علي) الواسطي قال (حدثنا ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن (عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التيمي المدني (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه ان رجلا) من العصابة يسمى بأبي مذكور (اعتق عبدا له) يقال له يعقوب (ليس له مال غيره) واطلق العتق هنا وقبده في الرواية السابقة بقوله عن دبر فجعل المطلق على المقيد جمعا بين الحديثين (فردّه النبي صلى الله عليه وسلم) تدبيره (فابتاعه منه) أي ابتاع العبد من النبي صلى الله عليه وسلم بثمنائة درهم (نعم بن النضام) بنون مفتوحة وحاء مهملة مشددة وقوله ابن النضام وقع كذلك في مسند أحمد وفي الصحيحين وغيرهما لكن قال التتوي قالوا هو غلط وصوابه فاشترى النضام فان المشتري هو نعيم وهو النضام حتى بذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة نعيم والنعمة الصوت وقيل هو السعة وقيل النعمة ونعيم هذا فرشي من بني عدى أسلم قديما قبل اسلام عمر وكان يـكـتـم اسلامه قال مصعب الزبيري كان اسلامه قبل عمر ولكنه لم يهاجر الا قبيل فتح مكة وذلك لانه كان ينفق على اراميل بني عدى وائتامهم فلما أراد أن يهاجر قال له قومه أقم ودين بأى دين شئت وقال الزبير ذكروا انه لما قدم المدينة قال له النبي صلى الله عليه وسلم يا نعيم ان قومك كانوا اخيرا لك من قومي قال بل قومك خير يا رسول الله قال ان قومي أخرجوني وان قومك أقروا فقال فقيم يا رسول الله ان قومك أخرجوك الى الهجرة وان قومي حبسوك عنها انتهى فان قلت ما وجه المناسبة بين الترجمة وما ساقته معها فالجواب ما قاله ابن المنير وهو أن العلماء اختلفوا في سفيه المال قبل الحسبكم هل ترد





كعب (لقد فعلت يا رسول الله) عبر بالماضي مبالغة في امتثال الامر (قال) عليه الصلاة والسلام لا ينأى  
 حرد (قم فافضه) الشطر الآخر \* ومطابقة الترجمة في قوله قارتفعت أصواتهم - جامع قوله في بعض طرق  
 الحديث قتلًا حيًا فان ذلك يدل على انه وقع بينهما ما يقتضي ذلك \* وهذا الحديث قد سبق في باب التقاضي  
 والملازمة في المسجد من كتاب الصلاة \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) امام  
 دار الهجرة ابن أنس الاصمعي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن عبد  
 الرحمن بن عبد) بالتسوية غير مضاف لشيء (القاري) بتشديد التحتية نسبة الى القارة بطن من خزاعة بن مدركة  
 وليس منسوب الى القراءة وكان عبد الرحمن هذا من كبار التابعين وذكر في الصحابة لكونه أتى به النبي صلى الله  
 عليه وسلم وهو صغير كما أخرجه البغوي في معجم الصحابة باسناد لا بأس به (انه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله  
 عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام) بالحاء المهملة والزاي الاسدي وله ولاية صحبة وأسلم يوم الفتح  
 (يقرأ - ورواه الفرغان) وغلط من قال سورة الاحزاب (على غير ما اقراها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اقرأنيها وكنت ان أجعل عليه) بفتح الهمزة وسكون العين وفتح الجيم ولا يذرى نسخة أن أجعل عليه بضم  
 الهمزة وفتح العين وتشديد الجيم المكسورة أي أن أخاصمه وأظهر بواذر غضبي عليه (ثم أمهله حتى انصرف)  
 قال العيني كما كرماني أي من القراءة انتهى وفيه نظر فان في فضائل في باب انزل القرآن على سبعة أحرف من  
 رواية عتيق بن ابن شهاب فكذلك أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فيه فكان المراءى حتى انصرف من  
 الصلاة (ثم لبسته) بتشديد الموحدة الاولى وسكون الثانية (بردايه) جعلته في عنقه وحررت به ثلاثين وثلاثين  
 فعل ذلك به اعتناء بالقرآن وذبا عنه ومحافظته على انظفه كما سمعه من غير عدول الى ما يتجوز به العربية مع ما كان  
 عليه من الشدة في الامر بالمعروف (بجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية عتيق بن ابن شهاب  
 فانطلقت به أقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقلت اني سمعت هذا يقرأ) زاد عتيق سورة الفرقان (على  
 غير ما أقرأتهما فقال) عليه الصلاة والسلام (لي أرسله) أي أطلق هشام لانه كان يحسب كونه (ثم قال) عليه  
 الصلاة والسلام (له) أي لهشام (اقرأ فقرأ) زاد عتيق القراءة التي سمعته يقرأ (قال) عليه الصلاة والسلام  
 (هكذا انزلت) قال عمر (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (لي اقرأ فقرأت) كما أقرأني (فقال) عليه الصلاة  
 والسلام (هكذا انزلت) ثم قال عليه الصلاة والسلام تطيبوا لعمركم لا ينكر تصوير الشيتين المختلفين (ان  
 القرآن انزل على سبعة أحرف) أي أوجه من الاختلاف وذلك اما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة نحو  
 الجمل ويحسب بوجهين أو بتغيير في المعنى فقط نحو فأتى آدم من ربه كلمات وادكره دأمة واما في الحروف  
 بتغيير المعنى لا الصورة نحو تلوون وتلوون وتلوون وتلوون وتلوون وتلوون وتلوون وتلوون وتلوون وتلوون وتلوون وتلوون  
 ذلك نحو بسطة وبسطة والسرط والسرط أو بتغييرهما نحو أشد منكم ومهم ويأتل ويأتل وقامضوا الى ذكر  
 الله واما في التقديم والتأخير نحو فيقتلون ويقتلون وجاءت سكرة الحق بالموت أو بالزيادة والنقصان نحو وأوصى  
 ووصى والذكر والانتفى فهذا ما يرجع اليه صحيح القراءات وشاذ ما وضع فيها ومنكرها لا يخرج عنه شيء وأما نحو  
 اختلاف الاظهار والادغام والروم والاشمام ما يعبر عنه بالاصول فليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ  
 أو المعنى لان هذه الصفات المتنوعة في ادائه لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا ولئن فرض فيكون من الاول  
 ويأتى ان شاء الله تعالى بعونه سبحانه من زيد لذلك في فضائل القرآن وفي كتابي الذي جمعته في فنون القراءات  
 الاربعة عشر من ذلك ما يكفي ويشفي (فاقرأوا منه) أي من المنزل بالسبعة (ما تيسر) فيه اشارة الى الحكمة  
 في التعدد وأنه للتيسير على القارئ ولم يقع في شيء من الطرق فيما علمت تعيين الحرف التي اختلف فيها عمر  
 وهشام من سورة الفرقان ثم يأتي ان شاء الله تعالى ما اختلف في ذلك من دون الصحابة فمن بعدهم في هذه  
 السورة في باب الفضائل والقرآن من الحديث هنا قوله ثم لبسته بردايه ففيه مع انكاره عليه بالتقول انكاره  
 عليه بالفعل \* وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في فضائل القرآن والتوحيد وفي استنباط المرتدين ومسلم  
 في الصلاة وكذا أبو داود وأخرجه الترمذي في القراءة والنساء وفي فضائل القرآن \* (باب  
 اراج اهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة) أي يا حوالهمسم على سبيل التاديب لهمسم (وقد اخرج  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه) (اخت ابي بكر) الصديق رضي الله عنه ام فروة من بيتها (حين فاحت) لما توفي

أبو بكر أخوها وعلاها بالدرجة ضربات فتعزق النوايح حين سمع ذلك كما وصله ابن سعد في الطبقات بإسناد صحيح  
من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب • وبه قال (حدثنا محمد بن بشير) بفتح الموحدة وتشديد المجمة ابن عثمان  
العبيدي البصري أبو بكر بن دار قال (حدثنا محمد بن أبي عدي) نسبته لجدته واسم أبيه إبراهيم البصري (عن  
شعبة) بن الجراح (عن سعيد بن إبراهيم) بسكون العين ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري رضى الله عنه (عن  
سهم) (سعيد بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري (عن أبي هريرة) رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه  
(قال لقد هممت) أي قصدت (أن أمر بالصلاة فتقام) بالنصب عطف على المنصوب بأن وأل في الصلاة للعهد  
ففي رواية أنه المشاء وفي أخرى الفجر وفي أخرى الجمعة أو الجنس فهو عام وفي رواية يتخلقون عن الصلاة مطلقا  
فيحمل على التعدد (ثم خالف) أي أتى (إلى منازل قوم لا يشهدون الصلاة) في الجماعة (فأحرق) بالتشديد  
(عليهم) أي يوتهم كما في الأخرى • وهذا موضع الترجمة لانه إذا أحرقها عليهم يادروا بالخروج منها وسبق  
هذا الحديث في باب وجوب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة • (باب دعوى الوصى للميت) أي عنه  
في الاستلحاق وغيره من الحقوق • وبه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) السدي قال (حدثنا سفيان) بن عيينة  
(عن الزهري) محمد بن مسلم (عن عروة) بن الزبير (عن عائشة رضى الله عنها) أن عبد بن زمعة (بسكون الميم  
ولابى ذر زمعة بقصها) (وسعد بن أبي وقاص) أخا عتبة بن أبي وقاص لايه واسم أبي وقاص مالك بن أهب  
(اختصا) عام الفتح (إلى النبي صلى الله عليه وسلم في ابن أمية زمعة) أي جاريته واسم ابنها عبد الرحمن العصابي  
(فقال سعد يا رسول الله أوصاني اخي) عتبة (إذا قدمت) بناء المتكلم أي مكة ولابى ذر إذا قدمت بناء الخطاب  
(أن انظر ابن أمية زمعة) بسكون النون وقطع همزة انظر أبو وصل همزة فتحة كسر التون والراء (فأقبضه)  
بهمزة الوصل والجزم على الأمر ولابى ذر فأقبضه بهمزة قطع وفتح الصاد (فانه اخي) أي لكونه وطئها (وقال عبد  
ابن زمعة) هو (إخى وابن أمية أبي ولد على فراش أبي) زمعة (فرأى النبي صلى الله عليه وسلم) في عبد الرحمن  
الابن المنزاع فيه (شهابنا) زاد أبو ذر والاصيلي بعنية (وقال) عليه الصلاة والسلام (هو) أي الولد (لك)  
أي أخوك (يا عبد بن زمعة) برفع عبد ونصبه ونصب ابن كذا في القراع وقال البرماوى ينبغي أن يقرأ برفع عبد  
فقط لانه علم ونصب ابن داغما على الأكثر فتحة قال في التسهيل فربما ضم ابن اتباعا (الولد للفراش) أي لصاحبه  
زاد في الأخرى وللأعهار الحجر (واحتجى منه) أي من الولد (باسودة) قطعاً للذرية بعد حكمه بالظاهر  
فكانت حكم يحكمين حكم ظاهر وهو الولد للفراش وباطن وهو الاحتجاب لاجل الشبه وللرجل أن يمنع  
أمراته من رؤية أخيه • وهذا الحديث سبق في أوائل البيوع ويأتى إن شاء الله تعالى في كتاب الفرائض •  
(باب) من رعية (التوثق من نخشى معرفته) بفتح الميم والعين المهملة وتشديد الراء أي فساده (وقيد ابن  
عباس) رضى الله عنه ما فيما وصله ابن سعد في الطبقات وأبو نعيم في الحلية (عكرمة) مولاه (على تعليم القرآن  
والسنن والفرائض) • وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن سعيد بن  
أبي سعيد) المقبري (أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلاً) أي  
ركباً (أقبل محمد) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة نجد ومقابلها وكان أميرهم محمد بن مسلمة أرسله  
عليه الصلاة والسلام في ثلاثين راكباً إلى القرطام سنة ست قاله ابن اسحاق • وقال سيف في الفتوح  
له كان أميرها العباس بن عبد المطلب وهو الذي أمر غمامة (بجاءت برجل من بني حنيفة يقال له غمامة بن  
أقال) بضم المثلثة وتخفيف الميم وبعد الألف ميم أخرى مفتوحة وأقال بضم الهاء وتخفيف المثلثة وبعد  
الألف لام (سيد أهل البصرة) بتخفيف الميم مدينة من اليمن على مرحلتين من الطائف (فربطوه بسارية من  
سوارى المسجد) للتوثق خوفاً من معرفته • وهذا موضع الترجمة وقد كان شرح القاضي إذا قضى على رجل  
أمر بحبس في المسجد إلى أن يقوم فإن أعطى حقه والأمر به إلى السجن (فخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم قال) ولا يوبى ذر الوقت فقال (ما عندك يا غمامة قال عندى يا محمد خير) وفي صحيح ابن خزيمة أن غمامة  
أسر فكان النبي صلى الله عليه وسلم يغدو إليه فيقول ما عندك يا غمامة فيقول أن تقتل تقتل ذام وان تمّن تمّن  
على شاكر وان ترذ المال نعطك منه ما شئت (فذكر الحديث) تمامه كما سأتى إن شاء الله تعالى في المغازى (قال)  
عليه الصلاة والسلام ولا يوبى الوقت وذرف قال (أطلقوا غمامة) أي بعد أن أسلم كما قد صرح به في بقية حديث  
ابن خزيمة السابق ولفظه فخر صلى الله عليه وسلم يوفى ما أسلم فله وهو يرد على ظاهر قول البرماوى كالكسر ماني

أسره رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أطلقه فأسلم بقاء التعقيب المقتضية لتأخر إسلامه عن حله • وقد سبق  
الحديث في باب الاعتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضا في المسجد من كتاب الصلاة ويأتي إن شاء الله تعالى  
في المغازي • (باب الربط والحبس) للفرير (في الحرم واشترى نافع بن عبد الحارث) الخزاعي وكان من فضلاء  
العصابة وكان من جملة عمال عمر واستعمله على مكة (دارا للسجن بمكة) بفتح السين مصدر مخرجين بسجن من باب  
نصر ينصر سجننا بالفتح (من صفوان بن أمية) الجعي المكي العصابي (على أن عمر) بن الخطاب رضي الله عنه بفتح  
الهمزة وتشديد النون (أن رضي) بكسر الهمزة وتسكين النون ولا يذرع على أن عمر رضي بكسر الهمزة وسكون  
النون أدخل على على الشرطية نظرا إلى المعنى كأنه قال على هذا الشرط (قال يبيع بعه وان لم يرض عمر)  
بالإتياع المذكور (فصفوان) في مقابلة الاتياع إلى أن يعود الجواب من عمر (اربعمائة) ولا يذرع زيادة  
دينار واستشكل بأن البيع بمنى هذا الشرط فاسد وأجيب بأنه لم يدخل الشرط في نفس العقد بل هو وعد  
يقتضيه العقد أو يبيع بشرط الخيار لعمر بعد أن أوقع العقد له كما صرح به في رواية عبد الرزاق وابن أبي شيبة  
والبیهقي حيث ذكره موصولا من طرق عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن قزوخ به قال في الفتح ووجه ابن المنير  
بأن الهدية في البيع على المشتري وإن ذكر أنه يشتري لغيره لأنه المباشر للعقد قال وكان ابن المنير وقف مع  
ظواهر اللفظ ولم يربطه بما نقل أن الأربعمائة هي الثمن الذي اشترى به نافع وليس كذلك وإنما كان الثمن  
أربعة آلاف انتهى وقال العيني يحتمل أن تكون هذه الأربعة آلاف دراهم أو دنانير لكن الظاهر الدراهم وكانت  
من بيت المال وبعد أن عمر رضي الله عنه كان يشتري دارا للسجن بأربعة آلاف دينار لشدة احترازه على بيت  
المال انتهى ولينظر قوله في رواية أبي ذر أربع مائة دينار (وسجن ابن الزبير) عبد الله أي المديون (بمكة) أيام  
ولايته عليها وهذا ابن سعد من طريق ضعيف وكذا وصله خليفة بن خياط في تاريخه وأبو الفرج  
الاصمعي في الأغاني • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال  
حدثني) بالافراد (سعيد بن أبي سعيد) المقبري أنه (سمع ابا هريرة رضي الله عنه قال بعث النبي صلى الله عليه  
وسلم خيلا) فرسانا (قبل مجده فقامت رجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري  
المسجد) • وهذا الحديث قد سبق في الباب المتقدم بأنهم منه وقد أشار المؤلف بما ساقه هنا إلى رد ما رواه ابن  
أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عن طاوس أنه كان يكره السجن بمكة ويقول لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون  
في بيت رحمة فأراد المؤلف رحمه الله أن يعارضه بأثر عمرو بن الزبير وصفوان ونافع وهم من العصابة وقوى ذلك  
بقصة ثمامة وقد ربط في مسجد المدينة وهو أيضا حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه قاله في فتح الباري

بسم الله الرحمن الرحيم • باب الملازمة) ولا يذرع باب بالتسوين في الملازمة كذا في فرع اليونينية ونسب  
في الفتح ثبوت البسلة قبل الترجمة لرواية الاصيلي وكرية وسقوطها للباقيين • وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم  
الموحدة مصفرا قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام قال (حدثني) بالافراد (جعفر بن ربيعة) ولا يذرع  
جعفر (وقال غيره) أي غير يحيى بن بكير مما وصله الاسماعيلي من طريق شعيب بن الليث قال (حدثني) بالافراد  
(الليث) بن سعد (قال حدثني) بالافراد (جعفر بن ربيعة) قال العيني والفرق بين الطريقتين أن الأول روى بعن  
والثاني بحدثنى انتهى وهذا الذي قاله انما يتأتى على رواية أبي ذر أما على رواية الآخر فلا (عن عبد الرحمن)  
ولا يذرع عن الكشي عن عبد الله (بن هرم) الاعرج (عن عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري عن)  
أبيه (كعب بن مالك رضي الله عنه) كان له على عبد الله بن أبي حذرد الاسلي دين) وكان اوقيتين كما عند  
الطبراني (فلقبه فلزمه) أي فلزم كعب بن مالك ابن أبي حذرد (فتسكما حتى ارتفعت اصواتهما فز بهما النبي  
صلى الله عليه وسلم) وكعب ملازمه ولم ينكر عليه ذلك (فقال) عليه الصلاة والسلام (يا كعب واشاري بيه  
كأنه يقول) له ضع (النصف) من دينك (فأخذ) كعب (نصف ما) له (عليه وترك) له (نصفا) • وقد سبق  
هذا الحديث غير مرة • (باب التقاضي) للدين أي المطالبة به • وبه قال (حدثنا حجاج) بن راهوية قال  
(حدثنا وهب بن جرير) بفتح الجيم (ابن حازم) الأزدي البصري قال (أخبرنا شعبة) بن الحجاج (عن الاعشى)  
سليمان (عن أبي الفتح) مسلم بن صبيح الكوفي (عن مسروق) بن الجعدع (عن خباب) بفتح الخاء المجمة  
وتشديد الموحدة وبعد ألف موحدة أخرى ابن الارت أنه (قال كنت قينا) أي حذادا (في الجاهلية وكان)

وفي رواية وكانت (لى على العاص بن وائل دراهم) اجرة (فأتيه انتاضاه) أى اطلب منه دراهمى (فقال) أى العاص لى (لا اقصيك) دراهمك (حتى تكفر بمحمد فقلت لا والله لا اكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم حتى يميتك الله ثم يميتك) خاطبه على اعتقاده أنه لا يبعث فكأنه قال لا اكفر أبدا زاد الترمذى قال وانى لميت ثم مبعوث فقلت نعم (قال فدعنى حتى اموت ثم ابعث) بالنصب عطف على المنصوب السابق (فأوفى مالا) بضم الهمزة وفتح التاء مبنيًا للمفعول (وولدا ثم اقصيك) بالنصب عطف على السابق (فنزلات افرأيت الذى كفر يايتنا) بالقرآن (وقال لاوتين مالا وولدا) أى فى الجنة بعد البعث (الآية) وسقط لآبى ذر لفظ الآية

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب) بالتنوين (فى اللقطة) بضم اللام وفتح القاف ويجوز أن يكون مكانها والمشهور وعند الحديث فتحها قال الازهرى وهو الذى سمع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والجديث ويقال لقاطه بضم اللام واقط بفتحها بلاها وهو فى اللغة الشئ الملقوط وشرعا ما وجد من حق ضائع محترم غير محرز ولا يمنع بقوة ولا يعرف الواجد مستحقه وفى الالتقاط معنى الامانة والولاية من حيث ان الملتقط أمين فيما التقطه والشرع ولاه حفظه كالولى فى مال الطفل وفيه معنى الاكتساب من حيث ان له التملك بعد التعريف (واذا اخبر رب اللقطة) أى مالكها (بالعلامة) التى بها (دفع) الملتقط (اليه) اللقطة وفى النسخة المقروءة على المبدوى دفع اليه بضم الدال ولا بى ذر باب بالتنوين اذا اخبره بالضمير المنصوب واغير المستقلى والنسقى بسم الله الرحمن الرحيم باب فى اللقطة واذا اخبر رب اللقطة الخ • وبه قال (حدثنا آدم) بن أبى اياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال المؤلف (وحدثنى) بالافراد والواو فى الفرع مرقوما عليها علامة أبى ذر وفى غير الفرع ح للتحويل حدثنى (محمد بن بشار) بالموحدة والمججمة المشددة بندار العبدى قال (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن سلمة) بن كهيل أنه قال (سمعت سويد بن غفلة) بفتح المجمة والقاء واللام وسويد بضم السين مصغرا الجعنى الكوفى التابعى المخضرم قدم المدينة يوم دفن النبی صلى الله عليه وسلم وكان مسلما فى حياته وتوفى سنة ثمانين وله مائة وثلاثون سنة (قال لقيت أبى بن كعب رضى الله عنه فقال اخذت) وللشكشمة بنى وجدت وللمستقلى اصبت (صرة مائة دينار) بنصب مائة بدلا من صرة قال العيني ويجوز الرفع على تقدير فيها مائة دينار انتهى قلت كذا فى النسخة المقروءة على المبدوى وجدت صرة فيها مائة دينار (فأتيت) بها (النبي صلى الله عليه وسلم فقال لى) (عزفها حولا) أمر من التعريف كأن ينادى من ضاع له شئ فطلبه عندى ويكون فى الاسواق ومجامع الناس وأبواب المساجد عند خروجهم من الجاعات ونحوها لان ذلك أقرب الى وجود صاحبها لا فى المساجد كما لا تطلب اللقطة فيها نعم يجوز تعريفها فى المسجد الحرام اعتبارا بالعرف ولانه يجمع الناس وقضية التعليل أن مسجد المدينة والاقصى كذلك وقضية كلام النووي فى الروضة تحريم التعريف فى بقية المساجد قال فى المهمات وليس كذلك فالمنقول الكراهة وقد جزم به فى شرح المذهب قال الاذرى وغيره بل المنقول والصواب التحريم للاحاديث الظاهرة فيه وبه صرح الماوردى وغيره ولعل النووي لم يرد باطلاق الكراهة كراهة التنزيه ويجب أن يكون محل التعريم أو الكراهة اذا وقع ذلك برفع الصوت كما أشارت اليه الاحاديث أما لو سأل الجماعة فى المسجد بدون ذلك فلا تحريم ولا كراهة ويجب التعريف فى محل اللقطة ولو التقط فى الصحراء وهناك فافله تبعها وعرف فيها والا ففى بلدي يقصدها قربت أم بعدت ويجب التعريف حولا كاملا ان اخذها للتملك بعد التعريف وتكون امانة ولو بعد السنة حتى يملكها والمعنى فى كون التعريف سنة انها لا تتأخر فيها القوافل وغضى فيها الا زمنة الاربعة ولو التقط اثنان لقطة عرف كل منهما سنة قال ابن الرفعة وهو الاشبه لانه فى النصف كالتقط واحد وقال السبكي بل الاشبه أن كلامهما يعرفها نصف سنة لانها لقطة واحدة والتعريف من كل منهما مال كلاهما لان نصفها وانما تقسم بينهما عند التملك ولا يشترط الفور للتعريف بل المعتبر تعريف سنة متى كان ولا الموالاة فلو ترقى السنة كأن عرف شهرين وترك شهرين وهكذا جاز لانه عرف سنة ولا يجب الاستيعاب للسنة بل يعرف على العادة فينادى فى كل يوم مرتين طرفيه فى الابتداء ثم بالها والنصب على الظرفية وسقط لآبى ذر قوله حولها وثبت فى بعض الاصول قوله حولا باسقاط الهاء بدل حولها (فلم أجدهم يعرفها) بالتخفيف (ثم أتيت) صلى الله عليه وسلم (فقال عزفها حولا فعرفتها فلم أجدهم) أى

من يعرفها (ثم اتيت) عليه السلام (ثلاثاً) أى بجوع اتيانه ثلاث مرات لأنه أتى بعد المرتين الأولىين ثلاثاً وان كان ظاهر اللفظ يقتضيه لأن ثم اذا تخافت عن معنى التشريك في الحكم والترتيب والمهلة تكون زائدة لا عاطفة البتة قاله الاخفش والكوفيون (فقال) عليه الصلاة والسلام ولا بى الوقت قال (احفظ وعامها) الذى تكون فيه اللقطة من جلد أو خرقة أو غيرها وهو يكسر الواو وبالهمزة محدودا (وعدها ووكاهها) بكسر الواو الثانية وبالهمزة محدودا الخيط الذى يشد به رأس الصرة أو الكيس أو نحوهما والمعنى فيه ليصرف صدق مدعها ولا تختلط بحاله وليتنبه على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جارية بالقائه اذا اخذت النفقة وعلى الامر للوجوب أو للندب قال ابن الرفعة بالاول وقال الأذرى وغيره للندب وكذا يندب كتب الاوصاف المذكورة قال الماوردى وأنه التقطها من موضع كذا فى وقت كذا (فان جاء صاحبها) أى فارددها اليه فحذف جزاء الشرط للعلم به وفي رواية أحمد والترمذى والنسائى من طريق الثورى وأحمد وأبى داود من طريق حماد كلهم عن سلمة بن كهيل فى هذا الحديث فان جاء أحد يخبرك بعددها ووعائها ووكائها فأعطها اليه أى على الوصف من غيرينة وبه قال المالكية والحنابلة وقال الحنفية والشافعية يجوز للمتقط دفعها اليه على الوصف ولا يجبر على الدفع لأنه يدعى مالا فى يد غيره فيحتاج الى البيعة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى فيجمل الامر بالدفع فى الحديث على الاباحة جمعاً بين الحديثين فان أقام شاهدين بها وجب الدفع والالم يجب ولو أقام مع الوصف شاهداً به ولم يخلف معه لم يجب الدفع اليه فان قال له يلزمك تسليمها الى - فله اذا لم يعلم صدقه الخلف أنه لا يلزمه ذلك ولو قال تعلم انها ملكي فله الخلف أنه لا يعلم لان الوصف لا يفيد العلم كما صرح به فى الروضة لكن يجوز له بل يستحب كما نقل عن النص الدفع اليه ان ظن صدقه فى وصفها اعلا بظنه ولا يجب لانه مدع فيحتاج الى حجة فان لم يظن صدقه لم يجوز ذلك ويجب الدفع اليه ان علم صدقه ويلزمه الضمان لان ألزمه بتسليمها اليه بالوصف حاكم يرى ذلك كمالك وحنبلى فلا تلزمه العهدة لعدم تقصيره فى التسليم وان سلمها الى الوصف بما اختاره من غير الزام حاكم له ثم تلقت عند الوصف وأثبت بها آخر حجة وغرم المتقط بدلاها رجع المتقط بما غرمه على الوصف ان سلم اللقطة له ولم يقترله المتقط بالملك لحصول التلف عنده ولان المتقط سلمه بناء على ظاهره وقد بان خلافه فان أقترله بالملك لم يرجع اليه مواخذة باقراره (والا) بأن لم يجئ صاحبها (فاستمتع بها) أى بعد التعلق باللفظ كتلك وتكنى اشارة الاخرس كسائر العقود وكذا الكتابة مع النية قال أبى (فاستمتع) أى بالصرة قال شعبة (فلقبته) أى لقب سلمة بن كهيل (بعد) بالبناء على الضم حال كونه (بعكة) (فقال) أى سلمة (لا ادرى) قال سويد بن غفلة (ثلاثة احوال او) قال (حولاً واحداً) ولم يقل أحد بأن اللقطة تعرف ثلاثة احوال والشك يوجب سقوط المشكوك فيه وهو الثلاثة فوجب العمل بالجزم وهو رواية العام الواحد لكن قد روى الحديث غير شعبة عن سلمة بن كهيل وجماعة بغير شك وفيه هذه الزيادة أخرجهما مسلم من طريق الاعشى والثورى وزيد بن أبى انيسة كلهم عن سلمة وقال قالوا فى حديثهم جميعاً ثلاثة احوال الاسحادين سلمة فان فى حديثه عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم بين حديث أبى - هذا وحديث زيد بن خالد الا أتى ان شاء الله تعالى فى الباب اللاحق فانه لم يختلف عليه فى الاقتصار على سنة واحدة فقال يحمل حديث أبى - بن كعب على مزيد التورع عن التصرف فى اللقطة والمبالغة فى التعفف عنها وحديث زيد على مالا بد منه أو لا احتياج الاعرابى واستغناء أبى - وهذا الحديث أخرجه المؤلف هنام من طريقين والمتن للطريق النازلة وقد أخرجه مسلم فى اللقطة وكذا أبو داود والترمذى فى الاحكام والنسائى فى اللقطة وابن ماجه فى الاحكام (باب) حكم التقاط (ضالة الابل) هل يجوز التقاطها أم لا وبه قال (حدثنا) ولابى ذر حدثنى بالافراد (عمرو بن عباس) بفتح العين وسكون الميم وعباس بالموحدة وبعد الالف مهمله الباهلى البصرى قال (حدثنا عبد الرحمن) بن مهدي قال (حدثنا سفيان) الثورى (عن ربيعة) الراى بسكون الهمزة أنه قال (حدثنى) بالافراد (يزيد) من الزيادة (مولى المتبعت) بضم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر المهمله بعدها مثله المدنى (عن زيد بن خالد الجهنى) المدنى (رضي الله عنه) أنه (قال جاء اعرابى الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عما يلتقطه) سواء كان ذهاباً أو فوضة أو لؤلؤاً أو غير ذلك مما عدا الحيوان وقد زعم ابن بشكوال أن السائل بلال وعورض بأنه لا يقال له اعرابى ورجح الحافظ ابن حجر أنه سويد والد عقبة بن سويد الجهنى لما فى معجم البغوى بسند جيد أنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة قال وهو أولى ما فسر به المبهم الذى فى الصحيح لكونه من رهط زيد

ابن خالد وتعبه العيني بأنه لا يلزم من كون سويد من رطل زيد أن يكون حدبهما واحدا بحسب الصورة وان  
 كانا في المعنى من باب واحد (فقال) عليه الصلاة والسلام للسائل ولابي الوقت قال (عزفها سنة ثم احفظ)  
 ولا يوى ذرو الوقت ثم اعرف (عفاصها) بكسر العين المهملة وبعد الفاء المنخفضة ألف ثم صاد مهملة أى وعاءها  
 الذى تكون فيه من العفص وهو الثنى لأن الوعاء ينثنى على ما فيه (ووكاهها) الخيط الذى يشد به رأس العصرة  
 أو الكيس ولحورهما ولم يقل فى هذه وعدد هافى قاس بمعرفة خارجها معرفة داخلها كالجنس هل هى ذهب أم غيره  
 والنوع أهروية أم غيرها والقدر بوزن أو كيل أو عدد (فان جاء احد يخبرك بها) أى باللقطة فأذها اليه خذف  
 جواب الشرط للعلم به (والا) بأن لم يحنى أحدها (فاستنقها) أى بعد أن تعزفها سنة فان جاء ربه فأذها اليه (قال)  
 أى السائل (يا رسول الله فضالة الغنم) أى ما حاكمها والا كثرون على أن الضالة مختصة بالحيوان وأما غيره  
 فيقال فيه لقطة وسوى الطماوى بين الضالة واللقطة ولا يوى ذرو الوقت ضالة الغنم بغير فاء قبل الصاد (قال)  
 عليه الصلاة والسلام ولا يوى الوقت فقال (لَكَ) ان أخذتم وأعزفتها سنة ولم تجد صاحبها (أولا خيك) فى الدين  
 ملتقط آخر (اولدئب) ان تركتها ولم يأخذها غيرك لانم الاتحصى نفسها وهذا على سبيل السبر والتقسيم وأشار  
 الى ابطال قسمين فتعين الثالث فكانه قال: ينحصر الامر فى ثلاثة أقسام أن تأخذها لنفسك أو وتركتها  
 فبأخذها مثلك أو بيا كلها الذئب ولا سبيل الى تركها للذئب فانه اضاعة مال ولا معنى لتركها للملتقط آخر مثل  
 الاول بحيث يكون الثانى أحق لانها استويا وسبق الاول فلا معنى لترك السابق واستحقاق المسبوق وإذا بطل  
 هذان القسمان تمين الثالث وهو أن تكون لهذا الملتقط والتعبر بالذئب ليس بقبيد فالمراد جنس ما يأك كل  
 الشاة ويفترسها من السباع (قال) السائل ولا يوى الوقت فقال (ضالة الابل) ما حكمها (فتمر) بتشديد العين  
 المهملة أى تغير (وجه النبي صلى الله عليه وسلم) من الغضب (فقال) عليه الصلاة والسلام (مألت ولها) استفهام  
 انكارى (معها حذاؤها) بكسر الحاء المهملة وبالألف المحجمة مدودا اخفاها فتقوى بها على السير وقطع البلاد  
 الشاسعة وورد المياه النامية (وسقاؤها) بكسر السين المهملة والمثجوفه أى حيث وردت الماء شربت ما يكفيها  
 حتى ترد ماء آخر أو والسقاء العنق أى ترد الماء وتشرب من غير ساق يسقيها قال ابن دقيق العيد لما كانت مستغنية  
 عن الحافظ والمتعهد وعن النفقة عليها بماركب فى طبعها من الجلادة على العطش والحفا عير عن ذلك بالحذاء  
 والسقاء مجازا وبالجملة فالمراد بهذا النهى عن التعرض لها لان الأخذ انما هو للتعطى على صاحبها ما يحفظ العين  
 أو يحفظ القيمة وهذه لا تحتاج الى حفظ لانها محفوظة بما خلق الله فيها من القوة والمنعة وما يسر لها من الاكل  
 والشرب كما قال (ترد الماء وتأك كل الشجر) ويلحق بالابل ما يتبع بقوته من صغار السباع كالبيترو والقرص  
 أو بعدوه كالارنب والطير أو بطيراته كالحمام فهذا ونحوه لا يحل التقاطه بمفازة لانه مصون بالامتناع عن  
 أكثر السباع مستغن بالرعى الى أن يجده مالكا اذا كان التقاطه له للتملك ويجوز للحفظ صيانة له عن الخونة أما  
 اذا وجدته فى العمارة فيجوز له التقاطه للتملك كما يجوز للحفظ وقيل لا يجوز كالمفازة وفرق الاول بأنه فى العمارة  
 يضيع بامتداد الخاتمة اليه بخلاف المفازة فان طرقا الناس بها الايم ولو وجد فى زمن نهب جاز التقاطه للتملك  
 والحفظ قطعاً فى المفازة وغيرها والمراد بالعمارة الشارع والمسجد ونحوهما لانها مع الموات محال لللقطة  
 ولو التقط الممتنع من صغار السباع للتملك فى مفازة آمنة ضمنه ولا يبرأ برده الى مكانه فان سلمه الى الحاكم برئ  
 كما فى الغصب وبالجمله فأخذ الجهور بظواهر الحديث أن ضالة الابل ونحوها لا تلتقط وقال الحنفية الاولى أن  
 تلتقط وهذا الحديث سبق فى كتاب العلم فى باب الغضب فى الموعظة (باب) حكم التقاط (ضالة الغنم) \* وبه  
 قال (حدثنا اسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس (قال حدثني) بالافراد (سليمان) التيمي مولا هم المدنى  
 ولا يوى ذرو الوقت سليمان بن بلال (عن يحيى) بن سعيد الانصارى (عن يزيد مولى المنبعت) المدنى (انه سمع  
 زيد بن خالد) الجهنى (رضي الله عنه يقول سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة) ما حكمها وفى الباب  
 السابق أن السائل اعرابي وقيل هو بلال وقيل غيره (قزعهم) أى زيد بن خالد والزعم يستعمل فى القول المحقق  
 كثيرا (انه) صلى الله عليه وسلم (قال اعرف عفاصها) ووعاءها الذى تكون فيه (ووكاهها) الخيط الذى  
 يربط به الوعاء (ثم عزفها سنة) أى متواليه فلوعزفها سنة متفرقة كأن عزفها فى كل سنة شهرا  
 لم يكف ولو فرق السنة كأن عزف شهرين وترد شهرين وهكذا جازلانه عزف سنة ولا يشترط أن يعزفها بنفسه

بل يجوز أن يوكل فإن قصد التملك ولو بعد التقاطه للحفظ أو مطلقاً فثبته التعريف الواقع بعد قصده عليه غلث  
 أم لا لأن التعريف سبب لتمامه ولأن الخطأ لو بعد التقاطه للغلث أو مطلقاً فثبته التعريف  
 على بيت المال أن كان فيه سعة والافعل المالك بأن يقتضيه عليه الحاكم منه أو من غيره أو بأمره بصرفها  
 ليرجع كافي هرب الجبال وإنما لم يجب على الملتقط لأن الخطأ للمالك فقط قال يحيى بن سعيد الأنصاري بالاسناد  
 السابق (يقول يزيد) مولى المنبعت (أن لم تعترف) بضم المثناة الفوقية وسكون المهملة وفتح الفوقية والراء  
 ولا بى ذرعن الكشمي أن لم تعرف بأسقاط الفوقية الثانية أى اللقطة (استنق بها) بفتح الفاء والقاف  
 (صاحبها) أى ملتقطها (وكانت وديعة عنده) قال سليمان بن بلال (قال يحيى) بن سعيد الأنصاري بالاسناد  
 السابق (فهذا الذى لا ادري) أى لا أعلم (أى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هو) أى قوله وكانت  
 وديعة عنده (أم شئ من عنده) أى من عند يزيد من قوله وسياًنى أن شاء الله تعالى فى كلام المؤلف باب إذا جاء  
 صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه لأنها وديعة عنده وفيه إشارة الى ترجيح رفعها وقد جزم يحيى بن سعيد برفعها  
 مرة أخرى فيما أخرجه مسلم عن القعنى والاسماعيلي من طريق يحيى بن حسان كلاهما عن سليمان بن بلال  
 عن يحيى بلفظ فان لم تعرف فاستنقها أو تكن وديعة عندك (ثم قال) السائل يا رسول الله (كيف ترى فى ضالة  
 الغنم قال النبي صلى الله عليه وسلم خذها فانما هى لك أو لا خيك أو لا ذئب) أى انها ضعيفة لعدم الاستقلال  
 معترضة للهلاك مرددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك قبيل والمراد بالاخ ما هو أعم من صاحبها أو ملتقط آخر  
 وعورض بأن البلاغة لا تقتضى أن يقرن صاحبها المستحق لها بالذئب العادى فالمراد ملتقط آخر والمراد جنس  
 ما يأكّل الشاة وفى قوله خذها نصريح بالامر بالاختذ فقيه ردّ إحدى الروايتين عن أحمد فى قوله يترك التقاط  
 الشاة واستدل به المالكية على أنه إذا وجدها فى فلاة فملكها بالاختذ ولا يلزمه بدلها ولو جاء صاحبها واحتج لهم  
 بالتسوية بين الذئب والملتقط والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط كذا نقله فى الفتح والظاهر أنهم عكسوا  
 بقوله فى الشاة هى لك واللام للتملك بخلاف قوله فى غيرها فاستمتع بها الظاهر أنه ليس على وجه القلب لك لها  
 إذ لو كان المراد التملك التام لم يقتصر به على الاستمتاع الذى ظاهره الانتفاع لأصل المالك بخلاف قوله فهى لك  
 وأجيب بأن اللام ليست للتملك ومذهب الشافعية أن ما لا يتنوع من صفات السباع كالبحل والفصيل يجوز  
 التقاطه للتملك مطلقاً سواء وجدته بمنازة أم لا صيانة له عن السباع والخونة ويخير آخذه من المفازة فان شاء عرفه  
 وتملكه بعد التعريف وان شاء باعه استقلالاً ان لم يجد صاحباً أو باذنه فى الأصح ان وجدته وغلث عنه بعد التعريف  
 وله أكله ان كان مأكولاً فى الحال مملوكاً له بقبضته فيغرمها ان ظهر مالكه ولا يجب بعد أكله تعريضه فان أخذ  
 من العمران فله الخصلتان الأولى ان لا تشالته وهى الاكل على الأصح فى المنهاج والظاهر فى الروضة لسهولة  
 البيع فيه بخلافه فى المفازة فقد لا يجد فيها من يشتري ويشترى النقل الى العمران (قال يزيد) مولى المنبعت  
 بالاسناد المذكور (وهى) أى ضالة الغنم (تعرف أيضاً) أى على سبيل الوجوب كذا عند الجمهور ~~ممكن~~ قال  
 الشافعية لا يجب تعريفها بعد الاكل إذا وجدت فى الفلاة وأما فى القرية فيجب على الأصح (ثم قال) السائل  
 يا رسول الله (كيف ترى فى ضالة الابل قال) زيد (فقال) عليه السلام (دعها فان معها حذاها) بكسر الحاء  
 المهملة وبالألف المجهمة أى خفها (وسقاها) بكسر السين جوفها أو عنقها (ترد الماء وتأكّل الشجر) فهى  
 مستغنية عن الحفظ لها بما ركب فى طباعها من الجلادة على العطش وتناول الماء كقول لطلوع عنقها ومصونة  
 بالامتناع عن أكل السباع (حتى يجد حارسها) أى مالكها فنأخذها للتملك منها ولا يبرأ من النعمان ردّها الى  
 موضعها كما مرّ هذا (باب) بالتنوين (إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة) أى بعد التعريف سنة (فهى لمن  
 وجدها) اكتفاء بقصده عند الاختلاف وهذا أحد الوجوه الثلاثة عند الشافعية وقيل يملكها بمجرد الحول  
 والتصرف والظاهر التملك باللفظ كما مرّ وسواء كان المملك غنياً أو فقيراً وخصها بالحنفية بالفتير دون الذين لأن  
 تناول مال الغير بغير إذنه غير جائز بلا ضرورة باطلاق النصوص وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي  
 قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس الامام (عن ربيعة بن عبد الرحمن) المشهور بالراى المدنى واسم أبيه قروخ  
 (عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد) الجهنى (رضى الله عنه) أنه (قال جاء رجل) أى عرابى كان له سابقة  
 أو هو بلال كما قال ابن بشكوال أو سويد والد عقبه كما رجه ابن حجر وقدم (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم



فَسأله عن اللقطة (أي عن حكمها) (فقال) عليه الصلاة والسلام (اعرف عفاصها) وعافها الذي هي فيه (ووكاها) الخيط الذي يشد به رأس الوعاء تعرف صدق مدعيها عند طلبها (ثم عزفها سنة فإن جاء صاحبها) أي فأذها إليه (والا) بأن لم يجي صاحبها (فشانك بها) بالنصب أي الزم شأنك بها والشأن الحال أي تصرف فيما وسبق في حديث أبي بلقظ فاستمتع بها والمسلم من طريق ابن وهب قال لم يأت لها طالب فاستنقها واستدل به على أن اللاقط يملكها بعد انقضاء مدة التعريف وهو ظاهر نص الشافعي لكن المشهور عند الشافعية اشتراط التلقظ بالتملك كما مر قريبا فإذا تصرف فيها بعد التعريف سنة ثم جاء صاحبها فالجهور على وجوب الرد إن كانت العين موجودة أو البديل إن كانت استهلك لقوله في الرواية السابقة ولتكن وديعة عندك وقوله أيضا عند مسلم ثم كلفها فإن جاء صاحبها فأذها إليه فإنه يقتضى وجوب ردّها بعد أكلافها فيجوز عمل على رد البديل وحينئذ فيجوز قول المصنف في الترجمة فهي لمن وجدها أي في إباحة التصرف إذا ذلّ أو ما أمر ضمنا بعد ذلك فهو وسأكت عنه (قال) السائل يا رسول الله (فضالة الغنم قال هي لك أو لا خيك أو للذئب قال) السائل يا رسول الله (فضالة الابل) ما حكمها (قال) عليه السلام (مالك ولها معها ساقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر) أي ماله وأخذها والحال أنها مستقلة بأسباب تعيشها (حتى يلقاها ربه) مالكها \* هذا (باب) بالتسوين (إذا وجد) شخص (خشبة في البحر أو) وجد (سوطا أو) وجد شيئا (نحوه) كعصا ماذا يصنع به هل يأخذها أو يتركها وإذا أخذها هل يملكها أو يكون سيده سبيل اللقطة (وقال الليث) بن سعد الإمام عما هو موصول عند المؤلف في باب التجارة في البحر في رواية أبي ذر الوقت حيث قال في آخر الحديث حدثني عبد الله بن صالح قال حدثني الليث بن هذا (حدثني) بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شرحبيل بن حسنة القرشي المصري (عن عبد الرحمن بن هرم بن) الأعرج (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل) لم يسم (وساق الحديث) هنا مختصرا وبأنهم منه في الكفالة ولنظفه وسأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار وقال اتنى بالشهداء أشهدهم فقال كفى بالله شهيدا قال اتنى بالكفيل قال كفى بالله كفيلاً قال صدقت فدفعها إليه إلى أجل مسمى وزاد في الزكاة فخرج في البحر فلم يجد مراكفا أخذ خشبة فنقرها فادخل فيها ألف دينار فرمى بها في البحر (فخرج) أي الرجل الذي أسلفه وهو فيما قيل النجاشي كما مر في الزكاة والبيع والكفالة (ينظر لعل مراكفا جاء بماله) الذي أسلفه (فأذا بالخشبة) التي أرسلها المستلف وأخبر أبو ذر والوقت فأذها هو بالخشبة (فأخذها لاهله طعنا فلما نشرها وجد المال) الذي بعته المستلف إليه (والحقيقة) التي كتبها بيعت المال المذكور \* وموضع الترجمة قوله فأخذها وهو مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يات في شرعنا ما يجناقه لاسيما إذا ورد بصورة البناء على فاعله ولم يقع للسوط ونحوه في الحديث ذكره وأجيب بأنه استنبطه بطريق الالتحاق \* هذا (باب) بالتسوين (إذا وجد) شخص (عمرة) بالثناة الفوقية وسكون الميم أو غيرها من المحقرات (في الطريق) جازله أخذ ذلك وأكله \* وبه قال (حدثنا) محمد بن يوسف (الفرابي قال) (حدثنا سفيان) الثوري (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن طلحة) بن مصرف (عن أنس) هو ابن مالك (رضي الله عنه) أنه (قال مرز النبي صلى الله عليه وسلم بكرة) ملقاة (في الطريق قال) ولا بوى ذرو الوقت فقال بالقضاء قبل القاف (لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة) المحرمة على (لا كأنها) ظاهره أنه تركها بكرة فخشية أن تكون من الصدقة فلو لم يخش ذلك لأكلا ولم يذكر تعريفها فدل على أن مثل ذلك من المحقرات يملك بالآخذ ولا يحتاج إلى تعريف لكان هل يقال إنها لقطة رخص في ترك تعريفها أو ليست لقطة لأن اللقطة ما من شأنه أن يملك دون ما لا قيمة له (وقال يحيى) بن سعيد القطان عما وصله مسند في مسنده عنه وأخرجه الطحاوي من طريق مسند (حدثنا سفيان) الثوري قال (حدثني) بالافراد (منصور) هو ابن المعتمر (وقال زائدة) هو ابن قدامة عما وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن زائدة (عن منصور) أيضا (عن طلحة) بن مصرف أنه قال (حدثنا أنس) قال المؤلف (وحدثنا) وفي بعض الأصول (للقهويل) وحدثنا (محمد بن مقاتل) المروزي الجاوري عكة قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن همام بن منبه) بكسر الموحدة المشددة وتشديد ميم همام الصنعاني أخى وهب (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال اتنى لا تقلب إلى أهلي فأجد التمرة) بسكون الميم وقال أجد

بلفظ المضارع استحضارا للصورة الماضية (ساقطة على فراشي فأرفعها لأكلمها) بالنصب (ثم أخشى أن تكون  
 صدقة فألقها) بضم الهمزة وسكون اللام وكسر القاف والرفع قال الكرمانى لا غير قال العيني بمعنى لا يجوز نصب  
 الياء لانه معطوف على فأرفعها فاذا نصب فزعنا بطن أنه معطوف على قوله أن تكون فيفسد المعنى انتهى نعم  
 في فروع اليونانية فألقها بالنصب وكذا في كثير من الاصول التي وقفت عليها وفي الفرع التذكري فألقها بالقاء  
 بدل القاف والنصب وعليها علامة أبي ذر مصححا عليها وخرج بعض علماء العصر النصب على أنه عطف على تكون  
 بمعنى ألقها في جوفى أى أخشى أن أطرحها في جوفى وأما رواية النساء والنصب فعلى معنى ثم أخشى أن  
 أحدها من الصدقة أى أن يظهر لي انها من الصدقة انتهى فليأتل ويحتمل تخريجها على نحو أخذ اللص قبل  
 يأخذك بالنصب على تقدير قبل أن يأخذك كقوله سأترك منزلي ابني عقيم \* وألحق بالجار فأستريحها  
 وقرئ شاذ أقدمه بالانبياء بالنصب قال في الكشف وهو في ضعف والذي في اليونانية فألقها بالقاء وسكون  
 الياء لا غير مصححا عليها \* هذا (باب) بالتسوين (كيف تعرف) بفتح العين والراء المشددة مبنيا للمفعول (لقطعة  
 أهل مكة وقال طاووس) اليماني فيما وصله المؤلف في حديث في باب لا يحل القتال بمكة من الحج (عن ابن عباس  
 رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال لا يلقط لقطتها) أى مكة وحرمها (الامن عرفها) للحفظ  
 لصاحبها (وقال خالد) الحذاء مما وصله في باب ما قيل في الصواع من أوائل البيوع في حديث (عن عكرمة)  
 مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال (لا تلقط) بضم أوله وفتح  
 ثالثة (لقطتها) بمعنى مكة (الامعرف) يحفظها المالكة ولا بوى ذرو الوقت لا يلقط بفتح أوله وكسر ثالثة لقطتها  
 بالنصب على المفعولية الامعترف (وقال احمد بن سعد) بسكون العين مضيا عليه ولا بوى ذرو الوقت سعيد  
 بكسرها وهو فيما حكاه ابن طاهر الرباطى وفيما ذكره أبو نعيم الدارمى (حدثنا روح) بفتح الراء وسكون الواو ثم  
 ساء مهملة هو ابن عباد وقد وصله الاسماعيلي من طريق العباس بن عبد العظيم وأبو نعيم من طريق خلف بن  
 سالم عن روح بن عباد قال (حدثنا زكريا) بن اسحاق المكي قال (حدثنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن  
 عباس رضى الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) أى عن مكة (لا يعصد) بضم التحتية وفتح الضاد  
 المجهمة والرفع في الفرع على النقي وجوز الكرمانى الجزم على النهى أى لا يقطع (عضاءها) بكسر العين المهملة  
 وفتح الضاد المجهمة وبعد الاثبات أن مرفوع نائب عن النفا على شجر أتم غيلان أو كل شجر له شوك عظيم  
 (ولا ينقر صيدها) بالرفع (ولا تحل لقطتها الا لمتشد) أى لمعترف على الدوام يحفظها والافسار البلاد كذلك  
 فلا تظهر فائدة التخصيص فأما من يريد أن يعرفها ثم يتلصكها فلا قال النووي في الروضة قال أصحابنا ويلزم  
 الملتقط بها الاقامة للتعريف أو دفعها الى الحاكم ولا يحى الخلاف فيمن التقت للحفظ هل يلزمه التعريف بل  
 يجزم هنا بوجوبه للحديث والله أعلم وانما اختص مكة بأن لقطتها لا تقلل لا مكان اتصالها الى ربها لانها ان كانت  
 للمكي فظاهر وان كانت للاقاقى فلا تخلو غالباً من وارد اليها فاذا عترفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى  
 معرفة صاحبها ولا تلحق لقطعة المدينة الشريفة بلقطعة مكة كما صرح به الدارمى والرويانى وقضية كلام صاحب  
 الاتصا أن حرمها كحرم مكة كما في حرمة الصيد وجرى عليه البلقينى لما روى أبو داود وبأسناد صحيح في حديث  
 المدينة ولا تلتقط لقطتها الا لمن اشاد بها وهو بالاشين المجهمة ثم الدال المهملة أى رفع صوته وقال جمهور المالكية  
 وبعض الشافعية لقطعة مكة كغيرها من البلاد ووافق جمهور الشافعية من المالكية الباجى وابن العربى تمسكا  
 بحديث الباب لكن قال ابن عرفة منتهرا المشهور مذهب المالكية والانصال عن التمسك به على قاعدة مالك  
 في تقديمه العمل على الحديث الصحيح سيما ذكره ابن يونس في كتاب الاقضية ودل عليه استقرار المذهب وقال  
 ابن المنير مذهب مالك التمسك بظاهر الاستئناء لانه فى الحل واستثنى المتشدد والاستئناء من النقي اثبات  
 فيكون الحل ثابتا للمتشدد أى المعترف يريد بعد قيامه بوظيفة التعريف وانما يريد على هذا أن مكة وغيرها هذا  
 الاعتبار في تحريم اللقطه قبل التعريف وتخليها بعد التعريف واحد والسياق يقتضى اختصاصا عن غيرها  
 والجواب أن الذى اشكل على غير مالك انما هو تعطيل المفهوم اذ مفهوم اختصاص مكة بحل اللقطه بعد  
 التحريم وتخريجها قبله أن غير مكة ليس كذلك بل تحل لقطته مطلقا وتحرم مطلقا وهذا لا قائل به فاذا آل الامر  
 الى هذا فالتطلب سهل يسير وذلك انما اتفقنا على أن التخصيص اذا خرج مخروج الغالب فلا مفهوم له وكذلك

تقول هنا الغالب أن لقطة مكة بأس ملتقطها من صاحبها لتفرق الخلق عنها إلى الاتفاق البعيدة فربما دخله الطمع فيها من أول وهلة فاستحلها قبل التعريف بخصها الشارع بالنهاى عن استحلال لقطتها قبل التعريف باختصاصها بما ذكرناه فقد ظهر للتخصيص فائدة سوى المفهوم فقط الاحتجاج به وانتظام الاختصاص حينئذ وتناسب السياق وذلك أن المأبوس من معرفة صاحبه لا يعرف كالموجود بالسواحل لكن مكة تختص بأن تعرف لقطتها وقد نص بعضهم على أن لقطة العسكر يدار الحرب إذا تفرق العسكر لا تعرف سنة لأنها إما لكافر فهي مباحة وإما لأهل العسكر فلا معنى لتعرف فيها في غيرهم فظهر حينئذ اختصاص مكة بالتعريف وإن تفرق أهل الموسم مع أن الغالب كونها لهم وأنهم لا يرجعون لأجلها فكانت عليه السلام قال ولا تحل لقطتها إلا بعد الانشاد والتعريف سنة بخلاف ما هو من جنسها يجتمع عات العساكر ونحوها فإن تلك تحل بنفس افتراق العسكر ويكفون المذهب حينئذ أقعد بظواهر الحديث من مذهب الخالف لأنهم يحتاجون إلى تأويل اللام وإخراجها عن التملك ويجعلون المراد ولا تحل لقطتها إلا بالانشاد فيحل له انشادها لا أخذها فيخالفون ظاهراً للام وظاهر الاستثناء ويحقق ما قلناه من أن الغالب على مكة أن لقطتها لا يعود لها صاحبها إن لم نسجع أحدا ضاعت له نقيقة بمكة فرجع إليها يطلبها ولا بحث في ذلك بل يأس منها بنفس التفرق والله أعلم (ولا يحتل) بضم التحتية وسكون المجمة مقصوداً أى لا يقطع (خلاها) بفتح المجمة مقصوداً كلاًها الرطب (وقال عباس) بدون آل عمه عليه السلام (يا رسول الله إلا الأذخر) بكسر الهمزة وبالألف المجمعين والخاء المكسورة ثبت معروف طيب الرائحة (وقال) عليه الصلاة والسلام ولا ي الوقت قال (الا الأذخر) بالنصب على الاستثناء كالأول قال ابن مالك وهو المختار على الرفع أما لكون الاستثناء متراخياً عن المستثنى منه فتفتوت المشاكلة بالبدلية وأما لكون الاستثناء عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصوداً أولاً \* وبه قال (حدثنا يحيى بن موسى) بن عبد ربه السخيتي البجلي المعروف بخت (قال حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي أبو العباس الدمشقي قال (حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو قال (حدثني) بالافراد (يحيى بن أبي كثير) بالثلاثة واسمه صالح (قال حدثني) بالافراد أيضاً (ابو سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (قال حدثني) بالافراد أيضاً (ابو هريرة) رضى الله عنه قال لما فتح الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قام في الناس عقب ما قتل رجل من خراعة رجلا من بني لثرا بكاء على راحلته فخطب (فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الله حبس عن مكة الفيل بالقوافل المكسورة والمثناة التحتية الساكنة وهو المذكور في التنزيل في قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل وأغیر الكشميين) كافي الفتح القتل بالقوافل المفتوحة والقافية الساكنة والصواب الأول والذي في الفرع كاصله القتل بالوجهين لا يذرعن الكشميين (وسلط عليها) على مكة (رسوله والمؤمنين فأنه لا يحل) أى لم تحل (لا حد كان قبلى وإنما احلت لي) بضم الهمزة وكسر الحاء المهملة أى أن أقاتل فيها (ساعة من نهاري) هي ساعة الفتح (وأنها لا تحل) ولا ي ذر لن تحل (لا حد بعدى) ولا ي ذر من بعدى (فلا يقر صيدها) بالرفع نائباً عن الفاعل أى لا يجوز لمحرم ولا لحلال (ولا يحتل) أى لا يقطع (شوكها) بالرفع أيضاً كسابقه (ولا تحل سابقتها) لقطتها (الا انشد) معترف يعترفها ويحفظها لما لكها ولا يملكها كسائر اللقطات في غيرها من البلاد (ومن قتل) بضم القاف وكسر التاء (له قبيل) بالرفع نائباً عن الفاعل (فهو بخير النظرين أما أن يفتدى) بضم أوله وفتح ثالثة مبنياً للمفعول أى يعطى الدية (وأما أن يقيد) بضم أوله وكسر ثانيه أى يقتص (فقال العباس) ابن عبد المطلب رضى الله عنه (الا الأذخر فانا) والعموى والمسقى فأنما (نجد له لقبورنا) نعهدا به ونسده فرج اللحد المتخللة بين اللينات (و) ستف (يوثنا) نجد له فوق الخشب والمعنى ليكن الأذخر استثناء من كلامك يا رسول الله فيقتص به من يرى انتظام الكلام من متكلمين لكن التحقيق في المسألة أن كلام المتكلمين إذا كان نأوباً لما يلفظ به الآخر كان كل متكلم بكلام تام ولهذا لم يكف في هذا الحديث بقول العباس إلا الأذخر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر) وذلك ما يوحى أو الهام أو اجتهاد على الخلاف المشهور في مثله (فقام أبوشاه) بالهاء الأصلية منونة وهو مصروف قال عباس كذا ضبطه بعضهم وقرأ أنه أنا معرفة ونكرة ونقل ابن الملقن عن ابن دحية أنه بالتاء منصوباً قال في المصابيح لا يتصور نصبه لأنه مضاف إليه في مثل هذا العلم دائماً وانما مراده أنه معرب بالفتحة في حال الجزاء كونه غير منصرف وذلك لأن القاعدة في العلم ذي الإضافة اعتبار حال المضاف إليه بالنسبة إلى الصرف وعدمه وامتناع دخول اللام ووجوبها فيمتنع مثل

هذا ومثل أبي هريرة من الصرف ومن دخول الالف واللام وينصرف مثل أبي بكر وتجب اللام في مثل امرئ القيس وتجوز في مثل ابن العباس انتهى وأبو شاه (رجل من أهل اليمن) ويقال أنه كلبى ويقال فارسى من الأبناء الذين قدموا اليمن في نصرته سيف ذى بن قال في الإصابة كذا رأيت بخط السلفى وقال إن هاهنا أصلية وهو بالفارسية ومعناه الملك قال ومن ظن أنه باسم أحد الأشياء فقد وهم انتهى (فقال) أي أبو شاه (اكتبوا لي يا رسول الله) يعني الخطبة المذكورة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لابى شاه) قال الوليد بن مسلم (قلت لأوزاعي) عبد الرحمن (ما قوله) أي أي شاه (اكتبوا لي يا رسول الله قال هذه الخطبة) بالنصب على المفعولية ولا يذوق قال هذه الخطبة بالرفع (التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي هذا الحديث ثلاثة من المدلسين على نسق واحد لكن قد صرح كل واحد من رواة بالتحديث فزال التهمة وفيه رواية تابعي عن تابعي عن العصابي وأخرجه مسلم في الحج وكذا أبو داود وفي العلم والديات والنسابة في العلم والترمذي وابن ماجه في الديات \* هذا (باب) بالتسوين (لا تختب ماشية أحد بغير إذن) بالتسوين ولا يذوق عن الكشيبي بغير إذنه بالهامة والماشية فيما قاله في النهاية تقع على الأيل والبقرة والغنم أكثر \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النيسبي قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس الامام (عن نافع) وفي موطأ محمد بن الحسن عن مالك أخبرنا نافع (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال لا يجلبن \* وفي رواية يزيد بن الهاد عن الدارقطني في الموطآت له أنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال لا يجلبن \* يضم اللام وفي رواية يزيد بن الهاد المذكورة لا يجلبن بكسر هاء وزيادة مشناة فوقية قبلها (أحد ماشية امرئ) وكذا امرأة مسلمين أو ذمتين (بغير إذنه) يجب أحدكم أن تؤذي مشربته) يضم الراء وتحتها في القرع وأصله وغيرهما أي موضعه المصون لما يجزن فيه كالغرفة (فبكسر) يضم التاء وفتح السين والنصب عطفاً على أن تؤذي (خراثة) بكسر الخاء وبالرفع نائباً عن الفاعل مكانه أو وعاءه الذي يجزن فيه ما يريد حفظه (فبفتح) ينقل طعامه) يضم الياء وسكون النون وفتح التاء والتألف من فيتنقل منصوب عطفاً على المنصوب السابق (فانما تجزن) يضم الزاي وللکشيبي تحوز يضم قوله وإعمال الخاء وكسر الراء بعد هازاي (أهم ضرورع مواشيهم أطعماتهم) نصب بالكسرة على المفعولية لضرورع والمراد اللبن فشبه عليه الصلاة والسلام ضرورع المواشي في ضبطها الألبان على أربابها بالخزانة التي تحفظ ما أودعت من متاع وغيره (فلا يجلبن أحد ماشية أحد الأبادنه) وفيه النهي عن أن يأخذ المسلم للمسلم شيئاً بغير إذنه وانما خص اللبن بالذكر لسهل الناس فيه فنبه به على ما هو أعلی منه وقال النووي في شرح المذهب اختلاف العلماء في مرتبة أوزرع أو ماشية فقال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئاً إلا في حال الضرورة فيأخذ ويغرم عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال أحد إذا لم يكن على البستان حائط جازله إلا كل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولولم يحجج إلى ذلك وفي الرواية الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالتين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث ابن عمر فروعا إذا مر أحدكم بجائط فليأكل كل ولا يتخذ خبنة أخرجه الترمذي واستغربه قال البيهقي لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية قال الحافظ ابن حجر والحق أن يجوعها لا يقتصر عن درجة العكج وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها انتهى \* وحديث الباب أخرجه مسلم في القضاء وأبو داود في الجهاد \* هذا (باب) بالتسوين (إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لأنما أودعه عنده) \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء الثقفي مولا هم البغلاقي البلخي قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) الأنصاري المدني (عن ربيعة بن عبد الرحمن) التيمي مولا هم المدني المعروف بريعة الرأي (عن يزيد بن خالد الجهني رضى الله عنه أن رجلاً) وفي السابقة أنه أعرابي وهو يرد على ابن بشكوال حيث فسر به بلال وفسره الحافظ ابن حجر بسويد العبدة بن سويد الجهني الحديث أخرجه الحميدي وابن السككن وغيرهما كما مر (سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة) ما حكمها (قال) صلى الله عليه وسلم (عزفها سنة) وجواباً ولا يجب الاستيلاء باللسنة بل تعرف على العادة (ثم اعرف وكأها) بكسر الواو والخيط الذي يربط به وعاءها (وعصاها) بكسر العين وعاءها وهذا يقتضي أن التعريف يكون قبل معرفة علاماتها وفي باب ضالة الغنم اعرف عفاصها وكأها ثم عزفها سنة وهي رواية أكثر وهي تقتضي أن يكون التعريف متأخراً عن العلامات لجمع بينهما النووي بأن

يكون مأمورا بمعرفة العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها كما مر ثم بعد ثمرتها سنة اذا  
أراد أن يتملكها يعرفها مرة أخرى يعرفها واصفا واصفها قبل التصرف فيها (ثم استنفق بها فان  
جاء ربها) أي مالكها (فأذها اليه) ان كانت موجودة والا فرد مثلها ان كانت مثلية أو قيمتها يوم التملك ان كانت  
مستقرمه لانه يوم دخولها في ضمانه وضمانها ثابت في ذمته من يوم التلف ولا ريب أن المأذون في استنفاقه اذا  
أنفق لا تبقى عينه وان جاء المالك وقد بيعت اللقطة فله الفسخ في زمن الخيار لاستحقاقه الرجوع لعين ماله مع  
بقائه وقيل ليس له الفسخ لان خيار العقد انما يستحقه العاقد دون غيره لان شرط الخيار للمشتري وحده فليس  
للمالك الخيار ولو كانت موجودة لكنها نقصت بعد التملك لزم الملتقط رد هاه مع غرم الارش لان جميعها منهون  
عليه فكذا بعينها وزاد المؤلف في الحديث المسوق في ضالة الغنم وكانت ودبعة عنده (قالوا) ولا يوزن ذروا الوقت  
فقال أي الرجل (بارسول الله فضالة الغنم) ما حكمها (قال) عليه الصلاة والسلام (خذها فانما هي لك ولا خيك  
اول الذئب) أي ان تركتها ولم يأخذها غيرك يأكلها الذئب غالباً فبني على جواز التقاطها وتملكها وعلى مأه  
العله وهو كونها معترضة للضياع ليدل على اطراد هذا الحكم في كل حيوان يهجز عن الرعي بغير راع والتفظ  
عن صفار السباع (قال) السائل (بارسول الله فضالة الابل) ما حكمها (قال) يزيد بن خالد (فغصب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حتى احترت وجنتاه) ما ارتفع من وجهه الكريم (واحرز وجهه) شك الراوي (ثم قال) عليه  
السلام (مالك ولها معها حدوها وسقاؤها) خفها وجوفها زاد في الرواية الاخرى ترد الماء وتأكل الشجر  
(حتى يلقاها ربها) وأشار بالتقييد بقوله معها سقاؤها الى أن المانع والقارق بينها وبين الغنم ونحوها استقلالها  
بالتعيش وهذا (باب) بالتدوين (هل يأخذ) الشخص (اللقطة ولا يدعيها) حال كونهما (تضبع) بتركها ايها  
(حتى لا يأخذها من لا يستحق) قال الحافظ ابن حجر سقط لا بعد حتى في رواية ابن شوية وأظن الواو سقطت  
من قبل حتى والمعنى لا يدعيها تضبع ولا يدعيها حتى يأخذها من لا يستحق وتغيبه العين فقال لا يحتاج الى هذا  
الظن ولا الى تقدير الواو لان المعنى صحيح والمعنى لا يتركها ضائعة ينتهي الى أخذها من لا يستحق وأشار بهذه  
الترجمة الى الرد على من كره اللقطة مستدلاً بحديث الجارود مر فوعا عند النساءى باسناد صحيح ضالة المسلم حرق  
النار بفتح الحاء المهملة والراء وقد تسكن الراء والمعنى أن ضالة المسلم اذا أخذها انسان ليمتلكها أذته الى النار  
وهو تشبيهه بليخ حذف منه حرف التشبيه للمبالغة وهو من تشبيهه المحسوس بالمحسوس ومذهب الشافعية  
استصحابها لامين وثق بنفسه وتكره لفاسق ثلاثد عوم نفسه الى الخيانة ولا تجب وان غلب على ظنه ضياع اللقطة  
وامانة نفسه كما لا يجب قبول الودبعة وحلوا حديث الجارود على من لا يعرفها الحديث زيد بن خالد عند مسلم من  
أوى الضالة فهو ضال ما لم يعرفها • وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) الواشي بحجامة ثم مهملة قال (حدثنا  
شعبة) بن الجراح (عن سلمة بن كهيل) بالتصغير الحضرمي أبي يحيى الكوفي أنه (قال سمعت سويد بن غفلة) بتصغير  
سويد وفتح العين المهملة والفاء واللام من غفلة الجمعني الحضرمي السابعي الكبير (قال كنت مع سلمان بن ربيعة)  
بفتح السين وسكون اللام ابن يزيد بن عمر الباهلي يقال له صحبة وكان يلي الخيول أيام عمرو وهو أول من استقصى  
على الكوفة (وزيد بن صوحان) بضم الصاد المهملة وسكون الواو وبالحاء المهملة العبدى السابعي الكبير الحضرم  
(في غزاة) زاد أجد من طريق سفيان عن سلمة حتى اذا كابد بالعديب وهو بضم العين المهملة وفتح الذال المهملة  
آخره موحدة موضع أو هو بين الجارود وينبع أو واد بظاهر الكوفة (فوجدت سوطاً فقال لي) أحدهما ولا يذر  
فقال لي أي سلمان وزيد (ألقه) قال ابن غفلة (قلت لا) ألقه (واكن) ولا يذروا لكني (ان وجدت صاحبه)  
دفعته اليه (والا استمعت به فلما رجعنا حجينا فمرت بالمدينة فأتأت ابني بن كعب رضي الله تعالى عنه) عن حكم  
التقاط السوط (فقال وجدت سرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيها مائة دينار) استدل به لابي حنيفة  
في تفرقه بين قليل اللقطة وكثيرها فيعرف الكثير سنة والقليل اياماً وحده القليل عنده ما لا يوجب القطع وهو  
مادون العشرة (فأتيت بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال عزفها حولاً فعرفتها حولاً) أي فلم أجد من يعرفها  
(ثم أتيت) النبي صلى الله عليه وسلم (فقال) عليه الصلاة والسلام (عزفها حولاً فعرفتها حولاً) أي فلم أجد من  
يعرفها (ثم أتيت) عليه السلام (فقال) عليه السلام (عزفها حولاً فعرفتها حولاً) أي فلم أجد من يعرفها  
(ثم أتيت الرابعة) أي بعد أن عزفها ثلاثاً (فقال) أعرف عذتها وكاءها ووعاءها فان جاء صاحبها (فأذها اليه  
والا) بأن لم يحق (استمتع بها) بدون فاقبال ابن مالك في هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف ان

الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها أخذها أو نحو ذلك وان لا يجي فاستع بها • وبه قال (حدثنا عبدان) واسمه عبد الله (قال اخبرني) بالافراد (ابن) عثمان بن جبلة يفتح الجيم والموحدة الازدى البصري (عن شعبة) بن الحجاج (عن سلمة) هو ابن كهيل (بهذا) الحديث المذكور (قال) شعبة بن الحجاج (فلقينته) أي سلمة بن كهيل كما صرح به مسلم (بعد) بالبناء على الضم حال كونه (بعكة فقال) سلمة (لا ادري) قال سويد (أثلاثه احوال او) قال (حولوا واحدا) وقدمت ما في هذه المسألة من البحث وأن الشك يوجب سقوط المشكوك فيه وهو الثلاثة فيجب العمل بالجزم وهو التعريف سنة واحدة في أول اللقطة • (باب من عرّف اللقطة ولم يدفعها) بالذال المهملة ولا يي ذرعن الكشميهني ولم يرفعها بالراء (الى السلطان) • وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) القرياني بكسر الفاء قال (حدثنا سفيان) الثوري (عن ربيعة) الرأي (عن يزيد مولى المنيع عن زيد بن خالد) الجهني (رضي الله عنه ان اعرابيا) من الخلاف في اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة) ما حكمها (قال) عليه الصلاة والسلام (عرّفها سنة فان جاء احد يخبرك بعناصها) وعلمها (وذكرها) فادفعها اليه (والا) بأن لم يجي أحد أو جاء ولم يخبر بعناصها (فاستغنى بها) فان جاء صاحبها فردد لها (وسأله) الاعرابي (عن) • (ضالة الابل فتعمر) بتشديد العين المهملة أي تغير (وجهه) عليه السلام من الغضب (وقال مالك) ولها معها سقاؤها وحداؤها (بالذال المعجمة) ترد الماء وتأكل الشجر) فهي مستغنية بذلك عن الحفظ (دعها) اتركها (حتى يجدها ربا) ماله • (كها) انهم اذا وجدوا الابل أو نحوها في العمارة فيجوز له التقاطها للتمك كما مر مع غيره في ضالة الابل (وسأله) الاعرابي أيضا (عن) حكم (ضالة الغنم فقال) عليه الصلاة والسلام (هي لك) ان أخذتها (اولا خيك) ملقط آخر (اول الذئب) يأكلها ان تركتها ولم يأخذها غيرك لانها لا تحصى نفسها • هذا (باب) بالتسوين بغير ترجة وسقط لا يي ذرعها وكما فصل من سابقه • وبه قال (حدثنا) ولا يي ذرع حدثني بالافراد (اصحاق بن ابراهيم) بن راهويه قال (اخبرنا النضر) بسكون الضاد المعجمة ابن شمير مصفرا قال (اخبرنا اسرائيل) بن يونس بن أبي اسحاق (عن) جده (ابن اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي (قال اخبرني) بالافراد (البراء) بن عازب (عن ابي بكر) الصديق (رضي الله عنهما) • وبه قال (حدثنا عبد الله بن رجاء) القداني بضم القين المعجمة والضميف البصري وثقه غير واحد قال (حدثنا اسرائيل) بن يونس (عن) جده (ابن اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي (عن البراء) بن عازب (عن ابي بكر) الصديق (رضي الله عنهما) انه (قال انطلقت) وفي علامات النبوة من طريق زهير بن معاوية امرئنا ابنا ومن القدح حتى قام قائم الظهيرة وخلا الطريق لا يمر فيه أحد فرفعت لنا حاضرة طويلة لها ظل لم تأت عليه الشمس فنزلنا عنده وسقوت للنبي صلى الله عليه وسلم مكانا يدي بنام عليه وبسطت فيه فروة وقلت نعم يا رسول الله وأنا أنفض لك ما حولك فننام وخرجت أنفض ما حوله (فاذا انابراعي غنم يسوق غنمه فقلت) وسقطت الفاء لغير أبي ذر وثبتته في نسخة (لمن) ولا يي ذرعن بالميم بدل اللام (أنت قال لرجل من قريش سمعاه فعرفته) ولم يعرف اسم الراعي ولا صاحبه الغنم وذكر الحاكم في الاكليل ما يدل على أنه ابن مسعود قال الحافظ ابن حجر وهو وهم (فقلت هل في غنمك من ابن) يفتح اللام والموحدة وحكي عياض أن في رواية ابن بضم اللام وتشديد الموحدة جمع لابن أي ذوات ابن (فقال نعم) فيها (فقلت هل انت حالب لي) قال في الفتح الظاهر أن مراده بهذا الاستعها م أحد أمعلك اذن في الحلب لمن يترك على سبيل الضيافة وبهذا يندفع الاشكال وهو كيف استجاز أبو بكر أخذ اللبن من الراعي بغير اذن مالك الغنم ويحتمل أن يكون أبو بكر لما عرفه عرف رضاه بذلك لصداقته له أو اذنه العام بذلك (قال) الراعي (نعم) أحلب لك قال أبو بكر رضي الله عنه (فامر به فاعقل شاة من غنمه) أي حبسها والاعتقال أن يضع رجله بين نخذي الشاة ويحلبها (ثم امره ان ينفض ضرعها) أي يذهبها (من الغبار ثم امره ان ينفض كفيها) من الغبار أيضا (فقال) ولا يي الوقت قال (هكذا ضرب احدي كفيها بالآخرى لحلبه كنية) يضم الكاف وسكون المثناة وفتح الموحدة أي قدر قدح أو شأ قليلا أو قدر حلبة (من ابن وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اداة ركوة) على قها) بالميم ولا يي ذروا الاصيل عن الجوى والمستقل على فيها (حرقه) بالرفع (فمسبت على اللبن) من الماء الذي في الادوة (حتى برد احفله) بفتح الموحدة والراء (فاتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في العلامات فوافقه حين استيقظ (فقلت اشرب يا رسول الله فشرب حتى رضيت) الحديث في شأن الهجرة

وقد ساقه بآتم من هذا السياق في العلامات قال ابن المنبر أدخل البصري هذا الحديث في أبواب اللقطة لأن  
اللين اذ الذي حكم الضائع المستهلك فهو كالوسط الذي اغتفر التقاطه وأعلى أحواله أن يكون كالشاة الملقطة  
في المضبحة وقد قال فيها هي لك أو لا خيك أولئذ تب وكذا هذا اللين ان لم يجلب ضاع وتعقبه في المصايح بأنه قد  
يمنع ضياعه مع وجود الراعي بحفظه وهذا يقدح في تشبيهه بالشاة لأنه لا يعمل مضبحة بخلاف هذا اللين ولله  
الموفق والمعين على اتمام هذا الكتاب والنفع به والا خلاص فيه

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب المظالم) جمع مظلة بكسر اللام وقصها حكاها الجوهرى وغيره والكسر أكثر ولم  
يضبها ابن سيده في سائر تصرفها إلا بالكسر وفي القاموس والمظلة بكسر اللام وكثامة ما يظلمه الرجل فلم يذكر  
فيه غير الكسر ونقل أبو عبيد عن أبي بكر بن القوطية لا تقول العرب مظلة يتخ اللام انما هي مظلة بكسر ها وهي  
اسم لما أخذ غير حق والظلم بالضم قال صاحب القاموس وغيره وضع الشيء في غير موضعه \* (في المظالم والغصب)  
وهو لغة أخذ الشيء ظلما وقيل أخذه جهر ا يغلبة وشرعا الاستيلاء على حق الغير عدوانا وسقط حرف الجر لا يذر  
وابن عساكر والمظالم بالرفع والغصب عطف عليه وسقط لفظ كتاب لغير المسقلى وللنسي كتاب الغصب باب في المظالم  
(وقول الله تعالى) بالجر عطف على سابقه (ولا تحسبن) يا محمد (الله غافلا عما يعمل الظالمون) أى لا تحسبه اذا  
أظهرهم وأجلهم أنه غافل عنهم مهمل لهم لا يعاقبهم على صنيعهم بل هو يحصى ذلك عليهم ويعتده عدا فامراد تبيته  
صلى الله عليه وسلم أو هو خطاب لغيره ممن يجوز أن يحسبه غافلا لجهله بصفاته تعالى وعن ابن عيينة تسليمة للظالم  
وتهديد للظالم (انما يؤخرهم) يؤخر عذابهم (ليوم تشخص فيه الابصار) أى تشخص فيه أبصارهم فلا تقتر  
في أما كنهم من شدة الاهوال ثم ذكر تعالى كيفية قيامهم من قبورهم ومجيئهم الى المحشر فقال (مهيئين  
مقننى رؤسهم) أى رافعى رؤسهم (المقنن) بالنون والعين (والمقنن) بالميم والحاء المهملة معناهما (واحد) وهو  
رفع الرأس فيما أخرجه القرطبي عن مجاهد وهو تفسير أكثر أهل اللغة وسقط قوله المقنن الى آخره في رواية غير  
المسقلى والكنهم من وزاد أبو ذر هنا باب قصاص المظالم (وقال مجاهد) فيما وصله القرطبي أيضا (مهيئين)  
أى (مديين النظر) لا يطفرون هيبة وخوفا وسقط واو وقال لا يذروا لوى ذروا لوى مدمنى النظر (ويقال  
مسرعين) أى الى الداعي كما قال تعالى مهيئين الى الداع وهذا تفسير أبى عبيدة في الجواز (لا يرتد اليهم  
طرفهم) بل تثبت عيونهم شاخصة لا تطرف أكثر ما هم فيه من الهول والفكرة والخافة لما يحل بهم  
(وافندتهم هوا يعنى جوقا) بضم الجيم وسكون الواو واوية خالية (لا عقول لهم) لفرط الخيرة والدهشة  
وهو تشبيه محض لانها ليست بهوا حقيقة وجهة التشبيه يحتمل أن تكون في فراغ الافئدة من الخيرة والرجاء  
والطمع في الرحمة (وأندر الناس) يا محمد (يوم يأتيهم العذاب) يعنى يوم القيامة أو يوم الموت فانه أول يوم  
عذابهم وهو مفعول ثان لا تذروا لا يجوز أن يكون ظرفا لان القيامة ليست بموطن الانذار (فيقول  
الذين ظلموا) بالشرك والتكذيب (ربنا آخرنا الى اجل قريب) آخر العذاب عنا وردهنا الى الدنيا وأمهلتنا  
الى أمد وحد من الزمان قريب تدارك ما فرطنا فيه (نحب دعوتك وتتبع الرسل) جواب للامس ونظيره قوله  
تعالى لولا آخرتني الى أجل قريب فأصدق (اولم تكونوا اسمعتم من قبل ما لكم من زوال) على ارادة  
القول وفيه وجهان أن يقولوا ذلك بطرا أو أشرا ولما استولى عليهم من عادة الجهل والسهو وأن يقولوا بلسان  
الحال حيث بنوا شديدا أو أتوا بعبدا وقوله ما لكم جواب القسم وانما جاء بلفظ الخطاب لقوله أقسمت ولو حكى  
لفظ المقسمين لقبل ما لنا من زوال والمعنى أقسمت أنكم باقون في الدنيا لا تزالون بالموت والفساد وقيل لا تنتقلون  
الى دار أخرى يعنى كفرهم بالبعث لقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت قاله الزمخشري  
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم) بالكفر والمعاصي كعاد وعهود (وتبين لكم كيف فعلنا بهم) بما شاهدون  
في منازلهم من آثار ما نزل بهم وما نوارع عنكم من أخبارهم (وضربنا لكم الامثال) من أحوالهم أى بينا لكم  
انكم مثلهم في الكفر واستحقاق العذاب أو صفات ما فعلوا وفعل بهم التي هي في الغرابة كالامثال المضروبة (وقد  
سكروا سكرهم) أى سكرهم العظيم الذى استفرغوا فيه جهدهم لابطال الحق وتقرير الباطل (وعند الله  
مكرهم) ومكتوب عنده فعلهم فهو مجازيهم عليه بغيره أو عظم منه أو عنده ما سكرهم به وهو عذابهم الذى  
يستحقونه (وان كان مكرهم) في العظم والشدة (لتزول منه الجبال) مسوى لازالة الجبال معذا لذلك وقيل  
ان نافية واللام مؤكدة لها كقوله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم والمعنى ومحال أن تزول الجبال

بمكرهم على أن الجبال مثل لايات الله وشراقة لانها بمنزلة الجبال الراسية ثباتا وتمكنا وتنصره قراءة ابن مسعود  
وما كان مكرهم وقرئ اتزول بلام الابتداء على معنى وان كان مكرهم من الشدة بحيث تزول منه الجبال وتنقطع  
عن اما كتبها (فلا تحسبن الله يخلف وعده رسله) يعني قوله انا لننصر رسلنا كتب الله لا غلب انا ورسل وأصله  
يخلف رسله وعده فتقدم المفعول الثاني على الاول ايذا نأبأ به لا يخلف الوعد أصلا كقوله ان الله لا يخلف  
الميعاد واذا لم يخلف وعده أحد افكيف يخلف رسله (ان الله عزيز) غالب لا يعاكر قادر لا يدافع (ذواتقام)  
لا وليا لهم من أعدائه كما مر ولفظ رواية أبي ذر ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون الى قوله ان الله عزيز  
ذواتقام وعنده بعد قوله وانذر الناس الآية \* (باب قصاص الظالم) أي يوم القيامة وسقط التوبيخ  
والترجئة هنا لابي ذر وثباته بعده قوله المقنع والمقنع واحد وسقط الواو من قوله وقال مجاهد \* وبه قال  
(حدثنا اسحاق بن ابراهيم) هو ابن راهويه قال (اخبرنا معاذ بن هشام) البصري قال (حدثني) بالافراد (ابي)  
هشام بن عبد الله الدستوائي (عن قتادة) بن دعامة بن قتادة الدوسي البصري الا كنه أحد الاعلام (عن ابي  
المتوكل) على بن دؤاد بال مضومة بعدها واو بهمزة (الماضي) بالنون والجيم (عن ابي سعيد الخدري رضى  
الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) انه (قال اذا خلع المؤمنون) شجوا (من) الصراط المضروب على  
(النار حيدوا بقنطرة) ككائن (بين الجنة و) الصراط الذي على متن (النار في تقاصون) بالصاد المهملة  
المشددة المضومة من القصاص والمراد به تتبع ما ينهم من المظالم واسقاط بعضها ببعض والكشبهني في تقاصون  
بالصاد المهملة المفتوحة المخففة (مظالم كانت بينهم في الدنيا) من أنواع المظالم المتعلقة بالابدان والاموال  
في تقاصون بالجنات والسيئات فمن كانت مظلمته أكثر من مظلة أخيه أخذ من حسناته ولا يدخل أحد الجنة  
ولا أحد عليه تباعة (حتى اذا نفوا) بضم النون والقاف المشددة مبنيا للمفعول من التسمية ولا يذر عن المستعمل  
تقصوا بفتح المثناة الفوقية والقاف وتشديد الصاد المهملة المفتوحة أي اكملوا التقاص (وهذبوا) بضم الهاء  
وتشديد الدال المحجمة المكسورة أي خلصوا من الاثم بمقاصصة بعضها ببعض (أذن لهم بدخول الجنة) بضم  
الهمزة وكسر المحجمة ويقطعون فيها المنازل على قدر ما بقي لكل واحد من الحسنات (هو) الله (الذي نفس  
محمد صلى الله عليه وسلم بيده) استعارة لنور قدرته (لا حدهم) بالرفع مبتدأ وفتح اللام للتأكيده (ككائه  
في الجنة) وخبر المبتدأ قوله (ادل) بالذال المهملة (بمنزله) وللحموى والمستعمل بكائه (كان في الدنيا) وانما  
كان أدل لانهم عرفوا ما كنهم يتعرضها عليهم بالغداة والعشي \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا  
في الرقاق (وقال يونس بن محمد) المؤدب البغدادي فيما وصله ابن منده في كتاب الايمان قال (حدثنا شيبان)  
ابن عبد الرحمن التميمي مولا هم الحموى البصري نزول الكوفة يقال انه منسوب الى نحووة بطن من الازد لاني  
علم النحو (عن قتادة) بن دعامة قال (حدثنا ابو المتوكل) هو الساجي وغرض المؤلف بسياق هذا التعليق  
تصريح قتادة بالتحديث عن أبي المتوكل \* (باب قول الله تعالى) في سورة هود (ألعنة الله على الظالمين)  
وأولها ومن أظلم من افترى على الله كذبا أولئك يعرضون على ربهم ويقول الاشهاد هؤلاء الذين كذبوا على  
ربهم ألعنة الله على الظالمين قال ابن كثير بين تعالى حال المفترين عليه وفضيحتهم في الدار الآخرة على رؤس  
الخلائق من الملائكة والرسل وسائر البشر والجان وقال غيره من جوارحهم وفي قوله ألعنة الله على الظالمين  
تمويل عظيم بما يجب بهم حينئذ لظلمهم بالكذب على الله \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري بكسر  
الميم وسكون النون وفتح القاف قال (حدثنا همام) هو ابن يحيى بن دينار البصري العوزي بفتح العين المهملة  
وسكون الواو وكسر المحجمة (قال اخبرني) ولا يذر حديثي بالافراد فهم (ما) (قتادة) بن دعامة (عن صفوان بن  
محرز) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الراء وبالزاي (الماضي) وقيل الباهلي البصري انه (قال ايضا)  
بالميم وفي رواية يينا (انا مني مع ابن عمر رضى الله عنهما أخذ بيده) بعد الهمزة مرفوع بدلا من أمشي الذي هو  
شعر اقوله انا والجملة حالية والضمير في يده لابن عمر وجواب يينا قوله (اذ عرض) له (رجل) لم أعرف اسمه  
(فقال) له (كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في التجوى) وللكتيميني يقول في التجوى أي التي  
تقع بين يدي الله وعنده يوم القيامة وهو فضل من الله تعالى حيث يذكر المعاصي للعبد سيرا (فقال) ابن عمر رضى  
الله عنهما (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يقول ان الله) عز وجل (يدني المؤمن) أي يقربه



(فيضع عليه كنفه) بفتح الكاف والنون والقاء أي حفظه وستره وفي كتاب خلق الافعال في رواية عبد الله بن المبارك عن محمد بن سواء عن قتادة في آخر الحديث قال عبد الله بن المبارك كنفه ستره (ويستره) عن اهل الموقف (فيقول) تعالى له (أتعرف ذنب كذا) أتعرف ذنب كذا مرتين ولا يذرتيا بالتزوين في الاخرة (فيقول) المؤمن (نعم أي رب) أعرفه (حتى اذا قرره بذنوبه) جعله مقررًا بأن أظهر له ذنوبه وأجلبأه الى الاقرار بها حتى يعرف منه الله عليه في سترها عليه في الدنيا وفي عفوه عنه في الآخرة وسقط في رواية أبي ذر لفظ اذا (ورأى في نفسه انه هلك) باستحقاقه العذاب (قال) تعالى له (سترتها) أي الذنوب (عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم فيعطى) حينئذ (كتاب حسنة وأما الكافر) بالافراد (والمناقضون) بالجمع في رواية أبي ذر عن الكشميهني والمستطلى وله عن الكشميهني أيضا والمناقض بالافراد (فيقول الاشهاد) جمع شاهد وشهيد من الملائكة والنبين وسائر الانس والجن (هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين) \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في التفسير والادب والتوحيد ومسلم في التوبة والنساء في التفسير وفي الرقائق وابن ماجه في السنة \* هذا (باب) بالتزوين (لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه) بضم الياء وسكون المهملة وكسر اللام مضارع أسلم أي لا يلقيه الى هلكة بل يحميه من عدوه \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير الخزومي مولا هم المصري ونسبه الى جدته اشهرته به قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين وفتح القاف بن خالد بن عقيل بالفتح الايلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (ان سالما اخبره ان) أباه (عبد الله بن عمر رضي رضى الله عنهما ما اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمسلم) سواء كان حرًا أو عبدًا بالاناء أو لا (اخوالمسلم) في الاسلام (لا يظلمه) خبر بمعنى النهي لان ظلم المسلم للمسلم حرام (ولا يسلمه) بضم آو وسكون ثانيه وكسر ثالثة لا يتركه مع من يؤذيه بل يحميه و زاد الطبراني ولا يسلمه في مصيبة نزات به (ومن كان في حاجة اخيه) المسلم (كان الله في حاجته) وعند مسلم من حديث أبي هريرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه (ومن فزع عن مسلم كربة) بضم الكاف وسكون الراء وهي الغم الذي يأخذ النفس أي من كرب الدنيا (فزع الله عنه كربة من كربات يوم القيامة) بضم الكاف والراء جمع كربة (ومن ستر مسلمًا) رآه على معصية قد انقضت فلم يظهر ذلك للناس فلورآه حال تلبسه بها وجب عليه الانكار لاسيما ان كان مجاهرًا فان انتهى والارفعه الى الحاكم وليس من الغيبة المحترمة بل من النصيحة الواجبة (ستره الله يوم القيامة) وفي حديث أبي هريرة عند الترمذي ستره الله في الدنيا والآخرة \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الاكرام ومسلم وأبو داود والترمذي في الحدود والنساء في الرجم \* هذا (باب) بالتزوين (أعن أحلك) المسلم سواء كان (ظالمًا أو مظلومًا) \* وبه قال (حدثنا) ولا ي الوقت حدثني بالافراد (عثمان بن أبي شيبة) هو عثمان بن محمد بن أبي شيبة واسمه ابراهيم ابن عثمان أبو الحسن العبسي الكوفي قال (حدثنا هشيم) بضم الهاء وفتح المجهة بالتصغير ابن بشير بالتصغير أيضا الواسطي قال (اخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس) بضم العين مصغرا ابن مالك الانصاري (وجحد الطويل) سقط الطويل لابي ذر ان كلا منهما (سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول) ولا ي ذر سمع بالتثنية أي عبيد الله وجحد وقول العيني ان الضمير في سمع يلفظ الافراد يعو د على جحد لا يخفى ما فيه (قال رسول الله) ولا ي ذر قال النبي (صلى الله عليه وسلم انصر أحلك) أي في الاسلام (ظالمًا) كان (أو مظلومًا) زاد في الاكرام من طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده فقال رجل يا رسول الله أنصره اذا كان مظلومًا أفرايت اذا كان ظالمًا كيف أنصره قال فتجيزه عن الظلم فان ذلك نصره أي منعه اياه من الظلم نصره اياه على شيطانه الذي يغويه وعلى نفسه التي تأمره بالسوء وتطفئه \* وبه قال (حدثنا مسدد) بمهمات وتشديد الدال الاولى ابن مسرهد ابن مسر بل الاسدي البصري قال (حدثنا معمر) من الاعتماد هو ابن سليمان بن طرخان التيمي (عن جحد الطويل) (عن أنس رضي الله عنه) انه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انصر أحلك ظالمًا أو مظلومًا قالوا) ولا ي الوقت في نسخة قال وفي الاكرام فقال رجل (يا رسول الله) ولم يسم هذا الرجل (هذا) أي الرجل الذي (تنصره) حال كونه (مظلومًا فكيف تنصره) حال كونه (ظالمًا قال) عليه الصلاة والسلام (تأخذ فوق يديه) بالتثنية وهو كناية عن منعه عن الظلم بالتمهل ان لم يمنع بالقول وعنى بالفوقية الاشارة الى الاخذ بالاستعلاء والقوة وقد ترجم المؤلف بلفظ الاعانة وساق الحديث بلفظ انصر فاشار الى ما ورد في بعض طرقه وذلك فيما رواه

رواه حديث بن معاوية وهو بالمهملة وآخره جيم مصغرا عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا عن أنسك ظالمًا الحديث أخرجه ابن عدي وأبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه منه المؤلف قال ابن بطال النصر عند العرب الاعانة وقد فسر صلى الله عليه وسلم أن نصر الظالم منعه من الظلم لأنك إذا تركته على ظلمه أدام ذلك إلى أن يقتص منه فنعك له من وجوب القصاص نصرة له وهذا من باب الحكم بالشيء وتسميته بما يؤول إليه وهو من عجيب الفصاحة ووجيز البلاغة وقد ذكر مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر سبيل الحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه ولقطه اقتتل رجل من المهاجرين وغلام من الانصار فنادى المهاجري يا للمهاجرين وبأدى الانصاري يا للانصار فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا ادعوى الجاهلية قالوا لا ان غلامين اقتتلا فكسح أحدهما الآخر فقال لا بأس ولنصر الرجل أخاه ظالمًا أو مظلومًا الحديث وذكر المفضل الضبي في كتابه الفاسران أن أول من قال انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا جندب بن العنبر بن عمرو بن عيم وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حجة الجاهلية لا على ما فسرته النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك يقول شاعرهم

إذا أظلم أنصر أخى وهو ظالم • على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

قاله الحافظ ابن حجر • (باب نصر المظلوم) • وبه قال (حدثنا سعيد بن الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة وكسر عين سعيد العامري الحرثي قال (حدثنا شعبة) بن الخجاج (عن الأشعث بن سيم) بضم السين وفتح اللام مصغرا والاشعث بالهجة والمثلثة أبي الشعثاء الكوفي (قال سمعت معاوية بن سويد) بضم السين وفتح الواو ابن مقزّن المزني الكوفي (قال سمعت البراء بن عازب رضى الله عنهم قال أمرنا لى صلى الله عليه وسلم بسميع ونمنا عن سبع فذكر عيادة المريض) وهي سنة إذا كان له متعهده والافواجبة (واتباع الجنائز) فرض على الكفاية (وتشيعت العاطس) إذا حمد الله سنة (ورّد السلام) فرض كفاية (ونصر المظلوم) مسلما كان أو ذميا واجب على الكفاية ويتعين على السلطان وقد يكون بالقول أو بالفعل ويكفيه عن الظلم وعن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمر الله بعبد من عباده أن يضرب في قبره مائة جلدة فلم يزل يسأل الله تعالى ويدعوه حتى صارت واحدة فامتلا قبره عليه نارا فلما ارتفع عنه أفاق فقال علام جلدتوني قالوا انك صليت صلاة بغير طهور وممرت على مظلوم فلم تنصره رواه الطحاوي ان كلن هذا حال من لم ينصره فكيف من ظلمه (واجابة الداعي) سنة الا في وليمة النكاح فعند الشافعية والحناابلة انها فرض عين إذا كان الداعي مسلما وأن تكون في اليوم الاول وأن لا يكون هناك منكر كشر بخمر (وابرار المقسم) جميع مضمومة وكسر السين سنة أى الحالف إذا أقسم عليه في مباح يستطیع فعله ولا يذرعن التشيبي وابرار القسم • وهذا الحديث قد سبق في الجنائز تأملوا ساقه هنا مختصرا لم يذكر السبع المنهى عنها والمراد منه هنا قوله ونصر المظلوم • وبه قال (حدثنا محمد بن العلاء) بن كريب الهمداني الكوفي قال (حدثنا أبو أسامة) حاد بن أسامة (عن يزيد) بضم الموحدة مصغرا ابن عبد الله بن أبي بردة (عن) جده (أبي بردة) الحارثي أو عامر (عن) أبيه (أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال المؤمن للمؤمن) التعريف فيه للجنس والمراد بعض المؤمن لبعض (كاليان يشد بعضه بعضا) بيان لوجه التشبيه وللشك في بعضهم بعضا بجمع (وشبك) عليه الصلاة والسلام (بين أصابعه) كاليان للوجه أى شدا مثل هذا الشد وفيه تعظيم حقوق المسلمين بعضهم لبعض وحسنهم على التراحم والملاطمة والتعاقد والمؤمن إذا شد المؤمن فقد نصره والله أعلم • (باب الانصار من الظالم لقوله جل ذكروه) في سورة النساء (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم) أى الاجهر من ظلم بالدعاء على الظالم والظلم منه وعن السدي نزات في رجل نزل بشرم فلم يضيقوه فرخص له أن يقول فيهم ونزولها في واقعة عين لا يمنع حملها على عموها وعن ابن عباس رضى الله عنه المراد بالجهري من القول الدعاء فرخص للمظلوم أن يدعو على من ظلمه (وكان الله جميعا) لكلام المظلوم (عليما) بالظالم ولقوله تعالى في سورة الشورى (والدين اذا أصابهم البغي) يعنى الظلم (هم ينتصرون) ينتقمون (قال ابراهيم) الضبي مما وصله عبد بن حميد وابن عينة في تفسيرهما (كانوا) أى السلف (يكرهون ان يستدلوا) بضم الناء وفتح التاء والمجعة من الذل (فاذا فدروا) بفتح الدال المهملة (عروا) عن يني عليهم • (باب عدو المظلوم) عن ظلمه (لقوله تعالى) في سورة النساء (ان تبدوا خيرا) طاعة وبرا (او تحفوه) أى تفعلوه سرا (او تعفوا عن سوء)

لكم المؤاخذه عليه وهو المقصود وذكرا بآثار الخير واخفاته تسبب له ولذلك رتب عليه قوله (فان الله كان عفوا قديرا) أي يكثر العفو عن العصاة مع كمال قدرته على الانتقام فانتم أولى بذلك وهو حث للمظلوم على العفو بعد ما رخص له في الانتصار رجلا على مكارم الاخلاق وقوله تعالى في سورة حم عسق (وجزا سيئة سيئة مثلها) وسعى الثانية سيئة للردواج ولا نهاتسو من تنزل به (فن عفا واسلح) بينه وبين خصمه بالعفو والاعضاء (فأجره على الله) عدة مبسطة لا يقاس أمرها في العظم (انه لا يحب الظالمين) المستدين بالسيئة والتجباوزين في الانتقام (ولن انتصر بعد ظلمه) بعد ما ظلم فهو من اضافة المصدر الى المفعول (فاؤثك ما عليهم من سبيل) من مأثم (انما السبيل) يعني الاثم والحرج (على الذين يظلمون الناس) يبدونهم بالاضرار يطلبون ما لا يستحقونه تجبرا عليهم (ويغفون في الارض بغير الحق أو لثك لهم عذاب أليم) على ظلمهم وبغيرهم (ولن صبر) على الاذى ولم يقتصر من صاحبه (وغفر) تجاوزه عنه وفوض أمره الى الله (ان ذلك) الصبر والتجاوز (لن عزم الامور) أي ان ذلك منه خذف لانه لم به كما حذف في قواهم السمن منوان بدرهم \* ويحكى أن رجلا سب رجلا في مجلس الحسن رحمه الله فكان المسبوب يكظم ويعرق فيمسخ العرق ثم قام فتلأهذه الآية فقال الحسن عقلها والله وفهمها اذ ضربها الجاهلون وفي حديث أبي هريرة عند الامام أحمد وأبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكر ما من عبد ظلم مظلة فعضا عنها إلا أعز الله بها نصره وقد قالوا العفو مندوب اليه ثم قد ينكس الامر في بعض الاحوال فيرجع ترك العفو مندوبا اليه وذلك اذا احتج الى كفا زيادة البقي وقطع مادة الاذى وسقط من الفرع قوله تعالى ومن يضلل الله فخاله من ولي من بعده أي من ناصر يتولاه من بعد خذلان الله له وثبت فيه قوله تعالى (وترى الظالمين لما رأوا العذاب) حين يرونه فذكره بلفظ الماضي تحقيرا (يقولون هل الى مرد من سبيل) أي الى رجعة الى الدنيا وفي رواية أبي ذر فأجره على الله انه لا يحب الظالمين الى قوله مرد من سبيل فاسقط ما ثبت في رواية غيره \* هذا (باب بالنورين) (الظلم ظلمات يوم القيامة) \* وبه قال (حدثنا احمد بن يونس) هو احمد بن عبد الله بن يونس أبو عبد الله التميمي اليربوعي الكوفي قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة واسمه دينار) (المجاشون) بكسر الجيم وبالشين المجمة المنعومة قال (اخبرنا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال الظلم) بأخذ مال الغير بغير حق أو التناول من عرضه أو نحو ذلك (ظلمات) على صاحبه (يوم القيامة) فلا يمتدى يوم القيامة بسبب ظلمه في الدنيا فرما وقع قدمه في ظلمة ظلمه فهو في حفرة من حفر النار وانما يشأ الظلم من ظلمة القلب لانه لو استنار بنور الهدى لا اعتبر فاذا سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتشفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يغنى عنه ظلمه شيأ قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يؤتى بالظلمة فيوضعون في تابوت من نار ثم يزجون فيها \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في الادب والترمذي في البر \* (باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم) \* وبه قال (حدثنا يحيى بن موسى) بن عبد ربه البلخي الملقب بجحت بفتح المجمة وثبت يد المنة القوقية قال (حدثنا وكيع) هو ابن الجراح الراسي بضم الراء وهمزة ثم مهمله الكوفي قال (حدثنا زكريا بن اسحاق المكي) الثقة (عن يحيى بن عبد الله بن صبيح) بالصاد المهملة المكي (عن ابي سعيد) نافذ بالقضاء والمجعة أو المهملة (مولي ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ الى أهل اليمن) والبايع عليهم سنة عشر يعلمهم الشرائع ويقبض الصدقات (فقال) له (اتق دعوة المظلوم) وان كان عاصيا (فانها) أي دعوة المظلوم وللمستغنى فانه أي الشأن (ليس بينها وبين الله حجاب) كناية عن الاستجابة وعدم الرد \* كما صرح به في حديث أبي هريرة عند الترمذي مر فوعا بلفظ ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حين يفطر والامام العادل ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق الغمام وتفتح لها أبواب السماء ويقول الرب وعزقي لا تنصرك ولو بعد حين \* وحديث الباب قد سبق في باب أخذ الصدقة من الاغنياء من كتاب الزكاة بأنتم من هذا واقتصر منه هنا على المراد \* (باب من كانت له مظلة) بكسر اللام وحكى قحها (عند الرجل) وفي رواية عند رجل (خلاله هل يبين مظلمته) حتى يصح التحليل منها أم لا \* وبه قال (حدثنا آدم بن ابي اياس) عبد الرحمن العسقلاني الخراساني الاصل قال (حدثنا ابن ابي ذئب) محمد بن عبد الرحمن قال (حدثنا سعيد المقبري عن ابي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له مظلة) بكسر اللام وفي الرقاق من رواية مالك عن المقبري من كانت عنده مظلة (لاحد) ولا يذرا لحيه (من عرضه) بكسر العين

المهملة موضع الذم والمدح منه سواء كان في نفسه أو أصله أو فرعه (أو شئ) من الأشياء كالأموال والجراحات حتى اللطمة وهو من عطف العام على الخاص (فليحمله منه اليوم) نصب على الظرفية والمراد من اليوم أيام الدنيا لمقابلته بقوله (قبل أن لا يكون دينار ولا درهم) فيؤخذ منه بدل مظلته وهو يوم القيامة والمراد بالتخلل أن يسأله أن يجعله في حل وليطلبه ببراءة ذمته وقال الخطابي معناه يستويه ويقطع دعواه عنه لأن ما حرم الله من الغيبة لا يمكن تحليله وجاء رجل إلى ابن سيرين فقال اجعلني في حل فقد اغتبتك فقال اني لأحل ما حرم الله ولكن ما كان من قبلنا فانت في حل ولما قال قبل أن لا يكون دينار ولا درهم كأنه قيل فما يؤخذ منه بدل مظلته فقال (ان كان له) أي الظالم (عمل صالح اخذ منه) أي من ثواب عمله الصالح (بتدري مظلته) التي ظلمها اصاحبه (وان لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه) الذي ظلمه (فحمل عليه) أي على الظالم عقوبة سيئات المظلوم قال المازري زعم بعض المبتدعة أن هذا الحديث معارض لقوله تعالى ولا ترزقوا زورا أخرى وهو باطل وجهالة ينة لأنه انما عوقب بفعله ووزره فتوجه عليه حقوق لغيره فدفعته اليه من حسناته فلما فرغت حسناته أخذ من سيئات خصمه فوضعت عليه حقيقة العقوبة مسببة عن ظلمه ولم يعاقب بغير جنسية منه (قال أبو عبد الله) الموافق (قال اسماعيل بن أبي أويس) هو شيخ المؤلف (الغمامي) أي أبو سعيد المذکور في السند (المقبري لأنه كان نزل) ولا يذري نزل (ناحية المقابر) بالمدينة الشريفة وقيل لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعله على حفر القبور بالمدينة وهو تابعي (قال أبو عبد الله) البخاري (وسعيد المقبري هو مولى بني لبيث) كان مكاتباً لامرأة من أهل المدينة من بني لبيث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة (وهو سعيد بن أبي سعيد واسم أبي سعيد كيسان) بفتح الكاف ومات سعيد المقبري في أول خلافة هشام وقال ابن سعد مات سنة ثلاث وعشرين ومائة وانفقوا على توثيقه قال محمد بن سعد كان ثقة كثيراً الحديث لكنه اختلط قبل موته بأربع سنين وقد سقط قوله قال أبو عبد الله قال اسماعيل الخ في غير رواية الكشي في وثبت فيها والله أعلم \* هذا (باب) بالتسوين (إذا حله من ظلمه فلا رجوع فيه) سواء كان معلوماً أو مجهولاً عند من يجيزه \* وبه قال (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) زاد الكشي في هذه الآية (وان امرأة خافت من بعلها اشوزا) تجافيا عنها وترفعاً عن صحبتها كراهة لها ومنعاً لحقوقها (أو اعراضاً) بأن يقل مجالسها ومخاطبتها (قالت) عائشة (الرجل تكون عنده المرأة) حال كونه (ليس يستكرهينها) أي ليس بطالب كثرة الصحبة منها أمالكبرها أو لسوء خلقها أو لغير ذلك وخبر المبتدأ الذي هو الرجل قوله (يريد أن يفارقها) أي لما ذكر (فتقول) المرأة (أجعلك من) أجل (شأني في حل) أي من حقوق الزوجية وتتركني بغير طلاق (فتزلت هذه الآية في ذلك) وعن علي رضي الله عنه نزلت في المرأة تكون عند الرجل تكره مفارقتها فيصطلحان على أن يجيئها كل ثلاثة أيام أو أربعة وروى الترمذي من طريق سماعة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خشيت سودة أن يطلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأت يارسول الله لا تطلقني واجعل يومى لعائشة ففعل ونزلت هذه الآية وقال حسن غريب \* وقد تبين أن مورد الحديث انما هو في حق من تسقط حقهما من القسمة وحينئذ يقول الكرماني ان المطابقة بين الترجمة وما بعدهما من جهة أن الخلع عقد لازم لا يصح الرجوع فيه فيأتحق به كل عقد لازم وهم ثمانية عليه في فتح الباري \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً في التفسير \* هذا (باب) بالتسوين (إذا أذن) رجل (له) أي لرجل آخر في استيفاء حقه (أو أحله) ولا يذري عن الكشي أن أحله (ولم يبين كم هو) أي مقدار المأذون في استيفائه أو المحلل \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن أبي حازم بن دينار) بالحاء المهملة والزاي سلة الأعرج (عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله) وفي نسخة صحح عليها في اليونانية أن النبي (صلى الله عليه وسلم أتى بشراب) في قدح والشراب هو اللبن الممزوج بالماء (فترب منه وعن عيينة غلام) هو ابن عباس (وعن يساره الأشياخ فقال) عليه الصلاة والسلام (للغلام) أناذن لي أن أعطي (القدح) (هو لا) أي الأشياخ (فقال الغلام لا والله يارسول الله لا أؤثر نصيبي منك أحداً) انما قال ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام لم يأمره به ولو أمره لا طاع وتناهره انه لو أذن له لا عطاءهم (قال قتله) بالثناة القوقية واللام المشددة أي دفعه (رسول الله صلى الله عليه وسلم يده) ولم يظهر لي وجه المناسبة بين الترجمة والحديث

قاله أعلم وقد قيل انما تؤخذ من معنى الحديث لانه لو أذن الغلام له عليه الصلاة والسلام بدفع الشراب الى  
 الاشياخ لكان تحطيل الغلام غير معلوم وكذلك مقدار شرابهم وشربه \* (باب انهم من ظلم شيئا من الارض) \* وبه  
 قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع الحمصي قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم  
 ابن شهاب (قال حدثني) بالافراد (طلحة بن عبد الله) بن عوف ابن أخي عبد الرحمن بن عوف (أن عبد الرحمن  
 ابن عمرو بن سهل) القرشي وقيل الانصاري المدني وليس له في البخاري الا هذا الحديث (أخبرنا ابن سعيد بن  
 زيد) القرشي أحد العشرة المبشرة بالجنة (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ظلم  
 من الارض شيئا) قليلا أو كثيرا وفي رواية عروة في بدء الخلق من أخذ شبرا من الارض ظلما ولاحد من حديث  
 أبي هريرة من أخذ من الارض شبرا بغير حقه (طوقه) بضم الطاء المهملة وكسر الواو والمشددة وبالضاد مفتحة  
 للمفعول (من سبع ارضين) بفتح الراء وقد تسكن أي يوم القيامة قبل أراد طوق التكليف وهو أن يطوق حلها  
 يوم القيامة ولاحد والطبراني من حديث يعلى بن مرة مرفوعا من أخذ أرضا بغير حقها كلف أن يحمله تراها  
 الى المحشر وفي رواية للطبراني في الكبير من ظلم من الارض شبرا كلف أن يحضره حتى يبلغ به الماء ثم يحمله الى المحشر  
 وقبل انه أراد أنه يحسف به الارض فتصير الارض المقصوبة في عنقه كأطوق ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك  
 كما جاء في غلط جلد الكافر وعظم ضرره قال البخوي وهذا أصح ويؤيده حديث ابن عمر المسوق في هذا الباب  
 ولفظه خسف به يوم القيامة الى سبع ارضين وفي حديث ابن مسعود عند أحمد بإسناد حسن والطبراني في الكبير  
 قلت يا رسول الله أي الظلم أظلم فقال ذراع من الارض ينتقصها المرء المسلم من حق أخيه فليس حصاة من  
 الارض يأخذها الا طوقها يوم القيامة الى قعر الارض ولا يعلم قعرها الا الله الذي خلقها والمراد بالتطوق  
 الاثم فيكون الظلم لازما في عنقه لزوم الاثم عنقه ومنه قوله تعالى ألزمتنا طائره في عنقه وفي هذا تهديد عظيم  
 للقاصب خصوصا ما يفعله بعضهم من بناء المدارس والربط ونحوه مما يظنون به القرب والذكر الجليل من  
 غصب الارض لذلك وغصب الالات واستعمال العمال ظلما وعلى تقدير أن يعطى قائما يعطى من المال الحرام  
 الذي اكتسبه ظلما الذي لم يقل أحد بجواز أخذه ولا الكفار على اختلاف مللهم فيزداد هذا الظالم بارادته الخير  
 على زعمه من الله بعد ما سمع هذا الظالم قوله صلى الله عليه وسلم من ظلم من الارض شيئا طوقه من سبع ارضين  
 وقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن ربه ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي العهدة ثم غدر ورجل  
 باع حرأ أو كل غنمه ورجل استأجر أجيرا فامتنع منه ولم يعطه أجره رواه البخاري \* وبه قال (حدثنا  
 أبو معمر) عبد الله بن عمرو بن الجراح المقعد البصري قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد قال (حدثنا حسين)  
 المعلم (عن يحيى بن أبي كثير) الطائي اليمامي (قال حدثني) بالافراد (محمد بن ابراهيم) التيمي (أن أبا سلمة)  
 عبد الله أو اسماعيل بن عبد الرحمن بن عوف (حدثه انه كانت بينه وبين اناس خصومة) قال الحافظ ابن حجر  
 لم أقف على أسمائهم ووقع اسم من طريق حرب بن شداد عن يحيى وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض ففیه  
 نوع تعيين للخصوم وتعيين المتخاصم فيه (فذكر لعائشة رضي الله عنها) أي ذلك كما في بدء الخلق (فصالت له يا أبا  
 سلمة اجتنب الارض) فلا تنصب منها شيئا (فان النبي صلى الله عليه وسلم قال) وفي رواية يقول (من ظلم قيد شبرا)  
 بكسر القاف وسكون المثناة التحتية أي قدر شبرا (من الارض طوقه من سبع ارضين) أي يوم القيامة  
 وفي حديث أبي مالك الاشعري عند ابن أبي شيبة بإسناد حسن أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض  
 يسرقه رجل فيطوقه من سبع ارضين وعند ابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعا ايما رجل ظلم شبرا من  
 الارض كلفه الله أن يحضره حتى يبلغ آخر سبع ارضين ثم بطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس \* وحديث  
 الباب أخرجه المؤلف أيضا في بدء الخلق ومسلم في البيوع \* وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) القراهيدي قال  
 (حدثنا عبد الله بن المبارك) المروزي قال (حدثنا موسى بن عقبة) الامام في المغازي (عن سالم عن أبيه)  
 عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه انه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من أخذ من الارض شيئا) قل  
 أو كثر (بغير حقه خسف به) أي بالآخذ غضبا تلك الارض المقصوبة (يوم القيامة الى سبع ارضين) فتصير له  
 كالأطواق في عنقه بعد أن يطوله الله تعالى أو أن هذه الصفات تتنوع لصاحب هذه الجنة على حسب قوة  
 المفسدة وضعفها فيذهب بعضهم بهذا وفي الحديث امكان غصب الارض خلافا لابي حنيفة وأبي

يوسف حيث قال الغصب لا يتحقق الا فيما يقل ويحول لان ازالة اليد بالنقل ولا نقل في العقار واذا غصب  
عقار فله في يده لم يضمنه وقال محمد بن عيسى وهو قول أبي يوسف الاول وبه قال الشافعي لتحقق اثبات اليد ومن  
ضرورة ذوال يد المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة فيتحقق الوصفان وهو الغصب  
فصار كالتنقل وجود الوديعة ولهما معنى لابي حنيفة وأبي يوسف أن الغصب اثبات اليد بزيادة المالك بفعل  
في العين وهذا لا يتصور في العقار لان يد المالك لا تزول الا باخراجها عنها وهو فعل فيه لافي العقار قاله في الهداية  
واستدل لهما في الاختيار شرح المختار بحديث الباب من ظلم من الارض شيئا طوقه من سبع ارضين لانه عليه  
الصلاة والسلام ذكر الجزاء في غصب العقار ولم يذكر الضمان ولو وجب لذكره وصور المالك بما اذا سكن دار  
غيره بغير اذنه ثم خربتها فماذا اهدم البناء وحضر الارض فيضمن لانه رجع منه النقل والتحويل فانه اتلاف  
ويضمن بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب والعقار يضمن بالاتلاف وان لم يضمن بالغصب ولانه تصرف في العين  
انتهى ومن فوائد حديث الباب ما قاله ابن المنبر ان فيه دليلا على أن الحبسكم اذا تعلق بظاهر الارض تعلق  
بباطنها الى الضوم فمن ملك ظاهرا لارض ملك باطنها من حجارة وأبنية ومعادن ومن حبس أرضا مسجدا أو غيره  
يتعلق التحبيس بباطنها حتى لو أراد امام المسجد أن يحتقر تحت أرض المسجد ويبنى مطامير تكون أبوابها الى  
جانب المسجد تحت مصطبة له أو نحوها أو جعل المطامير حوائط ومخازن لم يكن له ذلك لأن باطن الارض  
تعلق به الحبس كظاهرها فكلا لا يجوز ان يتخذ قطعة من المسجد حائطا كذلك لا يجوز ذلك في باطنها (قال القريري  
قال أبو جعفر بن أبي حاتم) واسمه محمد البخاري وروى المؤلف (قال أبو عبد الله) البخاري (هذا الحديث) أي  
حديث الباب (ليس بخبر اسان في كتاب ابن المبارك) ولا يذري كتاب ابن المبارك التي صنفها به (املاء) أي  
الحديث والمسئلة والجوى انما أتملى بزيادة انما وضم الهمزة وحذف الضمير المنصوب (عليهم بالبصرة) لكن  
نعيم بن حماد المروزي عن حلي عنه خبر اسان وقد حدث عنه بهذا الحديث فيحتمل أن يكون حدث به بخبر اسان  
والله اعلم وهذه الفائدة التي ذكرها القريري ثابتة في رواية أبي ذر ساقطة لغيره \* هذا (باب) بالتزوين (إذا أذن  
انسان لأخر شيئا) أي في شيء (جاز) \* وبه قال (حدثنا حفص بن عمر) بن الحارث الحوضي قال (حدثنا شعبة)  
ابن الحجاج (عن جبلة) بالجليم والموحدة واللام المقطوحتين ابن مهيم بضم السين وفتح الحاء المهملة تن الشيباني انه  
قال (كتاب المدينة في بعض أهل العراق) وعند الترمذي في بعض أهل العراق (فأصابنا سنة) غلام وجد به  
(فكان ابن الزبير) عبد الله (يرزقنا) أي يطعمنا (التمرفكان ابن عمر رضى الله عنه ما يمر بنا) أي ونحن نأكله  
(فيقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي عن الاقران) بهمزة مكسورة بين اللام والظاف من الثلاث المزيد  
فيه قال عياض والصواب القران باسقاط الهمزة وهو أن تقرأ بقرعة عند الاكل لان فيه ايجافا برفيقه مع  
ما فيه من الشرع المزرى به صاحبه نعم اذا كان القرى ملكا له أنه يأكل كيف شاء (الا ان يستأذن الرجل منكم  
أخاه) فبأذن له فانه يجوز لانه حقه له اسقاطه واختلف هل قوله الا أن يستأذن الخ مدرج من قول ابن عمر  
أو مرفوع قد ذهب الخطيب الى الاول وعورض بحديث جبلة عند البخاري سمعت ابن عمر يقول نهي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أن يقرن بين القرين جميعا حتى يستأذن أصحابه وهل النهي للتحريم أو للتنزيه فنقل عياض عن  
أهل الظاهر أنه للتحريم وعن غيرهم أنه للتنزيه وصوب النووي التفصيل فان كان مشتركا بينهم حرم الا برضاهم  
والا فلا \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الاطعمة والشركة ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه  
في الاطعمة والنسائي في الوليمة \* وبه قال (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدي قال (حدثنا  
أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري (عن الأعشى) سليمان بن مهران (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة (عن  
أبي معود) عتبة بن عمرو الانصاري البدرى (ان رجلا من الانصار يقال له أبو شعيب كان له غلام لحام) يبيع  
اللحم ولم يسم (فقال له أبو شعيب اصنع لي طعام خسة) لعلمه أن النبي صلى الله عليه وسلم سببه غيره (لعلني  
أدعوا النبي صلى الله عليه وسلم خامس خسة) أي أحد خسة (وابصرني وجه النبي صلى الله عليه وسلم الجوع)  
جبلة فعلية حالية يعني انه قال لغلامه اصنع لنا في حال رؤيته تلك (فدعاه) أي دعا أبو شعيب النبي صلى الله  
عليه وسلم (فتبعهم رجل) أي سادس لم يسم أيضا (لم يدع فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا قد اتبعنا)  
بتشديد التاء (اتأذن له) في الدخول (قال نعم) \* وهذا الحديث قدمه في باب ما قيل في اللعاب والجزائر من

كتاب البيوع \* (باب قول الله تعالى) في سورة البقرة (وهو ألد الخصام) ألد أفعل تفضيل من اللد وهو شدة  
الخصومة والخصام المخاصمة ويجوز أن يكون جمع خصم كصعب وصعاب بمعنى أشد الخصوم خصومة أو أن  
أفعل هنا ليست للتفضيل بل بمعنى القاعل أي وهو ليد الخصام أي شديد المخاصمة فهو من إضافة الصفة المشبهة  
وعن ابن عباس أي ذو جدال وقال السدي فيما ذكره ابن كثير نزلت في الأخنس بن شريق الثقفي جاء إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وأظهر الإسلام وفي باطنه خلاف ذلك وعن ابن عباس في نفر من المنافقين تكلموا في  
خبيث وأصحابه الذين قتلوا بالجميع وعابوهم فأمر الله أن يذبح خبيث وأصحابه \* وبه قال (حدثنا  
أبو عاصم) النزيل الضال بن مخلد (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المكي (عن ابن أبي مليكة) عبد الله  
ابن عبيد الله واسم أبي مليكة زهير المكي الاحول (عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه  
(قال إن ابغض الرجال إلى الله) عز وجل (الألد الخصم) بفتح الخاء المجهدة وكسر الصاد المهملة المولع بالخصومة  
الماهر فيها واللام في الرجال للعهد فالمراد الأخنس وهو منافق أو المراد اللد في الباطل المستحل له أو هو تقييد  
في الزجر \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الأحكام والتفسير ومسلم في القدر والترمذي والنسائي في التفسير  
\* (باب اسم من خصم في أمر) باطل وهو يعلمه أي يعلم أنه باطل \* وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله  
الأيوبي) (قال حدثني) بالافراد (أبراهيم بن سعد) بسكون العين ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري  
المدني نزيل بغداد تكلم فيه بلا قاذح (عن صالح) هو ابن كيسان مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز (عن ابن شهاب)  
محمد بن مسلم الزهري أنه (قال أخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (أن زينب بنت أم سلمة) بنت أبي سلمة  
عبد الله وكان اسمها برة فسمها النبي صلى الله عليه وسلم زينب (أخبرته أن أمها أم سلمة) هند بنت أبي أمية (رضي  
الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع خصومة بين باب حجته  
التي هي سكن أم سلمة (نخرج إليهم) أي إلى الخصوم ولم يسموا (فقال انما أنا بشر) من باب الحصر المجازي لأنه  
حصر خاص أي باعتبار علم البواطن ويسمى عند علماء البيان قصر القلب لأنه أتى به الرد على من زعم أن من  
كان رسولا يعلم الغيب فيقطع على البواطن ولا يخفى عليه المعلوم ونحو ذلك فأشار إلى أن الوضع البشري  
يقضي أن لا يدرك من الأمور الاطوارها فانه خلق خلقا لا يعلم من قضايا تجيبه عن حقائق الأشياء فاذا ترك  
على ما جبل عليه من القضايا البشرية ولم يؤيد بالوحي السماوي طرأ عليه ما يطرق على سائر البشر (وأنه يأتي  
الخصم) وفي الأحكام وانكم تختصمون إلى (فأعلم بعضكم أن يكون أبلغ) أي أحسن أراد الكلام (من بعض)  
أي وهو كاذب وفي الأحكام وأعلم بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض أي السن وأقص وأبين كلاما وأقدر  
على الحجة وفيه اقتران خبر لعل التي اسمها جنة بأن المصدرية (فأحسب) بفتح السين وكسر هاء الفتان والنصب  
عطفًا على أن يكون أبلغ وبالرفع أي فأظن لفصاحته بيان حجته (أنه صدق فأقضي له بذلك) الذي سمعته منه  
(فن قضيت) أي حكمت (له بحق مسلم) أي أودى أو معاهدا فالتعبير بالمسلم لامتفهوم له وانما خرج مخرج الغالب  
كنظائره مما سبق (فأناهي) أي القصة أو الحالة (قطعة) طائفة (من النار) أي من قضيت له بظاها يخالف  
الباطن فهو حرام فلا يأخذ ما قضيت له لأنه يأخذ ما يؤول به إلى قطعة من النار فوضع المسبب وهو قطعة من  
النار موضع السبب وهو ما حكم له به (فليأخذها أو فليتركها) ولا يذرا وليتركها باسقاط الفاء قال النووي  
ليس معناه التخيير بل هو التهديد والوعيد كقوله تعالى فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وكقوله تعالى اعملوا  
ما شئتم انتهى ونعقب بأنه أن أراد أن كلنا الصيغتين للتهديد فمنوع فان قوله فليتركها للوجوب وان أراد الأولى  
وهو فلا أخذ فلا تخيير فيها بمجرد ما حتى يقول ليس للتخيير ثم أن أو بما بشر لفظا ومعنى والتهديد ضد الوجوب  
وأجيب بأنه يحتمل إرادة الصيغتين لأعلى معنى أن كل واحدة منهما للتهديد بل الأمر للتخيير المستفاد من مجموعهما  
بدليل تنظيره بقوله تعالى فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وكلاهما نظير خذ من مالي درهما أو خذ دينار وكذلك  
في معنى ذلك اعملوا ما شئتم لأنه يدخل إلى اعملوا خيرا أن شئتم واعملوا شرا أن شئتم والتهديد هو التخويف ودلالة  
هذه الصيغة عليها انما هي بقرينة خارجة عن اللفظ وهي ما قصد في الكلام من التخويف بعاقبة ذلك ويحتمل أن  
الصيغة الأولى هي التي للتهديد وهو قريب من نحو فليتبوأ مقعده من النار حيث قد قائل للضرب والصيغة  
الثانية على حقيقتها من الإيجاب أي بل ليدعها وقد قال سيبويه أن أو تأتي للضرب بشرطين سبق في أو نهى  
وعادة العامل والشرطان موجودان فيه لا نأذا جلتا فلما أخذها على التهديد كان معناه فلا يأخذها

بل يدعي حاله في العقدة وهذا الحديث أخرجه أيضا في الأحكام والشهادات وترك الحيل ومسلم في القضاء  
 وأبو داود في الأحكام . هذا (باب) بالتنوين في ذم من (إذا ناسم فجر) وفي نسخة بترك تنوين باب . وبه قال  
 (حدثنا بشر بن خالد) بالموحدة المكسورة والمججمة الساكنة العسكرية قال (أخبرنا محمد) غير منسوب ولا ي  
 ذكر محمد بن جعفر (عن شعبة) بن الجراح (عن سليمان) بن مهران الأعشى (عن عبد الله بن مرة) الهمداني الخارقي  
 بجماعة مججمة ورواه الكوفي (عن مسروق) هو ابن الأجدع أبو عائشة الهمداني (عن عبد الله بن عمرو) بفتح  
 العين وسكون الميم ابن العاصي (رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال أربع) أي أربع خصال  
 (من كن فيه كان منافقا) عليا لا إيمانيا أو منافقا عرفيا لا شرعيا وليس المراد الكفر الملقى في الدرك الأسفل من  
 النار (أو كانت فيه خصلة) أي خلة بفتح الخاء (من أربعة) ولا يذري أربع (كانت فيه خصلة) من النفاق حتى  
 يدعيها (يتركها) (إذا حدثت) في كل شيء (كذب) وإذا وعد أخلف وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر) في الخصومة  
 أي مال عن الحق والمراد به هنا التمس والرمي بالاشياء القبيحة والبهتان وزاد في كتاب الإيمان وإذا اتقن خان  
 لكنه أسقطه هنا وأسقط وإذا وعد الخ هناك لأن المسقط في الموضعين داخل تحت المذكور منهما فحصل من  
 الروايتين خمس خصال وفي حديث أبي هريرة في كتاب الإيمان أيضا آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد  
 أخلف وإذا اتقن خان فأسقط الغدر في العاهدة وفي رواية مسلم لحديث الباب الخلف في الوعد بدل الغدر  
 كحديث أبي هريرة هذا فكانت بعض الرواة تصرف في لفظه لأن معناها ما قد يتحدو على هذا فالمزيد القبحور  
 في الخصومة وقد يندرج في الخصلة الأولى وهي الكذب في الحديث ووجه الاختصار على الثلاثة أنها منبهة على  
 ما عداها إذا أصل الديانة ينحصر في ثلاثة القول والفعل والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد الفعل  
 بالخيانة وعلى فساد النية بالخلف لأن خالف الوعد لا يقدح إلا إذا كان العزم عليه مقارنا للوعد أما لو كان عازما  
 ثم عرض له مانع أو بدله رأى فهذا لم توجد منه صورة النفاق وعند أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم  
 إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفي له فلم يفي فلاتم عليه قال الكرمانى والحق أنها خمسة متغايرة عرفا وباعتبار  
 تغاير الأوصاف واللوازم أيضا ووجه الحصر فيها أن أظهر خلاف الباطن أما في المالمات وهو إذا اتقن خان  
 وأما في غيرها فهو أما في حالة الكدورة وهو إذا خاصم فجر وأما في حالة الصفاء فهو أمانة كداليين وهو إذا عاهد  
 أو لا فهو أما بالنظر إلى المستقبل وهو إذا وعد وأما بالنظر إلى الحال وهو إذا حدث وقال البيضاوي يحتمل أن  
 يكون هذا مختصا بآباء زمانه فإنه صلى الله عليه وسلم علم بنور الوحي بواطن أحوالهم وميز بين من آمن به صدقا  
 ومن آذ عن له نفاقا وأراد تعريف أصحابه عن حالهم ليصكوبوا على حذر منهم ولم يصرح بأسمائهم لأنه عليه  
 السلام علم أن منهم من سبوت فلم يفصحهم بين الناس ولأن عدم التعيين أوقع في النصيحة وأجلب للدعوة إلى  
 الإيمان وأبعد عن النفور ويحتمل أن يكون عاملا ليزير الكل عن هذه الخصال على أكد وجهه إذا ناسم أنها مطلق  
 النفاق الذي هو أسمى القبايح كأنه كفر محمق باستهزاء وخداع مع رب الأرباب ومبطل الأسباب فعلم من ذلك  
 أنها منافقة لحال المسلمين فينبغي للمسلم أن لا يرتع حواها فان من رتع حول الحى يوشك أن يقع فيه انتهى وسئل  
 الطيبي أي النذاتل أقم فاجاب بأنه الكذب قال ولذلك علل سبحانه وتعالى عذابهم به في قوله ولهم عذاب أليم  
 بما كانوا يكذبون ولم يقل بما كانوا يصنعون من النفاق ليؤذن بأن الكذب قاعدة مذهبهم وأسه فينبغي للمؤمن  
 المصدق أن يجنب الكذب لأنه منافق لو صف الإيمان والتصديق ومنه القبحور في الخصومة . وقد سبق الحديث  
 في علامة المنافق من كتاب الإيمان . (باب قصاص المظلوم) الذي أخذ ماله (إذا وجد مال ظالمه) الذي ظلمه هل  
 يأخذ منه بقدر الذي له ولو بغير حكم حاكم وهي مسألة الظفر والمفتي به عند المالكية أنه يأخذ بقدر حقه إن أمن  
 فتنة أو نسبة إلى رذيلة وهذا في الأموال وأما في العقوبات البدنية فلا يقتص منها نفسه وإن أمكنه له كسرة  
 الفرائل (وقال ابن سيرين) محمد بن موهله عبد بن جندب في تفسيره (يقاصه) بتشديد الصاد المهملة أي يأخذ مثل  
 ماله (وقرأ) ابن سيرين (وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به) أي من غير زيادة ولا نقص . وبه قال (حدثنا  
 أبو الحسن) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه (قال  
 حدثني) بالأفراد (عمرو) بن الزبير بن العوام (أن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة) أم  
 عاتكة أسلت يوم الفتح وتوفيت في خلافة عمر رضي الله عنه (فسمات بإرسول الله أن يأسفيا) حضر بن سرب



زوجها والد معاوية (رجل مسكين) بكسر الميم وتشديد الميم في المشهور وعند المحدثين وفي كتبه اللغة القح  
 والتخفيف أي بجعل شديد المسك لما في يده (فهل على شرح) انهم (ان اطمح) بضم الهمزة وكسر العين (من  
 الذي له عيال فقال) عليه السلام (لا اطمح) (عليه ان تطعمهم) أي باطعامك اياهم (بالمعروضة) أي  
 بقدر ما يتعارف أن يا كل العيال \* ومطابقة هذا الحديث للترجمة من جهة اذنه عليه السلام لهند بالاذن من  
 مال زوجها أبي سفيان اذ فيه دلالة على جواز اخذ صاحب الحق من مال من لم يوفقه أو بجده قدر حقه هو هذا  
 الحديث قد مر ويأتى ان شاء الله تعالى في التفصيل وفيه فوائد وقوله في شرح السنن ان فوائد آت القاضى له  
 أن يقضى بعله لانه عليه الصلاة والسلام لم يكلفها البينة فيه نظر لانه انما كان قنوى لا حكما وكذا استدلال  
 جماعة به على جواز القضاء على الغائب لان أبي سفيان كان حاضرا بالبلد \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف)  
 التميمي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد (يزيد) بن أبي حبيب (عن أبي الخير) مرشد  
 بالثلاثة ابن عبد الله البرقي (عن عقبة بن عامر) الجهني أنه (قال قننا للنبي صلى الله عليه وسلم انك تبتغنا فنزل  
 بقوم لا يقرؤنا) بفتح أوله واسقاطون الجمع للتخفيف ولا يذرا لا يقرؤنا أي لا يضيغفوننا (فخرى فيه فقال)  
 عليه الصلاة والسلام (لن انزلتم بقوم فأمر لكم) بضم الهمزة وكسر الميم (بما ينبغي للضيف فاقبلوا) ذلك  
 منهم (فان لم يفعلوا فخذوا منهم) وللشمس في نغذوا منه أي من مالهم (حق الضيف) ظاهره الوجوب بحيث  
 لو امتنعوا من فعله أخذ منهم قهرا وحكي القول به عن الليث وقال أحد باب الوجوب على أهل البادية دون القرى  
 ومذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي والجمهور أن ذلك سنة مؤكدة وأجابوا عن حديث الباب بحمله على  
 المضطرين فان ضيافتهم واجبة تؤخذ من مال الممتنع بعوض عند الشافعي أو هذا كان في أول الاسلام حيث  
 كانت المواصلة واجبة فلما اتسع الاسلام نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام جائزته يوم وليله والجائزة تفضل  
 وابست بواجبة أو المراد العمال المبعوثون من جهة الامام بدليل قوله انك تبتغنا فكان على المبعوث اليهم  
 طعاهم ومركبهم وسكدهم يأخذونه على العمل الذي يتولونه لانه لا مقام لهم الا بأقامة هذه الحقوق واستدلال به  
 المؤلف على مسألة النظر وبها قال الشافعي فجزم بالاخذ فيما لا يمكن تحصيل الحق بالقاضى بأن يكون منكرا  
 ولا يئنه لصاحب الحق قال ولا يأخذ غير الجنس مع نظره بالجنس فان لم يجد الا غير الجنس جاز لاخذ وان أمكن  
 تحصيل الحق بالقاضى بأن كان مقرا بما طلا أو منكرا وعليه بينة أو صكان يرجوا قراره لو حضر عند القاضى  
 وعرض عليه البينة فهل يستقل بالاخذ أم يجب الرفع الى القاضى فيه للشافعية وجهان أحدهما عند أكثرهم  
 جواز لاخذ واختلاف المالكية والمفتى به عندهم أنه يأخذ بقدر حقه ان أمن فتنة أو نسبة الى رذيلة وقال أبو  
 حنيفة يأخذ من الذهب والذهب ومن الفضة الفضة ومن المكمل المكمل ومن الموزون الموزون ولا يأخذ غير ذلك  
 وفي سنن أبي داود من حديث المقدم بن معدى كرب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايا رجل ضاف قوما  
 فأصبح الضيف محروما فان نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى ليلته من زرعه وماله ورواه ابن ماجه بلفظ  
 ليلة الضيف واجبة فن أصبح بقتناه فهو دين عليه فان شاء اقتضى وان شاء ترك فظاهره أنه يقتضى ويطلب  
 وينصره المسلمون ليصل الى حقه لأنه يأخذ ذلك بيده من غير علم أحد \* (باب ما جاء في السقايق) جمع سقيفة  
 وهي المكان المظلل (وجلس النبي صلى الله عليه وسلم وحمايه في سقيفة بنى ساعدة) التي وقعت المبايعة فيها  
 بالخلافة لابي بكر الصديق رضي الله عنه وهذا طرف من حديث وصفه المؤلف في الاثرية من حديث سهل بن  
 سعد ومراد المؤلف التنبيه على جواز اتخاذها وهي أن صاحب جاني الطريق يجوز له أن يبني سقفا على الطريق  
 تمر المارة تحتها ولا يقال انه تصرف في هواء الطريق وهو تابع لها ببحقه المسلمون لان الحديث دال على جواز  
 اتخاذها ولو لذلك لما أقرها النبي صلى الله عليه وسلم ولا جلس تحتها \* وبه قال (حدثنا يحيى بن سليمان) أبو سعيد  
 الجعفي الكوفي (قال حدثني) بالافراد (ابن وهب) عبد الله المصري (قال حدثني) بالافراد أيضا (مالك) الامام  
 قال ابن وهب (ح واخبرني) بالافراد أيضا (يونس) أي ابن يزيد الالبلي كلاهما (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم  
 الزهري أنه (قال اخبرني) بالافراد (عبد الله بن عبد الله بن عتبة) بضم العين في الاول مصغرا وفي الثالث  
 وسكون ثانيه (ان ابن عباس اخبره عن عمر رضي الله عنهم قال حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم ان الانتصار  
 اجتمعوا في سقيفة بنى ساعدة) نسبت اليهم لانهم كانوا يجتمعون اليها أولانهم يتوها وساعدة هو ابن كعب

ابن الخزرج قال عمر (فقلت لابي بكر) الصديق (افطلق بنا) زاد في الحدود والى اخواتنا هؤلاء من الانصار  
 فانطلقنا نريد هم (نجسناهم في سقيفة بني ساعدة) الحديث بطوله في الحدود وساقه هنا مختصرا والغرض منع ان  
 العصاة استمرروا على الجلاوس في السقيفة المذكورة فليس ظلمنا \* والحديث أخرجه أيضا في الهجرة والحدود  
 وسباني ما فيه من المباحث ان شاء الله تعالى \* هذا (باب) بالتنوين في قوله عليه الصلاة والسلام (لا يمنع جار  
 جاره ان يغرز خشبة) بالافراد لابي ذر ولغيره خشبة بالهاء بصيغة الجمع (في جداره) ومعنى الجمع والافراد واحد  
 لان المراد بالواحد الجنس كما نقل عن ابن عبد البر قال في الفتح وهذا الذي يجمع بين الرويتين والافعال في  
 قد يختلف باعتبار أن أمر الخشبة الواحدة أخف في مساحة الجار بخلاف الخشب الكثيرة وقول عبد الغني  
 ابن سعيد كل الناس يقولونه بالجمع الا الطحاوي فإنه قال عن روح بن القرج سألت أبا زيد والحارث بن بكر  
 ويونس بن عبد الاعلى عنه فقالوا كلهم خشبة بالتنوين مردود بموافقة أبي ذر \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن  
 مسleme) بن قعنب القعني الحارثي البصري المدني الاصل (عن مالك) هو ابن أنس الامام (عن ابن شهاب) محمد  
 ابن مسلم الزهري (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال لا يمنع) بالجزم على أن لانهية وبالرفع وعزاها في الفتح لابي ذر على انه خبر بمعنى النهي ولا جارا لا يمنع  
 (جار جاره) الملاصق له (ان يغرز خشبة) بالافراد وخشبه بالجمع كما مر وقال المزني فيما ذكره البيهقي في المعرفة  
 بسنده حدثنا الشافعي قال أخبرنا مالك قد ذكره وقال خشبه بغير تنوين \* وقال يونس بن عبد الاعلى عن ابن  
 وهب عن مالك خشبة بالتنوين (في جداره) \* له الشافعي في الجديد على النذب فليس لصاحبه الخشب أن  
 يغرزها في جدار جاره الا برضاه ولا يجبر مالك الجدار ان امتنع من وضعها وبه قال المالكية والحنفية جميعا بين  
 حديث الباب وحديث خطبة حجة الوداع المروى عند الحاكم باسناد على شرط الشيخين في معظمه وانظروا لا يحل  
 لاهري من مال أخيه الاما أعطاه عن طيب نفس وفي القديم على الايجاب عند الصرورة وعدم ضرر الخائض  
 واحتجاج المالكة لحديث الباب فليس له منعه فان أبي جبره الحاكم وبه قال أحمد وإسحاق وأصحاب الحديث وابن  
 حبيب من المالكية ولا فرق في ذلك عندهم بين أن يحتاج في وضع الخشب الى نقب الجدار أم لا لان رأس  
 الخشب يستد المنفذ ويقوى الجدار ويجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نفسه  
 في البويطي وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار وأما حديث الخشب في الجدار فإنه حديث صحيح ثابت لم يجد  
 في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يعارضه ولا تصح معارضته بالعمومات وقد نص الشافعي في القديم  
 والجديد على القول به فلا عذر لاحد في مخافته وقد حمله الراوى على ظاهره وهو أعلم بالمراد بما حدث به يشير الى  
 قوله (ثم يقول ابو هريرة) بهدروايته لهذا الحديث بمحاظفة على العمل بظاهره وتحضيضه على ذلك لما راهم  
 بوقوعه عنه (مالى اراكم عنها) أى عن هذه المقالة (معرضين) وعند أبي داود اذا استأذن أحدكم أخاه أن يغرز  
 خشبة في جداره فلا يمنعه فتكسوا رؤسهم فقال أبو هريرة مالى اراكم قد أعرضتم (والله لا رمين بها) أى هذه  
 المقالة (بين ا كافكم) بالثناة الفوقية جمع كف وفي رواية أبي داود لا تقبها أى لا صرخن بالمقالة فيكم  
 ولا وجعكمم بالتقريع بها كما يضرب الانسان بالشيء بين ككفيه ليستيقظ من غفلته أو الضمير للنسبة والمعنى  
 ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لا جعلن الخشبة على رقابكم كارهين وقد صد بذلك المبالغة طاله الخطا به  
 وقال الطيبي هو كناية عن الزامهم بالجهة القاطعة على ما ادعاه أى لا أقول الخشبة ترمى على الجدار بل بين  
 ا كافكم لما وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبر والاحسان في حق الجار ورجل اتقاه \* وهذا الحديث  
 أخرجه مسلم في البيوع وأبو داود في القضاء والترمذي في الاحكام وأخرجه ابن ماجه أيضا \* (باب صبا الخمر  
 في الطريق) أى المشتركة بين الناس وفي رواية في الطريق بالجمع \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد  
 (محمد بن عبد الرحيم ابويحيى) المعروف بصاعقة قال (اخبرنا عطاء) بن مسلم السفاري وهو من شيوخ المولاه  
 روى عنه في الجنائز وغير واسطة قال (حدثنا حماد بن زيد) البصري واسم جده درهم قال (حدثنا ثابت) هو ابن  
 أسلم البناني (عن انس رضى الله عنه) أنه قال (كنت ساقى القوم في منزل ابي طلحة) سهل الانصارى زوج أم  
 أنس وقد جاءت أسامى القوم مفرقة في أحاديث صحيحة في هذه القصة وهم أبي بن كعب وأبو عبيدة بن الجراح  
 ومعاذ بن جبل وأبو دجانة ومالك بن خروشة وسهيل بن يضاء وأبو بكر وجبل من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كلاب

وهو ابن شعوب الشاعر (وكان خرمه يومئذ الفضيخ) بقاء ومجتمعين بوزن عظيم اسم للبسر الذي يصمر أو يصتر  
 قبل أن يتربط وقد يطلق الفضيخ على خيط البسر والطب كما يطلق على خيط البسر والقر كما يطلق على البسر  
 وحده وعلى القر وحده (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا) قال الحافظ ابن حجر لم أر التصريح باسمه  
 (بتادى ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (ان النحر قد حُرمت قال) أي أنس (فقال لي أبو طلمة) ولاي ذر قال  
 فجرت في سكك المدينة جمع سكة ~~ب~~سكس السك في المفرد والجمع أي طرقها وأزقتها وفي السياق حذف تقديره  
 حُرمت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإزقتها فأزقتها فجرت في سكك المدينة فقال لي أبو طلمة (أخرج فأخرجها)  
 يقطع الهمزة في الفرع ووصلها في غيره والجزم على الأمر أي صيها قال أنس (أخرجت فأخرجتها) بفتح الهاء  
 والراء وسكون القاف والاصل أزقتها فأزقتها الهمزة ها وقد يستعمل بالهمزة والهاء معا كما مر وهو نادى  
 صبيها (جرت) أي سالت النحر (في سكك المدينة) وفيه إشارة إلى بوارده من كانت عنده من المسلمين على أزقتها  
 حتى جرت في الأزقة من كثرتها قال المهلب انما صبت النحر في الطريق للاعلان برفضها وليشتهر تركها وذلك أريح  
 في المصلحة من التأذي بصيها في الطريق ولولا ذلك لم يحسن صيها فيه لأنها قد تؤذي الناس في ثيابهم وتخنق  
 من أراقة الماء في الطريق من أجل أذى الناس في معاشهم فكيف أذى النحر قال ابن المنير انما أراد الضاري  
 التنبيه على جواز مثل هذا في الطريق للحاجة فعلى هذا يجوز تفرغ الصهاريج ونحوها في الطرقات ولا يبعد  
 ذلك ضررا ولا يضمن فاعله ما يذأ عنه من زلق ونحوه انتهى ومذهب الشافعية لورث الماء في الطريق فزلق به  
 انسان أو بهيمة فان رث لمصلحة عامة كدفع الغبار عن المارة فليكن كضر البئر للمصلحة العامة وان كان لمصلحة  
 نفسه وجب الضمان ولو جاوزا مقدار المعتاد في الرش قال المتولي وجب الضمان قطعا كما لو بل الطين في الطريق  
 فانه يضمن ما تلصق به ويحتمل انما انما اريقت في الطرق المنحدرة بحيث ينصب الى الاتربة والحشوش أو الادوية  
 فتستهلك فيها ويؤذيها ما أخرجه ابن مردويه من حديث جابر بن عبد الله في قصة صب النحر قال فانصبت حتى  
 استنقعت في بطن الوادي (فقال بعض القوم) لم أقف على اسم القائل (قد قتل قوم وهي) أي النحر (في بطونهم)  
 وعند البيهقي والتسائي من طريق ابن عباس قال نزل تحريم النحر في ناس شربوا فلما علموا عيبوا قلنا صحو جعل  
 بعضهم يرى الاثر بوجهه الآخر فزنت فقال ناس من المتكافئين هي رجس وهي في بطن فلان وقد قتل بأحد  
 وروى البزار من حديث جابر ان الذين قالوا ذلك كانوا من اليهود (فأنزل الله) عز وجل الآية التي  
 في سورة المائدة (ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح فيما طعموا الآية) يعني شربوا قبل تحريمها  
 ووقع في رواية الاسماعيلي عن ابن ناجية عن أحمد بن عبدة ومحمد بن موسى عن حماد في آخر هذا الحديث قال  
 حماد فلا أدري هذا في الحديث أي عن أنس أو قاله ثابت أي مرسل لا يعني قوله فقال بعض القوم الى آخر  
 الحديث \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في تفسير سورة المائدة وفي الاثرية ومسلم وأبو داود  
 في الاثرية \* (باب) جواز تحجير (أفنية الدور) جمع فناء ~~ب~~سكس الفناء والمذامكان المتسع أمام الدار  
 كبناء ~~ب~~سكس طاب فيها اذا لم يضر الجار والمارة (و) ~~ب~~سكس (الجلوس فيها) حكم (الجلوس على الصدقات)  
 بضم الصاد والعين المهملتين جمع سعد بضم السين أيضا جمع كطريق وطرق وطرقات وزنا ومعنى ولاي ذر  
 الصدقات بفتح العين وضمها (وقالت عائشة) رضي الله عنها في حديث الهجرة الطويل الموصول في بابها (فأبقي  
 أبو بكر مسجدا بفناء داره يصلي فيه ويشرا القرآن فيه تصف) بالقاف والصاد المهملة المشددة (عليه نساء  
 المشركين وأبنائهم) أي يزجون عليه حتى يسقط بعضهم على بعض فيكاد ينكسر واطلق تصف مبالغة  
 (بمحبون منه والنبي صلى الله عليه وسلم يومئذ بمكة) جملة حاله كقوله يحبون منه \* وبه قال (حدثنا معاذ  
 ابن فضالة) بفتح الفاء والمجعة الزهري أبو زيد البصري قال (حدثنا أبو عمر) بضم العين (خص بن ميسرة)  
 العقيلي بضم العين الصنعاني نزل عسقلان (عن زيد بن اسلم) العدو مولى عمر المدني (عن عطاء بن يسار)  
 بالمشاة القصبة والسين المهملة المخففة الهلاي المدني (عن أبي سعيد) سعد بن مالك (الخدري رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال ياكم والجلوس) بالنصب على التحذير (على الطرقات) لان الجلوس بها  
 لا يـ لم غالباً من رؤية ما ~~ب~~سكس وسماح ما لا يجل الى غير ذلك وترجم بالصدقات ولفظ المتن الطرقات لمزيد  
 تساويها في المعنى ثم ورد بلفظ الصدقات عند ابن حبان من حديث أبي هريرة (فقالوا ما لنا بآي غنى  
 عنها) انما هي أي الطرقات ولاي ذراعتها (بجبالنا تصدق فيها) ولعمري والمستغنى فيه بالتدبير

(قال) عليه الصلاة والسلام (فاذا أيتم الأبخالس) من الإباء وتشديد الأي أن أيتم الأبخالس فغير عن  
 الجلوس بالأبخالس والعموى والمستمل فاذا أيتم من الأبخالس (فأعطوا الطريق حقها) بهمزة قطع  
 (قالوا) يارسول الله (وما حق الطريق قال) عليه الصلاة والسلام (غض البصر) عن الحرام (وكف الأذى)  
 عن الناس فلا تحتقرنهم ولا تغتائبهم إلى غير ذلك (وردا السلام) على من يسلم من الماترة (وأمر بالمعروف ونهى  
 عن المنكر) ونحوهما ما نذب إليه الشارع من المحسنات ونهى عنه من المقيحات وزاد أبو داود وإرشاد السبيل  
 وتشميت العاطس والطبري من حديث عمرو بن عطاء الملهوف وقد تبين من سياق الحديث أن النهي للتعزبه لثلاث  
 يضعف البخالس عن أداء هذه الحقوق المذكورة وفيه حجة لمن يقول أن سدا الذرائع بطريق الأولى لا على الحتم لانه  
 عليه الصلاة والسلام نهى أولاً عن الجلوس حسماً للمادة فلما قالوا ما لنا بد فسمح لهم في الجلوس بها على شريطة أن  
 يعطوا الطريق حقها وفسرها لهم بذلك المقاصد الأصلية فخرج أولاً عدم الجلوس على الجلوس وإن كان فيه مصلحة  
 لأن القاعدة تقتضي تقديم درء المفسدة على جلب المصلحة \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً الاستاذان ومسلم  
 فيه وفي اللباس وأبو داود وفي الأدب \* (باب) حكم (الآبار) التي حفرت (على الطرق) ولا يذرع على الطريق  
 بالافراد (إذا لم يتأذ بها) أحسن من الماترة وفي اليونينية بضم تحسية يتأذ والآبار جمع بئر مؤنثة وهو بئر  
 مفتوحة وموعدة ساكنة ثم همزة مفتوحة قال في الصحاح ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول آبار بعد الهمزة  
 وفتح الموحدة وبه ضبط في البخاري وهذا جمع قل كما يجوز أبو رباح بالهمز وتركه فإذا كثرت جعلت على بشار والآبار  
 حافرها \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) العقبى (عن مالك) الإمام الأعظم (عن يحيى) بضم المهملة وفتح  
 الميم وتشديد الضمة (مولى أبي بكر) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (عن أبي صالح) ذكر كوان (السمان  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي) ولا يذرع أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم قال بينا) ولا يذرع بيننا بالميم  
 (رجل) لم يسم (بطريق) وفي رواية الدارقطني في الموطآت من طريق ابن وهب عن مالك بن يحيى بطريق مكة  
 (اشتد) ولا يذرع فاشتد بزيادة الفاء (عليه العطش) والفاء في موضع إذا (فوجد بئراً فنزل فيها فشرب ثم خرج)  
 منها (فأذا كلب يلهث) بالمثلثة أي يرتفع نفسه بين أضلاعه أو يخرج لسانه من العطش حال كونه (يأكل التري)  
 بالمثلثة المفتوحة الأرض الندية (من العطش) ويجوز أن يكون قوله يأكل التري خبراً ثانياً (فقال الرجل لقد  
 بلغ هذا الكلب) بالنصب على المفعول به (من العطش مثل الذي كان بلغ مني) برفع مثل فاعل بلغ (فنزل البئر  
 فلا خفه ماء) وابن حبان خفيه بالتثنية (فلقى الكلب) بعد أن خرج من البئر حتى روى (فشكر الله له)  
 اثني عليه أو قبل عمله (فغفر له) الفاء للسببية أي بسبب قبول عمله غفر الله له (قالوا) أي الصحابة ومنهم سراقه  
 ابن مالك بن جهم كما عند أحمد وغيره (بارسول الله) الأمر كما قلت (وان لنا في) سقى (البهاشم لاجراً فقال)  
 عليه الصلاة والسلام (في) إرواء (كل ذات كبد رطبة) برطوبة الحياة من جميع الحيوانات المحترمة (اجر)  
 أي أجر حاصل في الإرواء المذكور فأجر مبتدأ قدم خبره \* وفي الحديث جواز حفرة الآبار في الصحراء لا تتفاد  
 عطشان وغيره بها فان قلت كيف ساغ مع مظنة الاستضرار به إسقاط بليل أو وقوع بهيمة أو نحوها فيها أوجب  
 بأنه لما كانت المنفعة أكثر ومخاطبة والاستضرار نادراً وموطننا غالب الانتفاع وسقط الضمان فكانت جباراً فلو  
 تخففت المشقة لم يجوز ومن الحافرة \* وهذا الحديث قد سبق في باب سقي الماء من كآب الشرب \* (باب) إمالة  
 (الأذى) أي إزالته عن المسلمين (وقال همام) بفتح الهاء وتشديد الميم إن منه أخو وهب مما وصله المؤلف في باب  
 من أخذ بالركاب من الجهاد (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال (يعط الأذى)  
 هو على حد قوله تسمع بالمعدي أي أن تسمع وأن يعط الأذى فأن مصدرية أي إمالة الرجل الأذى كتثنية حجر  
 أو شول (عن الطريق صدقة) على أخيه المسلم لانه لما نسب في سلامته عند المرور بالطريق من ذلك الأذى فكانه  
 نصديق عليه بذلك فحصل له أجر الصدقة \* (باب) جواز سكنى (العرفه) بضم العين المعجمة وسكون الراء وفتح الفاء  
 المكان المرتفع في البيت (و) سكنى (العلية) بضم العين المهملة وكسرها وتشديد اللام المكسورة والمنناة الضمة  
 قال الكرمانى وهى مثل العرفة وقال الجوهري العرفة العلية فهو من العطف التفسيرى (المنرفة) على  
 المنازل (وغير المنرفة) بالثين المعجمة الساكنة والفاء وتخفيف الراء فيها صفتان للسابق (في السطوح وغيرها)  
 ما لم يطلع منها على حرمة أحد وقد فصل ما ذكره أربعة \* عليه مشرفة على مكان على سطح \* مشرفة على مكان على

قوله قال في الصحاح الخ  
 لعل في العبارة تشبها  
 والاصل كما هي عبارة  
 المصباح ومن العرب من  
 يقلب الهمزة التي هي عين  
 الكلمة ويقدمها على  
 الباء ويقول آبار  
 فتجمع همزتان فيقلب  
 الثانية ألفاً ويقول آبار  
 بعد الهمزة الخ تأمل اه

قوله في موضع خبره تارة أخرى ان في امية خبره كان ولعل حق العبارة ان يقول وقوله ان زيد صفة سابقة وهي امية

غير سطح \* غير مشرفة على مكان على سطح \* غير مشرفة على مكان على غير سطح \* وبه قال (حدثنا) وغير أبي ذر  
 - حدثني بالافراد (عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا ابن عيينة) سفيان (عن الزهري) محمد بن مسلم بن  
 شهاب (عن عروة) بن الزبير بن العوام (عن اسامة بن زيد) رضي الله عنهما) أنه قال اشرف النبي صلى الله عليه  
 وسلم على اطم) بضم الهمة والطاء (من اطام المدينة) بمذاهمة جمع اطم وهو بناء مرتفع كالعلية المشرفة وقيل  
 الاطام حصون على المدينة (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (هل ترون ما اري) بفتح الهمة وزاد أبو ذر عن  
 المسندي اني اري (مواقع الفتن) ينصب مواقع على المفعولية وعلى رواية غير المسندي بجذف اني اري يكون  
 بدلما اري (خلال يومكم) بكسر الخاء المجهة أى وسماها وخلال نصب مفعول ثان قال شارح المشكاة  
 والاقرب الى الذوق أن يكون حالا (كمواقع القطار) أى المطر وهو كناية عن كثرة وقوع الفتن بالمدينة والرؤية  
 هنا بمعنى النظر أى كشف لي فأبصرتم اعيانا \* وقد سبق هذا الحديث في أواخر الحج ويأتى ان شاء الله تعالى  
 يعون الله وقوته في كتاب الفتن \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) نسبه لجدّه واسم أبيه عبد الله المخزومي  
 مولا هم البصري قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بنهم العيين بن خالد الابلي (عن ابن شهاب)  
 محمد بن مسلم الزهري أنه (قال اخبرني) بالافراد (عبد الله بن عبد الله بن أبي ثور) بالثاء وضم العين وفتح  
 الموحدة في العبد الاول المدنى مولى بنى نوفل (عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال لم ازل حريصا  
 على ان اسأل عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه عن المرأتين من ازوج النبي صلى الله عليه وسلم اللتين قال الله)  
 عز وجل (لهما ان تنوبا الى الله فقد صغت قلوبكما) (حدثنا) ولا بن مردويه في رواية يزيد بن رومان عن ابن  
 عباس أردت أن اسأل عمر فكنت اهابه حتى حججنا معه فلما قضينا حجنا (فعدل) عن الطريق المسلوكة الى طريق  
 لا تلك غالباً يقضى حاجته (وعدت معه بالادوية) بكسر الهمة زائداً صغيراً من جلد يتخذ للماء كالسطيجة  
 (فتبر) أى خرج الى الفضاء لقضاء حاجته (حتى) ولا بنى ذر عن (جاء) أى من البراز (فكسبت على يديه) ماء (من  
 الادوية فوضا فقلت) له عقب وضوءه (يا امير المؤمنين من المرأتين من ازوج النبي صلى الله عليه وسلم اللتان  
 قال لهما) ولا بنى ذر قال الله عز وجل لهما (ان تنوبا الى الله) أى من التعاون والظواهر على رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم (فقال) ولا بنى ذر ان تنوبا الى الله فقد صغت قلوبكما فقال أى عمر (واعجبني لك يا ابن عباس) بكسر  
 الموحدة وسكون المثناة التحتية وللأصيل وأبى ذر عن الحوى واعجباً بالتسوين نحو يارب جلا وفي نسخة مقابلة على  
 الميمنية أيضاً بالالف في آخره من غير تنوين نحو واذا قال الكرماني يندب على التعجب وهو اما تعجب من  
 ابن عباس كيف خفي عليه هذا الامر مع شهرته بينهم يعلم التفسير واتمام جهة حرصه على سؤاله عما لا يتنبه له  
 الا الحريص على العلم من تفسير ما أبهم من القرآن وقال ابن مالك في التوضيح وافى قوله واعجباً اسم فعل اذا تون  
 بجبا بمعنى أعجب ومثله وى وحي بعدد بقوله عجبا فكيد او اذا لم يتون فالاصل فيه واعجبى فابدت المثناة التحتية  
 ألفا وفيه استعمال وافى غير الندية كما هو رأى المبرد وقال الزمخشري قاله تعجباً كأنه كرمه ما سأله عنه (وعائشة  
 وحفصة) هما المرأتان اللتان قال الله تعالى لهما ان تنوبا الى الله (ثم استقبل عمر) رضي الله عنه (الحديث)  
 حال كونه (يسوقه فقال اني كنت وجارلي من الانصار) هو عتيان بن مالك بن عمرو الجحلي الخزرجي كما عند  
 ابن بشكوال والصحيح أنه أوس بن خولى بن عبد الله بن الحارث الانصاري كما سماه ابن سعد من وجه آخر عن  
 الزهري عن عروة عن عائشة في حديث واقظه فكان عمر مواخياً أوس بن خولى لا يسمع شيئاً الا حدثه ولا يسمع  
 عمر شيئاً الا سئله فهذا هو اعتمد ولا يلزم من كونه صلى الله عليه وسلم أخى بين عتيان وعمر ان يتجاورا فالأخذ  
 بالنص مقدم على الأخذ بالاستنباط وقوله وجارلي بارفع عطف على الضمير المرفوع المتصل الذي في كنت بدون  
 فاصل على مذهب الكوفيين وهو قليل وفي رواية في باب التناوب في كتاب العلم كنت أنا وجارلي وهذا على مذهب  
 البصريين لأن عندهم لا يصح العطف بدون اظهاراً نا حتى لا يلزم عطف الاسم على الفعل والكوفيون  
 لا يسترطون ذلك وجوز الزركشي والبرماوى النصب وقال الكرماني انه الصحيح عطف على الضمير في قوله  
 اني قال في المصايح لكن الشأن في الرواية وأيضا فالظاهر أن قوله (في بنى امية بن زيد) بضم الهمة خبر كان  
 وجعله كان ومعه مولى الخبر ان فاذا جعلت جاراً طوقا على اسم ان لا يصح كون الجمله المذكورة خبراً  
 لهما الا بتكاف حذف لا داعي له انتهى وقوله في بنى امية في موضع جزمه سابقه أى وجارلي بن

الانصار كانوا ثنتين في بني أمية بن زيد (وهي) أي أمهم (من عوالي المدينة) القرى التي بقرها وأدناها  
 منها على أربعة أميال وأقصاها من جهة نجد ثمانية (وكان تناوب النزول على النبي صلى الله عليه وسلم فينزل  
 هو يوماً) أي (انزل يوم) والفاء تفسيرية لتناوب المذكور (فأذا نزلت جئته من خبر ذلك اليوم من الأمر)  
 أي الوحي إذا لزم للامر المعهود بينهم أو الأمر الشرعية (وغيره) من الحوادث الكائنة عنده صلى الله  
 عليه وسلم (وإذا نزل) أي جارى (فعل منه) أي مثل الذي أفعله معه من الاخبار بأمر الوحي وغيره (وكان معشر  
 من يشغل النساء) أي شغكم علمهن ولا يحكمن علينا (فلقد منأ على الانصار) أي المدينة (إذا هم)  
 أي فاجأناهم (قوم) ولا يذعن الكشميين اذ هم يسكون الذال قوم (تقابلهم نساؤهم) فليس لهم شدة  
 وطأة عليهم (طفق نساؤنا) أي أخذن (بأخذن من أدب نساء الانصار) بالذال المهملة أي من سيرتهن  
 وطريقتهن كذا وجدت في جميع ما وقفت عليه من الاصول مقدمة وقال الحافظ ابن حجر انه بالراء قال وهو العقل  
 (فصحت على امرأتى) أي رفعت صوتي عليها (فراجعتني) ردت على الجواب (فأنكرت ان تراجعني) أي  
 ترادني في القول (فقلت ولم تنكر أن أراجعك فوالله ان أزواج انبي صلى الله عليه وسلم لم يراجعنه) يسكون  
 العين (وان احدا من لتجره اليوم حتى الليل) بجزر الليل يمتي وفي رواية عبيد بن حنن عند المؤلف في تفسير  
 سورة التحريم وان ابتك لتراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان (فأفرغتني) كلامها ولا ي  
 ذرعن الكشميين فأفرغتني أي المرأة (فقلت خابت) بناء التانيث الساكنة واغبر الكشميين خاب (من فعل  
 منهم) ذلك (بعضهم) أي بأمر عظيم وفي نسخة لعظيم بلام مفتوحة بدل الموحدة ولاشعبيين جاءت من المحي من  
 فعل منهم بضمهم (نجمت على ثيابي) أي لابسها جميعاً (فدخات على حفصة) يعني ابنته (فقلت أي) أي  
 يا (حفصة انغاضب احدا كن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم حتى الليل) بالجر (فقاتلتهم) انما تراجعنه  
 (فقلت خابت وسرت) أي من غاضبه (افتأمن) التي تغاضبه منكن (ان يغضب الله) عليها (لغضب رسوله  
 صلى الله عليه وسلم فتهلكين) بكسر اللام وفي آخره فون قال أبو علي الصدفي والحواب افتأمنين وفي آخره فتهلكي  
 أي يهذف النون كذا قال وليس بخطأ لا مكان توجيهه وقال البرماوى كالكرمي القياس فيه حذف النون  
 فتأويله فانت تهلكين وقال في المصباح بكسر اللام ونخ الكاف وقاعله ضمير الاول لانك تكثري على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أي لا تعالي منه الكثير (ولا تراجعيني) أي لا تراديني في الكلام (ولا تجريه)  
 ولو هجر ل (واسألني) يسكون السين وبعد هاء مرفوعة مفتوحة ولا يذرعن في بفتح السين واسقاط الهمزة (ما  
 بدلت) أي ظهر لك من الضرورات (ولا يغرتك) بنون التوكيد الثقيلة (ان كانت) بفتح الهمزة وتخفيف النون  
 أي بأن كانت (جارتك) أي سرتك والعرب تطلق على الفثرة جارة لتجاورهما المعنوي ولكونهما عند شخص  
 واحد وان لم يكن حسياً (هي أوصاً) بفتح الهمزة وسكون الواو وبعد الصاد المجهمة فتوحه همزة من الوضاعة  
 أي ولا يغرتك كون سرتك أجل وأنتف (ملاك وأحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ولغير أبي ذر وأوصاً  
 وأحب بالنصب فيها خبر كان وعطوفاً عليه (يريد) عمر رضي الله عنه بجارتها الموصوفة بالوضاعة (عائشة)  
 رضي الله عنها والمعنى لا تغتري بكون عائشة تفعل ما تهينك عنه فلا يؤاخذها بذلك فانتهاه بجماله ومحبة النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيها فلا تغتري أنت بذلك لاحتمال أن لا تكوني عنده في تلك المنزلة فلا يكون لك من الادلال  
 مثل الذي لها (وكنا تحتنا) وفي نسخة عليها علامة السقوط في اليونانية حدثنا باسقاط المشاة القوقية وضم  
 الحاء وكسر الدال المهملة المشددة (ان غسان) بفتح الغين اجمعة وتشديد السين المهملة وبعد الالف فون رهطاً  
 من لحيان نزولوا حين تفرقوا من مارب جاء يقال له غسان فسموا بذلك وسكنوا بطرف الشام (تقول) بضم المشاة  
 القوقية وبعد النون الساكنة عين مهملة مكسورة الدواب (التعال) بكسر النون وفيه حذف أحد المفعولين  
 للعلم به وللعموى والمستقلى تتدل بشناتين قويتين مفتوحتين بينهما فون ساكنة وفي باب موعظة الرجل ابنته من  
 النكاح تتدل الخبل (اغزونا) معشر المسلمين (قتل صاحبني) الانصاري المسمى عتيان بن مالك على النبي صلى الله  
 عليه وسلم يوم نوبته (فسمع اعتزال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زوجته) (فرجع) الى العوالي (عشاء)  
 نصب على الظرفية أي في عشاء فجاء الى (فضرب بابي ضرباً شديداً وقال انتم هو) بهمزة الاستفهام على سبيل  
 الاستخبار ولا يذرعن الكشميين والمخلى انتم هو بفتح المثناة أي في البيت وذلك لبطء اجابتهم له فظن انه خرج

قوله وقال في المصباح  
 الخ عبارة المصباح  
 اقتام فاعله ضمير غيبة  
 مستتر عائدة على احدا كن  
 فتهلك بكسر اللام وفتح  
 الكاف وفاعله ضمير  
 كالا قول اه

من البيت قال عمر رضي الله عنه (ففرغت) بكسر الراء أي خفت لاجل الضرب الشديد (تخرجت اليه وقال حدث أمر عظيم قلت ما هو اجابت غسان) وفي رواية عبيد بن حنين جاء الغاني واسمه كافي تاريخ ابن أبي خبيثة والمجيم الاوسط للطبراني جيلة بن الاعميم (قال لابل اعظم منه وأطول طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه) وعند ابن سعد من حديث عائشة فقالت الانصارى أعظم من ذلك ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قد طلق نسائه فوقع طلق مقررنا بالظن وفي جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور طلق بالجزم فيحتمل أن يكون الجزم وقع من اشاعة بعض أهل النفاق فتناقله الناس وأصله ما وقع من اعتزاله صلى الله عليه وسلم بذلك ولم تجر عادته بذلك فظنوا أنه طلقهن (قال) أي عمر (قد حابت حمصة وخسرت) خصها بالذكر لمكانتها منه لكونها ابنته ولكونه كان قريب العهد بتحذيرها من وقوع ذلك (كنت اظن ان هذا يوشك) بكسر الشين (ان يكون) أي يقرب كونه لان المراجعة قد تنفضى الى الغضب المنفضى الى الفرقة (لجمعت على ثيابي) أي لبستها (فصليت صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم قد دخل مشربة) بفتح الميم وسكون الشين المجعومة وضم الراء وفتح الموحدة غرفة (له فاعتزل فيها فدخلت على حفصة فاذا هي تبكي قلت ما يبكيك اولم اكن حذرتك) أي من أن تغاضي رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تراجمه أو تمسجه زادت في رواية سمائل بن الوليد عند مسلم لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحبك ولولا أنا لطلقت فبكيت أشد البكاء وذلك لما اجتمع عندها من الحزن على فراق النبي صلى الله عليه وسلم ولما تتوقعه من شدة غضب أيها وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه والله ان كان طلقك لا اكلمك أبدا ثم استغفمها عما سمعه فقال (اطلكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت لا ادري هذا في المشربة فخرجت) من بيت حفصة (جئت المنبر فاذا حوله رهط) لم يسموا (يبكي بعضهم جلست معهم قليلا ثم غلبني ما أجد) أي من شغل قلبه بما بلغه من تطبيقه عليه السلام نسائه ومن جلستن حفصة بنته وفي ذلك من المشقة ما لا يخفى (جئت المشربة التي هو) صلى الله عليه وسلم (فيها) وفي نسخة التي فيه وفي الفرع علامة السقوط على قوله هو فيها ثم كتب بالهامش الذي فيه بالتدكير واسقاط هو وجمع على ذلك (فقلت لغلाम له اسود) اسمه رباح بفتح الراء والموحدة المخففة وبعد الالف سامة مهجلة وسقط لفظه في رواية أبي ذر (استأذن لعمر قد دخل فسلم النبي صلى الله عليه وسلم ثم خرج فقال - (تمت له) عليه الصلاة والسلام) (فسمعت) قال عمر رضي الله عنه (فانصرفت حتى جلست مع الرهط الذين عند المنبر ثم غلبني ما أجد فجئت فذكر مثله) ولا يذري فجئت فقلت للغلام أي استأذن لعمر قد ذكر مثله (فجلست مع الرهط الذين عند المنبر ثم غلبني ما أجد فجئت الغلام فقلت استأذن لعمر قد ذكر مثله فلما وليت) حال كوني (منصرفا فاذا الغلام) فاجأني (يدعوني قال أذن لك رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي في الدخول (فدخلت عليه) صلى الله عليه وسلم (فاذا هو مضطجع على رمال حصير) بكسر الراء والاضافة ما رمل أي نسيج من حصير وغيره (ليس بينه) عليه الصلاة والسلام (وبينه) أي الحصير (فراش قد أثر الرمال بجنبه) الشريف وهو (متكى على وسادة من ادم) بفحتمين جلد مدبوغ (حشوها ليف) فسلمت عليه ثم قلت وأما قائم فقلت (أي اطلقت) (نسائه) فهمزة الاستفهام مقدرة (فرفع) عليه الصلاة والسلام (يسره) الشريف (الي فقال لا ثم قلت وأما قائم استأذن) أي أتصره ليعود صلى الله عليه وسلم الى الرضا أو هل أقول قولا أطيب به قلبه وأسكن غضبه (يا رسول الله لورايتني) بفتح التاء (وكنا معشر قريش يسكون العيين) بقلب الناء فلما قد مناعلى قوم تغلبهم نساء وهم فذكره (أي السابق من القصة) فتبسم النبي ولغمر أبي ذر وكريمة فتبسم رسول الله (صلى الله عليه وسلم ثم قلت لورايتني ودخلت على حفصة فقلت لا يغرنك ان كانت جاورتك هي أو ضامتك واجب) بالرفع فيها لابي ذر وغيره أو ضا وأحب بنصبها ما خبر كان ومعطوفا عليه (الي النبي صلى الله عليه وسلم يريد عائشة فتبسم) عليه الصلاة والسلام (أخرى جلست حين رأيته تبسم ثم رفعت بصرى) أي نظرت (في بيته) هو الله ما رأيته فيه شيئا يرذ البصر غير اربعة ثلاثة) بفتح الهمزة والهاء جمع اهاب جلد قبل أن يدبغ أو مطلقا ولا يذرعن الكشميني ثلاث بغير هاء (فقلت ادع الله) ليوسع (فليوسع على امتك) قاله عطف على محذوف فكثرة لفظ الامر الذي هو معنى الدعاء للتأكيده قاله الكرمانى (فان فارس والروم وسع عليهم واحطوا الدنيا وهم لا يعبدون الله وكان) عليه الصلاة والسلام (متكئا) فجلس (فقال أو في شك انت يا ابن الخطاب) بفتح الهمزة والواو واللام انكار التوبيخ أي أنت في شك في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا

في الدنيا (اولئك) فارس والروم (قوم عجلت لهم طيبتهم في الحياة الدنيا فقلت يا رسول الله استغفر لي) أي عن  
جرائق هذا القول في حضرتك أو عن اعتقادي أن التجملات الدينية مرغوب فيها قال عمر رضي الله عنه  
(فاعتزل النبي صلى الله عليه وسلم من أجل ذلك الحديث حين اقشنت حفصة إلى عائشة) وهو أنه صلى الله عليه  
وسلم خلا بارية في يوم عائشة وعلمت حفصة بذلك فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اكني على وقد حرمت مارية  
على نفسي فاشتت حفصة إلى عائشة فغضبت عائشة حتى حلف النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يقربها شهر أو هو  
معنى قوله (وكان قد قال) عليه الصلاة والسلام (ما أبداخل عليهن) أي نسائه (شهر من شدة موجدته) بفتح  
الميم وسكون الواو وكس الجيم وقصها في الفرع كأصله مصدر ميمي أي غضبه (عليهن حين عائته الله) وللكشمي  
حتى عائته الله أي بقوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبغى مرضاة أزواجك والذي في الصحيح أنه  
صلى الله عليه وسلم كان يشرب عسلا عند زيب ابنة جحش وعكث عندها قنوطا طأت عائشة وحفصة على أن ابنتها  
دخل عليها فقتل لها كات مغافيراني أجد منك ريح مغافير فقال لا ولكني كنت أشرب عسلا عند زيب  
ابنة جحش ولن أعود له وقد حلفت لا تجبري بذلك أحدا فقد اختلف في الذي حرمه على نفسه وعوتب على  
تجريمه كما اختلف في سبب حلقه والاول رواه جماعة يأتي ذكرهم ان شاء الله تعالى في تفسير سورة التحريم وعند  
ابن مردويه عن أبي هريرة قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم عمارية بيت حفصة فجاءت فوجدته معه  
فقاتل يا رسول الله في بيتي ففعل هذا معي دون نسائك خلفها لا يقربها وقال هي حرام فيحتمل أن تكون الآية  
نزلت في الشينين معا ووقع عند ابن مردويه في رواية يزيد بن رومان عن عائشة ما يجمع القولين وفيه أن حفصة  
أهدت لها عكة فيها عسل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل عليها حبسته حتى تلعقه أو نسيقه منها  
فقاتل عائشة الجارية عندها حبسية يقال لها خضر اذا دخل على حفصة فانظري ما تصنع فأخبرتها الجارية  
بشأن العسل فأولت إلى صواحبها فقاتل اذا دخل عليك فقلن انا نجد منك ريح مغافير فقال هو عسل والله  
لا أطعمه أبدا فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي أباها فأذن لها فذهبت فأرسل إلى جاريته مارية فأدخلها بيت  
حفصة فقاتل حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا فخرج ووجهه يقطر وحفصة تبكي فعائته فقال أشهدك أنها  
حرام انظري لا تجبري بهذا المرأة وهي عندك أمانة فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذي بينها وبين عائشة فقاتل  
ألا أبشرك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرم أمته فقاتل أي يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك (فلما مضت  
تسع وعشرون) ليلة (دخل) عليه الصلاة والسلام (على عائشة فبداها فقاتل له عائشة انك أقدمت أن لا تدخل  
علينا شهر أوانا اصبحنا تسع وعشرين ليلة) باللام والعموى والمسخلى تسع بالوحدة بدل اللام (أعد لها عدا  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر) الذي آليت فيه (تسع وعشرون وكان ذلك الشهر) وجد (تسع وعشرون)  
وفي رواية تسع وعشرين بالنصب خبر كان الناقصة (قاتل عائشة) رضى الله عنها (فانزات آية التحجير) الآية  
(فيد أي أول امرأة فقال) ولاي الوقت قال (اني إذا كرلت امرأ ولا عليك أن لا تنجلي حتى تستأمرى ابويك)  
أي لا بأس عليك في عدم التجهيل ولا زائدة أي ليس عليك التجهيل والاستمرار (قال فدا علم ان ابوي لم يكونا  
يا امرأتي بفرقة) ولاي ذر بفرقة (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ان الله) عز وجل (قال يا أيها النبي قل  
لأزواجك إلى قوله عظيما) سقط لفظ قوله لا ي ذر وهذه آية التحجير المذكورة (قلت أي هذا استأمر ابوي فاني أريد  
الله ورسوله والدار الآخرة) ومطابقة الحديث للترجمة في قوله قد دخل مشربة لأن المشربة هي الغرفة وكان البخاري  
يكفيه أن يكتبني من هذا الحديث بقوله مثلا ودخل النبي صلى الله عليه وسلم مشربة له فاعتزل كما هو شأنه وعادته  
والظاهر أنه تأخى بعمر رضى الله عنه في سياق الحديث بتمامه وكان يكفيه في جواب سؤال ابن عباس أن يكتبني  
بقوله عائشة وحفصة لكنه ساق القصة كلها لما في ذلك من زيادة شرح وبيان وفي هذا الحديث فوائد جمة يأتي  
الكلام عليها في محالها ان شاء الله تعالى عنه وعونه وبه قال (حدثنا) ولاي ذر حدثني بالافراد (ابن سلام)  
بتخفيف اللام هو محمد قال (حدثنا) ولاي ذر أخبرنا (الفزاري) بفتح الفاء والزاي المخففة والراء هو مروان بن  
معاوية بن الحارث بن اسماء الكوفي نزيل مكة ودمشق (عن حميد الطويل عن أنس رضى الله عنه) أنه (قال آلى)  
بهمزة مفتوحة مدودة أي حلف (رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهر أو كانت انفكت قدمه) أي

قوله وجذبت إلى أن كان  
تامة ولا يخفى ما فيه من  
التكلف لأن اسم الإشارة  
فاعل كان التامة والشهر بدل  
منه أو عطف بيان وتسع  
وعشرون بدل ثان أو من  
البدل على ما فيه والاولى ان  
كان شائنة واسم الإشارة  
مبتدأ وتسع وعشرون خبره  
والجمله خبر كان الثانية هـ



انفجرت واذا انقراج المتكبر أو القدم عن مفصله (بخلاف في عليه له بقاء عمر) رضي الله عنه اليه في عيشته  
 (فقال اطاعت نساءك فقال) عليه الصلاة والسلام (لا وليكني آية من شهر انككت) يضم الكاف (تسعا  
 وعشرين) يوما (ثم نزل) من العلة (ودخل على نساءه) ولعمري والمسقى على عائشة \* وتأتى ان شاء الله تعالى  
 مباحث هذا الحديث مستوفاة في كتاب النكاح \* (باب من عدل) أي شد (بعيره) بالعتال (على البلاط) بفتح  
 الموحدة (أو) عثله (باب المجدد) وبه قال (حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم قال (حدثنا ابو عقيل) بفتح العين  
 وكسر القاف بشير بن عقبة الدورقي قال (حدثنا ابو المتوكل) (باب) (الناجي) بالنون والجيم (قال) أنيت جابر بن  
 عبد الله (الانصاري) رضي الله عنهما قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد فدخلت اليه وعقلت الجمل  
 أي الذي اشتراه منه صلى الله عليه وسلم في السفر (في ناحية البلاط) الجارة المنروشة عند باب المسجد (وقلت)  
 يا رسول الله (هذا جملك) الذي ابتعته مني (خرج) عليه الصلاة والسلام من المسجد (فجعل يطيق) أي يل  
 (بالجمل) ويتأربه (قال) عليه الصلاة والسلام (الغن) أي عن الجمل (والجمل لك) \* ومطابقة الحديث للترجمة في  
 قوله وعقلت الجمل في ناحية البلاط فانه يستفاد منه جواز ذلك اذ لم يحصل به ضرر وقوله أبواب المسجد هو  
 بالاستنباط من ذلك وقال في المصاحح يشير بالترجمة الى ان مثل هذا الفعل لا يكون موجبا للضمان قال ابن المنبر  
 ولا ضمان على من ربط دابة باب المسجد أو السوق لحاجة عارضة اذ رحت ونحوه بخلاف من يعتاد ذلك ويجعله  
 مربط الهادئ أو غالباً فيغتم \* وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع \* (باب) جواز (الوقوف والبول عند  
 سباطة قوم) يضم السين المهملة الكساسة أو هي المزبلة ومعناها مقارب لأن الكساسة الزبل الذي يكس \* وبه  
 قال (حدثنا سليمان بن حرب) الوائحي بالمجبة والمهملة البصري فأنشئ مكة (عن شعبه) بن الجراح بن الورد الواسطي  
 البصري (عن منصور) هو ابن المعتمر السلي الكوفي أحد الاعلام (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة الكوفي (عن  
 حذيفة رضي الله عنه) أنه قال لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال لقد أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
 سباطة قوم) يضم المهملة وبعد هاهما وحدة من أتهم وكأستهم تكون بفساء الدور مر فثالا هاهما وتكون  
 في الغالب سبلة لا يرتد فيها البول على البائل وضافته الى القوم اضافة اختصاص لملك لانهم لا يتخلعون عن  
 النجاسة (وبال فائاً) لبيان الجواز أو الجرح كان في ما يرضه أي باطن ركبته لم يتمكن لاجله من القعود أو يستثنى  
 به من وجع الصلب أو لغير ذلك مما سبق في كتاب الوضوء والغرض منه هنا جواز البول في السباطة وان  
 كانت لتوم معينين لأنها عادت لاقاء التماسات المستقذرات والله اعلم \* (باب) نواب (من أخذ) ولا يذر  
 عن الكشمهني من آخر (الغن) الذي يؤذى المارين (و) نواب من أخذ (ما يؤذى الناس في الطريق)  
 وفي نسخة في الطريق باللفظ الجمع (فرى به) في غير الطريق \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي وسقط  
 قوله ابن يوسف لغير أبي ذر قال (أخبرنا مالك) الامام (عن سمى) يضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء مولى أبي  
 بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن همام (عن أبي صالح) ذكر كوان الزيات (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال بينما) بالميم (رجل يمشي بطريق وجد عصا شوك) زاد أبو ذر على الطريق (فاخذه)  
 ولا يورى ذرو الوقت والاصلي فأخذه (فشكر الله) أي اتى عليه أو قبل عمله (فغفر له) \* هذا (باب) باتنوين  
 (اذا اختلفوا في الطريق المنياء) بكسر الميم وسكون المثناة التحتية وبعد الفوقية ألف معدودة التي لعاقبة  
 الناس (وهي الرحمة) الواسعة (تكون بين الطريق ثم يريدها أهلها) اصحابها (البيان فترك) ولا ي الوقت  
 في نسخة فترك (منها الطريق سبعة) وفي نسخة سبع (أذرع) بالذال المعجمة ولا ي ذر فترك منها للطريق  
 سبعة أذرع ليسلكها الاحمال والانشال دخولا وخروجا وتسع مالا يذله من طرحة عند الابواب  
 ويلحق بأهل البنيان من قعد للبيع في حافة الطريق فان كان الطريق ازيد من سبعة أذرع لم يمنع من  
 القعود في الزائد وان كان أقل منع منه ثلاثين الطريق على غيره \* وبه قال (حدثنا موسى بن  
 اسماعيل) التبوذكي قال (حدثنا جابر بن حازم) بالجيم في الاول والخاء المهملة والزاى في الثاني ابن زيد  
 ابن عبد الله الأزدي البصري (عن الزبير بن خزيب) بكسر الخاء المعجمة والراء المشددة وبعد التحتية  
 الساكنة مثناة فوقية البصري (عن عكرمة) مولى ابن عباس أنه قال (سعت أبا هريرة رضي الله عنه قال  
 قضى النبي صلى الله عليه وسلم اذا تشاجروا) بالشين المعجمة والجيم أي تخصصوا (في الطريق المنياء سبعة

اذرع) متعلق بقوله قضى وسقط الميتاء في رواية المسقلى والجرى كذا في فرع اليونانية وقال الحافظ ابن حجر  
 وتبعه العيني زاد المسقلى في روايته الميتاء ولم يتابع عليه وليست بمفوضة في حديث أبي هريرة وإنما ذكرها المؤلف  
 في الترجمة مشيراً إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا اختلفتم في الطريق الميتاء فاجعلوها سبعة اذرع أى يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة  
 اذرع ثم يبقى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما يتفجع به ولا ينزغ غيره قال الزركشى تبعاً للاذرع  
 ومذهب الشافعي اعتبار قدر الحاجة والحديث محمول عليه فإن ذلك عرف المديسة صرح بذلك الماوردي  
 والرويانى (باب النهي) بضم النون وسكون الهاء وفتح الواو (بغير اذن صاحبه) أى صاحب الشيء المنسوب  
 (وقال عبادة) بن الصامت الانصارى مما وصله المؤلف في وفود الانصار (باب عفا النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 ما نتب) لانه كان من شان الجاهلية انتهاب ما يحصل اليه من الغارات فوقت البيعة على الزجر عن ذلك وبه  
 قال (حدثنا آدم بن ابي اياس) بكسر الهمزة قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال (حدثنا عدي بن ثابت) الانصارى  
 الكوفي قال (سمعت عبد الله بن يزيد) من الزيادة الخطمي (الانصاف) وللتكشيم في ابن زيد قال ابن حجر وهو  
 تصيف (وهو) يعنى عبد الله بن يزيد (جده) أى جده عدي بن ثابت (ابو أمه) فاطمة واختلاف في جماع عبد الله  
 ابن يزيد هذا من النبي صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني له ولا يبه صحبة وشهد به الرضوان وهو صغير (قال نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم عن النهي والمنه) بضم الميم وسكون المثناة العقبية الفاحشة في الاعضاء كبدع الاتف  
 وقطع الاذن ونحوهما وبه قال (حدثنا سعيد بن عثير) بضم العين وفتح الفاء (قال حدثني) بالافراد (الليث)  
 ابن سعد الامام قال (حدثنا عقيل) بضم العين ابن خالد الايلي (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن ابي بكر  
 ابن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني (عن ابي هريرة رضى الله عنه) انه (قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لا يرزى الزانى حين يرزى وهو مؤمن) كامل (ولا يشرب) هو أى الشارب (الخرجين يشرب  
 وهو مؤمن) أى كامل ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام  
 لان يشرب يستلزم شارباً وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يرزى الزانى وليس راجع الى الزانى انسداد المعنى وقول  
 الزركشى فيه حذف الفاعل بعد النفي فان الضمير لا يرجع الى الزانى بل الفاعل مقدر دل عليه ما قبله أى  
 ولا يشرب الشارب الخرتعقبه العلامة البدر الدمايينى فقال في كلامه تدافع فتأمله ووجه التدافع كونه قال  
 فيه حذف الفاعل ثم قال ان الضمير لا يرجع الى الزانى بل الفاعل مقدر لان الفاعل عادة فلا يحذف وانما هو ضمير  
 مستتر في الفعل (ولا يسرق) أى السارق (حين يسرق وهو مؤمن) كامل (ولا ينتهب) الناهب (نهبه يرفع الناس  
 اليه) أى الى المنتهب (فيها) أى في النبهة (ابصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن) كامل فالمراد سلب كمال الايمان دون  
 أصله او المراد من فعل ذلك مستحلاله وهو من باب الانذار بزوال الايمان اذا اعتاد هذه المعاصى واستمر عليها وقال  
 في المصابيح افطر ما الحكمة في تقييد الفعل المنفى بالطرف في الجمع أى لا يرزى الزانى حين يرزى ولا يشرب الخرجين  
 يشربها ولا يسرق حين يسرق ولا ينتهب حين ينتهبها ويظهر لى والله أعلم أن ما اضيف اليه الطرف هو من باب  
 التعبير عن الفعل بإرادته وهو كثير في كلامهم أى لا يرزى الزانى حين ارادته الزنا وهو مؤمن لتحقق قصد استنفاء  
 ما عدا ما بالسهو لوقوع الفعل منه في حين ارادته وكذا البقية فذكر القيد لافادة كونه متعمدا لا عذله انتهى  
 ومطابقة الحديث للترجمة في قوله ولا ينتهب نبهة يرفع الناس اليه فيها ابصارهم لانه يستفاد منه التقييد بالاذن  
 في الترجمة لان رفع البصر الى المنتهب في العادة لا يكون الا عند عدم الاذن ومفهوم الترجمة انه اذا اذن جاز  
 ومحل في المنسوب المبتاع كالطعام يتقدم للقوم فكل منهم أن يأكل ما يليه ولا يجذب من غيره الا برضاه وهذا  
 الحديث أخرجه البخارى أيضاً في الحدود ومسلم في الايمان والنسائى في الاشرية وابن ماجه في الفتن (وعن  
 سعيد) هو ابن المسيب (وابن سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف (عن ابي هريرة) رضى الله عنه (عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم مثله) أى مثل حديث أبي بكر بن عبد الرحمن (الانبهة) فلم يذكرها فانفراد أبو بكر بن عبد الرحمن  
 بزيادتها (قال القربرى) محمد بن يوسف (وجدت بخط ابي جعفر) هو ابن ابي حاتم وراق المؤلف (قال ابو عبد الله)  
 أى المؤلف (تفسيره) أى تفسير قوله لا يرزى الزانى حين يرزى وهو مؤمن (ان ينزع منه الايمان) كذا في فرع  
 اليونانية وروايته فيها عن المسقلى بلفظ يريد من الارادة وقال في فتح البارى نور الايمان والايمان هو التصديق

بالحنان والاقراء باللسان ونوره الاعمال الصالحة واجتناب المناهي فاذا زنى أو شرب الخمر أو سرق ذهب نورة  
وفى صاحبه في الظلمة \* (باب كسر الصليب وقتل الخنزير) \* وبه قال (حدثنا عيسى بن عبد الله) بن جعفر المديني  
البصري قال (حدثنا قتيبان) بن عيينة قال (حدثنا الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال اخبرني) بالافراد  
(سبعين بن المسيب) انه (سمع ابا هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) انه (قال لا تقوم الساعة)  
أى القسامة (حتى ينزل فيكم) أى في هذه الامة (ابن مريم) عيسى صلوات الله وسلامه عليه (حكماً) بفتح الحاء  
والكاف أى حاكماً (مقسطاً) عادلاً في حكمه فيحكم بالشريعة المحمدية (فكسر الصليب) الذى اتخذه النصارى  
زاعمين أن عيسى عليه الصلاة والسلام صلب على خشبة على تلك الصورة وفي كسره له اشعار بانهم كانوا على  
الباطل في تعظيمه والقضاء في قوله فكسر الصليب تفصيلية لقوله حكمه مقسطاً (ويقتل الخنزير) ينصب يقتل عطفاً  
على فكسر المنصوب وكذا قوله (ويضع الجزية) يتركها فلا يقبل من الكفار الا الاسلام (ويفيض المال)  
بفتح الميم وكسر الفاء والنصب عطف على السابق ولا يذرو ويفيض بالرفع على الاستئناف أى يكسر (حتى  
لا يقبله أحد) لعلمهم بقيام الساعة وأشار المؤلف بإيراد هذا الحديث هنا الى أن من كسر صليباً وقتل خنزيراً  
لا يضمن لأنه فعل مأثور به لكن محله اذا كان مع المحاربين أو الذى اذا جاوز الحدة الذى عوهد عليه فاذا  
لم يجاوزه وكسره مسلم كان متعدياً لانهم على تقريرهم على ذلك يؤدون الجزية \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً  
أحاديث الانبياء و قد تم من وجه آخر في باب قتل الخنزير في أو اخر البيوع وأخرجه مسلم في الايمان وابن ماجه  
في الفتن \* (باب بالتكوين) (هل تكسر الدنان) بكسر الدال جمع دنان الحب وهو الخماصة فارسي معرب (التي  
فيها الخمر) صفة للدنان ولا يذرف فيها شجر بالتشكيك (أو تخرق الزقاق) بضم التاء وفتح الخاء المحجمة والراء مبنية  
للمفعول عطفاً على هل تكسر الدنان والزقاق بكسر الزاى جمع زق أى التي فيها الخمر أيضاً فيه تفصيل فان كانت  
الاوعية بحيث تراق واذا غسلت طهرت وينتفع بها لم يجز اتلافها الا جاز وقال أبو يوسف وأحمد في رواية ان  
كان الدن أو الزق لم لم يضمن وقال محمد بن الحسن وأحمد في رواية يضمن لأن الاراقة بغير الكسر ممكنة وان  
كان الدن لذي فقال الخنفسة يضمن بلا خلاف لأنه مال متقوم في حقهم وقال الشافعي وأحمد لا يضمن لأنه غير  
متقوم في حق المسلم فكذا في حق الذبي وان كان الدن لحربي فلا يضمن بلا خلاف وعن مالك زق الخمر لا يطهره  
الماء لأن الخمر خاص فيه (فان كسر صمناً) ما يتخذ الهامن دون الله ويكون من خشب وغيره حديد ونحاس  
وغيرهما (أو) كسر (صليباً أو طنبورا) بضم الطاء والموحدة بينهما نون ساكنة آله مشهورة من آلات الملاهي  
(أو) كسر (مالاً ينتفع به) قبل الكسر كالآلات الملاهي المتخذة من الخشب فهو قعيم بعد تخصيصه وجوا  
الشرط محذوف أى هل يضمن أو يجوز أو فما حكمه (وأنى) بضم الهمزة (شرح) هو ابن الحارث الكندي  
أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه واستقضاء عمر بن الخطاب على الكوفة أى أنه اثنان (في طنبور كسر)  
ادعى أحدهما على الآخر أنه كسر طنبوره (فلم يقض فيه بشئ) أى لم يحكم فيه بغرامة وهذا واصله ابن أبي شيبة  
\* وبه قال (حدثنا أبو عاصم الضحاك بن محمد) بفتح الميم وسكون الخاء المحجمة النيدل البصري (عن يزيد بن أبي  
عبيد) الأسلي مولى سلمة بن الأكوع (عن سلمة بن الأكوع) هو سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلي أبو مسلم شهد  
بيعة الرضوان وتوفي سنة أربع وسبعين (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى تيراناً وقد يوم غزوة  
(خير) سنة سبع (قال على ما توقعه هذه التيران) بأشبات ألف ما الاستنهامية مع دخول الجار عليها وهو  
قليل والنيران بكسر النون الاولى جمع نار والياء منقلبة عن واو ولا يصح لي قال علام بحذف ألف ما  
الاستنهامية ولا يذرف قال علام بقاء قبل القاف وحذف ألف ما (قالوا) ولا يذرف قال (على الخمر) يضمن  
المهمل والميم (الأنسية) بكسر الهمزة وسكون النون نسبة الى الانس بن آدم وثبت قوله على لا يذرف سقطت  
لغيره (قال) عليه الصلاة والسلام (ا كسروها) أى القدرور (وأهرقوها) بسكون الهاء ولا يذرف وهو  
يحذف الهمزة وزيادة مثناة تحمية قبل القاف والهاء مفتوحة أى صبوها (قالوا) استنهم من (الأنهر يقهها)  
بضم النون وفتح الهاء وبعد الراء المنكورة تحمية ساكنة أى من غير كسر (ونفسها قال) صلى الله  
عليه وسلم يجيبا لهم (اغسلوا) يحذف الضمير المنصوب أى اغسلوها أى القدرور وانما قال ذلك عليه الصلاة  
والسلام لاحتمال تغير اجتهاده أو أوحى اليه بذلك وقال ابن الجوزي أراد التغلغل عليهم في طينهم ما نهى  
عن كاهه فلما رأى اذعانهم اقتصر على غسل الاواني وفيه رد على من زعم أن دفان الخمر لا سبيل الى تطهيرها

فان الذي دخل القدر من الماء الذي طخت به الحجر نظيره وقد أذن صلى الله عليه وسلم في غسلها فدل على امكان  
تطهيرها . وهذا الحديث تاسع ثلاثيات البخارى وقد أخرجه ايضا في المغازى والأدب والذبايح والدعوات  
ومسلم في المغازى والذبايح (قال ابو عبد الله) البخارى (صكان ابن ابى اويس) اسماعيل وهو شيخ المؤلف  
وابن أخت الامام مالك (يقول الجر الانسية بنصب الالف والنون) نسبة الى الانس بالفتح ضد الوحشة  
قال في فتح البارى وتعبيره عن الهمة بالالف وعن الفتح بالنصب جائز عند المتقدمين وان كان الاصطلاح أخيرا  
قد استقر على خلافه فلا يبادر الى انكاره انتهى ومعقبه العيني فقال ليس هذا يصطلح عند النحاة المتقدمين  
والأخريين انهم يعبرون عن الهمة بالالف وعن الفتح بالنصب فن ادعى خلاف ذلك فعليه البيان فالهمة ذات  
حركة والالف مادة هوائية لا تقبل الحركة والفتح من أنقاب البناء والنصب من أنقاب الأعراب وهذا مما لا يخفى  
على أحد . وبه قال (حدثنا على بن عبد الله) المدينى قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا ابن ابى شجيج)  
بفتح النون وكسر الجيم وبعد التثنية الساكنة ما هم عليه عبد الله بن يسار بالتثنية والسين المهملة المخففة  
(عن مجاهد) هو ابن جبر (عن ابن معمر) بفتح الميم وسكون المهملة بينهما عبد الله بن خزيمة الا زدى الكوفى  
(عن عبد الله بن معمر) رضى الله عنه) أنه (قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة) في غزوة الفتح في رمضان  
سنة ثمان (وحول البيت) وفي نسخة وهي التي في الفرع واصله الكعبة (ثلثانة وستون نصبا) بضم النون والصاد  
المهملة وبالموحدة حجرا كانوا ينصبونه في الجاهلية ويتخذونه صنما يعبدونه والجمع انصاب والواو في قوله وحول  
البيت المحال (بفعل) النبي صلى الله عليه وسلم (يطعننا) بضم العين في الفرع ويجوز فتحها اي يطعن الاصنام  
(يعود في يده) صفة لعود وفيه اذلال للاصنام وعابدها واطهارا أنها لا تضر ولا تنفع ولا تدفع عن أنفسها  
(وجعل) عليه الصلاة والسلام (يقول جاء الحق وزهق الباطل) اي هلك واضمحل (الآية) الى آخرها . وهذا  
الحديث أخرجه المؤلف ايضا في المغازى والتفسير ومسلم في المغازى والترمذى في التفسير وكذا النسائى .  
وبه قال (حدثنا) ولابى ذر حدثنى (ابراهيم بن المنذر) الخزامى الاسدى قال (حدثنا انس بن عياص) اللبثى  
ابو خزيمة المدينى (عن عبيد الله) بالتصغير العسمرى ولابى ذر زيادة ابن عمر (عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه  
القاسم) بن محمد بن أبى بكر اذ تيق رضى الله عنهم (عن عائشة رضى الله عنها انها كانت اتخذت على سهوة لها)  
بفتح السين المهملة كالصفة تكون بين يدي البيت أو الطاق يوضع فيه الشيء أو خزانه أو رف (سترافيه غنايل)  
جمع قنائل وهو ما صور من الحيوان (فهتك) اي نزع أو خرقة (النبي صلى الله عليه وسلم فالتخذت) عائشة رضى  
الله عنها (منه) اي من الستر (عرقتين) تنبيه عرقه بضم النون والراء وسادة صغيرة وقد تطلق على الطنفسة  
(فكنا) بمعنى العرقين (في البيت يجلس عليهما) النبي صلى الله عليه وسلم فان قلت ما وجه دخول هذا الحديث  
في المظالم أجيب بأن هتك الستر الذي فيه القنائل من ازالة الظلم لان الظلم وضع الشيء في غير موضعه . وهذا  
الحديث من افراد . (باب من قاتل دون ماله) اي عندما له قاتل فهو شهيد . وبه قال (حدثنا عبد الله بن  
يزيد) من الزيادة القروشى العدوى أبو عبد الرحمن المقرئ مولى آل عمر بن الخطاب قال (حدثنا سعيد هو ابن  
ابى ايوب) الخزامى (قال حدثنى) بالافراد (ابو الاسود) محمد بن عبد الرحمن بن يقيم عروة (عن عكرمة) مولى ابن  
عباس (عن عبد الله بن عمرو) بفتح العين وسكون الميم ابن العاصى (رضى الله عنهما) أنه (قال سمعت النبي)  
ولابى ذر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد . وهذا الحديث أخرجه النسائى  
بهذا الاسناد بلفظ من قتل دون ماله مطلقا فله الجنة وفي الترمذى من حديث سعيد بن زيد مر فو عامن قتل  
دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون اهل فهو شهيد ثم  
قال حديث صحيح . هذا (باب) بالتسوين (اذا كسر) شخص (قصعة) بفتح القاف انا من خشب (او) كسر  
(شيئا لغيره) هو من باب عطف العام على الخاص اي هل يضمن المثل او القيمة بخواب اذا محذوف . وبه قال  
(حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا يحيى بن سعيد) القطان (عن حميد) الطويل (عن انس رضى الله  
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه) هي عائشة فأرسلت إحدى امتهات المؤمنين) هي صفية  
كأرواه أبو داود والنسائى أو خصه رواء الدارقطنى وابن ماجه أو أم سلمة رواء الطبرانى في الاوسط واسناده  
اصح من اسناد الدارقطنى وساقه بسند صحيح وهو اصح ما ورد في ذلك ويحتمل التعدد (مع خادم) لم يسم

(بقصة فيها طعام) وفي الاوسط للطبراني - بقصة فيها خبز ولحم من بيت أم سلمة (فضربت) عائشة (بيدها فكسرت القصعة) زاد أحد نصفين وعند النساء - من حديث أم سلمة فجاءت عائشة ومعها فاهر ففلقت القصعة (فضمها) عليه الصلاة والسلام اى القصعة وفي رواية ابن علية عند المؤلف في التكاثر جمع النبي صلى الله عليه وسلم فلق القصعة (وجعل فيها الطعام) الذي اثمر منها (وقال) عليه الصلاة والسلام لاصحابه الذين كانوا معه (كأوا وحبس الرسول) الذي جاء بالطعام (واقصعة) بالنصب عطف على المنصوب السابق (حتى فرغوا) من الاكل وأتى بقصة من عند عائشة (فدفع القصعة القصعة) الى الرسول ليعطيها للتي كسرت صحتها (وحبس) القصعة (المكسورة) في بيت التي كسرت زاد الثوري - وقال انا كنا مع طعام كطعام واستشكل بأنه انما يحكم في الشيء بمثله اذا كان متشابه الاجزاء كالدرهم وسائر المثليات والقصعة انما هي من المتفرقات والجواب ما حكاه البيهقي - بأن القصعة كانت للنبي صلى الله عليه وسلم في بيت زوجته فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل القصعة في بيت صاحبها ولم يكن ذلك على سبيل الحكم على الخصم (وقال ابن ابي حريم) هو شيخ المؤلف سعيد (اخبرنا يحيى بن ايوب) قال (حدثنا جريد) الطويل قال (حدثنا انس عن النبي صلى الله عليه وسلم) وغرض المؤلف بسياق هذا بيان التصريح بتحديث أنس لجريد قاله في الفتح \* هذا (باب) بالتسوين (اذا هدم) شخص (حائطا) لشخص آخر (فليبن مثله) خلافا لما قال من المالكية وغيرهم تلزمه القيمة \* وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) الفراهيدي - الازدى - البصري - قال (حدثنا جريروا بن حازم) بالحاء المهملة والزاى ابن زيد بن عبد الله الازدى البصري - (عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة رضي الله عنه) انه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رجل في بني اسرائيل يقال له جريج) بضم الجيم الاولى وفتح الراء وسكون التحتية وفي رواية كريمة جريج الراهب (يصلي) اى في صومعته وفي اول حديث أبي سلمة كان رجل في بني اسرائيل تاجرا وكان ينقص مرة ويزيد أخرى فقتل ما في هذه التجارة خيرا لا تسن تجارة هي خير من هذه فبنى صومعة وترهب فيها وحذايل على أنه كان بعد عيسى عليه الصلاة والسلام وأنه كان من اتباعه لانهم الذين ابتدعوا الترهب وحبس النفس في الصوامع وهو رد قول ابن بطال انه يمكن أن يكون نبيا (جفاته امه) لم تسم - (فدعته) وفي رواية أبي رافع عند أحد فاته أمه ذات يوم فسادته فقالت ابنتي - جريج اشرف حتى أكلت أنا ماتك (فأبى أن يجيبها فقال) في نفسه مناجيا لله تعالى سر - من غير نطق أو نطق وكان الكلام مباحا في شريعتهم كما كان عندنا في صدر الاسلام (اجيبها أو أصلي ثم اتته) اى بعد ما رجعت وفي رواية أبي رافع فسادته يصلي فقالت يا جريج فقال يا رب أمتي وصلاتي فاختر صلواته فرجعت فأنته وصادفته يصلي فقالت يا جريج أنا أمتك فكلمني فقتل مثله وفي حديث عمران بن حصين عند الطبراني في الاوسط انها جاءت ثلاث مرات تناديه في كل مرة ثلاث مرات وقوله أمتي وصلاتي اى اجتمع على - اجابه أمتي واتمام صلاتي فوفقتي لا فضلها (فقات اللهم لا تمته حتى تزيه المومسات) جمع مومسة بضم الميم وسكون الواو وكسر الميم بعدها مهملة الزانية وفي رواية الاعرج في باب اذا دعت الامة ولدها في الصلاة من أو اخر كتاب الصلاة حتى ينظر في وجوه المياميس وفي رواية أبوي ذرو الوقت والاصلي - حتى تزيه وجوه المومسات (وكان جريج في صومعته) يفتح الصاد المهملة وسكون الواو وهي البناء المرتفع المحدد أعلاه ووزنها فوعلة من صعت اذا دقت لانها دقيقة الرأس (فقات امرأة) بفتح منهم (لافتن - جريجا) ولم تسم نعم في حديث عمران بن حصين أنها كانت بنت ملك القرية لكن يعكر عليه ما في رواية الاعرج وكانت تأوى الى صومعته راعية ترحى الغنم وأجيب باحتمال انها خرجت من دارها بغير علم أهلها منكرة للفساد الى أن ادعت انها تستطيع أن تفتن جريجا فاحتملت بأن خرجت في صورة راعية ليكنها أن تأوى الى ظل صومعته لتتوصل بذلك الى فتنته (فتعزضت له فكلمته) أن يواقعها (فأبى فأتت راعيا) قال القطب القسطلاني في المبهمات له اسم صهيبي وكذا قال ابن حجر في المقدمة لكنه قال في فتح الباري في أحاديث الانبياء لم أقف على اسم الراعي وزاد أحد في رواية وهب بن جريروا ابن حازم عن أبيه كان يأوى غنمه الى اصل صومعة جريج (فأمكنته من نفسها) فواقعها وحلت منه (فولدت غلاما) بعد انقضاء مدة الحمل فسلت عن هذا الغلام (فقات هو من جريج فأقره وكسروا صومعته) وفي رواية ابي رافع فأقبلوا بضمهم ومساحيمهم وفي حديث عمران فاشعر حتى سمع بالنفوس في أصل صومعته جعل بسألهم

هذا  
يعني في الأصل

مالك لم يجيبوه فلما رأى ذلك أخذ الحبل قدلى (فأنزلوه) ولا يذروا نزلوه بالواو بدل القاء (وسجوه) زلاد  
 أحد في رواية وهب بن جرير وضره فقل ما شأناكم قالوا انك زيت بهذه وفي رواية أبي رافع عند أحد أيضا  
 فجعلوا في عنقه وعنقه حبلا فجعلوا يطوفون بهما في الناس (قتوا) وفيه أن الوضوء ليس من خصائص هذه  
 الامة خلافا لما قال ذلك نعم من خصائص الغرة والتجديد في القيامة (وصلى) زاد في حديث عمران وكعتين  
 وفي رواية وهب بن جرير ودعا (ثم أتى الغلام فقال من ابوك يا غلام) وفي رواية الأعرج بابا بوس من أبوك  
 أي يا صغير وليس هو اسم هذا الغلام بعينه (قال) الغلام أبي (الراعي) وفيه أن الطفل يدعى غلاما ما وقته تكلم  
 من الاطفال ستة شاهد يوسف وابن ماشطة بنت فرعون وعيسى عليه السلام وصاحب جريح هذا  
 وصاحب الاخدود وولد المرأة التي من بني اسرائيل لما تز بها رجل من بني اسرائيل وقالت اللهم اجعل ابني  
 مثله فتركه نديها وقال اللهم لا تجعلني مثله \* وزعم الضحاك في تفسيره أن يحيى تكلم في المهد أخرجه الثعلبي  
 فان ثبت صاروا سبعة \* ومبارك الائمة في الزمن النبوي المجدى وتأتى دلائل ذلك ان شاء الله تعالى في احاديث  
 الانبياء (قالوا انبى صومعتك من ذهب قال) جريح (لا الامن طين) كما كانت ففعلوا قال ابن مالك في التوضيح  
 فيه شاهد على حذف الجزوم بلا الناهية فان مراده لا يذوقها الامن طين قال في المصاحب يحتمل أن يكون التقدير  
 لا يريد لها الامن طين فلا شاهد فيه \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله انبى صومعتك الخ لان شرع من قبلنا  
 شرع لنا ما لم يأت شرعنا بخلافه لكن في الاستدلال بهذه القصة فيما ترجم به نظر لان شرعنا واجب المثل  
 في المثليات والحائط متقوم لا منسلي لكن لو التزم الهادم الاعادة ورضى صاحبها بذلك جاز بلا خلاف \* وفي  
 الحديث ايتار اجابة الام على صلاة التطوع لان الاستمرار فيها نافله واجابة الام وبرها واجب قال النووي وانما  
 دعت عليه واجيب لانه كان يمكنه أن يخفف ويجيبها لكن اعله خشى أن تدعوه الى مفارقة صومعته والعود  
 الى الدنيا وعلقاقتها انتهى \* وفيه بحث يأتي ان شاء الله تعالى وعند الحسن بن سفيان من حديث يزيد بن  
 حوشب عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان جريح فقيها لعلم أن اجابة أمته أولى من عبادة ربه \*  
 وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في احاديث الانبياء ومسلم في الادب

(بسم الله الرحمن الرحيم \* باب الشرك) يفتح الشين المجهمة وكسر الراء كما ضبطها في اليونانية وهي لغة الاختلاط  
 وشرعائوت الحق في شئ لاثنين فأكثر على جهة الشيع واليهود وقد تحدثت الشرك قهرا كالارث أو باختبار كالشراء  
 وهي أنواع أربعة \* شركة الابدان كشركة الحمايين وسائر المحترقة ليكون كسبهما متساويا أو متفقا وتامع اتفاق  
 الصنعة واختلافها \* وشركة الوجوه كان يشترك وجهان عند الناس لبيتاع كل منهما بمؤجل ويكون  
 المبتاع لهما فاذا باعا كان الفاضل على الاثنان بينهما وشركة المقايضة بأن يشتركا اثنان بأن يكون بينهما كسبهما  
 بأموالهما أو بأبدانهما وعليهما ما يعرض من مغرم وسميت مقايضة من تفاوضا في الحديث شرعافيه جميعا  
 \* وشركة العنان بكسر العين من عن الشيء ظهورا لانها أظهر الانواع أولانه ظهر لكل منهما مال الاخر وكلاهما  
 باطله الا شركة العنان لثلاثة الاول عن المال المشترك ولكنة الفرق بينهما بخلاف الاخرة فهي الصنعة ولهما  
 شروط العاقدان وشروطهما اهلية التوكيل والتوكل والصفة ولا بدقهما من لفظ يدل على الاذن من كل منهما  
 للاخر في التصرف بالبيع والشراء والمال المعقود عليه وتجوز الشركة في الدراهم والدنانير بالاجماع وكذا  
 في سائر المثليات كالبر والحديد لانها اذا اختلطت بجنسها ارتفع عنها التغير فاشبهت النقدين وأن يخلط قبل  
 العقد ليحقق معنى الشركة وسقط لفظ باب في رواية أبي ذر وقال في الشركة بكسر المجهمة وسكون الراء كما في الفرع  
 ولم يضبطه في أصله وفي رواية النسقي وابن شبيب في كتاب الشركة (في الطعام) الا في حكمه في باب مفرد  
 (والنهد) بكسر النون ولا يذروا النهد بفتحها والهاء في الرويتين ساكنة وهو اخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد  
 الرفقة وخطاها عند المرافقة في السفر وقد يتفق رفقة فيصنعونه في الحضر كما سيأتي ان شاء الله تعالى  
 (والعروض) بضم العين جمع عرض بسكون الراء مقابل النقد ويدخل فيه الطعام (وكيف قسمة ما بكال وبوزن)  
 هل تجوز قسمة (مجازفة او) لا بدم الكيل في الكيل والوزن في الموزن كما قال (قبضة قبضة) بمعنى متساوية  
 (لما) بفتح اللام وتشديد الميم في أصلين مقابلين على اليونانية وغيرهما مما وقفت عليه وقال الحافظ ابن حجر  
 وتبعه العيني لما بكسر اللام وتخفيف الميم (لم ير المسلمون في الهند بأسانا) أي بأن (يا كل هذا بعضا وهذا بعضا)

مجازفة (وكذلك مجازفة الذهب) بالفضة (والفضة) بالذهب لجواز التفاضل في ذلك كغيره مما يجوز التفاضل فيه مما يكال أو يوزن من المطعومات ونحوها (والقرآن) بالجزء عطف على سابقه وفي رواية والاقران (في القر) وقدم ذكره في المظالم والذي في اليونانية وقرعها قرع القرآن والاقران لا غير \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن وهب بن كيسان) بفتح الكاف (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساحل) في رجب سنة ثمان من الهجرة والساحل شاطئ البحر (فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح) بفتح الجيم وتشديد الراء وبعد الالف ماء مهملة واسم أبي عبيدة عامر بن عبد الله (وهم) أي البعث (ثلثمائة) وأنافهم فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق في الزاد) أي أشرف على الفناء (فأمر) الأمير (أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان من ودي عمر) بكسر الميم واسكان الزاي وفتح الواو والذال وسكون المثناة التحتية ثنية من ودي مما يجعل فيه الزاد كالجراب (فكان يقوتنا) بتشديد الواو وحذف الضمير ولا يذرعن الكشمية يقوتناه (كل يوم) بالنصب على الظرفية (قليلًا قليلًا) بالنصب كذا في رواية أبي ذر عن الكشمية وفي رواية عن الجوى والمستلي يقوتنا بفتح أوله وضم القاف وسكون الواو كل يوم قليل قليل بالرفع (حتى في) أكثره (فلم يكن يصينا الاغرة غرة) قال وهب ابن كيسان (فقلت) لجابر (وما تقي غرة) أي عن الجوع (فقال) جابر (لقد وجدنا فدها حين فنيتم) مؤثرا وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم فقلت كيف كنتم تصنعون بها قال غصها كما يصي الصي ثم نشرب عليها من الماء فتكفينا يومنا إلى الليل (قال) أي جابر (ثم اتهمنا إلى) ساحل (البحر فإذا حوت مثل الطرب) بظا \* مجة مثالة مفتوحة فراء مكسورة فوحدة أي الجبل الصغير وضبط ايضا في القرع بكسر الظاء وسكون الراء أي منبسط ليس بالعالى (فأكل منه ذلك الجيش) الثلثمائة (ثمانى عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة) بن الجراح (بضلعين) بكسر الضاد المجهمة وفتح اللام (من اضلاعه منضبا) استشكل اسقاط ثاء التأنيث لأن الضلع موصلة وأجيب بأن تأنيثها غير حقيق فيجوز التذكير (ثم أمر برحله فرحلت ثم مرت تحتها) أي تحت الضلعين (فلم تصبها) \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع لأنه لما كان يفرق عليهم قليلا قليلا صار في معنى التمدد واعتراض بأنه ليس فيه ذكر المجازفة لأنهم لم يريدوا المبايعة ولا البذل وأجيب بأن حقوقهم تساوت فيه بعد جمعهم فتناولوه مجازفة كما جرت العادة \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في المغازي والجهاد ومسلم في الصيد والترمذي وابن ماجه في الزهد والنسائي في الصيد والسير \* وبه قال (حدثنا بشر بن مرحوم) هو بشر بن عيسى بالعين المهملة والموحدة والسين المهملة مصغر ابن مرحوم الطائي البصري نزيل الحجاز ونسبه بلده لشهرته به قال (حدثنا حاتم بن اسماعيل) المدني الحارثي صدوق بهم (عن يزيد بن أبي عبيد) الأسلي مولى سلمة بن الأكوع (عن سلمة) أي ابن الأكوع (رضي الله عنه) أنه قال خفت أزواد القوم) أي في غزوة هوازن كما عند الطبراني والعموي والمستلي أزودة القوم (وأملقوا) أي اقتفروا (فأمر النبي صلى الله عليه وسلم في نحر ابلهم فأذن لهم) في نحرها (فلقبهم عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (فأخبروه) بذلك (فقال ما بقاؤكم بعد ابلكم) إذا نحرتموها لأن نوال المشي قد ينضى إلى الهلاك (فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما بقاؤهم بعد ابلهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ناد في الناس) فهم (يأتون) ولغير أبي ذر فأتون (بفضل أزوادهم فبسط لذلك نطع) بكسر النون وفتح الطاء ويجوز فتح النون وسكون الطاء فهي أربع اغات (وجعلوه) أي فضل الأزواد (على النطع فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا برلك) بتشديد الراء (عليه) أي على ما على النطع (ثم دعاهم بأوعيتهم) جمع وعاء (فاحتى الناس) بهمة وصل وسكون الحاء المهملة وفتح المثناة الفوقية والمثناة اى أخذوا حشية حشية وهي الاخذ بالكتفين حتى فرغوا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله) إشارة إلى أن ظهور الهجرة مما يؤيد الرسالة \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله جمع أزوادهم لأنه أخذها منهم بغير قسمة متساوية وقد أخرجه أيضا في الجهاد وهو من أفراد \* وبه قال (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي كما قاله أبو نعيم الحافظ قال (حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو قال (حدثنا أبو الجاهلي) بتحقيق الجسيم وبعد الالف مجة عطاء بن سبيب (قال سمعت رافع بن خديج) بفتح الخاء المجهمة وكسر الدال المهملة وبعد المثناة التحتية

جيم (رضي الله عنه قال كان صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العصر فتصبر جزوا فتقسم عشر قسم) بكسر القاف  
 وفتح السين جمع قسمة (فأكل لما نصيبا) بفتح النون وكسر المجهة آخره جيم أي مستويا (قبل أن تغرب  
 الشمس) والغرض منه قوله فتقسم عشر قسم فإن فيه جمع الانصباء مجازفة وهو من الأحاديث المذكورة في  
 غير مظنتها وفيه تهجيل العصر وقد ذكر في المواقيت من هذا الوجه تهجيل المغرب ولفظه حدثنا محمد بن مهران  
 حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي قال حدثني أبو النجاشي مولى رافع هو عطاء بن مهيّب قال سمعت رافع بن خديج  
 يقول كان صلى المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصرف أحدنا وأنه يبصر مواقع نبله انتهى وبه قال  
 (حدثنا محمد بن العلاء) أبو كريب الهمداني الكوفي قال (حدثنا جاد بن أسامة) القرشي مولا لهم الكوفي  
 أبو أسامة (عن يزيد) بضم الموحدة ابن عبد الله (عن) جده (أبي بردة) الحارثي أو عامر (عن) أبيه (أبي موسى)  
 عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الأشعرين) بتشديد  
 المثناة التحتية نسبة إلى الأشعر قبيلة من اليمن (إذا أرموا في الغزو) بفتح الهمزة والميم أي ففي زادهم وأصله  
 من الرمل كأنهم أصقوا بالرمل من القلة كما قيل ترب الرجل إذا افتقر كانه لصق بالتراب (أو قل طعام عيالهم بالمدينة  
 جمعوا ما كان عذرهم في نوب واحد ثم اقتسموه بينهم) وللصموي والمستحلي ثم اقتسموا بمحذف الضمير المنصوب  
 (في أمانه) واحد بالسوية فهم منى وأمانهم (أي متصلون بي أو فاعلوا فاعلي في هذه المواساة وفيه منقبة عظيمة  
 للأشعرين وفي الحديث استحباب خلط الزاد سفر أو حضرا أو قول ابن حجر فيه جواز هبة الجهول تعقبه العيني  
 بأنه ليس في الحديث ما يدل له وليس فيه الامواساة بعضهم بعضها والاباحة وهذا لا يسمى هبة لأن الهبة عليك  
 المال والتقليد غير الاباحة وأيضا الهبة لا تكون إلا بالايحباب والقبول ولا بد فيها من القبض عند جمهور العلماء  
 ولا تجوز فيما يقسم إلا محوزة مقسومة ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة والحديث أخرجه مسلم في الفضائل  
 والنساء في السير والله أعلم \* هذا (باب) بالنون (ما كان من خليطين) أي مخالطين وهما الشريك  
 (فانهم ما يراجعان بينهما بالسوية في الصدقة) قيد بالصدقة لو وده فيها لأن التراجع لا يصح بين الشريكين  
 في الرقاب \* وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله بن المنثي) بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي  
 (قال حدثني) بالافراد (أبي) عبد الله (قال حدثني) بالافراد أيضا (عمامة) بضم المثناة وتختف الميم  
 (ابن عبد الله بن أنس) وعمامة عم عبد الله بن المنثي (أن) جده (أنسا) هو ابن مالك (حدثنا) أن أبا بكر الصديق  
 رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي فرض (أي قدر) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما كان من  
 خليطين) تشية خلط وهو الشريك (فانهم ما يراجعان بينهما بالسوية) أي أن الشريك إذا خلط بأرأس مالهما  
 والربح بينهما فمن أنفق من مال الشراكة أكثرهما أنفق صاحبه تراجعا عند القسمة بقدر ذلك لأنه صلى الله عليه  
 وسلم أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وهما شريكان فدل ذلك على أن كل شريك في معناه ما له أبو سليمان  
 الخطابي وتعقبه ابن المنير بأن التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب قسمة الربح وإنما أصله غرم  
 مستهلك لا فاقدر من لم يهط استهلك مال من أعطى إذا أعطى عن حق وجب على غيره وقيل انما يقدر مستلقا  
 من صاحبه على ذلك الخلاف في وقت التقويم عند التراجع هل يقوم وقت الأخذ أو وقت الوفاء فالأول على أنه  
 استهلك والثاني على أنه استلف قال وفيه حجة لمذهب مالك رحمه الله أن من قام عن غيره بواجب فله الرجوع عليه  
 وإن لم يكن أذن له في القيام عنه وأما لو ذبح أحد الخليطين أو الشريك من الشراكة شيئا فهو مستهلك فالقيمة  
 يوم الاستهلاك قولوا واحدا بخلاف ما يأخذ الساعي كذا نقله عن ابن المنير في المصايع والعنخ بنحوه مختصرا \*  
 وهذا الحديث بهذا السند قد ذكره المؤلف في مواضع مقطعة في عشرة مواضع سبق منها في الزكاة سنة وبقاها  
 في الشراكة والخمس واللباس وترك الخيل وأخرجه أبو داود في موضع واحد بقامه \* (باب قسمة الغنم) أي بالعدد  
 \* وبه قال (حدثنا علي بن الحكم) بفتحين ابن نبيان بفتح المجهة وسكون الموحدة المروزي (الأنصاري)  
 المؤدب قال (حدثنا أبو عوانة) الواح بن عبد الله الشكري (عن سعيد بن مسروق) بن عدي والدسقيان  
 الثوري (عن عباية بن رفاع) بفتح العين المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف مثناة تحتية مفتوحة ورفاعة  
 بكسر الراء (ابن رافع بن خديج) بفتح الخاء المجهة وآخره جيم (عن جده) رافع بن خديج رضي الله عنه أنه  
 (قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم يدي الخليقة) زاد مسلم كالزلف في باب من عدل عنرا من الغنم يجوز



من تهامة وهو يرد على النووي حيث قال تبعاً للقاسبي انه المهمل الذي يقرب المدينة قال السفاقي وكان ذلك سنة ثمان من الهجرة في قضية حنين (فأصاب الناس جوعاً فاصابوا بالبلا وغنماً) بكسر الهمزة والموحدة لا واحد له من لفظه بل واحد بغير (قال) رافع (وكان النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات القوم) بضم الهمزة للرفق بهم وحل المنقطع (فمجلوا) بكسر الجيم وفي الفرع يفتحها ولم يضبطها في اليونينية (وذبحوا) بماء صابوه (ونصبوا القدر) بعد أن وضعوا اللحم فيها للطبخ (فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقدر) أن تكفأ (فأ كفت) بضم الهمزة الاولى أي أميت ليضرب ما فيها يقال كفأت الاناء وكفأته اذا أملتة وانما كفت لانهم ذبحوا الغنم قبل أن تقسم ولم يكن لهم ذلك وقال النووي لانهم كانوا قد اتهموا الى دار الاسلام والمحل الذي لا يجوز الاكل فيه من مال الغنمة المشتركة فان الاكل منها قبل القسمة انما يباح في دار الحرب والمأمورية من الاراقة انما هو اتلاف المرق عقوبة لهم وأما اللحم فلم يتلفوه بل يحمل على انه جمع ورد الى المغنم ولا يظن بأنه ألتفت مال انفاغين لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن اضعاء المال نعم في سنن أبي داود بسند جيد أنه صلى الله عليه وسلم أكفأ القدر وبقوسه ثم جعل يزيل اللحم بالتراب ثم قال ان النهبة ليست بأحل من الميتة أو ان الميتة ليست بأحل من النهبة شك هنا أحذروا انه وقد يجب بآنه لا يلزم من تزييله ان لا يملكه لا مكان تداركه بالغسل لكنه بعيد ويحتمل أن فعله صلى الله عليه وسلم ذلك لانه أبلغ في الزجر ولوردها الى المغنم لم يكن فيه كبير زجر اذ ما ينوب الواحد منهم من ذلك نزيير فكان افسادها عليهم مع تعاق قلوبهم بهم او غلبة شهواتهم أبلغ في الزجر (ثم قسم) عليه الصلاة والسلام (فعدل) بخفيف الدال (عشرة) باثبات تاء التأنيث في أصل أبي ذر والاصيلي وابن عساكر والاصل المسروع على أبي الوقت بقراءة الحافظ ابن السمعاني لكن قال ابن مالك لا يجوز اثباتها فالصواب فعدل عشرا (من الغنم بغير) أي سواها به وهو محمول على انه كان بحسب قيمتها يومئذ ولا يخالف هذا قاعدة الاخصية من اقامة بغير مقام سبع شياء لانه الغالب في قيمة الشياء والابل المعتدلة وهذا موضع الترجعة على ما يخفى (فند) بفتح النون وتشديد الدال المهملة أي هرب وشرذ (منها بغير فطلبوه فأعياهم) أي أعجزهم (وكان في القوم خيل يسيرة) أي قليلة (فأهوى) أي مال وقصد (رجل منهم) اليه (بهم) أي فرما به (فحبسه الله) أي بذلك السهم (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (ان لهذه البهاائم) أي الابل (اوابد) جمع أبد بالمد وكسر الموحدة المخففة أي نوافر وشوارد (كاوابد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا) أي ارموه بالسهم كالصيد قال عباية بن رفاعه (فقال جدى) رافع بن خديج (انارجواوا) قال (بخفاف العدو غدا) والشك من الراوى الرجاء هنا معنى الخوف (وليست مدى) ولا يذر عن الكشميين والاصيلي وليست معنمدى والعموى والمستقلى وليست لنامدى وهو بضم الميم وبالمدال المهملة مقصور ومنون جمع مدية مثلث الميم سكنى أي وان اسد تعلمنا السيوف في الذبايح تكل ونهجز عند لقاء العدو عن المقاتلة بها (أفندج بالقصب) ولمسلم فنذكى بالليط بكسر اللام وسكون المثناة التحتية وبالطاء المهملة قطع القصب أو قشوره (قال) عليه الصلاة والسلام (ما نهر الدم) أي صبه بكثرة وهو مشبه بجري الماء في النهر وكلمة ما موصولة مبتدأ والخبر فكلوه أو شرطية والفاء جواب الشرط وقال البرماوى كالزركشى وروى بالزاي حكاه القاضى عياض وهو غريب قال في المصابيح وهذا تحريف في النقل فان القاضى قال في المشارق ووقع للاصيلي في كتاب الصيد أنه زبالزاي وليس بشئ والصواب ما غيره أنه زاي بالراء كما في سائر المواضع فالقاضى انما حكى هذا عن الاصيلي في كتاب الصيد لا في المكان الذي نحن فيه وهو كتاب الشركة وكلام الزركشى ظاهر في روايته في هذا المحل الخاص وهو تحريف بلا شك انتهى (وذ كرا سم الله عليه فكلوه) هذا تمسك به من اشترط التسمية عند الذبح وهم المالكية والخنفية فانه علق الاذن في الاكل بجمعوع أمرين والمعلق على شيتين يتنى بانتفاء أحدهما أو آجاب أصحابنا الشافعية بأن هذا معارض بحديث عائشة رضى الله عنها ان قوما قالوا ان قوما يأوتنا باللحم لاندري اذ كروا اسم الله عليه أم لا فقال سموا أنتم وكلوا فهو محمول على الاستحباب وبقيّة مباح ذلك تأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الصيد والذبايح قال العلامة البدر الدمايينى فان قلت الضمير من قوله فكلوه لا يعود على ما لانها عبارة عن آله التذكية وهي لا تترك فعلها ماذا يعود وأجاب بأنه يعود على المذكور المفهوم من الكلام لان انهارا لا للدم يدل على شئ أنه ردمه ضرورة وهو المذكور ولكن لا بد من رابط يعود على ما من الجملة أو ملابسها فيقدر محذوف ملابس أي فكلوا مذبوحة أو يقدر

ذلك مضافا الى ما ولكنه حذف فالتقدير مذبح ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه فان قلت يلزم عدم الارتباط  
 حينئذ وأجاب بأن الربط حاصل قال وذلك اننا نقدر التركيب هكذا ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه على مذكاه  
 فكلوه فالضمير عائذ على ما ملتبس فحمل الربط وقد قال الكسائي وتبعه ابن مالك في قوله تعالى والذين يتوفون  
 منكم ويذرون أزواجا يتربصن ان الذين مبتدأ ويتربصن الخبر والاصل يتربصن أزواجهن ثم جيء بالضمير مكان  
 الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وجعل الربط بالضمير القائم مقام  
 الظاهر المضاف الى الضمير وهذا مثل مسألتنا (ليس السن والظفر) قال الزركشي والبرماوي والكرمانى  
 والعيني ليس هنا للاستثناء بمعنى الا وما بعدها نصب على الاستثناء قال في المصابيح الصحيح انها ناسخة وان اسمها  
 ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم واستناره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب (وسأحدثكم عن ذلك)  
 أى سأبين لكم علمه وحكمته لتتفقهوا في الدين (اما السن وعظم) لا يقطع غالباً وانما يجرح ويدعى فترحق النفس  
 من غير تيقن الذكاة وهذا يدل على أن النهى عن الذكاة بالعظم كان متقدماً فاحال بهذا القول على معلوم  
 قد سبق قال ابن الصلاح ولم يجد بعد البحث أحداً ذكر ذلك بمعنى يعقل قال وكأنه عندهم تعبدى وكذا نقل  
 عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه قال للشرع على تعبدية كما أن له أحكاماً تعبدية أى وهذا منها وقال  
 النووي المعنى لا تذبحوا بالعظام لانها تنجس بالدم وقد نهى عن تنجيس العظام في الاستنجاء لكونها زائدة  
 لخوانكم من الجن انتهى قال في جمع العدة وهو ظاهر (واما الظفر فدى الحبشة) ولا يجوز التشبيه بهم ولا  
 بشعارهم لانهم كفار وهم يدمون المذبح بأظفارهم حتى ترحق النفس خنقا وتعذياً ويحلقونها محل الذكاة فلذلك  
 ضرب المثل بهم والاتف واللام في الظفر للجنس فلذلك وصفها بالجمع ونظيره قولهم اهلك الناس الدرهم البيض  
 والدينار الصفر قال النووي ويدخل فيه ظفر الأذى وغيره متصلاً ومنفصلاً طاهراً ونجساً وكذا السن  
 وجوز أبو حنيفة وصاحبه بالمنفصلين \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الشركة والجهاد والذبايح ومسلم  
 في الأضاحى وأبو داود في الذبايح والترمذى في الصيد والأضاحى وابن ماجه في الأضاحى والذبايح \* (باب)  
 ترك (القرآن في التمر) هو الجمع بين التمرين عند الأكل (بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه) فيه حذف المضاف  
 وهو ترك واقامة المضاف اليه مقامه لوجود الدليل عليه والاصل ترك القرآن تحذف الترك لأن الغاية المذكورة  
 تدل عليه قاله البدر الدمايى وهو أحسن من قول غيره ان حتى كانت حين فتصغفت أو سقطت من الترجمة  
 لفظ النهى من أولها \* وبه قال (حدثنا خلاد بن يحيى) بن صفوان السلي الكوفي قال (حدثنا سفيان) الثوري  
 قال (حدثنا جله بن يحيى) بضم السين وفتح الحاء المهملة وبعد المنذاة التسمية الساكنة ميم وجبله بفتح الجيم  
 والموحدة واللام التيمى (قال سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم) نهى تنزيه  
 (أن يقرن الرجل) بفتح الياء وسكون القاف وضم الراء وصحح عليه في اليونانية وفي غيرها يقرن بكسر الراء قال  
 الصغاني يقال فيه يقرن ويقرن بضم الراء وكسرها مع فتح أولهما ويقرن بكسر الراء مع ضم الأول (بين التمرين  
 جميعاً) في الأكل بين الشركاء (حتى يستأذن أصحابه) وهذا الحديث قد سبق في المطالم \* وبه قال (حدثنا  
 أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن جيله) بن يحيى أنه (قال كما  
 بالمدينة فأصابنا سنة) عام مقطع لم تنبت الأرض فيه شيئاً سوا منزل غيث أول ينزل (فكان ابن الزبير) عبد الله  
 (يرزقنا التمر) أى يقوتنا به (وكان ابن عمر) بن الخطاب رضى الله عنهما (يعز بنا فيقول لا تقرنوا) بضم الراء  
 في اليونانية وبكسرها في غيرها من باب نصر ينصرون يضرب أى لا يجتمعوا في الأكل بين تمرين (فان النبي  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقران) بكسر الهمزة من الثلاثى المزيدي وللعموي والمستقلى عن القرآن  
 بغيرهم زمن الثلاثى وهو السواب والنهى للتنزيه لما فيه من الحرص على الأكل والشرع مع ما فيه من الدماء  
 وقال ابن بطال النهى عن القرآن من حسن الأدب في الأكل عند الجهور ولا على التحريم خلافاً لظاهره لان  
 الذى يوضع للأكل سبيل المسكارمة لا التشاح لاختلاف الناس في الأكل لكن اذا استأثر به ضمهم بأكثر  
 من بعض لم يحمد له ذلك (الا أن يستأذن الرجل منكم الخاء) في القرآن فلا كراهة \* (باب تقويم الاشياء)  
 نحو الامتعة والعروض (بين الشركاء) حال كون التقويم (بقيمة عدل) واختلف في قسمتها بغير تقويم فأجاز  
 الاكثر اذا كان على سبيل التراضي ومنعه الشافعى \* وبه قال (حدثنا عمران بن ميسرة) بفتح الميم وسكون

المثناة التحتية أبو الحسن البصري الآدمي قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد العبدي التنوري بفتح المثناة  
 الفوقية وتشديد النون البصري قال (حدثنا أيوب) بن أبي عمية السخيتاني (عن نافع) مولى ابن عمر  
 (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شقصة) بكسر الشين المجهمة  
 نصيباً (له) قليلاً كان أو كثيراً (من عبد) أي ذكر أو أنثى قال تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن  
 عبداً فإنه يناول الذكروا الانثى قطعاً (أو) قال (شركاً) بكسر الشين أيضاً (أو قال نصيباً) من عبد مشترك بينه  
 وبين آخر (وكان له) أي الذي أعتق (ما يبلغ غنمه) أي غن بقية العبد أما حصته فهو موسر بها للملكة لها فعتق  
 على كل حال قال أصحابنا وغيرهم ويصرف في غن بقية العبد جميع ما يباع في الدين فيباع مسكنه وخادمه وكل ما  
 فضل عن قوت يومه وقوت من تلزمه نفقته ودست ثوب يلبسه وسكنى يومه والمراد بالثمن هنا القيمة لان الثمن ما  
 اشترت به العين واللازم هنا القيمة لان الثمن وبأى ان شاء الله تعالى في رواية أيوب في كتاب العتق بلفظ ما يبلغ قيمته  
 (بقية العدل) بفتح العين من غير زيادة ولا نقص (فهو عتيق) أي معتق كله بعضه بالاعتاق وبعضه بالسراية  
 ويقاس الموسر ببعض الباقي على الموسر بكلمة في السراية اليه وقيل لا يسرى اليه اقتصاراً على الوارد في الحديث  
 (والا) أي وان لم يكن له مال يبلغ غنمه (فقد عتق) والعموى والمستعلى فأعتق (منه) أي من العبد ما عتق أي  
 المقدار الذي عتقه فقط وعين عتق في الموضوع مفتوحة ولا يذرع عتق بضمها وكسر الفوقية وجوزة الداودي  
 وتعقبه السفاقي بأنه لم يقله غيره واغابا قال عتق بالفتح وأعتق بضم الهيمزة ولا يعرف عتق بضم العين لان  
 الفعل لازم غير متعد (قال) أي أيوب كما في باب اذا أعتق عبداً بين اثنين من كتاب العتق (لا أدري قوله) بالرفع  
 (عتق منه ما عتق قول من نافع) فيكون منقطعاً مقطوعاً (أو في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم) فيكون  
 موصولاً مرفوعاً وفي هذا بحث يأتي ان شاء الله تعالى مع بقية مباحث الحديث في كتاب العتق \* ومطابقته  
 للترجمة ظاهرة وأخرجه أيضاً في العتق ومسلم في النذور والعتق وأبو داود في العتق والترمذي في الاحكام  
 والنسائي في البيوع \* وبه قال (حدثنا بشر بن محمد) بكسر الموحدة وسكون المجهمة السخيتاني أبو محمد المروزي  
 صدوق لكنه روى بالارجاء قال (اخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (اخبرنا سعيد بن أبي عروبة) بفتح العين المهملة  
 وضم الراء وبالموحدة اسمه مهران اليشكري (عن قتادة) بن دعامة (عن النضر بن انس) بفتح النون وسكون  
 الصاد المجهمة ابن مالك الانصاري (عن بشر بن نهيك) بفتح النون وكسر الهاء وبعد التحتية السا كنة كاف  
 وبشير بفتح الموحدة وكسر المجهمة السلولي أو السدوسي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم) أنه (قال من اعتق شقصة) بفتح الشين المجهمة وبعد القاف المكسورة تحتيه سا كنة قصاصه مهمله نصيباً  
 وزنا ومعنى (من مملوكه فعليه خلاصه في ماله) أي فعليه أداء قيمة الباقي من ماله ليتخلص من الرق (فان لم يكن له)  
 أي للذي أعتق (مال قوم المملوك) أي كله (قيمة عدل) نصب على المفعول المطلق والعدل بفتح العين أي قيمة  
 استواء لا زيادة فيها ولا نقص (ثم استسعى) بضم تاء الاستفعال على البناء للمفعول أي ألزم العبد الاكتساب  
 لقيمة نصيب الشريك لذلك بقية رقبته من الرق (غير مشقوق) أي مشدد (عليه) في الاكتساب اذا عجز وغير  
 نصب على الحال من الضمير المستتر العائد على العبد وعليه في محل رفع نائب عن الفاعل ولم يذكر بعض الرواة  
 السعاية فقيل هي مدرجة في الحديث من قول قتادة ليست من كلامه صلى الله عليه وسلم وبذلك صرح النسائي  
 وغيره والقول بالسعاية مذهب أبي حنيفة وخالفه صاحباه والجمهور \* ويأتي ان شاء الله تعالى بقية المباحث  
 المتعلقة بذلك في كتاب العتق \* ومطابقة الحديث للترجمة لا تخفى وقد أخرجه أيضاً في العتق وفي الشركة ومسلم  
 في العتق والنذور وأبو داود في العتق والترمذي في الاحكام والنسائي في العتق وابن ماجه في الاحكام \* هذا  
 (باب) بالتسوين (هل يقرع) بضم أوله وفتح ثالثة وكسره من القرعة (في القسمة) بين الشركاء (والاستهام  
 فيه) أي في أخذ السهم وهو النصيب قال الكرمانى والضمير في فيه عائذ الى القسم أو المال الذي تدل عليه  
 القسمة وقال في الفتح على القسم بدلالة القسمة وتعقبهما في عمدة القاري فقال كلاهما بعزل عن نهج الصواب  
 ولم يذكرهما قسم ولا مال حتى يعود الضمير اليه بل الضمير يعود الى القسمة والتذكير باعتبار أن القسمة هنا بمعنى  
 القسم وفي المغرب القسم اسم من أسماء الاقسام وجواب هل محذوف تقديره نعم يقرع \* وبه قال (حدثنا  
 أبو نعيم) الفضل بن دكين الكوفي قال (حدثنا زكريا) بن أبي زائدة خالد ويقال هبيرة بن ميمون بن فيروز

الحمداني الوادي الكوفي الثقة لكنه كان يدلس (قال سمعت عامرا) الشعبي (يقول سمعت النعمان بن بشير  
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (قال مثل القاشم على حدود الله) الامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر (والواقع فيها) اي في الحدود والتاركة للمعروف والمرتبك بالمنكر (كمثل قوم استمروا) اقرعوا  
 (على سفينة) مشتركة بينهم بالاجابة أو المثل تنازعوا في المقام بها علوا أو سفلا (فأصاب بعضهم) بالقرعة  
 (اعلاها وبعضهم اسفلها فكان الذين) وللعموي والمستلي فكان الذي (في اسفلها اذا استقوا من الماء مزوا  
 على من فوقهم) قال في المصايح يظهر لي أن قوله الذي صفة لموصوف مفرد اللفظ كالجمل فاعتبر لفظه فوصف  
 بالذي واعتبر معناه فأعيد عليه ضمير الجماعة في قوله اذا استقوا وهو أولى من أن يجعل الذي مخففا من الذين  
 بحذف النون انتهى وفي الشهادات فكان الذي في اسفلها يمزون بالماء على الذين في أعلاها فتأذوا به (فقالوا  
 لو اننا عرفنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ) بضم النون وسهكون الهمزة وبالذال المجعلة أي لم نضرب (من فوقنا) وفي  
 الشهادات فأخذ فاسا فجعل يقر أسفل السفينة فأثوه فقالوا مالك قال تأذيتم بي ولا بد لي من الماء (فان يتركوهم  
 وما أرادوا) من الخرق في نصيبهم (هلكوا جميعا) اهل العلو والسفل لانه من لازم خرق السفينة غرقها وأهلها  
 (وان أخذوا على أيديهم) منعوهم من الخرق (نجوا) أي الا أخذون (ونجوا جميعا) أي جميع من في السفينة  
 وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أطاقها وأقيمت عليه والهلاك العاصي بالمعصية والسالك بالرضى  
 بها \* ومطابقة الحديث للترجمة غير خفية وفيه وجوب الصبر على أذى الجار اذا خشي وقوع ما هو أشد ضررا  
 وأنه ليس لصاحب السفن أن يحدث على صاحب العلو ما يضربه وإنه ان أحدث عليه ضرر الزمه اصلاحه  
 وان لصاحب العلومنه من الضرر وفيه جواز قسمة العقار المتفاوت بالقرعة قال ابن بطال والعلماء متفقون  
 على القول بالقرعة الا الاكوفيين قانهم قالوا لا معنى لها لانها تشبه الاكلام التي نهى الله عنها ويأتي مزيد  
 لما ذكرته هنا في باب الشهادات ان شاء الله تعالى \* وقد أخرج الحديث الترمذي في الفتن وقال حسن صحيح  
 \* (باب شركة النسيم واهل الميراث) أي مع اهل الميراث \* وبه قال (حدثنا الاويسى) بضم الهمزة وفتح الواو  
 وسكون التحتية وكسر المهملة ولغير أبي ذر حدثنا عبد العزيز بن عبد الله العامري الاويسى قال  
 (حدثنا ابراهيم بن سعد) هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري (عن صالح) هو ابن كيسان  
 (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه (قال اخبرني) بالافراد (عروة) بن الزبير بن العوام (انه سأل) خاله  
 عائشة رضي الله عنها وقال الليث بن سعد الامام بما وصله الطبري في تفسيره (حدثني) بالافراد (يونس)  
 ابن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) الزهري انه (قال اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) انه سأل امه أسماء بنت  
 أبي بكر الصديق (انه سأل عائشة رضي الله عنها عن) معنى (قول الله تعالى) في سورة النساء (فان خستم) بالقاء  
 في الفرع وفي النسخة المقررة على الشرف المبدوء وان خستم بالواو (أن لا تقسطوا) تعدلوا (الى قوله ورباع)  
 وسقط لغير أبي الوقت أن لا تقسطوا (فقات) أي عائشة ولا في الوقت قالت (يا ابن اختي هي النية تكون في حجر  
 وليها) القاشم بيا ورها زاد في تفسير سورة النساء من رواية أبي أسامة ووارثها (تشاركه في ماله) زاد أبو أسامة  
 ايضا حق في العذق (فيحبه ماله او جالها فغير وليها) التي هي تحت حجره (أن يتزوجها بغير أن يقسط) أن يعدل  
 (في صداقها) في النكاح في رواية عقيل عن ابن شهاب ويريد أن ينتقص من صداقها (فيعطها) بالنصب عطفا  
 على معمول بغير أن أي يريد أن يتزوجها بغير أن يعطيها (مثل ما يعطيها غيره فنهوا) بضم النون والهاء على وزن  
 فعوا بحذف لام الفعل لان الأصل نهوا فانتقلت ضمة الياء الى الهاء فالتقى سا كان فحذفت الياء (أن يتكلموهن)  
 الآن يقسطوا الهن ويلقوا بهن اعلى سنهن) أي طر يقتهن (من الصداق وامروا أن يتكلموا ما طاب لهم من  
 القساموهن قال عروة) بن الزبير بالسند السابق (قالت عائشة ثم ان الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم) طلبوا منه الفتيا في أمر النساء (بعد) نزول (هذه الآية) وهي وان خستم الى ورباع (فأنزل الله) عز وجل  
 (ويستفتونك في النساء الى قوله وترغبون أن تنكمن) في أن تنكمن أو عن أن تنكمن (والذي ذكر  
 الله انه يتلى عليكم في الكتاب الآية الاولى التي قال) تعالى (فيها وان خستم أن لا تقسطوا في التام) أي ان خستم  
 أن لا تعدلوا في تامى النساء اذا تزوجتم بهن (فانكم وما طاب لكم من النساء) من غيرهن (قالت عائشة وقول  
 الله في الآية الاخرى وترغبون أن تنكمن هي رغبة احدكم) ولغير أبي ذر الوقت يعني هي رغبة احدكم

(التيمة) التي في حجره ولا يذر عن الكشمبني يتيمة باسقاط اللام والكشمبني والجرى والمسقى عن يتيمة  
 (التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال) قال ابن حجر ولعل رواية عن أصوب وقد تبيين أن أولياء  
 البناء كانوا يرغبون فيهن أن كن حيلات ويأكلون منهن واليهن والايضلوهن طمعا في ميراثهن (فمن وأن ينكحوا  
 ما) أي التي (رغبوا في مالها وجمالها من يتامى النساء إلا بالقسط) بالعدل (من أجل رغبتهن عنهن) لقلة مالهن  
 وجمالهن فينبغي أن يكون نكاح اليتيمات على السواء في العدل وفي الحديث أن للولي أن يتزوج من هي تحت  
 حجره لكن يكون العاقد غيره وسيأتي البعث فيه مع غيره أن شاء الله تعالى في كتاب النكاح وغيره \* وقد أخرجه  
 أيضا في الأحكام والشركة ومسلم في التفسير وأخرجه أبو داود في النكاح وكذا النسائي (باب الشركة  
 في الأرضين وغيرها) كالعقارات والبساتين \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا هشام)  
 هو ابن يوسف الصنعاني البجلي قال (أخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي  
 سلمة) بن عبد الرحمن (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنهما) أنه قال إنما جعل النبي صلى الله عليه  
 وسلم الشفعة في كل مال يقسم أي في كل مشترك لم يقسم من الأرض ونحوها ومفهومه أن ما لم يقسم يكون  
 بين الشركاء (فإذا وقعت الحدود) جمع حد وهو هنا ما يتميز به الاملاك بعد القسمة وأصل الحد المنع ففي تحديد  
 الشيء منع خروج شيء منه ومنع دخول غيره فيه (وصرفت الطرق) أي بينت مصارفها وشوارعها وراى صرفت  
 مشددة (فلا شفعة) وفيه أنه لا شفعة إلا في العقاره والحديث قد سبق في الشفعة بما حثه فليراجع \* هذا (باب)  
 بالتوين (إذا قسم) ولا يذر قسم (الشركاء الدور وغيرها) كالبساتين ولا يذر غيرها (فليس لهم رجوع)  
 لأن القسمة عقد لازم فلا رجوع فيها (ولا شفعة) لأن الشفعة في الشركة لا في القسمة لأنها لا تكون إلا في المشاع  
 \* وبه قال (حدثنا مسدد) بالسبيل المهملة وتشديد الدال المهملة الأولى ابن مسرهد قال (حدثنا عبد الواحد)  
 ابن زياد البصري قال (حدثنا معمر) بعين مهملة ساكنة بين ميم مفتوحتين ابن راشد (عن الزهري)  
 محمد بن مسلم بن شهاب (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) أنه قال قضى النبي  
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) دل بمنطوقه صريحها  
 على أن الشفعة في مشترك مشاع لم يقسم بعد فإذا قسم وتميزت الحقوق ووقعت الحدود وصرفت الطرق بأن  
 تعددت وحصل نصيب كل طريق مخصوص لم يبق للشفعة مجال \* فان قلت لا مطابقة بين الحديث والترجمة لأن  
 فيها لزوم القسمة وليس في الحديث إلا نفي الشفعة أعجاب ابن المنبر بأنه يلزم من نفي الشفعة نفي الرجوع اذ لو كان  
 للشريك الرجوع لمعاد ما يشفع فيه مشاعا حينئذ تعود الشفعة \* (باب) جواز الاشتراك في الذهب والفضة  
 بشرط خلطهم ما حتى لا يتميز إلا كدراهم سود خلطت ببض وأن لا تكون الدراهم من أحدهما والدانير من  
 الآخر عند الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون إلا الثوري وأن لا تختلف الصفة كصاح ومكسرة عند  
 الشافعي وظاهر إطلاق المؤلف يقتضي موافقة الثوري (وما يكون فيه الصرف) والا كثرون على أنه يصح  
 في كل مثلي وهو الأصح عند الشافعية وقيل يختص بالتقد المضروب \* وبه قال (حدثنا) ولا يذر حديثي  
 (عمر بن علي) بفتح العين وسكون الميم ابن حجر الباهلي البصري الصيرفي قال (حدثنا أبو عاصم) الضحاك بن  
 محمد النبيل شيخ المؤلف أيضا (عن عثمان يعني ابن الأسود) بن موسى بن بإذان المكي أنه (قال أخبرني) بالافراد  
 (سليمان بن أبي مسلم) الاحول (قال سألت أبا المنهال) بكسر الميم وسكون النون عبد الرحمن بن مطعم البنان  
 بضم الواو حدة ونونين بينهما ألف مخففة البصري تزيل مكة (عن الصرف) وهو بيع الذهب بالذهب والفضة  
 بالفضة أو أحدهما بالآخر (يبدأ به) أي متقابضين في المجلس (فقال) أي أبو المنهال (أشريت أنا وشريك لي)  
 لم يسم (شيئا يبدأ به وقيسة) أي متأخران غير تقابض (فجاءنا البراء بن عازب) رضي الله عنه (فسألناه)  
 عن ذلك (فقال فعل) ذلك أنا وشريك يزي بن أرقم وسألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ما كان يبدأ به  
 فخذوه وما كان نسيئة فذروه) بالذال المجهة أي أتركوه وفي رواية فذروه من الرد وفيه كما قال ابن المنبر حجة للقول  
 بتقرير الصفة وأنه يصح منها الصحيح ويطل منها القاسد ونعقب باحتمال أن يكون أشار إلى عقدين مختلفين وقال  
 الحافظ ابن حجر وفي رواية النسفي ردوه بدون الفاء لأن الاسم الموصول بالفعل المتضمن للشرط يجوز فيه دخول  
 الفاء في خبره ويجوز تركه \* (باب) جواز (مشاركة الذي والمشاركين في المزارعة) وعطف المشركون على الذي

من عطف العالم على الخاص والمراد بالمشرى المستأمنون فيكونون في معنى أهل الذمة \* وبه قال  
 (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري - التيوذكي - قال (حدثنا جويرية بن أسماء) تصغير جارية الضبي - بضم المجهة  
 وفتح الموحدة (عن نافع) - مولى ابن عمر (عن عبد الله) أي ابن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال اعطى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) أرض (خير اليهود) وكانوا أهل ذمة (أن يملوها ويرعوها) أي يباض أرضها  
 (ولهم شطر ما يخرج منها) من زرع وإذا جاز مشاركة الذمي في المزارعة جاز في غيرها خلافا للاحد ومالك إلا أنه  
 أجاز إذا كان يتصرف بمحضرة المسلم خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يحل كالأرض والخزير وأجيب  
 بمشروعية أخذ الجزية منهم مع أن في أموالهم ما فيها وما يعامله صلى الله عليه وسلم يود خيرا وألحق بالذمي  
 المشرك فمذهب الشافعية يكره مشاركة الذمي ومن لا يجترز من الربا ونحوه كإتلاف ابن الرفعة عن البديهي  
 لما في أموالهم من الشبهة \* (باب قسم الغنم) ولا يوزن ذروا الوقت قسم الغنم (والعدل فيها) \* وبه قال (حدثنا  
 قتيبة بن سعيد) أبو رجاء البغلافي - بفتح الموحدة وسكون المجهة اشتقني - قال (حدثنا الليث) بن سعد الفهمي - أبو  
 الحارث المصري - الإمام المشهور (عن يزيد بن أبي حبيب) أبي رجاء البصري - واسم أبيه سويد (عن أبي الخير)  
 مرثد البلم والمثناة بوزن جبر بن عبد الله البرقي - بالتحسين والزاي والنون (عن عقبة بن عامر) الجهني - (رضي الله  
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاه غنما يصنعها على صحابته فباعها فبقي عتود) أي منها والعتود بفتح  
 العين المهملة وضم المثناة الفوقية ما يبلغ سنة وقال في المشارق هو من ولد المعز إذا بلغ السفاد وقبل إذا قوى  
 وشب (قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ضبح به أنت) واستدل به على أنه يجوز في الاضحية الجذع من  
 المعز وإذا جاز ذلك منه فمن الضأن أولى وقد دلت رواية النسائي - من طريق معاذ بن عبد الله بن خبيب عن عقبة  
 ابن عامر على الضأن صريحا ولفظه  
 في الاضحية وتبويب البخاري - بقوله قسم الغنم والعدل فيها يدل على أنه فهم أن هذه القسمة هي القسمة  
 المعهودة التي يعتبر فيها تسوية الاجزاء وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم اتنا أمره بتفرقة غنم على اصحابه فاما أن  
 يكون عليه الصلاة والسلام عين ما يعطيه لكن واحد منهم واما أن يكون وكل ذلك الى رأيه من غير قيد عليه  
 بالتسوية فإن في ذلك عسرا وحرجا والغنم لا يتأتى فيها قسمة الاجزاء ولا تقسم الا بالتعديل ويحتاج ذلك  
 في الغالب الى رد لان استواء قسمة على التحرير بعيد والظاهر أن هذه الغنم كانت للنبى صلى الله عليه وسلم  
 وقسمتها بينهم على سبيل التبرع \* وهذا الحديث قد سبق في أول الوكالة وأخرجه مسلم والنسائي - والترمذي -  
 في الاضاحي \* (باب الشركة في الطعام وغيره) مما يجوز غنمك (ويذكر) يضم أوله وفتح ثالثة فيما وصله سعيد بن  
 منصور (أن رجلا) لم يسم - (ساوم شيئا فغمزه آخر) حتى اشتراه (فراى عمر) رضى الله عنه (أن له) أي للذي غمز  
 (شركة) فيه مع الذي ساوم اكتفا بالاشارة مع ظهور التريفة عن الصيغة والى هذا ذهب مالك رضى الله عنه  
 وقال أيضا في السبعة تعرض للبيع فيقف من يشتريها التجارة فإذا اشتراها واحد منهم واشتراكه الآخر لزمه  
 أن يشركه لانه اتفق بترك الزيادة عليه \* وبه قال (حدثنا اصبع بن الفرج) أبو عبد الله الاموي - مولا هم الفقيه  
 المصري - (قال اخبرني) بالافراد (عبد الله بن وهب) القرشي - مولا هم أبو محمد المصري - الفقيه الحافظ (قال  
 اخبرني) بالافراد أيضا (سعيد) هو ابن أبي ايوب مقلص الخزاعي - (عن زهرة بن معبد) بضم الزاي وسكون  
 الهاء ومعبد بفتح الميم والموحدة بينهما عين مهملة ساكنة القرشي - التيمي - أبي عقيل المدني - نزيل مصر - عن جده  
 عبد الله بن هشام) واسم جده زهرة بن عثمان (وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم) قبل موته بست سنين فيما  
 ذكره ابن منده (وذهبت به امة زينب بنت جحيد) الحميرية (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في الفتح (فقات  
 يا رسول الله بابعه) بسكون العين أي عاقده على الاسلام (فقال) عليه الصلاة والسلام (هو صغيره - مع رأيه  
 ودعاه) أي بالبركة (وعن زهرة بن معبد) بالاسناد السابق (أنه كان يخرج به جده عبد الله بن هشام الى السوق  
 فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمر) عبد الله (وابن الزبير) عبد الله رضى الله عنهم (فيقولان له) أي لعبد الله بن  
 هشام (اشركا) بوصل الهمة في الفتح وفتح الراء وكسرها وفي غيره وهو الذي في اليونانية لا غير قطعها  
 مفتوحة وكسر الراء أي اجعلنا شريك في الطعام الذي اشترته فان النبي صلى الله عليه وسلم قد دعا لك  
 بالبركة فيشرى لكم) بفتح الباء والراء في ذلك (فربما صاب) أي من الربح (الراحلة كما هي) أي بتمامها

يض له المؤلف ولفظه  
 قال فحينما مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يجذع من  
 الضأن اه

قوله واسم جده الخ لعل  
 الا صوب حذف هذه  
 العبارة او وضعها في محل  
 آخر يناسبها اللهم الا أن  
 يعمل الضمير في جده عائدا  
 على عبد الله فيصح ان كان  
 نفسه في الواقع كذلك فامل  
 اه

(فيبعثها الى المنزل) والراحلة يحتمل أن يراد بها المحمول من الطعام وأن يراد بها الحامل والاولى لان سياق الكلام وارد في الطعام وقد ذهب المظهرى الى المجموع حيث قال يعنى ربما يجدد اية متاع على ظهرها فبشترها من الرخ ببركة النبي صلى الله عليه وسلم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله اشركا لكونهم ما طلبا منه الاشتراك في الطعام الذى اشتراه فأجابهما الى ذلك وهم من العصاة ولم يتقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة والجمهور على صحة الشركة في كل ما يتلك والاصح عند الشافعية اختصاصها بالمثل لكن من أراد الشركة مع غيره في العروض المتقومة باع أحدهما نصف عرضه بنصف عرض صاحبه وتقابضا أو باع كل منهما بعض عرضه لصاحبه بمن في الذمة وتقابضا كما صرح به في الروضة وأذن بعد ذلك كل منهما للآخر في التصرف سواء تجانس العرضان أم اختلفا وانما اعتبر التقابض ليستقر الملك وعن المالكية تكره الشركة في الطعام والراح عندهم الجواز (باب الشركة في الرقيق) بفتح الشين وكسر الراء \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال (حدثنا جويرية بن أسماء) الضبي (عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من اعتق شركا) بكسر الشين المجهة وسكون الراء نصيبا قال ابن دقيق العيد وهو في الاصل مصدر لا يقبل العتق وأطلق على متاعه وهو المشترك وعلى هذا لا بد من اخصار تقديره جزء مشترك أو ما يقارب ذلك لان المشترك في الحقيقة هو جله العين أو الجزء العين منها اذا أفرد بالتعيين كاليد والرجل مثلا وأما النصيب المتاع فلا اشتراك فيه انتهى وحينئذ فيكون من اطلاق المصدر على المفعول أو من حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه أو أطلق الكل على البعض وهذا موضع الترجمة لان الاعناق مبنى على صحة الملك فلولا تكن الشركة في الرقيق صحيحة لما ترتب عليها صحة العتق وفي رواية سبقت من أعتق شتقا وفي أخرى شقيصا (له في مملوك) شامل للذكر والانثى (وجب عليه أن يعتق) بضم أوله وكسر المثناة الفوقية (كله) قال في المصابيح الغالب على كل أن تكون تابعة نحو جباه القوم كاهم وحيث تخرج عن التبعية فانغالب أن لا يعمل فيها الا ابتداء ر وقعت هنا في غير الغالب قال ويحتمل أن يجري فيه على غير الغالب بأن يجعل كله تأكيد الضمير محذوف أى يعتقه كله بناء على جواز حذف المؤكد وبقاء التأكيذ وقد قال به اماما أهل العربية الخليل وسيديويه انتهى \* وظاهر الحديث انه لا فرق بين أن يكون المعتق والشريك والعبد مسلمين أو كفارا أو بعضهم مسلمين وبعضهم كفارا وبه قال الشافعية وعند الحنابلة وجهان فيما لو أعتق الكافر شركا له من عبد مسلم هل يسرى عليه أم لا وقال المالكية ان كانوا كفارا فلا سريه وان كان المعتق كافرا دون شريكه فهل يسرى عليه أم لا أو يسرى فيما اذا كان العبد مسلما دون ما اذا كان كافرا ثلاثة أقوال وان كانا كافرين والعبد مسلما فروايتان وان كان المعتق مسلما يسرى عليه بكل حال (ان كان له مال قدر عنه يقام) عليه (قيمة عدل) بفتح العين أى قيمة استواء لا زيادة فيها ولا نقص وقيمة نصب على المفعول المطلق (ويعطى) بضم أوله وفتح ثالثة مبنيا للمفعول (شركاؤه) رفع نائب عن الفاعل (حصتهم) نصب على المفعولية (ويحلى سيدل العتق) بفتح التاء الفوقية ويحلى مبنى للمفعول وسبيل نائب الفاعل \* وبه قال (حدثنا ابو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي البصرى الملقب بعارم قال (حدثنا جرير بن حازم) الازدى البصرى وثقه ابن معين وضعفه في قتادة خاصة ووثقه النسائي وقال أبو حاتم صدوق وقال ابن سعد ثقة الا انه اختلط في آخر عمره انتهى ولم يحدث في حال اختلاطه واحتج به الجماعة ولم يخرج له البخارى عن قتادة الأحاديث نوبع فيها (عن قتادة) بن دعامة (عن النضر) بسكون الضاد المجهة (ابن انس) الانصارى (عن بشير بن نهيك) بفتح الموحدة وكسر الشين في الاول وفتح النون وكسر الهاء وبه التهمة كاف في الثاني السلولى (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من اعتق شقيا) بكسر الشين زاد في غير رواية أبى ذر له (في عبد اعتق كله) بضم الهمزة (ان كان له مال والا) أى وان لم يكن له مال (يستع) بضم التهمة وفتح العين من غير اشباع مبنيا للمفعول مجزوم على الامر بحذف حرف العلة ولا بى ذر يستع بى اشباع القصة وفي أخرى استع بى بالق وصل وضم المثناة الفوقية وكسر العين وفتح الياء والمعنى أنه يكاف العبد الاكتساب لقيمة نصيب الشريك حال كونه (غير مشقوق عليه) بل مرفها مسامحا \* ويأتى ان شاء الله تعالى في العتق ما فى ذلك من البحث وقد سبق الحديث قرىبا والله الموفق والعين \* (باب الاشتراك في الهدى) بسكون الدال ما يهدى الى الحرم من النعم (والبدن) بضم الموحدة وسكون المهملة من عطف الخاص على العام (واذا اشرك الرجل الرجل) ولا بى ذر الرجل رجلا

(في هديه بعد ما هدى) هل يجوز ذلك أم لا . وبه قال (حدثنا أبو النعمان) عازم محمد بن الفضل قال (حدثنا  
 حماد بن زيد) اسم جده درهم الأزدي - الجهمي أبو - عاصم البصري قال (أخبرنا عبد الملك بن جريج) بضم  
 الجيم الأولى وفتح الراء (عن عطاء) هو ابن أبي رباح أسلم القرشي مولا لهم أحد أعلام التابعين (عن جابر) هو ابن  
 عبد الله الأنصاري (وعن طاوس) هو ابن كيسان عطف على قوله عطاء لأن ابن جريج سمع منهما لكن قال  
 الحافظ ابن حجر رحمه الله الذي يظهر لي أن ابن جريج سمع عن طاوس منقطع فقد قال الآية أنه لم يسمع من مجاهد  
 ولا من عكرمة وإنما أرسل عنهما وطاوس من أقرانهما وإنما سمع من عطاء لكونه تأخرت عنهما وفاته نحو عشر  
 سنين (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال) ولا يذروكم في حالها إيا جابر وابن عباس (قدم النبي صلى الله عليه  
 وسلم) أي مكة (صبر رابعة) وللكنهية - لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صبح رابعة (من ذي الحجة)  
 حال كونهم (مهلين) محرمين وجمع على رواية من أسقط لفظ أصحابه باعتبار أن قدومه عليه الصلاة والسلام  
 مستلزم لقدم أصحابه معه وأما على إثباته فواضح وللمعنى مهلون بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هم محرمون  
 (بالحج لا يحفظهم) بفتح الياء وسكون الخاء المجهمة وكسر اللام (شيئ) من العمرة أي في وقت الإحرام (فلما قدمنا)  
 أي مكة شرفها الله تعالى وجعلنا من ساكنيها (أمرنا) عليه الصلاة والسلام (لجملناها) أي تلك الحجة (عمرة)  
 فصرنا متمتعين (وان إلى فعل ناستأنفشت) بالقاف والسين المجهمة والفتحات أي فساعت وانتشرت (في ذلك) أي  
 في فسخ الحج إلى العمرة (القالة) بالقاف واللام وللكنهية - المقالة بزيادة ميم قبل القاف أي مقالة الناس  
 لا اعتقادهم أن العمرة غير صحيحة في أشهر الحج وانها من أجزائها (قال عطاء) هو ابن أبي رباح بالسند السابق  
 (فقال جابر) الأنصاري (فبروح) استفهام تعجب محذوف الأداة أي أفبروح (أحدنا إلى متى) أي محروما بالحج  
 (وذكره) لقرب عهده من الجماع (يقطر منيا) وهو من باب المبالغة (فقال جابر بكفه) أشار به إلى التقطر وإنما  
 أشار إلى ذكره استهجا لذلك الفعل ولذا أواجههم عليه الصلاة والسلام بقوله لا تأبروا أتى وللكنهي  
 بكفه وهو من كفه إذا منعه أي قال جابر ذلك والحال أنه يكفه (فبلغ ذلك) الذي صدر منهم من القول (النبي -  
 صلى الله عليه وسلم) حال كونه (خطيبا) فقال بلغني أن أقواما يقولون كذا وكذا والله لا تأبوا بلام التوكيد  
 مبتدأ أخبره قوله (أبى وأتق الله) عز وجل (منهم) وفي الفرع علامة السقوط على لفظ الجلالة الشريفة وثبت  
 في أصله (ولو أني استقبلت من أمرى ما استدبرت) أي لو عرفت في أول الحال ما عرفت في آخره من جواز  
 العمرة في أشهر الحج (ما هديت) أي ما سقت الهدى (ولولا أن سبي الهدى لاحت) من الإحرام لكن امتنع  
 الإلال لصاحب الهدى وهو المفرد أو القارن حتى يبلغ الهدى محله وذلك في أيام الضر لا قبلها (مقام سراقه بن  
 مالك بن جعشم) بضم الجيم والمجهمة بينهما عين مفعلة المدحجى - العصابى - الشهير (وقال يا رسول الله هي) أي  
 العمرة في أشهر الحج (لنا) أي خاصة (أولاد فقال) عليه الصلاة والسلام (لا) أي ليست لكم خاصة (بل هي  
 للآل) أي إلى يوم القيامة مادام أدينا سلام (قال) جابر (وجاء علي بن أبي طالب) رضي الله عنه أي من اليمن  
 (فقال أحدهما) وهو جابر (يقول) علي (لبيك يا أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الآخر) وهو ابن  
 عباس يقول علي رضي الله عنهم (لبيك بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط وقال الأولى في رواية أبي ذر  
 (فأمر النبي) بإسقاط ضمير النسب ولأبي ذر فأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يقيم على إحرامه أي يثبت  
 عليه (وأشركه) بفتح الهمزة والراء أي أشركه صلى الله عليه وسلم عليا (في الهدى) قال في فتح الباري فيه بيان أن  
 الشراكة وقعت بعد ما ساق النبي صلى الله عليه وسلم الهدى من المدينة وهو ثلاث وستون ليلة وجاء علي من  
 اليمن إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه سبع وثلاثون ليلة فصار جميع ما ساقه النبي صلى الله عليه وسلم من  
 الهدى مائة ليلة وأشركه عليا فيها انتهى . وقال المذهب ليس في حديث الباب ما ترجم به من الاشتراك  
 في الهدى بعد ما هدى بل لا يجوز الاشتراك بعد الإهداء ولا هبته ولا بيعه والمراد منه ما هدى علي من الهدى  
 الذي كان معه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل له نوابه فيصطل أن يشرب ثواب ذلك الهدى كله فهو شريك  
 له في هديه لأنه أهدى عنه عليه الصلاة والسلام متطوعا من ماله ويحتمل أن يشركه في نواب هدى واحد فيكون  
 بينهما إذا كان متطوعا كما مضى صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهل بيته يكفى من لم يرضع من اخته بأخر  
 وأشركهم في نوابه فجعل ضمير الفاعل في أشركه علي رضي الله عنه لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القاضي



عباس عندي انه لم يكن شريكاً حقيقة بل أعطاه قدر ايدى بجه والظاهر انه صلى الله عليه وسلم عمر البدن التي  
جاءت من المدينة وأعطى عباساً من البدن التي جاء بها من اليمن \* (باب من عدل عشرة) ولا يوى ذرو الوقت وابن  
عسا كروا لاصلي عشرة (من الغنم يجوز في القسم) بفتح القاف \* وبه قال (حدثنا) ولا يوى ذر حدثني (محمد)  
غيره فسوب وعند ابن شوية محمد بن سلام قال (اخبرنا وكيع) هو ابن الجراح الراسي بضم الراء ثم همزة ثم سين  
مهمله الكوفي (عن سفيان) الثوري (عن ابيه) سعيد بن مسروق الثوري (عن عباية بن رفاعه) بفتح عين  
عباية وكسر راء رفاعه (عن جده رافع بن خديج رضى الله عنه) انه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم يدي  
الحليفة من تهامة) خرج بقيد تهامة ميقات اهل المدينة (فأصبنا غنما وابلا) ولا يوى الوقت وذراً وابلا (فجبل  
القوم) بكسر الجيم (فأغلوا بها) أى بعلوم ما أصابوه (القدور فخاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بها)  
أى بالقدور أن تكفأ (فأكفئت) وللكنهية فكفئت أريقت بما فيها من المرق واللحم زجر الهم وقد مر ما فيه  
من البعث في باب قصة الغنم قريبا (ثم عدل) (عشرة) ولا يوى ذر عشرة باتيات ثمانية التائيت لكن  
قال ابن مالك لا يجوز اثباتها (من الغنم يجوز) أى سواها به (ثم ان بعد برامتها نذر) أى هرب (وليس في القوم  
الاخيل يسيرة فرماه رجل) وسقط ضمير النسب لابي ذر (فحبسه بسهم) أصابه وفي الرواية السابقة فحبسه الله  
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهذه اليهائم) أى الابل (أوابد ككأ وأبد الوحش) كنفرا نه (فما  
غلبكم منها فاصنعوا به كذا) أى ارموه بالسهم (قال) عباية (قال جدى) رافع بن خديج (يارسول الله انا  
نرجوا) قال (فخاف ان تلقى العدو وغدا وليس معنا مدى) جمع مدينة أى سكن وان استعملنا السيوف في الذبح  
تسكن عند لقاء العدو عن المقاتلة (افتدح بالقتل فقال) ولا يوى ذر قال (انجل) بفتح الجيم (أو) قال (أرى)  
بهمزة مفتوحة ورامسا كنة وفون مكسورة ويا حاصلة من اشباع كسرة النون وليست ياء اضافة على ما لا يخفى  
ولا يوى ذر أن يكسر الراء وسكون النون وهى بمعنى انجل أى انجل ذبحها لثلاث عت خنقا فان الذبح اذا كان بغير  
حديد احتاج صاحبه الى خفة يد وسرعة (ما نهر الدم) أراقه بكثرة (وذ كراسم الله عليه فكلوا) الضمير فى  
فكلوا الا يصح عوده على ما ولا يذى من رابط يعود على ما من الجملة أو ملابسها فيقدر أى فكلوا مذبوحه ويحتمل  
أن يقدرد ذلك مضافا الى ما وليكنه حذف والتقدير مذبوح ما نهر الدم وذ كراسم الله عليه فكلوه (ليس السن  
والظفر) نصب على الاستثناء أو أن ليس فاصحة واسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم كما مر (وسأحدثكم  
عن) عله (ذلك اما السن فعظم) يتنجس بالدم وقد نهيت عن تنجيسه بالاستئصال لانه زاد اخوانكم من الجن  
(واما الظفر فدى الحيشة) ولا يجوز التشبه بهم \* وهذا الحديث قد سبق قريبا في باب قصة الغنم  
(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب) بالتسوين (في الرهن في الحضر) وللكنهية كتاب الرهن واغريب ذر  
باب بالتسوين بدل كتاب في الرهن وفي النسخة المقررة على المدوى كتاب الرهن باب الرهن في الحضر ولا بن  
شوية باب ما جاء الى آخره والرهن لغة الثبوت ومنه الحالة الراغبة أى الثابتة وقال الامام الاختيار ومنه كل  
نفس بما كسبت رهينة وشرعا جعل عين متولة وثيقة يدين يستوفى منها عند تعذر وفائه ويطلق ارضا على العين  
المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر (وقوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فراهان مقبوضة) بكسر  
الراء وفتح الهاء وألف بعدها جمع رهن وفعل وفعال يطرد كثيرا نحو كعب وكعب وكلاب ولا يوى ذر  
والوقت والاصلي فرهن بضم الراء والهاء من غير ألف جمع رهن وفعل يجمع على فعل نحو سقف وسقف وهى  
قراءة ابى عمرو وابن كثير وابن محيصن واليزيدى قال أبو عمرو بن العلاء انما قرأت فرهن للفصل بين الرهان في الخيل  
وبين جمع رهن في غيرها ومعنى الآية كما قال التاضى رحمه الله فارهنوا واقضوا لانه مصدر جعل جزاء للشرط  
بالفاء بخرى مجرى الامر كقوله فصر برقة فضر برقاب وقيدته في الترجمة بالحضر اشارة الى أن التقيد بالضر  
في الآية خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له لدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر وهو قول الجمهور واحتجوا  
له من حيث المعنى بأن الرهن شرع على الدين لقوله تعالى فان آمن بعضكم بعضا فانه يشير الى أن المراد بالرهن  
الاستيثاق واغايده بالسفر لانه مظنة فقد الكاتب فأخرجه مخرج الغالب وخالف في ذلك مجاهد والخصالك  
فيما نقله الطبري عنهم اقتالا لا يشرع الا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود واهل الظاهر وفي  
رواية أبى ذر وقول الله تعالى فرهن مقبوضة كذا في الفرع وهو ينافى قول الحافظ ابن حجر وكلامهم ذكر

الآية من أولها . وبه قال (حدثنا مسلم بن إبراهيم) القراهدي قال (حدثنا هشام) الدستوائي قال  
 (حدثنا قتادة بن دعامه) (عن أنس رضي الله عنه) أنه قال ولقد رهن رسول الله (هو عطف على شيء محذوف  
 فيه أحد من طريق ابن العطار عن قتادة عن أنس أن اليهود يادعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجابوه ولقد رهن  
 رسول الله ولابي ذر النبي (صلى الله عليه وسلم درعه) بكسر الدال وسكون الراء (بشعر) أي في مقابلة شعر  
 قاله له مقابلة عند أبي الشعم اليهودي وكان قد ردا الشعر ثلاثين صاعا كما عند المؤلف في الجهاد وغيره قال أنس  
 (ومشيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بجيز شعر) بالإضافة (واهالة سنخة) بكسر الهمزة وتحقيف الهاء ما أذيب  
 من الشعم والآلية وسنخه بفتح السين المهملة وكسر النون وفتح الخاء المجهمة صفة لاهالة أي متغيرة الريح . وقال  
 أنس أيضا (ولقد سمعته) عليه الصلاة والسلام (يقول ما أصبح لآل محمد صلى الله عليه وسلم الا صاع ولا أمسى)  
 أي لهم الا صاع وعند الترمذي والنسائي من طريق ابن أبي عدي ومعاذ بن هشام عن هشام بلفظ ما أمسى  
 لآل محمد صاع ثم ولا صاع حب وسبق في أوائل البيوع من وجه آخر بلفظ بر بدل ثم والمراد بالآل أهل بيته  
 عليه الصلاة والسلام وقد بينه بقوله (وانهم) أي آله (لتسعة آيات) أي تسع نسوة وأراد بقوله ذلك بياناً للواقع  
 لا تضجر أو شكاية حاشاء الله من ذلك بل قاله معتذرا عن إجابته لدعوة اليهودي ولرهنه درعه عنده وفيه  
 ما كان عليه الصلاة والسلام من التواضع والزهد في الدنيا والتقليل منها مع قدرته عليها والكرم الذي أفضى به  
 إلى عدم الأذخار حتى احتاج إلى رهن درعه والصبر على ضيق العيش والقناعة باليسير . وهذا الحديث قد سبق  
 في أوائل البيع . (باب من رهن درعه) . وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرر هـ قال (حدثنا عبد الواحد)  
 ابن زياد العبدي مولا هم البصري قال (حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران (قال تذاكرنا عبد إبراهيم) النخعي  
 (الرهن والقبيل) بفتح القاف وكسر الواو وحده هو الكفيل وزنا ومعنى (في السلف فقال إبراهيم بن يزيد النخعي)  
 (حدثنا الأسود) بن يزيد (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي) اسمه  
 أبو الشعم كما في رواية الشافعي والبيهقي (طعاما) ثلاثين صاعا من شعر وعند أبي الشعم البيهقي والنسائي بعشرين  
 وأعله كان دون الثلاثين بخبر الكسرة تارة وأنفاه أخرى وعند ابن حبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس  
 أن قيمة الطعام كانت ديناراً (إلى أجل) في صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش أنه سنة  
 (ورهنه درعه) أي ذات الفضول كما بينه أبو عبد الله التلمساني في كتاب الجوهرة وقد قيل أنه عليه الصلاة  
 والسلام افتكه قبل موته لحديث أبي هريرة وصححه ابن حبان نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه وهو صلى  
 الله عليه وسلم منزله عن ذلك وهذا معارض بما وقع في أوائل المغازي من طريق الثوري عن الأعمش بلفظ توفي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة . وفي حديث أنس عند أحمد وأبو داود ما يقتضيه ما به وأجيب  
 عن حديث نفس المؤمن معلقة بدينه بالحمل على من لم يتركه عند صاحب الدين ما يحصل له الوفاء وإلى جرح  
 الماوردى وذكر ابن الطلاع في الإقضية النبوية أن أبا بكر اقتك الدرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وفي  
 الحديث جواز البيع إلى أجل واختلف هل هو رخصة أو عزيمة قال ابن العربي جعلوا الشراء إلى أجل رخصة  
 وهو في الظاهر عزيمة لأن الله تعالى يقول في محكم كتابه يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى  
 فاكتبوه فأنزله أصلا في الدين ورتب عليه كثيرا من الأحكام . وهذا الحديث قد سبق في باب شراء النبي صلى  
 الله عليه وسلم بالنسيئة . (باب رهن السلاح) . وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) بن المديني قال (حدثنا  
 سفيان) بن عيينة (قال عمرو) بفتح العين ابن دينار (سمعت جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنه يقول  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ألكعب بن الأشرف) اليهودي (أي من يتصدى لقتله) (فأه أذى الله)  
 ولابي ذر فأنه قد أذى الله (ورسوله صلى الله عليه وسلم) وكان كعب قد خرج من المدينة إلى مكة لما جرى يدر  
 ما جرى فجعل يروح ويكي على قتلى بدر ويحترض الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم وينشد الأشعار (فقال  
 محمد بن مسلمة) بفتح الميم واللام ابن خالد (أنا) لقتله يا رسول الله زادني المغازي فأذن لي أن أقول شيئا قال قل  
 (فأناه) محمد بن مسلمة (فقال أردنا أن نسلطنا) وزادني المغازي فقال إن هذا الرجل قد سألنا صدقة وأنه قد هنا  
 واني قد أتيتك استئناك (وسقا) بفتح الواو وكسرها وهو ستون صاعا (أو وسقين) شك من الراوي (فقال)  
 كعب (أرهنوني) وللعوى والمستغنى (أرهنوني) (نساءكم قالوا) يعني محمد بن مسلمة ومن معه

(كيف نرهنك نساً) ناوانت اجل العرب قال فارهنوني ابناءكم قالوا كيف نرهن (ولا يذوق نسخة كيف نرهنك ابناءكم فليسب احدهم) بضم المثناة التحتية وفتح المهملة وأحدهم رفع نائب عن الفاعل (فيقال رهن يوسق اوسقين) بضم الراء وكسر الهاء مبنياً للمفعول (هذا عار علينا ولكل نرهنك اللامة) بالهمزة وقد ترك تخفيفاً (قال سفيان) بن عيينة في تفسير اللامة (يعني السلاح فوعده) محمد بن مسلمة (ان يأتيه) زاد في المغازي فجاءه ليلاً ومعه ابوناثة وهو أخوكعب من الرضاعة فدعاهم الى الحصن فنزل اليهم فقالت امرأته أين تخرج هذه الساعة فقال انما هو محمد بن مسلمة وأخي ابوناثة وقال غير عمر وقالت أسمع صوتاً كأنه يقطر منه الدم قال انما هو أخي محمد بن مسلمة ورضي ابوناثة ان الكريم لودعي الى طعنة بالليل لاجاب قال ويدخل محمد بن مسلمة معه برجلين قيل لـسفيان سماهم عمرو وقال سمى بعضهم قال عمرو جاء معه برجلين وقال غير عمرو أبو عيسى بن جبر والحارث بن أوس وعبيد بن بشر فقال اذا ما جاءني نائل بشعره فأشتمه فاذا رأيتوني استمكنت من رأسه فدوتكم فاضربوه وقال مرة ثم اشتمكم فنزل اليهم متوشحاً وهو ينفخ منه ريح الطيب فقال ما رأيت كاليوم ريحاً أي الطيب وقال غير عمرو وقال عندى أعطر نساً العرب واكل العرب قال عمرو فقال أنا أذن لي أن أشتم قال نعم فشتم ثم اشتم اصحابه ثم قال أنا أذن لي قال نعم فلما استمكن منه قال دوتكم (فقتلوه ثم ابوا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه) فصرح ودعاهم قال ابن بطال وليس في قوله نرهنك اللامة دليل على جواز رهن السلاح عند الحرب وانما كان ذلك من معاريض الكلام المباحة في الحرب وغيره وقال العيني المطابقة بين الحديث والترجمة في قوله ولكل نرهنك اللامة أي السلاح بحسب ظاهر الكلام وان لم يكن في نفس الامر حقيقة الرهن وهذا المقدار كاف في وجه المطابقة انتهى وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في المغازي والجهاد ومسلم في المغازي وابوداود في الجهاد والتسامي في السير وهذا (باب) بالتسوين (الرهن مركوب ومحلوب) أي يجوز اذا كان ظهر اير كعب أو من ذوات الدرّ يحلب وهذا لفظ حديث أخرجه الحاكم وصححه على شرط الشيخين (وقال مغيرة) هو ابن مقسم بكسر الميم وسكون القاف مما وصله سعيد بن منصور (عن ابراهيم) النخعي (تركب الضالة) ماضل من البهايم ذكرها كان أو أنثى (بقدر علفها وتحلب بقدر علفها) وفي نسخة لا يذوق عن الكشميهني عملها قال في الفقه والاول اصوب (والرهن) أي المرهون (مثله) في الحكم المذكور يعني تركب ويحلب بقدر العلف وهذا وصله سعيد بن منصور ايضاً وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا زكريا) بن أبي زائدة (عن عامر) هو الشعبي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول الرهن) أي الظاهر المرهون (يركب) بضم اوقله وفتح ثالثة مبنياً للمفعول (ينفقته) أي يركب وينفق عليه (ويشرب لبن الدوا اذا كان مرهوناً) بفتح الدال المهملة وتشديد الراء قال الكرماني وتبعه العيني وغيره مصدر يعني الدارة أي ذات الضرع وقال الحافظ ابن حجر هو من اضافة الشيء الى نفسه وتعقبه العيني بأن اضافة الشيء الى نفسه لا تصح الا اذا وقع في الظاهر فيقول واذا كان المراد بالدرة الدارة فلا يكون من اضافة الشيء الى نفسه لان اللبن غير الدارة واحتج به الامام حيث قال يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن اذا قام بمصلحته ولو لم يأذنه المالك وأجمع الجمهور على أن المرتهن لا ينتفع من الرهن بشيء قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يردّه اصول مجمع عليها وآثاراً باسنة لا يختلف في صحته او يدل على نسخه حديث ابن عمر أي الماضى في ابواب المطالم لا تحلب ماشية امرئ بغير اذنه انتهى وقال امامنا الشافعي يشبه أن يكون المراد من رهن ذات درّ وظاهر لم يمنع الرهن من درّ ها وظاهر هافى محلوقة ومر كوبة له كما كانت قبل الرهن انتهى فيجوز للرهن انتفاع لا ينقص المرهون تركوب وسكنى واستخدام ولبس واتزاع لا ينقصه وقال الحنفية ومالك واحمد في رواية عنه ليس للرهن ذلك لانه ينافى حكم الرهن وهو الحبس الدائم واحتج الطحاوى في شرح الآثار بأن هذا الحديث مجمل لم يبين فيه من الذي يركب ويشرب اللبن فمن اين جازاهم أن يجعلوه للرهن دون أن يجعلوه للمرتهن الا أن يقارنه دليل من كتاب اوسنة او اجماع قال ومع ذلك فقد روى هشيم هذا الحديث بالفظ اذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ومن الذي يشرب وعلى الذي يشرب نفقتها ويركب فدل هذا الحديث أن المعنى بالر كعب ويشرب اللبن في الحديث الاول هو المرتهن لا الراهن فجعل ذلك وجعلت النفقة عليه بدلا عما يتعوض منه عما ذكرنا وكان هذا عندنا في الوقت الذي كان الرابحاً حافلاً حرم الربا حرم أشكاه ورددت الاشياء المأخوذة الى ابدائها

المساوية لها وحرم بيع اللبن في الضرع فدخل في ذلك النهي عن النفقة التي يملك بها المنفق لبنا في الضرع وذلك  
النفقة غير موقوف على مقدارها واللبن أيضا كذلك فارتفع نسخ الربا أن تجب النفقة على المرتن بالمنافع التي  
تجب له عوضا منها وباللبن الذي يحتلبه ويشربه وتعتب بأن النسخ لا يثبت بالأحتمال والتاريخ في هذا معذور  
والله أعلم \* وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل) أبو الحسن الكسائي المروزي - نزيل بغداد ثم مكة قال (أخبرنا  
عبد الله بن المبارك قال (أخبرنا زكرياء) بن أبي زائدة (عن الشعبي) بفتح الشين المنجحة وسكون العين المهملة  
وكسر الموحدة عامر (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهن  
ولا يوى الوقت وذو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر) (ركب بنفقة إذا كان مرهونا ولبن اندر)  
أي ذات الضرع (يشرب بنفقته إذا كان مرهونا) أي يركب الراهن ويشرب اللبن لأن له رقبتهما والمراد المرتن  
وهذا الأخير قول أحدكم رضى السابق واحتج له في المغنى بأن نفقة الحيوان واجبة والمرتن فيه حق وقد أمكنه  
استيفاء حقه من غنم الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فإزداد كاي يجوز للمرأة  
أخذ مؤنتها من مال زوجها عند امتناعه بغير إذنه (وعلى الذي يركب) الظهر (ويشرب) ابن الدائرة (النفقة)  
عليه سماعا وكذا مؤنة المرهون غيرهما التي يتيق بها كنفقة العبد وسقى الاشجار وركوم وتخفيف الثمار وأجرة  
الاصطبل والبيت الذي يحفظ فيه المتاع المرهون إذا لم يتبرع بذلك المرتن وحكى الامام والمتولى وجهين في أن  
هذه المؤن هل يجبر عليها الراهن حتى يتوهم بها من خالص ماله وجهان أحدهما الاجبار حفظا للوثيقة وأما المؤن  
التي تتعلق بالمداواة كاصدوا والحجامة والمعالجة بالأدوية والمراهم فلا تجب عليه \* (باب الرهن عند اليهود  
 وغيرهم) \* وبه قال (حدثنا قتيبة) بن سعيد قال (حدثنا جري عن الأعمش) سليمان بن مهران (عن إبراهيم  
 النخعي) (عن الأسود) بن يزيد (عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من يهودى) هو أبو التميميم بفتح الشين المنجحة وسكون الحاء المهملة اليهودى - من بني ظفر بفتح الظاء والقاف بطن  
 من الأوس وكان حليفاهم (طعاما) وكان ثلاثين صاعا من شعير كما مر (ورهنه درعه) ذات الفضول \* وهذا  
 الحديث قد سبق ذكره كثيرا و مراد المؤلف من سياقه هنا جواز معاملته غير المسلمين وإن كانوا ياءا كالون أموال  
 الربا كما أخبر الله تعالى عنهم ولا يمكن مبايعتهم وأكل طعامهم مأذون لنا فيه بابا حجة الله وقد ساقاهم النبي  
 صلى الله عليه وسلم على خير كما مر \* هذا (باب بالتزوين) إذا اختلف الراهن والمرتن في أصل الرهن كأن قال  
 رهنى كذا فانكروا وفي قدره كأن قال رهنى الأرض بأشجارها فقال بل وحدها أو تعديته كهذا العبد فقال  
 بل الثوب أو قدر المرهون به كعشرة فقال بل بعشرين (ونحوه) كأختلاف المتبايعين (قال البيهقي) (عن أبي المقدام)  
 وهو من أذر ترك (واليمين على المدعى عليه) وهو من أذر ترك في ترك بل يجبره وبه قال (حدثنا خلاد بن يحيى)  
 ابن صفوان السلمي - الكوفي قال (حدثنا قافع بن عمر) بن عبد الله الجعفي (عن ابن أبي مليكة) بنسب الميم  
 وفتح اللام وبعد التحية الساكنة كاف هو عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة واسمه زهير المكي - الأ - حول كان  
 قاضيا لابن الزبير أنه (قال كتب إلى ابن عباس) رضى الله عنهم ما أيسأله في قضية امرأتين ادعت أحدهما  
 على الأخرى كما ساق في تفسير سورة آل عمران ففيه حذف المفعول (فكتب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم)  
 بكسر الهمزة على الحكاية وبفتحها على تقدير الجاز أى بأن النبي صلى الله عليه وسلم (قضى أن اليمين على المدعى  
 عليه) قال العلماء والحكمة في كون البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه أن جانب المدعى ضعيف لأنه يقول  
 خلاف الظاهر فكيف الحجة الشوية وهي البينة وهي لا تجلب لنفسها انصافا ولا تدفع عنها ضررا فبقوى به اضعف  
 المدعى وجانب المدعى عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمته فاكفى فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لأن الخاف يجلب  
 لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة ثم قد يجمل اليمين في جانب المدعى في مواضع تستثنى لدليل  
 كما في القسامة ودعوى الغيبة في المتلفات ونحو ذلك كما هو مبسوط في محله من كتب الفقه ويأتى إن شاء الله  
 تعالى في محله من هذا الكتاب ومذهب الشافعية في مسألة الرهن تصديق الراهن بيمينه حيث لا ينة لأن الأصل  
 عدم رهن ما ادعاه المرتن فان قال الراهن لم تكن الاشجار موجودة عند العقد بل أحدثها فان لم يتصور  
 حدودها بده فهو كاذب وطوبى بجواب الدعوى فان أصر على انكار وجودها عند العقد جعل ناكلا وحلف  
 المرتن وإن لم يصر عليه واعترف بوجودها أو أنكر رهنها فبطلت امرته انكاره لجواز صدق في نفي الرهن وإن كان قد

بان كذبه في الدعوى الاولى وهي نفي الوجود وأما اذا تصور حدوثها بعد العقد فان لم يمكن وجودها عند صدق بلايين وان أمكن وجودها وعدمه عنده فاقول قوله بيمينه لما سرق فان حلف فهي كالأشجار الحادثة بعد الرهن في القطع وسائر الأحكام وقد مر بيانها هذا ان كان رهن تبرع فان اختلفا في رهن مشروط في بيع بأن اختلفنا في اشتراطه فيه أو اتفقا عليه واختلفا في شيء مما سبق تخالفا كسائر صور البيع اذا اختلف فيها ثم ان اتفقا على اشتراطه فيه واختلفا في أصله فلا تخالف لانهما لم يختلفا في كيفية البيع بل يصدق الراهن والمرتمن القسح ان لم يرهن \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشهادات وتفسير آل عمران ومسلم والترمذي وابن ماجه في الأحكام وأبو داود والنسائي في القضايا \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء الثقفى قال (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة انه (قال قال عبد الله) يعني ابن مسعود (رضي الله عنه من حلف على يمين) أي على محلف يمين فسماء عينا مجازا للملابسة بينهما والمراد ما شأنه أن يكون محلوقا عليه والأفهم قبل اليمين ليس محلوقا عليه (يستحق بها) أي باليمين (مالا) لغيره (وهو فوجا) أي في اليمين (فاجر) أي كاذب وهو من باب الكناية إذا القبح ولازم الكذب والواو في وهو للحال (لحق الله وهو عليه غضبان) من باب المجازاة أي يعامله معاملة المقصوب عليه فيعذبه (فأنزل الله) ولا يوبى ذرو الوقت ثم أنزل الله (تصديق ذلك) في كتابه العزيز (ان الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا فقرأ الى عذاب اليم) برفعهما على الحكاية (ثم ان الأشعث بن قيس) الكندي (خرج البنا) من المكان الذي كان فيه (فقال ما يحدثكم أبو عبد الرحمن) يعني ابن مسعود (قال فحدثنا) يسكون المثلثة (قال فقال صدق لقي) بفتح اللام وكسر الفاء وتشديد التحتية (والله أنزل) ولا يذري ذرا في نزات أي الآية (كانت بيني وبين رجل) اسمه معدان بن الاسود بن معدى كرب الكندي (خصوصة في بئر فاختمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهدك) بالرفع والافراد ولا يوبى ذرو الوقت والاصلي شاهدك أي ليحضر شاهدك أو يشهدك شاهدك فالرفع على الفاعلية بفعل محذوف أو على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أي الواجب شرعا شاهدك أي شهادة شاهدهين أو مبتدأ محذوف خبره أي شهادة شاهدهين الواجب في الحكم (أو يمينه) عطف عليه قال الأشعث (فأت) يا رسول الله (انه) أي الرجل (إذا يحلف ولا يمين) ينصب يحلف باذ الوجود شرائط عملها التي هي التصديق والاستقبال وعدم الفصل وأخير أبي الوقت يحلف بالرفع وذكر ابن خروف في شرح سيبويه أن من العرب من لا ينصب بهامع استيفاء الشروط حكاه سيبويه قال ومنه الحديث إذا يحلف ففیه جواز الرفع على ما لا يخفى (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين يستحق بها مالا هو) ولا يذرو هو (فها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان) بغير تنوين للصفة وزيادة الالف والنون (فأنزل الله) ولا يذرو ثم أنزل الله (تصديق ذلك ثم اقرأ) صلى الله عليه وسلم (هذه الآية ان الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الى ولهم عذاب اليم) \* وهذا الحديث قد سبق في باب الخصومة في البئر من كتاب الشرب

(بسم الله الرحمن الرحيم \* في العتق وفضله) ولا يذرو ما جاء في العتق بسم الله الرحمن الرحيم وله عن المستمل كتاب العتق بسم الله الرحمن الرحيم ولم يقل باب ولله في كتاب في العتق باب ما جاء في العتق وفضله والعتق بمعنى الاعتاق وهو إزالة الرق عن الادعي (وقوله تعالى) بالرفع في اليونينية على الاستئناف وبالجر عطفًا على المجرور السابق (فلن رقبة) برفع الكاف وخفض رقبة (أو أطعام) بوزن اكرام وهذه قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحزة على جعل فك خبر مبتدأ مضافا الى رقبة وأطعام مصدر أو لا يذرو رقبة فعلا ماضيا ورقبة مفعولة أو أطم فعلا ماضيا والمراد بفك الرقبة تخليصها من الرق من باب تسمية الشيء باسم بعضه وانما خصت بالذكرة إشارة الى أن حكم السيد عليه كالغفل في رقبته فاذا عتق فك من عنقه (في يوم) المراد مطلق الزمان ليلا كان أو نهارا (ذى مغبة) مجاعة (بنما) نصب بأطم أو بالمصدر لانه يعمل عمل فعله (ذامقربة) صفة ليتها أي قرابة \* وبه قال (حدثنا احمد بن يونس) هو احمد بن عبد الله بن يونس التميمي البربعي قال (حدثنا عاصم بن محمد) أي ابن زيد ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني رضي الله عنهم (قال حدثني) بالافراد ولا يذرو حدثنا (واقدين محمد) بالقاف بن زيد أخو عاصم الراوي عنه (قال حدثني) بالافراد (سعيد بن مر جانة) بفتح الميم وسكون الراء بعد هاجيم وهو سعيد بن عبد الله ومر جانة أمه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث

(صاحب علي بن حسين) ولا يذري صاحب علي بن الحسين بالتعريف عليهما السلام هو زين العابدين بن حسين ابن علي بن أبي طالب (قال قال لي أبو هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم إيمان رجل) بالجر في اليونينية وغيرها وقال الكرماني وبالرفع على البدلية وكلمة أي للشرط دخلت عليهما ما ولا اسماعيل من طريق عامر بن علي عن عامر بن محمد كسمل والنسائي من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مر جانة إيمان مسلم (اعتق امرأ مسلما استنقذ الله) أي خلاص الله (بكل عضو منه عضوا منه من النار) زاد في كفارات الإيمان حتى فرجه بفرجه وخص الفرج بالذكر لانه محل اكبر الكبار بعد الشرك قال الخطابي ويستحب عند بعض العلماء أن لا يكون العبد المعتق ناقص العضو بالعمور أو الشلل ونحوهما بل يكون سليما ليكون معتقه قد نال الموعد في عتق أعضائه كلها من النار باعتاقه إياه من الرق في الدنيا قال ورعما كان نقصان الأعضاء زيادة في الثمن كالخصي إذا صلح لما لا يصلح له غيره من حفظ الحريم وغيرها هي فقيه إشارة إلى أنه يفتقر النقص المجهور بالمنفعة ولا شك أن في عتق الخصي فضيلة لكن الكمال أولى (قال سعيد بن مر جانة) بالسند السابق (فانطلقت إلى) ولا يذري ذريه أي بالحديث إلى (علي بن حسين) ولا يذري ابن الحسين ولمسلم فانطلقت حتى سمعت الحديث من أبي هريرة قد ذكرته أعلى زاد أحمد وأبو عوانة من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مر جانة فقال علي بن الحسين أنت سمعت هذا من أبي هريرة فقال نعم (فعمد) يفتح الميم أي قصد (علي بن حسين رضي الله عنهم) ولا يذري ابن الحسين (إلى عبده) اسمه مطرف كما عند أحمد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجهم ما على مسلم (قد أعطاه به) أي في مقابلته العبد (عبد الله بن جعفر) أي ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن الحسين (عشرة آلاف درهم وألف دينار فأعتقه) وفي رواية اسماعيل عند مسلم فقال اذهب فأنت حر لوجه الله تعالى والثلث من الراوي وفيه إشارة إلى أن الدينار اذ ذاك بعشرة دراهم واخرجه المؤلف ايضا في كفارات الإيمان ومسلم في العتق وكذا التماسي والترمذي وهذا (باب) بالتسوين (أي الرقاب أفضل) أي للعتق وبه قال (حدثنا عبد الله بن موسى) بضم العين مصغرا ابن باذان العباسي الكوفي عن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام (عن أبيه عن أبي مرواح) بضم الميم وتخفيف الراء وكسر الواو آخره حاء مهملة الغفاري ويقال الليثي المدني من كبار التابعين وقيل له حبة وقال الحاكم أبو أحمد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ولا يعرف اسمه وقيل اسمه سعد ولا يصح (عن أبي ذر) جندب بن جنادة الغفاري (رضي الله عنه) أنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله) قرنها لان الجهاد كان اذ ذاك أفضل الاعمال (قلت فأى الرقاب أفضل) أي للعتق (قال أعلاها) بالعين المججمة ولا يذري عن الجوى والمسمى أعلاها (غنا) بالعين المهملة ومعناها مقارب ومسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام أكثرها ثناء وهو بين المراد قال النووي محله والله أعلم فمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أمالو كان مع شخص ألف درهم مثلا فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين قال فالتفتان أفضل قال وهذا بخلاف الاخصية فان الواحدة السميعة أفضل لان المطلوب هناك الرقبة وهناك طيب اللحم انتهى قال في فتح الباري والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع باعتق وانتفع به اضعا ف ما يحصل من النفع يعتق أكثر عدد آمنه ورب محتاج إلى كثرة النعم لينتفعه على المحاو ينج الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم والضابط أن أيهما كان أكثر نفعه كان أفضل سواء قل أو أكثر (وانفسهم عند أعلاها) يفتح الفاء أي أكثرها رغبة عند أهلها المحبة بهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع الا خلاصا (قلت فان لم أفعل) أي ان لم أقدر على العتق وللدار قطن في الغرائب فان لم استطع (قال تعين صانعا) بالاصاد المهملة والتون من الصنعة كذا في اليونينية المقابلة بالاصول كاصل أبي ذر وأبي الوقت والاصلي وغيرهم وكذا في جميع ما وقفت عليه من الاصول المعتمدة كالاصول المقروءة على الشرف المذمومة وغيره وضبطه الحافظ ابن حجر وغيره ضائعا بالاضاد المججمة والهمزة تكتب بيا أي تعين ذائبا عن فقر أو عيال أو حال قصر عن القيام بها وكذا هو بالمججمة في رواية مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مرواح قال القاضي عياض مما نقله عنه النووي في شرح مسلم روايتنا في هذا من طريق هشام فتعين ضائعا بمججمة قال وكذا في الرواية الاخرى أي من صحيح مسلم وهي رواية الزهري عن حبيب مولى عروة بن الزبير عن عروة عن أبي مرواح

فتنع الضائع بالمهمل من جميع طرقنا عن مسلم في حديث هشام والزهرى - الامن رواية أبى الفتح السمرقندى  
 عن عبد الغافر الفارسى - فان شيخنا أبى جهم حدثنا عنه فيها بالمهمل وهو صواب الكلام لمقا بلته بالآخر  
 وان كان المعنى من جهة الضائع صحيحا لكن سمعت الرواية عن هشام بالصاد المهملة وكذا روى عنه فى صحيح  
 البخارى - انتهى ويزعم الحافظ ابن حجر بأنه بالمهمل فى جميع روايات البخارى - قال وقد خبط من قال من شراح  
 البخارى - انه روى بالصاد المهملة والنون فان هذه الرواية لم تقع فى شئ من طرقه انتهى ويؤيده قول ابن الصلاح  
 هو فى رواية هشام بالمهمل والنون فى اصل الحافظين أبى عامر العبدري وابن عساكر ولكنه ليس من رواية هشام  
 وان كان صحيحا فى نفس الامر ولكن روايته انما هى بالمهمل وأما رواية الزهرى - فالحفوظ عنه انها بالمهمل وكان  
 ينسب هشام الى التضعيف قال وذكر القاضى عياض انه فى رواية الزهرى - بالمهمل الا رواية السمرقندى - وليس  
 الامر على ما حكاه فى روايات اصولنا بكتاب مسلم - كلها مقيدة فى رواية الزهرى - بالمهمل انتهى لكن قول الحافظ  
 ابن حجر رحمه الله ان القاضى عياض جزم بأنه فى البخارى - بالمهمل يرد ما سبق عن القاضى من قوله سمعت الرواية  
 عن هشام بالصاد المهملة وكذا روى عنه فى صحيح البخارى - فليتأمل وقال الذوى - يروى بها فى ما هو الصحيح عند  
 العلماء المهملة والاكثر فى الرواية المهمل انتهى وعن نسب هشام الى التضعيف فى هذه الدار طعن - وحكام ابن  
 المدينى وقد تقرر مما ذكرناه أن رواية هشام بالمهمل لا بالمهمل - وان نسب الى التضعيف ويبقى النظر فى تطابق  
 الاصول التى وقعت عليها مع توافق أهل هذا الشأن على الاعتماد على الاصول المعتمدة على ما لا يخفى (او تصح  
 لا يخرق) بفتح الهجزة والراء بينهما مهمل ساكنة وآخرة كاف لا يحسن صنعة ولا يعتدى اليها (قال فان لم اقل قال  
 تدع الناس من الشر) اى تكلف عنهم شر لا فانها صدقة تصدق بها على نفسك (يحذف احدى التاءين والاصل  
 تصدق والضمير فى قوله فانها للمصدر الذى دل عليه الفعل وأنت لتأيت الخبر وهذا الحديث من اعلى حديث  
 وقع عند المؤلف وهو فى حاكم الثلاثيات لان هشام بن عروة شيخ شيخنا من التابعين وان كان روى هنا عن  
 تابعي - آخر وهو أبوه عروة وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق واحد هشام وأبوه وأبو هريرة وأخرجه مسلم  
 فى الايمان والتسليم فى العتق والجهاد وابن ماجه فى الاحكام (باب ما يحب من العتاق) بفتح العين أى  
 الاعتاق (فى الكسوف والايات) كخسوف القمر والظلمة الشديدة وهو من عطف العام على الخاص ولا يولى  
 الوقت وذرا والايات بألف قبل الواو - وبه قال (حدثنا موسى بن مسعود) هو أبو حذيفة النهدي - بفتح النون  
 البصرى - مشهور بكنيته اكثر من اسمه قال (حدثنا زائدة برقادة) أبو الصلت النقي - الكوفي - (عن هشام  
 ابن عروة) بن الزبير (عن فاطمة بنت المنذر) بن الزبير بن العوام زوج هشام (عن اسماء بنت ابى بكر) الصديق  
 (رضى الله عنهما) انها (قالت امرأته) صلى الله عليه وسلم بالعتاق) أى فك الرقة من العبودية بالاعتاق  
 (فى كسوف الشمس) لان الخبرات تدفع العذاب (تابعه) أى تابع موسى بن مسعود (على) قال الحافظ ابن  
 حجر يعنى ابن المدينى - وهو شيخ البخارى - وهم من قال المراد به ابن حجر انتهى اى بضم الحاء المهملة وسكون الجيم  
 وبالراء وانقائل بأنه المراد هو الكرماني قال العيني - كل من ابن المدينى وابن جرير شيخ المؤلف وروى عن اللاحق  
 فما الدليل على تخصيص ابن المدينى ونسبة الوهم الى غيره (عن الدراوردي) بفتح الدال المهملة والراء المخففة  
 والواو وسكون ازا وكسر الدال المهملة وتشديد التحتية نسبة الى دراورد قرية من قرى خراسان واسم عبد  
 العزيز بن محمد (عن هشام) اى ابن عروة عن فاطمة بنت المنذر الى آخره وقد مضى الحديث فى أبواب الكسوف  
 - وبه قال (حدثنا محمد بن ابى بكر) المقدسى قال (حدثنا عثمان) بفتح العين المهملة وتشديد المثناة وبعد الالف  
 ميم ابن على بن الوليد العامرى - الكوفي قال (حدثنا هشام) هو ابن عروة (عن) زوجته (فاطمة بنت المنذر)  
 ابن الزبير (عن اسماء بنت ابى بكر) الصديق (رضى الله عنهما) انها (قالت كنا نؤمر عند الخسوف) بانحاء المهمل  
 اى خسوف القمر (بالعتاق) بفتح العين اى الاعتاق للرقة وقد وضع رواية زائدة السابقة أن الأمر فى رواية  
 هشام هو الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه تقوية للقاتل ان قول الصحابي - كنا نؤمر بذلك حكم الرفع وهو الاصح  
 - هذا (باب) بالتزوين (اذا اعتق) الشخص (عبدا) مشتركا (بين اثنين) أو اكثر (أو) أعتق (امة بين الشركاء)  
 وانما قال فى العبد بين اثنين وفى الامة بين الشركاء محافظة على لفظ الحديث والا فالحكم واحد - وبه قال  
 (حدثنا على بن عبد الله) المدينى قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن عمرو) هو ابن دينار (عن سالم عن ابيه)

قوله نسبة الى دراورد الذى  
 فى الذوى على مسلم نسبة الى  
 دراجورد اه قاله نصر الهورى

عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من اعتق عبداً) أي أوامة (بين اثنين) فأكثر (فان كان) الذي أعتق (موسراً) صاحب يسار (قوم عليه) بضم القاف مبنياً للمفعول أي قيمة عدل كافي الرواية الأخرى أي سواء من غير زيادة ولا نقص (ثم يعتق) أي العبد أو الأمانة فأقول يعتق مضموم وثالثه مفتوح وقول ابن المنبر قوله من أعتق عبداً بين اثنين فيه دليل لطيف على صحة إطلاق الجمع على الواحد لأنه قال عبداً بين اثنين ثم قال فأعطى شركاءه حصصهم والمراد شركاءه قطعا قال العلامة البدر الدمايني هذا هو منه فان الحديث الذي فيه من أعتق عبداً بين اثنين ليس فيه فأعطى شركاءه حصصهم والذي فيه فأعطى شركاءه حصصهم ليس فيه من أعتق عبداً بين اثنين انما فيه من أعتق شركاءه في عبداً انتهى وليس في قوله ثم يعتق دليل على الكيفية على أنه لا يعتق الا بعد أداء القيمة كما سيأتي بيانه قريبا في هذا الباب ان شاء الله تعالى • وهذا الحديث قد سبق في باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقيمة عدل • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي (قال اخبرنا مالك) الامام (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركاء) بكسر الشين أي نصيباً (له في عبد) سواء كان قايلاً أو كثيراً والشرك في الاصل مصدر أطلق على متعلقه وهو المشترك ولا بد من اضرار أي جزء مشترك لان المشترك في الحقيقة الجملة (فكان له) أي للذي أعتق (مال يلغ) وللعموي والمستمل ما يلغ أي شيء يبلغ (عن العبد) أي قيمة بقيته (قوم العبد) بضم القاف مبنياً للمفعول زاد أبو ذر والاصل عليه (قيمة عدل) بأن لا يزد من قيمته ولا ينقص (فأعطى شركاءه حصصهم) أي قيمة حصصهم وروى فأعطى بضم الهمزة مبنياً للمفعول شركاءه بالرفع ثانياً عن الفاعل (وعتق عليه) بفتح العين والتاء ولا يبنى للمفعول الا اذا كان به حمزة التعدية فيقال أعتق ولا يذرو عتق عليه العبد (والا) بأن لم يكن موسراً (فقد عتق منه ما عتق) أي حصته • وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في العتق • وبه قال (حدثنا عبيد بن اسماعيل) بضم العين أبو محمد القرشي الهباري الكوفي من ولد هبار بن الاسود واسمه في الاصل عبد الله وعبيد لقب غالب عليه (عن أبي اسامة) حاد بن اسامة (عن عبيد الله) بضم العين ابن عمر العمري (عن نافع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركاءه في مملوك فعليه عتقه كله) قال الزركشي وتبعه ابن حجر بالجر على أنه نو كيد للنفير المضاعف أي عتق العبد كله وتعقبه العيني بأنه ليس هنا ضمير مضاف حتى يكون تأكيذا وفيه مساهلة جداً وانما هو تأكيده لقوله في مملوك انتهى أي فعليه عتق المملوك كله والاحسن أن يقال أنه تأكيده للنفير المضاعف اليه (ان كان له) أي للذي أعتق (مال يبلغ ثمنه) أي قيمة بقيته العبد (فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على العتق) بكسر التاء ويقوم بفتح الواو المشددة صفة لقوله مال أي من لا مال له بحيث يقع عليه التقويم فان العتق يقع في نصيبه خاصة وليس المراد أن التقويم يشرع فيمن لم يكن له مال فليس يتقوم جواباً للشرط بل هو قوله (فأعتق منه) بضم الهمزة وكسر الفوقية مبنياً للمفعول أي فأعتق من العبد (ما عتق) بفتح الهمزة والتاء أي ما أعتق المعسر وقال الامام البلقيني يحتمل أن يكون المراد فان لم يكن له مال يبلغ قيمة حصة الشريك بل البعض فيقوم لاجل ذلك ويكون حجة لاصح الوجهين في مذهب الشافعي أنه يعتق من حصة الشريك بقدر ما يوسره أو يحكم على هذه اللفظة بالشدوذ والمخالفة لما رواه الناس فانها لا تعرف الا من هذا الطريق الذي أوردها به البخاري انتهى وفي نسخة ما أعتق بضم الهمزة وكسر التاء وللعموي والمستمل قيمة عدل على العتق بكسر العين وسكون المثناة الفوقية وعند النسائي من رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله فان كان له مال يقوم عليه قيمة عدل في ماله فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق • وبه قال (حدثنا مسدد) بالسين المهملة ابن مسرهد أبو الحسن الاسدي البصري قال (حدثنا بشر) بكسر الموحدة وسكون المجهمة ابن الفضل (عن عبيد الله) بن عمر العمري (اختصره) مسدداً بالاسناد المذكور فذكر المقصود منه فقط قال في فتح الباري وقد أخرجه مسدداً في مسنده من رواية معاذ بن المثني عنه بهذا الاسناد وأخرجه البيهقي من طريقه ولفظه من أعتق شركاءه في مملوك فقد عتق كله وقدرناه غير مسدداً عن بشر مطوق لا وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن بشر لكن ليس فيه أيضاً قوله عتق منه ما عتق فيحتمل ان يكون مراده أنه اختصر هذا قدره وبه قال (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل قال (حدثنا حاد) ولا يذرو حاد بن زيد (عن ايوب) الهنطاني (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي



صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من أعتق نصيبا له في عملك أو قال (شركا له في عبد) شك أيوب (وكان) بالواو ولا يوى ذروا الوقت فكان (له من المال ما يبلغ قيمته) أي قيمة بقية العبد (بقيمة العدل) من غير زيادة ولا نقص (فهو) أي العبد (عتق) أي معتق بضم الميم وفتح المثناة كله بعضه بالاعتاق وبعضه بالسراية فلو كان له مال لا ينى بحصصهم سرى إلى القدر الذي هو موسر به تنفيذا للعتق بحسب الامكان وخرج بقوله أعتق ماذا أعتق عليه قهرا بأن ورث بعض من يعتق عليه بالقرابة فإنه يعتق ذلك القدر خاصة ولا سراية وبهذا صرح الفقهاء من اصحابنا الشافعية وغيرهم وعن احمد رواية بخلافه وخرج ايضا ما اذا أوصى باعتاق نصيبه من عبد فإنه يعتق ذلك القدر ولا سراية لأن المال ينتقل إلى الوارث ويصير المثل معسرا بل لو كان كل العبد له فأوصى باعتاق بعضه أعتق ذلك البعض ولم يسركا قاله الجمهور ولا تتوقف السراية فيما اذا أعتق البعض على اداء القيمة لأنه لو لم يعتق قبل الاداء لما وجبت القيمة وانما تجب على تقدير انتقال أو قرض أو اتلاف ولم يوجد الاخيران فتعين الاول وهو الانتقال اليه وهذا مذهب الجمهور والاصح عند الشافعية وبعض المالكية وفي رواية النسائي وابن حبان من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله وفاة فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته وللعلماوى نحوه ومشهور مذهب المالكية انه لا يعتق الا بدفع القيمة فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة فقد عتقه واستدل لهم بقوله في رواية سالم المذكورة أول الباب فان كان موسرا قوم عليه ثم عتق وأجيب بأنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على اداء القيمة فان التقويم يقيد معرفة القيمة وأما الدفع فقد وزائد على ذلك وأما رواية مالك فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد فلا يقتضى ترتيبا لسياقها بالواو ولا فرق بين أن يكون العبد والمعتق والشريك مسالين أو كفارا أو بعضهم مسالين وبعضهم كفارا ولا خيار للشريك في ذلك ولا للعبد ولا للمعتق بل ينفذ الحكم وان كرهوا كلهم مراعاة لحق الله تعالى في الحرية وهذا مذهب الشافعية وعند الحنابلة وجهان فيما لو أعتق الكافر شركا له من عبد مسلم هل يسرى عليه أم لا وقال المالكية ان كانوا كفارا فلا سراية وان كان المعتق كافرا دون شريكه فهل يسرى عليه أم لا أم يسرى فيما اذا كان العبد مسلما دون ما اذا كان كافرا ثلاثة أقوال وان كانا كافرين والعبد مسلما فروايتان وان كان المعتق مسلما يسرى عليه بكل حال (قال نافع) مولى ابن عمر (والا) أي وان لم يكن له مال (فقد عتق منه ما عتق) بفتح العين والتاء فيهما وهو نصيبه ونصيب الشريك رقيق لا يكاف اعتاقه ولا يستسمى العبد في ذلك ولا ي ذرا عتق ما عتق بضم الهمزة في الاول وكسر التاء مبنيا للمفعول وفتحهما في الثاني واستساط منه (قال أيوب) السخنياني (لا ادري اشي) أي حكم المعسر (قاله نافع) من قبله فيكون منقطعا موقوفا (او شي في الحديث) فيكون موصولا مرفوعا وقد وافق أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن نافع فيما رواه مسلم والنسائي ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر لكن اختلف عليه في اثباته وحذفها والذين أثبتوها حفظا ثابتا عند عبيد الله مقدم وقد رجح الائمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة قال امامنا الشافعي رضي الله عنه لا أحسب عالما بالحديث يشك في أن مالك كأحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان ألزم له منه حتى لو استويا فاشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه كانت اللمجة مع من لم يشك ويقوى ذلك قول عثمان الدارمي قلت لابن معين مالك في نافع أحب اليك أو أيوب قال مالك ومن جزم حجة على من تردد وزاد فيه بعضهم كما قاله الشافعي رضي الله عنه فيما نقله عنه البيهقي في المعرفة ورق منه مارق ووقعت هذه الزيادة عند الدارقطني وغيره من طريق اسماعيل بن أمية وغيره عن نافع عن ابن عمر بلفظ ورق منه ما بقي واستدل بذلك على ترك الاستسقاء لكن في اسناده اسماعيل بن مرزوق الكوفي وليس بالمشهور وعن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء وبه قال (حدثنا احمد بن مقدم) بكسر الميم وسكون القاف أبو الاسود البجلي البصري قال (حدثنا الفضل بن سليمان) بضم الفاء وفتح الضاد المجعة في الاول وضم السين وفتح اللام في الثاني القيرى قال (حدثنا موسى بن عقبة) بضم العين وسكون القاف قال (اخبرني) بالافراد (نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يفتي في العبد أو الأمة يكون بين الشركاء فيعتق) بضم التحتية وكسر الفوقية (احدهم نصيبه منه) من العبد أو الأمة (يقول) أي ابن عمر (قد وجب عليه عتقه كله) بالجر تأنيدا للضمير المضاف اليه كما مر أي وجب عليه عتق العبد كله أو الأمة كلها (اذا كان للذي اعتق من المال ما يبلغ) أي قيمة نصيب شركائه فحذف المفعول (يقوم من ماله) أي من مال الذي اعتق (قيمة العدل)

بفتح العين اى قيمة استواء من غير زيادة ولا نقص وقيمة نصب مفعول مطلق (ويذفع) بضم اوله مبني للمفعول  
(الى الشركاء انصباؤهم) بالرفع نائب عن الفاعل (ويجلى) بفتح اللام مبني للمفعول (سبيل المعتق) بالرفع نائب  
عن الفاعل والمعتق بفتح التاء اى العتيق ولا يذروا بفتح اوله الى الشركاء انصباؤهم بالنصب على المفعولية  
ويجلى بكسر اللام مبني للفاعل اى المعتق بكسر التاء سبيل المعتق ينصب سبيل على المفعولية وفتح الفوقية من  
المعتق (يخبر ذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه) اى الحديث المذكور (الليث) بن سعد الامام فيما  
وصله مسلم والنسائي (وابن أبي ذئب) محمد فيما وصله أبو نعيم في مستخرجه (وابن اسحاق) محمد صاحب المغازي  
فيما وصله أبو عوانة (وجويرية) بن أسماء فيما وصله المؤلف في الشركة (ويحيى بن سعيد) الانصارى فيما وصله مسلم  
(واسماعيل بن ابيبة) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التحيه فيما وصله عبد الرزاق كلهم (عن نافع عن ابن عمر  
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصرا) بفتح الصاد يعني لم يذكروا الجملة الاخيرة في حق المعسر  
وهي قوله فقد عتق منه ما عتق \* وقد أخرج المؤلف حديث ابن عمر في هذا الباب من ستة طرق تشتمل على فصول  
من أحكام عتق العبد المشترك كما ترى \* هذا (باب) بالتسوين (اذا عتق) شخص (نصيبا) له (في عبد وليس له  
مال) وجواب اذا قوله (استسعى) بضم تاء الاستفعال مبني للمفعول اى ألزم (العبد) السعي في تحصيل القدر  
الذي يخص به باقيه من الرق حال كونه (غير مشقوق عليه على نحو) عقد (الكاتبه) \* وبه قال (حدثنا) ولا ي  
ذر حدثني بالافراد (احمد بن ابي رجا) واسمه عبد الله بن ايوب أبو الوليد الحنفي الهروي قال (حدثنا يحيى بن  
آدم) بن سليمان القرشي الكوفي قال (حدثنا جري بن حازم) البصري (قال سمعت قتادة) بن دعامة أبو  
الخطاب السدوسي (قال حدثني) بالافراد (النضر بن انس بن مالك) بفتح النون وسكون الصاد المجهمة  
الانصارى البصري (عن بشير بن نهيك) بفتح الموحدة وكسر المجهمة وفتح النون وكسر الهاء في الثاني وآخره كاف  
السدوسي ويقال السلولي البصري (عن ابي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه  
وسلم من اعتق شقيصا) بفتح الشين المجهمة وكسر القاف اى نصيبا (من عبد) كذا ساقه مختصرا وعطف عليه طريق  
سعيد عن قتادة فقال بالسند اليه (وحدثنا) وفي الفرع حدثنا بجذف واو والعطف (مسدد) هو ابن مسرهد قال  
(حدثنا يزيد بن زريع) بتقديم الزاي على الراء مصفرا أبو معاوية البصري قال (حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة  
مهران اليشكري مولا هم أبو النضر البصري الثقة الحافظ ذو التصانيف كثير التدليس واختلط لكنهم  
أثبت النام في قتادة وقد سمع منه يزيد بن زريع قبل اختلاطه (عن قتادة) بن دعامة (عن النضر بن انس)  
الانصارى (عن بشير بن نهيك) بفتح اولهما وكسر ثانيهما ورونا واحدا (عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال من اعتق نصيبا او) قال (شقيصا) بفتح اوله وكسر ثانيه والشك من الراوى (في مملوك)  
مشترك بينه وبين غيره (نخلصه) كله من الرق (عليه في ماله) بأن يؤدى قيمة باقيه من ماله (ان كان له مال والا)  
بأن لم يكن للذى أعتق مال (قوم) بضم القاف مبني للمفعول (عليه فاستسعى) بضم التاء اى ألزم العبد (به)  
اى باكتساب ما قوم من قيمة نصيب الشريك ليفك بقبية رقبته من الرق أو يخدم سيده الذى لم يمتقه بقدر ماله  
فيه من الرق والتفسير الاول هو الاصح عند القائل بالاستسعاء لاسيما وفي رواية عبدة عند النسائي ومحمد بن  
يشر عند أبي داود كلاهما عن سعيد ما يوضح أن المراد الاول ولفظه واستسعى في قيمته لاساحبه (غير مشقوق  
عليه) في الاكتساب اذا عجز وقال ابن التين معناه لا يستغنى عليه في الثمن وهو قول أبي حنيفة مستدلا  
بهذا الحديث وما رواه مسلم واصحاب السنن وخالفه اصحابه وهو مذهب الشافعية والمالكية والحنابلة (تابعه)  
أى تابع سعيد بن أبي عروبة في روايته عن قتادة على ذكر السعاية (حجاج بن حجاج) بتشديد الجيم فيهما الاسل  
الباهلي البصري الاحول عما هو في نسخة عن قتادة من رواية احمد بن حنبل واحد شيوخ البخارى عن أبيه  
عن ابراهيم بن طهمان عن حجاج وفيها ذكر السعاية (وابان) بن يزيد الطاطري أخرجه أبو داود والنسائي  
من طريقه قال حدثنا قتادة اخبرنا النضر بن انس ولفظه فان عليه أن يعتق بقيته ان كان له مال والاستسعى  
العبد الحديث (وموسى بن خلف) العمى فيما وصله الخطيب في كتاب الفضل للوصل من طريق أبي طاهر عبد  
السلام بن مطهر عنه كلهم (عن قتادة) بن دعامة وأراد المؤلف بهذا الرذع على من زعم أن الاستسعاء في هذا  
الحديث غير محفوظ وأن سعيد بن أبي عروبة تفرد به فاستظهر له برواية جري بن حازم لموافقه ثم ذكر ثلاثة

تابعوهما على ذكرها فتنى عنه التفرد ثم قال (اختصره) أي الحديث (شعبة) هو ابن الحجاج وكانه جواب عن  
 سؤال مقتدروه هو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لا يذكر الاستسعاء فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه  
 ضعفاً لأنه أورد مختصراً وغيره بتمامه والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد ورواية شعبة أخرجهما مسلم  
 والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة بإسناده ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوك بين الرجلين  
 فاعتق أحدهما نصيبه قال يضمن ومن طريق معاذ عن شعبة بلفظ من أعتق شقصا من مملوك فهو حر من ماله وقد  
 اختصر ذكر السعاية أيضاً هشام الدستوائي عن قتادة إلا أنه اختلف عليه في إسناده فمنهم من ذكر فيه النضر بن  
 أنس ومنهم من لم يذكره وقد أجاب أصحابنا الشافعية عن الأحاديث المذكورة فيها السعاية بأجوبة أحدها أن  
 الاستسعاء مدرج في الحديث من كلام قتادة لا من كلامه صلى الله عليه وسلم كما رواه همام بن يحيى عن قتادة بلفظ  
 إن رجلاً أعتق شقصا من مملوك فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه وغزاه بقبية ثمة قال قتادة إن لم يكن له مال  
 استسعى العبد غير مشقوق عليه أخرجه الدارقطني والخطابي والبيهقي وفيه فصل السعاية من الحديث  
 وجعلها قول قتادة وقال ابن المنذر والخطابي في معالم السنن هذا الكلام لا يثبت أكثر أهل النقل مسنداً عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ويرى أن من كلام قتادة واستدل به ابن المنذر برواية همام وقد ضعف الشافعي رضي  
 الله عنه أمر السعاية فيما ذكره عنه البيهقي بوجوه منها أن شعبة وهشام الدستوائي رواها هذا الحديث ليس فيه  
 استسعاء وهما أحفظ ومنها أن الشافعي رضي الله عنه سمع بعض أهل النظر والقياس والعلم بالحديث يقول  
 لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منقرداً لا يحالفه غيره ما كان ثابتاً قال الشافعي رضي الله عنه  
 في القديم وقد أنكر الناس فقط سعيد قال البيهقي وهذا كما قال الشافعي فقد اختلط سعيد بن أبي عروبة في  
 آخر عمره حتى أنكر ما أحفظه إلا أن حديث الاستسعاء قد رواه أيضاً جريرون حازم عن قتادة ولذلك أخرجه  
 البخاري ومسلم في الصحيح واستشهد البخاري برواية الحجاج بن الحجاج وأبان وموسى عن قتادة فذكر الاستسعاء  
 فيه وإنما يضعف الاستسعاء في هذا الحديث رواية همام بن يحيى عن قتادة فإنه فصله من الحديث وجعله من قول  
 قتادة ولعل الذي أخبر الشافعي بضعفه وقف على رواية همام أو عرف أنه أخرى لم يقف عليها انتهى فخرم هؤلاء  
 الائمة بأنه مدرج وأبي ذلك جماعة منهم الشيخان فصحبا كون الجميع مرفوعاً وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد  
 وجماعة لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره  
 وهشام وشعبة وإن كانوا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينافيا ما رواه وإنما اقتصر من الحديث على بعضه وليس المجلس  
 متحد احتي يتوقف في زياده سعيد فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منها فسمع منه ما لم يسمعه غيره وهذا كله  
 لو انفرد وسعيد لم يتفرد وقد قال النسائي في حديث قتادة عن أبي الملقح في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف  
 فيه على قتادة هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام وما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مردود  
 لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع وواقفه عليه أربعة تقدم ذكرهم  
 وآخرون معهم بطول ذكرهم وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه  
 فإنه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكماً عاماً فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث  
 أبي هريرة أخرجه الطبراني من حديث جابر وأحجج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عند مسلم أن  
 رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً  
 ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان مشروعا ليجز من كل واحد منهم  
 عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لورثة الميت وروى النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن  
 ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق عبداً وله وفاة فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته لما ساء  
 من مشاركتهم وليس على العبد شيء ورواه البيهقي أيضاً من وجه آخر (باب حكم الخطأ والنسيان في العتاقة  
 والطلاق ونحوه) أي نحو كل منهما من الأشياء التي يريد الشخص أن يلفظ بشيء منها فيسبق لسانه إلى غيره كأن  
 يقول لعبده أنت حر أو لامرأته أنت طالق من غير قصد فقال الحنفية يلزمه الطلاق وقال الشافعية من سبق  
 لسانه إلى لفظ الطلاق في محاورته وكان يريد أن يتكلم بكلمة أخرى لم يقع طلاقه لكن لم تقبل دعواه سبق اللسان  
 في الظاهر إلا إذا وجدت قرينة تدل عليه فإذا قال طلقك ثم قال سبق لسانى وإنما أردت طلبك فنص الشافعي

رحمه الله انه لا يسع امره أن تقبل منه وحكي الرواي عن صاحب الحاوي وغيره أن هذا فيما إذا كان الزوج  
 منهما فأما ان ظنت صدقه بامارة قلبها أن تقبل قوله ولا تخصه قال الرواي وهذا هو الاختيار نعم يقع الطلاق  
 والعق من الهازل ظاهرا وباطنا ولا يدين فيها (ولا عتاقة الا لوجه الله تعالى) أي لذاته أو لجهة رضاه ومراده  
 بذلك اثبات اعتبار النية لانه لا يظهر كونه لوجه الله تعالى الامع القصد وفي حديث ابن عباس مرغوعا  
 كما في الطبراني لا طلاق الا لعدة ولا عتاقة الا لوجه الله (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما سبق موصولا  
 في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه (لكل امرئ ما نوى) الحديث (ولانية للناسي والمخطئ) وهو من أراد  
 الصواب فصار الى غيره وقال الحافظ ابن حجر واللقابسي والمخطئ وهو من تعمده لما لا ينبغي \* وبه قال (حدثنا)  
 ولا يذرح حدثني (الحديث) عبد الله بن الزبير بن عيسى قال (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا مسعر) بكسر  
 الميم وسكون السين وفتح العين المحدثين ابن كدام بكسر الكاف ودال مهملة شخصية (عن قتادة) بن دعامة  
 (عن زرارة بن اوفى) هو من ثقات التابعين (عن ابي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال فان النبي صلى الله عليه  
 وسلم ان الله عز وجل (تجاوزي) أي لا جلي (عن امي ما وسوست به صدورها) جملة في محل نصب على  
 المقعولية وما موصول ووسوست صلتها وبه عائد وصدورها بالرفع فاعل وسوست ولا يذرح صدورها بالنصب  
 على أن وسوست بمعنى حدثت ونسب هذه في الفتح وغيره لرؤية الاصل وبأنى ان شاء الله تعالى في الطلاق  
 بلفظ ما حدثت به أنفسهم او المعنى ما حدثت به نفسه وهو ما يخطر بالبال والوسوسة الصوت الخفي ومنه  
 وسواس الخلق لاصواتها وقيل ما يظهر في القلب من الخواطر ان كانت تدعو الى الذنوب والمعاصي تسمى  
 وسوسة فان كانت تدعو الى الخصال المرضية والطاعات تسمى الهاما ولا تكون الوسوسة الامع التردد والتزلزل  
 من غير أن يطمئن اليه أو يستقر عنده (ما لم تعمل) في العمليات بالجوارح (أو تكلم) في القوليات باللسان على  
 وفق ذلك وأصل تكلم تكلم بثنائين حذف احدهما تخفيفا \* ومطابقة الحديث للترجمة من قوله ما وسوست  
 لا الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك المخطئ والناسي لا توطن له ما وأما قول ابن العربي ان  
 المراد بقوله ما لم تكلم الكلام النفسي اذ هو الكلام الاصل وان القول الحقيقي هو الموجود بالقلب الموافق  
 للعلم فمراده به الانتصار لما روي عن الامام الاعظم مالك انه يقع الطلاق والعتاق بالنية وان لم يلفظ قال في المصابيح  
 وقد أشكل هذا على كثير من أصحابه لان النية عبارة عن القصد في الحال أو العزم في الاستقبال فكلاهما لا يكون  
 قاصدا للصلاة مصلحا حتى يفعل المتصود وكذا قاصدا لزيادة النكاح وغيرها ما كذلك ينبغي أن يكون قاصدا  
 الطلاق ثم قول القائل يقع الطلاق بالقصد متدافع وحاصله يقع ما لم يقع المكلف اذ القصد ضرورة يفترق الى  
 مقصود النية فكيف يكون القصد نفس المقصود هذا قلب للعشائقي فن هنا اشتد الانكار حتى حمل على  
 التأويل والذي يرفع الاشكال أن النية التي أريدت هنا هي الكلام النفسي الذي يعبر عنه بقول القائل أنت  
 طلاق فالعنى الذي هذا القوله هو المراد بالنية وايضا الطلاق عني من تكلم بالطلاق وانشاء حقيقة لا ريب فيه  
 وذلك أن الكلام يطلن على النفس حقيقة وعلى اللفظي قيل حقيقة وقيل مجازا ولهذا نقول قاصدا لا يعان  
 مؤمن لان المتكلم بالايان كلاما نفسيا مصدقا عن معتقده مؤمن وكذلك معتقد الكفر بقلبه المصدق له كافر  
 وأما المتكلم في نفسه يا حرام الصلاة وبالقرائة فانما لم يعتد مصلحا ولا هارثا مجرد الكلام النفسي لتعبد الشرع  
 في هذه المواضع الخاصة بالتطيق اللفظي ألا ترى أن المتكلم باحرام الحج في نفسه محرم وان لم يلب وكذلك الخيرة  
 اذا استمرت ونقلت قاشها ونحو ذلك كان ذلك اختيارا وان لم تتكلم بلفظ لانها قد تكلمت في نفسها ونصبت هذه  
 الافعال دلالات على الكلام النفسي فان الدليل عليه لا يخص النطق بل تدخل فيه الاشارات والرموز والخطوط  
 ولهذا كانت المعاطاة عنده يعادل لالتها على الكلام النفسي عرقا فاندفع السؤال وصار ما كان مشكلا هو  
 اللاتح انتهى وهذا نقضه الخطابي باظهار قائلهم أجمعوا على انه لو عزم على الظهار لم يلزمه حتى يلفظه قال  
 وهو في معنى الطلاق وكذلك لو حدثت نفسه بالقذف لم يكن قاذفا ولو حدثت نفسه في الصلاة لم يكن عليه  
 اعادة وقد حرّم الله تعالى الكلام في الصلاة فلو كان حديث النفس في معنى الكلام لبطلت الصلاة وقد قال عمر  
 ابن الخطاب رضي الله عنه اني لا جهر جيتشي وأنافي الصلاة \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في الطلاق والتزود  
 ومسلم في الايمان وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الطلاق \* وبه قال (حدثنا محمد بن كثير)

أبو عبد الله العبدى البصرى الثقة ولم يصب من ضعفه وقد وثقه أحد (عن سفيان) الثورى قال (حدثنا يحيى ابن سعيد) الانصارى التابى (عن محمد بن ابراهيم التيمى) القرشى المدنى التابى (عن علقمة بن وقاص الليثى) بالمشقة انه قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه (قال الاعمال) انما تصح (بالنية) بالافراد (ولا امرى) ثواب (مانوى) يجذف انما فى الموضعين ومعنى النية القصد الى الفعل وقال الحافظ المقدسى فى اربعين من النية والقصد والارادة والعزم يعنى والعرب تقول نوال الله بحفظه أى قصدك وعبارة بعضهم انها تصمى القلب على فعل الشيء وقال الماوردى فى كتاب الايمان قصد الشيء مقترنا به فان تراخى عنه كان عزما وقال الخطابي قصدك الشيء بقلبك وتحزى الطلب منك له وقال البيضاوى النية عبادة عن انبياء القلب نحو ما يراه موافقا فرض من جلبه تفسع أو دفعه شترحالا أو ما لا والشرع خصها بالارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله وامتنال الحكمه والنية فى الحديث محمولة على المعنى اللغوى لحسن تطبيقه وتقسيه بقوله (فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرت الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دينا) وللكتبة هجرته لدنيا (يصيها او امرأة يتزوجها فهجرت الى ماهاجر اليه) فانه تفصيل لما اجله واستنباط للمقصود عما أصله والمعنى من قصد هجرته وجه الله وقع أجره على الله ومن قصد بها دنيا أو امرأه فهي خطه ولا نصيب له فى الآخرة قالوا لى للمعظم والثانية للتحقيق ولا يقال اتحد الشرط والجزاء لا نأقول ليس الجزاء هنا نفس الشر وانما الجزاء محذوف اقيم هذا المذكور مقامه وتاؤه ابن دقيق العبد بأن التقدير فن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصد فهجرت الى الله ورسوله حكما وشرعا وفيه بحث سبق أول هذا الكتاب وأخر الايمان فليراجع • وتنقسم النية الى أقسام كثيرة كالعبادة وهو خلاص العمل لله تعالى والتميز كمن اقبط رب الدين من جنس دينه شيئا فانه يحتمل الهبة والقرض والوديعة والاباحة ونحوها ويحتمل أن يكون من وفاة الدين وكذا فى مواضع من المعاملات ونحوها ككتابة البيع والطلاق فانه لو لم ينو الطلاق لم يقع ولكن اكراه على الكفر فتكلم به وهو ينوى خلافه فانه لا يكفر ونحو ذلك مما هو معروف فى كتب الفقه وزعم قوم أن الاستدلال بالحديث فى غير العبادات غير صحيح لانه انما جاء فى اختلاف مصارف وجوه العبادات والجواب أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب واستنبط المؤلف منه عدم وقوع العتاق والطلاق من الناسى والمخطئ لانه لانية لهما ولا يحتاج صريح الطلاق الى نية لان الصريح موضوع للطلاق شرعا فكان حقيقة فيه فاستغنى عن النية وقال الحنفية طلاق الناسى والناسى والهازل واللاعب والذى تكلم به من غير قصد واقع لانه كلام صحيح صادر من عاقل بالغ • هذا (باب) بالتنوين (اذا قال لعبد) وغير أبوى ذرو الوقت اذا قال رجل لعبد (هو لله) الحال انه (نوى العتق) صح (والشهادة بالعتق) بجزا الاشهاد فى الفرع وأصله أى وباب الاشهاد وهو مشكل لانه ان قدر منونا احتاج الى جاز والى خبر والالزم حذف التنوين من الاول ليصح العطف عليه وهو بعيد ومن ثم قال العيني ومن جاز الاشهاد فقد جاز ما لا يطبق حله وفى نسخة والاشهاد بارفع أى وباب بالتنوين يذكرفيه الاشهاد وهذا هو الوجه • وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله بن غير) الهمداني بسكون الميم الكوفى أبو عبد الرحمن (عن محمد بن بشر) بكسر الموحدة وسكون الميمجة العبدى الكوفى (عن اسماعيل) بن أبى خالد سعد الاحسى البجلي (عن قيس) هو ابن أبى خازم بالحاء المهملة والراءى واسمه عوف (عن ابى هريرة رضى الله عنه انه لما قبل) حال كونه (يريد الاسلام) وكان مقدمه فيما قاله الفلاس عام خيبر وكان فى المحرم سنة سبع وكان اسلامه بين الحديبية وخيبر (ومعه غلامه) قال ابن حجر لم أقف على اسمه (ضل) أى تاه (كل واحد منهم - حامن صاحبه) فذهب الى ناحية (فأقبل) أى الغلام (بعد ذلك) ولا يذربعد ذلك (وابو هريرة جالس مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابا هريرة هذا غلامك قد أتاك فقال أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم أى حقا (انى اشهدك انه حر قال فهو حين يقول) أى الوقت الذى وصل فيه الى المدينة (باليلة من طولها وعنائها) بفتح العين المهملة وتخفيف النون عمدا واداعها ومشتها (على انها من دائرة الكفر) أى الحرب (نحيت) وهذا من بحر الطويل وفيه انحراف بالميم والراء الساكنة وهو أن يحذف من أول الجزء حرف لان أصله فباليلة وهذا الشعر لابي هريرة أو لغلامه أو لابي مرثد الغنوى غنم به أبو هريرة وفيه التألم من التصيب والسفر • وبه قال (حدثنا عبد الله بن فضال العين مصفرا) (ابن سعيد) السرخسى الشافعى أبو قدامة قال (حدثنا أبو اسامة) حماد بن أسامة

قال (حدثنا اسماعيل) بن ابي خالد الاحمسي البجلي (عن قيس) هو ابن ابي حازم (عن ابي هريرة رضي الله عنه) انه قال لما قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم أي أريد الاسلام (قلت في الطريق يا ابي له من طولها وعنائها \* على انها من دارة الكفر نجت \* قال) ابو هريرة (وأبني) بقصات وحكي ابن القطاع كسر الموحدة أي حرب (من غلام لي في الطريق قال) ابو هريرة (فلما قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم يا بعته) على الاسلام ولاي ذرفا بعته (قبينا) بغير ميم (انا عنده) وجواب مينا قوله (اذ طلع الغلام فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا هريرة هذا غلامك) يحتمل أن يكون وصفه ابو هريرة له عليه الصلاة والسلام فعرفه أو رآه مقبلا اليه أو أخبره المثلث قال ابو هريرة (فقلت هو حر لوجه الله فأعتقه) أي باللفظ المذكور قالوا تفسيره وليس المراد انه اعتقه بعد هذا لفظ آخر (لم يقل) ولاي ذرفا قال ابو عبد الله البخاري لم يقل (ابو كريب) هو محمد بن العلاء أحد مشايخه في روايته (عن ابي اسامة حر) بل قال هو لوجه الله فأعتقه وهذا وصله في أوخر المغازي \* وبه قال (حدثنا) ولاي ذرفا حدثني (شهاب بن عباد) يفتح العين وتشديد الموحدة ابو عمرو والعبدي الكوفي قال (حدثنا ابراهيم بن حميد) الرؤاسي بضم الراء وبهذه همزة قيسين مهمله الكوفي (عن اسماعيل عن قيس) هو ابن ابي حازم البجلي أنه قال لما قبل ابو هريرة رضي الله عنه ومعه غلامه لم يسم (وهو يطلب الاسلام) بجهة حاوية (فضل احدهما صاحبه) بالنصب على نزاع الخلاف أي من صاحبه كما في الطريق الاولى (بهذا) اللفظ السابق وقوله فضل كذا هو في رواية أبي ذر لكنه ضب عليه في فرع اليونينية وقال في الهامش الصواب فأضل أي معدي بالهمزة وحينئذ لا يحتاج الى تقدير (وقال اما) بالتخفيف (اني أشهدك انه) أي الغلام (لله) وهذا من الكناية كقوله لا ملأ لي عليك ولا سبيل ولا سلطان أو أزات ملكي عنك وأما قوله هو حر أو محرر أو حرته فصرح لا يحتاج الى نية ولا أثر للخطأ في التذكير والتأنيث بأن يقول للعبد أنت حررة وللأمة أنت حر وفك الرقبة صريح على الاصح ولو كانت أمته تسمى قبل جريان الرق عليها حررة فقال لها يا حررة فان لم يخطر له النداء باسمها القديم عتقت فان قصد النداء هالم تعتق على الاصح وقيل تعتق لانه صريح ولو كان اسمها في الحال حررة أو اسم العبد حر أو عتيق فان قصد النداء لم يعتق وكذا ان أطلق على الاصح وفي فتاوى الغزالي أنه لو اجتزأ بالمكس تخاف أن يطالبه بالمكس عن عبده فقال هو حر وليس بعبد وقصد الاخبار لم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى وهو كاذب في خبره ومقتضى هذا أن لا يقبل ظاهرا ولو قيل لجل استخبارا أطلقت زوجته فقال نعم فاقرا بالطلاق فان كان كاذبا فهي زوجته في الباطن فان قال أردت طلاقا ما ضاير اجعت صدق بيمنه في ذلك وان قيل له ذلك التماسا لا نشاء فقال نعم فصرح لان نعم قائم مقام طلقها المراد بكراهة في السؤال وانه لو قال لعبده افرغ من هذا العمل قبل العشي وأنت حر وقال أردت حرام من العمل دون العتق دين فلا يقبل ظاهرا ولو قال لعبده يا مولاي فكناية ولو قال له يا سيدي قال القاضي حسين والغزالي هو لغو وقال الامام الذي أراه انه كناية ولو قال لعبده غيره أنت حر فهو اقرار بجبريته وهو باطل في الحال فلو ملكه حكمنا بعنته مؤاخذا له باقراره \* (باب حكم

١٥

(ام الولد قال ابو هريرة) رضي الله عنه فيما تقدم بعناه موصولا في الايمان (عن النبي صلى الله عليه وسلم من اشراط الساعة ان تلد الأمة ربيها) أي سيدها لان ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها المصير مال الانسان الى ولده غالبا ولا دلالة فيه على جواز بيع أم الولد ولا عدمه كما سبق تقريره في كتاب الايمان فليراجع وقال ابن المنبر استدلال البخاري بقوله تلد الأمة ربيها على اثبات حرية أم الولد وانها لا تباع من جهة كونه من اشراط الساعة أي يعتق الرجل والمرأة أتهما الأمة ويعاملا بينهما معاملة السيد تقيحا لذلك وعده من الفتن ومن اشراط الساعة فدل على انها محترمة شرعا وبه قال (حدثنا ابو ايمان) الحكمي بن نافع قال (اخبرنا شعيب) هو ابن ابي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال حدثني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان عائشة رضي الله عنها قالت ان عتبة بن ابي وقاص) ولاوي ذرفا الوقت والاصلي كان عتبة بن ابي وقاص (عهد الى اخيه سعد بن ابي وقاص) أحد العشرة المبشرة بالجنة (ان يقبض اليه ابن وليدة زمعة ابن قيس العامري ولم تسم الوليدة ثم ذكر مصعب الزبيري في نسب قرين أنها كانت أمة يمانية واسم ولدها عبد الرحمن (قال عتبة) بن ابي وقاص (انه) أي عبد الرحمن (ابني فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة (زمن الفتح اخذ سعد) بالنسوة (ابن وليدة زمعة) عبد الرحمن نصب ابن على المفعولية ويكتب بالالف

(فأقبل به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبل معه بعبد بن زمعة) أخى سودة أم المؤمنين (فقال سعد)  
 بالتأويل وفى اليونانية برفعه من غير تنوين (يا رسول الله هذا) أى عبد الرحمن (ابن أخى) عتبة (عهد إلى الله  
 أنه فقال عبد بن زمعة يا رسول الله هذا عبد الرحمن) أخى ابن وليدة (أبى) (زمعة) ولا بوى ذروا الوقت هذا أخى  
 ابن زمعة (ولد على فراشه) من جاريته (فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ابن وليدة زمعة) عبد الرحمن  
 (فاذا هو أشبه الناس به) أى بعتبة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو) أى عبد الرحمن (لك) أخ  
 أما بالاسلطاق وأما من القضاء بعلمه لأن زمعة كان صهره صلى الله عليه وسلم فألحق ولده به لما علمه من فراشه  
 (يا عبد بن زمعة) بضم الدال على الأصل ونصب ابن (من أجل أنه ولد على فراش أبيه) زمعة (قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم احتججى منه يا سودة بنت زمعة) بضم سودة ونصبها على الوجهين المشهورين فى مثل يازيد بن  
 عمرو وذلك أن نوابغ المبنى المفرد من التأكيده والصفة وعطف البيان ترفع على لفظه وتنصب على محله بيانه أن  
 لفظ سودة فى يا سودة وعبد بن يا عبد منادى مبنى على الضم فاذا كذا واتصف أو عطف عليه يجوز فيه الوجهان  
 وأما بنت زمعة فالنصب لا غير لأنه مضاف إضافة معنوية وما كان كذلك من نوابغ المنادى وجب نصبه وأما قول  
 الزركشى يجوز رفع بنت فقال فى المصايح هو خطأ منه أو من الناصح والامر هنا للندب والاحتياط عند الشافعية  
 والمالكية والحنابلة والافقديت نسبه وأخوته لها فى ظاهر الشرع قيل يحتمل أن يكون قوله هولاك أى ملكا  
 لأنه ابن وليدة أهلك من غيره لأن زمعة لم يقتربه فلم يبق إلا أنه عبد لله بالامه ولذا أمرها بالاحتجاب منه وهذا رده  
 قوله فى رواية البخارى فى المغازى هولاك فهو أخوك يا عبد وإذا ثبت أنه أخو عبد لايه فهو أخو سودة لايها  
 وإنما أمرها بالاحتجاب (مما رأى من شبهه بعتبة وكانت سودة زوج النبی صلى الله عليه وسلم) قال امامنا  
 الشافعي رحمه الله رؤية ابن زمعة لسودة مباحة ~~لكنه~~ كرهه للشبهة وأمرها بالتزهد عنه اختيارا انتهى وقد  
 استشكل الحديث من جهة خروجه عن الأصول المجمع عليها وذلك أن الاتفاق على أنه لا يدعى أحد عن أحد  
 إلا بتوكيل من المدعى له فكيف ادعى سعد وليس وكلاء عن أخيه عتبة وادعى عبد بن زمعة على أبيه ولدا بقوله  
 أخى ابن وليدة أبى ولم يأت بيينة تشهد على اقرار أبيه زمعة بذلك ولا تجوز دعواه على أمة وأجيب باحتمال  
 أن يكون حكما مستوفيا للشرط ولم تستوعب الرواة القصة وقد سبق أن عتبة عهد إلى أخيه سعدان ابن وليدة  
 زمعة متى فاقبضه الملك وإذا كان وصى أخيه فهو أحق بكفالة ابن أخيه وحفظ نسبه فتصح دعواه بذلك وكذا  
 دعوى عبد بن زمعة المخاصمة فى أخيه فإنه كآله وعاصبه إن كان حرا ومالكه إن كان عبدا فلا يحتاج إلى اثبات  
 وكالة ولا وصية لأن كلامهم ما يطلب الحضانة وهى حقه إذا أحدهما فى دعواه عم والآخر أخ وغرض المؤلف من  
 الحديث قول عبد بن زمعة أخى ابن وليدة زمعة ولد على فراشه وحكمه صلى الله عليه وسلم لابن زمعة بأنه أخوه  
 فإن فيه ثبوت ائمة الامة لكن ليس فيه تعريض لحريةها ولا لرافقتها لكن قال ~~لكن~~ كرماني أنه رأى فى بعض  
 النسخ فى آخر هذا الباب مانصه فسمى النبي صلى الله عليه وسلم أم وليدة زمعة أمة ووليدة فدل على أنها  
 لم تكن عتيقة انتهى وحينئذ فهو ميل من المؤلف إلى أنها لا تعتق بموت السيد وأجيب بأن عتق أم الولد  
 بموت السيد ثبت بأدلة أخرى وقيل غرض البخارى بإيراده أن بعض الحنفية لما ألزم أن أم الولد المتنازع  
 فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت وكأنه قال قد ورد فى بعض طرقه أنها أمة فمن ادعى أنها عتقت  
 فعليه البيان وأجاب ابن المنير بأن البخارى استدلل بقوله الولد للفراش على أن أم الولد فراش كالحرة  
 بخلاف الامة ولهذا سوى بينها وبين الزوجة فى هذا اللفظ العام وبقيت مباحة هذا الحديث تأنى أن شاء الله  
 تعالى فى الفرائض وقد اختلف السلف والخلف فى عتق أم الولد فى جواز بيعها فالتايت عن عمر عدم جواز  
 بيعها وهو مروي عن عثمان وعمر بن عبد العزيز وقول ~~لكن~~ كثر التابعين وأبى حنيفة والشافعي فى أكثر كتبه  
 وعليه جمهور أصحابه وهو قول أبى يوسف ومحمد وزفر وأحمد وإسحاق وعن أبى بكر الصديق جواز بيعها وهو  
 كذا عن على وابن عباس وابن الزبير وجابر وفى حديثه كتاب بيع سرارينا أمتها أولادنا والنبي صلى الله عليه  
 وسلم حى لا يرى بذلك بأساً أخرجه عبد الرزاق وفى لفظ بعضنا أمتها الأولاد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأبى بكر فلما كان عمرها ناقصا تهينا ولم يسند الشافعي القول بالمنع إلا إلى عمر فقال قلته تقلدا لعمر قال بعض  
 أصحابه لأن عمر لما نهى عنه فاتته هو أصارا جاعا يعنى فلا عبرة بشدور الخالف بعد ذلك وإذا قلنا بالذهب أنه

لا يجوز بيع ام الولد فتنى قاض جواز غك الرواية عن الاصحاب كما قاله في الروضة أنه يقتضى قضاء وما  
كان فيه من خلاف فقد انقطع وصار مجمعا على منعه ونقل الامام فيه وجهين والمستولدة مما سوى نقل الملك  
فيها كالقنة فله اجارتها واستخدامها ووطؤها وأرض الحباية عليها وعلى أولادها التابعين لها وقيمتهم اذا قتلوا  
ومن غصبها قتلقت في يده ضمنها كالقنة وفي تزويجها اقوال اظهرها للسيد الاستقلال به لانه يملك اجارتها ووطأها  
كالمدبرة والثاني قاله في القديم لا يزوجه الا برضاها والثالث لا يجوز وان رضى وعلى هذا هل يزوجهما  
القاضي وجهان أحدهما نعم بشرط رضاها ورضى السيد والثاني لا (باب) جواز (بيع المدبر) وهو الذي  
علق سيده متقه على الموت وسعى به لان الموت دبر الحياة وقيل لان السيد دبر امر ديناه باستخدامه  
واسترقاقه وأمر آخره باعتاقه • وبه قال (حدثنا آدم بن أبي اياس) بكسر الهمزة وتخفيف الياء قال (حدثنا  
شعبة) بن الحجاج قال (حدثنا عمرو بن دينار) قال (سمعت جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما) قال اعني  
رجل منا) أي من الانصار يسمى بأبي مذكور (عبد الله) يسمى بمقبوب (عن دبر) بضم الدال المهملة والموحدة  
ومع كونه ما أيضا يعدمونه يقال دبرت العبد اذا علق عقه بموتك وهو التدبر كما ترى أنه يعتق بعد  
ما يدبر سيده ويموت (فدعا النبي صلى الله عليه وسلم) أي بالعبد (قباعه) من نعيم النعام بثمانمائة درهم  
فدفعها اليه كما عند المؤلف وفي لفظ لابي داود فيبيع ببعمائة أو بثمانمائة (قال جابر) رضي الله عنه (مات  
الغلام) بمقبوب (عام أول) بالفتح عن البناء وهو من باب اضافة الموصوف لخصته وله نظائر قال الكوفيون يجوزونه  
والبصريون يمنعونه ويؤثرون ما ورد من ذلك على حذف حضاف تشديده هنا عام الزمن الاول أو نحو ذلك  
واختلف في بيع المدبر على مذاهب • أحدها الجواز مطلقا وهو مذهب الشافعي والمشهور من مذهب أحمد  
وحكام الشافعي عن التابعين وأكثر الفقهاء كما نقله عنه البيهقي في معرفة الاثمار لهذا الحديث لان الاصل  
عدم الاختصاص بهذا الرجل • الثاني المنع مطلقا وهو مذهب الحنفية وحكام النوى عن جمهور العلماء  
والسلف من الجازيين والشاميين والكوفيين وتأولوا الحديث بأنه لم يبع رقبة وانما باع خدمته وهذا  
خلاف ظاهر اللفظ ونسكا واما ما روى عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين قال انما باع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خدمة المدبر وهذا امر من لاجته فيه وروى عنه موصولا ولا يصح وأما ما عند الدارقطني عن ابن عمر أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلاث فهو حديث ضعيف لا يحتج بمثله • الثالث  
المنع من بيعه الا أن يكون على السيد دين مستغرق فيبيع في حياته وبعد عيانه وهذا مذهب المالكية  
لزيادة في الحديث عند النساءى وهي وكان عليه دين وفيه فاعطاء وقال اقض دينك وعورض بما عند مسلم ايذا  
بنفسك فصدق عليها اذ ظاهرا أنه اعطاء الثمن لانها قد لوفاه دين به • الرابع تخصيصه بالمدبر فلا يجوز في المدبرة  
وهو رواية عن احمد وجرم به ابن حزم عنه وقال هذا تفريق لارهاق على صفة والقياس الجلي عدم الفرق  
• الخامس يبيعه اذا اجتاج صاحبه اليه فكما بقوله في الرواية الاخرى ولم يكن له مال غيره • السادس لا يجوز  
بيعه الا اذا اعتقه الذي ابتاعه وكان القائل بهذا رأى يبيعه موقوفا كبيع الفضولي عند القائل به فان اعتقه  
تبين أن البيع صحيح والا فلا وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد من منع بيعه مطلقا فالحديث حجة عليه  
لان المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي ومن اجاز بيعه في بعض الصور يقول أما أقول بالحديث في صورة كذا  
فالواقعة واقعة حال لا عموم لها فلا تقوم على لاجته في المنع من بيعه في غيرها كما يقول مالك في بيع الدين وقال  
النوى الصحيح أن الحديث على ظاهره وانه يجوز بيع المدبر بكل حال ما لم يمت السيد • وهذا الحديث قد سبق  
في البيع • (باب) منع (بيع الولاء) بفتح الواو والمدمرات المعتق بالفتح (و) منع (هبة) • وبه قال (حدثنا أبو  
الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (قال اخبرني) بالافراد (عبد الله بن دينار)  
العدوي مولا هم أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر (قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول نهى رسول الله  
ولاي ذرا النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء) أي ولأه المعتق (وعن هبة) وقد اشتهر هذا الحديث عن  
عبد الله بن دينار حتى قال مسلم في صحيحه الناس في هذا الحديث عيال عليه وقد اعني ابو نعيم الاسبغاني  
يجمع طرق هذا الحديث عن عبد الله بن دينار فأورده عن خمسة وثلاثين نسبا من حديثه عن عبد الله بن  
دينار وأخرج الشافعي من رواية أبي يوسف القاضي عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر الولاء لاجته كلمة



النسب وأخرج ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن اعين عن  
بشر فزاد في المتن لا يعلى ولا يوهب ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار وأما الولاء نسب لا يصلح  
ولا هبته والمحفوظ في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب موقوفا  
عليه الولاء كلمة النسب قال ابن بطال أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب وإذا كان حكم الولاء  
حكم النسب فكما لا ينقل النسب لا ينقل الولاء وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن  
ذلك وقال ابن العربي معنى الولاء كلمة النسب أن الله أخرجه بالحزبية إلى النسب حكما كما أن الأب أخرجه  
بالنطفة إلى الوجود حسالان العبد كان كالمعدوم في حق الأحكام لا يقضى ولا يلي ولا يشهد فأخرج سبيده  
بالحزبية إلى وجود هذه الأحكام من عدمها فلما شابه حكم النسب يطمع بالمعتق فلذلك جاء أئمة الولاء لمن اعتق  
وألحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وعن هبته وأجاز بعض السلف نقله وأعلمهم لم يعلم الحديث وهذا الحديث  
أخرجه مسلم في العتق وأبو داود في الفرائض والنسائي \* وبه قال (حدثنا عثمان بن أبي شيبة) هو عثمان بن  
محمد الكوفي الثقة الحافظ الشهير إلا أنه كان له أوهام لكن وثقه يحيى بن معين وابن عبد البر والعجلي وجماعة قال  
(حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد بن قرط بضم القاف وسكون الراء بعد هاء طاء مهملة الكوفي (عن منصور)  
هو ابن المعتمر بن عبد الله السلي (عن إبراهيم) النخعي (عن الأسود) بن يزيد (عن عائشة رضي الله عنها) أنها  
(قالت اشتريت بريرة فاشترط أهلها وولاءها) أن يكون لهم (فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتقها)  
بهمزة قطع (فان الولاء لمن أعطى الورق) بفتح الواو وكسر الراء الدراهم المفروية وللتزمذى وأما الولاء لمن  
أعطى الثمن قالت عائشة (فأعتقها فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم) أي دعابرية (فخبرها من زوجها) مغيث  
لأنه كان عبدا على الأصح (فقالت لو أعطاني كذا وكذا ما ثبتت عنده فأختارت نفسها) ومراد المؤلف من  
هذا الحديث حكم ما قاله في فتح الباري أصله فأنما الولاء لمن اعتق وهو وإن كان لم يسقه هنا بهذا اللفظ فكانت  
أشار إليه كعادته ووجه الدلالة منه حصره في المعتق فلا يكون لغيره معه شيء \* هذا (باب) بالتسوين  
إذا أسرا خوال الرجل أو عمه هل يفادى بضم الباء وفتح الدال المهملة بأن يعطى مالا ويستتقذه من الأسر  
(إذا كان) أخوه أو عمه (مشركا وقال أس) رضي الله عنه في حديث سبق موصولا في كتاب الصلاة (قال  
العباس) رضي الله عنه (لنبي صلى الله عليه وسلم فاديت نفسي وفاديت عقيلي) بفتح العين وكسر القاف  
ابن أبي طالب وكان العباس قد أسرف وقعة بدر فأفدى نفسه بمائة أوقية من ذهب قاله ابن اسحق وقال ابن كثير  
في تفسيره وهذه المائة عن نفسه وعن ابن أخيه عقيل ونوفل قال البخاري (وكان علي) هو ابن أبي طالب (له  
نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيل وعمه عباس) فلو كان الأخ ونحوه من ذوى الرحم يعتق بمجرد  
الملك اعتق العباس وعقيل في حصته من الغنيمة وكذلك في نصيبه صلى الله عليه وسلم وهو حجة على أبي حنيفة  
رحمه الله في أن من ملك ذارحم محرم عتق عليه وأجيب بأن الكافر لا يملك بالغنيمة ابتداء بل يتخير الإمام فيه  
بين القتل والاسترقاق والقتل والموت بالغنيمة سبب في الملك بشرط اختيار الارتفاق فلا يلزم العتق بمجرد الغنيمة  
وبه قال (حدثنا إسماعيل بن عبد الله) بن أبي أويش ابن أخت الإمام مالك بن أنس احتج به الشيطان ولم يخرج له  
البخاري مما يتفرده سوى حديثين وروى له الباقر بن النعمان قاله أطلق القول بضعفه لأنه أخطأ في الحديث  
رواه من حفظه لكن الذي أخرجه له البخاري من صحيح حديثه فلا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل  
ذلك وقد ح في النساء وغيره إلا أن يشاركه غيره فيعتبر به قال (حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة) بضم العين  
وسكون القاف وثقه النسائي ويحيى بن معين وأبو حاتم وتكلم فيه الساجي بكلام لا يستلزم قدحا وقد احتج به  
البخاري والنسائي لكن لم يكرهه (عن موسى) ولا يذري زيادة ابن عتبة الإمام في المغازي (عن ابن شهاب)  
الزهري أنه (قال حدثني) بالافراد (أس) رضي الله عنه أن رجلا من الأنصار لم يعرف الحافظ ابن حجر أسماءهم  
(استأذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أئذن) زاد أبو ذر لنا (فلنترك لابن اختنا) بالمشاة القوقية  
(عباس) هو ابن عبد المطلب وليسوا بأخواله إنما هم أخوال أبيه عبد المطلب لأن أمه سلى بنت عمرو بن أحيمة  
بهمزتين مصفرا وهي من بني النجار وأما أم عباس فهي تيلة بالنون والمثناة القوقية مصفرا بنت جناب بالهمز  
والنون وبعد الألف موحدة وليست من الأنصار اتفاقا وإنما قالوا ابن اختنا لتكون المنة عليهم في إطلاقه بخلاف

ما لو قالوا انك لا تترك لعلمك (قد اعم) اى المال الذى يستغنيه نفسه من الاسر (فقال) عليه الصلاة والسلام  
 (لا تدعون منه) اى لا تتركون من فدائه (درهما) وانما لم يجبه عليه الصلاة والسلام اى ذلك لئلا يكون  
 فى الدين نوع محاباة وكان العباس ذامال فاستوفيت منه الفدية وصرفت الى الغنائم واراد المواف بايراده هنا  
 الاشارة الى ان العم وابن العم لا يعتقان على من ملكهما من ذوى رحمهما لان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ملك من  
 عمه العباس ومن ابن عمه عقيل بالغنيمة التى له فيها نصيب وكذلك على رضى الله عنه قدم ملك من أخيه عقيل  
 وعمه العباس ولم يعتقا عليه وهو حجة على الحنفية كما سبق والحديث الذى تمسكوا به فى ذلك المروى عند أصحاب  
 السنن من طريق الحسن عن سمرة استكره ابن المدينى ورجح ارساله وقال البزارى لا يصح وقال أبو داود تنزذه  
 حاد وكان يشك فى وصله وذهب الشافعى الى أنه لا يعتق على المرأة الا اصوله ذكورا واناثا وان علوا وفروعه كذلك  
 وان سفلوا لانه دليل بل لادلة أخرى منها قوله صلى الله عليه وسلم ان يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكا فيشتره  
 فيعتقه رواه مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولادة  
 والعبدية وهذا مذهب مالك أيضا لكنه زاد الاخوة حتى من الام وانما خالف الشافعية فى الاخوة اقصة عقيل  
 وعلى كما مر على ما لا يخفى وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا فى الجهاد والمغازى (باب) حكم (عق  
 المشرک) المصدر مضاف الى الفاعل وبه قال (حدثنا عبيد بن اسماعيل) بضم العين مصغرا غير مصاف واصله فى  
 الاصل عبد الله أبو محمد القرشى الكوفى قال (حدثنا أبو اسامة) حاد بن أسامة (عن هشام) طال (أخبرنى)  
 بالافراد (ابى) عروة بن الزبير بن العوام (ان حكيم بن حزام) بكسر الحاء المهملة وبالأزى وحكيم بفتح المهملة  
 وكسر الكاف ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشى الاسدى ابن أخى خديجة أم المؤمنين أسلم يوم الفتح  
 ومعه بول أربع وسبعون سنة (رضى الله عنه اعتق فى الجاهلية) وهو مشرك (مائة رقبة وحمل على مائة بعير فلما  
 أسلم حمل على مائة بعير وأعتق مائة رقبة) فى الحج لما روى انه حج فى الاسلام ومعه مائة بدنة قد جملها بالحبشة ووقف  
 بمائة عبد وفى أعناقهم أطواق الفضة فتحروا وأعتق الجميع ونظر قوله ان حكيم بن حزام الارسال لان عروة لم  
 يدرك زمن ذلك لكن بقية الحديث أوضحت الوصل وهى قوله (قال) أى حكيم (فألت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقلت يا رسول الله أرأيت) أى أخبرنى (أشياء كنت أصنعها فى الجاهلية كنت أنتجت بها) بالحاء المهملة  
 المفتوحة والنون المشددة والمثناة قال هشام بن عروة (يعنى أنتبر) بالموحدة والراء من المهمتين أولاهما  
 مشددة اى اطلب (بها) البر والاحسان الى الناس والتقرب الى الله تعالى (قال) حكيم (فقال) لى (رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اسلمت على ما سلف لك من خير) ليس المراد به حجة التقرب فى حال الكفر بل اذا أسلم ينتفع بذلك  
 الخير الذى فعله أو أنك بذلت ذلك اكتب طبعا جيلة فاتفقت تلك الطباع فى الاسلام وتكون تلك العادة  
 قد مهدت لك معونة على فعل الخير وأنت ببركة فعل الخير هديت الى الاسلام لان المبادئ عنوان القبايل  
 وهذا الحديث قد سبق فى باب من تصدق فى الشر ثم أسلم من كتاب الزكاة (باب من ملك من العرب رقية تافوهب  
 وباع وجامع وفدى) حذف مفعولات الاربعة للعلم بها ثم عطف على قوله ملك قوله (وسبى الذرية) قال فى الحجاج  
 الذرية نسل الثقلين يقال ذرا الله الخلق اى خلقهم الا أن العرب تركت هزها والمراد الصبيان والعرب هم الجبل  
 المعروف من الناس وهم سكان الامصار وأعمام والاعراب منهم سكان البادية خاصة ولا واحد له من لفظه ويجمع  
 على أعراب قال فى القاموس والعربية بحركة ناحية قرب المدينة وأقامت قريش بعربة فنسب العرب اليها وهى  
 باحة العرب وباحة دار أبي الفصاحة - اسماعيل عليه الصلاة والسلام - وقد ساق المؤلف هنا أربعة احاديث دالة  
 على ما ترجم به الا البيع لكن فى بعض طرق حديث أبي هريرة ذكره كما سيأتى ان شاء الله تعالى (وقوله تعالى) بالجز  
 عطف على قوله من ملك (نضرب الله مثلا عبدا) ولا يذوق قول الله تعالى عبدا (مملوكا لا يقدر على شئ ومن  
 رزقناه منا رزقا حسنا فهو ينفق منه مترا وجهرا هل يستويون) قال العوفى عن ابن عباس هذا مثل ضربه الله  
 للكافر والمؤمن واختاره ابن جرير فالعبد المملوك الذى لا يقدر على شئ مثل الكافر والمرزوق الرزق الحسن  
 مثل المؤمن وقال ابن أبي نجيع عن مجاهد هو مملوك مضروب للوثن واللعن تعالى اى مثلكم فى اشراركم بالله  
 الاوثان مثل من سوى بن عبد مملوك عاجز عن التصرف وبين حر مالك قدر رزقه الله ما لا فهو تصرف فيه  
 ويتفق منه كيف يشاء وتقييد العبد بالمملوك للتمييز من الحر لان اسم العبد يقع عليهم جميعا لانهم من عباد الله

تعالى وسلب القدرة في قوله لا يقدر على شيء للتمييز عن المكاتب والمأذونين فانهما يقدران على التصرف ويحله  
 قسما للمالك المتصرف فيدل على أن المملوك لا يملك ومن في قوله ومن رزقناه موصوفة على الاظهر ليطابق عبدا  
 وجمع الضعيف يستوون لانه للنفدين أي هل يستوي الاحرار والعبيد (المدقق) شكر على بيان الامر بهذا  
 المثال وعلى اذعان الخصم كانه لما قال هل يستوون قال الخصم لا فقال المدقق ظهرت الحجة (بل أكثرهم  
 لا يعلمون) أبدأ ولا يدخلهم ايمان ووجه مطابقة هذه الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى أطلق القول في العبد  
 المملوك ولم يقيد بكونه عبيدا فدل على أن العبد يكون عبيدا وعريا قاله ابن المنبر . وفيه قال (حدثنا ابن أبي  
 حريم) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي حريم الجعفي مولا لهم البصري (قال اخبرني) بالافراد ولا يذرا خبرنا  
 (الليث) بن سعيد الامام (عن عقيل) بضم العين ابن خالد بن عقيل بالفتح وفي نسخة حدثني بالافراد عقيل (عن  
 ابن شهاب) الزهري انه (قال ذكر عروة) بن الزبير وفي الشروط اخبرني عروة (ان مروان) بن الحكم (والمسورين  
 محزنة) بفتح الميم وسكون الخاء المهجمة (اخبرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم) وهذه الرواية مرسله لان مروان  
 لا صحبة له وأما المسور فلم يحضر القصة لانه انما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك  
 يستقن وحيث ظم بسبب من أخرجه من أصحاب الاطراف في مسند المسور أو مروان ووقع في أول الشروط  
 من طريق شيخ المؤلف يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني عروة بن الزبير انه سمع  
 مروان والمسورين محزنة يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذ كرصة الحديبية (قام حين  
 جاءه وفد هوازن) زاد في الوكالة مسلمين (فسألوه أن يرذلهم أموالهم وسبيهم فقال) لهم عليه الصلاة والسلام  
 (ان معي من ترونا صاحب الحديث الى أصدقائه) بالرفع خبر المبتدأ الذي هو أحب (فاختاروا) أن أرذل اليكم  
 (أحدى الطائفتين) أما المال وأما السبي وقد كنت استأيتهم (أي أخرت قسم السبي ليحضروا) وكان النبي  
 صلى الله عليه وسلم انظرهم ليحضروا (بضع عشرة ليلة) لم يقسم السبي وتركه بالجعرانة (حين قفل) رجع  
 (عن الطائف) الى الجعرانة وقسم بها الغنائم (علماء بين لهم) أي للوفد (ان النبي صلى الله عليه وسلم غير رذل اليهم  
 الا احدى الطائفتين) المال أو السبي (قالوا فانا) وللهمury والمسقى انا (تختار مسينا) زاد في محاذي ابن  
 عتبة ولا تكلم في شاة ولا بغير (فقام النبي صلى الله عليه وسلم في الناس فأتى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد  
 فان اخوانكم جاؤنا) ولا يذرق دجاؤنا سال كونهم (تأبين واني رأيت ان أرذل اليهم سبيهم فن أحب منكم ان  
 يطيب ذلك) بضم الباء وفتح الطاء وتشديد الباء أي من أحب أن يطيب بدفع السبي الى هوازن نفسه (فليفضل)  
 جواب من التضمة معنى الشرط فلذا دخلت عليه الفاء (ومن أحب) أي منكم (أن يكون على حظه) نصيبه  
 من السبي (حتى نعطيه اياه) أي عوضه (من أول ما يني) الله علينا فليفضل (أي يرجع اليامن أموال الكفار  
 من غنمة أوخراج أو غير ذلك ولم يردا في الاصطلاح وحده ونفي بضم أوله من أفاض (فقال الناس طيبنا ذلك)  
 ولا يذربينا ذلك (قال) عليه الصلاة والسلام (انا لا ندري من أذن منكم) زاد في الوكالة في ذلك (عن  
 لم يأذن فارجعوا حتى يرفع الياء عرفاؤكم أمركم) أراد عليه الصلاة والسلام بذلك التفصي عن أمرهم استجابة  
 لنفوسهم (فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم) في ذلك فطابت نفوسهم به (ثم رجعوا) أي العرفاء (الى النبي صلى  
 الله عليه وسلم فاخبروه انهم) أي الناس (طيبوا) ذلك (واذنوا) له عليه الصلاة والسلام أن يرد السبي اليهم  
 قال الزهري (فهذا الذي بلغنا عن سبي هوازن) وزاد في الهبة هذا آخر قول الزهري يعني فهذا الذي بلغنا  
 انتهى . ومطابقة الحديث للترجمة في قوله من ملك رقيقا من العرب فوهب (وقال انس) رضي الله عنه عما سبق  
 موصولا ونهت عليه قريسا في باب اذا أسر أخو الرجل (قال عباس للنبي صلى الله عليه وسلم قادت نفسي  
 وقادت عقيلا) وآوله أي النبي صلى الله عليه وسلم قال من الجعرين فقال اتروه في المسجد وفيه فجاء العباس  
 فقال يا رسول الله أعطني فأني قادت الى آخره . وفيه قال (حدثنا علي بن الحسن) بفتح الخاء ولا يذربينا ذلك  
 ابن شقيق أبو عبد الرحمن العبدى مولا لهم المروزي قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك المروزي قال (أخبرنا ابن  
 عون) بالنون عبد الله بن اربطان البصري (قال كتب) وفي نسخة كتب (الى نافع) مولى ابن عمر (فكتب الى)  
 تشديد الباء أي نافع (ان النبي صلى الله عليه وسلم اعار) ولمسلم من طريق سليم بن أخضر عن ابن عون قال  
 كتب الى نافع أسأله عن الدعاء الى الاسلام قبل القتال قال فكتب الى انما كان ذلك في أول الاسلام قد أغار

رسول الله صلى الله عليه وسلم (على بن المصطلق) بضم الميم وسكون الصاد وفتح الطاء المهملة وباء اللام  
 المكسورة قاف بطن من خراعة وهو المصطلق بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر (وهم غارون)  
 بالغين المجهة وتشديد الراء جمع غار بال تشديد أى غافلون أى أخذهم على غرة (واقامهم قسقى) بضم الفوقية  
 وفتح القاف (على الماء فقتل مقاتلتهم) أى الطائفة الباغية (وسبى درارهم) بتشديد الراء وقد تخفف وفي هذا  
 جواز الاغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة من غير انذار بالاغارة سكن الصحيح استحباب الانذار وبه قال  
 الشافعى والليث وابن المنذر والجمهور وقال مالك يجب الانذار مطلقا وفيه جواز استرقاق العرب لان بنى  
 المصطلق عرب من خراعة كما مر وهذا قول امامنا الشافعى فى الجديد وبه قال مالك وجهه وراعه وابو حنيفة  
 وقال جماعة من العلماء لا يسترقون لشرفهم وهو قول الشافعى فى القديم (واصاب) عليه الصلاة والسلام  
 (يومئذ جويرية) بتخفيف المثناة التحتية الثانية وسكون الاولى بنت الحارث بن ابي ضرار بكسر المجهة  
 وتخفيف الراء ابن الحارث بن مالك بن المصطلق وكان أبوها سيد قومه وقيل وقعت في سهم ثابت بن قيس وكانت به  
 نفسها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم كآبتها وترزجها فأرسل الناس ما في ايديهم من السبايا المصطاقية  
 ببركة معاهدة النبي صلى الله عليه وسلم فلا تعلم امرأة ككبركة على قومها منها \* قال نافع (حدثني)  
 بالافراد (به) أى بالحديث (عبد الله بن عمر) بن الخطاب (وكان في ذلك الجيش) \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن  
 يونس) التنيسى قال (اخبرنا مالك) الامام (عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن) التميمي - مولا هم المدني - المعروف  
 بريعة الرأى (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة وبعد الالف نون (عن ابن محيرز)  
 بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتسكين التحتيةين بينهما راء وآخره زاي وهو عبد الله بن محيرز بن جنادة بن وهب  
 الجهمي - بضم الجيم وفتح الميم بعد هاء مهمله المكى - أنه (قال رأيت ابا سعيد) الخدرى (رضى الله عنه فسأله)  
 عن العزل (فقال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بنى المصطلق فاصبنا سبيا من سبي العرب  
 فاشتبهنا النساء فاشتدت علينا العزبة واحببنا العزل) أى نزع الذكرك من الفرج بعد الايلاج لينزل خارج الفرج  
 دفعا لحصول الولد المانع من البيع والمرأة تتأذى بذلك ولا يذروا حينئذ الفداء (فسألنا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال ما عليكم ان لاتفعلوا) أى لا بأس عليكم ان تفعلوا فلا زائدة واختار امامنا الشافعى - جوازه عن  
 الامة مطلقا وعن الحرمة باذنها - هو مكروه لانه طريق الى قطع النسل ولذا ورد العزل الواأد الخنى - وفي حديث  
 جابر عند مسلم التصريح بالتجوير حيث قال اعزل عنها ان شئت ويأتى مزيد لذلك ان شاء الله تعالى فى النكاح  
 (ما من نسمة) أى ما من نفس (كائنة) فى علم الله (الى يوم القيامة الا وهى كائنة) فى الخارج لا بد من مجيئها  
 من العدم الى الوجود سواء عزلتم ام فلا فائدة فى عزلكم فانه ان كان الله تعالى قد خلقها سبقكم الماء فلا  
 ينفعكم الحرص وعند أحد فى مسنده وابن حبان فى صحيحه من حديث أنس جاء رجل الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يسأل عن العزل فقال لو أن الماء الذى يكون منه الولد أهرقه على صخرة لا خرج الله منها أو يخرج  
 الله منها ولدا وليخلق الله نفسا هو خالقها \* وبه قال (حدثنا زهير بن حرب) أبو خزيمة النساءى - ولدا أبى بكر بن  
 أبى خزيمة ثقة روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث قال (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن عمارة بن القعقاع)  
 بضم العين وتخفيف الميم (عن ابي زرعة) بضم الزاي وسكون الراء وفتح العين المهملة له - هرم بن جرير بن عبد الله  
 البجلي (عن ابي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال لا زال احب بنى تميم) هو ابن مزين أذن طابخة بن الياس  
 ابن مضر \* قال المؤلف بالسند (وحدثني) بالافراد (ابن سلام) محمد قال (اخبرنا جرير بن عبد الحميد) بن قرط  
 بضم القاف وسكون الراء وهو السابق قريبا (عن المقبرة) بن مقسم بكسر الميم وسكون القاف الضمى مولا هم  
 أبى هشام الكوفى (عن الحارث) بن زيد العكل - التميمي - الكوفى (عن ابي زرعة) هرم (عن ابي هريرة وعن  
 عمارة بن القعقاع (عن ابي زرعة عن ابي هريرة) رضى الله عنه أنه (قال ما زلت احب بنى تميم منذ) بالنون  
 ولا يذرى (ثلاث) أى ثلاث ليال (سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيهم) أى فى بنى تميم (سمعتهم  
 يقول هم أشد اتقى على الدجال قال وجاءت صدقاتهم) أى صدقات بنى تميم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 هذه صدقات قومنا) لاجتماع نسبهم بنسبه الشريف عليه الصلاة والسلام فى الياس بن مضر (وكانت سبية منهم  
 عند عائشة) بفتح السين وكسر الموحدة وتشديد التحتية لكن عند الاسماعيلي وكانت على عائشة نسمة من بنى

اسماعيل قال ابن حجر لم اقف على اسمها وعند أبي عوانة من رواية الشعبي وكان على عائشة محذور بين الطبراني في الاوسط من رواية الشعبي المراد بالذي كان عليها وانه كان نذرا وعنده في الكبير انها قالت يا بني الله اني نذرت عتيقا من ولدا اسماعيل فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اصبري حتى يجي في بني العنبر غدا فجاء في بني العنبر فقال لها خذي منهم أربعة فأخذت منهم رديحاً ومملاً ومغفرًا وزبيبا بالزاي والموحدين مصغرا أيضا وهو ابن ثعلبة وزخيا بالزاي والخاء المجتمعتين مصغرا أيضا وسمرة أي ابن أبي عمرو ونسخ النبي صلى الله عليه وسلم على رؤسهم وبرك عليهم قال الحافظ ابن حجر والذي تعين لعائشة من هؤلاء الأربعة امارديح واما زخى فمضى سنن أبي داود من حديث الزيب بن ثعلبة ما يرشد الى ذلك انتهى (فقال) عليه الصلاة والسلام لعائشة (اعتقها) أي التهمة (فانها من ولدا اسماعيل) وفيه دليل على جواز استرقاق العرب وتعلمهم كما تفرق العجم الآن عتقهم أفضل لكن قال ابن المنبر تلك العرب لا بد عدى فيه من تفصيل وتخصيص للشفاء فلو كان العربي مثلا من ولدا فاطمة رضي الله عنها فلو فرضنا ان حسنيا أو حسيبيا تزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده قال واذا افاد كون المسي من ولدا اسماعيل يقتضي استحباب اعتاقه فالذي بالمثابة التي فرضناها يقتضي وجوب حرته حتما وقد ساق المؤلف حديث أبي هريرة هذا هنا عن شيخين له كل منهما حدث به عن جرير ولكنه فرق لان أحدهما زاد فيه عن جرير اسناد آخر وساقه هنا على لفظ محمد بن سلام ويأتى ان شاء الله تعالى في المغازي على لفظ زهير بن حرب وقد أخرجه مسلم في الفضائل عن زهير والله اعلم \* (باب فضل من أذب جاريته وعلمها) زاد النسبي واعتقها وسقط له ولا يذير لفظ فضل \* وبه قال (حدثنا اسحاق بن ابراهيم) المشهور بابن راهويه (سمع محمد بن فضيل) أي ابن غزوان (عن مطرف) هو ابن طريف الحارثي (عن الشعبي) عامر (عن أبي بردة) بضم الموحدة الحارث بن أبي موسى (عن) أبيه (أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه) انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له جارية فعالمها أي أتفق عليها من عال الرجل عياله يعولهم اذا قام بما يحتاجون اليه ولا يذرع الكشميني فعلمها من التعليم وهو المناسب للترجمة (فاحسن) ولا يذرع الكشميني أيضا واحسن (البهاثم اعتقها وتزوجها كان له اجران) أجر بالنكاح والتعليم وأجر بالعتق قال المهلب فيه أن من تواضع في منكره وهو يقدر على نكاح أهل الشرف رجلي له جزيل الثواب \* وتأتى مباحث هذا الحديث في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي وقد سبق في باب تعليم الرجل أمته وأهله من كتاب العلم وأخرجه مسلم في النكاح وكذا أبو داود والنسائي \* (باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم العبيد اخوانكم فأطعموهم مما تأكلون) وهذا وصلة المؤلف بالمعنى من حديث أبي ذر ومن حديث جابر وصحابي لم يسم في الأدب المفرد (وقوله تعالى) بالجر عطف على سابقه (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) صفا وغيره أو شيئا من الاشراك جليا أو خفيا (ويا الذين احسانا) وأحسنوا بها احسانا (وبذي القربى) وبصاحب القرابة (واليتامى والمساكين والجار ذي القربى) الذي قرب جواره (والجار الجنب) البعيد (والصاحب بالجنب) الرفيق في أمر حسن كعلم وتصرف وصناعة وسفر فانه معك وحصل يجنبك وقيل المرأة (وابن السبيل) المسافر أو الضيف (وما ملكت ايمانكم) العبيد والاماء (ان الله لا يحب من كان مختالا) متكبرا يأنف عن افادته وجيرانه واصحابه وعبيده وامائه ولا ياتفت اليهم (نخورا) يتفاخر عليهم يرى أنه خير منهم فهو في نفسه كبير وهو عند الله حقير واقتصر في رواية أبي ذر عن أول الآية الى آخر قوله تعالى والمساكين ثم قال الى قوله مختالا نخورا وزاد في روايته قال أبو عبد الله أي البخاري ذي القربى أي القريب وهو مروي عن ابن عباس فيما رواه عنه علي بن أبي طلحة ولفظه يعني الذي يملك وبينه قرابة والجنب القريب الذي ليس بينك وبينه قرابة وقيل القريب المسلم والجنب اليهودي والنصراني رواه ابن جرير وابن أبي حاتم وفي غير رواية أبي ذر عاصي اليونانية وغيرها الجار الجنب يعني صاحب في السفر وهذا قاله مجاهد وقتادة \* وبه قال (حدثنا آدم بن أبي اياس) عبد الرحمن العسقلاني الفقيه العابد قال (حدثنا شعبة) بن الخياط قال (حدثنا واصل الاحدب) هو ابن حبان بفتح الحاء المهملة وتشديد الهمزة الكوفي (قال سمعت المعروف) بفتح الميم وسكون العين المهملة وبضم الراء الاولى ولا يذرع معروف (بن سويد) الاسدي أبامية الكوفي عاش مائة وعشرين سنة (قال رأيت ابا ذر) جندب بن جنادة (الفقاري رضي الله عنه) زاد في الايمان من وجه آخر عن شعبة

بالريذة وهو موضع بالبادية على ثلاث مراحل من المدينة (وعليه حلة) من برودالين ولا تسمى حلة الا اذا كانت  
 ثوبين من جنس واحد (وعلى غلامه حلة) مثلها ولم يسم الغلام (فسألتهم عن ذلك) بنصير المفعول وسقط لابي ذر  
 والمعنى سألتهم عن السبب في الباسه غلامه مثل لبسه لانه على خلاف المعهود (فقال اني سأيت) بفتح الموحدة  
 الاولى وسكون الثانية أى وقع بيني وبينه سبب بالتصنيف وهو من السبب بالتشديد وعند الاسماعيلي شاعت  
 (رجلا) قيل هو بلال المؤذن مولى ابي بكر وزاد مسلم من اخواني وزاد المؤلف في الايمان فغيرته بأمة (فشكاني  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعبرته بأمة) زاد في الايمان انك امرؤ فبك جاهلية  
 أى خصلته من خصال الجاهلية وفيه دليل على جواز تعدية عبرت بالباء وقد انكره ابن قتيبة وجمعه غيره وقالوا  
 انما يقال عبرته أمة وأثبت آخرون انها لغة والحديث حجة لهم في ذلك (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (ان  
 اخوانكم) أى عابليكم اخوانكم خبر مبتدأ محذوف واعتبارا له خوفا مما من جهة آدم أى انكم  
 متفرعون من أصل واحد ومن جهة الدين (خولكم) بفتح الخاء المعجمة والواو أى خدمكم معوا بذلك لانهم  
 يتخولون الامور ان يسلطونها ومنه الخولى لمن يقوم باصلاح البستان او التحويل التهلك (جعلهم الله تحت  
 ايديكم) أى ملككم (فن كان آخره تحت يده) ملكه ولا يذريده بالتثنية (فليطعمه) على سبيل النذب (عما  
 يا كل وليلبسه) على سبيل النذب أيضا (عما يلبس) أى من جنس كل منهما والمراد المساواة لا المساواة من كل  
 وجه نعم الاخذ بالاكل وهو المساواة كما فعل أبو ذر أفضل فلا يستأثر المرء على عياله وان كان جائرا قال النووي  
 يجب على السيد نفقة المملوك وكونه بالمعروف بحسب البلدان والاشخاص سواء كان من جنس نفقة السيد  
 ولباسه أو فوقه حتى لو قتر السيد على نفسه تقطيرا خارجا عن عادة امثاله اما زهدا او شها لا يحل له التقدير على  
 المملوك والزاسه بموافقة الابرضاء (ولا تكلفوه) أى من العمل (ما يغلبهم) امعوبته أو عظمتهم وهذا على  
 سبيل الوجوب قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أى الامانة قدرتها فضلا ورحمة وارشادا وتعلما  
 لنا كيف نفعل فيما ملكا تعالى (فان كلفوه ما يغلبهم) ولا يذرعن الكسبي عن ما يغلبهم وسقط ما يغلبهم في  
 كتاب الايمان كما مر وأما قول الحافظ ابن حجر هنا قوله فان كلفوه أى ما يغلبهم وحذف العلم به فسهوهم وهو صحيح  
 بالنسبة لما في كتاب الايمان كما مر يعنى ان كلفتم العبيد جنس ما يطبقونه فان استطاعوه فذلوا (فأعينوهم)  
 عليه وهذا الحديث قد سبق في باب المعاصي من أمر الجاهلية في كتاب الايمان (باب) بيان ثواب (العبيد اذا  
 احسن عبادته) بأن اقامها بشر وطها (ونصح سيده) وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) بن قعنب القعنبي  
 الحارثي (عن مالك) الامام الاعظم ابن انس الاصمعي المدني امام دار الهجرة (عن نافع عن ابن عمر رضى الله  
 عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا نصح سيده) قال الكرماني النصيحة كلمة جامعة معناها  
 حيازة الحظ للمنصوح له وهو ارادة صلاح حاله وتخليصه من الخلل وصفيته من القس (واحسن عبادته) بالوجه  
 المتوجه عليه بأن اقامها بشر وطها واجباتها ومستحباتها (كان له اجره مرتين) لقيامه بالحقين وانكساره  
 بالرق واستشكل هذا من جهة انه يفهم منه انه يؤجر على العمل الواحد مرتين مع انه لا يؤجر على كل عمل  
 الا مرتين واحدة لانه انى بعد ان وكل آت بطاعتين يؤجر على كل واحدة أجزاها فلا خصوصية للعبيد بذلك  
 وأجيب بأن التضعيف يختص بالعمل الذى تعد فيه طاعة الله وطاعة السيد فيعمل عملا واحدا ويؤجر عليه  
 أجزاين بالا اعتبارين وأما العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضعيف الأجر فيه على غيره من الأحرار  
 أو المراد ترجيح العبد المؤدى للعقدين على العبد المؤدى لاحدهما وقال ابن عبد البر لانه لما قام بالواجبين كان له  
 ضعف أجر آخر المطيع لانه فضل الجز بطاعة من أمره الله بطاعته وعورض بان مزيد الفضل للعبد انما هو  
 لانكساره بالرق فلو كان التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يختص العبيد بذلك وهذا الحديث أخرجه  
 مسلم في الايمان والندور وبه قال (حدثنا محمد بن كثير) ابو عبد الله العبدى وثقه ابو حاتم واحمد بن حنبل  
 قال (اخبرنا سفيان) الثوري (عن صالح) هو ابن صالح بن حنبل ويقال ابن حبان قال احمد ثقة (عن الشعبي)  
 عامر (عن ابي بردة عن) ابيه (ابى موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري رضى الله عنه) انه (قال قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم) اعلموا ان رجلا كان له جارية فأذهبها (ولابى ذر الوقت اتها باسقاط النساء  
 فاحسن تأديها) ولا يذرعن تعليمها (واعتقها وترزقها فله اجران) اجر بالعنق واجر بالتعليم والتزويج

قوله أى عابليكم الخ هذا  
 مبنى على الرواية الاخرى التى  
 ليس فيها ان تامل اه

وإيمان عبد أدى حق الله وحق مواليه فله اجران) اجر في عبادة ربه واجر في قيامه بحق مواليه لكن الاجران  
 غير متساويين لان طاعة الله اوجب من طاعة الموالي قاله الكرماني وعورض بأن طاعة الموالي  
 المأمور بها هي من طاعة الله تعالى قال ابن عبد البر وفي الحديث أن العبد المؤدي لحق الله وحق سيده  
 أفضل من الحر ويعضده ما روى عن المسيح عليه الصلاة والسلام أنه قال من الدنيا حلا ولاخرة وحلا والدنيا  
 من الاخرة وللعبودية مضاضة وممرارة لا تضيق عند الله تعالى \* وبه قال (حدثنا بشر بن محمد) البصري  
 المروزي قال (اخبرنا عبد الله بن المبارك قال (اخبرنا يونس بن يزيد) عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب قال  
 (سمعت سعيد بن المسيب يقول قال ابو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعبد المملوك  
 الصالح في عبادة ربه الناصح لسيده (اجران) فان قلت يلزم أن يكون أجرة المملوك اضعف من السيد اجيب  
 بأنه لا محذور في ذلك أو يكون أجره مضاعفا من هذه الجهة وقد يكون لسيده جهات أخرى يستحق بها اضعاف  
 أجر العبد قال ابو هريرة رضي الله عنه (والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي) اسمها  
 امية بالتصغير بنت صبيح أو صفيح بالموحدة أو الفاء ابن الحارث وهي صحابية ثبت ذكر اسلامها في صحيح مسلم  
 وبيان اسمها في الدلائل لابي موسى وجزء اسمها ق بن ابراهيم بن شاذان والمعنى لولا القيام بعمله اتى في الثقة  
 والمؤن والخدمة ونحو ذلك مما لا يمكن فعله من الرقيق (لاحيث ان اموت وانا مملوك) وانما استثنى ابو هريرة  
 ذلك لان الجهاد والحج يشترط فيهما اذن السيد وكذا بر الأم قد يحتاج فيه الى اذن السيد في بعض وجوهه  
 بخلاف بقية العبادات البدنية وهذه الجهة من قوله والذي نفسي بيده الخ ليست مرفوعة بل هي مدرجة من  
 قول أبي هريرة رضي الله عنه كما جرم به غير واحد من أئمة الحديث ويشهد له من حيث المعنى قوله وبر أمي فانه  
 لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم حينئذ أم يبرها أو أم توجبها الكرماني بأنه عليه الصلاة والسلام أراد به تعليم  
 أمته أو وأورده على سبيل فرض حياتها والمراد أمته حليلة السعدية التي ارضعته فردد بما ورد من التنصيص  
 على الادراج فعند الاسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك والذي نفسي بيده الخ وكذا أخرجه  
 مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الاموي والبخاري في الادب المفرد من طريق سليمان بن  
 بلال وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر \* وبه قال (حدثنا اسحاق بن نصر) نسبه الى جده واسم أبيه ابراهيم  
 السعدي المروزي قال (حدثنا ابو اسامة) جاد بن اسامة (عن الاعمش) سليمان بن مهران قال (حدثنا أبو  
 صالح) ذكر ان الزيات (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم نعم ما) بكسر النون  
 وسكون العين وتختفif الميم كذا في القرع وغيره وقال في الفتح يفتح النون وكسر العين وادغام الميم في الاخرى  
 قلت وبها قرأ ابن عامر وحزرة والكسائي وخلف والاعمش في قوله تعالى نعم ما يعظكم به في سورة البقرة على  
 الاصل لان الاصل نعم كعلم ويجوز كسر النون اتباعا لكسرة العين مع تشديد الميم وهي لغة هذيل وكسر النون  
 مع اسكان العين وهي قراءة قالون وأبي عمرو وأبي بكر وأبي جعفر واليزيدي والحسن واختاره أبو عبيد وحكام  
 لغة للنبي صلى الله عليه وسلم في قوله نعم المال الصالح وتصحيح الحاكم في المستدرک فتح النون وكسر العين رواية  
 أخرى فلا يمنع لكن بعضهم يجعل الاسكان من وهم الرواة عن أبي عمرو وعن أنكره المبرد والزجاج والقارسي لان  
 فيه جمع بين ساكنين على غير حد هما قال المبرد لا يقدر أحد أن ينطق به وانما يروم الجمع بين ساكنين فيحذف ولا  
 يشعر وقال القارسي لعل أبا عمرو وأخني عنه فظنه الراوي سكونا وأجيب بان الاصل في جامع شروط الرواية  
 الضبط واعتقر التفاء الساكنين وان كان الاول غير متاعروضة كالوقف وتجويز هذه الواجهة حكاية النووي في  
 شرح مسلم عند قوله نعم المملوك المضبوط في الرواية فيه بكسر النون والعين وتشديد الميم أما في رواية البخاري  
 فالذي رأيته في كثير من الاصول المعتمدة ورويته كسر النون وسكون العين وتختفif الميم ومن حفظ غير ما ذكرته  
 في رواية البخاري فهو حجة وقاعل نعم ضمير مستتر فيها مفسر بقوله يحسن اي نعم المملوك (لا احدثهم يحسن  
 عبادة ربه وينصح لسيده) وسلم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة نعم المملوك أن يوفي يحسن  
 عبادة الله ومهابة سيده نعماله وأما قول ابن مالك رحمه الله تعالى ان ما مساوية للضمير في الابهام فلا تميز لان  
 التمييز لبيان الجنس المميز عنه فقال العلامة البدر الدماميني رحمه الله تعالى في المصابيح انه مدفوع بان ما ليس  
 مساويا للضمير لان المراد شئ عظيم قال وموضع يحسن عبادة ربه الخ تفسير لما في المعنى فلا محل لهما من الاعراب

(باب كراهية التطاول) أي الترافع (على الرقيق) كراهية (قوله) أي الشخص لمن يملكه من الرقيق (عبدى  
 أومتى) كراهية تنزيه (و) يجوز أن يقول ذلك (قال الله تعالى) في سورة النور (والصالحين من عبادكم وأما نكم  
 وقال) عز وجل في سورة النحل (عبدوا ما كان) وفي سورة يوسف عليه الصلاة والسلام (وأنصب أسيداً له) (باب  
 وقال) تعالى في سورة النساء (من قبياتكم المؤمنات) جمع قناتة وهي الأمة (وقال النبي صلى الله عليه وسلم)  
 في حديث أبي سعيد عند المؤلف في المغازي (قوموا إلى سيدكم) بشر إلى سعد بن معاذ مخاطباً للانصار كما سيأتي  
 أن شاء الله تعالى في قصة قريظة وقد قال عليه الصلاة والسلام في الحسن أن ابنه هذا سيد (و) قال يوسف عليه  
 السلام للذي ظن أنه ناج (اذكرني عند ربك) أي (سيدك) ولا يذروا ذكرني عند ربك عند سيدك أي اذكر  
 حالى عند الملك كى يخلفنى (و) قال صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه المؤلف في الأدب المفرد من حديث جابر  
 (من سيدكم) يا بنى سلة قالوا الجذب بن قيس يضم الجيم وتشديد الدال الحديث وسقط قوله ومن سيدكم لا يوى ذر  
 والوقت والنسب وقد دل ذلك على الجواز وحله عليه جميع العلماء حتى الظاهرية (و) قال (حدثنا سعد  
 بالمهمات وتشديد ما قبل الآخر ابن مسرهد أبو الحسن الاسدي البصري قال (حدثنا يحيى) القطن  
 (عن عبيد الله) يضم العين ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (قال حدثني) بالأفراد (نافع) مولى ابن  
 عمر (عن عبد الله) بن عمر (رضي الله عنه) وعن أبيه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال إذا تصعب العبد  
 سيده) فقام بما يجب له عليه من الخدمة وشيخها (واحسن عبادة ربه كان له اجره مرتين) سمع عبد الله مالك  
 سيده ولا ريب أنه إذا قام بما عليه من طاعة ربه وخدمة سيده كره أن يتناول عليه (و) وهذا الحديث قد  
 سبق قريباً (و) قال (حدثنا محمد بن العلاء) أبو كريب الهمداني الكوفي قال (حدثنا أبو اسامة) جاد بن  
 اسامة (عن يزيد) يضم الموحدة مصغراً ابن عبد الله (عن) جده (ابن بردة) الحارث (عن) أبيه (أبي موسى)  
 عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال المملوك) ولا يذرك للملوك  
 (الذي يحسن عبادة ربه ويؤدى إلى سيده الذي له عليه من الحق والنصيحة والطاعة) فيما يسوع شرعا  
 (له اجران) خير المبتدأ الذي هو المملوك وسقط لفظه من قوله له اجران من رواية أبي ذر (و) حدثنا فيكون قوله  
 اجران مبتدأ ولا مملوك خبره مقدماً ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (و) قال (حدثنا محمد) زاد ابن شيبويه  
 في روايته فقال محمد بن سلام وكذا سكاك الجاني عن رواية ابن السكن وحكى عن الحاكم أنه الذهلي وقد أخرجه  
 مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيجتمل أن يكون هوشب البخاري فيه فقد حدث عنه في الصحيح أيضاً قاله  
 في الفتح قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام قال (أخبرنا معمر) بفتح الميم وسكون العين المهمله بينهما ابن راشد  
 (عن همام بن منبه) بكسر الموحدة (أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه  
 (قال لا يقل أحدكم) لمملوك غيره (أطعم ربه) بفتح الهمزة أمر من الإطعام (وضئ ربه) أمر من وضأ يوضئه  
 (اسق ربه) بهمة وصل ويجوز قطعها (سورة) وفي نسخة مفتوحة ثبت في الابتداء ونسقط في الدرج  
 ويستعمل ثلاثاً ورباعياً أمر من سقاء يسقيه وسبب النهي عن ذلك أن حقيقة الربوبية لله تعالى لأن الرب  
 هو المالك والقائم بالنهي ولا يوجد هذا حقيقة إلا لله تعالى قال الخطابي سبب المنع أن الإنسان مروب متعبد  
 باخلاص التوحيد لله تعالى وترك الأشرار لضعفه فكره المضاهاة بالاسم ثلاثاً دخل في معنى الشرك ولا فرق في  
 ذلك بين الحر والعبد وأما من لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره أن يطلق ذلك عليه عند  
 الإضافة كقوله رب الدار والثوب فإن قلت قد قال تعالى اذكرني عند ربك وارجع إلى ربك اجيب بأنه ورد  
 لبيان الجواز والنهي للأدب والتنزيه دون التعريم أو النهي عن الاكثار من ذلك واتخاذ هذه اللفظة عادة ولم يشه  
 عن إطلاقها في نادر من الأحوال وهذا اختاره القاضي عياض وتخصيص الإطعام وما بعد بالذ كر لقلبة  
 استعملها في الخطابات ويدخل في النهي أن يقول السيد ذلك عن نفسه فإنه قد يقول لعبد اسق ربه  
 فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه بل هذا أولى بالنهي من قول العبد ذلك أو الاجنبى ذلك  
 عن السيد قال في مصابيح الجامع سابق المؤلف في الباب قوله تعالى والصالحين من عبادكم وأما نكم وقوله  
 عليه الصلاة والسلام قوموا إلى سيدكم تبيينها على أن النهي انما جاء متوجهاً على جانب السيد  
 اذ هو في مظنة الاستطالة وإن قول الضمير هذا عبد زيد وهذه أمة خالد جاز لا يقره أخباراً وتعريضاً



وليس في مظنة الاستطاعة والاية والحديث مما يؤيد هذا الفرق وفي الحكايات المأثورة ان سائلوا قوما  
بعض الاحياء فقال من سيده هذا الحي فقال رجل أنا فقال لو كنت سيدهم لم تقله وقال النووي  
المراد بانتهى من استعماله على جهة التعاطف لان اراد التعريف (وليقل سيدي مولاي) ولا يبي الوقت  
ومولاي باثبات الواو وانما فرق بين السيد والرب لان الرب من اسماء الله تعالى اتفاقا واختلف في السيد هل  
هو من اسماء الله تعالى ولم يأت في القرآن انه من اسماء الله تعالى نعم روى المؤلف في الادب المفرد وأبو داود  
والنسائي والامام احمد من حديث عبد الله بن الشخير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السيد الله فان قلنا انه  
ليس من اسماء الله تعالى فالفرق واضح اذ لا التباس وان قلنا انه من اسماء الله تعالى فليس في الشهرة والاستعمال  
كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك وأما من حيث اللغة فالسيد من البودد وهو التقدم يقال ساد قومه اذا تقدم  
عليهم ولا شك في تقدم السيد على غلامه فلما حصل الاقتراح جازا لاطلاق وأما المولى فقال النووي يقع على  
سنة عشر معنى منها الناصر والمولى والمالاء، وحينئذ فلا بأس أن يقول مولاي أيضا لكن يعارضه حديث مسلم  
والنسائي من طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث لا يقل أحدكم مولاي فان مولايكم  
الله وأجيب بأن مساقدا بين الاختلاف في ذلك على الاعمش وأنهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها قال  
عياض وحذفها اصح وقال القرطبي روى من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكورا فيها فظهر أن اللفظ  
الأول ارجح وانما صرح بالترجيح للتعارض بينهما والجمع متعذروا العلم بالتاريخ مفعود فلم يبق الا الترجيح (وليقل  
أحدكم عبدى امق) لان حقيقة العبودية انما يستحقها الله تعالى ولان فيها تعظيما لا يليق بالخلق وقد بين صلى  
الله عليه وسلم العلة في ذلك حيث قال في هذا الحديث عند مسلم والنسائي في عمل اليوم والليلة من طريق  
العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة لا يقولن أحدكم عبدى فان كلكم عبيد الله وعند أبي داود  
والنسائي في اليوم والليلة أيضا من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة فان كلكم المملوكون والرب الله فتنهى  
عن التطاول في اللفظ كما تنهى عن التطاول في الفعل (وليقل فتاى وفتاى وغلماى) لانها ليست دالة على الملك  
كدلالة عبدى فارشد عليه الصلاة والسلام الى ما يؤدى الى المعنى مع السلامة من التعاطف مع انها تطلق على  
الحرة والمملوك لكن اضافته تدل على الاختصاص قال الله تعالى واذا قال موسى لفتاه وهذا انتهى للتنزيه دون  
التصريح كما روي وهذا الحديث أخرجه مسلم في الادب به قال (حدثنا أبو الزعمان) محمد بن الفضل عازم  
السدوسي البصري قال (حدثنا جابر بن حازم) الازدي البصري اختلط في آخر عمره لكنه لم يحدث في حال  
اختلاطه (عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما) أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من اعتق نسياله  
من العبد (بالتعريف) فكان له وقت العتق ولا يذرك له (من المال ما يبلغ قيمته) نصب على المفعولية أى  
قيمة بقيته (يقوم) ولا يذرك قوم (عليه) باقيه (قيمة عدل) نصب على المفعول المطلق والعدل بفتح العين  
الاستواء أى قيمة استواء لا زيادة فيه ولا نقص أى بقيمة يوم الاعتاق (واعتق) بضم الهمزة وكسر التاء  
(من ماله) بنقص الاعتاق ومشهور مذهب المالكية أنه لا يعتق الا بدفع القيمة (والا) بأن كان معسر حال  
الاعتاق (فقد اعتق) بفتحات من غير همز (منه) أى ما اعتق المعتق فقط ويبقى نصيب الشريك رقيقا ولا يذرك  
اعتق بهمزة مضمومة وكسر التاء منه (ماعتق) بفتحات من غير همز قالوا والمطابقة بين الحديث والترجمة من  
جهة انه لو لم يحكم عليه بعقده كله عند اليسار كان بذلك متطاولا عليه وقد سبق هذا الحديث في باب اذا اعتق  
عبد ايتين اثنين به قال (حدثنا مسدد) به ملائكة ابن مسرهد قال (حدثنا يحيى) القطان (عن عبيد الله) بضم  
العين بن عمر بن حفص العمري أنه قال (حدثني) بالافراد (نافع عن عبد الله) بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)  
وعن أبيه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلكم راع) كقاض أى حافظ لما قام عليه (مسؤل) بالفاء ولا ي  
ذرو مسؤل (عن رعيته) فان وفي ما عليه من الرعاية كان له الحفظ الاوفر والجزاؤ الاكبر والاطالبه كل أحد من  
رعيته بحقه (قالا مير الذي على الناس راع) فيما استرعاه الله ولا يذروهم راع عليهم (وهو مسؤل عنهم) وهذا  
تفصيل لما أجله (والرجل راع على اهل بيته) زوجته وغيره يقوم عليهم بالحق في النفقة وحسن المعاشرة (وهو  
مسؤل عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده) أى وغيرهم كخدمه وأضيافه بحسن التدبير في أمرهم والقيام  
بصالحهم (وهي مسؤلة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسؤل عنه) وهذا موضع الترجمة لانه اذا كان ناصرا

في خدمته مؤذياه الامانة ناسب ان يعينه ولا يتناول عليه (ألفككم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) •  
وهذا الحديث سبق في الجمعة وفي الاستقراض • وبه قال (حدثنا مالك بن اسماعيل) النهدي أبو غسان الكوفي  
قال (حدثنا صفيان بن عيينة) (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب قال (حدثني) بالافراد (عبيد الله) بضم  
العين ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال (سمعت ابا هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد الجهني المديني الصابي  
المشهور رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال اذا زنت الامة فاجلدوها) اي خمسين جلدة  
نصف جلد الحرة سواء كانت محصنة او غير محصنة لان الاحسان وصف كمال ولا يكون مع النقص من الرق وكذا  
الصبا والجنون والمبعدة كالامة (ثم اذا زنت فاجلدوها ثم اذا زنت فاجلدوها في الثالثة والرابعة يجرها)  
اي بعد جلدها ولا يورى ذرو الوقت والاصلي فيعوبها بفا في اوله (ولو بضمير) باضاد المجمة اي حبل مفتول  
او مفسوخ من الشعر • ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الامة اذا زنت لا يكره التطاول عليها بل تجلد  
فان عادت بيعت وكل ذلك مبين للتعاطف عليها • وهذا الحديث سبق في باب بيع العبد الزاني من كتاب البيوع •  
هذا (باب) بالتونين (اذا انام) ولا يورى ذرو الوقت اذا أقي أي الشخص (خادمه) سواء كان حراً أو عبداً ذكر  
أو أنثى (بطه لامة) فليجلسه معه ليلاً كل • وبه قال (حدثنا حجاج بن منهال) الانباطي أبو محمد السلي مولاهم  
البصري قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال اخبرني) بالافراد (محمد بن زياد) بكسر الزاي وتحصيف التثنية  
أبو الحارث القرشي الجمحي النابهي (قال سمعت ابا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه  
(قال اذا أتى أحدكم خادمه) بالرفع وأحدكم منصوب به (بطعامه فان لم يجلسه معه) معطوف على مقدر تقديره  
فليجلسه معه وفي رواية مسلم فليقعده معه فليأكل كل وعند احمد والترمذي من رواية معبد بن أبي خالد عن أبيه  
عن أبي هريرة فليجلسه معه فان لم يجلسه معه ولا بن ماجه من طريق أبي ربيعة عن الاعرج عن أبي هريرة  
فليدعه فليأكل كل معه فان لم يفعل (فليأكله) من الطعام (لقمة أو لقمتين) شك من الراوي ورواه الترمذي بلفظ  
لقمة فقط وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما اذا كان الطعام قليلاً (أو اكلة أو اكلتين) بضم الهمزة فيهما يعني لقمة  
أو لقمتين قال في المصابيح فان قلت ما هذا العطف قلت اهل الراوي شك هل قال عليه الصلاة والسلام فليأكله  
لقمة أو لقمتين أو قال فليأكله اكلة أو اكلتين فجمع بينهما واتى بحرف الشك ليؤدّي المأكلة كما جمعها ويحتمل أن  
يكون من عطف أحد المترادفين على الآخر بكلمة أو وقد صرح بعضهم بجوازه (فانه) أي الخادم (ولي علاجه)  
أي الطعام عند تحصيل آلانه وتحصل مشقة حزمه ودخانه عند الطبخ وتعلقته به نفسه وشم رائحته واختلف  
في حكم الامر بالاجلاس فقال الشافعي انه افضل فان لم يفعل فليس بواجب او يكون بالخيار بين أن يجلسه  
او يتأوله وقد يكون امره اختياراً غير حتم ورجح الرافي الاحتمال الاخير وحل الاول على الوجوب ومعناه أن  
الاجلاس لا يتعين لكن ان فعله كان افضل والاعتفت المناولة ويحتمل أن الواجب أحدهما لا بعينه والثاني أن  
الامر للندب مطلقاً وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في الاطعمة • هذا (باب) بالتونين (العبد راع في مال  
سيده ونسب النبي صلى الله عليه وسلم المال الى السيد) في حديث ابن عمر بن باع عبداً له مال فله للسيد وهذا  
مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة لأن الرق مناف للملك • وبه قال (حدثنا أبو اليان) الحكم بن نافع الحمصي  
قال (اخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة الحمصي (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال اخبرني) بالافراد  
(سالم بن عبد الله عن) ابيه (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلكم راع  
ومسؤول عن رعيته) وهذا على سبيل الاجال ثم فصله بقوله (فالامام) الاعظم او نائبه (راع ومسؤول عن رعيته  
والرجل في اهله راع وهو مسؤول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتهما والخادم  
في مال سيده راع وهو مسؤول عن رعيته) فرعاية الامام ولاية امور الرعية والاحاطة من ورثتهم واقامة  
الحدود والاحكام فيهم ورعاية الرجل اهله بالقيام عليهم بالحق في النفقة وحسن المعاشرة ورعاية المرأة في بيت  
زوجها بحسن التدبير في امره وأولاده وخدمته وازيادته ورعاية الخادم حفظ ما في يده من مال سيده والقيام  
بتفعله (قال) اي ابن عمر (سمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم واحب النبي صلى الله عليه وسلم قال  
والرجل في مال ابيه راع ومسؤول عن رعيته فكلكم راع) اي مثل الراعي (وكلكم) ولا يورى الوقت فكلكم  
(مسؤول عن رعيته) حال عمل فيه معنى التشبيه ووجه التشبيه حفظ النبي وحسن التمهيد والاستحفظ وهو

القدر المشترك في التفصيل قاله الطيبي وسبق بأنهم من هذا • هذا (باب) بالتثوين (إذا ضرب) الرجل  
 (العبد فليجنب الوجه) • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (محمد بن عبيد الله) مصفرا أبو ثابت  
 المدني قال (حدثنا ابن وهب) عبداً له (قال حدثني مالك بن أنس) الامام قال الحافظ ابن حجر وكانت ابائنا  
 تغزوه عن ابن وهب فاني لم اراه في شيء من المصنفات الا من طريقه قال أبو ثابت بالسند (قال) اي ابن وهب  
 (واخبرني) بالافراد (ابن فلان) وكان ابن وهب سمعه عن مالك وبالقراءة على الاستروكان ابن وهب حريص على  
 تمييز ذلك زاد أبو ذر في روايته عن المسقل قال أبو اسحاق قال أبو حرب الذي قال ابن فلان هو قول ابن وهب  
 وهو أي المبهم ابن اسحاق يعني عبداً لله بن زيد بن سليمان بن سمعان المدني وقد أخرجه الدارقطني في غرائب  
 مالك من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المجهة عن البصري قال حدثنا أبو ثابت محمد بن عبد الله المدني  
 وذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان ابن سمعان فكان البصري كفي به عنه في الصحيح عند الضعيف فانه  
 مشهور بالضعف متروك الحديث كذبه مالك واحد وغيرهما ولما حدث به البصري خارج الصحيح نسبه لكن  
 ليس له في الصحيح الا هذا الموضع على انه لم يسبق المتن من طريقه من كونه مقروناً بل ساقه على لفظ رواية همام  
 عن أبي هريرة وقد أخرجه ابو نعيم في المستخرج من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت فقال ابن فلان وفي  
 موضع آخر قال ابن سمعان (عن سعيد المقبري) بضم الموحدة (عن أبيه) أبي سعيد كيسان (عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) قال المؤلف بالسند (ح وحدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (عبد  
 الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام قال (اخبرنا معمر) هو ابن راشد (عن همام) هو ابن  
 منبه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال اذا قاتل احدكم فليجنب الوجه)  
 ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة فليست بدل فليجنب وقاتل بمعنى قتل فالمسألة ليست على ظاهرها  
 ويؤيده حديث مسلم من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ اذا ضرب ومثله للنسائي من طريق غيلان ولابي  
 داود من طريق أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وعند المؤلف في الادب المفرد من طريق محمد بن غيلان اخبرني  
 سعيد عن أبي هريرة اذا ضرب احدكم خادمه ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع المائل  
 متسلا فينتهي دافعه عن القصد بالضرب الى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حد أو تعزير أو تأديب  
 وفي حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت نأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برفعها  
 وقال ارموا واتقوا الوجه وقد وقع في مسلم تعليل اتقاء الوجه ففي حديث أبي هريرة من طريق أبي أيوب  
 فان الله خلق آدم على صورته والاكثر على أن الضمير يعود على المضروب لما تقدم من الاصرار كرام وجهه  
 ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها وقيل يعود على آدم أي على صفته فأمر  
 بالاجتناب اكراماً لا آدم لمشابهة لصورة المضروب ومراعاة لحق الابوة وظاهر النهي التحريم ويؤيده حديث  
 سويد بن مقرن عنده مسلم انه رأى رجلاً لطم غلامه فقال أما علمت أن الصورة محترمة

(بسم الله الرحمن الرحيم • في المكاتب) بضم الميم وفتح المثناة الفوقية الرقيق الذي يكتبه مولاه على مال يؤثقه  
 اليه فاذا أدام عتق فان عجز رد الى الرق وبكسر التاء السيد الذي تقع منه الكتابة والكتابة بكسر الكاف عقد عتق  
 بلفظها بعوض منجم بنجمين فاكثروها خارجة عن قواعد المعاملات عندهم يقول أن العبد لا يملك لدورانها  
 بين السيد ورفيقه ولانها يسع ماله بما له وكانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فاقرها الشارع صلى الله عليه وسلم  
 وقال الروائي أنها اسلامية لم تكن في الجاهلية والاول هو الصحيح واقل من كوتب في الاسلام بريرة  
 ومن الرجال سلمان وهي لازمة من جهة السيد الا ان عجز العبد وجائزة له على الراجح ولغير أبي ذر كما في الفتح كتاب  
 المكاتب بدل قوله في المكاتب والبسمة ثابتة للكل • (باب انهم من قذف مملوكه) لم يذكر فيه حديثاً  
 اصلاً وله يضر له ليثبت فيه ما ورد في معناه فلم يقدّر له ذلك ثم ترجم في كتاب الحدود وقذف العبد وساق فيه  
 حديث من قذف مملوكه وهو بري • مما قاله جلد يوم القيمة وقد سقطت هذه الترجمة عند أبي ذر والنسائي  
 وهو الاول لما لا يخفى • (باب المكاتب) بفتح التاء (ونجومه) بالجر عطفًا على سابقه وبالرفع على الاستئناف  
 (في كل سنة نجم) رفع بالابتداء وخبره الجار والمجرور والجملة في موضع رفع على الخبرية وسقط للنسائي قوله  
 نجم فالجار والمجرور في موضع نصب على الحال من قوله ونجومه ونجم الكتابة هو القدر المعين الذي يؤثقه

المكاتب في وقت معين وأصله أن العرب كانوا يبنون أمورههم في المعاملة على طلوع النجم لانهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم إذا طلع النجم الغلاف أدت حقت فسميت الاوقات فجوما بذلك ثم سمي المؤدى في الوقت نجما (وقوله) تعالى بالجزة عطف على السابق (والذين يتفنون الكتاب) المكتبة وهو أن يقول الرجل لم لو كان كتابك على ألف مثلاً نجماً إذا أدته فأت حرويين عدد النجوم وقسط كل نجم وهو تأ أن يكون من الكتاب لأن السيد كتب على نفسه عتقه إذا وفي المال أولاته مما يكتب لتأجيله أو من الكتب بمعنى الجمع لأن العوض فيه يكون نجماً بنجوم يضم بعضها إلى بعض (مما ملكت أيما نكم) عبداً أو أمة والموصول بصلته مبتدأ خبره (مكتابوهم) أو مفعول بخبر هذا تفسيره والقاء لتضمن معنى الشرط واشترط الشافعي التأجيل وقوفا مع التسمية بناء على أن الكتابة من الضم وأقل ما يحصل به الضم نجمان ولأنه أمكن تحصيل القدرة على الاداء وجوز الحنفية والمالكية الكتابة حالاً ومؤجلاً ونجماً وغيره منجماً لأن الله تعالى لم يذكر التجيم وأجيب بأن هذا احتجاج ضعيف لأن المطلق لا يتم مع أن العجز عن الاداء في الحال يمنع معها كافي السلم فيما لا يوجد عند المحل (ان علمته فيهم خيراً) أمانة وقدرة على أداء المال بالاحتراف كما فسرهم ما أماننا الشافعي رحمه الله وفسره ابن عباس بالقدرة على الكسب والشافعي ضم إليه الأمانة لأنه قد يضيع ما يكتسبه فلا يعتق وفي المراسل لابي داود عن يحيى بن أبي كزير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكاتبوهم ان علمته فيهم خيراً قال ان علمته فيهم حرفة ولا ترسلوهم كلاً على الناس وقيل المراد الصلاح في الدين وقيل المال وهما ضعيفان ولو فقد الشرطان لم تنجب لكن لا تكره لأن الخير شرط الامر فلا يلزم من عدمه عدم الجواز وقال ابن القطن بكره والصحيح الاول (وأوهم من مال الله الذي آتاكم) أمر الله وإلى أن يذلوها لهم شيئاً من أموالهم وفي معناه حط شيء من مال الكتابة وهو لا وجوب عند الأكثر ويكفي أقل ما يقول وذكر ابن السكن والماوردي من طريق ابن اسحاق عن خاله عبد الله بن صبيح عن أبيه وكان جد ابن اسحاق أبا أمته قال ~~كفنت~~ علوا كالحطاب فسأله الكتابة تأبي في أنزلت والذين يتفنون الكتاب الآية قال ابن السكن لم أره ذكر الا في هذا الحديث وصحيح ضبطه في فتح الباري بفتح الصاد المهملة ولم يضبطه في الاصابة لكنه ذكره عقب صحيح بالتصغير والدأبي النضى مسلم بن صبيح والاصري في قوله فكاتبوهم للندب وبه قطع جاهر العلماء لأن الكتابة معاوضة تتضمن الارفاق فلا تجب كغيرها إذا طلبها المملوك والابطال أثر الملك واحدة ~~كم~~ الممايلين على المالكين (وقال روح) بمهملتين أولاها مفتوحة بينهما واو ساكنة ابن عباد عما وصله اسماعيل القاضي في أحكام القرآن وعبد الرزاق والشافعي من وجهين آخرين (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز المدني قال (قلت لعطاء) هو ابن أبي رباح (أوجب علي) إذا طلب مني مملوكي الكتابة (إذا علمت له ما لانا كاتبه قال ما أراه) بضم الهمزة ولا في ذر ما أراه بقضها (الا واجبا وقال عمرو بن دينار) بفتح العين (قلت لعطاء تأثره) ولا في ذر تأثره بهمة الاستعظام أي تأثر به (عن أحد قال) عطاء (لا) أرويه عن أحد وظاهر هذا أنه من رواية عمرو بن دينار عن عطاء قال الحافظ ابن حجر وليس كذلك بل وقع في هذه الرواية تحريف يلزم منه الخطأ والصواب ما رأيته في الاصل المعقد من رواية التقي عن البخاري بلفظ وقاله أي الوجوب عمرو بن دينار وقال قلت لعطاء تأثره ابن جريج لا عمرو وحينئذ فيكون قوله وقال عمرو بن دينار معترضاً بين قوله ما أراه الا واجبا وبين قوله قلت لعطاء تأثره ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق والشافعي ومن طريقه البيهقي كما رأيته في المعرفة عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جريج ولفظه قال قلت لعطاء أوجب علي إذا علمت أن فيه خيراً أن كاتبه قال ما أراه الا واجبا وقالها عمرو بن دينار قلت لعطاء تأثرها عن أحد قال لا قال ابن جريج (ثم أخبرني) أي عطاء (ان موسى بن انس) أي ابن مالك الانصاري قاضي البصرة (أخبره ان سير بن) بكسر السين المهملة بأبيرة والد محمد بن سيرين القتيبي المشهور وكان من سبي عمن القرب الكوفة فاشترأه أنس في خلافة أبي بكر وذكره ابن حبان في ثقات التابعين (سأل أنسا) هو ابن مالك الانصاري (المكتبة وكان كثير المال فأبى) فامتنع أن يكتبه (فاطلق) سير بن (الذي) عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فذكره ذلك (فقال) عمرو لانس (كاتبه فأبى فضره بالدة) بكسر الدال وتشديد الراء آلة يضرب بها (ويتلو عمر) رضي الله عنه (فكاتبوهم ان علمته فيهم خيراً) فإذا اجتهد على أن الامر في الاية مملوك وجوب وأنس الى الندب (فكاتبه) وقرأت في باب تعجيل الكتابة من المعرفة للبيهقي عن أنس

ابن سيرين عن أبيه قال كاتبني أنس بن مالك على عشرين ألف درهم فأتيت به كتابته فأتيت أن يقبلها مني إلا نجوما  
فأتيت عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فقال أراد أنس الميراث وكتب إلى أنس أن يقبلها من الرجل فقبلها وظل  
الربيع قال الشافعي روى عن عمر بن الخطاب أن مكاتبا لأنس جاءه فقال إني أتيت بكاتبني إلى أنس فأقبل أن  
يقبلها فقال أنس يريد الميراث ثم أمر أنسا أن يقبلها أحسبه قال فأتى فقال أخذها فأضعها في بيت المال  
فقبلها أنس وروى ابن أبي شبة من طريق عبد الله بن أبي بكر بن أنس قال هذه مكاتبة أنس عندنا هذا  
ما كاتب أنس غلامه سيرين كاتبه على كذا وكذا ألفا وعلى غلامين يعملان مثل عمله (وقال الليث) بن سعد  
الامام عموصله الذهلي في الزهريات عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث قال (حدثني) بالافراد (يونس) بن  
يزيد (عن ابن شهاب) الزهري لكن قال في الفتح المحفوظ رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه بغير واسطة أنه قال  
(قال عروة) بن الزبير (قالت عائشة رضى الله عنها ان بريرة) بفتح الموحدة وكانت تخدم عائشة قبل أن تشتريها  
فلما كاتبها أهلها (دخلت عليها تستعينني) شأن (كاتبها وعليها خمسة أواق) بكوار ولاي ذرخس أواق  
باسقاط ثمان التانيث من خمس واثبات النخبة في أواق (تجسمت) بضم النون مبنيا للمفعول مئة لا وافي أي  
وزعت وفزقت (عليها في خمس سنين) المشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية أن شاء الله تعالى بعد ما بين أنها  
كانت على تسع أواق في كل عام أوقية ومن ثم جزم الاعماس على أن هذه الرواية المعلقة غلط لكن جمع بينهما بأن  
التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها وبه جزم القرطبي والمحجب الطبري وعورض بأن في رواية قتبية ولم تكن  
أدت من كتابتها شيئا وأجيب بأنها كانت حصلت أربع أواق قبل أن تستعين بعائشة ثم جاءتها وقد بقي عليها  
خمس أواق والخمس هي التي كانت استحققت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الأواق المذكورة في حديث  
هشام وبؤيده قوله في رواية عروة عن عائشة السابقة في أبواب المساجد فقال أهلها ان شئت أعطيت ما تبقى  
(فقال لها عائشة ونفست) بكسر الفاء أي رغبت (فيها) وبالجملة حالية (أرأيت) أي أخبريني (ان عددت)  
الخمس الأواق (لهم عدة واحدة أبيعك أهلك فأعتقك) بضم الهمزة والنصب أي بأن منعمة بعد القضاء  
(فيكون) نصب عطفا على السابق (ولاؤنلي فذهبت بريرة إلى أهلها فعرضت ذلك) الذي قالت عائشة (عليهم  
فقالوا) تبعك (الآن أن يكون لنا الولاء) قالت عائشة فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك  
الذي قالوه (له فقال لها) أي لعائشة (رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتريها فأعتقها) بضمزة قطع (فأعفا الولاء  
لمن أعتق ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في الشروط في الناس فحمد الله وأثنى عليه ويحتمل أنه أراد  
يقام خذ قد فيكون دليلا للخطبة من قيام ويحتمل أن يكون المراد بتمام إيجاد الفعل كقولهم قام بوظيفته  
والمعنى قام بأمر الخطبة (فقال ما بال) ما حال (رجل يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) أي في حكم الله  
الذي كتبه على عباده وشترعه لهم (من اشترط شرط ليس في كتاب الله) عز وجل (فهو باطل شرط الله) الذي  
شرطه وجهه شرعا (أحق) أي هو الحق (وأوثق) بالثبوت أي أقوى وما سواه واه فأفعل التفضيل فيهما ليس  
على بابه وهذا الحديث قد سبق في كتاب الصلاة في باب ذكر البيع والشراء على المتبر في السجود وأورد في عدة  
مواضع بوجوه مختلفة وطرق متباينة وقد أورد بعض الأئمة قوائد فزادت على ثلثمائة • (باب ما يجوز من  
شروط المكاتب) بفتح التاء (ومن اشترط شرط ليس في كتاب الله) عز وجل (فيه) أي في الباب (ابن عمر) بن  
الخطاب ولاي ذرخس عن ابن عمر بن الخطاب (عن النبي صلى الله عليه وسلم) ومقط عن النبي صلى الله عليه وسلم  
لاي ذروك أنه أشار إلى حديث ابن عمر (أن شاء الله تعالى في الباب التالي) هو به قال (حدثنا قتبية) بن سعيد  
أبو رجاء البغلاني قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام زاد في نسخة عن عقيل بضم العين ابن خالد بن عقيل بفتح  
العين (عن ابن شهاب) الزهري (عن عروة) بن الزبير (ان عائشة رضى الله عنها أخبرته ان بريرة جاءت) إليها  
(تستعينني) مال (كاتبها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا) قالت لها عائشة ارجعي إلى أهلك (ساداتك) فان  
أحبوا أن أقضي منك كتابك (وللكشميني عن كتابك) (ويكون) نصب عطفا على المنصوب السابق (ولاؤنلي)  
وجواب الشرط قوله (فعلت) وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا أدت جميع مال الكتابة وليس  
ذلك من ادراك كيف تطلب ولا من أعتقه غيرها وقد أزال هذا الاشكال ملوqع في رواية أبي حمزة عن هشام  
حيث قال بعد قوله ان اعداهم عدة واحدة واعتقك ويكون ولاؤنلي فقلت قتيبن أن عرضها أن تشتريها

شرهما جميعاً ثم فعتها اذ العتق فرع ثبوت الملك (قد كرت ذلك) الذي فاته عائشة (بريرة لاهلها فأبوا) فاستنحو  
 أن يكون الولاء لعائشة (وقالوا ان شامت) أي عائشة (ان تحتسب) الاجر (عليك) عند الله (فلتفعل ويكون)  
 نصب مطلقاً على أن تحتسب (ولا ولنا) لاهلها (فذكرت) بريرة (ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 وفي الشروط فذهبت بريرة الى أهلها فقاتلهم فأبوا عليها فاجتات من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرت  
 عائشة النبي صلى الله عليه وسلم (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط لفظها في رواية أبي ذر  
 (ابن عبيد) ها (فأعني) ما به حزة قطع (فانما الولاء لمن أعتق) قال ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما بال  
 الناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله (قال ابن خزيمة أي ليس في حكم الله جوازها أو وجوبها) لأن كل  
 من شرط شرطاً لم ينطق به الكتاب باطل لأنه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يطل الشرط ويشترط في الثمن شروط  
 من أوصافه أو نجومه ونحو ذلك فلا يطل قال الشروط المشروعة صحيحة وغيرها باطل (من اشترط شرطاً ليس  
 في كتاب الله) عز وجل (فليس له وان شرط) ولا يذروا ان اشترط (مائة مائة) ولا يذرعن المستقلى مائة شرط  
 فوكيد لان العموم في قوله من اشترط دال على بطلان جميع الشروط المذكورة فلا طجة الى تقييدها بالمائة  
 فلوزادت عليها كلن الحكم كذلك لمدلت عليه الصيغة (شرط الله أحق وأوثق) ليس أفعال التفضيل فيها ما على  
 يابيه فالمراد أن شرط الله هو الحق والقوى وما سواه واه كلاً من • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) النيسبي  
 قال (أخبرنا مالك) هو ابن أنس امام دار الهجرة (عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أنه قال  
 أو أدت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها (وسقط لابي ذر أم المؤمنين) (ان نصري جارية) هي بريرة (لعتقها)  
 يضم التاء والنصب وفي نسخة رقم عليها في الفرع وأصله علامة السقوط فعتقها بضم أوله مع اسقاط اللام  
 والرفع (مقال) ولا يذرع قال (أهلها) تبعكها (على أن ولاها) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لعائشة  
 لا ينعك) ولا يذرع لا ينعك بنون التوكيد الثقيلة (ذلك) الشرط الذي شرطوه من شرائها وعتقها (فانما  
 الولاء لمن أعتق) وليس في حديثي الباب الا ذكر شرط الولاء وجمع في الترجمة بين حكمين وكل منهما فسر الاول  
 بالثاني وان ضابط الجواز ما كان في كتاب الله أي في حكمه من كتاب أو سنة أو إجماع وقد اشترط لصحة الكتابة  
 شروط أن يكتب السيد المختار المتأهل للتبرع بجميع العبد فلا يصح كتابة بعضه لانه حينئذ لا يستقل بالتردد  
 لاكتساب العجوم الا أن يكون باقيه حرّاً أو يكتبه مالكه معلوماً ولو بوجه كلة ان اتفقت العجوم جنساً وأجلاً  
 وعدداً فتصح لانها حينئذ تنفذ الاستقلال وليس له في الثانية أن يدفع لاحد المالكين شيئاً لم يدفع مثله للاخر  
 في حال دفعه اليه فان أذن أحدهما في دفع شيء للاخر اخصص به لم يصح القبض وتصح كتابة بعضه أيضاً في صور  
 منها اذا وصى بكتابة عبد فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة وأن يقول مع لفظ الكتابة اذا أدبت العجوم  
 الى فانت حرّاً أو يتوبه فلا يكتفى لفظ الكتابة بلا تعليق ولا ينة لانه يقع على هذا العقد وعلى الخارجة فلا بد من  
 تحميده بذلك وأن يقول المكاتب قبلت به ثم الصيغة وأن تكون عوضاً معلوماً فلا تصح مجهول وأن لا يكون  
 القرض أقل من تخمين كما جرى عليه العصابة فن بعدهم فلا يجوز بيع عرض حال فان كتابته على ديثار الان  
 وخدمة شهر لم يجز لعدم تخمين الديثار وعلى خدمة شهرين الا نودى او عند تنصيبه أو قبله أو بعده في زمن  
 معلوم جاز لان المنفعة مستحقة في الحال والمدة لتقديرها وللتوفيق فيها والديثار انما تستحق المطالبة به في وقت  
 آخر واذا اختلف الاستحقاق حصل التخمين ولا بأس بكون المنفعة طالة لان التأجيل انما يشترط لحصول  
 المقدرة وهو قادر على الاشتغال بالخدمة في الحال فالتخمين انما هو شرط في غير المنفعة التي عليه الشرع فيها  
 في الحال • (باب) جواز (استعانة المكاتب) أي طلبه العون من غيره ليعينه بشئ يبيعه الى مال الكتابة  
 (وسأله الناس) • وبه قال (حدثنا عبيد بن اسماعيل) يضم العين مصغراً من غير اضافة الهاء يفتح الهاء  
 والموحدة المشددة القرضي قال (حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة (عن هشام) ولا يذرعن هشام بن عروة  
 (عن أبيه) عروة بن الزبير بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت جئت بريرة فقالت اني كاتبته أهني  
 من تسع أواق) وفي نسخة في البونينية أو قبة (في كل عام رقبة) ولا يذرعن زيادة حمزة مضمومة قبل  
 الواو وهي أربعون درهما (فأعني) بصيغة الامر للمؤنث من الاعانة أي على مال ككاتب ولا يذرعن  
 لكاتبين فأعني بصيغة الخبر الماضي من الاعباء أي أجزتني الاواق عن تحصيلها (فقال عائشة) لبريرة (ان

أحب أهلك أن أعدها أي الأواقي (لهم عذبة واحدة واعتقك) نصب عطف على أن أعدها (فعلت ويكون)  
بالنصب أيضا ولا يذوق فيكون بالقائه (ولا أولئك قد هبت إلى أهلها فأبوا ذلك عليها) فجاءت إلى عائشة (فصارت)  
أف قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم) أي الأباؤن حذف منه حرف الجزاء أي لا بشرط ذلك  
والاستثناء مفرغ لأن في أبي معنى التثنية قال الزمخشري في قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره قد أجرى أبي  
مجرى لم يرد ألا ترى كيف قول يريدون أن يطفئوا نور الله بقوله ويأبى الله إلا أن يتم نوره فقوله ويأبى الله واقع  
موقع لم يرد قات عائشة (فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى فأخبره فقال خذها) اشترها  
(فاعتقها) بم حزة قطع (واشترطى لهم الولاء فاعلم الولاء لمن أعتق) ولا يذوقان الولاء واستشكل قوله  
واشترطى لهم الولاء لأنه يفسد البيوع ومتنعن للخداع والتغرير وكيف أذن لاهله بما لا يصح ومن ثم أنكر يحيى  
ابن أكرم فيما رواه الخطابي عنه ذلك وعن الشافعي في الامتياز الإشارة إلى تضعيف رواية هشام المصرح بالاشتراط  
لكونه انفرد به دون أصحاب أبيه وقال في المعرفة فيما قرأته فيها حديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من  
حديث هشام وأحسبه غلط في قوله واشترطى لهم الولاء وأحسب حديث عمرة أن عائشة شرطت لهم الولاء  
بغير أمر النبي صلى الله عليه وسلم وهي ترى ذلك يجوز فأعلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ان أعتقها  
فالولاء لها وقال لا يمنعك عنها ما تقدم من شرطك ولا أرى أنه أمرها أن تشرط لهم ما لا يجوز ثم قال بعد سباقه  
لحديث نافع عن ابن عمر السابق في الباب الذي قبل هذا ولعل هشام أو عمرة حين سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم قال لا يمنعك ذلك رأى أنه أمرها أن تشرط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر انتهى  
وقد أثبت رواية هشام جماعة وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه واختلفوا  
في تأويلها فقيل لهم معنى عليهم كقوله تعالى لهم اللعنة أي عليهم وهذا رواه البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم  
الرازي عن حرملة عن الشافعي وقال النووي تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر  
الاشتراط ولو كانت بمعنى على لم ينكره وقيل الأمر هنا لا باحة وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم  
وجوده وعدمه سواء فكأنه يقول اشترطى أو لا تشرط فذلك لا يفسدهم وقال النووي أقوى الأجوبة  
أن هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القضية وتعبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت الأدليل وبأن  
الشافعي نص على خلاف هذه المقالة ويأتي مزيد لذلك إن شاء الله تعالى في الشروط (قالت عائشة فقام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في الناس) خطيبا (حمد الله وأتى عليه ثم قال أما بعد فما بالقاء في اليونينية (بال) أي  
ما حال (رجال يشترطون شروطا يستحق كتاب الله فأيما شرط ليس) ولا يذوقان ليس (في كتاب الله) أي  
في حكمه من كتاب أو سنة أو إجماع (فهو باطل وإن كان مائة شرط) قال القرطبي خرج مخرج التكرير معنى أن  
الشروط غير المشروعة باطلة ولو كثرت (مقتضا الله أحق) أي بالاتباع من الشروط المضافة (وشروط الله  
أوثق) باتباع حدوده التي حدتها وليست المضافة هنا على حقيقةها إلا لما شاركه بين الحق والباطل (ما) بغير قاء  
في اليونينية بال (رجال منكم يقول أحدهم أعتق يا فلان ولئى الولاء أعما الولاء لمن أعتق) ويستفاد من التعبير  
بأعما أثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه فلا ولا لمن أسلم على يديه رجل وفيه جواز سعي المكاتب وسؤاله  
واكتسابه وتمكين سيده من ذلك لكن محل الجواز إذا عرفت جهة حل كسبه وأن المكاتب أن يسأل من حين  
الكتابة ولا يشترط في ذلك عجزه خلافا لمن شرطه وأنه لا بأس بتجمل مال الكتابة إلى غير ذلك مما سبق إن شاء الله  
تعالى في محاله (باب) جواز (بيع المكاتب إذا رضى) وللعموي والمستمل بيع المكاتب قال في الفتح والاول  
أصح لقوله إذا رضى (وقالت عائشة) رضى الله عنها وأصله ابن أبي شيبة وابن سعد (هو) أي المكاتب (عبد  
ما بقي عليه شيء) من مال الكتابة (وقال زيد بن ثابت) فيما وصله الشافعي وسعيد بن منصور (ما بقي عليه درهم  
وقال ابن عمر) رضى الله عنهما وأصله ابن أبي شيبة (هو عبدان عاش وان مات وان جنى ما بقي عليه شيء) وبه  
قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد  
الرحمن) الأنصارية المدينة (أن بريرة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها فقالت لها إن أحب أهلك  
إن أصب لهم عندك صبة واحدة فاعتقك) بضم المهملة والنصب عطف على أن أصب بالقاء ولا يذوق  
وأعتقك (فعلت فذ كرت بريرة ذلك لاهلها فقالوا لا إلا أن يكون ولا أولئك) وللعموي والمستمل الولاء

(لنا قال مالك) الامام بالاسناد السابق (قال يحيى) بن سعيد (فرغت عمرة ان عائشة) الزعم يستعمل بمعنى القول المحقق اى قالت ان عائشة (ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال) لها (اشترىها وأعتقها فانما الولاء لمن اعتق) وظاهر هذا الحديث جواز بيع رقبة المكاتب اذ رضى بذلك ولو لم يهجز نفسه واختاره المؤلف وهو مذهب الامام أحمد ومنعه أبو حنيفة والشافعي في الاصح وبعض المالكية وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها لانها استعانت بعائشة في ذلك وعورض بأنه ليس في استعانتها ما يستلزم الهجز ولا سيما مع القول بجواز كتابة من لا مال عنده ولا حرفة له قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريرة انها عجزت عن اداء الفجور ولا اخبرت بأنها قد حل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه استقصال النبي صلى الله عليه وسلم لها عن شيء من ذلك انتهى لكن قال الشافعي مما رأيت في المعرفة اذ رضى أهلها بالبيع ورضيت المكاتب بالبيع فان ذلك ترك للكتابة \* هذا (باب) بالتزوين (اذا قال المكاتب) لاحد (اشترى) من سيدي ولا يذرا شترى (واعنقني فاشتره لذلك) جاز وحذف جواب اذا \* وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا عبد الواحد بن ايمن) الخزومي - مولا هم المكي - (قال حدثني) بالافراد (ابي ايمن) الحبشي - المكي - قال دخلت على عائشة رضى الله عنها فقلت لها (كنت لعنبة بن ابي لهب) أى ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد المطلب - صلى الله عليه وسلم - أسلم عام الفتح ولا بوى ذرو الوقت والاصلي - كنت غلاما لعنبة بن ابي لهب (ومات) له في خلافة ابي بكر رضى الله عنه (وورثني بنوه) العباس وهاشم وغيرهما (وانهم باعوني من ابن ابي عمرو) بفتح العين وللكشميني - باعوني من عبد الله بن ابي عمرو بن عمر بضم العين ابن عبد الله الخزومي - (فأعتقني ابن ابي عمرو واشترط بنو عتبة) عليه (الولاء) لهم - على - (فقلت) عائشة (دخلت) على - (بريرة) وهي مكاتبه فقالت اشتريني واعتقيني (بوا) والعطف ولا يذرا فاعتقيني (قالت) عائشة فقالت لها (نعم قالت) بريرة (لا يبيعوني) تعني أهلها (حتى يشترطوا) عليك أن يكون (ولاني) لهم (فقلت) عائشة فقلت (لا حاجة لي بذلك) على أن يكون الولاء لهم (فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو) قالت (بلغه) شك من الراوى (فذكر ذلك) أى الذى سمعه أو بلغه (لعائشة) وسقط من اليونانية ذلك من قوله فذكر ذلك وثبت في فرعها (فذكرت عائشة) له عليه الصلاة والسلام (ما قالت لها) بريرة (فقال) عليه الصلاة والسلام لها (اشترىها وأعتقها) بهمزة قطع بعد واو العطف ولا يذرا فاعتقها (ودعهم يشترطون ما شاؤوا) ولا يذرا بشرطوا باسقاط النون منصوبا بأن مقدرة (فاشترتها عائشة فاعتقتها) فيه دليل على أن عقد الكتابة الذى كان عقدها هو اليها انفسح بائتياع عائشة لها (واشترط أهلها الولاء) فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق وان اشترطوا ما يشترط \* وفي هذا الحديث جواز كتابة الأمة كالعبد وجواز سبي المكاتب والسؤال لمن احتاج اليه من دين أو غرم أو نحوهما وغير ذلك مما سياتى ان شاء الله تعالى في محاله

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها) ولا يذرا عن الكشميني - وابن شجبويه فيها بدل قوله عليها وأخر القسبي - البسلة \* والهبة بكسر الهاء مصدر من وهب يهب وأصلها وهب لانها معلة الفاء كالعدة أصلها وعد فلما حذفت الفاء عوض عنها الهاء فقبل هبة وعدة ومعناها في اللغة ابصال الشيء للغير بما ينفعه ما لا كان أو غير ما يقال وهبه له كودعه وهبا وهبا وهبة ولا تنقل وهبك وحكاه أبو عمرو عن اعرابي - والموهبة العطية وهي في الشرع تمليك بلا عوض في الحياة وأورد عليه ما لو أهدى لغني - من لحم اخصية أو هدى أو عقيقة فانه هبة ولا تمليك فيه وما لو وقف شيئا فانه تمليك بلا عوض وليس بهبة وأجيب عن الاول بمنع انه لا تمليك فيه بل فيه تمليك لكن يمنع من التصرف فيه بالبيع ونحوه كما علم من باب الاخصية وعن الثاني بأنه تمليك منفعة واطلاقهم التمليك انما يريدون به الاعيان وهي شاملة للهبة والصدقة فأما الهدية فهي تمليك ما يبعث غالباً بلا عوض الى المهدى اليه اكراماً له فلا رجوع فيها اذا كانت لاجنبي - فان كانت من الاب لولده فله الرجوع فيها بشرط بقاء الموهوب في سلطنة المتب ومنه الهدى المنقول الى الحرم ولا يقع اسم الهدية على العقار لا متناع نقله فلا يقال اهدى اليه داراً ولا ارضاً بل على المنقول كالتياب والعبيد واستشكل ذلك فانهم صرحوا في باب النذر بما يخالفه حيث قالوا وقال الله على - أن اهدى هذا البيت أو ارضاً أو نحوهما مما لا ينقل صح وباعه ونقل ثمنه وأجيب بأن الهدى وان كان من الهدية لكنهم توسعوا فيه بتخصيصه بالاهداء الى قراء الحرم وتعميمه



في المنقول وغيره ولهذا لو نذر الهدى انصرف الى الحرم ولم يحمل على الهدية الى فقير وأما الصدقة فهي قليل  
يعطى بلا عوض للمحتاج لثواب الآخرة وأما الهبة فهي قليل بلا عوض خال عما ذكر في الصدقة والهدية  
بإيجاب وقبول لفظاً بأن يقول نحو وهبت لك هذا فيقول قبلت ولا يشترطان في الهدية على الصحيح بل يكفي  
البعث من هذا والقبض من ذلك وكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس فلو حلف لا يهب له فتصدق عليه  
أو أهدى له حنث والاسم عند الإطلاق ينصرف الى الآخر واستعمل المؤلف المعنى الاعم فإنه أدخل فيها  
الهدايا وبه قال (حدثنا عاصم بن علي) أبو الحسين الواسطي "مولى قرية بنت محمد بن أبي بكر الصديق قال  
(حدثنا ابن أبي ذئب) هو محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ذئب (عن المقبري) سعيد (عن أبيه) كيسان  
يفتح الكاف وسط قوله عن أبيه في رواية الأصيلي "وابن عساكر وكريمة قال في الفتح وضبط عليه في رواية  
النسفي والصواب إثباته (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال يا نساء المسلمات)  
بضم الهمزة منادى مفرد معترف بالاقبال عليه والمسلمات صفة له فيرفع على اللفظ وينصب على المحل ويجوز فتح  
الهمزة على أنه منادى مضاف والمسلمات حيث شذفت لموصوف محذوف تقديره يا نساء الطوائف أو نساء  
النفوس المسلمات فيخرج حينئذ عن إضافة الموصوف الى الصفة وانكر ابن عبد البر رواية الإضافة وردّه  
ابن السيد بأنها قد صححت نقلها وساعدتها اللغة فلامعنى لانكاره في النسخة المقررة على الميدوني يا نساء  
المؤمنات ورواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يا نساء المؤمنين (لا تحقرن جارة) هدية مهداة (لجارتها)  
ولابى ذر الجارة (ولو) انها تدي (فرس شاة) بفاء مكسورة فراء مكسنة فسين مهملة مكسورة عظم قابل  
الهم وهو للبعير موضع الحافر من الفرس ويطلق على الشاة مجازاً ويشير بذلك الى المبالغة في اهداء الشيء اليسير  
وقوله لا الى حقيقة الفرس لأنه لم تجر العادة باهدائه أى لا تمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها  
لاستقلاله بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وان كان قليلاً فهو خير من العدم واذا توأصل القليل صار كثيراً  
وفي حديث عائشة المذكور يا نساء المؤمنين تهادوا ولو فرس من شاة فإنه يثبت المودة ويذهب الضغائن \* وحديث  
الباب أخرجه مسلم أيضاً أخرجه الترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة ولم يقل عن أبيه وزاد  
في قوله تهادوا فإن الهدية تذهب وحرا الصدر الحديث وقال غريب وأبو معشر مضعف وقال الطريحي أنه خطأ  
فيه لم يقل عن أبيه كذا قال وقد تابعه محمد بن عجلان عن سعيد أخرجه أبو عوانة لكن من زاد فيه عن أبيه  
أحفظ واضبط فروايتهم اولى قاله الحافظ ابن حجر \* وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) بن يحيى بن عمرو بن  
أوبس (الأوبسي) بضم الهمزة وفتح الواو وسكون التحتية المدني قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (ابن أبي  
حازم) هو عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار (عن أبيه) أبي حازم سلمة بن دينار (عن يزيد بن رومان) بضم  
الراء مولى الزبير (عن عروة) بن الزبير بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لعروة) بن الزبير (ابن اختي)  
يوصل الهمزة وتكسر في الابتداء وفتح النون على النداء وأداة النداء محذوفة كذا في روايتنا يوصل الهمزة  
وهو الذي في الفرع وقال الزركشي يفتح الهمزة قال ابن الدماميني فتكون الهمزة نفسها حرف نداء ولا كلام  
في ذلك مع ثبوت الرواية انتهى واتم عروة هي اسماء بنت أبي بكر وفي رواية يحيى بن يحيى عن عبد العزيز عند مسلم  
والله يا ابن اختي (ان كان النظر الى الهلال) ان هذه مخففة من النقلة دخلت على الفعل الماضي الناسخ واللام  
في انتظار فارقة بينهما وبين النافية وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيرونها ان النافية ويجعلون اللام  
معنى الا (سم الهلال ثم الهلال) بالجر عطفاً على السابق (ثلاثة أهلة) تكملها (في شهرين) باعتبار رؤية الهلال  
في اول الشهر الاول ثم رؤيته ثانياً في اول الشهر الثاني ثم رؤيته في اول الشهر الثالث فالمدّة ستون يوماً والمرق  
ثلاثة أهلة وقوله ثلاثة بالنصب بتقدير لتنظر وبالجر (وما أوقدت) بضم الهمزة مبنياً للمفعول (في آيات رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نام) بالرفع نائباً عن الفاعل وعند المؤلف في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن  
أبيه بلفظ كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه ناراً ولا منفاة بينها وبين رواية يزيد بن رومان هذه وعند ابن ماجه  
من طريق أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها بلفظ لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما ترى في بيت من بيوت  
الدخان الحديث قال عروة (وقلت) لعائشة رضي الله عنها (يا خالة) بضم التاء منادى مفرد ولابي ذر  
يا نساء يكسرها (ما كان يعينكم) بضم المثناة التحتية وكسر العين وسكون التحتية من اعاشه الله  
عيشة ولابي ذر يعينكم بضم الياء الاولى وفتح العين وتشديد الياء الثانية وقول الحافظ ابن حجر

رحمه الله وفي بعض النسخ ما كان يغنيكم يسكون الغن المجبة بعد هافون مكسورة ثم تحية تعقبه العيني بانه  
تصف عليه بخله من الاغناء وليس هو الا من القوت كذا قال (قال الاسودان) اي قالت عائشة كان يعيشتنا  
(المر والماء) من باب التغليب كالعمرين والقميرين والاقالماء لالون له ولذلك قالوا الايضان اللبن والماء وانما  
اطلقت على التمر اسود لانه غالب تمر المدينة وقول بعض الشراح تعال صاحب المحكم ان تفسير الاسودين بالتمر  
والماء مدرج تعقب بأن الادراج لا يثبت بالتوهم فانه في الفتح (الا انه قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
جيران من الانصار) بكسر الهمزة سعد بن عباد بن عبد الله بن عمرو بن حرام وأبو ايوب خالد بن زيد وسعد بن زرارة  
وغيرهم (كانت لهم منافع) جمع منجعة بفتح الميم وكسر النون وسكون التمنية آخرها مهملة اي غنم فيها لبن  
(وكأنوا يعيرون) بفتح اوله وثانته مضارع مخ اي يعطون (رسول الله صلى الله عليه وسلم من ألبانهم) وبضم اوله  
وكسر ثالثه مضارع اسخ والذي في اليونانية يخضون بفتح الياء والتون ويفتح الياء وكسر النون اي يجعلون له  
منجعة اي عطية (فيسقينا) وهذا موضع الترجمة لانهم كانوا يهدون اليه صلى الله عليه وسلم من ألبان منافعهم  
وفي الهدية معنى الهبة وفي هذا الحديث الحديث والعنونة ورواته كلهم مدنيون ورواية الراوي عن خاتمه  
وثلاثة من التابعين على نسق واحد اولهم ابو حازم وأخرجه مسلم (باب القليل من الهبة) وبه قال (حدثنا)  
ولابي ذر حدثني بالافراد (محمد بن بشار) بالموحدة المفتوحة والمجبة المشددة العبدى البصرى - بن دار قال  
(حدثنا ابن ابي عدي) هو محمد بن أبي عدي - وابوه ابراهيم البصرى - (عن شعبة) بن الحجاج (عن سليمان) بن  
مهران الاعمش (عن ابي حازم) سلمان الاشجعي - (عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم)  
أنه (قال لودعيت الى ذراع) بالذال المجبة وهو الساعد وكان صلى الله عليه وسلم يحب اكله لانه مبادى الشاة  
وابعد عن الاذى (أو كراع) بضم الكاف وبعد الراء ألف ثم عين مهملة مأدون الركبة من الساق (لا جبت)  
الداعي (ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبلت) وهذا يدل على جواز القليل من الهدية وأنه لا يرد والهدية  
في معنى الهبة فتحصل المطابقة بين الحديث والترجمة وانما حاض على قبول الهدية وان قلت لما فيه من التألف  
(باب من استوهب من اصحابه شيئاً) سواء كان عينا او منفعة جاز بغير كراهة في ذلك اذا كان يعلم طبيب انفسهم  
(وقال ابو سعيد) الخدرى - في حديث الرقية بالقائمة الموصول بقامه في كتاب الاجارة (قال النبي صلى الله  
عليه وسلم اضربوا الى معكم سهما) وبه قال (حدثنا ابن ابي مريم) هو سعيد بن محمد بن الحكم بن ابي مريم  
الجبلى المصرى قال (حدثنا ابو غسان) بفتح الغين المجبة وتشديد السين المهملة وبعد الالف نون محمد بن مطرف  
اللبنى (قال حدثني) بالافراد (ابو حازم) سلمة بن دينار (عن سهل) هو ابن سعد الساعدي الانصارى (رضى  
الله عنه) ان النبي صلى الله عليه وسلم ارسل الى امرأة من المهاجرين هذا وهم من ابي غسان والصواب انهم من  
الانصار نعم يحتمل أن تكون انصارية خالفت مهاجريا وترتجت به أو بالعكس واختلف في اسمها كما مر في الجمعة  
قال في الفتح رآه في الكرماني هنا فزعم أن اسم المرأة مينا وهو وهم وانما قيل ذلك في اسم الصحار انتهى (وكان  
لها غلام نجار) اسمه باقوم وقيل غير ذلك (قال لها مري عبدك) ولابي ذر فقال مري باسقاط لها واثنان الفاء  
قبل القاف (فليعمل لنا عودا المنبر) أي ليعمل لنا عودا في اعداد من نجر وتسوية وخرط يـ يكون منها منبر  
(فأمرت عبدا) بذلك (فذهب فقطع من الطرفاء) التي بالقابة (فصنع له) أي للنبي صلى الله عليه وسلم (منبرا فلما  
قضاء) أي صنعه وأحكمه (ارسلت الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه) أي عبدا (قد قضاء) أي المنبر (قال صلى  
الله عليه وسلم) وسقط لفظ صلى الله الى آخره لابي ذر (ارسل به) اي بالمنبر (الى) وهمة أرسلني مفتوحة  
(لخاؤا به فاحمله النبي صلى الله عليه وسلم فوضعه حيث ترون) ومطابقته للترجمة لا تخفى والحديث سبق  
في كتاب الجمعة وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) بن يحيى أبو القاسم القرشي العامري - الاوبسي -  
(قال حدثني) بالافراد (محمد بن جعفر) هو ابن ابي كثير الانصارى المدنى (عن ابي حازم) سلمة بن دينار (عن  
عبد الله بن ابي قتادة) الحارث (السلى) بفتح السين المهملة واللام الانصارى الخزرجى (عن ابيه) ابي قتادة  
(رضى الله عنه) أنه (قال كنت يوما جالسا مع رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم نازل امامنا والقوم محرمون وانا غير محرم) لأنه لم يقصد نكاحا وكان النبي صلى  
الله عليه وسلم ارسله الى جهة ليكشف أمر عدو (فابصر واحارا وحشيا وانا مشغول اخصف نعلى) بخاء مجبة

ثم صاد مهملة مكسورة اى اخرزه قال تعالى وطفقا بمصقان اى يلزمان البعض ببعض وكانت نعله كانت  
 انخرقت والواو فى قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم وفى والقوم وفى وانا غير محرم وفى وانا مشغول كلها للجمال  
 (فلم يؤذنى به) اى بالجار (واحبو الوأنى ابصرته) وفى الحج فبصر أصحابي بحمار وحش فجعل بعضهم ينصرك الى  
 بعض (فالتفت) بالفاء وفى نسخة والتفت (فأبصرته فتمت الى الفرس) قال فى المصاييح اسمه الجرادة كمارواه  
 الجنارى فى الجهاد (فأسرجته ثم ركبت) عليه (ونسيت السوط و لرح فقلت لهم ناولوني السوط والرح فقالوا  
 لا والله لا نعينك عليه بشئ) اى لانهم محرمون (فغضبت فترأت فأخذتها) السوط والرح (ثم ركبت فشددت على  
 الجمار فقترته) جرحته حتى مات (ثم جثت به وقدمات فوقه ووافيه بأكارنه ثم انهم شكوا فى اكلهم اياه وهم حرم  
 فرحنا وخبات العصد) من الجمار (معى فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) وكان تقدم (فسألناه عن ذلك  
 فقال معكم منه شئ) استفهام محذوف الاداة (فقلت نعم فتناولته العصد فأكلها حتى نفذها) بث سد افاء  
 وبالدال المهملة اى أفتاها ولا يذرنها بكسر الفاء مخففة لكن رده ابن التين كما حكاه فى الفتح (وهو) اى  
 والحال أنه عليه الصلاة والسلام (محرم) قال محمد بن جعفر الراوى عن أبي حازم فيما سبق (فحدثني به)  
 بهذا الحديث (زيد بن اسلم) ابواسامة أيضا (عن عطاء بن يسار) بالسین المهملة أبى محمد الهلالى مولى  
 أم المؤمنين ميمونة (عن أبي قتادة) المذكور فى السند السابق (عن النبي صلى الله عليه وسلم) وسقط قوله  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عند المستقلى والجوى \* ومطابقة الحديث للترجمة فى قوله معكم منه شئ  
 فانه فى معنى الاستيهاب من الاحصاب وزاد فى الحج كلوا وأطعموني قال فى الفتح ولعل المصنف اشار الى هذه  
 الزيادة وانما طلب عليه الصلاة والسلام ذلك منهم ليؤنسهم به ويرفع عنهم اللبس فى توقفهم فى جواز ذلك  
 وقد سبق هذا الحديث فى الحج فى أبواب \* (باب من استسقى) أى طلب من غيره ماء أو لبنا يشربه أو غير  
 ذلك مما تطيب به نفس المطلوب منه يجوز له (وقال سلم) هو ابن سعد الانصارى رضى الله عنه مما وصله  
 المؤلف فى النكاح (قال فى النبي صلى الله عليه وسلم استسقى) يسهل \* وبه قال (حدثنا ساجد بن محمد) بفتح الميم  
 وسكون الخاء التقطوا فى الكوفى قال (حدثنا سليمان بن بلال) قال (حدثني) بالافراد (ابوطولة) بضم الطاء  
 المهملة وتحقيف الواو الانصارى قاضى المدينة وزاد فى غير رواية أبى ذر رآه عبد الله بن عبد الرحمن قال  
 سمعت انصار رضى الله عنه يقولون انا نارسول الله صلى الله عليه وسلم فى دارنا هذه فاستسقى فلبنا له شاة لنا) سقط  
 لفظه لا يذر (ثم ثبتته) بكسر المجهة وضمها اى خلط اللبن (من ماء بئرنا هذه فأعطيته) ذلك (وابو بكر عن  
 يساره وعمر تجاهه) بفتح الهاء الاولى اى مقابله (واعرابي) لم يسم (عن عيسى) وهم من قال هو خالد بن الوليد  
 فشرب صلى الله عليه وسلم (فلما فرغ قال عمر هذا ابو بكر) أى اسقه (فأعطى) صلى الله عليه وسلم (الاعرابي)  
 فضله) وسقط لغير أبى ذر فضله (ثم قال) عليه الصلاة والسلام (الآيئون) مقدمون (الآيئون) مقدمون  
 أو هو مرفوع بفعل محذوف تقديره يقدم الآيئون وهذا الثانى تاكيدا للآيئون الاول (الآيئون) بفتح الهمزة  
 وتخفيف اللام للتنبية (فمنوا) أمر من ألين وهو تأكيدا بعد تأكيدا (قال انس فهى) أى البداية بالآين  
 (سنة فهى سنة ثلاث مرات) وزاد فى رواية أبى ذر والوقت فهى سنة وسقط لا يذر وحده قوله ثلاث مرات  
 وانما اعطى الاعرابي ولم يستأذنه لئلا يفسد ذلك لقرب عهده بالاسلام وفيه جالس القوم على قدر سبقهم  
 \* وهذا الحديث أخرجه المؤلف فى الاثرية \* (باب) جواز قبول هدية صائد (الصيد وقبل النبي صلى الله  
 عليه وسلم من ابى قتادة عصد الصيد) سبق موصولا قبل الباب السابق \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب)  
 الأزدي الوائحي بالمجعة ثم المهملة البصرى قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك)  
 الانصارى (عن انس رضى الله عنه) أنه (قال انفعنا) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وسكون الجيم اى  
 أترنا ونظرنا (أربا) من موضعه (عمر الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء والظاء المجعة وهو على مثال ثنية ظهر  
 من العلم المضاف والمضاف اليه فالاعراب الاول وهو متر والشانى مجرور أيدا بالاضافة موضع قريب من مكة  
 والارنب وأحد الارانب اسم جنس يطلق على الذكرو الانثى (فسمى القوم) نخوة ليمطادوه (فلقبوا) بفتح  
 الغين المجعة ولا يذر فلقبوا بكسر ها والاول أفصح بل انهم كسر بعضهم الكسر والكشيمى فلقبوا وهو معنى  
 لغبوا أى اعيوا قال أنس (قادر كنها) اى الارنب (فاخذتها فاقبت بها باطلمة) زوج أم أنس واسمها أم سليم  
 (قد يجها وبعث بها) فى رواية أبى داود أنه بعث بها مع أنس (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط لا يذر

لفظ بها (بوركها) بفتح الواو وكسر الراء ويجوز كسر الواو وسكون الراء ما فوق الفخذ مع الافراد فيها (أو  
 نخذيها) بكسر الخاء وفتح الذال المجتنبين مثني والشك من الراوى (قال) شعبة (نخذيها لا شك فيه) قال ابن  
 بطال وقول شعبة نخذيها لا شك فيه دليل على أنه شك في الفخذين أو لانه استيقن (فقبله) بفتح القاف وكسر  
 الموحدة أى قبل المبعوث اليه (قلت واكل منه) عليه الصلاة والسلام (قال واكل منه ثم قال بعد) أى بعد  
 القول بالاكل (قبله) فثبث في الاكل واستيقن القبول فجزم به آخر \* وهذا الحديث أخرجه البخارى ومسلم  
 في الذابح وأبو داود في الاطعمة والترمذى والنسائى وابن ماجه في الصيد \* (باب قبول الهدية) كذا ثبت  
 في رواية أبي ذر وسقط لغيره قال في الفتح وهو الصواب \* وبه قال (حدثنا اسماعيل بن أبي اويس) قال حدثني  
 بالافراد (مالك) هو ابن أنس الامام (عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله بن عتبة  
 ابن مسعود عن عبيد الله بن عباس عن الصعب) بالصاد والعين الساكنة المهملتين (ابن جثمارة) بفتح الجيم  
 وتشديد المثلثة (رضي الله عنهم أنه) أى الصعب (أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حجارا وحشيا وهو  
 بالابواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة والمذايع قرية من القرع من أعمال المدينة ينهاو بين الخففة بما يلي المدينة  
 ثلاثة وعشرون ميلا (أبو ذر) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة آخره نون موضع أقرب الى الخففة من الابواء  
 والشك من الراوى (فرد عليه) بحذف ضمير المفعول (فلما رأى) عليه الصلاة والسلام (مافى وجهه) أى وجه  
 الصعب من الكراهة لرد هديته عليه (قال) عليه الصلاة والسلام تطيبيا اقلبه (أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم  
 (انما نردّه) بتشديد الدال على الادغام وضمها وفتحها والوجهان في القرع واصله هنا والصواب الاول كما أخر  
 المضاعف من كل مضاعف مجزوم اتصل به ضمير المذكر مراعاة للواو التى توجبها ضمة الهاء بعدها ولم يحفظ سيبويه  
 في نحو الاذلال وصرح ابن الحاجب وغيره أنه مذهب البصريين وللكتشميين وحده لم يردده بفك الادغام  
 قال الدال الاولى مضمومة والثانية مجزومة (عليك) وللعموى والمستمل اليك بالهمزة بدل العين لعله من العلل  
 (الاناحرم) أى محرمون وانما رده عليه لأنه ظن أنه صيده \* ومباحث هذا الحديث سبقت في الحج ومراد  
 الموافق منه هنا قوله لم يردّه عليك الاناحرم لأن مفهومه انه لو لم يكن محرما قبله \* (باب قبول الهدية) قال  
 الحافظ بن حجر كذا ثبت لابي ذر وهو تكرار بغير فائدة وهذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة قبول هدية الصيد من العام  
 بعد الخصاص ووقع عند النسفي باب من قبل الهدية \* وبه قال (حدثنا) ولا يذرحني بالافراد (ابراهيم بن  
 موسى) القراء الراوى الصغير قال (حدثنا عبدة) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة ابن سليمان قال (حدثنا  
 هشام) هو ابن هريرة بن الزبير (عن أبيه عن عائشة رضيت الله عنها ان الناس كانوا يتحرون) أى يقصدون  
 (بهذا يوم) نوبة (عائشة) حين يكون عليه الصلاة والسلام عندها حال كونهم (يتغفون) أى يطلبون (بها)  
 أى بهذا يوم (أو يتغفون بذلك) أى بالتحرى (مرضاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح ميم مرضاة مصدر  
 ميمي بمعنى الرضا وعند أبي ذر مرضاة يكتب النساء وفى القرع واصله يتغفون فى الموضوعين بوحدة بعدها  
 فوقية ثم غن مجمة من الاتقاء فالشك انما هو فى بيا وبذلك وفى غيره يتبعون بها بتقديم المشاة مشددة وكسر  
 الموحدة وبالعين المهملة من الاتباع او يتغفون بذلك بالغين المجمة من الاتقاء \* وهذا الحديث أخرجه مسلم فى  
 الفضائل والنسائى فى عشرة النساء \* وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج قال  
 (حدثنا جعفر بن اياس) بكسر الهمزة وتخفيف الياء كالسابق هو ابن أبي وحشية (قال سمعت سعيد بن جبير عن  
 ابن عباس رضيت الله عنهما) أنه (قال اهدت أم حفيد) بالحاء المهملة المضمومة والفاء المفتوحة آخره مهملة  
 مصغرا واسمها هزيلة تصغير هزلة بالزاي وهى أخت أم المؤمنين ميمونة (وخالة ابن عباس الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم أقطا) بفتح الهمزة وكسر القاف بعدها طاء مهملة لتبنا محففا (وحمدا وأضبا) بفتح الهمزة وضم الصاد المجمة  
 وتشديد الموحدة جمع ضب بفتح الضاد والعموى والمستمل الى وضبا على الافراد ودية لا تشرب الماء وتعيش  
 سبع مائة سنة فصاعدا ويقال انها تقول فى كل اربعين يوما نظرة ولا يسقط لها سن (فاكل النبي صلى الله عليه وسلم  
 من الاقط والسمن وترك الضب) ولا يذرحني الاضب بلفظ الجمع (تقدرا) بالقاف والذال المجمة والنصب على  
 التعليل أى لاجل التقدير كراهة (قال ابن عباس فاكل) أى الضب (على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولو كان حراما ما اكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الشافعى حديث ابن عباس موافق حديث

ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم امتنع من أكل الضب لانه عافه لالا نه حرّمه فأكل الضب حلال انتهى •  
 ومباحث الحديث تأتي في الاطعمة ان شاء الله تعالى ومطابقة الحديث لما ترجم له في قوله فأكل النبي صلى الله  
 عليه وسلم من الاقط والسمن لان اكله دليل على قبول الهدية • وهذا الحديث أخرجه المؤلف ايضا في الاطعمة  
 والاعتصام ومسلم في الذبايح وابوداود في الاطعمة والنسائي في الصيد • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني  
 بالافراد (ابراهيم بن المنذر) الحزامي بالحاء المهملة والزاي الالف سدي ولابي ذر ابن منذر بدون الالف واللام  
 قال (حدثنا معن) هو ابن عيسى بن يحيى القزاز المدني (قال حدثني) بالافراد (ابراهيم بن طهمان) بفتح الطاء  
 المهملة وسكون الهاء الخراساني أحد الأئمة وثقه ابن معين والجهور وتكلم فيه بالارجاء وقد ذكر الحاكم انه رجع  
 عنه (عن محمد بن زياد) القرشي الجمحي مولى آل عثمان بن مظعون المدني سكن البصرة (عن ابي هريرة رضى  
 الله عنه) أنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتى بطعام) زاد احدوا بن حبان من طريق جاد بن سلمة  
 عن محمد بن زياد من غير أهله (سأل عنه اهدية أم صدقة) بالرفع فيها ما على الخبر أي هذا ويجوز النصب بتقدير  
 أجتّم به هدية أم صدقة (فان قيل صدقة) بالرفع (قال لا يصح ما كل ولا يأكل) لانها حرام عليه (وان قيل هدية)  
 بالرفع (ضرب يده) أي شرع في الاكل مسرعا (صلى الله عليه وسلم) وسقطت التصلية لابي ذر (فأكل معهم) •  
 ومطابقته للترجمة في قوله وان قيل هدية الخ لان اكله معهم يدل على قبول الهدية • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر  
 حدثني (محمد بن بشار) بالموحدة والمجعة المشددة ابن عثمان العبدى البصرى ابو بكر بن دار قال (حدثنا  
 غنذر) هو محمد بن جعفر الهذلي البصرى قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن قتادة) بن دعامة (عن انس بن  
 مالك رضى الله عنه) أنه (قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم) فسأل عنه (فقبل تصدق) به (على بريرة قال  
 هو لها صدقة ولنا هدية) أي حيث اهدته بريرة لنا لان الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالبيع وغيره كتصرف  
 سائر المالك في أملاكهم • وهذا الحديث أخرجه أيضا في الزكاة وأخرجه أيضا أبو داود  
 والنسائي • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (محمد بن بشار) هو العبدى السابق قال (حدثنا غنذر) الهذلي  
 قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي الفقيه أبي محمد  
 المدني الامام ولد في حياة عائشة رضى الله عنها (قال) أي شعبة (سمعت) أي الحديث الاتي ان شاء الله تعالى  
 (منه) أي من عبد الرحمن (عن القاسم) أبيه (عن عائشة رضى الله عنها انها ارادت أن تشتري بريرة) من أهلها  
 (وانهم اشتروا) على عائشة (ولاء هافذ كر) بضم الميم مبنيا للمفعول أي ذكر ما اشتروا به على عائشة (لنبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لعائشة (أشريها فأعتقها فاعاها الولامن اعتق) ومباحث هذا  
 سبقت مرّات (واهدى) بضم الهمزة (لها) أي لبريرة (لحم) وفي نسخة واهدت لها لحما (فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم ما هذا قلت تصدق) مبنيا للمفعول زاد في نسخة به (على بريرة) ولابي ذر بعد قوله لحم فقيل للنبي صلى  
 الله عليه وسلم هذا تصدق به على بريرة (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (هو لها صدقة ولنا هدية) ومفهومه أن  
 التحريم انما هو على النصفة لاعلى العين وعلى الرواية الاولى يكون السؤال والجواب من قوله صلى الله عليه وسلم  
 والثانية اصوب (وخيرت بريرة) أي صارت مخيرة بين أن تفارق زوجها وأن تبقى تحت نكاحه (قال عبد  
 الرحمن) بن القاسم الراوى (زوجها) مغيب (حرّأ وعبد قال شعبة) بن الحجاج (سألت) وفي نسخة ثم سألت (عبد  
 الرحمن) بن القاسم (عن زوجها قال لا أدري احرام عبد) بهمة الاستفهام وبالميم بعد الهمزة الاخرى ولابي  
 ذر حرّأ وعبد والمشهور وهو قول مالك والشافعي انه عبد وخالف اهل العراق فقالوا انه كان حرّا • وهذا  
 الحديث أخرجه مسلم في العتق والزكاة بقصد الهدية والنسائي في البيوع والقرائض والطلاق والشروط  
 • وبه قال (حدثنا محمد بن مقاتل ابو الحسن) الكسائي نزيل بغداد ثم مكة قال (اخبرنا خالد بن عبد الله)  
 الطحان الواسطي (عن خالد الخذاء) بالحاء المهملة والذال المجعّة (عن حفصة بنت سيرين عن ام عطية) نسبية  
 الانصارية أنها (قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة رضى الله عنها فقال لها عندكم) ولابي ذر أعذكم  
 بأبيات همزة الاستفهام (شيء قالت) عائشة (لا) نئي (الا شيء بعثت به ام عطية من الشاة التي بعثت اليها من  
 الصدقة) بفتح الموحدة وسكون المثناة وتاء الخطاب ولابي ذر بعثت بضم الموحدة مبنيا للمفعول قال في الفتح  
 وهو الصواب (قال) عليه الصلاة والسلام (انها) أي الشاة للعموى والمستمل انه (قد بعثت محالها) بفتح الميم

وكسر الحاء المهمله يقع على الزمان والمكان اى صارت حلالا بانتقالها من الصدقة الى الهدية \* وهذا الحديث  
 قدم في باب اذا تحوالت الصدقة من كتاب الزكاة \* (باب من أهدي) شيئا (الى صاحبه ويحزى) اى قصد (بعض  
 نساءه دون بعض) \* وبه قال (حدثنا سليمان بن حرب) (الواشع) قال (حدثنا حماد بن زيد) بن درهم الازدى  
 الجهمي البصري \* (عن هشام) (ولاي ذرع عن هشام بن عروة) (عن ابيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضى الله  
 عنها) أنها (قالت) كان الناس ينحزون يقصدون (بهذا يا هم يوحى) الذى يكون فيه عدى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وزاد الاسماعيلي عن حماد بن زيد بهذا الاسناد فاجتمع من صواحي الى ام سلمة فقتل لها خبرى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان (وقالت ام سلمة) ام المؤمنين له عليه الصلاة  
 والسلام (ان صواحي) تعنى ائمهات المؤمنين (اجتمعن) عندي (فذكرت له) الذى قلن من انه يأمر الناس  
 أن يهدوا له حيث كان (فأعرس) عليه السلام (عنها) اى عن ام سلمة لم يلتفت لما قالته وفي نسخة عنها اى عن  
 بقية ائمهات المؤمنين \* وهذا الحديث أورده هنا مختصرا وأورده في فضائل عائشة مطولا وأخرجه الترمذى  
 في المناقب \* وبه قال (حدثنا اسماعيل) ابن أبي اويس (قال حدثني) بالافراد (الحق) ابو بكر عبد الحيد بن أبي  
 اويس (عن سليمان) بن بلال (عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها ان نساء رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كن حزينين) بكسر الحاء المهمله وسكون الزاى تنية حرب أى طائفتين (فحزب فيه عائشة) بنت أبي  
 بكر (وحفصة) بنت عمر (وصفية) بنت حيي (وسودة) بنت زمعة (والحزب الاحرام سلمة) بنت أبي امية  
 (وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم) زينب بنت جحش وميمونة بنت الحارث وام حبيبة بنت أبي سفيان  
 وجويرية بنت الحارث (وكان المسلمون قد علموا حب رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة) بضم الحاء  
 (فاذا كانت عند أحدهم هدية يريد أن يهديها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرها حتى اذا كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة) يوم نوبتها (بعث صاحب الهدية الى) ولابي ذر بها الى (رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في بيت عائشة فكلهم حزب ام سلمة فقتل لها كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس) يجوزم يكلم  
 ويكسر لا انتقاء الساكنين وبالرفع (فيعول) تفسر ليكلم (من أراد أن يهدي) بضم الياء من أهدي (الى رسول  
 صلى الله عليه وسلم هدية فليهد) بضم الياء وتذكر الضمير أى الشئ المهدى وللعموى والمستلى فليهدا أى  
 الهدية اليه وقال الحافظ ابن حجر فليهد في رواية الكشميهني بحذف الضمير انتهى وهو الذى في النسخة المقررة  
 على الميدوى (حيث كان) عليه الصلاة والسلام (من نسائه) واغبر أبى ذر من بيوت نسائه (فكلمته ام سلمة  
 بما قلن) لها (فلم يقل لها) عليه السلام (شيئا فساأنها) عما أجابها (فقالت) ام سلمة (ما قال لي شيئا فقتل لها فكلهم  
 بالفاء ولابي ذر عليه) قالت (اى عائشة وفي نسخة قال (فكلمته) أى ام سلمة (حين دار اليها) أى يوم نوبتها  
 (أيضا فلم يقل لها شيئا فساأنها فقالت ما قال لي شيئا فقتل لها كلهم حتى يكلمك فدار اليها فكلهم) وقال بها  
 لا تؤذيني في عائشة) لفظة في التعليل كقوله تعالى فذا كن الذى لتنتى فيه (فان الوحى لم يأتني فوب امرأة  
 الا عائشة قالت) اى ام سلمة (فقتل) وفي نسخة قالت اى عائشة فقالت ام سلمة (التوب الى الله من ادنا رسول  
 الله ثم انهن) أى ائمهات المؤمنين الذين هم حزب ام سلمة (دعون) بالواو والكشميهني دعين بالياء اى طلبن  
 (فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت) أى فاطمة (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو عند عائشة  
 (تقول) له عليه الصلاة والسلام (ان نسائه) بشديداتهن وفي البيهقي ليس فيها غيره ان يجزئة على النون  
 مخففة (ينشدك الله) بفتح الياء وضم المعجمة اى يسألك بالله وسقط لابي ذر لفظ الجلالة وقال في الفتح  
 ولا يصلي يشاهدك الله (العدل في بنت ابي بكر) عائشة قال في الفتح أى التسوية بينهما في كل شئ من المحبة  
 وغيرها وقال الكرماني ومحبة القلب فقط لانه كان يسوى بينهما في الافعال المقدورة وقد اتفق على انه لا يلزمه  
 التسوية في المحبة لانها ليست من مقدور البشر (فكلمته) فاطمة رضى الله عنها في ذلك وعند ابن سعد من  
 مرسل على بن الحسين ان التى خاطبت فاطمة بذلك منهن زينب بنت جحش وان النبي صلى الله عليه وسلم سأها  
 ارسلت زينب قالت زينب وغيرها قال أهى التى وليت ذلك قالت نعم (وقال يا بنية) لا تحبين ما أحب قالت بلى  
 زاد مسلم قال فاجبى هذه اى عائشة (فرجعت) فاطمة (اليهن فاخبرتهن) بالذى قاله (فقلن ارجى اليه فابت  
 فاطمة (أن ترجع) اليه (فأرسلن زينب بنت جحش فاته) عليه السلام (فاغلطت) في كلامها (وقالت ان نسائه

يشدك الله العدل في بنت ابن أبي خفافة) يضم القاف وبعد الحاء المهملة ألف ففاء فيها تأنيث هو والد أبي بكر  
 الصديق واسمه عثمان رضي الله عنهما (مرفعت) زنيب (صوتها حتى تناولت عائشة) أي منها (وهي قاعدة) جلة  
 اسمية (فبنتها) أي سبت زنيب عائشة رضي الله عنها (حتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لينظر إلى عائشة هل  
 تكلم) بجذف إحدى التامين (قال فتكلمت عائشة ترد على زنيب حتى أسكتتها قالت فنظر النبي صلى الله عليه  
 وسلم إلى عائشة وقال أنها بنت أبي بكر) أي أنها شريفة عاقلة عارفة كأبيها وكانه صلى الله عليه وسلم أشار إلى أن  
 أبا بكر كان عالما بعباقب مضر ومثالبها ولا يستغرب من بنته تلقى ذلك عنه ومن يشابهه أياه فاظم والولد سرأيه قال  
 المهلب في الحديث أنه لا حرج على الرجل في إثارة بعض نسائه بالتحف والطرف من المال كل واعترضه ابن المنير  
 بأنه لا دلالة في الحديث على ذلك وإنما الناس كانوا يفعلون ذلك والزواج وإن كان مخاطبا بالعدل بين نسائه  
 فالمهدون الأجانب ليس أحدهم مخاطبا بذلك فلهذا لم يتقدم عليه الصلاة والسلام إلى الناس بشئ في ذلك  
 وإيضاف ليس من مكارم الأخلاق أن يتعرض الرجل إلى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية ولا  
 يقال أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي يقبل الهدية فيملكها فيلزم التخصيص من قبله لأننا نقول المهدي لأجل  
 عائشة كأنه ملك الهدية بشرط تخصيص عائشة والتلذذ يتبع فيه تحجير المالك مع أن الذي يظهر أنه عليه الصلاة  
 والسلام كان يشركهن في ذلك وإنما وقعت المنافسة لتكون العطية تصل إليهن من بيت عائشة ولا يلزم في ذلك  
 تسوية ورواية هذا الحديث كلهم مدنيون وفيه رواية الأخ عن أخيه والابن عن أبيه ولما تصرف الرواة  
 في حديث الباب بالزيادة والنقص حتى أن منهم من جعله ثلاثة أحاديث (قال البخاري الكلام الأخيرة  
 فاطمة يذكر عن هشام بن عروة عن رجل) لم يسم (عن الزهري) محمد بن مسلم (عن محمد بن عبد الرحمن)  
 ابن الحارث بن هشام عن عائشة ويغفر جهالة الراوي في الشواهد والمتابعات (وقال أبو مروان) يحيى بن أبي  
 زكريا القسافي سكن واسطا (عن هشام بن عروة كان الناس يتحرون بهذا يوم عائشة) رضي الله عنها (وعن  
 هشام) هو ابن عروة (عن رجل من قريش ورجل من الموالي) لم يسم (عن الزهري) عن محمد بن عبد الرحمن بن  
 الحارث بن هشام) أنه قال (قالت عائشة كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنت فاطمة) الحديث قال  
 الحافظ ابن حجر في تعليق التعليق من المقدمة رواية هشام عن رجل ورواية أبي مروان عن هشام لم أجدهما \*  
 (باب ما لا يرد من الهدية) \* وبه قال (حدثنا أبو معمر) عبد الله بن عمرو بن الجراح المنقري المقعد قال (حدثنا  
 عبد الوارث) بن سعيد قال (حدثنا عزرة بن ثابت) بفتح العين المهملة وسكون الزاي وفتح الراء (الأنصاري) قال  
 (حدثني) بالافراد (ثمامة بن عبد الله) يضم المثناة وتحقيف الميم ابن أنس قاضي البصرة (قال) أي عزرة (دخلت  
 عليه) أي على ثمامة (فتناولني طيبا قال) كان أنس رضي الله عنه لا يرد الطيب قال وزعم) أي قال (أنس أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب) لأنه ملازم لمناجاة الملائكة كذا قاله ابن بطال ومفهومه أنه من  
 خصائصه وليس كذا وقد اقتدى به أنس في ذلك والحكمة في ذلك ما في حديث أبي هريرة باسناد صحيح  
 عند أبي داود والنسائي مرفوعا من عرض عليه طيب فلا يردّه فانه خفيف المحمل طيب الرائحة وعند  
 الترمذي باسناد حسن من حديث ابن عمر مرفوعا ثلاثة لا ترد الوسايد والدهن واللبن قال الترمذي يعني  
 بالدهن الطيب \* وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في اللباس والترمذي في الاستئذان في باب ما جاء  
 في كراهية رد الطيب وقال حسن صحيح والنسائي في الوليمة والزينة \* (باب من رأى الهبة) أي التي  
 تهب ولا يذرعن الهوى والمستمل من يرى ولا يذرعن الهبة (الفائبة جائزة) نصب مفعول ثان  
 لرأى وبالرفع خبر أن على رواية أبي ذر \* وبه قال (حدثنا سعيد بن أبي مرزوق) هو سعيد بن الحكم بن محمد  
 ابن سالم بن أبي مرزوق الجهني بالولاء قال (حدثنا الليث) بن سعد الإمام (قال حدثني) بالافراد (عقيل)  
 يضم العين ابن خالد بن عقيل بالفتح الأبي بفتح الهزة وسكون التحتية الأموي مولاهم (عن ابن شهاب)  
 محمد بن مسلم الزهري أنه (قال ذكر عروة) بن الزبير (أن المسورين مخزومة رضي الله عنهم وأولادهم) بن الحكم  
 (أخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه وفد هوازن) زاد في الوكالة مسلمين فسألوه أن يرد إليهم  
 أموالهم وسيبهم (قام في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإن أخوانكم جاؤنا) حال كونهم  
 نائبين وإني رأيت أن أرد إليهم سيبهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك) يضم الياء وفتح الطاء وتشديد الياء أي  
 من أحب أن يطيب نفسه يدفع السبي إلى هوازن (فليفعل) جواب من المتضمنة معنى الشرط (ومن أحب)

أي منكم (أن يكون علي حظه) أي نسيه من السي (حق نعطيه إياه) أي عوضه (من أول ما بقي الله علينا)  
 بضم الياء وكسر الفاء من أفا أي يرجع اليان من أموال الكفار وجواب الشرط فليفعل وحذف هنا في هذه  
 الطريق (فقال الناس طيننا لك) زاد في العتق ذلك وقد سبق فيه أن هذه الرواية مرسله لأن مروان لا صحبة له  
 والمسور لم يحضر القصة و مراد المؤلف منه هنا قوله صلى الله عليه وسلم واني رأيت أن أرد إليهم سيهم فمن أحب  
 منكم أن يطيب ذلك فليفعل مع قولهم طيننا لك فبهم وهموا ما غنوه من السي قبل أن يقسم وذلك في معنى  
 الغائب وتركهم أيام في معنى الهبة كذا أقرره في فتح الباري وفيه من التعسف ما لا يخفى وإطلاق التملك على  
 الهبة بعيد وزعم ابن بطال أن فيه دليلا على أن للسلطان أن يرفع أملاك قوم إذا كان في ذلك مصلحة واستئلاف  
 وتعقبه ابن المنير بأنه لا دليل فيه على ذلك بل في نفس الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك إلا بعد تطيب  
 نفوس المالكين ولا يسوغ للسلطان نقل أملاك الناس وكل أحد أحق بماله وتعقبه ابن الدمايني من  
 المالكية فقال لنا في المذهب صورة ينقل فيها السلطان ملك الإنسان عنه جبرا كدار ملاصقة للجامع الذي  
 احتج إلى توسعته وغير ذلك لكنه لا ينقل إلا بالائتم قال وهو وارد على عموم كلامه \* وهذا الحديث قطعة من  
 حديث سبق في العتق \* (باب المكافأة في الهبة) بالهمز وقد ترك مفاعلة بمعنى المقابلة وللكتن في الهدية  
 بالبدال المهملة بدل الهبة بالموحدة \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عيسى بن يونس) بن  
 أسحاق السبيعي بفتح السين المهملة وكسر الباء (عن هشام عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله  
 عنها) أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها أي يعطي الذي يهدي له بدلها  
 واستدل به بعض المالكية على وجوب الثواب على الهدية إذا أطلق وكان من يطلب مثل الثواب كالفقير للفقير  
 بخلاف ما يذهب إليه الأعلى للداني ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك ومذهب الشافعية  
 لا يجب بمطابق الهبة والهدية إذ لا يقتضيه اللفظ ولا العادة ولو وقع ذلك من الأدنى إلى الأعلى كافي إعارته له  
 الحاقا لا لالعيان بالمنافع فإن أنمايه المتهب على ذلك فهدية مبتدأة وإذا قد علمنا ما قد ان بنواب معلوم لا يجوز  
 صح العقدي عانظرا للمعنى فإنه معاوضة مال بمال معلوم كالبيع بخلاف ما إذا قد علمنا ما قد ان بنواب معلوم لا يجوز  
 معاوضة نعم المكافأة على الهدية والهبة مستحبة اقتداء به صلى الله عليه وسلم وأشار المؤلف بقوله (لم يذكر  
 وكيع) هو ابن الجراح فيما وصله ابن أبي شيبة (ومحاضر) بضم الميم وكسر الضاد المجهة ابن المورع بتشديد الراء  
 المكسورة وبالعين المهملة الكوفي (عن هشام عن أبيه) عروة (عن عائشة) إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصل  
 هذا الحديث عن هشام وقد قال الترمذي والبرزاري لا نعرفه موصولا إلا من حديث عيسى بن يونس وهو عند  
 الناس مرسل قال ابن حجر ورواية محاضر لم أقف عليها \* ومطابقة الحديث للترجمة متجهة إذا أريد بلفظ الهبة  
 معناها الأعم والحديث أخرجه أبو داود في البيوع والترمذي في البر \* (باب حكم الهبة للأولاد) من الوالد  
 (وإذا أعطى) الوالد (بعض ولده شيئا لم يجز) له ذلك (حتى يعدل بينهم ويعطي الآخر من مثله) وللامموى والمسنلى  
 ويعطى بضم أوله وفتح ثائه الآخر بالافراد والرفع نائب عن الفاعل (ولا يشهد عليه) مبنى للمقبول والضمير  
 في عليه للأب أي لا يبيع الشهود أن يشهدوا على الأب إذا فضل بعض بنيه على بعض (وهال النبي صلى الله عليه  
 وسلم) فيما وصله في الباب اللاحق من حديث النعمان (أعدوا بين أولادكم في العطية) هبة أو هدية أو صدقة  
 وسقط لفظ في العطية في الباب اللاحق (وهل للوالدان يرجع في عطيته) التي أعطاهما الولد نعم له ذلك وكذا سائر  
 الأصول من الجهتين ولو منع اختلاف الدين من دون حكم الحاكم سواء أقبضها الولد أم لا غنيا كان أو فقيرا  
 صغيرا أو كبيرا الحديث الترمذي والحاكم وصحهما لا يحمل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد  
 فيما يعطى لولده والوالد يشمل كل الأصول أن حل اللفظ على حقيقة ومجازة والأحق به بقية الأصول بجامع  
 أن لكل ولادة كافي النفقة (و) حكم (ما يأكل) الوالد (من مال ولده بالمعروف) إذا احتاج (ولا يعتدى)  
 لكن قال ابن المنير وفي انتزاعه من حديث الباب خلاص في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الحاكم  
 مرفوعا أن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه فكلوا من مال أولادكم (واشترى النبي صلى  
 الله عليه وسلم) فيما وصله المؤلف في كتاب البيوع في حديث طويل (من عمر) بن الخطاب (بغير أنما أعطاه) أي  
 البعير (ابن عمر) وقال عليه الصلاة والسلام (اصنع به ما شئت) فيه تأكيده للتسوية بين الأولاد في الهبة لانه



عليه الصلاة والسلام لو سأل عمر أن يهبه لابن عمر لم يكن عدلا بين بني عمر فلذلك اشتراه صلى الله عليه وسلم ثم  
وهبه له وفيه دليل على أن الاجنبي يجوز له أن يخصص بالهبة بعض ولد صديقه دون بعض ولا يعتد ذلك جورا  
وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا مالك) الإمام (عن ابن شهاب) الزهري (عن جابر بن عبد الله  
عبد الرحمن) بضم الحاء المهملة ابن عوف (ومحمد بن النعمان بن بشير) بفتح النون وكسر المهملة ابن سعد بن  
ثعلبة بن الجلاس بضم الجيم وتخفيف اللام آخره سين مهملة النابغة (انهما حدثنا عن النعمان بن بشير أن أبا  
بشير بن سعد بن ثعلبة (أخيه) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نخلت بفتح النون والحاء المهملة  
وسكون اللام أي أعطيت (أخي هذا) النعمان (غلاما) لم يسم (فقال) عليه الصلاة والسلام (أكل ولدك  
نخلت) أي أعطيت (مثله) وهمة أكل للاستفهام على طريق الاستخبار وكل منصوب بقوله نخلت ولمسلم من  
رواية أبي حيان فقال أكلهم وهبت لهم مثل هذا (قال لا) وفي الموطآت للدارقطني من رواية ابن القاسم  
قال لا والله يا رسول الله (قال فارجعه) بهمة وصل ولمسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال فارجده  
وتسلك به من أوجب التسوية في عطية الاولاد وبه صرح البخاري وهو مذهب طاوس والثوري وحمل الجمهور  
الامر على التدب والتهمي على التنزيه فيكره للوالدان علان يهب لاحد ولديه أكثر من الآخر ولو ذكرا لثلا  
يفضي ذلك إلى العتوق وفارق الارث بان الوارث راض بما فرض الله له بخلاف هذا وبأن الذكر والاتی انما  
يختلفان في الميراث بالعمومية أما بالرحم المجردة فهما سواء كالأخوة والاختوات من الأم والهبة للأولاد أمر بها  
صلة للرحم نعم أن تناووا حاجة قال ابن الرفعة فليس من التفضيل والتخصيص المذخور السابق وإذا ارتكب  
التفضيل المكروه فالأولى أن يعطى الآخر بما يحصل به العدل ولورجع جازيل حكى في البحر استحبابه قال  
الاسنوي وينبغي أن يكون محل جوارزه أو استحبابه في الزائد عن أحد تضع التسوية ويجب أن يرجع وعنه  
يجوز التفاضل ان كان له سبب كأن يحتاج الولد لماته أو ديشه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف تجب  
التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار وفي هذا الحديث رواية لابن عن أبيه ورواه كلهم مديون الاشيج  
المؤلف وأخرجه أيضا في الهبة والنهادات ومسلم في الفرائض والترمذي في الاحكام والنسائي في التعلل وابن  
ماجه في الاحكام والله الموفق (باب الاشهاد في الهبة) \* وبه قال (حدثنا حامدين عمر) بن حفص بن  
عبد الله الثقفي قال (حدثنا أبو عوانة) الواح ابن عبد الله الشكري (عن حصين) بضم الحاء وفتح الصاد  
المهملين ابن عبد الرحمن السلمي (عن عامر) الشعبي أنه (قال سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما وهو على  
المنبر) بالكوفة كما عند ابن حبان والطبراني (يقول اعطاني أبي) بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس بضم الجيم  
وتخفيف اللام وضبطه الدارقطني بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام الانصاري الخزرجي (عطية) كانت العطية  
غلاما سألت أم النعمان أباها أن يعطيه إياه من ماله حكما في مسلم (فقالت عمرة) بفتح العين وسكون الميم  
(بنت رواحة) بفتح الراء وبالحاء المهملة الانصارية أم النعمان لانيه (لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) انك اعطيته ذلك على سبيل الهبة وغرضها بذلك تثبيت العطية (فأبى) بشير (رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال اني اعطيت أبي) النعمان (من عمرة بنت رواحة عطية فأمرني أن أشهدك يا رسول الله) على  
ذلك (قال) عليه الصلاة والسلام (اعطيت سائر ولدك مثل هذا) الذي اعطيته النعمان (قال لا) وعند ابن  
حبان والطبراني عن الشعبي لا أشهد على جور وتسلك به الإمام أحمد في وجوب العدل في عطية الاولاد وأن  
تفضل احدهم حرام وظلم وأجيب بان الجور هو الميل عن الاعتدال والمكروه أيضا جور وقد زاد مسلم أشهد  
على هذا غيري وهو اذن بالشهاد على ذلك وحينئذ فامتناعه عليه الصلاة والسلام من الشهادة على وجه التنزه  
واستضعف هذا ابن دقيق العيد بأن الصيغة وان كان ظاهرها الاذن بهذا الا أنها مشعرة بالتنفير الشديد عن  
ذلك الفعل حيث امتنع عليه الصلاة والسلام من مباشرة هذه الشهادة معللا بأنها جور فتخرج الصيغة عن  
ظاهر الاذن به هذه الفرائض وقد استعملوا مثل هذا اللفظ في مقصود التنفير (قال فأتقوا الله واعدوا بين  
اولادكم قال فرجع) بشير من عند النبي صلى الله عليه وسلم (فرد عطية) التي أعطاها للنعمان وفي الحديث  
كراهة تحمل الشهادة فيما ليس بمباح وأن الاشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب وأن للإمام الاعظم أن  
يحمل الشهادة وتظهر قائمتها انما يصحكم في ذلك بطله عنده من يميزه أو يؤيدها عند بعض نوابه وقول ابن المنبر ان  
فيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتنطع لان عمرة لورضيت بما وهدبه زوجها الولد لما رجع فيه فلما اشتد

حرصها في تثبيت ذلك أفضى الى بطلانه تعقبه في المصايح بأن ابطالها اذ ترفع به جور وقوع في القضية فليس ذلك  
 من سوء العاقبة في شيء \* (باب حكمه) هبة الرجل لامرأته (حكم هبة (المرأة لزوجها قال ابراهيم) بن يزيد  
 القاضي فيما وصله عبد الرزاق (جائز) أي الهبة من الرجل لامرأته ومثلها (وقال عمر بن عبد العزيز) فيما وصله  
 عبد الرزاق (لا يرجعان) أي الزوج فيما وهبه لزوجته ولا هي فيما وهبت له (واستأذن النبي صلى الله عليه  
 وسلم) بما هو موصول في هذا الباب (نساء في ان يرضى في بيت عائشة) \* ووجه مطابقتها للترجمة من حيث  
 ان أتمهات المؤمنين وهن له عليه السلام ما استحققن من الايام ولم يكن لهن في ذلك رجوع فيما ضي وان كان  
 لهن الرجوع في المستقبل (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما يأتي ان شاء الله تعالى آخر الباب موصولا  
 (العائش في هبته) زوجها كمن أو غيره (كالكلب يهودي في قبه وقال الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب فيما وصله عبد  
 الله بن وهب عن يونس بن يزيد عنه (قيل قال لامرأته هي لي) أمر من وهب وبه وأصله أو هي حذفت واوه  
 تباعضه لان أصل يوجب فلما حذفت الواو استغنى عن المهزة فحذفت فصار هي على وزن على (يعض  
 صداقت أو) قال هي لي (كله) فهو هبته (ثم لم يمكنه الا يبرأ حتى طلقها فرجعت فيه قال) الزهري (يرد) الزوج  
 (اليها) ما وهبته (ان كان خلبها) بفتح الخاء المجهمة واللام والموحدة أي خدعها (وان كانت اعطته) وهبته ذلك  
 (عن طيب نفس) منها (ليس في شيء من أمره خديعة) لها (جلد) ذلك ولا يجب رده اليها (قال الله تعالى)  
 في سورة النساء وآتوا النساء صدقاتهن نحلة (فان طين لكم عن شيء منه نفسا) قال البيضاوي التمهيد للصدقات  
 جلا على المعنى أو يجري مجرى اسم الإشارة قال الزمخشري كأنه قيل عن شيء من ذلك وقيل للآتياء ونفسا تميز  
 لبيان الجنس ولذا وحده والمعنى فان وهين لكم من الصدقات شيئا عن طيب نفس لكن جعل العدة طيب النفس  
 للمبالغة وعداء بمن تضمنه معنى التها في والتجا وزوال منه بعثا لهن على تقليل الموهوب وزاد أبو ذر في روايته  
 فكلوه أي خذوه وأفقوه هنيئا أي حلالا بلا تبعة والى التفصيل المذكور بين أن يكون خدعها فلها أن ترجع  
 والا فلا ذهب المالكية ان أقامت البينة على ذلك وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا والى عدم الوجوب من  
 الجلائين مطلقا ذهب الجمهور وقال الشافعي لا يرد الزوج شيئا اذا خلعها ولو كان مضرا اليها لقوله تعالى فلا جناح  
 عليهما فيما اقتدت به \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (ابراهيم بن موسى) الفراء الرازي المعروف  
 بالصغير قال (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني البجلي (عن معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن  
 مسلم بن شهاب أنه (قال أخبرني) بالافراد (عبيد الله بن عبيد الله) بضم العين في الاول ابن عتبة بن مسعود  
 (قالت عائشة رضي الله عنها الماتل النبي صلى الله عليه وسلم) في وجهه (فاشدد وجهه) وكان في بيت ميمونة رضي  
 الله عنها (استأذن أزواجه ان يمرض) بضم أوله وفتح الميم وتشديد الراء (في بيتي) وكان الخطاب لآتهات  
 المؤمنين في ذلك فاطمة كما عند ابن سعد باسناد صحيح (فاذن) بتشديد الذون (له) عليه الصلاة والسلام أن  
 يمرض في بيت عائشة (نخرج) عليه الصلاة والسلام (بين رجلين بخط رجلاه الارض) بضم الخاء المجهمة ورجلاه  
 فاعل أي يؤثر رجليه في الارض كأنه يحيط خطا (وكان بين العباس وبين رجل آخر فقال عبيد الله) بن عبد الله  
 (فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة) رضي الله عنها (وقال لي وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة  
 قلت لا) أدري (قال هو علي بن أبي طالب) رضي الله عنه \* وهذا الحديث قد سبق في كتاب الطهارة وغيرها  
 ويأتي ان شاء الله تعالى وبقيته مباحته في باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم آخر المغازي \* وبه قال (حدثنا مسلم بن  
 ابراهيم) الفراء هبدي قال (حدثنا وهيب) بضم الواو وفتح الهاء مصنفه ابن خالد بن عمران البصري قال  
 (حدثنا ابن طاووس) عبد الله (عن أبيه) طاووس (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم العائد) زوجها أو غيره (في هبته كالكلب يقي ثم يعود في قبه) وزاد أبو داود قال ولا نعلم التي الاحراما  
 وأخرج به الشافعي وأحمد على أنه ليس للواهب أن يرجع فيما وهبه الا الذي يخله الابن له وعند مالك أنه أن  
 يرجع في الاجنبي الذي قصده منه الثواب ولم يقبه وبه قال أحمد في رواية وقال أبو حنيفة للواهب الرجوع  
 في هبته من الاجنبي ما دامت قائمة ولم يعوض منها وأجاب عن الحديث بأنه عليه الصلاة والسلام جعل العائد  
 في هبته كالعائد في قبه فالتشبيه من حيث انه ظاهر التبع مروة وخلقا لاشرا عا والكلب غير متعبد بالحرام  
 والحلال فيكون العائد في هبته عائدا في أمر قدر كالقدر الذي يعود فيه الكلب فلا يثبت بذلك منع الرجوع

في الهبة ولكنه يوصف بالقبض \* (باب حكم) (هبة المرأة لغير زوجها) حكم (عقها جارية لها وفي نسجة بالفرع وأصله وعقها بالرفع على الاستئناف) (إذا كان لها زوج) ليست إذا الشرط بل هي للفرع لأن الكلام فيما إذا كان لها زوج وقت الهبة والعق أما إذا لم يكن لها زوج فلا نزاع في جوازها (فهو) أي ما ذكر من الهبة والعق (جاء إذا لم تكن سفينة فإذا كانت سفينة لم يجوز قال الله تعالى) ولا يذروها قال الله تعالى (ولا تؤنثوا السفن) أموالكم) وهذا مذهب الجمهور وعن مالك لا يجوز لها أن تعطى بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة إلا من الثلث قياسا على الوصية \* وبه قال (حدثنا أبو عاصم) (حدثنا أبو عاصم) (عن ابن جريج) (عن عبد الملك بن عبد العزيز) (عن ابن أبي مليكة) (بضم الميم) وقع اللام بعد الله بن عبد الله (عن عباد بن عبد الله) بتثنية الموحدة بعد العين المفتوحة ابن الزبير بن العوام (عن) (حدثته لايه) (أسماء) بنت أبي بكر الصديق (رضي الله عنها) وعن أبيها أنها قالت قلت يا رسول الله مالي مال إلا ما دخل علي (بفتح السين) بتثنية الياء زوجي (الزبير) بن العوام وصيره ملكا لها (فأنصديق) بمحذف أداة الاستعانة والمفعول على كافي الفتح أفأنصديق بأبائها (قال) عليه الصلاة والسلام (نصديق ولا نوعي) بضم أوله وكسر العين من الابعاء (فيوعى عليك) بفتح العين أي لا تجعبي في الوعاء وتجعلي بالنفقة فنجازي بمثل ذلك \* وقد روى أيوب هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه والنسائي وصرح أيوب عن ابن أبي مليكة بتحديث عائشة بذلك فيحصل على أنه سمعه من عباد عنها ثم حدثته به \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله تصدق فإنه يدل على أن المرأة التي لها زوج لها أن تنصديق بغير إذن زوجها والمراد من الهبة في الترجمة معناها اللقوى وهو تناول الصدقة وقد تقدم الحديث في أوائل كتاب الزكاة \* وبه قال (حدثنا عبد الله) (بضم العين) ابن سعيد الشكري السرخسي قال (حدثنا عبد الله بن عمر) (بضم النون) وقع الميم قال (حدثنا هشام بن عروة) (بن الزبير) (عن) (بنت عمه) (فاطمة) بنت المنذر بن الزبير بن العوام (عن) (حدثته لايه) (أسماء) بنت أبي بكر رضي الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) لها (أنفق) بهمة قطع وكسر الفاء (ولا تحصى) بضم أوله وكسر الصاد من الإحصاء (فيحصى الله عليك ولا نوعي فيوعى الله عليك) بنصب المضارع الواقع بعد الفاء في جواب النهي فيهما والاحصاء مجاز عن التضييق لأن العدم مستلزم له ويحتمل أن يكون من الحصر الذي هو بمعنى المنع وقال الخطابي لا نوعي أي لا تختبئ الشيء في الوعاء أي أن مادة الرزق متصله باتصال النفقة منقطعة بانقطاعها فلا تمنع فضلها فحصر ما ذلتها وكذلك لا تحصى فأنها إنما تحصى للبقية والذخر فيحصى عليك بقطع البركة ومنع الزيادة وقد يـكون مرجع الإحصاء إلى المحاسبة عليه والمناقشة في الآخرة \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) (هو يحيى بن عبد الله بن بكير الخنزوي) (عن الليث) (بن سعد) (الأمام) (عن يزيد) (بن أبي حبيب) (عن) (بضم الموحدة) (وقع الكاف) (ابن عبد الله) (الأنجي) (عن كريب مولى ابن عباس) (رضي الله عنهما) (أن ميمونة بنت الحارث) (أم المؤمنين) (الهلاية) (رضي الله عنها) أخبرته أنها اعتقت وليدة) أي أمة وللنساء أي أنها كانت لها جارية سوداء قال الحافظ ابن حجر ولم أقف على اسمها) ولم تستأذن النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت أشعرت أي أعلمت (يا رسول الله) (أنني اعتقت وليدة) (قال) عليه الصلاة والسلام (أو فعلت) بفتح الواو والهزة للاستفهام أي أو فعلت العتق (قلت نعم) فقلت (قال أما) بفتح الهزة وتخفيف الميم (أنك) بكسر الهزة في الفرع وأصله على أن أما استفنحية بمعنى ألا وفي بعض الأصول أنك بفتح الهزة على أن أما بمعنى حقا (لو أعطيتها) أي الوليدة (أخوالك) من بني هلال قال العيني ووقع في رواية الأصملي أخواتك بالياء بدل اللام قال عياض ولعله أصح من رواية أخوالك بدليل رواية مالك في الموطأ ولو أعطيتها أخوتك ولا تعارض فيحتمل أنه عليه الصلاة والسلام قال ذلك كله (كان) أعطائك لهم (أعظم لاجرك) من عتقها ومفهومه أن الهبة لذوي الرحم أفضل من العتق كما قاله ابن بطال وليس ذلك على إطلاقه بل يختلف باختلاف الأحوال وقد وقع في رواية النسائي بيان وجه الأفضلية في إعطاء الأخوال وهو احتياجهم إلى من يخدمهم ولفظه أفلا قديت بها بنت اختك من رعاية الغنم على أنه ليس في حديث الباب نص على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين فان قلت ما وجه المطابقة بين الحديث والترجمة أجيب بأنها اعتقت قبل أن تستأمر النبي صلى الله عليه وسلم وكانت رشيدة فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشدها إلى ما هو الأولى فلو كان لا يتخذها

نصرف في مالها لابطالها قاله في الفتح \* وفي هذا الحديث ثلاثة من التابعين على نسق واحد ونصف رجاله الاول  
 مصرون والآخر مدينون وأخرجه مسلم في الزكاة والنساء في العتق (وقال بكر بن مضر) بفتح الموحدة  
 وسكون الكاف ومضر بضم الميم وفتح الصاد المججمة ابن محمد بن حكيم المصري مما وصله المؤلف في الادب المفرد  
 وبر الوالدين له (عن عمرو) بفتح العين ابن الحارث (عن بكير) المذكور (عن كريب) مولى ابن عباس  
 (ان ميمونة اعتقت) ولا يذعن الجوى والمستلى اعتقته بضمير النصب الراجع لكريب قال في الفتح وهو غلط  
 فاحش وفي هذا التعليق موافقة عمرو بن الحارث ليزيد بن أبي حبيب على قوله عن كريب قال وقد خالفهما محمد بن  
 اسحاق فرواه عن بكير فقال عن سليمان بن يسار بدل كريب أخرجه أبو داود والنسائي من طريقه قال  
 الدارقطني ورواية يزيد وعمرو أصح ورواية بكر بن مضر له عن عمرو عن بكير عن كريب ان ميمونة صورتها صورة  
 الارسل لكونه ذكراً قصة ما أدركها لكن قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه عن كريب عن ميمونة  
 أخرجه مسلم والنسائي من طريقه \* وبه قال (حدثنا حبان بن موسى) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة  
 المروزي قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك المروزي قال (أخبرنا يونس) بن يزيد (عن الزهري) محمد بن مسلم  
 (عن عمرو) بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سقرا  
 أقرع بين نسائه فأتيتهن أي أي امرأة منهن (خرج سهمها) الذي باسمها (خرج) عليه الصلاة والسلام  
 (بها معه) في صحبته (وكان يقسم لكل امرأة منهن يوماً وليلتها غير أن سودة بنت زمعة) أم المؤمنين (وهبت  
 يومها وليلتها لعائشة) رضي الله عنها (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونها (تبتني) تطلب (بذلك رضي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) \* ومطابقة الحديث للترجمة في قوله وهبت لعائشة اذ لو قلنا ان الهبة كانت  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقع المطابقة قاله الكرماني وقال ابن بطلان ان هذا الحديث ليس من هذا الباب  
 لان للسفينة أن تهب يومها لغيرها وانما السفينة في افساد المال خاصة \* وهذا الحديث أخرجه ايضا في الشهادات  
 وأبو داود في النكاح والنسائي في عشرة النساء \* هذا (باب) بالتسوين يذكرفيه (عن يدا بالهدية) قال في الفتح  
 أي عند التعارض في أصل الاستحقاق (وقال بكر) هو ابن مضر (عن عمرو) هو ابن الحارث مما وصله المؤلف  
 في الادب المفرد وبر الوالدين له (عن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف ابن عبد الله الاشج (عن كريب) زاد  
 في رواية غير أبي ذر مولى ابن عباس (ان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتقت وليدة) أمة (لها) لم تسم  
 (فقال لها) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الرواية السابقة بل ثبت في النسخة المقررة على اليدوي  
 كسبح غيرها (ولو) بالواو في اليونينية وفي نسخة لو (وصلت بعض اخوالك) من بني هلال (كان اعظم لاجرك)  
 من عتقها وفي حديث سليمان بن عامر الضبي عند الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة وحبان مرفوعا  
 الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة والحق أن ذلك يختلف باختلاف الاحوال كما سبق  
 تقريره قريبا \* وبه قال (حدثنا) ولا يذعن حدثني (محمد بن بشار) بالموحدة المفتوحة والمججمة المشددة العبدى  
 البصري الملقب ببندار قال (حدثنا محمد بن جعفر) غندر قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن أبي عمران) عبد  
 الملك بن حبيب (الجوفى) بفتح الجيم وسكون الواو وبالنون (عن طلحة بن عبد الله) بن عثمان (رجل من بني عيم  
 ابن مرة) بضم الميم وتشديد الراء (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت قلت يا رسول الله ان لي جارين فالى ايهما  
 اهدى قال الى أقربهما منك بابا) نصب على التمييز وأقربهما أى اشد هما قربا قيل الحكمة فيه أن الأقرب يرى  
 ما يدخل بيت جاره من هدية وغيره فاشتق لها بخلاف الأبعد \* (باب من لم يقبل الهدية لعلة) أى لاجل علة  
 كهدية المستقرض الى المقرض (وقال عمر بن عبد العزيز) فيما وصله ابن سعد وأبو تميم في الحلية (كانت الهدية  
 في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة) يتلث الراء ما يؤخذ بغير عوض ويعاب أخذه  
 \* وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم  
 بن شهاب أنه (قال أخبرني) بالافراد (عبد الله بن عبد الله) بضم العين في الاول (ابن عتبة) بن مسعود  
 (ان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبراه سمع الصعب بن جثامة الليثي وكان من أصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم) عاش الى خلافة عثمان على الأصح (يخبرناه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار  
 وحسن وهو بالابواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة قرية من القرع من عمل المدينة (أبو داود)

بفتح الواو وتشديد الدال المهملة قرية جامعة قريبة من الحجة والشك من الراوى (وهو محرم) جلة طالية  
 (فرقة) أى فرقة عليه الصلاة والسلام الجمار على الصعب (قال) ولا يذرى فقال (صعب فلما عرف) عليه السلام  
 (في وجهى رده) مصدر مفعول عرف أى عرف أثر التغيير في وجهى من كراهة رده (هديتى قل ليس بنا) أى  
 بسبينا وجهتنا (رد عليك ولكنا حرم) أى وانما سبب الرد كوننا محرمين \* وهذا الحديث سبق في باب اذا هدى  
 المحرم حمارا وحشيا من كتاب الحج \* وبه قال (حدثنا) ولا يذرى حدثنى بالافراد (عبد الله بن محمد) المسندى  
 قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن أبي  
 حميد) بضم الحاء المهملة وفتح الميم عبد الرحمن بن المنذر (الساعدي) الانصارى (رضي الله عنه) أنه قال  
 استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الازد) بفتح الهمزة وسكون الزاى آخره دال مهملة (يقال  
 له ابن الاتية على الصدقة) بسكون اللام وضم الهيمزة وفتح الفوقية وكسر الموحدة وتشديد القصبة وفيه  
 اربعة اقوال سبق التنبيه عليها في كتاب الزكاة قال الكرماني والاصح أنه باللام وسكون الفوقية وانها نسبة  
 الى بنى لقب قبيلة معروفة واسمها عبد الله (فلاقدم) المدينة وفرغ من عمله حاسبه عليه السلام (قال) أى ابن  
 الاتية (هذا لكم وهذا اهدى لي قال) عليه الصلاة والسلام (فهو لا جالس في بيت ابيه او) قال (يتدأ منه فينظر  
 يهدى) بجذف همزة الاستفهام ولا يذرى اهدى (له) وللعموى والمستقلى اليه (أم لا) ينصب الفعل المضارع  
 المقترن بالقائه في جواب التخصيص المتقدم وهو لا جالس في بيت ابيه أو بيت امه والظاهر أن النظر هنا بصري  
 والجملة الواقعة بعده مقترنة بالاستفهام في محل نصب وهو ملق عن العمل وقد صرح الزمخشري بتعليق النظر  
 البصري لانه من طريق العلم ووقف فية ابن هشام في مغنيته مرة وقال به أخرى حكاه في المصابيح وهذا موضع  
 الترجمة لانه عليه الصلاة والسلام عاب على ابن الاتية قبوله الهدية التي اهديت له لكونه كان عاملا وفيه أنه  
 يحرم على العمال قبول هدايا رعاياهم على تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى (والذى نفسى بيده لا يأخذ احد منه)  
 أى من مال الصدقة (شيأ الا جاء به يوم القيامة) حال كونه (يحمله على رقبته ان كان) المأخوذ (بعيرا) أى  
 يحمله على رقبته بجذف جواب الشرط لدلالة المذكور عليه (له رغاء) بضم الراء وبالفين المجهمة مدود اضافة  
 للبعير يقال رغاء البعير اذا صوت (او) كان المأخوذ (بقرة) يحمله على رقبته (لها خوار) بضم الخاء المجهمة صفة  
 للبقرة وهو صوتها (او) كان المأخوذ (شاة) يحمله على رقبته (يهر) بفتح المثناة الفوقية وسكون النخبة وفتح  
 العين المهملة آخره راء صفة لشاة أى تصوت (ثم رفع) عليه الصلاة والسلام (ييدهم) وفي نسخة يده (حتى رأينا  
 عفرة ابطيه) بضم العين المهملة وسكون الفاء وفتح الراء آخره هاء تأنيث أى يياضهما المشوب بالسرة  
 ولا يذرى عفرة باسقاط هاء التأنيث (اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت ثلاثا) أى قد بلغت او استفهام تقريرى  
 والتقرير للتأكيدي ليسمع من لاسمع وبلغ الشاهد الغائب وفيه أن هدايا العمال تجعل في بيت المال وأن العامل  
 لا يملكها الا أن يطيبها له الامام كافي قصة معاذ أنه عليه الصلاة والسلام طيب له الهدية فانقذه هاله أبو بكر  
 رضى الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم \* وقد سبق حديث السباب في الزكاة وأخرجه أيضا في الاحكام  
 والتذويروتك الخليل ومسلم في المغازى وأبو داود في الخراج \* هذا (باب) بالتسوين (اذا وهب) الرجل (هبة)  
 لاخر (او وعد) آخر وزاد الكشي في عدة (تم مات) الذى وهب أو الذى وعد أو الذى وهب له أو الذى وعد له  
 (قبل ان تصل) الهبة أو الذى وعده به (اليه) الى الموهوب له أو الموعد ولم يتفسخ عقد الهبة لانه يؤول الى  
 اللزوم كالبيع بخلاف شحوا الشركة والوكالة ومثل الموت الجنون والانعاء ~~لكن~~ لا يقبضان الا بعد الاقافة  
 قاله البغوى وقام وارث الواهب في الاقباض والاذن ووارث المتب في القبض مقام المورث فان رجع  
 الواهب أو وارثه في الاذن في القبض أو مات هو أو المتب بطل الاذن ولو مات المهدى أو المهدى اليه قبل  
 القبض فليس للرسول ابطال الهدية الى المهدى اليه أو وارثه الا بالذن جديد كما هو مفهوم مما مر (وقال عبيدة)  
 بفتح العين المهملة وكسر الموحدة ابن عمر والسلماني بفتح السين وسكون اللام بمالم اعرف من وصله (ان مات)  
 أى المهدى وفي نسخة ان مات أى المهدى والمهدى له (وكانت فصلت الهدية) بالقاء المضمومة والصاد المهملة  
 المكسورة وفي نسخة فصلت بينهما وهما من الفصل والمراد القبض وفي نسخة وصلت بالواو بدل القاء فالفصل  
 بالنظر الى المهدى والوصل بالنظر الى المهدى اليه اذ حقيقة الاقباض لا بد لها من فصل الموهوب عن الواهب

ووصله الى المتب قاله الكرماني (والمهدي له حق) حال القبض ثم مات (فهي) أي الهدية (لورثته وان لم تكن)  
 أي الهدية (فصلت فهي لورثة الذي اهدى) بفتح الهمزة والدال قال في فتح الباري وتفصيله بين أن تكون  
 انقضت أم لا مضمرة الى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وذهب الجمهور الى أن الهدية لا تنتقل  
 الى المهدي اليه الا بأن يقبضها أو وكيله انتهى ومفهومة أن المراد بقوله فصلت أي من المهدي الى الرسول  
 لا قبض المهدي اليه لها وهو خلاف ما قاله الكرماني (وقال الحسن) البصري رحمه الله عماله أعرفه موصولا  
 (أيها) أي أي واحد من المهدي والمهدي اليه (مات قبل) أي قبل الآخر (فهي) أي الهدية (لورثة المهدي له  
 اذا قبضها الرسول) فان لم يقبضها فهي للمهدي أو لورثته وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال  
 (حدثنا سفيان) بن عيينة قال (حدثنا ابن المنذر) محمد قال (سمعت جابرا) هو ابن عبد الله الانصاري (رضي  
 الله عنه قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم لوجاء مال البعيرين) من الجزية (اعطيتك هكذا ثلاثا فلم يقدم) مال  
 البعيرين (حق توفي النبي صلى الله عليه وسلم) ارسله العلاء بن الحضرمي (فأرسل) والذي في الفرع فأمر (أبو بكر)  
 رضي الله عنه (مناديا) يحتمل أن يكون بلا لا (فنادى من كان له) عند النبي صلى الله عليه وسلم عدة (وعده بها  
 (أودين) كقرض أو نحوه (فلبأنتا) نومه ذلك قال جابر (فأنتيه) رضي الله عنه (فقلت) له (ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم وعدني) عدة (فخني) بالخاء المهملة والمثلثة (ثلاثا) أي ثلاث حثيات من حتى يحني ويحنو لغتان  
 والحثية ما يلا الكف والخفنة ما يلا الكفين وذكر أبو عبيد انهما معني وكانت لكل حثية خمسمائة وقول  
 الامام علي ان ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لجابر ليس هبة وانما هي عدة على وصف لكن لما كان وعد النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يتخلف نزولوا وعدم منزلة الضمان في العصة فرأيناه وبين غيره من الامة بمن يجوز  
 أن يني وأن لا يني فلا مطابقة بين الحديث والترجمة الا على هذا التأويل فيه نظروا بيانه كما في المصابيح أن الترجمة  
 لشئين أحدهما اذا ذهب ثم مات قبل وصولها فاساق لهذا ما ذكره عن عبدة والحسن ثانيهما اذا وعد ثم مات  
 قبل وصولها وساق له حديث جابر وهو قوله عليه الصلاة والسلام لوجاء مال البعيرين اعطيتك هكذا ثلاثا وهذا  
 وعد بلارب فلم يقع للمؤلف رحمه الله اخلال بما وقع في الترجمة على ما لا يخفى وليس فعل الصديق واجبا عليه  
 ولم يكن لازما للرسول صلى الله عليه وسلم وانما فعله اقتداء بطريقة النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان اوفى الناس  
 بعهده وأصدقهم لوعده وبقيّة مباحث هذا الحديث تأني ان شاء الله تعالى في كتاب الخمس وغيره \* هذا  
 (باب) بالنون يذكرفيه (كيف يقبض العبد) الموهوب (والمنازع) الموهوب ويقبض مبنى للمفعول والعبد  
 نائب عن القاعل (وقال ابن عمر) بن الخطاب رضي الله عنهما عماله المؤلف في كتاب البيوع في باب اذا اشترى  
 شيئا فوهبه من ساعته (كنت على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف جل (صعب فاشترى النبي صلى الله عليه  
 وسلم) من عمر بن الخطاب لامن ابنه (وقال هوك يا عبد الله) فاكثني في القبض يكونه في يده ولم يخرج الى قبض  
 اخر لاجل الهبة \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن ابن أبي مليكة)  
 عبد الله (عن المسور بن مخرمة) بكسر الميم وسكون السين المهملة ومخرمة بفتح الميم وسكون الخاء المهملة ابن نوفل  
 الزهري (رضي الله عنهما) انه قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبية (بفتح الهمزة وسكون القاف وكسر  
 الموحدة جمع قباء بفتح القاف مدود اجنس من الثياب ضيقة من لباس الجمع معروف (ولم يعط محرمه منها) أي  
 من الاقبية (شيأ) أي في طال تلك القسمة (فقال مخرمة) للمسور (يا بني انطلق بنا الى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم) وفي رواية حاتم في الشهادات عسى أن يعطينا منها شيأ الحديث قال المسور (فانطلقت معه فقل ادخل  
 قاعده) عليه الصلاة والسلام (لي) زاد في رواية تأني ان شاء الله تعالى فاعظمت ذلك فقال يا بني انه ليس بجبار  
 (قال فدعونه له فخرج) عليه الصلاة والسلام (اليه وعليه قباء منها) أي من الاقبية والجله حالية (فقال)  
 عليه الصلاة والسلام (خبأ يا هذا) القباء (لك قال) المسور (فطرأ اليه) الى القباء مخزومة (فقال) عليه الصلاة  
 والسلام (رضي مخزومة) استفهام أي هل رضى ويحتمل كما قال ابن التين أن يكون من قول مخزومة \* ومطابقة  
 الحديث للترجمة من حيث ان نقل المتاع الى الموهوب له قبض واختلف هل من شرط صحة الهبة القبض أم لا  
 فالجمهور وهو قول الشافعي الجديد والكوفيون أنها لا تملك الا بالقبض لقول أبي بكر الصديق لعائشة رضي الله  
 عنهما في مرضه فيما نخلها في صحنه من عشرين وسقا وددت انك حرته أو قبضته وانما هو اليوم مال الوارث

ولأنه عقد أرفاق كالتقرب فلا يملك إلا بالقبض وفي القديم تصح بنفس العقد وهو مشهور ومذهب المالكية وقالوا  
 تبطل إن لم يقبضها الموهوب له حتى وهب الواهب لغيره وقبضها الثاني وهو قول أشهب ومحمد وعن ابن القاسم  
 مشله وهو قول القيرفي المدونة وابن القاسم أنها للأول قال محمد وليس بشيء والخاتراولى وقال المرداوى من  
 الخاتراولى وتصح بعقد وذلك به أيضا ولو لم يعاطا بفعل فتجهيزته بجهاز إلى الزوج عليك وهو كبيع في تراخي قبوله  
 وتقديمه وغيرهما وتلزم بقبض كبيع باذن واهب إلا ما كان في يده متببه فيلزم بعقد ولا يحتاج إلى مضي مدة  
 يتأق قبضه فيها وعنه أى من أحد يلزم في غير مكيل وموزون ومعدود ومن روع بمجرّد الهبة ولا يصح قبض إلا  
 باذن واهب انتهى \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس والشهادات والخمس والادب ومسلم في الزكاة وأبو  
 داود في اللباس والترمذي في الاستئذان \* هذا (باب) بالنون (أذاهب) رجل (هبة مقبضها الآخر)  
 الموهوب له (ولم يقل قبلة) جازت واشترط الشافعية الإيجاب والقبول فيها كسائر التلخيصات بخلاف صحة  
 الإبراء والعق والطلاق بلا قبول لأنها إسقاط ويستتق من اعتبار ذلك الهبة الضمنية كأن قال لغيره أعتق  
 عبدا فعلى ففعل فإنه يدخل في ملكه هبة ويدعتق عنه ولا يشترط القبول ولا يشترط الإيجاب والقبول في الهبة  
 والصدقة ولو في غير المعلوم بل يكفي البعث من الملك والقبض من التملك كما جرى عليه الناس في الأعصار وهذا  
 كما توافي عنونهم ما على أيدي الصيادين الذين لا تصح عقودهم فإن قيل كان هذا الإباحة لاهدية أوجب بانه لو كان  
 إباحة ما تصرف فوافيه تصرف المالك ومعلوم أنه ليس كذلك \* وبه قال (حدثنا محمد بن محبوب) أبو عبد الله  
 البصري البنانى قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد قال (حدثنا معمر) هو ابن راشد (عن الزهري) محمد بن  
 مسلم (عن حميد بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري المدني (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال جاء رجل)  
 سلمة بن حضراوسلمة بن حضرا وأعرابي (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلكت) فقلت ما هو سبب  
 لهلاكك (فقال) عليه الصلاة والسلام (وما ذاك) ولا جد وما الذي اهلكك (قال وقعت بأهلي) أى وطئت  
 امرأتى (في رمضان) نهرا (قال) عليه الصلاة والسلام (تجد) ولا يذرا تجد (رقبة) المراد الوجود الشرعي  
 ليدخل فيه القدرة بالشراء ونحوه ويخرج عنه مالك الرقبة المحتاج إليها بطريق شرعي (قال) الرجل (لا) أجد  
 رقبة (قال) عليه الصلاة والسلام (فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال) الرجل (لا) استطيع ذلك  
 (قال) عليه الصلاة والسلام (فستطيع أن تقم ستين مسكينا قال) الرجل (لا) استطيع (قال) جاء رجل من  
 الأنصار (قال) في مقدمة فغ الباري لم يسم وان صبح أن المحرق سلمة بن حضرا قال رجل هو قرة بن عمرو البياضى  
 (بعرق) بفتح العين والراء المهملتين قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره (والعرق المكمل) بكسر الميم وسكون  
 الكاف وفتح المثناة الفوقية وهو الزنيل (فيه ثمر) زاد ابن أبي حفصة عند أحد فيه خمسة عشر صاعا وعند ابن  
 خزيمة من حديث عائشة فأتى بعرق فيه عشرون صاعا وعند مسدد من مرسل عطاء فأمر له ببعضه وهو يجمع  
 بين الروايات فن قال عشرون أراد أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قد رما تقع به الكفارة (فقال)  
 عليه الصلاة والسلام (أذهب بهذا) العرق (فتصدق به) بالجزم على الأمر (قال) الرجل اتصدق به (على) ناس  
 (أحوج منا يا رسول الله) الله (الذى بعثك بالحق ما بين لابتيها) بغير همزة أى حرقى المدينة المكتنفتين بها  
 (أهل بيت أحوج منا قال) عليه الصلاة والسلام ولا بوى ذروا الوقت ثم قال (أذهب فأطعمه اهلك) من تلزمك  
 نفقته أو زوجتك وكان من مال الصدقة والكفارة باقية في ذمته كما سبق تقريره في الصيام قال في القح والغرض  
 منه هنا أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الرجل التمر فقبضه ولم يقل قبلة ثم قال أذهب فأطعمه اهلك ولن اشترط  
 القبول أن يجيب عن هذا بأنها واقعة عين فلا جرة فيها ولم يصرح فيها بذكر القبول ولا بنفيه \* هذا (باب) بالنون  
 (أذاهب) رجل (دينا) له (على رجل) لا خراولن هو عليه (قال شعبة) بن الحجاج فيما وصله ابن أبي شيبة (عن  
 الحكم) بختين ابن عتيبة (هو) أى فعل هبة الدين لمن هو عليه (جاء زو وهب الحسن بن على) أى ابن أبي  
 طالب (عليهما السلام لرجل) له عليه دين (دينه) قال الحافظ ابن حجر لم اقف على من وصله ولم يسم الرجل  
 (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما وصله مسدد في مسنده من طريق سعيد المقبرى عن أبي هريرة مر فوجا  
 (من كان له) أى لأحد (عليه حق فليعطه) آياه (اولي حله منه) بالجزم على الأمر والضمير في منه لصاحب  
 الحق قال الحافظ ابن حجر ووجه الدلالة منه لجواز هبة الدين أنه صلى الله عليه وسلم سوى بين أن يعطيه آياه  
 أو يحله منه ولم يشترط في التحليل قبضا (فقال) بالقاء وفي نسخة وقال بالواو (جاء رجل أبى) هو عبد الله الأنصارى



وكان قتل ياجد (وعليه دين) رقم في الفرع على قوله وعليه دين علامة السقوط (فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 غرماه أن يقبلوا ثم حاطي) أي يستأني (ويحلوا أبي) وهذا التعليق سبق موصولاً في القرض وسأله هنا بأن  
 منه كما قال (حدثنا عبدان) هو عبد الله بن جلبة بفتح الجيم والموحدة العتكي بفتح الموحدة والمنشأة القوقية  
 المروزي قال (أخبرنا عبد الله) بن المبارك قال (أخبرنا يونس) بن يزيد الأيلي (وقال الليث) بن سعد الإمام عما  
 وصله الذهلي في الزهريات (حدثني) بالافراد (يونس) بن يزيد (عن ابن شهاب) الزهري (أنه قال حدثني)  
 بالافراد (ابن كعب بن مالك) أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال الكرمانى ابن كعب يحفل أن يكون عبد  
 الرحمن أو عبد الله لأن الزهري يروى عنهما جميعاً لكن الظاهر أنه عبد الله لأنه يروى عن جابر (أخبرنا أن أبا)  
 عبد الله (قتل يوم) وقعة (أحد شهيدا) وكان عليه دين ثلاثين وسقار جل من اليهود (فاشتمد القرماء) على  
 (في) طلب (حقوقهم) فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمته أي ليشفع لي زاد في علامات النبوة من  
 وجه آخر فقلت إن أبي ترك عليه ديناً وليس عندي إلا ما يخرج نخله ولا يبلغ ما يخرج سنين ما عليه (فسالهم)  
 النبي صلى الله عليه وسلم (أن يقبلوا ثم حاطي) بفتح المثلثة والميم أي في دينهم (ويحلوا أبي) أي يجعلوه في حل  
 بآرائهم ذمتهم (فأبوا) أي امتنعوا (فلم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم نخل (حاطي ولم يكسر) بفتح  
 أوله وكسر ثالته أي لم يكسر القرم من النخل (لهم) أي لم يعين ولم يقسم عليهم قاله الكرمانى (واكن قال) عليه  
 الصلاة والسلام (سأغدو عليك) زاد أبو ذر أن شاء الله تعالى قال جابر (فقد اعطينا) صلى الله عليه وسلم (حين  
 أصبح) ولغير أبي ذر حتى أصبح والاول أوجه وضرب على الآخر في الفرع (فطاف في النخل ودعا) بالواو ولا يوى  
 ذرو الوقت فدعا (في غمر بالبركة) وعند أحد عن جابر من وجه آخر فجاء هو وأبو بكر وعمر فاستقرأ النخل يقوم  
 تحت كل نخلة لا أدرى ما يقول حتى مر على آخرها (بجدتها) بالجيم والداين المهملين أي قطعها (فقضيتهم  
 حقهم) الذي لهم وفي اليونانية وفرعها حقوقهم (وبقي لنا من غمرها) بالمثلثة المفتوحة ولا يى الوقت من غمرها  
 بالمثلثة القوقية وسكون الميم أي غمر النخل (بقية) وفي علامات النبوة وبقي مثل ما أعطاهم ثم جئت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو جالس (جله حالية) فأخبرته بذلك الذي وقع من قضاء الحقوق وقضاء الزيادة وظهور بركة  
 دعائه صلى الله عليه وسلم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر) بن الخطاب (اسمع) ما يقول جابر (وهو) أي  
 عمر (جالس) يا عمر فقال عمر ألا يكون بالرفع وفي بعض الأصول بالنصب (قد علمنا أنك رسول الله والله أنك لرسول  
 الله) بفتح الهمزة وتشديد اللام من ألا وأصلها أن المحققة ضمت إليها النافية أي هذا انما يحتاج اليه من لا يعلم  
 أنك رسول الله فكذلك في الخبر فيحتاج الى الاستدلال وأما من علم أنك رسول الله فلا يحتاج الى ذلك ولا يى ذر  
 عن التكتيبي في الاختفيف اللام كما في فروع عدة لليونانية وأصول معتدة ووجه بأن الهمزة للاستفهام التقريرى  
 وإذا تقر هذا فليتنظر في قول الحفاظ بن حجر في علامات النبوة ألا يكون بفتح الهمزة وتشديد اللام في الروايات  
 كلها وزعم بعض المتأخرين أن الرواية فيه بخفيف اللام وأن الهمزة للاستفهام التقريرى فانكر عمر عدم علمه  
 بالرسالة فأنجى انكاره ثبوت علمه بها قال الحفاظ بن حجر وهو كلام موجه إلا أن الرواية انما هي بالتشديد وكذا  
 ضبطها عباس وغيره انتهى وقال الكرمانى ومقصوده صلى الله عليه وسلم تأكيد علم عمر رضي الله عنه وقوته  
 ومن جهة أخرى الى الجحج الساقفة وقال في الفتح وقيل التكتة في اختصاصه بعلامه بذلك أنه كان معتنيا بقضية  
 جابر مهمتها أنه مساعد له على وفاء دين أبيه ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ كما قاله في عدة القارى من معنى  
 الحديث ولكنه بالكلف وهو أنه صلى الله عليه وسلم سأل غرماً أبي جابر أن يقبضوا ثم حاطه ويحلوه من بقية  
 دينه ولو قبلوا ذلك كان ابراهيم لذة أبي جابر من بقية الدين وهو في الحقيقة لو وقع كان هبة للدين ممن هو عليه وهو  
 معنى الترجمة وقد اختلف فيما اذا وهب دينه على رجل لاخر فقال المالكية يصح اذا أشهد بذلك وجمع بينه  
 وبين غريمه وقال الشافعية بالبطلان لا شراطهم القبض (باب هبة الواحد) الشيء الواحد (للجماعة) مشاعاً  
 جازوا أن كان لا ينقسم كعبد لأن الهبة عقد تملك والمشاع قابل للملك فيجوز هبته كبيعته وقال الحنفية يجوز  
 فيما لا ينقسم كالحمام والرحى لا فيما ينقسم إلا بعد القسمة كما لا تجوز هبة سهم في دار لان القبض في الهبة منصوص  
 عليه مطلقاً فيصرف الى الكامل والقبض في المشاع ليس بكامل لأنه في حيزه من وجه وفي حيز غيره من وجه  
 وتعلم أنه لا يصل بالقسمة بخلاف المشاع فيما لم يقسم لان القبض الكامل فيه غير متصور فاكفى بالقاصر قوله



ابن فرشتاء في شرح الجمع وقبض المشاع يحصل قبض الجميع متقولا كان أو غيره فان كان متقولا وضع من  
 القبض الشريك فيه ووكله الموهوب له في القبض له جاز في قبضه له الشريك فان امتنع الموهوب له من توكيل  
 الشريك في قبض له الحاكم ويكون في يده اهما أما اذا لم يمنع الشريك من القبض بأن رضى بتسليم نصيبه أيضا  
 الى الموهوب له فقبض الجميع فيحصل الملك ويكون نصيبه تحت يد الموهوب له ودبعة (وقالت أسماء) بنت أبي  
 بكر الصديق (للقاسم بن محمد) هو ابن أخي أسماء (وابن أبي عتيق) هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد  
 الرحمن بن أبي بكر وهو ابن أخي أسماء (ورثت) وفي بعض الاصول الذي ورثت (عن أختي عائشة) زاد أبو ذر  
 عن الكشميني مالا (بالغاية) بالغين المجمة وبعد الاف موحدة موضع بالعوا الى قريب من المدينة به أموال أهلها  
 (وقد أعطاني به معاوية) بن أبي سفيان (مائة ألف) أي وما بعته منه (فهو ولكي) خطاب للقاسم وعبد الله بن أبي  
 عتيق وقد كانت عائشة لما ماتت ورثها أختها أسماء وأم كلثوم وأولاد أخيه عبد الرحمن ولم يرثها أولاد أخيه  
 محمد لأنه لم يكن شقيقها فكانت أسماء قصدت جبر خاطر القاسم بذلك وأشركت معه عبد الله لأنه لم يكن وارثا  
 لوجود أبيه قاله في الفتح والجمع يطلق على الاثنين فتحصل المطابقة بينه وبين الترجمة ولم أر هذا التعليق موصولا  
 • وبه قال (حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والمزاي القرشي المكي المؤذن قال (حدثنا مالك) الإمام (عن أبي  
 حازم) سلمة بن دينار الأعرج (عن سهل بن سعد) الساعدي الأنصاري له ولاية محبة (رضي الله عنه) وعن أبيه  
 (أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بشارا) ابن مزوج بعام (فتسرب) عليه السلام منه (وعن عيينة غلام) هو ابن  
 عباس (وعن يساره الأشياخ) منهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه (فقال) عليه السلام (للقاسم) ابن عباس  
 (إن أذنت لي أعطيت هؤلاء) الأشياخ القديح (فقال) القاسم (ما كنت لا وتر نصيب منك يا رسول الله أحدا  
 قتله) بالثناء الفوقية وتشديد اللام أي ربحي به صلى الله عليه وسلم (في يده) أي يد القاسم قال الامام عبيد الله  
 في هذا الحديث هبة لا لواحد ولا للجماعة وانما هو شراب أتى به النبي صلى الله عليه وسلم ثم سقى على وجه  
 الإباحة والارفاق كما لو قدم للضيف طعاما يأكله وليس قوله للقاسم أن تأذن لي على جهة أنه حقه بالهبة لكن  
 الحق من جهة السنة في الابتداء به وللأشياخ حق السبق وأجاب في فتح الباري بأن الحق كما قال ابن بطال أنه  
 صلى الله عليه وسلم سأل القاسم أن يعيب نصيبه للأشياخ وكان نصيبه منه مشاعا غيره فميز فدل على هبة هبة المشاع  
 • ويؤخذ من الحديث تقديم الصغير على الكبير والفضل على القاضل إذا جاس على عين الرئيس فيكون  
 مخصوصا من عموم حديث ابن عباس عند أبي يعلى بسند قوي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سقى  
 قال ابدوا بالأكبر ويكون الأيمن ما امتاز به جرد الجلوس في الجهة اليمنى بل لخصوص كونها عين الرئيس والفضل  
 انما فاض عليه من الفضل قال الزركشي ويؤخذ منه انه اذا تعارضت الفضيلة المتعلقة بالمكان والمتعلقة  
 بالذات تقدم المتعلقة بالذات والالم يستأذنه قال في المصابيح وقع في النظائر والأشياء لابن السبكي انه بحث مرة  
 مع أبيه الشيخ تقي الدين السبكي في صلاة الظهر عن يوم الثلاثاء إذا جعلنا منى خارجة عن حدود الحرم أم تكون  
 أفضل من صلاتها في المسجد لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها منى والاقتداء به أفضل أو في المسجد لأجل  
 المضاعفة فقال بل في منى وان لم تحصل به المضاعفة فان في الاقتداء بأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم من الخير  
 ما يربو على المضاعفة • وهذا الحديث قد سبق في المظالم ويأتي ان شاء الله تعالى في الأشربة • (باب الهبة  
 المقبوضة) السابق حكمها (وغير المقبوضة) علم من حكم المقبوضة (والمقبوضة وغير المقبوضة) أما المقبوضة  
 فـ • هـ • ما ظاهرا أو ما غير المقبوضة فهو المقصود بهذه الترجمة وهي مسألة هبة المشاع السابق تقريرها أول  
 الباب السابق (وقد وهب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه) رضي الله عنهم مما وصله بأنهم منه في الباب التالي  
 (لهوازن ما عفا منهم) قال المؤلف تنقها (وهو) أي الذي غفروه (غير مقبوض) وفي الفرع وأصله علامة  
 السقوط على قوله لهوازن وثابتها بعد قوله غير مقبوض لا يذروني النظر في قوله منهم على هذه الرواية فليأت  
 واستدل المؤلف بهذا التعليق على صحة هبة المشاع ونعقب بأن غير المقبوض يلزم منه أن يكون غير مقبوض فلا  
 يتم له الامتدلال وأجيب بأن قبضهم أيام وقع تقديره باعتبار حيازتهم له على الشيوع • وبه قال (حدثنا ثابت  
 ابن محمد) أبو اسماعيل العابد الشيباني الكوفي وسقط ابن محمد لا يذروني النظر في قوله منهم على هذه الرواية فليأت  
 زيد المرزوقي وقال ثابت بصورة التعليق وهو موصول عند الامام عبيد الله وغيره وبالأول يلزم أبو نعيم في المستخرج

وقال لا كثر قال (حدثنا مسعر) بكسر الميم ابن كدام (عن محارب) بكسر الراء ابن دثار (عن جابر) هو ابن  
 عبد الله الانصاري (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال آتيت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد) المذني  
 (قضائي) أي على يد بلال عن الجبل الذي كان اشترا منى بأوقية بطريق تبوك أو ذات الرطاع بعد أن أعيا ودعاه  
 حتى سار سير اليس يسير مثله (وزادني) أي قيراطا . وهذا الحديث قد سبق بآتم من هذا في باب شراء الدواب  
 والحير من كتاب البيوع وساقه هنا من طريق أخرى فقال بالسند السابق إليه (حدثنا محمد بن بشر) بالمرحدة  
 والمجدة المشددة المشهور ببندار العبدى البصرى قال (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر الهذلي البصرى قال  
 (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن محارب) هو ابن دثار أنه قال (سمعت جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله  
 عنهما يقول بعث من النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا في سفر فلما أتينا المدينة قال) عليه الصلاة والسلام (آيت  
 المسجد فصل) فيه (ركعتين) وفي رواية وهب بن كيسان في البيوع قد قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة  
 قبلي وقد تمت بالقعدة فبغت إلى المسجد فوجدته فقال الآن قدمت قلت نعم قال فدع الجبل وادخل فصل ركعتين  
 (فوزن) أي عن الجبل (قال شعبة) بن الجراح (أراه) بضم الهاء حمزة أظنه قال (فوزن لي فأرجح) وهو على سبيل  
 الجواز لأن ذلك إنما كان بواسطة بلال كما في مسلم ونظفه فلما قدمت المدينة قال لبلال أعطه أوقية من ذهب  
 وزده قال فأعطاني أوقية وزادني قيراطا فقلت لا تفارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم (فأزال منها)  
 وللشعبي فمأزال معي منها (شيء حتى أصابها أهل الشام يوم) وقعة (الحررة) أي التي كانت حوالى المدينة عند  
 حترتها بين عسكر الشام من جهة يزيد بن معاوية وبين أهل المدينة سنة ثلاث وستين . وبه قال (حدثنا قتيبة) بن  
 سعيد الثقفي أبو رجاء البغلاني بفتح الموحدة وسكون المجهمة (عن مالك) إمام دار الهجرة (عن أبي حازم) سلة بن  
 دينار الأعرابي المدني القاص (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أتى بشراب) ابن شبيب جاء (وعن عيسى بن غلام) ابن عباس (وعن يساره أشياخ) منهم أبو بكر الصديق رضي الله  
 عنه (فقال) عليه الصلاة والسلام (لغلام أنا ذن لي أن أعطي هؤلاء) الأشياخ القديح (فقال الغلام لا والله  
 لا أؤثر نصيبي منك) زادني رواية الباب السابق يا رسول الله (أحدا فقله) أي رعى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالقدح (في يده) أي في يد ابن عباس . وبه قال (حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة) بفتح الجيم والموحدة واللام  
 الملقب عبدان (قال أخبرني) بالافراد (أبي) هو عثمان بن جبلة (عن شعبة) بن الجراح (عن سلة) بن كهيل أنه  
 (قال سمعت) أباسلة بن عبد الرحمن بن عوف (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال كان لرجل) اعراي لم يسم  
 (على رسول الله صلى الله عليه وسلم دين) بعيرا اقتضه عليه الصلاة والسلام منه (فهتم به أصحابه) أي عزموا أن  
 يؤذوه بالقول أو بالفعل لكنهم تركوا ذلك أذبا مع النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لما غلظ في المطالبة على عادة  
 الأعراب في الجفاء والغلظة في الطلب (فقال) عليه الصلاة والسلام (دعوه فإن لصاحب الحق مقالا) أي صولة  
 في الطلب (وقال) عليه الصلاة والسلام (اشترؤا له سنا) مثل من بغيره (فأعطوها إياه) بهزمة قطع في فأعطوها  
 وفي مسلم أن المخاطب بذلك أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقالوا لا نأخذ سنا إلا سنا هي أفضل  
 من سنا) في الثمن والدين والسن (قال) عليه الصلاة والسلام (فاشترؤوها) بهزمة وصل (فأعطوها إياه) فان من  
 خيركم أحسنكم قضاء) نصب أحسنكم اسم ان وخبرها الجار والمجرور وفي بعض النسخ فان من خيركم أحسنكم  
 بالرفع على حذف اسم ان أي ان من خيركم أنا سنا أحسنكم ولا يذرفان خبركم بإسقاط حرف الجز والنصب  
 وأحسنكم بالرفع اسم ان وخبرها وفي بعض الأصول فان من خيركم أو خيركم على الشك أي أو ان خيركم  
 أحسنكم بالرفع خبر ان على ما لا يخفى وفي النسخة المقررة على المبدوء فان من خيركم أو خيركم بالجر عطف على  
 السابق وزيادة همزة في الأولى وسكون الخاء وعلى هذا قال الشك في إثبات الهمزة وحذفها أحسنكم بالنصب اسم  
 ان لكن الالف مزيدة وجرمة الخاء وقحة نون أحسنكم على كتب بغير خط كاتب الاصل ومداده كما هو  
 الظاهر في الفرع علامة السقوط لهذا الحديث اسنادا ومثالا لا يذروها هذا الحديث قد مضى في الاستقراء  
 هذا (باب) بالنسب (إذا ذهب جماعة لقوم) شيئا وزاد أبو ذر عن الكشمي في أو وهب رجل جماعة جازوه هذه  
 الزيادة لا فائدة فيها التعمد لها قبل . وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف نسبة إلى جده  
 أشهر به واسم أبيه عبد الله الخزومي مولا هم المصري قال (حدثنا الليث) بن سعد الاطام (عن حنبل) بضم

العيين وفتح القاف ابن خالد بن عقيل به فتح العين وكسر القاف الا بلى الاموى مولاهم (عن ابن شهاب)  
 الزهري (عن عروة) بن الزبير بن العوام (أن مروان بن الحكم) الاموى (والمسور بن عجم) الزهري  
 وروايتهم هذه مرسله لأن الاول لا صحبة له والاخر انما قدم مع أبيه صغيرا بعد الفتح وكانت هذه القصة  
 الآتية بعده (اخبرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال) وفي الوكالة قام بالميم بدل اللام (حين جاءه وفد هوازن)  
 القبيلة المعروفة حال كونهم (مسلمين فسالوه ان يرذالهم أموالهم وسيبهم فقال لهم) عليه الصلاة والسلام (معي  
 من ترون) من العسكرو (أحب الحديث الى أصدقته) رفع خبروا أحب (فاختاروا) أن أردا اليكم (احدى  
 الطائفتين اما السبي واما المال وقد كنت استأنيت) بالهمزة الساكنة محذوفة في الفرع وأصله أى انتظرتمكم  
 (وكان النبي صلى الله عليه وسلم انتظرهم) ليحضروا (بضع عشرة ليلة) لم يقسم السبي وترك بالجعرانة (حين  
 قتل) رجوع (من الطائفتين) الى الجعرانة فقسم الغنائم بها المأبى أو (فلما تبين لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 غير راد اليهم الا احدى الطائفتين) السبي أو المال (قالوا فانا نختار سبينا) وفي مغازى ابن عتبة ولا تسكلم  
 في شاة ولا بعير (فقام) عليه الصلاة والسلام (في المسلمين فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فان اخوانكم  
 هؤلاء) وفد هوازن (جائونا) حال كونهم (تائبين وانى رأيت ان أردا اليهم سيبهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك)  
 يفتح الطاء وتشد يد التحية المكسورة وفي الوكالة بذلك زيادة الموحدة أى يطيب يدفع السبي الى هوازن نفسه  
 (فليفعل) ذلك (ومن أحب أن يكون) وفي الوكالة ومن أحب منكم أن يكون (على حظه) نصيبه من السبي  
 (حتى نعطيه اياه) أى عوضه (من أول ما يلقى الله علينا) بضم حرف المضارعة من أفاء يلقى (فليفعل) جواب  
 من المتضمنة معنى الشرط كالسابق ومن ثم دخلت الفاء فيهما (فقال الناس طيبنا) بتشديد المنة التثنية أى  
 جعلناه طيبا من جهة كونهم رضوا به وطابت أنفسهم به (يا رسول الله لهم) أى لهوازن (فقال) عليه الصلاة  
 والسلام (لهم انا لاندري من أذن منكم فيه ممن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع) بالنصب في الفرع وأصله وغيرهما  
 بأن مقتدره بعد حتى وقال الكرمانى قالوا هو بالرفع أجود انتهى ولم يبين وجه أجوديته وفي الوكالة حتى يرفعوا  
 بالواو على لغة أكلوني البراغيث (الينا عرفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم) في ذلك فطابت  
 نفسهم به (ثم رجعوا) أى العرفاء (الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه انهم طيبوا) أى ذلك وفي الوكالة قد  
 طيبوا (وأذنوا) له عليه الصلاة والسلام أن يرذالهم اليهم (وهذا) ولا يذو هذا (الذى بلغنا من) خبر (سبي  
 هوازن) • قال البخارى (هذا آخر قول الزهري يعنى فهذا الذى بلغنا) وسقط قوله وهذا الذى بلغنا الخ  
 في نسخة ورقم عليه في الفرع وأصله علامة السقوط وكذلك في نسخة ثابتة بها مشها قال أبو عبد الله أى  
 البخارى قوله فهذا الذى بلغنا من قول الزهري • ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الغانين وهم جماعة  
 وهو بعض الغنية لمن غنموا منهم وهم قوم هوازن وأما الدلالة لزيادة الكثرة يعنى فمن جهة أنه كان للنبي صلى الله  
 عليه وسلم منهم معين وهوهم الصنفى فوجه لهم أو من جهة أنه صلى الله عليه وسلم استوهب من الغانين سهامهم  
 فوهبوا له فوجهها هولهم قاله في فتح البارى • وهذا الحديث قد سبق في باب اذا وهب شيئا لوكيل أو شفع قوم  
 جاز من كتاب الوكالة ويأتى ان شاء الله تعالى بعون الله في غزوة حنين من المغازى • هذا (باب) بالتسوية (من  
 أهدى له هدية) بضم الهمزة مبنيا لافعال وهدية بالرفع نائباً عن الفاعل (وعنده جلساؤه) جمع جلساء والجلسة  
 حالية وجواب من (فهو أحق) أى بالهدية من جلسائه (ويذكر) بضم أوله وفتح ثالته بصيغة القريض (عن ابن  
 عباس) رضى الله عنهم ما عماروى مرفوعا موصولا عند عبد بن حميد يأسنا فيه مندل بن علي وهو ضعيف  
 وموقوف وهو أصح من المرفوع (ان جلساءه شركاءه) فيما يهدى له نديا وشركاءه يحذف الضمير قال البخارى  
 (ولم يصح) هذا عن ابن عباس أو لا يصح في هذا الباب شئ • وبه قال (حدثنا ابن مقاتل) محمد المروزي البخاري  
 بمكة قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك المروزي قال) اخبرنا شعبة (بن الجراح) عن سلمة بن كهيل (مصفرا  
 الحضرى الكوفى) (عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 أخذنا) معينا من الابل من رجل قرضا (لجامه صاحبه يتقاضاه) أى يطلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن  
 يقضيه جله وأغلظا بالتشديد في الطلب (فقالوا) أى العصاية (له) وفي الاستقراض وغيره فهم به أصحابه وثمة طعير  
 أبى ذر فقالوا له (فقال) عليه السلام (ان لصاحب الحق مقالا ثم قضاه أفضل من سنته وقال) عليه الصلاة

والسلام (افضلكم) في المعاملة (احسنكم قضاء) ووجه المطابقة انه عليه الصلاة والسلام ووجه الفضل بين  
السنين فامتاز به دون الحاضر بن بناء على أن الزيادة في الثمن تبرعاً بحكمها حكم الهيئة لا الثمن أو فيها شائبة الهيئة  
والثمن فنزل المؤلف الامر على ذلك ووجه قال (حدثنا) ولا يذرح حدثني (عبد الله بن محمد) المسندي قال  
(حدثنا ابن عبيدة) بغير (عن عمرو) بفتح العين ابن دينار (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه كان مع النبي صلى  
الله عليه وسلم في سفر قال بن حجر لم أقف على تعيينه انتهى (فكان) ولا يذرح الوقت وكان بالواو بدل الفاء  
على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف ولد الناقة أول ما يركب (صعب) صفة ليكرأى نفور لكونه لم يذلل  
وكان (لعمري) أي والذي في الفرع وأصله تقديم لعمري قوله صعب (فكان) البكر (يتقدم النبي صلى الله عليه  
وسلم في دول أبوه) عمرو بن الخطاب (يا عبد الله لا يتقدم النبي صلى الله عليه وسلم أحد فقال له) أي لعمري (النبي صلى  
الله عليه وسلم بعينه) أي الجمل (فقال) ولا يذرح الوقت قال باسقاط الفاء (عمرو هل) يا رسول الله (فاستفهام)  
عليه الصلاة والسلام من عمر (ثم قال) عليه الصلاة والسلام لا يذرح (هل) يا عبد الله فاصنع به ما شئت من أنواع  
التصرفات ووجه المناسبة بين الحديث والتبرعة فالذي يظهر كما قاله في فتح الباري أن البخاري أراد الحاق  
المشاع في ذلك بغير المشاع والحق الكثير بالقليل لعدم القارق وقال ابن بطال هيته لا ينحصر مع الناس فلم يستحق  
أحد منهم فيه شركة هذا ما رأيته في وجه المناسبة لهم والله أعلم فليأتل الحديث قدم في باب إذا اشترى شيئاً  
فوجه من ساعته قبل أن يتفرقا هذا (باب بالنون) رجل (بغير لرجل وهو) أي والحال أن  
الموهوب له (راكبه) والذي في الفرع راكب بجذف الهاء أي البعير الموهوب (فهو جائز وقال الجدي) عبد  
الله أبو بكر المكي مما وصله الاسماعيلي (حدثنا صفيان) بن عيينة قال (حدثنا عمرو) هو بن دينار (عن ابن عمر رضي  
الله عنهما) أنه (قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر وكنت على بكر صعب) لعمري رضي الله عنه (فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لعمري بعينه فبناعه) بسكون الموحدة وبالمثناة الفوقية عليه الصلاة والسلام منه ولا يذرح  
قباعه أي عمر له عليه الصلاة والسلام (فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل) أي هبة (يا عبد الله) ومطابقته  
لما ترجم به غير خافية فانه نزل التخلية منزلة النقل فتصح الهبة (باب جواز هدية ما يكره لبسها) انت باعتبار  
الحلة وفي نسخة بالفرع وأصله ونسبها الحافظ ابن حجر للنسفي باسمه بالتذكير والكراهة هنا أعظم من التنزيه والتحرير  
ووجه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) القعنبي (عن مالك) هو ابن أنس امام دار الهجرة (عن نافع) مولى بن عمر  
(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال رأي عمر بن الخطاب حلة سيرة) بكسر السين المهملة وفتح المثناة  
النحبة وبالراء مدودة قال الخليل ليس في الكلام فعلا بكسر اؤه مع المذسوى سيرة وحولاه وهو الماء الذي  
يخرج على رأس الولد وغنيا لغة في العنب وقوله حلة بالنون في الفرع وأصله وغيرهما على الصفة وقال عباس  
ضبطناه على متقني شيوخنا حلة سيرة على الاضافة وهو أيضا في اليونانية وقال التتوي انه قول المحققين  
ومتقني العربية وانه من اضافة الشيء لصفته كما قالوا بخرق قال مالك والبراء هو الوشي من الحرير وقال  
الاصمعي ثياب فيها خطوط من حرير أو قز أو غما قيل لها سيرة لتسير الخطوط فيها وقيل الحرير الصافي والمعنى  
رأي حلة حرير ثياب (عند باب المسجد) وفي رواية جرير بن حازم عن نافع عند مسلم رأي عمر عطاردا التميمي يقيم  
حله بالسوق وكان رجلا يغشي الملوذ ويصيب منهم (فقال يا رسول الله لو اشتريتنا قلبتها يوم الجمعة وللوفد) زاد  
في اللباس إذا نزل (قال) عليه الصلاة والسلام (انما يلبسها) أي حلة الحرير (من لا خلاف) أي لا حظ له) منه  
أي من الحرير (في الآخرة ثم جاءت) رسول الله صلى الله عليه وسلم (حلال) أي سيرة منها (فاعطى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عمر منها حلة) زاد في رواية جرير بن حازم وبعث الى اسامة بحلة وأعطى علي بن أبي طالب حلة  
ولا يذرح أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلة لعمري (وقال) بالواو أي عمرو ولا يذرح قال (أكسوتنيها)  
بهمزة الاستفهام وفي رواية جرير بن حازم فخا عمر بحلته يحملها فقال بعثت الى تيمذه (وقلت في حلة عطاردا) هو  
ابن حاجب بن زرارة بن عدس بهملات الدارمي وكان من جلة وفدي غيم أصحاب الجرات وقد أسلم وحسن  
اسلامه (ما قلت) أي ما يدل على التحريم (فقال) عليه الصلاة والسلام (انما لم اكسوها لئلا يلبسها) وفي اللباس  
فقال انما بعثت اليك لتبعتها أو تكسوها (فكسا) بجذف النحبة المنصوب ولا يذرح الاصيل فكساها (عمر أنا  
له) من أمه أو من الرضاع وسماه ابن بشكوال في المهمات تفلعا عن الحذاء عثمان بن حكيم قال الدمشقي هو

السلي أخوخولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الاوقص قال وهو أخو زيد بن الخطاب لأمته فمن أطلق عليه أنه أخو عمر لأمته لم يصب وأجيب باحتمال أن يكون عمر ارتضع من أم أخيه زيد فيكون عثمان هذا أخا لعمر لأمته من الرضاع وقوله في محل نصب صفة لا نأى أنا كائناته وكذا قوله (بعكة مشركا) صفة بعد صفة قبل إسلامه • ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وسبق الحديث في الجمعة ويأتى ان شاء الله تعالى في اللباس بعون الله وقوته • وبه قال (حدثنا محمد بن جعفر) أي ابن أبي الحسين الحافظ (أبو جعفر) الكوفي نزيل فيد بفتح الفاء وسكون التحتية آخره دال مهملة بلدين بعد ادوه كذا وقال الحافظ ابن حجر يحتل عندي أن يكون هو أبا جعفر القومسي الحافظ المشهور فقد أخرج عنه البخاري حديثا غير هذا في المغازي وانما جازت ذلك لأن المشهور في كنية الفيدي أبو عبد الله بخلاف القومسي فكنيته أبو جعفر بلا خلاف وبالأول جزم الكللاباذي قال (حدثنا ابن فضيل) محمد (عن أبيه) فضيل بن غزوان (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة بنته) رضي الله عنها وسقط قوله بنته في كثير من النسخ (فلم يدخل عليها) زاد في رواية ابن غير عن فضيل عند أبي داود وابن حبان قال وقل ما كان يدخل الابادنها (وجاء على) زوجها رضي الله عنهما زاد ابن غير فرأها مهمة (فذكر ذلك) الذي وقع منه عليه الصلاة والسلام من عدم دخوله عليها (فذكره) على (النبي صلى الله عليه وسلم) وفي رواية ابن غير فقال يا رسول الله اشتد عليا لك جئت فلم تدخل عليها (قال) عليه الصلاة والسلام (اني رأيت عليا بها ستر موشيا) بفتح الميم وسكون الواو وكسر المعجمة وبعد ها تحته أي مخططا بالوان شتى (فقال) عليه الصلاة والسلام (مالي وللدينا فأناها على) رضي الله عنه (فذكر ذلك) الذي قاله عليه السلام (لها فقالت ليا امرئي) بالجزم على الامر (فيه) أي في الستر (بما شاء) قال (عليه الصلاة والسلام) لما بلغه قولها ليا امرئي فيه بما شاء (ترسل به) أي بالستر الموشى وترسل بضم اللام أي فاطمة ولا يذر ترسل يمحذف النون على لغة وقال في المصابيح فيه شاهد على حذف لام الامر وبقائه عملها مثل قوله محمد تفقد نفسك كل نفس • اذا ما خنت من أمر تبالا

ويحتمل وهو الاولى أن يخرج على حذف أن الناصبة وبقائه عملها أي أمر لأن ترسل به (الي فلان أهل بيت) بالهاء والجز بدل من سابقه وفي نسخة آل بهمة مدودة واسقاط الهاء (بهم حاجة) وليس ستر الباب حراما لكنه صلى الله عليه وسلم كره لابنته ما كره لنفسه من تجليل الطيبات قال الكرمانى أولان فيه صور او نقوشا وهذا الحديث أخرجه أبو داود في اللباس • وبه قال (حدثنا حجاج بن منهل) بكسر الميم السلي الانماطي البصري قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (قال أخبرني) بالافراد (عبد الملك بن ميسرة) ضد المينة الهلالي الكوفي وفي اليونانية ابن ميسرة يخفص ابن والظاهر انه سبق قلم (قال سمعت زيد بن وهب) الجهني أباسليمان الكوفي المخضرم (عن عتي) هو ابن أبي طالب (رضي الله عنه) أنه (قال اهدى) بفتح الهزة والذال (الي) بتشديد التحتية (النبي صلى الله عليه وسلم حلة سيرا) نوع من البرود يخاطه حرير وحلة بالتون ولغير أبي ذر حلة سيرا باسقاط التونين للاضافة (فبستها فرأيت الغضب في وجهه) زاد مسلم في رواية أبي صالح فقال اني لم أبعث بها اليك لتلبسها انما بعثت بها اليك لتشقها خرا بين النساء (فتشقها بين نسائي) أي قطعها ففرقتها عليهن خرا بضم الخاء المعجمة والميم جمع خارب كسرا وله مع التخفيف ما تغطي به المرأة رأسها والمراد بقوله نسائي ما فسروني رواية أبي صالح حيث قال بين القواطم قال ابن قتيبة المراد بالقواطم فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدته على ولا أعرف الثالثة وذكرا أبو منصور الازهرى انها فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب وقد أخرج الطحاوى وابن أبي الدنيا في كتاب الهدايا وعبد الغنى بن سعيد في المبهلمات وابن عبد البر كلهم من طريق يزيد ابن أبي زياد عن أبي فاختة عن هيرة بن يريم بنحبة ثم رآه بوزن عظيم عن علي في نحو هذه القصة قال فشقت منها أربعة أخيرة فذكر الثلاثة المذكورات قال ونسي يزيد الرابعة وقال عياض لعلمها فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب وهي بنت شيبه بن ربيعة وقيل بنت عتبة بن ربيعة وقيل بنت الوليد بن عتبة • ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فرأيت الغضب في وجهه فانه دال على انه كره له لبسها مع كونه اهداها له وهذه الحلة كان اهداها له عليه الصلاة والسلام اكيد ودومة كما في مسلم • وقد أخرج المؤلف حديث الباب أيضا في النفقات واللباس ومسلم في اللباس والنسائي في الزينة • (باب) جواز (قبول الهدية من المشركين وقال ابو هريرة)

عما وصله في أحاديث الانبياء (عن النبي صلى الله عليه وسلم هاجر ابراهيم الخليل عليه السلام بسارة زوجته وكانت من أجل النساء (قد دخل قرية) قيل هي مصر (فيها ملك او) قال (جبار) هو عمرو بن امرئ القيس بن سبا وكان على مصر ذكركه السبيل وهو قول ابن هشام في التيجان وقيل اسمه صادق حكام ابن قتيبة وأنه كان على الاردن وقيل غير ذلك فقيل له ان ههنا رجلا معه امرأة من أحسن النساء فأرسل اليها فلما دخلت عليه ذهب يتناولها يده فأخذ فقال ادعى الله لي ولا أضرك فعدت فأطاق (مقال اعطوها اجر) همزة بدل الهاء والجرم مفتوحة وفي نسخة هاجر أى هبة لها التخدمة لانه أعظمها أن تخدم نفسها وإياي الحديث ان شاء الله تعالى تاما في أحاديث الانبياء (واهدى للنبي صلى الله عليه وسلم) بخير (شاة فيها سم) وهذا التعليق ذكره في هذا الباب موصولا (وقال ابو حميد) عبد الرحمن الساعدي الانصاري عما وصله في باب خرص القمر من الزكاة (أهدى) يوحنا بن روبة واسم امه العلماء بفتح العين وسكون اللام مدودا (ملك ابيه) بفتح الهمزة وسكون التحتية بلد معروف بساحل البصرى طريق المصريين الى مكة وهى الآن خراب (للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء وكساء) بالواو والنبي صلى الله عليه وسلم ولا يذرك كساء (رد او كتب) أى امر عليه الصلاة والسلام أن يكتب (له) وفي نسخة لا يذروا الاصيل اليه (بجرهم) أى يبلدهم أى اهل بجرهم والمعنى أنه أقزم عليهم بما التزمه من الجزية وقد سبق افظ الكتاب في الزكاة ومناسبة هذا الترجمة غير خفية وبه قال (حدثنا) ولا يذرحه (عبد الله بن محمد) المسندى قال (حدثنا يونس بن محمد) المؤتب البغدادي قال (حدثنا سليمان) بفتح الشين المججمة وسكون التحتية بن عبد الرحمن النحوى (عن قتادة) ابن دعامة أنه قال (حدثنا انس) هو ابن مالك (رضى الله عنه) أنه قال (أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم جبة سندس) بضم همزة أهدي وكسر ثائه وجبة رفع نائب عن الضاعل والسندس مارق من الديباج وهو ما نحن وغلط من ثاب الحرب (وكان) عليه السلام (ينهى عن) استعمال (الحرير) والجله حالية (فحب الناس منها فقال صلى الله عليه وسلم) زاد في اللباس أن يحبون من هذا قلنا نعم قال (و) الله (الذى نفس محمد بيده لما ديل سعد بن معاذ) الاوى (في الجنة أحسن من هذا) الثوب قيل وانما خص المناديل بالذكر لكونها اغتنن فيكون ما فوقها أعلى منها طريق الاولى (وقال سعيد) هو ابن أبي عروبة فيما وصله أحمد عن روح عنه (عن قتادة) بن دعامة (عن انس) رضى الله عنه (ان أكيدر) بضم الهمزة وكسر الدال مصغرا ابن عبد الملك بن عبد الجح بالجرم والنون وكان نصرانيا أسمر خالدا بن الوليد لما أرسله النبي صلى الله عليه وسلم في سرية وقتل أخاه وقدم به الى المدينة فصالحه النبي صلى الله عليه وسلم على الجزية وأطلقه وكان صاحب (دومة أهدي الى النبي صلى الله عليه وسلم) ودومة بضم الدال المهملة والمختون يفتحونها وسكون الواو وهى دومة الجندل مدينة بقرب تولسها النخل وزرع على عشر مراحل من المدينة وثمان من دمشق والجندل الجارة والدومة مستدار الشئ ويحتمل كأنها سميت به لان مكانها يجتمع الاحجار ومستدارها وحراد المؤلف من هذا التعليق بيان الذى أهدي المطابق الترجمة وبه قال (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) أبو محمد الحلبى البصرى قال (حدثنا خالد بن الحارث) الهجيمي البصرى قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن هشام بن زيد) بن مالك الانصاري (عن انس بن مالك رضى الله عنه ان يهودية) اسمها زينب واختاف في اسلامها (أمت النبي صلى الله عليه وسلم) في خير (يشاة مسومة) وأكثرت من السم في الذراع لما قيل لها انه عليه الصلاة والسلام يجدها (فأكل منها) وأكل معه بشر بن البراء ثم قال لاحبابه أسكوا فانها مسومة (بجى بها) أى باليهودية فاعترفت (فقيل ألا نقلها قال) عليه الصلاة والسلام (لا) لانه كان لا ينتقم لنفسه ثم مات بشرف قتلها به قصاصا قال انس (فأزات اعرفها) أى تلك الاكلة (في اهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح اللام والهاء والواو جمع اهامة وهى اللعنة المعاقبة فى أصل الخنك وقيل هى ما بين منقطع اللسان الى منقطع أصل الفم وحراد انس أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتريه المرض من تلك الاكلة احبانا ويحتمل أنه كان يعرف ذلك في اللهوات بتغير لونها او بظهورها أو تخفيرا قاله القرطبي فيما نقله عنه في فتح البارى وبه قال (حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل السدوسي قال (حدثنا المعمر بن سليمان) بن طرخان التيمي البصرى (عن ابيه) سليمان (عن ابي عثمان) عبد الرحمن بن مل بلام مشددة والميم مثناة النهدي بفتح النون وسكون الهاء منهم وربك يمتهم مخضرم عاش مائة وثلاثين سنة واكثر (عن عبد الرحمن بن ابي بكر) الصديق (رضى الله عنهما) أنه

(قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم طعام فاذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه) بالرفع عطف على صاع والضمير للصاع (فحينئذ جاء رجل مشرك) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع (منه) بضم الميم وسكون الشين المجهمة وبمد هاء عين مهملة آخره فون مشددة (طويل) زاد المستقلى جداً فوق الطول ويحتمل أن يكون تفسير اللشعاع وقال القزاز المشعاع الجافى الناثر الرأس وقال غيره طويل شعر الرأس جداً البعيد العهد بالدهن الشعث وقال القاضى ناثر الرأس متفرقه (بفتح ياء) وقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم (له) بفتح الهمزة (نصب بفعل مقدر رأى اتيسع بها أو الحال أى اتدفعها بآئها) (ام عطية أو قال) عليه الصلاة والسلام (ام هبة) عطف على المتصوب السابق والشك من الراوى (قال) المشرك (لا) ليس هبة (بل) هو (بيع) أى مبيع واطلق عليه بيعاً باعتبار ما يؤول اليه (فاشترى) عليه الصلاة والسلام (منه) أى من المشرك (شاة) ولكنه عني منها أى من القنم شاة (فصنعت) أى ذبحت (وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بسواد البطن) منها وهو كبد ها وكل ما فى بطنها من كبد وغيرها لكن الأول ابغى فى المجهزة (أن يشوى وإيم الله) بوصل الهمزة قسم (ما فى الثلاثين والمائة) الذين كانوا معه عليه الصلاة والسلام (الأوقد سراً) صلى الله عليه وسلم (بفتح الحاء المهملة أى قطع) (له حرة) بضم الحاء المهملة أى قطعة (من سواد بطنها) أن كان شاهد اعطاها إياه) قال الحافظ ابن حجر رأى اعطاء إياها فهو من القلب وقال السبكي أى أعطى الحرة الشاهد أى الحاضر ولا حاجة إلى دعوى القلب بل العبارة أن سواداً فى الاستعمال (وان كان غائباً خبأه) منها (تجمل منها) أى من الشاة (قصعين) فاكوا واجعون) تأكيد للضمير الذى فى اكوا أى اكوا من القصعين مجتمعين عليهم ما يكون فيه مجزة أخرى لكونهم ما وسعنا أيدي القوم كلهم أو المراد أنهم اكوا منهم ما فى الجملة أعم من الاجتماع والافتراق (وشبه عناق فضلت القصعتان فملاها) أى الطعام الذى فضل وفى رواية المصنف فى الأطعمة وفضل من القصعين ولغير أبي ذر فملاها باسقاط ضمير المقعولى (على البعير وكما قال) شك من الراوى وفى هذا الحديث مجزة تكثير سواد البطن حتى وسع هذا العدد وتكثر الصاع ولحم الشاة حتى اشبعهم اجعين وفضلت منهم فضلة حلوها لادم حاجة أحد إياها وهذا الحديث مضمي مختصر فى البيع ويأتى فى الأطعمة أن شاء الله تعالى (باب الهدية للمشركين وقول الله تعالى) بالجر عطف على الهدية فى سورة الممتحنة (لايتها كن الله عن) الاحسان إلى الكفرة (الذين لم يقاتلوكم فى الدين) قال ابن كثير كالنساء والضعفة منهم (ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم) أى تحسنوا إليهم وتصلوهم (وتقسطوا إليهم) قال السمرقندى تعدلوا معهم بوقاه عهدهم زاد أبو ذر أن الله يحب المقسطين أى العادلين وبه قال (حدثنا خالد بن مخلد) بفتح الميم وسكون الميم المجهمة أبو الهيثم الجبلى القطراني بفتح القاف والطاء الكوفى قال حدثنا سليمان بن بلال) التميمى مولا لهم أبو محمد المدنى قال (حدثنى) بالافراد (عبد الله بن دينار) العدوى مولا لهم أبو عبد الرحمن المدنى مولى ابن عمر (عن ابن عمر) رضى الله عنهما) أنه (قال رأى عمر) أبوه (حله) زاد فى رواية نافع السابقة سيراه (على رجل) هو عطار بن صاحب (صاع) أى عند باب المسجد كما فى رواية نافع (فقال) عمر (لنبي صلى الله عليه وسلم اتبع) اشترى هذه الحلة تلبسها يوم الجمعة) يجوز تلبسها فى الفرج وأصله (واذا جاءك الوعد فقال) عليه الصلاة والسلام انما يلبس هذه) أى الحلة ولغير أى ذر هذا أى الجبرير (من لا خلاف) أى لا حنط (له) منه (فى الآخرة) فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها بجمل فارسل إلى عمر منها بحلة فقال عمر) له عليه الصلاة والسلام (كيف ألبسها وقد قلت فيها) وفى رواية نافع وقد قلت فى حلة عطاود (ما قلت قال) عليه الصلاة والسلام ولا بوى ذروا الوقت فقال (انى لم أكنسها التلبسها تديها أو تكسوها) بالرفع (فارسلها) أى بالحلة (عمر) إلى أخيه (له) من الرضاغة اسمه عثمان بن حكيم (من أهل مكة) زاد نافع مشركاً (قبل أن يسلم) لم يقل نافع قبل أن يسلم وبه قال (حدثنا عبيد بن اسماعيل) بضم العين مصغراً واسمه عبد الله الهبارى بفتح الهاء وتشديد الموحدة قال (حدثنا أبو اسامة) جاد بن اسامة اللبتي (عن هشام عن أبيه) عمرو بن الزبير بن العوام (عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق (رضى الله عنهما) أنها (قالت) ولا بوى ذروا الوقت قلت يا رسول الله (قدمت على أمي) قتيلة بالقاف والفوقية مصغراً بنت عبد العزيز بن سعد زاد الليث عن هشام فى الأدب مع ابنها واسمها كاذرة الزبير الحارث بن مدركة قال الحافظ ابن حجر ولم أره ذكر فى العصابة فكانه مات مشركاً وفى رواية ابن سعد وأبى داود الطيالسى والحاكم

من حديث عبد الله بن الزبير قدمت قبيلة بنت عبد العزى على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الهدنة وكان أبو بكر  
 طلقها في الجاهلية بعد ايازيب ومن وقرط فأبى أسماء أن تقبل هديتها أو تدخلها بيتها (وهي مشركة) جله  
 حالية (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في زمنه (فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت) وفي رواية  
 حاتم بن اسماعيل في الجزية فضلت يارسول الله (ان أمي قدمت وهي راغبة) في شئنا خذها أو عن ديني أو في المقرب  
 مني ومجاورتي والتودد الي لا نه ابتدأت أسماء بالهدية ورغبت منها في المكافأة لا الاسلام لانه لم يقع في شئ  
 من الروايات ما يدل على اسلامها ولو جعل قوله راغبة أى في الاسلام لم يستلزم اسلامها فلذا لم يصب من ذكرها  
 في العصاة وأما قول الزركشي وروى راغبة بالميم أى كارهة للاسلام ساخطة له فيوههم انه رواية في البخاري  
 وليس كذلك بل هي رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود والاسماعيلي (أفأمر أني قال عليه الصلاة  
 والسلام) (ثم صلى أمتك) زاد في الادب عن الحيدى عن ابن عيينة فأمر الله فيها لا يهاكم الله عن الذين  
 لم يقاتلواكم في الدين \* هذا (باب) بالنون (لا يصلح لأحد أن يرجع في هبته) التي وهبها (و) لافي (مهدته) التي  
 تصدق بها \* وبه قال (حدثنا مسلم بن إبراهيم) (الأزدى الفراهيدى بالقاه) أبو عمرو البصري قال (حدثنا  
 هشام) (الدستوائي) (وشعبة) بن الحجاج (قالا حدثنا قتادة) (بن دعامه) (عن سعيد بن المسيب) بفتح التثنية (عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم العائد في هبته كالعائد في قبته) زاد أبو داود  
 في آخره قال هشام قال قتادة ولا أعلم الا الاحراما \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذر وحديثي بالافراد وواو  
 العطف (عبد الرحمن بن المبارك) ليس أخا عبد الله بن المبارك المشهور بل هو العيشي بفتحية ومجبة البصري  
 قال (حدثنا عبد الوارث) بن سعيد التنوري بفتح المثناة وتشديد النون قال (حدثنا أيوب) بن أبي غيمه كيسان  
 السخيتاني البصري (عن عكرمة) مولى ابن عباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه قال قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم ليس لنا) وفي رواية منا (مثل السوء) بفتح السين ومثل بفتح الميم والمثلثة (الذي يعود في هبته)  
 أي العائد في هبته (كالكلب يرجع في قبته) زاد مسلم في رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقري عنه فيأكله وله  
 في رواية يكبر انما مثل الذي تصدق بصدقة ثم يعود في صدقة كمثل الكلب بقي ثم يأكل قبته والمعنى كما قال  
 البيضاوي لا ينبغي للمؤمنين أن تصف بصفة ذميمة يشابهون فيها أخس الحيوانات في أخس أحوالها  
 قال في القصة ولعل هذا أبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثالا لا تعود وفي الهبة قال النووي  
 هذا المثل ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد اقباضهما وهو محمول على هبة الاجنبي لا ما وهب  
 لولده وولد لولده كما صرح به في حديث النعمان وهذا مذهب الشافعي ومالك وقال الحنفية يكره الرجوع فيها  
 لحديث الباب ولا يحرم لان فعل الكلب يوصف بالقبض لا بالحرمة فيرجع في ما وهب لاجنبي بتراضيهما  
 أو بحكم ما لم لقوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بهبته ما لم يهب منها أي ما لم يعرض عنها \* وبه قال  
 (حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والراي المكي قال (حدثنا مالك) (الامام) (عن زيد بن أسلم عن أبيه) أسلم  
 مولى عمر بن الخطاب أنه (قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول جئت على مرس) أي تصدقت به  
 ووهبته بان يقاتل عليه (في سبيل الله) واسمه الورد وكان للنبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ثم الدار فاعطاه  
 عمر (فأضاعه الذي كان عنده) بتقصيره في خدمته وموته قال عمر (فأردت أن أشتريه منه وطلعت أنه بآتعه  
 برخص فبألت عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتريه) نهى للتنزيه (وان أعطاك بدركهم واحد) قال  
 في القصة ويستفاد منه انه لو وجدته مثلاً يباع باعلى من ثمنه لم يتناوله النهى (فان العائد في صدقة كالكلب يعود  
 في قبته) القاء في فان العائد للعائد أي كما يقع أن بقي ثم يأكل كل كذلك يقع أن تصدق بشئ ثم يجزئه الى نفسه  
 بوجه من الوجوه \* هذا (باب) بالنون من غير ترجمة وهو كالفصل من السابق \* وبه قال (حدثنا) ولابي ذر  
 حدثني بالافراد (ابراهيم بن موسى) (الفرأزي المعروف بالصغير قال) (أخبرنا هشام بن يوسف) (الصنعاني  
 المني قاضيا) (ان ابن جريج) (عبد الملك بن عبد العزيز) (أخبرهم قال أخبرني) بالافراد (عبد الله بن عبيد الله بن  
 أبي مليكة) (بضم الميم وفتح اللام) (وتصغير عبد الثاني المكي) (أن بن محبوب) (بضم المهملة وفتح الهاء) (ابن سنان  
 الرومي) (لان الروم) (سبوه صغيرا) (وبنوه هم حزة وحبيب وسعد وصالح وصبيعي) (وعباد وعثمان) (ومحمد) (مولى ابن  
 جدعان) (بضم الجيم) (وسكون المهملة) (عبد الله بن عمر بن جدعان) (كان اشتراه بمكة من رجل من كلب وأعتقه وقيل



بل هرب من الروم فقدم مكة فخالف فيها ابن جدعان وللكشميري في نسخة والحوي بن جدعان (أدعوا) أي بنو  
صهيب عند مروان (ينين) ثنية بيت (وحجرة) بضم الحاء المهملة وسكون الجيم الموضع المنفرد في الدار (أن)  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى ذلك) الذي ادعوه من البيتين والحجرة أباهم (صهيبا فقال مروان من يشهد  
لكم بصيغة الجمع (قالوا) كلهم يشهد بذلك (ابن عمر) عبد الله (قدعاه) مروان (فشهد لا عطى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) بفتح لام لا عطى قال الكرمانى كأنه جعل للشهادة حكم القسم أو يقدر قسم أى والله لا عطى عليه  
الصلاة والسلام (صهيبا يمين وحجرة) وهى التى ادعى بها (ففضى مروان بشهادته لهم) أى بشهادة ابن عمر  
وحده ابني صهيب بالبيتين والحجرة فان قيل كيف قضى بشهادته وحده أجاب ابن بطال بأنه انما قضى لهم  
بشهادته ويمينهم وتعقب بأنه لم يذكر ذلك في الحديث بل عبر عن الخبر بالشهادة والخبر وقول كذا بالقسم كثيرا وان كان  
السامع غير منكرو ولو كانت شهادة حقيقية لا تحتاج الى شاهد آخر ولا يحتج ما في هذا فليتأمل والقاعدة المسطرة  
تنفي الحكم بشهادة الواحد فلا بد من اثنين أو شاهد وعين فالجمل على هذا أولى من جملة على الخبر وكون الشهادة  
غير حقيقية وهذا الحديث نفرد به البخارى

(بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لآبى ذر في اليونانية قال ابن حجر وثبتت للاصبلي وكريمة قبل الباب  
\* (باب ما قيل) أى ورد (في العمري) بضم العين المهملة وسكون الميم مع القصر مأخوذة من العمر (والرقبي)  
بوزنها مأخوذة من الرقوب لان كلامهم ما يقرب موت صاحبه وكانا عقدين في الجاهلية وتفسير العمري أن  
يقول الرجل لغيره (اعمرته الدار فهى عمري) أى (جعلته) ملكا مدة عمره وتكون هبة ولو زاد فان منتهى  
لورثته هبة أيضا طول فيها العبارة (استعمركم فيها) أى (جعلكم عمارا) هذا تفسير أبى عبيدة في المجاز وقال  
غيره استعمركم أطال أعماركم وأذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها \* وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل  
ابن دكين قال (حدثنا شيبان) بن عبد الرحمن النخوى (عن يحيى) بن أبى كثير (عن أبى سلمة) بن عبد الرحمن بن  
عوف (عن جابر رضى الله عنه) أنه (قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالعمري انها) أى حكم في العمري بأنها  
(لبن وهبت له) بضم الواو مبني للمفعول زاد مسلم في رواية الزهرى عن أبى سلمة لا ترجع الى الذى أعطاه لانه  
أعطى عطاء وقعت فيه الموارث وله من طريق الليث عن الزهرى فقد قطع قوله حقه فيها وهى لمن أعمر ولعقبه  
فلو قال ان مت عادت الى أوالى ورثتى ان مت صحت الهبة ولغا الشرط لانه فاسد ولا طلاق الحديث \* وحديث  
الباب أخرجه مسلم في الفرائض وأبو داود في البيوع والترمذى وابن ماجه في الاحكام والنسائى في العمري  
\* وبه قال (حفص بن عمر) الحوضى قال (حدثنا همام) هو ابن يحيى الشيبانى البصرى قال (حدثنا قتادة)  
ابن دعامة (قال حدثنى) بالافراد (النضر بن أنس) الانصارى (عن بشير بن نهيك) بفتح الموحدة وكسر المجهمة  
ونهيك بفتح النون وكسر الهاء السالوى (عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال  
العمري جائزة) أى للمعمر بفتح الميم ولورثته من بعده لاحق للمعمر فيها (وقال عطاء) هو ابن أبى رباح بالاستناد  
السابق الموصول الى قتادة (حدثنى) بالافراد (جابر) هو ابن عبد الله الانصارى (عن النبي صلى الله عليه وسلم  
نحوه) أى نحو حديث أبى هريرة رضى الله عنه ورواه مسلم عن قتادة عن عطاء بلفظ العمري ميراث لاهلها  
ولعله المراد بقوله نحوه لكن في رواية أبى ذر بلفظ مثله يدل نحوه قال النووى قال أصحابنا للعمري ثلاثة أحوال  
\* أحدها أن يقول أعمرتك هذه الدار فاذا مت فهى لورثتك أو لعقبك فتصح بلا خلاف ويملك رقبة الدار وهى  
هبة فاذا مات فالدار لورثته والافليت المال ولا تعود الى الواهب بجمال \* ثانيها أن يقتصر على قوله جعلتها لى  
عمري ولا يعرض لما سواه ففى صحته قولان للشافعى أحدهما وهو الجديد صحته \* ثالثها أن يزيد عليه بأن يقول  
فان مت عادت الى ولورثتى ان مت صح ولغا الشرط وقال أحمد تصح العمري المطلقة دون المؤقتة وقال مالك  
العمري فى جميع الأحوال تملك لمنافع الدار مثله لا ولا تملك فيها رقبته بجمال ومذهب أبى حنيفة كالشافعية  
ولم يذكر المؤلف فى الرقى المذكورة فى جملة الترجمة شيئا فله يرى اتحادهما فى المعنى ككلامهم وورد روى  
النسائى باسناد صحيح عن ابن عباس موقوفا للعمري والرقبي سواء وقد منعها مالك وأبو حنيفة وعمد خلافا

لبهم ورواقتهم أبو يوسف والنسائي من طريق إسرائيل عن الكريم عن عطاء قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمري والرقبي قلت وما الرقي قال يقول الرجل للرجل هي لك حياتك فان فعلت فهو جازا أخرجه مرسلًا وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعا لا عمري ولا رقي فمن أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته وعماته ورجاله ثقات لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر فصرح به النسائي في طريق وثقاء في طريق أخرى وأجيب بأن معناه لا عمري بالشروط الفاسدة على ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من الرجوع أي فليس لهم العمري المعروفة عندهم المقتضية للرجوع فاحاديث النهي محمولة على الارشاد (باب من استعار من الناس الفرس) زاد أبو ذر والداية وزاد الكشي في غيرها قال الحافظ ابن حجر وثبت مثله لابن شوية لكن قال وغيرهما بالثنية وعند بعض السراخ قبل الباب كآب العارية ولم أراه لغيره والعارية بتشديد الياء وقد تخفف وفيها ألفة ثالثة عارة بوزن غارة وهي اسم لما يعار مأخوذ من عار اذا ذهب وباء ومنه قيل للغلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه ومجيبه وقيل من التعاور وهو التناوب وقال الجوهرى كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب وحقيقتها شرعا باحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ويمنعون الماعون فسرهم جهور المفسرين بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الجراح (عن قتادة) بن دعامة أنه (قال سمعت أنسا) هو ابن مالك رضى الله عنه (يقول كان فزع) بفتح الفاء والزاي خوف من العدو (بالمدينة فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرسا من أبي طلحة) زيد بن سهل زوج أم أنس (يقال له المدوب) زاد في الجهاد عن طريق سعيد عن قتادة كان يقطع أو كان فيه قطاف بالشك أي بطى المشى وقال ابن الاثير المدوب أي المطلوب وهو من الندب الرهن الذي يجعل في السباق وقيل سمى به لندب كان في جسمه وهو أثر الجرح وقال عياض يحتمل أنه لقب أو اسم بغير معنى كسائر الاسماء (فركبه) عليه الصلاة والسلام زاد في رواية جرير بن حازم عن محمد عن أنس في الجهاد ثم خرج يركض وحده فركب الناس يركضون خلفه (فلما رجع قال ما رأينا من شيء) يوجب الفزع (وان وجدناه) أي الفرس (لجرا) أي واسع الجري ومنه سمى الصرب جرا السعته وتصر فلان في العلم اذا اتسع فيه وقيل شبهه بالبحر لان جريه لا ينفد ~~كما لا ينفد ماء البحر~~ قال الخطابي وان هنا نافية واللام بمعنى الا أي ما وجدناه الابحر او عليه اقتصر الزركشي قال في التوضيح وهو قصور وهذا انما هو مذهب كوفي ومذهب البصريين أن ان مخففة من الثقيلة واللام فارقة بينها وبين النافية انتهى وقد سبقه اليه ابن التين قال الحافظ ابن حجر وفي رواية المسقلى وان وجدنا نجذف الضمير وفي رواية حماد عن ثابت عن أنس في الجهاد أيضا استقبلهم النبي صلى الله عليه وسلم على فرس عرى ما عليه سرج وفي عنقه سيف وأخرجه الاسماعيل عن حماد وفي أوله فزع أهل المدينة ليلة قتلناهم النبي صلى الله عليه وسلم قد سبقهم الى الصوت وهو على فرس بغير سرج واستدل به على مشروعية العارية وكانت كما قاله الروباني واجبة أول الاسلام للآية السابقة ثم نسخ وجوبها فصارت مستحبة أي أصالة فقد تجب كإعارة الثوب لدفع حر أو برد وإعارة الخيل لانتقاد غريبي والسكين لذبح حيوان محترم يخشى موته وقد تحرم كإعارة الصيد من الحرم والامة من الاجنبي وقد تحرم كإعارة العبد المسلم من كافر ويترط في الغير أن يملك المنفعة فتصح الإعارة من المستأجر لانه غير مالكها وانما أبيع له الانتفاع لكن للمستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله كأن يركب الدابة المستعارة وكيه في حاجته أو زوجته أو خادمه لان الانتفاع راجع اليه بواسطة المباشر وحكم العارية اذا تلفت في يد المستعير بأقفة سماوية أو أنلفها هو أو غيره ولو بلا تقصير الضمان لحديث أبي داود وغيره العارية ممنوعة ولانها مال يجب ردّه للمالك فيضمن عند تلفه كالمأخوذ بجهة السوم فان تلفت باستعمال مأذون فيه كاللبس والركوب المعتادين لم يضمن لحصول التلف بسبب ما أذون فيه (باب الاستعارة للعروس) نعت يستوى فيه الذكر والانثى ماداما في اهرامهما (عند البناء) أي الزفاف وقال ابن الاثير الدخول بالزوجة وقيل له بناء لانهم كانوا يبنون لمن يتزوج قبة ليدخل بها فيها ثم أطلق ذلك على التزويج وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا عبد الواحد بن أيمن) بفتح الهمزة وسكون الضمة وبعد الميم المفتوحة نون المخزومي المكي قال (حدثني) بالافراد (أبي) أي ابن الحبشي قال (دخلت على عائشة رضى الله عنها وعليها درع قطر) بكسر الهمزة وسكون الراء وقطر بكسر القاف وسكون الطاء ثم راء مع إضافة درع لقطر ضرب من برود اليمن غليظ فيه بعض المشونة ولا يذر عن الحموى

والمستقلى قطن بضم القاف وآخره فون والجملة حالية (عن خمسة دراهم) برقع عن وجع خمسة في الفرج وأصله  
 وغيره ما من الأصول المعتمدة التي وقفت عليها وقال في الفتح عن بالنصب بنزع الخافض وخسة بالجسر على  
 الاضافة أو عن خمسة بالرفع فهما على حذف الضمير أى عنه خمسة دراهم ويروى عن بضم المثناة وتشديد الميم  
 المكسورة على صيغة المجهول من الماضي وخسة بالنصب بنزع الخافض أى قوم بخمسة دراهم قال ووقع  
 في رواية ابن شوية وحده خمسة الدراهم (فقال ارفع بصرك الى جاريته) قال الحافظ ابن حجر لم أعرف اسمها  
 (انظر اليها) بلنظ الامر (فانما ترهق) بضم أوله وفتح ثالثة تكبر (أن تلبسه في البيت) يقال زهى الرجل اذا تكبر  
 وأعجب بنفسه وهو من الافعال التي لم ترد الا مبنية لما لم يسم فاعله وان كان بمعنى الفاعل مثل عني بالامر وتجت  
 الناقعة لكن قال في الفتح انه رأى في رواية أبي ذر ترهق بفتح أوله وقد حكاه ابن دريد لكن قال الاصمعي لا يقال  
 بالفتح (وقد كان لمنه) أى من الدروع (درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى في زمنه وأيامه (فما  
 كانت امرأة تقيم) بضم حرف المضارعة وفتح القاف وتشديد التثنية آخره فون مبنيا للمفعول أى ترين قال  
 صاحب الافعال فان الشيء قيامه أصله وقيل يحلى على زوجها (بالمدينة الا أرسلت الى تستعيره) أى ذلك الدرع  
 لانهم كانوا اذا ذل في حال ضيق فكان الشيء الخسيس عندهم نفيسا وهذا الحديث تفرد به البخاري وفيه من  
 الفوائد ما لا يخفى فتأمل \* (باب فضل الميتة) بفتح الميم والهاء المهملة بينهما نون مكسورة فتنة تحتية ساكنة  
 الناقعة أو الشاة تعطيها غير كحلتها ثم يرد ما عليك والمخبة بالكسر العطية وسقط لفظ باب في رواية أبي ذر بفضل  
 مرفوع حينئذ \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) هو ابن عبد الله بن بكير ونسبه بلخه لشهرته به المخزومي قال  
 (حدثنا مالك) الامام الاعظم (عن أبي الزناد) عبد الله بن زكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن  
 أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم الميتة) الناقعة (اللحقة) بكسر اللام وسكون  
 القاف والرفع صفة سابقة للملحقة وهي ذات اللبن القرية العهد بالولادة (الصفي) بفتح الصاد وكسر الفاء  
 صفة ثانية الكثيرة اللبن واستعمله بغيرها قال الكرماني لانه اما فاعيل أو فاعول يستوي فيه المذكور والمؤنث  
 وتعقبه العيني بأن قوله اما فاعيل غير صحيح لانه من معتل اللام الواوى دون الياءى وقال في المصابيح والاشهر  
 استعمالها بغيرها قال العيني ويروى أيضا الصفية (منحة) نصب على التمييز قال ابن مالك في التوضيح فيه وقوع  
 التمييز بعد فاعل نعم ظاهرا وقد منعه سيبويه الامع اشعار الفاعل نحو شئ للظالمين بدلا وجوز المبرد وهو الصحيح  
 انتهى قال في المصابيح يحتمل أن يقال ان فاعل نعم في الحديث مضمر والميتة الموصوفة بما ذكره في المخصوص  
 بالمدح ومنحة تمييزا آخر عن المخصوص فلا شاهد فيه على ما قال ولا يرد على سيبويه حينئذ (والشاة الصفي) صفة  
 وموصوف عطف على ما قبله (تقد وباناء وتروح باناء) أى تحلب اناء بالقداء واناء بالعشى أو تغدو بأجر حلبها  
 في القدو والرواح والمخبة من باب الصلات لا من باب الصدقات \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي  
 (واسماعيل) بن أبي أويس (عن مالك) أنه (قال) في روايته للحديث السابق (نعم الصدقة) أى اللقعة الصفي  
 منحة قال في الفتح وهذا هو المشهور عن مالك وكذلك رواه شعب عن أبي الزناد كما سيأتى ان شاء الله تعالى  
 في الاشربة أى بلفظ الصدقة \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (أخبرنا ابن وهب) عبد الله  
 المصري قال (حدثنا يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن شهاب) الزهري (عن أنس بن مالك رضى الله عنه) أنه  
 (قال لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم يعنى شيأ) وسقط لابي ذر يعنى شيأ (وكانت الانصار أهل  
 الارض والعقار) بالخفض عطف على السابق وجواب لما قوله (فقامهم الانصار على أن يعطوهم ثمارا موالهم  
 كل عام ويكفونهم العمل والمؤنة) في الزراعة والتمني في حديث أبي هريرة السابق في المزارعة حيث قالوا اقسام  
 يتناوبن اخواننا التخل قال لا مقاسمة الاصول والمراد هنا مقاسمة الثمار (وكانت أمه أم أنس) يدل من أمه  
 والضمير فيه يعود على أنس واسمها سله وهي (أم سليم) بضم السين مصغرا يدل من المرفوع السابق أيضا (وكانت  
 أم عبد الله بن أبي طلحة) أيضا فهو أخوانس لأمه قال في الفتح والذي يظهر أن طائفة ذلك الزهري عن أنس لكن  
 بقية السياق تقتضى أنه من رواية الزهري عن أنس فيكون من باب التصريح كأنه ينتزع من نفسه شخصا فضا طبعه  
 (فكانت أعطت) أى وهبت (أم أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم عذاها) بكسر العين المهملة وتحتيف الذال  
 الهمزة جمع عذق بفتح العين وسكون الذال النحلة نفسها أو اذا كان حلقها موجودا والمراد عرها ولا يذرعها

بفتح العين (مأطاهن) أي التخلات (النبي صلى الله عليه وسلم أم أيمن) بركة (مولاته) وحاضنته (أم أسامة  
 ابن زيد) مولاه عليه الصلاة والسلام وهو أخو أيمن بن عبيد الحبشي لاته . وهذا الحديث أخرجه مسلم  
 في المغازي والتساوي في المناقب (قال ابن شهاب) الزهري بالسند السابق (فاخبرني) بالافراد (أنس بن مالك)  
 رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من قتل) وللاصلي من قتال (اهل خيبر فاهترف الى المدينة  
 ردالمهاجرون الى الانصار مناخهم التي كانوا معوهم من ثمارهم) لاستغنائهم بغنيمة خيبر (فرذا النبي صلى الله  
 عليه وسلم الى امه) هي ام أنس ام سليم (عذاقها) يكسر العين ولا يذر عذاقها بفتحها أي الذي كانت أعطته  
 وأعطاه هولاء أم أيمن (واعطى) بالواو ولا يذر فاعطى (رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أيمن) مولاه (مكائنه)  
 أي بداهن (من حائطه) أي بسنانه (وقال أحمد بن شبيب) بفتح الشين المجهدة وكسر الموحدة الاولى البصري  
 (أخبرنا أبي) شبيب بن سعيد الحبطي بفتح الحاء المهملة والموحدة البصري (عن يونس) بن يزيد الالبلي (بهذا)  
 الحديث متنا واستنادا (وقال مكائنه) فوافق ابن وهب الا في قوله من حائطه فقال (من خالصة) أي خالص  
 ماله وفي مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس ان الرجل كان يجعل للنبي صلى الله عليه وسلم التخلات من أرضه  
 حتى فتح عليه قريظة والنضير فجعل بعد ذلك يرد عليه ما كان أعطاه قال أنس وان أهلي أمروني أن أت النبي  
 صلى الله عليه وسلم فأسأله ما كان أهله اعطوه أو بعضه وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم قد أعطاه أم أيمن فأتيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم فأعطانيه من فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي وقالت والله لا أعطي ككهن وقد  
 أعطانيه فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم يا أم أيمن اتركيه ولك كذا وكذا وتقول كلا والله الذي لا اله الا هو  
 فجعل يقول كذا وكذا حتى أعطاه عشرة أمثاله أو قريبا من عشرة أمثاله وانما فعلت ذلك لانها ظنت انها  
 هبة مؤيدة وتعليك لاصل الرقية فأراد صلى الله عليه وسلم استطابة قلبه في استرداد ذلك فإزال يزيد في العوض  
 حتى رضى تير عامته صلى الله عليه وسلم واكرامها من حق الحضنة زاد الله شرفا وكراما . وبه قال (حدثنا  
 مسدد) هو ابن مسرهد قال (حدثنا عيسى بن يونس) الهمداني (قال حدثنا الاوزاعي) عبد الرحمن (عن  
 حسان بن عطية) الشامي (عن أبي كبشة) بفتح الكاف وسكون الموحدة وفتح الشين المجهدة (السلولي) بفتح  
 السين المهملة وضم اللام الاولى أنه (قال سمعت عبد الله بن عمرو) هو ابن العاصي (رضي الله عنه) ما يقول قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعون خصلة) مبتدأ ولا أحد أربعون حسنة بدل خصلة وقوله (اعلاه) (عن  
 مبتدأ ثمان خبره) منيحة العنزي الا في من المعز والجملة خبر المبتدأ الاول (ما من عامل يعمل بخصلة منها) أي من  
 الاربعة (رجاء نوابها) بنصب رجاء على التعليل وكذا قوله (وتصدق موعودها الا أدخله الله) عز وجل (بها  
 الجنة قال حسان) هو ابن عطية راوى الحديث بالسند السابق (فعدد ما مادن سيعة انعم من ردا السلام  
 ونشيت العاطس واماطه الاذى عن الطريق ونحوه) بما وردت به الا حاديث (حسان استطعن أن يبلغن خمس  
 عشرة خصلة) قال ابن بطال ما أبهمها عليه الصلاة والسلام الا المعنى هو أنفع من ذكرها وذلك والله أعلم  
 خشية أن يكون التعيين والترغيب فيها من هذا في غيرها من أبواب الخير وقول حسان فما استطعن أن يبلغن أن  
 يوجد غيرها ثم عدد خصالا كثيرة تعقبه ابن المنبر في بعضها فقال التعداد سهل ولا يمكن الشرط صعب وهو أن  
 يكون كل ما عتده من الخصال دون منيحة العنز ولا يتحقق فيما عتده ابن بطال بل هو منعكس وذلك أنه من جملة  
 ما عتده نصرة المظلوم والذب عنه ولو بالنفس وهذا أفضل من منيحة العنز والا حسن في هذا أن لا يعتدلان  
 النبي صلى الله عليه وسلم أبهمه وما أبهمه الرسول كيف يتعلق الامل ببيان من غيره مع أن الحكمة في إبهامه  
 أن لا يحتقر شي من وجوه البروان قل . وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الزكاة . وبه قال (حدثنا محمد بن  
 يوسف) البكندى بكسر الموحدة قال (حدثنا الاوزاعي) عبد الرحمن قال (حدثني) بالافراد (عطاء) هو ابن  
 أبي رباح ولا يذر عن عطاء (عن جابر) هو ابن عبد الله (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال كانت لرجاله منا  
 فضول أرضين) بفتح الراء (فقالوا أنواجرها بالثلث والربع والنصف) بما يخرج منها والواو في الموضعين بمعنى  
 أو (فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو وليمنحها) بفتح الباء والتون والجزم على الأصح  
 فيها أي يعطها (أخاه) المسلم (فان أبي) أمتنع (فلم يسل أرضه) وسقط لفظ أخاه في هذا الحديث في باب  
 ما كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والثمرة والغرض منه هنا قوله أو وليمنحها



لكن قال ابن بطلال استدلاله بقوله فأخدمهاهاجر على الهبة لا يصح وانما صحت الهبة في هذه القصة من قوله فأعطوهاهاجر قال في فتح الباري مراد البخاري انه ان وجدت قرينة تدل على العرف حمل عليها فان كان جرى بين قوم عرف في تنزيل الاخدام منزلة الهبة فأطلقه شخص وقصد التملك نفذ ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالف والله أعلم. وهذا الحديث قد مر تمامه في البيع في باب شراء المملوك من الحر في وساق هنا قطعة منه. وههنا فروع لو أعطى انسان آخر دراهم وقال اشتركت بها عمامة أو ادخل بها الحمام أو نحو ذلك تعينت لذلك مراعاة لغرض الدافع هذا ان قصد استقراره بالعمامة وتنظيفه بدخول الحمام لما رأى به من كسوف الرأس وشعث البدن ووضعه وان لم يقصد ذلك بل قاله على سبيل التيسير المعتاد فلا يتعين ذلك بل على كفاها ويتصرف فيها كيف شاء وكذا لو طلب الشاهد من المشهود له مكره بالبركة في أداء الشهادة فأعطاه أجره المربوب فيا في التفصيل السابق لكن قال الاسنوي والصحيح أن له صرفه الى جهة أخرى كما ذكره في بابه والفرق أن الشاهد يستحق أجره المربوب فله التصرف فيها كيف شاء والمذكور أولاً من باب الصدقة والبر فروع في غرض الدافع وان أعطاه كفضلا ليه فكفنه في غيره فعليه رده له ان كان قصد التبرك بآييه وما يحصله خادم الصوفية لهم من السوق وغيره يملكه دونهم لانه ليس بوكيل عنهم ووقاؤه لهم مروءة منه فان قصدهم الدافع معه فالملك مشترك أو دونه فمختص بهم ان كان وكيلاً عنهم. هذا (باب) بالتسوين (اذا حمل رجل) آخر غيره (على فرس) ولا يوى ذرو الوقت والاصلي اذا حمل رجلاً بالنصب على المنعولية والفاعل مضمراً أي حمل رجل رجلاً على فرس (فهو) أي في حكمه (كالعمرى والصدقة) في عدم الرجوع فيه (وقال بعض الناس) أبو حنيفة رحمه الله (له أن يرجع فيها) في الفرس الذي حمله عليها ناوياً الهبة لانه يجوز عنده الرجوع في الهبة للاجنبي. وبه قال (حدثنا الحميدي) عبد الله بن الزبير المكي قال (أخبرنا سفيان) بن عيينة (قال سمعت مالكا) الامام الاعظم (يسأل زيد بن اسلم) العدوي مولى عمر المدني (قال) ولا يذوق قال (سمعت أبي) أسلم (يقول) قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه حملت على فرس) أي تصدقت به (في سبيل الله) عز وجل وليس المراد أنه حمله كما سبق واسم الفرس الورد (فرأيت ياع) وأردت أن اشتريه (فألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره) أي الفرس والنهي لشره ولغير أبي ذر لا تشتريه بحدف الضمير المنصوب زاد في رواية يحيى بن قزعة وان أعطاك بدرهم (ولا تعد في صدقتك) والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الشهادات) \* جمع شهادة وهي كافي القاموس خبر قاطع وقد شهد كعلم وكرم وقد تسكن هاؤه وشهده كسمعه شهوداً حضره فهو شاهد الجمع شهود وشهد وليند بكذا شهادة أذى ما عنده من الشهادة فهو شاهد الجمع شهد بالفتح وجمع الجمع شهود وأشهاد واستشهد سألته أن يشهد له والنهيد وتكسر شينه الشاهد والأمين في شهادته انتهى والفرق بين الشهادة والرواية مع انه ما خبران كافي شرح البرهان للمازري أن الخبر عنه في الرواية أمر عام لا يختص بعين نحو الالعمال بالنيات والثقة فيما لم يقسم فانه لا يختص بعين بل عام في كل الخلق والاعصار والامصار بخلاف قول العدل لهذا عند هذا دينار فانه الزام لمعين لا يتعداه وقد تقرر في عرفة بأن الرواية تتعلق بالجزئي كثير الحديث يخرب الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة انتهى وقد تكون مركبة من الرواية والشهادة كالأخبار عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة أن الصوم لا يختص بشخص معين بل عام على من دون مسافة القصر رواية ومن جهة انه يختص بأهل المسافة ولهذا العام شهادة قاله الكرماني وقد ثبتت البسالة قبل كتاب في الفرع ونسب ذلك في الفتح لرواية النسفي وابن شجبويه وفي بعض النسخ سقطها \* (باب ما جاء في البيعة على المدعي) بكسر العين (لقوله) زاد أبو ذر تعالى ولا يذو أيضاً عز وجل (يا أيها الذين آمنوا اذا تدافعتم بينكم بعضكم بعضاً تقولوا له اذا عاملته نسيته معطياً وأخذنا (الى أجل مسمى) معلوم بالايام والانهر لا بالحصاد وقدوم الحاج (فاكتبوه) قال ابن كثير هذا إرشاد من الله تعالى لعباده المؤمنين اذا تعاملوا بامارات مؤجلة أن يكتبوها ليكون ذلك حفظاً لبقاها ومقارناً وأضبط للشاهد ويقال مما ذكره السمرقندي من ادان ديناً ولم يكتب فاذا نسي دينه ويدعو الله تعالى بأن يظهره يقول الله تعالى أمرتك بالكتابة فعصيت أمرى واجه ورجل أن الامر هنا الاستصحاب (وليكتب بينكم كاتب بالعدل) أي بالقسط من غير زيادة ولا نقصان (ولا ياب كاتب) ولا يمنع أحد من الكتاب (أن يكتب كما علم الله)

مثل ما علمه الله من كتب الوثائق ما لم يكن يعلم (فليكتب) تلك الكتابة المعلقة (وليل الذي عليه الحق) وليكن  
المعلم من عليه الحق لانه المقر المشهود عليه (وليتق الله ربه) أي المعلم أو الكاتب (ولا يفتقر) ولا يتقص  
(منه شيئا) أي من الحق أو الكاتب لا يفتقر عما أمل عليه (فان كان الذي عليه الحق سقيها) ناقص العقل مبذرا  
(أو ضعيفا) صيبا أو ضعيفا مختلا (أو لا يستطيع أن يدل هو) أو غير مستطيع للأمل بفسه فليس أو جهل  
باللغة (فليدل وليه بالعدل) أي الذي يلي أمره ويقوم مقامه من قيم ان كان صيبا أو مختل عقل أو وكييل  
أو مترجم ان كان غير مستطيع وهو دليل جريان النيابة في الاقرار ولعله مخصوص بماتعاطاء القيم أو الوكيل  
(واستشهدوا) على حكمكم (شهادتين من رجالكم) المسلمين الاحرار البالغين وقال ابن كثير أمر بالاشهاد مع  
الكتابة لزيادة التوثيق (فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) وهو مخصوص بالاموال عندنا وباعدا الحدود  
أو القصاص عند أبي حنيفة (من ترصون من الشهداء) لعلمكم بعد التهم (ان فضل احدهما جاقذ كرا حدهما  
الآخرى) أي لاجل ان احدهما ان ضلت الشهادة بأن نديتها ذكرتها الاخرى وفيه اشعار بنقصان عقلهن  
وقلة ضبطهن (ولا ياب الشهداء اذ امدعوا) لاداء الشهادة عند الخاكم فاذا دعي لادائها فعليه الاجابة اذا  
تعيقت والافه وفرض كفاية أو التحمل وهو اشهاد تنزيلا لما يشارف منزلة الواقع وما مزيدة (ولانأموا)  
ولا تغلوا من كثرة مدايناتكم (ان تكتبوه) أي الدين أو الكتاب (صغرا أو كبيرا) صغرا كان الحق أو كبيرا  
أو مختصرا كان الكتاب أو مشيعا (الى أجله) الى وقت حلوله الذي أقربه المديون (ذلكم) الذي أمرناكم به من  
الكتابة (أقسط عند الله) أعدل (وأقوم للشهادة) وأثبت لها وأعون على اقامتها اذا وضع خطه ثم رآه تذكيره  
الشهادة لاحتمال أنه لو لا الكتابة انسيه كما هو الواقع غالبا (وادي أن لا ترأوا) وأقرب في أن لا تشكوا في جنس  
الدين وقدره وأجله والشهود ونحو ذلك ثم استثنى من الامر بالكتابة فقال (الا أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها  
بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها) أي الا أن تتبايعوا يدايهم فلا بأس أن لا تكتبوا بعده عن التنازع  
والتسببات (وأشهدوا اذا تبايعتم) هذا التبايع أو مطلقا لانه أحوط (ولا يضار كاتب ولا شهيد) فيكتب هذا  
خلاف ما علم وينهده هذا بخلاف ما سمع أو الضرار به ما مثل أن يجمل عن أمرهم ويكلفا الخروج عما حذرهما  
ولا يعطى الكاتب جعده والشاهد مؤنة مجيئه حيث كانت (وان تفعلوا) الضرار بالكاتب والشاهد (فانه  
فسوق بكم) خروج عن الطاعة لاحق بكم (واتقوا الله) في مخالفة أمره ونهييه (ويعلمكم الله) أحكامه المتضمنة  
لما لحكمكم (والله بكل شيء عليم) عالم بحقائق الامور ومصالحها لا يخفى عليه شيء بل علمه محيط بجميع البكائيات  
واقظ رواية أبي ذر بعد قوله فاكثروه الى قوله واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم وكذا لابن شبريه  
وساق في رواية الاصيلي وكرية الآية كلها قاله الحافظ ابن حجر (وقوله تعالى) في سورة النساء ولا يوبى ذرو الوقت  
وقول الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط) مواظبين على العدل مجتهدين في اقامته (شهداء  
لله) بالحق تقيمون شهادتكم لوجه الله (ولو) كانت الشهادة (على انفسكم) بأن تقرروا عليها لان الشهادة بيان  
الحق سواء كان الحق عليه أو على غيره (أو الوالدين والاقربين) ولو على آقاربكم (ان يكن) أي المتهمود عليه  
أو كل واحد منه ومن المشهود له (غنيا أو فقيرا) فلا تمتنعوا من اقامة الشهادة فلا تراعوا الغنى لغناء ولا الفقر  
لفقره (فانه أولى بهما) بالغنى والفقير وبالنظر له ما فلو لم تكن الشهادة لهما أو عليهما ما صلاحا لما شرعها (فلا  
تتبعوا الهوى ان تعدلوا) لان تعدلوا عن الحق (وان تولوا) ألسنتكم عن شهادة الحق أو عن حكومة العدل  
(أو تعرضوا) عن ادائها (فان الله كان بما تعملون خبيرا) تهديد للشاهد لكي لا يقصر في أداء الشهادة ولا يكتفها  
ولا يذروا ابن شبريه بعد قوله بالقسط الى قوله بما تعملون خبيرا ووجه الاستدلال بما ذكره على الترجمة كما قاله  
ابن المنير أن المذمى لو كان مصداقا بلاينة لم يمتنع الى الاشهاد ولا الى كتابة الحقوق واملائها فالارشاد الى ذلك  
يدل على الحاجة اليه وفي ضمن ذلك أن البينة على المذمى ولان الله تعالى حين أمر الذي عليه الحق بالاملاء  
اقتضى تصديقه فيما أقربه واذا كان مصداقا فالبينة على من ادعى كذبته ولم يبق المؤلف رحمه الله حديثا  
اكتفاء بالآيتين • هذا (باب) بالتسوين (اذا عدل) فتشديد الدال (رجل أحدا) ولا يذرعن المستقلى  
رجلا بديل أحدا (فقال) المعدل (لا تعلم الا خيرا أو قال ما) ولا يوبى ذرو الوقت أو ما (علمت الاحبار)  
ما الحكم في ذلك زاد أبو ذر وساق حديث الافك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سامة حين عقله قال أهل

ولانعلم الاخير اقال في الفتح ولم يقع هذا كله في رواية الباقين وهو اللائق لان حديث الافك قد ذكر في الباب  
موصولا وان كان اختصره به قال (حدثنا حجاج) هو ابن منهل قال (حدثنا عبد الله بن عمر) بضم العين وفتح  
الميم ابن غانم (البحري) بضم النون وفتح الميم قال (حدثنا ثوبان) كتب في اليونانية وفرعها على ثوبان علامة  
السقوط من غير رقم ولا بي ذكر حدثنا يونس بن يزيد الايلي (وقال الليث) بن سعد الامام مما وصله في تفسير سورة  
النور (حدثني) بالافراد (يونس) الايلي (عن ابن شهاب) الزهري أنه (قال اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير)  
ابن العوام وسقط لغير أبي ذر ابن الزبير (وابن المسيب) سعيد (وعلقمة بن وقاص) يتشديد الصادق الليثي  
(وعبد الله بن عبد الله) بضم العين في الاول ابن عتبة بن مسعود وسقط ابن عبد الله لغير أبي ذر (عن حديث  
عائشة رضي الله عنها وبعض حديثهم يستدق بعضا) أي وحديث بعضهم يستدق بعضها فيكون من باب المقلوب  
أو المراد أن حديث كل منهم يدل على صدق الراوي في بقية حديثه لحسن سياقه وجودة حفظه (حين قال لها  
أهل الافك) أسوأ الكذب (ما قالوا) ما رموها به وبترأها الله وسقط لغير الكشميهني قوله ما قالوا (قد عارض رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عليا) هو ابن أبي طالب (واسامة) الفاء في قد عا عاطفة على محذوف تقديره وكان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قبل ذلك قد سمع ما قيل قد عا عليا واسامة (حين استلبت الوحي) استعمل من اللبث وهو  
الابطاء والتأخير والوحي بالرفع أي أبطل أنزوله (بستأمرهما) يشاورهما (في فراق أهله) عدلت عن قولها  
في فراق إلى قولها في فراق أهله لكرهاهما التصريح بإضافة الفراق إليها (فأما واسامة فقال اهلك) بالرفع أي هم  
اهلك ولا بي ذرا هلك بالنصب على الاغراء أي الزم أهلك أي العفاف المعروفة بالصيانة (ولانعلم الاخيرا)  
وهذا موضع الترجة على ما لا يخفى لكن اعترضه ابن المنبر بأن التعديل انما هو تنفيذ للشهادة وعائشة رضي الله  
عنها لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة إلى التعديل لان الاصل البراءة وانما كانت محتاجة إلى نفي التهمة عنها حتى  
تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا مشبهة فيكون في هذا القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكتفى  
في التعديل بقوله لا أعلم الاخيرا حجة انتهى ولا يلزم من انه لا يعلم منه الاخيرا أن لا يكون فيه شيء وعند الشافعية  
لا يقبل التعديل من عدل غيره حتى يقول هو عدل وقيل عدل على - ولي قال الامام وهو يبلغ عبارات التزكية  
ويشترط أن تكون معرفته به باطنة متقدمة بصحة أو جوار أو معاملة وقال مالك لا يكون قوله لانعلم الاخيرا  
تزكية حتى يقول رضي ونقل الطحاوي عن أبي يوسف انه اذا قال لانعلم الاخيرا قبلت شهادته والصحيح عند  
الحنفية أن يقول هو عدل جائز الشهادة قال ابن فرشتاه وانما أضاف إلى قوله هو عدل كونه جائز الشهادة لان  
العبد والمحدود في كذب يكونان عدلين اذا تابا ولا تقبل شهادتهما انتهى (وقالت بريرة) خادمها حين سألها عليه  
السلام هل رأيت شيئا يريك (ان رأيت عليها امرأ) بكسر همزة ان النافية أي ما رأيت عليها شيئا (انغمصه)  
بفتح الهمزة وسكون الغين المجمة وكسر الميم وبصا دمه حلة أي أعياها به (أكثر من انما جارية حديثه السنن تام  
عن بحين أهلها) لرطوبة بدنهم وسقط لا يذره قوله جارية (فتأني الداخن) بدل الهمزة وبعد الاف جيم الشاة  
تألف البيوت ولا تخرج إلى المرحى (فأنا كاه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يعذرنا) أي من ينصروننا أو من  
يقوم بعذرهم فيما رمى به أهل من المكروه أو من يقوم بعذري اذا عاقبته على سوء ما صدر منه ورجع النووي هذا  
الثاني (في) وللشعبي من (رجل) هو عبد الله بن أبي - (بفتح اذاه في أهل بيتي) فيما رمى به من المكروه (فوالله  
ما علمت من أهلي الا خيرا ولقد ذكر وارجله) هو صفوان بن معطل (ما علمت عليه) ولا بي ذر عن الكشميهني فيه  
(الاخيرا) وهذا الحديث أخرجه هنا مختصرا وأخرجه أيضا في الشهادات والمغازي والتفسير والایمان  
والنذور والتوحيد ومسلم في التوبة والنساء والتفسير (باب) حكم (شهادة الخفئي) بالنساء  
المجمة والموحدة أي الذي يحتج عند تحمل الشهادة (واباؤه) أي الاخياء عند تحملها (عمرو بن حريث) بفتح  
العين وسكون الميم وحريث بضم الحاء المهمل وبالمثناة آخره مصفرا الخزومي من صفار الصباية رضي الله عنهم  
ولا يه محبة أيضا وإيس له في البخاري ذكر الا هذا ورواه البيهقي (قال) أي عمرو بن حريث (وكذلك يفعل)  
ما ذكر من الاختباء عند التكميل (بالكاذب الفاجر) بسبب المديون الذي لا يعترف بالدين ظاهرا بل اذا خلا به  
صاحب الدين يعترف به فيسمع اقراره به من هو محتجف عمل بذلك وبه قال الشافعي في الجديد ومالك وأحمد وقال  
أبو حنيفة لا (وقال الشعبي) بفتح المجمة وسكون المهمل عامر فيما وصله ابن أبي شبة (وابن سيرين) محمد



(وعطاء) هو ابن أبي رباح (وقنادة) بن دعامه (السمع شهادة) وان لم يشهد المقتز (وقال) ولا يذروا مكان  
 (الحسن) البصري (يقول) الذي سمع من قوم شيئا للقاضي (لم يشهدوني على شيء) ولا يذروا مكان  
 (سمعت) هم يقولون (كذا وكذا) وهذا وصله ابن أبي شيبة \* وبه قال (حدثنا أبو اليمان) المحكم بن نافع قال  
 (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب أنه قال (قال سالم سمعت) أبي (عبد الله  
 ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنهما) يقول انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بن صعب الانصاري  
 يؤتمان النخل) أي يقصدانه ولا يذروا عن الجوى والمسقى الى النخل (التي فيها ابن صبياد) واسمه صافي (حتى  
 اذا دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم) في النخل (طفق) بكسر الفاء جعل (رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 وشبر طفق قوله (يتقى بجذوع النخل وهو يختل) يفتح المثناة التحتية وسكون الحاء المجهمة وكسر الفوقية آخره لام  
 أي حال كونه يطلب (أن يسمع من ابن صبياد شيئا) من كلامه الذي يقوله في خلوته ليعلم هو وأصحابه أكله هو  
 أو سحر (قبل أن يراه) أي ابن صبياد كما صرح به في الجنائز (وابن صبياد مضطجع) الواو للعمال (على فراشه  
 في قطيفة) كساء له نخل (له) أي لابن صبياد (فيها) في القطيفة (مرمرة) براءين مهملتين بينهما ميم ساكنة وبعد  
 الراء الثانية ميم أخرى أي صوت خفي (أوز مرمرة) براءين مهملتين ومعناها ككالاوى والشك من الراوى  
 (فراأت أم ابن صبياد النبي صلى الله عليه وسلم وهو) أي والحال أنه (يتقى) يخفى نفسه (بجذوع النخل) حتى  
 لا ترام أم ابن صبياد (فقال لابن صبياد) أمه (أي صاف) كقاض أي باصاف (هذا محمد) صلوات الله وسلامه  
 عليه (فتناهى ابن صبياد) أي رجع اليه عقله وتنبه من غفلته أو انتهى عن زمزمته (قال رسول الله) ولا يذروا  
 النبي (صلى الله عليه وسلم لو تركه) أمه ولم تعلمه بمجيئنا (بين) لنا من حاله ما نعرف به حقيقة أمره وهذا يقتضي  
 الاعتماد على سماع الكلام وان كان السامع مخفيا عن المتكلم اذا عرف صوته \* وهذا الحديث سبق في الجنائز  
 في باب اذا أسلم الصبي فأت هل يصلى عليه وأخرجه أيضا في بدء الخلق وغيره \* وبه قال (حدثنا) ولا يذروا  
 حدثني بالافراد (عبد الله بن محمد) المسمى قال (حدثنا سليمان) بن عيينة (عن الزهري) محمد بن مسلم بن  
 شهاب (عن عروة) بن الزبير بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت جاءت امرأة رفاعة) بكسر الراء  
 (القرطبي النبي) بالنصب والقرطبي بضم القاف وفتح الراء وبالطاء المجهمة من خبر ربيعة وهو أحد العشرة الذين  
 نزل فيهم ولقد وصلناهم القول الآية كما رواه الطبراني عنه قال البغوي ولا أعلم له حديثا غيره وامر زوجته  
 سهيلة وقيل غير ذلك مما يأتي ان شاء الله تعالى في النكاح ولا يذروا الى النبي (صلى الله عليه وسلم فقالت)  
 له عليه الصلاة والسلام (كنت عند رفاعة فطلقتي فأبى طلاقي) همزة مفتوحة وتشديد المثناة القوقية كذا  
 في جميع ما وقعت عليه من النسخ في الأصول المعقدة فأبى بالهمز من الثلاث المزيديته وقال العيني فبت من  
 غير همز من الثلاث المجزأة قال وفي النساء فأبى من المزيديته انتهى نعم رأيت في النسخة المقررة على المبدوي  
 فطلعتي فأبى فزاد فطلعتي ولم يقل بعد أبى طلاق وفي الطلاق عند المؤلف طلقني فبت طلاق أي قطع قطعا  
 كما يتحصل البينة الكبرى بالطلاق الثلاث متفرقات (فترجعت) بعد انقضاء العدة (عبد الرحمن بن الزبير)  
 بفتح الزاي وكسر الواو وحده ابن باطا القرطبي (انما) أي ان الذي (معه مثل هدية الثوب) بضم الهاء وسكون  
 الدال المهملة طرفه الذي لم ينتج شبهوه بهدب العين وهو شعر جفنها وامر ادها ذكره وشبهته بذلك لصغره  
 أو استرخائه وعدم انتشاره قال في العدة والثاني أظهر وجزم به ابن الجوزي لأنه يعد أن يبلغ في الصغر الى حد  
 لا تغيب منه الحشفة التي يحصل بها التحلل (فقال) عليه الصلاة والسلام (اتريدن أن ترجعي الى رفاعة) سبب  
 هذا الاستفهام قول زوجها عبد الرحمن بن الزبير كما في مسلم انها ناشرت زيد رفاعة قال الكرمانى وفي بعضها ترجعين  
 بالنون على لغة من يرفع الفعل بعد أن حلا على ما اختار (لا) رجوع لك الى رفاعة (حتى تذوق عسيلة) أي  
 عسيلة عبد الرحمن (ويذوق) هو أيضا (عسيلة) بضم العين وفتح السين المهملة من مصغراتها كناية عن الجماع  
 فشبهه لذته بالذة العسل وحلاونه واستعار لها ذوقا وقد روى عبد الرحمن بن أبي مليكة عن عائشة مرفوعا أن  
 العسيلة هي الجماع رواء الدارقطني فهو مجاز عن اللذة وقيل العسيلة ماء الرجل والنطقة تسمى العسيلة وحينئذ  
 فلا مجاز لكن ضعف بأن الانزال لا يشترط وان قال به الحسن البصري وأنت العسيلة لأنه شبهها بالقطعة من  
 العسل أو أن العسل في الأصل يذكروا يوثق وانما صغره إشارة الى القدر القليل الذي يحصل به الحل قال

النوى واتفقوا على أن تغيب الحشفة في قبلها كاف من غير انزال وقال ابن المنذر في الحديث دلالة على أن الزوج الثاني ان واقعها وهي نائمة أو مغشى عليها لا تحس بالذلة لأنها لا تحس بالذلة لأن الدوق أن تحس بالذلة وعامة أهل العلم أنها تحل (وأبو بكر) الصديق رضي الله عنه (جالس عنده) صلى الله عليه وسلم (وخالد بن سعيد ابن العاص) الاموى (باب) الشريف النبوى (ينظر أن يؤذن له فقال) أى خالد وهو باب (ياأبا بكر ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام (تسمع الى هذه ما يجهر به عند النبي صلى الله عليه وسلم) من قواها انما معه مثل الهدية وكأنه استعظم تلفظها بذلك بحضرة صلى الله عليه وسلم وهذا موضع الترجمة لأن خالد بن سعيد أنكر على امرأة رفاة ما كانت تكلم به عند النبي صلى الله عليه وسلم مع كونه محجوبا عنها خارج الباب ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فاعتمد خالد على سماع صوته حتى أنكر عليها هو حاصل ما يتبع من شهادة السمع ولا معنى للشهاد الا لاسماع فإذا أسمعته فقد أشهد قصد ذلك أم لا وقد قال الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ولم يقل الاشهاد والسماع شهادة ولكن اذا صرح المقر بالشهادة قال لا حسن أن يكتب الشاهد أشهدنى بذلك فشهدت عليه حتى يخلص من الخلاف وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه فى النكاح والنسابة وفيه وفي الطلاق هذا (باب) بالتسوين (اذا شهد شاهد) بقضية (أو) شهد (شهود بنى فقال) بالفاء ولا يذروا قال جماعة (آخرون ما علمنا ذلك) ولا يذرعن الجوى والمسمى بذلك (يحكم بقول من شهد) لانه مثبت فيقدم على النافي (قال الحميدى) عبد الله بن الزبير المكي فيما وصله فى الحج (هذا) أى الحكم (كما أخبر بلال) المؤذن (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فى) جوف (الكعبة) عام الفتح (وقال السفل) بن العباس (لم يصل) عليه الصلاة والسلام فيها (فاخذ الناس بشهادة بلال) فخرجوها على رواية الفضل لان فيها زيادة علم واطلاق الشهادة على اخبار بلال تجوز وقال الكرمانى فان قلت ليس هذا من باب ما علمنا بل هما متنافيان لأن أحدهما قال صلى والآخر قال لم يصل وأجاب بأن قوله لم يصل معناه انه ما علم انه صلى قال ولعل الفضل كان مشتتة بالدعاء ونحوه فلم يرد صلى فنفاه عملا بظنه (كذلك) الحكم (ان شهد شاهدان أن اعلان على فلان ألف درهم وشهد آخران بألف وخمسمائة) مثلاً (يقضى بالزيادة) لان عدم علم الغير لا يمارض علم من علمه ولا يذرعن بقضى قالبا فى الزيادة على هذا ساقطة أو زائدة وبه قال (حدثنا حبان) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة ابن موسى السلى المروزي قال (أخبرنا عبد الله بن المبارك المروزي قال) (أخبرنا عمرو بن سعيد بن أبي حسين) بضم العين فى الاول وكسرها فى الثانى وضم حامد بن النوفلى المكي (قال أخبرت) بالافراد (عبد الله بن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بالصبغ غير واسمه زهير التميمى المدنى (عن عقبة بن الحارث) بن عامر ابن نوفل النوفلى المكي صحابى من مسلمة الفتح بقى الى بعد الحسين (انه تزوج ابنة لابي اهاب بن عزيز) بكسر همزة اهاب وعزيز بفتح العين المهملة وزاين مجتهد بوزن عظيم ولا يذرعن الجوى والمسفل عزير بضم العين وفتح الزاى الاولى لكن قال فى الفتح وتبعه العيني آخره ما قاله أعلم واسم المرأة غنية وهى أتم يحيى (قائه امرأة) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسمها (فقات قد أرضعت) وعند المؤلفات فى باب الرحلة فى المسألة النازلة من العلم فقات انى قد أرضعت (عقبة) بن الحارث (و) المرأة (التي تزوج) بحذف الياء المثبتة فى رواية عنده فى باب الرحلة (فقال لها عقبة ما أعلم انك أرضعتنى ولا أخبرتنى) بغير مشاة بحتية بعد الفوقية فيها وفى رواية بساب الرحلة بآثارها فهم ما عبر بأعلم المضارع واخبرن الماضى لان نقي العلم حاصل فى الحال بخلاف نقي الاخبار فانه كان فى الماضى لا غير (فأرسل) عقبة (الى ابي اهاب يسألهم) أى عن مقالة المرأة ولا يذرعن الوقت يسألهم (فقالوا ما علمنا) بحذف الضمير المنصوب ولا يذرعن ما علمناه (أرضعت صاحبنا فركب) عقبة (الى النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (بالمدينة) أى فيها (فسأله) أى سأل عقبة النبي صلى الله عليه وسلم عن الحكم فى هذه الواقعة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف) تبأشرها وتفضى اليها (وقد قيل) انك أخوها من الرضاعة ان ذلك بعيد من ذى المروءة والورع (ففارقتها) زاد فى الرحلة ففارقتها عقبة أى طلقها احتياطاً وورعاً لا حكماً بثبوت الرضاع قال ابن بطال ويدل عليه الاتفاق على انه لا يجوز شهادة امرأة واحدة فى الرضاع اذا شهدت بذلك بعد النكاح لكن تعقب فى دعوى الاتفاق بأن شهادتها وحدها فيه قول جماعة من السلف وتقل عن أحمد حتى المالكية فان عندهم رواية انها تقبل وحدها لكن بشرط فسو ذلك فى الخبران (ونكت)

غنية بعد فراق عقبة (زوجا غيره) هو طريب بمجمة مضمومة وراء مفتوحة آخره موحدة ابن الحارث  
 ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أمره صلى الله عليه وسلم بالمفارقة فوردنا جعل كالحكم واخبارها كالشهادة  
 وعقبة نفي العلم وسبق هذا الحديث في باب الرحلة من كتاب العلم (باب بيان الشهادة العدول) جمع عدل  
 وهو مسلم فلا تقبل شهادة كافر ولو على مثله قوله تعالى شهادين من رجالكم والكافر ليس من رجالنا باغ عاقل  
 فلا تقبل شهادة صبي ومجنون حر فلا تقبل شهادة من فيه رقى لنقصه غير فاسق لقوله تعالى ان جاءكم فاسق فبسا  
 قتيلا وانتم ان كان فقه بتأويل كاذب يدعة قبلت شهادته بصير فلا تقبل من أعى لانسداد طريق المعرفة عليه مع  
 اشتباه الاصوات الا في مواضع غير مغفل اذا المغفل لا يضبط ولا يوثق بقوله نعم لا يقدرح الفلظ اليسير لان احدا  
 لا يسلم منه ذموروة وهو المتعلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه قالا كل والذرب في السوق لغير سوقى والمشي  
 فيه مكثوف الرأس وقبلته زوجته أو أمته بحضرة الناس واما حكايات متعذرة بينهم مسقط لاشعاره  
 مانحة (وقول الله تعالى) بالجر عطف على السابق (وأشهدوا ذوى عدل منكم) فالعدالة في الشاهد شرط  
 (و) قوله تعالى (من رضون من الشهداء) فاذا لم يرض بهم لما منع عن الشهادة لا تقبل شهادتهم كشهادة أصل  
 لفرع أو هو لاصله وبه قال (حدثنا الحكم بن نافع) أبو اليمان البرهانى الحمصى قال (احمرنا شعيب) هو ابن أبي  
 حزة (عن الزهرى) محمد بن مسلم بن شهاب أنه (قال حدثني) بالافراد (محمد بن عبد الرحمن بن عوف) بنهم حاه  
 محمد بن صفرا (ان عبد الله بن عتبة) بن مسعود وهو ابن أخى عبد الله بن مسعود الهذلى الكوفى المتوفى زمن عبد  
 الملك بن مروان (قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول ان انا ساكنا كابو بنو خندون بالوحى) يعنى كان  
 الوحى يكشف عن سرائر الناس في بعض الاوقات (فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان الوحى وما انقطع)  
 بوفاته صلى الله عليه وسلم فلم يأت الملك به عن الله بل بشر نطم النبوة (وانما نأخذكم الان بما ظهر لاسان اعمالكم  
 فمن أظهر لنا خيرا أمناه) بهمزة مقصورة وميم مكسورة وفون مشددة من الامان أى جعلناه آمنا من الشر  
 أو صيرناه عندنا آمنا (وقرنا) أى أكرمناه وعظمناه اذ نحن انما نحكم بالظاهر وليس البنا من سريرة شئ  
 الله بحاسبه) بمثابة تحسية مضمومة واثبات ضمير النصب في الفرع وقال ابن حجر محاسبه بجم أوله وها آخره ولا ي  
 ذرعن الكشيمى بن بحاسب يحذف ضمير المفعول ومثناة تحسية مضمومة أوله (فى سريرة) ومن أظهر لنا  
 سواه (ولا يذرعن الكشيمى بن شرا) (لم تأمنه ولم تصدقه وان قال ان سريرة حسنة) وبؤخذ منه أن  
 العدل من لم توجد منه رية وهذا الحديث من افراد (باب بيان تعديلكم) نفس (يجوز) قال مالك  
 والشافعى وأبو يوسف ومحمد لا يقبل أقل من رجلين وقال أبو حنيفة بكفى الواحد (وبه قال) (حدثنا  
 سليمان بن حرب) (الواشقى قال) (حدثنا حماد بن زيد) هو ابن درهم الجهمضى البصرى (عن نائب) البنائى  
 (عن انس) هو ابن مالك (رضى الله عنه) أنه (قال من) بضم الميم مبنيا للمفعول (على النى صلى الله عليه وسلم  
 يجنازه فأتوا عليها خير اذ قال) عليه الصلاة والسلام (وجبت ثم يزأ حرى فأتوا عليها شرا) واستعمل  
 الثناء فى الشر على اللغة الشاذة للمشكاة لقوله فأتوا عليها خيرا (أو قال غير ذلك) شك الراوى (فقال)  
 عليه الصلاة والسلام (وجبت فقيس) الفضائل عمر كما يأتى قريبا ان شاء الله تعالى (يارسول الله قلب لهذا)  
 المثنى عليه خيرا (وجبت ولهذا) المثنى عليه شرا (وجبت قال) عليه الصلاة والسلام (شهادة القوم المؤمنين)  
 مقبولة وشهادة مبتدأ أو المؤمنين صفة القوم المحرور بالاضافة والخبر محذوف تقديره مقبولة كما مر (شهادة الله  
 فى الارض) خبر مبتدأ محذوف أى هم شهداء الله ولا يذرعن الكشيمى شهادة القوم المؤمنون بالرفع مبتدأ  
 وشهداء الله خبره وشهادة القوم مبتدأ محذوف خبره أى شهادة القوم مقبولة وقال الحافظ ابن حجر ووقع فى رواية  
 الاصيل شهادة بالنصب ووجهه فى المصايح بأن يكون النائب عن الفاعل ضمير المصدر مستكفى الفعل وخبرا  
 حال منه أى فأتى هو أى الثناء حالة كونه خيرا وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التبرذكى قال (حدثنا  
 داود بن أبي الضرات) بلفظ التروا اسمه عمرو الكندى قال (حدثنا عبد الله بن ربيعة) بضم الموحدة وفتح الزاء  
 آخره ما تأنيث (عن أبي الاسود) ظالم بن عمرو بن سفيان الديلى أنه (قال آتت المدينة) يترب (وقد وقع بها  
 مرض) جلة حاله كقولهم (وهم يوتون موتا ذريعا) بفتح الميمه سر يعا (فجلست الى عمر) بن الخطاب (رضى  
 الله عنه) حز جنازة فأتى خير) بضم الهمة مبنيا للمفعول ورفع خبرنا ببا عن الفاعل وحذف علم اولابى ذر  
 والاصل فأتى بضم الهمة أيضا خبر بالنصب صفة المصدر محذوف أى ثناء خيرا أو بترج الخافض أى بخير

قوله ووجهه فى المصايح  
 لا يخفى أن توجيه المصايح  
 انما هو فى الحديث التالى عند  
 قوله فأتى خيرا

(فقال عمر وجبت ثم مر) بضم الميم (باخرى فأثني خيرا) بضم الهمزة ونصب خيرا أكثما (فقال) أي عمر (وجبت ثم مر بالثالثة) ولابي ذر بالثالث بحذف هاء التأنيث (فأثني شرا) بضم الهمزة ونصب شرا ايضا أي شاء شرا أو بشر (فقال) أي عمر (وجبت) قال أبو الاسود (فقلت ما) ولابي ذر عن الجوى والمستلى وماى وما معى قولك (وجبت يا امير المؤمنين قال قلت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اياما لم شهد له اربعة) من المسلمين (بجهر أدخله الله الجنة قلنا وثلاثة قال) عليه الصلاة والسلام (وثلاثة قلنا واثنان قال) عليه السلام (واثنان ثم لم نسأله عن الواحد) استبعدا أن يكتبني به في مثل هذا المقام العظيم \* وسبق هذا الحديث في الجنازة (باب الشهادة على الانساب والرضاع المستفيض) الشائع الذائع (والموت القديم) الذي تطاول عليه الزمان (وقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعتني واباسلة) بالنصب عطا على المفعول وفتح اللام ابن عبد الاسد الخزومي زوج أم سلمة أم المؤمنين وفي سنة أربع فترجى النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة (نوية) بالمثلثة والموحدة مصغرا مولاة أبي لهب \* وهذا طرف من حديث وصله في الرضاع (وانتبت فيه) أي في أمر الرضاع وهذا من بقية الترجمة \* وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج قال (اخبرنا الحكم) بفحش ابن عتيبة مصغرا (عن عرابين مالك) بكسر العين المهملة وتحتيف الراء (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) انها (قالت استأذن علي أفلح) بتشديد الياء أي طلب الاذن في الدخول على بعد نزول الحجاب وأفلح هو أبو الجعد أخو أبي القعيس بضم القاف وفتح العين المهملة واسم أبي القعيس كما قال الدارقطني وائل الاشعري (فلم آذن له) بالمد في الدخول على (فقال) أي أفلح (احتججني منى وانا عمك فقلت وكيف ذلك قال) ولابي ذر فقال (ارضعتك امرأته اخی) وائل (بلين اخی فقلت) عائشة (سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) وسقط لغير الكشميهني قوله عن ذلك (فقال صدق أفلح ائذني له) زاد مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عرابين عن عروة لا تحتججني منه فانه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واحتج كل كونه عليه الصلاة والسلام عمل بمجرد دعوى أفلح من غير بينة وأجيب باحتمال اطلاعه عليه السلام على ذلك وفيه أن لبن الفعل يحرم وأن زوج المرضعة بمنزلة الوالد للرضيع وأخاه بمنزلة العم له \* ومباحث ذلك تأتي ان شاء الله تعالى في محالها \* وهذا الحديث أخرجه ايضا في النكاح والتفسير وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه \* وبه قال (حدثنا مسلم بن ابراهيم) الفراهيدي بالقاه البصري قال (حدثنا حمام) هو ابن يحيى العوذى بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المجهمة البصري قال (حدثنا قتادة) بن دعامة (عن جابر بن زيد) السامي الأزدي ثم الجوزي بفتح الجيم وسكون الواو وبعد هاء فاء أبو الشعثاء البصري (عن ابن عباس رضي الله عنهما) أنه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم) أي لما قال له علي رضي الله عنه (في بنت حمزة) بن عبد المطلب عمه صلى الله عليه وسلم وأخيه من الرضاعة أَرْضَعْتِها نَوِيَّةَ مَوْلَاةِ أَبِي لَهَبٍ لَا تَزَوِّجُها (لَا تَحِلُّ لِي) وكان اسمها أمامة أو عمارة أو غير ذلك (يحرم من الرضاع) ولابي ذر من الرضاعة (ما يحرم من النسب) يستثنى من هذا العموم أربع نسوة يحرم في النسب مطلقا وفي الرضاع قد لا يحرم ويأتي ذكرهن ان شاء الله في النكاح وكما أن الرضاع يحرم ما يحرم في النسب ببيع ما يبيحه بالاجماع فيما يتعلق بالنكاح وتوابعه وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة وتنزيلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والخلوة والمسافرة لباقي الأحكام من التوارث وغيره مما يأتي ان شاء الله تعالى في محله (هي) أي بنت حمزة أمامة (بنت) ولابي ذر ابنة (اخی) حمزة (من الرضاعة) \* وهذا الحديث أخرجه ايضا المؤلف ومسلم والنسائي وابن ماجه في النكاح \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال (اخبرنا مالك) الامام (عن عبد الله بن ابي بكر) اسم جدته محمد بن عمرو بن حزم الانصاري المدني (عن عمة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زبارة الانصارية المدنية (ان عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرتها ان رسول الله) ولابي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها في بيتها (وانها سمعت صوت رجل) قال ابن جرير أعرف اسمه (استأذن في بيت حفصة) بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين والجملة في موضع جر حصة لرجل (قالت عائشة رضي الله عنها فقلت يا رسول الله اراه) بضم الهمزة أي أظنه (فلا نام حفصة أم المؤمنين من الرضاعة فقالت عائشة يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك) الذي فيه حفصة (قالت) عائشة (فشان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراه) بضم الهمزة أظنه (فلا نام) أي عم (حفصة) من الرضاع (لم يسم عم حفصة

هذا وسط قوله قالت عائشة فقات يارسول الله اراء الخ في الاصل المقرر على المبدوع وثبت في عدة من الفروع  
 المقابلة باصل اليونانية وكذا رآيته فيها وسط قوله أولى كالا يخني (فقات عائشة) له عليه الصلاة والسلام  
 (لو كان فلان حيا لعمها) اللام بمعنى عن أي عن عمها (من الرضاة دخل على) بتشديد الياء أي هل كان يجوز أن  
 يدخل على قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسم عم حفصة ووهم من قسروا فأفلح أخى أبي القعيس لأن أبا القعيس  
 والد عائشة من الرضاة وأتما فأفلح فهو أخوه وهو عمها من الرضاة وقد عانى حتى جاء يستأذن على عائشة  
 فأمرها عليه الصلاة والسلام أن تأذن له بعد أن امتنعت فالمد كورهناعم آخر أخو أبيها أبي بكر من الرضاة  
 أرضعتهم ما أمراًة واحدة وقيل هما واحد وغلطه النووي بأن عمها في حديث أبي القعيس كان حيا والاخر  
 كان ميتا وانما ذكرت عائشة ذلك في العلم الثاني لأنها جوزت تبذل الحكم فسأت مرة أخرى (فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم) في جوابها (نعم) أي يجوز دخوله عليك ثم عالج جواز ذلك بقوله (ان الرضاة محرم) بتشديد  
 الراء المكسورة مع ضم أوله ولا يذرعن الكشميني يحرم منها بفتح المثناة التحتية وضم الراء مخففا (ما يحرم) بفتح  
 أوله مخففا (من الولادة) أي مثل ما يحرم من الولادة فهو على حذف مضاف وتعبيره بقوله ما يحرم من الولادة  
 في الرواية الاخرى من النسب قال القرطبي دليل على جواز الرواية بالمعنى أو قال عليه الصلاة والسلام  
 اللفظين في وقتين وقطع بالاخير في الفتح معللا بأن الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوى \* وهذا  
 الحديث أخرجه في النسب أيضا والنكاح ومسلم وانسأى في النكاح \* وبه قال (حدثنا محمد بن كثر) بالثلثة  
 أبو عبد الله العبدى البصرى وثقه أحمد وروى له المؤلف ثلاثة أحاديث في العلم والبيع والتفسير توجب عليها  
 قال (أخبرنا سفيان) الثوري (عن أشعث بن أبي الشعثاء) بالشين المجهة والمثناة والعين المهملة فيهما والآخر  
 مدود (عن أبيه) أبي الشعثاء سليم بن الأسود (عن مسروق) هو ابن الأجدع (ان عائشة رضى الله عنها قالت  
 دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وعندي رجل) الواو للعمال وأخو عائشة هذا لا أعرف اسمه وقول الجلال  
 الباقي فيما نقله عنه في المسابيح انه وجد بخط مغلطاي على حاشية أسد الغابة ما يدل على أنه عبد الله بن يزيد  
 تعقبه في مقدمة فتح الباري بأنه غلط لأنه تابعي انتهى يعني وهذا صحابي لأنه صلى الله عليه وسلم رآه بلاربط عند  
 عائشة نعم عبد الله التابعي هذا المذكور آخرها من الرضاة كما صرح به في رواية مسلم في الجنائز وكثير بن  
 عبد الله الكوفي أخوها أيضا كما عند المؤلف في الادب المفرد وسنن أبي داود وسبق التنبيه على ذلك في باب  
 الفصل بالصاع (قال) عليه الصلاة والسلام ولا يذرع قال (يا عائشة من هذا قلت احى من الرضاة قال  
 يا عائشة انظرن) به حوزة وصل وضم الظاء المجهة من النظر بمعنى التفكير والتأمل (من اخوانكن) استغنهم  
 (فانما الرضاة) الفاء تعليلية لقوله انظرن من اخوانكن أي ليس كل من اوضع لبن امها تكن بصيرا خا كن بل  
 شرطه أن يكون (من الجماعة) بفتح الميم من الجوع أي أن الرضاة المعتبرة في المحرمية شرعا ما كان فيه تقوية  
 للبدن واستقلال لسد الجوع وذلك انما يكون في حال الطفولية قبل الحولين كما سيأتى ان شاء الله تعالى تقريره  
 في باب يعون الله وقوته \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في النكاح وكذا مسلم وأبو داود والانسأى وابن ماجه  
 (تابعه) أي تابع محمد بن كثر (بن مهدي) عبد الرحمن بفتح الميم في روايته الحديث فيما وصله مسلم وأبو يعلى  
 (عن سفيان) الثوري ثم ان المطابقة بين الترجمة والاحاديث المسوقة في بابها مستفادة منها فأما النسب فن  
 أحاديث الرضاة فانه من لازمه وأما الرضاة فبالاستفاضة وأما الموت القديم فبالالحاق قاله ابن المنير والله  
 أعلم \* (باب) حكم (شهادة القاذف) بالذال المجهة الذي يقذف أحدا بالزنا (والسارق والزاني) هل تقبل بعد  
 نوبتهم أم لا (وقول الله تعالى) بالجر عطف على سابقه ولا يذرع وجل (ولا تقبلوا لهم شهادة) قال القاضي  
 أي شهادة كانت لانه مصر وقيل شهادتهم في القذف ولا يتوقف ذلك على استبقاء الجلد (ابدا) ما لم يتب وعند  
 أبي حنيفة الى آخر عمره (واولئك هم الفاسقون) المحكوم بقصمهم (الا الذين تابوا) عن القذف (من بعد ذلك  
 واصلحوا) أي اعما لهم بالتدارك ومنه الاستسلام للشد أو الاستحلال من المذوف فان شهادتهم مقبولة لان الله  
 استثنى التائبين عقب النهي عن قبول شهادتهم وقال الحنفية ذكرا بالتأييد يدل على انها لا تقبل بعد استبقاء  
 الحديث كل حال والاستثناء منصرف الى ما يليه وهو قوله واولئك هم الفاسقون اذ التوبة يجب مقابليها من الذنوب  
 فلا يكون التائب فاسقا وأما شهادته فلا تقبل أبدا لان ردها من ثقة الحد لا يصح جزاء فيكون مشاركا للاول

في كونه حذا وقوله واولئك هم الفاسقون لا يصلح أن يكون جزاءه لأنه ليس بخطاب للامة بل اخبار عن صفة قائمة بالقاذفين فلا يصلح أن يكون من تمام الحد لأنه كلام مبتدأ على سبيل الاستئناف منقطع عما قبله لعدم صحته على ما سبق لأن قوله واولئك هم الفاسقون جملة خبرية ليس بخطاب للامة وما قبله انشائية خطاب لهم وقوله ولا تقبلوا انشائية يصح عطفها على ما جلدوا فاذا شهد قبل الحد أو قبل تمام استيفائه قبلت شهادته فاذا استوفى لم تقبل وإن تاب وكان من الاتقياء الا برارتعلقها باستيفاء الحد وتعقبه الشافعي بأن الحدود كفارات لاهلها فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف ترد في خير حالته وتقبل في شرهما ولا تابد في كل شيء على ما يليق به كما لو قيل لانقبل شهادة الكافر أبدا أي مادام كافرا (وجلد عمر) بن الخطاب رضي الله عنه فيما وصله الشافعي (أبا بكر) نضيع بن الحارث بن كعدة بالكاف واللام والال المهملة المفتوحات الصغرى (وشبل بن معبد) بكسر الشين وسكون الواو الموحدة ومعبد بفتح الميم وسكون المهملة وفتح الواو الموحدة ابن عبيد بن الحارث البجلي أخا أبي بكر لامة سمية وهو معدود في المخضرمين (ونافعا) هو ابن الحارث أخو أبي بكر لامة ايضا (بذوف المغيرة) بن شعبة وكان أمير البصرة لعمر رضي الله عنه لما رآه وكان معهم أخوهم لامهم زياد بن أبي سفيان متبطن الرقطاء أم جميل بنت عمرو بن الاقثم الهلالية زوج الحجاج بن عتبة بن الحارث بن عوف الجشمي فرحلوا الى عمر فشكروه فعزله وولى أبا موسى الأشعري وأحضر المغيرة فشم عليه الثلاثة بازنا ولم يثبت زياد الشهادة وقال رأيت منظر اقيصا وما أدري أنا الطها أم لا وعند الحاكم قتال زياد رأيتهما في لحاف واحد وسمعت نضعا عاليا وما أدري ما وراء ذلك فأمر عمر بجلد الثلاثة حد القذف (ثم استتابهم وقال من تاب قبلت شهادته) نصب مفعول قبلت (واجازه) أي الحكم المذكور وهو قبول شهادة الحدود في القذف (عبد الله بن عتبة) بصم العين وسكون المثناة الفوقية ابن مسعود فيما وصله الطبري من طريق عمران بن عمر عنه (وعمر بن عبد العزيز) الخليفة المشهور فيما وصله الطبري أيضا والخلال من طريق ابن جريق ابن جريح عن عمران بن موسى عنه (وسعيد بن جبير) التابعي المشهور فيما وصله الطبري من طريقه (وطاوس) هو ابن كيسان البجلي (وبجاهد) هو ابن جبر المكي فيما وصله عنهما سعيد ابن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن أبي نجيع (والشعبي) عامر بن شراحيل فيما وصله الطبري من طريق ابن أبي خالد عنه (وعكرمة) مولى ابن عباس فيما وصله البغوي في الجعديات عن شعبة عن يونس هو ابن عبيد عنه (والزهري) محمد بن مسلم بن شهاب فيما وصله ابن جبر عنه (ومحارب بن دينار) بكسر الهمزة واللام وبالمثلثة ومحارب بضم الميم وبعد الحاء المهملة ألف فراء مكسورة آخره موحدة الكوفي قاضيا (وشريح) القاضي (ومعاوية بن قرة) بن أياس البصري فيما قاله العيني لكن قال ابن حجر لم أر عن واحد من الثلاثة أي الأخيرة التصريح باقتبول (وقال أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان فيما وصله سعيد بن منصور (الامر عندنا بالمدينة) طيبة (إذا رجع القاذف عن قوله فاستغفر ربه قبلت شهادته) وهذا بخلاف الحنفية كما مر (وقال الشعبي) عامر بن شراحيل (وتأداة) فيما وصله الطبري عنه مما مر (إذا كذب) القاذف (نفسه جلد) حد القذف (وقبلت شهادته) لقوله تعالى الا الذين تابوا وقد سأل ابن المنير فقال ان كان صادقا في قذفه فم يتوب اذا واجب بأنه يتوب من الهتك ومن التحدث بما رآه ويحتمل أن يقال ان المعائن للناحثة مأثور بأن لا يكشف صاحبها الا اذا تحقق كمال النصاب معه فاذا كشفه قبل ذلك عصي فيتوب من المعصية في الاعلان لامن الصدق في علمه وتعقبه في الفتح بأن أبا بكر لم يكشف حتى تحقق كمال النصاب ومع ذلك أمره بالتوبة ليقبل شهادته قال ويجاب عن ذلك بأن عمر امله لم يطلع على ذلك فأمره بالتوبة ولذلك لم يقبل منه أبو بكر مرة ما أمره به لعلمه بصدقه عند نفسه انتهى (وقال الثوري) سفيان بن عمار في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه (إذا جلد العبد) بالرفع نائباً عن الفاعل (ثم اعتق) بضم الهمزة مفعولاً للمفعول (جازت شهادته وان استغفر) بكون السين وضم القوقية وسكون القاف وكسر الصاد المجهمة أي طلب منه أن يحكم بين خصمين (فقضياه جائزة وقال بعض الناس) يعني أبا حنيفة رحمه الله (لا يجوز شهادة القاذف وإن تاب) عن جريرة القذف لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً كما مر (ثم قال) أي أبو حنيفة (لا يجوز نكاح بعير شاهدين فان تزوج بشهادة محددين) في قذف (جابر) النكاح لانهما اهل للشهادة تحملاً وعدم قبولها عند الاداء لا يمنع تحققها اذا ادا من ثمراتها وفوت الثمرة لا يدل على فوت الاصل وانفقاد النكاح موقوف على حضور الشاهدين لا على أدائهما الشهادة كذا علوه وفي الحقائق من كتبهم أن محل الخلاف في الحدود بين قسلي ظهور التوبة اذ بعدهم شقها اجماعاً (وان تزوج بشهادة عبيدين

لم يجز) لان الشهادة من باب الولاية = ومنها نافذة على الغيرضى أولم يرص والعبد ليس من اهل الولاية  
(واجاز) بعض الناس المذكور (شهادة المحدث) أى فى قذف بعد التوبة (والعبد والامة لرؤية هلال رمضان)  
لم يرانه مجرى الخبر وهو مخاف للشهادة فى المعنى قال البخارى (وكيف تعرف توبته) أى القاذف وهذا من  
كلام المصنف من تمام الترجمة وقد قال الشافعى كما كثر السلف لا بد أن يكذب نفسه وعن مالك اذا ازداد شيئا  
كفى ولا يتوقف على تكذيبه نفسه لجواز أن يكون صادقا فى نفس الامر والى هذا مال المؤلف رحمه الله  
ثم استدلل لذلك بقوله (وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم الزانى سنة) فيما يأتى موصولا قريبا وسقط قد لا يذر  
(ونفى النبي صلى الله عليه وسلم عن) ولا يذرونها عن (كلام كعب بن مالك وصاحبه) وهما هلال بن أمية  
ومرارة بن الربيع (حتى مضى خمسون ليلة) كما يأتى ان شاء الله تعالى موصولا فى غزوة تبوك ونفسه براءة ووجه  
الدلالة من ذلك أنه لم يقل أنه صلى الله عليه وسلم كلفها ما بعد التوبة بقدر زائد على النبي والهجران \* وبه قال  
(حدثنا اسماعيل بن أبي اويس) قال حدثني (بالافراد) (ابن وهب) عبد الله (عن يونس) بن زيد الايلي (وقال  
الليث) بن سعد الامام محامدا وداود لكن بغير هذا اللفظ فظهر أن اللفظ لابن وهب (حدثني) (بالافراد) (يونس)  
الايلي (عن ابن شهاب) الزهري أنه قال (اخبرني) بالافراد (عروة بن الزبير) بن العوام (ان امرأة) هى فاطمة  
بنت الاسود بن عبد الاسد الخزومية على الراجح كما سيأتى ان شاء الله تعالى فى كتاب الحدود (سرق فى غزوة  
الفتح) وزاد ابن ماجه وصححه الحاكم أن الذى سرقته كان قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتى  
فى الحدود ان شاء الله تعالى بالجمع بينه وبين ما رواه ابن سعد أن الذى سرقته كان حليا (قأت) بضم الهمزة مبنيا  
للمفعول (بها) أى بالمرأة السارقة (رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم امر) عليه الصلاة والسلام وزاد أبو ذر  
عن الكشميهنى (بها) فقطعت يدها) أى اليمنى وعند النساءى من حديث ابن عمر قم يابلل نخذيدها فافطعها بعد  
ما ثبت عنده عليه الصلاة والسلام المقنضى للقطع وعند أبي داود وعليه عن صفية بنت أبي عبيد نخوج حديث  
الخزومية وزاد فيه قال فشهد عليها (قالت عائشة) رضى الله عنها زاد فى الحدود وفتات (لخنت توبتها) \*  
وهذا موضع الترجمة وقد نقل الطحاوى الاجماع على قبول شهادة السارق اذا تاب وكان المؤلف أراد الحاق  
القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده (وتزوجت) وللاسماعيل فى الشهادات فنكحت رجلا من بني سليم  
(وكانت تأتى بعد ذلك) أى عندي (فأرفع حاجتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وعند الحاكم فى آخر  
حديث مسعود بن الحكم قال ابن اسحاق وحدثني عبد الله بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك  
يرحمها ويصلها \* وهذا الحديث يأتى ان شاء الله تعالى بقية مباحثه فى غزوة الفتح وكتاب الحدود \* وبه قال  
(حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة مصغرا قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم العين مصغرا  
ابن خالد بن عقيل بفتح العين الايلي (عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله) بضم العين مصغرا (ابن عبد الله)  
ابن عتبة بن مسعود (عن زيد بن خالد) الجهنى المدنى المتوفى بالكوفة سنة ثمان وستين أو وسبعين وله ثمانون سنة  
(رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أمر فمين زنى ولم يحصن) بكسر الصاد ولا يذرو لم يحصن  
بفتحها بمعنى الفاعل وهو الذى اجتمع فيه العقل والبلوغ والحزنية والاصابة فى النكاح الصحيح والواو للصال  
(بجلمد مائة) الباء تتعلق بأمر (وتغريب عام) وامتشكل الداودى اراد هذا الحديث فى هذا الباب بمعنى فانه  
ليس مجزئ الغربة عاماتوبة لوجب قبول الشهادة باتفاق فكيف يتجه قول البخارى وأجاب ابن المنير بأنه أراد  
أن الحال يتغير فى العام وينتقل الى حال لا يحتاج معها الى تغليب وكانها مظنة لكسر سورة النفس وهيجان  
الشهوة \* هذا (باب) بالتنوين (لا يشهد) الرجل وفى بعض الاصول لا يشهد بالجزم على النبي (على شهادة جور)  
ظلم أو حيف أو ميل عن الحق (اد الشهد) بضم الهمزة مبنيا للمفعول \* وبه قال (حدثنا عبدان) هو عبد الله  
ابن عثمان المروزي قال (حدثنا عبد الله) بن المبارك المروزي قال (اخبرنا ابو حيان) بالحاء المهملة والمثناة  
التحتية المشددة وبعد الالف نون يحيى بن سعيد (التميمي) الكوفي (عن الشعبي) عامر بن شراحيل (عن الثعمان  
ابن بشير رضى الله عنهما) أنه (قال سألت ابا) عمرة بنت رواحة بفتح الراء والواو المنخفضة وبالحاء المهملة (ابى)  
بشير (بعض الموهبة لى) مصدر ميمي بمعنى الهبة (من ماله) والموهبة عبد أو أمة كما صرح به فى رواية أبي ذر  
وفى رواية غلام من غير شك ولم يسم وفى رواية حديثة وحملها ابن حبان على حالتين (ثم بدله) بعد أن امتنع أولا

(فوهيالي) الامه أو الحديقه (قتالت) أتمى (لا أرضى حتى شهد النبي صلى الله عليه وسلم) انك أعطيت  
 (ما حد) أبي (يبدى وما غلام فاني النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان أتميت راحة سالتني بعض الموهبة  
 لهذا قال) عليه الصلاة والسلام ولا ي الوقت فقال (ألك ودمو . قال نعم قال) أي النعمان (قاراه) يضم  
 الهمة أظنه عليه الصلاة والسلام (قال) لبشير (لا تشهدني على جور) بفتح الجيم وبعد الواو الساكنه را  
 (وقال أبو حريز) بفتح الحاء وكسر الراء المهملة وبعد التحتية الساكنه زاي بوزن سعيد عبد الله بن الحسين  
 الأزدي قاضي سجستان مما وصله ابن حبان في صحيحه والطبراني (عن الشعبي) عامر بن شراحيل أي عن  
 النعمان في هذا الحديث (لا تشهدني على جور) واستدل به الحنابلة على وجوب العدل في عطية الاولاد وأجاب  
 الجمهور بأن الجور هو الميل عن الاعتدال والمكروه أيضا جور وسبق في الهبة مزيد لذلك ووقع في اليونانية انه  
 أثبت قوله وقال أبو حريز الخ هنا بعد ما قدمه على قوله حدثنا عبدان وضبط عليه والاولى تأخير لما لا يخفى •  
 وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا شعبة) بن الخجاج قال (حدثنا أبو جرة) بالجيم والراء نصر بن  
 عمران الضبي (قال سمعت زهد بن مضرب) بفتح الزاي وسكون الهاء وفتح الدال المهملة ابن مضرب بن ضم  
 الميم وفتح الصاد المجهمة وتشديد الراء المكسورة الجرعي البصري (قال سمعت عمران بن حصين) بضم الحاء وفتح  
 الصاد المهملة (رضي الله عنهما) قال قال النبي صلى الله عليه وسلم (خيركم) أي خير الناس أهل (قرني) أي  
 عصري مأخوذ من الاقتران في الامر الذي يجتمعهم والمراد هنا العصاة قبل والقرن ثمانون سنة أو أربعون  
 أو مائة أو غير ذلك (ثم الذين يلونهم) أي يقرنون منهم وهم التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم اتباع التابعين (قال  
 عمران) بن حصين مما هو موصول بالاسناد السابق (لا أدري أذكر النبي صلى الله عليه وسلم بعد) بالبناء على  
 الضم انية الاضافة ولا ي ذرعن الجوى والمستلى بعد قرنه (فرفين أو ثلاثة) قال النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 بعد لم قوما) بالانصب اسم ان قال العيني وهي رواية التسي وقال الحافظ ابن حجر ولبعضهم قوم بالرفع فيحمل  
 أن يكون من الناسخ على طريقة من لا يكتب الا في المنسوب وقال العيني مرفوع بفعل محذوف أي ان  
 بعدكم يحيى قوم (يحيونون) بالحاء المجهمة من الحيانة (ولا يؤمنون) لخباياهم الظاهرة بحيث لا يعتمد عليهم  
 (ويشهدون ولا يشهدون) أي يتحملون الشهادة من غير تحميل أو يؤذونها من غير طلب الاداء وهذا  
 لا يعارضه حديث زيد بن خالد المروي في مسلم مرفوعا ألا أخبركم بخبر الشهداء الذي يأتي بالشهادة قبل أن  
 يسألها لان المراد حديث زيد من عنده شهادة لانسان بحق لا يعلم بها صاحبها فيأتي اليه فيخبر بها أو يموت  
 صاحبها العالم بها ويخلف ورثة فيأتي الشاهد اليهم أو الى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك أو ان الاول في حقوق  
 الآدميين وهذا في حقوق الله تعالى التي لا طالب لها والمراد بها الشهادة على الغيب من أمر الناس يشهد  
 على قوم انهم من أهل الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاهواء وهذا حكم الطحاوي وتبعه جماعة منهم  
 الزركشي وتعبه في المصاييح فقال هذا مشكل لان الذم ورد في الشهادة بدون استشهاد والشهادة على الغيب  
 مذمومة مطلقا سواء كانت باستشهاد أو بدون (ويبدرون) بفتح حرف المضارعة وبكسر الدال المجهمة ولا ي ذر  
 ويشدرون بضم الدال (ولا يفون) من الوفاء (ويطهرهم السن) بكسر السين المهملة وفتح الميم أي يعظم  
 حرصهم على الدنيا والتمتع بلذاتها وإبشارها والترفه في نعمها حتى تفسد أجسادهم أو المراد تمكثهم بما  
 ليس فيهم وادعاهم الشرف أو المراد جمعهم المال وعند الترمذي من طريق هلال بن يساف عن عمران بن  
 حصين ثم يحيى قوم يسمنون ويحبون السن • ومطابقة الحديث للترجمة في قوله يشهدون ولا يشهدون لان  
 الشهادة قبل الاستشهاد فيها معنى الجور وقد أخرجه المواب أيضا في فضل الحياة وفي الرقاق والذور ومسلم  
 في الفضائل والنساء في الذور وبه قال (حدثنا محمد بن كثير) بالمثلثة العبدى البصري قال (أخبرنا عبيان)  
 الثوري (عن منصور) هو ابن المعقر (عن ابراهيم) النخعي (عن عبيدة) بفتح العين السلي (عن عبد الله) بن  
 مسعود (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) انه (كان خير الناس) أهل (قرني) يعني أصحابه (ثم الذين  
 يلونهم) يعني أتباعهم (ثم الذين يلونهم) يعني أتباع التابعين وهذا يقتضي أن العصاة أفضل من التابعين  
 والتابعون أفضل من أتباع التابعين لكن هذه الافضية بالنسبة الى المجموع أو الافراد محل بحث وإلى  
 الثاني ذهب الجمهور والاول قول ابن عبد البر وفي كتاب المواهب الدنية بالخ محمدية ما تحت ذلك ويلقى ان  
 شاء الله تعالى مزيد لذلك في فضائل العصاة يعنون الله تعالى وقوته (ثم يحيى) أو ام بسبق شهادة أحدهم عينة



وعينه شهادته) أى فى حالين لا فى حالة واحدة لانه دور قال البيضاوى وتبعه الكرماني هم الذين يصرحون على  
الشهادة مشغوفين بترجيحها لمخالفون على ما يشهدون به فتارة يخالفون قبل أن يأتوا بالشهادة وتارة يعكسون  
ويحتمل أن يكون مثلاً فى سرعة الشهادة واليمين وحرض الرجل عليهم ما والتسرع فيه مما حتى لا يدري بأيها  
يتبدى فكانه يسبق أحدهما الاخر من قوله سبحانه بالدين قال النووى واحتج به المالكية فى رد شهادة من  
حلف معها والجهور على انها لا ترد (قال ابراهيم) الخفي بالاسناد السابق (وكانوا يضربوننا) زاد المؤلف  
فى الفضائل ونحن صغار (على الشهادة والعهد) أى قول الرجل أشهد بالله وعلى عهد الله ما كان كذا على  
معنى الحلف حتى لا يصير ذلك لهم عادة فيخالفون فى كل ما يصلح وما لا يصلح والله أعلم \* (باب ما قيل فى شهادة  
الزور) أى من التغليط والوعيد (لقول الله) أى لاجل قول الله ولا يذوق قوله (عز وجل) والذين لا يشهدون  
الزور) أى لا يقيمون الشهادة الباطلة أو لا يمحضرون محاضر الكذب والفسق والكفر أو اللغو والغناء وقال ابن  
حجر أشار أى المؤلف الى أن الآية سبقت فى ذم متعاطي شهادة الزور وهو اختيار منه لاحد ما قيل فى تفسيرها  
ونعقبه العيني فقال ما سبقت الآية الا فى مدح تاركى شهادة الزور وقوله وهو اختيار لا احد ما قيل فى تفسيرها  
لم يقل به أحد من المفسرين وحينئذ فايراد المؤلف للآية فى معرض التعليل لما قيل فى شهادة الزور من الوعيد  
لا وجه له لأنها ما سبقت الا فى مدح الذين لا يشهدون الزور انتهى وما قاله ابن حجر أقعد ليكون ما قاله المؤلف  
مطابقاً لما استدلل له ولعله كالمؤلف وقف على ذلك من قول بعض المفسرين وحزم العيني بأنه لم يقل به أحد من  
المفسرين ودعوا المحصر فيه نظراً لا يخفى ونقل فى الفتح عن الطبري انه قال وأولى الأقوال عندنا أن المراد به  
مدح من لا يشهد شيئاً من الباطل (و) ما قيل فى (كتمان الشهادة) بكسر الكاف (لقوله) تعالى (ولا تكتموا  
الشهادة) أيها الشهود اذا دعيت لتأديتها عند الحاكم (ومن يكتمها فانه آثم قلبه) أى يأثم قلبه واسناد الان  
الى القلب لان الكتمان يتعلق به لانه مضمر فيه (والله بما تعملون) من كتمان الشهادة واقامتها (عليهم) فيجوز  
على كتمان الشهادة وأدائها وسقط لغير أى ذر لقوله الثابتة قبل قوله ولا تكتموا الشهادة وقوله تعالى فى سورة  
النساء وان (تلوا) بمعنى (أستنكم بالشهادة) كذا فسر ابن عباس فيمارى عنه من طريق على بن أبى طلحة  
كما عند الطبري وروى عنه من طريق العوفي قال تلوى لسانك بغير الحق وهو اللبسة فلا تقيم الشهادة على  
وجهها والى هو التعريف وتعدى المصنف وأتى المؤلف رحمه الله بكلمة مفردة من التنزيل فى معرض  
الاحتجاج ولم يقل وقوله وان ولم يفصل بين الكلمة القرآنية وتفسيرها \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن منير) بضم  
الميم وكسر النون آخره را أبو عبد الرحمن المروزي الزاهد انه (سمع وهب بن جرير) هو ابن حازم الأزدي (وعبد  
الملك بن ابراهيم) مولى بنى عبد الدار القرشي (فألا حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن عبد الله بن أبي بكر بن أنس)  
(صغير عبد) (عن) جذه (أنس) هو ابن مالك (رضي الله عنه) أنه (قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن  
السكائر) جمع كبيرة واختلف فيها والاقرب انها كل ذنب رتب الشارع عليه حداً أو مخرج بالوعيد فيه (قال)  
عليه الصلاة والسلام الكبائر (الاشترى بالناس) رفع خبراً عن المبتدأ المقدر (وعفوق الوالدين) بأن يفعل الولد  
ما يأتى به تأدياً ليس بالهين مع كونه ليس من الافعال الواجبة (وقتل النفس) أى بغير حق قال تعالى ومن  
يقتل مؤمناً متعمداً جزاءه جهنم خالد فيها الآية (وشهادة الزور) الواو فى الثلاثة لله طغ على السابق وليس  
المراد حصر الكبائر فيما ذكر بل اقتصر على أكبرها والشر لك أعظمها \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الادب  
والديان ومسلم فى الايمان والترمذى فى البيوع والتفسير والنسائى فى القضاء والقصاص والتفسير (تابعه)  
أى تابع وهب بن جرير فى روايته عن شعبة (غندر) هو محمد بن جعفر (وأبو عامر) عبد الملك العقدي فيما وصله  
أبو سعيد النقاش فى كتاب الشهود وابن منده فى كتاب الايمان (وبه) بفتح الموحدة وبعد الماهى الساكنة زاي  
ابن أسد العمى فيما وصله أحمد (وعبد الصمد) بن عبد الوارث فيما وصله المؤلف فى الديان الاربعة (عن شعبة)  
أى ابن الحجاج المذکور \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال (حدثنا بشر بن الفضل) بن لاحق  
القائى بقاف ومجمعة البصرى قال (حدثنا الجريري) بضم الجيم وفتح الراء الاولى سعيد بن اياس الأزدي (عن  
عبد الرحمن بن أبي بكر عن ابيه) أبى بكره نفيح بنهم التون الشقي (رضي الله عنه) أنه (قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم) سقط لابي ذر قال الاولى (ألا) بفتح الهمزة وتخصيف اللام للتنبيه لتدل على تحقق ما بعدها

(ابنكم) بالتشديد والذي في اليونانية بالتخفيف أي أخبركم (بأكبر الكبائر) قال ذلك (ثلاثاً) تأكيداً لتسليمه السامع على احضار فهمه (قالوا بلى يا رسول الله) أي أخبرنا (قال) عليه الصلاة والسلام أكبر الكبائر (الاشراك بالله وعقوق الوالدين) وهذا يدل على انقسام الكبائر في عظمها الى كبير واكبر ويؤخذ منه ثبوت الصغائر لان الكبيرة بالنسبة اليها أكبر منها وأما ما وقع للاستاذ أبي اسحاق الاسفرايني والقاضي أبي بكر الباقلاني والامام وابن القيسري من أن كل ذنب كبيرة ونفهم الصغائر نظراً الى عظمة من عصي بالذنب فقد قالوا كما صرح به الزركشي ان الخلاف بينهم وبين الجمهور لا يقتضي قال القرافي وكانهم كرهوا التسمية معصية الله صغيرة اجلالاً له عز وجل مع انهم وافقوا في الجرح على أنه لا يكون عطلق المعصية وأما من الذنوب ما يكون قادحاً في العدالة وما لا يقدح هذا مجمع عليه وانما الخلاف في التسمية والاطلاق والصحح التغير لورود القرآن والاحاديث به ولان ما عظم مفسدته أحق باسم الكبيرة بل قوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه صريح في انقسام الذنوب الى كبائر وصغائر ولذا قال الغزالي لا يليق انكار الفرق بينهم وما وقد عرفنا من مدارك التمرع انتهى ولا يلزم من كون هذه المذكورات أكبر الكبائر استواء رتبتهما في نفسها كما اذا قلت زيد وعمر وأفضل من بكر فانه لا يقتضي استواء زيد وعمر في الفضيلة بل يحتمل أن يكونا متفاوتين فيها وكذلك هنا فان الاشراك أكبر الذنوب المذكورة (وجلس وكان منتهماً) تأكيداً كيدا للحرمة (فسأل ألا وقول الزور) ولا يذروا وكان متكثراً ألا وقول الزور فأسقط فقال وفصل بين المتعاطفين بحرف التنبيه والاستفتاح تعظيماً لثان الزور لما يترتب عليه من الفساد وازدادة القول الى الزور من اضافة الموصوف الى صفته وفي رواية خالدة عن الجريري ألا وقول الزور وشهادة الزور قال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام لكن ينبغي أن يحمل على التأكيدي فانا لو حملنا القول على الاطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة وليس كذلك ومراعاة الكذب متفاوتة بحسب تفاوت مفسده (قال) أنس (فأزال) عليه الصلاة والسلام (يذكرها حتى قلنا لبيته) عليه الصلاة والسلام (سكت) قال في الفسخ أي شفقة عليه وكرامته لما يرضى عنه وفيه ما كانوا عليه من كثرة الادب معه صلى الله عليه وسلم والمحبة له والشفقة عليه وقال في جمع العدة هو تعظيم لما حصل لارتكاب هذا الذنب من غضب الله ورسوله ولما حصل للسامعين من الرعب والخوف من هذا المجلس \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً في استنباط المرتدين والاعتقادات والادب ومسلم في الايمان والترمذي في البر والشهادات والتفسير (وقال اسماعيل بن ابراهيم) ابن عليه وهي أمته مما وصله الموافق في كتاب استنباط المرتدين (حدثنا الجريري) سعيد بن اباس الازدي منسوب الى جرير بن عباد قال (حدثنا عبد الرحمن) هو ابن أبي بكرة \* (باب) بيان حكم (شهادة لا عي) وبيان (امرء) في نسرقائه (ونكاحه) بامرأة (وانكاحه) غيره (ومبايعته) بيعه وشراؤه (وقبوله في التأذين وغيره) كاقامته الصلاة وامامته اذا تولى الجماعة (وما يعرف بالاصوات) عند تحتهما أتعاند الاشتباه فلا اتفاقاً (أجاز شهادته فاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة مما وصله سعيد ابن منصور (والحسن) البصري (وابن سبر) محمد فيما وصله ابن أبي شيبة عنهما (والزهري) محمد بن مسلم بن شهاب فيما وصله ابن أبي شيبة أيضاً عنه (وعطاء) هو ابن أبي رباح فيما وصله الاثرم وهذا مذهب المالكية وعبارة المختصر وان اعني في قول أو اصم في فعل يعني فلا يشترط في الشاهد أن يكون سمياً بصيراً وعند الشافعية كما الجمهور ولا تقبل شهادة الاعمي لان سداد طريق المعرفة عليه مع اشتباه الاصوات الا في أربعة مواضع في ترجمته لكلام الخصوم والشهود للقاضي لانها تفسير للفظ فلا تحتاج الى معانية وإشارة والنسب ونحوه مما يثبت بالامتناع كالموت والمالك ان كان المشهود له معروف الاسم والنسب وما تحمله قبل العمى ان كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب بخلاف مجهوليه أو أحدهما أو أن يقبض على المقر حتى يشهد عليه عند القاضي بما سمعه من نحو طلاق أو عتي أو مال لشخص معروف الاسم والنسب (وقال الشعبي) عامر ابن شراحيل مما وصله ابن أبي شيبة (بجور شهادته اذا كان عاقلاً) أي فطناً مدركاً لقائ الامور بالقرائن وليس احترازاً عن الجنون اذا العقل شرط في البصير والاعمى (وقال الحكم) بنعتين ابن عتبة فيما وصله ابن أبي شيبة أيضاً (رب نبي تجور فيه) شهادته (وقال الزهري) محمد بن مسلم مما وصله الكراعي في أدب القضاء (أرايت ابن عباس لو شهد على شهادة أكنت ترقده) مع كونه كان أعمى (وكان ابن عباس) رضى الله عنهما فيما وصله عبد الرزاق عنه (يعت رجلاً) لم يسم (اذا غابت الشمس) يغص عن غروب الشمس للافطار فاذا أخبره أنها

غربت (أقطر) من صومه (ويسأل عن الفجر فاذا قيل) زاد في رواية غير أبي ذرله (طالع صلى ركعتين) ولا يرى شخص الخبر له وإنما يسمع صوته (وقال سليمان بن يسار) هذا إلى بن أبي أيوب (استأذنت) في الدخول (على عائشة رضي الله عنها فعرفت صوتي فأتت) ولابي ذرقة قالت (سليمان) بحذف حرف النداء (أدخل فانك عموك ما بقي عليك شيء) أي من مال الكتابة وكان مكانه الام المؤمنين ميمونة وفيه أن عائشة كانت لا ترى الاحتجاب من العبد سواء كان في مله كهما أو في ملك غيرها (وأجاز سمرة بن جندب شهادته امرأة منتقبة) بسكون النون وفتح المناء القوية بعد هاء قاف مكسورة من الانتقاب ولابي ذرقة منتقبة بتقديم المناء على النون وتشديد القاف من التثنية التي على وجهها نقاب قال الحافظ ابن حجر ولم أعرف اسم هذه المرأة وبه قال (حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون) بضم عين عبيد مصغرا من غير إضافة القرشي التي مولاهم المدني وقيل كوفي التبان قال (أخبرنا عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق السبيعي (عن هشام عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا) هو عبد الله بن زيد الانصاري القاري وزعم عبد الغني أنه الخطمي قال ابن حجر وليس في رواية التي ماؤها نسبته كذلك وقد فرق ابن منده بينه وبين الخطمي فاصاب والمعنى هنا سمع صوت رجل (يقرأ في المصعدة قال) عليه الصلاة والسلام (رحمه الله) أي القاري (لقد اذكري كذا وكذا آية) وسقط لابي ذرقة قوله وكذا الثانية (اسقطهن) أي نسيتن (من سورة كذا وكذا) كلمة مبهمة وهي في الاصل مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة ثم نقلت فصارت يكفى بها عن العدد وغيره قال في الفتح ولم أقف على تعيين الآيات المذكورة واغرب من زعم أن المراد بذلك احدى وعشرون آية لان ابن عبد الحكم قال فمن أقر أن عليه كذا وكذا درهمما أنه يلزمه احدى وعشرون درهما وقال الداودي يكون مقر ايد درهمين لانه أول ما يقع عليه ذلك انتهى وقال المالكية واللفظ للشيخ خليل وكذا درهمما عشرون وكذا وكذا احدى وعشرون وكذا كذا احدى عشر وقال الشافعية ويجب عليه بقوله كذا درهم بالرفع درهم لكون الدرهم تفسيرا للمابهة بقوله كذا وكذا الوصف الدرهم أو خفض أو سكن أو كسر كذا بلا عطف في الاحوال الاربعة لذلك ولا احتمال التوكيد في الاخرة وان اقتضى النصب لزوم عشرين لكونه أول عدد مفرد ينصب الدرهم عقبه اذ لا نظير في تفسير المبهمة الى الاعراب ومتى كثرها وعطف بالواو وبتم ونصب الدرهم كقوله له على كذا وكذا درهمما أو كذا درهمما تكرر الدرهم بعد كذا قبله في كل من المتأين درهمان لانه أقر بعيمين وعقبهما بالدرهم منصوبا فالظاهر انه تفسير لكل منهما بمئة منى اعطى غير أننا نقدره في صناعة الاعراب تغييرا لاحدهما ونقدر مثله للآخر فلو خفض الدرهم أو ورفعه أو سكنه لا يتكرر لانه لا يصلح تميزا لما قبله (وزاد عباد بن عبد الله) بفتح العين وتشديد الموحدة في الاول ابن الزبير بن العوام التابعي فيما وصله أبو يعلى (عن عائشة) رضي الله عنها (تجد) أي صلى (النبي صلى الله عليه وسلم في بيته سمع صوت عباد) هو ابن بشر الانصاري الاشعري العصامي (يصل في المسجد وقال يا عائشة أصوت عباد هذا) بهمزة الاستفهام (قلت نعم قال اللهم ارحم عبادا) وظاهره أن المبهمة في الرواية السابقة هو هذا المقصر في هذه اذ مقتضى قوله زاد أن يكون المزيد فيه والمزيد عليه حديثا واحدا اقتضد القصة لكن جزم عبد الغني بن سعيد في مبهمة بأنه المبهمة في الاولى هو عبد الله ابن يزيد كما مر فيجتمل أنه صلى الله عليه وسلم سمع صوت رجلين فعرف أحدهما فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فسأل عنه والذي لم يعرفه هو الذي تذكر قرأته الآيات التي نسبها وفيه جواز النسيان عليه صلى الله عليه وسلم فيما ليس طريقه البلاغ • وبقيته مباحته تأني ان شاء الله تعالى في فضائل القرآن ومطابقته لما ترجم له هنا من كونه عليه الصلاة والسلام اعتمد على صوت الرجل من غير رؤية شخصه • وبه قال (حدثنا مالك بن اسماعيل) بن زياد بن درهم النهدي قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلة) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلة بفتح اللام واسمه الماجشون بكسر الجيم وبعدها جمجمة مضمومة المدنى نزل بغداد قال (أخبرنا ابن شهاب) الزهري (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) (عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) انه (قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان بلا لا يؤذن) للصبح (ليل) أي في ليل (فكلوا واشربوا حتى) أي الى أن (يؤذن) أو قال حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم) عمرو وأبو عبد الله بن قيس القرشي والشك من الراوي (وكان ابن أم مكتوم رجلا أعشى لا يؤذن حتى يقول له الناس أصبحت) في الاذان أصبحت أصبحت (ومطابقته لما ترجم له الاعتماد على صوت الاعشى وقد سبق في أذان الاعشى من كتاب

الاذان • وبه قال (حدثنا زياد بن يحيى) بن زياد أبو الخطاب البصري قال (حدثنا حاتم بن وردان) أبو صالح  
 البصري قال (حدثنا أيوب) بن أي تيمية كيسان المختبأ في (عن عبد الله بن أبي مليكة) نسبه لجدته لشهرته به  
 واسم أبيه عبد الله بالتصغير واسم أبي مليكة زهير (عن المسور بن مخرمة) الزهري (رضي الله عنهما) أنه قال  
 قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم أقبية) وفي الهبة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبية ولم يعط مخرمة منها  
 شيئا (فقال لي أبي مخرمة انطلق بنا إليه) صلوات الله وسلامه عليه (عسى أن يعطينا منها شيئا فقام أبي على الباب  
 فتكلم فعرف النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج) بالقاف ولابي ذر عن الحوري والمسئلة في خروج (النبي صلى الله  
 عليه وسلم ومعه قباء) وفي الهبة فخرج إليه وعليه قباء منها (وهو يريه محاسنه وهو يدور خبات هذا لك خبات  
 هذا لك) مرتين • ومطابقة الحديث للترجمة كالذي قبله كما لا يخفى • (باب) جواز (شهادة النساء وقوله تعالى)  
 بالجز عطا على سابقه (فان لم يكونا) أي فان لم يكن الشاهدان (رجلين فرجل وامرأتان) فليشهدا أو فليشهد  
 رجل وامرأتان كذا قاله البيهضاوي كالزحشرى قال في المصابيح الانسب فان لم يكن الشاهدان رجلين  
 فالشاهدان رجل وامرأتان أو فليشهد رجل وامرأتان لان المأمور بهم الخطابيون لا الشهاداء انتهى وهذا  
 مخصوص بالاموال عندنا وبعاء الحدود والقصاص عند الحنفية • وبه قال (حدثنا ابن أبي مريم) سعيد  
الجبلي قال (أخبرنا محمد بن جعفر) هو ابن أبي كثير (قال أخبرني بالافراد (زيد) هو ابن أسلم (عن عيسى بن  
عبد الله بن سعد بن أبي شرح يفتح المهلة وسكون الراء بعدها حاء مهلة القرشي العاصمي المكي (عن أبي  
سعيد الخدري رضي الله عنه) وسقط لابي ذر الخدري (عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أليس) ولابي ذر قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم أليس (شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل) لقوله تعالى فرجل وامرأتان (قلنا)  
 بالالف بعد التون ولابي ذر قلن (بن قال فذلك) يكسر الكاف (من نقصان عقدها) لان الاستظهار بأخرى  
 يؤذن بقلة ضبطها وهو يشهد بقلة عقلها وهذا موضع الترجمة • وأنواع الشهادات سبعة • ما يقبل فيه شاهد  
 واحد وهو رقية هلال رمضان لحديث ابن عمر أخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقام وأمر الناس بصيامه ورواه  
 أبو داود وابن حبان • وما يقبل فيه شاهد وعين في الاموال خاصة لحديث مسلم وغيره عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما • وما يقبل فيه شاهد وامرأتان في الاموال وعيوب النساء خاصة • وما يقبل فيه شاهدان في الحدود  
 والنكاح والقصاص لما روى مالك عن الزهري مضت السنة انه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح  
 والطلاق وقيس بالثلاثة ما في معناها كقصاص ورجعة واسلام وردة وجرح وتعديل وموت واعسار • وما  
 يقبل فيه شاهدان وعين وهو في مسائل دعوى رد المبيع بالعيب ودعوى البكر أو الثيب العنة على الزوج  
 ودعوى الجراحة في عضو باطن ادعى الخصم انه غير سليم ودعوى اعسار نفسه اذا عهد له مال وعلى الغائب  
 والميت وولي الصغير والمجنون وفيما اذا قال لامرأته أنت طالق أمس ثم قال أردت انها طالق من غيري فقيم  
 في هذه الصورة البيضة بما اذا عاه ويحلف معها طالبا للاستظهار والمواد بالمحلف في الاولى قدم العيب وفي الثانية  
 عدم الوطء • وما يقبل فيه أربعة من الرجال في الشهادة على الزمانم يكفي في الشهادة على الاقرار به اثنان  
 وأجاز الكوفيون شهادة النساء في النكاح والطلاق والنسب والاولا واختلاف فيما لا يطلع عليه الرجل هل يكفي  
 فيه امرأة واحدة فعند الجمهور لا بد من اربع وعن مالك تنكفي شهادة البهض وقال الحنفية تجوز شهادتها  
 وحدها • وهذا الحديث قد مر بأنهم من هذا في كتاب الحيض • (باب) حكم (شهادة الامام والعبيد) أي في حال  
 الرق (وقال انس فيما وصله ابن أبي شيبة من رواية المختار بن قلفل (شهادة العبد) الرقيق (جائزة اذا كان عدلا  
 وأجازته) أي حكم شهادة العبد (شرح) القاضي فيما وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور في الشيء اليسير اذا  
 كان مريضاً وعنه جوارها اللسيدة (و) أجازته أيضا (زرارة بن أوفى) قاضي البصرة (وقال ابن سيرين) محمد  
 مما وصله عبد الله بن الامام أحمد (نهاده) يعني العبد (جائزة لا العبد لسيده وأجازته) أي حكم شهادة العبد  
 (الحسن) البصري (وابراهيم) النخعي فيما وصله ابن أبي شيبة عنهما من طريقين (في الشيء اليسير) بالمشاة  
 القوية وكسر الفاء الحقيق (وقال ترميذ) القاضي مما وصله ابن أبي شيبة أيضا (كلكم بنو عبيد واما) ولابي  
 السكن كلكم عبيد واما فأنقط بنو وهذا قاله لما شهد عنده عبد وأجازته فقبل انه عبيد واتفق الاثمة  
 الثلاثة على عدم قبول شهادة العبد مطلقا لانه ناقص الحال قليل المبالاة فلا يصلح له هذه الامانة وقال الحنابلة

واللفظ للمرداوى في تنقيحه وتقبل شهادة عبد حتى في حدوقود نسا وعنه لا تقبل فيه ما وهى أشهر \* وبه قال  
 (حدثنا أبو عاصم) الضحاك بن محمد (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (عن ابن أبي مليكة) عبد الله (عن  
 ابن الحارث) بن عامر بن نوفل بن عبد مناف التوفلى المكي الصحابي من ملة الفتح وبقى الى بعد الحسين (ح)  
 للتحويل \* قال المؤلف بالسند (وحدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا يحيى بن سعيد) القطان (عن ابن  
 جريج) عبد الملك أنه (قال سمعت ابن أبي مليكة) عبد الله (قال حدثني) بالافراد (عنه بن الحارث) وسقط  
 في بعض النسخ من قوله وحدثنا علي الى آخر قوله عقبه بن الحارث (ووسمعه منه انه تزوج أم يحيى) غنية  
 أوزيب (بنت أبي اهاب) بكسر الهمزة (قال فجاءت أمه سوداء) لم تسم (بقات فدارضعتك) ذفى عقبه  
 والتي تزوجها قال عقبه (فذكر ذلك) الذي قالته الامة (للنبي صلى الله عليه وسلم بأعرض عني قال فتخفيت)  
 أى من تلك النساجة الى قبل وجهه (فذكر ذلك) الذي قالته (له) عليه الصلاة والسلام (قال وكيف) خير  
 مبتدأ محذوف أى كيف ذلك أو كيف بقاء الزوجية (و) الحال أن (قد زعت) أى قالت الامة (انها)  
 وللعموى والمستقلى أن (قد أَرْضَعْتِكَا فَنَهَا عَنْهَا) وهو يقتضى فراقها بقول الامة المذكورة فلو لم تكن شهادتها  
 مقبولة ما عمل بها وأجيب بأن في بعض طرق الحديث فجاءت مولاة لاهل مكة وهوا لفظ يطلق على الحرة التي  
 عليها الولاء فلا دلالة على انها كانت رقيقة وتعقب بأن رواية حديث الباب فيها التصريح بأنها امة فتعين انها  
 ليست بحرة وقد قال ابن دقيق العيدان أخذنا بظاهر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الامة وتعقبه  
 بعضهم فيما ادعاه من لزوم شهادة الامة بأنه ورد في النكاح عند البخارى بلفظ فجاءتنا امرأة سوداء وفي الباب  
 اللاحق فجاءت امرأة فلم يقبل بالامة وأجيب بأن يحيى رواية بوصف يجب أن يكون بينا الرواية الاطلاق فتبين  
 أن المراد الامة الاله الا أن يدعى أنه اطلق عليها امة مجازا باعتبار ما كانت عليه وانما هي حرة بدليل قوله  
 في الحديث مولاة لاهل مكة فاذا نيس هذا من شهادة الامة في شئ على أنه لم يعمل شهادتها في حديث البخارى  
 وانما له عليه السلام على طريق الورع \* (باب شهادة المرضعة) \* وبه قال (حدثنا أبو عاصم) الضحاك بن محمد  
 (عن عمر بن سعيد) بكسر العين وعمر بن عثمان بن حسان التوفلى المكي (عن ابن أبي مليكة) عبد الله  
 (عن عتبة بن الحارث) التوفلى أنه (قال تزوجت امرأة) هي أم يحيى بنت أبي اهاب كما في الاخرى (فجاءت  
 امرأت) لم يقل أمة فالاولى مقيدة لهذه وقد مر ما في ذلك قريبا (فقاتتني فدارضعتك) زاد المؤلف في العلم من  
 طريق عمر بن سعيد عن أبي حنيفة عن ابن أبي مليكة ما أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي بِذَلِكَ قَبْلَ التَّزْوِجِ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي الْعِلْمِ قَرَأْتُ كُتُبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ (فقال) عليه الصلاة  
 والسلام (وكيف وجدك دعها) اتركها (عنك ونحوه) احتج به من قبل شهادة المرضعة وحدها وأجاب  
 الجمهور بجمل النهي في قوله في السابقة فنهأ عنها على التنزه والاخرى في قوله في هذا دعها عنك على الارشاد  
 (حديث الاول) هذا ساقط عند أبي الوقت \* (باب تعدد النساء بعصهن بعصا) \* وبه قال (حدثنا أبو الربيع  
 سليمان بن داود) الزهراني العسكي بفتح العين المهمله والمنشأة الفوقية بصري دخل بغداد (وأهملني بعصه)  
 بعض معاني الحديث ومقاصد لفظه (احمد) مجرذ عن النسب ولم يبينه أبو على الجبائي وفي الاطراف خلف  
 انه ابن يونس وجزم به الدمشقي وكذا ثبت في حاشية الفرع كاصله ورقم عليه علامة ق وقال ابن حجر انه رآه  
 كذلك في نسخة المافظ أبي الحسن اليوناني قلت وكذا رآته وقد أهمل في جميع الروايات التي وقعت له الا هذه  
 وقال ابن عساكر والمزى انه وهم وفي طبقات القراء للذهبي أنه ابن النضر وزعم ابن خلفون انه ابن حنبل واحد  
 ابن يونس هذا هو أحمد بن عبد الله بن يونس البربوعي المعروف بشيخ الاسلام وهل أحمد المذكور هنا وقيق لابي  
 الربيع في الرواية عن فليح فيكون المؤلف حله عنهم معا على الامة المذكورة أو وقيق للمؤلف في الرواية عن أبي  
 الربيع قال (حدثنا فليح بن سليمان) الخزاعي أو الاسلمى أبو يحيى (عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير) بن  
 العوام (وسعيد بن المسيب) بفتح المنشأة التحتية المشددة وكسرهما (وعلقمة بن وفاس اللبي) العتواري  
 (وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة) بن مسعود الاربعة (عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم  
 حين قال لها اهل البيت) بكسر الهمزة ابلغ ما يكون من الافتراء والكذب (ما قالوا فبرأها الله منه قال الزهري)  
 محمد بن مسلم بن شهاب (وكلامهم) أى عروة فمن بعده (حدثني طائفة) قطعة (من حديثها) وقد اتفق على الزهري

روايته لهذا الحديث ملفقا عن هؤلاء الأربعة وقالوا كان ينبغي له أن يفرد حديث كل واحد عن الآخر حكاه  
عياض فيما ذكره في الفتح (وبعضهم أوعى) أحفظ لاكثر هذا الحديث (من بعض وانبت له اقتصاصا) أي سياقا  
(وقد وعيت) بفتح العين أي حفظت (عن كل واحد منهم الحديث) أي بعض الحديث (الذي حدثني) به منه  
(عن) حديث (عائشة) فاطلق الكل على البعض فلا تنافي بين قوله وكلهم حدثني طائفة من الحديث وبين قوله  
وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث كناية عليه ~~بكره~~ كرماني والحاصل أن جميع الحديث عن مجموعهم لأن  
مجموعه عن كل واحد منهم (وبعض حديثهم يصدق بعساير عموما) عائشة (أي قالوا إنها) قالت كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يخرج سفرا (أي إلى سفر فهو نصب بفتح المفاض أو ضمن يخرج معنى بنشئ  
فالنصب على المفعولية (أقرع بين أزواجه) تطيبا لقلوبهن (فأياهن) بناء التانيث قال الزركشي فيما نقله عنه  
في المصابيح ولم أره في النسخة التي وقفت عليها من التتبع أنه الوجه ويروى فأيهن بدون تاء تانيث وتعقبه  
الدماميني فقال دعواه أن الرواية الثانية ليست على الوجه خطأ إذ المنصوص أنه إذا أريد بأى المؤنث جاز  
الخطأ التام به موصولا كان أو استقهما ما أو غيرهما انتهى ولم أقف على الرواية الثانية هنا نعم هي في تفسير سورة  
النور لغير أبي ذر والمعنى فأى أزواجه خرج معها مخرج بها معه) ولا يذرع عن الجوى والمستقى أخرج زيادة  
همزة قال في التتبع والاول هو الصواب ولعل هذا الهمزة أخرج بضم الهمزة مبنيا للمفعول (فأقرع) عليه الصلاة  
والسلام (بيننا في غزاة غزاها) هي غزوة بنى المصطلق من خراعة (خرج سهمي) فيه اشعار بانها كانت في تلك  
الغزاة وحدها ويؤيده ما في رواية ابن اسحاق بلطف خرج سهمي عليهن فخرج بي معه وأما ما ذكره الواقدي من  
خروج أم سلمة معه أيضا في هذه الغزوة فضعيف قالت عائشة (خرجت معه) عليه الصلاة والسلام (بعد ما نزل  
الحجاب) أي الأمر به (فانا احمل في هودج وانزل فيه) بضم الهمزة فيها مبنين للمفعول والهودج بهاء ودال  
مهملة مفتوحتين بينهما واو ساكنة آخره جيم محمل له قبة تستر بالنياب ونحوها يوضع على ظهر البعير يركب فيه  
النساء ليكون استراحتهم (فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة تلك وقيل) بتأني فناء أي  
رجع من غزوته (ودنونا) أي قربنا (من المدينة آدن) بالمد والتخفيف ويجوز القصر والتشديد أي اعلم (ليلة  
بالرحيل) وفي رواية ابن اسحاق عند أبي عوانة فنزل منزلا فبات به بعض الليل ثم آدن بالرحيل (فتمت حين آدوا  
بالرحيل) بالمد والقصر كما مر (فتيت) أي اقتضاء حاجتي منفردة (حتى جاءوا بالبيت فلما قضيت شأني) أي الذي  
توجهت له (اجبت إلى الرحيل) إلى المنزل (قالت صدري قادا عذلي) بكسر العين قلادة (من جزع الطمار) يشق  
الجيم وسكون الزاي بعدها عين مهملة مضاف لقوله اظفارهم مزة مفتوحة ومجوعة ساكنة والجزع خرز معروف  
في سواده يياض كانه روق وقد قال التيفاشي لا يتبين بلبسه ومن تشلده كثرت همومه ورأى منامات رديشة وإذا  
علق على طفل سال اعابه وإذا الف على شعر المظلمة سمات ولادتها ولا يذرع عن الكشميرى ظنار بار سقاط الهمزة  
وفتح الفاء وتنوين الراء فيها كما في الفرع وغيره قال ابن بطال الرواية اظفار بالف وأهل اللغة لا يقرؤنه بالف  
ويقولون ظنار وقال الخطابي الصواب الحذف وكسر الراء مبنية بالين فالواقدل على أن رواية  
زيادة الهمزة وهم وعلى تقدير صحة الرواية فيجوز أن كان من الظفر أحد أنواع القسط وهو طيب الرائحة  
يتجزئه فله عمل مثل الخرز فاطلقت عليه جزع عائشة به ونظمته قلادة اما الحسن لونه أو لطيب ريحه وفي رواية  
الواقدي كما في التتبع فكان في عنق عقد من جزع ظفار كانت أي قد أدخلتني به على رسول الله صلى الله عليه  
وسلم (قد انقطع) وفي رواية ابن اسحاق عند أبي عوانة قد انسل من عنق وأنا لا أدري (فرجعت) أي إلى المكان  
الذي ذهبت إليه (فالتفت عذري لحبي) أي طلبه وعند الواقدي وكنت أظن أن القوم لوابتوا  
شهراليعنوا بعيري حتى أكون في هودجي (فأقبل الذين يرحلون لي) يشق أوله وسكون الراء مخمضا أي يستدون  
الرحل على بعيري ولم يسم أحد منهم نعم ذكر منهم الواقدي أيامويهبة وقال البلاذري انه ثم غزوة المر يسبح  
وكان يخدم بعير عائشة ولا يذرع عن جزمهم أوله وقفع الراء مشددا (فأسموا هودجي مرحلوه) بالتخفيف  
ولا يذرع عن جزمه بالتشديد أي وضعوا هودجي (على بعيري الذي كنت أركب) أي عليه وفي قوله مرحلوه على  
بعيري يجوز لأن الرحل هو الذي يوضع على ظهر البعير ثم يوضع الهودج فوقه (وهم يحسبون اني فيه)  
في الهودج (وكان النساء إذا دخلن فالتفتن) بكثرة الاكل (ولم ينهتن اللحم) لم يكن عليهن (وانما يا كن

(العلامة) يضم العين وسكون اللام وبالفتح أى القليل (من الطعام فلم يستفكر العوم) بالرفع على الفاعلية (حين  
 رجعوا ثقل الهودج فاحملوه) وثقل بكسر المثلثة وفتح التاء الذى اعتادوه منه الحاصل فيه بسبب ما ركب منه  
 من خشب وحبال وستور وغيرها ولشدته ثقافة عائشة لا يظهر بوجودها فيه زيادة ثقل وفى تفسير سورة التور  
 من طريق يونس خفة الهودج وهذه أوضح لان مرادها إقامة عذرهم فى تحمل هودجها وهى ليست فيه  
 فكانها الخفة جسمها بحيث ان الذين يحملون هودجها لا فرق عندهم بين وجودها فيه وعدمها وإلهذا اردت  
 ذلك بقولها (وكنتم جارية حديثة السن) لم تكمل اذ ذاك الخمس عشرة سنة (فبعثوا الجمل) أى أناروه (وساروا  
 فوجدت عتدى بعد ما استقر الجليش) أى ذهب ما ضاها وهو استعمل من مرز (فجئت منازلهم وليس فيه أحد)  
 وفى التفسير فجئت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب (فأمت) بالتخفيف فتصدت (متولى الذى كنت فيه  
 فظننت) أى علمت (انهم سيفقدونى) بكسر التاء وحذف النون تخفيفا ولا يولى ذروا الوقت سيفقدونى  
 (فيرجعون الى فيينا) بغير ميم (انا جالسة) وجواب يينا قوله (غلبتني عيناى ففت) أى من شدة الغم الذى  
 اعتراها وأن الله تعالى لطف بهم فألقى عليهم النوم لتسريح من وحشة الانفراد فى البرية بالليل (وكان صفوان  
 ابن المعطل) بفتح الطاء المشددة (السلى) يضم السين وفتح اللام (ثم الله كواى) بالذال المجمة منسوب الى  
 ذكوان بن ثعلبة وكان حيايا فاضلا (من وراء الجليش) وفى حديث ابن عمر عنه الطبرانى أن صفوان كان  
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعله على الساقة فكان اذا رحل الناس قام يصلى ثم اتبعهم ثم سقط له شئ  
 أنام به وفى حديث أبي هريرة عند البراء وكان صفوان يتخلف عن الناس فيصيب القدح والجراب والادوة  
 وفى مرسل مقاتل بن حيان فى الاكليل فيجمله فيقدم به فيعرفه فى أصحابه (فأصبح عند منزلى) كأنه تأخر  
 فى مكانه حتى قرب الصبح فركب ليظهر له ما يستط من الجليش مما يخفيه الليل أو كان تأخره مما جرت به عادته من  
 غلبة النوم عليه (فأرى سواد انسان) أى شخص انسان (بأتم) لا يدري أرى رجل أم امرأة (فأنا نى) زاد  
 فى التفسير فمررتى حين رآنى (وكان برأى فل الحجاب) أى قبل نزوله (فأنيقظت) من نومي (بأسترجاعه) أى  
 متولاه أنا لله وأنا لله راجعون (حين أناح راحلته) وكأنه شق عليه ما جرى له عائشة فلذا استرجع ولا يذرعن  
 الكشيى حتى حتى أناح راحلته (فوطئ يدها) أى وطئ صفوان يدا راحلته ليسهل الركوب عليها فلا تحتاج الى  
 مساعد (فركبتها فانطوى) صفوان حال كونه (يسودى راحته حتى أتيت الجليش بعد ما نزلوا) حال كونهم  
 (معترسين) بفتح العين المهملة وكسر الراء المشددة بعد ما سمن مهملة تارزين (فى بحر الظهيرية) حتى بلغت الشمس  
 منهاها من الارتفاع وكانهم اوصلت الى الصر وهو أعلى الصدر وأولها وهو وقت شدة الحر (فهلك من هلك)  
 زاد أبو صالح فى شأنى وفى رواية أبى أويس عند الطبرانى فهناك قال أهل الافك فى وفيه ما قالوا (وكان الذى  
 تولى الافك) أى تصدى له وتقلده رأس المنافقين (عبد الله بن أبى سألون) يضم الهمزة وفتح الموحدة  
 وتشديد المثناة التحتية وابن سألون يكتب بالالف والرفع لان سألون بفتح السين غير منصرف علم لآم عبد الله فهو  
 صفة لعبد الله لا لآبى واتباعه مسطح بن اثانة وحسان بن ثابت وحنينة بن جحش وفى حديث ابن عمر فقال عبد  
 الله بن أبى جحش ارب الكعبة وأعانته على ذلك جماعة وشاع ذلك فى العكر (فقد ما المدينة فاشتكيت) مرضت  
 (بها شهرا) زاد فى التفسير حين قدمتها وزادها نابل لها بها (والناس يفيضون) يضم أوله بشيعة (من قول  
 أصحاب الافك) وسقط للعموى والمستعمل قوله والناس (وبريى) بفتح أوله من رايه ويجوز رضعه من أرايه أى  
 يشككنى ويوهمنى (فى وجهى اى لا ارى من النبى صلى الله عليه وسلم اللطف) يضم اللام وسكون الطاء عند ابن  
 الخطيب عن أبى ذر كذا فى حاشية فرع اليونانية كهى وفى منتهى ما زيادة فتح اللام والطاء أى الرفق (الذى  
 كنت أرى منه حين أمرس) بفتح الهمزة والراء (انما يدخل) عليه الصلاة والسلام (فيسلم ثم يقول)  
 للعموى والمستعمل فيقول (كيف تيكلم) بكسر المثناة القوقية وهى فى الإشارة للمؤنث مثل ذا كتم فى المذكور قال  
 فى التنقيح وهى تدل على لطف من حيث سؤاله عنها وعلى نوع جفاء من قوله تيكلم (لأشعر بشئ من ذلك) الذى  
 يتوله أهل الافك (حتى نقهت) بفتح النون والتاء وقد تكسر أى أقفتم من مرضى ولم تكمل الى الصحة  
 (تخرجت انا وكم سطح) بكسر الميم وسكون السين وفتح الطاء المهملة آخره طاء مهملة (قبل المناصع) بكسر  
 التاء وفتح الموحدة والمناصع بالصاد والعين المهملة موضع خارج المدينة (متبرزنا) بفتح الراء المشددة  
 ومارفع أى وهو متبرزنا أى موضع قضاء حاجتنا ولفظ برأى ذر متبرزنا بالجر يذلا من المناصع (لا تخرج الا ليللا

الى بل وذلك قبل أن تتخذ الكنف) يضم الكاف والتون جمع كنيف وهو السائر والمراد به هنا المكان المتخذ  
للقضاء الحاجة (قرئ باسميوتنا وامرنا امر العرب الاول) يضم الهمزة وتختف الواو وكسر اللام في الفرع  
وغيره نعت للعرب وفي نسخة الاول يفتح الهمزة وتشديد الواو يضم اللام نعت للامر قال النووي وكلاهما  
صحيح وقد ضبطه ابن الحاجب بفتح الهمزة وصريح يمنع وصف الجمع بالضم ثم خرجه على تقدير ثبوته على أن  
العرب اسم جمع فتحته جوع فيصير مفردا بهذا التقرير قال والرواية الاولى أشهر وأقعد انتهى أي لم يخلقوا  
بأخلاق أهل الحاضرة والعجم في التبرز (في البرية) بفتح الواو وتشديد الراء والمنشاء التحية خارج المدينة  
(أوى التنزه) بمناء فوقية فنون ثم زاي مشددة طلب التزاهة والمراد ابعده عن البيوت والشك من الراوى  
(فأقبلت أنا وأتم مسطح) سلمى (فت أبى رهم) حال كوننا (عننى) أي ماشين ورهم يضم الراء وسكون الهاء  
واسمه انيس (ففتت) بالعين المهملة والمثناة والراء المفتوحات أي أتم مسطح (في مرطها) بكسر الميم كساء من  
صوف أو خز أو كان قاله الخليل (فقاتت بعس مسطح) بكسر العين المهملة وفتح الفوقية قبلها آخره سين مهملة  
وقد تفتح العين وبه قيد الجوهرى أي كب لوجهه أو هلك أو لزمه الشر (فقلت لها بلش) ما قلت اتسعين رجلا  
ثم يدرا) وعند الطبراني أنسبين ابنك وهو من المهاجرين الاولين (فقاتت يا هتاه) بفتح الهاء وسكون النون  
وقد تفتح وبعد المناء الفوقية ألف ثم هاء ما كنة في الفرع كأصله وقد تنضم أي يا هتاه نداء للبعيد لخطبتها  
خطاب البعيد كونهما نسبتا لله وقلة المعرفة بمكايد النساء (ألم تسمى ما قالوا فأخبرتني بقول الافك)  
ولكنهم في أهل الافك (فأزدت مرضا لي) أي مع ولا بوى ذرو الوقت على (مرضى) قال في الفتح وعند  
سعيد بن منصور من مرسل أبي صالح فقاتت وما ندرين ما قال قالت لا والله فأخبرتها بما خاض فيه الناس  
فأخذتها الحى وعند الطبراني بإسناد صحيح عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت لما بلغني ما تكلموا به  
هممت أن آتي قاييا فأطرح نفسي فيه (فلما رجعت الى بيتي دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فقال  
كيف بيكم فقلت ايدن لي) أن آتي (الى أبوى) قاتت وانا حينئذ أريد أن استيقن الخبر من قبلهما) بكسر القاف  
وفتح الواو حدة أي من جهتها (فأذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم) في ذلك (فأتيت أبوى فقلت لاتي) أم  
رومان زاد في التفسير يا هتاه (ما يتحدث به الناس) بفتح المناء التحية من يتحدث ولا يذم ما يحدث الناس  
به بتقديم الناس على الجار والمجرور (فقاتت يا بنية هوى على نفسك الشان فوالله لقلما كانت امرأة قط وضينة)  
بالرفع صفة لامرأة أو بالنصب على الحال واللام في لقل للنا كيد وقل فعل ماض دخلت عليه مالا تأسكيد  
والوضينة بالاضاد المجدبة والهمزة والمد على وزن عظمية من الوضاعة وهي الحسن والجمال وكانت عائشة وضى  
الله عنها كذلك ولمسلم من رواية ابن مهران حظية من الخطوة أي وجهة رفيعة المنزلة (عند رجل يحبها ولها  
شرار) جمع ضرة وزوجات الرجل شرار لان كل واحدة يحصل لها الضرر من الاخرى بالغيرة (الا أكثرن) أي  
نساء ذلك الزمان (عليها) القول في عيبها ونقصها فالاستثناء منقطع أو بعض اتباع ضرائرها كخمنة بنت جحش  
أخت زينب أم المؤمنين فالاستثناء متصل والاول هو الراجح لان اتهامات المؤمنين لم يبعثنا سلتنا انه متصل لكن  
المراد بعض اتباع الضرائر كقوله تعالى حتى اذا استأس الرسل فأطلق الاياس على الرسل والمراد بعض  
اتباعهم وأرادت اتهامها بذلك أن تتون عليها بعض ما سمعت فان الانسان يتأسى بغيره فيما يقع له وطيت خاطرها  
بإشارتها بما يشعربأنها فائقة الجمال والخطوة عنده صلى الله عليه وسلم (فقلت سبحان الله) تعجباً من وقوع مثل  
ذلك في حقها مع برايتها المحقة عندها وندطق القرآن الكريم بما تلفظت به فقال تعالى عدد ذلك سبحانك  
هذا بيتان عظيم (ولقد يتحدث الناس بهذا) بالاضارع المفتوح الاول ولا يذم تحدث الناس بالماضي وفي رواية  
هشام بن عروة عند البصري فاستعبرت فبكيت فسمع أبو بكر صوته وهو فوق البيت يقرأ فقال لا ي ما شأنها  
قالت بلغها الذي ذكر من شأنها ففاضت عيناه فقال أفضت عليك يا بنية الاربعات الى بيتك فرجعت (قالت)  
أي عائشة (فبت تلك الليلة حتى أصبحت لا يرقأ لي دمع) بالقاف والهمزة أي لا يقطع (ولأ تكل بنوم) لان  
الهموم موجبة للسهر وسيلان الدموع وفي المغازي عن مسروق عن أم رومان قالت عائشة سمع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قالت نعم قالت وأبو بكر قالت نعم فخرت مغشياً عليها فأتاها فأتاها الاوطيا حتى ناض قطرت  
عليها ثيابها فغطتها (ثم أصبحت قد عار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب) رضى الله تعالى عنه



(واسامة بن زيد حين استلبت الوحي) حال كونه (يستشيرهما) لعله بأهليتهما للمشورة (في فراق أهله) لم تقل في فراق كراهته التمسريح بإضافة الفراق إليها والوحي بالرفع في الفرع أي طال لبث نزوله وقال ابن العسراق ضبطناه بالنصب على أنه مفعول لقوله استلبت أي استبطأ النبي صلى الله عليه وسلم الوحي وكلام التوروي يدل على الرفع (فأما اسامة فأشار عليه) صلى الله عليه وسلم (بالذي يعلم في نفسه من الود لهم فقال اسامة) هم (أهلك) العقاتف اللاتقات بك وخبر بالجمع إشارة إلى تعميم اتهامات المؤمنين بالوصف المذكور وأراد تعظيم عاقبته وليس المراد أنه تبرأ من الإشارة ووكل الأمر في ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وانما أشار وبرأها وجوز بعضهم النصب أي أمك أهلك لكن الأولى الرفع لرواية معمر حيث قال هم أهلك (يا رسول الله ولا تعلم والله (الآخر) انما حلف ليتقوى عنده عليه الصلاة والسلام براءتها ولا يشك وسقط لفظ والله لا يذو (وأما علي بن أبي طالب) رضي الله عنه (فقال يا رسول الله لم يصيبك الله عليك) ولله عوى والمسقط لم يضيق عليك بحذف الفاعل لأعلم به وبناء الفعل للمفعول (والنساء سواها كثير) بصيغة التذكير للكل على إرادة الجنس وللواقدي قدأ - صلى الله عليه وسلم - وأطاب طلقها وأنكح غيرها وانما قال ذلك لما رأى عنده عليه السلام من القلق والغم لاجل ذلك وكان شديد الغيرة صلوات الله وسلامه عليه فرأى علي أن يفراقها يسكن ما عنده بسببها إلى أن يتحقق براءتها فيراجعها فبذل النصيحة لاراحتها لاعداءه عائشة وقال في حجة النفوس مما قرأ أنه فيها لم يجزم علي - بالإشارة بفراقها - لأنه عقب ذلك بقوله (وسل الجارية) بريرة (تصدقك) باليضم على الجزاء ففوقض علي - الأمر في ذلك إلى نظره عليه الصلاة والسلام فكانه قال ان أردت تجعل الراحة ففارقها وان أردت خلاف ذلك فابحث عن حقيقة الأمر إلى أن تطلع على براءتها لأنه كان يتحقق أن بريرة لا تخبره إلا بما علمته وهي لم تعلم من عائشة إلا البراءة المحضة (قد عارسل الله صلى الله عليه وسلم بريرة) قال الزركشي قيل ان هذا وهم فان بريرة انما اشترتها عائشة واعتدتها قبل ذلك ثم قال والمخلص من هذا الاشكال أن تفسير الجارية ببريرة مدوح في الحديث من بعض الرواة طنانه انها هي قال في المصايح وهذا الذي قاله الزركشي ضيق عطن فانه لم يرفع الاشكال الانسبة الوهم إلى الراوي تلك والمخلص عندي من الاشكال الراجع لتوهم الرواة وغيرهم أن يكون اطلاق الجارية على بريرة وان كانت معتقة اطلاقا مجازا باعتبار ما كانت عليه فاندفع الاشكال والله الحمد انتهى وهذا الذي قاله في المصايح بناء على سبقية عتق بريرة وفيه نظر لان قصتها انما كانت بعد فتح مكة لانها لما خيرت فاختارت نفسها كان زوجها يتبعها في كل المدينة يكي عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس يا عباس ألا تعجب من حب مغيب بريرة فقيه دلاله على أن قصة بريرة كانت متأخرة في السنة التاسعة أو العاشرة لان العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في أواخر سنة ثمان ويؤيد ذلك قول ابن عباس انه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أبيه وأيضا فقول عائشة ان شاء مواليتك أن اعد لها لهم عدة واحدة فيه إشارة إلى وقوع ذلك في آخر الأمر لانهم كانوا في أول الأمر في غابة الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وقصة الافك في الربيع سنة ست أو سنة أربع وفي ذلك رد على من زعم أن قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وحله على ذلك قوله هنا قد عارسل الله صلى الله عليه وسلم بريرة واجيب باحتمال انها كانت تخدم عائشة قبل شرائها واشترتها وأخرت عتقها إلى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو كان حصل لها الفسخ وطلبت أن تزده بعد جديد أو كانت لعائشة ثم باعته ثم استعادتها بعد الكتابة (فقال) عليه الصلاة والسلام (يا بريرة هل رأيت فيها شيئا ريبك) بفتح أوله يعني من جنس ما قيل فيها فأجابت على العموم ونفت عنها كل ما كان من النقائص من جنس ما أراد صلى الله عليه وسلم السؤال عليه وغيره (فقال بريرة لا والذي بعثك بالحق ان رأيت) بكسر الهمزة أي ما رأيت (متأمرات) بهمزة مفتوحة فحين مجبة ساكنة فبهم مكسورة فساد مذهبهم (عليها) في كل أمرها ولا يذو عن المسقط قط (ا) لتر من انها جارية حديثة السن تمام عن الجميع (لان الحديث السن يغلبه النوم ويكثر عليه) (فتأني الداجن متأكله) بدل سهولة ثم جيم الشاة التي تألف الكبيوت ولا تخرج إلى المرمى وفي رواية مقسم مولى ابن عباس عن عائشة عند الطبراني ما رأيت منها شيئا منذ كنت عندها الا اني عجت عجينا لي فقلت احضلي هذه العجينة حتى اقتبس نارا لاخبزها ففطنت فجاءت الشاة فاكلتها وهو تفسير المراد بقوله فتأني الداجن وهذا موضع الترجمة لانه عليه الصلاة والسلام سأل بريرة عن حال عائشة وأجابت ببرائتها واعتمد النبي صلى الله عليه وسلم على قولها حين خطب فاستعذر من ابن أبي - لكن قال

القاضي عياض وهذا ليس بين اذ لم تكن شهادة والمألة المختلف فيها انتهى في تعديلهم للشهادة ففتح من ذلك مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وأجازوه أبو حنيفة في المراتين والرجل لشهادتها في المال واحتج الطحاوي لذلك بقول زبني في عائشة وقول عائشة في زبني فصحها الله بالورع قال ومن كانت بهذه الصفة جازت شهادتها وتعتب بأن امامه أبا حنيفة لا يجيز شهادة النساء الا في مواضع مخصوصة فكيف يطلق جواز تزكيتهم (فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من يومه) على المنبر خطيباً (فاستعذر) بالذال المجبة (من عبد الله ابن أبي اسلول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعد ربي) بفتح حرف المضارعة وكسر الذال المجبة من يقوم بعد ربي ان كانا على قبيح فعله ولا يلومني أو من ينصرتي (من رجل بلغني اداء في أهلي فوالله ما علمت على أهلي الا خيراً وقد ذكرنا رجلاً) زاد الطبراني في روايته صالحاً (ما علمت عليه الا خيراً وما كان يدخل على أهلي الا معي فقام سعد بن عباد) وهو سيد الاوس وسقط لا يورى ذرو الوقت ابن معاذ وامتنع كل ذكر سعد بن معاذ هنا بان حديث الافك كان سنة ست في غزوة المريسيع كما ذكره ابن اسحاق وسعد بن معاذ مات سنة أربع من الرمبة التي رمى بها الخندق وأجيب بأنه اختلف في المريسيع وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة انها كانت سنة أربع وكذلك الخندق فتمسكون المريسيع قبلها لان ابن اسحاق جزم بأنها كانت في شعبان وان الخندق كانت في شوال فان كانا في سنة استقام ذلك لكن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة أن المريسيع سنة خمس فمافي البخاري عنه من انها سنة أربع سبق قلم والراجح أن الخندق أيضاً في سنة خمس خلافا لابن اسحاق فيصحيح الجواب (فقال يا رسول الله انا والله) ولا يذرعن المستلي والله أما (اعذر لمنه) بكسر الذال (ان كان من الاوس) قبياتنا (ضربنا عنه) وانما قال ذلك لانه كان سيدهم كما ترجم بأن حكمه فيهم نافذ ومن آذاه صلى الله عليه وسلم وجب قتله (وان كان من اخواتنا من الخزرج) من الاولى تبعية والاشاية بيانية ولا يذرع من اخواتنا الخزرج باسقاط من البيانية (امرتنا فعلنافيه امرئ) وانما قال ذلك لما كان بينهم من قبل فبقيت فيهم بعض أئمة أن يحكم بعضهم في بعض فاذا أمرهم صلى الله عليه وسلم بأمر امتثلوا أمره (فقام سعد بن عبادة) شهد العتبة وكان أحد النقباء ودعاه صلى الله عليه وسلم فقال اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عبادة ورواه أبو داود (وهو سيد الخزرج) بعد ان فرغ سعد بن معاذ من مقالته (وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً) أي كاملاً في الصلاح (واكن) ولا يورى ذرو الوقت وكان (احقن) من مقالة سعد بن معاذ (الحية) أي اغضبته (فقال) لابن معاذ (كذبت) زاد في رواية أبي اسامة في التفسير أما والله لو كان من الاوس ما أجبت أن تضرب أعناقهم (لعمر الله) بفتح العين أي وبقاء الله (لا تقتله) ولا يذرعن المستلي والله لا تقتله قال في الفتح وفسر قوله لا تقتله بقوله (ولا تقدر على ذلك) لاننا منعك منه ولم ير سعد بن عبادة الرضى بما نزل عن عبد الله ابن أبي ولم ترد عائشة رضى الله عنها انه ناضل عن المناققين وأما قوله قبل ذلك وكان رجلاً صالحاً أي لم يتقدم منه ما يتعلق بالوقوف مع أئمة الحية ولم تقصصه في دينه لم يكن كان بين الحيين مشاحنة قبل الاسلام ثم زالت بالاسلام وبقي بعضها يحكم الاثمة فتكلم سعد بن عبادة بحكم الاثمة وتنى أن يحكم فيهم سعد بن معاذ وقد وقع في بعض الروايات بيان السبب الحامل لسعد بن عبادة على مقالته هذه لابن معاذ في رواية ابن اسحاق فتعال سعد بن عبادة ما قلت هذه المقالة الا انك علمت انه من الخزرج وفي رواية يحيى بن عبد الرحمن بن جابط عند الطبراني فقال سعد بن عبادة يا ابن معاذ والله ما بك نصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنها قد كانت بيننا ضغائن في الجاهلية وحين لم نحمل لنا من صدوركم فقال ابن معاذ الله أعلم بما أردت وقال في بهجة النفوس انما قال سعد بن عبادة لابن معاذ كذبت لا تقتله أي لا تجادلته من سبيل لمبادرتنا بقتله ولا تقدر على ذلك أي لو امتنعنا من النصرة فأنات لا نستطيع أن نأخذه من بين أيدينا لتؤتينا قال وهذا في غاية النسرة اذ أنه يخبر أنه في القوة والتمكين بحيث لا يقدر له الاوس مع قوتهم وكثرتهم ثم هم مع ذلك تحت الجمع والطاعة للنبي صلى الله عليه وسلم فخواته الحية مثل ما حملت الاقل أو أكثر فلم يستطع أن يرى غيره قام في نصرة صلى الله عليه وسلم وهو قادر عليها فقال لابن معاذ ما قال وانما قالت عائشة ولكن احقن الحية لتبين نية نصرة في القضية مع اخبارها بأنه صالح لان الرجل الصالح أبدأ يعرف منه السكون والناسوس ~~استكنه~~ زال عنه ذلك من شدته ما قال عليه من الحية لئيبه صلى الله عليه وسلم انتهى وهو محل حسن يتق مافي ظاهر اللفظ مما لا يخفى (فقام

اسيد بن الحضير) بضم الهمزة من أسيد والحاء المهملة وفتح المجهمة من الحضير مصغر بن زاذي التفسير وهو ابن عم  
 سعد بن معاذ أي من رهنه ولا بن ذر بن حضير (فقال) لابن عبادة (كذبت لعمر الله والله لنقتله) أي ولو كان  
 من الخزرج إذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وإيست لكم قدرة على منعنا قائل قوله لابن معاذ  
 كذبت لا تقتله بقوله كذبت لنقتله (فأنك منافق) قال له ذلك مباغلة في زجره عن القول الذي قاله أي أنك  
 تصنع صنيع المنافقين وفسره بقوله (مجادل عن المنافقين) قال المازري لم يرد خاق الكفر وانما أراد أنه يظهر  
 الود للآوس ثم ظهر منه في هذه القضية ضد ذلك فأشبه حال المنافقين لأن حقيقة اظهار شيء واخفاء غيره وقال  
 ابن أبي جرة وانما صدر ذلك منهم لاجل قوة حال الحمية التي غطت على قلوبهم حين سمعوا ما قال صلى الله عليه وسلم  
 فلم يتألم أحد منهم الا قام في نصرته لان الحال اذا ورد على القلب ملحة فلا يرى غير ما هو اسبيله فلما غلبهم حال  
 الحمية لم يراعوا الافاظ فوق وقع منهم السباب والتشاجر لغيتهم اشتد انزعاجهم في النصرة (فثار الحيان الاوس  
 والخزرج) بثلاثة والحيان بجملة قضية مشددة تنبيه على أي نهض بعضهم الى بعض من الغضب (حتى هموا)  
 زاد في المغازي والتفسير أن يقتتلوا (ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فزل خفضهم حتى سكتوا وسكت)  
 عليه الصلاة والسلام (وبكيت يوي) بكسر الميم وتخفيف الياء (لا يرقأ) بالهمزة لا يسكن ولا ينقطع (لي دمع  
 ولا أكتحل بنوم) لان الهم يوجب السهر وسيلان الدمع (فأصبح عندي ابواي) أبو بكر الصديق وأتم رومان  
 أي جا إلى المكان الذي هي فيه من هتما (قد) ولا يوي ذرو الوقت وقد (بكيت ليلتين) بالثنية ولا يوي ذرعن  
 الجوى والمستقلى ليلتي بالافراد (ويوما) ولا يوي الوقت عن الكشميهني ويوي بكسر الميم وتخفيف الياء ونسبتهما  
 الى نفسها لما وقع اهاتهما وقال الحافظ ابن حجر في رواية الكشميهني ليلتين ويوما أي الليلة التي اخبرتها فيها أم  
 مسطح الخبر واليوم الذي خطب فيه عليه الصلاة والسلام الناس والتي تليه (حتى اظن ان البكاء فالتى كبدي  
 قالت ميفاهما) أي أبواها (جالسان عندي وأنا ابكي) جلة حالية (اذا استأذنت امرأة من الانصار) لم تسم  
 (فاذنت لها فجلست تبكي معي) فجعها الماتزل بعائشة وقهرنا عليها (فبينما) بغير ميم (نحن كذلك اذ دخل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم) ولا يي اسامة عن هشام في التفسير فأصبح أبو أي عندي فلم يزل الاحق دخل على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وقد صلى العصر ثم دخل وقد اكتفى أبو أي عن يميني وشمالى (جلس) عليه الصلاة  
 والسلام (ولم يجلس عندي من يوم قبل في) بتشديد الياء ولا يوي ذرو الوقت لي (ما قبل  
 عليها وقد مدت يدي اليه في شأني) امرى وحالي (شيء) ليعلم المتكلم من غيره ولا يوي ذرو الوقت عن  
 الكشميهني شيء (قالب) عائشة (قد شهد) عليه الصلاة والسلام وفي رواية هشام بن عروة حمدا لله وأثنى عليه  
 (م قال يا عائشة فانه بلغني عنك كذا وكذا) كناية عما رويت به من الافك (فان كنت بريئة فسيبرئك الله) يوي  
 ينزله (وان كنت أملت) زاد في رواية أبو أي ذرو الوقت عن الكشميهني بذنب أي وقع منك على خلاف العادة  
 (فاستغفرى الله وتوبى اليه) وفي رواية أبي أويس عند الطبراني اغما أنت من نبات آدم ان كنت اخطأت فتوبى  
 (فان العبد اذا اعترف بذنبه ثم تاب) أي منه الى الله (تاب الله عليه) فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مقالته قلص دمي (بفتح القاف واللام آخره صادمه) أي انقطع لان الحزن والغضب اذا اخذا أحدهما فقد  
 الدمع لقرط حرارة المصيبة (حتى ما احس) بضم الهمزة وكسر المهملة أي ما اجد (منه فطرة) قلت لا يوجب  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا يوجب  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال قالت والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت  
 عائشة (وانا جارية حديثة السن لا اقرأ كثيرا من القرآن فقلت اني والله لقد علمت انكم سمعتم ما يتحدث به الناس  
 ووقرى انفسكم وصدقتم به ولئن قلت لكم اني بريئة والله يعلم اني بريئة) بكسر الميم (لا تصدقوني) ولا يوي ذر  
 لا تصدقوني (بدلك ولئن اعترفت لكم بما رواه الله يعلم اني بريئة لتصديق) بضم القاف وادغام احدى التوئين في  
 الاخرى (والله ما اجد لي ولكم مثالا الا ابا يوسف) يعقوب عليه السلام (اذ) أي حين (قال فسيبرجيل) أي  
 فأمرى صبرجيل لاجزع فيه على هذا الامر وفي مرسل حبان بن أبي جيلة قال سئل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن قوله فسيبرجيل فقال صبر لا شكوى فيه أي الى الخلق قال صاحب المصايب انه رأى في بعض النسخ صبر  
 بغير فاء معصما عليه كرواية ابن اسحاق في سيرته (والله المستعان على ما تصفون) أي على ما تذكرون عن

ما يعلم الله برأى منه (ثم تحولات على فراشي) زاد ابن جرير في روايته ووليت وجهي نحو الجدار (وانا أرجو أن  
 يرى نبي الله ولكن) بتخفيف النون (والله ما ظننت أن ينزل الله) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه وحذف  
 الفاعل للعلم به (في شأني وحيا) زاد في رواية يونس (ولا ما احقر في نفسي من ان يتكلم بالقرآن في امرى)  
 بضم ياء يتكلم وعند ابن اسحاق يقرأ في المساجد ويصلي به (ولكني كنت أرجو أن يرى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في النوم رؤيا يبرئني الله) بها ولا يوي ذرو الوقت تبرئني بالمشاة القوقية وحذف الفاعل (فوالله ما رام)  
 أي ما فارق صلى الله عليه وسلم (بجلسه ولا خرج أحد من أهل البيت) أي الذين كانوا اذ ذلك حضورا (حتى  
 انزل عليه) زاده الله شرفا لديه ولا ي ذرعن الكشمي حتى أنزل عليه الوحي (فأخذه) عليه الصلاة والسلام  
 (ما كان يأخذه من البراء) بضم الموحدة وفتح الراء ثم مهمله بمدودا العرق من شدة ثقل الوحي (حتى أنه  
 ليتخدر) بتشديد الدال واللام للتأكيد أي ينزل ويقطر (منه مثل الجمان) بكسر الميم وسكون المثلثة مرفوعا  
 والجمان بضم الجيم وتخفيف الميم أي مثل اللؤلؤ (من العرق في يوم شات فلما سرى) بضم المهملة وتشديد الراء  
 المكسورة أي كشف (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصعد) سرورا (فكان أول كلمة تكلم بها) ينصب  
 أول (أن قال لي يا عائشة إحدى الله) وعند الترمذي البشري يا عائشة إحدى الله (مقدرا لثأله) أي عما نسيه  
 أهل الافك اليك بما أنزل من القرآن (فقات) ولا ي ذر فأت (لي أتني قومي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 لاجل ما بشرت به (فقلت لا والله لا أقوم اليه ولا أحد الا الله) الذي أنزل برأى وأتم على بما لم أكن أتوقعه  
 من أن يتكلم الله في بقرآن لي وقات ذلك ادلالا عليهم وعتبا لكونهم شكوا في حالها مع علمهم بحسن طرائقها  
 وجبل أحوالها وارتفاعها عما نسب اليها مما لا حجة فيه ولا شبهة (فأنزل الله تعالى ان الذين جاؤا بالافك) بأبلغ  
 ما يكون من الكذب (عصبة منكم) جماعة من العشرة الى الأربعين والمراد عبد الله بن أبي وزيد بن رفاعه  
 وحسان بن ثابت ومسطح بن ائانة وحنة بنت جحش ومن ساعدتهم (الآيات) في برأى وتعتظيم شأنها وتحويل  
 الوعيد لمن تكلم فيها والثناء على من ظن فيها خيرا (فلما أنزل الله) عز وجل (هذا في برأى) وطابت النفوس  
 المؤمنة وتاب الى الله تعالى من كان تكلم من المؤمنين في ذلك وأقيم الحد على من أقيم عليه (قال أبو بكر الصديق  
 رضي الله عنه وكان ينفق على مسطح بن ائانة) بكسر الميم وسكون المهملة وائانة بضم الهـ مزنة ومثلثتين بينهما  
 ألف (فرايته) أي لاجل قرابته (منه) وكان ابن خالة الصديق وكان مسكينا لا مال له (والله لا انفق على مسطح  
 شيئا) ولا ي ذرعن الكشمي في بشي (أبد بعد ما قال لعائشة) أي عنهما من الافك (فأنزل الله تعالى) يمطف  
 الصديق عليه (ولا يأنل) أي لا يحلف (اولوا الفضل منكم) أي من الطول الاحسان والصدقة (والسعة)  
 في المال (الى قوله غفور رحيم) ولا يوي ذرو الوقت والسعة أن يؤثروا الى قوله غفور رحيم أي فان الجزاء من  
 جنس العمل فكان تغفر يغفر لك وكما تصفع يصفع عنك (فقال أبو بكر الصديق) عند ذلك (بلى والله اني لاحب أن  
 يغفر الله لي فرجع) بتخفيف الجيم (الى مسطح الذي كان يجري عليه) من النفقة ويجري بضم أوله (وكان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يسأل) ولا ي ذرو أبي الوقت سأل بلافظ الماشي (زيت بنت جحش) أم المؤمنين (عن  
 امرى فقال يا زين ما علمت) على عائشة (ما رأيت) منها (فقات يا رسول الله احسن سمى) من أن أقول سمعت  
 ولم أسمع (وبصرى) من أن أقول ابصرت ولم أبصر (والله ما علمت عليها الا خيرا قالت) أي عائشة (وهي) أي  
 زينب (التي كانت تساميني) بضم التاء وبالسین المهملة أي تضايعني وتفاخرن بي بما لها ومكاتها عند النبي صلى  
 الله عليه وسلم مفاعلة من السهو وهو الارتفاع (بسمها الله) أي حفظها ومنعها (بالورع) أي بالمحافظة على  
 دينها تقول يقول أهل الافك (قال) أبو الريع سليمان بن داود شيخ المؤلف (وحدثنا فليح) هو ابن سليمان  
 المذکور (عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن) أبيه (عروة عن عائشة) رضي الله عنها (وعبد الله بن الزبير مثله)  
 أي مثل حديث فليح عن الزهري عن عروة (قال) أي أبو الريع أيضا (وحدثنا فليح) المذکور (عن ربيعة بن  
 أبي عبد الرحمن) شيخ مالك الامام (ويحيى بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد بن أبي بكر) الصديق (مثله)  
 والحاصل أن فليحا روى الحديث عن هؤلاء الأربعة لطيفة قال الصلاح الصفدي رأيت بخط ابن خلكان أن  
 مسلما ناظر نصرانيا فقال له النصراني في خلال كلامه محتقنا في خطابه بقبيل آثامه يا مسلم كيف كان وجه زوجة  
 نبيكم عائشة في تحالفها عن الركب عند نبيكم معذرة بضياح عقد ما فقال له المسلم يا نصراني كان وجهها كوجه

بنت عمران لما أتت بعيسى تحمله من غير زوج فهما اعتقدت في دينك من براعة صميم اعتقدنا مثله في ديننا من  
 براعة زوج نينا فانقطع النصراني ولم يحرجوا به وقد أخرج المؤلف الحديث في المغازي والتفسير والاعيان  
 والنذور والجهاد والتوحيد والشهادات أيضا ومسلم في التوبة والنساء في عشرة النساء والتفسير وبقيته  
 خافيه من المباحث والقوانين ان شاء الله تعالى والله الموفق والمعين وهذا (باب) بالنون (اذنك رجل)  
 واحد (رجلا كفاه) فلا يحتاج الى آخر معه والذي ذهب اليه الشافعية والمالكية وهو قول محمد بن الحسن  
 اشترط اثنين (وقال أبو جيلة) بفتح الجيم وكسر الميم واسمه سنين بضم السين المهملة وفتح النون الاولى مصفرا  
 فيمارواه البخاري (وجدت منبوا) بالذال المعجمة أي لقطا ولم يسم (فلما رأى عمر) بن الخطاب رضي الله عنه  
 (قال عسى الغوير) بضم القين المعجمة تصغير غار (ابنوسا) بفتح الهمزة وسكون الواو حدة بعد هاء مضمومة  
 فسین مهملة جمع بنوس واتصّب على انه خير ليكون محذوفة أي عسى الغوير أن يكون ابنوسا وهو مثل مشهور  
 يقال فيما ظاهره السلامة ويخشى منه العطب وأمله كما قال الاصمعي أن ناسا دخلوا بيتون في غار فقاموا عليهم  
 فقتلهم وقيل أول من تكلم به الزباء بفتح الزاي وتشديد الواو مدودا للماعدل قصيرا لاجال عن الطريق  
 المألوفة وأخذ على الغوير ابنوسا أي عساه أن يأتي بالأس والشر وأراد عمر بالمثل لعك زنت بآته واذ عينة  
 لقطا قاله ابن الاثير وقد سقط قوله قال عسى الغوير ابنوسا لقبر الاصيل وأبي ذر عن الكشمي (كانه يهمني)  
 أي كان عمريتهم أبا جيلة قال ابن بطال أن يكون ولده أي به ليفرض له في بيت المال (قال عريفي) القيم بامور  
 القبيلة والجماعة من الناس إلى امورهم ويعرف الامير أحوالهم واسمه سنان فيما ذكره الشيخ أبو حامد  
 الاسفراخي في تعليقه (انه رجل صالح قال) عمر لعريفة (كذلك) هو صالح مثل ما تقول قال نعم فقال (أذهب)  
 به زاد مالك فهو حر ولك ولاؤه أي تربيته وحضاته (وعلياً نفقته) أي في بيت المال بدليل رواية البيهقي  
 ونفقته في بيت المال وهذا موضع الترجمة فان عرا كتنى يقول العريف على ما يفهمه قوله كذلك ولذا قال  
 اذهب وعلياً نفقته وبه قال (حدثنا) ولابي ذر (حدثنا) (عبد الوهاب) بن عبد المجيد الثقفي البصري قال (حدثنا خالد  
 الطلاء) بالمهملة والمعجمة مدودا ابن مهران البصري (عن عبد الرحمن بن ابي بكرة عن ابيه) أبي بكرة نقيع بن  
 الحارث الثقفي أنه (قال انني رجل على رجل) لم يسميا ويحتمل كما قال في المقدمة والفتح أن يسمى المثني بمجن ابن  
 الادرع والمثنى عليه بعبد الله ذي الجادين كما ساق في الادب ان شاء الله تعالى (عند النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال ويلك) نصب بعامل مقدّر من غير انظفه (قطعت عنك صاحبك قطعت عنك صاحبك) مرتين وهو استعارة  
 من قطع العنق الذي هو القتل لا شتر كما في الهلاك قالها (مراراً ثم قال) عليه الصلاة والسلام (من كان  
 منكم مادسا اخاه لا محالة) بفتح الميم لا بد (فليقل احسب) بكسر عين الفعل وقعه أي أظن (فلا والله حسبي)  
 أي كافيه فعيل بمعنى فاعل (ولا أركى على الله احدا) أي لا أقطع له على عاقبته ولا على ما في ضميره لان ذلك مغيب  
 عنا (احسبه) أي أظنه (كذا وكذا ان كان يعلم ذلك) أي يظنه (منه) فلا يقطع بتركه لانه لا يطلع على باطنه  
 الا الله تعالى ووجه المطابقة انه صلى الله عليه وسلم اعتبر تركه الرجل اذا اقتصد لانه لم يعب عليه الا الاسراف  
 والتغالي في المدح وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضا في الادب ومسلم في آخر الكتاب وأبو داود وابن ماجه  
 في الادب (باب ما يكره من الاطناب) بكسر الهمزة أي المبالغة (في المدح وليقل) أي المادح في المدح  
 (ما يعلم) ولا يتجاوز به وبه قال (حدثنا محمد بن الصباح) بالصاد والحاء المهملتين بينهما موحدة مشددة فألف  
 البزار أبو جعفر البغدادى الثقة الحافظ قال (حدثنا اسماعيل بن زكريا) بن مرة الخلقاني بضم الخاء المعجمة  
 وسكون اللام بعدها حاف الكوفي الملقب بشقوصا بفتح الشين المعجمة وضم القاف الخفيفة بالصاد المهملة قال  
 (حدثنا) ولابي ذر (حدثني بالافراد) (بريد بن عبد الله) بضم الواو حدة وفتح الراء مصفرا (عن) جده (أبي بردة)  
 الحارث أو عامر أو اسمه كنيته (عن) أبيه (أبي موسى) عبد الله بن قيس (رضي الله عنه) أنه (قال سمع النبي  
 صلى الله عليه وسلم رجلا ينادي على رجل) لم يسميا أو هما مجن وذو الجادين السابقان في الباب السابق (ويطربه)  
 بضم أوله من الاطراء أي يبالغ (في مدحه) ولا يوبى ذرو الوقت في المدح (فقال) عليه الصلاة والسلام  
 (اهلكتم او) قال (طعنتم ظهر الرجل) خاف عليه العجب والشك من الراوى ولم يأت المؤلف بما يدل بحز الترجمة

قوله وأخذ على الغوير الخ  
 كذا بخطه وله سقط من قوله  
 قالت عسى الغوير الخ كما  
 تشه به عبارة الدمايني

الآخر ويحفل أن يقال أن الذي يطنب لابد أن يقول ما لا يعلم أو أن حديثي أبي بكرة وأبي موسى متخذان وقد  
 قال في حديث أبي بكرة أن كان يعلم ذلك منه ولا كراهة في مدح الرجل الرجل في وجهه انما للكروه الاطناب  
 • (باب) حد (بلوغ الصبيان) حكم (شهادتهم) هل هي معتبرة أم لا (وقول الله تعالى) بالجزء عطفًا على المجرور  
 السابق ولا يذرع وجل بدل قوله تعالى (واذا بلغ الاطفال) الذين انما كانوا يستأذنون في العورات الثلاث  
 (منكم الحلم فليستأذنوا) على كل حال يعني بالنسبة الى أجاتهم والى الاحوال التي يكون الرجل مع اهله وان  
 لم يكن في الاحوال الثلاث قال الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير اذا كان الغلام رباعيا فانه يستأذن في العورات  
 الثلاث على أبيه فاذا بلغ الحلم فليستأذن على كل حال (وقال مغيرة) بن مقسم الضبي الفقيه الاعشى الكوفي  
 (احملت وانا بن ثني عشرة سنة) وقد قالوا ان عمرو بن العاص لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله في السن سوى ثني  
 عشرة سنة (وبلوغ النساء) بجزء بلوغ عطفًا على قوله بلوغ الصبيان فهو من الترجمة والذي في الفرع الرفع مبتدأ  
 وخبره قوله (في الحيض) ولا يوي ذرو الوقت الى الحيض (اقوله عز وجل) والذاني ينسن من الحيض الى قوله  
 ولا يوي ذرو الوقت من نساتكم الى قوله (أن يضعن حلهن) فعلق الحكم في العدة بالاقراء على حصول الحيض  
 وأما قبله وبعده فبالاشهر فدل على أن وجود الحيض يتقل الحكم وقد أجمعوا على أن الحيض بلوغ في حق  
 النساء فانه في الفتح (وقال الحسن بن صالح) الهمداني الكوفي العابد عما وصله الدينوري في المجالسة من طريق  
 يحيى بن آدم عنه (ادركت جارة لنا جدة) نصب بدلًا من جارة (بنات احدى وعشرين) زاد أبو ذر في روايته عن  
 الكشي في سنة وبنت نصب صفة لجدة وزاد في المجالسة وأقل أوقات الخلع تسع سنين انتهى وقال الشافعي اجعل  
 ما سمعت من النساء يحضن نساء تمامه يحضن تسع سنين وقال أيضا انه رأى جدة بنت احدى وعشرين سنة  
 وابها حاضت لاستكمال تسع سنين ووضعت بنتا لاستكمال عشر ووقع لبنها مثل ذلك • وبه قال (حدثنا عبيد  
 الله) بضم العين مصغرا (ابن سعيد) بكسر العين أبو قدامة السرخسي وحزم البيهقي في الخلافيات بأنه عبيد بن  
 اسماعيل بالتصغير أيضا من غير اضافة وهو الهباري القرشي الكوفي أحد مشايخ البخاري قال (حدثنا  
 أبو اسامة) (عبد بن اسامة) (قال حدثني) بالافراد (عبيد الله) بضم العين مصغرا ابن عمر بن حفص بن عاصم بن  
 عمر بن الخطاب (قال حدثني) بالافراد (نافع) مولى ابن عمر (قال حدثني) بالافراد (ابن عمر) عبد الله (رضي الله  
 عنهما) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضه يوم أحد في شوال سنة ثلاث (وهو ابن اربع عشرة سنة فلم  
 يجزئ) بضم أوله من الاجازة وقال الكرمانى فلم يثبتني في ديوان المقاتلين ولم يقدر لي رزقا مثل أرزاق الاجناد  
 وكان مقتضى السياق أن يقول عرضه فلم يجزه بدل قوله فلم يجزئ أو أن يقول ثم عرضه بدل قوله عرضني  
 كالأولى لكنه على طريق الالتفات أو التجريد وقد وقع في رواية يحيى القطان عن عبد الله بن عمر في المغازي فلم  
 يجزه ولمسلم عن ابن عمر عن أبيه عن عبد الله عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد في القتال فلم يجزئ  
 وله أيضا من رواية ادريس وغيره عن عبد الله فاستصغرنى (ثم عرضني يوم الخندق) سنة خمس وجئ المؤلف الى  
 قول موسى بن عقبة ان الخندق في شوال سنة أربع والمرجح قول ابن اسحاق واكثر اهل السير ان الخندق في سنة  
 خمس كما سيأتي ان شاء الله تعالى (وانا ابن خمس عشرة) راد أبو الوقت وأبو ذر عن الجوى سنة وامتشكك هذا  
 على قول ابن اسحاق اذ مقتضاه أن يكون سن ابن عمر في الخندق ست عشرة سنة وأجاب البيهقي بأنه كان  
 في أحد دخل في أربع عشرة سنة وفي الخندق ثمانية وأربعين في الكسر في الأولى وجبره في الثانية (فاجازني)  
 استدل بذلك على أن من استكمل خمس عشرة سنة قرية تحديدية ابتداء من انفصال جميع الولد يكون بالغًا  
 بالسن فيجوز عليه أحكام البالغين وان لم يحتمل فيكف بالعبادات واقامة الحدود ويستحق سهم الغنمة وغير ذلك  
 من الاحكام وقال المالكية يلوغهم ثمان عشرة وبه قال أبو حنيفة لقوله تعالى ولا تقر بوا مال اليتيم الا بالتي هي  
 أحسن حتى يبلغ أشده فصره ابن عباس بثمان عشرة سنة والجارية تسبع عشرة لان نشو الاناث وبلوغهن  
 أسرع فتدبر عن ذلك سنة وقال أبو يوسف ومحمد بخمس عشرة في الفلام والجارية وهي رواية عن أبي حنيفة  
 قال ابن فرشاء وعليه الفتوى لان العادة جارية على أن البلوغ لا يتأخر عن هذه المدة وأجاب بعض المالكية  
 عن قصة ابن عمر بأنها واقعة عين لا عموم لها فيجتمعل أن يكون صادف انه كان عند ذلك السن قد احتلم فاجازه  
 وقال آخر الاجازة المذكورة حكم منوط باطاقة القتال والقدره عليه فاجازته عليه الصلاة والسلام ابن عمر

في الخمس عشرة لانه رآه مطبقا للقتال في هذا السن ولما عرضه وهو ابن أربع عشرة لم يره مطبقا للقتال فرقه  
قال فليس فيه دليل على أنه رأى عدم البلوغ في الاول ورآه في الثاني انتهى وهذا امر دود بما أخرجه أبو عوانة  
وابن حبان في صحيحهما وعبد الرزاق من وجه آخر عن ابن جريح أخبرني نافع بلفظ عرضت على النبي صلى الله  
عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ولم يرني بلغت وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس  
عشرة سنة فاجازني ورآني بلغت قال الحافظ ابن حجر وهذه زيادة صحيحة لا يطمعن فيها الجلالة ابن جريح وتقدمه  
على غيره في حديث نافع وقد صرح بالحديث فالتقى ما يخشى من تدليس وقد نص ابن عمر بقوله ولم يرني بلغت  
وابن عمر أعلم بما روى من غيره لاسيما في قصة تتعلق به (قال نافع) مولى ابن عمر بالسناد السابق (فقد تمت على  
عمر بن عبد العزيز وهو خليفة لخدمته هذا الحديث) الذي حدثه به ابن عمر (فقال ان هذا) السن وهو خمس  
عشرة سنة (لحديث الصغير والكبير وكتب الى عماله ان يقرضوا) أي يقدروا (المن بلغ خمس عشرة) سنة رزقا  
في ديوان الجند وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الحدود وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال  
(حدثنا صفيان) بن عيينة قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني بالافراد (صفوان بن سليم) بضم السين المهملة وفتح  
اللام المديني الرهري مولا هم (عن عطاء بن يسار) بالمنة التحتية والمهملة الخفيفة أبي محمد الهلالي المديني مولى  
ميمونة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة) لصلاتها  
(واجب) أي كالواجب (على كل محتمل) أي بالغ وفيه الاشارة الى أن البلوغ يحصل بالانزال فيستفاد مقصود  
الترجيح بالقياس على سائر الاحكام من جهة تعلق الوجوب بالاحتمال \* وقد تقدم هذا الحديث مع شرحه  
في كتاب الجمعة \* (باب سوال الحاكم المديني) بكسر العين وسكون التحتية وفي اليونانية قصتها (هل لك بيته)  
تشهد بما تدعي (قبل) عرض (اليمن) على المدعي عليه والمدعي هو من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه  
من يوافقه ولذلك جعلت البيعة على المدعي لانه أقوى من اليمن التي جعلت على المذكر لينجبر بضعف جانب  
المدعي بقوة حجته وضعف حجة المتكبر بقوة جانبه وقبل المدعي من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعي عليه  
من لا يجزى ولا يكفيه السكوت فاذا طالب زيد عمر ابحق فانكر فزيد يخالف قوله الظاهر من براءة عمرو ولو سكت  
ترك عمرو ويوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعي عليه وزيد مدع على القواين ولا يختلف موجبهما  
غالبيا وقد يختلف مثل أن يقول الزوج وقد أسلم هو وزوجته قبل الوطأ أسلما معا فالتكاح باق وقالت بل  
أسلما مرتبا فالتكاح مرتفع فالزوج على الاصح مدع لان وقوع الاسلامين معا خلافا للظاهر وهي مدعي  
عليها وعلى الثاني هي مدعية لان الوسكت تركت وهو مدعي عليه لانه لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ التكاح  
فعلى الاول تحلف الزوجة ويرفع النكاح وعلى الثاني يحلف الزوج ويستقر النكاح ولو قال لها اسلمت قبلي فلا  
نكاح بيننا ولا مهر لك وقالت بل أسلما معا صدق في الفرقة باليمن وفي المهر بيمينه على الاصح لان الظاهر معه  
وصدقت بيمينها على الثاني لانها لا تترك بالسكوت لان الزوج يزعم سقوط المهر فاذا سكت ولا يئنه جعلت  
ناكلة وحلف هو وسقط المهر والامتن في دعوى الرد مدع لانه يزعم الرد الذي هو خلاف الظاهر لكنه يصدق  
بيمينه لانه أثبت يده لغرض المالك وقد اتقنه فلا يحسن تكليفه بينة الرد وأما على القول الثاني فهو مدعي عليه  
لان المالك هو الذي لو سكت تركت وفي التحالف كل من الخصمين مدع ومدعي عليه لاستوائهما \* وبه قال (حدثنا  
محمد) قال في مقدمة الفتح جزم ابن السكن بانه محمد بن سلام ونسبه الاصيلي في بعضها كذلك وقد صرح البخاري  
بالرواية عن محمد بن سلام عن أبي معاوية في النكاح وغيره قال (اخبرنا أبو معاوية) محمد بن خازم بمجتبهين الضرر  
الكوفي (عن الاعشى) سليمان بن مهران (عن شقيق) أبي وائل (عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه) انه  
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على) محلوف (يمين) ساء يميننا مجازا للملازمة بينهما والمراد  
ماشأنه أن يكون محلوف عليه والافهوق قبل اليمن ليس محلوف عليه فيكون من مجاز الاستعارة (وهو فيها فاجر)  
كاذب والوالو للعالم (ليقطع بها) باليمن (مال امرئ مسلم) اودى أو ما هدا بان يأخذه بغير حق بل بمجرد يمينه  
المكوم بها في ظاهرها الشرع والتقييد بالمسلم جرى على الغالب وفي مسلم من حديث اياس بن ثعلبة الحارثي من  
اقطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار قالوا وان كان شيئا يبرأ قال وان كان قضيبا  
من ازال قضيه انه لا فرق بين المال وغيره (لأن الله وهو عليه غضبان) اسم فاعل من غضب يقال رجل غضبان

وامرأة غضبي والغضب من الخلقين شيء يدخل قلوبهم وأما غضب الخالق تعالى فهو انكاره على من عصاه  
ومخطئه عليه ومعاقبته له قاله في النهاية والحاصل أن الصفات التي لا يليق وصفه تعالى بها على الحقيقة نزل  
بما يليق به تعالى فتحمل على آثارها ولو ازمها كحمل الغضب على العذاب والرحمة على الاحسان فيكون ذلك  
من صفات الافعال أو يحتمل على أن المراد بالغضب مثلاً ارادة الاتقام وبالرحمة ارادة الانعام والافعال فيكون  
من صفات الذات (قال) أي ابن مسعود (فقال الأشعث بن قيس) الكندي (في والله كان ذلك كان يني)  
ولا بوي الوقت وذرعن الجوى والكشمهني كان ذلك يني (وبين رجل من اليهود) اسمه الجنديش يحيم  
مفتوحة فقاء سا كنة فشينين محتمين بينهما تحتية سا كنة وسقط لابي ذر من اليهود (ارض) زاد مسلم باليمن  
(فحدثني فقد تمته الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألك بينة) تشهد لك  
باحتقاقك ما ادعيت (قال) الأشعث (قلت لا) بينة لي (قال فقال) عليه الصلاة والسلام (لليهودي احلف)  
ولا بوي ذرعن المسقل قال احلف (قال) الأشعث (قلت يا رسول الله اذ يحلف) بالنصب باذا (ويذهب تعالى)  
ينصب يذهب عطفاً على سابقه وفي القرع كأصله يحلف ويذهب برفعهم ما أيضاً على لغة من لا ينصب باذا  
ولو وجدت شرائط عملها التي هي التصدر والاستقبال وعدم الفصل كما حكاه سيبويه (قال فأنزل الله تعالى)  
ولا بوي ذرعن وجل (أن الذين يشتركون بعهد الله وإيمانهم ثم أقبلوا إلى آخر الآية) من سورة آل عمران فان قلت  
كيف يطابق نزول هذه الآية قوله اذ يحلف ويذهب بما لي أجيب باحتمال كانه قيل للأشعث ليس لك عليه  
الا الحلف فان كذب فعليه وباله وفيه دليل على أن الكافر يحلف في الخصومات كما يحلف المسلم \* وهذا  
الحديث سبق في الخصومات \* هذا (باب) بالتسوين (اليمين على المدعى عليه) دون المدعي (في الاموال  
والحدود) وقال الكوفيون تحتص اليمين بالمدعى عليه في الاموال دون الحدود (وقال النبي صلى الله عليه وسلم)  
فيما وصله قريباً (شاهدنا أو عينه) برقع شاهد الخبر مبتدأ محذوف أي المنيب لدعواه أو الخلة لأن شاهدك  
أو مبتدأ خبره محذوف أي شاهدكهما المطلوبان في دعواه أو شاهدكهما المنيبان لدعواه وعينه عطف  
عليه (وقال قتيبة) أي ابن سعيد وفي بعض النسخ كان قل عن الشيخ قطب الدين الحلبي حديثاً قتيبة قال (حدثنا  
سفيان) هو ابن عيينة (عن ابن شبرمة) بضم المجهة والراء بينهما موحدة سا كنة هو عبد الله بن شبرمة بن  
الطاهل بن حسان الضبي قاضي الكوفة المتوفى سنة أربع وأربعين ومائة أنه قال (كفى أبو الزناد) عبد الله بن  
ذكوان قاضي المدينة (في) القول بجواز (شهادة الشاهد وعين المدعي) وكان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك  
كأهل بلده لانه عليه الصلاة والسلام قضى بشاهد وعين رواه مسلم من حديث ابن عباس وأصحاب السنن من  
حديث أبي هريرة والترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوانة من حديث جابر ومذهب ابن شبرمة  
خلافه كأهل بلده فلا يعمل بالشاهد واليمين وهو مذهب الحنفية قال ابن شبرمة (فقلت) أي لابي الزناد محتجاً عليه  
(قال الله تعالى واستشهدوا) على حاكم {شهودين من رجالكم} فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون  
من الشهداء) العدول (أن تفضل احدهما فقد كراهاهما الاخرى) الشهادة قال ابن شبرمة (قلت اذا كان  
يكفي) بضم أوله وفتح الفاء (بشهادة شاهد وعين المدعي) وجواب الشرط (فما يحتاج أن تذكر احدهما  
الاخرى) وما نافية في قوله فما يحتاج واستفهامية في قوله (ما كان يصنع بك) بموحدة ومجبة مكسورتين  
وسكون الكاف وفي نسخة تذكر فوقية ومجبة مفتوحة وتين وضم الكاف مشددة (هذه الاخرى) وفي نسخة  
تذكر بضم الفوقية وسكون المجهمة وكسر الكاف والمعنى اذا جاز أن يكفي بالشاهد واليمين فلا احتياج الى  
تذكر كبير احدهما الاخرى اذ اليمين يقوم مقامهما ما فائدة ذكر التذكير في القرآن وأجيب بأنه لا يلزم من  
التنصيص على الشيء نفيه عما عداه وغاية ما في ذلك عدم التعرض له لا التعرض لعدمه والحديث قد تضمن  
زيادة مستقلة على ما في القرآن يحكمه مستقل وقد أجاب امامنا الشافعي عن الآية كفاية المعرفة بأن اليمين مع  
الشاهد لا تخالف من ظاهر القرآن شيئاً لانا نحكم بشاهدين وشاهد وامرأتين ولا عين فاذا كان شاهد حكمنا  
بشاهد وعين بالسنة وليس هذا بما يخالف ظاهر القرآن لانه لم يحرم أن يجوز أقل مما نص عليه في كتابه ورسول  
الله صلى الله عليه وسلم أعلم بما أراد الله عز وجل وقد أمرنا الله تعالى أن نأخذ ما اتانا به وننتهي عما نهانا عنه  
ونسأل الله العصمة والتوفيق انتهى \* وبه قال (حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا نافع بن عمر)



ابن عبد الله بن جبريل الجعفي القرشي المكي المتوفى سنة تسع وستين ومائة (عن ابن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مليكة بضم الميم وفتح اللام مصغرا له (قال كتب ابن عباس رضي الله عنهما) أي بعد ان كتبت اليه أسأله عن قصة المرأتين اللتين ادعتا احداهما على الاخرى انها جرحتها كما في تفسير سورة آل عمران وزاد أبو ذر الرقي (ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعي عليه) وعند البيهقي من طريق عبد الله بن ادريس عن ابن جريج وعثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة بلفظ كنت قاضيا لابن الزبير على الطائف وذكر قصة المرأتين فكتب الى ابن عباس فكتب الى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر واستاده حسن وانما كانت البينة على المدعي لان حجته قوية لاستفاء الشهمة وبجانبه ضعيف لانه خلاف الظاهر فكانت الحججة القوية وهي البينة لقوى بها ضمه وعكسه المدعي عليه فاكثرت بالحجة الضعيفة وهي اليمين ثم قد تجمل اليمين في جانب المدعي في مواضع مستتناة لدليل كإيمان القسامة لحديث الصحيحين المخصص لحديث الباب وفي البيهقي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البينة على من ادعى واليمين على من أنكر الا في القسامة ودعوى القيمة في المتلفات وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي والجمهور أن اليمين متوجهة على المدعي عليه سواء كان بينه وبين المدعي اختلاط أم لا وقال مالك وأصحابه ان اليمين لا تتوجه الا على من بينه وبينه خلطة لئلا يتبدل السفهاء أهل الفضل بتخليقهم مرارا في اليوم الواحد فاشتطت الخلطة لهذه المسئلة وهذا الحديث قد سبق في الرهن ويأتي ان شاء الله تعالى في تفسير سورة آل عمران • هذا (باب) بالتزوين من غير ترجمة وهو ساقط عند أبوي ذر والوقت • وبه قال (حدثنا) ولابي ذر حدثني (عثمان بن أبي شيبة) هو عثمان بن محمد بن أبي شيبة ابراهيم بن عثمان العبسي مولا همام الكوفي الحافظ قال (حدثنا جبريل) هو ابن عبد الحميد (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن ابي وائل) شقيق بن سلمة انه (قال قال عبد الله) هو ابن مسعود (من حلف على) محالوف (عين يستحق بها) باليمين (مالا) لغيره (اقى الله) أي يوم القيامة (وهو عليه غضبان) غير مصروف للصفة وزيادة الالف والنون مع وجود الشرط وهو أن لا يكون الوقت فيه تائلا لتأنيث فلا تقول فيه امرأة غضبانه بل غضي والغضي والمراد من الغضب لازمه أي فيعذبه أو يثقل منه (ثم انزل الله عز وجل تصديق ذلك ان الذين يشتركون بهد الله وإيمانهم الى عذاب أليم) برفعها على الحكاية ولا بوي ذر والوقت وإيمانهم ثمنا قليلا الى أليم (ثم ان الاشعث بن قيس) الكندي (خرج اليها) من الموضع الذي كان فيه (فقال ما يحدثكم ابو عبد الرحمن) بن مسعود (فحدثنا بها) حدثنا به (قال فقال صدق) ابن مسعود (لني) بلام مفتوحة فضاء مكسورة فتحية مشددة (ارتأت) بضم الهمزة زادت في الرهن والله انزلت هذه الآية ولا بوي ذر نزات باسقاط الهمزة وفتح النون والزاى ولا بوي الوقت نزات بضم النون وكسر الزاى مشددة (كان بيني وبين رجل) اسمه معدان بن الاسود بن معدي كرب الكندي ولقبه الجفشي يس بجيم مفتوحة فضاء ساكنة فشينين مجهتين بينهما تحتية ساكنة (خصوصة في شئ) في الرهن في بئر وفي رواية في ارض وزاد مسلم ارض باليمين ولا يمنع أن تكون الخاصة في الكل فخر ذر الارض لان البئر داخله فيها ومرة ذكر البئر لانها المقصودة لئلا الارض (فاختصمنا الى رسول الله) ولا بوي ذر والوقت الى النبي (صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك أو يمينه) قال القاضي عياض كذا الراية بالرفع فهم ما تقدره عليك شاهدك أو عليه يمينه أو يقر ذلك شاهدك أو يمينه أي لك اقامة شاهدك أو طلب يمينه فحذف المضاف من كل من المتعاطفين وأقيم المضاف اليه مقامه قال الاشعث (فقلت له) عليه الصلاة والسلام (انه) أي معدان (اذا يحلف) بالرفع على لغة من لا ينصب باذا (ولا يالي) أي لا يكثر ويرى ما حدثت ألفه فتشيل لم أبل وزاد مسلم وأصحاب السنن الاربعة في نحو هذه القصة من حديث وائل بن حجر ليس لك الا ذلك واستدل بهذا الحصر على رد القضاء بالشاهد واليمين وهو مردود بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك وبأن المراد بقوله شاهدك أي يمينك سواء كانت رجلين أو رجلا وامرأتين أو رجلا وبعين الطالب فالمعنى شاهدك أو ما يقوم مقامهما (فقال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على عين) الحلف هو اليمين تخالف بين اللفظين تأكيذا لعقده وسماها عينا مجازا للملابسة بينهما والمراد ما شأنه أن يكون محلوقا عليه والا فهو قول اليمين ليس محلوقا عليه (يستحق بها) باليمين (مالا) ليس له والحجة صفة ليمين أو حال (وهو

(فيها) في المين (فاجر) كاذب (لقى الله) زاد أبو ذر عز وجل (وهو عليه غضبان) اسم فاعل من غضب يقال رجل غضبان وامرأة غضبية وهو من باب المجازاة أي يعامله معاملة المغضوب عليه فيعذبه والواو في وهو في الموضوعين للمال (فأنزل الله تعالى تصديق ذلك ثم اقترأ) صلى الله عليه وسلم (هذه الآية) أي السابقة وهي أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم إلى عذاب أليم • ومطابقة الحديث للترجمة في قوله شاهدك أو يمينه • هذا (باب) بالنسبة إلى (إذا دعى) رجل بشئ على آخر (أو قذف) رجل رجلاً أو قذف امرأته بأن رماها بالزنا (فله) للمدعى أو للقاذف (أن يمس البينة وينطلق) بالنصب عطفًا على أن يمس أي يهل (الطلب البينة) ونحوها كالنظر في الحساب ثلاثة أيام فقط وهل هذا الامهال واجب أو مستحب قال الروياني وإذا أمهلتنا ثلاثاً فأحضر شاهدًا بعدد ما وطلب الانظار لباقي بالشاهد الثاني أمهلتنا ثلاثة أخرى • وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بالموحدة والمجعة المشددة ابن عثمان العبدى البصرى أبو بكر بن إدريس قال (حدثنا ابن أبي عدي) هو محمد واسم أبي عدي إبراهيم (عن هشام) هو ابن حسان القرطبي البصرى أنه قال (حدثنا عكرمة) مولى ابن عباس ولا يذرع عن الجوى والمسلمي عن عكرمة (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية) الانصاري الواقفي (قذف امرأته) قيل اسمها خولة بنت عامر رواء ابن منده أي رماها بالزنا (عند النبي صلى الله عليه وسلم بشرى بن يحيى) بفتح السين وسكون الميم وفتح العين المهملة وتشدید الفوقية آخره واحدة كذا ضبطه النووي وضبطه الدارقطني مغيب بالغين المجعة وسكون التحتية آخره مثناة (فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة) نصب أي أحضر البينة ويجوز الرفع أي الواجب عليك البينة (أو حدة) بالنصب بفعل مقدر والرفع أي الواجب عند عدم البينة (حد في ظهورك) أي على ظهورك كقولهم ولا صابنكم في جذوع النخل (فتنال) هلال ولا يذرع قال (يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً لا يطلق) حال كونه (يتمس) بطلب (البينة فجعل) عليه الصلاة والسلام (يقول البينة والاحدة) بنصب البينة ورفع حدة أي تحضر البينة وإن لم تحضرها فجزأوك (حد في ظهورك) بخذف ناصب البينة وفعل الشرط والجزاء الأول من الجملة الجزائية والقائه قال ابن مالك وحذف مثل هذا لم يذكر الحاجة أنه يجوز إلا في الشعر لكنه يرد عليهم ورود في هذا الحديث الصحيح ولا يوجب الوقت وذو أو حدة أي تحضر البينة أو يقع حد في ظهورك قال في المصابيح وفي هذا التقدير محافظة على تشا كل الجملتين لفظًا وفي نسخة البينة بالرفع والتقدير إنما البينة وأما حد في ظهورك (فذكر) أي ابن عباس (حديث اللعان) الآتي تمامه في تفسير سورة النور مع ما فيه من المباحث إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا تمكين القاذف من إقامة البينة على زنا المتذوف لدفع الحد عنه ولا يرد عليه أن الحديث ورد في الزوجين والزوجة له مخرج عن الحد باللعان إن عجز عن البينة بخلاف الاجنبى لا فانه قول إنما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث سكن الزوج والاجنبى سواء وإذا ثبت ذلك للقاذف ثبت لكل مدعى من باب أولى قاله في التفتيح ومن قبله الزركشى في تنقيحه وقال في المصابيح انه كلام ابن المنبر بعينه • وهذا الحديث أخرجه المولى في التفسير والطلاق وأبو داود في الطلاق والترمذي في التفسير والطلاق • (باب المين بعد العصر) أي بيان ما جاء في فعلها بعد العصر • وبه قال (حدثنا علي بن عبد الله) المديني قال (حدثنا جرير بن عبد الحميد) بن قرط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء الموحدة الضى الكوفي نزيل الري وقاضياها (عن الامام) سليمان بن مهران (عن أبي صالح) ذكوان السمان (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة من الناس لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم) فان من سقط على غيره أعرض عنه زاد في المسافة يوم القيامة (ولا ينظر إليهم) ولا يطهرهم (وله) عذاب أليم) مؤلم على ما فعلوه (رجل على فضل ما) فضل عن كفايته (بطريق يجمع منه) أي من الفضائل من الماء (ابن السبيل) المسافر (ورجل بايع رجلاً) وفي المسافة بايع أماً ما والمراد الامام الاعظم (لا يبايعه) إلا لادنيا فان أعطاء ما يريد وفيه (بتخفيف الفاء) يقال وفي بعده وفاء بالمد أو ما باتت شديد فيستعمل في توفية الحق واعطائه (والأ) بأن لم يعطه ما يريد (لم يفله) بما عاقده عليه (ورجل سارم رجلاً بلعة) سارم ومجروح ولا يوجب ذرو الوقت سلعة بالنصب على المفعولية (بعد العصر خلف بالله لقد أعطى) بفتح المهملة باذنها الذي اشتراها منه ولا يذرع أعطى بضم الهمزة أي أعطاه من يريد شراءها (جاء) أي بسببها وأغبر الكشميني به أي

بالتناع الذي يدل عليه السلعة (كدا وكذا) ثمناعها (فاخذها) أي السلعة الرجل الثاني بالثمن الذي حلف عليه المالك اعتمادا على حلقه وتخصيص هذا الوقت بتعظيم الاثم على من حلف فيه كاذبا قال المهلب لشهود ملائكة الليل والنهار ذلك الوقت قال في الفتح وفيه نظر لان بعد صلاة الصبح مشاركته في شهود الملائكة ولم يأت فيه ما أتى في وقت العصر ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الاعمال \* وهذا الحديث قد سبق في باب اثم من منع ابن السبيل من الماء \* هذا (باب) بالتسوين (يحلف المدعى عليه حينما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع الى غيره) للتغليظ وجوبا وهذا قول الحنفية فلا يغلظ عندهم مكان كالتحليف في المسجد ولا بزمن كالتحليف في يوم الجمعة قالوا لان ذلك زيادة على النص وقال الحنابلة واللفظ للمرداوي في تنقيحه ولا تغلظ الا فيما له خطر بكنائية وطلاق ان قلنا يحلف فيه ما قال الشافعية تغلظ ندبا ولولم يطلب الخصم تغليظها لا بتكرير اليمين لا اختصاصه باللعان والقسامة وجوبه فيهما ولا بالجمع لا اختصاصه باللعان بل بتعديد أسماء الله تعالى وصفاته وبالزمن والمكان سواء كان المحلوف عليه مالا أم غيره كالقود والعنق والحد والولاء والوكالة والوصاية والولادة لكن استثنى من المال أقل من عشرين ديناراً أو مائتي درهم فلا تغليظ في ذلك الآن يراه القاضي لجسرة في الحنابلة فله ذلك بناء على الاصح أن التغليظ لا يتوقف على طلب الخصم (قضى مروان) بن الحكم الاموي وكان والي المدينة من جهة معاوية بن أبي سفيان فيما وصله في الموطن (بابين) على زيد بن ثابت (على المنبر) لما اختصم هو وعبد الله بن مطيع اليه في دار (وقال) أي زيد (احلف له مكان) زاد في الموطأ فقال مروان لا والله الا عند مقاطع الحقوق (لجعل زيد يحلف) ان حقه لحق (وابي) ان يحلف على المنبر فجعل مروان يحجب منه (أي من زيد قال الشافعي لولم يعرف زيد أن اليمين عند المنبر سنة لا نكر ذلك على مروان كما أنكر عليه مبايعة الصكول وهو احترز منه تمسبا وتعظيما للمنبر قال الشافعي ورأيت مطرفا يصنع ما يحلف على المحض وذلك عند حسن (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما تقدم موصولا في حديث الاشعث (شاهدنا أوعيناه) قال المؤلف تفقها منه (فلم) بالقائه ولا بوى الوقت وذرو لم (يخص) عليه الصلاة والسلام (مكنا بدون مكان) واعترض عليه بأنه ترجم لليمين بعد العصر فأثبت التغليظ بالزمن ونفاها بالمكان وأجيب بأنه لا يلزم من ترجمته اليمين بعد العصر تغليظ اليمين بالزمن ولم يصرح هناك بشئ من النفي والاثبات \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف قال (حدثنا عبد الواحد) بن زياد العبدى مولا هم البصرى (عن الاعشى) سليمان بن مهران (عن ابي واثل) شقيق بن سلمة (عن ابن مسعود) عبد الله (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال من حلف على عين) أي على شئ مما يحلف عليه سمي المحلوف عليه يمينا ليلبسه باليمين (ليقتطع بها) أي باليمين (مالا) ليس له (اقى الله) عز وجل يوم القيامة (وهو عليه غضبان) أي يعامله معاملة المغضوب عليه \* وهذا الحديث قد سبق قريبا ولم تقهر في المطابقة بينه وبين ما ترجم له فانه يوفق للصواب نعم قال شيخ الاسلام زكريا مطابقة من حيث انه لم يقيد الحكم بكان \* هذا (باب) بالتسوين (اذا تسارع قوم في اليمين) حيث وجبت عليهم جميعا أيهم يبدأ أولا \* وبه قال (حدثنا) ولا بوى ذكر الوقت حدثني بالافراد (اسحاق بن نصر) هو اسحاق بن ابراهيم بن نصر السعدي البخاري قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام الصنعاني قال (أخبرنا معمر) بفتح الميمين بينهم عن مهملة ساكنة ابن راشد الا زدي مولا هم البصرى (عن همام) هو ابن منبه الصنعاني (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم عرس على قوم) تنازعوا عينا ليست في يد واحد منهم ولا بينة (اليمين فأسرعوا) أي الى اليمين (فأمر) عليه الصلاة والسلام (ان يسهم) أي يقرع (بينهم في اليمين أيهم يحلف) قبل الآخر وعند الساعي وأبي داود من طريق أبي رافع ان رجلين اختصما في متاع ليس لواحد منهما بينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم استمعا على اليمين الحديث ورواه أحمد عن عبد الرزاق وقال اذا كره الاثنان اليمين أو استحباها فبستهما ان عليهما فاذا ادعى اثنان عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بينة مطلقة التاريخ أو متفقتة أو أحدهما مطلقة والاخرى مؤرخة ولم يقر لواحد منهما تمارضا وتساقا كما في لا بينة وأما حديث الحاكم ان رجلا اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعير فأقام كل واحد منهما بينة انه له فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما فأجيب عنه بأنه يحفل أن البعير أن يدهما فأبطل البيتين وقسمه بينهما وأما حديث أبي داود ان خصمين أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتى ل واحد منهما ما بشهود فأسهم بينهما وقضى لمن خرج له الدهم فأجيب عنه



عليه وسلم) زاد في باب الزكاة من كتاب الايمان من أهل نجد ثائر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا (فأذا هو يسأله) أي الرجل يسأل النبي صلى الله عليه وسلم (عن الاسلام) أي عن اركانه وشرائعه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو (خمس صلوات في اليوم والليلة فقال) الرجل (هل على غيرها) بالرفع على الخبرية لهل الاستفهامية ولا بوى الوقت وذرع عن المستقلى غيره بنذر كبر الضمير أي غير المذكور (قال) عليه الصلاة والسلام (لا) ثنى عليك غيرها أي الصلوات الخمس (الا ان تطوع) أي لكن التطوع مستحب للأن والاستثناء متصل فيستدل به على أن من شرع في تطوع يلزمه اتمامه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام رمضان) ولا في ذرعه رمضان (قال) أي الرجل ولا في ذرعه رمضان (هل على غيره) أي صيام رمضان ولا في ذرعه الجوى والكشمير في غيرها بالتأنيث أي باعتبار الايام المقدرة في صيام رمضان (قال) عليه الصلاة والسلام (لا الا ان تطوع) لكن التطوع مستحب ولا يلزمك اتمامه أو الا اذا تطوعت فيلزمك اتمامه (قال) طلحة (وذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة قال) الرجل (هل على غيرها) ولا في ذرعه المستقلى غيره أي غير ما ذكر من سكرها (قال) عليه الصلاة والسلام (لا الا ان تطوع قال) طلحة رضي الله عنه (فأدبر الرجل) ولي (وهو يقول والله لا أزيد) في التصديق والقبول (على هذا ولا انتص) أي منه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افعل) أي فاز الرجل (ان صدق) في قوله هذا زاد في الصيام فآخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام ويدخل فيها جميع الواجبات والمنهيات والمندوبات \* ومطابقة الحديث لما ترجم به في قوله والله لا أزيد لانه يستفاد منه الاقتصار على الحلف بالله دون زيادة قاله في الفتح وقال في العمد لان فيه صورة الحلف بلفظ اسم الله وبالباء الموحدة والحديث سبق في كتاب الايمان \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) أبو سلمة المنقري البصري قال (حدثنا جويرية) بن اسماء (قال ذكرنا فجع) مولى ابن عمر (عن عبد الله) أي ابن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وعن أبيه (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان حائفا) أي من أراد أن يحلف (فليحلف بالله) أي باسم الله أو صفة من صفاته (اولي صمت) بضم الميم وزاد في التنقيح وكسرهما قال في المصايب يعني أنه مضارع ثلاثي أو رباعي يقال صمت يصمت صمتا وصمتا وصمتا ناسكت واصمت مثله كذا في الصحاح ولكن الشأن في الضبط من جهة الرواية انتهى ولم أره في الاصول التي وقفت عليها الا بالضم أي أولي صكت كما في بعض الروايات والمعنى فلا يحلف أصلا وفيه أن الحلف بالخلق لا سبق لسان مكروه كالنبي والكعبة وجبريل والصحابة وفي الصحاح ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم وعند النساءى وجمعه ابن حبان لا تحلفوا بآبائكم ولا بآبائهم ولا تحلفوا بالآباء قال الامام وقول الشافعي أخشى أن يكون الحلف بغير الله معصية محمول على المبالغة في التنكير من ذلك فلو حلف به لم يعتقد عينا كما سحر به في الروضة فان اعتقد في الحلف بغير الله ما يعتقد في الله كفر أمّا اذا سبق لسانه الله بلا قصد فلا كراهة بل هو لغويين وعليه يحمل حديث الصحاحين في قصة الاعرابي الذي قال لا أزيد على هذا ولا أنتص أفعل وأيه ان صدق أو هو على حذف مضاف أي ورب أيه أو هو قبل النهي وضمف لانه يحتاج الى التاميم فان قلت قد أقسم الله تعالى ببعض مخلوقاته كالليل والشمس أحجب بأن الله تعالى له أن يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبها على شرفها \* وبقية مباحث هذا تأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الايمان والندور \* (باب من أقام البيعة بعد الجيعة) الصادرة من المدعى عليه تقبل دينه وهو مذهب الكوفيين والشافعي وأحد وقال مالك في المدونة ان استخلفه ولا علم له بالبيعة ثم علمها قبلت وقضى لها وان علم بها وتركها فلا حق له (وقال النبي صلى الله عليه وسلم) فيما وصله في باب انهم من خاص في كتاب المظالم وذكره في هذا الباب (اعل بعضكم ألحن) اعرف (بمحبته من بعض وقال طاوس) هو ابن كيسان (وابراهيم) هو التميمي (وتبريح) القاضى (البيعة العادلة) المرضية (احسن من البين الفاجرة) واحق ليس على يابه من الافضية اذ البين الفاجرة لاحق قيم او صورة ذلك ما اذا شهدت على الجاني بأنه أقر بخلاف ما حلف عليه فانه يظهر بذلك أن يمينه فاجرة قال الحافظ ابن حجر ولم أقف على قول طاوس وابراهيم موصولين وأما شرح فوصله البخوي في الجعديات من طريق ابن سيرين عن شريح لكن بلفظ من ادعى قضائي فهو عليه حتى تأتي بينة الحق أحق من قضائي الحق أحق من يمين فاجرة \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن مسلمة) بن قعنب القعنبي (عن مالك) الامام (عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير بن العوام (عن زينب عن أم سلمة رضي الله عنها ان رسول الله صلى

قوله بالرفع على الخبرية لهل كذا بخطه وهو عجيب والصواب ما قدمه في كتاب الايمان أن على خبر مقدم وغيرها بالرفع مبتدأ مؤخر كما هو واضح اهـ

قوله وبالباء الموحدة صوابه وبالواو كما هو سريخ الرواية اهـ

الله عليه وسلم قال انكم تختصمون اليّ واعل بعضكم الحق بحجته (أى السن وأصح وأبين كلاماً وأقدر على  
 الحجة (من بعض) وفيه حذف أى وهو كاذب بدليل قوله فى الرواية السابقة فى المظالم فأحسب أنه صدق (فن  
 قضيت له بحق اخيه شيئاً بقوله) الظاهر المخالف للباطن وفى المظالم بحق مسلم ولا مفهوم له لأنه خرج مخرج  
 الغالب والاخ لاذى والمعاهد كذلك (فانما اقطع له قطعة من النار فلا يأخذها) اطلق عليه ذلك لأنه سبب  
 فى حصول النار له فهو من مجاز التشبيه كقوله انما يأكلون فى بطونهم نارا وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعى  
 وأحمد والجمهور من علماء الاسلام وفقهاء الامصار أن حكم القاضى الصادر منه فيما باطن الامر فيه بخلاف  
 ظاهره بأن ترتب على أصل كاذب يتخذ ظاهراً لا باطناً فلا يحل حراماً ولا عكسه فإذا شهد شاهد زور لانسان  
 بمال حكم به بظاهر العدالة لم يحل للمحكوم له ذلك المال ولو شهدا عليه بقتل لم يحل للولى قتله مع علمه بكذبهما  
 وان شهدا عليه أنه طلق امرأته لم يحل لمن علم بكذبهما أن يتزوجها بعد حكم القاضى بالطلاق وقال أبو حنيفة  
 ينفذ القضاء بشهادة الزور ظاهراً فيما بيننا وباطناً فى ثبوت الحل فيما بينه وبين الله تعالى فى العقود كالنكاح  
 والطلاق والبيع والشراء فإذا ادعت على رجل أنه تزوجها واقامت عليه شاهد زور حل له وطؤها عند  
 أبي حنيفة وكذا إذا ادعى عليها نكاحاً وهى تتحد وهذا عند بخلاف الأموال بخلاف صاحبها قال النووي  
 وهذا مخالف لهذا الحديث الصحيح والاجماع من قبله ومخالف لقاعدة وافق هو وغيره عليها وهو أن الابضاع  
 أولى بالاحتياط من الأموال فان ظاهراً الحديث أنه يقع منه صلى الله عليه وسلم حكم فى الظاهر مخالف  
 للباطن وقد اتفق الأصوليون على أنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على الخطأ فى الأحكام أجيب بأنه لا معارضة  
 بين الحديث وقاعدة الأصول لأن مرادهم فيما حكم فيه باجتهاده هل يجوز أن يقع فيه خطأ فيه خلاف  
 الاكثرون على جوازها وما الذى فى الحديث فليس من الاجتهاد فى شئ لأنه حكم بالبينه فلو وقع منه ما يخالف  
 الباطن لا يسمى الحكم خطأ بل هو صحيح على ما استقر عليه التكليف وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً فان كانا  
 شاهدي زوراً ونحو ذلك فالتقصير منهما وأما الحكم فلا حيلة له فيه ولا عتب عليه بسببه قاله النووي \* وموضع  
 استنباط الترجمة على اقامة البينة بعد اليمين من هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل اليمين الكاذبة  
 قاطعة لحق الحق بل نهى الكاذب بعد يمينه عن الاخذ فاذنظر صاحب الحق بينة فهو باقى على القيام بها \*  
 وقد سبق الحديث فى باب انهم من خاصم فى باطل وهو يعلمه من المظالم \* (باب من امر باجتياز الوعد) أى الوفاء به  
 (وفعله) أى اجتياز الوعد (الحسن) البصرى (وذكر) الله عز وجل (اسماعيل) فى كتابه فقال (انه كان صادق  
 الوعد) وغير التسنى واذكر فى الكتاب الخ وهذا انما من الله تعالى عليه قال ابن جرير فيما نقله عنه ابن كثير  
 وغيره لم يعد به عدة الا انجزها وعند ابن جرير أنه وعد رجلاً ما أن يأتيه فجاء ونسى الرجل فطلب به اسماعيل  
 وبات حتى جاء الرجل من الغد فقال ما برحت من ههنا قال لا قال انى نسيت قال لم أكن لأبرح حتى تأتيني  
 فلذلك كان صادق الوعد وقال فضيل الثوري بلغنى أنه أقام فى ذلك المكان ينتظره حولا حتى جاءه وقال ابن  
 شاذان بلغنى أنه اتخذ ذلك المكان مسكناً فصدق الوعد من الصفات الحميدة كما أن خلقه من الصفات الذميمة  
 (وفضى ابن اشوع) بهمة مفتوحة فشين حجة ساكنة فواو مفتوحة فعين مهمل غير منصرف وهو سعيد بن  
 عمرو بن الاشوع الهمدانى الكوفى قاضىها فى زمان اماره خالد القسرى على العراق بعد المانة ولا بوى ذرو الوقت  
 ابن اشوع (بالوعد) أى باجتازه (وذكر) ابن اشوع (ذلك عن سمرة) ولا بوى ذرو الوقت زيادة ابن جندب وقد  
 وقع ذلك فى تفسير اسحاق بن راهويه (وقال المسور بن مخرمة) رضى الله عنه (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم  
 وذكر صهره) يعنى أبا العاص بن الربيع زوج زينب بنته صلى الله عليه وسلم (قال) ولا بى ذروفتال (وعدى  
 موى) بخفيف القاء الثانية ولا بوى ذرو الوقت فوعدى فوقانى ولا بى الوقت وحده فأوفانى وكان  
 أبو العاص مصافى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وسأله المشركون أن يطلق زينب فأبى فشكره عليه الصلاة  
 والسلام ذلك ولما أطلقه من الاسر شرط عليه أن يرسل زينب الى المدينة فعاد الى مكة وأرسلها فلذا قال صلى  
 الله عليه وسلم حدثني فصدقني ووعدى فوقانى (قال ابو عبد الله) البخارى (ورأيت اسحاق بن ابراهيم) أى  
 ابن راهويه وسقطت الواو من قوله ورأيت عند أبي ذر (يحتج بحديث ابن اشوع) الذى ذكره عن سمرة بن  
 جندب فى وجوب اجتياز الوعد وفى حاشية الفرع كاصله مانصه عند أبي ذر مخطوط على قال أبو عبد الله رأيت

اسحاق الى ابن اشوع بجاه هكذا ————— فيه لم يذكر انه ثابت عند أبي ذر عن الجوى وحده . وبه قال  
 (حدثنا) ولا بوى ذكره ثني بالافراد (ابراهيم بن حمزة) بالخاء المهملة والزاي المجهمة أبو اسحاق الزبيري المدني  
 قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) يسكون العين ابن ابراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري القرشي (عن صالح)  
 موابن كيسان (عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله) بضم العين في الاول ابن عتبة بن مسعود  
 (ان عبد الله بن عباس رضي الله عنه ما أخبره قال اخبرني أبو سعيد) عن ابن عمر بن حرب (ان هرقل) بكسر الهاء  
 وفتح الراء وسكون القاف ملك الروم (قال) أي لابي سفيان (سألتك ماذا يأمركم) عليه الصلاة والسلام به  
 (فرمعت انه امركم) ولا بى ذرياً امر (بالصلاة) المعهودة (والصدق) وهو القول المطابق للواقع (والعفاف)  
 أي الكف عن المحارم وخوارم المروءة (والوفاء بالعهد وآداء الامانة قال) أي هرقل (وهذه صفته نبى) وقد  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صادق الوعد لا يعدأ حدائشاً الا وفي له به . هذا (باب) بالتنوين وسقط من  
 غير الفرع كامله . وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء البغلافي قال (حدثنا اسماعيل بن جعفر) الزرقى  
 الانصاري أبو اسحاق (عن أبي مهيل) بضم السين مصغراً (نافع بن مالك بن أبي عامر) الاصبجي التيمي المدني  
 (عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال آية المنافق) أي علامته (ثلاث)  
 اسم جمع ولفظه مفرد والتقدير آية المنافق معدودة بالثلاث (اذا حدث كذب) بتخفيف الدال المجهمة أي أخبر  
 عن الشيء على خلاف ما هو به (وادا افن) بضم التاء (خان) في اماته بأن تصرف فيها على خلاف التصرع  
 (وادا وعد) أحدا خبراً (أخلف) فلم يبق لكن لو كان عازماً على الوفاء فعرض له مانع فلا ثم عليه ولو وجدت  
 الثلاثة في مسلم فهل يكون منافقاً قال الخطابي هذا القول انما خرج على سبيل الانذار للمسلم والتذكير له أن  
 يعتاد هذه الخصال فيفضى به الى النفاق لأن من نذرته منه أو فعل شيئاً منها من غير اعتباره أنه منافق . وقد  
 سبق هذا الحديث في باب علامات المنافق من كتاب الايمان . وبه قال (حدثنا ابراهيم بن موسى) بن يزيد القزويني  
 أبو اسحاق الرازي المعروف بالصغير قال (اخبرنا هشام) هو ابن يوسف أبو عبد الرحمن البجلي قاضيها (عن ابن  
 جريح) عبد الملك بن عبد العزيز أنه (قال اخبرني) بالافراد (عمرو بن دينار عن محمد بن علي) أي ابن الحسين بن  
 علي بن أبي طالب (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم) أنه (قال لما مات النبي صلى الله عليه وسلم جاء أبابكر  
 الصديق رضي الله عنه) (مال من قبل العلان الحضري) بكسر القاف وفتح الواو وكان عاملاً لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على البحرين وأقره الشيخان علمها الى أن مات سنة أربع عشرة (فما أبو بكر) رضي الله عنه  
 (من كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين أو كانت له به) بكسر القاف وفتح الواو واحدة جهة (عدة) بتخفيف  
 الدال أي وعد (قلياً ثانياً) نف له بذلك (قال جابر فقات) له بعد أن أتيته (وعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 يعطيني هكذا وهكذا فبـ طيديه) بالثنائية (ثلاث مرات قال جابر فعدي) أبو بكر رضي الله عنه (في يدي  
 خمسمائة ثم خمسمائة ثم خمسمائة) ثلاثاً كما وعدته صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ولما كان من خلقه الوفاء بالوعدته فذه  
 أبو بكر بعد وفاته صلى الله عليه وسلم . وقد سبق هذا الحديث في باب من تكفل عن الميت ديناً من الكفالة ويأتي  
 ان شاء الله تعالى في باب فرض الخمس بعون الله وقوته . وبه قال (حدثنا) ولا بوى ذكره ثني بالافراد  
 (محمد بن عبد الرحيم) أبو يحيى صاعقة قال (اخبرنا سعيد بن سليمان) بكسر العين . وهو به البغدادي قال  
 (حدثنا مروان بن شجاع) مولى مروان بن محمد بن الحكم القرشي الأموي الحزري (عن سالم الأقطس) بن  
 جحلان (عن سعيد بن جبيل) الاسدي مولا هم الكوفي أنه (قال سألتني يهودي من أهل الحيرة) بكسر الخاء المهملة  
 بلده معروف بالعراق قال الحافظ ابن حجر ولم أقف على اسم اليهودي (أي) الا جليلي قضى موسى (اطولاه ما  
 أو أقصرهما لما قال له صهره اني اريد أن أتكم ان احدي ابنتي هاتين على أن تأجرني أي أن تأجر نفسك مني ثمان  
 حجج أي سنين فان اتهمت عشر اثنى عشر من عندك أي قاتلته من عندك تفضلاً لا من عندي الزاماً عليك فحصل البراءة  
 من العهدة بفعل الاقل ولذا قال ايما الاجلين قضيت فلا عدوان عني أي فلا حرج علي قال سعيد بن جبيل (قلت)  
 لليهودي (لا أدري حتى اقدم) أي مكة (على حبراء عرب) بفتح الخاء المهملة وسكون الواو واحدة ابن عباس وعند  
 أبي نعيم من حديث ابن عباس مرفوعاً ان جبيل بماء بذلك (فأسله) عن ذلك (فقدمت) مكة (فأسلت)  
 ابن عباس (رضي الله عنه) ما (وقال قضى أكرمتهما واطييهما) في نفس شعيب (ان رسول الله  
 موسى) صلى الله عليه وسلم (أومن أصف بالرسالة ولم يرد نبياً بهيته) (اذا قال فعل) لأن محاسن

الاخلاق النبوية مقتضية لذلك \* وهذا رواه سعيد بن موفوق وهو في الحكم مرفوع لأن ابن عباس كان لا يعقد  
 على أهل الكتاب وقد صرح برضه عكرمة عن ابن عباس كما عند ابن جرير عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال سألت جبريل أي الأجلين قضى موسى قال لا أعلم فيسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل جبريل ملكا فوقع فقال لا أعلم فيسأل ذلك الملك ربه فقال الرب عز وجل ابترها  
 واتقاها أو قال ارجها ما وزاد إلا ما على من الطريق التي أخرجهما البخاري قال سعيد فافقني اليهودي  
 فأعلمته ذلك فقال صاحبك والله عالم \* هذا (باب) بائنون (لا يسأل) بضم أوله مبنيا للمفعول (أهل التبرك)  
 بالرفع فاتباع الفاعل (عن الشهادة) لا (غيرها) إذ لا تقبل شهادتهم خلافا للحنفية حيث قالوا بقبولها من  
 أهل الذمة على بعضهم وإن اختلفت ملاهم لا أنه عليه الصلاة والسلام رجم يهوديين زنيًا بشهادة أربعة منهم  
 (وقال الشعبي) عامر بن شراحيل فيما وصله سعيد بن منصور (لا تجوز شهادة أهل المال) بكسر الميم أي ملل  
 الكفر (بعضهم على بعض) زاد سعيد بن منصور (للقوله تعالى) ولا يذرعون (فأغريًا) قال زينا  
 من غري بالثني إذا ائتم به (بينهم العداوة والبغضاء) ولا يزالون كذلك إلى قيام الساعة وكذلك طوائف  
 النصارى على اختلاف أجناسهم لا يزالون متباغضين متعادين يكفر بعضهم بعضا فالملكية تكفر بالعقوبة  
 وكذلك الآخرون كل طائفة تلعن الأخرى في هذه الدنيا ويوم يقوم الاشهد (وقال أبو هريرة) فيما وصله  
 في تفسير سورة البقرة (عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا أهل الكتاب) أي فيما لا تعرفون صدقهم من قبل  
 غيرهم (ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل الآية) وفيه دليل لرد شهادتهم وعدم قبولها وسقط قوله الآية  
 عند أبي ذر والوقت \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) ويحيى بن عبد الله بن بكير الخنزوي مولاهم المصري  
 وسقط قوله يحيى عند أبي ذر والوقت قال (حدثنا ليث) بن سعد الامام (عن يونس) بن يزيد الايلي (عن ابن  
 شهاب) الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) بن مسعود (عن ابن عباس) ولا يذرعون والوقت عن عبد  
 الله بن عباس (رضي الله عنهما) قال يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب من اليهود والنصارى  
 والاستنفام لأنكاد (وكتابكم) القرآن (الذي أنزل) بضم الهمزة ولا يذرعون بفتحها (على نبيه) محمد صلى  
 الله عليه وسلم أحدث الاخبار بالله) بفتح الهمزة أي أقربهم انزولا إليكم من عند الله عز وجل فالحدث بالنسبة  
 إلى المنزل إليهم وهو في نفسه قديم وأحدث رفع خبر كتابكم و أنزل مفعلة (تترؤنه لم يشب) بضم أوله وفتح ثانيه  
 لم يحلط ولم يغير ولم يتبدل (وقد حدثكم الله) في كتابه (أن أهل الكتاب) صنف من اليهود وعن ابن عباس هم  
 احبار اليهود وعنه أيضا هم المشركون وأهل الكتاب (بدلوا ما كتب الله وعيروا بأيديهم) م المصنف كتاب  
 فقالوا هو) ولا يذرعون الله عنهم في فقالوا هذا (من عند الله ليشتروا به غنا قليلًا) قال الحسن  
 الثني القليل الدنيا بحد اقربها (أفلا يتهاكم ما) ولا يذرعون الوقت عن المسقلى بما (جاءكم من العلم  
 عن مسائلتهم بيمين مضمومة فبينهم حله وبعد آلاف مناة تحتية مفتوحة ولا يذرعون مسائلتهم بجزء بعد  
 آلاف بدل التمنية ممدودا) ولا والله ما رأينا رجلا منهم قط يسألهم عن الذي أنزل عليكم) فأنتم بالطريق  
 الأولى أن لا تسألوهم ولا في قوله ولا والله تاكيد للثني \* وهذا الحديث أخرجه أيضا في التوحيد والاعتصام  
 \* (باب) مشروعية (القرعة في) الاشياء (المشكلات) التي يقع النزاع فيها بين اثنين أو أكثر ولا يذرعون  
 الحوى والمسقلى من بدل في أي لأجل المشكلات كقوله تعالى مما خفاياهم أي لأجل خطاياهم (وقوله) زاد أبو  
 ذر عز وجل أي في قصة مريم (أذيقون) أي حين يلتون (أفلامهم) اقتداهم لاقتراع وقيل اقترعوا بأفلامهم  
 التي كانوا يكتبون بها التوراة تبركا (ايهم يبدل مريم) تعلق بمحذوف دل عليه يلتون أفلامهم أي يلتونها  
 ليعلموا ايهم يكفها أي يضفيها إلى نفسه ويريه رغبة في الاجر وذلك لما وضعت آفة حادثة وأخرجتها في ثقتها  
 إلى بني الكاهن بن هارون أخو موسى بن عمران وهم يوثقون من بيت المقدس ما يلي الحجة من التهمة  
 فكانت لهم دونكم هذه النذيرة فاني حررتهم وهي ابنتي وأما لا اردّها إلى بيتي فقالوا هذه ابنة امامنا وكان عمران  
 يؤتمهم في الصلاة فقال زكريا ادفعوها إلى فان خالها حتى قتالوا لا تطيب خوسنها ابنة امامنا فعند ذلك  
 اقترعوا عليها (وقال ابن عباس اقترعوا اجرت الافلام) التي ألقوها في نهر الاردن (مع الجريرة) بكسر الجيم  
 أي جريرة الماء إلى البهية السفلى (وعال) بعين مهملة وحذف الالف لام أي ارتفع (فلم زكريا الجريرة) فاخذها



وقصها الى نفسه وللأصلي وعلى بالقب بعد اللام ولا يذر عن الكشميني وعدا بالبدال بدل اللام كذا في القرع  
 واصله وقال في فتح الباري وفي رواية الكشميني وعلا أي بعين فلام فأب من العلوة قال وفي نسخة وعدا بالبدال  
 وهذا وصله ابن جرير **عنه** (فكلمها زكريا وقوله) تعالى بالجزم عطف على قوله الاقل في قصة يونس **(عساهم)** قال  
 ابن عباس فيما أخرجه ابن جرير أي (أفرع فكان من المدحفين) قال ابن عباس أيضا فيما أخرجه ابن جرير  
 أي (من المسهومين) وأشار المؤلف بما ذكره من قصة مريم ويونس عليه ما الصلاة والسلام الى الاحتجاج  
 بصحة الحكم بالقرعة وهو مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يرد ما يخالفه **(وقال أبو هريرة)** رضى الله  
 عنه مما وصله قريافي باب اذا ارع قوم في اليمين **(عرض النبي صلى الله عليه وسلم على قوم اليمين فأسرعوا)**  
 الى اليمين **(فأسر)** صلى الله عليه وسلم **(ان يسهم بينهم)** **كسر هاء يسهم** أي يقرع **(في اليمين أي هم يحلف)** قبل  
 الآخر وفيه دلالة لشرعية القرعة على ما لا يخفى • **وبه قال** (حدثنا عمر بن حفص بن غياث) **(بكسر الغن)**  
 المجعأة آخره مثلثة ابن طلق بفتح الطاء وسكون اللام **كوفي قال** (حدثنا أي) **حفص قال** (حدثنا الاعشى)  
 سليمان بن مهران **(قال حدثني)** بالافراد **(الشعبي)** عامر بن شراحيل **(انه سمع النعمان بن بشير رضى الله**  
**عنه ما يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم مثل المدح)** يضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر الهاء آخره **ون**  
**أي الذي يراقى** **(في حدود الله)** المضارع لها **(واواقع فيها)** الارتكبا **(مثل قوم استهموا)** اقترعوا **(سفينة)**  
 مشتركة بينهم تنازعوا في المقام بها علوا أو سفلا فأخذ كل واحد منهم نصيبا من السفينة بالقرعة **(فسار بعضهم**  
**في أسفلها وصار بعضهم في أعلاها)** سكان الذين في أسفلها يمزون بالماء على الذين) وللأصيل وأبي ذر عن الجوى  
 والمسلى على الذي **(في أعلاها منادوا)** أي الذين في أعلاها **(به)** بالماء عليهم بالماء حاة السقي أو الماء الذي  
 مع الماء **(فأخذ)** الذي من الماء **(فأسا)** بهمزة ساكنة وقد تبدل ألفا **(بجمل بنقر)** يضم القاف أي يحفر  
**(أسفل السفينة)** ليحرقها **(فأبوه)** الذين أعلاها **(فقالوا ما لك)** يحفر السفينة **(قال تأذيتني ولا بد لي من الماء**  
**فان اخذوا على يديه)** بالثنية أي منعوه من الحفر ولا يذر على يديه بالافراد **(انجوه)** أي الحافر **(وقبوا**  
**أنفسهم)** يشديد الجيم من الفرق **(وان تركوه)** يحفر **(اهلكوه واهلكوا أنفسهم)** ومن فوائد هذا الحديث  
 تبين الحكم بضرر المثل ووقع في الشراكة من وجه آخر عن عامر وهو الشعبي مثل القائم على حدود الله  
 والواقع فيها قال في فتح الباري وهو أصوب لان المدح والواقع في الحكم واحد والقائم مقابله وعند  
 الاسماعيل في الشراكة مثل القائم على حدود الله والواقع فيها والمراد في ذلك ووقع عنده هنا أيضا مثل الواقع  
 في حدود الله والنأى عنها وهو المطابق للمثل المضروب فانه لم يقع فيه الا ذكر فرقتين فقط لكن اذا كان المدح  
 مشتركا في الذم مع الواقع فيها صار بمنزلة فرقة واحدة وبيان وجود الفرق الثلاث في المثل المضروب أن الذين  
 أرادوا خرق السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله ثم من عداها ما منكر وهو القائم وانما ساكت وهو المدح •  
 وهذا الحديث قد سبق في باب هل يقرع في القسمة في الشراكة • **وبه قال** (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال  
**(أخبرنا شعيب)** هو ابن أبي حمزة الأموي مولاهم واسم أبيه دينار **(عن الزهري)** محمد بن مسلم بن شهاب أنه  
**(قال حدثني)** بالافراد ولا يذر **(حدثنا)** **(خارجة بن زيد الانصاري)** أحد الفقهاء السبعة التابعي الثقة **(ان ام**  
**العلاء)** بفتح العين ومدودا بنت الحارث بن ثابت يقال انها تم خارجة الراوى عنها **(امرأة)** بالنصب صفة للسابق  
**(من نسائهم)** قد بايعت النبي صلى الله عليه وسلم أي عاقده **(أخبرته)** في موضع رفع خبر أن **(ان عثمان بن**  
**مظعون)** بفتح الميم وسكون الطاء المجعأة وضم العين المهملة الجمعي القرشي **(طار)** أي وقع **(ه)** ولا يورى ذر  
 والوقت لهم **(سهمه في السكني حين اقترعت الانصار)** وفي القرع اقترعت الانصار **(سكني المهاجرين)** لما دخلوا  
 المدينة ولم يكن لهم مساكن **(قالت ام العلاء)** فسكن عندنا عثمان بن مظعون فاشتكى أي مرض **(فرضناه)**  
 بتشديد الراء أي قننا بأمره **(حتى اذا توفي وجهه لنا في ثيابه)** أي كفاته بعد أن غسلناه **(دخل عليه رسول الله**  
**صلى الله عليه وسلم فقلت رحمة الله عليك)** يا أبا السائب **(بالسين)** المهمة كنية عثمان **(فتشاهدني عبيث)** أي لك  
**(لقد أرمك الله فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم وما يدريك)** بكسر الكاف أي من أين علمت **(ان الله أكرم**  
**فقلت لا أدري بأبي أنت وأمي يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما عثمان فقد جاءه والله**  
**اليقين)** أي الموت **(واني لا رجولة الخبير والله ما أدري وانا رسول الله ما يفعل به)** أي بعثمان بن مظعون

وفي الجناز في رواية غير الكشي في ما يفعل بي وهو موافق لقوله تعالى في سورة الاحقاف وما أدري ما يفعل بي ولا يكم وسبق ما فيه ثم (قالت) أم العلاء (فوالله لا أرى أحدا بعده أبدا وأحزني) بالواو ولا ي ذرفاً حزني (ذلك) الذي قاله عليه السلام (قالت فمت فأريت) بمزة مضمومة فمركسة ولا ي ذرعن الكشي في فأريت (لعثمان عينا بحري جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته) بما رأيت لعثمان (فقال) عليه السلام (ذلك) بلام وكسر الكاف ولا ي الوقت بقصها ولا ي ذرداك (عمله) قال الكرمان وقيل انما عبر الماء بالعمل وجريانه بجريانه لأن كل ميت يحتم على عمله الا الذي مات مرابطاً فان عمله ينفو إلى يوم القيامة وهذا الحديث سبق في الجناز ويأتي ان شاء الله تعالى في الهجرة والتفسير والتعبير • وبه قال (حدثنا محمد بن عاتق) (عن) محمد بن مسلم بن شهاب انه (قال اخبرني) بالافراد (عروة) بن الزبير بن العوام (عن عائشة رضي الله عنها) (قالت) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفر اقرع بين نسائه (نطيبا لقلوبهن) (فايتهن) (خرج سهما) الذي باسمها منهن (خرج بهما معه) في سفره (وكان يشتم لكل امرأة منهن يومها وليتها غير ان سودة بنت زوجه) أم المؤمنين رضي الله عنها (وهبت يومها وليتها عائشة) رضي الله عنها (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونهما (تبتغي بذلك رصاص رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهذا الحديث قد سبق في الهبة • وبه قال (حدثنا) بالجمع ولا ي ذرحدثني (اسماعيل) بن أبي أويس عبد الله الاصمعي (قال حدثني) بالافراد (مالك) الامام الاعظم (عن سمى) بضم أوله وفتح الميم آخره تحية مشددة (مولي أبي بكر) أي ابن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام (عن أبي صالح) ذكر ان الزيات (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء) أي الاذان (و) ما في (الصف الاول) الذي يلي الامام من الخير والبركة (ثم يجذوا) شيتان وجوه الاولوية بأن يقع التساوي (الا أن يستمعوا) أي يقرعوا (عليه) أي على المذكور من الاذان والصف الاول (لا يستمعوا) أي لا يقرعوا عليه (ولو يعلمون ما في التهجير) أي التبرك إلى الصلوات (لا يسمعون ما في) ثواب أداء صلاة (العمرة) أي العشاء في جماعة (و) ثواب أداء صلاة (الصبح) لا تؤموا ولو حبوا على البدين والركبتين • وقد سبق هذا الحديث في الاذان وقد وقع في رواية أبي ذر الوقت حديث عمر بن حفص بن غياث الموقوف في هذا الباب مؤخر انا بعد قوله ولو حبوا وغرض المؤلف رحمه الله بسياق هذه الاحاديث الاشارة إلى مشروعية القرعة لفصل النزاع عند التشايع في حق ثبت لاثنين فأكثر ويكون في الحقوق المتساوية وفي تعيين الملائ في الاول الامامة الكبرى اذا استووا في صفاتها وفي الاذان والصف الاول كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفي امامة الصلاة وكذا اذا تنازع اخوان أو زوجتان في غسل الميت ولا مرجح لاحدهما أقرع بينهما وكذا لو اجتمع اثنان في الصلاة على الميت واستوت خصالهما المعروفة وتشاحا وكذا لو سبق اثنان إلى مقعد من شارع وتنازعا فيه ولو جابا إلى معدن ظاهر ككبريت معا أقرع بينهما ولو التقط النظام معا واستويا في الخصال ولو اجتمع أولياء في درجة واحدة وتساووا في الصفات وتناحوا أو أراد كل منهم أن يزوجه أقرع أيضا وفي ابتداء القسم بين الزوجات والسفر بهن كما في حديث عائشة والحاضنات اذا كن في درجة واحدة وولادة القصاص عند الاستواء وكذا اذا ازدحم خصوم عند القاضي وجهل السابق أو جابا معا وكذا عند تعارض البيتين فيما اذا شهدت بينة انه اعترف في مرضه سالما وأخرى انه اعترف غائما وكل واحد منهما ثلث ماله وانحد نار يخ البيتين وان أطلقا قبل يقرع والمذهب يعتق من كل نصفه ولو اعترف ثلاثة وقسمه ما لا يعظم ضرره بالاجزاء كثلثي من حبوب ودراهم وادهان وغيره وادار متفقة الابنية وارض مشبهة الاجزاء فيصير المتع عليها افتقدل المهام كإلا في المكيل أو وزنا في الموزون أو ذرعاً في المذروع بعدد الانصاء ان استوت كالاثلاث زيد وعرو ويكر ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء ميزجة أو جهة وتدرج في بنادق مستوية وزنا وشكلا من طين مجفف أو شمع ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الاول ان كتب الامعاء فيعطى من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الاجزاء فيعطى ذلك الجزء • ويفعل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتعين الثالثة لباقي ان كانت ثلاثا وتعين من يتدأ به • في الشراك فان اختلفت الانصاء كنصف وثلث وسدس في ارض جرت الارض على أقل

قوله ولو اعترف ثلاثة هكذا  
في النسخ واصل فيه حديثا  
يخو عتق من كل ثلثه أو نحو  
ذلك لم يجر

السهام وهو السدس فتكون ستة أجزاء وقسمت كما سبق والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) بإثبات البسمة (كتاب الصلح • ما جاء في الإصلاح بين الناس) زاد الاصيل وأبو  
 ذر عن الكشي في اذا تفسد أو وسقط لغير الاصيل وأبي الوقت كتاب الصلح ولا يذرم جاء وزاد في الفتح ثبوت  
 كتاب الصلح للتسقي أيضا قال وغيرهم باب • والصلح لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو أنواع فنه  
 ما يكون بين المتداعين ونارة يكون على اقرار ونارة على انكار والاول يكون على عين كدار أو حصه منها وعلى  
 منفعة في دار • يكون الصلح أيضا بين الزوجين عند الشقاق وفي الجراح كالغفوع على مال وبين الفقة الباغية  
 (وقول الله تعالى) بالجر عطفاء على قوله في الإصلاح ولا يذرم وجل (لاخبري كثير من تجواهرهم) من تناسي  
 الناس (الامن امر بصدقة أو معروف) الانجوى من أمر على أنه مجرور بدلا من كذبر كما تقول لاخبري قيامهم  
 الاقيام زيد ويجوز أن يكون منصوبا على الانقطاع بمعنى ولكن من أمر بصدقة في تجواهر الخير والمعروف كل  
 ما يتحسسه الشرع ولا يتكره العقل وفسر ههنا بالقرض واغناء الملهوف وصدقة التطوع وسائر ما فسر به  
 (أو اصلاح بين الناس) أو اصلاح ذات البين (ومن يفعل ذلك) الذي ذكر (ابتغاء مرضاة الله) طلبا للثواب  
 لا للرياء والسعة (فدوف نوتيه اجر اعظيما) وصف الاجر بالعظم تنبيها على حقارة ما فاته في جنبه من أعراض  
 الدنيا ووقع في رواية أبي ذر والوقت الاقتصار من الآية على قوله من أمر بصدقة ثم قال الى آخر الآية وعند  
 الاصيل الى قوله ابتغاء مرضاة الله ثم قال الآية وأشار به هذه الآية الى بيان فضل الإصلاح بين الناس وأن  
 الصلح مندوب اليه وعن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أخبركم بأفضل من درجة الصيام  
 والصلوة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين فان فساد ذات البين هي الحالقة رواء أحد (وخروج  
 الامام) بالجر أيضا عطفاء على قوله وقول الله وهو من بقية الترجمة (الى الموضع ليصلح بين الناس باصحابه) • وبه  
 قال (حدثنا سعيد بن ابي مرجم) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مرجم أبو محمد الجعفي مولا هم البصري قال  
 (حدثنا) وللأصيل أخبرنا (ابو غسان) محمد بن مطرف اللبني المدني (قال حدثني) بالافراد (ابو حازم) بالحاء  
 المهملة والزاي سلمة بن دينار (عن سهل بن سعد) الساعدي (رسم الله عنه ان اناس من بني عمرو بن عوف) بشخ  
 العيز وسكون الميم لم يسموا وكانت منازلهم يتساقط (كان بينهم مني) من الخصومة حتى تراموا بالجاراة ولا يذرم  
 عن الكشي في شتر هذا الخير (خرج اليهم النبي صلى الله عليه وسلم في اناس من اصحابه) سمى منهم أبي بن كعب  
 ومهيل بن يساف في الطبراني (يصلح بينهم لحضرت الصلاة) هي العصر (ولم يأت النبي صلى الله عليه وسلم)  
 مسجد (جاء بلال فأذن بلال بالصلاة) سقط قوله فجاء بلال لا يذرم في وقت والوقت والاصلي وفي نسخة المديوي  
 فجاء بلال فأذن بالصلاة فاسقط لفظ بلال الثاني (ولم يأت النبي صلى الله عليه وسلم فجاء) بلال (الى أبي بكر)  
 الصديق رضي الله عنه (فقال له) ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس) بضم الحاء مبنيا للمفعول بسبب الإصلاح  
 (وقد حضرت الصلاة هل لك ان تؤتم الناس فقال نعم ان شئت فقام الصلاة فتقدم أبو بكر) ودخل في الصلاة  
 (ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يمشي في الصفوف حتى قام في الصف الاول) وهو جائز للاطام  
 مكرره لغيره (فأخذ الناس بالتصفيح) بالحاء المهملة وآوله موحدة ولا يذرم في التصفيح في بدل الموحدة وله عن  
 الكشي في بالتصفيح بالموحدة والقاف وهما بمعنى أي ضرب كل يده بالآخرى حتى سمع لها صوت (حتى اكلوا)  
 منه (وكان أبو بكر) رضي الله عنه (لا يكاد يلتفت في الصلاة) لانه اختلاس يختله الشيطان من صلاة الرجل  
 كما عند ابن خزيمة (فالتفت) لما أكلوا التصفيح (فأذا هو بالنبي صلى الله عليه وسلم وراه فأشار اليه) عليه  
 السلام (بيده) الكريمة (فأمره يصلي) وللأصيل وأبي الوقت وأبي ذر عن الكشي في أن يصلي (كما هو فرغ أبو  
 بكر يده) بالافراد (حمد الله) أي بلدائه زاد في باب من دخل يؤتم الناس من الصلاة على ما أمره أي من  
 الوجاهة في الدين زاد الاصيل واثني عليه (ثم رجع) أبو بكر (الفه قري وراه) حتى لا يستدبر القبلة ولا ينصرف  
 عنها (حتى دخل في الصف وتقدم) بالواو ولا يذرم في وقت والوقت والاصلي فتقدم (النبي صلى الله عليه وسلم فصلي  
 بالناس فلما فرغ) عليه السلام من الصلاة (اقبل على اناس فقال يا أيها الناس اذا قايكم) أي اصابتكم (شيئ  
 في صلاتكم اخذتم بالتصفيح) بالموحدة والحاء ولا يذرم في وقت وأبي ذر عن الكشي في بالتصفيح بالموحدة والقاف واذا بالظرفية  
 المحضة لا لشرطية وفي حاشية الفرع كاصله مكتوبا صوابه ما لم يسم اذا قايكم غضب على لفظ الناس فليتأمل

(انما التصريح للنساء من نابه نبي في صلته فليقل سبحانه الله) وزاد الابوان عن الجوى سبحانه الله (فانه لا يسمعه احد) يصلي معه (الا تصمت) اليه (يا ابا بكر ما منعك) قال الكرمانى مجاز عن دعائه حلالا للتقصير على التقصير قال السكاكى والتعلق بين الصادق عن فعل الشئ والداعى الى تركه يحتمل أن يكون منعك مراد به دعائه (حين اشترى البئ) ولا بوى ذرو الوقت والاصلي أشير بضم الهمزة مبنيا للمفعول (لم يصل بالباس وسان ما كان ينبغي لابن أبي نخاعة ان يصلي بين يدي النبي) وللأصلي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أى قدأه اماما به ولم يقل ما كان ينبغي لي ولا لابي بكر تحقيرا لنفسه واستغفارا لمرتبته وفي الحديث مشروعية الاصلاح بين الناس والذهاب اليهم لذلك وبه قال (حدثنا مسدد) بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد الهمزة الاولى ابن مسرهد قال (حدثنا معمر) بضم الميم الاولى وكسر الميم الثانية (قال سمعت أبي) سليمان بن طرخان (ان أنسا) هو ابن مالك (رضي الله عنه قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم لو أتيت عبد الله بن أبي) أى ابن رسول الخزرجى وكان منزله بالعالية ولولا لقتنى فلا محتاج الى جواب أو على اصلها والجواب محذوف أى لكان خيرا ونحو ذلك (فاستطاع اليه النبي صلى الله عليه وسلم وركب جارا) جلة حالة (فانطلق المسلمون) حال كونهم (يعشون معه) عليه السلام (وعنى) أى الارض التي مرقها عليه السلام (أرض سبعة) بكسر الموحدة ذات سببها تعولوها الملوحة لا تكاد تثبت الا بعض الشجر (فلما أتاه النبي صلى الله عليه وسلم فشان) أى عبد الله بن أبي له عليه الصلاة والسلام ولا بوى ذرو الوقت والاصلي قال (البئ) أى نفع (عنى والله لقد أذاى نفع جارك) وفى تفسير مقاتل مرقى صلى الله عليه وسلم على الانصار وهو راكب جواره يعقور وقال فأمسك ابن أبي بآنفة وقال للنبي صلى الله عليه وسلم خل للناس سبيل الریح من نفع هذا الحمار (فقال رجل من الانصار منهم) هو عبد الله بن رواحة (والله لحمار رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيب ريحا منك) برفع أطيب خبر الحمار واللام للتأكييد (فذهب عبد الله) أى لاجل عبد الله بن أبي (رجل من قومه) قال ابن حجر لم أعرفه (فشتما) بالفتحة من غير ضم أى شتم كل واحد منهما الا آخر ولا بى ذرعن الكشميهنى فشمه (فغضب لكل واحد منهما انصاية فكان بينهما ضرب بالجريد) الجريد والراء الغصن الذي يجرد عنه الخوص ولا بى ذرعن الكشميهنى بالجديد بالحاء والدال المهملة من الاول أصوب (والايدى والنعال) قال أنس بن مالك (بلغنا انها) أى الآية (ارزأ) بهزمة مضعومة ولا بوى ذرو الوقت والاصلي نزلت (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما) واستشكل ابن بطلان نزول هذه الآية في هذه القصة من جهة أن الخصامة وقعت بين من كان معه صلى الله عليه وسلم من الصحابة وبين اصحاب عبد الله بن أبي وكانوا حينئذ كفارا وأجيب بأن قول أنس بلغنا انها أنزلت لا يستلزم النزول في ذلك الوقت ويؤيده أن نزول آية الحجرات متأخر جدا وقال مغلطاي فيما نقله عنه في المساميع وفي تفسير ابن عباس واعان ابن أبي رجال من قومه وهم مؤمنون فاقتتلوا قال وهذا فيه ما يزيل استشكل ابن بطلان وذكر سعيد بن جبير أن الاوس والخزرج

• (باب) بالتسوين (ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس) أى ليس من يصلح بين الناس كاذبا فهو من باب القلب قاله في الفتح وبه قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) الاويسى قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) يسكون العين ابن عبد الرحمن بن عوف (عن صالح) هو ابن كيسان (عن ابن نهاب) الزهرى (ان حيد بن عبد الرحمن) بضم الحاء وفتح الميم مصفرا ابن عوف (احبره ان أمه أم كلثوم) بضم الكاف وبالمثلثة (بنت عتبة) بضم العين وسكون القاف ابن أبي معيط اخت عثمان بن عفان لأمه (اخبرته انها سمعت رسول الله) وللأصلي النبي (صلى الله عليه وسلم يقول ليس الكذاب الذي) ولا بى الوقت والاصلي بالذي (يصلح بين الناس) بضم الياء من الاصلاح والجملة في محل نصب خبر ليس (فبقي خيرا) بفتح المثناة التحتية وسكون النون وكسر الميم يقال نعت الحديث بالتخفيف انمسه اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير فاذا بلغته على وجه الافساد والتمية قلت نعتيه بالتشديد كذا قال أبو عبيدة وابن قتيبة والجهور وقال اخبرني هي مشددة وأكثر المحدثين يخففونها وهذا لا يجوز ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلحن ومن خفف لزمه أن يقول خيرا يعنى بالرفع قال ابن الاثير وهذا ليس بشئ فان خيرا ينصب بيضى كما ينصب بشال (أوبقول خيرا) شك من الراوى وليس المراد نفي ذات الكذب بل نفي انمها فالكذب كذب سواء كان للاصلاح أو لغيره وقدير خص في بعض الاوقات في الفساد القليل الذي يؤمل فيه الاصلاح الكثير وعند مسلم والنسائي

وكذا سائر الناس بالاصل والله تعالى اعلم

من رواية يعقوب عن ابراهيم بن سعد عن أبيه في آخر هذا الحديث ولم أجمعه برخص في شيء مما يقول الناس انه كذب الا في ثلاث يعني الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امر أنه لكن هذه الزيادة مدرجة كما بين ذلك مسلم من طريق يونس عن الزهري فجوز قوم الكذب في هذه الثلاثة وقاس بعضهم عليها أمثالها وقالوا ان الكذب مذموم فيما فيه منفعة أو مالم يس فيه مصلحة ومنعه بعضهم مطلقا وجعلوا المذموم هنا على التورية كأن يقول للظالم دعوت لك أمس يعني اللهم اغفر للمسلمين ويعد امرأته بعتية شيء ويريد ان قدر الله وأن يظهر من نفسه قوة في الحرب قال المهلب وانما أطلق عليه السلام للمصلح بين الناس أن يقول ما علم من الخير بين الفريقين ويسكت عما سمع من الشر بينهم لأنهم لا يخبر بالشئ على خلاف ما هو عليه وقال في المصاييح وليس في توبيخ البخاري ما يقتضي جواز الكذب في الاصلاح وذلك أنه قال ليس بالكاذب الذي يصلح بين الناس وساب الكاذب عن الاصلاح لا يستلزم كون ما يقوله كذبا لجواز أن يكون صدقا بطريق التصريح أو التعريض وكذا الواقع في الحديث فانه ليس فيه الكذب الذي يصلح بين الناس واتفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل انما هو فيما لا يسقط حقا عليه أو عليها أو أخذ مالم يس لها أو له وعلى جواز الكذب عند الاضطراب كما لو قصد ظالم قتل رجل هو محتف عنده فله أن ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأنم \* وهذا الحديث ثابت في رواية أبي ذر عن الجوى والمستقلى ماقط عند غيرهما \* (باب قول الامام لا صحابه اذ هبوا بنا نصلي) بالرفع \* وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي فيما جزم به الحاكم قال (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الاويسى) هو من مشايخ المؤلف وروى عنه بلا واسطة في الباب السابق (واسحاق بن محمد الفروي) بفتح الفاء وسكون الراء من مشايخه أيضا (قالا حدثنا محمد بن جعفر) هو ابن أبي كثير (عن أبي حازم) سلمة بن دينار (عن سهل بن سعد) الانصاري (رضي الله عنه ان اهل قباء) بالصرف وفي أول كتاب الصلح أن ناسا من بني عمرو بن عوف (اقتتلوا حتى تراموا بالجارحة فأخبر رسول الله) بضم الهمزة وكسر الموحدة وللأصملي النبي (صلى الله عليه وسلم بذلك فقال) لبعض أصحابه وسمى منهم أبي بن كعب وسهيل ابن بيضاء كما في الطبراني (اذ هبوا بنا نصلي بينهم) برفع نصلي على تقدير نحن نصلي ولا في ذر نصلي بالجزم على جواب الامر \* وفي الحديث خروج الامام في أصحابه للاصلاح بين الناس عند شدة تنازعهم \* وهذا الحديث طرف من الحديث السابق أول كتاب الصلح ومطابقته لما ترجم به هنا ظاهرة \* (باب قول الله تعالى) في سورة النساء مخبر ومشرع ما من حال الزوجين تارة في نفور الرجل عن المرأة وتارة في حال اتفاقه معها وتارة عند فراقه لها (ان يصلحا بينهما ماصلا) أصله أن يصلحا فأبدلت التاء صاد او ادغمت في ناليتها أي يصلحا بأن تحط له بعض المهر أو القسم أو تهب له شيئا تستقبله به وقرأ الكوفيون أن يصلحا من أصلح بين المتنازعين وعلى هذا جاز أن ينتصب صلحا على المفعول به وبينهما ظرف أو حال منه أو على المصدر كما في القراءة الاولى والمفعول بينهما أو هو محذوف (والصلح خير) من الفرقة وسوء العشرة أو من الخصومة ويجوز أن لا يراد به التفضيل بل بيان أنه من الخيوركما أن الخصومة من الشرور قاله البيضاوي \* وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) الثقفى أبو رجاء البغلاني بفتح الموحدة وسكون المعجمة قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها) في تفسير قوله تعالى (وان امرأة خافت من بعلها) وقعت منه لما ظهر لها من الخبايل (نشورا) تجافيا عنها وترفعاً عن صحبتها كراهية لها (او اعراضا) بأن يقل مجالستها ومحادثتها (قالت هو الرجل يرى من امرأته ما لا يحب كبر) يكسر الكاف وفتح الموحدة أي كبر السن والهزم وفي الفرع كبر ابسكون الموحدة وليس هو في اليونانية (او غيره) من سوء خلق أو خلق ولا في ذر عن الجوى والمستقلى وغيره باسقاط الالف وله أيضا عن الكشميهني وغيره بمشاة فوقية بدل الها (فيريدها فراقها فتقول) أي المرأة لزوجها (امسكني) ولا تفارقني (واقسم لي ما شئت) من النفقة وغيرها (قالت) عائشة (قلا) بالقاف لا في ذر ولا (باس) بذلك (اذا تراضيا) أي الرجل وامرأته \* وتأتى مباحث ذلك في تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى بعون الله \* هذا (باب) بالنسبة (اذا اصطبلوا) أي المتخاصمون (على صلح جور) بالاضافة أي ظلم وجور في الفتح وغيره تنوين صلح فيكون جور صفة له (فالصلح) بالقاف جواب اذا المتضمنة معنى الشرط ولا يوجب ذر والوقت والاصملي فهو (مردود) \* وبه قال (حدثنا آدم) بن أبي اياس قال (حدثنا ابن أبي ذئب) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب

قال (حدثنا الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن عبد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود (عن أبي هريرة وزيد  
ابن خالد الجهني رضي الله عنهما) أنهما (قالا جاء أعرابي فقال يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله) القرآن  
أوبحكم الله مطلقا والثاني أول لأن النبي والرجم ليسا في القرآن نعم يؤخذ من الأمر بطاعة الرسول في قوله  
وما آتاكم الرسول فخذوه ونحوه وفي حديث عبادة بن الصامت عند مسلم مر فواخذوا عني خذوا عني قد جعل  
الله من سيدي لا بكر جلد مائة ونفي سنة والنبي بالنبي جلد مائة والرجم فوضيخ دخوله تحت السبيل  
المذكور في الآية فيصير التقريب في القرآن من هذا الوجه لكن زيادة الجلد مع الرجم مفسوخة بأنه صلى الله  
عليه وسلم رجم من غير جلد ولا ريب أنه عليه السلام إنما يحكم بكتاب الله فالمراد أن يقصل بينهما بالحكم الصريح  
لا بالأصل إذ لعلكم أن يفعل ذلك برضاء الخصوم (فقسام خصمه) هو في الأصل مصدر خصمه يخصمه إذا نازعه  
وغالبه ثم أطلق على الخصام وصار اسماله ولذا يطلق على الواحد والاثنتين والاكثر بلفظ واحد مذكرا كان  
الخصام أو مؤنثا لأنه بمعنى ذو كذا على قول البصريين في رجل عدل ونحوه قال تعالى وهل أتاك نيا الخصم  
اذ تسورا الحراب وورجاني وجمع نحو لا تحق خصمان ولم يسم هذا الخصم (فقال صدق أقض) وللاصميلي  
وأبوي الوقت وذرعن الكشمهني والمسئلي فاقض (بيننا بكتاب الله فقال الأعرابي ان ابني) لم يسم (كان  
عسيفا) وفي الشروط فقال الخصم الآخر وهو أفعه منه ثم فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قل قال ان ابني كان عسيفا وظاهر هذه الرواية أن القائل ان ابني كان عسيفا هو الثاني  
لا الأول وجرم الكرماني بأنه الأول لا الثاني ولعله عمك بقوله هنا فقال الأعرابي ان ابني لكن قال الحافظ ابن  
حجر ان قوله فقال الأعرابي ان ابني زيادة شاذة وان المحفوظ في سائر الطرق غير ما هنا انتهى والعسيف بالسين  
المهملة الخفيفة والفتاوى أجيرا (على هذا) لم يقل لهذا ليعلم أنه أجبر ثبات الاجرة عليه لكونه لابس العمل  
وأعته (فزي) ابني (باصراته) لم تسم (فقالوا لي على ابنك الرجم) أي ان كان بكرا واعترف (فقدت ابني منه بانه  
من الغنم ووليدة) أي جارية ومن في قوله منه للبدلية كما في قوله تعالى أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل  
الآخرة (ثم سألت أهل العلم) الصحابة الذين كانوا يفتون في عصره صلى الله عليه وسلم وهم الخلفاء الاربعة وثلاثة  
من الانصار أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وزاد ابن سعد في الطبقات عبد الرحمن بن عوف (فقالوا  
اتم على ابنك جلد مائة) بإضافة جلد المائة في الفرع اليونيني وفي الفرع المقروء على المسدومي جلد ياتسوين  
مائة بالنصب على التمييز وقال الناضي عياض انه رواية الجمهور وقال وجاء عن الاصميلي جلد مائة بالاضافة مع  
اثبات الهاء يعني بإضافة المصدر الى ضمير الغائب العائد على الابن من باب اضافة المصدر الى المفعول قال وهو  
بعيد الآن ينصب مائة على التفسير أو ينضم مضاف أي عدد مائة أو نحو ذلك (وتقريب عام) ونفي عن البلد  
الذي وقعت فيه الجناية (فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا قضين بينكما بكتاب الله) أي يحكمه (اما الوليدة) الجارية  
(والغنم) اللذان اقدبت بهما البنت (فرد) أي مردود (عليك) فأطلق المصدر على المفعول ولا بوي الوقت وذرع  
عن الجوى والمسئلي فترد على صيغة المجهول من المضارع قال ابن دقيق العيد فيه دليل على أن ما أخذ بالمعاوضة  
الفساسدة يجب رده ولا يملك (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) بالاضافة فيه ساراد في باب اذاري امر أنه  
أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم من حديث عبد الله بن يوسف عن مالك عن ابن شهاب وجلد ابنه مائة وعزبه عاما  
(وأما أنت يا أنيس لرجل) من أسلم وهو بضم الهمزة وفتح النون مصغرا هو أنيس بن الضعك الأسلي لا ابن مرثد  
ولا خادمه عليه السلام (فاغد على امرأة هذا) أي انته اغدوة أو امش اليها (فارجهما) ان اعترفت كما في الرواية  
الانثري (فقد اعلمها أنيس فرجهما) بعد أن اعترفت وانما خص عليه السلام أنيسا بهذا الحكم لأنه من قبيلة  
المرأة وقد كانوا يتقرون من حكم غيرهم لكن في بعض الروايات فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرجت قال القرطبي وهو يدل على أن أنيسا إنما كان رسولا ليسمع اقرارها وأن تنفيذ الحكم كان منه عليه  
السلام وبش كل عليه كونه اكتفى في ذلك بشاهد واحد واجيب بأن قوله فاعترفت فأمر بها فرجت هو من  
رواية الليث عن الزهري وقدرناه عن الزهري مالك بلفظ فاعترفت فرجهما لم يقل فأمر بها النبي صلى الله عليه  
وسلم فرجت وعند التعارض فحديث مالك أولى لما تقرر من ضبط مالك وخصوصا في حديث الزهري فإنه من  
أعرف الناس به فأنظروا أن أنيسا كان حاكما واثنا سنا أنه كان رسولا فليس في الحديث نص على انفراذه  
بالشهادة فيجتمعل أن غيره شهد عليها وبقيية مباحث هذا الحديث تأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحدود •

وقد سبق بعض الحديث في باب الوكالة في الحدود ومن كتاب الوكالة \* ومطابقته لما ترجم به في قوله أما الوليدة  
والفهم قرينة عليك لانه في معنى الصلح مما وجب على العفيف من الحد ولم يكن ذلك جائزا في الشرع فكان جورا  
وبه قال (حدثنا يعقوب) هو ابن ابراهيم الدوري كما في المغازي في باب من شهد بدرا قال البخاري حدثنا يعقوب  
ابن ابراهيم قال أبو ذر في روايته أي الدوري وبذلك رحمه الحافظ ابن حجر حلالا لما طلقه البخاري هنا على ما قبله  
في المغازي قال وهذه عادة البخاري لا يهتم بنسبة الراوي الا اذا ذكرها في مكان آخر فبهملها استغناء عنها بما  
ذكره قال (حدثنا ابراهيم بن سعد) بسكون العين (عن أبيه) سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (عن  
القاسم بن محمد) هو ابن أبي بكر الصديق المدني (عن عائشة رضي الله عنها) انها (قالت قال رسول الله) ولا بوي  
الوقت وذو النبي (صلى الله عليه وسلم من احدث في أمرنا) دينا (هذا ما ليس فيه) مما لا يوجد في كتاب ولا سنة  
ولا بوي الوقت وذو رمنه (فهو رذ) من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول أي فهو مردود أي باطل غير معتد به  
\* وهذا الحديث أخرجه مسلم في الاقضية وأبو داود وابن ماجه في الشئ (رواه) أي الحديث المذكور (عبد  
الله بن جعفر) أي ابن عبد الرحمن بن المسور بن مخزوم (الهمز) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بينهما خاء موحدة  
ساكنة فراء مفتوحة نسبة الى جده الأعلى فيما وصله مسلم من طريق أبي عامر العقدي والبخاري في خلق  
أفعال العباد (وعبد الواحد بن أبي عون) المدني فيما وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه وليس  
عبد الواحد في البخاري سوى هذا (عن سعد بن ابراهيم) بن عبد الرحمن بن عوف وسعد بسكون العين \* هذا  
(باب) بالتسوية (كيف يكتب) بضم أوله وفتح ثالثة مبنيا للمفعول أي كيف يكتب الصلح \* يكتب (هذا  
ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان) فيكتب في ذلك ان كان مشهورا (ولم) ولا يذر عن الكشميهني وان لم (ينسبه  
الى قبيله او نسبه) ولا يذر ولا يصلي في نسخة الى قبيله باسقاط المثناة القومية التي بعد اللام اذا كان  
مشهورا بدون ذلك بحيث يؤمن اللبس والافتقار الى النسبة \* وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) بالوحدة والمجعة  
المشدة أبو بكر العبدى البصرى المعروف ببندار قال (حدثنا غندر) محمد بن جعفر قال (حدثنا شعبة) بن  
الحجاج (عن أبي اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني الكوفي أنه (قال سمعت البراء بن عازب رضي الله  
عنه ما قال لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الحديبية) بتخفيف الياء في القرع كاصله وغيره قال  
القاضي عياض كذا ضبطناه عن المتقين وعامة الفقهاء والمحدثون يشددونها وهي قرية ليست بالكبيرة سميت  
بئر هنانة عند مسجد الشجرة (كتب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه) بأمره صلى الله عليه وسلم وسقط لغير  
أبوي ذر والوقت ابن أبي طالب (بينهم) أي بين المسلمين والمشركين (كأبا) بالصلح على أن يوضع الحرب بينهم عشر  
سنين وأن يؤمن بعضهم بعضا وأن يرجع عنهم عامهم (فكتب محمد رسول الله) فيه حذف أي هذا ما قاضى عليه  
محمد رسول الله زاد في رواية غير أبي ذر صلى الله عليه وسلم (فقال المشركون لا تكتب محمد رسول الله لو كنت  
رسولا لم نقا تلك فقال) صلى الله عليه وسلم (أعلى) رضى الله عنه (أحمه) بضم الحاء في الفرع كاصله وفي نسخة  
بفتحها أي الخ الخط الذي لم يريدوا انبائه يقال محوت الكتابة ومحيتها (فقال) ولا بوي ذر والوقت قال (علي  
رضي الله عنه) (ما أنا بالذي أحمه) ليس بخالفة لأمره عليه الصلاة والسلام بل علم بالقريظة أن الأمر ليس  
للابحباب (فحماء رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد أبو ذر عن الكشميهني والمستلى بيده (وصالحهم على أن يدخل  
هو وأصحابه) في العام المقبل مكة (ثلاثة أيام ولا) بالواو ولا يذر فلا (يدخلوها الا بجلبان السلاح) بضم الجيم  
وسكون اللام وبضمها وتشديد الموحدة وقال عياض وبالتشديد ضبطناه وصوبه ابن قتيبة وبالتخفيف ضبطه  
الهروي وصوبه وانما اشترطوا ذلك ليكون أمانة للسلام لتلايظن انهم دخلوها قهرا (فسألوه ما جلبان السلاح)  
بتخفيف الموحدة وتشديد ها (فقال) ولا يذر قال (القرا بعمافيه) \* ومطابقته للترجمة في قوله فكتب محمد  
رسول الله ولم ينسبه لايه وجده وأقره صلى الله عليه وسلم على ذلك لامن اللبس \* وهذا الحديث أخرجه  
مسلم في المغازي وأبو داود في الحج \* وبه قال (حدثنا عبد الله بن موسى) بضم العين مصفرا أبو محمد العباسي  
مولاهم الكوفي (عن اسرائيل) بن يونس بن أبي اسحاق (عن) جده (أبي اسحاق) السبيعي (عن  
البراء) وللأصلي زيادة ابن عازب (رضي الله عنه) أنه (قال اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في ذي  
القعدة) بفتح القاف في القرع كاصله وغيرهما (قأبي اهل مكة ان يدعوه) بفتح الدال أي امتنعوا أن

يتركوه (يدخل مكة حتى قاضاهم) من القضاء وهو احكام الامر وامضاؤه (على ان يقيم بها ثلاثة ايام) فقط  
 (عليه وسلم) (كاتبوا الكتاب) بخط علي (كتبوا هذا ما قاضي عليه محمد رسول الله) زاد في غير رواية أبي ذر رضي الله  
 عليه وسلم (فقالوا) أي المتركون (لا تقر بها) أي بالرسالة (قلوا) بالقضاء ولا يذروا (تسلموا) رسول الله  
 ما منعناكم من دخول مكة وعبر بالمضارع بعد لولا التي للماضي لتدل على الاستمرار أي استقر عدم علمنا برسالتك  
 في سائر الأزمنة من الماضي والمضارع وهذا كقوله تعالى لو بطيكم في كثير من الامر لعنتم قوله في شرح  
 المشكاة (لكن انت محمد بن عبد الله قال انما رسول الله وانما محمد بن عبد الله ثم قال لعلي - ارحم رسول الله - بالرفع على  
 الحكاية ولا يذروا الوقت ارحم رسول الله بالنصب على المفعولية (قال) أي على - (لا والله لا يحول أبدا) لعلمه  
 بالقرائن أن الامر ليس للايجاب (فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب فكتب) اسناد الكتابة اليه صلى  
 الله عليه وسلم على سبيل الجواز لانه الامر بها وقيل كتب وهو لا يحسن بل أطلق يده بالكتابة ولا ينافي هذا  
 كونه أميا لا يحسن الكتابة لانه ما حرك يده تحريك من يحسن الكتابة انما حركها فجاء المكتوب صوابا من غير  
 قصد فهو ومهجزة ودفع بأن ذلك مناقض لمهجزة أخرى وهو كونه أميا لا يكتب وفي ذلك الختام الجاحد وقيام اللجنة  
 والمهجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعضا وقيل لما أخذ القلم أوحى الله اليه فكتب وقيل ما مات حتى كتب  
 (هذا) إشارة الى ما في الذهن مبتدأ خبره قوله (ما قاضي) ومفسره زاد أبو ذر عن الكشي عن أبيه (محمد بن عبد  
 الله لا يدخل) بفتح أوله وضم ثالثة (مكة - سلاح) بالرفع وللأصلي أن لا وله ولا يذروا الوقت بسلاح بزيادة حرف الجز  
 ولا يذروا الوقت وذو لا يدخل بضم أوله وكسر ثالثة مكة - سلاحا بالنصب على المفعولية (الأي القرب) وقوله  
 لا يدخل مفسر لقوله قاضي وكذا قوله (وان لا يخرج) بفتح أوله وضم الراء (من اهلها باحد) أي من الرجال (ان  
 اراد أن يتبعه) بتشديد المثناة الفوقية ولا يذروا الاصلي يتبعه بسكونها (وان لا يمنع احدا من اصحابه اراد أن  
 يقيم بها) أي بمكة (فلما دخلها) أي مكة في العام القابل (ومضى الاجل) وهو الايام الثلاثة أي قرب انقضاءها  
 كقوله تعالى فاذا بلغن أجلهن قال الكرمانى ولا بد من هذا التأويل ثلاثين يوما بالشرط (أو أعليا)  
 رضي الله عنه (فقالوا قل لصاحبك) أي النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذروا عن الحموى والمستعمل لا صاحبك النبي  
 صلى الله عليه وسلم ومن معه (أخرج عن مقدم مضى الاجل) زاد البيهقي فخذنه بذلك على - فقال نعم (فخرج النبي  
 صلى الله عليه وسلم قبلتهم ابنة) وللأصلي بنت (حزرة) اسمها عمارة أو امامة (يا عم يا عم) مرتين أي تقول له  
 عليه السلام يا عم لانه عمها من الرضاة (فتناولها على) وللأصلي على - بن أبي طالب (فأخذ بيدها وقال  
 لفاطمة عليها السلام دونك) بكسر الكاف أي خذي (ابنة عن حملتها) بلفظ الماضي ولعل النساء سقطت وقد  
 ثبتت في رواية النساء من الوجه الذي أخرجه عنه البخاري ولا يذروا عن الكشي عن اهلها وعند الحاكم من  
 مرسل الحسن فقال على - لفاطمة وهي في هودجها أمسكها عندك (فاختصم فيها) أي بعد أن قدموا المدينة  
 كما في حديث علي - عند أحد والحاكم (علي - وزيد) هو ابن سارته (وجعفر) أخو علي - في أعم تكون عنده (فقال  
 علي - أنا أحيى بها وهي ابنة عمي) زاد في حديث علي - عند أبي داود وعند ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهي أحيى بها (وقال جعفر ابنة عمي وحالتها) أي أسماء بنت عيسى (تحتي) زوجتي (وقال زيد ابنة أخي) لانه  
 صلى الله عليه وسلم أخى بين زيد وأبيها حزة (فمضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لحالتها) زوجة جعفر وفي حديث  
 ابن عباس عند ابن سعد في شرف المصطفى بسند ضعيف فقال جعفر أوى بها فخرج جانب جعفر باجتماع قرابة  
 الرجل والمرأة (وقال) عليه السلام (احالة بمنزلة الام) في الحضانة لأنها تقرب منها في الحنو والشفقة  
 والاهتمام الى ما يصلح الولد ولم يقدح في حضانتها كونها متزوجة بمن له مدخل في الحضانة بالعصوبة وهو ابن  
 العم واستتبط منه أن الخلة مقدمة في الحضانة على العمة لأن صفية بنت عبد المطلب كانت موجودة حينئذ  
 وإذا قدمت على العمة مع كونها أقرب العصبات من النساء فهي مقدمة على غيرها وفيه تقديم أقارب الأم  
 على أقارب الأب وغير ذلك مما يأتي ان شاء الله تعالى في محله (وقال) عليه السلام (أعلى - أنت مني وأنا منك)  
 أي في النسب والسابقة والمحبة وغيرها (وقال جعفر اشبهت خلقي وخلق) بفتح الخاء في الاولى وضمها في الثانية  
 وهي منقبة جليلة لجعفر (وقال زيد انت اخونا) في الايمان (ومولانا) من جهة أنه اعتقه فطيب صلى الله عليه  
 وسلم قلوبهم بنوع من التشريف على ما يليق بالحال وان كان قضي لجعفر فدين وجه ذلك وهذا الحديث



أخرجه الترمذي أيضا ويأتي بقية مباحثه ان شاء الله تعالى في عمدة القضية \* (باب) حكم (الصلح مع المشركين فيه عن ابي سفيان) حضرين حرب في شأن هرقل المسوق أول الكتاب والغرض منه هنا الإشارة الى مدة الصلح المذكورة في قوله ونحن منه في مدة وغير ذلك (وهال عوف بن مالك) يفتح العين المهملة وسكون الواو آخره قاله الاصحى القطافي فيما وصله المؤلف بقامه في الجزية من طريق أبي ادريس الخولاني (عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تكون هدنة) بضم الهاء وسكون الدال أي صلح (بينكم وبين بني الاضر) هم الروم (وفيه) أي في الباب روى (سهم بن حنيفة) بضم الحاء المهملة واللام الاصلية في آخر الجزية وللأصلي وفيه عن سهل ابن حنيفة (لقد رأيتنا يوم أبي جندل) يفتح الجيم وسكون التون وفتح الدال المهملة آخره لام العاصم بن سهيل حين حضر من مكة الى الحديبية يرسف في قيوده الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان يكتب هو وأبوه سهيل بن عمرو كتاب الصلح وكان أبو جندل قد أسلم بمكة فحبسه أبوه فهرب وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ أبوه سهيل يجره ليرده الى قريش فجعل أبو جندل يصرخ بأعلى صوته ياء عشر المسلمين أردا الى المشركين يقتلون في دين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا جندل اصبروا حسب فان الله يجعل لك ولان معك من المستضعفين بمكة فربا ومخرجا وانما قد عقدنا بيننا وبينهم صلحا وعهدا ولا نقدر بهم وسقط قوله لقد رأيتنا يوم أبي جندل لغير أبي ذر كما في الفرع واصله وقال في الفتح ولم يقع في رواية أبي ذر والاصلي لقد رأيتنا يوم أبي جندل وللأصلي كما في الفرع واصله رأيتنا بمزة ففوقية ساكنة فنون فألف فليتا مل (و) في الباب أيضا روت (اسماء) بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها فيما وصله في الهبة يلفظ قدمت على أي رغبة في عهد قريش لان فيه معنى الصلح (والمسور) بن محرمة فيما وصله في كتاب الشروط (عن النبي صلى الله عليه وسلم) ويأتي ان شاء الله تعالى بعد سبعة أبواب (وهال موسى بن مسعود) أبو حذيفة الندي فيما وصله أبو عوانة في صحيحه وغيره (حدثنا سفيان ابن سعيد) هو الثوري (عن ابي اسحاق) هو السبيعي (عن ابراهيم بن عازب رضي الله عنه) أنه قال صلح النبي صلى الله عليه وسلم المشركين يوم الحديبية (بالتخفيف) على ثلاثة اشياء على أن من اتاه من المشركين ودعه اليهم) بدل من قوله ثلاثة اشياء (ومن اتاهم من المسلمين لم يرذوه) اليه (وعلى أن يد حلها من قابل) أي مكة من طم قابل والواو في ومن وعلى للعطف على السابق (ويقيم) بالنصب عطا على السابق (بها) أي بمكة (ثلاثة أيام) أي لا غير (ولا يد نطها الا يجلبان السلاح) يضيف الموحدة وتشديد ها (السيف والقوس ونحوه) بالجر فيها بدلا من سابقها قال في التفتيح كذا وقع مفسر انا وهو مخالف لقوله في السياق السابق فساو لم يجلبان السلاح قال القرباب بما فيه وهو الاصول قال الازهرى الجلبان يشبه الجراب من الادم يضع فيه الراكب سيفه مغمودا ويضع فيه سوطه وادواته وبعقلها في آخره الرحل أو وسطه انتهى قال في المصاييح قطي ما طاله الازهرى لا يخالف ما في هذا الحديث السياق الاول أصلا فانه هنا مفسر السلاح الذي وضع في الجلبان بالسيف والقوس ونحوه ولم يفسره في الاول حيث قال القرباب بما فيه فأى تخالف وقع قنأمله (لجاء) ولا يذرعن الهوى والمستقلى لجعل (أبو جندل) عبد الله او العاصم بن سهيل (يحمل في قيوده) يفتح الياء وسكون الحاء المهملة وضم الجيم أي يمشي مثل الخيلة الطير الذي يرفع رجلا ويضع أخرى لأن المقيد لا يمكنه أن يقتل رجله مصا (فرده) صلى الله عليه وسلم (اليهم) محافضة للعهد ومراعاة للشرط ولا تنأى في الغالب لا يبلغ به الهلاك (قال لم يذكر) ولا يورى ذرو الوقت والاصيل في نسخة قال أبو عبد الله أي البضاري لم يذكر (مؤمل) بتشديد الميم الثانية مفتوحة ابن اسماعيل في روايته لهذا الحديث (عن سفيان) الثوري (أبا جندل) فتابع موسى بن اسماعيل الا في قصة أبي جندل فلم يذكرها (وقال) بدل قوله الا يجلبان السلاح (الا يجلب السلاح) بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة وأما القط والتون ولم يشدد الموحدة في الفرع \* وطريق مؤمل هذا أخرجه موصولا أحد في مسنده منه \* وبه قال (حدثنا محمد بن رافع) بإقفا والعين المهملة العمامة ابن أبي يزيد أبو عبد الله القشيري النيسابوري قال (حدثنا سريج بن النعمان) بسين مهمل مضعومة آخره جيم البغدادى الجوهري وهو من شيوخ المؤلف قال (حدثنا فليح) هو ابن سليمان بن المغيرة واسمه عبد الملك فشهري بقطبه فليح (عن نافع) مولى ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة حال كونه معقرا غثال كفار قريش بينه وبين البيت (الحرام أي منقوه) فقصر هديه وحلق رأسه (ناويا التحلل من

عمره (بالحدسية) وهي من الحل (وقاضاهم) أي صالحهم (على أن يعقر العام المقبل ولا يحمل) ولا يولى الوقت  
 وذرعن الجوى والمقتلى ولا يحمل بمساة فوقية بعد الحاء (سلاح عليهم الأسوقا ولا يقيم بها) بمكة (الأماء حبوا)  
 وفي الرواية السابقة ويقيم بها ثلاثة أيام (فاعقر من العام المقبل قد دخلها) عليه الصلاة والسلام (كما كانت  
 صالحهم) من غير حل سلاح الأماء استنق (فلما أقام بها ثلاثاً) ولا يلى الوقت في نسخة ثلاثة (أمروه) عليه الصلاة  
 والسلام (أن يخرج) من مكة (تخرج) عليه الصلاة والسلام • وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال  
 (حدثنا بشر) بموحدة مكسورة فتش مكية ابن الفضل قال (حدثنا يحيى) بن سعيد الأنصاري (عن يونس  
 ابن يسار) بنهم الموحدة وفتح المجهة مصغراً ابن يسار بالمهمل المحقة المدني (عن سهل بن أبي حنيفة) بفتح الحاء  
 المهملة وسكون المثناة عامر بن ساعدة الأنصاري المدني الصحابي أنه (قال أطلق عبد الله بن سهل) الأنصاري  
 الحارثي (ومحمدة بن مسعود بن زيد) بنهم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التسمية المكسورة وبالصاد  
 المهملة الحارثي (إلى خير وهو) أي خير ولا يذر عن الكنعين وهم أي أهل اليهود والأصلي وهو (ومثله  
 صلح) مع المسلمين • وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الجزية والادب والديان والاحكام ومسلم في الحدود  
 وأبو داود في الديان وصححه الترمذي وابن ماجه وأخرجه النسائي في القضاء والقسامة • (باب الصلح  
 في الديانة) • وبه قال (حدثنا محمد بن عبد الله) بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك (الأنصاري) البصري  
 قاضياً (قال حدثني) بالأفراد (جيد) الطويل (عن أنس) هو ابن مالك رضي الله عنه (حدثهم أن الربيع) بنهم  
 الراية وفتح الموحدة وكسر المثناة التسمية المشددة آخره عين مهمل (وهي ابنه النضر) بفتح النون وسكون  
 الضاد المجهة الأنصارية عمة أنس بن مالك (كسرت قيسه جارية) أي شابة لارقيقة ولم تسم (فطلبوا) أي قوم  
 الجارية (الارض وطلبوا) منهم أيضاً (الغزو) عن الربيع (فأبوا) أي امتنع قوم الجارية فقرررضوا بأخذ الارض  
 منهم ولا بالغزو عنها (فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم) وتخاصموا بين يديه (فأمرهم) ولا يذر قاضياً بخصم  
 النصب (بالقصاص) فقال انس بن النضر (وهو عم أنس بن مالك) المشهد يوم أحد التزلزله فيه قوله تعالى من  
 المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه (انكسر ثنية الربيع يا رسول الله لا) الله (الذي بعثك بالحق  
 لا تكسر ثنيها) قال البيضاوي لم يرد به الرد على الرسول والانكار لحكمه وانما طاله بوقعا وربما من فضله تعالى  
 أن يرضى خصمه ويلقى في قلبه أن يعفو عنها ابتغاء مرضاته وقال شارح المسئلة لا في قوله لا والذي بعثك بالحق  
 ردًا للمكمل بل نفي لوقوعه وقوله لا تكسر اخبار عن عدم الوقوع وذلك لما كان له عند الله من القرب والرفق  
 والثقة بفضل الله ولطافة في حقه انه لا ينجيه بل يلهمهم العقول عليه قوله في رواية مسلم لا والله لا يقص منها  
 أبداً وأنه لم يكن يعرف أن كتاب الله القصاص على التعيين بل ظن الضير لهم بين القصاص والدية أو أراد  
 الاستشفاق به صلى الله عليه وسلم الميم (فقال) ولا يولى ذروا الوقت والأصلي قال (يا انس كتاب الله القصاص)  
 برفعها على الابتداء والخبر والمعنى حكم الكتاب على حذف المضاف وأشار به إلى نحو قوله تعالى من اعتدى  
 عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله والسن بالسن ان قلنا شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد له نسخ  
 في شرعنا قال في المصابيح كالتمتع ويروي كتاب الله بالنصب على الاغراء أي عليكم كتاب الله القصاص بالرفع  
 مبتدأ حذف خبره أي القصاص واجب أو مستحق أو نحو ذلك (فرضى القوم وعفوا) عن الربيع فتركوا  
 القصاص (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) ان من عباد الله من لو افسد على الله لارتد في قبضه وهو ضال الخلت  
 وجعله من زمرة الخلفين وأولياء الله المطيعين (زاد الفزاري) بفتح الفاء وتحقيف الزاي والراء مروان بن  
 معاوية الكوفي سكن مكة فهاضمه المؤلف في سورة المائدة (عن جيد) الطويل (عن انس) فرضى القوم وقبلوا  
 الارش • وهذا موضع الترجة لان قبول الارش هو ضيق القصاص لم يكن الا بالصلح • وهذا الحديث أخرجه  
 في التفسير والديان ومسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه • (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم) سقط لفظ  
 باب لا يلى ذر فيكون قول النبي رفعاً على ما لا يجنى (لله) بن علي رضي الله عنهما ابن هذاسيد (هذا مبتدأ  
 مؤخر وسيد خبر بعد خبر واللام في اللبس بمعنى عن (ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمين) الفئتين القوم  
 جهته والتي من جهة معاوية عند اختلافهما على الخلافة (وقوله جل ذكراً) بالجر عطفاً على المجرور بالاضافة  
 وبالرفع عطفاً على رواية سقوط لفظ باب وسقط قوله جل ذكراً في رواية أبي ذر (فأصلحوا بينهما) فيه إشارة إلى

قوله فطلبوا أي قوم ابنه  
 هكذا في النسخ وصوابه أن  
 فطلبوا أي قوم الربيع من  
 الجارية الارش أي أن يقبض  
 منهم الارش اه

أن الصلح مندوب إليه . وفيه قال (حدثنا عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن أبي  
 موسى) إسرائيل بن موسى البصري أنه (قال سمعت الحسن) البصري (يقول استقبل والله الحسن بن علي  
 معاوية) نصب على المقعولية ابن أبي سفيان رضي الله عنهم (بكتاب) بالمشاة الفوقية أي بجيوش (امثال  
 الجبال) أي لا يرى طرفها أكثرها كما لا يرى من قابل الجبل طريقه (فقال عمرو بن العاصي) بآيات البلاء محترضا  
 لمعاوية على قتال الحسن (أني لا أرى كتاب لا قولي) لا تدبر (حتى تقتل أقرانها) بفتح الهمة جمع قرن بكسر القاف  
 وهو الكف . والنظير في الشجاعة والحرب (فقال له معاوية) جوابا عن مقاتله (وكان والله خيرا رجلين) جملة  
 معترضة من قول الحسن البصري أي وكان معاوية خيرا من عمرو بن العاص لأنه كان يحرض معاوية على  
 القتال ومعاوية توقع الصلح وأن الحسن يبايعه ويأخذ منه ما يريد من غير قتال (أي عمرو) حرف نداء ومنادي  
 مبني على الضم (أن قتل هؤلاء هؤلاء هؤلاء) الأول مر قوع على الضاعلية والثاني منصوب على  
 المقعولية في الموضعين أي أن قتل جيشنا جيشه أو قتل جيشه جيشنا (من لي) أي من يتكفل لي (يا مورا الناس)  
 هو جواب الشرط في قوله أن قتل جيشنا جيشه أي المطالب عند الله على كلا التقديرين (من لي) ولا يذر من لنا  
 (بنسائهم من لي بضيعتهم) بفتح الضاد المجمة وسكون التحتية وبالعين المهملة أي عيالهم قال العيني وروى  
 بصبيتهم يعني بالصاد المهملة والموحدة قال وعلى هذه الرواية فسرهما الكرماني بقوله والصيغة المراد بها  
 الأطفال والضعفاء لأنهم لو تركوا بحالهم اضاعوا لعدم استقلالهم بالمعاش انتهى والذي في النسخة التي  
 وقعت عليها من الكرماني والصيغة بالضاد المجمة ثم روى المؤلف الحديث في الفتن بلفظ قال معاوية من لذراري  
 المسلمين ومثلهوم هذا أن معاوية كان راغبا في الصلح وترك الحرب ليسلم من تبعه الناس دنيا وأخرى رضي الله  
 عنه (قبعث إليه) أي بعث معاوية إلى الحسن (رجلين من قريش من بني عبد شمس عبد الرحمن بن سمرة) بالنصب  
 بدلا من رجلين ابن حبيب بن عبد شمس القرشي من مسلمة الفتح (وعبد الله بن عامر بن كز) بضم الكاف وفتح  
 الراء وسكون التحتية آخره زاي وسقط قوله ابن كز في رواية الأصيلي (فقال) معاوية لهما (أذهب إلى هذا  
 الرجل) الحسن (فاعرض عليه) الصلح (وقولا له وأطلب إليه) قال الكرماني أي يكون مطلوبكما مقوضا إليه  
 وطلبكما منتهيا إليه أي التزاما مطالبه (فأتياه قد دخلا عليه فتكلما) ولا بوي ذرو الوقت وتكلما بالواو بدل الفاء  
 (وقالا له) ولا بوي ذرو حده فقلالا (وطلبا) بالواو ولفظ أبوي ذرو الوقت والأصيلي فطلبا (إليه فقال لهما) أي  
 للرسولين ولا بوي الوقت وذرعن الجوى والمستمل فقال لهم (الحسن بن علي) أي للرسولين ومن معهما (أجابوا  
 عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال) بالخلافة ما صارت أنشأه عادة في الانفاق والافضال على الأهل والحاشية  
 فان تخليت من أمر الخلافة قطعت العادة (وان هذه الآلة قد عانت في دمائها) بعين مهملة فألف ثلثة فتنة  
 فوقية أي اتسعت في القتل والافساد فلا تكف إلا بالمال (قال) عبد الرحمن وعبد الله (فأنه) أي معاوية  
 (يعرض عليك كذا وكذا) أي من المال والاقوات والثياب (ويطلب اليك ويسألك) وكان الحسن فيما قاله  
 ابن الأثير في الكامل قد كتب إلى معاوية كتابا وذكرفيه شروطا وأرسل معاوية رسوله المذکورين قبل  
 وصول كتاب الحسن إليه ومعهما صحيفة بيضاء محتوم على أسفلها وكتب إليه أن اكتب إلى في هذه الصحيفة  
 التي خفت أسفلها بما شئت فهو لك (قال) الحسن (فمن لي) أي من يتكفل لي (بهذا) الذي ذكرتهما (قالا نحن)  
 نتكفل (لأنه فاسألهما) الحسن (شينا لا قالا نحن) نتكفل (لأنه) وسقط من قوله فاسألهما إلى آخره في رواية  
 أبي ذرعن الجوى والكشميني (فصالحه) الحسن على ما وقع من الشروط رعاية لمصلحة دينية ومصلحة الآلة  
 وقبل أن معاوية أجاز الحسن بثلثمائة ألف ألف ثوب وثلاثين عبدا ومائة جبل وقرأت في كامل ابن الأثير أن  
 الحسن لما سلم معاوية أمر الخلافة طلب أن يعطيه الشروط التي في الصحيفة التي ختم عليها معاوية فأبى ذلك  
 معاوية وقال قد أعطيتك ما كنت تطلب وكان الذي طلب الحسن منه أن يعطيه ما في بيت مال الكوفة ومبلغه  
 خمسة آلاف ألف وخارج دار الجرد من فارس ثم انصرف الحسن إلى المدينة قال الكرماني وقد كان يومئذ  
 الحسن أحق الناس بهذا الأمر فدعاه ورعه إلى ترك الملك رغبة فيما عند الله ولم يكن ذلك لعله ولا لقلته  
 فقد بايعه على الموت أربعون ألفا وفيه دلالة على جواز النزول عن الوظائف الدينية والدنيوية بالمال وجواز  
 أخذ المال على ذلك وإعطائه بعد استيفاء شرائطه بأن يكون النزول له أولى من النازل وأن يكون المبذول

من مال الباذل (فقال) ولا بوى ذرو الوقت والاصيل قال (الحسن) أى البصرى (وقد سمعت بابكره) نضع  
 ابن الحارث الثقفى (يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المبر والحسن بن على الى جنبه وهو يقبل  
 على الناس مرة وعليه اخرى) الواو فى قوله والحسن وفى قوله وهو يقبل للناس (ويقول أن ابى هذا سيد ولعل  
 الله أن يصلح به بين فئتين) تنبيه فئته أى فرقته (عظيمتين من المسلمين قال قال لى على بن عبد الله) المدينى ولا بوى  
 الوقت وذرو والاصيل قال أبو عبد الله أى البخارى قال لى على بن عبد الله (انما نبت لنا سماع الحسن  
 البصرى) (من ابى بكره) نفع المذكور (بهذا الحديث) لانه صرح فيه بالسماع وفى رواية أبى ذر لهذا باللام  
 بدل الموحدة \* وقد أخرج المؤلف هذا الحديث عن على بن المدينى عن ابن عيينة فى كتاب الفتن ولم يذكر هذه  
 الزيادة وأخرجه ايضا فى علامات النبوة وفضل الحسن وأبو داود فى السنة والترمذى فى المناقب والنسائى فيه  
 وفى الصلاة واليوم والليله \* هذا (باب) بالتزوين (هل يشترط الامام) لاحد الخصمين أو لهما جميعا (بالصلح)  
 وحرف الاستفهام ساقط لغير ابى ذر عن لجوى والمستعلى \* وبه قال (حدثنا اسماعيل بن ابى اويس قال حدثنى)  
 بالافراد (أخى) عبد الحميد بن ابى اويس (عن سليمان) بن بلال (عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن ابى الرجال  
 محمد بن عبد الرحمن) الانصارى وكان له أولاد عشرة رجالا كاملا بن فكنى بابى الرجال (أن أمه عمرة) بفتح الهين  
 وسكون الميم (بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زبارة الانصارى (فالت سمعت عائشة رضى الله عنها تقول سمع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم) بضم الخاء جمع خصم (بالباب عالية اصواتهم) بفتح عالية صفة  
 لخصوم وفى نسخة عالية بالنصب على الحال من خصوم وان كان نكرة لتخصيصه بالوصف أو من الغمير المستكن  
 فى الظرف المستقر والغمير الكشيم فى اصواتهم بالتثنية فالجمع باعتبار من حضر الخ وممة والتثنية باعتبار الخصمين  
 أو التخاصم وقع من الجانبين بين جماعة فجمع ثم نبنى باعتبار جنس الخصم قال الخافض ابن حجر ولم أفهم على تسمية  
 واحد منهم (واذا احدهما) أحد الخصمين مبتدأ خبره (بوضع الآخر) يطالب منه أن يضع من دونه شيئا  
 (ويسترفقه فى شئ) يطلب منه أن يرفقه به فى الاستيفاء والمطالبة (وهو يقول والله لا افعل) ماسأله من  
 الخطيئة (نخرج) ولا بوى ذرو الوقت والاصيل خرج بخذف التاء (عليهما) على المتخاصمين (رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقال ابن المتألى على الله) بضم الميم وفتح المدة الفوقية والهمزة وتشديد اللام المكسورة الخالف  
 المبالغ فى اليمين (لا يفعله المعروف فقال أما يا رسول الله) المتألى (وله) أى تخشى (أى ذلك أحب) من وضع  
 المال والرفق ولا بوى ذرو الوقت فله بالنساء بدل الواو أى بالنصب وللاصيل له بإسقاط القاء والواو \* واستنبط  
 من الحديث فوائد لا تختفى على المتأمل وفيه ثلاثة من التابعين وكل رجاله مديون وأخرجه مسلم فى الشركة  
 \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف مصغرا قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن  
 جعفر بن ربيعة عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم أنه (قال حدثنى) بالافراد (عبد الله بن كعب بن مالك عن  
 كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن ابى حذرد) بفتح الخاء وسكون الدال وفتح الزاء آخره دال مهملة لات  
 (الاسلى مال) وكان اوقيتين كما أفاده ابن ابى شيبة فى رواية (فدنيه) ولا بى ذر عن الكشيمى قال فلقبته (فلزمه  
 حتى ارتفعت اصواتهما) زاد فى باب التقاضى والملازمة فى المسجد من كتاب الصلاة حتى سمعها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو فى بيته تخرج اليهما (فترجمهما النبي صلى الله عليه وسلم) وهما فى المسجد (فقال يا كعب  
 زاد فى الباب المذكور قال لبيك يا رسول الله) فاشار عليه السلام (بيده كأنه يقول) ضع عنه من ديك  
 (النصف فاخذ) كعب (نصف ماله عليه) وسقط لغير أبى ذر فله والخبر فى عليه لابن ابى حذرد (وتركنا) (حدثنا  
 \* وهذا الحديث قد سبق فى الصلاة مع مباحثه \* (باب فضل الاصلاح بين الناس والعدل بينهم) \* وبه قال  
 (حدثنا اسحاق بن منصور) ابو يعقوب الكوفي (ابن الروزى) وسقط لغير أبى ذر ابن منصور قال (أخبرنا عبد الرزاق)  
 ابن همام قال (أخبرنا معمر) بفتح الميم بينهم ما عين مهملة ساكنة ابن راشد (عن همام) بفتح الهاء وتشديد الميم  
 الاول ابن منبه (عن ابى هريرة رضى الله عنه) أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلامى) بضم السين  
 المهمة وتخفيف اللام وفتح الميم مقصود أى كل مفصل من المفصل الثلاثة والستين التى فى كل واحد (من  
 الناس عليه) فى كل واحد منها (صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس) بنصب كل نظر فالما قبله وفى القوم كل بالرفع  
 مبتدأ وأجله بعده خبره والعائد يجوز حذفه شكر الله تعالى بأن جعل عظامه مفصل تقدر على القبض والبسط



وغيرهما وبالمجتبى كما في المصباح كالتمجيح أي قلعه (فوضعه في المريد) بكسر الميم وفتح الواو وحدة الموضع الذي  
تخطف فيه الثمرة وجواب إذا قوله (أذنت) بهمة مدودة وتاء الضمير منه مفتوحة أي اعلمت (رسول الله صلى  
الله عليه وسلم) ووضع المظهر موضع المنع لتقوية الداعي أو للاشعار بطلب البركة منه ونحوه وفي القرع ضم  
التاء أيضا (لجاء) عليه السلام (ومعه أبو بكر وعمر) رضي الله عنهما (تجلس عليه) أي على القعر (ودعا) فيه  
(بالبركة) ثم قال ادع غرما لك فأوفهم) دينهم قال جابر (فأتركت أحدا له على أبي دين) اليهودي وغيره (الاقضية  
وفضل ثلاثة عشر وسقا) بفتح الصاد المجهمة من فضل ولا يذرو فضل يكسرها قال ابن سيده في المحكم فضل الشيء  
يفضل أي من باب دخل يدخل وفضل يفضل من باب حذر يحذر ويفضل نادر جعلها بيوية كت غوت وقال  
الليثاني فضل يفضل كحسب يحسب نادر كل ذلك بمعنى والفضالة ما فضل من الشيء (سبعة عجرة) هي من أجود  
تمور المدينة (وستة لون) نوع من التخل وقيل هو الدقل (أوستة عجرة وسبعة لون) شك من الراوي (فوافيت مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فذكرت ذلك له فضحك فقال أنت أبا بكر وعمر) رضي الله عنهما (فأخبرهما)  
لكونهما كانا حاضرين معه حين جلس على القعر ودعا فيه بالبركة مهمين بقصة جابر (فقالا) لما أخبرهما جابر (لقد  
علمنا ذنبا) أي حين صنع (رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع أن سيكون ذلك) بفتح الهمزة مفعول علمنا  
(وعال هشام) هو ابن عروة فيما وصله المؤلف في الاستقراض (عن وهب) هو ابن كيسان (عن جابر صلاة  
العصر) بدل قوله في رواية عبيد الله عن وهب المغرب (ولم يذكر) هشام (أبا بكر) بل اقتصر على عمر (ولا ذكر  
قوله في رواية عبيد الله) ضحك وقال وتركنا أبي عليه ثلاثين وسقا دينا وقال ابن إسحاق (محمد في روايته) عن وهب  
عن جابر صلاة الظهر) فاختلفو في تعيين الصلاة التي صلاها جابر معه صلى الله عليه وسلم حتى أعلمه بقصته وهذا  
لا يقدح في صحة أصل الحديث لأن القرض منه وهو توافقهم على حصول بركته صلى الله عليه وسلم قد حصل  
ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة كبير معنى \* وهذا الحديث قد مضى في الاستقراض في باب إذا قاضي أو جازفه  
في الدين ونأق بقية مباحثه أن شاء الله تعالى في علامات النبوة \* (باب الصلح بالدين والعين) \* وبه قال (حدثنا  
عبد الله بن محمد) المسندي قال (حدثنا عثمان بن عمر) بن قارس وسقط ابن عمر في رواية أبي ذر قال (أخبرنا يونس)  
ابن يزيد الأيلي (وقال الليث) بن سعد فيما وصله الذهلي في الزهريات (حدثني) بالافراد (يونس) بن يزيد (عن  
ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري أنه قال (أخبرني) بالافراد (عبد الله بن كعب بن) أباه (كعب بن مالك) أخبره  
أنه تقاضى ابن أبي حذرد) عبد الله (دينا) وكان اوقيتين (كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في المسجد متعلق بتقاضى) فارتفعت (ولابي ذر عن الجوى والمسقى في المسجد حتى ارتفعت) أصواتهما حتى  
سمعها) أي الأصوات (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيت) من بيوتهم جلة حالية ولا يذري بيته (فخرج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهما حتى كشف حجب حجرتهم) بكسر السين المهملة وسكون الجيم ستر بيته (فتأدى  
كعب بن مالك فقال يا كعب فتعال) أي كعب ولا يذري قال (ليث) بن قيس (أشار) إليه عليه السلام (بيده)  
الكرمية (أن صاع الشطر) من دينك (فقال كعب قد فعلت) ذلك (رسول الله) ما أمرتني به وعبر بالماضي مبالغة  
في امتثال الأمر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه) بكسر الهاء ضمير الغريم المذكور وأخبر الشطر  
الباقى من الدين بعد الوضع \* وفيه إشارة إلى أنه لا يجتمع الوضعية والتأجيل \* وهذا الحديث قد سبق قريبا  
وفي الصلاة أيضا

(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الشروط) جمع شرط وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم لمن وجوده  
وجود ولا عدم لذاته فخرج بالقيد الأول المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب فانه يلزم من وجوده  
الوجود وبالثالث مقارنة الشرط للسبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع  
النصاب الذي هو سبب للوجوب ومقارنة المانع كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم العدم  
فلزم الوجود والعدم في ذلك لوجوب السبب والمانع للذات الشرط ثم هو عطف الحياة للعلم ونحوه كالطهارة  
للصلاة وعادى كمنصب السلم لصعود السطح ولغوى وهو المخصص كما في أكرم بني أن جاؤا أي الجنائين منهم  
فينعدم الأكرام المأمور به بانعدام المحي ويوجد بوجوده إذا مثل الأمر قاله الجلال المحلى وسقط قوله كتاب  
الشروط لغير أبي ذر \* (باب ما يجوز من الشروط) عند الدخول (في الإسلام) كشرط عدم التكليف بالنقل  
من بلد إلى آخر لا يبيح على مثلا (وما يجوز من الشروط في الأحكام) أي العقود والنسب ونحوه وغيرهما

من المعاملات (والمبايعة) من عطى الخاص على العام \* وبه قال (حدثنا يحيى بن بكير) المخزومي مولا هـم  
المصري ونسبه الى جدته لشهرته به واسم ابيه عبد الله قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (عن عقيل) بضم  
العين وفتح القاف ابن خالد الاموي مولا هـم (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (قال اخبرني) بالافراد  
(عروة بن زبير) بن العوام (انه سمع من واثق) بن الحكم ولا صحبة له (والمسور بن محزمة) وله سماع من النبي  
صلى الله عليه وسلم لكنه انما قدم مع ابيه وهو صغير بعد الفتح وكانت قصة الحديبية الا في حديثها هنا مختصرا  
قبل سنتين (رضي الله عنهما) يخبران عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم عدول لا يقدح عدم معرفة  
من لم يسم منهم (قال) كل منهما (لما كاتب سهيل بن عمرو) بضم السين مصغرا وعرو بفتح العين وسكون الميم  
أحدا اشراف قريش وخطيبهم وهو من مسلمة الفتح (يومئذ) أي يوم صلح الحديبية (كان فيما اشترط سهيل  
ابن عمرو على النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يأتيك منا أحد) من قريش (وان كان على دينك الارادة اليها  
وخلدت بيننا وبينه فكره المؤمنون ذلك وامتنعوا منه) بعين مهملة فضاء مججمة أي غضبوا من هذا الشرط  
وأنفوا عنه وتعال ابن الاثير شق عليهم وعظم (وابي سهيل الا ذلك) الشرط (فكاتبه النبي صلى الله عليه وسلم  
على ذلك فرد) عليه السلام (يومئذ ابا جندل) العاصي حين حضر من مكة الى الحديبية يسف في قيوده  
(الى ابيه سهيل بن عمرو) لانه لا يبلغه في الغالب الهلاك (ولم يأت) بكسر الهمزة عليه السلام (أحدا من الرجال  
الارادة) الى قريش (في تلك المدة وان كان مسلما) وقام بالشرط (وجاء المؤمنات) ولا يذر عن الحوى والمستقلى  
وجاءت المؤمنات (مهجرات) نصب على الحال من المؤمنات (وكانت ام كلثوم) بضم الكاف وسكون  
اللام وضم المثلثة (بنت عتبة بن ابي معيط) بضم العين وسكون القاف وفتح الموحدة ومعيط بضم الميم وفتح العين  
المهملة وسكون التحتية (عن خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ هو عاتق) بعين مهملة فألف فثناة  
فوقية ففاف وهي شابة أول بلوغها الحلم (لجاء اهلها يسألون النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجعها اليهم) بفتح  
ياء المضارعة لان ماضيه ثلاثي قال تعالى فان رجعت الله (فلم يرجعها) عليه السلام (اليهم لما) بكسر اللام  
وتخفيف الميم (انزل الله فيهن) في المهاجرات (اذا جاءكم المؤمنات) سمعن به اتصدين يقهين بألفتهن ونطقهن  
بكلمة الشهادة ولم يظهر منهن ما يخالف ذلك (مهجرات) من دار الكفر الى دار الاسلام (فامتنعنوهن)  
فاختبروهن بالخلاف والنظر في العلامات ليغلب على ظنكم صدق ايمانهن (الله اعلم بايمانهن) منكم لان عنده  
حقيقة العلم (الى قوله) تعالى (ولا هم يحلون لهن) لانه لا حل بين المؤمنة والمشركة (قال عروة) بن الربير متصل  
بالاسناد السابق أولا (فأخبرتني عائشة) رضي الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحنهن)  
يختبرهن (بهذه الآية يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعنوهن الى غفور رحيم) وسقط لفظ  
فامتنعنوهن لا يذر (قال عروة) قالت عائشة من اقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قد بيطنك (حال كونه) كلاما يكلمها به والله ما مست يده عليه السلام (يد امرأة قط في المبايعة) بفتح الباء  
(وما يابعهن الا بؤله) وهذا الحديث اخرجه ايضا في الطلاق ويأتى ان شاء الله تعالى تاما قريبا من وجه آخر  
عن ابن شهاب \* وبه قال (حدثنا ابو نعيم) الفضل بن دكين قال (حدثنا شاذان) الثوري (عن زياد بن علاقة)  
بعين مهملة مكسورة وبقياف التاء على المثلثة والعين المهملة الكوفي انه (قال سمعت جبررا) بفتح الجيم وكسر الراء  
الاولى (رضي الله عنه يقول يا بيعت رسول الله) ولا يذر النبي صلى الله عليه وسلم فاشترط على والنصح  
بالنصب (لكل مسلم) وفي نسخة في الفرع وأصله وغيرهما وعليها شرح الكرماني والنصح بالجزء عطفا على مقتدر  
يعلم من الحديث بعده أي على اقام الصلاة وايتاء الزكاة \* وبه قال (حدثنا مسدد) هو ابن مسهر قال  
(حدثنا يحيى) بن سعيد القطان (عن اسماعيل) بن ابي خالد الجبلي أنه (قال حدثني) بالافراد (قيس بن ابي  
حازم) بالخاء المهملة والراء الجبلي ايضا (عن جرير بن عبد الله) الجبلي (رضي الله عنه) انه (قال يا بيعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على اقام الصلاة) حذف تاء اقامة لان المضاف اليه عوض عنها وايتاء الزكاة  
والنصح (بالجزء عطفا على السابق) (لكل مسلم) ولا يذر والنصح بالرفع كما في الفرع وأصله هذا (باب)  
بالتنوين (اذا باع) شخص (بخلا) حال كونه (قد أبرت) بضم الهمزة وتشديد الموحدة ولا يذر أبرت  
بضمها وهو الاكثر أي لقت وزاد في رواية أبي ذر عن الكشميهني ولم يشترط الثمرة أي المشتري وجواب

الشرط محذوف تقديره فالقصة للبائع إلا أن يشترط المشتري • وبه قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التميمي قال  
 (أخبرنا مالك) الإمام (عن نافع) مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال من باع فخلقه قد أبرت) سبق للمفعول مع تشديد الواحدة ولا يذرت بخفضها (فخرتم للبائع)  
 بالثلثة وبالثناة بعد الرا • ولا يذرت فخرها بحذف الثناة (الآن يشترط المتاع) أي المشتري • وتقدم هذا  
 الحديث في باب من باع فخلقه قد أبرت من كتاب البيوع • (باب الشروط في البيع) ولا يذرت البيوع بالجمع •  
 وبه قال (حدثنا) ولا يذرت نسخة أخبرنا (عبد الله بن مسلمة) بن قعنب الحارثي القهني قال (حدثنا الليث) بن  
 سعد الإمام ولا يذرت حديث (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عمرو) بن الزبير (أن عائشة رضي  
 الله عنها أخبرته أن بريرة جاءت عائشة تسئلهن في كتابتها ولم تكن) بريرة (قضت) لمواليها (من كتابها شيئا)  
 وكانت كاتبتهن على تسع أواق في كل عام أوقية (قالت لها عائشة ارجعي إلى أهلنا) بكسر الكاف أي مواليك  
 (فان أحبوا ان أعطى عنك كتابك) واعتقك (ويكون) بالنصب عطفا على السابق (ولا أولئك) الذي هو سيب  
 الارث (لما فعلت) ذلك (فذكرت ذلك) الذي قالته عائشة (بريرة إلى أهلها) ولا يذرت لأهلها (فأبوا) امتنعوا  
 (وهالوا) ان شامت ان يحتسب عليك) بكسر الكاف (فلم فعل) ويكون) بالنصب عطفا على المنصوب السابق  
 (لنا ولا أولئك) كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها بائعيها (فأعتقها) لها بمزة قطع وحذف  
 الضمير المنصوب في الموضعين للعلم به (فأعفا الولاء لمن أعنى) وفيه دليل لقول الشافعي في القديم انه يصح بيع  
 رقبة المكاتب ويملكه المشتري مكاتباً ويعتق بأداء الصوم اليه والولاء له أما على الجديد فلا يصح ورتبة الموالف  
 هنا مطلقة تحتل جواز الاشتراط في البيع وعدم الجواز ومذهب الشافعية لا يجوز بيع بشرط  
 بيع أو قرض انتهى عنه في حديث أبي داود وغيره إلا في ست عشرة مسألة أو ما شرط الرهن ثانياً الكفيل  
 المعين لئن في الذمة للباية اليها في معاملة من لا يرضى الابهام ولا بد من كون الرهن غير المبيع فان شرط  
 رهنه بالثمن أو غيره بطل البيع لاستعماله على شرط رهن مالم يملكه بعد ثلثها لا شهادته قوله تعالى وأشهدوا إذا  
 تباعتم رابعها الخيار خامسها الاجل المعين سادسها العتق للمبيع في الاصح لان عائشة رضي الله عنها اشترت  
 بريرة بشرط العتق والولاء ولم ينكر صلى الله عليه وسلم الا شرط الولاء لهم بقوله ما بال اقوام يشترطون شروطاً  
 ليست في كتاب الله إلى آخره ولان استعقاب البيع العتق عهد في شراء القريب فاحتمل شرطه والثاني البطلان  
 كما لو شرط بيعه أو هبته وقبل يصح البيع ويظل الشرط سابعها شرط الولاء لغير المشتري مع العتق في اضعف  
 القوانين فيصح البيع ويظل الشرط لظاهر حديث بريرة والاصح بطلانها ما لم ينقر في الشرع من أن الولاء لمن  
 أعتق وأما قوله لما أنشأ واشترطى لهم الولاء فأجيب عنه بأن الشرط لم يقع في العقد وبأنه خاص بشخصية عائشة  
 وبأن أهم معنى عليهم ثلثها البراءة من العيوب في المبيع ثامنها نقله من مكان البيع لانه نصريح بمقتضى  
 العقد عاشرها وحادي عشرها قطع الثمار وتبقيتها بعد اصلاح ثاني عشرها أن يعمل فيه البائع عملاً معلوماً  
 كأن باع ثوباً بشرط أن يخطه في اضعف الاقوال وهو في المعنى بيع واجارة يوزع المعنى عليها باعتبار القيمة  
 وقبل يظل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المعنى والاصح بطلانها لاشتغال البيع على شرط عمل فيما  
 لم يملكه بعد ثلث عشرها أن يشترط ككون العبد فيه وصف مقصود رابع عشرها أن لا يسلم المبيع حتى  
 يستوفي الثمن خامس عشرها الرد بالعيب سادس عشرها خيار الرؤية فيما اذا باع مالم يره على القول بصحته  
 للصاحبة إلى ذلك • وهذا الحديث قد سبق في البيع والعتق وغيرهما • هذا (باب) بالثمنين (إذا اشترط  
 البائع) على المشتري (مهر الدابة) أي ركوب ظهر الدابة التي باعها (إلى مكان مسمى) معين (جائز) هذا البيع  
 • وبه قال (حدثنا أبو يعقوب) الفضل بن دكين قال (حدثنا زكريا) بن أبي زائدة الكوفي (قال سمعت عامراً) الشعبي  
 (يقول حدثني) بالافراد (جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه انه كان يسير على جمل) في غزوة  
 تبوك أو ذات الرقاع (قد أعيا) أي تعب (فخر) به (النبي صلى الله عليه وسلم فضر به فداه) بالفاء فيها وكأشبه  
 عقب الدعاة به بضربه ولمسلم واحد من هذا الوجه فضر به برجله ودعا له واحد من هذا الوجه أيضاً قلت يا رسول  
 الله أبطأ جلي هذا قال أنضه وأناخر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال أعطني هذه العصا أو اقطع لي عصا من  
 الشجرة ففعلت فاخذها فخره بها فخرت ثم قال اركب فركبت (مساريسير) بلقظ الجار والمجرور والمصدر



ولابي ذر سيرا باسقاط حرف الجزر (ابن سيرين مثله) بلفظ المضارع ولا بن سهر من هذا الوجه فابعث فما كدت  
 امسكه ولمسلم من رواية أبي الزبير عن جابر فكنك بعد ذلك احبس خطامه لاسمع حديثه (ثم قال) عليه السلام  
 (بعينه) أي الجمل (بوقية) بفتح الواو مع اسقاط الهمزة ولا بن ذر بأوقية بهزة مضجومة والتسنية مشددة فيها  
 (فلا) أي به وللتسائي من هذا الوجه وكانت لي اليه حاجة شديدة وقال ابن التين قوله لا غير محفوظ الا أن  
 يريد لا ايحهك هولاء بغير عن وكأنه نزه جابر عن قوله لا لسؤال النبي صلى الله عليه وسلم لكن قد ثبت قوله لا لكن  
 النبي متوجه لتزك البيع وعند أحمد من رواية وهب بن كيسان عن جابر أتبعني جلال هذا يا جابر قلت بل أهيه  
 لك (ثم قال) عليه السلام ثانيا (بعينه بوقية) ولا بن ذر بأوقية (بعينه) بها أمثالا لامر عليه السلام والافقد  
 كان غرضه أن يهيه للرسول صلى الله عليه وسلم (فاستثنت) أي اشترطت (حلاله) بضم الحاء المهملة وسكون  
 الميم أي حله أي الخذف المضعول (إلى أهلي فلما قدمنا) إلى المدينة (أتيت به بالجمل) وفي الاستقراض في باب  
 الشفاعة في وضع الدين من طريق مغيرة عن الشعبي فلما دوننا من المدينة استأذنت فقلت يا رسول الله اني  
 حديث عهد بعمرس قال صلى الله عليه وسلم فارتدت بكر أم ثيبا قلت ثيبا أصيب عبد الله وترك جوارى  
 صفارا فترتوت ثيبا تعلمهن وتوديهن ثم قال أنت أهلك فقدمت فاخبرت خالي يبيع الجمل فلامني زاد في رواية  
 وهب بن كيسان في البيوع قال فدع الجمل وادخل فصل ركعتين (ونقدني) بالنون والقاف أي اعطاني (عنه)  
 على يد بلال زاد في الاستقراض وسهمي مع القوم (ثم انصرفت فارسل) عليه السلام (على اثرى) بكسر  
 الهمزة وسكون الثالثة فلما جثته (قال ما كنت لا آخذ جلا فخذ جلا ذلك) هبة (فهو مالك) برفع اللام وعند  
 أحمد من رواية يحيى القطان عن زكريا قال اظننت حين ما كسنتك اذهب بجمالك خذ جلاك وعنه فهو مالك  
 والمالك كسنة المناقصة في الثمن وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع (قال) ولا بن ذر وقال  
 (شعبة) بن الحجاج فيما وصله البيهقي من طريق يحيى بن كسبر عنه (عن مغيرة) بن مقسم الكوفي (عن عامر)  
 الشعبي (عن جابر) هو ابن عبد الله الانصاري (افقرني) بفتح الهمزة وسكون الفاء فقاف مفتوحة فراء (رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ظهره) أي جلتى عليه (إلى المدينة وقال اسحاق) بن راهويه مما وصله في الجهاد (عن  
 جرير) هو ابن عبد الحميد (عن مغيرة) بن مقسم الكوفي عن عامر عن جابر (فبعته على أن لي فقار ظهره حتى يبلغ  
 المدينة) فيه الاشتراط بخلاف التعليق السابق (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح (وغیره) أي عن جابر عما سبق  
 معاولا في باب الوكالة (لك) ولا بن ذر ولك (ظهره إلى المدينة) وليس فيه دلالة على الاشتراط (وقال محمد بن  
 المنكدر) مما وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه (عن جابر شرط ظهره إلى المدينة وقال  
 زيد بن اسلم عن جابر ولك ظهره حتى ترجع) أي إلى المدينة وكذا وصله الطبراني أيضا وليس فيه ذكر الاشتراط  
 أيضا (وقال أبو الزبير) محمد بن أسلم بن تدرس مما وصله البيهقي (عن جابر أقرناك ظهره إلى المدينة) وهو عند  
 مسلم من هذا الوجه لكن قال قلت على أن لي ظهره إلى المدينة قال ولك ظهره إلى المدينة (وقال الاعمش)  
 سليمان بن مهران مما وصله الامام احمد ومسلم (عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر يبلغ) بوقية وموحدة  
 مفتوحة تين ولا مشددة فغين مجبة بصيغة الامر (عليه إلى هلك) وليس فيه ما يدل على الاشتراط وللتسائي  
 من طريق ابن عيينة عن أيوب وقد أعرتك ظهره إلى المدينة (قال أبو عبد الله) البخاري (الاشتراط) في العقد  
 عند البيع (أكثر) طرقا (واصح عندي) يخرج من الرواية التي لا تدل عليه لأن الأكثر تفيد القوة وهذا وجه  
 من وجوه الترجيح فيكون أصح ويترجح أيضا بأن الذين روه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فيكون  
 حجة وليست برواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره لأن قوله لك ظهره وأقرناك ظهره وتبلغ عليه  
 لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك وبهذا الحديث تمسك الحنابلة لصحة شرط البائع فمما معلوم في البيع وهو  
 مذهب المالكية في الزمن اليسير دون الكثير وذهب الجمهور إلى بطلان البيع لأن الشرط المذكور ينافي  
 مقتضى العقد وأجابوا عن حديث الباب بأن ألفاظه اختلفت فتم من ذكر الشرط ومنهم من ذكر فيه ما يدل  
 عليه ومنهم من ذكر ما يدل على أنه كان بطريق الهبة وهي واقعة عين بطرقها الاحتمال وقد عارضه حديث  
 عائشة في قصة بريرة فقيه بطلان الشرط المخالف لاقتضى العقد وصح من حديث جابر أيضا انتهى عن بيع الثياب  
 أخرجه أصحاب السنن واسناده صحيح وورد انتهى عن بيع وشرط وقال الاسماعيلي قوله ولك ظهره وعدهام

مقام الشرط لأن وعده لا خلف فيه وعبته لا رجوع فيها لتزنيه الله تعالى له عن ديانة الاخلاق فذلك ساع  
لبعض الرواة أن يعبر عنه بالشرط ولا يجوز أن يصح ذلك في حق غيره وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد  
وانما وقع سابقاً ولاحقاً فبمعنى آخر أو سقط في رواية غير أبي ذر قال أبو عبد الله إلى  
آخره (وقال عبيد الله) مصعرا ابن عمر العمري فيما وصله المؤلف في البيوع (وابن اسحاق) محمد بن عمار واصله أحد  
وأبو يعلى والبزار (عن وهب) بسكون الهاء ابن كيسان (عن جابر) رضى الله عنه (أشهره النبي صلى الله عليه  
وسلم بوقية) ولا يذروا بوقية (وتابعه) ولا يذروا بسقاط الواو أى تابع وهب (زيد بن اسلم عن جابر) في ذكر الأوقية  
وهذه المتابعة وصلها البيهقي (وقال ابن جرير) عبد الملك بن عبد العزيز فيما وصله البخاري في الوكالة (عن  
عطاء) هو ابن أبي رباح (وغیره) بالجر عطاء على الجرد السابق (عن جابر أخذته) أى قال عليه السلام أخذت  
الجل (بأربعة دنانير) ذهباً قال البخاري (وهذا) أى ما ذكر من أربعة الدنانير (يكون وقية) ولا يذروا بوقية  
(على حساب الدينار) الواحد (بعشرة دراهم) قال الكرماني وتبعه ابن حجر الدينار مبتدأ وقوله بعشرة دراهم  
خبره والحساب مضاف إلى الجملة أى دينار من الذهب بعشرة دراهم وأربعة دنانير تكون أوقية من الفضة  
وتعقبه العيني فقال هذا تصرف عجيب ليس له وجه أصلاً لأن لفظ الدينار وقع مضافاً إليه وهو مجرور بالإضافة  
ولا وجه لقطع لفظ حساب عن الإضافة ولا ضرورة إليه والمعنى أصح ما يكون انتهى وسقط قوله درهم  
في رواية أبي ذر (ولم يبين الثمن بغيره) بن مقسم فيما وصله في الاستقراض (عن الشعبي) عامر (عن جابر) كذا  
لم يبين الثمن (ابن المنكدر) محمد فيما وصله الطبراني (وابو الزبير) محمد بن اسلم فيما وصله التميمي (عن جابر) ثم وقع  
في رواية أبي الزبير عنده مسلم لم يبينها بخمس أواق وفي فوائد تمام بأربعين درهماً (وقال الاعشى) سليمان بن  
مهران فيما وصله أحمد ومسلم وغيرهما (عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر بوقية ذهب) ولا يذروا بوقية ذهب  
(وقال أبو اسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي مما لم يقف الحافظ ابن حجر على وصله (عن سالم عن جابر بمائتي درهم)  
بالتثنية (وقال داود بن قيس) القراء الدباغ أبو سليمان (عن عبيد الله بن مقسم) بكسر الميم وسكون المقاف وفتح  
السين المهملة وعبيد الله بضم العين مصغراً القرشي المدني (عن جابر أشراه) أى اشترى النبي صلى الله عليه وسلم  
الجل (بطريق تبول) وجزم ابن اسحاق عن وهب بن كيسان في روايته المشار إليها قبل بأن ذلك كان في غزوة  
ذات الرقاع قال ابن جرير وهى الرابحة في تطرى لأن أهل المغازي اضطرب لذلك من غيرهم (احسبه قال بأربع  
أواق) كفاض ولا يذروا ذره الوقت والاصيلي أواق بأشياء الباء فجزم بزمان القصة وشك في مقدار الثمن وقد  
وافقه على ما جزم به علي بن زيد بن جدعان عن أبي المتوكل عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم مر بجبار في غزوة  
تبوك (وقال أبو نضرة) بنون مفتوحة فساد مجمة ساكنة المنذر بن مالك العبدى فيما وصله ابن ماجه (عن جابر  
أشتره بعشرين ديناراً) قال المؤلف (وقول الشعبي) عامر بن شراحيل (بوقية) ولا يذروا بوقية (أكثر) من  
غيره في أكثر الروايات (الاشراط أكثر) طرقاً (واسع عندي) مخرجا (قاله أبو عبد الله) أى البخاري وهذا قد  
سبق قريبا وزيد هنا في نسخة وسقط في نسخ والحاصل من الروايات في الثمن أنه في رواية الأكثر أوقية وأربعة  
دنانير وهى لا تختلفها وأوقية ذهب وأربع أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون ديناراً وعند أحمد والبزار  
من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل ثلاثة عشر ديناراً وقد جمع الناضى عياض بين هذه الروايات بأن سبب  
الاختلاف الرواية بالمعنى وإن المراد أوقية الذهب وأربع الأواق والخمس بقدر ثمن الأوقية الذهب وأربعة  
الدنانير مع العشرين ديناراً محمولة على اختلاف الوزن والعدد وكذلك رواية الأربعين درهماً مع المائتي درهم  
قال وكان الأخبار بالفضة عما وقع عليه العقد وبالذهب عما حصل به الوفاء أو بالعكس (باب الشروط  
في المعاملة) من أربعة وغيرها وبه قال (حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع قال (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حزة  
قال (حدثنا أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان الزيات (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضى  
الله عنه) أنه (قال قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم) لما قدم المدينة مهاجراً يا رسول الله (اقسم بيننا وبين  
أخواننا) المهاجرين (الخيال) بكسر الخاء المعجمة (قال) عليه السلام (لا) اقسم كراهية أن يخرج عنهم شيئاً من  
ربة تظلهم الذى به قوام أحوالهم شفقة عليهم (فقال الانصار) أي المهاجرون (تدعوننا) ولا يذرونا (تدعوننا)  
(المؤنة) في الخيل تبعهم في السقي والتربية والجداد (ونشر ككم) بفتح أوله وثالثه أو بضم ثم كسر (في القمرة)  
وهذا موضع الترجمة لأن تدبيره أن تكفونا المؤنة قسم بينكم أو نشر ككم وهو شرط لغوى اعتبره صلى الله عليه

وسلم (قالوا) أي المهاجرون والانصار (سمعنا واطعنا) \* وهذا الحديث قد سبق في المزارعة في باب اذا قال اكفى مؤنة النخل \* وبه قال (حدثنا موسى بن اسماعيل) التيوذكي وسقط لابي ذر ابن اسماعيل قال (حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع) (مولى ابن عمر) (عن عبدالله) (أي ابن عمر) (رضي الله عنه) وعن أبيه أنه (قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر اليهود أن) وفي باب المزارعة مع اليهود من طريق عبد الله عن نافع على أن (يعملوها) أي يتعاهدوا أشجارها بالسقي واصلاح مجارى الماء وغير ذلك (ويرزعوها ولهم شطرا يخرج منها) من عمر أو زرع \* ومطابقته للترجمة ظاهرة لكن الا كثرون على المنع من كراء الارض بجر مما يخرج منها لكن جعل بعضهم على أن المعاملة كانت مساواة على النخل والبياض المتخلل بين النخل كان يسيرا فتقع المزارعة تبعا للمساواة وسبق الحديث في المزارعة \* (باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح) يضم العين وسكون القاف أي وقت عقده (وقال عمر) هو ابن الخطاب رضي الله عنه فيما وصله ابن أبي شيبه (أن مقاطع الحقوق عند الشروط ولك ما شرطت وقال المسور) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو ابن مخزومة فيما وصله في الخس (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم دكر صهره) هو أبو العاص بن الربيع من مسلمة الفتح (فأثنى عليه) خبرا (في مصاهرته) وكان قد تزوج زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة (فأحسن) الثناء عليه (قال حدثني وصدقني) بتخفيف الدال في حديثه بالواو في اليونانية وفي الفرع فصدقني بالقام بدل الواو (ووعدي) أي أن يرسل الى زينب وذلك أنه لما أسر يدر مع المشركين فذهبه زينب فشرط عليه النبي صلى الله عليه وسلم أن يرسلها اليه (فوقى لي) بذلك فأثنى عليه لاجل وفائه بما شرط له \* وهذا الحديث يأتي ان شاء الله تعالى في كتاب النكاح \* وبه قال (حدثنا عبدالله بن يوسف) التميمي قال (حدثنا الليث) بن سعد الامام (قال حدثني) بالافراد (يزيد بن أبي حبيب) من الزيادة البصري واسم أبيه سويد (عن أبي الخير) مرثد بفتح الميم والمثلثة ابن عبدالله الزبي (عن عتبة بن عامر) الجهني (رضي الله عنه) أنه قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج) معناه عند الجمهور وأولى الشروط وحله بعضهم على الوجوب قال أبو عبد الله الابن وهو الاظهر لأنه على الاول يلزم أن لا يجب شرط مطلقا لأنه اذا كان الشرط الذي تستباح به الفروج ليس بواجب فغيره أحرى ومعلوم أن لنا في البياعات وغيرها شروطا لازمة لأن لفظ الشروط هنا عام وانما كان النكاح كذلك لأن امره احوط وبابه اضيق والمراد شروطا لا تنافي مقتضى عقد النكاح بل تكون من مقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف وأن لا يقصر في شيء من حقوقها ما شرط يخالف مقتضاها كشرط أن لا يتسرى عليها ولا يسافر بها فلا يجب الوفاء به بل يلغو الشرط ويصح النكاح به المثل فهو عام مخصوص لانه يخرج منه الشروط الفاسدة وقال احمد يجب الوفاء بالشرط مطلقا لحديث أحق الشروط قاله النووي في شرح مسلم لكن رأيت في تنقيح المرداوي من الحنابلة تفصيلا في ذلك يأتي ان شاء الله تعالى في باب الشروط في النكاح من كتابه مع بقية ما في الحديث من المباحث \* وقد أخرج هذا الحديث أبو داود والترمذي وابن ماجه في النكاح والنساء وفي الشروط \* (باب الشروط في المزارعة) هذه الترجمة اخص من سابقه السابقة \* وبه قال (حدثنا مالك بن اسماعيل) بن زياد بن درهم أبو غسان النهدي الكوفي قال (حدثنا ابن عيينة) (سفيان قال) (حدثنا يحيى بن سعيد) الانصاري (قال سمعت حنظلة الزرق) بن قيس (قال سمعت رافع بن خديج) يفتح الخاء المجهة وكسر الدال وبعد التحية جيم (رضي الله عنه يقول كلما ذكر الانصار حقتا) بجاء مهملة مفتوحة وقاف ساكنة منصوب على التمييز أي زرعاً (فكان نكري الارض) يضم نون نكري وفي بيان ما يكره من الشروط في المزارعة عن صدقة بن الفضل وكان احداً فايكره ارضه فيقول هذه القطعة لي وهذه لك (فرعاً أخرجت هذه) القطعة من الارض (ولم تخرج ذه) بذال مجة مكسورة وهاء مكسورة مع الاختلاس أو الاشباع وحذف الهاء قبل المجة والاصل ذي نجى بالهاء للوقف أي ولم تخرج القطعة الاخرى فيقول صاحب تلك بكل ما حصل ويضيع الاخر بالكلية (فهيئنا) وفي حديث صدقة بن الفضل المذكور فنهأهم النبي صلى الله عليه وسلم (عن ذلك) لما فيه من حصول الخاطرة المنهى عنها (ولم تنه) يضم النون الاولى وسكون الثانية وفتح الهاء مبني للمفعول أي لم ينهنا النبي صلى الله عليه وسلم (عن الورق) بكسر الراء أي عن الاكراء بالدرهم \* (باب ما لا يجوز من الشروط في) عقد (النكاح) \* وبه قال (حدثنا مسدد) يضم الميم وفتح المهملة

وتشديد المهمة الاولى ابن مسرهد قال (حدثنا يزيد بن زريع) بتقديم الزاي على الراء مصغرا أبو معاوية البصري قال (حدثنا معمر) يمين مفتوح حنين بينهما عين مهملة ساكنة ابن راشد الأزدي مولاهم البصري نزيل اليمن (عن الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (عن سعيد) هو ابن المسيب (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه (قال لا يبيع) بآتيات التحية بعد الموحدة على أن لا نافية ولا أصلي لا يبيع مجذفاً وسكون العين على أنها نافية (حاضر لباد) متاعاً يقدم به من البادية لبيعه به يعرفونه بأن يقول له اتركه عندي لا يبع لك على التدرج بأغلى (و) قال عليه السلام (لا تاجشوا) الأصل تناجشوا وحذفت إحدى التاءين تخفيفاً من النجش بالنون والجيم والمجبة وهو أن يزيد في الثمن بلا رغبة بل ليغتر غيره (ولا يريدن) بنون التأ كبد الثقيلة وفي البيع من حديث علي بن المديني عن ابن عيينة ولا يبيع الرجل (على يبيع أخيه ولا يخطبن) بنون التوكيد الثقيلة (على خطبته) بكسر الخاء المجبة (ولانسأل المرأة) بكسر اللام لاتقاء الساكنين على النهي (طلاق اختها) قال النووي نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته وأن يتزوجها هي فبغير لها من نفقتها ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلة وعبر عن ذلك بقوله (لتسكني) بسين مهملة ساكنة بين المشتين القويتين أي لتقلب (أماها) قال والمراد باختها نسباً أو رضاعاً أو ديناً ويأتى بذلك الكافرة في الحكم وإن لم تكن اختاً في الدين أما لان المراد انقلاباً أو أنها اختها في الجنس الآدمي وقال ابن عبد البر المراد بالضرة وهذا الحديث سبق في البيوع ويأتى أن شاء الله تعالى في النكاح (باب الشروط التي لا تحل في الحيدود) وبه قال (حدثنا قتيبة بن سعيد) أبو رجاء البغلافي قال (حدثنا) بلام واحدة ابن سعد الامام (عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله) مصغراً (ابن عبد الله بن عتبة) بضم العين وسكون المثناة القوقية (ابن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضى الله عنهما) ما قالوا ان رجلاً من الاعراب لم يسم كغيره من المبهمات في هذا الحديث (أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انشدك الله) بفتح الهمزة وضم المجبة والمهملة أي سألتك الله أي بالله ومعنى السؤال هنا القسم كأنه قال أقسمت عليك بالله أو ذكرك الله يشديد الكاف وحينئذ لا حاجة لتقدير حرف جر فيه (الاقضية) أي ما أطلب منك الا قضاءك (لي بكتاب الله) أي بحكم الله أو المراد به ما كان من القرآن متلواً فنهضت تلاوته وبقي حكمه وهو الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله (فقال الخصم الآخر وهو أفضقه منه) أي بحسن مخاطبته وأدبه أو واقفه منه في هذه القصة لوصفها على وجهها (ثم فاقض بيننا بكتاب الله) الفاء جواب شرط محذوف (واذن لي) هو به مزتين الاولى همزة وصل تحذف في الدرج والثانية فاء الفعل ساكنة فاذا ابتدأت به أظهرت همزة الوصل وقلت همزة الفعل بـ من جنس حركة الهمزة قبلها على قاعدة اجتماع الهمزتين وحذف المفعول المعتدى بحرف التفضيل للعلم به من السابق والتقدير واذن لي في أن أقول وهذا الاستئذان من حسن الادب في مخاطبة الكبير (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل قال ابن أبي كان عينا) انما قل أن ابن أبي الخ هو الخصم الثاني كما هو ظاهر السياق وحزم الکر ما في بآته الاول وعبارته ولفظ ائذن لي عطف على اقض اذا المستأذن هو الرجل الاعرابي لا خصمه انتهى والظاهر أنه استدلل لذلك بما تقدم في كتاب الصلح عن آدم عن ابن أبي ذئب فقال الاعرابي أن ابن أبي ذئب قوله في الحديث جاء اعرابي وفيه فقال خصمه لكن قال الحافظ ابن جبران هذه الزيادة شاذة بمعنى قوله فقال الاعرابي والمحفوظ في سائر الطرق كما هنا انتهى وينظر في قول الكر ما في اذا المستأذن هو الرجل الاعرابي لا خصمه حيث جعله على لقوله ائذن لي عطف على اقض لأن ظاهره التدافع على ما لا يخفى وكذا قول العيني في باب الاعتراف بالزمان كتاب الحدود وقوله واذن لي أي في الكلام لا تكلم وهذا من جهة كلام الرجل لا الخصم وهذا من جهة فقهه حيث استأذن بحسن الادب وترك رفع الصوت انتهى فليست أم والعسيف بالسين المهمة والفاء أي كان اجيراً (على هذا فزني) أي ابنته (بامراته) بامراته الرجل (وأي اخوت) بضم الهمزة وكسر الموحدة (ان على ابن الرجم) لكونه كان بكرًا واعترف (فاقذبت) ابني (منه بمانه شاة) من الغنم (ووليمة) جارية (فأنت اهل العلم) العصاة الذين كانوا يقتلون في العصر النبوي وهزم الخلفاء الاربعة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت الانصار يرون وزاد ابن سعد عبد الرحمن بن عوف (فأخبروني أن ما على ابن حلد مائة) مضافة جلد الى مائة ولا يذو مائة جلدة (وقريب عام) من البلد الذي وقع فيه ذلك (وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين يشكنا بكتاب الله) أى بحكمه أو بما كان قرأنا قبل نسخ لفظه  
(الوليدة والغير ردة) أى مردود (عليه) فأطلق المصدر على المفعول مثل نسج البين أى يجب ردهما عليك  
وسقط قوله عليك لغير أبى ذر (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) لأنه كان يكره وأعتزف هو بالزنا لان اقرار الأب  
عليه لا يقبل نعم ان كان هذا من باب الفتوى فيكون المعنى ان كان ابنك زنى وهو يكرهه ذلك (اغديا أنيس)  
بضم الهمزة وفتح النون مصغرا (الى امرأة هذا فان اعترفت) بالزنا وشهد عليها اثان (فارجها) لانها كانت  
محسنة (قال ففدا عليها) أنيس (فاعترفت) بالزنا (فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجته) يحتمل أن  
يكون هذا الامر هو الذى فى قوله فان اعترفت فارجها وأن يكون ذكره أنها اعترفت فأمره تأنيلا أن يرجها  
وبعث أنيس كما قاله النووى محمول عند العلماء من أصحابنا على اعلام المرأة بأن هذا الرجل قد فداها بآبائه فلما  
عليه حد القذف فطالب به أو تعفو عنه إلا أن تعترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف بل عليها حد الزنا وهو  
الرجم قال ولا بد من هذا التأويل لان ظاهره أنه بعث ليطالب أقامة حد الزنا وهذا غير مراد لان حد الزنا  
لا يحتاط له بالتجسس بل لو أقر الزانى استحب أن يعرض له بالرجوع \* ومطابقة الحديث للترجمة قبل فى قوله  
فافتديت منه بمائة شاة ووليدة لان ابن هذا كان عليه جلد مائة وتغريب عام وعلى المرأة الرجم فجعلوا فى الحد  
القداء بمائة شاة ووليدة كأنهما وقعوا شرط السقوط الحد عنهما فلا يحل هذا فى الحدود كذا قالوا وفيه تعسف  
لا يخفى لان الذى وقع انما هو صلح \* وهذا الحديث ذكره البخارى فى مواضع مختصرا ومطوقا فى الصلح  
والاحكام والمحاربن والوكالة والاعتصام وخبر الواحد وأخرجه بقبية الجماعة \* (باب ما يجوز من شروط  
المكاتب ادا رضى بالبيع على ان يمتنع) بضم أوله وفتح ثالثة وكلمة على للتعليل كهي فى قوله تعالى ولتكبروا الله  
على ما هداكم أى اذارضى بالبيع لاجل عتقه \* وبه قال (حدثنا خلا بن يحيى) بفتح الخاء المعجمة وتشديد  
اللام ابن صفوان السلى أبو محمد الكوفى نزيل مكة صدوق روى بالارضاء قال (حدثنا عبد الواحد بن عيىن) ضد  
أبى هريرة الخبشى مولى ابن أبى عمرو والنخزوى القرشى (المسكى عن أبيه) عيىن أنه (قال دخلت على عائشة رضى الله  
عنها) قبل آية الحجاب او من وراء الحجاب (قالت دخلت على بريرة وهى سكاينة) الواو للعمال ولم تكن قصت من  
كتابها شيئا وكانت كاتبهم على تسع اواق فى كل سنة وقية (فقات بالأم المؤمنين اشترى فان اهلى يبيعونى)  
ولابى ذر يبيعونى بنونين على الاصل (فأعتقني) بهمزة قطع (قالت) عائشة فقلت لها (نعم) اشترىك فأعتقك  
(قالت) بريرة (ان اهلى لا يبيعونى) ولابى ذر لا يبيعونى (حتى يشترطوا ولاى) الذى هو سبب الارث أن  
يكون لهم (قالت) عائشة فقلت لها (لا حاجة لى فيه) حيث (سمع ذلك النبى صلى الله عليه وسلم اوبغىه) شك  
الراوى (فقال ما شأن بريرة) أى قد كرت له شأنها (فقال) ولابى ذر قال (اشترىها فأعتقها) بهمزة وصل  
فى الاولى وقطع فى الاخرى (وايشترطوا) بلام ساكنة ولابى ذر وشترطوا باسقاطها (ماشأوا قالت) عائشة  
(فاشترىها فأعتقها) ولابى ذر قال اى الراوى فاشترىها اى عائشة فأعتقها (واشترط اهلها ولاها) أن يكون  
لهم (قال النبى صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق وإن اشترطوا مائة شرط) \* ومطابقته للترجمة من كون بريرة  
شترطت على عائشة أن تعتقها اذا اشترىها وقد تكرر ذكر هذا الحديث مرار \* (باب الشروط فى الطلاق وقال  
ابن المسيب) سعيد (والحسن) البصرى (وعطاء) هو ابن أبى رباح فبما وصله عبد الرزاق (ان بدا) بغير همز  
فى الضرع وأصله وفى غيرهما يابانه فى الشرط (باطلاق) بأن قال انت طالق ان دخلت الدار (واخر) بأن قال  
ان دخلت الدار فانت طالق (فهو احق بشرطه) \* وبه قال (حدثنا محمد بن عرفة) الساجى السامى بالسجين  
المهملة القرشى البصرى قال (حدثنا شعبه) بن الحجاج (عن عدى بن ثابت) الانصارى الكوفى (عن ابى حارم)  
بالحاء المهملة والراء سلمان الاشجعى (عن ابى هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
التلقى) للربكان اشراعتهم قبل معرفة سعر البالد (وان يتناع) يشترى (المهاجر) أى المقيم (للاعرابي) الذى  
يسكن البادية (وان تشترط المرأة) عند العقد (طلاقا احتيا) اعتم من أن تكون معها فى العصمة كالضرة  
اولا تكون فى العصمة كالاجنبية \* وهذا موضع الترجمة كما قاله ابن بطال لان مفهومه انها اذا اشترطت ذلك  
فطلق أختار وقع الطلاق لانه لو لم يقع لم يكن للتمنى عنه معنى (وان يستام الرجل على سوم اخيه) بأن يقول لمن  
اتفق مع غيره فى بيع ولم يهقدام أنا اشترىه بازيد أو أنا أبيعك خيرا منه بارخص منه فيحرم بعد استقرار الثمن  
بأترضى صريحا وقبل العقد (ونهى) عليه السلام أيضا (عن التجسس) بنون مفتوحة فجيم ساكنة فشين معجمة وهو

أن يزيد في الثمن بلا رغبة بل ليغتر غيره (ومن التصرية) وهي ربط البائع بضرع ذات اللبن من ما كول اللهم ليكثر  
 ليها التغير المشتري • وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي (تابعه) أي تابع محمد بن عمرو  
 في تصريحه برفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم (معاد) أي ابن معاذ بن نصر بن حسان العنبري البصري  
 فيما وصله مسلم (وعبد الصمد) بن عبد الوارث فيما وصله مسلم أيضا (عن شعبة) بن الحجاج (وقال غندر) محمد بن  
 جعفر فيما وصله مسلم أيضا وأبو نعيم في مستخرجيه كما في المقدمة (وعبد الرحمن) بن مهدي (نهي) بضم النون  
 وكسر الهاء مبنيا للمفعول (وقال آدم) بن أبي إياس عن شعبة (نهي) بضم النون وكسر الهاء مع ضمير الجمع  
 (وقال أنضر) بفتح النون وسكون الضاد المجهة ابن شميل (وحجاج بن منهل) بكسر الميم وسكون النون  
 (نهي) بفتح النون والهاء مبنيا للمعلوم من الماضي المفرد ولم يعين الفاعل وبعد هاء نهى ياء وفي رواية أبي ذر  
 كما في الفرع نها يالف بدل الياء قال الحافظ ابن حجر في المقدمة ورواية آدم وعبد الرحمن والنضر لم أقف عليها  
 أي موصولة ورواية حجاج وصلها البيهقي وقال في الفتح رواية آدم وروايتها في نسخته وأما رواية أنضر فوصلها  
 إسحاق بن راهويه في مسنده عنه • (باب الشروط مع الناس بالقول) أي دون الاشهاد والكتابة • وبه قال  
 (حدثنا إبراهيم بن موسى) بن يزيد الفراء أبو إسحاق الرازي قال (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف أبو عبد الرحمن  
 الصنعاني قاضيا (ان ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (أخبره) ولا يذرا خبرهم عيم الجمع (قال أخبرني)  
 بالافراد (يعني بن مسلم) علي وزن يرثي ابن هرم (وعمر بن دينار) بفتح العين وسكون الميم (عن سعيد بن  
 جبير) الكوفي (يزيد) أحدهما على صاحبه وغيرهما (بازرفع عطفا على فاعل أخبرني) قد سمعته (النضر المرفوع  
 لابن جريج والمنصوب للغير) يحدثه عن سعيد بن جبير (أنه) قال أنا عبد ابن عباس (بفتح اللام للتأكيد) رضى  
 الله عنهم ما قال حدثني بالافراد (أبي بن كعب) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موسى  
 رسول الله) مبتدأ وخبر أي صاحب الخضر هو موسى بن عمران كليم الله ورسوله لا موسى آخر كما يزعم نوف  
 البكالي (قد كثر الحديث) في قصة موسى والخضر (قال) أي الخضر لموسى (الم أقل انك لن تستطيع معي صبرا  
 كانت) المسألة (الاولى) من موسى (نسيانا) بالنصب خبر كان (و) المسألة (الوسطى شرط) يعني كانت بالشرط  
 بالقول (و) المسألة (الثالثة عمدا) وأشار إلى الأولى بقوله (قال لا تأخذني بمانيت) أي بالذي نسيته  
 أو بنسياني أو بشئ نسيته يعني وصيته بأن لا يعترض عليه وهو اعتذار بالنسيان أخرجه في معرض النهي عن  
 المؤاخذه مع قيام المانع لها قاله البيضاوي وقال السمرقندي قال ابن عباس هذا من معاريض الكلام لأن  
 موسى لم ينس ولكن قال لا تأخذني بمانيت إذا كان من نسيان فلا تأخذني به (ولا ترهني من أمرى  
 عمرا) لا تكلفني من أمرى شدة وأشار إلى الوسطى التي كانت بالشرط بقوله (لما غلاما قتله) وإلى الثالثة  
 بقوله (فانطلقا فوجد ابدا را يريدان ينقض) أي تدافى إلى أن يسقط فاستعيرت الإرادة لا المشاركة (فاقامه)  
 بعمارته أو بعمود عمده وقيل مسجحه بيده فقام (قرأها ابن عباس) أي وراهاهم من قوله تعالى أما السفينة  
 فكانت لمساكين يعملون في البحر فاردت أن أعيها وكان وراهاهم (أما هم ملك) • ومطابقة الحديث للترجمة  
 في قوله والوسطى شرط لأن المراد به قوله ان سألتك عن شئ بعد هاء فلا تصاحبنى والترم موسى بذلك ولم يكتف  
 ذلك ولم يشهد أحد اوفيه دلالة على العمل بمقتضى ما دل عليه الشرط فان الخضر قال لموسى لما خلف الشرط  
 هدا فراق بيني وبينك ولم ينكر عليه موسى صلى الله عليه وسلم • وهذا الحديث أخرجه المؤلف في مواضع  
 كثيرة تزيد على العشرة مطولا ومختصرا • (باب الشروط في الولاء) • وبه قال (حدثنا اسماعيل) بن أبي اويس  
 الأصمجي ابن أخت امام الاثمة مالك بن انس قال (حدثنا مالك) هو خاله الامام الاعظم (عن هشام بن عروة)  
 وسقط لابي ذر ابن عروة (عن ابيه) عروة بن الزبير بن العوام (عن عائشة) رضى الله عنها انها (حالت جاءني  
 بريرة فقات كاتب اهلى) موالى (على تسع اواق) بالثنوين من غير ياء (في كل عام ارقية فاعينيني) وفي كتاب  
 المكاتب عما ذكره معلقا ووصله الذهلي في الزهريات عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة  
 ان بريرة دخلت عليها تستعينها في كتابتها وعليها خمسة اواق فجعلت علم في خمس سنين لكن المشهور ما في رواية  
 هشام بن عروة تسع اواق وجرم الاسماعيلي بان الرواية المتعلقة غلط لكن جمع بينهما بان الخمس هي التي كانت  
 استخفت عليها بجاول شحومها من جلة التسع الاواق المذكورة في حديث هشام وبشهادة أن في رواية عمرة

عن عائشة في أبواب المساجد فقال أهلها ان شئت اعطيت ما يتي (فقلت) عائشة لبريرة (ان احبوا) اهلت  
 (ان اعذلها لهم) أي الا وافي التسع وهو يشكل على الجمع الذي ذكرته فليأتل (ويكون) نصب عطفا على  
 المنصوب السابق (ولا ولى) بعد أن اعتقك وجواب الشرط (فعلت فذهبت بريرة الى اهلهما فقلت لهم)  
 ما قالته عائشة (فأبوا عليها) أي فامتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (فجاءت من عندهم) الى عائشة (ورسول  
 الله صلى الله عليه وسلم جالس) عندها فقلت اني قد عرضت ذلك (يكسر الكاف عليهم) تعني اهلهما (فأبوا الا  
 أن يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال شديها) اشتريها  
 فأعتقها (واشترط ليهم الولاء) أي عليهم فاللام بمعنى على كذا رويناه عن حرمته عن الشافعي لكن ضعفه  
 النووي بانه عليه السلام أنكر الاشتراط فلو كانت بمعنى على لم ينكره قال وأقوى الاجوبة ان هذا الحكم  
 خاص بعائشة في هذه القصة وتعبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت الا بدليل أو المراد التوبيخ لهم لانه  
 صلى الله عليه وسلم قد بين لهم أن الشرط لا يصح فلما لجوا في اشتراطه قال ذلك أي لا تأبى به سواء شرطتبه أم لا  
 والحكمة في اذنه ثم ابطاله أن يكون أبلغ في قطع عادتهم وبزجرهم عن مثله وقد أشار الشافعي في الام إلى تضعيف  
 رواية هشام المصري بالاشتراط لكونه انفرادهم بدون أصحاب أبيه لكن قال الطحاوي حدثني المزني به عن  
 الشافعي يافظ وأشترط ليهم الولاء بهم مزمة قطع بغير مشاة فوقية ثم وجهها بان المعنى أظهر ليهم حكم الولاء  
 ولا يلزم أن يكون ما نقله الطحاوي عن المزني مذكورا في الام (فأعفا الولاء لمن اعتق ففعلت عائشة) الشراء  
 والعتق (ثم هام رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاس) خطيبا رخصم الله وانني عليه ثم قال ما ما رجل  
 ما شأنهم (يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) أي ليست في حكمه وقضائه (ما كان من شرط ليس في كتاب  
 الله فهو باطل وان كان مائة شرط) أو أكثر (فصا الله احق) أي الحق (وشرط الله) الذي شرطه وجعله شرعا  
 (او فاق) أي القوي وما سواه واما فافعل التفضيل فيهما ليس على يابه (واعفا الولاء لمن اعتق) وهذا الحديث  
 قد ذكره المؤلف في مواضع كثيرة بوجوه مختلفة وطرق متباينة قال العيني وهذا هو الرابع عشر موضعا • هذا  
 (باب) بالتزوين (إذا اشترط) صاحب الارض (في) عقد (المزارعة إذا اختار جرك) • وبه قال (حدثنا  
 أبو احمد) غير مسمى ولا منسوب ولا يذروا بن السكن عن الفرري أبو أحمد مزاري بن حويه بفتح الميم وتشديد  
 الراء الاولى وأبوه بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم الهمداني بفتح الميم والمجعة النهاوندي وليس له كشخه  
 في البخاري سوى هذا الحديث ويقال انه محمد بن يوسف البكندى ويقال انه محمد بن عبد الوهاب القراء قال  
 (حدثنا محمد بن يحيى) بن علي (ابو غسان) بفتح الغين المجعة والسين المهملة المشددة (الكافي) قال (اخبرنا  
 مالك) الامام (عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه (قال لما دفع) بالقاء والدال والعين المهملتين محركتين  
 وضبطه الكرماني كالصغاني بالغين المجعة وتشديد الدال المهملة من الفدغ وهو كسر الشئ الخوف (اهل  
 خيبر) بالرفع على الفاعلية ومفعوله (عبد الله بن عمر طام) أبوه (عمر) رضي الله عنه (خطيبا فقال ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كان عاملا يهود خيبر على اموالهم) أي التي كانت لهم قبل أن يقبضها الله على المسلمين (وقال)  
 لهم (نقرتم) بضم النون وكسر القاف فيها (ما قرتم الله) أي ما قدر الله اناتر ككم فاذا شئنا فخر جناكم منها  
 نين أن الله قد أخر جكم (وان عبد الله بن عمر خرج الى ماله هالك) بخفض ماله (فعدى عليه) بضم العين وكسر  
 الدال المحففة أي ظلم على ماله (من الليل) والقوم من فوق بيت (فعدت) بضم الفاء الثانية وكسر الدال مبنيا  
 للمفعول والنائب عن الفاعل قوله (بداء ورجلاه) قال في القاموس الفدع محركة اعوجاج الرسغ من اليد  
 والرجل حتى ينقلب الكف أو القدم الى انسيها أو هو المشي على ظهر القدم أو ارتفاع أخمص القدم حتى لو وطئ  
 الا فدع عصفورا ما آذاه أو هو عوج في المفاصل كأنها قد زالت عن موضعها أو أكثر ما يكون في الارساغ خلقة  
 أو زيج بين القدم وبين عظم الساق ومنه حديث ابن عمر ان يهود خيبر دفعوه من بيت ففدعت قدمه (وليس لنا  
 هناك عدو غيرهم هم عدونا وناوتهم منا) بضم القوقية وفتح الهاء ولا يذروهم متباينكون الهاء أي الذين تنههم  
 وقد رأيت اجلاهم) بكسر الهمزة وسكون الجيم عدو داخر اجهم من أوطانهم (فلما جمع عمر على ذلك) أي  
 عزم عليه (انما احدي في أبي الحقيق) بضم الحاء المهملة وفتح القاف الاولى وسكون التحتية رؤساء اليهود (فقال  
 يا أمير المؤمنين أخرجنا) بهمزة الاستفهام الانكاري (وقد أفرنا محمد صلى الله عليه وسلم) الواو في وقد للسال

(وعاملنا على الاموال) بفتح الميم واللام من وعاملنا (وشروط ذلك) أى اقرارنا فى أوطاننا (لنأفقال) له (عمر  
أظننت) بهمزة الاستفهام الانكارى (انى نبيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يك اذا خرجت)  
بضم الهمزة مبنيًا للمفعول وتاء الخطاب (من خير تعدو) بعين مهملة أى تجرى (بك قلوبك ليلة بعد ليلة) بفتح  
القاف وضم اللام والصاد المهملة بينهما واو ساكنة الناقصة الصابرة على السير أو الاتى أو الطويلة القوائم  
وأشار صلى الله عليه وسلم الى اخر ارجهم من خير فهو من أعلام النبوة (فقال) أحد بنى أبي الحقيق (كانت  
هذه) وللهوى والمستقى (كان ذلك) هزيلة من أبي القاسم) بضم الهاء وفتح الزاى تصغير هزلة ضد الجدة  
وفى اليونانية هزيلة بكسر الزاى أى لم تكن حقيقة وكذب عدو الله (قال) عمرو لابي ذر فقال (كذبت يا عدو  
الله فأجلاهم عمرو أعطاهم) بعد أن أجلهم (قيمة ما كان لهم من الثمر) بالثلثة وفتح الميم (حالا وبلا وعروضا)  
نصب تمييز القيمة (من اقتاب وجبال وغير ذلك) والاقتاب جمع قتب وهو كاف الجمل وانما ترك عمر مطالبهم  
بالقصاص لانه قد دع لبلاده هو نام فلم يعرف عبد الله من فدعه فأشكل الامر (رواه) أى الحديث (حاج بن سلة)  
فيما وصله أبو يعلى (عن عبيد الله) مصغرا العمري (احسبه عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه  
وسلم اختصره) حماد وشك في صحابه ورواه الوليد بن صالح عن حماد بن عيسى في ما قاله البغوى (باب) بيان  
(الشروط فى الجهاد) بيان (المصالحة مع اهل الحرب) وفى الفرع كاصله أيضا الحرب بفتح الحاء وسكون الراء  
(وكاتبه للشروط) زاد أبو ذر عن المستقلى مع الناس بالقول قال فى الفتح وهى زيادة مستغنى عنها لانها تقدمت  
فى ترجمة مستقلة الآن تحمل الاولى على الاشتراط بالقول خاصة وهذه على الاشتراط بالقول والفعل معا  
انتهى فليأتى مع قوله وكاتبه الشروط وبه قال (حدثنى) بالافراد ولابي ذر حدثنا (عبد الله بن محمد) المسندى  
قال (حدثنا عبد الرزاق) بن همام البجلي قال (اخبرنا معمر) بفتح الميم وسكون المهملة بينهما ابن راشد (قال  
اخبرنى) بالافراد (الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (قال اخبرنى) بالافراد أيضا (عروة بن الزبير) بن العوام (عن  
المسور بن مخزومة ومروان) بن الحكم وروايتهم امرسلة لان مروان لا يصحبه له ومسورا وان كان له صحبة لكنه  
لم يحضر القصة وانما معاهها من جماعة من العصابة شهدوها (يصدق كل واحد منهما) من المسور ومروان  
(حديث صاحبه) والجسلة خالية (قالا) خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة (زمن الحديثية)  
بالتخفيف يوم الاثنين لهلل ذى القعدة سنة ست من الهجرة فى بضع عشرة مائة فلما أتى ذا الحليفة قلدا الهدى  
وأشعره وأحرم منها بعمره وبعث بسرا بضم الموحدة وسكون السين المهملة ابن سفيان عينا لخبر قرين (حق  
كانوا) ولابي ذر حتى اذا كانوا (بعض الطريق) قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خالد بن الوليد باقمم) بفتح  
الغين المحجمة وكسر الميم بوزن عظيم وفى المشارق بضم الغين وفتح الميم قال ابن حبيب موضع قريب من مكة بين  
راية والخفة (فى خيل لقرين) وكانوا كما عند ابن سعد ما تلى فارس فيهم عكرمة بن أبي جهل حال كونهم  
(طليلة) وهى مقدمة الجيش ولابي ذر طليلة بالرفع (لخذوا ذات اليمين) وهى بين ظهرى الخضر فى طريق  
تخرجه على ثنية الماراب بكسر الميم وتخفيف الراء مهبط الحديثية من أسفل مكة قال ابن هشام فسلك الجيش  
ذلك الطريق فلما رأته خيل قرين قفرة الجيش قد خالفوا عن طريقهم ركضوا راجعين الى قرين وهو معنى  
قوله (فوالله ما شعرهم خالد حتى اذا هم بقترة الجيش) بفتح القاف والمنة الفوقية وسكنها فى الفرع غباره  
الاسود (فانطلق) خالد حال كونه (يركض) يضرب برجله دأبه استهجالا للسير حال كونه (ندرا) منذرا  
(لقرين) بجي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان بالثنية) أى ثنية  
المراب بكسر الميم (التي يهبط) بضم أوله وفتح ثالثة مبنيًا للمفعول (عليهم) أى على قرين (منابر كتبه) عليه  
السلام (راحلة فقال الناس حل حل) بفتح الحاء المهملة وسكون اللام فيها ازجر للراحلة اذا حلها على السير  
وقال الخطابي ان قلت حل واحدة فبالسكون وان اعدتها فأتت الاولى وسكنت الثانية وحكى السكون فيها  
والسكونين كخطبه فى مجزئ وهو معنى قوله فى التاموس حل حل منوتين أو حل واحدة انتهى لكن الرواية  
بالسكون فيها (فالت) بتشديد الحاء المهملة وفتح الهمزة أى تمادت فى البرول فلم تبرح من مكانها (فقالوا  
خلات القصواء خلات القصواء) مزين وخلات بفتح الخاء المجهمة واللام والهمزة والقصواء بفتح القاف  
وسكون الصاد المهملة وفتح الواو هموزا معدودا اسم لناقته عليه السلام أى حرنت ونصعبت (فقال النبي



صلى الله عليه وسلم ما خلافت القسواء) أى ما حرت (وما ذاك لها بخلاف) بضم الخاء المعجمة واللام أى ليس  
 الخلال لها بعادة كما حسبتم (ولكن حسبها) أى القسواء (حابس الصيل) زاد ابن اسحاق عن مكة أى حسبها الله  
 عن دخول مكة كما حبس الصيل عن مكة لأنهم لو دخلوا مكة على تلك الهيئة وصدهم قر يش عن ذلك لوقع بينهم  
 ما يفضى الى سفك الدماء ونهب الاموال لكن سبق في العلم القديم انه يدخل في الاسلام منهم جماعات (ثم قال)  
 عليه السلام (والذى نفسى بيده لا يسألونى) أى قر يش ولا بى ذر لا يسألونى بنونين على الاصل (خطة) بضم  
 الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى خصلة (يعظمون فيها حرمت الله) يكفون بسببها عن القتال في الحرم  
 تعظيماله (الا اعطيتهم اياها) أى أجبتهم اليها وان كان في ذلك لتحمل مشقة (ثم زجرها) أى زجر عليه السلام  
 الناقة (فوثبت) بالمثلثة وآخره مشنة أى قامت (قال فعدل) عليه السلام (عنهم) وفي رواية ابن سعد فولى  
 واجعا (حتى نزل بأقصى الحديبية على عهد) بفتح التاء والميم آخره دال مهملة (قليل الماء) قال في القاموس  
 القدر ويحرك وككتاب الماء القليل لا مادة له أو ما يبقى في الجلد أو ما يظهر في الشتاء ويذهب في الصيف انتهى  
 وقوله قليل الماء قيل تأكيد لدفع توهم أن يراد لغة من يقول ان التمد الماء الكثير وعورض بأنه اغلبي توجه أن  
 لو ثبت في اللغة أن التمد الماء الكثير واعترض في المصايح قوله تأكيد بأنه لو اقتصر على قليل امكن أماع اضافته  
 الى الماء فيشكل وذلك لأنك لا تقول هذا ماء قليل الماء نعم قال الداودي التمد العين وقال غيره حفرة فيها ماء  
 فان صح فلا اشكال (يبرزه) بالموحدة المفتوحة بعد المثنتين التحتية والفوقية فراء مشددة فضاء مبهمة أى  
 يأخذه (الناس يبرزوا) نصب على أنه مفعول مطلق من باب التفعّل للتكاف أى قليلا قليلا وقال صاحب العين  
 التبر من جمع الماء بالكنتين (فلم يلبثه) بضم أوله وفتح اللام وتشديد الموحدة وسكون المثثلة في الفرع وأصله  
 وغيرهما صحما عليه ونسبه في الفتح وتبعه في العمدة لقول ابن التين وضبطناه بسكون اللام مضارع ألث  
 أى لم يتركوه يلبث أى يقيم (الناس حتى نزحوه) لم يبقوا منه شيئا يقال نزحت البئر على صبغة واحدة  
 في التمدى والازوم (وشكى) بضم أوله مبنيا للمفعول (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم العطش) بالرفع نائبا  
 عن الفاعل (فانتزع سهما من كتفه) بكسر الكاف جعبته التي فيها النبل (ثم امرهم ان يجعلوه) أى السهم  
 (فيه) في التمد وروى ابن سعد من طريق أبي مروان حدثني أربعة عشر رجلا من العصابة ان الذي نزل البئر  
 ناجية بن الاعم وقيل هوناجية بن جذب وقيل البراء بن عازب وقيل عباد بن خالد حكاه عن الواقدي ووقع في  
 الاستيعاب خالد بن عبادة قاله في المقدمة وقال في الفتح ويمكن الجمع بأنهم نعا ونواع على ذلك بالحضر وغيره (فواقه  
 ما زال يجيس) بفتح أوله وكسر الجيم آخره شين معجمة بعد تحتيه ساكنة يظهور ويرفع (لهم بالرى) بكسر الراء  
 (حتى صدروا عنه) أى رجعوا ورواه بعد ورواهم وزاد ابن سعد حتى اغترفوا بايديهم جلوسا على شفير البئر  
 (فيئنا) بالميم ولا بى ذر عن الكشهرى فيئنا باسقاطها (هم) كذلك اذا جابديل بن ورقاء) بضم الموحدة وفتح  
 الدال المهملة مصغرا أو أبو بفتح الواو وسكون الراء وبالاقاف مدودا (الحزاعى) بضم الخاء المعجمة وفتح الزاى  
 وبعد الالف عين مهملة العصاب المشهور (في نفر من قومه من خزاعة) منهم عمرو بن سالم وخراش بن امية فيما  
 قاله الواقدي وخارجة بن كرز بن زيد بن امية كما في رواية أبي الاسود عن عروة (وكانوا) أى بديل والنضر الذين  
 معه (عيبة نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح العين المهملة وسكون التحتية وفتح الموحدة ونصح بضم  
 النون أى موضع سر وأما ته فتشبه الصدر الذي هو مستودع السر بالعبية التي هي مستودع خير الشباب  
 وكانت خزاعة (من أهل تهامة) بكسر المثناة الفوقية مكة وما حولها زاد ابن اسحاق في روايته وكانت خزاعة  
 عيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلها ومشر كما لا يخفى عنه شيئا كان بمكة (فقال) بديل (اى تركت  
 كعب بن لؤى وعامر بن لؤى) بضم اللام وفتح الهجمة وتشديد الياء فيهما (نزلوا اعداد مياه الحديبية) بفتح  
 الهجمة وسكون العين المهملة جمع عذ بالكسر والتشديد وهو الماء الذي لا انقطاع لما ذته كالعين والبئر وفيه أنه  
 كان بالحديبية مياه كثيرة وأن قريشا سبجوا الى النزول عابها ولذا عطش المسلمون حين نزلوا على التمد المذكور  
 وذكر أبو الاسود في روايته عن عروة وسبقت قريش الى الماء ونزلوا عليه (ومعهم اعدود) بضم العين المهملة  
 وسكون الواو آخره ذال معجمة جمع عائد أى النوق الحديبات الساج ذات اللبن (الطافيل) بفتح الميم والطاء  
 المهملة وبعد الالف فاء مكسورة فتنة تحتيه ساكنة فلام الاتهام التي معها أطفالها ومراده أنهم خرجوا

معهم بذوات الالبان من الابل ليتزودوا بالبانها ولا يرجعوا حتى يعموه وقال ابن قتيبة يريد النساء والصبيان  
 ولكنه استعار ذلك يعني انهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لارادة طول المقام وليكون ادعى الى عدم  
 القرار ويحقل ارادة المعنى الاثم وعند ابن سعد معهم العوذ المطايل والنساء والصبيان (وهم مقاتلون  
 وصادون) أي ما نزل (عن البيت) الحرام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما بحق لقتال أحد ولكتا  
 جتنا معقرين وان قريشا قد نهكتم الحرب) بفتح أوله وبفتح الهاء وكسر هاء الفرع كانه أي ابلغت فيهم  
 حتى أضعفت قوتهم وهزلتهم أو أضعفت أموالهم (واضررت بهم فان شاؤا ما ددتهم) أي جعلت بيني وبينهم  
 (مدة) معينة اترك قتالهم فيها (ويجولوا بيني وبين الناس) أي من كفار العرب وغيرهم زاد أبو ذر عن المسقل  
 والكشميين ان شاؤا (فان اظهروا) بالجزم (فان شاؤا) بشرط معطوف على الشرط الاول (ان يدخلوا فيما دخل  
 فيه الناس) من طاعتي وجواب الشرطين قوله (فعلوا والا) أي وان لم اظهر (فقد جوا) بفتح الجيم وتشديد  
 الميم المضمومة أي امتراحوا من جهد القتال ولان عائذ من وجه آخر عن الزهري فان اظهر الناس على ذلك  
 الذي يغنون فصرح بما حذفه هنا من القسم الاول والتردد في قوله فان اظهر رايك شكافي وعد الله انه سينصره  
 ويظهره بل على طريق التزل وفرض الامر على ما زعم الخصم (وان هم أبوا) امتنعوا (فوالذي نفسي بيده  
 لا قاتلهم على امرى هذا حتى تنسروا حتى) بالسين المهملة وكسر اللام أي حتى تفصل رقبتي أي حتى أموت  
 أو حتى أموت وأبقى منقردا في قبري (وليفقدن الله أمره) بضم المثناة التحتية وسكون النون وبالألف المجرمة  
 وتشديد النون وضبطه في المصايح كالتنقيح بتشديد الفاء مكسورة أي امضين الله أمره في نصر دينه (فقال  
 بديل سابعهم) بفتح الواو وتشديد اللام (ما تقول قال فانطلق) بديل (حتى اى قريشا قال ان انا قد جئناكم  
 من هذا الرجل) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (وسمعناه رسول قولا فان شئتم ان نعرضه عليكم فعلا فقال  
 سفيهاؤهم) قال في الفتح سمى الواقدي منهم عكرمة بن أبي جهل والحكم بن أبي العاص (لا ساجد لسانا نختبرنا  
 عنه بشئ) وقال دوارى من هات (يكسر التاء أي أعطى) (ما سمعناه يقول قال سمعنا يقول كذا وكذا  
 فحدثهم بما قال النبي صلى الله عليه وسلم فقام عروة بن مسعود) هو ابن معتب بضم الميم وفتح العين المهملة  
 وكسر القوية المشددة النقي أسلم ورجع الى قومه ودعاهم الى الاسلام فقتلوه (فقال أي قوم) أي يا قوم  
 (ألسن بالوالد) أي مثل الاب في الشفقة لولده (قالوا بلى قال هو لست بالوالد) مثل الابن في النصح لو والده (قالوا  
 بلى) وعند ابن اسحاق من الزهري ان أم عروة هي سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف فأراد بقوله ألسن بالوالد  
 أنكم قد ولدتموني في الجحلم لكون أمي منكم ولاي ذر فيما قاله الحافظ ابن حجر ألسن بالولد وألسن بالوالد والاول  
 هو الصواب وهو الذي في رواية أحد وابن اسحاق وغيرهما (قال فهل تهـ موني) ولاي ذر تهـ موني بنونين  
 على الاصل أي هل تفسبوني الى التهمة (قالوا لا) تهـ موك (قال ألسن تعلمون اني استنصرت أهل عكاظ) بضم  
 العين المهملة وتحقير الكاف وآخره ظا معجمة غير منصرف لا يذر ولغيره بالتونين أي دعوتهم للقتال  
 تصرة لكم (فلا يلجوا على) بالموحدة وتشديد اللام المفتوحين ثم حاصهم له مضغومة استنصروا أو عجزوا (جئناكم  
 بأهل وولدي ومن أطاعني قالوا بلى قال فان هذا) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (فدعرس لكم) ولاي ذر عن  
 الجوى والمستمل عليكم (خطبة رشد) بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أي خصلة خير وصلاح وانصاف  
 (اقبلوها ودعوني) أتركوني (آية) بالمد والياء على الاستئناف أي أنا آية ولاي ذر أنه يجزوما بحذف الياء  
 على جواب الامر والهاء مكسورة أي أجي اليه (قالوا الله) بهمة وصل فهمزة قطع ساكنة فخنة فوقية  
 مكسورة فهما مكسورة أمر من أي يأتي (فأناه) عليه السلام عروة (فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم) لعروة (فما من دولة لبديل) السابق وزاد ابن اسحاق وأخبره انه لم يأت يريد حريا  
 (فقال عروة عند ذلك) أي عند قوله لا قاتلهم (أي محمد) أي يا محمد (أرأيت) أي أخبرني (ان استأصلته امر  
 قومك) أي استهلكتهم بالكلية (هل سمعت باحد من العرب اجماع) بتقديم الجيم على الحاء المهملة أهلك  
 (أهله قبلك) بالكلية ولاي ذر في نسخة أصله كذا في الفرع كانه وضبط على الاول (وان تكن الاخرى) قال  
 الكرمانى وتبعه العيني وان تكن الدولة اقنومك فلا يخفى ما يفعلون بكم لجواب الشرط محذوف وفيه رعاية  
 الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث لم يصرح الا بشئ غاليته وقال في المصايح التقدير وان تكن  
 الاخرى لم ينفعك أصحابك وأما قول الزركشي التقدير وان كانت الاخرى كانت الدولة لا عدد وكان الظاهر هم

عليك وعلى أصحابك فقال في المصايح هذا التقدير غير مستقيم لما يلزم عليه من تضاد الشرط والجزاء لأن  
 الأخرى هي تضاد العدد وظفرهم فيقول التقدير إلى أنه ان تضاعفوا عدداً وظفروا فكانت الدولة لهم  
 وظفروا (فأني والله لا أرى وجوهاً) أي أعيان الناس (وأني لا أرى أشواً من الناس) بفتح الهمزة وسكون  
 الشين المجهمة وتقدم على الواو أخلاط من الناس من قبائل شتى ولا يذعن الكشيم أي وشاء بتقديم الواو  
 على المجهمة ويرى أو بشاء بتقديم الواو والواو الموحدة أخلاط من السفلة (خليقاً) بالخاء المجهمة والفتحة حقيقاً  
 (أن يفزوا) أي بأن يفزوا (ويذعنوا) يتركوا لأن العادة جرت أن الجيوش المجهزة لا يؤمن عليها القرار  
 بخلاف من كان من قبيلة واحدة فانهم يأمنون القرار في العادة وما علم عروة أن مودة الاسلام أبليغ من مودة  
 القرابة (فقال أبو بكر رضي الله عنه) ولا يذعن أبو بكر الصديق وكان خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قاعداً فيما ذكره ابن اسحاق (انصص) بهمزة وصل قيم ساكنة فصادين مهملتين الأولى مفتوحة بصيغة الأمر  
 من مصص يمصص من باب علم يعلم ولا يذعن رواه القاسمي امصص يضم الصاد وخطأها  
 (بيطر اللات) بفتح الموحدة بعد الجارة وسكون المجهمة قطعة تبقى بعد الختان في فرج المرأة وقال الداودي البظر  
 فرج المرأة قال السفاقسي والذي عند أهل اللغة أنه ما يخفض من فرج المرأة أي يقطع عند خضاضها وقال  
 في القاموس البظر ما بين اسكتي المرأة الجمع بطور كالبظر والبظر بالنون كقنفذ والبطارة وتفتح وأمة بطراء  
 طوي لته والاسم البظر مخزكة واللات اسم أحد الأصنام التي كانت قريش وثقيف يعبدونها وقد كانت عادة  
 العرب الشتم بذلك تقول لمصص بظر أمه فاستعار ذلك أبو بكر رضي الله عنه في اللات لتعظيمهم إياها فقص  
 المبالغة في سب عروة بأقامة من كان يعبد مقام أمه وحله على ذلك ما أغضب به من نسبته إلى القرار ولا يذعن  
 بظر باسقاط حرف الجر (أنحن نفر عنه ونذعه) استفهام إنكارى (فقال) أي عروة (من ذا) أي المتكلم  
 (قالوا أبو بكر قال) عروة (أما) بالتحفيف حرف استفتاح (والذي نفسي بيده لولايد) أي نعمة ومنه (كانت  
 لك عندى لم اجرك) بفتح الهمزة وسكون الجيم وبالزاي أي لم أكنك (بها لا جيتك) وبين عبد العزيز الأماشي  
 عن الزهري في هذا الحديث أن البذر المذكور أن عروة كان يحمل بديته فأعانه فيها أبو بكر بعون حسن  
 وفي رواية الواقدى عشر قلائص قاله الحافظ ابن حجر (قال وجعل) عروة (يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلمها  
 تكلم) زاد أبو ذر عن الحموي والكسيمي كلمة والذي في اليونانية كله بدل قوله تكلم وفي نسخة فكلمها كله  
 (أخذ بلحيته) الشريعة على عادة العرب من تناول الرجل لحية من يكلمه لاسيما عند الملاطفة (والمغيرة بن  
 شعبه) فأنشأ على رأس النبي صلى الله عليه وسلم وعروة (وعليه) أي على المغيرة (المغفر)  
 بكسر الميم وسكون المجهمة وفتح الفاء لينتقى من عروة عمه (فكلمها هو) عروة بيده إلى لحية النبي صلى الله عليه  
 وسلم ضرب يده (أجلالاً للنبي صلى الله عليه وسلم ونظماً) (بغل السيف) وهو ما يكون أسفل القرباب من فضة  
 أو غيرها (وقال له أريدك من لحية رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد عروة بن الزبير فإنه لا ينبغي لشرك أن  
 يمس (فرفع عروة رأسه فقال من هذا) الذي يضرب يدي (قالوا) ولا يذعن (المغيرة بن شعبه) وعهد  
 ابن اسحاق فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة  
 ابن شعبه قال في التفتح وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة بن شعبه نفسه باستناد صحيح  
 وأخرجه ابن حبان (فقال) عروة مخاطباً للمغيرة (أي غدر) يضم الغين المجهمة وفتح الدال أي يا غدر معدول  
 عن غادر مبالغة في وصفه بالغدر (ألسنت أسعى في غدرتك) أي ألسنت أسعى في دفع شر خيانتك يسذل  
 المال (وكان المغيرة) قبل اسلامه (محب قوماً في الجاهلية) من ثقيف من بني مالك لما خرجوا زائرين  
 المقوم بصرفاً حسن إليهم وقصر بالمغيرة فخصت له المغيرة منهم لأنه ليس من القوم فلما كانوا بالطريق  
 شربوا الخمر فلما سكروا وناموا غدر بهم (فقتلهم) جميعاً (وأخذ أموالهم) فلما بلغ ثقيفاً فعل المغيرة تداعوا  
 لقتال فأسعى عروة عم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفساً وأصلطوا فهدأ هو سبب قوله أي غدر  
 (ثم جاء) إلى المدينة (فأسلم) فقال له أبو بكر ما فعل المالكيون الذين كانوا معك قال قتلهم وجئت بأسلاهم إلى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس أو يرى رأيهم فيها (فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما الاسلام) بالنصب على  
 المفعولية (فأقبل) بألف المضارع أي أقبله (وأما المال فليست منه في شيء) أي لا أنزع منه له لكونه أخذه  
 غدرًا لأن أموال المشركين وإن كانت مغنومة عند الفهر فلا يحل أخذها عند الأمن فإذا كان الإنسان

قوله وفي نسخة فكلمها كله  
 كذا بخطه وهو موافق لما  
 في اليونانية فليست له

مصابهم فقد آمن كل واحد منهما صاحبه فسقط الماء وأخذ الأموال عند ذلك غدروا القدر بالكفار  
 وغيرهم محظورون عما قبل أموالهم بالحاربة والمغالبة ولعله صلى الله عليه وسلم ترك المال في يده لاسكان أن يعلم  
 قومه فيرد إليهم أموالهم (ثم إن عروة جعل يرمي بضم الميم أي يلطم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعينه)  
 بالثنية (قال فوالله ما تختم رسول الله صلى الله عليه وسلم بخامة) بضم النون ما يصعد من الصدر إلى القم  
 (الأوقعت في كف رجل منهم فدف بها) أي بالخامة (وجهه وجلده) تبر كذا بضم اللام وزاد ابن اسحاق  
 ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذه (وإذا امرهم ابعدوا امره) أي أسرعوا إلى فعله (وإذا نوا) زادوا  
 يقتلون على وضوءه (بفتح الواو وضوء الماء الذي ترضاه أو على ما يجمع من القطرات وما يسيل من الماء الذي  
 بأشراعه الشربة عند الوضوء) (وإذا تكلم) عليه السلام ولا يذروا فالتكلموا أي العصابة (خضوا  
 أصواتهم عنده وما يجدون) بضم التحتية مبنيا للمفعول في اليونانية بالحاء المهملة (البه النظر) أي  
 ما يتأخرون ولا يديعون النظر إليه (تغليها فرجع عروة إلى أصحابه فقال أي قوم) أي يا قوم (والله لقد وفدت  
 على المولود وفدت على قهصر) غير منصرف للجمعة وهو لقب لكل من ملك الروم (وكسرى) بكسر الكاف  
 وفتح اسم لكل من ملك الفرس (والجاني) بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين مبهمة وتشديد التحتية  
 وتخفيف لقب من ملك الحبشة وهذا من باب عطف الخاص على العام وخص الثلاثة بالذكور لأنهم كانوا أعظم  
 ملوك ذلك الزمان (والله أن) بكسر الهمزة نافية أي ما (رأيت ملكا قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد  
 صلى الله عليه وسلم محمد وأولاه) بكسر الهمزة نافية أي ما (تختم) بلفظ الماضي ولا يذرون تختم (بخامة  
 الأوقعت في كف رجل منهم فدف بها وجهه وجلده وإذا امرهم ابعدوا امره وإذا نوا) كادوا يقتلون على  
 وضوءه (وإذا تكلم) عليه السلام ولا يذرون تكلموا (بضم النون) خضوا أصواتهم عنده (أجلالا  
 له ونوقرا) وما يجدون إليه النظر تغليها (وأنه) بكسر الهمزة عليه السلام (قد عرض عليكم خطة رشدا) بضم  
 الخاء المحجمة وتشديد المهملة أي خطة خير وملاح (فأقبلوها) بهمزة وصل وفتح الموحدة (فقال رجل من بني  
 كنانة) هو الحليس بمهملتين مصفرا ابن علقمة سيد الأحابيش كما ذكره الزبير بن كزار (دعوني آتية) بضم التحتية قبل  
 الهاء ولا يذرون آتية بجذوها مجز وماع كسر الهاء (فقالوا آتية) بهمزة ساكنة وكسر الهاء فأتى (فلما انصرف على  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن)  
 بضم الموحدة وكون الدال المهملة جمع بدنه وهي من الأبل والبقر (فأبعثوها) أي أثيروها (فبعثت  
 واستقبله الناس) حال كونهم (يلبون) بالعمرة (فلما رأى) الكفاي (ذلك) المذكور من البدن واستقبال  
 الناس له بالثنية (قال) متجبا (سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء) بضم أوله وفتح الصاد المهملة أي ينبغي  
 (عن البيت فلما رجع إلى أصحابه قال) لهم (رأيت البدن قد فلتت) بضم القاف وكسر اللام المشددة أي علق  
 في عنقه شيء أعلم أنها عدى (واشعرت) بضم أوله وسكون المحجمة وكسر المهملة أي طعن في عنقه بها بحيث سال  
 دمها ليكون علامة للهدى أيضا (فأرى) بفتح الهمزة (أن يصدوا عن البيت) زاد ابن اسحاق وغضب وقال  
 يا معشر قريش ما على هذا عاقدناكم أبصد عن بيت الله من جاء معظما له فقالوا كف عنا يا حليس حتى نأخذ  
 لأنفسنا ما نرضى (فقام رجل منهم يقال له مكرز بن حفص) بكسر الميم وسون الكاف وفتح الراء بعد هاء زاي ابن  
 الأخيف بجاء مبهمة ففتح ففاء وهو من بني عامر بن لؤي (فقال دعوني آتية) ولا يذرون آتية بجذوها  
 (فقالوا آتية فلما أشرف عليهم) على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه (قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا مكرز  
 وهو رجل فاجر) أي غادر لانه كان مشهورا بالقدر ولم يصد منه في قصة الحديبية فجوزوا هرا (فجعل) أي مكرز  
 (يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فيمنيا) بالميم (هو) أي مكرز (بكلمه) عليه السلام (أذبا) سهيل بن عمرو) تضرع  
 سهيل وعر وفتح العين (قال معمر) هو ابن راشد بالاسناد السابق (فأخبرني) بالافراد (أبوب) هو الضناني  
 (عن عكرمة) مولى ابن عباس (أما) سهيل بن عمرو (مقط) لا يذرون عمرو (قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لقد) ولا يذرون (سهل لكم من امركم) بفتح السين المهملة وضم الهاء وهذا من رسل وله شاهد موصول عند ابن  
 أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع قال بعثت قريش سهيل بن عمرو وحويط بن عبد العزى إلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم ليصاطروا أي ليراه النبي صلى الله عليه وسلم مهيلا قال قد سهل لكم من امركم وهذا من باب

قوله مبنيا للمفعول كذا  
 يخطه وصوابه للفاعل وعبرة  
 المعنى بضم الماء وكسر الحاء  
 من الإجداد وهو شدة التظلم  
 هـ

المتناول وكان عليه السلام يحبه افعال الحسن وأقرب من التبعضية في قوله من أمركم ايذا ما بان السهولة  
 الواقعة في هذه القصة ليست عظيمة قبل ولعله عليه السلام أخذ ذلك من التصغير الواقع في سهيل فان تصغيره  
 يقتضي كونه ليس عظيماً (قال معمر) بالاسناد السابق أيضاً (قال الزهري) محمد بن مسلم بن شهاب (في حديثه)  
 السابق فحديث عكرمة معترض في اثباته (بجام سهيل بن عمرو) في رواية ابن اسحاق فلما انتهى الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب عشر سنين وأن يؤمن بعضهم بعضاً وأن  
 يرجع عنهم عامهم (فقال) سهيل (هات) بكسر التاء (اكتب بيننا وبينكم كتاباً فدا النبي صلى الله عليه وسلم  
 الكتاب) هو علي بن أبي طالب (فقال) له (النبي صلى الله عليه وسلم اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال) ولاي  
 ذر ف قال (سهيل اما الرحمن فوالله ما أدري ما هو) ولاي ذر عن الجوى والمسقل ما هي بتأنيث الضمير أى كلمة  
 الرحمن (ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب) وكان عليه السلام يكتب كذلك في بدء الاسلام كما كانوا  
 يكتبونهم في الجاهلية فلما نزلت آية الفل كتب بسم الله الرحمن الرحيم فادركتهم حية الجاهلية (فقال المسلمون  
 والله لا نكتبها الا بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لعلي رضى الله عنه (اكتب باسمك  
 اللهم ثم قال) عليه السلام اكتب (هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله فقال سهيل والله لو كنا نعلم انك رسول الله  
 ما صدقنا لعن البيت ولا قاتلناك ولكن اكتب محمد بن عبد الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله اى رسول  
 الله وان كذبوني) يتشديد المجمة وجزاؤه محذوف (اكتب محمد بن عبد الله قال الزهري) محمد بن مسلم بن  
 شهاب بالاسناد السابق (وذلك) أى اجابته اسؤال سهيل حيث قال اكتب باسمك اللهم واكتب محمد بن عبد الله  
 (لقوله) عليه السلام السابق (لا يسألوني) أى قرئ ولاي ذر لا يسألوني بثنتين على الاصل (خطه) بضم  
 الخاء المجمة خصلة (يعطون فيها سحر ما بالله) يكفون بها عن القتال في الحرم (الا اعطيتم اياها) أى اجبتهم  
 اليها (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على ان تحلوا بيننا وبين البيت) الصيق (فتطوف به) بالتخفيف وبالنصب  
 مطفا على المنصب السابق وفي نسخة فتطوف بالرفع على الاستئناف وفي أخرى فتطوف بتشديد الطاء والواو  
 وأصله تطوف وبالنصب والرفع (فقال سهيل والله لا) تحل بينك وبين البيت الحرام (تحدث العرب اننا اخذنا)  
 بضم الهـ مزه وكسر الطاء (ضفطه) بضم الصاد وسكون الفين المجتين والنصب على التمييز قهراً وبالجملة  
 استئنافية وليست مدخولة لا (ولكن ذلك) أى التحلية (من العام المقبل فكتب) على ذلك (فقال سهيل وعلى  
 أنه لا يأتين منا رجل وان كان على دينك الا ردته اليك) وفي رواية عقيل عن الزهري في أول الشرط لا يأتين  
 منا أحد وهى تم الرجال والنساء فدخلن في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فهن أول من دخلن الا بطريق العموم  
 فخص من (قال المسلمون) قال في الفتح وقاتل ذلك يشبه ان يكون عمر لما سأل في ومن قال أيضاً أسيد بن حضير  
 وسعد بن عباد كما قاله الواقدي وسهيل بن حنيف (سبحان الله كيف يرذل الى المشركين وقد جاء) حال كونه  
 مسلماً فيبغضهم كذلك (بالميم في بغيض) ادخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو بالجيم والنون بوزن جعفر وسهيل  
 بضم السين مصغراً وعمر وفتح العين واسم أبي جندل العاص وكان حبس حين أسلم وعذب فخرج من السجن  
 وتكسب الطريق وركب الخبال حتى هبط على المسلمين حال كونه (يرسف) بفتح أوله وسكون الراء وضم السين  
 المهملة آخره فاء يمضى (في قيوده) مشى المقيد المثل (وقد خرج من أسفل مكة حتى رعى بنفسه بين أظهر المسلمين  
 فقال) أبوه (سهيل هذا يا محمد أول ما) ولاي ذر عن الكشميهني من (اقاضيت عليه ان تردّه الى فقال النبي صلى  
 الله عليه وسلم انالم نقض الكتاب بعد) بنون مفتوحة ففارق ساكنة فضاء مجمة أى لم نفرغ من كتابته ولاي ذر  
 عن المسقل والجوى لم نقض بالفاء وتشديد المجمة (قال) سهيل (فوالله اذا) بالتسوين (لم اصالحك) وفي نسخة  
 لا اصالحك (على شئ أبداً قال النبي صلى الله عليه وسلم فأجزه) بهزة مفتوحة فخم مكسورة فزاي ساكنة أى  
 أمض (لى) فعل فيه فلا أردّه اليك (قال) سهيل (ما انا بجزه) ولاي ذر يميز ذلك (لك قال) عليه السلام (بلى  
 فافعل قال) سهيل (ما انا بفاعل قال مكرز) بكسر الميم وسكون الكاف وبعد الراء المفتوحة زاي ابن حفص  
 وكان هن أقبل مع سهيل بن عمرو في التماس الصلح (بل قد اجزناه) بحرف الاضراب وللكشميهني كما في الفتح  
 بلى أى نعم وفي نسخة قال مكرز قد اجزناه (لك قال أبو جندل اى معشر المسلمين اردّه) بضم الهـ مزه وفتح الراء  
 (الى المشركين وقد جئت) حال كوني (مسلماً الا ترون ما قد لقيت) بفتح الصاد في اليونانية فقط وفي غيرها

لقيت بكسرها (وكان قد عذب عذاباً شديداً في الله) زاد ابن اسحاق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا جندل اصبر واحتسب فاننا لنفقدروا ان الله جاعل لك فرجاً ومخرجاً وقول الكرماني فان قلت لم رد أبا جندل الى المشركين وقد قال مكرزاً بجرأته لك وجوابه بأن المتصدي لعقد المهادنة هو سهيل لا مكرز قال لا اعتبار بقول الجاهل لا يقول مكرزاً معقب بما نقله في فتح الباري عن الواقدي انه روى أن مكرزاً كان ممن جاء في الصلح مع سهيل وكان معهم ما حوى طب بن عبد العزى وانه ذكر في روايته ما يدل على أن اجرة مكرز لم تكن في أن لا يرده الى سهيل بل في تأمينه من التعذيب وأن مكرزاً وحو يطباً أخذ أبا جندل فأدخله فسطاطاً وكفا أياه عنه وقال الخطابي انما رده الى أبيه والغالب أن أياه لا يبلغ به الهلاك (فقال) ولا بي ذر قال (عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (فأتيت نبي الله صلى الله عليه وسلم فقلت) له (ألسنتي الله) بالنصب خير ليس (حقاً قال) عليه السلام (بل قلت ألسنتي الحق وعدوا على الباطل قال) عليه السلام (بل قلت فلم يعطى الدية) بفتح الدال المهملة وكسر النون وتشديد التثنية والاصل فيه الهمزة لكنه خفف وهو صفة لمحذوف أى الحالة الدنية الخبيثة (في ديننا اذا) يأتي من أى حينئذ (قال ابن رسول الله ولست اعصيه وهو ما يرى) فيه تنبيه لعمر رضى الله عنه على ازالة ما حصل عنده من القلق وانه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك الا لامرأته أطلعه الله عليه من حبس الناقة وانه لم يفعل ذلك الا بوحي من الله قال عمر رضى الله عنه (قلت) له عليه السلام (اوليس كنت تحدثنا اناسنا في البيت فطوف به) بالتخفيف وفي نسخة فطوف بتشديد الطاء والواو وعند الواقدي انه صلى الله عليه وسلم كان رأى في منامه قبل أن يعقرانه دخل هو وأصحابه البيت فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم (قال) عليه السلام (بل فاخبرتك اننا تأميه العام) هذا (قال) عمر (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به) بتشديد الطاء المفتوحة والواو المكسورة المشددة أيضاً (قال) عمر (فأتيت أبا بكر فقلت يا أبا بكر أليس هذا نبي الله حقا) وفي اليونانية نبي الله بالنصب (قال) بل قلت ألسنتي الحق وعدوا على الباطل قال بل قلت فلم يعطى (الدية) الخبيثة (في ديننا اذا) أى حينئذ (قال) أبو بكر رضى الله عنه مخاطباً لعمر رضى الله عنه ما (أياها الرجل انه رسول الله) ولا بي ذر انه رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يعصى ربه وهو باصره فاستحسن به عمره) بفتح الغين المججمة وبعد الراء الساكنة زاي وهو لابل بمنزلة الركاب للقرس أى فقتك بأمره ولا تخالفه كما يملك المرمى بركاب الفارس فلا يفارقه (فوالله انه على الحق) قال عمر (قلت أليس كان) عليه الصلاة والسلام (يحدثنا اناسنا في البيت فطوف به) ولا بي ذر فطوف بالفا بدل الواو والتشديد (قال) أبو بكر (بل أفاخبرك) عليه السلام (انك تأميه العام) هذا قال عمر (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به) بالتشديد مع كسر الواو وفي ذلك دلالة على فضيلة أبي بكر ووقوره لعله لكونه أجاب بما أجاب به الرسول صلى الله عليه وسلم (قال) الزهري (محمد بن مسلم بن شهاب بالسند السابق) قال عمر (رضي الله عنه) (فعلت لذلك) التوقف في الامتثال ابتداء (اعمالاً) سالحة وعند ابن اسحاق فكان عمر يقول ما زلت أتصدق وأصوم وأصلي واعتق من الذي صنعت يومئذ مخافة كلامي الذي تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر رضى الله عنه لقد اعتقت بسبب ذلك رقاباً وصمت دهرًا الحديث ولم يكن هذا شكاً منه في الدين بل ليتفد على الحكمة في القضية في تنكشف عنه الشبهة وللعلم على اذلال الكفار كما عرف من قوته في نصرته الدين وقول الزهري هذا منقطع بينه وبين عمر (قال فلما فرغ من قضية الكتاب) وأشهد على الصلح رجالاً من المسلمين منهم أبو بكر وعمر وعلي ورجالاً من المشركين منهم مكرز بن حفص (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابة قوموا فانمروا) الهدى (ما احتقوا) رؤسكم (قال فوالله ما قام منهم رجل) رجاء نزول الوحي بابطال الصلح المذكور لئلا يمتهم قضاء فكمهم ولا اعتقادهم أن الامر المطلق لا يقتضي الفور (حتى قال) عليه السلام لهم (ذلك ثلاث مرات فلما لم يبق منهم احد دخل) عليه السلام (على أم سلمة) رضى الله عنها (فذكرها ما قال من الناس) من كونهم لم يفعلوا ما أمرهم به (فقلت أم سلمة يا نبي الله احب ذلك) وعند ابن اسحاق قالت أم سلمة يا رسول الله لا تلهم فانهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على نفسك من المشقة في أمر الصلح ورجوعهم بغير فتح ويحتمل انها فهمت من الصحابة انه احتل عندهم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالتحلل أخذاً بالخصه في حقهم وانه هو يستمر على الاحرام أخذاً بالعزيمة في حق نفسه فاشارت عليه أن يتحلل لينتفي عنهم هذا الاحتمال فقالت (اخرجتم لانكلم احداً منهم كلمة

حتى تغير ذلك) يضم الموحدة وسكون المهملة (وتدعو حلقه) ينصب الفعل علقا على الفعل المصوب قبله  
 (فصلك خرج) عليه السلام (فلم يكلم أحد منهم حتى قيل ذلك ثم رده) يضم الموحدة وسكون المهملة  
 وكانوا سبعين بدنه فيها جل لابي جهل في رأسه برمة من فضة ولا يذر عن الكسبي حتى هدبه (ودعا حلقه) هو  
 خراش بمجهتين ابن أمية بن الفضل الخزاعي الكعبي (حلقه فلما رأوا ذلك قاموا فصرخوا) هديهم بمثلين ما أمرهم  
 به اذ لم يتبق بعد ذلك غاية تنظر (وجعل بعضهم يعلق بعضهم كاد بعضهم يقتل بعضا غما) أي ازدحاما وفيه  
 فضيلة أم سلمة ووفور عقلها وقد قال امام الحرمين في النهاية قبيل ما أشارت امرأته بصواب الا أم سلمة في هذه  
 القضية (ثم جاءه) عليه السلام (نسوة مؤمنات) بعد ذلك في اثناء مدة الصلح (فأنزل الله تعالى يا أيها الذين  
 آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) نصب على الحال (فاخذوهن) فاخذوهن بما يغلب على ظنكم موافقة  
 قلوبهن (حتى بلغ بعض الكوافر) بما نعتهم به الكافرات من عقد ونسب جمع عصمة والمراد بهن المؤمنات عن  
 المقام على نكاح المشركات وبقية الآية الله أعلم بآياتهن فان علمتهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار  
 أي الى أزواجهن الكفرة لقوله لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما أنفقوا أي ما دفعوا اليهن من  
 المهور وهذه الآية على رواية لا يأتيك منا أحد وان كان على دينك الوردته تكون مخصصة للسنة وهذا من  
 أحسن أمثلة ذلك وعلى طريقة بعض السلف ناسخة من قبيل نسخ السنة بالكتاب أما على رواية لا يأتيك منا  
 رجل فلا إشكال فيه (فطلق عمر) رضي الله عنه (يومئذ امرأتين) قرينة بنت أبي أمية وابنة جرجول الخزاعي  
 كما في الرواية التالية (كاتبه في الشرك) لقوله تعالى في الآية لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقد كان ذلك  
 جائزا في ابتداء الاسلام (ففرق أحدهما) وهي قرينة (معاوية بن أبي سفيان والاخرى صفوان بن أمية)  
 وفي الرواية اللاحقة وتزوج الاخرى أبو جهم (ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فجاءه أبو بصير)  
 بفتح الموحدة وكسر الصاد المهملة (رجل من قريش) بدل من أبو بصير ومعنى كونه من قريش انه منهم بالخطف  
 والافهون في واسمه عتبة يضم العين المهملة وسكون القوية ابن أسد بفتح الهمزة على الصحيح ابن جارية بالجيم  
 النقي حليف بني زهرة وبنو زهرة من قريش (وهو مسلم) جملة حالية (فارسلوا) أي قريش (في طلبه رجلين)  
 هما خنيس بن حذاف مضمومة وفون مفتوحة آخره سين مهملة مصغرا ابن جابر وأزهر بن عبد عوف الزهري  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقالوا العهد الذي جعلت لنا) يوم الجديبية أن ترد الينا من جاء منا وان  
 كان على دينك وسالوا أن يرده اليهم أبا بصير كما وقع في الصلح (فدفعه) عليه السلام (الى الرجلين) وقا يا العهد  
 (فخر جابه حتى بلغاذا الخليفة فنزلوا بايكون من عمرهم فقال أبو بصير لاحد الرجلين) في رواية ابن سعد لخنيس  
 ابن جابر ولابن اسحاق للعامري (والله اني لارى سيفك هذا يا فلان جيدا فاستله الآخر) أي أخرج السيف  
 صاحبه من غمده (فقال اجل) نعم (والله انه لجيد لقد جرت به ثم جرت فقال أبو بصير اني أنظر اليه  
 فأمكنه منه) ولا يذر عن الجوى والمقتل به بدل منه أي يده (فضربه) أبو بصير (حتى برد) بفتح الموحدة  
 والراء أي مات (وقرأ الآخر) وعند ابن اسحاق وخرج المولى يشتد أي هرب وهو مولى خنيس واسمه كوز  
 (حتى أتى المدينة فدخل المسجد بعدوا) بالعين المهملة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه لقد رأي  
 هذا ذمرا) يضم الموحدة وسكون المهملة خوفا (فلما انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم قال قتل)  
 يضم القاف مينا للامة ولابي ذر قتل بفتح القاف والتاء أي قتل أبو بصير (والله صاحبي واني لمقتول) أي  
 ان لم تردوه عني (جاء أبو بصير فقال يا بني الله قد واقعته أوفى الله ذمتك) كان القياس أن يقول والله قد أوفى  
 الله ذمتك لكن القسم محذوف والمذكور مؤكده ولغير أبي ذر البك ذمتك (قد رددتني اليهم ثم انجاني الله  
 منهم قال النبي صلى الله عليه وسلم ويل أمته) برفع اللام في رواية أبي ذر خبر مبتدأ محذوف أي هو ويل لآله  
 وقطع همزة أمته ونسب يديهما مكسورة وفي نسخة ويل أمته بحذف الهمزة تحقيقا وفي أخرى ويل  
 أمه نصب اللام على انه مفعول مطلق قال الجوهري واذا أضفته قلبت فيه الا لنصب وفي البوينية  
 ويل أمه بكسر اللام وقطع الهمزة قال ابن مالك تبع الضليل وي كلة تعجب وهي من أسماء الافعال واللام  
 بعد هامكسورة ويجوز ضمها اتباعا للهـمزة وحذف الهمزة تحقيقا وقال القراء أصل قولهم ويل فلان وي  
 فلان أي حزن له فكثرا الاستعمال فالحقوا به اللام فصارت كأنها منها واعربوها (معر حرب) بكسر الميم

قوله وهو مولى خنيس كذا  
 بخطه وسياق انه مولى الازهر  
 ابن عبد عوف والخنيس بن  
 شريق اهـ

وسكون السنين وفتح العين المهملة بالنصب على التفسير والحال مثل لله درة فارسا ولا يذر مسعر  
 بالرفع أي هو مسعر وحرب مجرور بالإضافة وأصل ويل دعاء عليه واستعمل هنا للتعجب من اقدامه في الحرب  
 والابتعاد لنارها وسرعة النهوض لها (لو كان له أحد) ينصره لا معار الحرب لا ثار الفسنة وأفسد الصلح (فلما)  
 سمع أبو بصير (ذلك عرف أنه) عليه السلام (سيرة اليهم فخرج حتى أتى سيف البصر) بكسر السين المهملة  
 وسكون الضمة وبعد هاء فاء أي ساحله في موضع يسمى العيص بكسر العين المهملة وسكون الضمة آخره صاه  
 مهملة على طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام (قال وينظت) بالقاء والمثناة القوية أي ويتخلص (منهم)  
 أبو جندل بن سبل (أي من أيه وأهله من مكة) وعبر بصيغة الاستقبال إشارة إلى ارادة مشاهدة الحال على حد  
 قوله تعالى الله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا وفي رواية أبي الأسود عن عروة وإناض أبو جندل في سبعين راكبا  
 مسلمين (فلحق بأبي بصير) بسيف البصر (فدخل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم الإلحق بأبي بصير حتى اجتمعت  
 منهم عصابة) بكسر العين جماعة لا واحد لها من لفظها وهي تطلق على الأربعين فسادوا الكن عند ابن إسحاق  
 أنهم بلغوا نحو من سبعين بل حزم به عروة في المغازي وزاد وكرهوا أن يقدموا المدينة في مدة الهدنة خشية  
 أن يعادوا إلى المشركين وسمى الواقدي منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة (فوالله ما يسعون بهير) بخبر غير بكسر  
 العين فاقلة (خرجت) من مكة (لقريش إلى الشام الا اعتراضوا لها) وقفوا لها في طريقها بالعرض وذلك كناية  
 عن منعهم لها من المسير (فقتلوه وخذوا أموالهم فأرسلت قريش) أباسقيان بن حرب (إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم تناشده بالله والرحم) تقول له سالتك بالله وبحق القرابة ولا يذرتنا شدة الله والرحم (لما) بالتحديد  
 أي (ال) (أرسل) إلى أبي بصير وأصحابه بالامتناع عن إيذاء قريش (فخائن) منهم مسلما (هو آمن) من الرذالي  
 قريش (فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم اليهم) زاد في رواية أبي الأسود فقدموا عليه وفيها فعل الذين كانوا  
 أشاروا بأن لا يسلم أباجندل إلى أيه أن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير مما كرهوا (فأنزل الله تعالى  
 وهو الذي كف أيديهم عنكم) أي أيدي كفار مكة (وايد يديكم عنهم يطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم) أي  
 أظفركم عليهم (حتى بلغ الحجة حجة الجاهلية) أي التي تمنع الأذعان للحق وسقط لاي ذرقوله يطن مكة من بعد  
 أن أظفركم عليهم وقوله الحجة من قوله حتى بلغ الحجة (وكانت حجتهم أنهم لم يقروا أنه نبي الله ولم يقروا بيسم الله  
 الرحمن الرحيم وسألوا بينهم وبين البيت) وظاهر قوله فأنزل الله وهو الذي كف أيديهم أنها نزلت في شأن أبي بصير  
 وفيه نظر والمشهور أنها نزلت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا المسلمين غزاة فظفروا بهم ففعا  
 عنهم النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت رواه مسلم وغيره زاد أبو ذر عن المسقل قال أبو عبد الله البجلي مفسرا  
 لبعض غريب في بعض الآيات من الجاهلية عبيدة معمرة مفعلة من العزبضم العين وتشديد الراء الحرب بالجيم  
 يعني أن المعركة مشتقة من معزة إذا داهما ما يكره ويشق عليه والعز هو الحرب قال الجوهري العز بالفتح الحرب  
 وبالضم قروح مثل الثوب يخرج بالابل متفرقة في مشافرها وقوائمها يسيل منها مثل الماء الأصفر فتسكوى  
 الأصباح لتلتصقها المراض تزيلوا انما زوا أي تميز بعضهم وقوله انما زوا ليس في الفرع وأصله وجبت القوم  
 منعهم من حصول الشر والاذى اليهم ومصدره حامية على وزن فعالة بالكسر وأجبت الحجة بكسر الحاء وفتح الميم  
 متصورا جعلته حتى لا يدخل فيه ولا يقرب منه وهو ضم الياء وفتح الخاء مبنيا للمفعول وأجبت الحديد في النار  
 فهو حجي وأجبت الرجل إذا اغضبته ومصدره احاء بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة (وطال عقيل) بضم  
 العين فيما تقدم وهو ولا في الشروط (عن الزهري) محمد بن مسلم (قال عروة) بن الزبير (فاخبرتني عائشة) رضي  
 الله عنها (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحن أي يمتحن المهاجرات بالخلف والنظر في الامارات قال  
 الزهري فيما وصله ابن مردويه في تفسيره) وبلغنا أنه لما نزل الله تعالى ان يردوا إلى المشركين ما انفقوا على  
 من هاجر من أزواجهم) أي من الاصدقاء (وحكم على المسلمين ان لا يمسكوا بهم الكوافر أن عمر) بن الخطاب  
 رضي الله عنه (طلق امرأتين قريية) بضم القاف وفتح الراء وبعد الضمة موحدة وللشبهى قريية بفتح القاف  
 وكسر الراء (بنت أبي أمية وابنة جرويل) بفتح الجيم وسكون الراء أم عبد الله بن عمر (الخرافي) بالطاء المضمومة  
 والزاي المجهتين (فزوج قريية) ولعمري والمسلمة قريية بضم القاف (معاوية بن أبي سفيان وتزوج الأخرى  
 أبوجهيم) بفتح الجيم وسكون الهاء عامر بن حذيفة الأموي (فلما أبى الكفار ان يقرؤا بآداب ما انفق المسلمون



علي أزواجهم) المأمورية في قوله تعالى واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا أي وطالبوا بما أنفقتم من جهور  
 نسائكم إلا حقات بالكفار وباطلوا بما أنفقوا من جهور أزواجهم اللاقي هاجرن إلى المسلمين (أنزل الله تعالى  
 وإن فاتكم) وإن سبقكم وانفلت منكم مرنداً (نبي) أحد (من أزواجكم) وإيقاع شيء موقع أحد للتصغير  
 والمبالغة في التعميم أو شيء من جهورهم (إلى الكفار فعاقبتم والعقب) بفتح العين وسكون القاف في الميمنية  
 وقد تفتح هو (ما يؤذي المسلمون) من المهر (إلى من هاجرت امرأته) المسلمة (من الكفار) إلى المسلمين (فأمر) الله  
 تعالى (أن يعطى) بضم الياء مبنياً للمفعول (من ذهب له زوج من المسلمين) إلى الكفار مرتدة مثل (ما أنفق)  
 عليها من المهر مفعول ثانٍ يعطى (من صدق نساء الكفار) الجار والمجرور متعلق يعطى (اللاقي) اسلم  
 و (هاجرن) إلى المسلمين إذا تزوجن ولا يعطى الزوج الكافر شيئاً (وما تعلم أحداً) ولا يذروا ما تعلم أن أحداً (من  
 المهاجرات ارتدت بعد إيمانها) قال الزهري (وبلغنا أن أبا بصير بن أسيد) بفتح الهمزة (الثقي) بالثلاثه فالقاف  
 خالفاً وهذا من مرسل الزهري بخلافه في رواية معمر فانه موصول إلى المسور (قدم على النبي صلى الله عليه  
 وسلم) حال كونه (مؤمناً) ولا يذعن الجوى والمستقلى من متى قال الحافظ ابن حجر وهو تصحيف (مهاجراً)  
 حال من الأحوال المترادفة أو المتداخلة (في المدة) التي وقع الصلح عليها (فكتب الاخفس) بهمزة مفتوحة  
 نفاً مبهمة ساكنة وبعد النون المفتوحة سين مهملة (ابن شريق) بشين مبهمة مفتوحة فراء مكمورة وبعد  
 التحتية الساكنة قاف (إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله أبا بصير) أن يردّه اليهم وفاء بالعهد (فذكر الحديث)  
 إلى آخره وفي الرواية السابقة فارسوا في طلبه رجلين وقد سماهما ابن سعد في طبقاته خنيس مبهمة وتون مصغراً  
 ابن جابر ومولى له يقال له كوثرو قال ابن إسحاق فكتب الاخفس بن شريق والأزهر بن عبد عوف إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كتاباً وبغنا به مع مولى لهما ورجل من بني عامر أسماً جراً يكرين انتهى قال في الفتح  
 والاخفس من تصحيف رهط أبي بصير وأزهر من بني زهرة خلفاء أبي بصير فكل منهما المطالبة برده (باب  
 الشروط في القرض وقال ابن عمر) بن الخطاب (وعطاء) هو ابن أبي رباح (رضي الله عنهما إذا أجله) إلى أجل  
 معلوم (في القرض جاز) أي التأجيل أي صح القرض بشرطه وهذا قد سبق معناه في باب إذا أقرضه إلى أجل  
 مسمى (وقال الليث) بن سعد الإمام فيما وصله في باب التجارة في البحر من رواية أبي ذر عن المسقلى فقال حدثني  
 عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال (حدثني) بالافراد (جعفر بن ربيعة) بن شريحيل بن حسنة القرشي  
 عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر  
 رجلاً سأل بعض بني إسرائيل أن يسأله ألف دينار فدفعتها) المسلف (اليه) أي المستلف (إلى أجل مسمى)  
 معلوم والذي أسلم هو النجاشي كما سماه في مسند العصابة الذين نزلوا مصر لمحمد بن الربيع الجيزي بأسناده فيه  
 مجهول من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي مرفوعاً والحديث سبق تماماً في باب الكفالة في القرض وهذا  
 الباب جميعه ثابت في رواية أبي ذر عن الجوى والمسقلى ساقط لغيرهما وقال في الفتح أنه ساقط للنسفي لكن زاد  
 في الترجمة التي تليه فقال باب الشروط في القرض والمكاتب الخ وفي القرض كماله علامة تأخير الحديث عن  
 الأثره (باب حكم) المكاتب وما لا يحمل من الشروط التي يخالف كتاب الله) أي حكم كتاب الله وهو أعم من  
 أن يكون نصاً أو استنباطاً (وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) مما وصله سفيان الثوري في كتاب القراض  
 له من طريق مجاهد عن جابر (في المكاتب شروطهم) أي شروط المكاتبين وساداتهم (يهم) معتبرة (وقال ابن  
 عمر أو) أي (عمر) بن الخطاب كذا وقع بالشك ولم يقل في رواية النسفي أو عمر (رضي الله عنهما كل شرط خالف  
 كتاب الله) أي حكم كتاب الله (فهو باطل وإن اشترط مائة شرط وقال أبو عبد الله) الجباري (يقال عن كتابهما  
 عن جبر و ابن عمر) كذا في رواية كريمة وسقط قوله وقال أبو عبد الله إلى آخره عند أبي ذر وبه قال (حدثنا علي  
 ابن عبد الله) المديني قال (حدثنا سفيان) بن عيينة (عن يحيى) بن سعيد الانصاري (عن عمرة) بنت عبد الرحمن  
 الانصارية (عن عائشة رضى الله عنها) أنها (قالت) أنها بريرة (سألتها) أن تعينها (في كتابها) وفي رواية عمرو  
 عن عائشة نستعينها في كتابها (فقال) عائشة لها (إن شئت أعطيت أهلك) ثمك واعتقتك (ويكون الولاء)  
 عليك (لن) فذكرت ذلك بريرة لأهلها فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم (فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 عائشة (ذكره ذلك) بتخفيف كاف ذكرته ولا يذرد ذكرته بتسديد هاء وفتح الراء وسكون الفوقية وفي نسخة

يسكون الرأى وضوح القوقية (قال النبی صلی الله علیه وسلم ابتاعها) بهزمة وصل (فأعقبها) بهزمة قطع (فأعما  
الولاء لمن اعتق) لا أقبره (ثم قام رسول الله صلی الله علیه وسلم على المنبر) خطيبا (فقال ما بال) ما شأن (أقوام  
يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) أي ليست في حكم الله الذي كتبه على عباده وشرعه لهم وليس المراد به  
خصوص القرآن لأن كون الولاء للمعتق غير منصوص في القرآن ولكن الكتاب أمر بطاعة الرسول واتباع  
حكمه وقد حكمكم بأن الولاء لمن أعتق (من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط ما نفعه شرط)  
التقييد بالمائة لئلا كيدلان العموم في قوله من اشترط دال على بطلان جميع الشروط المذكورة فلوزادت  
الشروط على المائة كان الحكم كذلك مادلت عليه الصيغة وهذا الحديث قد سبق غير مرة (باب بيان  
ما يجوز من الاشتراط والتنيا) بضم المثناة وسكون النون بعدها تحية مقصودا الاستثناء (في الأقراء  
و) بيان (الشروط التي يتعارفها) ولا يذرعن الكشميهني يتعارفها (الناس بينهم) كشرط نقل المبيع من مكان  
البائع فانه جائز لانه تصریح بمقتضى العقد أو شرط قطع الثمار أو تقييدها بعد الصلاح أو شرط أن يعمل فيه  
البائع علامة لو ما كان باع نوبا بشرط أن يخطيه في أضعف الأقوال وهو في المعنى يبيع وأجارة يوزع المعنى  
عليه ما باعتبار القيمة وقيل يطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المعنى والأصح بطلانها لاشتغال  
المبيع على شرط عمل فيما لم يملكه بعد (وإذا قام) لقان على (مائة الواحدة أو اثنين) يكسر المثناة وهذا  
استثناء قابل من كثير لا خلاف فيه فيصح ويلزمه في قوله الواحدة تسعة وتسعون درهما وفي قوله الا اثنين  
ثمانية وتسعون (وقال ابن عون) يفتح العين المهملة وبعد الواو الواو الساكنة فون عبيد الله بن اربطان البصري  
مما وصله سعيد بن منصور عن هشيم عنه (عن ابن سيرين) محمد (قال رجل) ولا يذرعن الكشميهني قال الرجل  
بالتعريف (لكرية) يفتح الكاف وكسر الراء وتشديد الضمة بوزن فعيل المكارى وقال الجوهري يطلق على  
المكرى وعلى المكترى أيضا (أدخل) بهزمة مفتوحة فدل مهمل ما كنة فخامة محكية مكسورة أمر من  
الادخال ولا يذرعن الكشميهني ارجل بهزمة مكسورة فوامسا كنة فخامة مفتوحة (ركابك) بكسر الراء  
منسوب بأدخل الأبل التي يسار عليها الواحدة راحلة لا واحدة من لفظها أي أدخلها فناء لا لرجل معك يوم  
كذا وكذا (فان لم أرحل معك يوم كذا وكذا فلك مائة درهم فلم يخرج) أي لم يرحل معه (فقال شريح) القاضي  
(من شرط على نفسه) شيئا حال كونه (طائعا) مختارا (غير مكره) عليه (فهو) أي الشرط الذي شرطه (عليه)  
أي يلزمه وقال الجوهري عدة فلا يلزم الوفا بها (وقال ايوب) السخيتاني مما وصله سعيد بن منصور (عن ابن  
سيرين) محمد (ان رجلا باع طعاما) لا آخر (وقان) المشتري للبائع (ان لم أتك الأربعاء) بكسر الموحدة أي يوم  
الأربعاء (فليس بيني وبينك بيع لم يجز) أي المشتري (فقال شريح) القاضي (للمشتري) عند الصلح اليه  
(انت اخلفت) الميعاد (فتضى عليه) برفع البيع وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد بن حنبل (فقال شريح) القاضي  
البيع ويطل الشرط (وبه قال) حدثنا أبو اليان (الحكم بن نافع قال) أخبرنا شبيب (هو ابن أبي حزة الحصري  
قال) حدثنا أبو الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة رضي الله عنه  
أن رسول الله صلی الله علیه وسلم قال ان الله تسعة وتسعين اسما) بالنصب على التثنية وليس فيه نفي غيرها وقد نقل  
ابن العربي ان الله ألف اسم قال وهذا قليل فيها ولو كان البحر مدادا لأمهأ ربي في تقييد الحروف لكانت أسماء  
ربي ولو جئت بأسماء البحر مثله مددا وفي الحديث سألت بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزله في كتابك  
أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك وانما خص هذه لتعريفها ولما كانت معرفة أسماء  
الله تعالى وحققاته بوقفية انما تعلم من طريق الوحى والسنة ولم يكن لنا أن نصرف فيها بما لم جتد اليه مبلغ  
علمنا ونهت عن قولنا وقد منعنا عن اطلاق ما لم يرد به التوقيف في ذلك وان جوزه العقل وحكم به القياس كان  
الخطأ في ذلك غير عن والخطأ فيه غير معذور والنقصان عنه كالزيادة فيه غير مرضي وكان الاحتمال في فهم  
الخط واقعا باثني عشر وتسعين في زلة الكاتب وهفوة القلم بسبعة وسبعين أو تسعة وتسعين وسبعين  
فثبت الاختلاف في المشعوع من المسطورا كده حملا للمادة وإرشادا الى الاحتياط بقوله (مائة) بالنصب  
على البدلية (الا) اسما (واحدا) ولا يذرعن الا واحدة بالتأنيث ذهابا الى معنى التسمية أو المنة أو الكلمة (من  
أصحابها) حلا وإيمانا أو عذالها حتى يستوفى فلا يقتصر على بعضها بل يفتى على الله ويدعو بجميعها أو من

عقلها وأحاط بعنائها أو حفظها (دخل الجنة) وبقيّة مساحت هذا الحديث تأتي أن شاء الله تعالى في محالها  
 وكان المتوافقاً ورده يستدل به على أن الكلام أعنيهم بآخره فإذا كان فيه استثناء أو شرط عمل به وأخذ ذلك  
 من قوله مائة إلا واحداً وهو في الاستثناء معصم للقول في البيع يعت من هذه المصبرة مائة صاع إلا صاعاً واحداً  
 وعمل به وكان ما تعاقبته وتسعين صاعاً وكذا في الأقرار كما مر ولا يؤخذ بأول كلامه ويلحق آخره ~~لا~~ يمكن  
 في استنباط ذلك من هذا الحديث ~~شكراً~~ لأن قوله مائة إلا واحداً إنما ذكرنا كيداً لبيان تقدم فلم يستغديه فائدة  
 مستأنفة حتى يستنبط منه هذا الحكم ليصول هذا المقصود بقوله تسعة وتسعين صاعاً أو مائة صاعاً ~~لا~~ يمكن  
 صورة الحديث قاله الولي بن العراقي \* وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في التوحيد والترمذي  
 في الدعوات والنسائي في النعوت وابن ماجه في الدعاء \* (باب الشروط في الوقف) \* ويقال (حدثنا قتيبة بن  
 سعيد) أبو رجاء الثقفي البغلاني قال (حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري) قال (حدثنا ابن عون) بفتح المهمله  
 وبالتون محمد بن عبد الله البصري (قال إني) بالافراد أي أخبرني والانباء يطلق على الإجازة ~~التي~~ كما عرف  
 في موضع (تابع) مولى ابن عمر (عن ابن عمر رضي الله عنه) إنا) أباه (نحرب الخطاب) رضي الله عنه (أصاب  
 أرضاً بغير قاتل النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره) أي يستشير (فيها فقال يا رسول الله اني أصبت أرضاً  
 بخيبر) نسمي فتح بفتح المثناة وسكون الميم وبالفين المجهة (لم أصب مالا قط أنفسي) أي أجود (عندي منه  
 فاستأمرني به) أن أفعل فيها (قال) عليه السلام (إن شئت حبست) بتشديد الواو وحدة أي وقفت (أصلها  
 وتصدق بها قال فتصدق بها عمر أنه لا يباع) أصلها (ولا يوجب ولا يورث وتصدق بها في الفقه قراء  
 وفي القربي) القرابة في الرحم (وفي) ذلك (الرقاب) وهم المكاتبون بأن يدفع إليهم شيء من الوقف تغلّب به رقابهم  
 (وفي سبيل الله) منقطع الحاج ومنقطع الفزاة (وإن السبيل) الذي له مال في بلدة لا يصل إليها ~~أو~~  
 (والضيف) من عطف العام على الخاص (لا جناح) لا أثم (على من وليها) ولي الحديث على تلك الأرض  
 (إن يأكل منها) من ريعها (بالمعروف) بحسب ما يحتمل ريع الوقف على الوجه المعتاد (ويطعمهم) بالنصب  
 عطفاً على المنصوب بضم الياء من الإطعام بأن يطعمهم غيره حال كونه (غير مقل قال) ابن عون  
 (حدثني) بهذا الحديث (ابن سيرين) محمد (فقال غير متائل) بضم الميم وفتح الفوقية وبعد الهمزة  
 المتوحيحة مثلثة مشددة مكسورة فلام أي جامع (مالاً) وقول الزركشي ما لا نصب  
 على القميز قال الإمام بدر الدين الدماميني أنه خطأ وانما نصب على أنه مفعول به  
 أي متائل \* وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الوصايا وكذا مسلم  
 وأخرجه النسائي في الأحباس والله تعالى أعلم \* وهذا  
 آخر الجزء الرابع من شرح صحيح البخاري للعلامة  
 القسطلاني من تجزئة عشرة تلو ان شاء  
 الله تعالى الجزء الخامس  
 أوله بكتاب  
 الوصايا  
 تم

صححه وما قبله الفقيه ناصر الهوري بالمقابلة على أصله في طفره ١٢٧٦

هذا الجزء خالص المكمرك



\*(فهرست الجزء الرابع من كتاب ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري للعلامة القسطلاني)\*

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٤	باب يحق الله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب	٢	كتاب البيوع وقول الله عز وجل وأحل الله
٢٤	كل كفارا نيم	٢	البيع وحرم الربا قوله الخ
٢٤	باب ما يكره من الخلف في البيع	٣	باب ما جاء في قول الله تعالى فاذا قضيت الصلاة
٢٥	باب ما قيل في الصواع	٣	فانتشروا في الارض الخ
٢٦	باب ذكر القين والحداد	٥	باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات
٢٦	باب ذكر الخياط	٧	باب تفسير المشبهات
٢٧	باب ذكر النساج	٩	باب ما يتزه من الشبهات
٢٧	باب التجار	٩	باب من لم ير الوساوس ونحوها من المشبهات
٢٨	باب شراء الامام الحوايج بنفسه	٩	باب قول الله تعالى واذا رآوا تجارة أولها
٢٨	باب شراء الدواب والخيول واذا اشترى دابة	١٠	انفضوا اليها
٢٨	أو جلاوه وعليه هل يكون ذلك قبضا قبل ان ينزل	١٠	باب من لم يبال من خسر كسب المال
٢٨	باب الاسواق التي كانت في الجاهلية فتبايع	١٠	باب التجارة في البر وقوله رجال لا تلهيهم تجارة
٣٠	بها الناس في الاسلام	١٠	ولا بيع عن ذكر الله
٣٠	باب شراء الابل الهيم أو الاجرب	١١	باب الخروج في التجارة وقول الله تعالى
٣١	باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها	١١	فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله
٣٢	باب في العطار وبيع المسك	١٢	باب التجارة في البحر
٣٢	باب ذكر الحجام	١٢	باب واذا رآوا تجارة أولها انفضوا اليها
٣٣	باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء	١٣	وقوله جل ذكره رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع
٣٤	باب صاحب السلعة أحق بالسوم	١٣	عن ذكر الله
٣٤	باب كم يجوز الخيار	١٣	باب تحف الله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم
٣٥	باب اذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع	١٤	باب من أحب البسط في الرزق
٣٥	باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا	١٤	باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة
٣٦	باب اذا خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فقد	١٥	باب كسب الرجل وعمله بيده
٣٦	وجب البيع	١٥	باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع
٣٧	باب اذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع	١٧	ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف
٣٧	باب اذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن	١٧	باب من أنظر موصرا
٣٧	يتفرقا ولم يكر البائع على المشتري أو اشترى	١٨	باب من أنظر موصرا
٣٧	عبد فأعتقه	١٩	باب اذا بين البيعان ولم يكتموا نصحا
٣٨	باب ما يكره من الخداع في البيع	٢٠	باب بيع الخلط من التمر
٣٩	باب ما ذكر في الاسواق	٢٠	باب ما قيل في اللحم والجزار
٤١	باب كراهية السخب في السوق	٢١	باب ما يحق الكذب والكتمان في البيع
٤٣	باب الكيل على البائع والمعتطي	٢١	باب قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا
٤٤	باب ما يستحب من الكيل	٢١	الربا أضاعا فامضوا عنه واتقوا الله لعلكم تفلحون
٤٤	باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده	٢٢	باب آكل الربا وشاهده وكاتبه وقوله تعالى
٤٥	باب ما يذكر في بيع الطعام والحسنة	٢٢	الذين يأكلون الربا لا يقومون الخ
٤٦	باب بيع الطعام قبل أن يقبض ويبع ما ليس عندك	٢٣	باب موكل الربا بقوله يا أيها الذين آمنوا اتقوا
٤٦	باب من رأى اذا اشترى طعاما مبرقا أن لا يبيعه	٢٣	الله وذروا ما بقى من الربا الخ

صفحة	باب	صفحة	باب
٧٤	باب اذا اراد بيع ثمر بقر خير منه	٤٧	حق يؤويه الى رحله والادب في ذلك
٧٤	باب من باع نخلا قد أبرت أو أرضا من روعة أو باجارة	٤٧	باب اذا اشترى متاعا ودابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض
٧٦	باب بيع الزرع بالطعام كيلا	٤٩	باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك
٧٦	باب بيع النخل باصله	٥٠	باب بيع الزائدة
٧٦	باب بيع الخاضرة	٥٠	باب التجش ومن قال لا يجوز ذلك البيع
٧٧	باب بيع الجارواكله	٥١	باب بيع الغر وحبل الحبله
٧٧	باب من أجرى أمر الامصار على مائة عارفون	٥٢	باب بيع الملامسة
٧٧	باب بيع البسوق والابجارة والمكيال والوزن الخ	٥٢	باب بيع المناذرة
٧٩	باب بيع الشريك من شريكه	٥٣	باب النهي للبائع أن لا يحفل الابل والبقر والغنم وكل محفلة
٧٩	باب بيع الارض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم	٥٥	باب ان شاء رد المصرة وفي حلبتها صاع من تمر
٧٩	باب اذا اشترى شيئا غيره بغير اذنه فرضي	٥٦	باب بيع العبد الزاني
٨١	باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب	٥٧	باب البيع والشراء مع النساء
٨١	باب شراء المملوك من الحربى وهبته وعنته	٥٨	باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يعينه أو ينصحه
٨٤	باب جلود الميتة قبل أن تدبغ	٥٨	باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر
٨٥	باب قتل الخنزير	٥٩	باب لا يبيع حاضر لباد بالسمرة
٨٦	باب لا يذاب لحم الميتة ولا يباع ودكه	٥٩	باب النهي عن تلقى الركبان وان يبعه مردود الخ
٨٦	باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك	٦٠	باب منتهى التلقى
٨٧	باب تحريم التجارة في الخمر	٦١	باب اذا اشترط شروطا في البيع لا تحل
٨٧	باب اثم من باع خزا	٦٢	باب بيع التمر بالتمر
٨٧	باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع أرضهم ودمنهم حين أجلاهم	٦٣	باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام
٨٨	باب بيع العبيد والحيوان بالحيوان نسيئة	٦٣	باب بيع الشعير بالشعير
٨٩	باب بيع الرقيق	٦٤	باب بيع الذهب بالذهب
٨٩	باب بيع المدبر	٦٤	باب بيع الفضة بالفضة
٩١	باب هل يسافر بالجارية قبل أن يستبرئها	٦٥	باب بيع الدينار بالدينار نساء
٩١	باب بيع الميتة والاصنام	٦٦	باب بيع الورق بالذهب نسيئة
٩٢	باب عن الكلب	٦٦	باب بيع الذهب بالورق يدايد
٩٣	كتاب السلم	٦٦	باب بيع المزانة
٩٤	باب السلم في كيل معلوم	٦٨	باب بيع الثمر على رؤس النخل بالذهب والفضة
٩٤	باب السلم في وزن معلوم	٦٩	باب تفسير العرايا
٩٥	باب السلم الى من ليس عنده أصل	٧٠	باب بيع الثمار قبل أن يبدؤوا صلاحها
٩٦	باب السلم في النخل	٧٢	باب بيع النخل قبل أن يبدؤوا صلاحها
٩٧	باب الكفيل في السلم	٧٣	باب اذا باع الثمار قبل أن يبدؤوا صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع
٩٧	باب الرهن في السلم	٧٣	باب شراء الانعام الى أجل
٩٨	باب السلم الى أجل معلوم		

باب السلم الى ان تنجح الناقة	٩٩
كتاب الشفعة	٩٩
باب الشفعة فيما لم يقسم	٩٩
باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع	١٠٠
باب أي الجوار أقرب	١٠١
كتاب الاجارة	١٠١
باب في الاجارة استئجار الرجل الصالح	١٠٢
باب رعى الغنم على قراريط	١٠٣
باب استئجار المشركين عند الضرورة أو اذالم	١٠٣
يوجد أهل الاسلام	١٠٣
باب اذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام	١٠٤
أو بعد شهر أو بعد سنة جاز الخ	١٠٤
باب الاجير في الغزو	١٠٤
باب من استأجر أجيراً فبين له الاجل ولم يبين	١٠٥
العمل	١٠٥
باب اذا استأجر أجيراً على أن يقيم حائطاً يريد	١٠٦
أن ينقض جاز	١٠٦
باب الاجارة الى نصف النهار	١٠٦
باب الاجارة الى صلاة العصر	١٠٦
باب انهم ممن منع أجر الاجير	١٠٧
باب الا - ائمة من العصر الى الليل	١٠٧
باب من استأجر أجيراً فترك أجره فعمل فيه	١٠٨
المستأجر أو ادأ من عمل في مال غيره فاستفضل	١٠٨
باب من أجر نفسه ليعمل على ظهرة ثم تصدق به	١٠٩
وأجرة الحال	١٠٩
باب أجر السمرة	١٠٩
باب هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في	١١٠
أرض الحرب	١١٠
باب ما يعطى في الرقبة على أحياء العرب	١١٠
بفاتحة الكتاب	١١٢
باب ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الاماء	١١٢
باب خراج الحمام	١١٢
باب من كلم مولى العبد أن يخفف وعاقبه من	١١٣
خراجه	١١٣
باب كسب البقي والاماء	١١٤
باب عيب الفعل	١١٤
باب اذا استأجر أرضاً فمات أحدهما	١١٥
الحالات	١١٥

باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة	١١٥
باب اذا أحال على مولى فليس له رد	١١٧
باب اذا أحال دين الميت على رجل جاز	١١٧
باب الكفالة في القرض والديون بالابدان وغيرها	١١٨
باب قول الله تعالى والذين عاقدت ايمانكم	١٢١
فأتوهم نصيهم	١٢١
باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع	١٢١
باب جوار أبي بكر في عهد النبي صلى الله عليه	١٢٢
وسلم وعقده	١٢٢
باب الدين	١٢٤
كتاب الوكالة	١٢٥
باب في وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها	١٢٥
باب اذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب أو في	١٢٦
دار الاسلام	١٢٦
باب الوكالة في الصرف والميزان	١٢٧
باب اذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت	١٢٧
شيئاً يفسد ذبح وأصلح ما يخاف عليه الفساد	١٢٧
باب وكالة الشاهد والغائب جائزة	١٢٨
باب الوكالة في قضاء الديون	١٢٨
باب اذا وهب شيئاً لوكيل أو شفيع قوم جاز	١٢٩
باب اذا وكل رجل أن يعطى شيئاً ولم يبين كم	١٣٠
يعطى فأعطى على ما يعارفه الناس	١٣٠
باب وكالة الامراة الامام في النكاح	١٣١
باب اذا وكل رجل لا فترك الوكيل شيئاً فأجازه	١٣٢
الموكل فهو جائز وان أفرضه الى أجل مسمى جاز	١٣٢
باب اذا باع الوكيل شيئاً فاسد ابيعته مردود	١٣٤
باب الوكالة في الوقت ونفقته وأن يطعم صديقاً	١٣٤
له ويأكل بالمعروف	١٣٤
باب الوكالة في الحدود	١٣٥
باب الوكالة في البدن وتعاهدهما	١٣٦
باب اذا قال الرجل لو كسبه ضعه حيث أراك	١٣٦
الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت	١٣٦
باب وكالة الامين في الخزانة ونحوها	١٣٧
ما جاء في الحرث والمزارعة	١٣٧
باب فضل الزرع والغرس اذا أكل منه	١٣٧
وقوله تعالى أفرايتم ما تحرثون الخ	١٣٧
باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بالزراعة	١٣٩
أو مجاوزة الحد الذي أمر به	١٣٩

باب من رأى أن صاحب الخوض أو القرية	١٦٤
أحق بمائه	١٦٤
باب لاسي الا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم	١٦٦
باب شرب الناس وسنى الدواب من الانهار	١٦٧
باب بيع الحطب والكلأ	١٦٨
باب القطائع	١٧٠
باب كابة القطائع	١٧٠
باب حلب الابل على الماء	١٧٠
باب الرجل يكون له عمز او شرب في حائط أو نخل	١٧١
كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر	١٧٣
والقتيل	١٧٣
باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس	١٧٣
بمحضرته	١٧٣
باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو اتلافها	١٧٤
باب أداء الديون	١٧٤
باب استقراض الابل	١٧٥
باب حسن التداوى	١٧٦
باب هل يعطى أكبر من سنه	١٧٦
باب حسن القضاء	١٧٧
باب اذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز	١٧٧
باب اذا قاص أو جازفه في الدين تمرا بتمرا وغيره	١٧٨
باب من استعاض من الدين	١٧٨
باب الصلاة على من ترك ديننا	١٧٩
باب مظل الغنى ظلم	١٨٠
باب لصاحب الحق مقال	١٨٠
باب اذا وجد ماله عند مفلس في البيع	١٨٠
والقرض والوديعة فهو أحق به	١٨٠
باب من أخرا القريم الى الغد أو نحوه ولم يرد ذلك	١٨٢
مطلا	١٨٢
باب من باع مال المفلس أو المعدم فقسمة بين	١٨٢
الغرماء أو أعطاه حتى يتفق على نفسه	١٨٢
باب اذا أقرضه الى أجل مسمى أو أجله في البيع	١٨٢
باب الشفاعة في وضع الدين	١٨٣
باب ما ينهى عن اضاءة المال وقول الله تعالى	١٨٣
والله لا يحب الفساد الخ	١٨٤
باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا بأذنه	١٨٦
في الخصومات	١٨٦
باب ما يذكر في الاشخاص والخصومة بين المسلم	١٨٦

باب اقتناء الكلب للحرث	١٢٩
باب استعمال البقر للحرثة	١٤٠
باب اذا قال كفى مؤنة النخل أو غيره	١٤١
وتشركني في الثمر	١٤١
باب قطع الشجر والنخل	١٤٢
باب	١٤٢
باب المزارعة بالشرط ونحوه	١٤٣
باب اذا لم يشترط السنين في المزارعة	١٤٥
باب	١٤٥
باب المزارعة مع اليهود	١٤٥
باب ما يكره من الشروط في المزارعة	١٤٦
باب اذا زرع بمال قوم بغير اذنهم وكان في ذلك	١٤٦
صلاح لهم	١٤٦
باب أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم	١٤٨
وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم	١٤٨
باب من أحيا أرضاً مواتاً	١٥٠
باب	١٥٠
باب اذا قال رب الارض اقرك ما اقرك الله ولم	١٥٠
يذكر أجلا معلوماً فهو ما على تراضيهما	١٥٠
باب ما كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم	١٥١
يؤامى بعضهم بعضاً في الزراعة والثمار	١٥٢
باب كراه الارض بالذهب والفضة	١٥٣
باب	١٥٣
باب ما جاء في الغرر	١٥٤
كتاب المساقاة	١٥٥
باب في الشرب وقول الله تعالى وجعلنا من	١٥٥
الماء كل شئ حي الخ	١٥٥
باب في الشرب ومن رأى صدقة الماء وهبته	١٥٥
ووصيته جائزة مقسوماً كان أو غير مقسوم	١٥٥
باب من قال ان صاحب الماء أحق بالماء حتى	١٥٧
يروى	١٥٧
باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن	١٥٨
باب الخصومة في البئر والقضاء فيها	١٥٨
باب انهم من منع ابن السبيل من الماء	١٥٩
باب سكر الانهار	١٥٩
باب شرب الاعلى قبل الاسفل	١٦١
باب شرب الاعلى الى الكعبين	١٦٢
باب فضل سقى الماء	١٦٣



صفحة	باب	صفحة	باب
٢٠٩	باب اذا حاله من ظلمه فلا رجوع فيه	١٨٦	واليهود
٢٠٩	باب اذا اذن له أو أحله ولم يبين كم هو		باب من رد أمر الضعيف العقل وان
٢١٠	باب انهم من ظلم شيئاً من الارض	١٨٨	لم يكن حجر عليه الامام
٢١١	باب اذا اذن انسان لا شياً جاز	١٩٠	باب كلام الخصوم بعضهم في بعض
٢١١	باب قول الله تعالى وهو الذ النمام		باب اخراج أهل المعاصي والخصوم من
٢١٢	باب انهم من خاصم في باطل وهو يعلمه	١٩١	البيوت بعد المعرفة
٢١٣	باب اذا خاصم غر	١٩٢	باب دعوى الوصي للميت
٢١٣	باب قصاص المظلوم اذا رجع مال ظالمه	١٩٢	باب التوثيق من تخشى معرفته
٢١٤	باب ما جاء في السقاتف	١٩٣	باب الربط والحبس في الحرم
٢١٥	باب لا يمنع جاريه أن يغرز خشبة	١٩٣	باب الملازمة
٢١٥	باب صب الخمر في الطريق	١٩٣	باب التقاضي
	باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على	١٩٤	كتاب في اللقطة
٢١٦	الصدقات	١٩٥	باب ضالة الابل
٢١٧	باب الا يار على الطرق اذا لم يتأذ بها	١٩٦	باب ضالة الغنم
٢١٧	باب اماطة الاذى	١٩٧	باب اذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة
٢٢٢	باب من عقل بعيره على البلاط أو باب المسجد	١٩٨	باب اذا وجد خشبة في الجرا وسطاً أو نحوه
٢٢٢	باب الوقوف والبول عند سباطة قوم	١٩٨	باب اذا وجد غمرة في الطريق
٢٢٢	باب من أخذ الغنم وما يؤذى الناس في الطريق	١٩٩	باب كيف تعزف لقطة أهل مكة
٢٢٢	باب اذا اختلفوا في الطريق الميتة	٢٠١	باب لا تحتلب ماشية أحد بغير إذن
٢٢٣	باب النهي بغير إذن صاحبه		باب اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه
٢٢٤	باب كسر الصايب وقتل الخنزير	٢٠١	لانها ودبعة عنده
	باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر أو تخرق		باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى
٢٢٤	الزقاق الخ	٢٠٢	لا يأخذها من لا يتحقق
٢٢٥	باب من قاتل دون ماله	٢٠٣	باب من عرف اللقطة ولم يدفعها الى السلطان
٢٢٥	باب اذا كسر قصعة أو شباً لغيره	٢٠٣	بابه
٢٢٦	باب اذا هدم حائطاً فليدين مثله	٢٠٤	كتاب المظالم
٢٢٧	باب الشركة	٢٠٤	في المظالم والغصب
	باب ما كان من خليطين فانهما يتراجعان	٢٠٥	باب قصاص المظالم
٢٢٩	بينهما بالسوية في الصدقة	٢٠٥	باب قول الله تعالى ألا لعنة الله على الظالمين
٢٢٩	باب قسمة الغنم	٢٠٦	باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه
	باب القرآن في التبرين الشركاء حتى يستأذن	٢٠٦	باب أعن أخاك الظالم أو مظلوماً
٢٣١	أصحابه	٢٠٧	باب نصر المظلوم
٢٣١	باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقيمة عدل	٢٠٧	باب الانتصار من الظالم
٢٣٢	باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه	٢٠٧	باب عدو المظلوم
٢٣٣	باب شركة اليتيم وأهل الميراث	٢٠٨	باب الظلم ظلمات يوم القيامة
٢٣٤	باب الشركة في الارضين وغيرها	٢٠٨	باب الانتقام والحد من دعوة المظلوم
	باب اذا اقتسم الشركاء الدوراً وغيرها فليس		باب من كانت له مظنة عند الرجل فخلها له
٢٣٤	لهم رجوع ولا شفعة	٢٠٨	هل يبين مظنته

صفحة

٢٥٨	اخوانكم فأطعموهم مما تأكلون وقوله تعالى
٢٥٩	واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً الخ
٢٦١	باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده
٢٦٣	باب كراهية التناول على الرقيق وقوله عيسى
٢٦٣	أو أمتي
٢٦٣	باب إذا أئتم خادمه بطعامه
٢٦٣	باب العبد راع في مال سيده
٢٦٤	باب إذا ضرب العبد فليجنب الوجه
٢٦٤	في المكاتب
٢٦٤	باب أنتم من قذف عملوكه
٢٦٤	باب المكاتب ونجومه في كل سنة نجم
٢٦٤	باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط
٢٦٦	شرط ليس في كتاب الله
٢٦٧	باب استعانة المكاتب وسؤاله الناس
٢٦٨	باب بيع المكاتب إذا رضى
٢٦٨	باب إذا قال المكاتب اشترى واعتقني فاشتره
٢٦٩	لذلك
٢٦٩	كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها
٢٧١	باب القليل من الهبة
٢٧١	باب من استوهب من أصحابه سيء
٢٧٢	باب من استسقى
٢٧٢	باب قبول هدية الصيد
٢٧٣	باب قبول الهدية
٢٧٣	باب من أهدى إلى صاحبه وتحرى به
٢٧٥	نسائه دون بعض
٢٧٦	باب ما لا يرد من الهدية
٢٧٦	باب من رأى الهبة الغائبة جائزة
٢٧٧	باب المكافأة في الهبة
٢٧٧	باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئاً
٢٧٧	لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخرين مثله الخ
٢٧٨	باب الشهادات في الهبة
٢٧٩	باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها
٢٧٩	باب هبة المرأة لغير زوجها وعقها إذا كان لها
٢٨٠	زوج
٢٨١	باب بمن يبدأ بالهدية
٢٨١	باب من لم يقبل الهدية لعلة
٢٨٢	باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل
٢٨٢	إليه

صفحة

٢٣٤	باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون
٢٣٤	فيه الصرف
٢٣٤	باب مشاركة الذمي والمشركين في المزارعة
٢٣٥	باب الشركة في الطعام وغيره
٢٣٦	باب الشركة في الرقيق
٢٣٦	باب الاشتراك في الهدى والبدن وإذا أشرك
٢٣٦	الرجل في هديه بعد ما أهدى
٢٣٨	باب من عدل عشر من الغنم يجزئ في القسم
٢٣٨	كتاب في الرهن في الحضر
٢٣٩	باب من رهن درعه
٢٣٩	باب رهن السلاح
٢٤٠	باب الرهن مكره ومحبوب
٢٤١	باب الرهن عند اليهود وغيرهم
٢٤١	باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه
٢٤١	قالينة على المدعي واليمين على المدعي عليه
٢٤٢	في العتق وفضله وقوله تعالى فكل رقبة الخ
٢٤٣	باب أي الرقاب أفضل
٢٤٤	باب ما يستحب من العتاقة في الكسوف
٢٤٤	والآيات
٢٤٤	باب إذا اعتق عبد بين اثنين أو أمة بين شركاء
٢٤٤	باب إذا اعتق نصيباً في عبد وإسره مال
٢٤٤	استسقى العبد غير مشقوق عليه على نحو
٢٤٧	الكتابة
٢٤٨	باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق
٢٤٨	ونحوه
٢٥٠	باب إذا قال عبده هو لله ونوى العتق أو
٢٥٠	الشهادتين بالعتق
٢٥١	باب أم الولد
٢٥٣	باب بيع المدبر
٢٥٣	باب بيع الولاء وهبته
٢٥٤	باب إذا أصر أخو الرجل أو عمه هل يفادي
٢٥٥	إذا كان مشركاً
٢٥٥	باب عتق المشرك
٢٥٥	باب من ملك من العرب رقبتين فوهب وباع
٢٥٥	وجامع وقدى وسي الذرية وقوله تعالى ضرب
٢٥٥	الله مثلاً عبداً مملوكاً الخ
٢٥٨	باب فضل من أذب جاريته وعلمها
٢٥٨	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم العبيد

باب كيف يتقبض العبد والمتاع	٢٨٣	باب شهادة النساء وقوله تعالى فان لم يكونا	٢٨٣
باب اذا وهب هبة فقتضها الآخر ولم يقل قبالت	٢٨٤	رجلين الخ	٢٨٣
باب اذا وهب ديناً على رجل	٢٨٤	باب شهادة الاماء والعبيد	٢٨٣
باب هبة الواحد للجماعة	٢٨٥	باب شهادة المرضعة	٢٨٤
باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة الخ	٢٨٦	حديث الافك باب تعديل النساء بعضهن بعضا	٢٨٤
باب اذا وهب جماعة لقوم	٢٨٧	باب اذا زكى رجل رجلاً كفاه	٢٨٥
باب من اهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق	٢٨٨	باب ما يكره من الاطباء في المدح وليقتل ما يعلم	٢٨٥
باب اذا وهب بعير الرجل وهو راكبه فهو جائز	٢٨٩	باب بلوغ الصبيان وشهادتهم وقول الله تعالى	٢٨٥
باب هدية ما يكره لبها	٢٨٩	واذا بلغ الاطفال منكم الآية	٢٨٥
باب قبول الهدية من المشركين	٢٩٠	باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين	٢٨٥
باب الهدية للمشركين وقول الله تعالى	٢٩٠	باب اليمين على المدعى عليه في الاموال والحدود	٢٨٥
لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين الخ	٢٩٢	باب	٢٨٥
باب لا يحل لاحد ان يرجع في هبته وصدقته	٢٩٣	باب اذا ادعى أو قذف فله ان يلتمس البينة	٢٨٥
باب	٢٩٣	وينطلق اطلب البينة	٢٨٥
باب ما قيل في العمرى والرقي	٢٩٤	باب اليمين بعد العصر	٢٨٥
باب من استعار من الناس الفرس	٢٩٥	باب يحلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه	٢٨٥
باب الاستعارة للفرس عند البناء	٢٩٥	اليمين ولا يصرف من موضع الى غيره	٢٨٥
باب فضل المنيحة	٢٩٦	باب اذا انحاز قوم في العين	٢٨٥
باب اذا قال اخذتكم هذه الجارية على	٢٩٨	باب قول الله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله	٢٨٥
ما يتعارف الناس فهو جائز	٢٩٨	وايمانهم ثمناً قليلاً الآية	٢٨٥
باب اذا حل رجل على فرس فهو كالعمرى	٢٩٩	باب كيف يستخف	٢٨٥
الصدقة	٢٩٩	باب من أقام البينة بعد اليمين	٢٨٥
كتاب التهاديات	٢٩٩	باب من أمر بانحاز الوعد	٢٨٥
باب ما جاء في البينة على المدعى	٢٩٩	باب	٢٨٥
باب اذا عدل رجل أحد افضال لانعلم الاخيراً	٣٠٠	باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها	٢٨٥
الخ	٣٠٠	باب القرعة في المشكلات وقوله اذ ياتون	٢٨٥
باب شهادة الخفي	٣٠١	أقلامهم أيهم يكفل مريم	٢٨٥
باب اذا شهد شاهد أو شهود بشئ فقال آخرون	٣٠٣	كتاب الصلح	٢٨٥
ذلك يحكم بقول من شهد	٣٠٣	باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس	٢٨٥
باب الشهداء العدول وقول الله تعالى وأشهدوا	٣٠٤	باب قول الامام لاصحابه اذهبوا بنا نصلح	٢٨٥
دوى عدل منكم الخ	٣٠٤	باب قول الله تعالى أن يصالحوا بينهم ما صلبا	٢٨٥
باب تعديل كم يجوز	٣٠٤	والصلح خير	٢٨٥
باب الشهادة على الانساب والرضاع المستفيض	٣٠٥	باب اذا اصطلموا على صلح جوروا للصلح مردود	٢٨٥
ولموت القديم	٣٠٥	باب كيف يكتب هذا ما صلح فلان بن فلان	٢٨٥
باب شهادة القاذف والسارق والزاني	٣٠٦	وفلان بن فلان ولم ينسبه الخ	٢٨٥
باب لا يشهد على شهادة جوراً اذا شهد	٣٠٨	باب الصلح مع المشركين	٢٨٥
باب ما قيل في شهادة الزور	٣١٠	باب الصلح في الديّة	٢٨٥
باب شهادة الاعمى وأمره الخ	٣١١	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للعسن بن علي	٢٨٥

صحيحة

رضي الله عنهما ابني هذا سيد وعل الله أن

٣٤٣ يصلح به بين فئتين عظيمتين

٣٤٥ باب هل يشترط الامام بالصلح

٣٤٥ باب فصل الاصلاح بين الناس والعدل بينهم

باب اذا اشار الامام بالصلح فأبى حاكمكم عليه

٣٤٦ بالحكم البين

باب الصلح بين الغرماة وأصحاب الميراث

٣٤٦ والمجازفة في ذلك

٣٤٧ باب الصلح بالدين والعين

٣٤٧ كتاب الشروط

باب ما يجوز من الشروط في الاسلام

٣٤٧ والاحكام والمبايعة

٣٤٨ باب اذا باع بخلاف قدره

٣٤٩ باب الشروط في البيع

باب اذا اشترط البائع ظهرا الدابة الى مكان

٣٤٩ مسمى جاز

٣٥١ باب الشروط في المعاملة

٣٥٢ باب الشروط في المهر عند عقد النكاح

٣٥٢ باب الشروط في المزارعة

٣٥٢ باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح

٣٥٣ باب الشروط التي لا تحل في الحدود

باب ما يجوز من شروط المكاتب اذا رضى

٣٥٤ بالبيع على ان يعتق

٣٥٤ باب الشروط في الطلاق

٣٥٥ باب الشروط مع الناس بالقول

٣٥٥ باب الشروط في الولاة

٣٥٦ باب اذا اشترط في المزارعة اذا تمت اخرجتك

باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل

٣٥٧ الحروب وكابة الشروط

٣٦٦ باب الشروط في القرض

باب المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف

٣٦٦ كتاب الله

باب ما يجوز من الاشتراط والتنيا في الاقرار

٣٦٧ الخ

٣٦٨ باب الشروط في الوقف

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)